إذا الشعب يوما أراد الحياة ..
فلا بد أن يستجيب القدر

الجمهورية التونسية
اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق
في التجاوزات و الانتهاكات المسجلة خلال الفترة
الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها

التقرير

تقرير اللجنة الوطنية لأستقصاء الحقائق
حول التجاوزات و الإنتهاكات

اذا الشعب يوما اراد الحياة ..
فلا بد ان يستجيب القدر

أفريل 2012

تتوجه اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها، بجزيل الشكر إلى كل من ساعدها على القيام بأعمالها وإتمام هذا التقرير ونشره.

كلمة رئيس اللجنة

بعد كلّ ثورة، تُفتح سجلاّت الماضي، وتدقّ ساعة كشف الحقائق وتقليب الصفحات السوداء، وتنطلق الرّغبة في محاسبة من أجرموا في حقّ الشعب وقتلوا الأبرياء، واعتدوا على المدنيين العزّل، ونهبوا الملك العام والخاص، إنها لحظة ملازمة لكل الثورات، وتتباين الشعوب في مدى قدرتها على تنظيم عمليات المحاسبة، إذ بعضها ينزلق نحو الانتقام العشوائي، حين ينطلق العنف المضاد بعيدا عن أعين الرقباء وسلطة القانون، في حين ترتقي شعوب أخرى إلى مستوى تجنب المعاملة بالمثل، وتقرّر التقيد بآليات المحاكمة العادلة.

عندما ذاع خبر إقدام الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، تألّم الجميع لهذه الحادثة الفظيعة، لكن لم يكن أحد من التونسيين يعتقد أن تتحوّل هذه الحادثة إلى شرارة لثورة شعبية وعفوية ستتسع دائرتها بسرعة لتشمل معظم المدن، وتتجسّد فعاليتها في مسيرة ضخمة بمدينة صفاقس، وفي تجمّع غير مسبوق بداية من صبيحة يوم 14 جانفي.2011 بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة، وهو التجمّع الذي أدّى في نهايته إلى زلزال أثار الرعب في قلوب الماسكين بدواليب الدولة، وفي مقدمتهم الرئيس السابق، الذي أذهلته انتفاضة الشعب التونسي، ففضّل مغادرة البلاد.

لقد أدّى المأزق الذي آلت إليه أوضاع البلاد مع نهاية حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، إلى استنفاد طاقة الصّبر والتحمّل لدى التونسين مما دفعهم إلى الاحتجاج الذي سرعان ما تحول إلى ثورة أطاحت برأس النظام، وفتحت الطريق أمام تغييرات سياسية هامة انقلبت بموجبها موازين القوى، واسترجع الشعب بفضلها سيادته وحريته في انتظار أن يحقق بقية مطالبه المشروعة، وفي مقدمتها الكرامة والعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين.

لكن هذه النتيجة الهامّة التي تحقّقت لم تكن يسيرة، وإنما استوجبت دفع ثمن قاسي، تمثّل في سقوط العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى في كامل ولايات الجمهورية، نتيجة تصلب مواقف الرئيس السابق وانتهاجه أسلوب العنف المفرط ضدّ المواطنين.

وبالرغم من حجم المظالم التي ارتكبت طيلة الثلاثة وعشرين عاما من حكمه، إلا أن المواطنين، وفي مقدمتهم ضحايا القمع والفساد، رضوا بتحكيم العقل والقضاء وسلطة القانون. وهو ما عكس نضج الشعب التونسي، وتمسكه بقيم العدالة المتأصلة فيه منذ زمن طويل. وبذلك انطلقت مسيرة شاقة وطويلة نسبيا للبحث عن الحقيقة، وجمع الأدلة التي من شأنها أن تشكل إدانة لكل من أجرموا في حق الضحايا.

ويشكّل التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت خلال أحداث الثورة مسؤولية أخلاقية وسياسية لم يكن من السهل القيام بها، وذلك بالنظر إلى غياب الخبرة في هذا المجال، مع قلة الإمكانيات البشريّة والماديّة، ووجوب التحرّي والدقة في جمع المعلومات بعيدا عن الحسابات أو الاعتبارات العاطفيّة والسياسيّة.

في هذا الإطار يتنزّل تقريرنا، الذي تجنّبنا فيه توجيه أي اتّهام لا يكون لنا فيه دليل قاطع، اعتقادا منا بأن تلك مهمة القضاء لا غير. لكن في المقابل لم نتردد في تحميل المسؤولية السياسيّة والمؤسّساتيّة لكل من وفّر شروط التأزم والاحتقان في البلاد، ودفع بالوضع العام إلى طريق مسدود، ثم عمل على إرهاب المواطنين وعزّل مناطق بأكملها، ووفّر الغطاء الإداري والسياسي لممارسة العنف غير المشروع ضدّ من خرجوا للاحتجاج على أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة البائسة، بعد أن بلغ به اليأس إلى حدّ التمرّد والثورة، إذ لكل نار دخان، ولكل جريمة أسباب، ولكل ثورة مقدّمات، ولكل اعتداء فاعل.

الملخّص التنفيذي

بتاريخ 17 جانفي 2011 وقع الإعلان عن تكوين ثلاثة لجان وطنية مستقلة من بينها اللجنة **الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، كما تم الإعلان عن تعيين رؤساء اللجان الثلاث.**

وبعد صدور الأمر بتعيينه تولى رئيس اللجنة تسمية أعضائها بعد قيامه باستشارة واسعة مع مختلف مكونات المجتمع المدني،وتمّ الإعلان عن تركيبتها عن طريق بلاغ صادر بتاريخ 02 فيفري 2011.

واجهت اللجنة في بداية عملها العديد من الصعوبات تعلّق البعض منها بظروف إنشائها حيث أشار البعض إلى أن الرئيس السابق هو الذي أنشأها، بينما تمثلت بعض المصاعب الأخرى فيما راج آنذاك حول خطر أن يكون عمل اللجنة موازيا لعمل القضاء. هذا إضافة إلى الصعوبات المادية والقانونية (من ذلك مثلا عدم تمتّع أعضاء اللجنة بالحصانة). وتمّ تجاوز مختلف هذه الصعوبات تدريجيا، خاصة بعد بدء اللجنة في أعمالها وشروعها في زيارة عائلات الضحايا والاستماع إليهم وإلى المتضررين من الجرحي، مما ساهم في تبديد المخاوف والشكوك التي أحاطت بعمل اللجنة عند انطلاقها.

واعتمدت اللجنة في عملها على مبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والسرية. وارتكزت في أداء مهامها على العمل الميداني إلى حد كبير، إلى جانب استقبال الضحايا من الجرحى وعائلات المتوفين داخل مقر اللجنة. وكانت الغاية هي السعي لكشف الحقيقة فيما يخص الانتهاكات والتجاوزات التي تعرض إليها الضحايا، والتي حصلت خلال الفترة التي حددها المرسوم عدد 8 لسنة 2011 بتاريخ 2011/2/18، أي من 2010/12/17 إلى انتهاء الموجب.

كما قامت اللجنة بإنشاء منظومة محسوباتية لتوثيق مختلف البيانات والمعلومات والملفات، على اختلاف أصنافها (الوثائق المكتوبة والسمعية البصرية).

ويمثل هذا التقرير الذي يتضمن نتائج التحقيقات التي قامت بها اللجنة والاستنتاجات التي توصلت إليها خاتمة أعمالها. وينقسم التقرير إلى خمسة أقسام تناول على التوالي تحليل الأحداث التي جدت منذ انطلاق الثورة، وبعض المواضيع الخاصة،ثم تحليل المسؤولية عن الانتهاكات، وتقديم جملة من التوصيات. وخصص القسم النهائي لمجموعة من القائمات والرسوم البيانية.

الأحـداث

انطلقت الثورة التونسية من سياقات متعددة تمثّلت أساسا في :

–حالة الكبت القصوى التي فرضها حكم بن علي على الشعب التونسي ونخبه.

– عجز الدولة عن تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والجهات.

– عجز المؤسسات الإدارية عن تأدية وظيفتها الرقابية تجاه تجاوزات غير محدودة.

وظهرت العديد من المؤشرات المتعاقبة لحصول الانفجار ولم يكن التراكم أمرا هينا، من ذلك أحداث الحوض المنجمي وتداعياتها وأحداث بنقردان والتطورات التي لحقتها، مع غيرها من أحداث لم تلق التغطية الإعلامية اللازمة، وسكوت وسائل الإعلام الوطنية عنها .

وقد عرفت الأحداث التي شهدتها تونس ثلاث فترات زمنية تنوع أطرافها واختلفت فيها درجة المسؤولية.وقد بلغت الأحداث ذروتها يوم 14 جانفي 2011، الذي كان يوما مفصليا ومحددا.

الأحداث السابقة ليوم 14 جانفي 2011

ولاية سيدي بوزيد مهد الثورة:

انطلقت الأحداث في ولاية سيدي بوزيد بحادثة محمد البوعزيزي الدرامية الذي أضحى رمزا للثورة والكرامة والرغبة الجامحة في الحرية والانعتاق في تونس وخارجها، وقد كان لهذه الحركة تأثير كبير على غيره من الشباب الذين يعانون من نفس الظروف التي دفعته إلى إشعال النار في نفسه .

فكانت المظاهرات والاحتجاجات عارمة في مدينة سيدي بوزيد، ثم انتشرت إلى غيرها من مدن وقرى الولاية. وواجهت أجهزة الدولة هذه الحركة الاحتجاجية بعنف شديد.فأرسلت تعزيزات مؤلفة من المئات من أعوان وحدات التدخل إضافة إلى أعوان الأمن الموجودين بالولاية.وكان الهدف قمع أيّ تحرّك أو واحتجاج، على غرار ما تم أثناء انتفاضة مدن الحوض المنجمي سنة 2008، وأدى الاستعمال المفرط للقوة من قبل قوات الأمن إلى وفاة أول ضحيتين في مدينة منزل بوزيان، ثم سقوط خمس ضحايا في يوم واحد بمدينة الرقاب.

وبعد عودته من العطلة التي كان يقضيها بالخارج، توجّه الرئيس السابق بخطاب للشعب، كان حادّ اللهجة وتضمّن تهديدات باستعمال مزيد من القوّة والعنف ناعتا المحتجين بالإرهابيين. وهذا ما تم فعلا حيث مورس محتوى الخطاب من قبل أعوان الأمن الذين واجهوا المحتجين بمزيد من القمع والاستعمال المفرط للقوة.

ولاية القصرين منطلق الثورة

تزامنا ما كان يحصل بسيدي بوزيد، انطلقت المظاهرات في ولاية القصرين للمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة، غير أن النظام واجهها بنفس الطريقة واستعمل الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع مما أدى إلى سقوط عديد الضحايا بين قتلى وجرحى، خاصة بمدينتي تالة والقصرين. ورغم ذلك لم تتمكّن قوات الأمن من السيطرة على الوضع بل أدّت تصرفاتهم إلى الزيادة في تأزم الأوضاع.

وإفراطا في القمع، تمّ منع المصابين من التوجّه إلى المستشفيات للتداوي، كما منع المواطنون من حمل الجثامين ودفن الموتى، علاوة على استعمال العنف المعنوي متمثلا في إهانة المواطنين وشتمهم، وما حصل بحمام النساء بحي الزهور من مدينة القصرين خير دليل على ذلك.

الثورة تنتشر ومدن تونس تشتعل

لعب انتشار الاضطرابات والاحتجاجات إلى باقي الجهات دورا هاما في نجاح الثورة التونسية، إذ استجابت بقية الولايات لما حدث بولايتي سيدي بوزيد والقصرين.

كانت مطالب المحتجين في بداية الأحداث ذات صبغة اقتصادية واجتماعية بشكل رئيسي، نادوا من خلالها إلى توفير الشغل والحد من الفوارق بين الجهات ومقاومة الفساد، ثمّ شملت في مرحلة ثانية مطالب سياسية تطورت تدريجيا للمطالبة بإسقاط النظام القائم.

وواصلت أجهزة الدولة اعتماد سياسة القمع والاستعمال المفرط للقوة وتواصل سقوط الضحايا في مختلف الجهات مما أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي. وتخللت المسيرات السلمية أعمال عنف نتج عنها حرق العديد من مقرات السيادة (مقرات الولايات والبلديات والمعتديات والمحاكم والقباضات المالية ومقرات الأمن الوطني).

توجه الرئيس السابق بخطاب ثاني للشعب جدد فيه الاتهام إلى ما أسماه بالمجموعات الإرهابية واعتبرها المسؤولة على الوضع الذي آلت إليها لبلاد. وتلاه مزيد من العنف من قبل أعوان الأمن، كما تلته حملة شاسعة من الإيقافات التعسفية طالت مجموعة من الأشخاص وُجهت لها تهم سياسية ومورست عليهم شتى أنواع التعذيب.

كما قام الرئيس السابق بتفعيل"لجنة الطوارئ"،وفي هذا السياق كلّف الجيش الوطني بحماية المنشآت ومقرات السيادة دون أن توكل له مهمة التدخّل في مواجهة الاحتجاجات. وكان لانتشار الجيش صدى ايجابي لدى المواطنين.

وفي تلك الفترة دعا الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس إلى تنفيذ إضراب عام يوم 12 جانفي 2011 في الولاية وبعض مدن الجنوب.

ومع تنفيذ هذا الإضراب بدأ الوضع الأمني بالتفاقم والخروج عن السيطرة خاصة مع انتشار الاحتجاجات في أحياء مختلفة من العاصمة. آنذاك وفي مساء 2011/01/13 توجه الرئيس السابق بخطاب ثالث أراد من خلاله مخاطبة الشعبة باللهجة العامية بما يشبه الدعوة للتهدئة والحوار، معلنا عن بعض الإجراءات والوعود في هذا الاتجاه.

كما دعا المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 14 جانفي 2011 إلى إضراب عام ومظاهرة بالعاصمة. كان لهذا اليوم تأثير حاسم على مجرى الأحداث حيث جسّد وصول الاحتجاجات إلى العاصمة وانتشارهافي أحياء مختلفة منها.

14 جانفي 2011 التاريخ الرمز:

كان يوم 14 جانفي 2011 يوما حاسما في تاريخ تونس، وكان للأحداث التي عاشتها العاصمة ومختلف الولايات أثر بالغ الأهمية على مسار الثورة.

هكذا عاشت العاصمة يوم 14 جانفي2011 :

حقّقت مظاهرة يوم 14جانفي 2011 بشارع الحبيب بورقيبة بصفة فعلية مفهوم الاندماج والانصهار والتلاحم الكبير بين مختلف أفراد الشعب التونسي فلا جهويات ولا اديولوجيات، الجميع من أجل هدف واحد هو التغيير وإسقاط النظام والخروج من القمع والقهر مهما تكن التضحيات والنتائج ولأول مرّة تصدح حناجر التونسيين بالمطالبة برحيل الرئيس السابق معلنين عن عدم تصديقهم لما ورد بالخطاب الذي ألقاه في الليلة السابقة ورفضهم المطلق للحلول التي قدّمها.

وزارة الداخلية كانت مدجّجة بكبار الأمنيين والمسؤولين داخل المقرّ والشارع كان مليئا بالمواطنين المطالبين بالرحيل ، آلاف الحناجر تصيح بصوت واحد "ارحل"، بداية محاولات لاقتحام مقرّ وزارة الداخلية، لم يعد هناك داخل المقرّ من يستطيع أن يتّخذ قرارا.

فجأة تظهر في الشارع جنازة أحد المتوفين في اليوم السابق كان المتنّفس الذي مكّن من تفريق الجماهير وتفادي التصادم مع قوات الأمن، وقد تعرّض العديد من المتظاهرين إلى اعتداءات مختلفة.

أصداء شارع الحبيب بورقيبة كان لها تأثيرها على القصر الرئاسي بقرطاج وعلى القرارات التي تم اتخاذها.

كان مدير الأمن الرئاسي أهم محرّك لأحداث القصر في ذلك اليوم.وقد بلغته معلومات منذ الصباح حول اتجاه مجموعة مؤلفة من قرابة خمس مائة ألف شخص نحو القصر الرئاسي.

وبمرور الوقت تواترت الأخبار عليه وأهمّها خبرين كان لهما دور كبير في تسلسل الأحداث وفي القرارات التي تبعتها.تعلق الخبر الأول بوجود طائرة مروحية تقترب من المجال الجوي للقصر الرئاسي، والثاني بوجود بزورقين يقتربان من مرسى قصر قرطاج.

واعتمادا على هذه المعلومات وما اكتسته في نظر مدير الأمن الرئاسي من خطر على سلامة الرئيس السابق، قرّر هذا الأخير بمعية مدير الأمن الرئاسي أن تسافر عائلة الرئيس إلى جدّة في مساء ذلك اليوم، وتمّ اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك.

وفي الأثناء وردت معلومات عن وجود تمرّد في مطار تونس قرطاج الدولي، ولم تكن التفاصيل حوله واضحة. ويبدو أن ذلك ساهم في اتخاذ الرئيس السابق قراراه بالسفر.

واتضح فيما بعد أن صورة ما حدث تمثّل في قيام أحد الضباط السامين في سلك الأمن بإلقاء القبض على أصهار الرئيس السابق عند محاولتهم مغادرة البلاد.

وفهم رئيس الدولة السابق أن الوضع خرج عن السيطرة، فأعلن حالة الطوارئ وطلب من وزير الدفاع إرسال الفريق رشيد عمّار ليشرف مباشرة من وزارة الداخلية على العمليات الأمنية.

إثر ذلك توجّه مع عائلته إلى مطار العوينة العسكري حيث كانت توجد الطائرة الرئاسية التي كان من المفترض أن تنقل عائلته إلى المملكة العربية السعودية.

وقد عاين عديد الأشخاص من بين الموجودين آنذاك في القاعدة العسكرية هبوط طائرات عمودية، مما أدخل مزيدا من الارتباك على مدير الأمن الرئاسي الذي حاول دفع الرئيس السابق إلى المغادرة.

وتجمّعت يومها بين مطار قرطاج الدولي ومطار العوينة العسكري وحدات تابعة لأربعة فرق هي من أفضل الفرق في الجيش وقوات الأمن، وهي القوات الخاصة التابعة لجيش البرّ وأعوان المرافقة التابعين للأمن الرئاسي والوحدات الخاصّة للحرس الوطني وفرقة مكافحة الإرهاب التابعة للإدارة العامّة لوحدات التدخّل، وكان الوضع يهدد بالانفجار إذ كان خطر .التصادم بين هذه الوحدات قائما.

في نفس اليوم وبعد خروج الرئيس السابق من القصر الرئاسي، وجد العقيد سامي سيك سالم وهو أحد ضباط الأمن الرئاسي نفسه مسؤولا عن القصر أمام غياب رئيسه

المباشر ووجود معلومات أمنية مقلقة منذ الصباح ورأى أن عليه إنقاذ الوضع، فجمع منظوريه والحرّاس التابعين للأمن الرئاسي وأعلمهم بالوضع، وأعلمهم برحيل الرئيس وبخطورة الوضع وضرورة التصرّف.

قرّر العقيد سيك سالم الاتصال بالوزير الأول ومطالبته بتحمّل المسؤولية التاريخية لإنقاذ البلاد وسدّ الفراغ الدستوري الحاصل. وكان ذلك فعلا بحضور الوزير الأول إلى القصر الرئاسي مع رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين. وكما هو معلوم تولى السيد محمد الغنوشي مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة وتم الإعلان عن ذلك في نشرة الأنباء المسائية، إلا أنه لم يستمر في تلك المهمة طويلا، وتم في اليوم الموالي تسلّم مهام الرئيس المؤقت من قبل السيد فؤاد المبزّع طبق الأحكام الفصل 57 من الدستور.

وهكذا عاشته بقيّة ولايات الجمهورية :

شهدت العديد من ولايات الجمهورية أحداثا مختلفة خلال يوم 14 جانفي 2011 وفي الليلة الفاصلة بين يومي 14 و15 جانفي 2011. وانطلقت الأحداث في بعض الولايات منذ الصباح في شكل احتجاجات ومظاهرات على النظام القائم، في حين ارتبطت الأحداث في ولايات أخرى بالانفلات الأمني الحاصل مباشرة بعد فرار الرئيس السابق، واتّسمت بأعمال نهب وسرقة وحرق استدعت تدخّل قوات الأمن والجيش في عديد الحالات مما أدى إلى حصول عديد الوفايات وسقوط عديد الجرحى.

ماذا بعد يوم 14 جانفي 2011؟

شهدت مناطق عديدة من البلاد خلال الفترة التي تلت هروب الرئيس السابق حالة من الانفلات الأمني غير المسبوق،ارتكبت خلاله عديد الجرائم مثل السرقة والنهب والحرق.

أيام سوداء تعيشها البلاد من 15 إلى17 جانفي 2011

عرفت العاصمة والعديد من الولايات (خاصة الولايات الساحلية) بعد سقوط النظام أي من 15 إلى 17 جانفي 2011 أحداثا كبيرة سُجّلت خلالها حالات وفاة وإصابات خطيرة بالرصاص.

ولعبت بعض وسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام المرئية (وعلو وجه التحديد إحدى القنوات التلفزية الخاصة) في هذه الفترة دورا سلبيا لما أدخلته من اضطراب على جهازي الأمن والجيش من ناحية والهلع والرعب الذي أدخلته في نفوس المواطنين من ناحية أخرى.

لقد كانت هذه الوسائل الإعلام تصدر نداءات استغاثة، وتبلغ عن هجومات من أطراف مسلّحة وسيارات مؤجرة وحتى سيارات إسعاف كان يقال أن بداخلها مسلحون يطلقون النار على المواطنين وعلى لجان الأحياء. وقد أدت هذه الإشاعات إلى استهداف هذه السيارات من قبل قوات الأمن والجيش ومن قبل لجان الأحياء. وقد زاد في حالة الهلع ما كان ينشر من أخبار وصور على شبكات التواصل الاجتماعي.

وسقط العديد من الضحايا خلال هذه الأيام وارتفع عدد الوفيات، خاصة في العاصمة والولايات الساحلية.

اعتصامي "القصبة"1 و"القصبة 2" وتغيير المسار

على إثر فرار الرئيس السابق تولى الوزير الأول آنذاك تكوين حكومة مؤقتة شملت بين أعضائها بعض الوزراء المنتمين إلى التجمع الدستوري الديمقراطي.وقد اعتبرت عديد التيارات والقوى السياسية والمدنية أن تكوين الحكومة المؤقتة بمثل هذه التركيبة هو محاولة للالتفاف على الثورة ومنع السير بها نحو إحداث تغييرات جذرية.وبرزت

آنذاك مطالب سياسية تمثلت في الدعوة إلى إقالة الوزراء المنتسبين للتجمع الدستوري من الحكومة المؤقتة، وحل البرلمان بمجلسيه وتعيين مجلس لحماية الثورة وحل التجمع الدستوري الديمقراطي وإلغاء الدستور وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور جديد.ونظمت تلك القوى ما عرف ب"اعتصام القصبة 1" ثم"اعتصام القصبة 2".وأدّى الاعتصام الثاني إلى استقالة السيد محمد الغنوشي، وتعيين السيد باجي قائد السّبسي على رأس الحكومة المؤقتة. وتولى الوزير الأول الجديد إضافة للتعديلات التي أدخلها على تركيبة الحكومة اتخاذ جملة من الإجراءات، من أهمها إنشاء"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي"، والدعوة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، إنشاء"الهيئة المستقلة للانتخابات"، وإلغاء دستور سنة 1959، واعتماد قانون التنظيم المؤقت للسلط، الخ.

وما يمكن ملاحظته أن هذين الاعتصامين تزامنا مع عمليات قمع كبير أدت إلى حصول إصابات خطيرة وعديد الوفيات.

من مارس إلى23 اكتوبر2011: بين الاشتعال والانشغال :

لم تهدأ الأوضاع الأمنية في هذه الفترة وتواصلت مظاهر العنف والاضطرابات في العديد من مناطق الجمهورية بدرجات متفاوتة، نذكر منها الاضطرابات التي حصلت احتجاجا على تعيين بعض الولاة، وكذلك الأحداث التي جدت على إثر التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية السابق، فيما عرفت البلاد هدوءا نسبيا قبل انتخابات المجلس التأسيسي .

مواضيع وأحداث خاصة

من أبرز هذه المواضيع نذكر الأحداث التي حصلت في عديد السجون والتي توفي أو جرح خلالها العشرات، وموضوع القناصة الذين نسبت إليهم المسؤولية عن عديد

الوفيات والإصابات، وكذلك النزاعات القبلية التي حصلت في بعض الجهات والتي أدت بدورها إلى وقوع عديد الإصابات والوفيات.

ماذا حصل في السجون؟

شهدت العديد من السجون التونسية انفلاتا كبيرا أدى إلى فرار أكثر من عشرة آلاف سجين إلى جانب العديد من حالات الوفاة الناتجة عن الاحتراق والاختناق أو الإصابة بالرصاص.

وقد توصلت اللجنة من خلال أبحاثها إلى وجود فرضيتين: فإما أن تكون الاضطرابات التي حصلت داخل السجون نتيجة مؤامرة دبرها عناصر النظام السابق من الأشخاص الموجودين في مواقع المسؤولية، وإما أن تكون ناتجة عن تمرّد السجناء أنفسهم بسبب الظروف السيئة التي يعيشونها داخل السجون.

من هم القناصـة؟

فيما يتعلق بموضوع القناصة الذي كثرت حوله التساؤلات،توصلت اللجنة من خلال استماعها لعديد الأطراف، ومن خلال تحليلها للوقائع والأحداث إلى أنهلا وجود لجهاز خاص بالقناصة، وهذا لا يعني أنه لم تتم عمليات قنص بهدف القتل،بل ترى اللجنة أنه حصلت بالفعل عمليات قنص من قبل أعوان تابعين لقوات الأمن قاموا بإطلاق النار بعد أن اتخذوا مواقع فوق أسطح البنايات العالية،وقاموا بتوجيه ضربات في أماكن قاتلة (الرأس والقلب والظهر والصدر، الخ.). فعدم وجود جهاز خاص للقناصة ضمن أسلاك الأمن المختلفة (وفق ما أفاد به المسؤولون الأمنيون) لا ينفي إطلاقا عدم وجود عناصر أمنية قامت خلال الثورة بعمليات قنص بهدف القتل.

وكشفت التحريات التي قام بها أعضاء اللجنة عن وجود مؤشرات تدل بشكل قاطع أن عديد الضحايا تم قتلهم أو إصابتهم من قبل عناصر يتمتعون بقدرة عالية على الرماية، وأن هؤلاء اتخذوا المواقع واستعملوا الأسلحة المناسبة للقيام بذلك.

إلا أنه لا بد من الإشارة أن في بعض الحالات الأخرى، كان تواجد بعض العناصر المسلحة من قوات الأمن أو الجيش فوق البنايات العالية وبروزهم بأزياء وأسلحة خاصة (في الفترة التي تلت مباشرة يوم 14 جانفي 2011) تم في إطار تأمين بعض المباني وتنفيذا لخطة أمنية مسبقة الوضع، ولا علاقة لهذا بموضوع القناصة. كما أن إطلاق الرصاص الذي حصل في بعض الحالات كان ناتجا عن عدم تنسيق بين الأطراف المتداخلة و وعن ارتباك سببه كثرة الإشاعات ونداءات الإغاثة.

الصراعات العروشيّة: ضربة لمفهوم المواطنة وقبول الآخر

بعد أشهر من فرار الرئيس السابق برزت صراعات اجتماعية كبيرة في بعض المناطق،واتخذت هذه الصراعات طابع الصراع القبلي والعشائري.وحصلت خلالها مصادمات دامية أدت إلى جرح ووفاة عدد من المواطنين،وخاصة بولاية قفصة وتحديدا في مدينة المتلوي.

وترى اللجنة أن الأسباب العميقة لذلك تعود إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة، وأن الفساد الذي تفشى في ظل حكم الرئيس السابق وحالة التهميش التي تعيشها عديد المناطق والفئات ليست غريبة عن بروز هذه الظاهرة من جديد.كما أن حالة الضعف الذي طرأ على مؤسسات الدولة خلال الفترة التي تلت سقوط النظام السابق ساهم في ذلك.

كيف عاش الأطفال والنساء الثورة ؟

ولا بدّ من التركيز على خصوصيّة الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء أثناء أحداث الثورة وخصوصية الأضرار الناتجة عنها، فرغم أن عدد ملفات النساء أقل بكثير من عدد ملفات الرجال فإن نسبة النساء اللاتي أدلين بشهادتهن كضحايا غير مباشرات واللاتي قدمن إلى اللجنة سواء كأمهات أو كزوجات أو كأخوات لمتابعة ملفات أبنائهن أو أزواجهن أو احد إخوتهن يفوق بكثير عدد الملفات المقدّمة من قبلهن كضحايا مباشرة .

وتفادت العديد من النساء الحديث عن تجاربهن الخاصة والمباشرة مع مختلف أشكال انتهاكات حقوق، وخاصّة عندما يتعلّق الأمر بالاعتداءات ذات الصبغة الجنسية.

ولا بدّ من الإشارة إلى ورود عدّة ملفات لنساء فقدن أجنتهن إثر استنشاقهن للغاز المسيل للدموع أو تعرّضهن لحوادث مختلفة ، ويعتبر فقدان الجنين أو الابن، تجربة قاسية على الأم في كل الحالات تخلف آثارا نفسية وجراحا يصعب تضميدها، وتتضاعف المعاناة النفسية في مثل هذه الحالات بإحساس عميق بالظلم والقهر، مما أدى إلى حالات اكتئاب حادّة لدى الأمهات.

الأطفال أيضا تعرضوا أثناء الثورة إلى عدّة انتهاكات فقد شارك العديد منهم في المظاهرات التي شهدتها كامل ولايات الجمهورية، وتحصلت على 107 ملف لأطفال أغلبهم من الذكور.

وتشير دراسة هذه الملفات إلى أن خمسة عشرة طفلا توفى اغلبهم أثناء المظاهرات التي عرفتها البلاد التونسية ما قبل يوم 14 جانفي2011 والأيام الموالية.

ومن بين هؤلاء أصيب عشرة أطفال بطلق ناري في أماكن قاتلة فخمسة منهم أصيبوا في الرأس، في ما أصيب اثنان في الصدر واثنان في البطن وأصيب واحد في القلب.

كما سجلت اللجنة حالة اختناق بالغاز المسيل للدموع أدت إلى وفاة طفلة لم يتجاوز سنها الثمانية أشهر، إلى جانب و إصابتين بقذائف مسيلة للدموع الأولى مباشرة في الصدر والثانية في الرأس، وتوفى طفل بصعقة كهربائية و رضيع بعد دهسه من قبل المتظاهرين

ووثقت اللجنة خمسين حالة للإصابات بالرصاص خلّفت لـ16 طفل أضرارا جسديّة بليغة وإصابات استوجبت عمليات جراحية ونذكر حالة الطفل الذي أصابته رصاصة إثر تفريق مظاهرة في ولاية بنزرت تسببت له في عجز بدني في يده استوجبت راحة بستة أشهر وحالة نفسية حادّة تطلبت متابعة مستمرّة، وكذلك الطفل الذي فقد عينه في ولاية قبلي.

وفي هذا الصدد توصي اللجنة بإحداث آلية وطنيّة مستقلّة عن المؤسسات القائمة لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، مع ضرورة التركيز على متابعة الوضعيّات النفسيّة لهؤلاء الأطفال سواء بصفتهم ضحايا مباشرين أو بصفتهم ضحايا غير مباشرين (فقدان الأب أو الأم ...)

من المسؤول ؟ أفراد أم مؤسسات ؟

يمثل تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات والتجاوزات أحد الأهداف الأساسية إن لم نقل الهدف الأساسي لعملية البحث والتقصي. كما أن تحديد المسؤولية القانونية عمّا حصل يمرّ وجوبا عبر بيان الإطار القانوني للانتهاكات والتجاوزات للوصول لاحقا لتحديد المسؤوليات.

الإطار القانوني للانتهاكات والتجاوزات

الانتهاكات والتجاوزات من منظور المعاهدات الدولية

تم أثناء الأحداث المؤدية لسقوط النظام انتهاك العديد من الحقوق والحريات التي كفلتها المعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة التونسية، وطالت الانتهاكات بشكل أساسي الحقوق المدنية والسياسية، وخاصة الحقوق المتصلة بالسلامة الجسدية.

ويعني انتهاك هذه الحقوق الإنسانية عدم احترامها وعدم حمايتها وحرمان الناس من التمتع بها بسبب تدخّل السلطة أو الغير مما ينجرّ عنه انتقاص لكرامة الإنسان وحقوقه المرتبطة بطبيعته الإنسانية وإلحاق أضرار به تتفاوت بتفاوت خطورة الانتهاك وطبيعة الحق المنتهك.

الانتهاكات والتجاوزات من منظور التشريعات الوطنية

تدخل الانتهاكات والتجاوزات التي تعرّض لها المتضررون أثناء الأحداث بصفة عامة تحت طائلة **جرائم الاعتداء على الأشخاص وهي الجرائم التي تهدد بالخطر الحقوق**

ذات الطابع الشخصي البحت أي الحقوق المرتبطة بشخص المجني عليه ومن المقومات الأساسية لشخصيته وتخرج عن دائرة التعامل الاقتصادي وأهمها الحق في الحياة ويليها الحق في الحرمة الجسدية والحق في صيانة العرض والحق في الشرف والاعتبار.

وهذه الجرائم منصوص عليها في القانون الوطني في المجلة الجزائية التي تبين الأركان المادية والمعنوية لكل جريمة كما تبين العقاب المسلط على مرتكبها. وقد حصلت عديد الجرائم التي تستوجب عقابا جزائيا.

تحديد المسؤوليات

إن دور لجان تقصي الحقائق في تحديد المسؤوليات يختلف بصفة جوهرية عن دور القضاء، فما تصبو إليه العدالة التقليدية هو الوصول إلى تحديد الجاني بصفة فردية لتحميله المسؤولية الجزائية عن الفعل الذي ارتكبه والذي نتج عنه ضرر للضحية، في حين يهدف عمل لجان تقصي الحقائق أساسا إلى تحديد المسؤوليات الجماعية عن الانتهاكات والتجاوزات الحاصلة وهي مسؤوليات يتحمّلها النظام والأجهزة والمؤسسات.

تحديد المسؤوليات الفردية بين القضاء العدلي والقضاء العسكري:

تعهّد القضاء العدلي بالقضايا المتعلقة بأحداث الثورة بعد أن تمّ فتح أبحاث تحقيقية في الغرض، وعندما ثبت أن مرتكبي الجرائم موضوع الملفات المفتوحة هم أعوان أمن، تم إحالة الملفات على القضاء العسكري، وذلك وفقا لأحكام الفصل 22 من القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي الذي اقتضى "أنه تحال على المحاكم العسكرية ذات النظر القضايا التي يكون أعوان الأمن الداخلي طرفا فيها من أجل واقعة جدت في نطاق مباشرة العمل ولها مساس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو بحفظ النظام في الطريق العام وبالمحلات العمومية والخاصة وذلك أثناء أو إثر الاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والتظاهر والتجمهر."

تحديد المسؤوليات المؤسساتية

إن ما حصل في البلاد من أحداث وما نتج عنها من أضرار كان نتيجة ارتكاب أفراد لأفعال مجرّمة.إلا أن قيام هذا الفرد أو ذاك بالأفعال المنسوبة إليه ولئن مكّن من إثارة مسؤوليته الفردية فإن ذلك لا ينفي المسؤولية السياسية للنظام بأكمله،بدءابمؤسسة رئاسة الجمهورية وهياكلهاالمختلفة (من أعلى هرم السلطة المتمثلة في رئيس الدولة وإدارة أمنه)وصولا إلى مختلف الوزارات المتداخلة في الأحداث (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الإعلام، وزارة العدل وحقوق إنسان، وزارة الصحة، وزارة ال شؤون الاجتماعية، الخ.)

أيّ مسؤولية لرئيس الجمهورية؟

رئيس الجمهورية هو المسؤول عن وضع السياسة الأمنية، فضلا على إشرافه بصفة فعلية ومباشرة على الوسائل والتجهيزات الأمنية المفروض توفيرها للأعوان من قبل وزارة الداخلية .

وقد مر الرئيس السابق بثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى اعتمد منطق القوّة والاعتماد المطلق على الاختيار الأمني، وهو ما تجسد في خطابه الأول. وقد أدى ذلك إلى الاستعمال المفرط للقوّة من قبل أعوان الأمن وإلى سقوط عديد الضحايا في عدة مناطق مثل تالة والقصرين والرقاب. وفي مرحلة ثانية حاول من خلال خطابه الثاني اعتماد الحلّ الاجتماعي والاقتصادي مع مواصلة اعتماد الحلّ الأمني. أما في المرحلة الثالثة فقد سعى إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية والابتعاد عن الحل الأمني بإعطاء الأمر بالتوقّف عن استعمال الرصاص الحي، وهوما تجسد في الخطاب الثالث.

وكان رئيس الدولة السابق يتابع لمجريات الأحداث والاحتجاجات وطرق التصدي لها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 17 ديسمبر2010 إلى 14جانفي 2011 وتمّ إعلامه بعمليّات إطلاق النار على المتظاهرين وما نتج عنه من سقوط ضحايا، ولكنه لم

يتدخل لوقف أعمال القمع الذي تواصل في كافة المناطق وعلى امتداد عدة أيام. ولم يتدخّل بصفة صريحة إلاّ يوم 13جانفي 2011 بإعطاء تعليمات بوقف إطلاق الرصاص الحي مما يقيم الدليل بصفة واضحة على مسؤوليته في إعطاء الأوامر بإطلاق الرصاص.

وتبقى مسؤوليّة رئيس الدولة باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن الداخلي على الأفعال التي يرتكبها مرؤوسيه قائمة، واعتماده الخيار الأمني باستعمال أسلوب القمع والقوة المفرطة عوضا عن إيجاد الحلول الاجتماعية والسياسية الملائمة، خاصة وأن بداية الاحتجاجات كانت لأسباب اقتصادية واجتماعية.

ماذا عن مسؤولية الإدارة العامة لأمن الرئيس والشخصيات الرسمية؟

خلافا لما راج عن تورّط جهاز الأمن الرئاسي في قمع المتظاهرين، لم يثبت لدى اللجنة من خلال التحريات التي قامت بها أن الأعوان التابعين لهذا الجهاز ساهموا في أعمال القمع كمالم يثبت أنهم قاموا بإطلاق الرصاص بأي شكل من الأشكال خلال الاحتجاجات.

مسؤولية الهياكل المتداخلة في الأحداث

إن تحديد المسؤوليات المؤسساتية يمرّ وجوبا عبر البحث عن الأدوارالتي لعبتها العديد من الوزارات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يمكن القول إن وزارتي الداخلية والدفاع الوطني لعبتا الدور الحاسم في الأحداث وكان دورهما مباشراباعتبارالالتحام المباشر بالجماهير وسيطرتهما على الأمور الأمنية حسب تدرج الأحداث.

وزارة الداخلية والتنمية المحلية على رأس الوزارات المتداخلة في الأحداث

لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة التمييز بين مسؤولية الوزارة كمؤسسة والمسؤولية الفردية للأعوان المنفذين للأوامر والقرارات.

ويمكن القول إنه لم يثبت ورود أوامر أو تعليمات على قاعة العمليات المركزية بوزارة الداخلية من القيادات الأمنية العليا أو من وزير الداخلية بإطلاق النار على المتظاهرين. وفي المقابل لم يثبت أيضا ورود أوامر أو تعليمات من القيادات المذكورة بوقف إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في حين كان يسقط العشرات من القتلى والجرحى.

غير أن هذا لا ينفي إمكانية استعمال الهواتف القارة أو الجوالة لإسداء تلك الأوامر، علما وأن هذه الهواتف لا تخضع للمراقبة، كما أن استعمالها غير محجر. وإن لم تتوصل اللجنة إلى أدلة دقيقة وقاطعة بهذا الشأن، إلا أنه يصعب الاعتقاد بأن تكون عمليات إطلاق الرصاص قد تمت دون إعطاء أوامر وتعليمات صريحة بذلك من قبل القيادات الأمنية العليا. بل من المرجح أن ما حصل خلال الأحداث التي عرفتها تونس كان قبل يوم 14 جانفي 2011 تنفيذا لأوامر من القيادات الأمنية المركزية العليا عبر التسلسل الهرمي القيادي لتصل إلى الوحدات الميدانية بداية من رئيس الدولة السابق باعتباره رئيس المجلس الأعلى للأمن وصولا إلى وزير الداخلية والتنمية المحلية السابق والمسؤول الأول على كافّة قوات الأمن الداخلي ثم كبار المسؤولين الأمنيين بوزارة الداخلية.

ورغم تواصل إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين لمدة تزيد عن عشرين يوما ولم يقع اتخاذ أي إجراء من تلك القيادات لوقف إطلاق الرصاص الحي أو بإيقاف أعوان الأمن الذين ثبت تورّطهم في إطلاق النار أو بإجراء الأبحاث الإدارية اللازمة على مستوى تفقدية وزارة الداخلية لتحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب الحقيقية لما حدث .

ومع إقرار اللجنة بأن عملية القتل كانت في عديد الحالات بغاية القتل، إلا أنه في بعض الحالات كانت عملية إطلاق النار من قبل أعوان الأمن إمّا لحماية أنفسهم أو

لحماية مقراتهم أو خوفا من افتكاك أسلحتهم. كما حصلت في بعض الحالات عمليات إطلاق للرصاص أدت إلى الوفاة دون أن تكون عملية القتل أو الإصابة مقصودة.

وتمثّل القرار السياسي في اعتماد الحلول الأمنيّة بصفة مبدئية (وهو ما تمّ تنفيذه فعلا بإرسال تعزيزات كبيرة لبعض المناطق)، قد أدى إلى حصول موجة القمع الكبيرة التي شهدتها مدن تالة والقصرين والرقاب .

ويمكن القول إن انتشار الأحداث واتساع رقعة الاحتجاجات إلى بقيّة المدن التونسية جعل القرار المركزي يتغيّر نحو محاولة التهدئة، وهو الحلّ الذي لم يتمكّن الأعوان الميدانيون من تطبيقه بعد أن أصبحوا ومراكزهم الأمنية مستهدفين مباشرة.

كما أن موجة الفوضى العارمة التي عمّت في البلاد جعلت العديد من الأخطاء تحصل في الميدان مدعومة بموجة من الارتباك التي دخلت على عمل الأعوان وعدم بلوغ أوامر دقيقة إليهم.

وزارة الدفاع الوطني تلتحق ويتدعّم دورها بإعلان حالة الطوارئ

قبل يوم 14 جانفي 2011 وتحديدا إلى حدود قبل الساعة الثالثة من مساء 14 جانفي، قامت القوات المسلحة بدور هامّ من خلال التنسيق مع السّلط المدنية. وبداية من 14 جانفي2011 وبعد إعلان حالة الطوارئ تولى الجيش مهام تتصل بحفظ النظام وحماية المؤسسات الحساسة والاستراتيجية وفرض احترام حظر الجولان.

وقام الجيش الوطني بمهمّة سدّ الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد تبعا لحالة الانفلات التي عاشتها المؤسّسة الأمنيّة إثر الأحداث، وكان من أوكد واجبات القوات المسلحة حفظ الأمن واستمرار مقوّمات الدّولة ومؤسّساتها.

وأفادت التحقيقات أن أغلب الوفيات وحالات الجرح التي سجّلت بعد يوم 14 جانفي 2011 والتي ثبتت مسؤولية الجيش الوطني في ارتكابها حصلت أثناء فرض مقتضيات حظر الجولان والتصدي لأعمال السّلب والنهب والتخريب للممتلكات

العموميّة والخاصّة، كما أن بعض الحالات (سواء من الوفيات أو الجرح) حصلت نتيجة أخطاء فردية عند التدخل الجنود وعدم التقيّد بالتعليمات في مجال إطلاق النار.
ولا بد من الإشارة إلى المسؤولية التي تتحملها بعض الوزارات الأخرى، وإن كانت هذه المسؤولية غير مباشرة، ومثال ذلك ما تتحمله وزارة الصحة العمومية نتيجة عدم اتخاذها الإجراءات الضرورية لتوفير وسائل الإسعاف والتدخل اللازمة للضحايا في مثل تلك الظروف.

هل قامت وزارة الصحة العمومية بواجباتها ؟

يمكن القول إن وزارة الصحة:

–لم تقم أثناء الأحداث بالدور الموكول لها ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لإسعاف الضحايا، فلم توفر سيارات الإسعاف لانقاذ المصابين ولم تجهّز أقسام الطب الاستعجالي بالإطار البشري والتجهيزات المادية بالقدر الكافي لمجابهة ظروف استثنائية تمرّ بها البلاد.

– لم تول لاحقا العناية الكافية بمصابي الثورة وجرحاها إلى درجة إقدام بعضهم على محاولة الانتحار ودخول آخرون في إضراب جوع،وذلك رغم مطالبة اللجنة وعديد منظمات المجتمع المدني بذلك في عدة مناسبات

–لم تول اهتمامها للحالات النفسية للمصابين ولم تمكّنهم من العلاج النفسي المناسب، خصوصا للشبان الذين فقدوا أعضاء وأصبحوا يعانون من إعاقة بدنية دائمة.

وزارة الاعلام: بين التعتيم المطلق والانفلات الكلي

لقد كان لسيطرة الدولة على وسائل الإعلام دور سلبي في مجريات الأحداث.ويعتبر التعتيم الإعلامي عن الأحداث انتهاكا لحقّ المواطنين في استقاء الأخبار والنفاذ إلى المعلومات وإلى الحقيقة.

وقد اتسمت الفترة السابقة لرحيل الرئيس السابق بسيطرة مطلقة على وسائل الإعلام ومنع تمرير أية أخبار ومعلومات إلاّ عبر البلاغات الرسمية التي سعت إلى تلميع صورة النظام وإخفاء الحقائق.

أمّا بعد يوم 14 جانفي 2011 فقد أصبح الانفلات هو السمة المميّزة للإعلام التونسي الذي أصبح في حاجة إلى أطر قانونية تساعد على لتأطيره.

التوصيات

حرصت اللجنة منذ بداية أشغالها على تجميع المعلومات والأبحاث والتقارير التي من شأنها تسليط الضوء على ما جرى وفهم حيثيات ومراحل الثورة التونسية، وذلك قصد تقديم توصيات ومقترحات كفيلة برسم الصورة الكاملة لما حدث وحفظ الذاكرة الوطنية وضمان عدم تكرار ما حصل من تجاوزات وانتهاكات للنفس البشرية ولحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار تتقدم اللجنة بالتوصيات التالية :

- **توصيات حول الإصلاحات التشريعية :**

-الضمان الدستوري لحقوق الإنسان

-سن قانون لحماية الشهود يضع مجموعة من الإجراءات تمكّن من الحماية الجسدية للشاهد من خلال وضع حماية شخصية له ولإفراد عائلته عند الاقتضاء، وتغيير مقرّه أو إخفاء هويته وبيانات تخصّ ممتلكاته أو في أقصى الحالات تغيير هويته تماما.

-تنقيح الأمر عدد 50 لسنة 1978 المتعلق بحالة الطوارئ. كما توصي اللجنة بإصدار قانون يوضّح حالة الطوارئ وينظّم إدارة البلاد في حالات الأزمات الكبيرة وتحديد مسؤولية الأطراف المتداخلة والتنصيص صراحة على دور الجيش الوطني.

-تنقيح القانون عدد4 لسنة 1969المتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر بما يحقّق التوازن بين حقّ المواطن في التظاهر والتجمهر وحماية العون الأمني أثناء ممارسة وظيفته وتطبيق تعليمات رؤسائه

- **توصيات حول الإصلاح المؤسساتي**

– إصلاح المنظومة القضائية: مواءمة نظام القضاء مع المعايير الدولية، وضمان استقلالية السلطة القضائية على بقية السلط.

– إصلاح المؤسسة الأمنية :ضرورة القيام بإصلاحات تتعلّق بالأعوان وأخرى تتعلّق بالبنية التحتيّة بما يضمن توفير الوسائل والآليات الكفيلة بتطبيق النصوص القانونية في جميع تدخلات رجل الأمن والتي من شأنها أن تجعل اللجوء إلى القوة حلا أخيرا.

– إصلاح المؤسسة السجنية وتطوير البنية الأساسية للسجون بما يتطابق مع المعايير الدولية النموذجية لغاية تحسين ظروف إقامة المودعين بما يسمح بتطوير العمل الإصلاحي والتأهيلي ويضمن للسجين الظروف الإنسانية لقضاء عقوبته.

– إصلاح المؤسسة الإعلامية بما يضمن تكريس حرية الإعلام

- **توصيات بخصوص العدالة الانتقالية بتونس:**

–توصيات حول جبر الضرر: ضرورة إدراج التعويض للضحايا في إطار برنامج شامل لجبر الضرر

–توصيات حول مسار العدالة الانتقالية: ضرورة إطلاق حوار وطني حول مسار العدالة الانتقالية يكون الهدف منه إنشاء هيئة للحقيقة يندرج عملها ضمن مسار متكامل للعدالة الانتقالية، على أن يتم تحديد مهامها واختصاصها النوعي والزمني وفق ما سيؤول إليه الحوار الوطني المطلوب أطلاقه.

ملخص بالأرقام لمحتوى البيانات والجداول

من خلال مختلف التحقيقات التي قامت بها اللجنة خلال الزيارات الميدانية والسماعات والشهادات التي تلقتها من مختلف المصادر، تمكنت من تجميع ألفين وأربعة مائة وتسعة وثمانون (2.489) ملفا، موزعة على النحو التالي:

- 338 حالة وفاة، منها 86 حالة وفاة كان ضحيتها سجناء، 14 من قوات الأمن و 5 من الجيش
- 2147 ملفا يخص الجرحى، منها 62 جريحا من بين السجناء، و28 من قوات الأمن

ومن خلال تحليل البيانات التي تضمنتها هذه الملفات يتضح ما يلي :

- التوزيع الجغرافي : لقد سقط أغلب الضحايا في ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وتونس الكبرى(60% من الوفيات، و 78% من الجرحى)

- التوزيع الزمني :يبرز تحليل البيانات أن الأمر يختلف عند مقارنة الوفيات بحالات الجرح. فبالنسبة للوفيات نلاحظ أن أغلب الضحايا (61 %) أصيبوا في الفترة الموالية ليوم 14 جانفي، وهذا أمر يبدو طبيعيا لأن الفترة المغطاة تمتد على مدى زمني أطول بالمقارنة مع الفترة السابقة التي تغطي شهرا واحدا، من 17 ديسمبر إلى 14 جانفي. أما بالنسبة للجرحى، فقد سجّلت أغلب الإصابات (68 %) في الفترة الأولى أي من اندلاع الثورة إلى يوم 14 جانفي

- الجهات المسؤولة : يبرز تحليل البيانات (سواء تعلق الأمر بحالات الوفاة أو الجرحى) أن قوات الأمن هي أكثر الجهات المسؤولة عن الإصابات (79 % من حالات الوفاة و96,18% من حالات الجرح).

إلا أن هذا التوزيع يختلف حسب الفترات، فإلى حدّ يوم 14 جانفي نجد أن قوات الأمن مسؤولة بنسبة 98,89% عن حالات الوفاة و99,86% عن حالات الجرح، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 51 % (مقابل 49 % من الحالات تعزى فيها المسؤولية للجيش) بالنسبة للوفيات و إلى81 % بالنسبة للجرحى في الفترة الموالية ليوم 14 جانفي (مقابل 19% للجيش).

مع الإشارة إلى أن قياس النسب المائوية المشار إليها اعتمد فيه على مجموع الإصابات التي توصلت اللجنة إلى تحديد المسؤول عنها، ولا على العدد الجملي للإصابات.

وقد توصلت اللجنة إلى تحديد المسؤولية بنسبة 55 % فيما يخص الوفيات، وبنسبة 57% فيما يخص الجرحى

- نوع الإصابات : شملت الإصابات أنواعا مختلفة (طلق ناري وحرق واختناق بالغاز واعتداء بالعنف الشديد،الخ). إلا أن البيانات المجمّعة من طرف اللجنة تبين أن أغلب الإصابات كانت نتيجة طلق ناري (66 %بالنسبة للوفيات و 45 % بالنسبة للجرحى).كما سجلت اللجنة نسبة هامة من الإصابات الخطيرة بين الجرحى تقدر ب16% من مجموع الإصابات، وشملت حالات مثل بتر الأعضاء والإعاقة العضوية، الخ.

- نوع الضحايا (الجنس، الفئة العمرية، الخ) : تبرز البيانات أن أغلب الضحايا كانوا من الشباب (82 % من المتوفين 76% من الجرحى دون سن الأربعين)، بينما يبرز التوزيع حسب الجنس أن% 96,5 من المتوفين هم من الذكور و%3,5 من الإناث، وأن نسبة الجرحى بين الذكور تساوي 89% في حين تساوي 11% بين الإناث.

القسم التمهيدي:

عيّن رئيس الجمهورية المؤقت السيد فؤاد المبزع بتاريخ 17 جانفي 2011 حكومة وقتية برئاسة السيد محمد الغنوشي الذي كان يشغل خطة وزيرا

أولا قبل رحيل بن علي كما تمّ الإعلان عن تكوين ثلاثة لجان وطنية مستقلة وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، كما تم الإعلان عن تعيين رؤساء اللجان الثلاثة.

وبتاريخ 01 مارس 2011 صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 13، المرسوم الرئاسي عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها (ملحق عدد 1).

كما صدر بتاريخ 19 فيفري 2011، الأمر عدد 236 والمتعلّق بتسمية الأستاذ توفيق بودربالة رئيسا للجنة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 14 المؤرخ في 04 مارس 2011. (ملحق عدد 2).

وجاء هذا المرسوم ليضبط صلاحياتها وتركيبتها وطرق عملها وتاريخ انطلاق الأحداث إلى حين زوال الموجب، كما ضبط الأسس القانونية التي اعتمدت مرجعا لها وهي:

– القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004، المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تمّ إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 مارس 2006 وخاصة الفصل 32 منه.

– مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تمّ تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة.

– القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض لرئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

ولما كانت اللجنة وطنية ومستقلة، فقد قام رئيسها باستشارة واسعة مع مكونات المجتمع المدني على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والعمادة الوطنية للمحامين التونسيين وفرع تونس للمحامين وجمعية القضاة التونسيين وجمعية الصحافيين التونسيين والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب والمجلس الوطني للحريات بتونس واللجنة الوطنية لأخلاقيات المهن الطبية وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية (تونس2) وعدد من الشخصيات الوطنية، وذلك حرصا على احترام التنوع والكفاءة والنزاهة والاستقلالية في اختيار أعضاء اللجنة دون أن يكون الأعضاء ممثلين لجمعياتهم أو مُعينين من طرفها.

ويتعيّن قبل بيان تركيبة اللجنة وطرق عملها والمبادئ التي اعتمدتها والصعوبات التي اعترضتها التذكير بطبيعة النظام السياسي التونسي وبيان أهم مميزاته، وهذا النظام يقتضي الحديث عنه التطرّق إلى الخاصيتين المميزتين له وهما :

1– خاصية الجمهورية : فقد مثّل إقرار النظام الجمهوري احد ثوابت عمل المجلس القومي التأسيسي الأول التي سبقت حتى وظيفته التأسيسية الأصلية[1] ووقع التنصيص في الدستور على اعتماده كنظام رسمي للدولة وتمّ ربطه « بحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتوفير أسباب الرفاهية بتنمية الاقتصاد

[1] أصدر المجلس القومي التأسيسي الأول في 25 جويلية 1957 قرارا بإلغاء الملكية و إعلان الجمهورية أي قبل سنتين من إعلان دستور 1 جوان 1959.

واستخدام ثروة البلاد لفائدة الشعب ... ورعاية الأسرة وحق المواطنين في العمل والصحة والتعليم» [2]

هناك من تحدث عن قيمة فوق دستورية لفكرة الجمهورية في تونس وهو ما تأكد من خلال الفصل 76 من الدستور الذي يمنع تنقيح الدستور فيما يتعلق بالنظام الجمهوري للدولة.

2- خاصية الرئاسي أو الرئاسوية[3] :إن الحديث عن النظام السياسي التونسي يحيلنا إلى جملة من الملاحظات :

- النظام السياسي التونسي لم يكن وليد تطوّر تاريخي متواصل بل كان نتيجة تغيرات جوهرية في فترة الخمسينات أعطته خصائصه الجوهرية وقطعت مع كل الأنظمة التي عرفتها تونس عبر التاريخ.
- واضعي دستور 1959 حاولوا التوفيق بين متطلبات الديمقراطية على المعنى الليبرالي من خلال «إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي يرتكز على قاعدة التفريق بين السلط»[4] وبين هدف الاضطلاع ببناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[5] الذي يقتضي إعطاء الدولة مكانة رائدة في كل المجالات.

هذا الهدف تجسد من خلال توجه المجلس القومي التأسيسي نحو إقامة سلطة تنفيذية قوية فوقع الأخذ بأهم مبادئ النظام الرئاسي مع تقوية صلاحيات رئيس الجمهورية وهو ما يظهر من خلال التأمل في مختلف التوازنات التي يقوم علها النظام السياسي التونسي حيث نلاحظ ما يلي:

---

[2] الفصل الأول من دستور 1 جوان 1959.

[3] النظام الرئاسي هو نظام يقوم على التوازن بين السلط السياسية بخلاف النظام الرئاسوي الذي يقر سيطرة مؤسسة رئيس الجمهورية على بقية المؤسسات.

[4] توطئة دستور 1 جوان 1959.

[5] توطئة دستور 1 جوان 1959.

كرّس النص الأصلي للدستور وجود رئيس واحد للدولة والحكومة تساعده مجموعة من كتاب الدولة و لم يحدث منصب الوزير الأول إلا سنة 1969 فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية بعد أن كانت أحادية.

يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة خاصة بعد عديد التعديلات لدستور 1959 مثل تعديل 19 مارس 1975 الذي أقر الرئاسة مدى الحياة للرئيس الحبيب بورقيبة وتعديل 25 جويلية 1988 الذي أعاد تنظيم السلطة التنفيذية وراجع علاقتها مع السلطة التشريعية وتعديل 27 أكتوبر 1997 الذي وسع في الصلاحيات التشريعية للرئيس وتعديل 1 جوان 2002 الذي غير تركيبة البرلمان.

وبصفة عامة يمكن أن نقول أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في:

- المجال التنفيذي فهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة وهو القائد العام للقوات المسلحة وهو الذي يبرم المعاهدات ويشهر الحرب ويبرم السلم ويعين الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة ويسند سامي الوظائف المدنية والعسكرية ويعين رئيس المجلس الدستوري وبعض أعضائه.
- المجال التشريعي له صلاحيات واسعة وتمكنه من السيطرة وتوجيه العمل التشريعي إذ له حق تقديم مشاريع القوانين للبرلمان ولهذه المشاريع الأولوية في النظر ويختم القوانين ويسهر على نشرها وله أن يرفض ختمها ويرجعها إلى البرلمان لتلاوة ثانية. كما يتخذ مراسيم في حالة العطلة البرلمانية أو في حالة تفويض. كما يتولى تعيين ثلث أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات الوطنية. كما خول الدستور للرئيس حل مجلس النواب.
- في الحالات الاستثنائية لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم اتخاذ ما تحتمه الظروف من تدابير استثنائية وهي صلاحيات تكون واسعة في هذه الحالة.

أما الحكومة فتتمثل وظيفتها[6] في مساعدة رئيس الجمهورية على ممارسة السلطة التنفيذية والسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية.

أما السلطة التشريعية فيبدو أن صلاحياتها شهدت تقلصا لصالح السلطة التنفيذية ويظهر ذلك:

على المستوى الهيكلي فقد كان دستور 1959 يكرس برلمانا ذو مجلس واحد هو مجلس النواب ويقع انتخابه بالاقتراع العام المباشر من طرف الشعب. لكن تعديل 1 جوان 2002 أضاف إليه مجلس المستشارين الذي يتكون من 126 مستشارا 41 منهم يعينهم رئيس الجمهورية !

أما على المستوى الوظيفي فقد أصبح مجال التشريع محددا بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997 ولم يعد للبرلمان الحق في التشريع خارج المجال الذي ضبطه الفصلان 28 و34 من الدستور وما خرج عن ذلك ينتمي إلى مجال السلطة الترتيبية التي تمارسها الدولة عبر الأوامر.

[6] حسب الفصلين 57 و 58 من دستور 1959.

الفصل الأول: تركيبة اللجنة

تمّ الإعلان عن تركيبة اللجنة ببلاغ صدر بتاريخ 2 فيفري 2011 كما يلي :

الرئيس: السيد توفيق بودربالة، المحامي لدى محكمة التعقيب والرئيس الشرفي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

الأعضاء: السيدات والسادة:

– آمال الوحشي: القاضية بالتفقدية العامة بوزارة العدل.(المقرر العام)

– بشرى بالحاج حميدة: محامية لدى محكمة التعقيب، الرئيسة السابقة لجمعية النساء الديمقراطيات.

– حياة الورتاني : أخصائية في علم النفس السريري، عضو بهيئة جمعية النساء الديمقراطيات

– زهير الجربي : طبيب مختص في الإنعاش، أستاذ استشفائي جامعي بكلية طب تونس، رئيس القسم الاستعجالي والإنعاش بمستشفى الحبيب ثامر، عضو الهيئة الوطنية للأخلاقيات الطبية.

– سارة البلطاجي : أستاذة طب، رئيسة قسم مخبر الخلايا والأنسجة المرضية بمستشفى شارل نيكول بتونس

– شوقي قداس : أستاذ جامعي بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية تونس 2

– صلاح الدين الجورشي : صحفي وباحث سياسي وناشط حقوقي

– عبد اللطيف الفوراتي : صحفي وناشط حقوقي

– عبد الرحمان الهذيلي : أستاذ تعليم ثانوي، عضو الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعضو مكتب النقابة العامة للتعليم الثانوي

– منية بن جميع : أستاذة جامعية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية تونس2

– المنجي الخضراوي : صحفي وعضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين

– هاجر بن الشيخ أحمد : أستاذة جامعية بكلية الحقوق بتونس المركب الجامعي، منتجة برامج في إذاعة تونس الدولية (الناطق الرسمي)

– يوسف الرزقي : محامي لدى التعقيب، الرئيس السابق لجمعية المحامين

ولا بدّ من الإشارة إلى أن اللجنة انطلقت في أعمالها بهذه التركيبة، غير أنه وبعد مغادرة كل من السيدين المنجي الخضراوي ويوسف الرزقي منذ الأسبوع الأول من نشاطها، تمّ خلال شهر أفريل 2011 تعيين السيدات :

– نسمة مدني: محامية وأستاذة جامعية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية تونس 2.

– هالة عمار : أستاذة جامعية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية تونس 2

– شريفة التليلي : أخصائية في علم النفس السريري، عضو بهيئة جمعية النساء الديمقراطيات

وفي أوائل شهر ماي التحق باللجنة السيد الناصر الكافي، أستاذ جامعي وناشط حقوقي.

كما تمّت الاستعانة بالسيد رضا بن حليمة (مصور) لتوثيق الزيارات الميدانية بصفة سمعية بصرية رقمية والآنسة بدور الحشاني (مصمم خطي).

علما وأن بعض الأعضاء غادروا اللجنة وهم السيدة بشرى بالحاج حميدة والسادة عبد الرحمان الهذيلي، شوقي قداس وصلاح الدين الجورشي.

ونظرا لطبيعة العمل الذي تقوم به اللجنة وصبغة السرية التي تتّسم بها التحقيقات والاستقصاءات، تقرّر الاكتفاء بمن واصل العمل من الأعضاء رغم ثقل المسؤولية وكثافة التحقيقات، إضافة إلى عدم تفرّغ أغلب الأعضاء.

وتم تعيين السيدة أمال الوحشي كمقررة عامة للجنة والسيدة هاجر بن الشيخ أحمد كناطقة رسمية لها مكلفة بالإعلام.

وأمام حداثة الموضوع الذي عُهد إلى اللجنة، تمّت منذ إنشائها والإعلان عن تركيبتها، دعوة الأعضاء للمشاركة في العديد من الملتقيات والندوات الفكرية التي تتمحور مواضيعها أساسا حول لجان تقصي الحقائق والعدالة الانتقالية، جرى خلالها الاطلاع على العديد من التجارب المقارنة.

كما تلقّى أعضاء اللجنة دورات تدريبية في بعض المواضيع الخاصة مثل لجان تقصي الحقائق والعدالة الانتقالية والأرشيف وتقنيات تحرير التقرير الختامي والتوثيق.

وقامت اللجنة بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة إلى المملكة المغربية من 18 إلى 21 جويلية 2011، للإطلاع على التجربة المغربية، أين التقت بأعضاء من "هيئة الانصاف والمصالحة" وهي لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، ورئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، كما أدى أعضاء اللجنة زيارة إلى مؤسسة دار الفقيد إدريس بن زكري لحقوق الإنسان.

كما حضر رئيس اللجنة وعدد من أعضائها ندوات فكرية وعلمية وتكوينية خارج الجمهورية التونسية (جمهورية مصر العربية، مملكة السويد، ألمانيا) قدّموا خلالها التجربة التونسية في استقصاء الحقائق.

الفصل الثاني: الصعوبات التي اعترضت اللجنة

تعرّضت اللجنة إلى جملة من الصعوبات، يمكن حوصلتها في:

1- تعالي بعض الأصوات بالنقد، إذ اعتبر العديد أن إحداث اللجان الثلاث كان بإعلان من الرئيس السابق زين العابدين بن علي في آخر خطاب تلفزي توجه به إلى الشعب التونسي يوم 13 جانفي 2011.

ولئن أعلن الرئيس السابق قبل يوم من هروبه على إحداث لجنتين لتقصي الحقائق وهيئة للإصلاح السياسي، غير أنه لم يعيّن لا رؤساءها ولا تركيبتها ولم يضبط صلاحياتها بل كان ذلك الإعلان بمثابة سياسة دعائية هدفها "طمأنة الشعب" في ذلك الظرف، واعتمدت كآخر الحلول التي قدّمها لإنقاذ النظام مثلما أعلن على تدعيم المعارضة وحرية الصحافة وتشغيل مئات الآلاف من الشباب إلخ.

2- ولا بدّ من التأكيد على أن الإعلان على إنشاء اللجنتين والهيئة، كان استجابة لطلب من فعاليات المجتمع المدني[7]. والمرجح أنه في صورة بقاء النظام لكان الأمر مختلفا تماما على مستوى التركيبة والمهام والأهداف وطريقة العمل، وربما ما كان لهذه اللجان أن ترى النور مطلقا بل الأكيد أنها كانت ستبقى مجرّد حبر على ورق كغيرها من عشرات اللجان التي أُحدثت في الماضي ولم يبق لها أي أثر يذكر.

3- برز إشكال آخر منذ انطلاق عمل اللجنة تمثّل أساسا في طبيعة علاقتها بالقضاء، فقد اعتبرت إطارا موازيا للمحاكم، ولعل هذا الالتباس كانت له مبرراته انطلاقا من الاشتراك في ميدان التدخل باعتبار أن اللجنة والقضاء يشتركان في الموضوع الذي سينصب عليه عملهما.

[7] بلاغ بتاريخ 2011/01/10، صادر عن التنسيقية الوطنية للدفاع عن المواطنة بإسم 10 جمعيات من المجتمع المدني

غير أن اختلافا جوهريا يفصل بين عمل كل طرف، فالقضاء ينظر في القضايا بصفة فردية وفي نطاق اختصاصه الترابي والحكمي الذي ينتهي بإصدار حكم قضائي، خلافا لعمل اللجنة الذي يهدف إلى رسم صورة عامة للأحداث التي سُجلت في كامل أنحاء الجمهورية دون التوقف على أي تحديد ترابي ودون الاقتصار على دراسة الانتهاكات الحاصلة من الناحية القانونية. بل أن عملها يتجاوز ذلك إلى الإطار النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن عمل اللجنة يهدف إلى البحث عن الحقيقة في جميع تجلياتها القانونية والاجتماعية والسياسية وهي العناصر التي لا يمكن للعدالة التقليدية دراستها باعتبارها تقتصر على الجانب القانوني البحت.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من اختصاص اللجنة تحديد المسؤوليات الفردية عن الانتهاكات باعتبار أن القانون المنشئ لها لا يخول لها ذلك كما أن وسائل عملها لا توفّر لها إمكانية الوصول إلى تحديد هذه المسؤوليات على خلاف المحاكم بما يتوفّر لها من آليات قانونية (الإيقاف، الحجز، الاختبارات إلخ).

غير انه مع الانطلاق في التعامل مع المحاكم، أصبحت العلاقة متميّزة بوجود تنسيق بين الطرفين خاصة في ما يتعلّق بالمتضررين الذين يقع حثّهم على تقديم شكايات جزائية ويقع إسداء الإرشادات القانونية الملائمة لهم.

4- من أهم الصعوبات التي اعترضت اللجنة في بداية عملها، انكماش الجهاز الأمني ورفضه التعامل معها وصل الأمر إلى حدّ المطالبة بحلّها.

وبعد عديد الاتصالات وتأكيد اللجنة في ندواتها الصحفية على حيادها واستقلاليتها وأن هدفها هو الوصول إلى الحقيقة بالاعتماد على مواقف مختلف الأطراف من خلال آرائهم وتصريحاتهم وإجراء التقصي في الاتجاهين، فقد تمكنت اللجنة من ربط الصلة مع قوات الأمن الداخلي بعد أن أصبح للنقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي وجود

قانوني وقد مكّنت النقابة اللجنة من عدة ملفات تهمّ الاعتداءات التي لحقت بأعوان الأمن عند مباشرتهم لوظائفهم خلال الفترة المعنية بالتقصي.

5- إن ضعف الإمكانيات المادية والبشرية التي وُضعت على ذمّة اللجنة كان من الصعوبات التي واجهتها، إذ انطلق العمل الإداري بأربعة موظفين فقط وهو عدد غير كاف خاصة في البداية نظرا لكثافة العمل وعدد الملفات، إلى جانب عدم توفير الإمكانيات المادية اللازمة، ممّا اضطر اللجنة إلى الحصول على بعض الدعم المادي من منظمات غير حكومية لاقتناء التجهيزات اللازمة[8]

6- ويجب التأكيد على أنّ المرسوم المنشئ للجنة لم ينص على الحصانة القانونية لأعضائها وذلك خلافا للمرسوم عدد 7 المحدث للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، وعند التساؤل عن السبب الذي حال دون ذلك وطرح الإشكال على الحكومة التي ترأسها السيد محمد الغنوشي، كان الجواب بأنه من باب السهو.

كما لم تتمّ الاستجابة إلى طلب تنقيح المرسوم عدد 8 لسنة 2011، الذي عُرض على رئاسة الجمهورية في جوان 2011، رغم موافقتها المبدئية على ذلك ، لكن تلك الموافقة لم تجسم وبقي الوضع على ما هو عليه.

وما يجب التأكيد عليه، أن هذه الصعوبات تمّ تجاوزها ببداية العمل الفعلي وخاصة الميداني منه إذ كسبت اللجنة ثقة المتضررين وعائلاتهم وكانت هذه الثقة هي الرصيد الذي اعتمدت عليه لمواصلة مهامها.

[8] مؤسسة هانز شايدل Hanna Seidel
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
شركة ميكروسوفت Micosoft

الفصل الثالث: المبادئ الأساسية :

عملت اللجنة في إطار الالتزام بالمبادئ الأساسية المعتمدة دوليا والموافق عليها خاصة من طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بجنيف، إذ حرصت أثناء القيام بمهامها على احترام وتكريس جملة من المبادئ وهي:

أولا- التجـرّد: يعني أن اللجنة تقوم بتسجيل كل المعطيات والوقائع والتحركات والوثائق التي يجمّعها أعضاؤها مباشرة بقطع النظر عن الشخص أو الجهة المنسوب إليها الانتهاك، وهي تبحث في الوقائع والأحداث بكل تجرّد دون الانحياز لطرف على حساب طرف آخر أو أخذ موقف لفائدة شخص أو ضدّه.

فكما قامت اللجنة بسماع الضحايا وشهودهم وعائلاتهم، استمعت أيضا لعدد كبير من الأطراف لتي اعتُبرت مسؤولة سواء كانت بحالة سراح أو بحالة إيقاف. وقامت بتحقيقاتها توصّلا للإثبات أو النفي في نفس الوقت.

ثانيا- الاستقلاليـة: حرص كل أعضاء اللجنة على الاستقلالية التامة عن كل هيئة حكومية أو مجموعة أفراد أو جمعيات أو أحزاب لضمان العمل في مناخ شفاف مع احترام مستلزمات البحث والتقصي، غير أن هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال لأن طبيعة العمل تفرض بالضرورة التواصل مع مختلف فعاليات المجتمع المدني من جهة ومع الهياكل الرسمية من جهة أخرى.

ثالثا- الحيـاد: قرّرت اللجنة أن استنتاجاتها تكون حتما حصيلة ما تجمّع لديها من براهن وحجج والتي وقع استقصاؤها من طرف أعضائها مباشرة.

كما وقع اعتماد كل العناصر التي تمكّن من ضبط المسؤولية بدون انحياز أو مجاملة لأي طرف كان، سواء كانت الضحية أو المسؤول عن الفعل المخالف للقانون.

رابعا– السريـة: ولئن كانت المبادئ المذكورة أعلاه مؤسسة على طبيعة الأعمال وما توجبه الأبحاث والاستقراءات، فإن مبدأ السرية، الذي لا يعني التكتّم، يُعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها عمل اللجنة نظرا للخطورة التي يمكن أن تنجر من عدم احترامه على المتضررين والشهود وهو ما يفسّر التنصيص عليه في المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المنشئ للجنة الذي يقتضى في فصله السادس على أن "**تكتسي أعمال اللجنة وشهادات الأشخاص الذين تستمع إليهم ومداولاتها طابعا سريا، ولا يجوز الإعلان عن المعلومات التي قامت اللجنة بجمعها وخاصة شهادات الأشخاص الذي استمعت إليهم إلى حين رفع تقريرها إلى رئيس الجمهورية**".

الفصل الرابع: اختصاص اللجنة

يقتضى الفصل الثاني من المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المحدث للجنة أنه " **تتعهد لجنة تقصي الحقائق بجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول منه**".

وجاء في الفصل الأول من نفس المرسوم "... **تقصي الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها**".

ومنذ البداية، طرحت عبارة "زوال موجبها" لُبسا كبيرا تناولته اللجنة بالنقاش والتحليل وانتهت إلى اعتبار أن توقّف أعمال اللجنة تبقى مرتبطة باستتباب الأمن.

وتقرّر اعتبار تاريخ انتهاء أعمالها بصفة فعليّة يوم 23 أكتوبر 2011 تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وانتهاء الفترة الانتقالية والدخول في الفترة التأسيسية .

أمّا بخصوص الأطراف المعنية بعمل هذه اللجنة، فيمكن استنادا إلى ما جاء بأحكام الفصل الثاني من المرسوم المشار إليه، القول أنّ المشرّع ركّز على الأشخاص الطبيعيين كضحايا أو متضررين والذين يقع استدعاؤهم لتلقي ملفاتهم وشهاداتهم بخصوص التجاوزات التي تعرضوا لها والتي نجم عنها انتهاك لحقوقهم.

كما يُفهم من صياغة الفصل الرابع من نفس المرسوم، وإن كان بصفة ضمنيّة، أنّ المعني بالمساءلة عن هذه التجاوزات هي الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات أو المنشآت العمومية التي أجاز المشرّع لرئيس اللجنة مطالبتها بالحصول على معلومات أو النفاذ إليها.

وبخصوص الموضوع الذي سيقع تناوله فهو يتعلّق بتحديد أنواع الانتهاكات والتجاوزات الخارقة لحقوق الإنسان وهي بالأساس مختلف أشكال القمع التي مارستها مختلف أجهزة الدولة العلنية منها والسرية أو الجماعات أو الأفراد وذلك بشكل ممنهج

أو غير ممنهج ومتواتر أو غير متواتر وبتعليمات صادرة من أعلى هرم السلطة أو غيرها، وهذه التجاوزات والانتهاكات تجد لها أساسا قانونيا في المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية وفي التشريعات الوطنية .

فانتهاكات حقوق الإنسان كما تعرفها المعاهدات الدولية والمهتمين بحقوق الانسان يقصد بها التعديات الحكومية على الحقوق التي تضمنها القوانين الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان كما تشمل الفعل أو إغفال الفعل الذي يُعزى مباشرة إلى الدولة وينطوي على إخفاق في تنفيذ الالتزامات القانونية المستمدة من معايير حقوق الإنسان.

وتحدث الانتهاكات عندما يتعمد القانون أو السياسة العامة أو الممارسة خرق أو تجاهل الالتزامات الواقعة على الدولة أو عندما تخفق الدولة في تحقيق المستوى المطلوب من السلوك أو النتيجة .

وتقع الانتهاكات الإضافية عندما تسحب الدولة أو تزيل الحماية القائمة لحقوق الإنسان.

وتفرض حقوق الإنسان المدنية والسياسية ثلاث أنواع من الالتزامات على الدول :

- التزامات الاحترام والحماية والوفاء، وإخفاق الدولة في أداء أي من هذه الالتزامات يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.
- إن عبارة "مخالفة حقوق الإنسان" كمصطلح أوسع من مصطلح الانتهاكات وتشمل السلوك الانتهاك الذي ترتكبه جهات غير الدولة .
- حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تتدخل في الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات باحترام الكرامة الإنسانية وضمان تمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم الأساسية .

على هذا الأساس فإن الأمر هنا يتعلق إلى جانب الوقوف على السياسات الخاطئة أو الفاسدة الناجمة عن المسؤولين في السلطة وعن الهياكل المتداخلة في الأحداث ، بجرائم وفق التعريفات التي أعطاها القانون الداخلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الفصل الخامس : التنظيم الإداري والإعلامي

انطلقت الأعمال باللجنة بصفة فعلية يوم 08 فيفري 2011 بعقد اجتماعها الأول، وأثناءه وفي انتظار صدور المرسوم المنشيء للجنة، دارت النقاشات حول مهمة اللجنة وتمّ تبادل الآراء حول الطريقة التي سيقع اعتمادها في العمل.

كما تم الاتفاق على وضع جدول استمرار لحضور أعضاء اللجنة وتخصيص يوم الأربعاء من كل أسبوع لعقد اجتماع دوري وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، يقع أثناءه تبادل المعلومات حول مهمة كل فريق عمل ووضع جدول عمل قصير ومتوسط المدى وخاصة تنظيم الزيارات الميدانية كما تمّ الاتفاق على ضرورة تلقي دورات تكوينية لها صلة بمهامها.

أولا- التنظيم الإداري الداخلي

يتكوّن الإطار الإداري باللجنة من أربعة موظفين وحاجب باشروا العمل منذ انطلاق أشغال اللجنة، ووقع تدعيمهم في مرحلة ثانية وبعد المطالبة المتكرّرة بعد قرابة الستّة أشهر بأربع موظفين آخرين.

ويشرف على هذا الإطار مباشرة رئيس اللجنة وهو الذي يقوم بتوزيع المهام بينهم وتحديد دور كل منهم ويراقب أعمالهم. وبدأ الإطار الإداري بصفة فعلية في قبول الملفات يوم 31 جانفي 2011 وتمّ اعتماد الطريقة التالية :

- تضمين الملف بمكتب الضبط المركزي، وهو مكتب مشترك بين جميع اللجان المحدثة، في مرحلة أولى ثم إحالته إلى مكتب الضبط الخاص باللجنة.

- تصنيف الملف من قبل الكاتبة المسؤولة على الضبط باللجنة، ووقع الاتفاق على تصنيف الملفات إلى ثلاث أصناف: الوفاة والجرح والتخريب، ويتضمّن كل ملف مجموعة من المؤيدات والوثائق تختلف باختلاف الانتهاك الحاصل:

- بالنسبة إلى ملفات الوفايات: شهادة وفاة، شهادة طبية، توثيق سمعي بصري، تقرير تشريح الطب الشرعي، تقرير طبي، محضر بحث جزائي، وثائق قضائية إلخ.
- بالنسبة إلى ملفات الجرحى: شهادة طبية أولية، تقارير طبية أولية، محضر بحث جزائي، وثائق قضائية إلخ.
- بالنسبة إلى ملفات التخريب: محضر معاينة، تقرير اختبار، صور فوتوغرافية، وثائق قضائية إلخ.

إلى جانب المؤيدات المذكورة يقدم المتضرر عادة مطلبا ممضى من طرفه يتضمن ملخّص الوقائع التي تمّت فيها الحادثة وأسماء الشهود إن وجدوا أو المتسبب في الضرر الواقع التعرف عليه من طرفه.

– تنظيم الملفات التي يتلقاها أعضاء اللجنة إثر العودة من الزيارات الميدانية وحفظها حسب الولايات ونوعية الانتهاكات.

ثانيا– منظومة التوثيق والمعلومات

تمثل منظومة التوثيق والمعلومات في عمل لجان تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان إحدى الآليات الأساسية، وتكتسي أهمية بالغة لما لها من أثر مباشر على باقي أعمال اللجنة، خاصة ما يتصل منها بإثبات حقيقة الانتهاكات الحاصلة، وضبط تفاصيل الوقائع المختلفة، وكذلك إعداد التقارير الفرعية ثم التقرير النهائي، الذي يجسّد خلاصة مجهود اللجان.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، تم تركيز منظومة للتوثيق والمعلومات داخل اللجنة منذ انطلاق أعمالها، التي احتوت على جانبين اثنين تمثل أولهما في نظام للأرشيف لجمع وحفظ الملفات الفردية لمختلف الضحايا وفق نظام تصنيف محدد، بينما تمثل الجانب الثاني في قاعدة معلومات تم تركيزها بمساعدة شركة "ميكروسفت" والمركز الوطني للانترنت. علما وأن أعضاء اللجنة تلقوا تكوينا في هذا المجال.

وأُعتُمد الأرشيف الخاص بالملفات الفردية على تصنيف يراعي العنصر الجغرافي (حسب الولايات التي حصلت بها الوقائع) ونوعية الانتهاك (وفاة، جرح أو تخريب)، وذلك وفق الاختصاص الذي أُسند للجنة بموجب المرسوم المنشيء لها.

بينما تتضمن الملفات الفردية مجموعة متنوعة من الوثائق المتصلة بالضحايا وبالوقائع، استمارة الضحية واستمارة الشاهد (ملحق عدد 3 وملحق عدد 4)، وثائق الهوية، مراسلات الضحايا وعائلاتهم الموجهة إلى اللجنة، الوثائق الطبية، الصور، تسجيلات الفيديو إلخ.).

أما قاعدة المعلومات فصُمّمت بشكل يسمح بتسجيل مختلف البيانات المضمنة بالملفات الفردية، بما يتيح استرجاع المعلومات وإصدار القائمات المختلفة وفق مقاييس متنوّعة (حسب الهويات والولايات أو المعتمديات والجنس ونوع الانتهاك وتاريخ الانتهاك).

واحتُرمت عند تصميم قاعدة البيانات أهم المواصفات القياسية والقواعد المعتمدة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن حوصلة الجوانب الأساسية في هذه المنظومة المعلوماتية في ما يلي:

- البيانات حول الوقائع
- البيانات حول الضحايا
- البيانات حول المسؤولين عن الانتهاكات
- البيانات حول الشهود
- المستندات والوثائق المصاحبة
- طريقة جمع المعلومات
- طريقة تبويب المعلومات وتصنيفها
- طريقة خزن المعلومات

علما وان اللجنة ركّزت خلية صحفية تمثّل دورها في تجميع المقالات الصحفية التي تُنشر ولها علاقة بأعمال اللجنة، وتمّ اعتماد هذه المقالات الصحفية كأحد المصادر الأولية للبحث والتقصي وخاصة في ما يتعلق بالأحداث التي حصلت بعد انطلاق أعمال اللجنة.

ثالثا- السياسة الإعلامية للجنة :

نظرا لأهمية التواصل مع مختلف مكونات المجتمع والدور الذي يؤمنه الإعلام في هذا الإطار عينت اللجنة ناطقا رسميا باسمها مكلّفا بالإعلام. كما تمّ تنظيم ندوات صحفية والعديد من اللقاءات في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية التونسية منها والأجنبية، بالإضافة إلى إصدار البلاغات الصحفية عند الاقتضاء.

1- الندوات الصحفية

إثر الإعلان على إنشاء لجنتي تقصي الحقائق والهيئة الوطنية للإصلاح السياسي وتعيين رؤسائها، نظمت ندوة صحفية مشتركة بأحد نزل العاصمة تمّ فيه تقديم تصوّر كلّ رئيس لجنة لمهام اللجنة التي يترأسها وطرق عملها.

قبل الانطلاق في الزيارات الميدانية قامت اللجنة بتنظيم ندوة صحفية أولى بتاريخ 12 مارس 2011، تمّ خلالها تقديم تركيبة اللجنة وخطّة العمل وقرار تنظيم زيارات ميدانية إلى الولايات تخفيفا من أعباء تنقل المتضررين وعائلاتهم إلى مقر اللجنة بالعاصمة. وكذلك تمّت الإجابة على العديد من التساؤلات المطروحة خاصة في علاقة اللجنة بالقضاء ودورها المنتظر.

تمّ مباشرة بعد الانتهاء من الزيارتين الميدانيتين الأولى والثانية لولايتي سيدي بوزيد والقصرين، تنظيم ندوة صحفية ثانية بتاريخ 12 افريل 2011 قُدّمت خلالها معلومات عن نتائج الزيارتين والإجابة عن التساؤلات المتعلقة بموضوع القناصة. كما تمّ التركيز

على الوضع الاجتماعي والنفسي الصعب الذي تعيشه عائلات الضحايا في هاتين الولايتين .

ونوّهت اللجنة بالاستقبال الجيّد الذي لقيته من المواطنين وتفاعلهم الايجابي معها من خلال قبول الأعضاء في بيوتهم وتقديم الإرشادات اللازمة والمساهمة الفعالة في مدّهم بالمعلومات المتوفرة لديهم حول الضحايا والأحداث.

أما الندوة الصحفية الثالثة فقد تمّ تنظيمها بتاريخ 15 جويلية 2011 بعد القيام بأغلب الزيارات الميدانية، وتمّ خلالها الإعلان عن البدء في تنظيم زيارات للسجون التي شهدت اضطرابات. كما تناولت العديد من المواضيع التي شغلت الرأي العام على غرار عرض حصيلة أعمال اللجنة وعدد الملفات التي وصلت إليها وتوضيح مفهوم القناصة وتحديد موقف اللجنة منه كبيان موقفها من ملف القضايا المنشورة والموقوفين وبيان علاقة اللجنة بالعدالة الانتقالية، وتناول موضوع المصادمات الدموية في المتلوى. كل هذه المواضيع وُثقت صلب بيان صحفي وُزع على الحاضرين.

وكانت اللجنة خلال جميع الندوات الصحفية المذكورة، تقوم بحثّ المتضررين على مدها بملفّاتهم لدراستها لاستكمال الزيارات الميدانية على ضوئها.

2- اللقاءات الصحفية

أجرى رئيس اللجنة، والناطق الرسمي لها وبعض الأعضاء العديد من اللقاءات الصحفية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة سواء الوطنية أو العربية والأجنبية. وكانت هذه اللقاءات تهدف إلى توضيح بعض النقاط التي بقيت غامضة أو تدارس بعض المواضيع المتعلقة بالصعوبات التي تعترض أعمال اللجنة.

3- البلاغات الصحفية

نظرا لأهميّة التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين ومختلف فعاليات المجتمع المدني، رأت اللجنة ضرورة استعمال وسيلة إصدار البلاغات الصحفية كلّما دعت

الحاجة إلى ذلك إما بهدف تقديم إعلام أو توضيح موقف معيّن. وقد أصدرت اللجنة خلال مدّة نشاطها ستّة بلاغات تضمنت:

1- بتاريخ 2 فيفري 2011 الإعلان عن تركيبة اللجنة.

2- بتاريخ 24 مارس 2011 تصحيحا لما راج في بعض وسائل الإعلام عن عدم تنقّل اللجنة للجهات وذلك بالتأكيد على القيام بهذه الزيارات خلال شهر مارس.

3- بتاريخ 02 ماي 2011 توضيحا حول ما حصل من ردود فعل وسوء تأويل من قبل سلك الأمن ووزارة الدفاع الوطني لما جاء بالندوة الصحفية المجراة بتاريخ 12 افريل 2011 .

4- بتاريخ 27 ماي 2011، دعوة المتضررين إلى تقديم ملفاتهم لمكتب الضبط أو عن طريق الفاكس كما تمّ خلاله حثّ المواطنين على الاتصال هاتفيا باللجنة عن طريق الرقم الأخضر المخصص للغرض.

5- بتاريخ 6 أكتوبر 2011، دعوة المتضررين مجدّدا لتقديم ملفاتهم وتحديد يوم 20 اكتوبر 2011 كآخر اجل لقبول الملفات باعتبار أن اللجنة ستنكب على تحليلها وإعداد القائمات النهائية للمتضررين ثمّ صياغة التقرير النهائي.

6- بتاريخ 23 نوفمبر 2011، تأكيد اللجنة على عدم تسليمها للقائمات المتداولة وعدم تحمّلها للمسؤولية عن ذلك مع التذكير بأنها الهيئة القانونية الوحيدة المخولة لتحديد القائمات بعد إجراء التحريات والأبحاث اللازمة.

الفصل السادس : منهجية عمل اللجنة

تقصي الحقائق هو عملية استخلاص للحقيقة من وقائع تمّ رصدها ومن جمع المعلومات للتأكّد والتحقّق من الحقائق المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان التي حصلت خلالها.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقصي الحقائق يعني متابعة المصداقية من خلال استعمال إجراءات مقبولة عموما وفقا لمعايير الحياد والنزاهة وعدم التحيّز والاستقلالية، بهدف الوصول إلى الحقيقة التي تشكّل الصورة الكاملة للأحداث مع الوقوف على أسبابها ومختلف تداعياتها لاستشراف طريقة لعدم تكرارها.

واعتمدت اللجنة في عملية التقصي على التوازن بين الأعمال الميدانية والأعمال المكتبية ذلك بهدف جمع أقصى ما يمكن من المعلومات وإجراء جميع الأعمال الاستقرائية المستوجبة وتحليل جميع المعطيات التي توفّرت لديها ثمّ صياغة حصيلة أعمالها ونتيجتها في تقرير يقدّم إلى رئيس الجمهورية ثمّ يُعرض على العموم.

أولا–العمل الميداني:

تركّز العمل الميداني أساسا على الزيارات المباشرة لعائلات الضحايا وخاصة تلك التي فقدت أحد أفرادها، وتقديم التعازي لها في كل ولايات الجمهورية التونسية. (ملحق عدد 5)

كما قام أعضاء اللجنة عند تواجدهم بالولايات بالاتصال بالمصالح الإدارية أو القضائية التي لها علاقة بموضوع مهمتها، وتمّ التنقّل أيضا إلى عدد من المناطق لمواصلة البحث مع أطراف مختلفة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأحداث.

1- الزيارات الميدانية لعائلات الضحايا

بداية من يوم 14 مارس 2011 بدأ أعضاء اللجنة مصحوبين بمصور في القيام بالزيارات الميدانية لجميع الولايات على الأقل مرة واحدة وعند الاقتضاء مرتين أو أكثر

وذلك إلى حدود يوم 07 سبتمبر 2011، وهي عملية اصطلح على تسميتها **بالمسح الجغرافي للأحداث**، ويقوم خلالها أعضاء اللجنة بالأعمال التالية :

– زيارة عائلات المتوفين في منازلهم و تدوين التصريحات بمحضر سماع للأب أو الأم أو الاثنين معا والأرملة أو الأرمل أو أحد أبناء الضحية إذا كانوا راشدين أو أحد إخوته، يتضمن معطيات حول الضحية وعائلته وبيان ظروف الواقعة ومكانها وتاريخها وأسماء الشهود إذا أمكن واسم المعتدي إذا ما وقع التعرف عليه من طرفهم.

– الاتصال بالجرحى الذين لا يمكن لهم التنقل بمنازلهم، للاستماع إليهم والى شهودهم، وكذلك زيارة الجريح الذي مازال مقيما بالمستشفى وتلقي تصريحاته عند الاقتضاء. أما فيما يتعلق ببقية الجرحى، فغالبا ما يقع تجميعهم بمكان عمومي (المقر الجهوي للاتحاد العام الشغل، مقر البلدية، دار ثقافة، مدرسة إلخ). لسماع كل جريح وتكوين ملف له.

– ومن الضروري الإشارة إلى أن أي ملف يتضمن وجوبا مجموعة من الوثائق المثبتة للوضع الصحي على غرار شهادة أو تقرير طبي مع نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للضحية أو من ينوبه وجميع الوثائق التي تمكّن من توفير معلومات عن الحادثة كمحضر بحث جزائي أو محضر شهادة مكتوبة إلخ، وعادة ما يُنهي أعضاء اللجنة استمارة السماع بالسؤال حول الوضعية القانونية فإذا تبيّن لهم أن المتضرر قام بتقديم شكاية إلى وكالة الجمهورية الراجع لها بالنظر يقع إرشاده إلى ضرورة متابعتها مباشرة أو عن طريق محام، وفي صورة عدم تقديمه لشكاية في الغرض يقع إرشاده إلى ضرورة الإسراع بتقديم عريضة إلى وكالة الجمهورية لإثارة الدعوى العمومية حفظا لحقوقه المشروعة.

– التوجّه إلى أماكن الأحداث قصد معاينتها وتصويرها للوقوف على كيفية حصولها وتحديد الأطراف المساهمة فيها.

– وتعتبر اللجنة أنه على الرغم من الصعوبات التي اعترضت أعضاءها أثناء التنقلات التي قاموا بها في مختلف الجهات (الانفلات الأمني، ردود فعل بعض المتضررين، ردود فعل أطراف أخرى إلخ)، فإن الاتصال المباشر بالمواطنين إلى جانب أهميته كمصدر من مصادر المعلومات، كان له الدور الأساسي لفهم موطن الأحداث وطبيعتها وطريقة التعاطي الأمني معها، فضلا على تقديم الإرشادات القانونية المستوجبة.

2- زيارة المصالح القضائية والإدارية

قام أعضاء اللجنة بتنظيم زيارات للعديد من المصالح الإدارية والقضائية وذلك لمزيد التقصي والتحري حول الأحداث التي حصلت في مختلف الولايات على غرار:

- **زيارة المحاكم:** تمّ الاتصال بالسادة الوكيل العام للجمهورية لدى محكمة الاستئناف ووكلاء الجمهورية ورؤساء المحاكم الابتدائية وحكام التحقيق المتعهدين بملفات الأحداث التي حصلت داخل مرجع نظرهم بكل من ولايات تونس والقصرين وسيدي بوزيد. كما تمّت زيارة المحكمة العسكرية الدائمة بتونس عدة مرات في شخص السيد المدير العام للقضاء العسكري. وتم تنظيم لقاء مع رئيس اللجنة ومقررها بمقر المحكمة حضره حكام التحقيق وممثلو النيابة العمومية لدى المحاكم العسكرية الثلاث الدائمة بتونس والمحكمة العسكرية بصفاقس.
- **زيارة مقرات الولايات والمعتمديات والبلديات :** تمّت زيارة عدد من السادة الولاة والمعتمدين ورؤساء البلديات للاستفسار عن الأوضاع الحاصلة وعملية التعويض المادي المأذون به من طرف الحكومة الوقتية، والحصول على عناوين وأرقام هواتف الضحايا الذين تعذّر الاتصال بهم.
- **زيارة المستشفيات:** تمّ الاستماع إلى العديد من الأطباء الذين باشروا عمليات إسعاف المصابين أثناء الثورة، كما حضر بعض أعضاء اللجنة عرض فيديو يشخّص تشريح جثث بعض المتوفين.

▪ **زيارة السجون:** بعد استكمال الزيارة الميدانية في كامل ولايات الجمهورية، تمّت زيارة السجون في الفترة الممتدة من 15 أوت 2011 وإلى غاية 12 ديسمبر 2011 للوقوف على الأحداث التي شهدتها (ملحق عدد 6) بداية من يوم 14 جانفي 2011، وشملت سماع مديري السجون وبعض الأعوان المباشرين لمهامهم أثناء الأحداث وكذلك بعض المساجين سواء من المتضررين أو الشهود وزيارة غرف الإيواء والاطلاع على ظروف الإقامة ومعاينة الآثار المادية التي خلفتها الأحداث من تخريب للمنشآت وإضرام النار في الغرف والمصالح الإدارية التابعة للسجن.

وفي كل هذه الزيارات، كان أعضاء اللجنة مرفوقين غالبا بمصوّر يقوم بتسجيل جميع الأعمال بطريقة سمعية وبصرية رقمية، وتمّ اعتماد هذه التسجيلات أثناء تحليل الملفات لأهمّيتها القصوى في التوثيق. خاصة بالنسبة إلى الأعضاء الذين لم يقوموا بهذه الزيارات، فهي تمكنهم من الاطلاع بأكثر دقة على فحواها خاصة وأن التسجيل السمعي البصري يظهر الحالة النفسية التي كان عليها من عايش الأحداث.

وتعتبر هذه التسجيلات من أهم المراجع التي يمكن الاستفادة منها لاحقا[9].

3- إجراء التحقيقات

في إطار مواصلة التقصي، قامت اللجنة بعدد من الزيارات لسماع الموقوفين على ذمة القضاء أو بعض الشخصيات التي كان لها دور فاعل في الأحداث منها :

-**الانتقال إلى محلات الإيقاف:** أجرت اللجنة بواسطة رئيسها وعدد من أعضائها جملة من الزيارات :

•أجرت اللجنة ثمانية زيارات للقاعدة العسكرية بالعوينة للاستماع إلى المتهمين الموقوفين على ذمّة العدالة، من بينهم وزراء ومستشارين للرئيس السابق، كما تمّ

[9] تمكّنت اللجنة من تصوير رقمي بصري بما قدرة مائة وخمسون ساعة تصوير تقريبا لشهادات الجرحى وعائلات الضحايا الضحايا وبعض المسؤولين الذين قبلوا تسجيلهم.

الاستماع إلى كبار المسؤولين بوزارة الداخلية والأمين العام للحزب الحاكم آنذاك والمدير العام للأمن الرئاسي.

- زيارة واحدة للمحكمة العسكرية بصفاقس حيث تمّ سماع بعض الموقوفين.
- زيارة لثكنة وحدات التدخّل ببوشوشة بتونس حيث تمّ سماع بعض الموقوفين.

– **الانتقال إلى آماكن أخرى:** تنقلت اللجنة في بعض الأحيان إلى إدارات أو وزارات لسماع شخصيات كان لها دور هام أثناء الأحداث التي عرفتها البلاد، وتعذّر عليها الحضور بمقر اللجنة لسبب أو لآخر من ذلك سماع مسؤولين بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى اتصال رئيس اللجنة سواء بمفرده أو مصحوبا بعضو أو أكثر بمسؤولين كلّما دعت الحاجة إلى ذلك بهدف التحصيل على بعض المعلومات أو التنسيق حول بعض المواضيع المتعلّقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بعمل اللجنة.

ثانيا– العمل المكتبي

تمّ تنظيم العمل بين أعضاء اللجنة حسب نظام حصص الاستمرار، حيث يتواجد بمقر اللجنة يوميا إلى جانب رئيسها عضوين على الأقل ويتولوا القيام بالأعمال التالية:

1–إجراء السماعات

يقصد بالسماع ما يحرره عضو اللجنة على المستمع إليه من معلومات ومعطيات حول الحادثة ونتائجها، ويضمّنه بالاستمارة المعتمدة وهي من أهم الأعمال التي قام بها الأعضاء و يختلف أسلوبها وهدفها حسب الشخص المستمع إليه.

– **سماع الضحايا:** كلّ متضرّر يحضر إلى مقر اللجنة يُحال مباشرة بعد تكوين ملف له إلى أحد الأعضاء للاستماع إليه، ويُحرّر محضر في الغرض يمضى من طرفه ومن طرف العضو القائم بالسماع، وهذه العملية يقع توثيقها بطريقة سمعية بصرية في أغلب الأحيان.

– سماع الشهود: يتمّ أيضا سماع الشهود إن وجدوا من قبل العضو المكلّف بالملف الذي يحرّر إفادته في استمارة خاصة بذلك.

– **سماع بعض الشخصيات:** وقع سماع بعض الشخصيات الذين كانوا متواجدين أثناء الأحداث وكان لهم دور مؤثر فيها (مديرو شركات، وزراء، مديرون في وزارات، موظفون إلخ) وتمّ تلقي تصريحاتهم حول وقائع محدّدة في تواريخ معيّنة مع عرض ما جاء على لسان الضحايا أحيانا.

– **سماع المسؤولين المفترضين:** تمّ استدعاء عدد من أعوان الأمن الوطني الذين حامت حولهم شكوك وبعض التهم، والذين ذُكرت أسماؤهم من قبل المتضررين وعائلات الضحايا، وبقوا بحالة سراح (حسب القضايا التحقيقية المنشورة لدى المحاكم) فحضر البعض منهم، ولم يحضر البعض الآخر رغم إعادة الاستدعاء في أغلب الأحيان.

2- تحرير المكاتبات الإدارية

حرّرت اللجنة خلال مدّة عملها العديد من المكاتبات الإدارية التي وجّهتها إلى مختلف المصالح الإدارية وذلك بهدف تنسيق الزيارات الميدانية وكذلك تنظيم السماعات المختلفة، كما تمّ توجيه العديد من المكاتبات للمحاكم والمستشفيات وكذلك للوزارات بغاية الاستفسار حول بعض المواضيع وتقصي المعلومات الضرورية والحصول على بعض الوثائق والمؤيدات.

3- تحليل الملفات وتحرير التقارير الجهوية

قامت اللجنة بإصدار بلاغات تمّ نشرها في جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية لدعوة المتضررين إلى الاتصال بها لتقديم الملفات وحُدّد يوم 20 أكتوبر 2011 كآخر أجل لذلك.

وعلى اثر إتمام سماع المتضررين وتكوين ملفاتهم، تمّ تقسيم العمل على أعضاء اللجنة حسب الولايات وتكفّل كل عضو بعدد منها يتمّ دراسة الملفات المتعلّقة بها

وذلك بالتثبّت في مدى ارتباط الملف بالأحداث الحاصلة بالولاية وبمدى علاقته بالثورة[10].

إثر الانتهاء من التحليل تمّ تحرير تقرير جزئي يتعلّق بكل ولاية تضمّن أهم الأحداث التي حصلت فيها وحدّد المتضررين من المتوفين والجرحى في جداول تشمل الاسم واللقب وتاريخ الولادة والمهنة وتاريخ ومكان الحادثة وظروفها و"المعتدي" ونوعية الإصابة وموضعها والوثائق الطبية.

4- تحرير التقرير النهائي

على إثر الانتهاء من تحليل الملفات وتحرير التقارير الجهوية والتقارير الخاصة ببعض المواضيع، تمّ ضبط المخطّط العام للتقرير النهائي وتبويبه وتكفّل كل عضو بتحرير جزء منه وتمّ تكوين لجنة صياغة للقيام بالصياغة العامّة والتنسيق بين مختلف الأجزاء ثمّ عرض ما يتمّ صياغته على اللجنة تباعا في الاجتماعات الدورية والعرضية وذلك لتقديم الملاحظات اللازمة وإدخال التغييرات المستوجبة عند الاقتضاء.

علما وان ما تمّ التوصّل إليه من نتائج وأفكار كان بالاعتماد على العديد من مصادر الحصول على المعلومات من ذلك :

- نتيجة ما يقوم بتدوينه أعضاء اللجنة من خلال الاستماع للضحايا والشهود مكتبيا وأثناء الزيارات الميدانية.

- قرارات ختم البحث المنجزة من طرف قضاة التحقيق لدى المحاكم العدلية والمحاكم العسكرية.

- الأبحاث الجزائية المجراة من قبل أعوان الضابطة العدلية[11] سواء عند تعهّدهم بمحاضر مباشرة أو تنفيذا لإنابات عدلية .

[10] تبين في عدد من الحالات أن الواقعة تخرج عن نطاق الثورة وتُعتبر خارجة عن اختصاص اللجنة

– الإجابات التي ترد على اللجنة من بعض الهياكل التي سبق مراسلتها كالولايات أو المستشفيات وغيرها

– ما تضمنته وسائل الإعلام وخاصة المكتوبة منها من معلومات ومقالات وحوارات صحفية لها علاقة بالأحداث[12].

ويتمّ الاعتماد على جميع هذه المعلومات لتكوين قناعة اللجنة حول صحّة الأحداث وتحديد المسؤوليات، ويكون ذلك من خلال باعتماد **منهجي التدرّج والتقاطع** للوصول إلى المعلومة واعتمادها، بمعنى أن القناعة تحصل لدى اللجنة بنسبة أعلى عندما تتقاطع المعلومة المستعملة في أكثر من مصدر، ثمّ يقع التدرّج في اعتماد المعلومات فتلك التي لا تكون متقاطعة في العديد من المصادر تكون ضعيفة ويقع استبعادها أحيانا.

ولا بدّ من الإشارة منذ البداية إلى أن اللجنة لن تستعمل عبارة "**شهيد**" عند عرض الأحداث وتحليل الوقائع وتداعياتها ذلك أن تحديد مفهوم الشهادة بأبعادها المادية والمعنوية ومدلولها الديني والدخول في إضفاء صفة الشهيد من عدمها تفرض وجوبا اتخاذ موقف معيّن يتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها اللجان وخاصة مبدأي التجرّد والحياد.

كما أن ذلك يخرج عن اختصاص اللجنة خاصة بعد صدور المرسوم عدد 97 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 الذي أوكل إلى اللجنة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية مهمة القيام بذلك صلب لجنة سميت "**لجنة شهداء الثورة**" حسب ما نص عليه الفصل السادس من المرسوم المذكور، فضلا على إحداث لجنة خاصة

[11] المقصود بأعوان الضابطة العدلية الأعوان الذين يحررون محاضر البحث الجزائية حسب ما يبينه الفصل 10 من مجلة الاجراءات الجزائية

[12] يوجد لدى اللجنة خلية صحفية تقوم بتجميع المعلومات والأخبار المتعلقة بالاحداث

هي "لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام" صلب المجلس الوطني التأسيسي.

وبناء على ذلك، وقع استعمال عبارة "**الضحية**" لتغطيتها لجميع أنواع الانتهاكات وهي العبارة التقنية المستعملة في تقارير لجان تقصي الحقائق في مختلف التجارب المقارنة.

وبدأ التقرير ***بقسم أول يتناول الأحداث*** بداية بتحديد السياق التاريخي لها والحركات الاحتجاجية السابقة ليوم 17 ديسمبر 2010 (الحوض المنجمي، بن قردان...) ثمّ بيان ما حدث قبل يوم 14 جانفي 2011 انطلاقا ممّا حصل بولاية سيدي بوزيد وتداعيات حادثة البوعزيزي وأحداث منزل بوزيان وبقية مدن الولاية، للتطرّق لاحقا إلى كيفية اندلاع الأحداث بتالة والقصرين وانتشارها جغرافيا عبر مختلف ولايات الجمهورية، ثمّ الوقوف على ما حصل يوم 14 جانفي 2011 في العاصمة وبقيّة الولايات وما حصل بعد فرار الرئيس السابق وخاصة خلال الأيّام الموالية التي شهدتها البلاد وما تلاها من أحداث (القصبة 1و 2) وغيرها موجة الاحتجاجات خلال الأشهر المتتالية إلى حدود يوم 23 اكتوبر 2011 وهذا وقع تناوله في قسم أول هو قسم الأحداث .

وفي ***قسم ثان وقع التطرّق إلى بعض المواضيع والأحداث الخاصة*** (أحداث السجون، موضوع القناصة، وظهور النزعة العروشية والانتهاكات المسلطة على النساء والأطفال)، للوقوف على عنصر من أهم العناصر التي اشتغلت اللجنة عليها وهي ***مسألة المسؤوليات التي خُصّص لها القسم الثالث.***

أما ***القسم الرابع فموضوعه التوصيات*** التي رأتها اللجنة ضرورية لضمان عدم تكرار ما حدث وقد وقع التعرّض في هذا الإطار إلى وجوب الاصلاحات على المستوى التشريعي والمؤسساتي إرساء هيئة للحقيقة تعنى بكشف الحقيقة على مدى زمني ممتد وبتقديم التعويضات اللازمة للضحايا وجبر الضرر المعنوي الحاصل لهم والإحاطة

بهم ماديا ومعنويا والاعتراف لهم باسم الشعب التونسي بأجمعه بما قدموه للبلاد من تضحيات.

وفي ختام التقرير وقع تخصيص ***القسم الخامس للجداول وقائمات الضحايا والأمثلة البيانيّة*** التي تمّ حصرها والمتعلّقة بمختلف الانتهاكات الواقع دراستها.

على هذا الأساس يحتوي التقرير على خمسة أقسام كبرى دون اعتبار ***الملخص التنفيذي*** و***القسم التمهيدي*** تفاصيلها بالفهرس وهي التالية:

القسم الأول :الأحداث

القسم الثاني:مواضيع وأحداث خاصة

القسم الثالث :المسؤوليات

القسم الرابع :التوصيات

القسم الخامس:جداول وأمثلة بيانية.

القسم الأول: الأحداث

انطلقت الثورة التونسية من سياقات متعددة، وأنتجت حالة ثورية استطاعت أن تفرض تحوّلا كبيرا في بلادنا، وكانت أيضا شرارة لثورات أخرى اعتمدتها كأنموذج، ولئن كانت الثورات لا تستنسخ لأنها وليدة لحظتها ومناخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي اندلعت فيه، فإنه لا يمكن إنكار أن الثورة التونسية بتداعياتها الكبيرة، قد أزالت حاجز الخوف وأطلقت في مواقع متعددة من العالم حالات ثورية.

ومن المفارقة أن تكون حادثة تولي المواطن محمد البوعزيزي حرق نفسه يوم 17 ديسمبر 2010 على خلفية المطالبة بفرصة توفير لقمة العيش له ولأسرته عبر عربة مجرورة (عربة يد)، سببا في اندلاع حالة ثورية ليس في تونس فحسب بل عبر العديد من البلدان، ولعلّه من المهم طرح التساؤل حول السياقات التي مكّنت من اندلاع الثورة في تونس ؟

إن ما حصل في تونس يتنزل في إطار انفجار غير متوقع، ولكن الإنكباب على دراسة التاريخ القريب والبعيد ينبئنا بأن ما حصل كان يمكن توقّعه وانتظاره، ويتمثل في عدد من العناصر التي يجب أن نتوقف عندها:

1- حالة الكبت القصوى التي فرضها حكم بن علي على الشعب التونسي ونخبه، والتي ألجمت الأفواه، وجففت الأقلام، وحاصرت كل وسائل الإعلام والاتصال الجديدة.

وبلغ ذلك التكميم حدودا قصوى لم تشهد تونس مثيلا لها من قبل، في وقت كانت السلطة تتشدق فيها بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي و نسبة المتعلمين، ووصول عدد طلبة التعليم العالي إلى حدود تعتبر الأعلى عربيا والتباهي بإرساء أسس دولة القانون والمؤسسات وحرية التعبير والتنظّم.

وحسب المراقبين وعدّة أطراف من المجتمع المدني، شبّهت تونس آنذاك بالقدر محكم الإغلاق وموضوع فوق نار حامية، مآله الانفجار حتما.

وكانت حادثة محمد البوعزيزي في سيدي بوزيد، والتي تحوّلت إلى حركة احتجاجية شبابية، ملخّصة لمعاناة الشباب والكهول الذين خرجوا نساء ورجالا، للتظاهر السلمي والمناداة بالحرية والكرامة فتمت مواجهتهم بالعنف والرصاص الحي، مما زاد في تأزم الموقف، وانتشار وانتقال الشرارة الأولى للثورة، وانتقالها عمّت البلاد شيئا فشيئا حتى خرجت عن السيطرة.

2- لعل تونس بلد الموارد المحدودة قد استطاعت أن تحقق نموا عاليا نسبيا ودائما، غير أن السلطة القائمة، بقدر نجاحها النسبي في سياساتها الاقتصادية، قد فشلت فشلا ذريعا، خلال حكم بن علي في تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والجهات، وعلى أهمية سعة الطبقة الوسطى، فإنها بدأت في التآكل وعمّ الفقر في البلاد، بينما برزت طبقة طفيلية مقربة من الحكم وغالبها من عائلة الرئيس السابق وعائلة زوجته، وأخذت تثري علنا وبلا حدود على حساب عامة الشعب الذي انتشرت فيه ظاهرة البطالة وخاصة بين الشباب المعطل عن العمل، ممّا أجّج حالة من الانفجار والغضب.

3- عجز المؤسسات الإدارية عن تأدية وظيفتها الرقابية تجاه تجاوزات غير محدودة، ساهم في انعدام الثقة وكسرها في كل آليات الإصلاح والتصحيح، ولم يعد ممكنا تغيير الانحرافات إلا باعتماد أساليب التعبير الشعبي السلمي والعفوي للتنبيه، وبدل التفاعل مع تلك المظاهر الاحتجاجية، وقعت مجابهتها بالقوة، بدون أي تصور إلى حدّ أن الأمر لم يعد قابلا للمواجهة العنيفة، وأن قطار الثورة انطلق ولم يعد ممكنا إيقافه.

4- إن الثورة باعتبار حصولها بصورة مفاجأة لم تأت من عدم، فقد ظهرت منبّهات متعددة لتبشر باقتراب موعدها، ولم تكن السلطة القائمة على وعي بتلك التحذيرات.

إن التراكم الذي حصل ليس أمرا هينا، ولا ظاهرة عرضية بل كان عبارة عن إشارات متعاقبة، فأحداث الحوض المنجمي وتداعياتها وأحداث بنقردان والتطورات التي لحقتها، مع غيرها من أحداث لم تلق التغطية الإعلامية اللازمة، وسكوت وسائل الإعلام الوطنية عنها كل ذلك كان عبارة عن مقدمات للثورة العارمة التي عرفتها تونس بعد حادثة محمد البوعزيزي الدرامية الذي أضحى رمزا للثورة والكرامة والرغبة الجامحة في الحرية والإنعتاق في تونس وخارجها.

والمتأمل في كل هذه الأحداث يدرك أن الرابط المشترك بينها جميعا هو العنصر الاقتصادي، فأحداث الحوض المنجمي انطلقت خلال جانفي 2008 بإشكال حول تزوير نتيجة مناظرة الانتداب لشركة فسفاط قفصة أدت إلى خروج أبناء مدن الحوض المنجمي للاحتجاج السلمي على تلك الوضعية على خلفية أزمة البطالة فكانت الشعارات المرفوعة تتمحور حول الشغل والكرامة غير أنها وجدت صدّا كبيرا من السلطة فمدينة مثل الرديف وقعت محاصرتها بعدد هائل من قوات الشرطة (30 ألف) يفوق عددهم عدد سكانها وقد تمّ إيقاف مجموعة كبيرة منهم ثمّ أُطلق سراحهم بعد مفاوضات ليُعاد إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم مجدّدا، غير أن هذه الأحداث ورغم امتدادها زمنيا على أكثر من ستّة أشهر وسقوط العديد من الضحايا خلاله (قتلى وجرحى) فمداها لم يخرج عن نطاق الحوض المنجمي وبعض المدن القريبة منه مثل مدينة فريانة من ولاية القصرين، ولعل إخماد هذه الانتفاضة يعود أساسا إلى عدم انتشارها جغرافيا وإمكانية تحكم النظام فيها وقمعها داخل المنطقة خاصة

أمام الدور السلبي الذي انتهجته آنذاك وسائل الإعلام الرسميّة لم تقم بدورها في تغطية الأحداث واتسمت بتعتيم كبير وتشويه لأسبابها ودوافعها الشرعية.

كما اتسمت أيضا أحداث بن قردان المندلعة في أوت 2010 بطابع اقتصادي بحت فهذه المنطقة قد ارتبطت بالقطر الليبي ارتباطا اقتصاديا كبيرا لقربها الجغرافي منه فضلا على عدم توفّر فرص شغل لشبابها محليا مما جعلهم يعتمدون على ما تدرّه عليهم أعمال التجارة الحرّة التي يمارسونها مع ليبيا بصورة غير شرعية، غير أن النظام الليبي قام فجأة بإغلاق المنافذ عليهم وكان ذلك بتواطئ مع أصهار الرئيس السابق وذلك حماية لتجارتهم غير المشروعة القائمة أساسا على التهريب والمهدّدة بالركود.

وتعامل النظام مع هذه الأزمة بأقل حدّة من تعامله مع الحوض المنجمي بعد أن تدخل لإيجاد تسوية وإرجاع التعامل التجاري بين أبناء بن قردان وليبيا للحالة التي كان عليها.

ورغم ذلك لم يدرك النظام السابق أن هذه الأحداث وهذا الاختناق الاقتصادي سيولد يوما ما انفجارا وهو ما حدث فعلا، فيوم 17 ديسمبر 2010 كان البداية، واشتعل فتيل ثورة لم تهدأ منذ ذلك الحين، وحتى هروب الرئيس السابق من البلاد وسقوط نظامه لم يكن كافيا لعودة الأمور إلى نصابها، فالرشوة والفساد قد نخرا البلاد و أنشآ حالة من عدم التوازن بين الجهات وتهميش الفئات الضعيفة وإضعاف اقتصاد البلاد وتهديد استقرار المجتمع.

وتولّت اللجنة كشف الحالة من خلال شهادات المكتوين بنيران التجاوزات الخطيرة المرتكبة، والتي أودت بحياة أكثرمن300 حالة وفاة و3000 تقريبا من الجرحى وغيرهم ممن تضرروا في أرزاقهم عبر عمليات الحرق والنهب والسرقة والاعتداء على العباد والأملاك.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أن عمليات التخريب سيقع ذكرها دون تناولها بالدراسة، خاصة بعد إنشاء لجنة خاصة تابعة لوزارة المالية للاهتمام بالمسألة وقامت اللجنة بالتنسيق معها في ما يتعلق بالملفات التي تولى أصحابها إيداعها لديها.

ونتطرق لاحقا إلى ما جدّ من أحداث في كامل ولايات الجمهورية قصد فهم ما حصل وتقييم أبعاده، وضبط ملامح الذاكرة الوطنية للمدّة المعتمدة لكي لا تذهب تضحيات من سالت دماؤهم من أموات وجرحى فداءا لهذا الوطن العزيز سدى.

وسيعتمد التخطيط على تقسيم تاريخي وآخر جغرافي، بحيث تنقسم الأحداث تاريخيا إلى ثلاثة أبواب يحدّدها التاريخ المفصلي في تونس وهو يوم 14 جانفي 2011، فيقع تناول الأحداث السابقة ليوم 14 وأحداث اليوم ذاته ثمّ الأحداث اللاحقة له وذلك في مختلف ولايات الجمهورية.

الباب الأول: الأحداث السابقة ليوم 14 جانفي 2011

عرفت البلاد التونسية أحداثا كبيرة انطلقت من ولاية سيدي بوزيد لتتحوّل إلى ولاية القصرين ومنهما تنتشر نحو باقي ولايات الجمهورية كما سنبيّنه أدناه.

الفصل الأول: أحداث ولاية سيدي بوزيد وانطلاق الثورة:

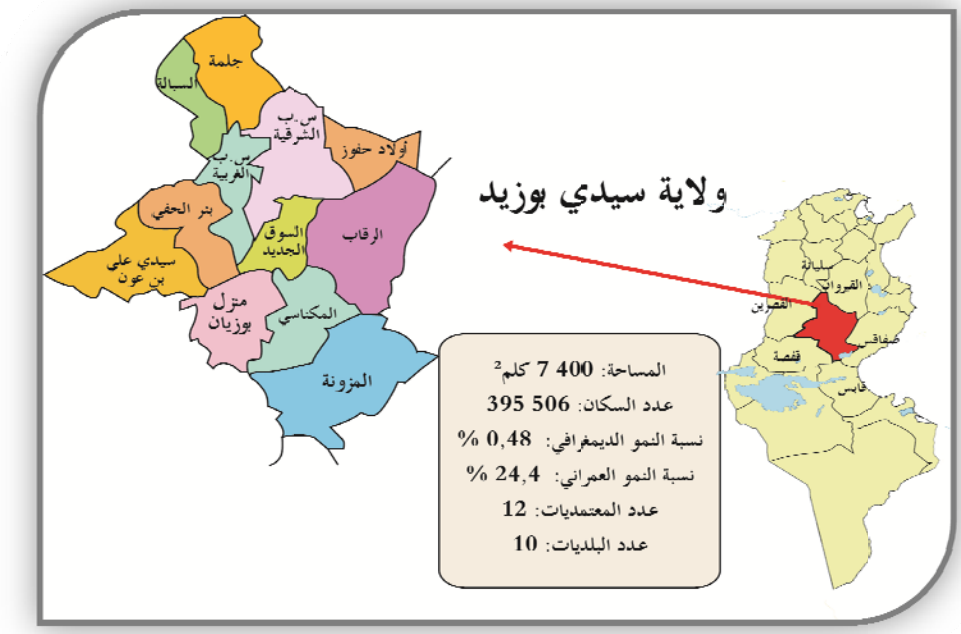

انطلقت الأحداث التي أدّت إلى سقوط النظام السابق من ولاية سيدي بوزريد هذه الولاية التي تقع في الوسط الغربي للبلاد التونسية مساحتها 6994 كم

مربع، بها 12 معتمدية أكبرها سيدي بوزيد الغربية وسيدي بوزيد الشرقية والرقاب وجلمة والمزونة، ويبلغ عدد سكّانها 395.506 ألف نسمة وتعتمد إقتصاديا أساسا على نشاط فلاحي متواضع رغم اتساع الأراضي الفلاحية الموجودة بها والتي لم تدخل في مجال الإستصلاح، وكانت على مدى مدّة زمنية طويلة تعاني من التهميش الاجتماعي والتمييز الاقتصادي، وقد ضرب الفقر أطنابه في هذه المنطقة دون أن تقدّم الدولة أيّة حلول لتنميتها وإخراجها من الأوضاع التي كانت عليها.

حالة احتقان قصوى كانت تنخر أهالي سيدي بوزيد كغيرهم من التونسيين لكن عامل الخوف من السلطة والرغبة في الاستقرار والأمل في الإصلاح كان يقف حائلا دون التفكير في التعبير عن عدم الرضاء والانتفاضة ضدّ القرارات الجائرة التي تدعّم تهميش المنطقة وعدم التوازن بينها وبين المدن الساحلية خاصة في التنمية والمشاريع الاقتصادية .

أولا: أحداث مدينة سيدي بوزيد

على غرار غيره من الشبان كان الشاب محمد البوعزيزي يعاني من حالة فقر شديدة إضافة إلى عدم اهتمام مطلق من السلطة ولم يجد من خيار سوى الإلتجاء إلى سكب مادة البنزين على جسده وإضرام النار في نفسه إحتجاجا منه على عدم إحترام حقوقه في العمل والكرامة ليفارق الحياة ويبقى إسمه خالدا في ذاكرة شعب بأكمله بل الشعوب العربيّة كلّها وخاصة منها من تعاني من الحاجة والفقر المتقع والتهميش والتمييز الاجتماعي، حركة على بساطتها كانت نتائجها بالغة التأثير على مستقبل شعب قال فيه الشاعر ابو القاسم الشابي " انه إذا أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر"[13]، ولعل هذه الحركة

[13] ابو القاسم الشابي شاعر تونسي من العصر الحديث ولد في بلدة الشابة التابعة لولاية توزر وتوفي أبو القاسم الشابي في التاسع من أكتوبر من عام1934 من أهم قصائده قصيد إرادة الحياة الذي كوّن جزء منها النشيد الوطني لتونس

التي قام بها الشاب **طارق بن الطيب البوعزيزي** (شهر محمد) كانت رسالة واضحة للشعب اكتشف من خلالها أن هناك من يريد أن يُفقده الحياة أو بالأحرى افقده مسبّبات الحياة الكريمة ووسائل عيشها كما يجب، فكانت الإستفاقة وكان ردّ الفعل جدير بهذا الشعب الذي ألهم الشعوب المجاورة، ومن خلال هذا التقرير سنبين كيف تمّ ذلك.

كان لحادثة محمد البوعزيزي الواقعة بتاريخ 17 ديسمبر 2010 الأثر البالغ والعميق لدى أهالي الجهة والمناطق المجاورة لها ولدى سائر المواطنين بالجمهورية التونسية وبها انطلقت الشرارة الأولى لثورة شعب سئم الظلم والقهر والإضطهاد من قبل نظام سياسي جائر ومستبد هذه الشرارة كانت شبيهة بالشعلة الاولمبية التي اشتعلت في سيدي بوزيد لتنطلق نحو ولاية القصرين ومنهما إلى باقي ولايات الجمهورية، ولم تكتف بحدود الجمهورية التونسية لتشتعل في مصر واليمن وليبيا وسوريا متخذة بعدا إقليميا وعالميا، هي شعلة شاهدها كل مقهور ومظلوم قاوم نظام سياسي إتّسم بالفساد والمحسوبية والظلم فالشعب التونسي الذي تميّز بالسلم والهدوء انتفض فجأة ليقول للجميع أنه لم يعد يطيق هذا النظام الفاسد الذي جثم على صدور التونسيين لمدة تزيد عن ثلاثة وعشرين عام تكرّست خلالها كل الوسائل الرامية للربح السريع من فساد ورشوة ومحسوبية، نظام حرم المواطنين من أبسط الحقوق، حقوقهم الأساسية في العمل والكرامة والحرية والعدالة الإجتماعية معتمدا على منطق القوة والإقصاء وتهميش الفئات الضعيفة مقابل بروز فئة استأثرت بجميع الموارد، فئة تمثّلت أساسا في عائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي لم يكن ير إلاّ أفراد عائلته وحاشيته الذين كانوا يتمتعون بالسلطة والثروة ورغد العيش مقابل شعب يفتقر إلى ابسط مقومات العيش الكريم.

إن ما أقدم عليه الشاب محمد البوعزيزي كان بمثابة الصرخة المدوية التي أيقضت الشعب التونسي من نوم عميق تخلّله كابوس مرعب، هذه الصيحة أيقظت الجميع وكانت تحمل في صداها رسالة عميقة محتواها أنه لا خوف بعد اليوم فالنهاية لن تكون أسوأ من نهاية هذا الشاب الذي كان يحمل أحلاما وآمالا تلاشت وتبخّرت في الهواء، وأحسّ من بقي على قيد الحياة أنه بإمكانه يحقّقها. نعم ذهب محمد البوعزيزي لكنه لم يكن غير نموذج لآلاف الشباب العاطلين عن العمل والمهمشين اجتماعيا مثله، هم فعلا مثله لكنهم اختاروا طرقا أخرى للمقاومة والتعبير عن رفضهم للوضع الذي يعيشون فيه .

استجاب أبناء الجهة إلى نداء محمد البوعزيزي، فانطلقت المظاهرات والإحتجاجات عبر المدن والقرى في مختلف أنحاء ولاية سيدي بوزيد من أحياء عاشت الظلم والتهميش فقد نزل المواطنون إلى الشوارع رافعين شعارات تطالب بالحرية والمساواة والكرامة والحق في الشغل والعدالة الإجتماعية.

في هذه الأثناء كان رئيس الدولة زين العابدين بن علي والمسؤول الأول على الأمن فيها بصدد قضاء عطلته بالإمارات العربية المتحدة وبصفة أخص بدبي مع أفراد عائلته عند بداية الحركة الإحتجاجية ببلادنا، وعند إبلاغه الأمر أبدى لامبالاة غير عادية واعتبر أنّ ما حصل مجرّد حادثة معزولة لا يمكن أن تكون سببا في حرمان ابنه محمد زين العابدين من مواصلة التمتع بالعطلة، هذا الطاغية الذي تمكّن بواسطة آلته الأمنية من وأد احتجاجات مدن الحوض المنجمي خلال سنة 2008 رغم مداها الزمني ورغم خطورتها على نظامه لم يكن ليتحرّك لشاب أضرم النار في نفسه ورغم إبلاغه لاحقا أمر سقوط ضحايا بالرصاص أثناء المظاهرات فقد رفض قطع إجازته والرجوع إلى أرض الوطن حتى لا يتم تفسير ذلك بالخوف ونعت المسؤولين

الأمنيين الذين كانوا يبلغونه الأخبار بالجبن وبأنهم بصدد تهويل الأمور حسب ما أكّده وزير الداخلية والتنمية المحليّة آنذاك رفيق بلحاج القاسمي.

ونظرا للأهميّة التاريخية لما حصل بولاية سيدي بوزيد قرّرت اللجنة أن تفتتح زياراتها الميدانية بهذه الولاية باعتبارها منطلق الثورة، وتمّ ذلك يوم 14 مارس 2011 وانطلقت الزيارة بمنزل محمد البوعزيزي حيث تمّت مقابلة العائلة وسماع والدته التي عبّرت عن اللوعة من فقدان ابنها لظروف مادية بحتة، فابنها ما كان ليقدم على إشعال النار في نفسه لولا الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها والحصار الذي كان يعاني منه والذي لم يتمكّن من فكّه رغم عديد المحاولات التي قام بها للإلتقاء بالمسؤولين المحليين والجهويين.

إثر ذلك تمّ التنقّل بين مختلف معتمديات ولاية سيدي بوزيد في زيارة دامت ثلاث أيام لاستقصاء حقيقة ما حصل في هذه الولاية وحصر الأضرار التي سُجّلت بها ومن خلال عملنا الميداني ومختلف الشهادات التي تلقتها اللجنة والأبحاث المكتبية التي أجريتها، يمكن القول بأن يوم 18 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد لم يكن كسابقيه فقد خرج آلاف المتظاهرين أمام مقرّ الولاية للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا يعانون منها، وأكّد المسؤولون الأمنيون الواقع سماعهم والذين كانوا متواجدين بالمكان أن الأمر وصل إلى محاولة اقتحام مقر الولاية ومقرات الجهات السيادية وقطع الطرقات نحو المدينة بإشعال العجلات المطاطية.

في المقابل قام وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك باتخاذ الوسائل الاحتياطية اللازمة على اثر بلوغه نبأ إضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه، وبما له من حسّ أمني وخبرة في ميدان قمع الاحتجاجات أذن بتعيين مسؤول أمني رفيع المستوى من الشرطة (مدير عام وحدات التدخل) وعميد من الحرس للإشراف على العمليات في

سيدي بوزيد التي عرفت قدوم تعزيزات متفاوتة العدد من أعوان وحدات التدخل والحرس الوطني، فحسب ما تلقيناه من معلومات من قبل مجموعة من المسؤولين الأمنيين الذين تواجدوا بالمكان، حول عدد الأعوان الذين قدموا إلى المدينة يمكن أن نخلص إلى أنه في البداية أي الليلة الفاصلة بين 17 و18 ديسمبر 2011 تمّ تعزيز ولاية سيدي بوزيد بقرابة مائة عون من وحدات التدخل الراجعين إلى القصرين وقفصة باعتبار أن ولاية سيدي بوزيد لا توجد فيها وحدة ثابتة لوحدات التدخل، ومن الغد وصل إلى المدينة مدير حفظ النظام بالجنوب يرافقه حوالي 100 عون وقد باشر عمليّة تأمين مراكز السيادة الموجودة بالشارع الرئيسي.

في الإثناء التحق المدير العام لوحدات التدخّل آنذاك مع تعزيزات كبيرة تقدّر بحوالي 500 عون تقريبا وتولّي قيادة العمليات الأمنية، كما وصلت تعزيزات أخرى تقدّر بـ500 عون حوالي منتصف الليل وكذلك حضرت وحدات من الحرس الوطني بها حوالي 400 عون تحت إشراف أحد العمداء بسلك الحرس الوطني.

وتمّ التركيز بداية من يوم 19 ديسمبر 2011 على حماية المقرات السياديّة، مع تركيز وحدة متنقلة في الطرقات الرئيسية وحفظ النظام أمام الولاية لتسهيل توافد المواطنين لتلقي الإعانات الاجتماعية وتقديم المطالب للسلطات الجهوية، وكان التدخّل في كل الفترات وخاصة ليلا باعتبار أن نفس السيناريو كان يُعاد ففي الصباح كانت تُثار مسائل اجتماعية ومادية ويتزايد عدد المواطنين أمام مقرّ الولاية وفي الليل تنطلق الاضطرابات وحرق العجلات خاصة داخل الأحياء.

واستمرت نفس الأحداث الى يوم 22 ديسمبر 2010 الذي انتظمت فيه مسيرة سلمية بمدينة سيدي بوزيد انتهت بتفريقها من قبل أعوان التدخّل حوالي الساعة السادسة والنصف مساءا وقد حاول الشاب **الحسين بن الفالح ناجي** المولود يوم 1980/07/20 الفرار فصعد فوق عمود كهربائي غير أنه سقط مباشرة بعد أن أصيب

بصعقة كهربائية، وبسماع شقيقه أفاد أن الضحية تمّ جذبه من قبل الأعوان اثر سقوطه ثمّ حُمل إلى المستشفى حيث توفي.

وأمام هدوء الأوضاع نسبيا تمّ الاكتفاء بداية من يوم 2011/12/31 بـ600 عون في كامل الولاية موزعين على المعتمديات التي شهدت اضطرابات في الأيام السابقة .

علما وانه وتزامنا مع ما حصل بمدينة سيدي بوزيد عرفت العديد من معتمديات الولاية اضطرابات كبيرة وتواصل للمسيرات والمواجهات بين الأمن والمواطنين، بدأت المعتمديات تتحرّك نحو الإرهاصات الأولى للثورة أولا في "المكناسي" ثم في "منزل بوزيان" ثم في "الرقاب" ثم في "جلمة" ثم في "سوق الجديد" ثم في "بئر الحفي" وفي كل مرة يقع تحويل وحدات من التعزيز الموجود بمدينة سيدي بوزيد إلى المدن التي تشهد تحرّكات.

وأكّد أحد كبار المسؤولين بوزارة الداخلية[14] أنه ونظرا للأحداث التي انتشر مداها داخل أغلب مدن ومعتمديات الولاية تمّ إخلاء أغلب مراكز الحرس من الأعوان والأسلحة وذلك تحسّبا لإمكانية الهجوم عليها والحصول على الأسلحة.

وفي ما يلي استعراض لأهم الأحداث التي حصلت في بقية مدن ولاية سيدي بوزيد ندرجها حسب جسامة الأضرار التي حصلت أثناءها ودورها في انتشار الثورة إلى بقيّة مدن وولايات الجمهورية.

ثانيا : أحداث مدينة المكناسي

منذ يوم 17 ديسمبر 2011 انطلقت الإضطرابات بمدينة المكناسي وذلك تزامنا مع ما حدث بمدينة سيدي بوزيد وكانت المسيرات متواصلة بصفة يومية تقريبا وحصل أثناءها استعمال القنابل المسيلة للدموع والهراوات وكذلك

[14] تمّ سماعه بالقاعدة العسكرية بالعوينة

الرصاص الحي، ولئن لم يقع تسجيل أية حالة وفاة بالمنطقة فقد سجّلنا العديد من الإصابات متفاوتة الخطورة كما حصلت أضرار مادية جسيمة بالمحلات الخاصة من متاجر ومقاهي ومطاعم ...

ولعل أخطر ما حصل كان يوم 2011/12/23 باختطاف أستاذ تعليم ثانوي (معارض وناشط حقوقي) على الساعة العاشرة ليلا واحتجازه داخل سيارة شرطة كبيرة والاعتداء عليه بالعنف من قبل سبعة أعوان غير منتمين إلى المنطقة بل حضروا في إطار التعزيز الأمني، وقد تعرّض إلى التعذيب البدني والنفسي والاعتداء بالعنف اللفظي لمدّة تجاوزت الخمسة ساعات وذلك بعد اتهامه بقيادة الأحداث، ولم يقع إطلاق سراحه إلاّ من الغد على الساعة الثالثة صباحا وتمّ إلقاؤه في مكان خارج البلدة وهو مغمي عليه، وبرجوعه إلى المكناسي وتوجهه لإبلاغ السلطات المحلية عن الحادثة التي تعرّض لها قابله المعتمد ومسؤولون أمنيين حضروا من تونس العاصمة وطلبوا منه التدخّل لدى المواطنين ومحاولة تهدئة الأوضاع، في نفس الوقت بلغ نبأ اختطافه إلى أبناء المدينة والمدن المجاورة وخاصة منزل بوزيان فانتظمت العديد من المسيرات والمظاهرات التنديدية، أكبرها بمنزل بوزيان حيث سقط شخصين مع العديد من الجرحى حسب ما سنبيّنه أدناه.

علما وأن اللجنة عند زيارتها يوم 2011/03/15 لمدينة المكناسي سجّلت شكاوى المواطنين من سوء الخدمات الصحية بالمدينة فقد ركز اغلب الواقع سماعهم على عدم استجابة المستشفى المحلي بالمكان لاحتياجات المتضررين لقلّة الإمكانيات البشرية والمادية، وقد كانت طلبات المواطنين بالجهة مركّزة أساسا على المطالبة بمستشفى محلّي بالمكان.

ثالثا :أحداث مدينة منزل بوزيان

بداية من يوم الأربعاء 22 ديسمبر 2010 انتظمت مسيرة سلمية بمنزل بوزيان احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد تمّ خلال تلك المسيرات إيقاف مجموعة من الشبان من قبل مركز الحرس الوطني بالمكان وقد تصاعدت الأحداث يوم 24 ديسمبر 2010 احتجاجا على الإيقافات التعسفية التي حصلت وتجمّعوا أمام مركز الحرس الوطني بمنزل بوزيان في حركة احتجاجية على شكل اعتصام تمّ فيه رفع شعارات مختلفة عندها قام أعوان المركز بمحاولة تفريق المتظاهرين مستعملين القنابل المسيلة للدموع كانت ردّ الفعل من قبل المتظاهرين بإلقاء الحجارة وكذلك الزجاجات الحارقة وذلك حسبما أكّده الشهود الواقع سماعهم وكذلك المسؤولين الأمنيين الذين تمّ تسجيل أقوالهم فقد أكّد متفقد عام الحرس الوطني السابق المباشر لمهمّته أثناء الأحداث ومدير قاعة العمليات المركزية بوزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك أن أحد أعوان الحرس بمركز بوزيان قام بالإعلام على وجود مسيرة كبرى بمنزل بوزيان حاول فيها المواطنون اقتحام مقر المركز مع رمي الزجاجات الحارقة والحجارة عليه وقاموا بحرق سيارة تابعة للحرس الوطني وقد تمّ إثرها طلب الاستغاثة من قبل عون حرس موجود بالمكان داخل المركز المحاصر، كما أكّد المسؤولون الأمنيون أن عدد38 عون أصيبوا بأضرار بدنية غير أننا لم نسجّل على مستوى اللجنة أية حالة من هذه الحالات ، كما أكّدوا حصول سرقة الأسلحة التابعة للمركز المذكور.

أمام هذه الوضعية تمّ إرسال تعزيزات أمنية وصت إلى مدينة منزل بوزيان بواسطة السيارات والحافلات وقد تمّ إطلاق النار من قبل أعوان وتسبّب ذلك في إصابة **شوقي بن الحسين نصري** الذي توفى لاحقا متأثرا بإصابته، وهو

أستاذ تعليم ثانوي مولود يوم 1967/05/20، متزوج وله طفلان لم تتجاوز الكبرى الثلاث سنوات.

أما وقد تمّ نقله إلى المستشفى المحلي بمنزل بوزيان ثمّ تحويله إلى المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد ومنه إلى المستشفى الجامعي بصفاقس حيث فارق الحياة يوم 31 ديسمبر 2011.

عندها تفطّن المتظاهرين إلى أن الرصاص الذي كان يطلقه الأعوان هو رصاص حي لذلك اتجهوا للاحتماء بالقطار الذي كان متوقفا بالمكان، في هذه الأثناء توفي **محمد بن بشير العماري** عند محاولته إنقاذ شوقي النصري، هذا الشاب متحصّل على إجازة في الفيزياء وعاطل عن العمل، وكان محمد العماري قد تلقى رصاصة على مستوى الجانب الأيسر من الصدر وخرجت من الجانب الأيمن من الظهر أحدثت له نزيفا داخليا وتوفى مباشرة نتيجة لذلك، حسب ما ورد بتقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بالمؤسسة العمومية للصحة الحبيب بورقيبة بصفاقس بتاريخ 25 ديسمبر 2010.

إن هذه الأحداث إلى جانب ما نتج عنها من حالات الوفاة فقد سجلت اللجنة عدد25 إصابة من بينها إصابات بالرصاص متفاوتة الخطورة، وكذلك العديد من الإعتداءات بالعنف الشديد، والأكيد أن العدد المسجّل لدينا لا يمثّل العدد الإجمالي للإصابات الحاصلة وإنما فقط الملفات التي تعهّدت بها اللجنة سواء من خلال ما قدّمه المواطنين أثناء الزيارة الميدانية أو مباشرة بمقرّ اللجنة .

وأفاد أحد الجرحى أنه أصيب برصاصة في الصدر بتاريخ 24 ديسمبر 2010 وأن هدف من أطلق النار عليه كان قتله وذلك ثابت من خلال مكان الإصابة وأكّد أنه كان يطلق النار ويقول " يا أبناء بوزيان أنا أعرفكم وأنا من سيركّعكم " وأضاف الجريح نفسه أن إصابته لم تؤلمه مثلما ألمته لفظة

التركيع مبينا أنه تقدّم من المسؤول الأمني الذي أصابه بصدر عار ويد فارغ ولسان يقول لن أركع إلا بالوفاة.

رابعا :أحداث مدينة الرقاب

تقع مدينة الرقاب في شرق ولاية سيدي بوزيد وتعتبر من بين أكبر مدنها، وهي تعتمد اقتصاديا على مواردها الفلاحية وخاصة من الخضروات والحليب، ومن المفارقات الغريبة أن هذه المدينة التي تنتج نسبة هامّة من الإنتاج التونسي في مادة الحليب لا يوجد بها معمل لاستغلال هذه المادة، فالفلاحون مضطرون إلى الانتقال إلى مدينة صفاقس حتى يتمكنوا من بيع هذه المادة لتصنيعها وفي أحيانا كثيرا يقع إتلاف هذه المادة لتعذّر نقلها، وتعاني مدينة الرقاب من الفقر وبطالة أبنائها وتهميشها وعزلها اقتصاديا وجعلها مرتبطة صناعيا بمدن أخرى رغم توفر المواد الأولية بها.

ومن هذا المنطلق عرفت الرقاب منذ بداية الأحداث اضطرابات كبيرة فقد تمّ تنظيم العديد من المسيرات السلمية التي تصاعد نسقها خاصة بعد أحداث منزل بوزيان، فمنذ يوم 24 ديسمبر 2010 لم تهدأ المدينة وبدأت الاضطرابات ظاهرة بصفة يومية بتنظيم مسيرات سلمية رفع خلالها المتظاهرين شعارات مختلفة تركزت أساسا على نبذ التهميش والمطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والتشغيل، وكانت ردود فعل أعوان الأمن في البداية بمسايرة هذه الأحداث ومحاولة تفريق المسيرات خاصة عند الاقتراب من المناطق الحساسة مثل النقاط الأمنية أو مقر المعتمدية ...، وذلك غالبا باستعمال القذائف الغازية أو استعمال العصي وسجلت اللجنة العديد من حالات الاعتداء بالعنف الشديد في هذه الفترة إلى حدود يوم 2010/01/07 الذي انتظمت فيه مسيرة كبيرة نسبيا وأصبحت الحالة في المدينة أشبه بالعصيان المدني وعرفت شللا عاما. وكانت ردود فعل الأعوان عنيفة تجاه المتظاهرين وسجلت اللجنة قرابة 20 حالة من المصابين نتيجة الاعتداء بالرصاص الحي أثناء المظاهرة المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبمنطقة السعيدة التابعة لمعتمدية الرقاب انتظمت يومي 2011/01/07 مسيرات احتجاجية وقع خلالها استعمال مكثف للقنابل المسيلة للدموع من قبل فرق تابعة لوحدات الأمن حضرت إلى الجهة كتعزيز لأعوان الحرس الوطني بالمكان، ومن الملفت للنظر أن الأعوان تعمدوا إلقاء القنابل المسيلة للدموع داخل المنازل عبر النوافذ عندما كانوا بصدد ملاحقة المتظاهرين ومطاردتهم داخل الأحياء وصولا إلى المنازل لإجبارهم على فتح الأبواب والخروج وهو ما تمّ فعلا فانهالوا عليهم ضربا وأصيب العديد من المتظاهرين.

وفي يوم 2011/01/08 اتسم الأمر بنوع من الهدوء فهذا اليوم لم يشهد مواجهات بين أعوان الأمن والمتظاهرين، لكن هذا الهدوء كان فعلا يخفي وراءه العاصفة.

ويوم الأحد 2011/01/09 يعتبر اليوم الأسود في ولاية سيدي بوزيد وسيبقى اليوم الذي لن يمحى من ذاكرة كلّ مواطن من أبناء الرقاب، وبدأت الأحداث حسب الشهادات الموثقة لدى اللجنة صباحا بمشادة كلامية بين ملازم تابع للشرطة ومعه شخصين من جهة وصاحب شاحنة كان بصدد نقل الحليب وعندما ردّ هذا الأخير الفعل تمّ الاعتداء عليه وإهانته وشتمه، وبدأ واضحا للعيان أن اليوم لن يمرّ بسلام خاصّة مع وصول الأخبار حول ما حصل بمدينة تالة في الليلة السابقة[15] وسقوط عدّة ضحايا فيها بعد إصابتهم بالرصاص من قبل أعوان الأمن المتواجدين هناك.

وبدأ تمركز الأعوان منذ الصباح فحوالي الساعة الحادية عشر غادر الأعوان مركز الشرطة بالرقاب جاهزين للاعتداء وسبق أن حضرت للمدينة تعزيزات كبيرة من خارجها في عملية استفزازية كبيرة، وبتقدّم الوقت بدأ الإلتحام بين المظاهرين وأعوان الأمن الذين كانوا مدججين بأسلحتهم وأفاد الشهود الواقع سماعهم أن الأعوان كانوا تابعين لمركز الأمن بالمدينة ولوحدات التدخل الذين حضروا كتعزيز وكانوا مرتدين لأزياء سوداء وملثمين بحيث يتعذّر التعرّف عليهم.

[15] انظر أحداث ولاية القصرين الفصل الثاني

تواصلت المواجهات بين الطرفين في نفس اليوم من الساعة الحادية عشر صباحا إلى حدود الساعة الواحدة ظهرا عندما بدأ الأعوان في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل الأمر الذي أدى إلى وفاة كلّ من:

1- **رؤوف بن الطاهر بوكدوس** : عامل يومي مولود يوم 1982/07/02 متزوج، وهو أول من سقط في مدينة الرقاب وذلك حوالي الساعة منتصف النهار والنصف متأثرا بإصابته برصاصة بالجانب الأيسر من الصدر حسبما تفيده الشهادة الطبية الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2011 عن طبيب الصحة العام بمستشفى الرقاب.

واستمعت اللجنة إلى والدة عبد الرؤوف كدوسي كانت وهي تروي كيف عاشت يوم وفاة ابنها مبتسمة ابتسامة تخفى وراءها حزن عميقا، الخالة وريدة هي تلك المرأة التي خرجت على شاشة قناة الجزيرة يوم 09 جانفي 2011 لتقول بصوت مرتفع **أن لها خمسة أبناء وأنها إذا كانت فقدت واحدا فمازال لها أربعة آخرون هي مستعدّة لإخراجهم لمواجهة الظلم والطغيان**، لقد كانت توجّه الكلام إلى الرئيس السابق عندما أعربت عن **استعدادها لتقديم بقية أبنائها فداءا لتونس**، ذلك الحوار لا يمكن لأي تونسي أن ينساه فالمرأة لم تكن تمثّل نفسها عندما عبّرت بتلك الألفاظ التي على بساطتها وتلقائيتها كانت تحمل معان كبيرة بل كانت تمثّل تونس الجريحة التي كانت تنزف ومستعدّة فعلا للتضحية بأبنائها لإخراج من حولّها بمعية حاشيته إلى ملك خاص له ولعائلته، ولعل ما قالته الخالة وريدة هو ما تمّ تنفيذه فعلا، فكلّ أمهات تونس انتفضن لإخراج أبنائهن لمقاومة الظلم والعدوان وتمكنوا فعلا من إخراج الطاغية.

2- منال بنت ابراهيم بوعلاقي : المولودة يوم 3 أوت 1984 متزوجة ولها أبناء أثناء خروجها من منزل والديه توفيت متأثرة بإصابتها برصاصة بالجانب الأيسر من الظهر واستقرت بالصدر وتمّ نقلها إلى قسم الإنعاش بمستشفى الرقاب حيث توفيت بعد حوالي نصف ساعة من وصولها، وأظهر التشريح الطبي المجرى بقسم الطب الشرعي

بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس بتاريخ 09 جانفي 2011، أن الموت كان ناتجا عن كسر مفتّت بفقرتين قطنيتين مصحوب بنزيف ورضوض وضغط بالنخاع الشوكي القطني وإصابة الوريد الكهفي السفلي ورأس المعثكلة وبواب المعدة مع وجود نزيف داخلي، و تمّ استخراج الرصاصة من جسم الضحية وتسليمها للسلطة المتعهّدة بالبحث.

3- محمد بن علي الصالح جابالي : مولود في 14 أوت 1986 متزوج وله بنت لم تتجاوز الثالثة من عمرها، كان يحمل بمعية آخرين جثّة رؤوف الكدوسي الذي سقط متوفيا قبله بحوالي نصف ساعة ولم يكن يدور بخلده وهو حاملا للجثة أن يلتحق به في سرعة قياسية إذ أصابته رصاصة أعوان الأمن في الجانب الأيسر من الصدر قريبا من القلب، فتمّ نقله إلى المستشفي المحلي بالرقاب حيث تمّت العديد من المحاولات لإنعاشه غير أنه غادر الحياة حسب ما ورد بالشهادة الطبية المستخرجة بتاريخ 30 ماي2011 من مستشفى الرقاب.

4- معاذ بن عمر الخليفي : عمره 26 عام وهو عامل يومي، أصيب أثناء مشاركته في المظاهرة الاحتجاجية برصاصة بالأيسر من الصدر وبنقله إلى المستسفي توفي في الطريق وجاء بالشهادة الطبية الأولية المؤرخة في 2011/02/19 أنه" رغم محاولة إنقاذ المصاب فإن الأطباء لم يتمكنوا من ذلك وأن الوفاة ناتجة عن الإصابة بسلاح ناري وأنه لا يمكن تحديد مسار الطلقة ".

5- نزار بن ابراهيم السليمي : عمره 21 سنة عامل يومي أعزب، أصيب أثناء مشاركته في المظاهرة برصاصة تقريبا في نفس التوقيت مع معاذ بالجانب الأيمن من الصدر فتمّ نقله إلى مستشفى الرقاب ومنه إلى المستشفى الجهوي بصفاقس، غير أنه توفى في الطريق قبل الوصول إليه. وقد جاء بالشهادة الطبية الصادرة عن مستشفي الرقاب في 2011/02/19 أن الوفاة ناتجة عن الإصابة بسلاح ناري.

ولئن حصلت خلال يوم 2011/01/09 خمسة حالات وفاة فإن نتيجته لم تقتصر على ذلك فالعديد من الإصابات بالرصاص حصلت لأكثر من عشرين متظاهر أغلبها بالغة الخطورة.

وسجلت اللجنة إصابات بالهراوات والاعتداء بالعنف الشديد بالركل بالأقدام نتجت عنها كسور، كما وقع استعمال الغازات المسيلة للدموع بصفة مكثّفة نتجت عنها أضرار بدنية مختلفة.

وتواصلت المسيرات والإضطرابات في مدينة الرقاب خلال الأيام التالية وحصلت خلالها أيضا إصابات بدنية متفاوتة الخطورة.

وسجّلت اللجنة قرابة الـ82 حالة إصابة بجروح نتيجة الأحداث التي وقعت في الرقاب، وهذا العدد لا يمثّل بالضرورة جميع من أصيب بل فقط الملفات التي تمكّنت اللجنة من رصدها سواء مباشرة عند تقدّم الضحية إليها بمقرّها أو أثناء الزيارة الميدانية للمدينة.

استنتاجات أحداث ولاية سيدي بوزيد

انطلاقا من الأحداث التي تمّ عرضها سابقا، ومن مجرياتها وطريقة تعامل النظام السابق معها وبالإطلاع على مختلف الإفادات التي أجريناها مع مجموعة من المسؤولين الأمنيين الذين كانوا متواجدين ميدانيا أو كبار المديرين التابعين لوزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك (شرطة وحرس) وكذلك من خلال ما تحرّر على رئيس الحزب الحاكم السابق التجمع الديمقراطي يمكن أن نستنتج ما يلي :

1- أن رئيس الدولة السابق زين العابدين بن علي لم يعط الأحداث التي حصلت قيمتها الحقيقية، وكان يعتقد أن آلته الأمنيّة يمكن أن تشتغل من جديد وان مفعولها قد يكون فعالا على غرار ما حصل أثناء قمع انتفاضة مدن الحوض المنجمي خلال سنة 2008، وكان يعتقد أن محاولته لتسوية بعض الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لأبناء سيدي بوزيد أو استقباله لعائلة محمد البوعزيزي وعائلات بقيّة الضحايا وزيارة

هذا الأخير بمستشفى الحروق ببن عروس بإمكانها إخماد لهيب الثورة التي بدأ يمسك بثوبه .

2- أن الحزب التجمّع الديمقراطي الدستوري الحاكم آنذاك رغم ذهاب أمينه العام لولاية سيدي بوزيد وبقائه بها لمدّة ثلاثة أيام (من 2010/12/30 إلى 2011/01/02) لم يتمكّن من الإحاطة بالأحداث ونشر خلاياه وشُعبه الجهوية والمحلية رغم محاولته تطويق الأمر جهويا .

وبسماع الأمين العام للحزب الحاكم[16] أفاد "أنه في السابق كان للحزب تأثيره وأساليبه الفعالة لامتصاص الغضب الشعبي، غير أن الأحداث الأخيرة تجاوزته فقد كان الحزب في مرحلة تجديد هياكله وانتشرت الأحداث بطريقة سريعة لم يتمكّن معها التجمعيون من التحرّك خاصةّ وأن المظاهرات تواجد بها أيضا أبناء التجمعيين الذّين كانوا كغيرهم من الشباب يعانون مشاكل التشغيل والتهميش ويشاركون في المظاهرات والأحداث، ولم تتمكّن القيادات العليا في الحزب من إصلاح الأوضاع خاصة أمام بداية تناول الأمر أمنيا رغم أن التفكير السائد كان نحو محاولة معالجة الأمور سياسيا واجتماعيا ."

3- أن الأحداث بدأت تهدأ نسبيا في ولاية سيدي بوزيد نظرا للمتابعة الأمنية والحزبية والتدخّلات السياسية وقيام المسؤولين الجهويين بقبول المواطنين والإصغاء إلى مشاغلهم وتقبّل المطالب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، غير أن ذك لم يكن كافيا فقد رجعت الأحداث بمدينة الرقاب التي أصبح فيها مظاهر الحياة معطّلة بصفة كاملة وأعلنت العصيان المدني وخاصة بعد أن انتشرت المظاهرات في مدينتي تالة والقصرين وسقط بها العديد من الضحايا .

[16] تمّ سماعه من طرف اللجنة يوم 19 أكتوبر 2011 بالقاعدة العسكرية بالعوينة

الفصل الثاني : أحداث ولاية القصرين "اندلاع الثورة"

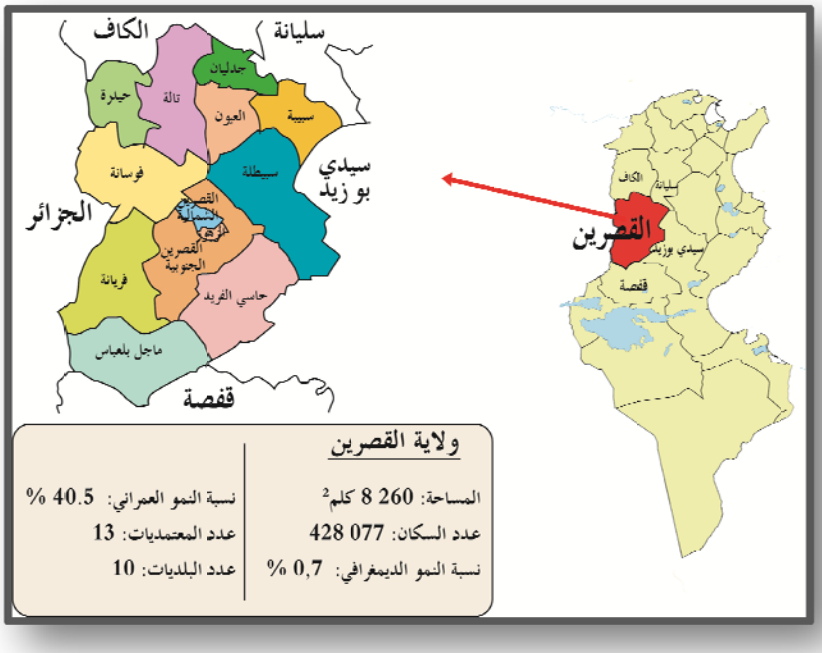

تاريخيا تأسست بلدية القصرين في الأربعينات من القرن العشرين في تجمّع سكني حول محطّة قطار نقل الفسفاط من ولاية قفصة إلى الولايات الشمالية، وبعد استقلال البلاد من الاحتلال الفرنسي نزح كثير من الريفيين إلى المدينة التي تحوّلت إلى مركز ولاية وتكوّنت بها أحياء شعبية تأوي النازحين أهمّها حي الزهور وحي النور وقد لعب أبناء هذان الحيان دورا كبيرا في تأجيج لهيب الثورة وسقط فيهما العديد من الضحايا كما سنبينه لاحقا حسب التسلسل الزمني للأحداث :

تعتبر ولاية القصرين من أهم ولايات الوسط الغربي بها أكثر من 400 ألف نسمة وتحتوي على أعلى قمّة وهي جبل الشعانبي الذي يعتبر امتدادا لسلسلة جبال الأطلس الصحراوي ورغم وجود العديد من المناطق الأثرية (رومانية وبيزنطية وإسلامية) بها

فإن هذا التراث والغنى التاريخي لم يقع استغلاله مطلقا لا في السياحة الداخلية ولا الخارجية، وبقي الاقتصاد معتمدا أساسا على الفلاحة التي بقيت تقليدية رغم خصوبة الأرض وثرائها، فضلا على عدم توفير مشاريع صناعية كبرى من شأنها أن توفّر بعض مواطن الشغل لأبناء المنطقة الذين كانوا على غرار غيرهم من شبان تونس وبالأخص شبّان المناطق الداخلية يعانون من العديد من المشاكل المرتبطة أساسا بالفقر والتهميش الاجتماعي.

أولا :أحداث مدينة القصرين

تواترت الأحداث في ولاية القصرين وخاصة حي الزهور وحي النور لتشمل باقي معتمدياتها وذلك منذ يوم 22 ديسمبر 2010 فقد انتظمت مسيرات سلمية عفوية تحوّلت لاحقا إلى مظاهرات يومية عبّر فيها المواطنون عن احتجاجاتهم ضدّ تجاوزات النظام السابق وضدّ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا يعانون منها.
فعلى غرار ما قام به الشاب محمد البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد قام أحد الشباب بحي النور في ولاية القصرين بإضرام النار في جسده يوم 26 ديسمبر 2010 مما تسبب له في حروق على مستوى الصدر، غير أن هذه الحركة ولئن لم يكن لها نفس الصدى الذي كان لحادثة البوعزيزي فإن أبناء القصرين كانوا جاهزين بصفة طبيعية للاحتجاج. ولم تقتصر الأحداث على مدينة القصرين بل امتدت إلى مدينة تالة ثم باقي مدن الولاية و ذلك على النحو التالي:

1- يوم 7 جانفي 2011

خرج أهالي حي الزهور على مستوى الساحة التي تتوسّطه (ساحة الشهداء حاليا) في مظاهرة حاشدة مطالبين بحقهم في العمل والعيش الكريم، وقد قوبلت هذه المظاهرة بردّ فعل عنيف من قبل رجال الأمن الذين كانوا على دراجات نارية مرتدين زيّ أخضر وأصفر وآخرين بزي أسود حسب ما وقع تلقيه من شهادات أكّد من خلالها أغلب

المستمع إليهم أنهم غرباء عن المنطقة وينتمون إلى قوات التعزيز التي حضرت من خارج الولاية، وقد قام هؤلاء الأعوان بالاعتداء بالعنف الشديد على المتظاهرين بشتى الوسائل وأصيب في هذه الحادثة العديد من المتظاهرين بإصابات متفاوتة الخطورة وتحصلت اللجنة على 4 ملفات لشبان تعرضوا للعنف الشديد مما تطلّب راحة بـ 25 يوما لكل واحد منهم وذلك حسب ما جاء بالشهادات الطبية المسلمة للجنة.

في نفس اليوم أقدم شاب على إضرام النار في جسده، وتمّ سماعه من طرف اللجنة فأفاد أن ما قام به كان ردّة فعل على ملاحقة رجال الأمن له واتهامه بتحريض الشباب على التظاهر وذلك على مستوى المحطة الجهوية للنقل بالقصرين مما تسبب له في حروق سطحية بالوجه من الدرجة الثانية وحروق بليغة في الصدر واليدين حسب الشهادة الطبية المسلمة من مركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس بتاريخ 29 جانفي 2011.

وأمام تفاقم الأحداث والاصطدامات المتكررة بين المواطنين وأعوان الأمن، تقرر يوم 07 جانفي 2011 على مستوى وزارة الداخلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني أن يتمّ تكليف وحدات الجيش الوطني بالتمركز ببعض النقاط الحساسة بولايتي سيدي بوزيد والقصرين.

وهو ما تمّ فعلا في نفس اليوم إذ تمركزت وحدات من الجيش الوطني بمدينة القصرين، وفي الليل توجهت بعض الوحدات من الجيش إلى مدينة تالة وفي طريقها تلقت تعليمات بالرجوع.

وحسب ما جاء في قرار ختم البحث الصادر عن المحكمة العسكرية بالكاف، يفسر مدير عام المصالح المختصة بالاستناد إلى ما سمعه من المدير العام لوحدات التدخل بأن وزير الداخلية تراجع في خصوص تمركز وحدات الجيش بمدينة تالة وأرجأ ذلك إلى موعد لاحق اعتقادا منه أن الوضع الأمني تحت السيطرة .

2- يوم 8 جانفي 2011

انتشرت الأحداث في هذا اليوم نحو حي النور وهو مجاور لحي الزهور وذلك بقيام أبناء الحي بتنظيم مظاهرة تمّ أثناءها رفع شعارات مناهضة للنظام القائم، وعلى إثر ذلك حضر رئيس مركز الشرطة بحي النور معزّزا بسيارتي أعوان النظام العام (تعزيزات خارجية) وقاموا بإلقاء القنابل المسيلة للدموع إلى داخل المحلات السكنية غير مكترثين بالأطفال والشيوخ والنساء مما أثار غضب المواطنين وخرج الشبان من منازلهم للتعبير عن احتجاجهم تجاه ما يحدث.

وحسب شهادة مقدم بالداخلية كان متواجدا بمدينة القصرين وتمّ سماعه من قبل اللجنة، فقد حلّت يوم 08 جانفي 2011 بمدينة القصرين تعزيزات أمنية مكثفة من وحدات التدخل وأمن عمومي وحصلت اصطدامات عنيفة بين المتظاهرين وأعوان الأمن نتج عنها سقوط عديد القتلى.

وأكّد العديد من الشهود الواقع سماعهم أنه للرّد على هذه الاحتجاجات قام رئيس مركز الشرطة بإطلاق الرصاص من داخل إحدى السيارات مما أدى إلى قتل شخصين وهما:

- **رؤوف بن حمادي بوزيدي** البالغ من العمر 29 سنة، أعزب، عامل ميكانيك، كان عائدا إلى منزله الكائن بحي النور وصادف ذلك مرور بعض المتظاهرين على مقربة من مفترق الطرق بحي النور ليتولى أعوان النظام العام محاولة تفريق المتظاهرين باستهدافهم بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي .

نتيجة لذلك أصيب صلاح الدشراوي وبمحاولة رؤوف إنقاذه تلقّى رصاصة بالصدر من الجهة اليسرى اخترقت قلبه وخرجت من ظهره ليتوفى في الحال، وهو ما أكّده تقرير الطبّ الشرعي الصادر عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 9 جانفي 2011 .

– **صلاح بن محمد الحبيب الدشراوي** يبلغ من العمر 20 سنة، أعزب، عامل يومي، أصيب بطلق ناري في الجانب الأيسر من الصدر، وبسقوطه شاهده رؤوف بوزيدي فاتجه نحوه قصد إسعافه أو إبعاده عن مرمى الرصاص ليصبه أعوان النظام العام بطلقة نارية .

كما يفيد تقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين، بتاريخ 9 جانفي 2011 أن وفاة **صلاح بن محمد الحبيب الدشراوي** ناجمة عن جرح بالغ في الصدر بسبب اصابة بسلاح ناري .

كما أصيب في نفس الواقعة العديد من الشبان بالرصاص الحي، وتحصلت اللجنة على خمس ملفات بها شهادات طبية تفيد أن إصابة اثنين منهم كانت بالغة الخطورة إحداهما أدّت إلى الإعاقة .

كما ورد على اللجنة ملف لأحد الشباب أكّد أنه في يوم 08 جانفي 2011 أُلقي عليه القبض من طرف أعوان الأمن الذين قاموا برميه فوق عجلة سيارة مشتعلة أدت إلى إصابته بحروق سطحية على مستوى الوجه إلى جانب حروق بليغة بالصدر واليدين والرجلين، حسب ما ورد بالشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بمستشفى الحروق البليغة ببن عروس بتاريخ 2011/01/27.

كما تلقّت اللجنة أربعة ملفات لشبّان تعرضوا للاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن وملف لشاب آخر تمّ إيقافه بمركز الأمن الوطني بالقصرين أين تعرّض للتعنيف أدى إلى كسر باليد اليسرى وكدمات بالرأس حسبما تشخّصه الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 13 جانفي 2011.

وتواصلت الاحتجاجات والمسيرات في مدينة القصرين رافقها هدوء حذر حسب ما صرح به شهود عيان الذين أكدوا أنهم حاولوا تفادي الاشتباكات مع أعوان الأمن لكن سرعان ما ثارت البلدة من جديد مطالبة بتنحي بن علي عن الحكم.

3- يوم 9 جانفي 2011

انطلقت مسيرة سلمية على مستوى حي الزهور واجهها أعوان الأمن بالإعتداء على المتظاهرين بالعنف الشديد مستعملين العصي ممّا أدّى إلى إصابة العديد من المواطنين أضرار بدنية.

وورد على اللجنة تسعة وعشرون ملفا لشبّان تعرّضوا للاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن أدلى أصحابها بشهادات طبية تبين الأضرار الناجمة عن العنف الذي تعرّضوا له.

إلى جانب الأضرار البدنية الناتجة عن العنف، وردت العديد من الحالات التي تعرّض أصحابها إلى الاختناق نظرا للإطلاق المكثف للقنابل المسيلة للدموع، ومن بينهم طفلة تبلغ من العمر سنتين ونصف تسبب لها استنشاق الغاز المسيل للدموع في أضرار كبيرة على مستوى الجهاز التنفسي وهي لا تزال تخضع للعلاج.

وتؤكد الشهادات الواقع تلقيها من طرف اللجنة أن أعوان الأمن وخاصة وحدات التدخّل الذين انتشروا بالساحة في حي الزهور، تمركز من بينهم أفراد فوق سطح مركز الأمن الوطني وفوق سطح صيدلية الزهور ومقهى اليمامة بحي الزهور هم من كانوا يطلقون الرصاص على المتظاهرين.

ويعتبر يوم 9 جانفي 2011 من أكثر الأيام دمويّة خلال أحداث ولاية القصرين فقد توفي خلاله كل من :

- **صابر بن المولدي رطيبي:** شاب عمره 24 سنة، أعزب، عامل يومي، خرج من المنزل لقضاء شأن لشراء قرب محل سكناه الكائن بحي الزهور، وأثناء العودة أصيب بطلقتين ناريتين على مستوى البطن من قبل أعوان الأمن التابعين لوحدات التدخّل والذين كانوا منتشرين بالمكان ورغم نقله إلى المستشفى الجهوي بالقصرين إلا انه فارق الحياة متأثرا بجراحه، وحسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي

بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 9 جانفي2011 فإن الوفاة كانت ناتجة عن إصابة بالرصاص في البطن.

-**رمزي بن الحبيب عسيلي:** شاب 29 سنة، أعزب، عامل يومي، أصيب بطلق ناري ونقل إلى المستشفى الجهوي بالقصرين بالمستشفى أين أُودع غرفة العناية المركزة ومن الغد نقل على متن سيارة الإسعاف إلى المستشفى الجامعي سهلول بسوسة أين فارق الحياة متأثرا بإصابته بطلق ناري على مستوى أعلى فخده وذلك بعد أن بترت إحدى ساقيه.

وتفيد الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 24 جوان 2011 تعرضه إلى إصابة بالرصاص بأعلى الفخذ.

-**محمد أمين بن صالح مباركي:** طفل لم يتجاوز سنّ السابع عشر سنة، كان يشارك في مسيرة وحين وصولهم قرب مستوصف حي الزهور بالقصرين تمت إصابته بطلق ناري في الرأس أتلف جمجمته تماما ليفارق الحياة في الحين. وتفيد الشهادات بأن بعض الأعوان التابعين لوحدات التدخل والمرتدين لزي نظامي أسود اللون والذين كانوا متمركزين في بعض أسطح البنايات بحي الزهور هم الذين استهدفوه بإطلاق النار عليه. وحسب تقرير الطبيب الشرعي الصادر من المستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 9 جانفي 2011، تمت معاينة إصابة بالرصاص في الوجه والرأس، نجمت عنها الوفاة.

وتمّ في نفس اليوم تشييع جنازة كل من محمد أمين مباركي وصابر الرطيبي وبوصول المشيعين إلى الساحة الكبرى بحي الزهور، حاول أعوان الأمن وهم من أعوان النظام العام وأعوان وحدات التدخّل تشتيت المشيعين بأن ألقوا عليهم القنابل المسيلة للدموع ومنعوا المشييعين من الرجال من مواصلة الطريق وحمل الجثمان طالبين منهم أن تقوم النساء بذلك ولما أصروا على تشييع الجنازة ، انخرطوا في استهدافهم بالرصاص الحي من كلّ الجهات.

وتفيد الشهادات الواقع تلقيها من قبل اللجنة أن من قام بالإعتداء عليهم هم أعوان وحدات التدّخل مرتدين زيا أسود اللون ومسلحين بعصي ورشاشات وقد اعتلى بعضهم أسطح بعض البنايات من ذلك مركز الأمن والصيدلية ومقهى اليمامة بحي الزهور وقد أصيب العديد من الجرحى كاما توفي آخرون

– **وليد بن رشيد السعداوي:** مولود يوم 16 مارس 1982 أعزب، عاطل عن العمل توفي أثناء تشييع جنازة محمد أمين مباركي وتفيد والدته الواقع سماعها بتاريخ 21 مارس2011 انه بوصول المشيعون قرب حمام الأفراح، تدخّل أعوان وحدات التدخّل وافتكوا النعش ووضعوه أمام مركز الأمن لكن الشباب رفضوا الانصياع فتمّ إطلاق الرصاص عليهم وأصيب الهالك برصاصة أدت إلى وفاته، وتؤكد الوالدة أن إمرأة هي التي أطلقت النار على ابنها المتوفى الذي بقي في المنزل لمدة ساعتين قبل أخذه للمستشفى لأن أعوان الأمن منعوا سيارة الإسعاف من الوصول إليه ونقله.

وحسب ما جاء في تقرير التشريح الطبي الصادر عن الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 10 جانفي2011 فان الوفاة ناجمة عن إصابة بالرصاص في أسفل البطن.

–**عبد القادر بن بوصلاح غضباني:** أعزب مولود في 24 اكتوبر1987 عامل في محل مرطبات، أفاد والد الفقيد بأن إبنه شارك في الاحتجاجات السلمية التي جدّت صبيحة يوم الأحد 09 جانفي 2011 وقد بلغه انه أُصيب بطلق ناري من قبل امرأة تابعة لأعوان وحدات التدخّل اعتلت سطح صيدلية حي الزهور للقنص لتصيبه بطلقة نارية في بطنه.

وحسب تقرير التشريح الطبي المنجز من قبل الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 10 جانفي2011، فان الوفاة ناجمة عن طلقة نارية أصيب بها الفقيد في البطن.

كما جُرح عدد من المشيعين للجنازتين، وتلقت اللجنة ستة ملفات لجرحى، خمسة منها مدعّمة بشهادات طبية تفيد تعرّض أصحابها لإصابات بالرصاص نتجت عنها أضرار بدنية بليغة، من بينهم جريح بترت رجله اليمنى إثر إصابة بالرصاص بركبته.

كما ورد على اللجنة 29 ملفا، يفيد جميعها تعرّض أصحابها إلى العنف الشديد من قبل أعوان وحدات التدخّل وكلّها مدعّمة بشهادات طبية تثبت ذلك صادرة عن طبيب الصحّة العامّة بالمستشفى الجهوي بالقصرين، إلى جانب تعرّض العديد من المواطنين إلى الاستنشاق المكثف للغاز وكانت جميع الملفات المقدّمة للجنة مدعّمة بشهادات طبية في الغرض.

وبسماع العديد من شهود العيان ومن بينهم متضررين في ذلك اليوم أكّدوا وجود امرأة من بين الأعوان الذين اعتلوا الأسطح وكانت متواجدة فوق سطح الصيدلية بحي الزهور تصوّب الرصاص على المحتجين وترقص كلّما أصابت أحدهم بعد أن تنزع اللثام الذي كان على وجهها ترفع سلاحها إلى الفوق وترقص ابتهاجا متّجهة صوب المتظاهرين بدعوتهم إلى التقدم بإشارات يدوية مستفزة إياهم وهو ما أثار استياء جميع سكان حي الزهور بالقصرين،

حاولت اللجنة البحث حول هذا الموضوع وتمّ طرح السؤال على وزير الداخلية آنذاك وكبار المسؤولين الأمنيين[17] حول وجود عناصر نسائية ضمن وحدات التدخّل والأعوان الناشطين ميدانيا فكان الجواب بالإجماع بالنفي، وأفاد المدير العام لوحدات التدخّل آنذاك[18] "أنّ العدد القليل من العنصر النسائي الموجود في وحدات التدخّل يعملن بصفة أصلية في الإدارة أو الأمن الجامعي ويستحيل وجود نساء تابعين لوحدات التدخّل تعملن في الميدان في إطار حفظ النظام".

[17] تمّ سماع الموقوفين منهم بالقاعدة العسكرية بالعوينة العسكرية والباقي تمّ سماعهم بمقر اللجنة

[18] تمّ سماعه من طرف اللجنة القاعدة العسكرية بالعوينة في مناسبتين

والمعلومة المتعلّقة بقيام إمرأة بإطلاق الرصاص على المحتجين من فوق سطح الصيدلية بحي الزهور لم تثبت من خلال الأبحاث التحقيقية المجراة سواء أمام القضاء العدلي أو القضاء العسكري رغم أن العديد من الشهود أكّدوا رؤيتهم لهذه المرأة وقد أفاد أحدهم أن بعض الشبان تمكّنوا من إصابتها بحجارة وأنه في نفس الليلة قام زملاؤها بإسعافها وحملها إلى مصحة خاصة بولاية صفاقس دون تحديد اسم المصحة وتعذّر على اللجنة مزيد البحث والتحري لعدم ثبوت المعلومات المقدّمة.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة بكلّ تحفّظ إلى ما وقع تداوله في المواقع الاجتماعية (يوتيوب، فايس بوك...) بعد سقوط النظام الليبي من إلقاء القبض على إمرأة تونسية أفادت أنها كانت في تونس أثناء أحداث الثورة وفرّت إلى القطر الليبي حيث شاركت في القيام بعمليات قنص من فوق سطح عمارة بمنطقة بوسليم[19].

- **عبد الباسط بن مختار القاسمي:** هو شاب أعزب عامل بمطعم، وحسب إفادة والدته فان الهالك تلقى رصاصتين في الصدر أثناء رجوعه من العمل بعد أن قام بإغلاق المطعم الذي يعمل به وتوفي من الغد أي يوم 10 جانفي 2011 .

وأفاد أحد شهود العيان الواقع تلقي شهادته من قبل اللجنة انه أي الشاهد كان متواجدا بالمظاهرة التي توفى أثناءها عبد الباسط ولم يكن هذا الأخير بصدد رمي الحجارة ولا مشاركا في المظاهرة، مضيفا أن الهالك تلقى إصابة بالرصاص من قبل أعوان الأمن الذين حضروا في إطار التعزيزات الأمنية.

وبسماع والد المتوفى لدى قاضي التحقيق العسكري[20]، أفاد أن نبأ إصابة ابنه بلغه عندما كان عائدا من عمله فاتجه مباشرة إلى المستشفى الجهوي بالقصرين حيث وجده تحت التنفس الاصطناعي في حالة حرجة، مضيفا انه فارق الحياة من الغد.

---

[19] حاولت اللجنة الإتصال بأحد الثوّار الليبيين الذين ألقوا القبض على المرأة المذكورة للتثبّت من المعلومة وإجراء التحريات اللازمة عنها غير أن ذلك تعذّر

[20] قرار ختم البحث العسكري عدد 632

حادثة حمام "الأفراح"

في إطار تواصل الأحداث والتحركات في ولاية القصرين، تُعدّ حادثة الحمام حادثة فريدة من نوعها حيث تمّ انتهاك فضاء خاص بالنساء، ففي صبيحة يوم الأحد 09 جانفي 2011 كانت هناك جنازة لتشييع جثمان محمد أمين مباركي كما ذكرنا آنفا والتي وقعت على إثرها اشتباكات بين المواطنين وأعوان الأمن على مستوى ساحة حي الزهور مما جعل بعض النساء يلجأن إلى حمام الأفراح الكائن بساحة الحي للإحتماء به من أعوان الأمن الذين كانوا يطاردوهن، غير أن هؤلاء لم يكتفوا بمطاردتهن بل فتحوا باب الحمام الذي كان بداخله أكثر من مائة امرأة وطفل بصدد الاغتسال[21] وألقوا القنابل المسيلة للدموع بداخله.

وتؤكد إحدى الحاضرات أنها استمعت إلى طلق ناري بالخارج فحاولت استطلاع الأمر من أحد الشبابيك وإذ بأعوان الأمن يلقون بالقنابل المسيلة للدموع بعد أن دخلوا إلى القاعة الخارجية للحمام حيث توجد نساء عاريات أو شبه عاريات.

وفي شهادة أخرى لإحدى الحاضرات التي أصيبت بالغاز هي وابنتها الرضيعة أن أعوان الأمن دخلوا الحمام وألقوا القنابل المسيلة للدموع ثم أغلقوا الأبواب لمنع النساء من الخروج وحتى يختنقوا داخل الحمام.

كما تفيد بعض الشهادات أن بعض النساء حين اختنقن بالغاز داخل الحمام خرجن شبه عاريات ولم يكتف رجال الأمن بذلك بل انخرطوا في تعنيفهن بالضرب بواسطة العصي غير آبهين بالحالة التي كن عليها إلى جانب قذفهن بأبشع النعوت وأفظعها.

والتقت اللجنة أربعة من النساء اللاتي تعرضن للاختناق بالغاز في الحمام وكن في حالة نفسية سيئة عند تذكّر الواقعة .

[21] أمام برودة الطقس وعدم توفر بيوت استحمام في المنازل الموجودة بحي الزهور الذي يعتبر ما أفقر الأحياء الشعبية في الجمهورية التونسية

– في مساء نفس اليوم وبينما كان والدي الرضيعة **يقين بنت الخامس القرمازي** عائدين إلى منزلهما الكائن بحي السلام الثاني مرورا بنهج عين القايد وكانا يحملان ابنتهما يقين البالغة من العمر سبعة اشهر فوجئا بأعوان وحدات التدخل الذين كانوا يطاردون المتظاهرين يلقون بقنبلة مسيلة للدموع انفجرت حذوهم مما انجر عنه استنشاق ابنتهما للغازات السامة وسبب إغماءها وبرجوعهم إلى المنزل ساءت حالتها الصحية وبنقلها إلى المستشفى الجهوي بالقصرين احتُفظ بها تحت العناية المركزة إلا أنها فارقت الحياة متأثرة بالغازات السامة التي استنشقتها ولم يدل والد يقين الواقع سماعه أثناء الزيارة الميداني لولاية القصرين للجنة بأي وثائق طبية في الغرض.

4– يوم 10 جانفي 2011

انطلقت مسيرة وسط القصرين منذ الصباح وبأعداد غفيرة، وقد حاول أعوان وحدات التدخّل تفريقها باستعمال الغاز المسيل للدموع بشكل مكثّف وكانوا يلقون به حتى على المنازل وبطريقة عشوائية مما تسبّب في اختناق بعض النساء اللاتي كن في منازلهن مع الأطفال الصغار.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى تعرّض بعض الأمهات اللاتي خرجن للبحث عن أبنائهن للضرب والاختناق بالغاز مما سبب لهن أضرارا بليغة على مستوى الجهاز التنفسي.

ونتيجة للمواجهات التي حصلت في هذا اليوم توفي كل من :

- **محمد بن علي الصغير نصري:** أعزب، من مواليد 03 أوت 1989، متربص، كان يشارك في مظاهرة احتجاجا على سقوط الضحايا في اليوم السابق وطريقة تعامل أعوان الأمن مع متساكني حي الزهور وإذا بأعوان وحدات التدخّل يقطعون عليهم الطريق قرب مركز الأمن الوطني بحي الزهور بالقصرين.

وأفاد بعض الحاضرين بأنهم شاهدوا أحد أعوان الأمن يجثو على ركبته ويوجّه بندقيته نحو المتظاهرين ويطلق النار على الشاب محمد بن علي نصري ثم استقام واقفا ورفع

يديه إلى الفوق محتفلا بإصابته، بينما انخرط مرافقوه من أعوان النظام العام في التصفيق ابتهاجا بما فعله.

بعد ذلك توجّه بعض الشبان لتفقده فوجدوه مصابا برصاصة في بطنه فحاولوا إبعاده ووضعوه حذو أحد المنازل إلى أن قدمت سيارة الإسعاف ونقلته إلى المستشفى الجهوي بالقصرين، إلا أن أعوان النظام العام اعترضوا سبيل سيارة الإسعاف ومنعوها من الوصول إلى المستشفى مما اضطر سائقها إلى سلك طريق مغاير.

وجاء بتقرير الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين المؤرخ في 10 جانفي 2011، أن الوفاة ناتجة عن طلقة نارية أُصيب بها الفقيد في بطنه.

- **بلقاسم بن علي غضباني**، مولود في 31 اكتوبر 1978 عامل متزوج، كان يشارك في مظاهرة بحي الزهور بالقصرين حين وجّه أحد أعوان وحدات التدخّل وابلا من الرصاص في اتجاه المتظاهرين وأصيب المتوفى بثلاث رصاصات.

ويؤكد تقرير الطبيب الشرعي الصادر من المستشفى الجهوي بالقصرين، بتاريخ 10 جانفي 2011 أن الوفاة ناجمة عن إصابة بثلاث إصابات بالرصاص في العنق والكتف الأيسر واليد اليمنى.

- **محمد بن محسن الخضراوي**، أعزب، مولود في 8 مارس 1988، صانع بمقهى وتلميذ، وبسماع الشهود أفادوا أنهم كانوا متواجدين على مقربة من جامع حي النور بالقصرين بمعية الضحية محمد خضراوي وكان الأعوان يطلقون على المتواجدين بشارع السلوم وابلا من الرصاص من فوق المباني ونظرا لكثافة إطلاق النار فقد انحنى الضحية محمد الخضراوي بهدف الابتعاد و تحاشي الرصاص لتصيبه إحداها في رأسه وترديه قتيلا على عين المكان رغم أنه لم يكن مشاركا في المظاهرات.

وقدمت سيارة الإسعاف بعد نصف ساعة تقريبا وتمّت مرافقته على متن تلك السيارة إلى المستشفى الجهوي بالقصرين إلا أن أعوان وحدات التدخل اعترضوا سبيلهم بالقرب مركز الأمن الوطني بحي الزهور ومنعوهم من التوجه نحو المستشفى،

ملاحظين بأن أعوان الأمن قد أمعنوا في التنكيل بسكان حي الزهور بالقصرين ولم يكتفوا بقتل الشبان وإحداث إعاقات لبعضهم بواسطة الرصاص الحي بل ذهب بهم الأمر إلى حدّ منع المواطنين والسيارات من نقل الجرحى إلى المستشفى الجهوي بالقصرين مما جعل المسعفون يحاولون سلك طرق التفافية غير معتادة للوصول إلى المستشفى.

وحسب تقرير الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين المؤرخ في 10 جانفي 2011 فان الوفاة ناجمة عن إصابة بالرصاص في الرأس من الأمام في العين.

- **عيسى بن عمارة القريري (وشهرته وليد):** مولود في 6 أوت 1983، أعزب عامل بسيارة خاصة لنقل البضائع.

أفاد شاهدان شاركا في المظاهرة أنهما كانا مع الضحية عيسى عندما شاهدوا أحد المتظاهرين يُصاب بطلق ناري أمام محل الحلاقة بشارع السلوم بحي الزهور بالقصرين فتوجّهوا قصد إبعاده عن مرمى إطلاق النار، وبإقتراب الفقيد عيسى من الجريح (لم تحدد هويته) قصد إبعاده عن المكان فوجئوا بإطلاق نار كثيف عليهم لتصيب إحدى الطلقات الهالك على مستوى رأسه وتوفى في الحين، ولما حاول بعض المتظاهرين التوجّه نحوه، منعهم أعوان الأمن بإطلاق وابل من الرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع عليهم إلى أن قدمت سيارة الإسعاف ونقلت الفقيد وجريحين آخرين إلى المستشفى الجهوي بالقصرين.

وحسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 10 جانفي 2011 أن الوفاة ناجمة عن إصابة بالرصاص في الرأس.

وأضاف الشهود الواقع تلقي إفاداتهم أنه أثناء تشييع جنازته اعترض أعوان وحدات التدخّل مشيعي الجنازة وقاموا بإهانتهم والاعتداء عليهم بالضرب بالعصي أمام لجنة التنسيق.

• **أحمد بن الطاهر جباري:** مولود في 16 جويلية 1946 متزوج، عامل بمستشفى خاص، توفي عندما كان خارجا من منزله بحي الزهور قاصدا مسجد المدينة إذ برصاصة تصيبه بجنبه الأيمن وخرقت صدره لتخرج من جنبه الأيمن.

ويفيد تقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 10 جانفي 2011 أن الوفاة كانت نتيجة إصابته بطلقة نارية في الجهة اليمنى من الصدر.

وحسب ما ورد على اللجنة من شهادات فإنّ كل من محمد بن محسن الخضراوي وعيسى بن عمارة القريري وأحمد بن الطاهر جباري، قد وقعت إصابتهم من طرف أعوان من وحدات التدخّل يرتدون زيا أسودا اللون كانوا متمركزين فوق المباني وخاصّة منها صيدلية حي الزهور ومقهى اليمامة ومبنى مركز الأمن الوطني بحي الزهور.

وفي نفس اليوم أصيب احد عشر شابا بالرصاص الحي من بينهم أربعة إصابات بليغة بعضها أدت إلى إعاقة.

كما تعرض العديد من الشبان إلى الإعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن الذين كانوا يستعملون الهراوات (19 ملف) بالإضافة إلى الاختناق جراء الرمي المكثف للقنابل المسيلة للدموع (17 ملف).

في نفس اليوم تمّ تشييع جنازة الهالك رؤوف البوزيدي[22]، وكان عدد غفير من المواطنين يصاحبون الجثمان، وحين وصلوا بالقرب من المدرسة الإعدادية الكائنة بوسط المدينة اعترضتهم سيارات تابعة لوحدات التدخّل وقام الأعوان بمنعهم من مواصلة السير ملقين عليهم القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي وأصابوا العديد منهم.

[22] الذي توفي يوم 8 جانفي 2011.

وتلقت اللجنة ثلاث ملفات تفيد تعرّض أصحابها للاعتداء بالعنف إلى جانب ملف لشاب تعرض إلى إصابة بالرصاص في فخذه الأيمن.

ويؤكد احد أقرباء الفقيد رؤوف وكان ضمن المشيعين للجنازة، أن إحدى سيارات وحدات التدخل صدمته من الخلف وإصابته على مستوى ظهره وحين سقط مرّت على رجله اليمنى حتى أغمي عليه مما تسبب له في إصابات بليغة وأجريت له على إثرها خمس عمليات جراحية واحدة في المستشفى الجهوي بالقصرين و4 بمستشفى القصاب ولا يزال يخضع للعلاج.

يوم 10 جانفي 2011 وعلى إثر الحصيلة الكارثية من الضحايا بالمنطقة تمّ تغيير العميد المشرف على وحدات التدخل وتعويضه بمدير حفظ النظام بالجنوب وأكد هذا الأخير[23] أنه قام بسحب الأسلحة حسب تعليمات القيادة ولم يترك إلا الغاز المسيل للدموع مضيفا أنه لم تكن هناك أي تعليمات من الإدارة بإطلاق الرصاص وأنه تحوّل لاحقا إلى مدينة تالة .

وبالتحرير على مدير إدارة مجابهة الإرهاب آنذاك أفاد أنه تحوّل إلى مدينة القصرين يوم 10 جانفي 2011 بتعليمات من المدير العام لوحدات التدخل، مؤكدا أن دوره كان تأطيريا ولوجستيكي فقط وقد تلقى تعليمات[24]، بزيّ القتال الأخضر التابع للحرس الوطني لكي يظهروا أمام أهالي القصرين على أنهم أعوان حرس باعتبار أنهم أصبحوا لا يرغبون بتواجد أعوان التدخل بالمدينة وهو ما تمّ فعلا إلى غاية 14 جانفي 2011.

[23] تمّ سماعه بمقر اللجنة يوم 18 نوفمبر 2011

[24] تعليمات صادرة عن الرئيس السابق بعد رفض القيادات العسكرية تمكين الامن من أزياء عسكرية بإكساء أعوان وحدات التدخل

5- يوم 11 جانفي 2011

جدّت مظاهرات بحي الزهور بالقصرين وقد تدخّل أعوان النظام العام قصد تفريق المتظاهرين مستعملين القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحيّ قبل مطاردتهم واستهدافهم بالعنف المادي واختنق العديد بالغازات السامة.

وفي صبيحة نفس اليوم تم تشييع جنازة المرحوم محمد بن علي الصغير نصري الذي توفي في اليوم السابق وبوصول مشيعي الجنازة قرب ساحة الشهداء بحي الزهور، فوجئوا بأعوان وحدات التدخّل ينخرطون في تشتيت المتظاهرين برميهم بالقنابل المسيلة للدموع وملاحقتهم وحتى الذين لاذوا بالفرار التحق بهم الأعوان واعتدوا عليهم بواسطة العصي.

وتلقت اللجنة سبعة ملفات مدعّمة بشهادات طبية، لنساء تعرّضن إلى الاعتداء بالعنف والغاز.

ثانيا :أحداث مدينة تالة

تالة بلدة جبلية صغيرة تقع في الشمال الغربي لولاية القصرين وتحديدا في منطقة الظهير التونسي الجبلية وترتفع 1017 م عن سطح الماء مما يجعلها أكثر المدن ارتفاعا في البلاد وتبعد عن العاصمة بـ 250 كلم وبـ54 كلم عن مدينة القصرين، ويبلغ عدد سكان بلديتها 20000 نسمة.

يرتكز اقتصادها على الفلاحة وتربية الماشية وتحتوي على 6000 هكتار من نبات الهندي (التين الشوكي)، كما تمتاز المنطقة بمقاطع الرخام الذي يتم تصدير ثلثه تقريبا، ويتّسم مناخ المدينة بالبرودة الشديدة بفصل الشتاء وبسقوط الثلوج فيها، والبلدة تبدو للزائر كأنها مستعمرة فرنسية فكما يقول أهلها وخاصة بعض الشباب الواقع سماعهم انّه لم تقع إضافة أية مباني للمنطقة منذ خروج المستعمر الفرنسي منها، وهو ما يدل على إهمال النظام لهذه المنطقة.

فالدولة حسب الشهادات دائما لا تعترف بتالة إلاّ كمصدر للرخام، أبناء تالة يقولون أنهم لا يعرفون الرخام فهو معدّ للتصدير سواء للخارج أو لبقية الولايات الساحلية في ما يبقى أبناء المنطقة وخاصة من غير حاملي الشهادات في انتظار عمل في تقطيع الرخام قد يأتي وفي الأغلب لا يأتي، أما حاملي الشهادات العليا فالأمل في وجود شغل بالمنطقة ضعيف جدا لعدم وجود أي أفق بها.

تاريخيا عرفت تالة بأنها منطلق الثورات فمن انتفاضة الأمازيغ سنة 112 هجري إلى ثورة على بن غذاهم سنة 1862 ميلادي إلى انتفاضة الفلاحين سنة 1906 وكانت تالة تأوي أيضا في جبالها الوعرة الفلاّقة[25].

ومؤخرا عرفت مدينة تالة جميع مظاهر التهميش والتفقير واللامبالاة لذلك كان ردّ الفعل عنيفا ومن خلال الملفات التي تلقتها اللجنة وزيارة أعضائها للمدينة في أكثر من مناسبة[26]، فقد تداعت الأحداث كما يلي :

1- يوم 3 جانفي 2011

وهو تاريخ العودة المدرسية بعد عطلة الشتاء وفيها بدأت المناوشات بخروج تلاميذ المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية في مسيرة سلمية تضامنا مع الأحداث التي جدت بولاية سيدي بوزيد وقد قوبلت هذه المسيرة بردّ فعل عنيف من طرف أعوان الأمن الذين تصدّوا لها بإلقاء القنابل المسيلة للدموع والاعتداء بالعنف الشديد باستعمال العصي، وتلقت اللجنة خمسة ملفات لشبان مدعّمة بشهادات طبية تفيد أن الأضرار الحاصلة لهم كانت نتيجة إصابتهم بجروح مختلفة جرّاء العنف الذي تعرّضوا له.

وهو ما أكّده عديد المسؤولين بوزارة الداخلية، فإنّ التحرّكات والمظاهرات بمدينة تالة احتدت إثر عودة التلاميذ إلى المدارس بعد العطلة الشتوية أي يوم 03 جانفي 2011

[25] الفلاقة هم الثوار المسلحين من تونس والجزائر الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي .

[26] تمت زيارة المدينة في ثلاث مناسبات .

وكانت مطالب المحتجين في البداية تكتسي صبغة اجتماعية كالتشغيل والتنمية إلى جانب التضامن مع أهالي سيدي بوزيد.

وأدى تصاعد الاحتجاجات إلى إصطدامات مباشرة مع أعوان الأمن واستهداف مقراتهم وكذلك المؤسسات الحكومية، وتمّ التصدي لها من طرف أعوان النظام العام ووحدات التدخّل باستعمال القنابل المسيلة للدموع والدروع والعصي.

2- يوم 4 جانفي 2011

على إثر مقابلة الرئيس السابق لعائلة البوعزيزي وقراره إتخاذ جملة من الإجراءات لفائدة أهالي سيدي بوزيد، بدأت الاحتجاجات في مدينة تالة تتصاعد للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية وإقرار العدالة التنموية بين الجهات.

خرجت مسيرات سلمية تصدى لها أعوان النظام العام بالقنابل المسيلة للدموع والاعتداء بالعنف الشديد كما وقع استعمال الرصاص المطاطي وأصيب شابّ برصاصة مطاطية إلى جانب تعرّضه لطلق مباشر بقنبلة مسيلة للدموع بيده اليسرى.

وتمّ إيقاف أحد الشبان المتظاهرين وتعنيفه بمركز الشرطة بتالة قبل إطلاق سراحه بعد ساعات.

وأكد الرائد بوحدات التدخل الذي كان متواجدا بمدينة تالة منذ 04 جانفي 2011[27]، أنه منذ وصوله التقى بالعميد المشرف على كامل وحدات التدخل بالمدينة الذي أكد له مع بقية الضباط المتواجدين بضرورة الوقفة الحازمة بمدينة تالة مع التصدي للمتظاهرين بكافة الوسائل المتاحة.

وأضاف أنّ المظاهرات كانت يومية بمدينة تالة خاصة أيام 4 و5 و6 و7 جانفي 2011 وكان التصدي لها كما ذكرنا آنفا بالقنابل المسيلة للدموع والدروع والعصي وكذلك تمّ إلقاء القبض على العشرات من المتظاهرين الذين تمّ احتجازهم لدى أعوان الأمن العمومي بتالة وعلم أنّه وقع تعنيفهم داخل مركز الأمن الوطني.

[27] تمّ سماعه بالقاعدة العسكرية بالعوينة يوم 9 جوان 2011

أمام ازدياد عدد المتظاهرين وأمام عدم تمكّن أعوان مركز الأمن الوطني بتالة وأعوان مركز النجدة والشرطة البلدية وبعض أعوان حفظ النظام العام في التصدي للمظاهرات، تمّت الاستعانة بأعوان وحدات التدخّل الذين قدموا من عديد الولايات: جندوبة والكاف وصفاقس وقابس وسوسة وتونس والقصرين.

وتكفل العميد في وحدات التدخل السابق الإشارة إليه بقيادة أعوان وحدات التدخّل الذين واجهوا الاحتجاجات والمظاهرات دون أن يشاركهم في ذلك أعوان الأمن المدنيين بما في ذلك أعوان شرطة النجدة و كان هو المتصرف الوحيد في الميدان حسب شهادة رئيس مركز شرطة النجدة بتالة زمن الأحداث.

وأفاد نقيب بوحدات التدخل أنّه تلقى يوم 04 جانفي تعليمات بالتنقّل إلى مدينة تالة مصطحبا معه 30 فردا من أعوان التدخل مسلحين بالدروع والعصي والقنابل المسيلة للدموع وعدد 02 سلاح جماعي نوع شطاير[28].

3- يوم 5 جانفي 2011

تواصلت الاحتجاجات عن طريق المسيرات وتواصل الاعتداء بالعنف واستعمال الغاز والرصاص المطاطي، وورد على اللجنة ملف لشاب مفاده انه تعرّض إلى إصابة بالرصاص المطاطي مع شهادة طبية تؤكد إصابته بجروح في اليد والرأس.

كما ورد على اللجنة كذلك خمسة ملفات لشبان تم إيقافهم وتعنيفهم بشكل متكرّر داخل مركز الشرطة بتالة لعدة أيام أحيانا بين يوم و8 أيام وأثبتت الشهادات الطبية التي تقدموا بها حصول أضرار بدنية لهم.

4- يوم 6 جانفي 2011

في موجة الإحتجاجات التي عمّت تالة تقدم الأهالي للقيادات الأمنيّة المتواجدة هناك بجملة من المطالب من بينها :

- إطلاق سراح أبنائهم الموقوفين .

[28] سلاح ناري نمساوي الصنع، يطلق رصاص حي.

– أن تصبح تالة مركز ولاية .

– طلب زيارة مسؤول حكومي بارز لمدينتهم وتغيير المسؤولين الجهويين وعلى رأسهم المعتمد.

ويؤكد النقيب بوحدات التدخّل أنّ الذخيرة المتمثلة في القنابل المسيلة للدموع نفذت يومها على كافة الوحدات، وأمام إصرار المتظاهرين على مواصلة الاحتجاجات اجتمع العميد المشرف على العمليّة بأهالي مدينة تالة في محاولة لتهدئة الوضع مستعملا مضخم صوت قائلا لهم حرفيا " **نحن نسعى لتهدئة الوضع وتلبية مطالبكم وأعدكم بحضور مسؤول من أعلى هرم للسلطة بعد يومين لمقابلتكم وطرح مشاكلكم،**." كما وعد بالإفراج عن المحتفظ بهم أثناء الاحتجاجات. وهو ما أكّده نقيب بوحدات التدخّل تلقّت اللجنة إفادته، مضيفا أنّ المتظاهرين أمهلوه يومين للاستجابة لمطالبهم.وهو ما أكّده العديد من شهود العيان الواقع سماعهم .

كما صرح مقدم بوحدات التدخل استُقدم إلى مدينة تالة يوم 06 جانفي، أنه حضر لدى وصوله اجتماعا بمقر مركز الأمن الوطني ضمّ كل من آمر القطاع الأمني، رئيس منطقة الأمن الوطني بالقصرين، الضباط القطاعيين وبعض أعوان الأمن العمومي، وتمّ التطرق إلى الوضع الأمني وكيفية معالجته، وقد شدّد قائد القطاع الأمني على ضرورة التعامل بحزم مع المتظاهرين وتطبيق القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي 1969، يتعلّق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والتجمهر[29] وأمر الجميع باستعمال الأسلحة نوع شطاير وذخيرتها خاصة وأنّ القنابل المسيلة للدموع قد نفذت.

[29] نص هذا القانون في فصله 21 على: إذا وجد أعوان الأمن أنفسهم أمام متجمهرين يأبون التفرق رغم الإنذارات الموجهة لهم ... فإنهم يستعملون بالتدرج الطرق التالية لتشتيتهم: 1– الرش بالماء أو المطاردة بالعصي 2– الرمي بالقنابل المسيلة للدموع 3– طلق النار عموديا في الفضاء لتخويف المتجمهرين 4– طلق النار فوق رؤوسهم، طلق النار صوب أرجهم.

ونص في فصله 22 على: إذا عمد المتجمهرون إلى بلوغ مقاصدهم بالقوة رغم استعمال جميع الطرق المنصوص عليها بالفصل 21 لتشتيتهم فإن أعوان الأمن يطلقون عليهم النار مباشرة.

وفي هذا السياق علمنا من ملازم بوحدات التدخل أنّ العميد حين تخاطب مع الأهالي لم يكن يتحدث إليهم بصدق وإنما كان يرغب في ربح الوقت نظرا لنفاذ كمية القنابل المسيلة للدموع في انتظار جلب كمية أخرى.

وإن ساهم خطاب العميد بوحدات التدخل (النظام العام) في تهدئة الوضع لحدّ ما لمدة يومين فقد تواصلت بعض المسيرات في كل من تالة وباقي المعتمديات وقد تمّ الاعتداء بالعنف على العديد من المواطنين.

تحصلت اللجنة على ثلاث ملفات لشبان تعرضوا للعنف الشديد أحدهم إصابته بليغة حسب الشهادة الطبية المرفقة بالملف، وتفيد الشهادات التي تلقتها اللجنة انه تمّ إيقاف العديد من الشبان ووتعنيفهم أثناء الإيقاف، وورد على اللجنة ملف لشاب تم الاعتداء عليه بالعنف إلى جانب تعرّضه لاستنشاق الغاز المسيل للدموع إلى حدّ الإغماء ثم جرّه إلى داخل مركز الأمن الوطني بتالة أين واصل أعوان الأمن تعنيفه وسكب الماء عليه مما انجر عنه إصابة بليغة بيده اليسرى.

كما أقدم شاب على إضرام النار في جسده كردّ فعل حسب شهادته على ملاحقة رجال الأمن له واعتدائهم المتكرر عليه بالعنف واتهامه بتحريض الشباب على التظاهر وذلك على مستوى المحطة الجهوية للنقل بالقصرين مما تسبب له في حروق بليغة. وتفيد الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بمركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس إصابته بحروق سطحية من الدرجة الثانية بالوجه وحروق بليغة من الدرجة الثانية في النصف الأعلى من الجسد و اليدين.

5- يوم 7 جانفي 2011

جدّت مسيرة منذ الصباح تعرّض لها أعوان النظام العام باستعمال الرصاص و أصيب شاب بطلق ناري في يده اليسرى وقد تحصّلت اللجنة على أربعة ملفات لشبان تمّ الاعتداء عليهم بالعنف الشديد .

كما ورد على اللجنة أربعة شهادات طبية صادرة عن مستشفى تالة تفيد تعرّض أصحابها إلى الإيقاف بين 4 أيام وأسبوع وتعرّضهم إلى الاعتداء بالعنف أثناء ذلك لكن دون أن تتوفّر لدينا معلومات عن مكان الإيقاف وملابساته.

6- يوم 8 جانفي 2011

بحلول هذا اليوم، ظل أهالي تالة منذ السابعة صباحا كما وعدهم المسؤول بوحدات التدخل ينتظرون الإفراج عن المحتفظ بهم وقدوم المسؤول الحكومي رفيع المستوى، لكن دون جدوى بل فوجئوا بقدوم تعزيزات أمنية مكثفة (وتشير الشهادات إلى وجود قرابة 1700 عون وحدات تدخّل يومها) ممّا أرهب الأهالي وأثار حفيظتهم كما تمّ منعهم من التظاهر واستفزازهم من طرف أعوان الأمن بألفاظ نابية مثل مطالبتهم بإخراج النساء ونعتهم بانتمائهم غير الشرعي للجزائر كما تمّ استعمال العصي والقنابل المسيلة للدموع والسيارات بغاية تفريق المحتجين الذين خرجوا في مسيرة على الساعة الثالثة تقريبا وكان سلاحهم الحجارة للرد عليهم.

وحسب وزير الداخلية السابق كان هناك تحرّك عنيف وفجئي في مدينة تالة حيث تمّت محاولة حرق منزل رئيس فرع وزارة التجهيز والمعتمدية ومركز الشرطة وقد كان عدد المتظاهرين كثيفا وقد صعّب الإطار الجغرافي لمدينة تالة إمكانية احتواء المتظاهرين مما أدّى إلى ردّ فعل أعوان الأمن.

ويعتبر هذا اليوم أكثر الأيام عنفا بمدينة تالة، حيث كانت الملاحقات في الأزقة والأنهج الضيقة واستعمال مكثّف للرصاص الحي مما أسفر عنه خمسة حالات وفاة كلهم من الشباب:

1- **مروان بن حسن جملي:** يبلغ من العمر 20 سنة، أعزب، متربص بالتكوين المهني، توفي على إثر مشاركته في مظاهرة، إذ أصيب بالقرب من صيدلية الثامري، برصاصة على مستوى جنبه الأيمن وحين حاول الفرار لحقه عون أمن ورماه برصاصة ثانية على مستوى الصدر حيث سقط وبقي ينزف حتى تمكّن بعض الأجوار من إيجاد سيارة خاصة لحمله إلى المستشفى لكنه توفى داخلها.

تفيد الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 8 جانفي 2011 أن المتوفي تعرض لإصابة برصاصين الأولى في الصدر والثانية في البطن.

2-غسان بن الطيب الشنيتي: يبلغ من العمر 20 سنة، أعزب، عامل يومي، أصيب حين كان يحاول إنقاذ مراون الجملي بالقرب من صيدلية الثامري، برصاصة في الظهر فقد على إثرها الوعي وسقط وتمّ نقله إلى أحد المنازل القريبة.

ونظرا لعدم توفر الإسعافات الأولية ومنعهم من طرف أعوان الأمن من نقله بسرعة إلى المستشفى، بقي غسان ينزف لمدة ساعة إلى أن تمّ نقله بواسطة سيارة إسعاف إلى المستشفى الجهوي بالقصرين أين توفي. وحسب ما جاء في تقرير الطب الشرعي الصادر من المستشفى المذكور بتاريخ 08 جانفي2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص في مستوى الظهر من الخلف.

ويوم جنازته قام أعوان الأمن بالتعرّض لمشيعي الجثمان وألقوا عليهم القنابل المسيلة للدموع.

3-أحمد بن عمار بلعابي: البالغ من العمر 33 سنة عامل يومي توفى على إثر إصابة برصاصة في القلب من طرف أعوان الأمن و يؤكّد شاهد عيان أنه حين حاول حمله لحق به أعوان الأمن فتركه وهرب وكان قد شاهد أربعة أعوان احدهم يقول "شوف الكلب مات"، ثم قام عونان بحمله داخل سيارة إدارية وحين وصل إلى مستشفى تالة كان قد توفي.

وتفيد الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى المحلي بتالة بتاريخ 8 جانفي 2011 تعرّضه إلى إصابة برصاصة في الجزء الأعلى من الصدر.

4- ياسين بن حمادي رطيبي: البالغ من العمر 18 سنة، أعزب، عامل يومي، أصيب قرب مدرسة الثقافة بنهج البشير السنوسي بأربع رصاصات براحة اليد ثم الساق اليسرى ثم الكلية والكبد ثم تحت الكتف الأيمن، تمّ نقله من طرف الأهالي بسيارة خاصة إلى المستشفى المحلي بتالة ثم المستشفى الجهوي بالقصرين أين توفى.

أحد الشهود الواقع سماعهم يوم 20 مارس2011 من طرف اللجنة أفاد أنه عندما أصيب ياسين بالرصاصة الأولى حاول إنقاذه غير أن نفس العون صوّب نحوه

رصاصة ثانية أكّد الشاهد أنه كان يتصوّرها موجّهة له غير أن القاتل كان مصرّا على إصابة ياسين لذلك صوّب نحوه طلقة ثالثة فرابعة.

وبالإطلاع على تقرير التشريح الطّبي المحرّر من قبل الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 08 جانفي 2011، تبيّن أن سبب الوفاة هو إصابة المتوفى برصاصة في الظهر.

5- محمد بن الشريف عمري: يبلغ من العمر 18 سنة، تلميذ، توفي يوم 08 جانفي 2011، وحسب الشهادات الواقع تلقيها أنه في ذلك اليوم وعلى الساعة العاشرة ليلا علم محمد بن الشريف عمري بوفاة مروان الجملي فذهب مع شقيقه إلى المستشفى المحلي بتالة وكان معهم خمسون شخصا تقريبا وقاموا بحمل جثمان مروان إلى منزله مرددين "لا إلاه إلا الله والشهيد حبيب الله" وكان معهم رجل طاعن في السن يحمل علما ابيضا طلبا للسلم والأمان.

وفي الطريق وبوصولهم قرب إدارة التجهيز والإسكان بشارع الحبيب بورقيبة بتالة، اعترضهم أعوان الأمن وقاموا بإطلاق النار عليهم مباشرة، فأصيب محمد بن الشريف عمري في بطنه فأعلم أخاه الذي كان يسير إلى جانبه وواصل المشي 10 أمتار تقريبا ليسقط أرضا بعد أن نطق بالشهادة أربع مرات.

وتمّ حمله إلى المستشفى المحلي بتالة بواسطة شاحنة خاصة لعدم توفّر أيّة وسيلة إسعاف بعد أن وقع الاحتفاظ بسيارات الإسعاف من طرف أعوان الأمن ومنعها من الدخول للمدينة ثمّ تمّ نقل الهالك إلى المستشفى الجهوي القصرين أين أجريت عليه عملية جراحية توفي بعدها.

وجاء بتقرير التشريح الطبي المحرّر بواسطة الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 08 جانفي2011 أن الوفاة ناجمة عن إصابة برصاصة في البطن.

وأسفر الاستعمال المفرط للرصاص سواء المطاطي أو الحي عن إصابة عدد من المواطنين بجروح متفاوتة الخطورة (19 حالة) وحسب الشهادات الطبية المُسلمة للجنة

كانت الإصابات في الفخذ واليدين إلى جانب ملف لكهل أصيب بالرصاص في الكتف والظهر. كما تعرض عدد آخر منهم إلى العنف الشديد باستعمال العصي، إذ تلقت اللجنة عشرون ملفا مصحوبين بشهادة طبية، واعتقال ثمانية شبان وتعنيفهم أثناء الإيقاف.

إلى جانب ذلك تعرّض العديد من المواطنين إلى أضرار من جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع و يوجد ثلاث حالات تعرّض أصحابها إلى طلق مباشر بالقنابل المسيلة الدموع التي انفجرت في وجوههم.

كما توجه عائلات الضحايا الاتهام إلى نائبة رئيس مركز الامن بتالة التي كانت ترشد أعوان وحدات التدخل الذين قدموا كتعزيز من خارج مدينة تالة إلى منازل الضحايا أثناء المداهمات الليلية وكانت ترتدي لباس تقليدي رجالي[30] وتستعمل بندقية تستعمل عادة لقتل الكلاب الضالة.

بعد أن سقط ضحايا بالرصاص في الليلة الفاصلة بين يومي 8 و9 جانفي 2011، اتصل العميد بوحدات التدخل المشرف على العمليات بتالة بالمدير العام لوحدات التدخل وأعلمه بكونه فقد السيطرة على الوضع الأمني وطلب تعزيزه بوحدات من الجيش الوطني وهو ما تمّ يوم 9 جانفي 2011.

لدى سماع اللجنة للفريق أول رشيد عمار يوم 3 افريل 2011 أكّد أنه أذن بدخول الجيش إلى تالة يوم 8 جانفي 2011، وفعلا غادرت العناصر العسكرية ثكنة القصرين نحو تالة غير أن وزير الداخلية آنذاك رفض وطلب منه إرجاع الجيش وهو ما تمّ فعلا، وربما لو تحوّل الجيش الوطني إلى تالة ليلتها لأمكن تفادي ما حصل .

وبعد أن علم الرئيس السابق بسقوط قتلى في تالة والقصرين في يومي 8 و9 جانفي 2011 أمر بإنعقاد اللجنة الوطنية لمجابهة المخاطر والكوارث بوزارة الداخلية وهي لجنة مشتركة تقوم بوضع المخطّطات الأمنية ويتكوّن أعضاؤها من القيادات العليا

[30] القشابية وهو لباس صوفي يحمي من البرد

بوزارة الداخلية وقوات الأمن الداخلي وقوات الرئيس ويترأسها إما وزير الداخلية أو وزير الدفاع الوطني.

وبيّن السيد علي السرياطي المدير العام للأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية عند سماعه من قبل اللجنة بالقاعدة العسكرية بالعوينة[31] في حالات السلم يقع رسم المخططات الأمنية للحماية ثم يقع رفع تقرير للرئيس ومن بين المخططات مكافحة الشغب، بالنسبة للعاصمة هناك مخطط مركزي أما بقية الولايات هناك مخططات جهوية خاصة بكل ولاية كما توجد وحدات من الأمن ومن الجيش في النقاط الحساسة.

في حالة الطوارئ وهي تنقسم إلى ثلاث درجات:

- الدرجة الأولى : هي الدرجة العادية وتتمثل في اخذ احتياطات أمنية أثناء المباريات الرياضية الهامة والمهرجانات وغيرها .
- الدرجة الثانية: تدخّل الجيش إلى جانب الأمن مع بقاء القيادة بيد وزارة الداخلية
- الدرجة الثالثة: تسليم الأمور الأمنية إلى الجيش الوطني للإشراف عليها.

ويعتبر الوضع الذي كانت عليه البلاد في تلك الفترة حالة طوارئ من الدرجة الثانية.

وحسب نفس المصدر[32] حضر اجتماع اللجنة كل من وزير الداخلية السابق ووزير الدفاع الوطني السابق وفريق أول من الجيش المدير العام للأمن العسكري (أمير لواء) والمدير العام للأمن الرئاسي وتمّ خلال الاجتماع الاتفاق على المناطق والولايات التي سوف تنتشر بداخلها وحدات الجيش الوطني وتقسيم الأدوار، وتمّ تكليف وحدات الجيش الوطني بحماية المؤسسات الحكومية وتكليف وحدات الأمن بحفظ النظام.

[31] تمّ سماعه في ثلاث مناسبات وحلل هذه النقطة في اللقاء الأول بتاريخ 31 ماي 2011

[32] صادق على هذه المعلومة العديد من المسؤولية بالامن و الجيش الوطني الواقع سماعهم

وطلب الرئيس السابق من المدير العام للأمن الرئاسي أن يذكر وزير الداخلية السابق بضرورة انسحاب وحدات التدخل من مدينة تالة وتعويضها بوحدات من الحرس الوطني استجابة لرغبة المواطنين وهو ما تمّ الإتفاق عليه أثناء الاجتماع المذكور.

كما تمّ تركيز خلية أمنية بوزارة الداخلية تتكوّن من المدير العام للأمن الوطني ومساعديه من المديرين العامين باستثناء المدير العام للمصالح الفنية ويحضر معهم من حين لآخر مدير الأمن الرئاسي.

ويتمثل عمل هذه الخلية أساسا في متابعة الوضع الأمني والتنسيق بين مختلف المتداخلين وهو هذا ما صرح به وزير الداخلية السابق مؤكدا أنّ دور الجيش الوطني كان مقتصرا على حماية المؤسسات الحكومية دون التدخل في حفظ النظام أو تفريق المتظاهرين.

وقام مدير الأمن الرئاسي برفع تقرير مفصل عن اجتماع اللجنة إلى الرئيس السابق يوم 10 جانفي 2011 كما تحادثا حول صعوبة توفير كميات كبيرة من القنابل المسيلة للدموع في أسرع الآجال وتكفل مدير الأمن الرئاسي بجلبها بوسائله الخاصة من ليبيا، وهو ما تمّ فعلا يوم 14 جانفي 2011 .

خلال الأيام الممتدة من 09 إلى 12 جانفي 2011 تم تسجيل حضور قوات الجيش الوطني بمدينة تالة لتهدئة الوضع حسب الأهالي وكذلك حماية الممتلكات العامة وهو ما استحسنه الأهالي باعتبار أن الجيش الوطني كان يحظى بثقة شعبية هامة، كما لاحظ الأهالي غياب تامّ للحرس الوطني.

من جهة أخرى تواصلت المسيرات التي ردّ عليها أعوان وحدات التدخّل باستعمال العنف الشديد مخلفين عديد الإصابات (ما لا يقل عن 16 حالة) وكذلك باستعمال القنابل المسيلة للدموع متسببين في اختناق عديد المواطنين (مالا يقل عن 15حالة) من بينهم طفلة تبلغ سنتين بالغاز وهي داخل منزلها مسببا لها إصابة بليغة على مستوى الجهاز التنفسي، إلى جانب الرصاص حيث أصيب العديد من المتظاهرين

ورصدت اللجنة سبعة ملفات مصحوبة بشهادات طبية تفيد تعرّضهم جميعهم إلى إصابات بالرصاص المطاطي.

كما قام الأعوان بجملة من الاعتقالات تمّ خلالها الاعتداء بالعنف الشديد على الموقوفين3 إلى جانب مداهمة المنازل وخلع ونهب لبعض المحلاّت من طرف قوات الأمن الداخلي.

وحسب ما ورد في قرار ختم البحث الصادر عن قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية الدائمة بالكاف، فإن يوم 9 جانفي 2011، على الساعة العاشرة صباحا، أكّد مساعد قائد الفوج 11 بالجيش الوطني أن سكان تالة تجمّعوا بأعداد غفيرة أمام مقر محكمة الناحية محتجين على ما أتاه أعوان وحدات التدخل من اعتداءات وقتل أبناءهم وعبروا لمساعد قائد الفوج عن رغبتهم في إخراجهم من المدينة فتعهد لهم بإيصال مطالبهم والسعي لتحقيقها وأضاف أنه توجه إلى عميد وحدات التدخل وطلب منه إدخال أعوانه إلى المركز وكذلك السيارات وهو ما تم فعلا حسب شهادته لكن بعد مدة قصيرة عاد أعوان وحدات التدخل للظهور وسط المدينة وازداد غضب المتظاهرين وعاودت الاشتباكات بينهم وبين أعوان وحدات التدخل. وردّ عليهم الأعوان بالقنابل المسيلة للدموع وقاموا باستفزاز المتظاهرين بأن نزعوا سراويلهم أمام النسوة ونُقل الخبر ليلا إلى القيادة العسكرية.

وحسب شهادات المواطنين فإنه في الليلة الفاصلة بين 11 و12 جانفي 2011 داهم أعوان الأمن المنازل وكان منزل وجدي السائحي من ضمنهم بحثا عنه وقاموا بإلقاء ثمانية قنابل مسيلة للدموع داخل المنزل.

وورد في قرار ختم البحث السابق الإشارة إليه شهادات لمسؤولين في الجيش الوطني تؤكد لجوء المواطنين لهم يوم 12جانفي 2011 حيث طلبوا من مساعد قائد الفوج (الجيش) بأن يصطحبهم إلى محلاتهم لمشاهدة ما تعرضوا له في الليلة السابقة وبتنقله معهم عاين وجود قطع من القنابل المسيلة للدموع داخل المنازل التي كانت

جميع أبوابها مخلوعة وعليها أثار الأحذية. وقام بإعلام عقيد بالجيش الوطني، وغرفة العمليات للجيش، وعلى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا اتصل به ملازم أول بالجيش الوطني ليعلمه أن أعوان من وحدات التدخل بصدد خلع ونهب محلات تجارية وهو ما عاينه بنفسه.

وخرج الأهالي يومها احتجاجا على ما جد من مداهمات ليلا وتجمعوا بالنهج بمعية المقدم بالجيش الوطني منادين برحيل أعوان وحدات التدخل، حينها خرج 4 أعوان ومعهم عقيد وقاموا بإطلاق النار وأصيب **وجدي بن عبد الرزاق السايحي،** البالغ من العمر 29 سنة، أعزب، عاطل عن العمل، برصاصة في فخذه الأيمن (الوريد) وقام أخوه بنقله إلى مستشفى تالة حيث تم توجيهه إلى مستشفى الكاف لكنه توفي في الطريق لأن النزيف كان حادا.

ويفيد التقرير الطبي المسلم من طبيب الصحة العامة بالمستشفى المحلي بتالة بتاريخ 17 جانفي 2011 أن الوفاة ناجمة عن إصابته برصاصة على مستوى أعلى الفخذ مخلفة له نزيفا حادا.

ثالثا : أحداث مدينة فريانة:

وهي معتمدية حدودية مع القطر الجزائري، وأغلب سكانها يعملون بتجارة البضائع بين كل من تونس والجزائر، وعائدات هذه التجارة من أهم مقومات الحياة بهذه المدينة، وتعتبر فريانة من المدن التونسية القليلة التي ساندت مدن الحوض المنجمي في انتفاضتها خلال سنة 2008 فقد شهدت في ذلك التاريخ أحداث كبيرة وتمّ ايقاف البعض من ابنائها .

وعرفت مدينة فريانة مظاهرات كبيرة نستعرضها حسب تسلسل أحداثها التاريخي:

1- يوم 27 ديسمبر 2010

من أهم المظاهرات التي انتظمت بالمنطقة، كانت تلك التي انطلقت من أمام مقر الاتحاد المحلي للشغل، في نفس التاريخ الذي زار مجموعة من المتظاهرين معتمد المنطقة وانتهت هذه الزيارة باستدعاء عدد من المحتجين لدى شرطة المكان.

وكردّ فعل عن الإيقافات التي حصلت انطلقت المظاهرات من جديد، وأفاد العديد من شهود عيان الذين استمعنا إليهم بأن ذلك اليوم شهد اضطرابات كبيرة إذ قامت خلاله مجموعة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و16 سنة بإضرام النار في عجلات مطاطية وحاويات القمامة في عدة أماكن وبالأخص أمام المعتمدية إلى أن بلغت النيران مقر المعتمدية.

ويرى بعض الأهالي أن الحريق الذي حصل لم يكن نتيجة ما قام به هؤلاء الأطفال بل يرجّحون أنه من تدبير بعض الناشطين بالحزب الحاكم السابق (التجمع الدستوري الديمقراطي) ويهدف أساسا إلى إتلاف الوثائق والملفات التي تدين تورّط البعض منهم في أعمال فساد.

وفي هذا اليوم كانت الاشتباكات على أشدّها وقام أعوان الأمن بالمكان بإطلاق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين واستعملوا الرصاص الحي، وازدادت هذه الاشتباكات عنفا خاصة في المساء، إذ استخدم فيها أعوان الأمن شتى أنواع القمع من ضرب بالهراوات واستعمال الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص كانت نتيجتها إصابات متفاوتة في صفوف المتظاهرين.

وتم اعتقال أحد الشباب وتعنيفه من طرف رجال الأمن بمركز الأمن الوطني بفريانة وأودع بالسجن لمدة 45 يوما (03 أحكام في مخالفات مختلفة) وتمكن من الفرار يوم 15 جانفي 2011 ويعتبر حاليا في حالة فرار، وتمّ سماع هذا الشاب من قبل أعضاء اللجنة وإسداء الإرشاد القانوني المناسب لتسوية وضعيته .

2- يوم 28 ديسمبر 2010

توالت المظاهرات في منطقة فريانة إذ قام أعوان وحدات التدخّل بالتصدي للمتظاهرين باستعمال الغاز المسيل للدموع واستعمال الرصاص الحي وأصيب على إثر ذلك شابين بطلق ناري أثناء تفريق مسيرة أحدهما في ركبته اليمنى أما الآخر ففي رجله اليمنى.

3- يوم 8 جانفي 2011

تواصلت الاحتجاجات والمسيرات بفريانة وكان يرافقها هدوء حذر حسب ما صرّح به شهود العيان الذين أكدوا أنهم حاولوا تفادي الاشتباكات مع أعوان الأمن، لكن سرعان ما ثارت البلدة من جديد مطالبة بتنحي الرئيس السابق بن علي عن الحكم، لتبلغ أوجها، حيث تجمّع عدد كبير من السكان قرب مكتب البريد الذين قوبلوا بالغاز المسيل للدموع من طرف أعوان الأمن فأخذ المواطنون برميهم بالحجارة.

وفي المساء تمّ اعتقال شابين واحتجازهما بمركز الأمن الوطني بفريانة، تمكّن أعضاء اللجنة أثناء تنقّلهم إلى المدينة من سماعهما حيث أفادا أنهما تعرّضا إلى عنف شديد من قبل أعوان الأمن بالإضافة إلى استعمال الحرق بالسجائر على البطن وأسفل البطن إلى جانب الإعتداء بفعل الفاحشة بواسطة العصي كما تعمّد الأعوان حسب شهادة المتضررين المذكورين ضربهما بواسطة البنادق على أعضائهم التناسلية.

وتمّ إطلاق سراح الأول في نفس الليلة في حين بقي الثاني معتقلا مدة سبعة أيام وأُطلق سراحه إثر إصدار حكم في حقّه يقضي بعدم سماع الدعوى الصادر عن محكمة الناحية بفريانة بتاريخ 28 فيفري 2011 قضية عدد1122.

علما وأن اللجنة قامت بإحالة ملف الشابين المذكورين على القضاء لطلب فتح أبحاث تحقيقية في الغرض وقد فتح تحقيق في الغرض.

4- يوم 10 جانفي 2011

كان يوما حاميا بالاشتباكات إذ انتشر أعوان الأمن في كامل أنحاء البلدة التي شهدت استغلال بعض الخارجين عن القانون وتردّي الوضع الأمني وقاموا بأعمال نهب وتخريب كبيرة، وتمّ تسجيل إصابة أحد المتضررين ليلا بالرصاص إثر طلق عشوائي في رجله اليمنى من قبل أعوان الأمن المنتمين لوحدات التدخّل الذين حضروا في إطار التعزيزات التي أُرسلت للمدينة، عندما كان بصحبة بأخيه بصدد حراسة محل تجارة على ملكه قرب المستودع البلدي.

5- يوم 12 جانفي 2011

تواصلت المسيرات على نفس الوتيرة غير أن حصيلتها من الأضرار كانت كبيرة ذلك أن مدينة فريانة فقدت خلال هذا اليوم أحد أبنائها وهو الشاب **سالم بن بوقرة بنجلاب (البرهومي)** يبلغ من العمر 23 سنة، أعزب، عامل يومي، أصيب بصعقة كهربائية أثناء قيام رجال الأمن بتفريق مظاهرة ومطاردتهم للمتظاهرين الذين كانوا يحاولون الهروب من الاعتداءات الجسدية وربما الإيقافات التعسفية أيضا، غير أن هروب سالم كان نحو حتفه، فعلى غرار غيره حاول القفز عبر حائط، وكان أحد الأسلاك الكهربائية غير المغطاة كان في انتظاره ليحول دونه والهروب.

ويفيد التقرير الطبي المسلم من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالقصرين بتاريخ 01 فيفري 2011 أن الوفاة ناجمة عن صعقة كهربائية.

6- يومي 13 و14 جانفي 2011 :

لم تهدأ مدينة فريانة ولم تتوقف المسيرات، إذ شهدت مسيرات حاشدة أصيب على إثرها عدد كبير من المتظاهرين بأضرار بدنية متفاوتة الخطورة.

ولم تتمكن اللجنة التي قامت بزيارة هذه المدينة يوم 27 مارس2011 من الإستماع إلاّ إلى متضررين اثنين، أحدهما لم يتوجّه إلى المستشفى المحلي بفريانة إلاّ يوم 16

جانفي 2011 خوفا على نفسه من التتبعات العدلية المحتملة وآخر أصيب بكسر بيده اليمنى.

وأمام تطوّر الأحداث لم يعد الأهالي يحتملون وجود الأمن بالمنطقة، وخرج أعوان الأمن كليا من المدينة حسب العديد من شهود عيان الذين التقتهم اللجنة وهو ما دعّمته أقوال المسؤولين الأمنيين الميدانيين الذين تحولوا أثناء الأحداث إلى ولاية القصرين والواقع سماعهم من قبل اللجنة.

رابعا :الأحداث في باقي مدن ولاية القصرين

لم تخلو بقية المعتمديات بولاية القصرين (فوسانة وماجل بلعباس وحيدرة) من المسيرات السلمية والاشتباكات التي تواصلت بداية من نهاية شهر ديسمبر 2010 حتى يوم 14 جانفي 2011 كما شهدت عدّة أعمال نهب وتخريب من قبل الخارجين عن القانون.

خلال مظاهرة انتظمت يوم 10 جانفي 2011، شارك فيه عدد من الشباب والتلاميذ الذين كانوا قرب مركز الحرس **بفوسانة**، وعلى إثر الاشتباكات بين أعوان الأمن والمواطنين أصيبت سيدة برصاصة انجر عنها كسر في رجلها اليسرى من طرف عون أمن كان متمركزا فوق مركز الحرس الوطني عندما كانت واقفة أمام منزلها لمشاهدة ما يجري.

وتلقت اللجنة شهادة شاب كان مشاركا في مظاهرة سلمية يوم 11 جانفي2011، تعرض أثناءها إلى الاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن تسبب له في كسر في رجله اليمنى، وحسب المعلومات التي تقدم بها إلى اللجنة والتي أدلى بها المتضرر في رسالة خطية له أنه بعد إسعافه في المستشفى المحلي تمت إحالته إلى منطقة الشرطة حيث تمّ إيقافه مدّة أربعة أيام ولم يقع إطلاق سراحه إلا يوم 14 جانفي 2011 .

وفي **ماجل بالعباس** وهي مدينة غير بعيدة عن مدينة فريانة انتظمت بعض المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية المتفرّقة على النظام القائم أهمّها التي تمّ تنظيمها أيام 29 ديسمبر 2010 و06 جانفي 2011 و10 جانفي 2011 والتي تعرض أثناءها العديد إلى الاعتداء بالعنف من قبل أعوان الأمن ولم تحصل اللجنة إلا على ثلاث ملفات.

وشهدت مدينة **حيدرة** بعض الاحتجاجات والمظاهرات المتفرقة التي نتج عنها إصابات مختلفة واعتداء بالعنف الشديد وحسب الملفات التي تمّ إيداعها باللجنة وعددها اثنين تبيّن أن المتضررين تعرّضوا إلى أضرار بدنية هامّة حسب الشهادات الطبية المقدمة إلى اللجنة.

الخلاصة العامة

نستخلص من خلال ما سبق بسطه ما يلي :

1- أنه وأثناء تشييع الجنازات كان أعوان الأمن يعترضون المشيعين ويقومون بتعنيفهم وإلقاء القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي عليهم، هذا إلى جانب استفزازهم وشتمهم ونعتهم بأبشع الألفاظ.

2- أن معظم المتضررين لم يذهبوا إلى المستشفى خوفا من إلقاء القبض عليهم من طرف أعوان الأمن أو في أغلب الأحيان لجئوا إليها بعد أن ساءت حالتهم الصحية ومنهم من غادرها قبل أن يتعافى.

3- أن أعوان الأمن منعوا المسعفين والمواطنين من نقل الجرحى إلى المستشفى الجهوي بالقصرين مما اضطرهم إلى سلك طرق مغايرة، وحتى سيارات الإسعاف كانوا يعترضونها ويمنعونها من الوصول إلى المستشفى المذكور وأدى ذلك إلى تدهور بعض الحالات الصحية وأدت أحيانا إلى الوفاة.

4- أنّه ونظرا لتزايد عدد المصابين المترددين على المستشفى، وافتقاره للمعدات اللازمة لإسعاف المصابين، و عدم توفّر الإطارات الطبية وشبه الطبية الكافية

بالمستشفى وعدم التدخل الطبي السريع لإنقاذ المصابين ساءت الحالة الصحية للعديد منهم.

5- أنه وبفحص ملفات المصابين والشهادات الطبية المرتبطة بالوقائع التي حدثت بولاية القصرين تبين الآتي:

- أن هناك 75 شهادة طبية صادرة من طبيب واحد بتواريخ تبعد عن الأحداث بحوالي خمسة أشهر
- أن سبب الإصابة واحد تقريبا في هذه الشهادات "اختناق بالغاز، حكة بالأنف، التهاب بالحنجرة، عنف"
- أنه بمراجعة المستشفى الجهوي بالقصرين الصادرة عنه الشهادات، أفاد بإسم الطبيب الموقع عليها، وبالاتصال بهذا الأخير قدم شهادة[33] محررة بخط اليد في ثلاث صفحات مذيّلة بتوقيعه يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ترويج مركز الولاية المناط إليه ملف التعويضات المادية لإشاعة مفادها أن 7000 مواطن استنشقوا الغاز سيحصلون على تعويض قدره 3000 دينار لكل واحد منهم،

- توافد الآلاف على المستشفى للحصول على الشهادة الطبية، ونظرا لكثرة الأعداد قررت الإدارة الجهوية للصحة تسليم هذه الشهادات بالملعب البلدي بالقصرين لمدة أسبوعين وتكليف حوالي عشرة أطباء للقيام بهذه المهمة.

- وباقتراب الموعد الانتخابي للمجلس الوطني التأسيسي، قررت إدارة الجيش إيقاف ظاهرة تسليم الشهادات بمقر الملعب البلدي، مع وعد المتضررين باستئناف تسليمهم إياها بعد الانتخابات.

إلا أن المحكمة المختصة رفضت تسليم المزيد من الأذون على العرائض للحصول على الشهادات الطبية.

[33] أصل الشهادة مودع لدى أمانة اللجنة

وبناء على ذلك كاتبت اللجنة بتاريخ 6 فيفري 2012 وزارة الصحة العمومية بشأن الشهادة المذكورة أعلاه، وطلبت الإيضاح ومدّ اللجنة بإيضاحات حول تلقي الوزارة لشهادات مماثلة.

6- أن طبيعة الإصابات (القاتلة منها) وموضع الإصابة (في الجزء الأعلى من الجسد: الرأس، القلب والصدر) توضح أنّ نية القتل كانت متوفرة والهدف من استعمال الرصاص لم يكن فقط لتفريق المتظاهرين.

7- كما لاحظت اللجنة عديد التناقضات في تصريحات المسؤولين الذين تمّ سماعهم، فبخصوص التعليمات بإطلاق النار:

- أكد مدير عام وحدات التدخل عدم وجود هذه التعليمات، بل بالعكس كل التعليمات كانت في اتجاه التريث وضبط النفس وعدم مواجهة المتظاهرين بالعنف مؤكدا أن جميع التسجيلات التي توثق الأحداث والتعليمات التي أسديت توجد بالإدارة المركزية للعمليات.

وحسب رأيه فان إطلاق النار كان رد فعل فردي أن المسؤولين على عين المكان هم الذين يعلمون بما حدث بالضبط.

كما أضاف انه لم يقع فتح تحقيق إداري على مستوى وزارة الداخلية للبحث حول من أطلق النار من القوات الأمنية.

- في حين أن المدير العام للأمن الوطني يؤكد انه أعطى تعليمات بإجراء تحقيق حول ضلوع قوات الأمن التي أطلقت النار، مضيفا انه قام بالعديد من التغييرات و تابع إجراء التحقيقات.

وأضاف انه ليس من مسؤولياته إعطاء التعليمات المتعلقة بإطلاق النار، ونظرا لخطورة الأمر أعطى تعليمات بعدم إطلاق النار، وهو ما أكده مدير غرفة العمليات

المركزية بوزارة الداخلية، كما بين هذا الأخير أن من يعطي الأوامر هو وزير الداخلية سواء مباشرة أو عن طريق المدير العام للأمن الوطني وان كل شيء مسجل في الأرشيف.

8- ولاحظت اللجنة أن جميع أقوال المسؤولين الأمنيين الذين تم سماعهم، تدور كلها في فلك درء الاتهام بالمسؤول عن الأمر بإطلاق النار.
فيما ردد بعض المسؤولين أن تردي الأوضاع الأمنية جاء نتيجة عدم وصول المعلومات الصحيحة والدقيقة إلى غرفة العمليات بوزارة الداخلية في الوقت المناسب.

الفصل الثالث: انتشار الثورة في بقية المدن التونسية

خلافا لما حصل أثناء أحداث الحوض المنجمي خلال سنة 2008 فان أهم عنصر غاب عن ثورة أبناء المناجم، هو العنصر الذي لعب دورا هاما في نجاح الثورة التونسية وهو **عنصر الانتشار الجغرافي**، فقد عرفت أغلب المدن التونسية احتجاجات متفاوتة الأهمية تفاعلا مع ما حصل في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته وسائل الإعلام الأجنبية في نقل الأحداث إلى جانب وسائل الإعلام الإلكترونية التي ساهمت بصفة فعّالة في نشر الأخبار وتداولها في الوقت الذي كانت فيه القنوات التلفزية والإذاعات الوطنية تنقل مباريات كرة القدم والأغاني الرومنسية والبرامج الوثائقية، تضرب تعتيما إعلاميا تعوّد عليه التونسيين.

ولئن كانت المظاهرات التي شهدتها مختلف ولايات الجمهورية بدون أضرار بدنية تذكر في أواخر ديسمبر 2010 فإن الأمور تطوّرت في الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2011 وخاصة على إثر ما حدث في مدن تالة والقصرين والرقاب، وقد أصبحت المواجهات تتّسم بالعنف الذي وصل إلى القتل في عدّة مناسبات.

ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا فعّالا وهامّا في التظاهرات التي أسقطت نظام بن علي وفي تنظيم الحركات الاحتجاجية التي آلت إلى انتشار الثورة التونسية في مختلف مدن الجمهورية، ورفض التحركات العشوائية والاعتصامات غير المؤطرة ونادى بإضراب عام عبر مختلف الولايات والمدن التونسية وذلك نتيجة معرفة المنظمة الشغيلة بالحلول الواقعية التي تنتظرها الفئات التي عاشت طويلا في التجويع والحرمان.

وللتذكير، فإن الاتحاد العام التونسي للشغل هي منظمة نقابية وطنية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية تستمد شرعيتها وقراراتها من القواعد العمالية،ولقد نشأت الحركة

النقابية التونسية على يد محمد علي الحامي الذي أسس في 19 جانفي 1925 جامعة عموم العمال التونسيين، التي تعرضت إلى حملات الاستعماريين والقوى المحافظة مما أدى إلى انقراضها بعد عامين فقط من تأسيسها.

وفي أوائل سنة 1944 قرّر جمع كبير من العمال التونسيين بقيادة الزعيم فرحات حشاد بعث حركة نقابية تونسية، انعقد أول مِؤتمر لها في قاعة الخلدونية وذلك يوم 20 جانفي 1946 وأعلن ميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل .

وفي ما يلي نستعرض أهم الأحداث التي حصلت في المناطق المختلفة من ولايات الجمهورية التونسية والتي انتهت بفرار رئيس الدولة بعد التأكيد على ما يلي:

– أن اللجنة في دراستها وسردها للأحداث اعتمدت على الحالات التي **تمكّنت من رصدها** سواء أثناء الزيارات الميدانية أو مباشرة في المقرّ وكذلك بعض الملفات التي تمكّنت من الإطلاع عليها حسب مصادرها، وهذا لا يعني أن الحالات التي لم ترد على اللجنة لا علاقة لها بالأحداث التي حصلت، ويجب التأكيد على أن عدم إدراجها بالقائمات المرفقة للتقرير لا تأثير في مسألة التعويض من عدمها وغيرها من المسائل الأخرى[34].

– أن اللجنة وبعد دراستها لكافة الملفات الواردة عليها تبيّن لها وجود ملفات لا تدخل في اختصاص اللجنة ويقدّر عددها بـ 41 ملفا.

وتمّ تحديد جدول تضمّن حالات الوفاة التي رأت اللجنة أنها خارجة عن الإختصاص مدرج بقسم الجداول والبيانات، ووقع التعرض إلى هذه الحالات في هذا الجزء بغض النظر عن تاريخ الواقعة.

– أن تحديد قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة أُعتمد فيها على ما توفّر بالملف من وثائق طبية أغلبها شهادات طبية أولية لا يمكن أن تكون المعطيات المتوفرة فيها

[34] بإمكان المتضرر الذي لم يقدّم ملفه إلى اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق ان يتصل باللجان الأخرى المنشأة للغرض على غرار لجنة الشهداء موضوع المرسوم عدد 97 لسنة 2011.

دقيقة وتوصل إلى تحديد نهائي، فضلا على عدم تقديم بعض الجرحى لتقارير طبية تحدّد بصفة دقيقة الحالة المرضية للجريح، ويبقى تقدير الحالة النهائية لهؤلاء الجرحي من اختصاص لجنة طبية رسمية تتركّب من أطباء صحة عمومية ذوي اختصات متنوعة[35].

–أن ترتيب الولايات لا يخضع لمعيار محدّد باعتبار أن الأحداث كانت متزامنة في أماكن مختلفة من البلاد وبالتالي لا يمكن اعتماد لا العنصر الزمني، ولا العنصر الجغرافي، وكذلك لا يمكن اعتماد عنصر الأهمية باعتبار أن جميع الأحداث كانت هامة وكان لها دور فاعل في النتيجة التي وصلت إليها البلاد.

ولذلك سيكون سرد الأحداث انطلاقا من الولايات الجنوبية مرورا بالوسط فالشمال ثمّ الساحل وصولا إلى العاصمة وذلك على النحو التالي :

أولا : أحداث ولاية قبلي

ثانيا : أحداث ولاية قابس

ثالثا : أحداث ولاية تطاوين

رابعا : أحداث ولاية مدنين

خامسا :أحداث ولاية قفصة

سادسا :أحداث ولاية توزر

سابعا :أحداث ولاية صفاقس

ثامنا :أحداث ولاية القيروان

تاسعا :أحداث ولاية سليانة

عاشرا :أحداث ولاية الكاف

الحادي عشر :أحداث ولاية جندوبة

[35] وهو ما جاء بأحكام المرسوم عدد97 لسنة 2011

الثاني عشر :أحداث ولاية باجة

الثالث عشر : أحداث ولاية بنزرت

الرابع عشر :أحداث ولاية زغوان

الخامس عشر: أحداث ولاية نابل

السادس عشر : أحداث ولاية سوسة

السابع عشر: أحداث ولاية المنستير

الثامن عشر : أحداث ولاية المهدية

التاسع عشر : أحداث ولاية منوبة

العشرون : أحداث ولاية اريانة

الحادي والعشرون : أحداث ولاية بن عروس

الثاني والعشرون : أحداث ولاية تونس

أولا : ولاية قبلي :

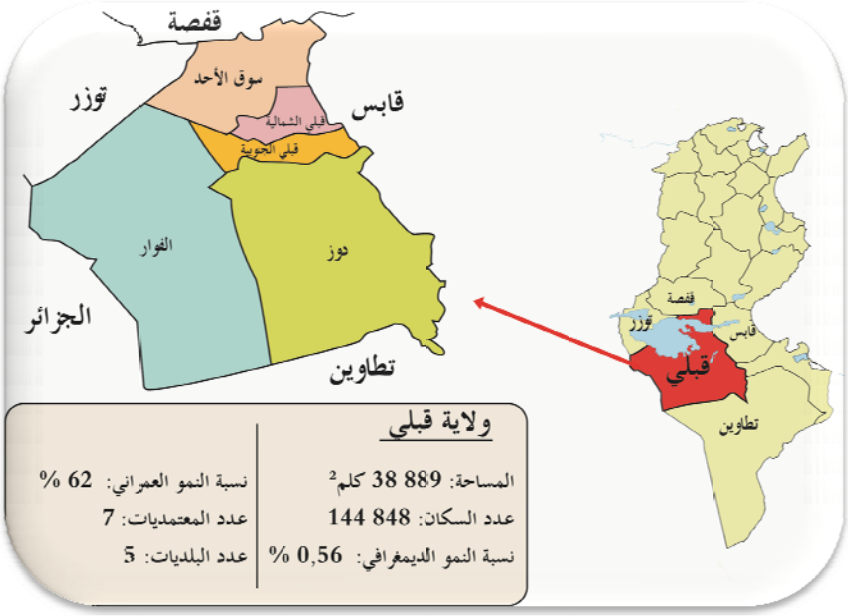

تقع ولاية قبلي في الجنوب الغربي للبلاد وهي ولاية حدودية مع القطر الجزائري من الغرب، ويرتكز اقتصاد المنطقة على الفلاحة لوجود واحات تنتج صنف رفيع من التمور.

وتوجد بالولاية كذلك بعض الوحدات الصناعية المختصة في تصدير التمور والمنتوجات الفلاحية وتعتبر الخط الفاصل بين واحات الجنوب والكثبان الصحراوية التي تمتد إلى الحدود الليبية ولعل جمال الطبيعة والمناظر الخلابة مكنوا منذ سنوات من استقطاب ملايين السياح ومن تركيز سياحة صحراوية.

وشهدت ولاية قبلي كباقي ولايات الجمهورية مظاهرات منذ أوائل شهر جانفي 2011، وانتظمت بها مظاهرات يومية بمدن دوز وقبلي وبوعبد الله سوق الأحد.

وتجدر الإشارة إلى أن المظاهرات لم تهدأ حتى بعد رحيل الرئيس السابق إذ تواصل الوضع مضطربا بالولاية إلى حدود أواخر شهر فيفري 2011.

زار أعضاء اللجنة ولاية قبلي بتاريخ 06 جويلية 2011 حيث تمّ التنقل إلى بوعبد الله سوق الأحد وقبلي المدينة ودوز بضواحيها (الشمالية والجنوبية)، وتم الإستماع إلى عائلات المتوفين وبعض الشهود وعدد كبير من الجرحى إلا أنه لم يسعنا التوصّل إلى سماع جميعهم لعدم توفر المعطيات الكافية.

1- مدينة قبلي:

انطلقت الأحداث بمدينة قبلي يوم 10 جانفي مساء إذ خرجت يومها مظاهرة منادية بتنحي النظام تمّ تفريقها بالغاز المسيل للدموع وعلى إثر ذلك اشتد احتقان المتظاهرين الذين كان بعضهم مسلحا بالزجاجات الحارقة (المولوتوف) وألقوا بها على رجال الأمن، فأصيب أثناء المواجهات أحد المواطنين الذي كان يحتمي بمحل هاتف عمومي وخرج إلى الشارع ليتلقى ضربا مبرحا من قبل أعوان الأمن نتج عنه كسور بليغة باليد اليسرى.

وفي نفس اليوم وحوالي الساعة الثامنة ليلا بالقرب من ساحة 7 نوفمبر سابقا وقرب مقر الاتحاد الجهوي للشغل، حصلت مواجهات بين قوات الحرس الوطني والمواطنين ودخل أعوان الحرس على المحلات فأصيب أحد المواطنين الذي يملك قاعة ألعاب بالرأس نتيجة الضرب المبرح الذي تلقاه.

وبداية من يوم 11 جانفي2011 أغلقت المقاهي والمحلات التجارية وتمركز الجيش الوطني وأعوان الأمن وسط المدينة.

وفي يوم12 جانفي2011، انطلقت مسيرة سلمية من أمام معتمدية جمنة حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا تم تفريقها من طرف أعوان الأمن بالقنابل المسيلة للدموع، كما وقع إطلاق الرصاص على المتظاهرين من إحدى نوافذ مركز الشرطة فأصيب أحد المواطنين بالرصاص في يده وساقه اليمنى.

وقد تواصلت المظاهرة إلى حدود الثانية بعد الظهر حيث كان المتظاهرون يردون على اعتداءات رجال الأمن برمي الحجارة وشرعوا في إضرام النار بمركز الشرطة قبلي عندما قدمت سيارة لتعزيز قوات الأمن بالمنطقة ونزل منها أعوان قاموا بإطلاق النار على المتظاهرين فأصيب أحد المشاركين في الإحتجاج بكتفه الأيمن.

وفي الليلة الفاصلة بين 13 و14 جانفي 2011 وحوالي الساعة الحادية عشر ليلا بساحة الاستقلال أمام البلدية، قام بعض الخارجين عن القانون بعمليات نهب وسرقة وكان أحد المواطنون صحبة أصدقائه يحرسون محلات على ملك والده ويحاولون منع الشبان من السرقة فتم دفعه على الأرض وأصيب بكسر في رجله اليمنى.

2- مدينة بوعبد الله سوق الأحد :

تقع مدينة بوعبد الله سوق الأحد على بضع كيلومترات من مدينة قبلي، وقد انطلقت بها الأحداث يوم 12 جانفي 2011 بمسيرة سلمية خرجت من أمام المعهد الثانوي بالمكان وكانت تضمّ حسب شهود عيان حوالي 300 شخص، ووقع تفريقها من طرف أعوان الأمن باستعمال القنابل المسيلة للدموع ثم بإطلاق النار على المتظاهرين.

وحسب العديد من الشهود الواقع سماعهم، كان أعوان الأمن ومنهم أعوان من فرق التدخل يرتدون أزياء سوداء اللون، وقد تمّ إطلاق النار على بعد 200 أو 300 متر على أقصى تقدير. وأسفرت هذه المواجهات على وفاة **ماهر بن عبد القادر الفالح** البالغ من العمر 24 سنة، عاطل عن العمل، الذي خرج في المظاهرة مع البقية فأصيب برصاصة في بطنه خرجت من الخلف وتوفي على اثر نقله للمستشفى وتحضيره لإجراء عملية جراحية حسب ما تفيده الشهادة الطبية المحررة في 21 فيفري2011 بواسطة طبيب الصحة العامة .

وأفاد الشهود الواقع تلقي شهاداتهم وكانوا متواجدين في المظاهرة بأن من أطلق الرصاص كان قد انحنى على ركبته واتخذ موضع القنص (الرمي).

كما أسفرت هذه المواجهات على سقوط ثلاثة جرحى تتراوح أعمارهم بين 20 و46 سنة إثنين منهم عاطلين عن العمل أصيبا بالساق اليسرى والآخر موظف ببنك أصيب بمؤخرة ظهره.

ولا بدّ من الملاحظة أن هذه المواجهات بين أعوان الأمن والمتظاهرين تزامنت مع أعمال نهب وعنف كبيرة بالمدينة.

وفي يوم 13 جانفي 2011 أصيب طفل صغير يبلغ من العمر 5 سنوات كان واقفا أمام منزله بشظايا رصاص بعينه اليمنى ففقد البصر جزئيا حسب ما أفاد به والده وشهود على الواقعة.

3- مدينة دوز :

تقع مدينة دوز على الضفة الجنوبية الشرقية لشط الجريد وهي من أهم المناطق الفلاحية بالجهة إذ تتميز المنطقة بجمال واحاتها وبسوقها الذي يعتبر القلب النابض للتجارة بالمكان.

وتعتبر دوز من أجمل الوجهات السياحية الصحراوية إذ توجد على حدود العرق الصحراوي الشرقي وهي منطلق رحلات وجولات عبر الصحراء، كما تعرف المنطقة بمهرجانها الصحراوي السنوي الذي يستقطب المئات من السياح سنويا.

وشهدت مظاهرات على غرار غيرها من مدن الولاية ففي يوم 12 جانفي 2011، انطلقت مسيرة سلمية حوالي الحادية عشر صباحا، خرج فيها مئات المتظاهرين منادين بتنحي النظام متجهين نحو مقر معتمدية دوز، فتصدى لها أعوان متمركزين أمام مركز الشرطة يرتدون الزي الأسود ويبادرون بإطلاق الغاز المسيل للدموع ثم الرصاص الحي.

توفي **رياض بن مبروك بنعون** في اليوم المذكور وهو عامل يومي، بالغ من العمر 29 سنة وقد خرج باكرا للعمل فاعترضه حوالي الحادية عشر صباحا تجمهر أمام

المعتمدية وأراد أن يساهم بدوره في المظاهرة فأصيب برصاصتين على يد أعوان أمن متمركزين فوق سطح المعتمدية .

وحسب الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى المحلي بدوز الذي عاين الضحية بتاريخ 12 جانفي2011 فان الهالك اصيب برصاصتين اخترقت إحداهما صدره بالقرب من القلب وخرجت من الظهر فيما استقرت الرصاصة الثانية في جسده.

كما توفي في نفس اليوم **حاتم بن علي بالطاهر** وهو أستاذ جامعي قدم إلى دوز لزيارة عائلته، فأراد المساهمة في المظاهرة التي خرجت يومها منادية بإسقاط النظام. وبوصولها إلى ساحة الشهداء (ساحة 7 نوفمبر سابقا) وأمام وكالة الأسفار بالمكان، أصيب بطلق ناري في صدره فسقط على وجهه وقد اخترقت الرصاصة جسده حسبما يتضح من التقرير الطبي المسلم بتاريخ 12 جانفي 2011 من طرف طبيبي الصحة العامة بالمستشفى المحلي بدوز، كما أصابت نفس الرصاصة شابا آخرا كان واقفا على مقربة منه فجرح على مستوى الكتف.

وأصيب يومها وفي نفس الحادثة ستة أشخاص آخرين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و38 سنة بإصابات متفاوتة وفي مواضع مختلفة من الجسد.

وحسب شهود عيان، فإن من أطلق النار هو أحد أعوان مركز الشرطة بدوز الذي شاهده المتظاهرون وهو يحمل بندقية رشاشة وكان معه مجموعة من الأعوان التابعين لنفس المركز. كما أفاد آخرون بأنّ بعض الأعوان قد طلبوا من زميلهم أن يهدأ ويمسك نفسه عن إطلاق النار إلا أنه كان يستهدف المتظاهرين عمدا.

والثابت أن صورة الأستاذ حاتم بالطاهر وهو ملقى على وجهه والتي تناقلتها وسائل الإعلام الأجنبية وبثّتها بكثافة وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي ستبقى راسخة في ذهن العديد وقد كان لهذه الحادثة وقعها الشديد خاصة في الأوساط الجامعية .

وفي نفس اليوم وحوالي الثامنة ليلا كان أعوان الأمن بصدد مغادرة المدينة وملاحقة ما تبقى من المتظاهرين عبر الشوارع فأصيب شاب قبالة محطة الحافلات على يد أحد الأعوان الذي حسب أقوال والده شوهد في الصباح يطلق النار على المتظاهرين، كما جرح يومها عون أمن تابع لوحدات التدخّل من جراء الضرب بالحجارة والتعنيف الحاصل من قبل المواطنين مما تسبّب له في عجز بدني منعته من مواصلة عمله بصفة طبيعية منذ ذلك التاريخ.

وتمّ الاستماع إلى بعض أعوان الأمن التابعين لوحدات التدخل الذين كانوا يعملون بدوز يوم 12 جانفي2011، فأفاد أحدهم بأنه كان يعمل بقبلي يومها وتمّ إعلامه وبقيّة زملائه بمحاولة إحراق مقر الولاية بقبلي ولكن وبانتقاله على عين المكان طُلب منهم تعزيز الفرق المتواجدة بدوز فذهب صحبة زملائه وأكد أن المدينة كانت في حالة غليان إذ أن القتلى كانوا قد سقطوا وكان المتظاهرون بصدد إحراق مقرّ المعتمدية وقاموا بمهاجمة الأعوان رميا بالحجارة إلا أن رئيس الفرقة طلب منهم التريّث وعدم استعمال العنف.

وأكّد عون ثان تابع بدوره إلى قوات وحدات التدخل بأنه تحوّل من قبلي إلى دوز كتعزيز لقوات الأمن المتمركزة هناك، ونظرا لشدّة اضطراب الوضع والاحتقان الشديد الذي كان عليه المتظاهرين خاصة بعد سقوط ضحايا فإنه بقي صحبة زملائه داخل مقرّ المعتمدية لحمايتها وأفاد بأن أحد الأعوان كان يطلق النار بصفة عشوائية وهو في حالة هيجان غير عادية مستهدفا المتظاهرين رغم أن رئيس فرقتهم كان قد طلب منهم عدم استعمال العنف.

علما وأنه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 28 ملف للجرحى في ولاية قبلي من بينها تسعة حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية قبلي عدد خمسة حالات وفاة ثلاثة منها قبل يوم 14 جانفي 2011 والبقية بعد التاريخ المذكور.

ثانيا : ولاية قابس:

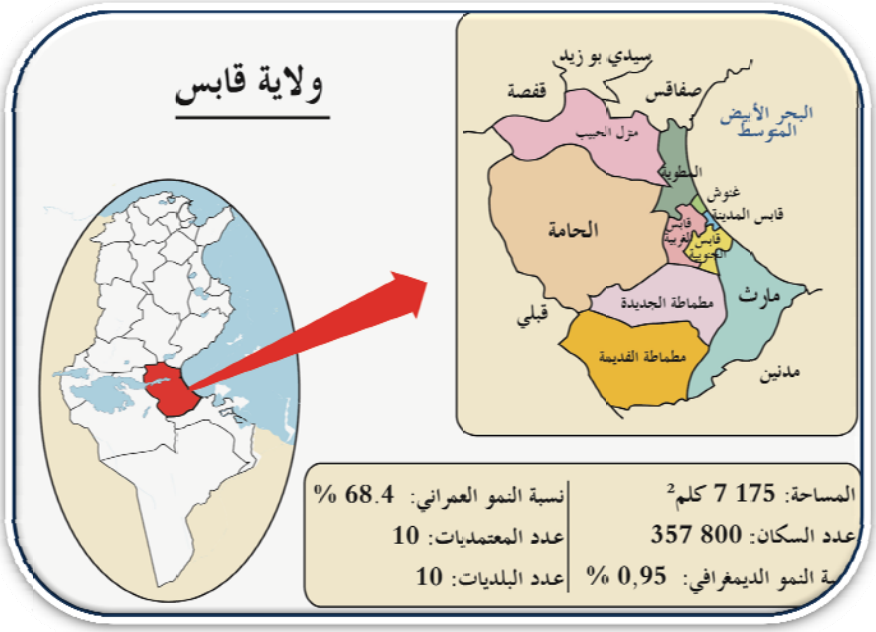

تقع ولاية قابس في الجنوب الشرقي التونسي وتطلّ على البحر الأبيض المتوسط وتتميز هذه الولاية بخليج قابس الممتد على أغلب مدنها وخاصة. والمعروف عن هذه الولاية أنها تجمع بين الواحة والجبال والبحار والصحاري في نفس الوقت.

زارت اللجنة ولاية قابس يوم يوم 24 جوان2011 وكانت البداية بالتحوّل إلى مدينة الحامة ثم الرجوع لمدينة قابس وتمّ الاتصال بعائلات الضحايا وسماعهم وسماع الشهود، كما تمّ التحرير على العديد من الجرحى.

وشهدت هذه الولاية أثناء الأحداث التي أدّت إلى سقوط النظام السياسي السابق العديد المظاهرات أهمّها الأحداث التي حصلت في مدينتي قابس والحامة :

1- مدينة قابس

عرفت مدينة قابس أحداثا هامّة تتمثّل خاصة في المسيرتين اللتين انتظمتا يومي 13 و14 جانفي 2011، إلى جانب بعض الحالات المتفرقة بعد ذلك التاريخ .

- يوم 13جانفي 2011: أفاد المواطنون الذين وقع سماعهم أن مظاهرة انطلقت من أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل حوالي الساعة الخامسة مساءا في اتجاه مركز الحرس ومنطقة الأمن وصولا إلى دار الحزب الحاكم سابقا حيث لاحظ المتظاهرون مجموعة من الأفراد فوق سطحها فقاموا برميهم بالحجارة ممّا أدى إلى استفزازهم وتولوا ردّ الفعل وذلك بإطلاق النار على المتظاهرين.

وأكّد شهود العيان الذين التقت بهم اللجنة أن من قام بإطلاق النار هم أشخاص كانوا متواجدين داخل دار الحزب الحاكم وأطلقوا الرصاص الحي عليهم، وكانت نتيجة ذلك إصابة ثمانية أشخاص على الأقل من بينهم شاب مولود في 16 ماي 1983، أصيب برصاصة بساقه اليسرى فتمّ إسعافه بالمستشفى الجهوي بقابس حيث لم يتلق الإسعافات الضرورية حسب قوله ممّا أدى إلى بتر رجله اليسرى حسب ما ورد بالشهادة الطبية بتاريخ 7 فيفري 2011 بواسطة طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجامعي بسوسة.

لدى سماع اللجنة للأمين العام السابق للحزب الحاكم وبعرض واقعة إطلاق النار من داخل مقر الحزب بمدينة قابس نفى ذلك مطلقا مؤكدا أنه خالي الذهن تماما من أية معلومات حول الواقعة المذكورة .

وتلقت اللجنة معلومات حول تعهّد القضاء بالموضوع وأنه تمّ فتح بحث تحقيقي لدى المحكمة الابتدائية بقابس في الغرض وحقيقة الواقعة ستثبتها الأبحاث.

2-أحداث مدينة الحامة

الحامة من أهمّ وأكبر مدن ولاية قابس، وتشتهر بالمنتوجات الفلاحية من التمور والرمان فضلا عن تربية المواشي والإبل، وأنجبت هذه مدينة العديد من رواد الفكر والأدب أمثال الطاهر الحداد ومحمد علي الحامي إضافة إلى المجاهد محمد الدغباجي والسياسي جلولي فارس وكذلك شيخ المجاهدين التونسيين الطاهر لسود قائد المقاومة ضدّ القوات الفرنسية بشمال أفريقيا.

وعرفت المدينة أثناء الأحداث الأخيرة مظاهرات كبيرة ونتج عنها سقوط ثلاثة ضحايا بالإضافة لعدد كبير من المصابين وقد بدأت المسيرات بصفة سلمية انطلاقا من يوم 9 جانفي 2011 ببعض التحرّكات تلاميذ المدارس والعاهد.

وأفاد من وقع استجوابهم من شهود العيان الواقع سماعهم أن أعوان الأمن كانوا يستفزون المشاركين في المظاهرات بعبارات بذيئة، كما وقع استعمال العصي لتعنيف المتظاهرين واشتدت المظاهرات خاصة يوم 13 جانفي 2011 حيث شهدت المدينة مظاهرة كبرى تضمّنت مئات المشاركين وانطلقت من أمام مقر الاتحاد المحلي للشغل وجابت العديد من الأنهج وعلى مستوى إحدى المقاهي بالمكان لوحظ وجود تمركز لأعوان الأمن الذين كانوا مرتدين لأزياء فرق النظام العام وقد كانوا قرب منطقة الأمن بالمكان وقاموا باستفزاز المتظاهرين بالقول حرفيا " نحن نسوق الحامة بعرجون".

وأكّد العديد من المصابين أثناء المظاهرة المذكورة وبعض شهود العيان الواقع سماعهم من قبل أعضاء اللجنة أن أعوان الجيش الوطني وقفوا كحاجز بين المتظاهرين الذين جلسوا على الأرض وأعوان الأمن الذين كانوا متوقفين أمام مقر المنطقة وتدخّل عقيد تابع للحامية العسكرية لتهدئة الوضع بمخاطبة أعوان الأمن وطلب التراجع ودخول مقر المنطقة متعهّدا بتفريق المتظاهرين وتسوية الوضعية الأمنية غير أن الأعوان وقبل مغادرة العقيد المذكور لمكانه تعمدوا إطلاق النار واستعمال الرصاص الحي.

علما وأنه، وحسب الشهادات المتلقاة، لوحظ تمركز بعض الأعوان فوق سطح منزل وداخل صومعة جامع المكان وقد تمّ إطلاق الرصاص من قبل الأعوان الذين كانوا متواجدين هناك .

وتجدر الإشارة إلى أنه تعذّر على أعضاء اللجنة تلقي شهادات بعض أعوان الحامية العسكرية التي كانت موجودة بالمكان يوم المظاهرة نظرا لعدم الحصول على الترخيص القانوني المسبق.

وسقط خلال المظاهرة المذكورة حسب ما وقع تلقيه من ملفات أكثر من عشرين جريح وثلاثة حالات وفاة وهم على التوالي:

1-نوفل بن عبد السلام غماقي: شاب من مواليد 27 سبتمبر1985، أصيب برصاصة في الكتف الأيسر اخترقت الصدر مما تسبب في نزيف داخلي أدى إلى الوفاة بعد حوالي نصف ساعة من وصوله إلى المستشفى المحلي بالحامة، كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بتاريخ 17 فيفري2011.

2-**حسونة بن محمد صالح عدوني:** عامل يومي المولود في 20 ماي 1974، أصيب في الجانب الأيمن من الصدر تحت لوح الكتف مما نتج عنه نزيف داخلي داخل الصدر كما جاء في الشهادة الطبية للوفاة المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى المحلي بالحامة بتاريخ 13 جانفي 2011.

3- خالد بن سعيد بوزيان: شاب من مواليد 26 أوت 1983 تمّت إصابته بالرصاص أسفل الظهر عندما كان بصدد محاولة إنقاذ الضحيتين اللتين أصيبتا قبله، مما تسبب له في نزيف على مستوى البطن كما جاء في الشهادة الطبية للوفاة المسلمة بتاريخ 13 جانفي 2011 من المستشفى المحلي بالحامة.

علما وأنه بلغ إلى علمنا أن العديد من شباب مدينة الحامة تعرّضوا إلى الإيقافات التعسفية خاصة يوم 10 جانفي 2011 وأمكن لنا سماع أحدهم الذي أفاد أنه تعرّض أثناء الإيقاف إلى ممارسات غير أخلاقية والى التعذيب.

علما وأنه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد 35 ملفا للجرحى في ولاية قابس من بينها ستّة حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرضوا لإصابات بليغة أحدهم تمّ بتر رجله، كما سجّلت ولاية قابس خمسة حالات وفاة ثلاثة منها قبل يوم 14 جانفي 2011 وحالة واحدة بعد التاريخ المذكور، إلى جانب عدد 4 حالات وفاة اعتبرتها اللجنة من الحالات الخارجة عن اختصاصها لعدم وجود علاقة مباشرة لها المباشرة بالأحداث وهي التالية:

- **محمد بن بلقاسم الزمزمي،** الذي عُثر عليه متوفى داخل ماجل يوم 19 جانفي 2011 بعد اختفائه يوم 17 جانفي 2011.
- **ربيع بن محمد الصغير بوجليدة،** توفي في 18 فيفري 2011 بعد إجراء عملية جراحية له يوم 6 فيفري 2011 في ظروف لم تثبت علاقتها بالأحداث.
- **محمد بن محسن خترش،** توفي يوم 27 جانفي 2011 بالحامة بعد تعرضه إلى إصابة في الرأس بواسطة آلة حادة.
- **أنيس بن الصادق عدواني،** ضابط شرطة توفي يوم 02 نوفمبر 2011 بطعنة بآلة حادة أثناء قيامه بمهمة أمنية.

ثالثا : ولاية تطاوين

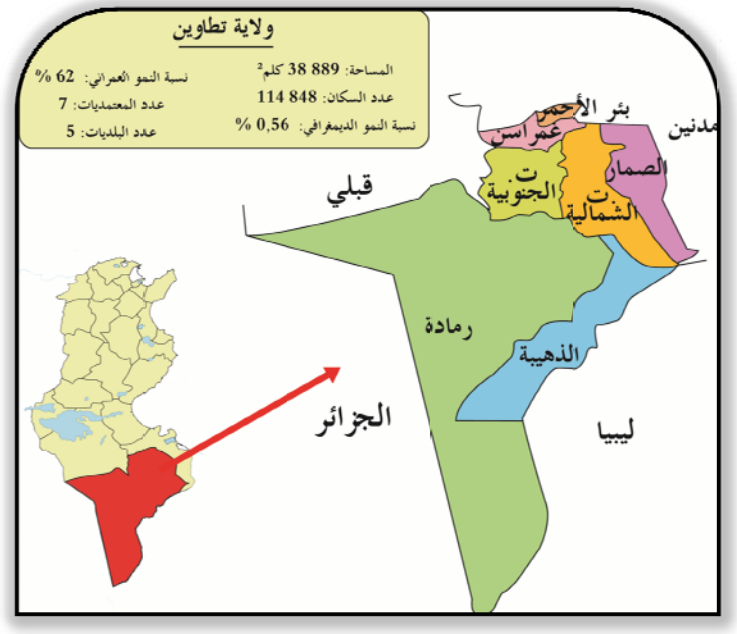

تقع ولاية تطاوين بأقصى الجنوب التونسي على الحدود الليبية والجزائرية وهي أكبر ولاية من حيث المساحة، وهي مدينة من أصل بربري، وتعني تطاوين منبع عين الماء، وكانت المدينة مربض قبائل عدة معظمها من الرحل والتي بقيت بالمنطقة حيث بنت القصور الرملية وانتصبت بها وقامت بتطوير مختلف أنواع الفلاحة الصحراوية منها زراعة بعض أنواع الخضر وأشجار الزيتون وتربية الماشية وإنتاج الحليب.

أما القطاع الصناعي فهو متواضع رغم أنه تمّ تركيز بعض الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية وكذلك بعض الحقول النفطية بمنطقة البرمة.

وزيادة على السياحة الصحراوية تعتبر ولاية تطاوين قطبا سينمائيا حيث يتم بانتظام تصوير أفلام أجنبية بالمنطقة منذ أكثر من 20 سنة.

وتمّت زيارة ولاية تطاوين من طرف أعضاء اللجنة يوم 25 جوان 2011 وتقابلوا مع عائلات المتوفين وبعض الجرحى الذين أدلو بشهاداتهم، غير أن الأعضاء لم يتمكنوا من سماع جميع الجرحى الذي لم يتجاوز عددهم العشرين (حسب الجدول الذي أرسله الوالي عبر الفاكس) وذلك رغم السعي بجميع السبل للتعرّف على بقية الجرحى عبر استجواب الأهالي والاتصال في عدة مناسبات برئيس النيابة الخصوصية بلدية المكان إلا أنه تعذر ذلك.

انطلقت الأحداث بولاية تطاوين بمسيرة سلمية كبرى يوم 12 جانفي 2011 وذلك وسط تطاوين المدينة فقد احتشد عدد كبير من الشباب بداية من الساعة الخامسة والنصف مساءا للمطالبة بتحسين العيش ونبذ التمييز بين المناطق وتوفير فرص الشغل خاصة للشباب الحاصلين على شهادات عليا ومعطلين عن العمل.

وواجه أعوان الأمن هذه المسيرة بعنف كبير وذلك بإلقاء القنابل المسيلة للدموع والاعتداءات بالعصي فضلا عن ملاحقة المتظاهرين بالسيارات الإدارية، وانتهت إلى استعمال الرصاص الحي إلى حدود الساعة الثامنة مساء مما أدى إلى وفاة كلّ من :

-**محمد بن سعيد بن صالح** عامل يومي من مواليد 23 جانفي 1988، أصيب نتيجة الطلق الناري برضوض وكسور بليغة بالدماغ حسب ما ورد بالشهادة الطبية للوفاة المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بتطاوين بتاريخ 14 جانفي 2011.

وتجمّع المتظاهرون حوله غير أن الأعوان لم يتوقفوا عن إطلاق النار مما تسبّب في إصابة العديد منهم بالرصاص بإصابات متفاوتة الخطورة وفي مواضع مختلفة من الجسد.

- **نذير بن الأمين عبد المؤمن** عامل يومي من مواليد 01 جوان 1986 أصيب برصاصة في القلب والكتف الأيسر حسب ما تبينه الشهادة الطبية للوفاة المسلمة من

طبيب الصحة العامة بقسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بتطاوين بتاريخ 12 جانفي 2011.

- **محمد بن عبد الله دغيم** عامل ميكانيكي من مواليد 21 جوان 1993 أصيب برصاصة في البطن من الجهة اليمنى (قرب الصرة) وتوفي بعد يومين، حسبما ما جاء بالشهادة الطبيّة المحرّرة بواسطة الطبيب الشرعي بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة صفاقس بتاريخ 12 جانفي 2011.

وفي نفس المظاهرة أصيب كذلك أحد الشبان الذي كان بصدد إسعاف أحد المصابين بنقله نحو الشاحنة التابعة للجيش الوطني التي كانت رابضة قرب مركز البريد.

هذا وأكّد أغلب الواقع سماعهم أن أعوان شرطة المكان هم الذين أطلقوا النار على المتظاهرين خاصّة وان المدينة لم تشهد حضور تعزيزات أمنية من خارج الولاية.

علما وأنه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 9 ملفات للجرحى في ولاية تطاوين من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية تطاوين عدد ثلاث حالات وفاة كلّها قبل يوم 14 جانفي 2011 .

رابعا : ولاية مدنين :

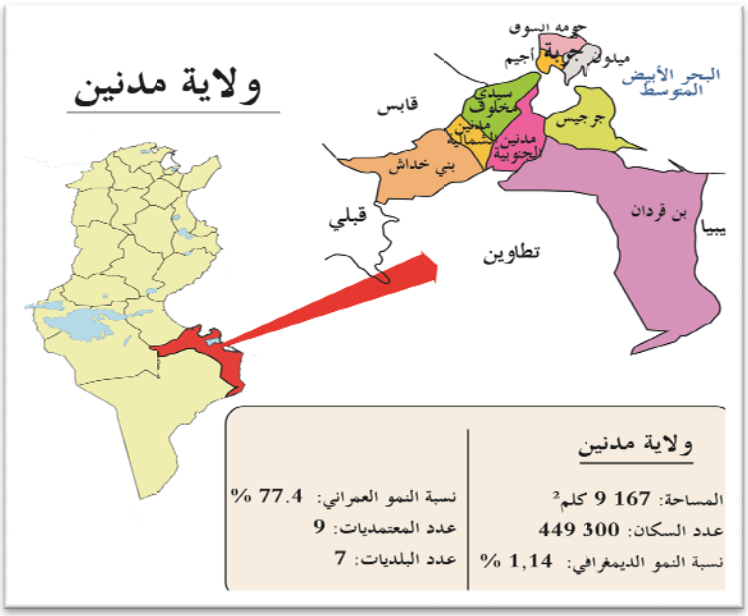

تقع ولاية مدنين في أقصى الجنوب من الناحية الشرقية وهو موقع استراتيجي يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدّها مع ليبيا من الشرق وولاية تطاوين من الجنوب فيما تحدها ولاية قبلي من الغرب وولاية قابس من الشمال، وجعلت منها جزيرة جربة ومعتمدية جرجيس قطبا سياحيا لامعا كما أن مدينة بن قردان تعتبر مدينة تجارية هامة فهي نقطة العبور بين تونس وليبيا ومركزا لتجارة المواد المستوردة، كما تعرف المنطقة بتربية الماشية والنحل وبالصيد البحري.

وبخصوص الأحداث الواقعة بالولاية لا بدّ من الإشارة إلى أنه تعذّر على اللجنة الحصول على معلومات كافية لفهم حقيقة ما حصل خاصة بمدنين المدينة إذ لم تفد أيّة جهة رسمية بالمنطقة بالمعلومات اللازمة، ونستعرض في ما يلي ما تمكّنت اللجنة للوصول إليه من خلال عملية سماع بعض الشهود واستقصاء بعض المعلومات.

1- مدينة مدنين :

إن أهم حدث حصل بمدنين المدينة يتمثل في وفاة **نرجس بنت إسماعيل نويرة** من مواليد 10 ماي 1979 أستاذة تعليم ثانوي، نتيجة إصابتها بالرصاص من قبل عون أمن، ففي يوم 13 جانفي 2011 وحوالي الساعة السابعة مساء وكانت الهالكة اخل سيارة يقودها زوجها مصحوبان بابنتهما البالغة من العمر 3 سنوات قادمة من بني خداش وعند وصولهم إلى مدخل مدينة مدنين استوقفتهم دورية بها 7 أعوان أمن تقريبا يرتدون أزياء سوداء حاملين لأسلحة نارية مصطفين قبالة "محطة عجيل" وطلبوا منهم التراجع فرفع زوجها يديه إلى فوق وأعلمهم أنه قادم لسحب مبلغ مالي من الموزع الآلي لأحد البنوك إلا أنهم أصروا على أن يغادر المكان فاستدار بالسيارة راجعا من حيث أتى وإذا بأحد الأعوان يطلق النار فأصيبت نرجس بالرصاص وتوفيت على عين المكان متأثرة بجروح مختلفة بالصدر واليد اليمنى حسبما جاء بالشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بمدنين بتاريخ 13 جانفي 2011.

تمّت زيارة عائلة المتوفاة نرجس نويرة خلال الزيارة التي تمّت للساحل أيام 17 و18 و19 أفريل 2011 حيث تمّ الاستماع إلى أفراد عائلتها كما تمّ سماع زوجها بمقر اللجنة يوم 17 فيفري 2011، كما حضرت اللجنة عرض فيديو لعملية تشريح جثة المتوفاة نرجس نويرة بمستشفي فطومة بورقيبة بالمنستير تمّ خلالها الإطلاع على مسار الرصاص وبيان بعض المعلومات الهامة.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس مركز الشرطة الذي اتهم بقتل المذكورة انتحر لاحقا في ظروف غامضة ستكشف عنها الأبحاث التي فُتحت.

تحصلت اللجنة على معلومات تفيد بوجود أربعة جرحى بمدينة مدنين خلال الأحداث، إلا أنه وبالانتقال إلى المكان يوم 25 جوان 2011 أفاد بعض أعضاء الاتحاد

الجهوي للشغل الذين تم سؤالهم بأنه ليس هناك جرحى خلال الأحداث وأنه لم تحدث مصادمات كبيرة تذكر خلّفت ضحايا.

2- مدينة جرجيس :

تشكل مدينة جرجيس شبه جزيرة، تتميّز بموقعها الساحلي والصحراوي وهذا الموقع الاستراتيجي القريب من جزيرة جربة التي تربطها بها الطريق الرومانية وطبيعتها الخلابة جعلا منها قطبا جهويا فلاحيا وسياحيا إذ تختص الجهة بزراعة الزيتون والصيد البحري والسياحة والتجارة.

ومن الخصائص السيوسيولوجية للمنطقة كذلك، أنّ معظم أبنائها من المهاجرين إلى أوروبا فجلّ العائلات بها ابن أو ابنة بالخارج وهذا ما يفسر ربما نسبة الملكية المرتفعة مقارنة مع بقية مناطق الجمهورية، فأغلب الشباب في هذه المنطقة يرغبون في الهجرة إلى الضفاف الأوروبية سعيا وراء الرزق والحرية.

زارت اللجنة مدينة جرجيس يوم 26 جوان 2011 صباحا وقامت بسماع عائلات المتوفين والجرحى والشهود والمحامين بمقر الاتحاد المحلي للشغل .

يوم 13 جانفي 2011 خرج سكّان المدينة حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر في مظاهرة مرّت من شارع فرحات حشاد قبالة الاتحاد المحلي للشغل، وعلى مقربة من مركز الشرطة قام أعوان الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع ثم بإطلاق الرصاص الحي .

وأفاد شهود العيان أنّ عدد الأعوان كان تسعة، خمسة كانوا متمركزين أمام مقر التجمع وأربعة منهم أمام منطقة الأمن وكان أحدهم يرتدي زيا مدنيا وأطلقوا الرصاص نحو المتظاهرين فأصيب تسعة منهم بإصابات متفاوتة الخطورة وفي مواضع مختلفة من الجسد، وتوفي شابان بالرصاص وهما:

- **بيرم بن محمد مزطوري** : من مواليد 09 أكتوبر 1992 الذي خرج ليتمرن على قيادة سيارة وانضم إلى المظاهرة وشرع في التصوير بواسطة هاتفه الجوال إلى حدود

الساعة الواحدة و40 دقيقة، وحسب ما ورد بالشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بجرجيس بتاريخ 13 جانفي 2011 فان الوفاة ناتجة عن جروح بالقلب.

- **أيمن بن عبد الوهاب بولعابة،** من مواليد 27 أفريل 1982 عامل بنزل أثناء مشاركته في المظاهرة التي انطلقت منذ الصباح، أصيب عند مغادرته المقهى التي احتمى داخلها برصاصة بالرأس أردته قتيلا. حسب ما جاء في الشهادة الطبية المحررة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بجرجيس بتاريخ 13 جانفي 2011.

وأفاد شهود عيان ومحامي عائلة المتوفى بأن مصدر الرصاصة كان من فوق سطح محل مرطبات قريب من ذلك المكان وأن من أطلق عليه النار هم أعوان أمن كانوا متمركزين فوق سطح المحل المذكور.

كما تعرض أحد المواطنين حوالي منتصف الليل أمام مركز شرطة المدينة إلى الاعتداء بالعنف من طرف عون أمن ملثم الذي أصابه بعدة طعنات بواسطة سلاح أبيض استوجبت عدة عمليات جراحية.

وبالنظر إلى المعطيات المتوفرة لدينا وملابسات الحادث ونظرا لغياب الشهود يصعب اعتبار أن هذا الحادث مرتبط مباشرة بحوادث الثورة.

3- مدينة بن قردان :

تقع مدينة بن قردان في الجنوب الشرقي للبلاد وتبعد عن الحدود التونسية الليبية بـ 32 كلم وتعرف بسوقها الشهير الذي يقع فيه تبادل البضائع بين التجار وبالقطاع الفلاحي وبقطيع الإبل الذي يصل إلى 15000 رأس، ومنطقة بن قردان من المناطق المهمشة اقتصاديا، حيث كان النظام السابق يعوّل على قطاع الفلاحة والتجارة الموازية لتمويل المنطقة التي لم تكن تحظى بمساعدات كافية للقيام بمشاريع تنموية .

وانطلقت الأحداث في مدينة بن قردان منذ يوم 12 جانفي 2011 والذي تقرّر أن يكون يوم إضراب عام بالمدينة بخروج مسيرة سلمية من ساحة الاستقلال بطريق جرجيس حوالي العاشرة صباحا باتجاه منطقة الأمن وسط المدينة منادية بتنحي النظام وكان المتظاهرون ينادون بالحرية والكرامة، فقام أعوان الشرطة في محاولة لتفريقهم بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع ومداهمة المتظاهرين بالسيارة الإدارية الكبرى، ثم وعندما شلّت حركة البعض منهم، انهال عليهم الأعوان بالضرب المبرح فأصيب بعضهم بإصابات متفاوتة الخطورة في مواضع مختلفة من الجسد مثل الركبة واليد والصدر.

ومن بين الجرحى أحد المواطنين الذي كان يصطحب والدته إلى المستشفى بعد أن اشتمت الغاز المسيل للدموع بالمنزل وأصابها دوار من جراء ذلك إذ انهال عليه أحد أعوان الأمن بالضرب المبرح بمؤخرة البندقية.

وأمام تململ المتظاهرين وتمسّكهم بالتظاهر وبحمل الشعارات المنادية بتنحي النظام، أطلق أعوان الأمن الرصاص فأصيب أحد المشاركين برصاصة بجانبه الأيسر بالقرب من الصدر.

وبالاتصال بالولاية امتنع والي الجهة آنذاك عن الجواب على اتصالاتنا واكتفى بإرسال قائمة بالمتوفين والمصابين عبر الفاكس، ولم يسعنا الاتصال بأي شخص من شأنه أن يوصلنا إلى عناوين أو يرشدنا على هوية الضحايا إذ لم يتعرّف أحد على الأسماء التي ذكرناها والمستخرجة من قائمة الولاية.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 24 ملفات للجرحى في ولاية مدنين من بينها 14 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية مدنين عدد أربعة حالات وفاة منها ثلاث حالات يوم 13 جانفي2011 و حالة واحدة بعد يوم 14 جانفي 2011، في حين تمّ تسجيل حالة وفاة واحدة اعتبرتها اللجنة خارجة عن اختصاصها وهي للمدعو **عبد الجليل بن**

محمد فجراوي، عريف بالديوانة، الذي توفي يوم 24 جوان 2011 إثر إصابته بطلق ناري، ويفيد تقرير فحص طبي شرعي أنّ الوفاة ناتجة عن إصابات قاتلة على مستوى المخ نتيجة لطلق ناري.

خامسا: ولاية قفصة

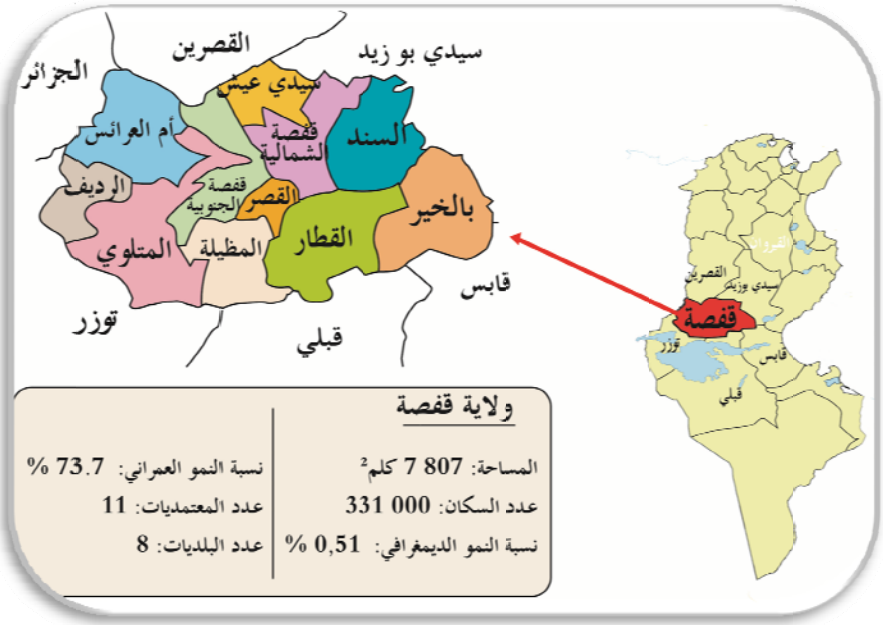

تقع ولاية قفصة في الجنوب الغربي للبلاد التونسية، وهي ولاية حدودية شاسعة تمتد بين السباسب العليا وربوع الصحراء الجنوبية تتوسط ثلاثة مناطق اقتصادية هامة وتتكون من جبال وهضاب وأحواض، و تعتبر الخط الفاصل بين أراضي القموح وواحات التمور وتعرف خاصة بثراء مواردها الطبيعية كالفسفاط إذ تحتوي على عدد كبير من المناجم والمصانع المختصة في تحويل الفسفاط.

وتعتبر الولاية كذلك قطبا جامعيا هاما وتحتوي على عدد من المؤسسات الجامعية التي يقصدها آلاف من طلبة العلوم والآداب والتقنيات والإعلامية.

وتاريخيا شهدت مدينة قفصة العديد من الأحداث الدامية، فخلال سنة 1980 حصل هجوم من طرف مجموعة مسلحة في فجر يوم 27 جانفي 1980 على ثكنتين

عسكريتين، الأولى ثكنة أحمد التليلي وسط المدينة والثانية ثكنة الهادي خفشة في أحوازها.

وتم تبادل إطلاق النار من الجهتين مما أسفر ذلك عن وفاة عدد من الجنود ومن عناصر المجموعة المسلح، وسرقة أسلحة وذخيرة حربية، كما حاول المسلحون إغراء مواطني المدينة ليلتحقوا بهم ثم احتجزوا بعض الرهائن واحتموا بأحد المعاهد الثانوية الذي تمّ تطويقه لاحقا وإطلاق النار إلى حين استسلام الفريق المسلح بعد قتل عدد من عناصره، فيما تحصن بعض أعضاءه بالفرار وتم إلقاء القبض على معظمهم وعددهم 30 تقريبا.

وتمت محاكمتهم من قبل محكمة أمن الدولة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم باستعمال لقوة، وبينت الأبحاث تورط النظام الليبي في هذه القضية بنية احتلال المدينة في مناسبة أولى ثم الانتشار بباقي البلاد فيما بعد.

كما شهدت ولاية قفصة اهتزازا كبيرا في الستة أشهر الأولى من سنة 2008 تمثلت في أحداث الحوض المنجمي الذي يشمل كل من مدن قفصة والمتلوي والرديف وأم العرائس، كانت في أواخر ديسمبر 2007 عندما أقدمت سلطة الإشراف (وزارة الصناعة والطاقة) في حكم الرئيس بن علي على انتداب الآلاف من الإطارات والأعوان صلب شركة فسفاط قفصة، ولم تكن العملية آنذاك نزيهة وشفافة ولم تعتمد على مبدأ تكافؤ الفرص، وتم إهمال أبناء أهالي الحوض المنجمي وعوضوا بآخرين لهم صلة مباشرة بالنظام بمن فيهم والي الجهة ومسؤولين عن الشركة إضافة إلى أبناء الإتحاد العام التونسي للشغل الذين التحقوا بركب المحسوبية.

وانتفضت الجهة ونظم الأهالي مسيرات ومظاهرات تطالب بحق أبنائها في الانتداب واتحاد مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في حق الشغل.

إلا أن قوات الأمن مدعومة بالسلطة المركزية والجهوية، قابلت هذه المطالب الشرعية بالعنف الشديد باستعمال القنابل المسيلة للدموع وغيرها من الطرق التي تحول دون مواصلة هذه الاحتجاجات الشعبية، رافقتها اعتقالات وقتل عدد من المتظاهرين.

لكن سرعان ما تمّ إخماد هذه الانتفاضة ساهمت فيها وسائل الإعلام آنذاك وهياكل الاتحاد العام التونسي للشغل، التي وصفت الأحداث باللاشرعيّة باستثناء جريدة "الطريق الجديد" التي دافعت بقوة عن تلك المطالب الشعبية.

ورغم محاولات طمس جذور هذه الانتفاضة، إلا أن الوضع بالحوض المنجمي مازال في حالة مخاض عسير إلى أن أججتها أحداث 17 ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد.

وطبيعي أن تجد منطقة الحوض المنجمي نفسها أمام وضعية تسمح لها بالبروز من جديد وتنصهر في بوتقة الثورة، ومطالب أهل الجهة بحقوقهم في التشغيل والكرامة.

ورغم أهمية أحداث الحوض المنجمي بالنسبة للمسار الثوري في البلاد، فإنه تمّ استثناؤها من عمل اللجنة التي حُدّد تاريخ انطلاق عملها بـ17 ديسمبر 2010، وهو تاريخ الذي أضرم فيه محمد البوعزيزي النار في جسده.

وتم النقاش خلال الاجتماع الأول للجنة يوم 8 فيفري 2011، حول هذا الموضوع، واقترح بعض الأعضاء أن تتم المطالبة بإدراج أحداث الحوض المنجمي من ضمن اختصاصات اللجنة بالمرسوم المتعلق بإحداثها والذي صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 01 مارس 2011، وتمّ تحرير مشروع تنقيح قُدم إلى رئاسة الجمهورية لكن بقيت الحالة على ما هو عليه.

وانطلقت أحداث الثورة بولاية قفصة يوم 31 ديسمبر 2010، إذ أنه تنفيذا لقرار الهيئة الوطنية للمحامين بتونس القاضي بتنفيذ اعتصام داخل مقرات المحاكم بكامل تراب الجمهورية، تجمّع عدد من محامي الولاية المرتدين لزي المحاماة والحاملين لشارات حمراء ببهو قصر العدالة بالجهة، للتعبير عن تضامنهم مع الحركة الاحتجاجية التي شهدتها بعض المناطق وعن استيائهم من سقوط الضحايا برصاص جهاز الأمن، وإذ

ببعض الأعوان الذين وقع التعرّف عليهم يداهموا المكان وينهالوا ضربا على المحامين الذين فروا للاحتماء بقاعة المحكمة.

ولكن أعوان الأمن داهموا القاعة من النوافذ المطلّة على حديقة المحكمة واعتدوا بالعنف الشديد على المحامين المتواجدين في القاعة، ثم اعتقلوا ثلاثة منهم ودفعوهم عنوة داخل سيارة الشرطة التي أخذت اتجاه الطريق الرئيسية عدد 3، ثم وقع إطلاق سراحهم بعد ساعتين من الاحتجاز في طريق تونس على مستوى منطقة سيدي عيش وذلك إثر ضغط متواصل من بقية زملائهم من هيئة المحامين.

هذا وذكر أحد المحامين المحتجزين الواقع سماعه من قبل أعضاء اللجنة عند زيارتهم إلى ولاية قفصة يوم 23 أفريل 2011، بأن أعوان الأمن تعمدوا وفي تلك الفترة اختطاف بعض الأفراد المشتبه في كونهم يحرضون على الاعتصامات والمظاهرات من منازلهم ليلا ليتم الإلقاء بهم صباحا أمام بيوتهم بعد تعنيفهم وتعذيبهم وتجريدهم من معظم ثيابهم.

وفي يوم 02 جانفي 2011 توفي **عامر بن محمد علي بن معيوف فتاح**، البالغ من العمر 51 سنة، وكان يعمل بالحماية المدنية والذي فُصل عن عمله إثر عطلة قضاها بالخارج، وقد كان على خلاف مع عمدة المكان، ودفعه اليأس إلى إضرام النار في نفسه يوم 27 ديسمبر 2011 وتوفي متأثرا بجروحه.

وفي نفس السياق، يوم 04 جانفي 2011، قام أحد العاطلين عن العمل وهو **مصباح بن عمارة جوهري**، البالغ من العمر 33 سنة، أصيل وادي الأرطة، بإضرام النار في جسده إثر رفض معتمد مدينة المتلوي مقابلته وطرده وتهديده بالإيقاف، وتوفي متأثرا بحروقه البليغة.

وفي يوم 6 جانفي 2011 بمدينة القطار، أفاد أحد الشبان بأنه قام بإيصال عدد من الشبان للمشاركة في الاحتجاجات بمنطقة القطار على متن شاحنة وفي الطريق اعترضه شرطي وطلب منه إيصاله إلى مركز الأمن أين قام بإنزاله عنوة من سيارته

وعنفه طالبا منه إرشادات عن الشبان المتظاهرين ثم حرر ضده محضر يفيد بأنه في حالة سكر بالرغم من أنه لم يكن كذلك .

وفي يوم 9 جانفي 2011، خرج الهالك **جمال الدين بن عبد الرحمان الراشدي** البالغ من العمر 55 سنة إلى مقر الولاية ليطالب بتمكينه من إعانة مالية أين مكث إلى حدود الثانية صباحا من يوم 10 جانفي 2011، فتعرض إلى الاعتداء بالعنف ضمن المواطنين المتجمهرين بالشارع من قبل أعوان الرئيس السابق حسب ما ورد بالتقرير الموجه للجنة من طرف ابن الهالك .

وتصاعدت المشادات إلى أن قام الأعوان بإطلاق الغاز المسيل للدموع التي سقطت إحداها في منزل الضحية وتسببت له في أزمة تنفسية حادة نُقل على إثرها إلى المستشفى الجهوي بقفصة أين توفي بنوبة قلبية تسبّب فيها الاختناق من جراء الغاز المسيل للدموع.

غير أن اللجنة لا تستطيع الجزم بعلاقة الواقعة بالأحداث خاصة وأن الشهادة الطبية الصادرة عن المستشفى الجهوي بقفصة بتاريخ 26 جانفي 2012 لم تثبت علاقة الوفاة باستنشاق الغاز المسيل للدموع.

وفي يوم 10 جانفي 2011، تم تنظيم مظاهرة سلمية بمنطقة القصر، قام على إثرها أعوان الأمن ووحدات التدخل بتعنيف عدد من المتظاهرين، أصيب عدد منهم بجروح وكسور متفاوتة الخطورة.

وقد ورد على اللجنة عدد من الملفات تفيد تعرّض أصحابها إلى الاعتداء بالعنف دون أن تتوّفر لدينا تفاصيل ضافية حول هذه الواقعة.

علما وأن اللجنة اعتبرت أن حالات الوفاة التي تمّ ذكرها أعلاها خارجة عن اختصاصها .

وفي يوم 11 جانفي 2011، تعرّض عدد من المواطنين إلى الاعتداء بالعنف الشديد من طرف أعوان أمن بقفصة المدينة بالقرب من مقر الولاية، تسببت لهم في أضرار

بدنية متفاوتة البلوغة دون أن تتوفر في لدينا تفاصيل ضافية حول الحادثة، إذ لم يقع سماع الجرحى بسبب ضعف المعطيات الشخصية.

وقد أصيب يومها ناظر الأمن مساعد **الهادي بن بوبكر القاهري** على إثر اعتداء بالعنف من قبل المتظاهرين أثناء هجوم على مقر إقليم الأمن الوطني مما تسبب له في جروح على مستوى الكتف والوجه وارتجاج في الجمجمة وتوفي لاحقا يوم 20 أفريل 2011، دون أن تتوفر لدينا معطيات تمكّن من اعتبار سبب الوفاة مرتبط مباشرة أم لا بالحادث إذ قدرت نسبة السقوط في التقرير الطبي المحرر بتاريخ 10 مارس 2011 بـ 16%.

وتواصلت المظاهرات يوم 12 جانفي 2011 في عدة أحياء من المدينة، من ذلك ما حدث قرب حديقة الحبيب بورقيبة بحي السرور وما حدث بحي النور، إذ تمّ يومها الاعتداء بالعنف على عشرة أشخاص وإصابة اثنان آخران بطلق ناري، الأول على مستوى الساق اليمنى والثاني في جانبه الأيسر، كما أجهضت إحدى المواطنات بعد استنشاقها لكمية من الغاز المسيل للدموع.

ولئن تمكّنت اللجنة من جمع عدد من الملفات المحتوية على الشهادات الطبية، فإنه لم تتكوّن لدينا صورة ضافية حول ما جدّ يومها لضعف التفاصيل حول الوقائع، ذلك أن أغلب الملفات قد وردت عن طريق البريد ولم يقع سماع أصحابها.

وفي يوم 13 جانفي انطلقت مسيرة سلمية من مدينة القصر في اتجاه قفصة المدينة تم تفريقها باستعمال الغاز المسيل للدموع من طرف أعوان الأمن الذين انهالوا ضربا على المتظاهرين، وسُجلت مشادات عنيفة بين أعوان الأمن والمتظاهرين أمام مقر منطقة الحرس الوطني.

كما سُجلت في نفس اليوم عدّة إصابات متفاوتة الخطورة وفي مواضع مختلفة من الجسد بلغ عددها أكثر من عشرين حالة إصابة بالعنف الشديد و6 حالات جرح بالرصاص الحي وحالة جرح برصاصة مطاطية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لم تتمكّن من سماع المتضررين لضعف المعطيات المتوفرة لديها في تاريخ زيارة ولاية قفصة، كما أن أغلب الملفات تم إرسالها عن طريق البريد.

وفي نفس اليوم وبمعتمدية أم العرائس، تجمّعت جموع غفيرة من المواطنين أمام مقرّ معتمدية المكان، وقاموا برشق المبنى بالحجارة فاضطر بأحد الموظفين إلى القفز من الطابق العلوي للمبنى خوفا على حياته مما خلف له كسرا بليغا في رجله اليمنى.

هذا وفي معتمدية المتلوي وحوالي العاشرة ليلا، إثر خطاب الرئيس السابق خرجت بعض النساء للتعبير عن فرحتهن بالقرارات التي تمّ الإعلان عنها في هذا الخطاب مما أثار غيظ بعض الشباب الذين خرجوا للتصدي لهن، فما كان من أعوان الأمن إلاّ أن قدموا وأطلقوا الرصاص ببنادق، حسب ما ورد في أقوال الشهود الواقع تلقيها، فأصيب أحد المتظاهرين بشظايا في عينيه وكتفه ولم يسعه أن يتلقى إسعافات إلا بعد يومين خوفا من أن يتمّ القبض عليه.

علما وأن ولاية قفصة لم تشهد إصابات كبيرة قبل يوم 14 جانفي 2011 وأن عدد الضحايا ارتفع بعد هذا التاريخ بظهور النزاعات العروشية في العديد من المدن بها[36].

كما أن العديد من حالات الوفاة الحاصلة بالولاية تعتبر خارجة عن نطاق اختصاص اللجنة.

[36] انظر الباب الثاني من القسم الثاني

سادسا : ولاية توزر

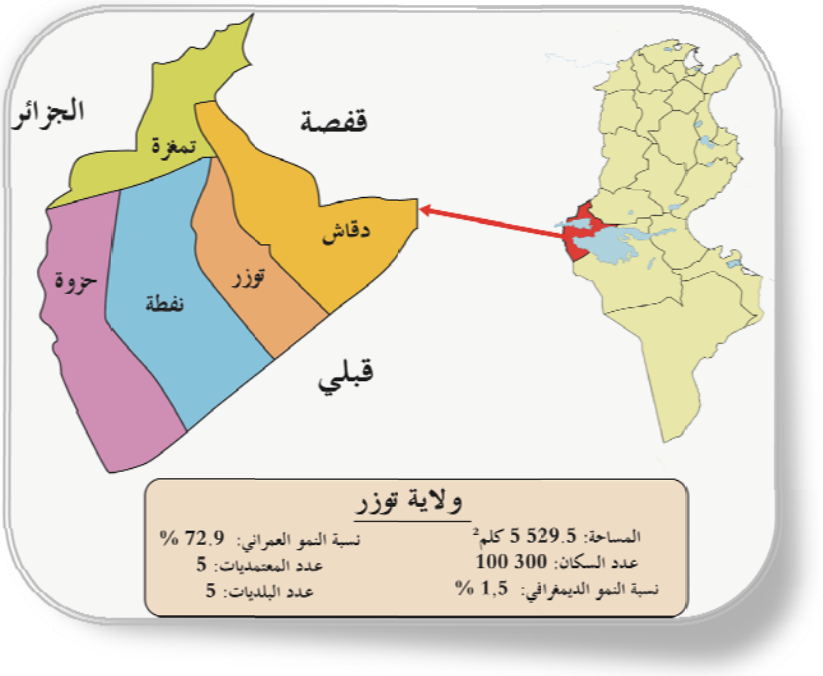

تقع ولاية توزر في الجنوب الغربي للبلاد التونسية على الحدود الجزائرية وهذا الموقع جعل منها مركزا تجاريا هامّا.

كما أنّ إنشاء مطار توزر نفطة الدولي كان حافزا في تنمية السياحة الصحراوية بالجهة والتي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية للولاية التي تتميز بمناظرها الخلابة وجمال واحاتها وملاعب الجولف ومسالكها الصحراوية الرابطة بين الواحات.

ويبقى القطاع الفلاحي القطاع الأساسي للجهة المشهورة بإنتاج التمور من النوع الرفيع تحت تسمية "دقلة النور" التي يقع تصديرها بكميات وافرة وكذلك بزراعة الخضار في الواحات.

وعند الحديث على توزر لابدّ من الإشارة إلى شاعر الخضراء أبو القاسم الشابي أصيل المنطقة وصاحب قصيدة إرادة الحياة التي اعتمدت بعض مقاطعها في النشيد الوطني .

قامت اللجنة بزيارة ولاية توزر في مناسبتين، الأولى كانت من 22 إلى 25 أفريل 2011 تمّ خلالها التحقيق حول أحداث ولايتي توزر وقفصة والثانية من 05 إلى 08 جويلية 2011 بمناسبة التحقيق في أحداث المتلوي وأحداث ولاية قبلي .

وانطلقت الأحداث في ولاية توزر من مدينة دقاش يوم 11جانفي 2011 بمسيرة سلمية جابت شوارع المدينة وتواصلت المسيرة دون تسجيل أي اعتداء على الممتلكات أو المنشآت أو الأشخاص، غير أنه وبالمرور من أمام مبنى معتمدية دقاش وأمام مركز حرس المكان تمّ إلقاء القنابل المسيلة للدموع من طرف أعوان المركز المذكور على المتظاهرين.

وأثناء عملية تفريق المظاهرة توفي ثلاث شبان وهم:

- **الأمجد بن أحمد الحامي:** عامل فلاحي من مواليد 29 أفريل 1979، توفى متأثرا بجروحه وهو في طريقه إلى المستشفى، حسب ما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بتوزر الذي عاين جرحين على مستوى الصدر نتيجة إصابة بالرصاص.

- **عبد القادر بن محمد المكي المكي:** عامل يومي من مواليد 04 أفريل 1984، أصيب برصاصة في فخذه تسببت في قطع شرايينه فتوفي من جراء النزيف، حسب ما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بتوزر بتاريخ 11 جانفي 2011.

وأكّد شقيق المتوفى لأعضاء اللجنة بأنه كان هناك تقصير من طرف المسعفين أدى إلى تأخّر حضور سيارة الإسعاف وعدم التمكّن من تقديم العلاج الأولي.

كما يؤكد الشهود الواقع تلقي إفاداتهم أنهم عندما كانوا يحاولون حمل أصدقائهم الذين أصيبوا قصد نقلهم من مكان الحادث واصل نفس العون استهدافهم وإطلاق النار عليهم.

– **ماهر بن حسن عبيدي:** عامل يومي من مواليد 11 جانفي 1990 تعرّض إلى طلق ناري إثر مروره بالمكان. ولاحظت اللجنة تضاربا في سبب الوفاة فحسب تقرير التشريح الطبي فإن سبب الموت كان الاختناق بالغاز المسيل للدموع بينما تؤكد عائلته أنه عند عملية غسل الجثة تفطن أصدقاؤه إلى وجود رصاصة في الكتف الأيمن وتم إعلام العائلة بذلك وإحضار طبيب للمعاينة وللقيام بالإجراءات اللازمة.

الثابت أن الموضوع تعهّد به القضاء وسيقع توضيح سبب الوفاة على إثر انتهاء الأبحاث .

في نفس اليوم أصيب برصاص أعوان الحرس الوطني بدقاش كذلك شابين من سكان المنطقة برصاص في الفخذ الأيمن بالنسبة للأول والفخذ الأيسر بالنسبة للثاني وذلك عند خروجهما في نفس المسيرة السلمية.

ويوم 12جانفي 2011 خرجت مسيرة سلمية في توزر صباحا مساندة لعائلات الضحايا الذين ماتوا في دقاش وأخرى قدمت من دقاش إثر جنازة الضحايا تصدّى لها أعوان الأمن برميهم بالغاز المسيل للدموع في بادئ الأمر ثم بالرصاص الحي.

وخلال هذه المظاهرة توفي **حسن بن عبد الرزاق العرفاوي** وهو عامل يومي من مواليد 01 سبتمبر 1990 عندما كان مارا قرب منطقة الشرطة بتوزر برصاصة أطلقها عون أمن من أحد نوافذ مقرّ منطقة الأمن بالمكان، وجاء في الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى الجهوي بمدينة توزر بتاريخ 12 جانفي 2011 أن الوفاة كانت نتيجة إصابة بالرصاص مباشرة في القلب.

وأصيب شاب آخر عند محاولته إسعاف حسن العرفاوي برصاصة على يد عون أمن بالزي المدني في الكتف والجنب الأيسر وأصيب كذلك خمسة أشخاص آخرين برصاص على يد عون أمن من فوق صومعة مسجد في المنطقة.

في نفس اليوم تصاعد الغضب وكانت من بين ردود الأفعال على وفاة حسن العرفاوي حرق مقري المعتمدية ولجنة التنسيق التابعة للحزب الحاكم آنذاك.

يوم 13جانفي2011 تواصلت الاحتجاجات منذ الصباح في توزر المدينة قرب باب الهواء، حضر فيها عائلات من دقاش لإخراج أبنائهم الموقوفين نتيجة الاحتجاجات وقام المتظاهرون برمي الأعوان بالحجارة قابلها أعوان بزي أسود بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وبإطلاق الرصاص الحي.

وقامت مسيرة تضامنية مع عائلات ضحايا مدينة دقاش الذين جاءوا لإخراج موتاهم من المستشفى الجهوي بتوزر وأصيب يومها شابان بطلق ناري وأكد أحدهما عند الاستماع إليه أنه شاهد الفاعل فوق الجامع، كما أصيب شابان آخران بالرصاص قرب باب الهواء بالزاوية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة تمكّنت من سماع عائلات الضحايا والشهود والجرحى في ولاية توزر ما عدى شخص واحد فقط لم يقع التوصّل إلى الاتصال به لعدم تواجده بالمنطقة.

علما وأنه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد تسعة ملفات للجرحى في ولاية توزر من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية توزر عدد خمسة حالات وفاة منها أربعة حالات قبل يوم 14 جانفي2011 و حالة واحدة يوم 14 جانفي 2011، في حين تمّ تسجيل حالة وفاة واحدة اعتبرتها اللجنة خارجة عن اختصاصها.

سابعا : ولاية صفاقس

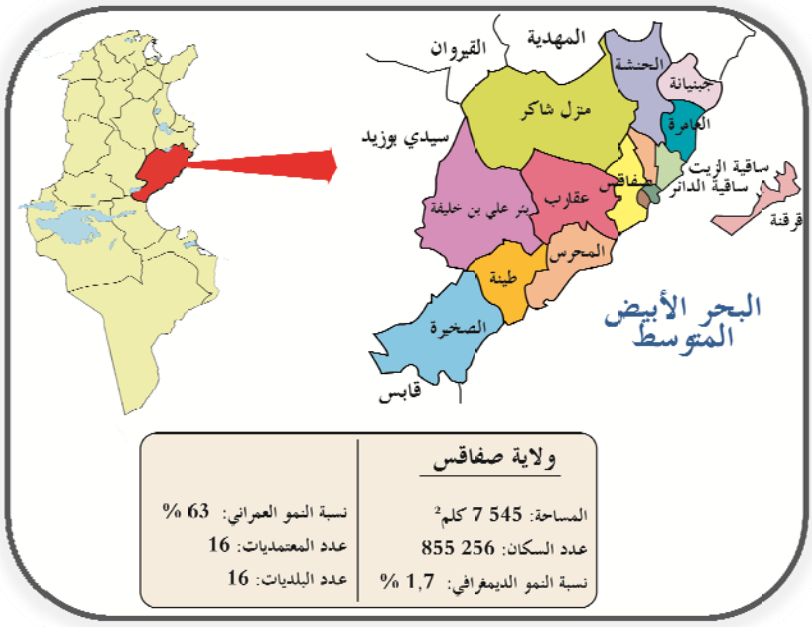

تعتبر مدينة صفاقس أهم مدينة صناعية في الجمهورية التونسية وهي مدينة ساحلية تطل على خليج قابس وتعد ثاني اكبر المدن التونسية بعد تونس العاصمة وتعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد.

تتميز صفاقس بتخطيط عمراني دائري على هيئة قرص الشمس حيث تتوسطها المدينة العتيقة ومنها تتفرع الثنايا الخمسة عشر الشهيرة على شكل أشعة.

ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل في هذه المدينة دورا رياديا منذ نشأته على مستوى النضال العمالي و الوطني وكانت له عدة مواجهات دامية مع السلطات الاستعمارية من أبرزها أحداث أوت 1947.

وكان لمدينة صفاقس موعدا آخر مع النضال فاستجابت لنداء الاتحاد العام التونسي للشغل تقرر تحديد يوم 12 جانفي 2011 يوم إضراب عام، فخرجت الحشود والجماهير الغفيرة منذ الساعات المبكرة من الصباح متجهة نحو قلب المدينة رافعة وهاتفة بشعارات سياسية أغلبها رامية إلى الإطاحة بالنظام السائد آنذاك، وبلغ عدد الحشود حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرا نحو الخمسين ألف مواطن مطالبيين بصوت واحد بخروج الرئيس.

اشتدت المواجهات وتمّ إطلاق النار على المواطنين العزل من طرف وحدات التدخّل، فسقط الشاب **عمر بن سمير الحداد** من مواليد 03 مارس 1992 وهو تلميذ بالتكوين المهني في الحدادة خرج مع صديقه إلى وسط المدينة للمشاركة في مظاهرة وتوفي اثر إصابته بطلق ناري حسب ما جاء في التقرير الطبي المحرّر بواسطة الطبيب الشرعي بكلية الطب بصفاقس بتاريخ 13 جانفي 2011 الذي عاين وجود فوهة دخول لطلق ناري برصاصة بمستوى الجهة الحرقفية اليسرى للبطن، وثبت أن الوفاة ناتجة عن طلق ناري برصاصة أحدث نزيفا دمويا غزيرا بجوف البطن، وتمّت معاينة وجود الرصاصة مع وجود ثلاث شظايا.

كما وردت على اللجنة حالة الشاب **بسام بن فتحي بنحمد** البالغ من العمر 20 سنة والذي كان متواجدا وسط مدينة صفاقس أمام "حديقة داكار" بوسط المدينة الذي شهد اضطرابات كبيرة منذ الصباح، وحسب شهود تمّ سماعهم لدى قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بصفاقس2 في القضية التحقيقية عدد 1680، استنشق المتوفي كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع.

وحسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بصفافس بتاريخ 3 مارس 2011 أن الوفاة ناتجة عن تضخم بالقلب على مستوى العضلة اليسرى وتضيّق بالصمامة الابهرية نتج عنه انتفاخ في الرئتين.

وتجاوز عدد الضحايا العشرين جريحا في ذلك اليوم، وكانت الإصابات اللاحقة بهم متفاوتة الخطورة.

وفي نفس التاريخ انطلقت مسيرات سلمية بمنطقة تينة طريق قابس حيث تمّ إطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح متفاوتة الخطورة.

علما وأنه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 25 ملف للجرحى في ولاية صفاقس من بينها 10 حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت الولاية عدد خمسة حالات وفاة منها خمسة حالة وفاة واحدة قبل يوم 14 جانفي2011 وثلاث حالات يوم 14 جانفي 2011 وحالتين بعد التاريخ المذكور لم تتمكّن اللجنة من بيان مدى ارتباطها بالأحداث لنقص المعلومات حولها وهما **الهالكين مصطفى بن محمد بنصالح** و **لسعد بن محمد بن يونس.**

ثامنا : ولاية القيروان

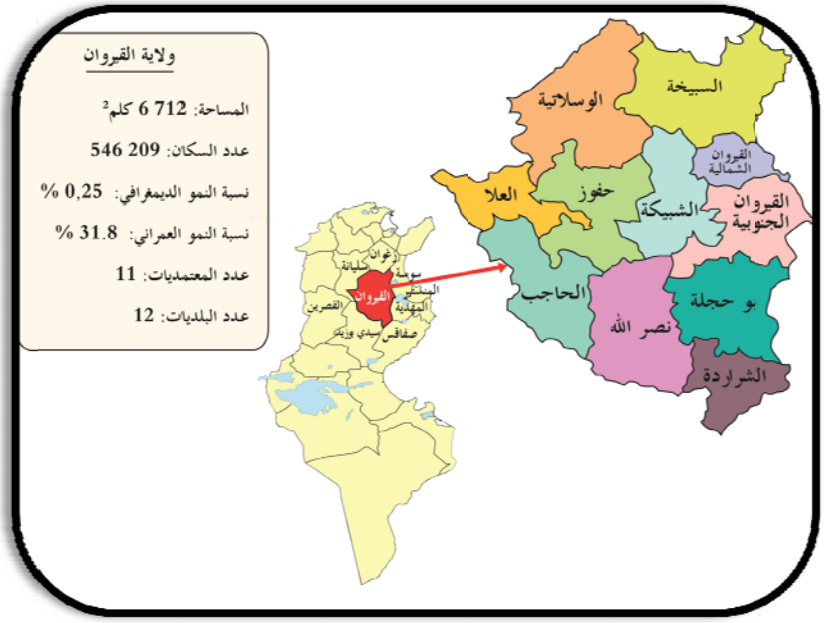

تتوسّط ولاية القيروان البلاد وهي توجد في مفترق الطرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وتحدّها سبع ولايات منها سيدي بوزيد والقصرين، وكانت مهدا للحضارات والتاريخ ومنطلق انتشار الإسلام بإفريقية وهو الاسم القديم للبلاد التونسية .

وتعتبر الفلاحة من أهم الموارد بالولاية إذ تشغل 30% من اليد العاملة كما أنه تمّ في السنوات الأخيرة تركيز عدة صناعات تحويلية بالجهة، وتمثل مدينة القيروان قطبا سياحيا ثقافيا إذ تزخر المدينة بالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية مما مكن من تطوير الصناعات التقليدية بالجهة وتبقى صناعة السجاد التقليدية "الزربية" من أهم الصناعات اليدوية التي تشتهر بها الجهة وهي تشغل نسبة هامة من النساء والفتيات.

وتحتوي ولاية القيروان على 11 معتمدية شهدت تحركات سلميّة ومظاهرات ومنذ 9 جانفي 2011 انطلقت بعض الأحداث إذ بدأ طلبة الجهة يتحركون لتنظيم مظاهرات .

وزار أعضاء اللجنة ولاية القيروان يوم 17 جوان 2011 وتقابلوا مع الجرحى وعائلة المتوفى والشهود الذين تمّ استدعاؤهم للغرض بمقر الاتحاد الجهوي للشغل.

ويمكن القول أن الأحداث انطلقت في الولاية في يوم 10 جانفي 2011 بانتظام مظاهرة حاشدة بالمدينة انتهت بمحاصرة المتظاهرين بمقر الاتحاد الجهوي للشغل حوالي الساعة الحادية عشر وتوجيه وابل من القنابل المسيلة للدموع أصيب على إثرها عدد من المتظاهرين من الشباب بجروح متفاوتة الخطورة من جراء الضرب المبرح بالعصي واستنشاق الغاز المسيل للدموع.

وفي المساء اجتمع بعض الطلبة التابعين للاتحاد العام لطلبة تونس مع مجموعة من الشباب المعطلين عن العمل بمنزل أحد زملائهم إثر إعلان غلق المؤسسات الجامعية وذلك للتحاور والاستعداد لتنظيم مظاهرات أخرى وإذا بعدد من الأعوان التابعين لفرقة الأبحاث والإرشاد والعدلية والوحدات الخاصة يقتادونهم إلى مركز الأمن بالقيروان تحت وابل من الضرب والشتم والإهانات والكلام البذيء حسب ما أفاد به بعض المتضررين لأعضاء اللجنة.

وأفاد أحد المتضررين أثناء تلقي شهادته[37] أنه تعرّض ليلتها إلى الإيقاف من قبل أعوان فرقة مجابهة الإرهاب والشرطة العدلية بالقيروان حيث وُجهت له تهم تتعلق بالسلب والحرق والتكسير وبنقله يوم الثلاثاء 11 جانفي2011 إلى مقر وزارة الداخلية بقسم أمن الدولة وُجّهت له تهمة إرباك النظام والتآمر على أمن الدولة وأكّد أنه تمّت مواصلة تعذيبه إلى حين يوم 15 جانفي 2011 حيث تمّ إنزالهم إلى زنزانة فردية ثم إطلاق سراحه مع بقية المجموعة يوم 17 جانفي 2011.

وبسؤاله عن الوسائل المعتمدة في تعذيبه بيّن ما يلي :

– أنه تمّ الاعتداء عليه بالعنف الشديد بواسطة الهراوات والعصي وأسلاك غليظة.

[37] العدد الجملي 13 متضرر

– أنه تمّ نزع ثيابه وتعريته كليا وتعريضه منذ يوم الثلاثاء 10 جانفي 2011 إلى يوم السبت15 جانفي 2011، إلى سكب المياه الباردة عليه ثمّ سكب الماء الساخن وذلك بالتداول وكان مقيد اليدين والرجلين وغالبا معصوب العينين.

– أنه تمّ توصيله بسلك بالتيار الكهربائي لمدّة تجاوزت الـ35 دقيقة إلى أن دخل في غيبوبة خلالها .

وأضاف أن المعاملة تغيّرت نوعا ما بداية من يوم 14 جانفي 2011 وذلك بالتخفيف من وسائل التعذيب وأحسّ ومن معه بحصول تغيير لم يفهموا سببه.

وصادق متضرّر آخر مبيّنا أن المجموعة تعرّضت إلى التعذيب ومختلف ضروب إساءة المعاملة وأكّد أنّهم تعرضوا إلى الضرب المبرح بالهراوات وأنهم تركوا في وضعيات منهكة لساعات طويلة أو حتى لأيام متتالية وحرموا من الماء والطعام والنوم وكانوا محجوبي الأعين وفي بعض الأحيان مكبلي اليدين ثم أجبروا على اعترافات خطية بارتكاب جرائم ملفقة .

ونفس المعطيات وردت في تقرير محرر من قبل متضرّر ثالث

هذا وأفاد أحد الشبان الواقع تعذيبهم بأن أبواه مسنين تعرضا للتهديد مما اضطرهم إلى الفرار من المنزل وقضاء 6 أيام بغابات الزيتون.

وأدلى المتضررون بشهادات طبية صادرة عن طبيب الصحة العامة بالقيروان مؤرخة في 24 جانفي 2011 تثبت تعرّضهم إلى الإعتداء بالعنف.

علما وأن اللجنة عند تلقيها لملفات المجموعة المذكورة بادرت بمراسلة السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الإبتدائية بتونس لإعلامه بالوضعية وطلب إجراء التحقيقات اللازمة في الغرض.

يوم 10 جانفي 2011 كذلك وبمنطقة أولاد حفوز قامت مظاهرة وقع التصدي لها من طرف رجال الأمن بالاعتداء بالعنف بالعصي وبإطلاق الغاز المسيل للدموع فأصيب شابين بإصابات مختلفة أحدهما تعرض إلى الرمي بآلة إطفاء الحرائق على مستوى كتفه.

يوم 11 جانفي 2011 وفي مدينة القيروان، ولئن هدأت الأوضاع نسبيا إلاّ أنه تواصل الاعتداء على المواطنين إذ أفاد أحدهم أنه تعرض للعنف الشديد تسبب له في كسور في فكه وفي رجله اليمنى.

يوم 13 جانفي 2011 نظمت مظاهرة أخرى بعد الزوال وسط المدينة ساهم فيها العديد من المواطنين، فأصيب أحدهم أمام قصر العدالة بطلق ناري على مستوى عينه اليمنى. وفي المساء وبخروج العمال من عملهم التحق العديد منهم بالمظاهرة التي تواصلت إلى حدود السادسة مساءا وبمرورها أمام منطقة الأمن الوطني تصدى لها أعوان الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي على المتظاهرين.

وفي نفس اليوم سقط الشاب **محمد السيد بن الأمجد الكسراوي** من مواليد 27 مارس 1988 وخرج يبحث عن شقيقته التي كانت عائدة من عملها فأصيب برصاصة في الظهر اخترقت الكلى وأدت إلى وفاته عند نقله إلى المستشفى. حسب ما ورد في تقرير التشريح المسلم من بالمستشفى الجهوي بالقيروان بتاريخ 14 جانفي 2011، الذي أكّد أن الوفاة ناتجة عن نزيف داخلي هام نتيجة جرح بالشريان الأبهر البطني وبالمعدة بسبب التعرض لطلقة نارية وحيدة وأن الإصابات المذكورة ناتجة عن طلقة نارية من سلاح ناري أتوماتيكي أو شبه أتوماتيكي ومواصفات الإصابات المذكورة تبين أن الطلقة النارية وقعت باتجاه الهالك من مسافة هامة قد تصل إلى عدة مئات من الأمتار.

كما أصيب في نفس الواقعة عدد من المتظاهرين بإصابات متفاوتة الخطورة نتيجة الاعتداء عليهم بالعنف الشديد من قبل رجال الأمن وأصيب أيضا شاب تطوع لحراسة مبنى بلدية القيروان صحبة رفاقه بأضرار بدنية نتيجة الاعتداء عليه بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن.

وفي ساعة متأخرة من الليل وفي موقع آخر من المدينة خرج شاب مع بعض الأشخاص فتلقى رصاصة بساقه اليمنى ولم يبين سبب تواجده في ذلك المكان في ساعة متأخرة من الليل.

هذا وخرج مواطنون في نفس اليوم حوالي السادسة مساءا في مسيرات احتجاجية بأولاد حفوز وسيدي عمر بوحجلة وسيدي علي نصر الله والوسلاتية والعين البيضاء تصدّت لها قوات الأمن الداخلي باستعمال العنف المفرط وإطلاق الرصاص الحي، وسجلت اللجنة حالة إصابة لمواطن بسيدي عمر بوحجلة تعرض لاعتداء بالعنف من قبل مجهولين قدموا لإحراق مقر المعتمدية عندما حاول التصدي لهم.

كما تلقت اللجنة ثلاث ملفات من مواطنين من ولاية القيروان أحدهم ورد لدى مكتب الضبط ولا يحتوي على معلومات ضافية عن الحادثة سوى أنها وقعت بتاريخ 13 جانفي واثنان منهم يعدا من قبيل المسائل التي لا تمتّ لأحداث الثورة بصلة.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 33 ملف للجرحى في ولاية القيروان من بينها حالتين يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة إلى جاني 12 حالة تتعلق بإيقاف تعسفي تعرّض أثناءه الموقوفين إلى عمليات تعذيب وإصابات بدنية ونفسية بالغة الخطورة، كما سجّلت الولاية عدد ثلاث حالات وفاة حالة منها قبل يوم 14 جانفي2011 وحالتان بعد يوم 14 جانفي 2011 اعتبرت اللجنة إحداهما خارجة عن اختصاصها وهي حالة الهالك **هيكل بن مبروك البحروني** الذي توفي 29 جانفي 2011 إثر تعرضه للطعن بسلاح أبيض بأسفل البطن من الجهة اليسرى من طرف مجهولين.

تاسعا : ولاية سليانة :

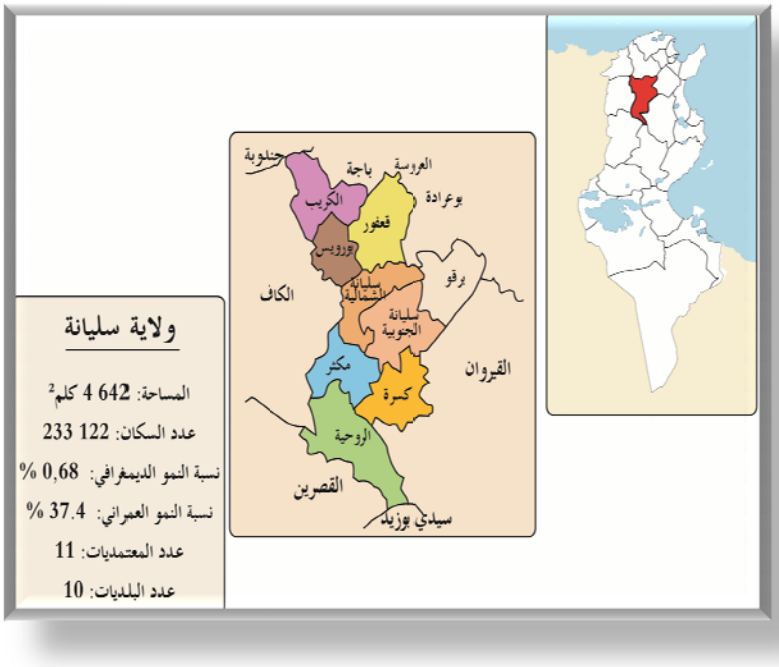

تعتبر ولاية سليانة القلب النابض للجمهورية التونسية إذ تتوسّطها فهي تقع في منطقة التل العلوي من الشمال الغربي وتشتهر بموقعها الجغرافي المتميز الذي يجعل منها المنطقة الرابطة بين الشمال الغربي ومنطقة السباسب العليا بالوسط وتحدها سبع ولايات.

وتتميز المنطقة بأغوارها وعيونها المائية الجبلية وبمواقعها التاريخية التي تصل إلى 1800 موقع أثري توجد أهمها بسليانة والكريب ومكثر وكسرى وبوعرادة وبرقو، كما تعرف بمناخها المتوسطي والأمطار التي تجعل منها منطقة فلاحية خصبة.

وعرفت ولاية سليانة تحرّكات جماعية سلمية في عدة مدن وقرى منها ما حصل بمدينة سليانة يوم 06 جانفي 2011 مساءا حيث انتظمت مظاهرة تمّ تفريقها بإطلاق قنابل

الغاز المسيل للدموع وأصيب أثناءها عدد من المواطنين بجروح لم تكن بالغة الخطورة .

في يوم 8 جانفي2011 وعلى إثر حصول تسميات جديدة في سلك المعلمين بالولاية ولم يشمل أبناء المنطقة سوى أربعة مراكز في حين تمّ تعيين 36 معلّم من خارج الولاية وهو ما أثار حفيظة أبناء الجهة وخاصة من أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل والذين اعتبروا أنفسهم أولى بالتشغيل في ولايتهم من غيرهم وقد تجمّعوا أمام مقر الولاية وانضم إليهم العديد من الأطراف، وفي نفس اليوم حدثت بمدينة مكثر اضطرابات كبيرة، حيث خرجت مظاهرة سلمية صباحا تمّ أثناءها الاعتداء على المتظاهرين بالعنف الشديد وأصيب العديد منهم بإصابات متفاوتة الخطورة في مواضع مختلفة من الجسد من قبل أعوان الأمن بمكثر دون استعمال الرصاص الحي، كما تمّت مداهمة منازل العديد من المواطنين بمدينة مكثر وإيقاف عدد من الشباب فيها.

علما وأنه من المفارقات الغريبة أن أغلب كبار المسؤولين الأمنيين الواقع سماعهم أكدوا لنا أن انطلاق الاحتجاجات كانت قوية في ولاية سليانة وأرسلت وزارة الداخلية تعزيزات أمنية كبيرة للولاية وأشرف على العملية المسؤول الأمني الذي تحوّل لاحقا إلى ولاية القصرين وتولت اللجنة سماعه بتاريخ.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد تسعة ملفات للجرحى في ولاية سليانة من بينها حالة واحدة تعتبر خطيرة نسبيا، ولم يقع تسجيل أيّة حالة وفاة[38].

[38] عرفت الولاية أحداث عنف بصفة لاحقة خلال شهر أفريل 2011 وسُجّلت العديد من الإصابات خلالها

عاشرا:ولاية الكاف

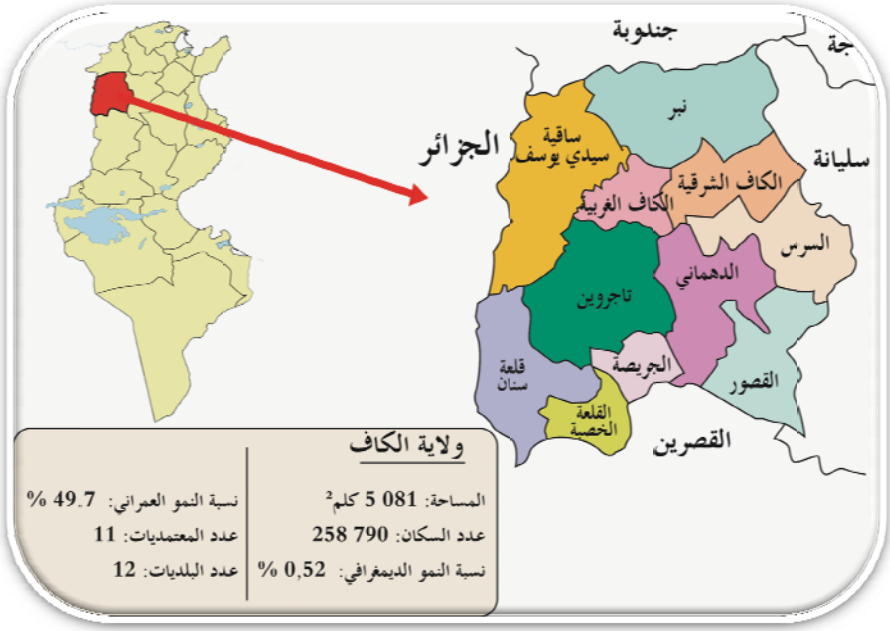

تقع ولاية الكاف في الشمال الغربي للبلاد التونسية على بعد حوالي 250 كيلومتر من العاصمة، وتعتبر منطقة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية من خلال امتداد حدودها على طول 127 كيلومتر إضافة إلى دورها الإقليمي في الربط بين الشمال ووسط البلاد في جزئه الغربي عبر الطرقات الوطنية التي تعبرها.

وشهدت ولاية الكاف خلال شهري جانفي وفيفري 2011 أحداثا متفرقة في مختلف معتمدياتها ومدنها، وتنقسم هذه الأحداث إلى قسمين، أولهما يشمل الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة الحاصلة في ولاية الكاف قبل 14 جانفي وخلال الأيام التي تلت 14 جانفي مباشرة، وثانيا الأحداث التي شهدتها مدينة الكاف يومي 5 و6 فيفري 2011 والتي ارتبطت بما عرف "بقضية البشير الجلاصي".

– يعتبر يوم 9 جانفي 2011 أول يوم حصلت فيه أحداث تذكر فقد خرج حوالي الساعة السابعة مساء جمع من الشباب للتظاهر قرب إقليم الأمن بمدينة برنوسة، رافعين شعارات مطالبين من خلالها بالحرية والكرامة، فتصدى لهم أعوان الأمن مستعملين العصي والغاز المسيل للدموع قصد تفريقهم ومنعهم من الاقتراب من مقر الولاية.

وخلال هذه المظاهرة تعرض شاب من بين المتظاهرين عمره 19 سنة إلى إصابة على مستوى الرأس والأذن، نجم عنها أضرار جسدية ونفسية، وهو يعاني حاليا من اضطرابات نفسية استوجبت مباشرة دائمة لدى طبيب نفساني.

– تواصلت يوم 10 جانفي 2011 الاحتجاجات والمظاهرات في باقي معتمديات ولاية الكاف. ففي تاجروين وبعد مهاجمة مقر منطقة الأمن الوطني، تولى مجموعة من الأشخاص حوالي الرابعة بعد الظهر التجمهر قرب المسرح البلدي وإضرام النار في عجلات مطاطية ممّا دفع أعوان الأمن إلى محاولة تفريقهم مستخدمين القنابل المسيلة للدموع، وقد أدى ذلك إلى إصابة الشاب **شوقي بن عمار محفوظي** البالغ من العمر اربعة وثلاثون سنة بقذيفة مسيلة للدموع على مستوى الجانب اليسرى من رأسه.

وأفاد شقيق المتوفي الذي تمّ سماعه من طرف اللجنة أثناء زيارتها لمنطقة تاجروين يوم 7 سبتمبر 2011 أن شقيقه كان واقفا أمام مقرّ عمله وهو مستودع لدهن السيارات قرب المسرح البلدي بصدد إغلاق الباب عندما أصيب بمقذيفة غاز مسيل للدموع فسقط أرضا.

وتم نقله في الحين إلى المستشفى الجهوي بالكاف، ثم إلى مستشفى "الرابطة" بتونس العاصمة حيث تمّ قبوله بقسم جراحة الأعصاب وبقي في حالة غيبوبة إلى أن توفي يوم 8 فيفري 2011.

وأكّد المجيب أن عون الأمن الذي أصاب شقيقه المتوفى لم يكن يقصد قتله بل أن الإصابة كانت على وجه الخطأ، وعلى كل حال فإن التكييف القانوني للفعلة يبقى من

اختصاص القضاء الذي تعهّد بالموضوع، ونشرت القضية أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالكاف ولم يصدر الحكم الجنائي بعدُ.

ورد على اللجنة ملف بخصوص شاب جريح أصيل ولاية الكاف بالغ من العمر 26 سنة أصيب برصاصة يوم 13 جانفي 2011 حسبما أفاد به الشاكي الذي لم يوضّح لا مكان الحادثة ولا أطوارها ولم يدل إلاّ بشهادة طبية أولية.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 17 ملف للجرحى في ولاية الكاف من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية الكاف عدد ثلاث حالات وفاة منها حالة واحدة قبل يوم 14 جانفي2011 و حالتان بتاريخ لاحق.

الحادي عشر : ولاية جندوبة

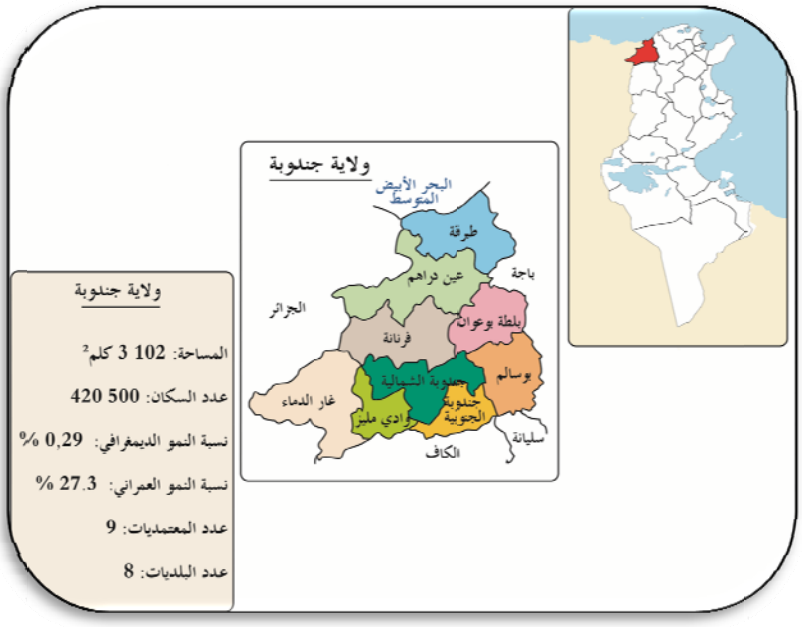

تقع ولاية جندوبة بالشمال الغربي للبلاد التونسية وهي ولاية ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط وحدودية إذ تحدها الجزائر من الغرب.

وتعتبر ولاية جندوبة من أكثر المناطق الممطرة في البلاد مما يجعل منها منطقة فلاحية هامّة، إذ تتميز المنطقة بتربية الماشية وبغاباتها الجبلية وهي تساهم بنسبة هامة في المنتوج الفلاحي العام للبلاد وقد تمّ كذلك إنشاء مناطق صناعية بهذه الولاية توفر عدة مواطن شغل ومنها خاصة الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية.

كما يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات إذ أن المنطقة ساحلية وتمتاز بمناخ دافئ في الصيف وبمواقع أثرية ومشاهد طبيعية خلابة مما يجلب السياح الأجانب والجزائريين خاصة من صيادي الإسفنج والمرجان وأحباء الغوص ورياضة الجولف

والصيد البري، ولعلّ إحداث مطار دولي بطبرقة وتنظيم رحلات دولية كان له الفضل في تطوير السياحة بالجهة.

قامت اللجنة بزيارة ولاية جندوبة أيام 4 و5 و6 جوان 2011[39] ولم يسعها التعرّف سوى على جريحين بالرغم من أن عديد الأسماء وردت بقائمة الولاية وقائمة وزارة الصحة العمومية والعديد منهم تقدموا بمطالب للحصول على التعويض المرصود للجرحى، غير أنهم لم يتقدموا بملفات إلى اللجنة سواء بمقرها أو أثناء الزيارة الميدانية مما تعذر إدراج أسمائهم في قائمة المصابين لاستحالة التقصي حول ظروف وملابسات الإصابة.

وحسب من وقع تلقي شهاداتهم ميدانيا فإن الأحداث بولاية جندوبة انطلقت في أواخر شهر ديسمبر 2011 ذلك بتنظيم مسيرة كبرى يوم 29 من الشهر المذكور وتمّت محاصرتها داخل مقر الاتحاد الجهوي للشغل تعرض خلالها المتظاهرون إلى العديد من الاعتداءات بالعنف بواسطة العصي كما استعمل الأعوان الغاز المسيل للدموع وسُجلت بعض الإصابات غير أن الأضرار لم تكن كبيرة وكذلك عدد المصابين.

وتواصلت المسيرات السلمية إلى حدود يوم 14 جانفي 2011 وكان التصدي لها محدود إذ لم يقع تسجيل إصابات وربما يرجع ذلك إلى كون أغلب القوات المتواجدة في ولاية جندوبة في الفترة المذكورة تمّ الاستنجاد بها لتعزيز الأمن في بعض المناطق والولايات الأخرى التي شهدت أحداثا أكثر عنفا.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد ستّة ملفات للجرحى في ولاية جندوبة من بينها حالة واحدة تعتبر خطيرة، ولم يقع تسجيل أيّة حالة وفاة بالمنطقة .

[39] تمّ بمناسبة هذه الزيارة التحقيق بخصوص حالات الوفاة التي حصلت خارج الولاية وكان المتوفون من أصيلي منطقة عين دراهم

الثاني عشر :ولاية باجة

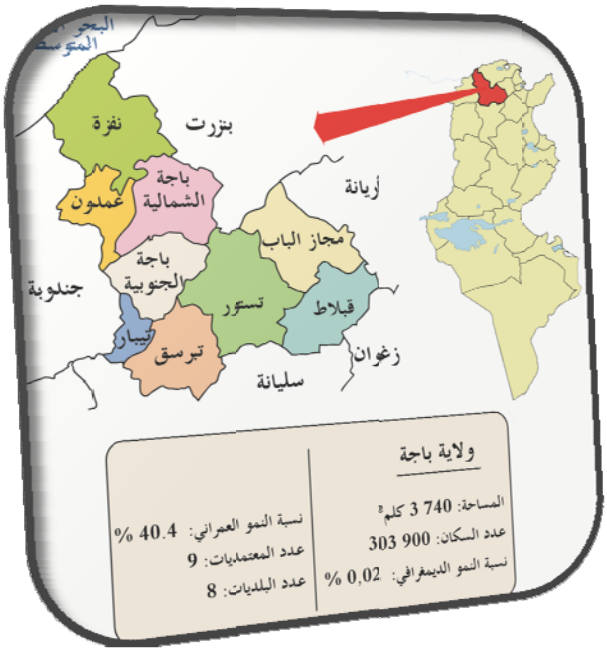

تقع ولاية باجة في شمال البلاد التونسية على بعد حوالي 100 كلم من العاصمة وتعرف بثرائها الفلاحي وبأراضيها الخصبة الممتدة عبر الهضاب والجبال والتلال التي يرويها وادي مجردة، وهي ولاية ساحلية إذ تطل عمادة نفزة على البحر الأبيض المتوسط إلا أنه لم يتم تطوير السياحة الساحلية بها.

وتشتهر ولاية باجة بالأساس بالزراعات الكبرى والخضر وغابات الزيتين مما يجعلها من أهم المناطق الفلاحية بالبلاد فضلا على وجود منطقة أثرية هامة بها وهي موقع دقة المدرج بقائمة التراث العالمي لمنظمة اليونيسكو.

تمّ زيارة ولاية باجة من طرف اللجنة في مناسبتين يوم 29 ماي 2011 و4 جوان 2011 وخلال الزيارتين تمّ التحرير على المصابين وعلى عائلات المتوفين.

وكغيرها من ولايات الجمهورية، شهدت ولاية باجة تململا واضطرابا في أوائل شهر جانفي 2011 إذ تمّ تنظيم بعض المسيرات السلمية التي لم تحصل فيها إصابات بدنية تذكر.

وفي يوم 13 جانفي 2011 تمّ تنظيم مظاهرة كبرى انطلقت من المقر الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل وتوجهت نحو الأحياء المجاورة له.

وأثناء المظاهرة توفي الشاب **وائل بن الحبيب بو الأعراس** وهو تلميذ من مواليد 13 مارس 1994 والذي أصيب باختناق من جراء كثافة استعمال الغاز المسيل للدموع فحمله أصدقاؤه في اتجاه المستشفى، غير أن أحد الأعوان التحق به ووجّه نحوه قذيفة مسيلة للدموع أصابته مباشرة على مستوى الصدر فتوفي إثر نقله للمستشفى الجهوي بباجة، حسبما يتبين من الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بباجة بتاريخ 13جانفي 2011.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 17 ملف للجرحى في ولاية باجة من بينها خمسة حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية باجة عدد ثلاث حالات وفاة منها حالة واحدة قبل يوم 14 جانفي2011 وحالتين بتاريخ لاحق لم تتوضّح بصورة قطعيّة ملابسات وقوعها.

الثالث عشر : ولاية بنزرت

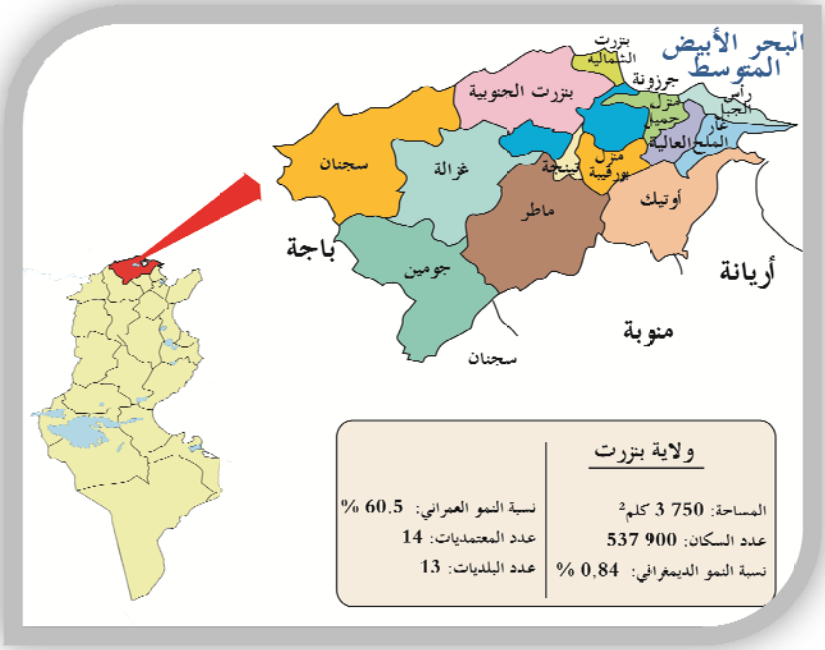

توجد ولاية بنزرت في أقصى شمال البلاد التونسية ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق وبحيرة بنزرت وإشكل المرتبطتين بالبحر من الجنوب وهي تؤدي إلى مدينة منزل بورقيبة وباجة وطبرقة عبر الغرب.

وتتميز مدينة بنزرت بجسرها المتحرك الذي يربطها بمدن جرزونة ومنزل جميل ومنها إلى ولايتي أريانة و تونس عبر الطريق البري.

وكانت بنزرت تاريخيا ومنذ الحماية الفرنسية في 1881 قاعدة عسكرية بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعل منها موقعا استراتيجيا هاما على البحر الأبيض المتوسط والذي

لم يقع إجلاؤها من الجيش الفرنسي نهائيا إلاّ في 15 أكتوبر 1963 أي بعد بضع سنوات من الاستقلال وبعد معركة الجلاء الشهيرة في صائفة 1961.

وتمّ فيها تركيز صناعات ثقيلة خاصة بالمنطقة الصناعية بمنزل بورقيبة فزيادة عن الفلاحة والصيد البحري فإن المنطقة تعتبر من أهم المناطق الصناعية بسبب معمل تكرير النفط ومعمل تركيب وصيانة السفن البحرية والحربية بمنزل بورقيبة والقاعدة الجوية بسيدي أحمد والميناء التجاري ببنزرت إذ تمر من هذا الميناء ثلثي السلع المتداولة مع أوروبا ومنها نصيب وافر من المحروقات.

وعرفت مختلف مدن ولاية بنزرت أحداثا متفاوتة الخطورة نستعرضها على التوالي:

1- مدينة بنزرت

انطلقت منذ 12 جانفي مساءا مظاهرة سلمية بالشارع الرئيسي المعروف بطريق حي حشاد قبالة مركز الشرطة بسكمة، تنادي بتنحي النظام وانضم إليها عشرات المتظاهرين.

وأفاد بعض الشهود أن عدد المتظاهرين لم يكن مرتفعا، فخرج أعوان الأمن إلى الشارع ودون سابق إنذار أطلقوا الرصاص، فأصابوا بعض المتظاهرين

وأثناء ذلك توفى الشاب **اسكندر بن المنصف رحالي** المولود في 18 أوت 1989 وهو عاطل عن العمل، على إثر إصابته برصاصة في الرأس أدّت إلى وفاته.

وفي رواية أخرى أكّدها بعض الشهود هجم المتظاهرين على مركز الأمن فاضطر الأعوان إلى الدفاع على أنفسهم وقام أحدهم بإطلاق النار في الهواء فارتطمت الرصاصة بالسقف ونزلت مباشرة على رأس الهالك اسكندر لترديه قتيلا وقد تمّ تأكيد هذه الرواية من خلال الأبحاث القضائية .

وفي نفس الواقعة أصيب شاب آخر برصاصة في بطنه وشابان آخران برصاص في مواضع مختلفة من الصدر.

وفي يوم 13 جانفي2011 حصلت بالمدينة 2011 مساء حوادث غير واضحة ومتفرقة إذ وقع الاعتداء على مواطنين بالرصاص من قبل أشخاص مجهولي الهوية من ذلك ما حصل لأحد الشبان الذي كان عائدا مع زميله من مدينة تونس على متن سيارة مدنية وكان جالسا من الجهة اليمنى للسائق فتعرضوا لهجوم من قبل ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية انهالوا رميا بالحجارة على السيارة مما أدى إلى تهشيم البلور الأمامي الواقي فأصيب إصابة بليغة في وجهه وفقد عينه اليمنى.

وإثر اتجاههما نحو المدينة لتلقي الإسعافات اللازمة وعلى مستوى إقليم الأمن ببنزرت قام عدد من أعوان الأمن بإيقاف سيارتهما وإنزالهما منها ثمّ انهالوا عليهما بالضرب العنيف وأصيب هذا الشاب في الأثناء زيادة على الكسور وفقدان عينه بشظايا رصاص على مستوى الصدر.

وفي نفس الليلة وحوالي الساعة السابعة مساء، في وسط المدينة كان شاب آخر عائدا من السوق بعد أن اقتنى بعض المشتريات وفي الطريق وبجانب البياصة (السوق القديم) استوقفته سيارة معدة للكراء من نوع "رينو سيمبول" على متنها أربعة أشخاص للاستفسار على عنوان وعندما همّ بالإجابة أطلقوا عليه الرصاص فأصيب في رجله اليمنى.

2- مدينة رأس الجبل

تعتبر مدينة رأس الجبل من أهم المدن الصناعية إذ تتمركز فيها مصانع مصدرة إلى جانب جمال شواطئها التي تجعلها قبلة العديد من المصطافين.

وأثبتت التحريات أن الأحداث لم تنطلق بالمدينة إلاّ بداية من يوم 12 جانفي 2011 رغم أنّ شبابها كانوا مستائين من الوضع الراهن، إذ أنّ أغلبهم من العاطلين عن العمل أو من العمال اليوميين الذين ينتدبون للقيام بأعمال بصفة موسمية أو دورية ولا يفي ذلك بسدّ حاجياتهم العائلية .

ولاحظنا عند استجواب المتصابين أنّ أغلبهم انقطعوا مبكرا عن الدراسة فكان مستواهم الدراسي يتراوح بين الخامسة ابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي وهذا راجع بالأساس إلى الوضع الاجتماعي وكثرة أفراد العائلة، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ أغلب العائلات التي تمّت زيارتها هي من ضعفاء الحال.

وانطلقت الأحداث يوم 12 جانفي 2011 حوالي الساعة السابعة مساء، عندما قدم عدد من الأشخاص (يتراوح عددهم بين 6 و8) غير معروفين بالجهة والأرجح حسب شهود عيان أنهم ليسوا من أصيلي مدينة رأس الجبل لا تتجاوز أعمارهم العشرين سنة، استرشدوا على مقرّ القباضة المالية والمعتمدية والمستودع البلدي وتفطن السكان فيما بعد أنّه قد تمّ إضرام النار في هذه البنايات فتمّ الاتصال بمركز الأمن لإعلامه بالوضع لكن أعوان الأمن لم ينتقلوا للقيام باللازم.

يوم 13 جانفي 2011 انتظمت مظاهرة شارك فيها المئات من أبناء رأس الجبل واتجهت نحو منطقة الأمن فتصدى لها الأعوان أمام مركز الأمن ولكن قبل وصولها إلى المركز وعلى بعد حوالي 50 مترا أطلق أعوان الأمن القنابل المسيلة للدموع ثمّ الرصاص في الهواء وباتجاه المتظاهرين، ويرجّح الشهود الواقع سماعهم من قبل اللجنة أنّ الرصاص كان يطلق بصفة عشوائية دون تصويب على الأشخاص.

ونتيجة لذلك سقط العديد من الضحايا وقتل ثلاثة مواطنين وهم :

-**حمدي بن العربي الدرويش** من مواليد 09 مارس 1985 عامل يومي، أصيب برصاصة في البطن حسبما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى المحلي برأس الجبل بتاريخ 13 جانفي 2011.

- **محمد بن علي دندن**، طالب في الإجازة التطبيقية في تصميم المنتوج من مواليد 24 جانفي 1985، كان مشاركا في المظاهرة التي انتظمت بالمدينة وتوفي نتيجة اصابة برصاص في الجهة اليمنى للصدر كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى المحلي برأس الجبل بتاريخ 13 جانفي 2011.

– **محمد بن الطاهر الهبهوبي** المولود في 08 جانفي 1981 سنة وهو أصيل بلدة بومرداس من ولاية المهدية الذي كان عائدا من عمله بأحد المصانع، وتبين من الشهادة الطبية للوفاة المسلمة بتاريخ 13 جانفي 2011 من المستشفى المحلي برأس الجبل أن الوفاة نتجت عن إصابة برصاصة في الرأس.

وأصيب تسعة عشرة شخصا آخر حسب تصريحات الطبيب والشهود و أكّد المصابون أنّ من قام بإطلاق النار هم أعوان الأمن العاملون بمركز الأمن برأس الجبل وأمكنهم التعرف عليهم.

ونفوا وجود أعوان من خارج المدينة وأكّد شهود العيان أنه على إثر الأحداث فرّ الأعوان بعد أن أفرغوا مركز الأمن من الذخيرة والسلاح، ما عدا ثلاثة أو أربعة أعوان مكلفين بالشؤون الإدارية وهم من سكان المنطقة الذين عادوا إلى مركز عملهم بعد أيام من ذلك التاريخ.

وكان منطلق زيارة اللجنة للمدينة المستشفى المحلي الذي كان قديما ومفتقرا إلى العديد من التجهيزات، ويعاني من اكتظاظ كبير بقاعة الانتظار وقلة الإطار الطبي وشبه الطبي الأطباء.

وعند استماع اللجنة إلى الطبيب المشرف على قسم الاستعجالي ليلة الواقعة والذي قام بإسعاف المتضررين ومعاينة الجثث، أفاد أنّ هناك بعض المصابين لم يتمكنوا من الدخول إلى المستشفى يوم 13 جانفي 2011 بسبب المظاهرة الواقعة في الشارع الرئيسي والتي أدّت إلى إغلاق جميع الطرق المؤدية للمستشفى لذا فإنّ أغلبهم اتجهوا مباشرة إلى المستشفى الجهوي ببنزرت وخاصة من توفرت له وسيلة نقل، في حين احتمى العديد من المتظاهرين بالمستشفى لحدوث الطلق الناري على مقربة من الباب الجانبي والذي يطل على الشارع الرئيسي .

ولا بدّ من الإشارة إلى أن ما حصل بمدينة رأس الجبل كانت الواقعة الوحيدة التي تحرّكت على إثرها وزارة الداخلية وأذنت بإجراء الأبحاث إذ حضر للمدينة حوالي

الساعة الواحدة من فجر يوم 14 جانفي 2011 المتفقد العام للأمن الوطني السابق وأجرى أبحاثا إدارية وميدانية حول ما حصل من سقوط ضحايا ومصابين من بين المتظاهرين. والثابت أن هذا الإجراء لم يكن اعتباطيا وكان أجدر أن يحدث ذلك منذ سقط أول ضحية في الأحداث أي منذ 24 ديسمبر 2010 ولعل ما حدث لا يمكن فهمه إلاّ بربطه مع ماصرّح به الرئيس السابق في خطابه يوم 13جانفي 2011 بقوله "يزي مالكرتوش الحي".

3- مدينة منزل بورقيبة

معتمدية منزل بورقيبة هي بلدة صناعية بالأساس تتميز باختلاط سكانها باعتبارهم من مختلف مناطق الولاية وقد استقروا بها بداية من الستينات على إثر مغادرة المستعمر الفرنسي لها .

قامت اللجنة بزيارة مدينة منزل بورقيبة يوم 23 ماي 2011 وتعذّر الاتصال بكلّ الضحايا من الجرحى في الجهة رغم محاولة القيام بذلك وتمّ سماع عائلتي المتوفيين.

يوم 12 جانفي2011 بداية من الساعة السادسة انطلقت مسيرة من حي النجاح طريق ماطر وقام بعض المتظاهرون بأعمال حرق للعديد من المنشآت البنكية ومركز البريد ومركز حرس المرور ومركز الحرس الوطني ومنطقة الأمن ممّا استدعى طلب أعوان الأمن المتواجدين لتعزيزات أمنية .

وحضرت وحدة تعزيز من ولاية باجة تتكوّن تقريبا من عشرين عونا على متن حافلة صغيرة الحجم وعندها حصلت اشتباكات مع أعوان الأمن سواء المتواجدين عادة بالمنطقة أو القادمين من باجة انتهت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع ثمّ الرصاص الحيّ.

واستمر إطلاق الرصاص الحي الأمر الذي أدى إلى وفاة كلّ من:

-**جمال بن رابح الصلوحي** من مواليد 09 مارس 1991 سائق بوزارة التجهيز، كان عائدا من مقر عمله برأس الجبل وبنزوله من الحافلة أصيب برصاصة في البطن

أدّت إلى إصابة الكبد وتوفّي مباشرة أثناء العملية الجراحية التي خضع لها بالمستشفى حسبما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى المحلي بمنزل بورقيبة بتاريخ 12 جانفي 2011.

-**خالد بن عبد الرحمان النفاتي** عامل يومي من مواليد 01 نوفمبر 1979، عند خروجه من المسجد بعد صلاة العشاء وأثناء سيره في الطريق العام شاهد مجموعة من الشبان كانوا بصدد تعنيف أحد أعوان الأمن والذي كان يستنجد طالبا الإغاثة مردّدا أن له أبناء فاتجه إليه وحاول حمايته وتخليصه.

وإثر ذلك قام العون المذكور بإطلاق رصاصة عليه فأردته قتيلا ونُقل إلى المستشفى الذي وصله بعد أن فارق الحياة حسبما جاء بالشهادة الطبية المسلمة من المستشفى المحلي بمنزل بورقيبة بتاريخ 12 جانفي 2011 والتي تضمّنت أن الوفاة ناتجة عن إصابة عميقة في الرأس.

في نفس الأحداث وحوالي الساعة السابعة والنصف مساءا أصيب المدعو شاب برصاصة في رجله اليسرى عندما كان عائدا من عمله بالميناء على مستوى طريق ماطر أمام مركز الأمن الوطني بحي النجاح.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 67 ملف للجرحى في ولاية بنزرت من بينها 20 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية بنزرت عدد 15 حالة وفاة ستّة منها قبل يوم 14 جانفي 2011 والباقي بعد هذا التاريخ.

وورد على اللجنة ملف واحد اعتبرته خارج الاختصاص للمدعو صابر بن العكرمي الهلالي الذي توفي يوم 24 جانفي 2011 حرقا في ظروف غامضة.

الرابع عشر : ولاية زغوان

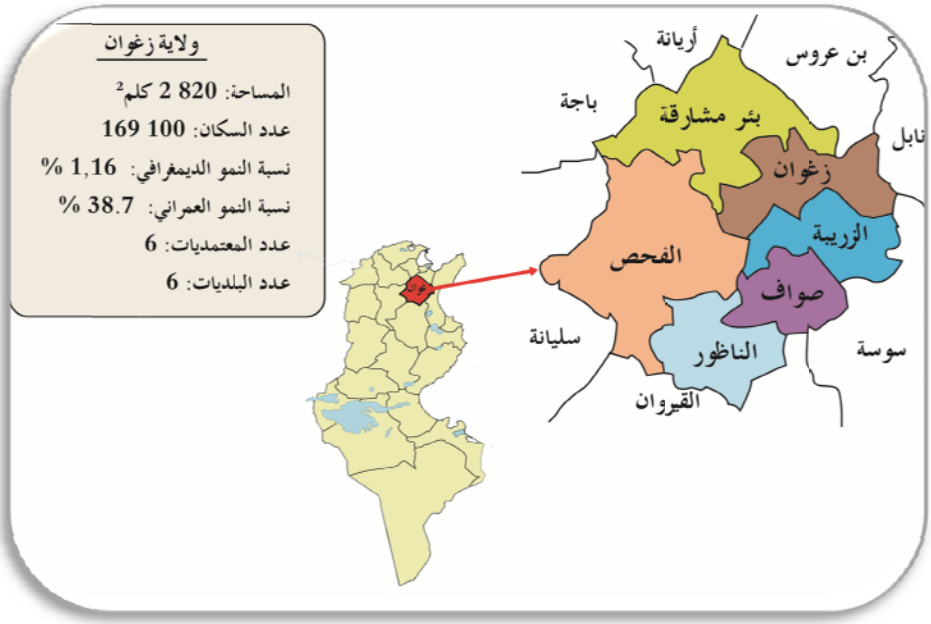

تأسست سنة 1976 مركزها مدينة زغوان وهي إحدى أهم المدن التونسية اكتسبت شهرتها بمياهها العذبة وطبيعتها الخلابة وقد تعاقبت عليها العديد من الحضارات كالحضارة الرومانية الإسلامية وصولا إلى احتضان الأندلسيين.

وتقع زغوان شمال شرقي البلاد التونسية على بعد قرابة 60 كيلو مترا من العاصمة تحدها شمالا ولايتا بنعروس ومنوبة وجنوبا ولايتا سوسة والقيروان وغربا ولايتا باجة وسليانة. وأطلق عليها الرومان اسم " زيكا " لإرتباطها بجبل زغوان الذي تنبع منه العديد من عيون المياه الطبيعية واشتهرت زغوان بكونها منطقة زراعية إلا أنها عرفت مؤخرا نشاطا صناعيا هاما .

ورغم هدوء الأجواء نسبيا في ولاية زغوان فقد شهدت مظاهرات انطلقت بالتحديد في مدينة حمام الزريبة يوم 13 جانفي 2011 حوالي الساعة السادسة مساءا، وذلك بمظاهرة سلمية على مستوى شارع البيئة وهو الشارع الرئيسي في المدينة ووقعت

مواجهة المتظاهرين بإطلاق النار من طرف أعوان أمن أفاد شهود العيان الواقع استجوابهم أنهم كانوا ملثمين ولا يمكن تحديد انتمائهم إما لمركز شرطة المكان أو الحرس الوطني أو أعوان تدخّل قدموا لتعزيز الأعوان الموجودين حسب تصريحات الأهالي المتضاربة .

وأثناء عملية تفريق المتظاهرين ذلك اليوم سقط الشاب **النوري بن عبد الحميد العقيبي** من مواليد 12 ديسمبر 1986 عامل بمصنع، توفي نتيجة إصابة بطلقة نارية وهو عائد من عمله مترجلا، وحسب ما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتونس بتاريخ 14 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص على مستوى الظهر.

كما أصيب في نفس اليوم ونفس الواقعة جريحان بأضرار بدنية جسيمة.

من جهة أخرى وفي نفس اليوم أي يوم 13 جانفي 2011 وفي مدينة الفحص تعرّض العديد من الأشخاص إلى أضرار بدنية جسيمة أثناء مظاهرة على الساعة السابعة والنصف مساء، الأمر الذي ترتّب عنه إصابة أحد الشبان بجروح بليغة إثر إطلاق القنابل المسيلة للدموع في بادئ الأمر ثم إطلاق النار في مرحلة لاحقة.

وسجلت العديد من حالات الجرحى في بئر مشارقة يوم 13 جانفي 2011 بعد إطلاق النار من طرف أعوان الأمن.

كما سجلت العديد من الإصابات إثر مسيرة بمدينة زغوان أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بأحد المتضررين تتمثل في بتر ساقه اليمنى استوجبت خضوعه لعدّة عمليات جراحية.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد خمسة عشر ملف للجرحى في ولاية زغوان من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة أحدهم تمّ بتر ساقه، كما سجّلت ولاية زغوان عدد ثلاث حالات وفاة منها حالتين قبل يوم 14 جانفي2011 وحالة واحدة يوم 14 جانفي 2011، في حين تمّ تسجيل حالة وفاة واحدة يوم 14 جانفي2011 .

الخامس عشر : ولاية نابل

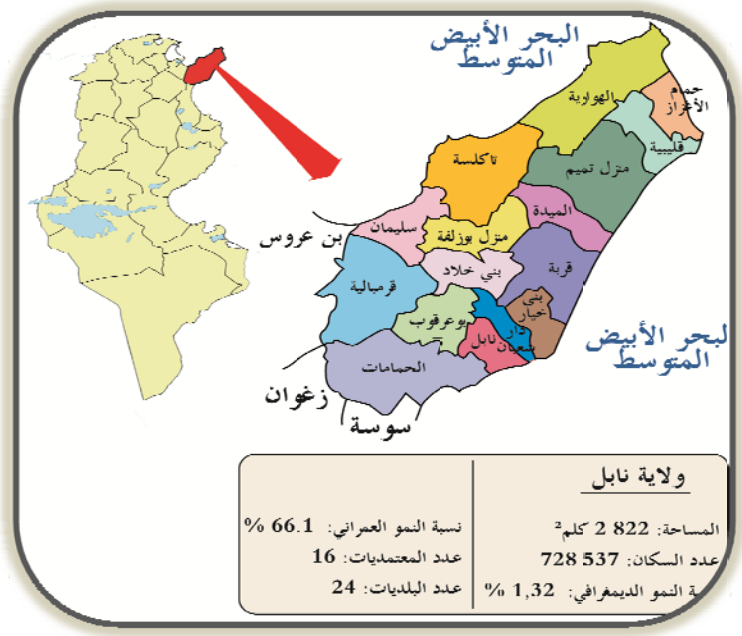

تمثل ولاية نابل الجزء الشمالي الشرقي للبلاد التونسية وتعرف بالوطن القبلي، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق والجنوب، وتعتبر مدينة نابل المدينة الرئيسية بها ومقر ولايتها وهي أول منطقة سياحية بالبلاد فمدن نابل والحمامات وقربة تستقطب أكثر عدد من السياح من باقي المناطق داخل الجمهورية وذلك بسبب قربها من العاصمة وشواطئها الخلابة والمرافق السياحية والأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية المتواجدة فيها إلى جانب ذلك فإن الوطن القبلي بصفة عامة يعتبر من أهم المناطق الفلاحية في تونس، وتمثل السياحة المورد الأساسي لعديد العائلات التي تعيش من منتوج الصناعات التقليدية أو العمل اليومي داخل النزل والمطاعم ووكالات الأسفار والمركبات السياحية بصفة عامة مهما اختلف وتنوع النشاط.

تمّ تسجيل أحداثا متفاوتة الأهمية في معظم معتمديات الولاية منذ اندلاع الثورة، استوجب التقصي حولها زيارة ولاية نابل في عدة مناسبات وذلك بسبب ارتفاع عدد الضحايا وتشتّت الأحداث في مختلف أنحائها ويمكن حصرها كما يلي :

1- مدينة نابل

استهلت اللجنة زيارة مدينة نابل بالتنقّل إلى المستشفى الجهوي يوم 24 ماي 2011 والمستشفى الجامعي بالمرازقة حيث تم اللقاء مع الطبيب الشرعي الذي قدّم تقارير طبية متعلقة بتشريح جثث الضحايا. وانتهت الزيارة يومها بحي سيدي عمر بالاتصال بعائلات الضحايا.

كما عاد أعضاء الجنة إلى مدينة نابل يوم 31 ماي 2011 لزيارة عائلات أخرى للضحايا وأيام 9 و12 و23 أوت 2011 إلى مقر الاتحاد الجهوي للشغل بنابل أين تمّ إستكمال التحريات اللازمة مع عدد من الضحايا وعائلاتهم وعدد من الشهود.

انطلقت يوم 12 جانفي 2011 مساءا مسيرة سلمية بحي سيدي عمر بنابل وهو حي شعبي ولكن سرعان ما تحولت هذه المسيرة إلى مظاهرة منادية بإسقاط النظام وكانت ردود فعل رجال الأمن المتمركزين أمام مركز شرطة المكان عنيفة فقد أطلقوا الرصاص الحي على المتظاهرين، وتمّ تسجيل وفاة الهالك **عبد الباسط بن محمد الهمامي** من مواليد 11 أوت 1989 عامل يومي وهو الكفيل الوحيد لوالديه المعاقين وأختيه، وتبين من الشهادة الطبية المؤرخة في 13 جانفي 2011 المسلمة من المستشفى الجهوي محمد الطاهر المعموري بنابل وجود جرح على مستوى الصدر نتيجة إصابة برصاصة أحدثت نزيفا دمويا داخليا.

وفي نفس اليوم ما بين الساعة الرابعة والسادسة مساء تمّت إصابة أكثر من عشرة من المتظاهرين في مواضع مختلفة من الجسد حسب الملفات الواردة على اللجنة، كما أصيب شخصان آخران أثناء عودتهما لمنزلهما في نفس اليوم واعترضتهما تلك المسيرة.

وفي يوم 13 جانفي2011 لم تكن الحياة بمدينة نابل عادية فأغلب المصانع لم تفتح أبوابها لذلك عاد معظم العمال إلى منازلهم واستشاط غضب السكان بعد سقوط العديد من الضحايا في اليوم السابق، فخرجوا من جديد في مسيرة سلمية حوالي الساعة العاشرة صباحا فوقعت ملاحقهم من طرف أعوان الأمن الذين أطلقوا عليهم الرصاص فسقط عدد من الجرحى كما توفي يومها **حسين بن عبد الحفيظ بن شعبان** من مواليد 18 سبتمبر 1969 عامل يومي وهو أصيل الرديف من ولاية قفصة الذي كان يعمل كحارس ليلي والذي علمت عائلته بالفاجعة عبر قناة "الجزيرة"، وحصلت الوفاة نتيجة نزيف دموي على مستوى الرئة اليسرى إثر اختراقها برصاصة.

وبسماع بعض الشهود أكدوا أنهم تعرّفوا على بعض الأعوان الذين كانوا يطلقون النار، وخاصة أحدهم المعروف لديهم باعتباره يعمل منذ مدّة بالشرطة العدلية بنابل.

وحوالي الساعة الحادية عشر صباحا وعلى مستوى محطة النقل بوسط المدينة أكّد الشهود أن سيارة من نوع "ستافات" تابعة لوحدات التدخّل مرّت من المكان وقد أطلق الأعوان المتواجدين داخلها النار على المارة.

في نفس اليوم خرج العديد من سكّان المدينة لتشييع جنازة الشاب عبد الباسط الهمامي الذي توفى في اليوم السابق وأثناء عودتهم حوالي الواحدة ظهرا وعلى مقربة من جامع الكرمة ومحطة سيارات الأجرة بشارع الهادي شاكر حاول رجال الأمن التابعين لفرق التدخّل وعددهم عشرة تقريبا تفريق المظاهرة السلمية بإطلاق الغاز المسيل للدموع ثم بإطلاق النار على المتظاهرين فأصيب عدد منهم بجروح.

وفي الثانية ظهرا حصل طلق ناري بالسوق في المدينة العتيقة حيث أصيب أحد الشبان من التجار الذي كان يتجول بالسوق والذي لم ينتبه إلى أي شيء لأنه أصم وأبكم، إلا أنه أفاد بالإشارات أنه شاهد أعوان أمن يرتدون الأسود وملثمين.

كما أفاد متضرّر آخر أنه تعرّض لطلق ناري في الثانية والنصف بعد الزوال بحي نيابوليس إذ قدمت سيارة شرطة بيضاء وسوداء اللون ونزل منها أعوان يرتدون الأسود

وخوذات واقية وقاموا بإطلاق رصاص ذي لون أحمر ثم أطلقوا الرصاص الحي على المتجمهرين.

ولم يتوقف نزيف الإصابات في هذا اليوم فحوالي الساعة الخامسة مساءا وتحديدا قرب المستشفى الجهوي ومغازة "كارفور" وسط المدينة، أصيب بعض المواطنين في مظاهرة كانت مارة من هناك حسب تصريحات بعض الجرحى الذين وردت ملفاتهم على اللجنة، كما أكّد بعض الشهود خروج مظاهرة في حوالي الساعة الخامسة مساءا قرب عمارات "سوبرولس" بسيدي عمر جُرح فيها شخص بالرصاص.

وتواصلت الأحداث ففي السابعة مساءا وبوسط المدينة وأمام المستشفى مرت سيارة شرطة كبيرة ونزل منها ثلاثة أعوان ملثمين وانهالوا بالضرب الشديد على المارة فأغمي على أحدهم من شدة الضرب ولم يستيقظ إلا في المستشفى.

2- مدينة دار شعبان الفهري

تقع مدينة دار شعبان الفهري غير بعيد عن مدينة نابل وهي مشهورة بفن النحت على الحجر، وقد زار أعضاء اللجنة أيام 24 ماي و12 و23 أوت 2011 عدد من الضحايا وتمّت معاينة مكان المظاهرة والاستماع إلى الشهود بدار شعبان.

ذكر شهود العيان أنهم شاهدوا في يوم 12 جانفي 2011 مجموعة من الشبان غير المعروفين بالمنطقة قدموا وبدؤوا بحرق مقرّ لجنة التنسيق التابعة للحزب الحاكم ثم المكتبة العمومية ودار الثقافة، رغم وجود مركز الشرطة بنفس الشارع تقريبا.

وهذه العمليّة تكرّرت في العديد من الولايات ممّا يجعل التساؤل يطرح حول هويّة هؤلاء وسبب عدم التصدي لهم من قبل أعوان الأمن.

وأفاد شهود عيان بأن مسيرة انتظمت في التاريخ المذكور أعلاه وأن هناك سيارة شرطة كبيرة بيضاء قدمت إلى الشارع الرئيسي ونزل منها حوالي 7 أو 8 أعوان تقدّم منهم اثنان وأطلقا الغاز المسيل للدموع في محاولة لتفريق المظاهرة ولكن تمسّك المتظاهرون بالبقاء في نفس المكان فما كان من اثنين منهما إلاّ أن جثما على

ركبتيهما وأطلقا الرصاص على المتظاهرين والمواطنين الذين قدموا ليشاهدوا ما حصل فسقط الطفل **وائل بن عبد الستار خليل** من مواليد 23 أكتوبر 1995 اثر إصابته برصاصة في الرأس وتوفي على عين المكان حسب ما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى الجهوي محمد الطاهر المعموري بنابل بتاريخ 17 جانفي 2011.

وأفاد الشهود بأن الطلق كان بصفة عشوائية وأدى إلى جرح شخصان آخران بالرصاص وتعرّضهما إلى أضرار متفتوتة الخطورة .

كما توفيت في نفس اليوم وفي نفس المكان المرأة **فاطمة بنت محمد الجربي** وهي مواطنة تحمل جنسية مزدوجة تونسية سويسرية وكانت تشاهد ما يحصل وتشجّع أبناء الحي من فوق سطح منزلها بالطابق الثالث على المقاومة والدفاع عن أنفسهم بطرد رجال الأمن بالحجارة فأصابتها رصاصة في فكها وذلك حسب ذكر بعض سكان الحي الذين شاهدوا الحادثة ومن خلال الموقع الذي كانت فيه وهو سطح منزل ذو طابقين وموقع الرصاصة ومسارها المنحرف بأن هذه السيدة قد تمّ استهدافها، علما وأنه تعذّر على أعضاء اللجنة الاستماع إلى أفراد عائلة الهالكة نظرا لعدم تواجدهم بالمكان.

وبالإطلاع على الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي محمد الطاهر المعموري بنابل بتاريخ 13 جانفي 2011 يتبين أن الوفاة كانت ناتجة عن جروح بليغة على مستوى الرأس تسببت فيها رصاصة.

وفي يوم 13 جانفي 2011 أفاد أحد المصابين بدار شعبان أنه عندما كان عائدا إلى مقر سكناه مارا من وسط المدينة، شاهد مظاهرة انطلقت منذ بداية المساء، ردّ عليها أعوان الأمن بطلق ناري عشوائي فأصيب برصاصة على مستوى الرأس وأخرى على مستوى فخذه الأيسر خلفت له جروحا بليغة.

3- مدينة سليمان:

وببلدة سليمان الساحلية التي تقع بالجهة الشمالية من الوطن القبلي على بعد حوالي 30 كلم من تونس العاصمة وهي منطقة بحرية وفلاحية ، وقد زارتها اللجنة يوم 22 أوت 2011 واستمعت إلى الشهود والضحايا بمقر بلدية باب بحر بالمكان.

انطلقت الأحداث منذ يوم 12 جانفي 2011 بخروج مظاهرة على الساعة العاشرة صباحا تصدّى لها أعوان الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع ثم بالرصاص الحي فأصيب أحد المتظاهرين الذي كان عائدا إلى المنزل برصاصة في فخذه الأيسر.

وفي مساء نفس اليوم وحوالي السادسة والنصف قرب محطة الحافلات مرّت سيارة بيضاء اللون من نوع "بارتنار" قام راكبوها بإطلاق الرصاص على المارة فأصيب أحد الطلبة الذي كان عائدا من مدينة نابل برصاصة في رجله اليسرى.

وفي بداية الليل وحوالي الساعة التاسعة، كان بعض الأشخاص مارين من باب بحر بسليمان حيث اعترضتهم مظاهرة سلمية وكان أعوان الأمن المرتدين لأزياء سوداء يطلقون النار عليهم فجرح أحدهم وأفاد أحد المصابين بأن رئيس مركز باب بحر كان ضمن الأعوان المعتدين.

ومن الغد أي يوم 13 جانفي 2011 وحوالي الساعة الثالثة مساءا اشتد احتقان المواطنين وخرجت مسيرة سلمية بباب بحر ما انفك يزداد عدد المشاركين فيها منادين بتنحي النظام ورافعين شعارات الكرامة والحرية، فقام أعوان الأمن بوضع حاجز أمام الطريق ثم إطلاق النار على المتظاهرين فسقط كلّ من :

- **وائل بن محمد العقربي** وهو تلميذ من مواليد 21 جانفي 1993 وتوفي حوالي الساعة الرابعة مساء بباب بحر سليمان أمام مركز الشرطة بعد أن أصيب برصاص بالقلب أدت إلى وفاته على عين المكان.

-**عمر بن محمد بوعلاق الجابري** تلميذ والذي لم يتجاوز سنه 17 سنة كان متواجدا في المظاهرة وحاول إسعاف وائل العقربي المذكور أعلاه فأصيب بدوره بطلق ناري على مستوى رقبته وتوفي في نفس المكان.

وأفاد شاهدا عيان أصيبا بدورهما بالرصاص في نفس المظاهرة بأن من كان يطلق الرصاص هما عونا أمن معروفان بالجهة وأكّد بعض المتضررين نفس الرواية.

علما وأن المظاهرة تواصلت يومها إلى حدود الساعة الخامسة مساءا وحتى بعد المغرب وأصيب كذلك ثلاثة أشخاص آخرين حسب الملفات الواردة على اللجنة. كما أفاد أحدهم أنه شاهد أحد الأعوان يستعمل سلاحا خاصا بقتل الكلاب السائبة.

4- مدينة الحمامات

تعتبر مدينة الحمامات قطبا سياحيا كبيرا يوفر عددا وافرا من مواطن الشغل، وانتظمت فيها يوم 12 جانفي 2011 مظاهرة ابتداء من الساعة الخامسة مساء أمام مركز الأمن بالحمامات (الكرنيش) منادية بتنحي النظام أصيب على إثرها **زهير بن محمد السويسي** من مواليد 27 نوفمبر 1958 يعمل رئيس قسم استقبال بنزل برصاصة وتوفي متأثرا بالإصابة، حسب ما تبيّن من الشهادة الطبية المسلّمة من المستشفى الجهوي محمد الطاهر المعموري بنابل بتاريخ 13 جانفي 2011 والتي جاء فيها أن الوفاة ناتجة عن إصابة برصاص في الجزء السفلي للرقبة مما أدى إلى إصابة الشرايين والرئتين، وفي نفس المظاهرة جرح أيضا بعض الأشخاص.

وتعهّد قاضي التحقيق بالمكتب الرابع لدى المحكمة الابتدائية بقرمبالية بالقضية عدد 28465/4 وأصدر قرارا بالتخلي عنها للمحكمة العسكرية الدائمة بتونس بعد أن تبين له حصول الوفاة أثناء مظاهرة .

وفي مساء نفس اليوم وبمنطقة الكورنيش كان أحد الشبان يحرس الحي مع أصدقائه وإذ بمجموعة من الشبان كانوا مطاردين من قبل أعوان الأمن الذين كانوا يطلقون الرصاص فأصيب برصاصة بالجانب الأيسر للرقبة.

5- الأحداث في بقية مدن الولاية

عرفت مختلف مدن ولاية نابل أحداثا مختلفة نستعرضها كالتالي:

أ- مدينة قليبية:

توجد مدينة قليبية شرق الوطن القبلي وعلى بعد حوالي 100 كلم من العاصمة فهي مدينة سياحية تتميز بمينائها التجاري وبانتصاب عدة مصانع أجنبية العاملة تحت نظام قانون 1972 للشركات المصدرة كليا.

وتحوّلت اللجنة إلى مدينة قليبية في مناسبتين وذلك أيام 31 ماي و18 أوت 2011 أين تحولت إلى عناوين الضحايا الذين سقطوا لاحقا واستمعت إلى بقية الشهود بمقر البلدية بالمدينة[40].

ولم تثبت التحريات أن المدينة شهدت أحداثا قبل 14 جانفي2011 إذ ورد على اللجنة ملف اعتداء بالعنف الشديد وتخريب لصيدلية الليل من طرف مجموعة متكونة من 20 شخصا داهموا المحل حوالي الساعة الثانية صباحا من يوم 13 جانفي 2011 متسببين لصاحبها في أضرار عديدة.

ب- مدينة منزل تميم:

توجد المدينة في الناحية الجنوبية الشرقية للوطن القبلي، وهي تتميز بالفلاحة وتربية الماشية، وتمّت زيارة المدينة يوم 18 أوت 2011 وسماع الضحايا وعائلاتهم والشهود بمقر بلدية المكان.

وعلى غرار ما حدث في غيرها من مدن الولاية ، خرج المواطنون للتعبير عن غضبهم حوالي منتصف النهار بالشارع الرئيسي المنجي سليم فأصيب أحدهم 12 جانفي 2011 بالرصاص، وقد أفاد المتضرر بأنه كان هناك طلقا ناريا متبادلا على مستوى

[40] تمّ أثناء الزيارتين اجراء التحقيقات بخصوص الأحداث اللاحقة ليوم 14جانفي2011

مغازة "برافو" التي كان يحاول بعض الأطراف حرقها، وبيّن أحد الأطراف كان يتمثل في دورية جيش أما من الناحية الأخرى فهو سمع الصوت دون أن يعلم مصدره.

ج- مدينة بني خيار:

تقع بلدة بني خيار على الضفّة الجنوبية للوطن القبلي وهي بلدة سياحية تتميز بشواطئ خلابة، وتمت زيارتها يوم 09 أوت 2011 وتم سماع عدد كبير من الضحايا من متساكني المدينة ومتساكني بلدة المعمورة المجاورة لها.

و انطلقت الأحداث فيها منذ يوم 12 جانفي 2011 بقيام مظاهرة وسط المدينة حوالي الساعة السابعة مساءا منادية بتنحي النظام .

وذكر شهود العيان الواقع سماعهم من طرف أعضاء اللجنة أنّ سيارتي شرطة بيضاء وسوداء اللون قدمتا إلى مكان المظاهرة إحداهما قدمت من منطقة قرمبالية ونزل منها أعوان أمن أطلقوا القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين ثم الرصاص الحي فأصيب عدد منهم في مواضع مختلفة من الجسد.

وورد على اللجنة سبع ملفات جرحى في الحوادث التي حصلت ليلتها ومنهم بعض الأشخاص الذي تواجدوا هناك صدفة من ذلك أحد متساكني المدينة الذي كان عائدا للمنزل على دراجته وثان مترجلا نحو محل سكناه وثالث كان راجعا لمحل سكناه بعد زيارة صديقه الجريح بالمستشفى.

وتواصل الوضع مضطربا خلال الساعات الأولى من الليل فحوالي الساعة العاشرة مساء وقبالة نهج ليبيا القريب من المستودع البلدي وبينما كان المواطنون متجمهرين ليشاهدوا ما حصل، قدمت سيارة شرطة كبيرة وأطلقت الغاز المسيل للدموع ثم الرصاص الحي فتفرق معظمهم إلا أنّ السكان شاهدوا مجموعة من الخارجين عن القانون عادت لحرق فرع البنك العربي التونسي "ATB" كردة فعل على ذلك الطلق الناري، فتقدم أحد المواطنين ليطمئن على أحد أصدقائه الذي يقطن فوق الفرع البنكي وبينما كانت الشرطة تلقي القبض على الخارجين عن القانون، أصيب برصاصة في

ساقه اليمنى، كما أصيب شخص آخر قرب جامع الزياني برصاصة في الجانب الأيمن.

وقرابة منتصف الليل كان أحد الشبان مع جيرانه يحرسون الحي إذ قدمت دراجات نارية على متن كل واحدة منها عونا أمن من فرق وحدات التدخّل ففرّ الشبّان إلى منازلهم ولكن الأعوان لحقوا بهم وخفضوا من السرعة وأطلقوا النار عليهم فأصيب الشاب المذكور برصاصة في فخذه الأيمن.

هـ- مدينة المعمورة :

يوم 12جانفي 2011 حصل تجمّع كبير ببلدة المعمورة الواقعة على بعد بضع كيلومترات من مدينة دار شعبان فقد خرج المواطنون يوم للتعبير عن غضبهم إثر إيقاف بعض الشبان بمركز بلدة بني خيار المجاورة، و تجمهروا قبالة مركز شرطة المعمورة وهمّ أحد المتظاهرين بتهشيم باب المركز رغم أن بعضهم حاول تهدئته ولكن عندما تم تهشيم الباب أصبح من الممكن على المتظاهرين مداهمة المكان، فكانت ردة فعل أعوان الشرطة أن أطلقوا النار عليهم فأصيب ثلاثة منهم بالرصاص.

وذكر أحد المتضرّرين أنه أصيب برصاص في الرقبة والصدر ولكن الإصابات لم تؤدي إلى الوفاة ذلك أن الرصاص كان مطاطي إلا أن التقرير الطبي لم ينص على هذا العنصر إذ ذكر بأن الاعتداء كان بسلاح ناري.

كما عرفت العديد من المناطق الأخرى بالولاية أحداثا متنوعة نبيّنها كما يلي:

- منطقة بئر بورقبة الواقعة قرب بلدة الحمامات، انتظمت مظاهرة في الشارع الرئيسي وقدمت سيارة شرطة بيضاء وسوداء اللون تابعة لقوات وحدات التدخل، نزل منها بعض الأعوان واعتدوا بالعنف على المواطنين فأصيب أحدهم بكسور في ساقه اليمنى، كما أصيب شخص آخر برصاصتين في أصابع رجله اليمنى،وأفاد أن الشرطة كانت تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي لتفريق المتظاهرين.

– منطقة براكة الساحل، الواقعة ما بين مدينتي نابل والحمامات، انتظمت في نفس اليوم وحوالي الساعة السادسة بعد الزوال، مظاهرة سلمية تنادي بتنحي النظام، فأصيب سائق سيارة أجرة على مستوى عينه اليمنى تسببت له بفقدان البصر، وأكّد أثناء سماعه أن من أصابه هم أعوان تابعون لمركز الحرس الوطني ببراكة الساحل.

وفي 13 جانفي2011 وحوالي الثالثة والنصف بعد الزوال انتظمت مسيرة سلمية وكان أعوان الأمن من وحدات التدخل يصدون المتظاهرين بإطلاق النار فأصيب أحد المواطنين بطلق ناري بساقه اليسرى عند نزوله من سيارة نقل ريفي وهو عائد من عمله.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 101 ملف للجرحى في ولاية نابل من بينها 34 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية نابل عدد15 حالة وفاة منها سبعة حالات قبل يوم 14 جانفي2011 و الباقي بتاريخ لاحق. وورد على اللجنة 3 حالات وفاة اعتبرتها خارج عن اختصاصها لكل من:

– **أحمد بن المنصف الزوالي** الذي أحرق نفسه يوم 2 أفريل 2011 داخل منزل شرطة منزل تميم.

– **محمد بن خليفة سلطان** الذي توفى يوم 23 جانفي 2011 بعد الاعتداء عليه بالعنف من طرف مجهولين بمقر عمله أثناء حراسة ضيعة.

– **مجدي بن الحبيب البلعزي**، ورد على اللجنة تشريح طبي صادر عن قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجهوي بنابل بتاريخ 22 جانفي 2011، يفيد أنّ الوفاة حصلت يوم 16 جانفي 2011 نتيجة كسر بالعمود الفقري وتعذّر بيان ملابسات الواقعة وظروفها.

السادس عشر : ولاية سوسة

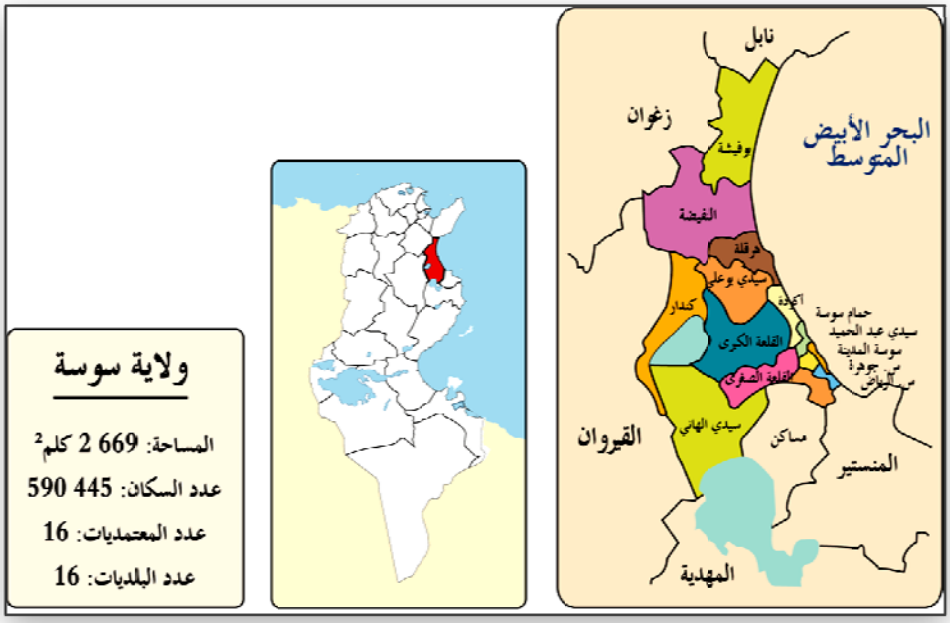

تعتبر ولاية سوسة من كبرى ولايات الجمهورية التونسية، فموقعها الجغرافي وشواطئها الخلابة يجعل منها قطبا سياحيا هائلا يشغل عددا هاما من اليد العاملة، فضلا على أنها تعرف بزراعة شجر الزيتون وبوفرة منتوجها كما تشتهر المنطقة بأنها قطب صناعي في مجال النسيج والحياكة وتتمركز فيها عدة مصانع وشركات تابعة لمنظومة قانون 1972 المتعلق بالشركات المصدرة كليا.

ولكن هذا لم يمنع من تفاقم الفقر والبطالة في أحواز المدينة وحتى في وسطها، فعدد كبير من الشبان لم يعد لهم من الأحلام سوى الوصول إلى السواحل الأوروبية، لذلك فرغم هذا الثراء الصوري والجمالية التي تحظى بها المدينة فقد انتفضت خلال الثورة شأنها شأن بقية المدن منادية بالكرامة والعمل واحترام الحريات.

وزارت اللجنة مدينة سوسة في مناسبتين الأولى يومي 17 و18 أفريل 2011 والثانية يوم 11 جوان 2011 بمقر الاتحاد العام التونسي للشغل وتم سماع الشهود والضحايا إلا أنه لا بدّ من الإشارة إلى عدم التوفق في التعرّف على عدد كبير من الجرحى

وذلك لعدم دقة البيانات المتوفرة لدينا رغم المجهود المبذول بمختلف أحياء المدينة حيث تمّ سؤال المتساكنين عن هوية الجرحى وعناوينهم.

اندلعت الأحداث بصفة متفرقة في كامل أنحاء الولاية منذ يوم 09 جانفي 2011 فقد قام **خالد بن صالح خديمي** وهو كهل من مواليد 13 جويلية 1965، بإحراق نفسه بالطريق العام على مستوى ديوان الزيت بسوسة، وتمّ نقله إلى مستشفى فرحات حشاد وبقي على ذمّة الطبيب المباشر في حالة غير مستقرة وتوفى لاحقا بتاريخ 7 أفريل 2011 حسب ما ورد بالتقرير الطبي المحرر في التاريخ المذكور بواسطة طبيب الصحة العامة التابع لقسم الحروق بالمستشفى الجامعي سهلول سوسة2011.

وأفاد شقيق الهالك أن شقيقه متزوج وله أبناء وأن سبب إقدامه على حرق نفسه كان مروره بظروف نفسية صعبة وأنه تحوّل في العديد من المناسبات إلى مقرّ الولاية ولجنة التنسيق التابع للحزب الحاكم السابق وتمّ وعده بتوفير عمل له غير أنه تمّت مماطلته، وأضاف أن شقيقه تحوّل إلى مقر لجنة التنسيق فتمّ طرده لوجود بعض المسؤولين هناك، ولا يمكن اعتبار هذه الحالة داخلة في أحداث الثورة.

وفي نفس اليوم اندلعت مظاهرة بحي الرياض تطالب بالإطاحة بالديكتاتورية، فتصدت قوات الأمن للمتظاهرين الذين ألقوا بالزجاج الحارق باستعمال الغاز المسيل للدموع ثم الرصاص فأصيب شخصان بجروح مختلفة من جراء رمي قنابل الغاز عليهم. كما قام الأمن بمداهمة المتظاهرين بالسيارات الإدارية وأصيب نتيجة ذلك أحد الشبان بكسور مختلفة في جسده.

وفي يوم الاثنين 10 جانفي 2011 مساء بحي الرياض أصيب طالب بطلق ناري أثناء عودته من مقر عمله إلى منزله حيث اعترضه تجمهر غفير كان يهدد فيه المتظاهرين أعوان الشرطة الذين أطلقوا عليهم النار.

ولم تسجل حوادث تذكر يوم 11 جانفي إلا أنه في يوم 12 جانفي توفى **رابح بن محمد خليفي** من مواليد 08 أكتوبر 1969 حارس بمأوى السيارات أصيل معتمدية فرنانة (ولاية جندوبة) نتيجة طلق ناري وأفاد شقيقه الحبيب عند سماعه من طرف اللجنة أنه لا يعرف تفاصيل عن الحادث وقد بلغه خبر وفاة شقيقه نتيجة إصابته

قريبة من مستشفى سوسة برصاصة من قبل أعوان أمن استقرّت في الجهة اليمنى من الصدر، وليس له تفاصيل أخرى عن الواقعة.

وفي نفس المساء أصيب شاب بحي العوينة بسوسة وبسماعه أفاد أنه سمع أصواتا خارج المنزل فخرج للتثبّت فشاهد مجموعة من الشبان بصدد حرق عجلات مطاطية إلا أنه عند محاولة دخول منزله أصيب برصاصة وسقط على الأرض فسحبه إخوته وأغلقوا الباب غير أن أعوان الأمن داهموا البيت ودخلوا وأخذوا الإخوة الثلاثة إلى مقرّ المنطقة وتم ضربهم هناك ضربا مبرحا وبما أنه كان ينزف جدا طلب رئيس المنطقة نقله إلى المستشفى، أما أخويه فبقيا بحالة إيقاف وتمّ الاعتداء عليهما وتعليقهما في الشبابيك من أيديهم.

ولم تسجّل حالات وفايات أو جرح أخرى قبل يوم 14 جانفي 2011 حسب ما ورد على اللجنة من ملفات.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 68 ملف للجرحى في ولاية سوسة من بينها 15 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية سوسة عدد 15 حالة وفاة منها أغلبها بعد يوم 14 جانفي2011 .

وتمّ تسجيل حالة وفاة فاطمة بنت خليفة شوشان التي اعتبرتها اللجنة خارجة عن اختصاصها لوفاتها من جراء جلطة دماغية، أكدت ابنتها أنها كانت نتيجة تعرض والدتها لصدمة بعد إصابة ابنتها بالرصاص وهو معطى يصعب اثباته.

السابع عشر: ولاية المنستير

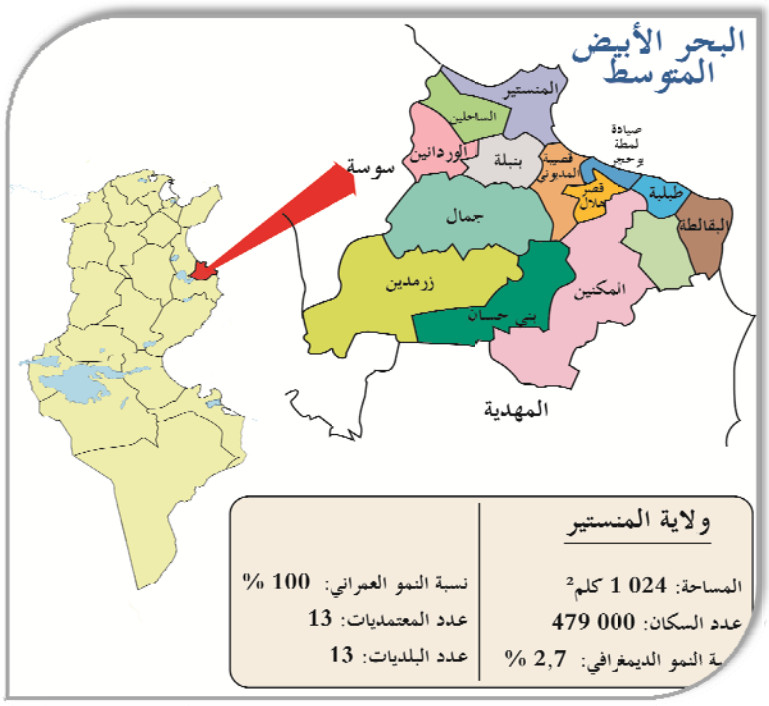

تقع ولاية المنستير في المنطقة الساحلية من تونس، وتحدها من الشمال ولاية سوسة والبحر الأبيض المتوسط على إمتداد أكثر من 35 كيلومتر وتمتاز بكونها قطبا جامعيا يحتضن الطلبة من كافة أنحاء الجمهورية كما تحتضن المدينة جثمان الرئيس الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية.

قامت اللجنة بزيارة ولاية المنستير أيام 17 و18 و19 أفريل 2011 حيث تمّ إجراء الأبحاث والاستقصاءات اللازمة.

شهدت ولاية المنستير هدوءا نسبيا قبل تاريخ 14جانفي2011، ويعود السبب في عدم وجود حوادث قتل أو جرح تذكر داخل الولاية إلى أن جهاز الأمن بالمنطقة كان ممسكا بزمام الأمور وهو يتمتع بسمعة طيبة ولم يقع إطلاق النار على المحتجين أو المتظاهرين بل قامت قوات الأمن بدور مرافقة المسيرات التي اتسمت بالسلميّة.

إلا أنه وبعد رحيل بن علي شهدت الولاية بعض التحركات نتيجة الانفلات الأمني الحاصل ليلة 14 جانفي2011 إذ سجلت أحداث متفرقة بتراب الولاية أدت إلى وفاة عدد من المواطنين مثلما سيقع بيانه لاحقا.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 29 ملف للجرحى في ولاية المنستير من بينها 11 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية المنستير عدد12 حالة وفاة كلّها بعد يوم 14 جانفي2011. إلى جانب حالة وفاة اعتبرتها اللجنة خارجة عن اختصاصها للمدعو **المختار بن عبد السلام بن سالم** الذي تعرض إلى الحرق يوم 18 جانفي 2011 وتم فتح بحث تحقيقي في الموضوع.

الثامن عشر: ولاية المهدية

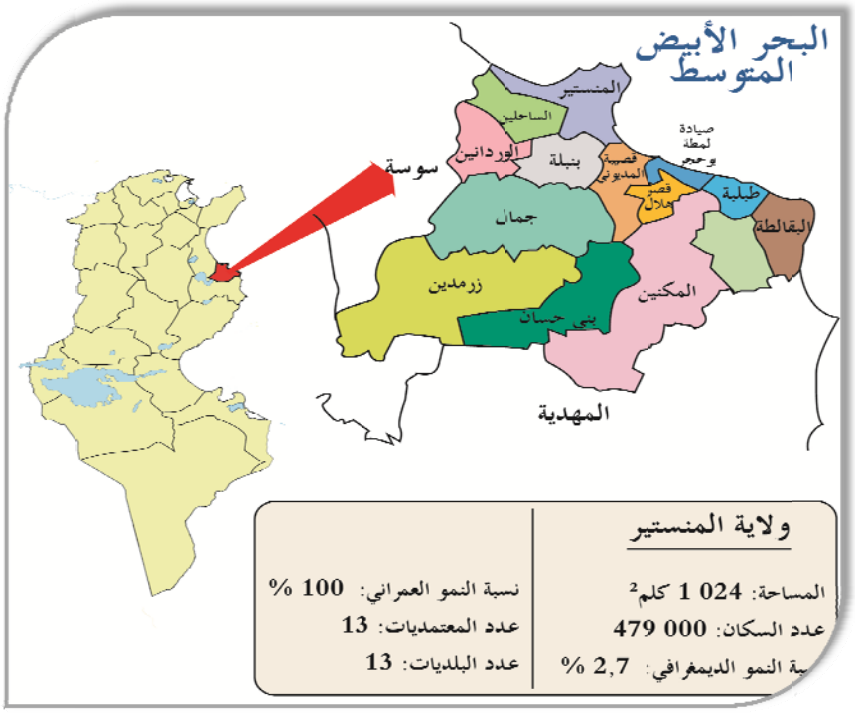

تقع ولاية المهدية على السواحل الشرقية للبلاد التونسية وتوافدت عليها عدة حضارات ومثلت على مرّ العصور قطبا حضاريا وثقافيا وتجاريا، وعسكريا هاما.

وزارت اللجنة ولاية المهدية يوم 10 جوان 2011، حيث ابتدأت الأعمال بالاتصال بمقر الولاية وتحصلت على قائمات الوفايات والجرحى وتمّ الاتصال والاستماع إلى العائلات المعنية بمدينة المهدية، كما تحوّلت اللجنة إلى منطقة بومرداس حيث تمّ سماع عائلة الهالك محمد الهبهوبي الذي أصيب برأس الجبل من ولاية بنزرت.

شهدت ولاية المهدية تململا واضحا تزامنا مع انطلاق الأحداث في الولايات الداخلية لتونس، ونُظمت بها مسيرات سلميّة خلال أوائل شهر جانفي 2011 لم تحدث فيها مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

وورد على اللجنة عبر الفاكس ملف يشير إلى حدوث مظاهرة وأعمال شغب بمنطقة الرجيش تمّ على إثرها حرق مركز شرطة المكان وإطلاق عدد كثيف من القنابل المسيلة للدموع فأصيب أحد أصيلي المنطقة وهو **جمال بن الحبيب صيود** الذي خرج بحثا عن ابنه بنوبة قلبية توفي على إثرها بعد بضعة أيام.

غير أنه وبالنظر إلى عدم تقديم الوثائق المطلوبة ورغم الاتصال هاتفيا بزوجة الفقيد للمطالبة بوثيقة طبية يمكن الاستناد عليها وسماع أحد أفراد العائلة فأنه لم يحضر أحد لذا تقرر حفظ الملف واعتباره لا يمت بصلة لأحداث الثورة وذلك لضعف المؤيدات، ويبقى حقّ العائلة محفوظا في الاتصال بجهات رسمية أخرى لإثارة المسألة، وانتظار قول القضاء في الموضوع.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 17 ملف للجرحى في ولاية المهدية من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية المهدية حالة واحدة يوم 14 جانفي2011 وحالتين بتاريخ لاحق، وسجّلت اللجنة حالة اعتبرتها خارجة عن اختصاصها.

التاسع عشر: ولاية منوبة

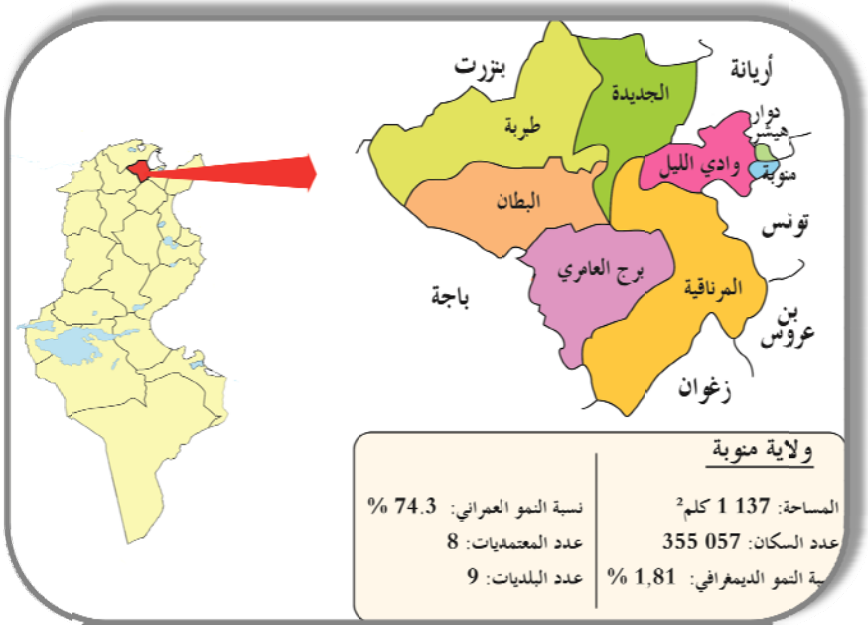

تعتبر منوبة ولاية فتية إذ برزت للوجود يوم 28 جوان 2000، وتقع في الشمال الشرقي للجمهورية التونسية، تحدّها ولايات أريانة وباجة وتونس وبنزرت وهي جزء من إقليم تونس الكبرى، تقسّم إلى 8 معتمديات و8 مجالس قروية.

وتعرف ولاية منوبة بتنوّع اقتصادي كبير وتتميّز بمجالات مختلفة ومتكاملة وخاصّة المجالين الفلاحي والصناعي وتختص ولاية منوبة بشبكة طرقات وخطّ حديدي والمترو الخفيف، فمن حيث الطرقات تحتوي الجهة على الطريق السيارة تونس باجة وخطّ السكّة الحديدية الذي يربط العاصمة بالشمال الغربي لنقل المسافرين والبضائع، وخط المترو الخفيف بين منوبة وتونس.

شهدت ولاية منوبة كغيرها من الولايات مظاهرات كبيرة بدأت بتحرّكات إحتجاجية منذ أواخر ديسمبر 2010 لتبلغ أشدها يوم 12 و13 جانفي 2011.

– يوم 12 جانفي 2011 تجمّع المتظاهرون في حي دوار هيشر أمام مركز الشرطة الكائن بالطريق الرئيسي فواجههم أعوان الأمن بإطلاق النار من داخل المبنى وأصيب على إثر ذلك **علي بن محمد الهادي الشارني** وهو عامل يومي مولود في 01 أوت 1986 بثلاث رصاصات في الصدر والبطن حسب ما جاء في تقرير التشريح الطبي المسلم من مستشفى شارل نيكول بتاريخ 13 جانفي 2011.

– يوم13 جانفي 2011 بمعتمدية طبربة ، خرجت عدّة مسيرات دامت كامل اليوم وتجمّع عدد كبير من المواطنين وسط الطريق الرئيسي، فبادر أعوان الأمن بمواجهتهم قصد تفريقهم باستعمال القنابل المسيلة للدموع ثم باستعمال الرصاص الحي نتج عنها وفاة **عبد الستار بن الناجي القاسمي** البالغ من العمر 27 سنة بسبب إصابته برصاصة على مستوى الصدر إضافة إلى بقائه دون إسعاف من الساعة السابعة والنصف مساء إلى غاية الساعة الحادية عشر والنصف ليلا. وجاء بتقرير التشريح الطبي المسلم من طبيب الصحة العامة بقسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول تونس بتاريخ 16 ماي 2011 أن الوفاة ناتجة عن جروح بليغة بالذراع الأيمن و بالصدر.

علما وأنّه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 46 ملف للجرحى في ولاية منوبة من بينها ستة حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية منوبة حالتي وفاة قبل يوم 14 جانفي2011 وحالتين بتاريخ لاحق.

العشرون: ولاية أريانة

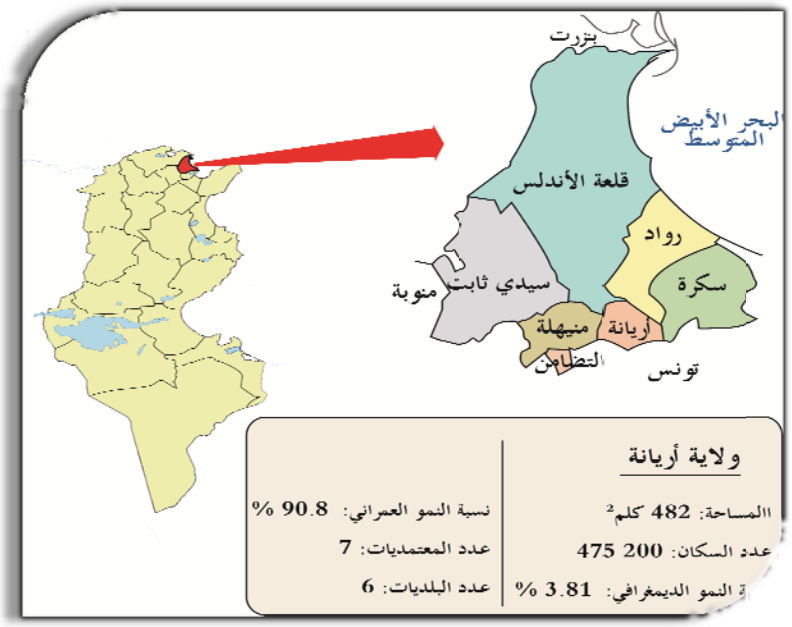

أحدثت ولاية أريانة في شهر مارس 1983 وكانت تابعة لولاية تونس، تقع بالشمال الشرقي للبلاد التونسية ويحدها شرقا البحر الأبيض المتوسط وشمالا ولاية بنزرت وغربا ولاية منوبة وجنوبا ولاية تونس، وتعتبر إمتدادا للعاصمة مما يجعل منها جهة إقتصادية وإجتماعية وسكنية بالغة الأهمية فهي تعتبر المتنفس الأساسي للعاصمة.

وتمتاز بطابعها الحضري حيث أنّ نسبة السكان القاطنين بالمناطق البلدية بلغت 90.8% نتيجة للتوسّع العمراني كما تعتبر قطبا صناعيا هاما حيث تستقطب العديد من الصناعات التصديرية نذكر منها صناعة النسيج والجلود والأحذية التي تمثل حوالي 57% من جملة المؤسسات التصديرية.

- يوم 12 جانفي 2011

اندلعت الأحداث بولاية أريانة يوم 12 جانفي 2011 في حي التضامن الذي يعتبر من أهم وأكبر الأحياء الشعبية بولاية أريانة نظرا لعدد السكان المقيمين فيه والذي بلغ 83540 نسمة في سنة 2011 جلّهم أصيلي الولايات الداخلية وذلك بمظاهرة انتظمت بشارع بن خلدون فتصدى لها أعوان الحرس الوطني بالمنطقة و ذلك بالاعتداء على المتظاهرين بالضرب وإلقاء القنابل المسيلة للدموع.

وعند محاولته الفرار من أمام أعوان الحرس الوطني اختبأ الطفل **مصعب بن جمال الماجري** المولود في 17 مارس 1993 خلف عمود كهربائي مما تسبب في وفاته حينا بصعقة كهربائية، حسب ما تبينه من الشهادة الطبية المحرّر بواسطة طبيب الصحّة العامة بمستشفى حي التضامن بتاريخ 01 فيفري 2011.

وفي نفس اليوم وعلى الساعة الثامنة مساء توفي **مجدي بن محمد منصري** المولود في 21 أوت 1985 سائق تاكسي نتيجة إصابته برصاصة استقرت في الصدر وتسبّبت في نزيف دموي كما جاء في تقرير الطبيب الشرعي المسلم من مستشفى شارل نيكول بتاريخ 13 جانفي 2011.

وعند زيارة أعضاء من اللجنة لوالد الضحية بمنزله بتاريخ 17 ماي 2011 أكد أن أعوان الحرس الوطني رفضوا تمكينه من الوصول إلى ابنه ثم أغلقوا مركز الحرس الوطني مما حال دون إسعافه وتوفي على عين المكان.

كما توفي في نفس اليوم على الساعة السابعة ليلا **مالك بن المنجي حباشي**، المولود في 27 مارس1986 عامل يومي، نتيجة إصابته برصاصتين اطلقهما عون أمن "بالزي الرسمي" اخترقت واحدة عنقه والثانية كتفه الأيسر كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بمستشفى حي التضامن بتاريخ 16 فيفري 2011.

- -يوم 13 جانفي 2011 :

توفي **نجيب بن الضاوي عمري** المولود في 18 جوان 1974 في حي التضامن نتيجة إصابته بطلق ناري على مستوى البطن السفلي تسببت له في نزيف حاد كما جاء في تقرير الطب الشرعي المسلم من مستشفى شارل نيكول بتاريخ 14 جانفي 2011.

وتواصلت الأحداث يوم 13 جانفي 2011 بخروج مظاهرة سلمية بطريق شنوة على مستوى الطريق الرئيسي بالمنيهلة قرب مركز الحرس الوطني وحصل تصادم عنيف بين المتظاهرين وأعوان الأمن أدى إلى جرح عدد من المواطنين ووفاة كل من:

- **يس بن الشاذلي المزليني** المولود في 19 مارس 1987 عامل يومي الذي توفي نتيجة إصابته بطلق ناري على مستوى الرأس حسبما جاء في تقرير الطب الشرعي المسلم من طرف مستشفى شارل نيكول بتاريخ 14 جانفي 2011.

- **ثابت بن منصور العياري** مولود في 15 جويلية 1989 عامل يومي الذي توفي نتيجة إصابته برصاصة دخلت من العين واستقرت في الرأس كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من مستشفى محمود الماطري بأريانة 16 فيفري 2011.

- **هشام بن محمد الحبيب الميموني** مولود في 02 أوت 1974 حرفي في الجبس توفي وهو عائد إلى منزله مترجلا نتيجة إصابته بطلقة نارية على مستوى الصدر نقل بعدها إلى مستشفى شارل نيكول الذي سلم تقرير الطب الشرعي بتاريخ 14 جانفي 2011 والذي عاين في الطبيب أن الإصابة كانت من الأمام إلى الخلف و تسببت في نزيف دموي في الرئتين.

علما وانه كحصيلة نهائية تمكّنت اللّجنة من رصد عدد 70 ملف للجرحى في ولاية أريانة من بينها تسعة حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما عرفت ولاية أريانة 15 حالة وفاة منهم سبعة حالات قبل يوم 14 جانفي2011 والبقية بتاريخ لاحق، وسجّلت اللّجنة ثلاث حالات اعتبرتها اللّجنة خارجة عن اختصاصها وهي لكلّ من:

- **أيوب بن رشيد حامدي** المولود في 21 فيفري 1993 تلميذ، أضرم النار في نفسه داخل ساحة المعهد الثانوي الوفاء بحي الغزالة يوم 05 جانفي 2011.

- **إبراهيم بن خليفة بوترعة** مولود في 04 ديسمبر 1983 عامل يومي جرح يوم 15 جانفي 2011 أثناء مشاركته في مظاهرة وهو مسجل لدى اللجنة ضمن الجرحى، لكن توفي في حادث مرور يوم 05 مارس 2011.

- **منتصر بن فتحي العيادي** مولود في 13 جويلية 1989 حرفي، الذي عثر عليه بتاريخ 02 جانفي 2011 من طرف أعوان الحماية المدنية اثر تدخّلهم لإطفاء حريق نشب في محل سكناه، متفحما في إحدى الغرف، ولم يقدم للجنة معلومات إضافية حول ظروف الحادثة.

الواحد والعشرون : ولاية بن عروس

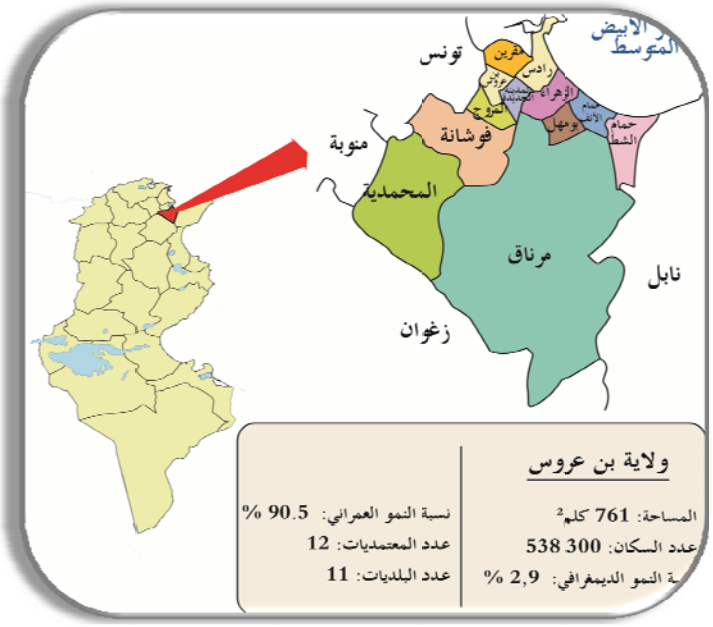

تقع ولاية بن عروس بالشمال الشرقي للبلاد التونسية ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وولاية تونس وغربا ولاية منوبة وجنوبا ولاية زغوان وشرقا ولاية نابل.

تتميز ولاية بن عروس بطابعها الحضري حيث أنّ نسبة السكان القاطنين بالمناطق البلدية بلغت 90.5% نتيجة للتوسّع العمراني الذي تشهده الجهة باعتبارها المتنفس الجنوبي للعاصمة

وفضلا عن كونها قطبا صناعيا هاما فهي تنفرد بجملة من التجهيزات الكبرى من أهمها ميناء رادس التجاري وسوق للجملة ببئر القصعة والمدينة الرياضية برادس.

وشهدت ولاية بن عروس كغيرها من الولايات أيّاما دامية سقط فيها العديد من الضحايا وسجلت حالات جرح هامّة تمّ نقل أغلبها إلى مركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس.

– انطلقت الأحداث بمدينة بن عروس يوم 12 جانفي 2011 على مستوى شارع البيئة وهو الشارع الرئيسي وذلك بتنظيم مظاهرة، تمّت محاصرتها من طرف أعوان الأمن فتفرق المتظاهرون في الأنهج المتفرعة عن الشارع الرئيسي و تواصلت ملاحقتهم .

وحوالي الساعة السابعة والنصف مساء أصيب **كريم بن محمد علي الزوري** المولود خلال سنة 1983 وهو صانع صائغي بطلق ناري وكان في طريقه إلى زيارة عائلة التي تقطن قرب الشارع الرئيسي وتوفي متأثرا بالإصابة التي كانت قرب الصدر حسبما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بمركز الحروق والإصابات البليغة ببن عروس بتاريخ 12 جانفي 2011.

– من جهة أخرى، وفي 13 جانفي 2011 سجلت مدينة حمام الأنف مظاهرة وتجمّع المواطنون أمام مقر الحزب الحاكم السابق وأمام البلدية ومقرات السيادة على مستوى الشارع الرئيسي فقام أعوان الأمن بتفريق المتظاهرين باستعمال الغاز المسيل للدموع في بادئ الأمر ثم الرصاص الحي.

وكان الهالك **محمد الناصر بن جمال الطالبي** المولود في 25 جانفي 1987 موجودا بمنزله الكائن بالطابق الثاني من عمارة كائنة أمام مركز الشرطة وإذ برصاصة تخترق النافذة وتصيبه في أعلى صدره فتوفي لحينها حسب ما يبينه التقرير الطبي المسلم من طبيب الصحة العامة بمركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس المؤرخ في 24 جانفي 2011.

وعرفت أيضا معتمدية المحمدية تحركات احتجاجية أدت إلى وفاة العديد من أبنائها انطلقت هذه الأحداث يوم 13 جانفي 2011 بمظاهرة انطلقت من أمام قصر البلدية بالمحمدية على مستوى الشارع الرئيسي.

ولفضّ التجمهر وتفريق المظاهرة قام أعوان الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين لتشتيتهم، فأصيب كلّ من:

– **أحمد بن الحبيب البكوش** المولود في 01 فيفري 1984 تلقى رصاصة على مستوى أسفل بطنه مما تسبّب له في جروح بليغة أدّت إلى وفاته بعد يومين أي يوم

15 جانفي 2011 حسب ما ورد بتقرير التشريح الطبي الصادر عن الطبيب الشرعي بمستشفى شارل نيكول تونس بتاريخ 16 جانفي 2011.

– **الهادي بن عبد العزيز المحجبي** المولود 26 ماي 1991 استقرت الرصاصة التي أصابته في الكبد وتوفي بمركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس كما هو مبين في الشهادة الطبية المسلمة من طبيب الصحة العامة بالمركز المذكور بتاريخ 14 جانفي 2011.

– **وليد بن محمد عيد مشلاوي** البالغ من العمر 34 سنة أصيب برصاصة حوالي الساعة السادسة مساء استقرت على مستوى أسفل بطنه تسبّبت له في أضرار جسيمة حسبما جاء في تقرير التشريح الطبي المحرر بواسطة الطبيب الشرعي بتاريخ 14 جانفي 2011 بمستشفى شارل نيكول تونس.

وعرفت المحمدية عددا كبيرا من الضحايا وحالات من الجرحى وإصابات بالغة، من بينهم شاب بترت رجله.

علما وأنّه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 17 ملف للجرحى في ولاية بن عروس من بينها ثلاث حالات يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية بن عروس حالة واحدة يوم 14 جانفي2011 وحالتين بتاريخ لاحق، وقد سجّلت اللجنة حالتي وفاة اعتبرتهما خارجة عن اختصاصها وهما :

– **أكرم بن بلقاسم العياشي** الذي تقدم شقيقه بتقرير جاء فيه أنّ أحد أفراد تابعين للميليشيا اغتالوا شقيقه دون الإدلاء بمؤيدات ودون توضيح حول ظرف وملابسات الواقعة.

– **عبد الكريم بن محسن الكثيري** توفي يوم 10 جانفي 2011، وحسب تقرير تشريح الطب الشرعي الصادر عن مستشفى شارل نيكول بتاريخ 11 جانفي 2011، فإن جثة الهالك لا تحمل أي آثار عنف ويتجه إجراء فحوصات على بعض الأعضاء التي تم أستخراجها لمعرفة السبب الحقيقي للوفاة.

الثاني والعشرون : ولاية تونس

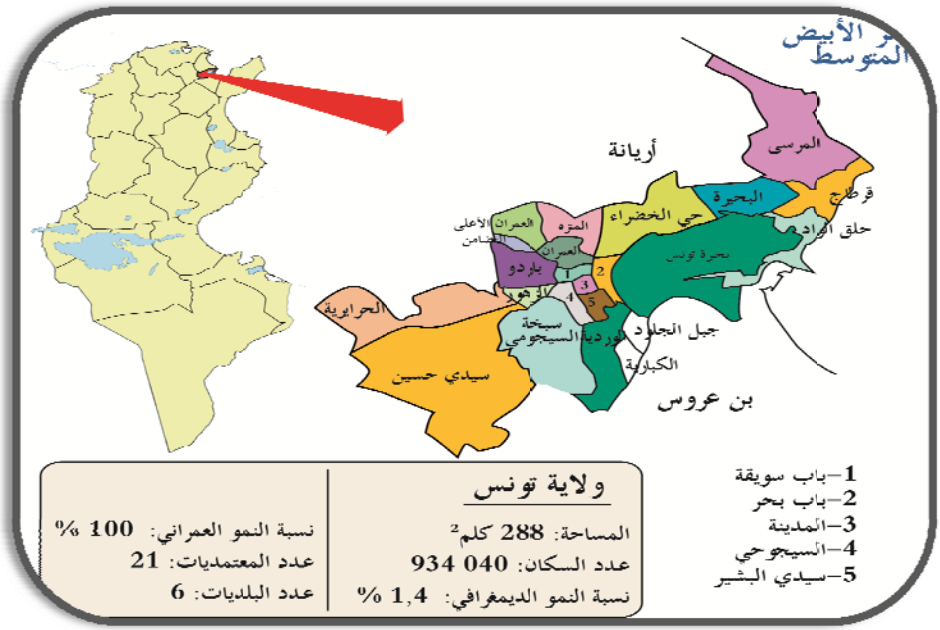

تقع ولاية تونس بإقليم الشمال الشرقي للبلاد، يحدها شمالا ولاية أريانة، غربا ولاية منوبة، جنوبا ولاية بن عروس وشرقا البحر الأبيض المتوسط.

وتحتل ولاية تونس مكانة هامة بإعتبارها عاصمة البلاد وأكبر مركز للتشغيل وأهم قطب سكني حيث تستقطب 9.9% من سكان البلاد و27% من سكان إقليم الشمال الشرقي، أمّا نسبة الكثافة السكانية فقد فاقت 2760 ساكن بالكلم^2.

وباعتبارها العاصمة السياسية والإقتصادية فهي تحتوي على بنية أساسية متطورة ومتمثلة

أساسا في ميناء حلق الوادي ومطار تونس قرطاج وشبكة إتصالات متميزة دعمت تفتحها واندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي.

كما أنها تحتوي على التجهيزات الجماعية الكبرى كالجامعات والمستشفيات المختصة والمركبات الرياضية.

وحصلت التحرّكات الشعبية وتكثّفت الاحتجاجات بالعاصمة في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011 منها اعتصام نفّذه المحامون في كامل تراب الجمهورية داخل أروقة المحاكم احتجاجا على قمع المتظاهرين من طرف وحدات التدخل.

وفي يوم 09 جانفي 2011 نظمت مظاهرات، كما نفذ المحامون إضرابا عاما بكامل محاكم الجمهورية .

وانتشرت المظاهرات في كامل أحياء الولاية وخاصة بوسط العاصمة وتدخّلت الشرطة باستعمال العنف بصفة مفرطة دون احترام التراتيب التي جاء بها القانون عدد 04 لسنة 1969 المتعلق بكيفية التصدي وتفريق المظاهرات والتجمعات السلمية، كما قامت قوات الأمن بقمع وقفة احتجاجية نظمها الفنانون التونسيون أمام المسرح البلدي للعاصمة.

شهدت ولاية تونس قبل يوم 14 جانفي 2011 عدّة أحداث نتناولها في ما يلي:

1-حادثة نهجي ليون وكولونيا

بتاريخ 13 جانفي 2011 وانطلقت مظاهرة من جهة باب الخضراء، وتجمهر المتظاهرون على مستوى شارع الشاذلي قلالة، ثم توجّه المحتجّون نحو نهج ليون، وكان أعوان وحدات التدخل والشرطة متمركزين بالقرب من جامع الفتح وتحديدا على مستوى سكة المترو الخفيف وشارع الحرية، وشرعت وحدات التدخل في إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع في اتجاه المتظاهرين وإطلاق النار والرصاص الحي بصفة مكثفة، وكان المتظاهرون يردون على ذلك الطلق برمي وحدات التدخل بالحجارة مرددين عبارات مناهضة للنظام وشعارات الحرية والديمقراطية والكرامة.

وعلى الساعة الثانية والنصف بعد الزوال تقريبا قدمت سيارة تابعة لوحدات التدخل مستعملة صفارة الإنذار، ونزل منها عون أمن حسب ما جاء في عدة شهادات،

وصوّب سلاحه نحو المتظاهرين وأطلق النار عليهم من مسافة خمسين مترا تقريبا غير مكترث بصياح المواطنين وهلعهم.

وسقط **حلمي بن عثمان المناعي** المولود في 21 نوفمبر 1987 عاطل عن العمل، متألما جراء إصابته برصاصة ثم هوى أرضا وتولى بعض المواطنين نقله إلى النهج المجاور من نهج ليون ومن ثمة إلى إحدى المصحات القريبة في محاولة لإسعافه، محاولة باءت للأسف بالفشل إذ توفي حلمي المناعي نتيجة إصابته في الصدر على مستوى القلب نتج عنها نزيف دموي حسب شهادة طبية المسلّمة من طبيب خاص والمؤرخة في 13 جانفي 2011.

في نفس اليوم وحوالي نفس الساعة وفي جهة "لافايات" كان الشاب **أنيس بن الهادي فرحاني** المولود في 22 أكتوبر 1977 يتظاهر مع مجموعة من الشبان بنهج الشاذلي قلالة ونهج كولونيا رافعين لافتات ومردّدين شعارات مناهضة للنظام القائم.

تصدّت لهم وحدات التدخّل باستعمال قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي فسقط أنيس الفرحاني جراء إصابته بطلقة نارية من طرف أحد أعوان الأمن فحاول صديق له كان بجانبه إبعاده إلى مكان آمن فقام العون الذي أطلق النار على أنيس بشحن سلاحه من جديد، وأطلق النار على الشاب الذي أصيب على مستوى فخذه الأيسر.

التفّت مجموعة من المتظاهرين حول الضحيتين وتولت جرّهما داخل العمارة المجاورة إلى حين وصول أعوان الحماية المدنية اللذين قاموا بنقلهما إلى مركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس.

وتوفي أنيس الفرحاني نتيجة إصابته في النصف الأعلى من فخذه حسبما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بالمركز الوطني للحروق والاصابات البليغة ببن عروس المؤرخة في تاريخ 15 جانفي 2011.

وتجدر الإشارة في هذا الغرض أنه وقع إحالة العون المشتبه بإطلاقه النار من أجل ارتكابه جريمة القتل العمد مع سابقية القصد والمشاركة في ذلك طبقا لنصوص الإحالة، وذلك أمام المحكمة العسكرية الدائمة بتونس في القضية عدد 4/2364.

2- حادثة الملاسين

وبتاريخ 13 جانفي 2011 وحوالي الساعة الخامسة مساء توفي **شكري بن باهي الغملولي** من مواليد 24 مارس 1972 عامل بسوق الجملة، في ظروف غامضة عندما كان مارا بالقرب من الملعب البلدي، ولم يسجل وجود مظاهرة أو تجمهر في ذلك المكان، إذ أصيب برصاصة أطلقت من طرف مجهول كان يرتدي بدلة سوداء وقناع أسود على وجهه وكان متواجدا قرب مركز الأمن الوطني ومقر البلدية حسب تصريحات صديقا للضحية الذي كان يصاحبه في يوم الحادثة. وتوفي شكري الغملولي في اليوم الموالي بالمستشفى.

وجاء بتقرير الطبيب الشرعي المسلم من مستشفى شارل نيكول بتاريخ 14 جانفي 2011 أن الوفاة نتجت عن إصابة برصاصة في الصدر خلفت جرحا طوله 22 صم وأن الرصاصة اتبعت اتجاه من الأعلى إلى الأسفل من الأمام إلى الخلف.

3- حادثة قصر السعيد

بتاريخ 13 جانفي 2011 وحوالي الساعة الثالثة ظهرا تجمهر عدد من المواطنين على حافتي الطريق يتابعون موكب جنازة قادم من حي التضامن وفي تلك الأثناء مرّت سيارة تابعة للحرس الوطني أطلق أعوانها قنابل الغاز المسيل للدموع قصد فتح الطريق وتفريق التجمعات المتواجدة بالمكان حتى لا تنظم إلى موكب الجنازة.

ثم أطلقوا النار لتفريق المواطنين، فأصيب **رضا بن الصادق السليطي** المولود في 06 ديسمبر 1966 فني في إصلاح آلات الذي تم نقله إلى مستشفى شارل نيكول أين فارق الحياة و جاء في تقرير الطب الشرعي المسلم من مستشفى شارل نيكول المؤرخ

في 14 جانفي 2011 أن الوفاة ناتجة عن نزيف دموي اثر إصابة برصاصة في أعلى الفخذ.

كما أصيب **نجيب بن الضاوي عامري** المولود في 18 جوان 1974 نادل بمقهى في نفس اليوم حوالي الساعة الخامسة مساء بينما كان يسير في الطريق العام رفقة أحد أصدقائه برصاصة استقرت ببطنه فتم نقله إلى مستشفى شارل نيكول أين توفي. وحسب تقرير التشريح الطبي المسلم من قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 14 جانفي 2011 فإن الوفاة نتجت عن نزيف دموي داخلي و خارجي على إثر الإصابة بالقلب.

4- سيدي حسين السيجومي

انطلقت بمنطقة سيدي حسين مظاهرة سلمية بتاريخ 13 جانفي 2011، وقام أعوان وحدات التدخّل بإطلاق النار لتفريق المتظاهرين نتج عنه إصابة ووفاة كلّ من:

- **مهدي بن الهادي العوني** مولود في 18 ديسمبر 1989 عامل يومي، وحسب تقرير الطب الشرعي المسلم من مستشفى شارل نيكول المؤرخ في 14 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص في المؤخرة تسبّبت في رضوض في المعدة والكبد والقلب.

- **وليد بن عبد الحفيظ الجامعي** مولود في 26 جوان 1986 وحسب تقرير التشريح الطبي المسلم من مستشفى شارل نيكول المؤرخ في 14 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابة في الصدر تسببت في نزيف حاد داخل الرئة.

5 – حي الزهور

وفي نفس اليوم أصيب **حسن بن محمد الصالحي** المولود في 18 ديسمبر 1975 عاطل عن العمل، والذي كان واقفا أمام منزله الكائن قرب الثكنة برصاصة أطلقت من طرف عون أمن كان يرتدي زيا رماديا، أصابته في القلب وتوفي على عين المكان.

وجاء في تقرير التشريح الطبي المسلم من مستشفى شارل نيكول بتاريخ 14 جانفي 2011 أن الموت ناتج عن إصابة بالرصاص تسبّبت في نزيف حادّ في الصدر.

6-الكرم الغربي

بلغت المظاهرات والاحتجاجات ذروتها بالكرم الغربي يوم 13 جانفي 2011 وتجمّع المتظاهرون حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر بمقهى "الكرم الغربي".

وبحلول أعوان الأمن طلبوا من أصحاب المقاهي والمحلات والمتاجر إغلاقها، فتجمّع المتظاهرون على مستوى شارع 5 ديسمبر، فتمّ رميهم بقنابل الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص الحي في اتجاههم إلى حدود الساعة الخامسة مساء من طرف وحدات التدخّل ونتج عن ذلك إصابة ووفاة كلّ من:

- **المنتصر بالله بن علي بن محمود** المولود في 19 نوفمبر 1968 عاطل عن العمل متأثرا بإصابته بطلقة نارية على مستوى الكلية اليسرى أي من الخلف كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من قسم الاستعجالي من مستشفى المنجي سليم بالمرسى المؤرخة في 18 جانفي 2011.

- **سفيان بن الهادي ميموني** المولود في 27 أفريل 1988 عاطل عن العمل على مستوى رأسه والذي توفي قبل وصوله إلى مستشفى المنجي سليم بالمرسى حسبما جاء في الشهادة الطبية الصادرة عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى المذكور والمؤرخة في 18 جانفي 2011.

- **الطاهر بن العيد المرغني** المولود في 25 فيفري 1968 جزائري الجنسية عامل يومي، والذي كان عائدا إلى محلّ سكناه لتصيبه رصاصة في الكتف واستقرت في القلب كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من مستشفى خير الدين المؤرخة في 14 جانفي 2011 وأردته قتيلا على الفور.

- **عاطف بن يونس اللباوي** المولود في 24 أكتوبر 1987 عامل يومي، والذي سقط قرب "مقهى الكرم" متأثرا برصاصة أصابته في البطن كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من مستشفى المنجي سليم بالمرسى بتاريخ 26 جانفي 2011.
- **النوري بن سليمان السكالة** مولود في 28 أكتوبر 1980 نجار، أصيب برصاصة في القلب أودت بحياته كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من مستشفى خير الدين بتاريخ 14 جانفي 2011.
- **شكري بن مصباح صيفي** مولود في 02 نوفمبر 1991 عامل بمحطة بنزين توفي نتيجة إصابته برصاصة بالصدر كما جاء في الشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب خاص والمؤرخة في 22 جانفي 2011.

علما وأنّه كحصيلة نهائية تمكّنت اللجنة من رصد عدد 406 ملف للجرحى في ولاية تونس من بينها 99 حالة يعتبر أصحابها من الجرحى الذين تعرّضوا لإصابات بليغة، كما سجّلت ولاية تونس 57 حالة وفاة من 14 حالة قبل يوم 14 جانفي2011 و 7 حالات يوم 14 جانفي 2011 و36 حالة بتاريخ لاحق، وسجّلت اللجنة 7 حالات اعتبرتها خارجة عن اختصاصها وهي الحالات التالية:

- **نزار بن محمد صالح السماتي،** الذي تعرض إلى الطعن بسلاح أبيض يوم 7 أفريل 2011 بحي الزهور.
- **هيثم بن كمال الرايسي،** عريف بالديوانة حاول إنقاذ إمرأة من محاولة سطو فتم طعنه من طرف الجاني بسلاح أبيض بالرأس.
- **سيف الدين بن طارق بالشارنية،** ضحية جريمة قتل عمد بالقرب من مركب تجاري بوسط العاصمة.
- **خولة بن محمد الوحيشي،** توفيت في ظروف غامضة حرقا يوم 9 فيفري 2011.

- **معز بن عبد الرزاق البوغانمي،** توفي تأثرا بإصابته بحروق بالغة في ظروف غامضة يوم 15 فيفري 2011 بعد أن أقام في مستشفى الرابطة بتونس مدة يومين.
- **هيكل بن الصادق بن عباس،** عون أمن، تعرض إلى إطلاق رصاص من زميله على وجه الخطأ داخل ثكنة بوشوشة.
- **شاكر بن محمد البحري،** توفي يوم 18 جانفي 2011 على إثر حادث مرور.

الخلاصـة

1- قام محمد البوعزيزي يوم 17 ديسمبر 2010 بإحراق نفسه تعبيرا عن غضبه من وضع البطالة والتهميش الاجتماعي الذي يعيشه.

من الغد اندلعت شرارة احتجاج شعبي غير متوقّع وانطلقت مسيرات سلمية رفعت فيها شعارات تتضمّن مطالبات بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشرت المسيرات في كامل مدن ولاية سيدي بوزيد مع بعض المظاهرات المتفرّقة داخل عديد الولايات وخاصة منها الداخلية والتي تعيش تهميشا اجتماعيا وعدم تكافؤ في الفرص بينها وبين غيرها من المدن.

2- في بداية شهر جانفي 2011 وخاصة مع انتهاء العطلة المدرسية أصبح التلاميذ يخرجون في إطار مسيرات سلمية رافعين شعارات الحرية والكرامة الوطنية وتمّت مواجهة هذه المسيرات بعنف وشدّة وبات من الواضح أن النظام كان يخطط لقمع الاحتجاجات بنفس طريقة قمع انتفاضة الحوض المنجمي، فبدأ يرسل أعدادا غفيرة من قوات الأمن إلى المناطق التي شهدت مظاهرات وخاصة منها سيدي بوزيد والقصرين وكان نصيب مدينة تالة وافرا وانتهى بسقوط عديد الضحايا يوم 08 جانفي 2011 تلتها مدينتي القصرين والرقاب.

3- بارتفاع عدد الضحايا تحولت هذه المسيرات والمظاهرات السلمية الى انتفاضة شعبية انتشرت جغرافيا في العديد من المدن التونسية، فقد خرج آلاف التونسيين في إطار مظاهرات حاشدة حاول الاتحاد العام التونسي للشغل أن يؤطرها وعبر خلالها المتظاهرون على رفضهم لما اعتبروه مسا من كرامتهم الإنسانية من خلال أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وانعدام التوازن بين المدن من جهة وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم من جهة أخرى.

4- تفاقم الاحتجاجات وتحول المطالب من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية خاصة مع تفاقم عدد الضحايا واقتراب الاحتجاجات إلى المدن الكبرى

وخاصة العاصمة جعل الرئيس السابق إدخال تغيير على الحكومة بإقالة بعض الوزراء وخاصة وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك وتقديم وعود لإدخال تغييرات سياسية يدعم المعارضة وإعلان عدم الترشح ووعود اقتصادية تشمل حل أزمة البطالة.

5- لم تعد الوعود كافية فالاحتجاجات تواصلت وبلغت مداها ببلوغ شارع الحبيب بورقيبة الذي احتضن مظاهرة ضخمة كان لهذا تأثيرا بالغا على الرئيس السابق، وانضمّت لها أحداث أخرى لتنتهى عهدا من الظلم والطغيان.

الباب الثاني : أحداث يوم 14 جانفي 2011

عادة ما تؤرخ الثورات بتاريخ بدايتها، غير أن الثورة التونسية مختلفة عن غيرها في جميع المستويات من حيث أسباب انطلاقها وتنظيمها وقياداتها وطريقة التعاطي معها، ومن حيث نتائجها، وتميّزت أيضا بأن أُرّخ لها بتاريخ انتصارها.

لم يأت اختيار يوم 14 جانفي 2011 كعنوان للثورة التونسية من عدم بل اعتبارا لأهمية النتائج التي جنتها تونس على إثر الوقائع المختلفة التي أسّست مختلف ردهاته، فضلا على المشاركة المتنوعة للشعب التونسي في هذا اليوم، فشارع الحبيب بورقيبة لم يميّز يومها بين أبناء المدن الساحلية والمدن الداخلية وبين أبناء الريف وأبناء المدينة كما لم يميّز بين المثقف وغيرالمثقف وبين الجامعي والأمي.

حقّقت مظاهرة يوم 14 جانفي 2011 بصفة فعلية مفهوم الاندماج والانصهار والتلاحم الكبير بين مختلف أفراد الشعب التونسي فلا جهويات ولا اديولوجيات، وحّد الجميع هدف واحد هو التغيير وإسقاط النظام والخروج من القمع والقهر مهما تكن التضحيات والنتائج.

يوم 14 جانفي 2011 صنعه أبناء تونس الجمهورية وليس أبناء تونس العاصمة، فشارع الحبيب بورقيبة كان يجمع أبناء العاصمة بأحيائها الراقية والشعبية وأبناء الولايات المختلفة، ولو قمنا بإحصاء لجميع الموجودين بالمظاهرة الكبرى يوم 14 جانفي لتأكّدنا من انتمائهم إلى جميع ولايات الجمهورية التونسية بدون استثناء .

ولعل هذا التنوع والاندماج بين مختلف شرائح الشعب التونسي تضاف إليه النتيجة الكبيرة التي انتهى بها هذا اليوم وهي هروب الرئيس السابق وسقوط نظامه يجعلان من يوم 14 جانفي 2011 يوما تاريخيا ومفصليا في تحديد مستقبل تونس ولذلك كان هو اليوم الذي أُرّخت به الثورة التونسية.

والثابت أن اختيار أي تاريخ غير يوم 14 جانفي 2011 سيكون له تأثير سلبي على التونسيين وغيرهم، فيوم 17 ديسمبر 2010 ولئن كان هو فعلا تاريخ الانطلاق المعنوي لشرارة الثورة بسيدي بوزيد فإن سقوط أول الضحايا بالرصاص في منزل بوزيان كان يوم 24 ديسمبر 2010 ومثّل التجسيم الأول المادي لهذه الثورة التي كان بالإمكان أن تنحصر في ولاية سيدي بوزيد لولا التحاق تالة والقصرين بركب الثورة .

تالة انتفضت بقوّة أذهلت الجميع لدرجة عزلها ووضعها تحت الحصار لمدّة أسبوع كامل انتهى بوفاة خمسة من أبنائها في يوم واحد هو يوم 08 جانفي 2011 ومن الغد أي يوم 09 جانفي 2011 تلتها القصرين التي ودّعت سبعة شبان مع عشرات الجرحى وهو نفس التاريخ الأسود الذي شهدته مدينة الرقاب لتنتشر الأحداث جغرافيا نحو جميع الولايات.

كانت هذه التواريخ هامّة جدا في تحديد مسار الثورة ولكنها تميّزت بالجهوية والإقليمية ولا تعبّر عن كافة شرائح الشعب التونسي، على خلاف يوم 14 جانفي 2011 الذي توّج نضال انطلق يوم 17ديسمبر لينتشر عبر الولايات ويستقر في تونس العاصمة أم المدن التونسية والجامعة لجميع التونسيين الذين ارتفعت حناجرهم لتصيح في وجه الطاغية وتقول له في صوت واحد **ارحل مع عائلتك لم يعد لكم مكان في تونس.**

وطرحت العديد من التساؤلات بخصوص هذا اليوم، وبقي منطقة مجهولة في الأذهان إلى الآن، لذلك سنحاول أن نوضّح ما حصل خلال مختلف ردهات هذا اليوم بتونس العاصمة في الفصل الأول لنستعرض ما حصل بمختلف ولايات الجمهورية في الفصل الثاني:

الفصل الأول: أحداث يوم 14جانفي 2011 في ولاية تونس

شهدت مدينة صفاقس يوم 12جانفي 2011 كما سبقت الإشارة إليه مظاهرة كبرى بعد أن تمّ إعلان الإضراب العام بالولاية بتنسيق من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي حدّد يوم 14 جانفي لإعلان الإضراب العام بولايات تونس الكبرى وقد كانت الليلة الفاصلة بين يومي 13 و14 جانفي 2011 ليلة غير عادية في العديد من مناطق الجمهورية، إذ سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى حسبما تمّ بيانه أعلاه.

لم تحد ولاية تونس عن هذه القاعدة، تونس التي وخلافا لما يعتقده الكثير ودّعت أيضا العديد من أبنائها أثناء الثورة وفي تلك الليلة بالذات في العديد من الأحياء وخاصة الشعبية منها بالإضافة إلى إصابة عدد كبير من الجرحى بالرصاص وكانت الإصابات بليغة نتج عنها إعاقات عميقة مازال أصحابها يعانون منها.

هذا يعني أن الأجواء كانت مشحونة جدّا وتنبئ بيوم أشدّ، فالعائلات التي فقدت أبناءها تجهّز لدفن زهور قطفت قبل أن تعبق روائحها في الأجواء بأعصاب مشدودة جدا بين الحزن العميق على ما أصابها والخوف الشديد من الملاحقات التي يمكن أن تلحق بأفراد العائلة إذا وقع التفطّن إلى أن الوفاة كانت نتيجة لطلق ناري.

وهو ما أدى إلى الضغط على العديد من الأطباء لتسليم شهادات طبية منصوص فيها على كون الوفاة كانت طبيعية، والذي نتج عنه لاحقا العديد من الإشكاليات سواء بالنسبة للأطباء الذين قاموا بذلك على غرار طبيب الصحة العامة التابع لمستشفى خير الدين بالكرم الذي اضطر إلى تقديم شهادة طبية لعائلة أحد المتوفين تضمّنت أن الوفاة كانت طبيعية.

وفي الواقع كانت نتيجة إصابة بالرصاص وتورّط لاحقا في قضية عدلية، كما وجد حكام التحقيق بعض الصعوبات واضطروا إلى الإذن باستخراج الجثث وإجراء التشريح الطبي بعد تعهّدهم بالقضايا وكان لذلك تأثير نفسي سلبي جدا على عائلات الضحايا.

وفي نفس الليلة وأثناء ذلك الغليان الذي كان عليه الشعب ومن فوق فوهة بركان الغضب الذّي المتأجّج في الداخل، خرج الرئيس السابق زين العابدين بن علي عبر وسائل الإعلام بخطاب سياسي من نوع خاص وخاص جدّا مختلف تماما عن جميع الخطابات السابقة من حيث الشكل والمضمون.

خطاب محرّر باللهجة التونسية المحلية ممّا يوحي بأنه موجّه إلى جميع التونسيين باختلاف مستوياتهم يبيّن فيه أنه لم و لن يقبل أن تسيل قطرة من دماء التونسيين في حين أن الدماء قد سالت ومازالت تسيل وهو بصدد إلقاء الخطاب كما أكّد أنه أعطى تعليماته لوقف اللجوء إلى استعمال الرصاص الحي قائلا حرفيا جملته الشهيرة " **يزي مالكرطوش الحي ، الكرطوش موش مقبول ما عندوش مبرر** " .

وهو ما يمكن تفسيره بسبق إعطائه لتعليمات بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين سيما وأن تواصل استعمال الرصاص من قبل أعوان الأمن والحرس امتد على فترة زمنية تزيد عن أكثر من عشرين يوما دون أن يحرّك وزير الداخلية الأسبق حينها أو أيّ أحد من المسؤولين الأمنيين القياديين بوزارة الداخلية أي ساكن كما لم يصدر أي إذن لإجراء أبحاث حول الأحداث السائدة .

ومن جهة أخرى، أعلن عن نيّة تكوين لجان تحقيق مستقلة للتثبّت من مسؤوليّة كلّ طرف معتبرا انه تمّت مغالطته من بعض المسؤولين، كما أعلن عن العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وإثر إلقاء الخطاب مباشرة خرجت مسيرات في العديد من الولايات ابتهاجا بما ورد به، وتبيّن لاحقا أن هذه المسيرات الاحتفالية كانت منظّمة من قبل الحزب الحاكم آنذاك.

وسبق للرئيس زين العابدين بن علي أن توجّه لأمينه العام يوم 12 جانفي 2011 باللوم بسبب الدور السلبي الذي لعبه الحزب أثناء الأحداث وعدم تحرّك هياكله والتوجّه للجهات للتصدّي للأحداث، وساد الاعتقاد ليلتها بان الأجواء قد هدأت وأنّ

المظاهرة المقرّرة ليوم الغد ستكون شكليّة ولكن خلافا لهذا الاعتقاد لم تهدأ الأجواء وعرفت تونس أحداثا مختلفة تداخلت كلّها لتفعيل هذا اليوم، نتناولها تباعا كما يلي :

أولا : المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة .

ثانيا : فرار رئيس الجمهورية السابق زين العابدين بن علي

1- قصر قرطاج قبل رحيل الرئيس السابق

2- هروب عائلة الطرابلسي أصهار الرئيس السابق

3- القاعدة الجوية العسكرية بالعوينة: فرار الرئيس السابق

أولا : المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة:

بدأ التجمهر بساحة محمد علي الحامي أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل[41]، وكذلك أمام مقر وزارة الداخليّة بشارع الحبيب بورقيبة منذ الثامنة صباحا، فقد اتجهت الأستاذة راضية النصراوي باكرا مصحوبة بعدد من الحقوقيين والصحفيين الأجانب والتونسيين للمطالبة بإطلاق سراح زوجها حمة الهمامي رئيس حزب العمال الشيوعي التونسي الذي سبق لقوات الأمن أن ألقت القبض عليه بتاريخ 12جانفي 2011.

هذا التواجد المبكر أدخل نوعا من الارتباك على المسؤولين بالدولة ممّا أدى بوزير الداخلية والتنمية المحلية احمد فريعة إلى الاتصال برئيس الدولة السابق وطلب الإذن منه لإطلاق سراح الأستاذ حمة الهمامي، بعد أن كان اتصل بالوزير الأول محمد الغنوشي الذي طلب منه الاتصال مباشرة بالرئيس بن علي.

وصرّح الوزير الأول آنذاك السيد محمد الغنوشي لدى سماعه من طرف اللجنة[42] بمنزله أنه اتصل باكرا بالرئيس السابق لإعلامه بالإجراءات المتخذة لتخفيض الأسعار تطبيقا لما جاء بالخطاب الليلي ولاحظ أنه كان هادئا وعاديا.

---

[41] سبق للمنظمة الشغيلة ان اعلنت الاضراب العام بالعاصمة يوم 14جانفي 2011

[42] تمّ سماعه يوم 24 فيفري 2012

ثمّ وحوالي الساعة التاسعة صباحا أعاد الاتصال بالرئيس بعد أن أعلمه وزير الداخلية بالوضع بشارع الحبيب بورقيبة، وعلى خلاف عادته من عدم التدخل في شؤون وزارات السيادة، وذلك لإبلاغه المعلومة المتعلقة بحضور الأستاذة راضية النصراوي وطلب إطلاق سراح زوجها وطلب من الرئيس الإذن بإطلاق سراحه تفاديا لتصعيد الموقف وهو ما تمّ فعلا غير أن الأمر لم يتوقف عند ذلك إذ أن الرئيس أعلمه حرفيا "**بأنهم لن يتوصلوا إلى أي شيء ولو اقتضى الأمر القضاء على ألف أو أكثر**".

وثبت من خلال ما تلقيناه من تصريحات لكبار المسؤولين الأمنيين العاملين بوزارة الداخلية والتنمية الجهوية آنذاك[43] أن التعليمات كانت واضحة من قبل الوزير السيد أحمد فريعة والمدير العام للأمن الوطني السيد عادل التيويري بعدم التعرّض للمواطنين وعدم تفريقهم وخاصّة عدم إطلاق النار والقذائف المسيلة للدموع تحسّبا من حصول كارثة أمام وزارة الداخلية خاصة وأن عدد المتظاهرين بدأ يكبر إلى أن وصل إلى حوالي 70 ألف متظاهر تقريبا.

ولعل أهمّ ما ميّز هذه المظاهرة هو رفع المطالب السياسية بصفة واضحة وصريحة، ذلك أنه ولئن انطلقت الثورة بمطالب اجتماعية واقتصادية أساسا نظرا للوضعية المادية الصعبة التي كانت تعاني منها أغلب المناطق الداخلية للبلاد، فإن الشعارات بدأت تتغير بانتشار الثورة وأصبحت تلك التي رفعها المتظاهرون أثناء مظاهرة شارع الحبيب بورقيبة تكتسي صبغة سياسية بحتة.

وأهمّ مطلب من المطالب كان رحيل الرئيس السابق ومحاسبة رموز الفساد من أفراد عائلته وأصهاره وحاشيته ومن هنا كانت الكلمة الشهيرة، ارحل «degage » التي أصبحت لها شهرة إقليمية وعالمية بعد أن خرجت بصفة عفوية من حناجر آلاف

[43] تمّ الاستماع إلى جميع المسؤولين الامنيين الموقوفين على ذمة قضايا تحقيق بالقاعدة العسكرية بالعوينة وكذلك الذين كانوا بحالة سراح

التونسيين أمام وزارة الداخلية ليمتد صداها إلى قصر قرطاج ويدوي في آذان الرئيس السابق.

هذه الكلمة كانت تعني شيئا واحدا هو أن الشعب أصبح يرفض الرئيس رفضا مطلقا وأن تخليه أصبح ضرورة قصوى للحفاظ على أمن البلاد فالتونسيون الذين كانوا إلى حدود الليلة السابقة، ورغم ما يعانونه من تهميش وتوزيع غير عادل للثروات، غير قادرين على التحدّث علنا حتى على التجاوزات المؤكّدة لعائلة الرئيس وأصهاره وحاشيته صرخوا في وجه الدكتاتورية للمطالبة برحيل رأسها.

ولم يكن من المتوقّع في ذهن أي شخص أن هذا الطلب سيكون مداه بعيدا ويؤدي إلى فرار الرئيس بالطريقة التي سيقع استعراضها لاحقا والسؤال الذي يطرح هو هل أن هذا الصدى هو الذي أدى فعلا إلى رحيل هذا الرئيس الذي كان إلى حدود الليلة السابقة بصدد تحديد خارطة طريق جديدة للتونسيين زرعها بالورود والأحلام الخيالية أم أن هناك معطيات أخرى تضافرت وساهمت في هروبه بطريقة مفاجئة وغريبة ؟

في صبيحة يوم 14 جانفي 2011 وداخل مبنى وزارة الداخلية كان يوجد وزير الداخلية محاطا بكبار المسؤولين الأمنيين، وتمّت حسب ما تلقيناه من تصريحات السيد رئيس فوج مجابهة الإرهاب[44] وأقواله لدى قلم التحقيق[45] الاستعانة بالفرقة المذكورة منذ يوم 12 جانفي2011 لتأمين الحماية لمقر الوزارة فتمّ توجيه فريق عمل مع أسلحة من عيار خاص يبلغ مداها المؤثر كيلومترين ومداها العملي والقاتل 200 متر بالإضافة إلى بقية الأسلحة وهي البنادق والمسدسات كما تمّ نقل كمية كبيرة من الذخيرة من مختلف العيارات إلى المقر وتأمينها به.

وفي يوم 14 جانفي 2011 تمركزت الوحدات التابعة لفرقة مجابهة الإرهاب الموجودة بمقر وزارة الداخلية بداية من الساعة السابعة صباحا فتمركز ثلاثة أفراد داخل المقر

[44] تمّ تلقي إفادته بمقر وزارة الداخلية يوم 20 سبتمبر 2011

[45] بمناسبة التحقيقات العسكرية المجراة لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس والباحث الإبتدائي

وخاصّة على مستوى منافذ الوزارة، مع إضافة فريق متكوّن من خمسة أعوان ومسؤول للتمركز فوق سطح مقر وزارة الداخلية من الجهات الأربعة ومراقبة جميع الشرفات المطلة على الوزارة.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى خطورة الاعتماد على هذه الفرقة باعتبار أن العناصر الأمنية المكوّنة لها تتلقى بصفة مستمرّة تدريبات خاصّة بعمليات خاصّة على غرار تحرير الرهائن، إصابة الأهداف بعيدة المدى والسيطرة على المسلحين واقتحام المباني...، وهم غير مدرّبين على تفريق المظاهرات وتشتيت المتظاهرين، غير أن التعليمات كانت صارمة بعدم استعمال الرصاص الحي واستعمال القذائف المسيلة للدموع فقط حسبما أكّده وزير الداخلية وجميع المسؤولين الأمنيين المتواجدين داخل المقر (الملحق عدد 7)

ثمّ بدأت الأحداث تتصاعد، وحوالي الساعة الواحدة ظهرا، تزايد عدد المتظاهرين إلى أن وصل إلى حوالي سبعين ألف، وبدؤوا في الاقتراب من مقر وزارة الداخلية وتسلّق جدرانها محاولين النفوذ إليها عبر الشبابيك إلى أن وصلوا على مستوى مكتب وزير الداخلية.

وكانت مجموعة أخرى من المتظاهرين تمكنت من الوصول إلى نوافذ مكتب وزير الداخلية الخارجية في ما كانت مجموعة ثالثة تحاول اقتحام الباب الجانبي للوزارة ثمّ انسحبت إلى شارع الحبيب بورقيبة بعد أن فشلت في ذلك وأكد بعض المسؤولين الأمنيين للجنة أن الوزير كان في حالة من الرعب كان يستوضح كبار المسؤولين بالوزارة حول الوضع الأمني.

تعقّدت الأمور أكثر بارتفاع عدد المتظاهرين وأصبحت التهديدات جدّية لاختراق مبنى وزارة الداخلية، وكانت الإطارات السامية ووزير الداخلية في حيرة بين اتخاذ القرار بالتدخّل لإبعاد المتظاهرين والنتائج الكارثيّة التي قد تنتج عن تلك العملية خاصّة أمام العدد الكبير للمتظاهرين وعدم توازي القوى بين المتظاهرين العزل وبين الأعوان

المدجّجين بالسلاح خاصّة وأنه وقع الإعتماد على أقوى الفرق لحماية مقرّ الوزارة فضلا على حالة الإرهاق والحالة النفسية الصعبة التي كان عليها الأعوان.

في هذه الأثناء برزت شاحنة تشقّ الجماهير المتواجدة بشارع الحبيب بورقيبة وكانت تحمل تابوت الشاب **حلمي المناعي** الذي توفى في يوم 13 جانفي 2011 وانطلقت جنازته من باب الخضراء في اتجاه مقبرة الجلاّز[46].

وعندها تمّ التشابك بين أحد المرافقين للجنازة الذي قام بقذف أحد الأعوان بالحجارة على مستوى ساحة إفريقيا، ولم يتمالك هذا الأخير نفسه وانطلق بقذف الشاحنة بالقذائف المسيلة للدموع، وأحدثت هذه القذائف صدى كبيرا امتدّ على كامل شارع الحبيب بورقيبة.

عندها بدأ المتظاهرون في التفرّق تلقائيا وتراجعوا إلى الأنهج الموازية لشارع الحبيب بورقيبة دون أضرار بدنيّة تذكر بالنظر إلى الوضع الذي كان سائدا والعدد الكبير للمتظاهرين وحالة الاضطراب الكبرى وحتى الخوف من عمليات السقوط ودهس المواطنين لبعضهم البعض أثناء الهروب.

الشاب حلمي المناعي هو الميّت الذي أنقذ آلاف الأحياء والذي بمرور جنازته كانت نهاية الحلقة الأولى من مسلسل يوم 14 جانفي 2011، ولكن أحداث هذا اليوم المشهود بقيت متواصلة فما كان يحصل شارع الحبيب بورقيبة كان صداه يمتد إلى قصر قرطاج.

وشعر الرئيس السابق والمدير العام لأمنه الرئاسي بأن العملية ليست مجرّد مظاهرة ترفع فيها شعارات ثمّ يقع تفريقها برمي بعض المقذوفات الغازية، لذلك أصدر قرارا بان يمسك الجيش الوطني بزمام الأمور فاتصل بوزير الدفاع الوطني حوالي الساعة الثالثة مساء ليعلمه أنه قرّر تكليف الفريق رشيد عمار، رئيس أركان جيش البر، ليكون

[46] انظر صفحة ....

المنسّق العام بين جهازي الأمن والدفاع وتمّ الإعلان على حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية.

وتجدر الإشارة، إلى أن المظاهرة التي انتظمت يوم 14 جانفي 2011 بالعاصمة، ولئن تضافرت الأسباب لكي لا تكون حصيلة الأضرار البشرية الناجمة عنها كبيرة، فإن ذلك لا يعني عدم حصول أضرار.

وهنا لابدّ من الحديث عن الصحفي المصور الفرنسي الاسباني الجنسية **لوكاس فون زابينسكي مبروك** البالغ من العمر خمسة وعشرين سنة والذي قدم إلى تونس بهدف تصوير أحداث الثورة لصالح وكالة الأنباء الأوروبية.

لوكاس أصيب مباشرة على مستوى الرأس بقذيفة مسيلة للدموع فتمّ نقله إلى المصحة الكائنة بشارع ليون بالعاصمة حيث تولى الطاقم الطبي بالمصحة تقديم الإسعافات الأولية اللاّزمة للمصاب الذي كان يحمل إصابة على مستوى جبينه من الجهة اليسرى، ثمّ تقرّر نقله إلى قسم جراحة الأعصاب بمستشفى الرابطة لأخذ رأي المختصين وإجراء بعض الفحوصات المتخصصة وخاصة الفحص بالرنين المغناطيسي وهو ما تمّ فعلا في حدود الساعة الثالثة ظهرا حيث أجريت عليه عمليّة جراحيّة لاستخراج شظايا عظام على مستوى قوس الحاجب غير أنه توفى متأثّرا بجراحه يوم 17 جانفي 2011.

جاء بتقرير التشريح الطبي المجرى في قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 18 جانفي 2011 أن الوفاة ناتجة عن ارتجاج في المخ وكسر في الجمجمة بسبب ارتطام شيء صلب بالرأس وقد تمّ فتح تحقيق قضائي في الغرض.

علما وأن العديد من المتظاهرين أصيبوا بأضرار مختلفة أثناء عمليّة تفريقهم نحو الشوارع الجانبية، وسجّلت اللجنة أكثر من عشرين حالة إصابات متفاوتة الخطورة وناتجة على القنابل المسيلة للدموع والاعتداء بالعنف الشديد بواسطة العصي والركل بالأقدام.

وتلقّت اللجنة إفادة بشأن حالات محاولة اغتصاب من قبل أعوان الأمن لفتاة تمّ تسجيلها داخل إحدى العمارات التي حاول المتظاهرون الاحتماء بها.

وما يمكن ملاحظته هو أن ردّ فعل أعوان الأمن تجاه المتظاهرين كان عنيفا جدا إلى درجة تسجيل العديد من حالات الكسور سواء بالأيد أو الأرجل.

بالتوازي مع ما كان يحدث في شارع الحبيب بورقيبة ومنذ الصباح عرفت العديد من أحياء تونس العاصمة مسيرات سلمية تمّت مواجهتها باستعمال مكثّف للغاز أدى في حالتين إلى الوفاة اختناقا وهما الهالكان:

– **المنصف بن أحمد المعروفي** متزوج عمره واحد وستون سنة سائق سيارة أجرة، وفارق الحياة أمام قمرق الدخان بالوردية أثناء مواجهات بين المواطنين وأعوان الأمن حوالي العاشرة والنصف صباحا

–**علاء الدين بن فرحات الثائري** يبلغ من العمر 26 سنة والذي توفّى بحي الخضراء حوالي منتصف النهار على اثر مظاهرة استعمل فيها أعوان الأمن الغاز المسيل للدموع بكثافة حسب ما تفيده الشهادة الطبية المحررة في 14 جانفي 2011 عن طبيب خاص.

في منطقة المرسى وبالتحديد حي الرياض سيدي عبد العزيز، انتظمت أيضا مسيرة سلمية تمّ تفريقها باستعمال الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، وأصيب الهالك **فرحات بن الحسين البنهيسي** المولود في 12 جوان 1991، برصاصة في الخدّ الأيمن حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهرا ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أقل من ساعة ويفارق الحياة التي قدم ليقاوم متاعبها من ولاية القصرين وتحديدا مدينة سبيبة كعامل في البناء مع شقيقه وابن عمه ليغادرها من المرسى دون أن يفهم سبب مغادرته لها.

تزامنا مع ما كان يحدث في شارع الحبيب بورقيبة، كانت هناك مسيرة ضخمة متكونة من حوالي عشرة آلاف متظاهر بجهة باب سعدون وكان مقرّ ثكنة وحدات التدخل ببوشوشة مهدّدا بالاقتحام من قبل المتظاهرين خاصة وأن أغلب مقرات الوحدات

الأمنية القريبة من الثكنة تمّ حرقها ومنها منطقتا الأمن الوطني بالسيجومي وسيدي حسين وغيرها.

كما تمّ تسجيل اشتعال لنيران كثيفة بمنطقة حلق الوادي وتصاعد دخان بالمركب الجامعي بالمنار فضلا عن وجود تجمّعات بمنطقة قصر السعيد وأريانة والمنيهلة وحوض التضامن...

هناك حالة وفاة حصلت بمنطقة حلق الوادي تتعلّق بالهالك **شريف بن عبد المجيد متاع الله** وهو أعزب مولود في 27 أفريل 1988، وحسب رواية العائلة خرج مع العديد من شبان منطقة حلق الوادي للاحتفال بخروج الرئيس السابق وأكّدت شقيقة الهالك أن أخاها ركب إحدى السيارات التي كانت موجودة بمستودع صهر الرئيس السابق وخرج بها مرفوقا بشقيقه فقام أعوان الأمن بإطلاق النار عليهما مما أدى إلى وفاة شريف بعد أن أصيب برصاصة في الكبد مثلما تثبته الشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى المنجي سليم بالمرسى .كما أصيب الشقيق الثاني بالرصاص.

يؤكّد والد الضحيتين أن من قام بإطلاق النار على ابنيه هم أعوان الدورية العسكرية ، وأنه تمّ فتح بحث قضائي في الغرض.

كما سجّلت الليلة الفاصلة بين يومي 14 و15 جانفي 2011 حالات وفاة بقيت أسباب بعضها مجهولة على غرار وفاة الهالك **لطفي بن حسن بن الصحراوي** المولود في 17 أفريل 1982، والذي خرج حوالي الساعة الحادية عشرة أمام منزله الكائن في حي السلامة بالعوينة بعد أن استمع لصوت تبادل إطلاق النار فأصيب برصاصة أدت إلى الوفاة حسب ما تثبته الشهادة الطبية الصادرة قسم الاستعجالي بمستشفى المنجي سليم بالمرسى.

خلاصـة:

إنطلاقا مما سبق بسطه يمكن القول:

1- أن صباح يوم 14 جانفي 2011 كان مشحونا جدّا نظرا لما حصل في اليوم الذي سبقه وخاصة العدد الكبير من الضحايا الذين سقطوا خلاله.

2- أن الخطاب العاطفي الذي ألقاه الرئيس السابق لم يقدّم إشارات قوية للشعب التونسي تؤكّد صدق ما ورد فيه من وعود.

3- أن فكرة التغيير من داخل النظام لم تعد مقبولة من قبل الشعب الذي سئم الوعود الواهية وبات متأكدا من فساد النظام القائم وضرورة إسقاطه.

4- "الشعب يريد إسقاط النظام "و"ارحل degage " عبارتان تختزلان طلبات الشعب ومدى وعيه السياسي بحقيقة الوضع الراهن.

5- أصداء شارع الحبيب بورقيبة كان لها تأثيرها على القصر الرئاسي بقرطاج ومن فيه وعلى القرارات الواقع اتخاذها.

ثانيا- واقعة مطار تونس قرطاج الدّولي

عائلة الطرابلسي أو "الطرابلسية" كما يسمّيهم التونسيون، شعروا منذ الليلة السّابقة بالخطر واقتراب النهاية، سيما وأن كلّ المؤشرات تشير إلى انفلات زمام الأمور من يد صهرهم رئيس الدّولة.

ولم تكن الليلة الفاصلة بين يومي 13 و14 جانفي 2011 ليلة عادية بالنسبة لعائلة الطرابلسي، إذ بدأت الأخبار تتناقل بينهم حول استهدافهم من قبل المواطنين. ومنذ الصباح بدأت الأخبار تتواتر حول إضرام النار في بعض المنازل التابعة لأفراد هذه العائلة، الذي قضى عدد كبير منهم الليلة بالقصر الرئاسي بسيدي الظّريف بالضاحية الشمالية للعاصمة.

وأفاد علي السرياطي في تصريحاته لأعضاء اللّجنة، بأن عائلة الطرابلسي مثّلت بالنسبة له هاجسا إضافيا في ذلك اليوم المشهود، إذ كان في حالة نفسية صعبة لا يحسد عليها نتيجة الضغط الكبير الذّي كان يعيشه وبسبب توافد المكالمات الهاتفيّة على هواتفه الجوّالة وهاتف مكتبه، إذ ومنذ الصباح بدأت الأخبار تصله عن خبر إضرام النار في منازل بعض أفراد العائلة واحدة بواحدة ما بين العاشرة صباحا ومنتصف النهار.

واتصل الرئيس بن علي حوالي الساعة الحادية عشر، ليعلمه بوجود أعوان أمن بزيّ مدني يجوبون الشوارع ويُطلعون المواطنين على عناوين مقرات سكنى أفراد عائلة الطرابلسي، وهي معلومة أدلى بها السيد رضا قريرة لدى سماعه، مضيفا بأن هؤلاء الأشخاص كانوا ممتطين لسيارات، إحداها من نوع BMW وأنّه سمع بذلك الخبر مثل سائر المواطنين.

وأضاف علي السرياطي أنّه زيادة عن تأمين سلامة عائلة أصهار الرئيس طلب منه هذا الأخير أن يأمر باستخراج جوازات سفر لعائلة حسام الطرابلسي الذّي تمّ إضرام النار في منزله.

وشعر علي السرياطي ،حسب ما صرح به، بالقلق على أعوانه وخشي أن يتعرضوا إلى مكروه وهم يقومون بحراسة منازل عائلة الطرابلسي، كما أنه كان يعتقد بأن هذا التيّار من الغضب والتأجّج قادم لا مناص نحو القصور الرئاسيّة.

وبدأ أفراد عائلة الطرابلسي منذ الصّباح في التأهب لمغادرة البلاد نحو وجهة غير معلومة، عبر مطار تونس قرطاج الدّولي، إلا أنه كانت تنتظرهم مفاجأة قد تكون جهّزتها الأقدار لهم كما يمكن أن تكون خطّة أمنية مسبقة التخطيط نستعرض في ما يلي تفاصيلها لاستنتاج أسبابها ونتائجها.

ذكر محافظ مطار تونس قرطاج، لدى سماعه من قبل الضابطة العدلية، بأنه حوالي الواحدة بعد الزوال اتصّل به علي السرياطي وطلب منه أن يعلمه عن أقرب الرحلات توقيتا وأن يوفّر سبعة مقاعد على عجل لفائدة "بلحسن وجماعته" شقيق ليلى الطرابلسي، وكان معظم أفراد العائلة في قصر سيدي الظريف آنذاك.

حوالي الساعة الثانية وتسع دقائق اتصل محافظ مطار تونس قرطاج بعلي السرياطي وأعلمه بأنه تمّكن من توفير سبع أماكن شاغرة على متن طائرة تابعة للخطوط الجويّة التونسية قاصدة مدينة ليون الفرنسية على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، فطلب منه علي السرياطي تعطيل الطائرة إلى حين وصول عائلة بلحسن الطرابلسي إلى المطار.

فأعطى محافظ مطار تونس قرطاج التعليمات بالشروع في القيام بإجراءات التسجيل، معلما إياه بأنه لم يبق سوى ربع ساعة لإقلاع الطائرة.

وبما أنّ الخبر راج في أنحاء المطار واختلفت الآراء حول إمكانيّة سفرهم، اتصل مجهول ببلحسن الطرابلسي لإعلامه بما يقع في المطار فعدل هذا الأخير عن التوجه إليه وقصد ميناء سيدي بوسعيد، وتمّكّن من مغادرة البلاد بحرا مع عائلته.

وحوالي الساعة الثانية واثنتين وثلاثين دقيقة بمطار تونس قرطاج الدولي، علم قائد الطائرة التابعة للخطوط الجويّة التونسية القاصدة مدينة ليون الفرنسية عبر رحلتها العادية، بأن هناك سبعة من أفرد عائلة الطرابلسي قادمين لامتطاء الطائرة، فاضطرب وارتبك وقرر عدم السماح لعائلة الطرابلسي لاستعمال هذه الرحلة، وأصيب بنوبة سكري فتأجّلت الرحلة إلى حين تعويضه وتمّ إعلام محافظ مطار تونس قرطاج بذلك.

وفي الساعة الثانية وأربعين دقيقة تقريبا حلّت بمطار تونس قرطاج سيارات إدارية تابعة للإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، وعلى متن إحداها جليلة الطرابلسي شقيقة زوجة الرئيس السابق وامرأتين، وبعض الأشخاص صحبة أعوان مرافقة تابعين للأمن الرئاسي واتجهوا نحو القاعة الشرفية بالمطار تحت الحراسة المشدّدة، وطلب أحد الأعوان من محافظ المطار أن يتصرّف ويقوم بترحيلهم على أقرب رحلة.

وبدأت إجراءات التسجيل على إحدى الرحلات القاصدة إيطاليا في حين كان سفيان بن علي، ابن شقيق الرئيس السابق ، وعائلته يستفسرون حول إمكانيّة الالتحاق بالسفرة القاصدة مدينة ليون.

وفي الأثناء كان المقدّم سمير الطرهوني، آمر الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب، وأمام تصاعد الأحداث، منشغلا على زوجته التي تعمل ببرج المراقبة بمطار تونس قرطاج الدّولي إذ سمع من خلال جهاز الراديو اللاسلكي بأن هناك شغب في أحواز المطار، فاتصّل أوّلا بزميله الذّي يعمل بفرقة حماية الطائرات، ليستفسر حول ما يجري هناك فأعلمه بأنّ بعض أفراد عائلة الطرابلسي موجودون بالمطار ويحاولون الفرار، فاتصّل مباشرة بزوجته من مكتبه بثكنة بوشوشة ، وطلب منها تعطيل موعد الإقلاع إلى حين

وصوله، فأجابته بأنّها لا تستطيع ذلك أكثر من ربع ساعة، عندها اتصّل مجدّدا بزميله المذكور أعلاه وطلب منه تعطيل إقلاع الطائرة إلى حين قدومه.

وإذ سُجّل بعض الاختلاف في التوقيت المصرّح به بين من وقع سماعهم في موضوع هذه الواقعة، فإنّ تسلسل الأحداث وسرعتها جعلت من العنصر الزمني عنصرا ثانويا ويصعب على من كان في خضم الأحداث الاهتمام بالتوقيت.

وأفاد المقدّم سمير الطرهوني، أنه في طريقه إلى المطار، أحاط علما أعضاء الفريق الذي صاحبه والمتكوّن من 12 عونا بالمهّمة المزمع إنجازها وهي منع عائلة الطرابلسي من مغادرة البلاد.

وبوصوله إلى القاعة الشرفية وجد أعوان حماية المطار ولم يشاهد مسافرين، فاتجه مباشرة إلى داخل ساحات الإقلاع وصعد في إحدى الحافلات تبيّن لاحقا أنها كانت تقلّ عائلة الطرابلسي، وذكر أنه لم يتعرف عليهم، فاتصّل بزوجته للاستفسار حول مكان وجود الطائرة التي تقلّ العائلة، لكنّها لم تكن على علم، لذا أرشدته عن مكان الطائرة التي بها عائلة المبروك المتواجدة بمربض الطائرات التابع للشركة التونسية للنقل والخدمات والأشغال الجويّة "تونيسافيا" وبمكان الطائرة التابعة للخطوط الجويّة التونسية القاصدة مدينة ليون الفرنسية عبر رحلتها عدد 750 والموجودة بالمربض عدد 56 والتي لم تتحصل على رخصة الإقلاع.

وحسب تصريحات الرائد الذّي يعمل بفرقة حماية الطائرات، صديق المقدّم سمير الطرهوني، الذّي اتجه إلى مربض الطائرة بأمر منه، فإنّه وجد هناك أحد المسؤولين بالخطوط الجويّة التونسية، الذّي كان يتحاور مع بعض زملائه قرب سلم الطائرة، حول موضوع إيقاف أفراد عائلة الطرابلسي، فتباينت الآراء بين موافق على ذلك ورافض لها.

وفي نهاية المطاف اتفق المسؤول بالخطوط الجويّة التونسية، مع قائد الطائرة بأنه سيتعلّل بوجود عطب فنّي ويأمر بإنزال الركّاب حتى يتأخّر موعد الإقلاع.

وأفاد الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الجويّة التونسية، في تصريحاته لدى اللجنة ، أنه تلقّى اتصالا هاتفيّا من أحد مسؤولي الشركة، قبل دقائق من موعد إقلاع الطائرة، أعلمه بأن بعض أفراد عائلة الطرابلسي ينوون السفر على متن إحدى الطائرات، دون أن تحوّزهم بتذاكر سفر ويصرّون على الحصول على بطاقات الرحيل، فأجابه بضرورة اقتناء تذاكر، لم يسعهم الوقت للالتحاق بالرّحلة القاصدة مدينة روما فتحولّوا إلى مربض الطائرة القاصدة مدينة ليون.

عندئذ، وبعد التحقّق من ذلك، تبيّن للرائد الذّي يعمل بفرقة حماية الطائرات وأنّ عائلة الطرابلسي ليست على متن الطائرة القاصدة مدينة ليون فاتصّل بالمقدّم سمير الطرهوني، ليعلمه بذلك والتحق به بالقاعة الشرفية.

وفي حدود الثالثة والنصف وعلى ساحة مطار تونس قرطاج الدولي ، كانت سيرين بن علي ترافق أبناءها المسافرين صحبة أصهارها إلى سلّم الطائرة الخاصّة التابعة لعائلة زوجها مروان المبروك، واندهشت عندما شاهدت مجموعة من الأعوان الملثّمين مرتدين لزي أسود، يداهمون المكان ليتثبّتوا من هويّة المسافرين ثم انسحبوا، وذكروا أنهم بصدد البحث عن "الطرابلسية". ولم تكن سيرين بن علي تنوي السفر واتصلت في الحين بزوجها وأعلمته أن فريق كومندوس خاص مسلّح ويرتدي أفراده أزياء سوداء ، قدم إلى الطائرة للبحث عن أفراد من عائلة الطرابلسي وقد كان السائق الخاص لها، شاهدا على ما حصل وأعلمها بأنّه يعرف قائد الفريق باعتباره كان يعمل بالأمن الرئاسي سابقا.

عند بلوغه هذه المعلومات، نصح مروان المبروك زوجته بمغادرة البلاد، وذكرت بدورها في تصريحاتها لأعضاء اللّجنة، بأن جواز سفرها كان معها، إذ كانت تنوي السفر يوم 11 جانفي 2011، لذا أرسلت سائقها لكي يقوم بالإجراءات ولكن تمّ حجز الجواز لعدم تقديمها الطّابع الجبائي، فأعادت الاتصال بزوجها، الذّي اتصّل بدوره بعلي السرياطي لتسوية الوضع.

هذه المعلومة وصلت إلى قصر قرطاج، وكان لها وقع شديد على مدير الأمن الرئاسي، خاصة بعد ربط الأحداث ببعضها وإضافة مثل هذه المعلومة إلى الأخبار الثلاث التي سبق ذكرها أعلاه. ممّا زاد الوضع تأزّما وعجّل بدفع الرئيس بن علي إلى اتخاذ القرار، فعلي السرياطي وهو الأمني المحنّك، لن يخفى عليه أن السيطرة على المطار تعتبر أوّل خطوة لأي "انقلاب"، وفي الظّروف التي كان يعيشها في تلك اللحظات لا يمكنه أن يفسّر العملية الحاصلة بالمطار، إلاّ بكونها عمليّة تمرّد وأنها يمكن أن تكون بداية عمليّة تنفيذ "انقلاب" يجهل الجهة التي تخطّط له.

فقام بالاتصّال بمحافظ مطار تونس قرطاج للاستفسار ولكن أجابه شخص آخر تبيّن أنه المقدّم سمير الطرهوني، وقال له حسب ما ورد في تصريحاته أنّه جاء ليعزّز الفرق الموجودة بالمطار تنفيذا لتعليمات خاصة، فطلب منه علي السرياطي إخلاء سبيل سيرين بن علي وتمكينها من السفر مع أبنائها.

وفي القاعة الشرفية حضر محافظ المطار، فأعلمه المقدّم سمير الطرهوني، بالمهمّة التي يقوم بها، وطلب منه مساعدته على تنفيذ التعليمات العليا ("الآتية من فوق" بذكره) والقاضية بإيقاف عائلة الطرابلسي، كما تمّكن من إلقاء القبض على عماد الطرابلسي إبن أخ ليلى الطرابلسي الذي اتصّل بمحافظ مطار تونس قرطاج، ليسأله عن فرصته في السفر، فأعلمه بإمكانيّة ذلك وعدم وجود أي إشكال في قدومه تنفيذا لطلب سمير الطرهوني.

في قصر قرطاج كانت الهواجس تتقاذف علي السرياطي، سيما وأن حسّه الأمني جعله لا يقتنع بفحوى المكالمة التي جمعته بمحافظ المطار، فقام بالاتصال بمدير إدارة الحدود والأجانب بمطار تونس قرطاج لفهم ما يحدث، فأجابه بأن لا علم له بشيء وعندما أعلمه علي السرياطي بتعطيل سيرين بن علي عن السفر وبوجود فريق مسلّح في مدرج الإقلاع، أجابه مدير إدارة الحدود والأجانب بأن ينتظر قليلا ريثما يتصل بمحافظ مطار تونس قرطاج وفعلا اتصل به حوالي الساعة الرابعة عبر موزّع

المطار حسبما ورد في تصريحاته لدى الضابطة العدلية، واستفسره عمّا يحصل وعن سبب عدم الردّ على هاتفه الجوّال فأجابه بأن سيرين بن علي غادرت البلاد وأنّ الموضوع لا يتعلق بها بل بأفراد من عائلة الطرابلسي، إذ لم يتمّ السماح لهم بمغادرة أرض الوطن من طرف مجموعة من الطلائع، ومرّر الهاتف للمقدم سمير الطرهوني، فسأله مدير إدارة الحدود والأجانب عن هويته ومن كلفه بهذه المهمّة ولكنه أجاب باقتضاب وأغلق الخطّ فأعاد الاتصال بمحافظ مطار تونس قرطاج الذّي أفاد بأنه لم يستطع الإجابة نظرا لوجود سلاح موجّه نحو رأسه.

وتمكّن علي السرياطي من معرفة محتوى الحديث الدائر بين مدير إدارة الحدود والأجانب ومحافظ مطار تونس قرطاج وكان السؤال الذّي لم يجد له جوابا يحوم حول من الذي أعطى التعليمات للمقدّم سمير الطرهوني، للتوجه إلى المطار؟ لذلك اتصّل برئيسه المباشر السيد جلال بودريقة، الذي قام بدوره بالاتصال، بالمقدّم سمير الطرهوني.

وأفاد السيد جلال بودريقة، عند سماعه من قبل أعضاء اللّجنة، بأنه وردت معلومة في مناسبة أولى تفيد بتواجد فريق مسلّح في المطار، ثم تبين للإدارة العامة للمصالح المختصة بأنّ هذه الفرقة هي تابعة لفوج مكافحة الإرهاب بقيادة المقدّم سمير الطرهوني، وسأله الفريق رشيد عمّار رئيس أركان جيش البرّ الذّي كان متواجدا في وزارة الدّاخلية آنذاك، إن كان هو الذّي أرسله إلى المطار فنفى السيد جلال بودريقة ذلك.

ثم عاود الاتصال بالمقدّم سمير الطرهوني، وسأله عن سبب وجوده فأعلمه هذا الأخير بأنه بصدد تنفيذ مهمّة تتمّثل في إيقاف عائلة الطرابلسي حسب تعليمات "عُليا"، ولما ألحّ السيد جلال بودريقة لمعرفة مصدر هذه التعليمات أجابه المقدّم سمير الطرهوني، على ملل بأنّ علي السرياطي هو الذّي أرسله، فأعلم السيد جلال بودريقة من كان معه في وزارة الدّاخلية بفحوى المكالمة.

وبعد أن تأكّد علي السرياطي من تسوية وضعيّة سيرين بن علي وحصول الطائرة التي ستقلّها على رخصة الإقلاع أعلم الرئيس بن علي بأن ابنته تمّكنت من السفر أنه يوجد تمّرد بالمطار من طرف عناصر أمنيّة يجهل هويّتها.

وعلى الساعة الرابعة وثلاث وعشرين دقيقة تلقى الفريق رشيد عمّار مكالمة هاتفيّة من وزير الدّفاع الوطني يستفسر عمّا يحدث بالمطار، وكان هذا الأخير يريد أن يعلم إن كان محدثّه على علم بما يحصل هناك، وهل أعطى أوامر بإيقاف بعض الطائرات.

وأفاد الفريق رشيد عمّار في تصريحاته، بأنّ وزير الدّفاع الوطني، اتصّل به مجدّدا وأعلمه بقيام جماعة مسلّحة باحتجاز أصهار الرئيس وأنّ بن علي طلب القضاء على "المتمرّدين" وإن اقتضى الأمر إطلاق النّار عليهم، واستعمل مضخّم الصّوت للهاتف، ليتمكن السيد احمد فريعة وزير الداخلية والتنمية المحلية، الذي كان متواجدا بجانبه من سماعها.

فيما أكّد وزير الدّفاع الوطني، حسب ما صرح به لأعضاء اللجنة، أنه علم بالواقعة من طرف رئيس أركان جيش الطيران ولم يكن على علم بأنّ الأشخاص المحتجزين هم أصهار الرئيس السّابق وبأنه طلب من الفريق رشيد عمّار أن يتصرّف في الموضوع.

وأفاد المقدّم سمير الطرهوني، في تصريحاته لأعضاء اللّجنة انّه على إثر المكالمة التي جمعته بمدير إدارة الحدود والأجانب ثمّ بالسيد جلال بودريقة طلب تعزيز فرقته بخمسين عونا قدموا من ثكنة بوشوشة حوالي الثالثة وأربعين دقيقة تحسّبا لإمكانيّة إيقافه من طرف الجيش وإخلاء سبيل عائلة الطرابلسي.

وغادر السيد جلال بودريقة وزارة الدّاخلية في اتجاه مطار تونس قرطاج للتفاوض مع المقدّم سمير الطرهوني، وبوصوله، حوالي الرابعة والربع، شرع في التفاوض معه للتعرّف على تفاصيل العمليّة.

ولأنّ المقدّم سمير الطرهوني، كان قد أجاب مسبقا بأنه تلقّى تعليمات من علي السرياطي بناءا على سؤال وجّهه له إلا أنه تراجع في ذلك وأعلمه أنّه تصرّف من تلقاء نفسه وأنه أراد إيقاف من تسبّب في نهب وسرقة وتخريب البلاد فطلب منه السيد جلال بودريقة العدول عن ذلك وأن يخلي سبيلهم، إلا أنه تمّسك بموقفه وبـ"**التعليمات العليا**" حرصا منه، حسب ما ورد في تصريحاته على عدم استعمال القوّة أو الدّخول في اشتباك مع أي جهة أمنية، وطلب منه إحضار فريق تلفزي لتصوير عملية الإيقاف، خاصة وانه شعر بالخطر بعد أن أُمهل ساعة لتحرير الرهائن وإخلاء المطار، لذلك اتصّل هاتفيا بآمر الفوج الوطني للتدخّل السريع طالبا حضوره للتعزيز، وقد حلّ هذا الأخير بالمطار مصحوبا بأربعين عونا حوالي الرابعة وعشر دقائق، كما اتصّل سمير الطرهوني بآمر الوحدة المختصّة للحرس الوطني، واعلمه بوجود تعليمات لتعزيزه في المطار فالتحق به صحبة ستين عونا حوالي الخامسة مساء.

وسأله السيد جلال بودريقة عمّا ينوي فعله بعد أن قام بإيقاف عائلة الطرابلسي؟ فطلب منه المقدّم سمير الطرهوني، الالتزام بالهدوء وتمّسك بمطلبه بإحضار التلفزة.

وصرّح وزير الدّفاع الوطني، في مناسبة أولى، بأنه علم من رئيس أركان جيش الجو بوجود جماعة مسلّحة وملثّمة حلّت بالمطار وقامت باحتجاز عدد من المدنيين والسيّاح، فطلب من الفريق رشيد عمّار تحرير الرهائن، خاصّة وأنّ هؤلاء الجماعة يطالبون بقدوم التلفزة وكان يخشى من افتضاح الأمر أمام الرّأي العام.

وبعد دقائق من ابتداء حظر التجوّل كان أحد المصوّرين التلفزيين بقسم الأخبار بالتلفزة الوطنية في منزله ، عندما اتصّل به أحد زملائه وطلب منه التنقل إلى مقرّ التلفزة للقيام بعمل طارئ، أين تسلّم إذن بمأموريّة يقضي بالذّهاب إلى مطار تونس قرطاج لتصوير عملية القبض على عائلة الطرابلسي.

وفي المطار، وجد المذكور فريق تلفزي على عين المكان، فقام المصوّر بضبط الصورة والكاميرا ودخل مع باقي الفريق إلى القاعة الشرفيّة ثمّ إلى مدرج الإقلاع أين

وجد عائلة الطرابلسي وبعض أفراد عائلة بن علي بصدد امتطاء الحافلة، وأكّد أنّ أحد الأعوان كان ينادي على أسمائهم فردا فردا ثم تمّ حمل حقائبهم ومتاعهم على حافلة أخرى.

ورفض الفريق الأمني، وهو من عناصر الجيش الوطني حسب رواية المصّور التلفزي الواقع تلقيها من طرف أعضاء اللجنة ، منحهم حقّ القيام بتحقيق أو استجواب الموقوفين وطُلب منهم الإكتفاء بأخذ صورة ويعتقد المصوّر التلفزي بأن الفرقتين اللتين قامتا بإيقاف عائلة الطرابلسي قد انسحبتا وبأنّ عناصر الجيش الوطني هي التي تسلّمت عائلة الطرابلسي.

وقد طُرح إشكال حول الشريط الذّي تمّ تسجيله فقد تمّ حجزه لاحقا ولم يقع تسليمه إلى التلفزة إلا بعد فترة وهو ما يفسّر عدم بثّ صور عن عمليّة إيقاف عائلة الطرابلسي إلاّ بعد مدّة.

وانتهت العملية بتسليم عائلة الطرابلسي إلى الجيش الوطني واصطحابهم إلى ثكنة العوينة فانسحب المقدّم سمير الطرهوني، صحبة أعوانه حوالي الثامنة ليلا وعاد إلى ثكنة بوشوشة.

ملاحظات وتساؤلات

1- تكاثرت التساؤلات عن حادثة المطار إذ بدت كحلقة مفقودة ومستقلة عمّا حدث يومها بالعاصمة وبدا الجميع مذهولا ومستغربا من تلك الواقعة، وتعدّدت الروايات والتكهنات والافتراضات بشأن ما حصل يومها، فلئن تمكنّت اللجنة من الوقوف على تسلسل للأحداث يقترب من الواقع، إلاّ أنه تبقى بعض نقاط استفهام بدون إجابة من ذلك تلك التي تخصّ التوقيت الدقيق لتسلسل الأحداث، وأهميّة هذه الواقعة في حدّ ذاتها بالنسبة لمجريات الأحداث ورحيل الرئيس بن علي.

أوّل هذه التساؤلات تدور حول معرفة الجهة التي أعطت التعليمات بإيقاف عائلة الطرابلسي؟ ورغم عدم وجود إجابة واضحة لدينا، فإن جميع المؤشرات تدل على أن المقدّم سمير الطرهوني، تحرّك من تلقاء نفسه وحسب ما ذكر "بدافع الوطنية والقيم النبيلة". لكنّ المنطق والخطة التي يشغلها لا تسمح له بأن يقوم بأي تحرك من هذا النوع في غياب تعليمات واضحة، علاوة على المكانة التي كان عليها أفراد عائلة الطرابلسي ومنعهم من السفر دون الخشية من ردّ فعل حازم في غياب أي حماية.

وتبقى الشكوك مطروحة حول دوافعه الحقيقيّة وحول استقلاليّة قراره، وحول التوقيت، والذّي يبدو غير كاف للتفكير لاتخاذ هذا النوع من القرارات وتنفيذها في مدّة زمنية وجيزة، ودون حماية أمنية أو سياسية.

كما أنّ بعض التصريحات أكدّت أن المقدّم سمير الطرهوني كان منذ ثلاثة أيام على علم بأدنى تحرّكات عائلة الطرابلسي بفضل ما كان يعلمه به أحد أعوان المرافقة، وذلك بالاتصال به يوميا عبر الهاتف القارّ بمقرّ المنطقة الأمنية بقرطاج. وحول هذا الموضوع أفاد المقدّم سمير الطرهوني، بأن هذا الأمر ليس إلا مجرد تبادل معلومات.

د- وإذا ما قبلنا بأن المقدّم سمير الطرهوني، خطّط مسبقا لهذه العملية، لا ينفي إمكانية تلقيه لتعليمات من أي جهة لتنفيذها، وهنا يتجه محاولة التعرف عن الجهة التي يمكن أن تصدر عنها هذه التعليمات:

د.1- عن الرئيس بن علي نفسه؟ هذه الفرضية تبدو مستحيلة لأن الرئيس بن علي كان على علم بأنّهم قضوا الليلة بقصر سيدي الظريف، فكان بإمكانه أن يأمر بإلقاء القبض عليهم.

د.2- عن علي السرياطي؟ كيف ذلك وهو الذّي اتصّل في الصباح، تنفيذا لتعليمات الرئيس بن علي وليلى الطرابلسي، بمحافظ مطار تونس قرطاج قصد توفير مقاعد بإحدى الطائرات لتأمين سفرهم تحت حراسة أعوان من إدارة المرافقة التّابعة إداريا إلى الإدارة العامة للأمن الرئاسي التي يرأسها علي السرياطي؟ إلاّ إذا ما تراجع عن موقفه بعد أن قام أعوانه بإيصالهم إلى المطار وأراد القبض عليهم لغاية معيّنة.

وترددت أخبار عن أنّ الهدف من عملية إيقافهم هو أن يقع استعمالهم كرهائن للتفاوض مع الرئيس بن علي، إلا أنّ هذه الرواية لم تتأكّد فلم يطلب المقدّم سمير الطرهوني، شيئا من الرئيس بن علي أو غيره، ولم يساوم إطلاق سراحهم.

د.3- عن وزير الدّاخلية ؟ أو وزير الدّفاع ؟ كيف ذلك وقد استغرب الجميع ممّا أقدم عليه المقدّم سمير الطرهوني، ولم يفهموا ما حصل وأرسلوا في مرحلة أولى السيد جلال بودريقة مدير عام وحدات التدخّل بالإدارة العامة للأمن الوطني للتفاوض معه لتفادي مواجهات دموية بالمطار في صورة تشبث المقدم سمير الطرهوني بموقفه.

2- **هل كانت عمليّة إيقاف الطرابلسية من الأسباب التي دفعت الرئيس بن علي وزوجته إلى السفر؟**

إن لم تكن واقعة المطار هي الدّافع الأساسي لفرار الرئيس الأسبق بن علي، إلاّ أنها ورغم عفويتها "الظاهرية" من الأسباب التي دفعته إلى ذلك، إذ أنّها مثل بقية الأحداث كانت غامضة ولم يتمكّن علي السرياطي من معرفة من يقف وراءها وماذا كانت أهدافهم، لذا فإن تعدّد نقاط الاستفهام قد عقدت المسألة ودفعت به إلى حثّ الرئيس بن علي على إرسال عائلته في مرحلة أولى إلى المملكة العربية السعودية ثم إلى دفعه لاصطحابها.

3- التساؤل الثالث يتعلق بحالة الاحتقان التي سادت يومها، ومن الحذر الذّي تحلّى به الجميع ربما لفقدان الثقة، إذ أصبحوا في حالة شكّ بعد أن راج خبر وجود أطراف نظامية متمّردة ومنشقة بالمطار.

وهنا تجدر الإشارة وأنّه بسبب التعزيزات التي طلبها المقدّم سمير الطرهوني، **تجمّعت يومها أفضل وأقوى وحدات أمنية تابعة لأربعة قوات نظامية وهي الكومندوس الخاص التابع لجيش البرّ، وأعوان المرافقة التابعين للأمن الرئاسي وذلك بالقاعدة الجويّة العسكريّة بالعوينة من جهة، والوحدات الخاصّة للحرس الوطني وفرقة مكافحة الإرهاب التابعة للإدارة العامّة لوحدات التدخّل بمطار تونس قرطاج من جهة أخرى**، وكاد الوضع أن يتفجر ويؤدي إلى اشتباكات دموية بين كل هذه القوات.

4- **هل كانت عملية إيقاف الطرابلسية الدافع لإيقاف** علي السرياطي بعد رحيل الرئيس بن علي ؟

ربّما ذلك بسبب الحلقة المفقودة إذ لم يقتنع الجميع بأن المقدّم سمير الطرهوني، تحرّك بمفرده، وبما أنّ الأمن الرئاسي كان مسؤولا عن سلامتهم آنذاك وإيصالهم إلى مطار تونس قرطاج، فربّما اعتقد وزير الدّفاع الوطني بأنّ علي السرياطي يحيك مؤامرة وهذا ما صرح به إذ تمّ الإذن بإيقافه ليلتها ووجه له اتهام بالتآمر على أمن الدّولة.

ثم إنّه عندما حلّ جلال بودريقة بمطار تونس قرطاج للتفاوض مع المقدّم سميرالطرهوني، سأله عمّن أرسله للقيام بهذه العملية وإذا ما كان علي السرياطي هو الذّي يقف وراءها؟ فأجاب المقدّم سمير الطرهوني، على مضض بنعم وكان يقصد حسب ما صرح به التملّص من الإجابة وأمام إلحاح السيد جلال بودريقة اعترف بأنّه قام بالعملية من تلقاء نفسه وبدافع وطني لذلك طلب تعزيزه حتى لا يقوم هذا الأخير بإيقافه أو لا يقوم بإعلام وزارة الدّاخلية أو وزارة الدّفاع عن حقيقة ما يحصل.

5- أما عن تمّسك المقدّم سمير الطرهوني، بإحضار التلفزة فذلك كان بغاية الحفاظ على سلامته وعلى أهميّة الحدث حسب تصريحاته وليعلم الشعب أنّ من تسبب في نهب البلاد من عائلة الطرابلسي تمّ إيقافهم وهم على أهبة الاستعداد للفرار، ولكن الفريق التلفزي لم يحضر بسرعة والشريط تمّ حجزه لذا فإن المقدّم سمير الطرهوني، قام بتصوير عملية الإيقاف بجهاز كاميرا عادية وأرسل الشريط إلى التلفزة الوطنية.

إن هذه الواقعة يمكن أن تُمثّل حبّة الرمل أو الحصى التي يمكنها إيقاف سير الآلة دون أن يعلم أحد عن مأتى العطب أو تعطل سير الأحداث. هذه الواقعة ولئن شكّلت نقطة استفهام، وأثارت غضب وتساؤل من كان ربما يخطّط لتغيير الوضع، فإنّها حملت للشعب أخبارا كان يرجوها وأرجعت الثورة إلى مسارها الذّي كادت أن تزيغ عنه نتيجة فرار الرئيس بن علي في وقت كانت فيه الأوضاع تهدّد بالانفلات الأمني.

هذه الواقعة أربكت الجميع ومثلت حدثا تاريخيا هامّا لم يمض دون التأثير على ما حصل يومها من أحداث عفوية وأخرى مبرمجة.

ثالثا: فرار الرئيس السّابق زين العابدين بن علي

14 جانفي 2011، سيبقى في صفحات التاريخ يوما مشهودا ونقطة انطلاق ربيع جديد سُمّي بالربيع العربي، ومثّلت الثورة التونسية، الشرارة الأولى لانطلاقه.

سيبقى كالتاريخ اللّغز، واليوم الذّي تغيّرت فيه موازين القوى السياسيّة وانقلبت إرادة الشعب على السلطة لتفرز منطلقا لحياة سياسيّة واجتماعيّة جديدة، ولكنّ طي صفحة الماضي ليس بالأمر الهيّن، فكيف يمكن الانطلاق من جديد دون معرفة حقيقة ما حصل يومها؟

كما أنه وبالتمّعّن في الملفات الواردة لدينا، تبيّن وأنّ مائة و ثلاثة ضحايا من مجموع مائتين واثنين وخمسين من الوفيات قد لقوا حتفهم قبل ذلك التاريخ المفصلي.

لذا فإنّ المسؤولية تغيّرت بعد يوم 14 جانفي2011، كما أنّ كثرة الأحداث وتداخلها، أربكت الرّأي العام بسبب تعدّد الرّوايات حول ما حصل خلال ذلك اليوم، ممّا توجّب على اللجنة القيام بتقصّي للحقيقة لفهم ما حصل فيه.

وتمّ تبويب الأحداث يومها كالآتي:

1- ما حصل بقصر قرطاج قبل رحيل الرئيس زين العابدين بن علي.

2-رحيل الرئيس بن علي عبر القاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة.

3-ملئ الفراغ الدّستوري وما حصل بقصر قرطاج بعد الرحيل .

1- قصر قرطاج قبل الرحيل

كانت الأيّام الأخيرة السّابقة لرحيل الرئيس بن علي، مليئة بالوعود الوهمية والقرارات الهامّة والتي لم تخفّض من دفع مسار الثورة ولم تضعفه، بل بالعكس، ازداد الاحتقان في كل مرّة إلى أن وصل إلى أوجه يوم 14 جانفي 2011 أثناء المظاهرات التي خرج فيها الآلاف في أنحاء الجمهورية صارخين "ديقاج Dégage" (ارحل).

وتميّزت تلك الأيام في قصر قرطاج بحركيّة كبيرة، إذ كانت عائلة الرئيس بن علي ملتفّة حوله خلال الأربعة الأيام الأخيرة، في محاولة لإنقاذه أو إنقاذ نظامه من

التلاشي، فكانت النصائح والمعلومات تتوارد وتتضارب، وكانت المقابلات مع المسؤولين ومع أفراد عائلته تتوالى، عسى أن يظهر الرئيس السابق للشعب في صورة جديدة وأن يجدّد ثقته فيه.

في هذا السياق، التقى الرئيس بن علي يوم 11 جانفي 2011 مساء مع أحد أقربائه من ذوي النفوذ المالي والسّياسي، وإن لم تتوفّر معلومات حول فحوى هذه المقابلة التي كادت أن تكون سريّة، إلاّ أنه يبدو جليّا بأنّه كان لها صدى كبيرا لديه، إذ بادر منذ يوم 12 جانفي 2011 بتغيير وزير الدّاخلية والتنمية المحليّة واتخاذ قرارات جديدة، وبتكليف وزرائه يوم 13 جانفي 2011 بالقيام بتقييم الوضع أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين، وتوجّه للشعب التونسي بخطاب أخير كان مليئا بالوعود والقرارات المستقبلية.

وكانت بناته من زوجته الأولى وأصهاره، الواقع سماع البعض منهم من قبل اللّجنة، يتوافدون عليه خلال الأيّام الأخيرة ليحيطوه علما بخطورة الوضع وبسقوط الضحايا تحت وابل الرصاص، وأشاروا عليه بالقيام ببعض الإصلاحات السّياسية والاجتماعيّة وبمحاسبة رموز الفساد من عائلة زوجته الثانية ليلى الطرابلسي، وبتحرير الإعلام والإذن لوسائل الإعلام الأجنبية بفتح مكاتب في تونس وبإرساء أسس سياسية جديدة.

ولكن ذلك لم يكن كافيا، فيوم 14 جانفي 2011 كان يوما يُنذر بأنه لن يكون كغيره من الأيام، إذ تتالت فيه الأحداث بنسق سريع وفي بعض الأحيان بصفة عفوية. ووقعت في هذا اليوم، بعض الأحداث التي غيّرت، دون إنذار مسبق، مجرى التاريخ.

انطلق يوم 14 جانفي 2011 في قصر قرطاج باكرا، إذ التحق **أمير اللواء علي السرياطي**، المدير العام للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، بمقرّ عمله على الساعة السادسة صباحا، وبقي يتابع ما يحدث في البلاد، إلى حين تلقى على الساعة السابعة والنصف صباحا من السيد محمّد الغرياني، الأمين العام للتجمع الدّستوري

الديمقرّاطي،[47] إرساليّة قصيرة ليعلمه بأنه ورد على الشبكة الاجتماعية "فايسبوك" معلومة مفادها أنّ ما يقارب الخمسة آلاف شخص يستعدون للتوجّه نحو قصر قرطاج حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر.

وقد حيّرت هذه المعلومة علي السرياطي، إذ كان يخشى أن يضطرّ الأمن الرئاسي إلى إطلاق النار، فتمّ اتخاذ قرار بتطويق أحواز القصر بالجيش ثم الشرطة وفي المرتبة الثالثة بالأمن الرئاسي. وحل بن علي إلى قصر قرطاج باكرا حوالي الثامنة والنصف صباحا.

وذكر أحد أعوان الإدارة الفرعية للمرافقة التابعة للإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، والواقع سماعه من قبل اللّجنة، أنّه التحق بمقر عمله في القصر الرئاسي في حدود الساعة التاسعة صباحا، وأنّ الأوضاع يومها كانت مرتبكة حيث أُعلنت حالة الطوارئ، حتى أن زملاءه طلبوا منه نزع زيّه الرسمي وتعويضه ببدلة مدنية، ولاحظ أنّ كل المسؤولين كانوا متواجدين في أماكن عملهم وبما أنه لم يتلقّ أيّة أوامر توجّه إلى استراحة أعوان الأمن أين بقي إلى آخر النهار.

أفاد السيد رضا قريرة، وزير الدّفاع الوطني آنذاك، لدى سماعه من قبل اللّجنة، بأنّه خلال الصباح تبادل مع الرئيس السّابق عدة مكالمات هاتفيّة لا يذكر توقيتها ولا عددها، وإنّما ذكر مجملا بأنه كان يعلمه بتطور الأوضاع وخاصة بتوجّه أعوان أمن إلى الثكنات العسكرية في عدّة مناطق بالبلاد وتسليم سلاحهم هناك، وأضاف أنّه اتخذ الإجراءات اللاّزمة لتأمين السلاح، ولكنّ هذا الإجراء كان يقلقه وعبّر عن ذلك قائلا للرئيس بن علي حرفيا "لا أريد أن أكون الرجل المسلح الوحيد في البلاد"[48] والذّي أجابه بأن ذلك لا يعد إشكالا، وبأنه يهوّل المسائل.

---

[47] الواقع سماعه من قبل اللّجنة، والذّي كان قد قضّى الليلة السابقة في منزل صديقه صخر الماطري إلى ساعة متأخّرة من اللّيل.

[48] قالها بالفرنسية" je ne veux pas être le seul homme armé du pays"

فاتصّل السيد رضا قريرة، بأحد القياديين في الجيش وطلب منه قبول تسليم الأسلحة من قبل أعوان الأمن مع ترسيمها على سجّل خاص.

وحوالي التاسعة والنصف صباحا، تلقىّ الرئيس بن علي مكالمة هاتفيّة من السيد أحمد فريعة وزير الدّاخلية والتنمية المحلية والذّي تمّت تسميته في ذلك المنصب قبل يومين[49]، ليستشيره حول إمكانيّة إطلاق سراح الأستاذ حمّة الهمّامي، رئيس حزب العمّال الشيوعي التونسي ومن معه والذّي سبق إيقافه يوم 12 جانفي2011 بمقرّ وزارة الدّاخلية.

وصرّح السيد أحمد فريعة للجنة، أنه التحق بعمله باكرا يومها تحسّبا للتجمهر الذّي سيقع في شارع الحبيب بورقيبة والتجمّع الذّي ابتدأ باكرا أمام مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل في ساحة محمد علي. وتمّ إعلامه في حدود الساعة الثامنة والنصف صباحا، بأنّ الأستاذة راضية النصراوي والأستاذ جلّول عزونة وبعض الصحافيين والمحامين حضروا أمام مقرّ وزارة الداخلية للمطالبة بإطلاق سراح حمّة الهمّامي، فأذن باستقبالها داخل مقرّ الوزارة وإعلامها بأنه سيقع النظر في مطلبها، إلاّ أنها رفضت هذا الاقتراح وفضلت الانتظار أمام البهو.

وأضاف السيد أحمد فريعة، أنّه أعلم الرئيس بن علي بمطلب السيدة راضية النصراوي واقترح إخلاء سبيل زوجها في الحين لتهدئة الأوضاع. فرفض ذلك في البداية ممّا اضطره، إلى استشارة الوزير الأوّل الأسبق محمد الغنّوشي الذّي فضّل عدم التدخّل في الموضوع ثمّ اتصل هذا الأخير هاتفيا بالرئيس محاولا إقناعه حسب ما تحرّر عليه من قبل اللجنة .

تراجع بن علي بعد مضي مدّة من الوقت وأذن بإطلاق سراحه، شريطة المساهمة في تهدئة الأجواء بالشارع وفعلا تمّ إطلاق سراح الأستاذ حمّة الهمّامي في بداية العشيّة.

[49] انظر الجزء المتعلق بالمسؤوليات : تعيين أحمد فريعة

وأفاد السيد رضا قريرة، أن الرئيس بن علي اتصّل به حوالي منتصف النهار لاستفساره حول وجود طائرة عمودية تحلّق فوق سماء القصر، فطلب منه التريّث إلى حين الاتصال بأمير اللواء الطيب العجيمي رئيس أركان جيش الطيران، ثم عاود به ليفيده بأن المعلومة غير صحيحة.

وحوالي الساعة الثانية ظهرا، وحسبما ذكر العقيد سامي سيك سالم، رئيس الإدارة الفرعية لحماية الشخصيات الرسمية، التابعة للإدارة العامّة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، أنّه خرج راجلا لتفقّد الوحدات المتمركزة في محيط قصر قرطاج، قصد طمأنتها وشدّ أزرها خاصّة بعد رواج منذ منتصف النهار، خبر شبه مؤكد عن إمكانيّة توجّه خمسة آلاف شخص قادمين من منطقة الكرم نحو قصر قرطاج، وهو موضوع الإرساليّة القصيرة التي أرسلها السيد محمد الغرياني، إلى السيد علي السرياطي في الصّباح.

وأكّد علي السرياطي بأنه كان يعتقد في جدّية الخبر وصحّته لكن إلى هذا الحدّ من تطوّر الأحداث لم يكن هناك ما يدفع بالرئيس بن علي إلى الخوف أو الهلع أو الفرار، إلاّ انّه يمكن الإقرار بأن هناك خبرين كان لهما دور كبير في تسلسل الأحداث وفي القرارات التي تبعتها:

أ – الخبر الأوّل يتعلق بالطائرة المروحيّة من نوع AL3 التابعة للطيران العسكري وعلى متنها عقيد تابع للإدارة العامة للأمن العسكري وضابط من الحرس الوطني، اللّذان خرجا في جولة استطلاعيّة بالضاحية الشمالية للعاصمة، وتفيد المعلومات المتوفرة لدينا والمضمّنة في تحقيق الضابطة العدلية التّابعة للإدارة العامّة للحرس الوطني، بأنّ هذه الطائرة أقلعت من القاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة عند الزوال، وعادت إليها حوالي الساعة الثانية بعد الزوال بعد أن حّلقت فوق مناطق أريانة، حيّ التضامن، قصر السعيد، دوّار هيشر، الجبل الأحمر، المركّب الجامعي بالمنار، مؤسسة التلفزة الوطنية، منطقة العمران، حيّ التحرير، سبّالة بن عمّار، المركّب

التجاري "جيون"، السيجومي، المرناقيّة، حيّ النصر، المنازه، حيّ الخضراء، الشرقيّة، وأخيرا العوينة.

ثمّ بعد فترة استراحة وتزويد بالوقود عاودت الانطلاق بنفس الطاقم على الساعة الثالثة ودقيقتين وقامت بالتحليق فوق مناطق أريانة، قصر السعيد، الزّهروني، العقبة، حيّ التضامن، حيّ الانطلاقة، الحيّ الاولمبي بالمنزه، المركّب الجامعي بالمنار، السيجومي، خزندار، باردو، سيدي حسين، المركّب التجاري "كارفور" ثمّ حلق الوادي، وعادت إلى القاعدة الجويّة العسكرية على الساعة الرّابعة وثمانية وثلاثين دقيقة.

وأضاف علي السرياطي في تصريحاته فيما يخصّ هذه المروحيّة، بأنّ هذه المعلومة وردت على الأمن الرئاسي عن طريق قاعة العمليات بقصر قرطاج، ونظرا لعدم العلم بمصدرها أو اتّجاهها، فقد أصدر أوامر بإطلاق النار عليها وإسقاطها في حال اقترابها من المجال الجوي للقصر الرئاسي، وهو مبدأ معمول به في جميع الدّول، إذ يعتبر الفضاء الجوي للقصر الرئاسي فضاءا جويّا محجرا.

– وأفاد مدير التشريفات لدى سماعه من قبل الضابطة العدليّة، أنّه وعند خروجه برفقة علي السرياطي من مكتب هذا الأخير وقبل التوجّه إلى المطار اعترضهما الرئيس بن علي وعائلته بالرّواق المحاذي لمكتبه، وكانوا يتأهبون للمغادرة، عندما سمع علي السرياطي يعطي تعليماته بإسقاط الطائرة المروحيّة إذا اقتربت من المجال الجوي للقصر، ثم تمّ العدول عن ذلك عندما تبيّن بأنّ هذه الطائرة المروحيّة مكلّفة بالقيام بعملية استطلاعية ومراقبة فوق منطقة قرطاج وأحوازها.

وأفاد الطيّب العجيمي، لدى سماعه من قبل الضابطة العدليّة بأنّه استشار وزير الدّفاع الوطني، عن إقلاع هذه المروحيّة من القاعدة وعن تسليح العقيد الذّي على متنها، وطلب منه هذا الأخير أن يصدر تعليمات خاصة لطاقم المروحيّة ومرافقه التابع للإدارة العامة للأمن العسكري.

– ونفى السيد رضا قريرة، لدى سماعه في مناسبة أولى، معرفته بوجود تلك المروحيّة والمهمّة المكلّفة بها، إذ أنه ذكر أنّ الرئيس بن علي اتصل به حوالي منتصف النّهار وقال له بأن علي السرياطي أطلعه بوجود مروحيّة قادمة باتجاه القصر، فطلب منه السيد رضا قريرة، التريّث إلى حين الاتصال برئيس أركان جيش الطيران، ثم أعاد الاتصّال به ونفى هذا الخبر، فاندهش الرئيس بن علي من ذلك وتساءل عن دوافع علي السرياطي لإعلان مثل ذلك الخبر وتهويله للأمور.

ب– الخبر الثاني الذّي أثار البلبلة يومها يتعلق بزورقين من نوع "زودياك" يجوبان المياه الدّاخلية التونسية ويقتربان من مرسى قصر قرطاج، واشتبه أمرهما على الأمن الرئاسي ولم يرفع هذا اللّبس إلا بعد الساعة الثالثة مساءا.

وقد ذكر رئيس قاعة العمليات بقصر قرطاج الواقع سماعه من قبل الضابطة العدلية، أنّه تمّ إصدار تعليمات تقضي بتوجيه كلّ ملتقطات الصّور باتجاه البحر والمسالك المؤدية للقصر الرئاسي بقرطاج، وذلك قصد تركيز عملية المراقبة على البحر فحسب.

وعلى خلفيّة كل هذه المعلومات التي بدت مهدّدة لسلامة الرئيس ومن معه في القصر، قرّر الرئيس علي السرياطي إرسال عائلة الرئيس إلى جدّة، وتمّ إعلام مدير التشريفات بذلك ليقوم بالإجراءات اللاّزمة لسفر العائلة في المساء.

وأفاد مدير التشريفات في تصريحاته لدى الضابطة العدلية، أنّه قضّى صباح يوم 14 جانفي 2011 بمكتبه إلى حدود منتصف النهار، حيث دُعي بعد ذلك إلى مكتب الرئيس بن علي الذّي أعلمه بأنّه قرّر توجيه عائلته إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة، وأمره بإعداد الطائرة الرئاسيّة لهذا الغرض. وأضاف مدير التشريفات بأنّ الرئيس بن علي لم يكن ينوي السفر رفقة عائلته إذ لم يتمّ إعلامه بذلك، مؤكّدا أن التعليمات التي تلقّاها تخصّ سفر العائلة فقط.

ثم دُعي مجدّدا إلى مكتب الرئيس الذّي أعلمه بموعد الإقلاع، والذّي حدّد حوالي الساعة السادسة مساء، عندها اتصّل مدير التشريفات بالرئيس المدير العام للخطوط الجويّة التونسية، وأعلمه بموعد إقلاع الطائرة الرئاسيّة.

وذكر مدير التشريفات أيضا أنه رافق علي السرياطي إلى مكتبه على الساعة الثالثة مساءا تقريبا، ليتولّى أخذ مسدسه الذّي وضعه في خصره وتسلّم من أحد أعوانه محافظ الشرطة الأوّل الكاتب بالكتابة المركزية للأمن الرئاسي، مجموعة من جوازات السفر حمراء اللون أحدها تخصّ الحاجب الخاصّ للرئيس والمربيتين الفليبينيتي الأصل.

وفي الأثناء اتصّل علي السرياطي بأحد أعوانه الذّي أحاطه علما بأن مسدسه مشحون بشحنة واحدة تحتوي على 12 طلقة من عيار 9 مم وهو نفس المسدّس الواقع حجزه بعد إيقافه.

كما أمر الرئيس بن علي حاجبه الخاص بالاستعداد للسفر إلى المملكة العربية السعودية لمدّة 3 أو 4 أيام لمرافقة زوجته وابنيه، وأعلمه بأن موعد السفر سيكون حوالي الساعة السادسة مساءا، واستغرب الحاجب الخاصّ في تصريحاته لدى الضابطة العدلية من هذا السفر المفاجئ، وسأل المشرفة عن القصر عمّا يجب حمله، فأجابته بأن ذلك ليس ضروريا وعليه أن يأخذ معه بصورة خاصّة الأدوية، ونظرا لضيق الوقت لم يتمكّن إلاّ من جمع بعض الأغراض الخاصّة.

وفي الآن نفسه اتصّل الرئيس بن علي بعلي السرياطي وطلب منه أن يطلعه على الخطّة التي وضعها لإخلاء مقرّ قصر قرطاج في حالة تعرّضه إلى الهجوم، فأعلمه بأنه أعدّ المركبة "عليسة" من ناحية مرسى قرطاج، وطائرة مروحيّة موجودة بالقصر، وطائرة بالقاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة، فأجابه بن علي بأن الطائرة الرئاسيّة ستستعمل من قبل العائلة أمّا فيما يخصه فإنه باق بالقصر، علما وأن علي السرياطي اتصّل لاحقا برئيس أركان جيش الطيران، ليستفسره حول إعداد الطائرة المروحيّة التي

سبق أن طلبها لإخلاء قصر قرطاج وتأمين سلامة رئيس الجمهورية في حالة الهجوم على القصر.

حوالي الساعة الثالثة مساء، قرّر الرئيس بن علي إعلان حالة الطوارئ ليصبح أمن البلاد من صلاحيات الجيش الوطني، فاتصّل بوزير الدّفاع الوطني للغرض. وحسب تصريحات وزير الدّفاع الوطني فإنّ بن علي اتصّل به عبر قاعة العمليات بوزارة الدّفاع أين كان متواجدا صحبة أحمد شابير، المدير العام للأمن العسكري، وأمره بتكليف الفريق رشيد عمّار، رئيس أركان جيش البرّ بالتنسيق بين الجيش ووحدات الأمن بوزارة الدّاخلية.

وتنفيذا لهذه التعليمات، اتصل السيد رضا قريرة بالفريق رشيد عمّار وطلب منه التوجه إلى مقرّ وزارة الدّاخلية والتنمية المحلية للإشراف على اجتماع تنسيقي بين وحدات الأمن والجيش، وتبيّن أنّ الفريق رشيد عمّار وصل إلى مقرّ وزارة الدّاخلية حوالي الساعة الثالثة وأربعين دقيقة مساء، حسب تصريحاته لأعضاء اللّجنة. كما اتصّل الرئيس بن علي من جهته بأحمد فريعة وزير الدّاخلية والتنمية المحلية وأحاطه علما بما تقرّر.

وفي الثالثة وخمس وأربعين دقيقة، علمت ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس بن علي، عن طريق مكالمة هاتفيّة، بإيقاف عائلتها فأخذت تستعد لحزم حقائبها للسفر، وهي المعلومة التي أكّدها لها حسام الطرابلسي ابن شقيقها عند حلوله بقصر سيدي الظريف، حسب تصريحات المشرفة على القصر آنذاك لدى سماعها من طرف الضابطة العدلية.

وفي حدود الساعة الرابعة بعد الزوال حلّ بقصر قرطاج السائق الخاص لابنته سيرين بن علي، بطلب من مروان المبروك زوجها، حسب ما أكّده عند سماعه من قبل اللّجنة، الذّي طلب منه رواية ما حدث بحضوره بينما كان متواجدا في ساحة الإقلاع بمطار تونس قرطاج الدّولي وقدوم شخص ملثم ومسلح لم يتعرّف على انتمائه أحد

آنذاك، باحثا عن عائلة الطرابلسي، فتولّى السائق سرد ما جدّ من أحداث في المطار، وعندما انتهى سأله بن علي عن هويّة أفراد الفريق فأجابه السائق، بأنّهم ينتمون إلى فرقة مقاومة الإرهاب فاعتبر الرئيس ذلك من باب الهراء ودخل إلى مكتبه صحبة صهره مروان المبروك.

وفي الثالثة وسبع وخمسون دقيقة سجلت مكالمة هاتفيّة عن طريق قاعة العمليات بالإدارة العامة لأمن رئيس الدّولة والشخصيات الرسميّة بين رئيس قاعة العمليات بقصر قرطاج ورئيس فرقة تأمين السفرات الرئاسيّة، أعلم فيها الأوّل الثاني بحلول مروحتين من صنف BHT كانت بصدد تنزيل عدد من القوات الخاصّة التابعة للجيش الوطني، كما ذكر رئيس قاعة العمليات بقصر قرطاج، بأنه قام بإعلام علي السرياطي بفحوى تلك المكالمة.

ومن خلال إعادة ترتيب الأحداث، من قبل اللّجنة، تبيّن أنّ علي السرياطي لم يكن على علم مسبق بذلك ويبدو أنّ هذا الخبر فاجأه، لذا فإنّ تسلسل الأحداث والقرارات التي تبعتها تدلّ على وجود أحداث حصلت ولم يكن على علم بها، وهي التي حملته حسب قوله على الإلحاح على بن علي لاصطحاب عائلته والسفر معهم إذ أنّ علي السرياطي يعتبر أن مهمّته الأساسية تتمثّل في الحفاظ على أمن رئيس الدّولة.

وفي حدود الساعة الرابعة مساء، اتصّل كمال مرجان وزير الشؤون الخارجية سابقا، بالرئيس بن علي ليعلمه بانسحاب الأعوان المكلّفين بحماية مقرّ الوزارة، فتمّ اللّجوء إلى حلّ سريع إذ أمر علي السرياطي بفتح الشريط الأمني المركّز أمام مقرّ التلفزة الوطنية ليشمل كذلك مقرّ وزارة الشؤون الخارجية.

وفي الأثناء ذهب مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، لمراقبة الوحدات المنتشرة التابعة له بالنظر والمتمركزة بين ضاحية قرطاج وسيدي الظريف ولكن بعد خمسة عشرة دقيقة تلقّى اتصالا هاتفيّا من علي السرياطي يدعوه فيها إلى حضور اجتماع طارئ بمكتبه.

أمّا فيما يخصّ التصريحات التي كان قد أدلى بها مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة لدى الضابطة العدلية، فإنه أفاد بأنه التقى بعلي السرياطي بأحد الممّرات بمقرّ الإدارة العامة لأمن رئيس الدّولة والشخصيات الرسميّة بالقصر الرئاسي، وأخبره بأن الرئيس بن علي وعائلته قرّروا السفر لأداء مناسك العمرة ولم يتلق من رئيسه المباشر أيّة أوامر أو تعليمات حسب تصريحاته، وأضاف أن الرئيس غادر قصر قرطاج على الساعة الرابعة مساء دون أن يدلي مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة بمكان تواجده لدى سماعه من قبل الضابطة العدلية بعد ذلك التوقيت، واكتفى بالملاحظة أنه تحوّل في حدود الخامسة والنصف إلى جهة المنزه التاسع لزيارة شقيقته، في حين أفاد لدى سماعه باللّجنة بأنّه كان متواجدا في طريق البحيرة المطّل على ثكنة العوينة لمتابعة إقلاع الطائرة الرئاسيّة.

وفي الرّابعة مساء وبضع دقائق تقريبا حلت ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس إلى قصر قرطاج مصحوبة بابنها وابنتها وخطيبها.

وفي الأثناء كان المصوّر التلفزي التابع للتلفزة الوطنية متواجدا في القصر برفقة مساعده منذ الثامنة صباحا لإصلاح خلل طرا أثناء بثّ خطاب الرئيس يوم 13 جانفي 2011 ليلا وكانا بصدد مغادرة المكان عندما قدم موكب من السيارات والحرّاس بساحة القصر فطُلب منهما الدخول إلى أحد المكاتب والانتظار إلى حين أن تأتي تعليمات مخالفة. وأفاد المصوّر عند تلقّي شهادته من طرف أعضاء اللّجنة، بأنه شاهد من خلال أحد النوافذ علي السرياطي بصدد مغادرة القصر، كما أنه سمع أحاديثا مفادها أن هناك طائرة مروحيّة مجهولة المصدر تحلق فوق القصر.

وأفاد مدير التشريفات بأنّ علي السرياطي كان يلحّ على الرئيس الأسبق بن علي وعائلته بمغادرة القصر بسرعة رغم أنه أعلمه بعدم جاهزيّة الطائرة الرئاسيّة للإقلاع.

وخيّر علي السرياطي الانتظار بالقاعة الشرفية بالمطار العسكري تحت حماية الجيش فالمهمّ بالنسبة له مغادرة القصر في تلك الظروف.

وطلب الرئيس بن علي حاجبه الخاص إحضار سترته، وغادروا جميعا وامتطى صحبة ابنه سيارة كانت تقودها زوجته وصاحب مدير التشريفات علي السرياطي في إحدى السيارات التي اندفعت في مقدمة الرّكب.

وفي الأثناء كان العقيد سامي سيك سالم، أنهى مهمته التفقدية وعاد إلى القصر، وبعد دقائق من دخوله شاهد علي السرياطي يغادر القصر بسرعة وصعد في سيارته التي كان يقودها بنفسه على غير عادته.

أفاد مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة لدى سماعه من قبل الضابطة العدلية بأن الرئيس بن علي كان غادر القصر على الساعة الرابعة وخمسة عشرة دقيقة مع زوجته وابنه محمد وابنته حليمة على متن سيارة تقودها ليلى بن علي بنفسها وأن علي السرياطي خرج في نفس التوقيت، وهو توقيت لا يتطابق مع التصريحات الأخرى، التي كان أدلى بها للجنة وهي:

- أنّ علي السرياطي دعاه إلى اجتماع طارئ على الساعة الرابعة وخمسة عشرة دقيقة وانتهى على الساعة الرابعة والنصف.
- أنّ علي السرياطي رافق الرّكب الرئاسي إلى قاعدة العوينة وعند مغادرته قصر قرطاج اتصّل برئيس الإدارة الفرعية للمرافقة وطلب منه الالتحاق به بثكنة العوينة وسجلت هذه المكالمة على الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة.
- أنّ الرّكب الرئاسي حلّ بالقاعدة العسكرية بالعوينة على الساعة الرابعة وخمس وخمسين دقيقة أي أنّه وعلى فرض أن يكون الرّكب قد غادر على الساعة الرابعة وخمسة عشرة دقيقة فإنّ هذه المسافة ونظرا للسرعة الفائقة التي كان يسير عليها الرّكب لا تستغرق أكثر من عشرين دقيقة وليس أربعين دقيقة مثلما ذكر ذلك مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة.

كما أفاد مدير التشريفات بأن علي السرياطي كان يخشى عدم وصول الرّكب إلى المطار في الوقت المناسب وأطلعه بأن هناك مؤامرة تحاك من طرف عناصر من القوات الخاصة (الحرس والشرطة) ، وكان يحاول الاتصال بجلال بودريقة المدير العام لوحدات التدخّل لكن دون جدوى.

وبسؤال علي السرياطي بمناسبة سماعه عن هذا الاتصال، أجاب بأنه تلقّى مكالمة من سليم شيبوب صهر الرئيس بن علي المتواجد آنذاك في ليبيا، والذّي أفاده أنه يريد إرسال طائرة لنقل زوجته وأبنائه، فأجابه بأنّ ذلك غير ممكن بسبب وجود إنزال في المطار وطلب منه الاتصال بالسيد جلال بودريقة.

ثم بعد قليل اتصل به السيد سليم شيبوب مجدّدا ليعلمه بأن السيد جلال بودريقة توجه إلى المطار للتفاوض مع الفريق المسلّح، عندئذ صرّح علي السرياطي بأنّه فهم بأن المسألة خرجت عن أيدي السيد جلال بودريقة وحاول الاتصال به.

الحوصلـة

تبيّن من خلال ما توفّر لدى اللجنة من معلومات ما يلي :

1- أنّ ما حصل يومها لم يثبت أنه كان مخطّطا له وأن سرعة تواتر الأحداث وكثافتها جعلا الرئيس بن علي وعلي السرياطي يتخّذان قرارات مفاجئة ومستعجلة كقرار المرور إلى الدرجة الثالثة من حالة الطوارئ، وقرار سفر العائلة إلى المملكة العربية السعودية.

2- أنّه كانت هناك بوادر تهديد لسلامة رئيس الجمهورية، وتتمّثل في وجود خبر زحف حوالي خمسة آلاف مواطن نحو قصر قرطاج وتحليق الطائرة المروحيّة فوق منطقة القصر الرئاسي وتواجد الزوارق البحرية التي لم يكن حراس السواحل على علم بمصدرها، والمروحيتين التي كانتا بصدد تنزيل عدد من كومندوس الجيش بالقاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة، فضلا على حصول واقعة مطار تونس قرطاج الدّولي التي

لم يكن أحد على علم بما يحصل هناك وبمن نفّذ العملية ومن استهدف وماذا كانت نواياه.

3- أنّ هذه الأحداث دفعت بالرئيس بن علي إلى أخذ قرار تأمين سلامة عائلته وذلك بمغادرة البلاد في اتجاه المملكة العربية السعودية، ولم يكن مصاحبتهم، اعتمادا على ما ورد في عدة روايات وتصريحات، كما أنّه غادر قصر قرطاج بسرعة بدون حقائب تاركا وراءه حاسوبه الشخصي وخاصّة نظاراته الطبيّة ومعطفه، وطلب من حاجبه الخاصّ الاستعداد لمرافقة العائلة ولم يطلب منه جمع أغراض خاصّة به.

4- أنّ سفر الرئيس بن علي كان مستبعدا وغير وارد بتاتا وأنه قرر مرافقة عائلته إلى المطار بإلحاح من مدير أمنه الرئاسي، لأنه شعر بأن هناك مؤشرات سيّئة حول استقرار الوضع في البلاد، إذ تمّت قبل يوم أو يومين الاستيلاء على أسلحة في مدينة منزل بورقيبة من ولاية بنزرت، كما أنه تمّ إيقاف عائلة الطرابلسي من طرف فريق مسلح، إضافة إلى حصول عمليات إضرام النار في منازل على ملك عائلة زوجة الرئيس قبل يوم بصفة منظمة من قبل مجهولين.

5- أنه ضمان سلامة الرئيس أصبحت صعبة، خاصّة مع وجود جمع غفير يستعد للهجوم على القصر

6- أن علي السرياطي حسب ذكره وجد نفسه أمام خيارين:

- أن يُقدم على إيقاف الرئيس بن علي ولكنّه لم يكن يدري لمن سيسلمه، ثمّ إنه وعلى فرض أن يتمّ إيقافه ونجحت العملية فإنه كان يخشى ردّة فعل النظام الليبي الذّي تربطه علاقة وطيدة بقائده المعمر القذافي، والذّي قد يقرّر الهجوم على البلاد لتخليصه.
- أن يدفع الرئيس إلى الرّحيل حتى لا تقع اشتباكات أو تبادل طلق ناري بين عناصر من الجيش الوطني والأمن الرئاسي.

7- أن مغادرة القصر كان فجئيا وغير مبرمج لها ، وكان تسلسل الأحداث يومها عفويا وربّما كانت هذه الصدف، وإن لم يتوقعها أحد، هي التي أنقذت البلاد في نهاية الأمر.

2- رحيل الرئيس عبر القاعدة العسكرية بالعوينة

أثارت مسألة فرار الرئيس بن علي تساؤلات عدّة، فلم يتنبأ بذلك أحد ولم تكن المسألة مطروحة منذ الصباح ولا حتى عندما تقرّر إرسال عائلته إلى المملكة العربية السعودية.

كما أنّ أغلب أعوان الأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة الواقع سماعهم من قبل اللّجنة في مناسبات عدّة، أفادوا أنهم لم يكونوا على علم بوجهة الرّكب الرئاسي عند مغادرته قصر قرطاج، حتى إنّه خلال الاجتماع التنسيقي الذّي دعى له علي السرياطي في مكتبه كلّ من مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة ورئيس الإدارة الفرعية للمرافقة، لوحظ فيه غياب المسؤول عن تأمين المسلك الرئاسي، وهو أمر غير معتاد بما أن فرقته هي التي تؤمّن المسلك أثناء تنقلات الرئيس وعائلته.

وذكر رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة، أنّه لم يكن على علم بوجهة الرّكب، واندهش العقيد سامي سيك سالم، رئيس الإدارة الفرعية لحماية الشخصيات الرسمية، بالإدارة العامّة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، عندما علم بواسطة جهاز اللاسلكي بأن الرّكب تجاوز مفترق "لافلاز" نحو وجهة أخرى إذ كان يعتقد أنّ الرئيس بن علي عائدا إلى مقرّ إقامته بسيدي الظريف.

كما صرّح مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، أنه كان، حسب أقواله، داخل سيارته أمام الثكنة العسكرية بالعوينة، وأنه اندهش لما شاهد الرّكب الرئاسي يدخل من باب الثكنة العسكرية وليس من مدخل المطار الرئاسي.

ويرجع سبب اتخاذ قرار الدخول من باب الثكنة العسكرية إلى حرص علي السرياطي على الوصول إلى الطائرة الرئاسيّة في أسرع وقت ممكن قبل حدوث مكروه أو هجوم على شخص رئيس الجمهورية، لذا واختصارا للوقت فإنّه كان، وقبل مغادرة قصر قرطاج باتجاه ثكنة العوينة، اتّصل برئيس أركان جيش الطيران، ليطلب منه الإذن بفتح أبواب القاعدة الجويّة من ناحية الثكنة العسكرية بالعوينة.

وحتى نقف على حقيقة ما حصل، نعيد ترتيب الأحداث المتعلقة بسفر الرئيس بن علي وعائلته منذ بدايتها:

ففي حدود الساعة الرابعة وأربع وعشرين دقيقة اتصل علي السرياطي اتّصل برئيس أركان جيش الطيران قصد معرفة مدى جاهزيّة الطائرة الرئاسيّة، والذّي اتصل بدوره بالسيد برضا قريرة و بمدير عام الأمن المركزي.

وأفاد الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الجويّة التونسية بأنّه حال تلقيه للمكالمة هاتفيّة من مدير التشريفات الذّي أعلمه بأنّ عائلة الرئيس مسافرة إلى جدّة للقيام بمناسك العمرة وبأنّ عليه اتخاذ الإجراءات اللاّزمة لإعداد الطائرة الرئاسيّة، اتصل بقائد الطائرة الرئاسيّة ليتولى إعدادها واستدعاء الطاقم.

وورد في تصريحات قائد الطائرة الرئاسيّة الواقع تلقيها لدى اللجنة أنّ الرئيس المدير العام لشركة الخطوط التونسية اتصّل به وأعلمه بأنّ عائلة الرئيس تنوي السفر إلى جدّة وبأنّ عليه إعداد الطائرة لتكون ساعة السفر في حدود السادسة مساءا، فأجابه بأن ذلك سيكون صعبا جدا، إذ وعلى فرض أن يتمكّن من استدعاء الطاقم في تلك الظروف، فإنّه لن يتمكّن من إعداد مخطّط السفر الدّولي والأكلات التي تقدّم على متن الطائرة، وعلى اثر هذه المكالمة قام قائد الطائرة بالاتّصال بمضيفي الطائرة طالبا منهما الاستعداد للسفر.

وفي الأثناء وتقريبا في نفس التوقيت اتصل ميكانيكي الطائرة الرئاسيّة بالملازم الأوّل رئيس فرقة أمن السفرات الرئاسيّة وأعلمه بأنه تمّ استدعاؤه على عجل وبأنه لم يتمّكن

من دخول المستودع عبر الباب الشمالي للمطار، إذ منعته شرطة المطار من ذلك وطلب رخصة للدخول عبر القاعة الشرفية الرئاسيّة للوصول إلى المستودع.

فقام رئيس فرقة أمن السفرات الرئاسيّة بالاتصال برئيس قاعة العمليات بقصر قرطاج حوالي الساعة الرابعة مساء، لفتح المجال لطاقم الطائرة للوصول إلى ساحة الإقلاع والدخول إلى المستودع لأنه تعذّر عليهم ذلك عبر الباب الشمالي، والأرجح أنّ هذه المسألة قد تمّ تدارسها في الاجتماع الطارئ الذّي دعى إليه علي السرياطي على الساعة الرابعة والربع في مكتبه.

وحوالي الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة غادر مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة قصر قرطاج باتجاه المطار الرئاسي رغم أنه لم تكن له مهمّة محدّدة سوى تعويض رئيسه المباشر علي السرياطي، الذّي غادر القصر في مقدمة الرّكب الرئاسي، وأفاد أنه كان ينوي تأمين القاعة الشرفية الرئاسيّة.

وأفاد علي السرياطي بأنّ الرئيس بن علي كان قد نبهه بوجود مصادر مطّلعة في المخابرات البريطانية أفادت بأن هناك شخص مندس في القصر يخطّط لقتله، وأجرى **علي السرياطي** بحثا للتعرّف على مصدر المعلومة وتبيّن له أن مصدرها السيد صخر الماطري، صهر الرئيس بن علي، الذي يترأس جمعية الصداقة التونسية الإنقليزية وله علاقات وطيدة بعدة شخصيات أجنبية.

ويتضح أنّ كل هذه المعلومات والشكوك دفعت **بمدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة**، أن يقرّر عدم التوجه إلى القاعدة العسكرية وسلوك الطريق الموازية للطريق الرابط بين تونس والمرسى، وهي طريق البحيرة المرتفعة قليلا مقارنة مع طريق المرسى ليتمكّن من مشاهدة مدرج الإقلاع.

ومن جهته أفاد **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** بأنه غادر مكتب **علي السرياطي** إثر الاجتماع الذّي جمعه به **وبمدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** وانطلق في التّنقل بين منطقة "المعلّقة" و"الفلاز" ومفترق "الامتياز" لتفقّد الوحدات المتمّركزة بالطريق. وفي مفترق "الامتياز" وجد حظيرة من الجيش الوطني ودورية من الأمن الرئاسي بحالة تأهب وحاملين لأسلحتهم، فطلب منهم التسلّح بالعصي والغاز المسيل للدموع عوضا عن الأسلحة الناريّة، وواصل طريقه باتجاه "الفلاز" بعد أن بلغه خبر مفاده توجّه مجموعة من المواطنين باتجاه قصر سيدي الظريف. واتّصل به عندئذ **علي السرياطي** لمعرفة موقعه وليطلب منه الالتحاق به بالثكنة العسكرية بالعوينة فأعلمه بموقعه وبما علم من معلومات فطلب منه المكوث في مكانه.

وبعد مرور بضع لدقائق، وبوصوله إلى مفترق "الامتياز"، اتّصل به هاتفيا **علي السرياطي** مجدّدا وقال له حرفيا "خيانة، خيانة، اتصل بسمير الطرهوني". فامتثل للتعليمات واتصل **بالمقدّم سمير الطرهوني**، الذّي طلب منه القدوم إلى المطار وتعزيز صفوفه صحبة سيارتين من نوع "جيب"، فأعاد **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** الاتصّال مجدّدا **بعلي السرياطي** الذي طلب منه الالتحاق به، فاتصل **بمدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** قصد مراجعته حول هذه التعليمات، رغم انّه ليس رئيسه المباشر، فأشار عليه بتنفيذ التعليمات.

وبقي **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** حسب ما ورد في تصريحاته، في نفس المكان وعلم عبر جهاز الراديو من قاعة العمليات بأنّ الرئيس بن علي غادر قصر قرطاج واعتقد بأنّ **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** كان يصاحبه فاتصل به على هاتفه الجوّال لمعرفة توقيت وصولهم إلى القاعدة إذ كان قلقا بسبب عدم جاهزيّة الطائرة الرئاسيّة، فأجابه بأنّه لم يكن

صحبة الرّكب الرئاسي دون أن يؤكّد موقعه آنذاك وبأنّ من يرافق الرّكب الرئاسي هو عون آخر، وعندما سأله **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** عن وجهتهم أجابه بأنّه لا علم له بذلك ولكنّه سيستفسر ويطلعه على الأمر. وفي حقيقة الأمر فإنّ هذا السؤال غريب إذ في الاجتماع الطارئ الذّي تمّ عقده على الساعة الرابعة والربع كان **أمير اللواء علي السرياطي** قد أعلمه بسفر العائلة فالأرجح أنّ الرّكب الرئاسي الذّي غادر القصر كان متوجها نحو القاعدة العسكرية.

وبسؤاله عن ذلك أجاب **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** انّه كان لا يزال في مكانه أمام ثكنة العوينة، وبأنّه اعتقد أن **علي السرياطي** غيّر مسار الركب بسبب اعتقاده بإمكانية وجود "مؤامرة" خاصة وأنّ الطائرة الرئاسيّة لم تكن جاهزة بعد.

وأفاد **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** بأنّ الرّكب حلّ بالقاعدة على الساعة الخامسة وعشر دقائق بينما تفيد معلومات واردة عن القاعدة نفسها وموثّقة بمحضر التحقيق للضابطة العدليّة بأنّ الرّكب الرئاسي دخل القاعدة على الساعة الرابعة وخمسون دقيقة.

وذكر **مدير التشريفات** أنّه بوصولهم أمام الثكنة العسكرية بالعوينة نزل بعض الأعوان المرافقين للركب ومسلحين وطرقوا الباب الحديدي بشدّة وبدأوا بتسلقه عندما فتح أحد الجنود الباب، ودخل الرّكب بسرعة باتجاه القاعة الشرفية بالمطار العسكري إلا أن الرّئيس بن علي رفض النزول وأمر بمواصلة السير في اتجاه الطائرة.

وذكر **مساعد آمر القاعدة الجويّة بالعوينة**، بأن الرّكب كان متكونا من عدّة سيّارات قدّرت باثنتي عشرة تقريبا وشاحنتين كبيرتين وحوالي خمس وثلاثون عون مرافقة.

وكان هذا الأخير يعلم **رئيس أركان جيش الطيران** بتطوّر الأوضاع وفي إحدى المكالمات حثّه على الإسراع عندما أعلمه بأنّ الرئيس بن علي ينوي السفر ذاكرا له بأنّ وزير الدّفاع الوطني تساءل عن عدم إقلاع الطائرة بعدُ وحثه على الإسراع.

وبسؤال **وزير الدّفاع الوطني** عن تفسير مال ذكره، نفى ذلك مؤكدا أنّه علم بهذا الموضوع عن طريق الصحافة، وبأنّه لم يكن علم حينها بسفر بن علي، وليس في استطاعته إيقاف العملية.

كما أكّد **رئيس أركان جيش الطيران**، لدى سماعه من قبل الضابطة العدلية، هذه المكالمة وما جاء على لسان **مساعد آمر القاعدة الجويّة بالعوينة** من تصريحات.

وأفاد **رئيس فرقة أمن السفرات الرئاسيّة** من جهته بأنه فوجئ في حدود الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة بدخول الرّكب من باب القاعدة العسكرية بالعوينة والتحاقه مباشرة بمستودع الطائرة الرئاسيّة، عندها انسحب مع أعوانه وسلّم المهام لأعوان المرافقة.

وفي نفس الوقت تقريبا استغرب **قائد الطائرة الرئاسيّة** من أن يتمّ شحن الوقود داخل المستودع وليس خارجه وهذا غير عادي وخطير، إضافة إلى ذلك أنّ القلق كان يساوره بخصوص مخطّط السفر الدّولي الذّي لم يكن جاهزا، فكان يحاول إيجاد حلّ سريع يمكّنه من السفر من دقيقة إلى أخرى. كما صرّح بأنه ما بين الساعة الرابعة والنصف والخامسة شاهد ركبا رئاسيا وعدد من السيارات والحرّاس يدخل القاعدة ومن بينهم **مدير التشريفات وعلي السرياطي**.

حلّ الرّكب الرئاسي أمام مستودع الطائرة وترجّل الجميع نحو السلّم ولاحظ **مدير التشريفات**، بأن طاقم الطائرة كان مقتصرا على قائد الطائرة، والمضيّفة ومضيّف آخر **والميكانيكي**. وكان **علي السرياطي** قلقا بشأن توقيت السفر إذ كان يتساءل متى تنتهي عملية شحن الوقود.

وأفاد **مدير التشريفات** بأنه تلقّى مكالمة هاتفيّة من موزّع القصر الرئاسي بواسطة عون أفاده أن السيد **أحمد عياض الوذرني، الوزير مدير الديوان الرئاسي،** يرغب الاتصال بالرئيس بن علي، فمرّر له هاتفه ولم يستمع إلى فحوى تلك المكالمة.

وذكر **الوزير مدير الديوان الرئاسي،** لدى سماعه من قبل اللّجنة، بأنّ بن علي طلب منه في حدود منتصف النهار تحرير بلاغ حول إعلان حالة الطوارئ. ثم وبطلب من بعض الأطراف التي اقترحت حوارا مع الأحزاب السّياسية والاتحاد العام التونسي للشغل وبعض مكوّنات المجتمع المدني، اتصل بالرئيس بن علي ليعرض عليه هذه الفكرة، فاستحسن المقترح وأذنه بالتنسيق مع الوزير الأوّل لتحقيق ذلك. وكانت المكالمة التي أجراها **الوزير مدير الديوان الرئاسي** مع الرئيس بن علي قبل رحيله حسب تصريحاته، تتمحور حول ما وصل إليه من مشاورات مع المعارضة.

على إثر المكالمة التي جمعته **بأمير اللواء علي السرياطي،** تحوّل **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** إلى ثكنة الجيش الوطني بالعوينة وتوجّه مباشرة نحو مستودع الطائرة الرئاسيّة عبر الطريق المحاذي لسور الثكنة، وهناك وجد كل من الرئيس بن علي الذّي كان يبدو قلقا، وبجانبه **أمير اللواء علي السرياطي،** فتوجّه نحوهما وأعلمهما بفحوى المكالمة التي دارت بينه وبين **المقدّم سمير الطرهوني.**

وفي الأثناء قدمت في اتجاه الرّكب، حافلة صغيرة الحجم يقودها السائق الشخصي لليلى الطرابلسي، ولكنّ الحرّاس منعوها من الاقتراب، فنزلت ليلى الطرابلسي من سيارتها واتجهت نحو راكبيها لتتحدث معهم، إذ يبدو أنهم من أفراد عائلتها، وسمعها **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** تتساءل عن سبب قدمهم. وعادت من جديد نحو الرّكب.

صعدت حليمة بن علي متن الطائرة صحبة **خطيبها،** كما صعد معها أخوها محمد والمربيتين الفليبينيتي الجنسيّة وإحدى النساء المتزوجة من أحد أبناء أخت ليلى الطرابلسي والحاجب الخاص للرئيس بن علي.

وحثّ أمير اللواء علي السرياطي قائد الطائرة على الإسراع في الإقلاع، إلا أنه تمّسّك بوجوب شحن كامل للوقود خاصّة وأنهم قاصدين جدّة. ولكن تحت الضغط، أفاد قائد الطائرة في تصريحاته بأنه اكتفى بشحن الخزان الوقود إلى حدود مستوى ثلاثة أرباع (3/4) فقط وكان ذلك كافيا للذهاب والإيّاب ودون اعتبار تغيير الوجهة أو التحليق المطوّل فوق مكان الهبوط. ولكن شغله الأساسي آنذاك الحصول على مخطط السفر الذّي لم يكن قد تحصّل عليه بعد، فتقرّر على عين المكان التخلّي عن المخطّط العادي (أي العبور عبر مالطة، قبرص ومصر) والاتجاه نحو جربة ثم التحليق فوق ليبيا، فمصر فالمملكة العربية السعودية. إذ أنّ التحليق مدّة ساعة أو أكثر في الفضاء الجوّي التونسي وربّما الاتجاه نحو جربة والاستراحة هناك سيمكّنهم من ربح الوقت إلى حين الحصول على رخص التحليق بصفة تدريجية.

وأفاد **مدير التشريفات** أنّه حالما انتهت عملية شحن الوقود، صعد **أمير اللواء علي السرياطي** إلى الطائرة قصد استرجاع معطفه وحقيبته اليدوية التي كان أحد الأعوان وضعها الطائرة، لأن الرئيس بن علي طلب منه عدم مرافقتهم وانتظار عودته من جدّة.

وأضاف **مدير التشريفات** أنّ الرئيس بن علي لم يطلب منه مرافقته يومها ولم يكن يحمل جواز سفره، كما أنه نظرا لتأزّم الوضع فإن عمليّة المغادرة كانت فوضوية حيث لم يقع استكمال الإجراءات القانونية لها.

وعند الإقلاع طلب **علي السرياطي** من أعوان المرافقة وعلى رأسهم **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة**، مصاحبة الطائرة بالسيّارات السبع إلى حين إقلاعها ولكن رفض العديد من الأعوان القيام بذلك لأن المهمّة صعبة، وخطيرة وغير عادية. وأضاف **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** بأنه اطمئن نسبيّا عندما عاين وجود بعض وحدات الجيش الوطني بالمستودع المجاور.

وأفاد **قائد الطائرة** بأنه عادة ما يصعد الرئيس بن علي للطائرة ليودع عائلته قبل سفرها و انتابه شعور بأن الرئيس لم يكن ينوي السفر وشاهد – وهو واقف بأعلى سلّم الطائرة – يتحدّث إلى **علي السرياطي** و**رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** و**مدير التشريفات** ويبدو أن ما دار من حديث بينهم الأربعة كان دافعا في جعل بن علي يقرّر السفر من عدمه.

وصرّح **علي السرياطي** بأنه كان قلقا جدا من كل المؤشرات السيئة والهواجس التي انتابته منذ الصباح وبأنّه لم يكن ضامنا في أحد ولا حتى في رجاله. وحثّ الرئيس بن علي على السفر عند سلّم الطائرة خاصّة بعد ما رواه **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** حول التمرّد الواقع بالمطار قائلا له بأنه باق ليؤمّن الوضع. واعتقد **علي السرياطي** بأن سفر الرئيس بن علي سيساهم في تهدئة الأوضاع وهو الحلّ الأكثر سلما والأقل آثارا سلبية إذ أنه سيمكن من تفادي إراقة الدماء.

وطلب **علي السرياطي** من الرئيس بن علي عند صعوده لسلّم الطائرة عدم العودة إلاّ بعد أن يطمئنه على الوضع، كما أنه ذكر أنّ الرئيس بن علي كان يخشى دائما على سلامته وقد شعر بالارتياح عند رحيله لأنه أدّى واجبه المتمثّل في حماية رئيس الجمهورية وأن سفره يخفف من العبء الذّي كان يتحمله.

وطلب الرئيس بن علي من قائد الطائرة عند صعوده السلم إغلاق بابها والإقلاع حتى أنّ رئيس غرفة القيادة اندهش عندما شاهده في الطائرة بعد الإقلاع. وعلى إثر رحيل الرئيس بن علي، عاد **علي السرياطي** صحبة **مدير التشريفات** إلى القاعة الشرفية بثكنة العوينة وكان هادئا، فيما قام **مدير التشريفات** بالاتصال بشخص تخاطب معه بالخليجي وقال له "سيادته في اتجاهكم وإنشاء الله يخلط بعد أربع ساعات ومعاه ثمانية من الناس"[50] وذلك بشهادة **مساعد آمر القاعدة الجويّة بالعوينة** الذّي اتصل **برئيس أركان جيش الطيران** وقال له بأن المسافة هي أربع ساعات وأن **مدير**

[50] بالعربية : " سيادته قادم باتجاهكم وسيصل بعد أربعة ساعات إن شاء الله و برفقته ثمانية أشخاص"

التشريفات كان يتكلّم بالخليجي لذا من الأرجح أن الوجهة ستكون المملكة العربية السعودية لأنها لم تكن معلومة آنذاك.

وعلى إثر ذلك تلقّى **علي السرياطي** مكالمة هاتفيّة من الرئيس بن علي الذّي سأله إن كان قد تمّ إعلام المملكة العربية السعودية بقدومه فأجابه بأنّ **مدير التشريفات** قام بالواجب ومرّر له الهاتف ليؤكد له ذلك.

وصرّح **وزير الدّفاع الوطني** بأنّه ما بين الساعة الخامسة والخامسة والنصف مساء اتصّل به **رئيس أركان جيش الطيران** وأعلمه برحيل الرئيس بن علي وبوجود تمّرّد بالمطار من طرف قوات مسلّحة وأنه يمكن أن تحدث مصادمات مع الجيش الوطني.

هذا التوقيت الذّي ذكره به **وزير الدّفاع الوطني** يتضارب مع معلومات أخرى مفادها أنّ الطائرة أقلعت على الساعة الخامسة وسبع وأربعين دقيقة أو الخامسة وخمسين دقيقة وهو ما صرّح به **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** إذ أكّد لأعضاء اللجنة عند سماعه أنه شاهد الطائرة تقلع في ذلك الوقت.

وبعد إقلاع الطائرة الرئاسيّة، طلب بعض أفراد عائلة الطرابلسي الذّين كانوا داخل الحافلة الصغيرة، من **علي السرياطي** تمكينهم من السفر، فأفادهم أنه لا يمكن لهم ذلك فطلبوا منه مغادرة القاعدة العسكرية فوافق.

وغادر **مدير التشريفات** القاعة بعد قليل تاركا **علي السرياطي** وراءه والذّي كان ينتظر قدوم **ابنة الرئيس بن علي غزوة وزجها سليم زرّوق**، فاعترضه **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** الذّي سأله إن كانوا عائدين إلى قصر قرطاج فأجابه **مدير التشريفات** أن يستأذن من **علي السرياطي**.

وأفاد **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** أنّه إثر إقلاع الطائرة الرئاسية، تساءل عن مكان تواجد **علي السرياطي**، الذّي اتصل به وطلب منه الالتحاق بالقاعة الشرفية بمقرّ القيادة بالقاعدة الجويّة بالعوينة وبحلوله بها وجده يتخاطب هاتفيّا مع شخص يدعى

"سليم" يبدو أنه **سليم زرّوق صهر بن علي** طالبا منه الحضور لوجود طائرة عسكرية جاهزة من نوع c 130، فتساءل **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** عن معنى ذلك وذكر له **علي السرياطي** بأنه باق بالقاعدة وأذن له بالعودة إلى قصر قرطاج صحبة **مدير التشريفات** مع أعوانه وتجزئة الفوج عند المغادرة لعدم لفت الانتباه.

وسأل **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة، مساعد آمر القاعدة الجويّة** عن إمكانيّة الانسحاب فأذن له بذلك صحبة أعوانه، وطلب من **مدير التشريفات** المغادرة كذلك.

وبمغادرة أعوان الأمن الرئاسي أمر **مساعد آمر القاعدة الجويّة** بإغلاق أبواب القاعدة الجويّة ثم اتصل بالثكنة التابعة لجيش البرّ وطلب منهم غلق الأبواب المطلّة على الطريق المؤدية إلى ضاحية المرسى.

وفي الأثناء حلت بالثكنة **غزوة بن علي** إحدى بنات الرئيس صحبة زوجها وأبنائها وبقوا خارج القاعة الشرفية وقام أعوان الكومندوس التابع للجيش الوطني بسحب سلاح زوجها والأربعة الأعوان المكلّفين بالحرّاسة الشخصية.

ثم اتّصل **رئيس أركان جيش الطيران**، بمساعد آمر القاعدة الجوية وسأله إن كان **علي السرياطي** موجودا فأجابه بنعم، عندئذ طلب منه أن" يعزله " وذلك بسحب سلاحه وهاتفه الجوّال وأن يقوم بإيقافه إلى حين قدوم الكومندوس التابع للجيش الوطني، فاستغرب من تلك التعليمات وخشي أن يقع تبادل طلق ناري بين أعوان **علي السرياطي** والجيش فتوجه إلى **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** وطلب منه الانصراف دون أن يعطيه تفاصيل، فاستغرب هذا الأخير واستأذن من رئيسه المباشر وانسحب صحبة **مدير التشريفات.**

ثم توجّه **مساعد آمر القاعدة الجويّة** نحو **علي السرياطي** وأعلمه بأن لديه تعليمات لسحب سلاحه وهاتفه الجوّال، واستغرب **هذا الأخير** من ذلك ولكنّه امتثل للأوامر وسلمه سلاحه وأحد هواتفه الجوّالة بعد أن استأذن منه للقيام باتصال هاتفي. ولكن

مساعد آمر القاعدة الجويّة رفض ذلك، ولم يقم بتفتيشه ولم يتفطن بأن **علي السرياطي** احتفظ بهاتف آخر في جيبه.

واتصّل **وزير الدّفاع الوطني** مباشرة **بالوزير الأوّل محمد الغنّوشي** فقيل له بأنه غادر الوزارة فاتصل به على هاتفه الجوّال وأعلمه بأنه قام بإيقاف **علي السرياطي** فأعلمه الوزير الأوّل بدوره بأنه متوجه نحو قصر قرطاج فحذره **وزير الدّفاع الوطني** من إمكانية تعرضه إلى مخاطرة خاصة بعد بإيقاف **علي السرياطي**.

وبسؤاله عن سبب إيقاف **هذا الأخير** أجاب بأنه أذن بذلك بسبب الخلافات الموجودة بينه وبين **الفريق رشيد عمّار**، وبسبب ما حدث في مطار تونس قرطاج، وبالنسبة له كل ما خرج عن نطاق الجيش الوطني هو من أنظار **علي السرياطي** وأضاف أنه قام بإيقافه بعد رحيل الأعوان حسب قوله، وكان يخشى أن تقع اشتباكات مع قوات الجيش الوطني.

وفي طريق العودة إلى قصر قرطاج ذكر **مدير التشريفات** أنه تلقّى اتصالا هاتفيا من الرئيس بن علي، من الطائرة مستفسرا عن مكان وجود **علي السرياطي** فأجابه بأنه تركه بالقاعدة العسكرية ينتظر قدوم ابنته غزوة وزوجها **سليم زرّوق**.

وحوالي السابعة والنصف مساء اتصل **المدير العام للأمن المركزي، بمساعد آمر القاعدة الجويّة بالعوينة**، وطلب منه التحوّل إلى المطار المدني لتسلّم بعض المدنيين من الفريق الأمني الذّي يحتجزهم وعلى رأسه **سمير الطرهوني**، وأفاد **المدير العام للأمن المركزي** لدى سماعه من قبل اللّجنة بأنّه علم من **مساعد آمر القاعدة الجويّة** بأنّ الأمر يتعلق بعائلة الطرابلسي إذ اعتقد أنّهم من أقرباء الرئيس.

ولم يكن **مساعد آمر القاعدة الجويّة** على علم بما حصل بمطار تونس قرطاج الدولي ويجهل هويته الأشخاص الموجودين داخل الحافلة، فطلب بإرسال سيارة تابعة لديوان المطارات والطيران المدني، وعند وصوله أمام القاعة الشرفية أين وجد **آمر الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب** صحبة **المدير العام لوحدات التدخّل** ومحافظ المطار،

حينها أعلمه **آمر الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب** بأنّ المسألة تتعلق بعائلة الطرابلسي.

وبالعودة إلى القاعدة الجوية اتصّل به **رئيس أركان جيش الطيران** وطلب منه بأمر من وزير الدّفاع الوطني أن يقوم بتأمين ترحيلهم بطائرة من نوع "هركيل C130" كانت رابضة هناك قدمت من القاعدة الجويّة بسيدي أحمد بولاية بنزرت، ثم طلب منه أن يسلمهم جوازات سفرهم ويقوم بترحيلهم نحو إيطاليا.

فاستغرب من هذا الأمر وسأل **رئيس أركان جيش الطيران** إن كان متأكدا من ذلك؟ فأجابه بأنها طريقة للتخلص منهم، حينئذ أعلمه **مساعد آمر القاعدة الجويّة** بأنه تمّ حلّ الحكومة وأن الوزير لم يعد له شرعية، إلا أن **رئيس أركان جيش الطيران** أمره بتطبيق التعليمات دون التدخّل في سياسة البلاد.

وبتمسّك **مساعد آمر القاعدة الجويّة** برفض ترحيلهم اتصّل به بعد عشر دقائق **المدير العام للأمن المركزي**، الذّي سأله عن سبب رفضه لتطبيق التعليمات؟ فأجابه بأن الأمر يتعلق بعائلة الطرابلسي وبأنّه لا يعقل تمكينهم من طائرة عسكرية باعتبارهم مدنيين.

ولكن وبعد بضع دقائق أعاد **رئيس أركان جيش الطيران** الاتصّال به، قائلا له بأنه إن كان يرفض تمكينهم من الطائرة عسكرية "هركيل C130"، فإن عليه أن يمنحهم فرصة ليتصرفوا لإيجاد حل آخر.

وبعد منتصف الليل بتوقيت المملكة العربية السعودية حّلت الطائرة الرئاسيّة بمطار جدّة الدّولي، وعند نزوله طلب الرئيس بن علي من **قائد الطائرة** وطاقمها أن يأخذوا قسطا من الرّاحة معلما إياهم أن العودة إلى تونس لن تتجاوز طلوع الفجر.

وبينما كان الفريق التقني يقوم بالفحوصات والتنظيف وشحن الوقود، توجّه قائد الطائرة صحبة الطاقم إلى قاعة استراحة المطار، وبها علموا بهروب الرئيس بن علي عن طريق قناة "الجزيرة" وأكّد بسماعه لدى اللجنة استغرابه من الأمر، ذلك أن الرئيس بن

علي أكّد أنه عائد الى تونس بعد ساعات، فقام بالاتصال بعائلته لطمأنتها وعلم أنّ إحدى المضيفات بالخطوط الجويّة التونسية وضعت عنوانه على إحدى الشبكات الاجتماعية على الانترنات، ذاكراة بأنه قام بتهريب الرئيس بن علي. فطلب من أحد زملائه الاتصال بها لتفادي الأمر حفاظا على سلامة عائلته ثم اتصل **بالرئيس المدير العام للخطوط الجويّة التونسية** الذّي طلب منه التريث ريثما يتحصّل على معلومات.

وصرّح **الرئيس المدير العام للخطوط الجويّة التونسية** أنّه لم يسبق له الاتصّال مباشرة بالوزير الأوّل سوى في مناسبة واحدة، فاتصّل به عبر موزّع الهاتف للوزارة الأولى وطلب مخاطبته، وبعد دقائق تمّ تمرير المكالمة وقال له الوزير الأوّل بأنه في اجتماع وبصدد درس الوضع مع المسؤولين ثم مرّر له **وزير الدّفاع الوطني** الذّي أعلمه بأنه حسب معلومات أمنية عسكرية يوجد حوالي أربعين ألف شخص سيخرجون في مظاهرة عارمة يوم السبت 15 جانفي 2011، وإن عاد الرئيس بن علي فإنه يُخشى وقوع "حمام دم"، لذلك عليه أن يطلب من طاقم الطائرة العودة وترك الرئيس بن علي في المملكة العربية السعودية وإن اقتضى الأمر سيتمّ إرسال طائرة ثانية لتأمين عودته.

فامتثل **الرئيس المدير العام للخطوط الجويّة التونسية** إلى الأوامر وأعاد الاتصال بقائد الطائرة الذّي كان قد قرّر العودة مهما كلّفه الأمر، حسب ذكره، لأنه كان يخشى على سلامة عائلته وإمكانية اتهامه بتهريب الرئيس بن علي، فطلب من **الرئيس المدير العام للخطوط الجويّة التونسية** مساعدته على العودة وعلى الحصول على مخطّطات السفر وتمّ طلب التراخيص لطائرة عادية تجارية دون ركاب، وأقلعت الطائرة من مطار جدّة الولي بعد منتصف الليل بتوقيت تونس.

وفي نفس الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي 2011، وحوالي الثالثة صباحا، ذكر **مساعد آمر القاعدة الجويّة بالعوينة** بأنّه استُمع لطلق ناري مكثّف في جوار القاعدة

إلى حدود الرابعة صباحا وقام بإعلام وزارة الدّفاع الوطني بذلك دون أن تتوّفر معلومات حول مصدر الطلق الناري.

وحوالي الساعة السادسة والنصف صباحا من يوم 15 جانفي 2011 ورد خبر وصول الطائرة الرئاسيّة إلى تونس، فتحول **مساعد آمر القاعدة الجويّة** بالعوينة إلى المستودع، وطلب من الطاقم مغادرة المكان بعد أن قام بالتفقّد وبتأمين تسجيل المكالمات الهاتفيّة وسلامة الأجهزة كما قام بتشميعها وتشميع المكاتب والمستودع واحتفظ بالمفاتيح إلى حين حضور لجنة التحقيق، ثمّ فُتح المجال الجوي وعادت الحركة إلى المطار من جديد.

الخلاصـة

وبالتمعن في تسلسل الأحداث وبالاعتماد على سماعات المسؤولين والشهود يمكن الاستنتاج ما يلي:

-لم يثبت أن الرئيس زين العابدين بن علي كان ينوي السفر فعلا، فقد غادر مكتبه بسرعة وكان ينوي مرافقة العائلة إلى المطار ولكن وفي آخر لحظة أقنعه **علي السرياطي** بالسفر خاصة بعد تأكيد ما حدث بمطار تونس قرطاج وبعد أن شاهد شخصيا مروحتين بصدد إنزال كومندوس من الجيش الوطني بالقاعدة العسكرية قبل إقلاع الطائرة.

-يبقى التساؤل مطروحا حول الدور الذّي قام به **علي السرياطي** فقد صرّح لأعضاء اللّجنة عند سماعه في ثلاث مناسبات، أنّه كان يفكّر في الحلّ الأخف ضررا بالنسبة للبلاد والعباد، فهو لم يرغب أن يدخل الأمن الرئاسي في تصادم مع قوات أمنية وطنية أخرى إذ أنّ مهمّة الأمن الرئاسي هي حماية رئيس الجمهورية وعائلته ومقرّات السيادة، وفي صورة هجوم على القصر يومها كان التصادم سيقع دون شكّ .

لذا فإنه قرّر أن يُقنع الرئيس بن علي بالسفر مع عائلته تفاديا لإراقة الدماء بعد أن كانت كلّ المؤشّرات تدل على وجود نيّة الهجوم على القصر الرئاسي بقرطاج، زيادة عن وجود معلومة استخباريّة أجنبية تفيد وجود ضابط من الأمن الرئاسي بصدد التخطيط لقتل رئيس الجمهورية.

▪ أنه لا وجود لإجابة واضحة حول ما حصل طالما لم يقع سماع الرئيس بن علي نفسه ، إذ أنّه أقنع الجميع بأنه عائد ليلتها بعد مرافقة عائلته إلى المملكة العربية السعودية ، كما ذكر عند مدرج الطائرة بأنه مغادر لفترة وجيزة وعائد في نفس الليلة رغم أن **علي السرياطي** طلب منه عدم العودة إلى حين أن تأتيه تطمينات منه، وطلب الرئيس بن علي من طاقم الطائرة عند النزول بمدينة جدّة بأن يأخذوا قسطا من الرّاحة إلى حين العودة إلى تونس بعد بضع ساعات.

– كلّ هذه المؤشرات تدلّ على أن الرئيس بن علي كان ينوي العودة بعد أن تهدأ الأمور ويتمّ تأمين الأجواء المحيطة بالقصر.

إلى هذا الحدّ من تسلسل الأحداث لم يكن أحد يعلم بمصير الرئيس بن علي ولا بمصير البلاد بعد رحيله المفاجئ، لذا فإن الهاجس الوحيد أصبح يتعلّق بمصير البلاد وبانتقال السلطة بطريقة سلميّة تضمن هدوء الأوضاع وتفادي إراقة الدّماء.

3– قصر قرطاج بعد الرحيل

لم يكن خبر رحيل الرئيس بن علي منتظرا ولم يعلم به أحد إلاّ المقرّبين منه أو من كانوا باتصّال بالجهاز الأمني الأعوان التابعين للأمن الرئاسي، لذا فإنّ الطائرة أقلعت حوالي الخامسة وخمسون دقيقة فيما كانت المظاهرات والتجمهرات تهزّ أرجاء البلاد وموجة الاحتقان تحمل في تصاعدها ضحايا جدد ما انفك عددهم يرتفع بعد ذلك اليوم.

ففي المساء وحوالي الساعة الرابعة كان **الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة التونسية**، في مكتبه فأعلمه أحد الصحفيين بأنّ بن علي هرب.

لم يشاهد **العقيد سامي سيك سالم، رئيس الإدارة الفرعية لحماية الشخصيات الرسمية، بالإدارة العامّة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة**، الرّكب الرئاسي يغادر قصر قرطاج، ذلك أنه حسب ما اعتقد إليه فإن الرّكب الرئاسي دخل من الباب الرئيسي ولكن سمع عبر جهاز الراديو بأنّ الرئيس بن علي عائد إلى قصر سيدي الظريف ودهش عندما سمع من جهازه بأنّ الرّكب تجاوز النقطة التي يمرّ منها عادة إلى هذا قصر وهي مفترق العابدين ولكن دون العبور إليه، فاستغرب الأمر واتصل بقصر سيدي الظريف ليتأكّد من موعد وصول الرّكب الرئاسي فلم يجبه أحد، فاتصّل بوزارة الدّاخلية ولم يتحصّل على ردّ كذلك، وبدا له الأمر خطير وغريب. فاتصل **بالمقدّم رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** على هاتفه الجوّال وسأله عن الوضع فأجابه هذا الأخير بأن **علي السرياطي** طلب منه الالتحاق بمطار العوينة ولمّا سأله **العقيد سامي سيك سالم** إن كان على علم بسفر الرئيس، أجابه بالنفي وبأنّ العائلة مسافرة والجميع متجّه إلى المطار. فاتصل برئيسه المباشر على الرقم المخصّص للطوارئ فلم يجبه، وحاول عدّة مرات ولكن دون أن يتمّكن من ذلك.

وصرّح **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** بأنّ **أمير اللواء علي السرياطي** قد يكون على علم بإيقاف عائلة الطرابلسي خلال الاجتماع الذّي جمعه به **وبرئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** على الساعة الرابعة وخمسة عشر دقيقة ولكنّه احتفظ بالمعلومة لنفسه. مع التذكير وأنه لم يتمّ ذكر هذا الاجتماع الطارئ في التصريحات المدلى بها إلى الضابطة العدلية، كما صرّح أنّ علي السرياطي أمره خلال هذا الاجتماع بالتحوّل إلى المطار الرئاسي وتأمين قاعة السفر الشرفية، فيما أنّ الطائرة الرئاسيّة يؤمنها فريق موجود على عين المكان وتابع لإدارة **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** وهو الأمر الذي نفاه **علي السرياطي**.

وفي الأثناء كان **العقيد سامي سيك سالم** قلقا جدا، ودون أن ينتبه إلى الزمن ودون أن يتحصل على إجابة من أحد المسؤولين على الهاتف الجوّال، بقي يتابع تسلسل الأحداث من قاعة العمليات بالقصر، وهكذا علم بأنّ الطائرة الرئاسيّة تستعد للإقلاع.

وبعد دقائق اعترضه الكاتب الخاص **لعلي السرياطي** الذّي أعلمه بأنّ رئيسه المباشر قد أخذ جواز سفره معه فاعتقد **العقيد سامي سيك سالم** بأنّ **علي السرياطي** مسافر مع الرئيس بن علي وهذا يعني أنّ مكانه أصبح شاغرا، ثمّ وردت معلومة ثانية إلى قاعة العمليات مفادها أنّ الطائرة الثانية جاهزة للسفر فلم يفهم الموقف خاصة وأنه لم يفلح في الاتصال بأي مسؤول لذلك قرّر لأوّل مرّة الاتصال **بالفريق رشيد عمّار فلم يتمكّن من ذلك.**

وأفاد **العقيد سامي سيك سالم** في تصريحاته لأعضاء اللّجنة، أنّه اندهش من هذا الشغور المفاجئ ومن عدم توفّر معلومات حول ما يجري ثم وبعد عدّة محاولات تمكّن من الاتصّال **بمدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة،** رئيسه المباشر الذّي نصحه بعدم التدخّل والانتظار إلى حين أن تتضح الأوضاع ، وهو ما أثار غيظه واستغرابه، إذ أن رحيل الرئيس بن علي و **علي السرياطي،** وغياب رئيسه المباشر ووجود معلومات أمنية مقلقة منذ الصباح، يعني عدم وجود مسؤول بالقصر وأنّه أصبح المسؤول الوحيد وعليه إنقاذ الوضع.

فاجتمع بمنظوريه والحرّاس التابعين للأمن الرئاسي وأعلمهم برحيل الرئيس بن علي وخطورة الوضع وضرورة التصرّف، فبدأ الاضطراب على وجوههم وطلب بعضهم تسليم سلاحهم والبعض الآخر العودة إلى منازلهم للإطمئنان على عائلتهم، وفي نهاية الأمر تمّت تهدئتهم وقبل الجميع بتطبيق أوامر **العقيد سامي سيك سالم.**

وفي مرحلة ثانية قام هذا الأخير بالاتصال بأحد الأعوان **من فرقة تأمين الوزارة الأولى** وطلب منه مخاطبة الوزير الأوّل، وأفاد العون التابع إلى **فرقة تأمين الوزارة الأولى** في تصريحاته بأنه تلقّى هذه المكالمة في حدود الخامسة والنصف، وبعد

الاستئذان من الحاجب دخل مكتب الوزير الأول ومرّر له هاتفه الجوّال وانسحب دون سماع فحوى المحادثة ليسترجع هاتفه بعد دقائق.

وفي تصريحاته أكّد **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** على أنه تلقّى مكالمة على الساعة الخامسة والربع من **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** يعلمه فيها بأنّ **العقيد سامي سيك سالم** اتصّل به وطلب منه إرسال سيارة مصفحة إلى مقرّ الوزارة الأولى لاصطحاب الوزير الأوّل إلى قصر قرطاج وهو ما تمّ فعلا بالتنسيق مع أحد الأعوان الذّي كان متواجدا هناك منذ الصباح.

وأفاد **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** بأنّه نصح العقيد سامي سيك سالم عند اتصاله به على هاتفه الجوّال بعدم التدخّل وبالانتظار بزاوية من زوايا القصر، والابتعاد عن المشاكل خاصة وأنه علم ولكن دون ذكر المصدر بأن الحرّاس قد ابتعدوا وانسحبوا من أحواز القصر مؤكّدا في التحقيق أنه لم يتغيب عن مكان عمله إلا ساعة واحدة.

والسؤال الذّي يتبادر إلى الذهن هل كان **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** هو الذّي ينوب **علي السرياطي** في سلم التسلسل الإداري وإن كان يعلم بأن **هذا الأخير** سيرافق العائلة في السفر، فلماذا لم يمسك هو بزمام الأمور؟ ولماذا يسجل تضارب في أقواله؟ ولماذا لم يعد إلى القصر قبل رحيل الرئيس بن علي ليمسك بزمام الأمور مثلما طلب منه ذلك **علي السرياطي** ؟

ثم قام **العقيد سامي سيك سالم** بدعوة كل من السيد **فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب** والسيد **عبد الله القلال رئيس مجلس المستشارين** والسيد **فتحي عبد الناظر رئيس المجلس الدّستوري**، وتمّ إرسال سيارات للغرض إلا أنّه وبوصول السائق بالقرب من

منزل رئيس المجلس الدّستوري، تعذّر عليه الاتصال به إذا كان هاتفه الجوّال مغلقا ولم يتمكّن من اصطحابه إلى القصر الرئاسي.

وأفاد **رئيس مجلس النواب** في حديث صحفي تمّ بثّه على إحدى الإذاعات خلال شهر نوفمبر 2011، بأنّه لم يكن على علم يومها بفرار الرئيس بن علي ولا حتى بمن اتصّل به، إذ تمّ إعلامه بوجوب الحضور بقصر قرطاج وأُرسلت سيارة لاصطحابه.

كما صرّح **رئيس مجلس المستشارين**، عند سماعه من قبل اللّجنة، بأنه بإعلامه بوجوب حضوه إلى القصر الرئاسي، اعتقد أنّ الرئيس بن علي أراد أن يعلن عن قرارات هامّة، وبوصوله إلى قصر قرطاج وجد **رئيس مجلس النواب** الذّي أعلمه بما يحصل وبضرورة تطبيق الدّستور لملء الفراغ الدّستوري.

وفي الأثناء وفي مقرّ التلفزة الوطنية، **دخل المنسق الإعلامي بين قصر قرطاج والتلفزة الوطنية**، إلى مكتب الرئيس المدير العام للتلفزة وأعلمه بأن إطارا أمنيا من الإدارة العامة للأمن الرئاسي يطلب لتسخير فريق تلفزي لتأمين بثّ مباشر من قصر قرطاج، فسأله إن كان يعرفه جيدا فأجابه **المنسق الإعلامي** بأنّه أحد إطارات الأمن الرئاسي ومعروف بقصر قرطاج وسبق له التعامل معه، وبعد بضع دقائق من دخول **المنسق الإعلامي**، تلقى الرئيس المدير العام للتلفزة التونسية اتصالا من شخص لم يتعرف عليه، لكن يبدو أنه **العقيد سامي سيك سالم**، وطلب منه تأمين بثّ مباشر من قصر قرطاج، ولكنّ هذا الأمر بات صعبا أو مستحيلا ذلك أن إحدى حافلات البثّ المباشر كان بها عطب وتحتاج إلى وقت لإصلاحها فتقرّر إرسال فريق تلفزي وإدراج خبر بشريط مسترسل جاء فيه "**فيما يلي خطاب تاريخي موجه للشعب التونسي**" ولكن الرئيس المدير العام للتلفزة التونسية صرّح انّه لم يكن على علم بمحتوى هذا الخبر العاجل الذّي تمّ إدراجه.

وفي تصريحاته للضابطة العدلية أفاد السيد **الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة التونسية**، بأنه تولّى إعلام **وزير الاتصال السيد سمير العبيدي** بالموضوع الذّي وبعد

اتصاله بالقصر الرئاسي اتفق معه على إدراج الخبر المذكور أعلاه كما اتّفق معه على إرسال فريق تلفزي إلى قصر قرطاج.

وأفاد أحد الأعوان الذّي كان متواجدا بالقصر الرئاسي منذ الصباح أنّه قبل السادسة بدقائق تقريبا، اتصّل به **العقيد سامي سيك سالم** وطلب منه التوجه إلى مقرّ الوزارة الأولى، وفي الأثناء اتصّل به كذلك بعض من زملاءه وطلبوا منه العدول عن تنفيذ المأمورية لما في الأمر من خطورة، بما أنّ الوضع شبيه بالفوضى وأنّه قد يُعرّض حياته للخطر. ولكنّه أفاد بأنه قرّر تنفيذ التعليمات لأن الأمر أتاه عبر قاعة العمليات وهي تعتبر الجهاز الناقل لأوامر القيادة وحاول الاتصّال برئيسه المباشر **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** ولكن لم يفلح في ذلك .

وما بدا له غير عادي آنذاك هو أن الوزير الأوّل لديه مرافقة خاصة به، فلماذا يتمّ إرسال سيارة مصفّحة من قصر قرطاج إلى مقرّ الوزارة الأولى؟ هو لم يكن يعلم منذ البداية بأن عليه اصطحاب الوزير الأوّل، إلاّ وصوله إلى ساحة القصبة. وأفاد العون التابع إلى **فرقة تأمين الوزارة الأولى** بأن السيارة المصفّحة حضرت لاصطحاب الوزير الأوّل حوالي الخامسة والنصف، وتولىّ بنفسه التنسيق مع قاعة العمليات بالرئاسة بشأن صعوبة مغادرة الوزير الأوّل لمقرّ الوزارة نظرا للظروف الأمنية إذ كان الوزير الأوّل يسعى للعودة إلى مقرّ سكناه منذ الثالثة مساء، إلا أن الوضع الأمني حال دون ذلك لوجود تجمهرات في كلّ مكان وخاصة مسيرة ضخمة متكونة من حوالي أربعة آلاف متظاهر بجهة باب سعدون.

وعاد العون المكلف باصطحاب الوزير الأوّل إلى قصر قرطاج وأوقف السيارة قرب الديوان وبقي هو في بهو الرؤساء ولم يشاهد آنذاك لا **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة** رئيسه المباشر ولا **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة.**

وحوالي نصف ساعة قبل بدء حظر التجول تلقّى **المصوّر التلفزي** الذّي كان قد أمضى صباحه وجزء من المساء بقصر قرطاج، مكالمة هاتفيّة من مساعده مفادها بأنّ عليهم التهيؤ للذهاب إلى قصر قرطاج من جديد في مهمة طارئة دون أن يعلموا فحواها، وكانوا لا يزالون في الطريق عند بدء حظر التجوال.

وبالوصول إلى قصر قرطاج طُلب منهم التوجّه إلى قاعة الجلوس أين لاحظوا وجود حركة غير عادية، أوّلا أن **العقيد سامي سيك سالم** كان مضطربا كثيرا وثانيا تواجد عدد غير عادي من الحرّاس.

وبادروا تثبيت أجهزتهم وضبط الصورة، عندئذ دخل **السيد الوزير الأوّل**، ويتبعه السيد **فؤاد رئيس مجلس النواب**، ثم **رئيس مجلس المستشارين**، وأكّد عدم تواجد السيد **عبد العزيز بن ضياء، الوزير المستشار الخاصّ الناطق الرّسمي باسم رئاسة الجمهورية** أو **الفريق رشيد عمّار رئيس أركان جيش البرّ** هناك.

ثم طلب **العقيد سامي سيك سالم** من **رئيس مجلس النواب** التوجّه بخطاب وطلب منه تسلّم مقاليد الرئاسة إلا أنه رفض ذلك طالبا إعفاءه من المهمة، مضيفا في نفس الحديث الصحفي الآنف ذكره بأنه تردّد فعلا قبل أن يرفض المهام التي طلب منه **العقيد سامي سيك سالم** توليها تبعا للفصل 57 من دستور غرّة جوان 1959، ذلك أنّها مهام ليست هيّنة خاصة بالنسبة لذلك الوقت الصعب وبأن حالته الصحيّة لا تسمح له بمباشرة هذه المهام.

عندئذ توجه **العقيد سامي سيك سالم** إلى السيد **الوزير الأوّل**، وطلب منه أن يلقي كلمة فتصفّح **هذا الأخير**، نسخة الدّستور التي أخرجها من جيبه وبقوا يتناقشون حول الفصل من الدّستور الذّي سيتمّ تطبيقه، الفصل 56 أو الفصل 57، لأنهم كانوا يعتقدون بأنّ الرئيس بن علي غادر نهائيا، ولكن وبتعذّر الاتصّال برئيس المجلس الدّستوري، لإعلان شغور منصب رئيس الجمهوريّة استقرّ الأمر على تطبيق الفصل 56. واقترح المصوّر التلفزي على الوزير الأول إلقاء الكلمة وُقوفا أمام شعار

الجمهورية وأنه لم يكن أحدا متواجدا وراءه ليهدّده، مثلما راجت الإشاعات آنذاك على الأنترنات وعلى الصفحات الاجتماعية.

وأضاف السيد **رئيس المجلس المستشارين**، لدى سماعه بأنه سأل **الوزير الأوّل**، إذ كان قد تحصّل على تفويض بمقتضى أمر لتفعيل الفصل 56 من الدّستور فأجابه بأنّ ذلك قد تمّ فعلا.

واستغرق التصوير قرابة ثلاثة دقائق وانتهى حسب تصريحات المصوّر التلفزي حوالي السادسة والنصف إذ تمّ تسجيله في ظروف المباشر أي دون انقطاع أو إعادة.

وكان هذا نصّ الخطاب :

" **بسم الله الرّحمان الرحيم**

أيّها المواطنون، أيّتها المواطنات، طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور الذي ينصّ على أنّه في صورة تعذّر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية، أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأوّل. و اعتبارا للتعذّر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتيّة أتولّى بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية، وأدعو كافة أبناء تونس وبناتها من مختلف الحساسيّات السياسية والفكرية ومن كافة الفئات والجهات، إلى التحلّي بالرّوح الوطنية والوحدة لتمكين البلاد التي تعزّ علينا جميعا من تخطّي هذه المرحلة الصعبة واستعادة أمنها واستقرارها، وأتعهّد خلال فترة تحمّلي هذه المسؤولية باحترام الدستور، والقيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية التي تمّ الإعلان عنها وذلك بكل دقّة وبالتشاور مع مختلف الأطراف الوطنية من أحزاب ومنظمات وطنية ومكوّنات المجتمع المدني.

والله ولي التوفيق"

وتمّ تسليم الشريط إلى عونين لإيصاله إلى مقرّ التلفزة الوطنية واتصّل **العقيد سامي سيك سالم** من جديد **بالرئيس المدير العام للتلفزة الوطنية** وطلب منه بثّ الشريط حال وصوله إليه وهو ما لم يذكره **الرئيس المدير العام للمؤسسة** في تصريحاته.

وفي الأثناء تمّكن **العقيد سامي سيك سالم** من الاتصّال **بالفريق رشيد عمّار رئيس أركان جيش البرّ**، وطلب منه الحضور بصفة أكيدة إلى قصر قرطاج وأعلمه بما حصل فأجابه بأنه لا يمكنه الحضور إلا بإذن من وزير الدّفاع الوطني، ثم مرّر **الهاتف للوزير الأوّل**، الذّي أكّد له ما حصل وطلب منه الاتصال بوزير الدّفاع الوطني.

وصرّح **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** بأنه تلقّى مكالمة من **رئيس قاعة العمليات بقصر قرطاج**، يعلمه بوجوب الالتحاق بالقصر.

وفي الديوان الرئاسي تمّ إعلام **العقيد سامي سيك سالم** بأنّ **علي السرياطي** اتصّل بقاعة العمليات واستفسر عن الوضع مما أثار استغرابه لأنه يعلم أن هذا الأخير قد رافق العائلة إلى المملكة العربية السعودية.

وصرّح **مدير إدارة المصالح المختصة بالإدارة العامة للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة** أنّه وصل إلى قصر قرطاج على الساعة السادسة والربع في حين أنّه أفاد لدى الضابطة العدلية بأنه كان متواجدا في مقرّ عمله إلى حدود الخامسة والنصف مساءا، ولم يتغيّب عنه سوى ساعة فقط وبالتالي فإنّ عودته إلى قصر قرطاج كانت في حدود السادسة والنصف مساء أي بعد تسجيل كلمة السيد محمد الغنّوشي حسب عدّة شهادات متقطعة.

عندها كانت الشخصيات الرسميّة مجتمعة بالديوان فاتجه نحوه **العقيد سامي سيك سالم** وأعلمه بما حصل وبأنه تولّى الاتصال بالشخصيات الحاضرة لسدّ الفراغ

الدّستوري وسلّم له زمام الأمور، وكان **الوزير الأوّل** انتهى من تسجيل الكلمة في حين أن المصوّر التلفزي أفاد بأن التسجيل ابتدأ على الساعة السادسة والنصف.

وطلب **مدير التشريفات** الذّي عاد من مطار العوينة إلى قصر قرطاج صحبة **رئيس الإدارة الفرعية للمرافقة**، تمكينه من سيارة للعودة إلى منزله، كما ذكر أنّه اعترضه موظف بالقصر وأعلمه بأن **الوزير الأوّل رئيس مجلس النواب رئيس مجلس المستشارين** متواجدين بالقصر إلا أنه لم يعر المسألة اهتماما وعاد إلى منزله. ثم اتصّل فيما بعد **بأمير اللواء علي السرياطي** على أحد أرقامه الثلاثة للإطمئنان عليه فأجابه بأنه موقوف على ذمّة الجيش الوطني وأنهى المكالمة بسرعة.

وحوالي الثامنة مساء علم **الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة الوطنية** بوصول الشريط المسجّل بقصر قرطاج إلى قاعة البثّ النهائي فنزل من مكتبه أين شاهد اثنان أو ثلاثة أعوان ملثمين مرتدين بدلات قتال ومسلحين مع عون بزيّ مدني وقد سأله أحدهم عند دخوله إلى القاعة الفنيّة عن صفته، ثم طلب من التقني بثّ الشريط حالا ولم يكن هناك مجال حسب تصريحاته لمشاهدة الشريط قبل بثّه، وعند انتهاء البثّ عاد **الرئيس المدير العام** إلى مكتبه، وبسؤاله عن كيفيّة دخول هؤلاء الأعوان إلى المؤسسة في ذلك الظرف وهم ملثمين ومسلحين أجاب بأنه لا يعلم.

وفي مقرّ وزارة الدّاخلية وعند وصوله أعلم **وزير الدّفاع الوطني** الحاضرين بأنه أمر بإيقاف **أمير اللواء علي السرياطي** من أجل الخيانة العظمى، واتصل بهم الرئيس بن علي ليسأل عنه لأنه لم يفلح في الاتصال به فأجابه **وزير الدّفاع الوطني** بأنّ "البلاد شاعلة" وليلتها قال بأنه قرّر فتح تحقيق ضدّ **أمير اللواء علي السرياطي** من أجل الخيانة العظمى وآخر ضدّ عائلة الطرابلسي الموقوفة، ودام هذا الاجتماع الطارئ إلى حدود الساعة الثالثة صباحا.

الحوصلة الختاميّة:

يُقال عادة أنّه للحصول على أجوبة دقيقة يجب طرح الأسئلة المناسبة، ولكن وفيما يخصّ هذا اليوم تتكاثر الأسئلة وتتشابك ، أمّا الأجوبة فهي نادرة أو متضاربة وقلّ ما تتقاطع وسبب ذلك كثرة الأحداث وتداخل الأطراف وتعدّد الروايات ، ولكن كذلك صمت البعض يجعل الصورة غير مكتملة.

واستمعت اللّجنة بخصوص أحداث هذا اليوم المفصلي إلى العديد من الأطراف، ووجدت صعوبات في إعادة ترتيب الأحداث:

أ– الصعوبة الأولى تتمثّل في **عدم دقّة العنصر الزمني** إذ تعذّر على المتداخلين في الأحداث ضبط التوقيت لانشغال الجميع بالأحداث وعدم تمكّنهم من ضبط الوقت واستلزم إعادة بناء الأحداث بدقّة الاعتماد على شهادات عديدة لتحديد ذلك.

ب– الصعوبة الثانية تتمّثل في **غياب شهادة أساسية** لأحد أهمّ الفاعلين في ذلك وهي شهادة الرئيس زين العابدين بن علي، إذ طالما لم تستمع اللّجنة إليه، رغم محاولة القيام بذلك، فإنّه لا يمكن الجزم بأن الصورة التي رُسمت هي مكتملة بسبب ما ينسب له من أفعال وأقوال دون أن تتاح له الفرصة لتقديم روايته الخاصة، ولكنّ غياب هذه الشهادة لا يعني عدم الاقتراب من الصورة الحقيقية.

ج– الصعوبة الثالثة تكمن في وجود تضارب بين ما تمّ التصريح به من قبل بعض الأطراف للجنة، وما تمّ التصريح به لوسائل الإعلام، أو أثناء الأبحاث العدلية، وهذا التضارب من شأنه خلق لبسا كبيرا وتساؤلا حول مدى مصداقية ما تمّ الإدلاء به من تصاريح.

د– الصعوبة الرابعة تكمن في وجود قناعة بأن هناك بعض الشهود حتفظوا ببعض الحقائق قد يكشفها التاريخ.

هذه المعطيات تبقي تساؤلات دون أجوبة مقنعة

1- ربّما يجب الانطلاق من آخر يوم 14 جانفي 2011 حتى يتسنّى فهم ما حصل يومها إذ بوصوله إلى المملكة العربية السعودية طلب الرئيس بن علي من طاقم الطائرة أخذ قسط من الراحة إلى حين العودة إلى تونس.

والسؤال المطروح هنا هو أن بن علي كان لا يزال ليلتها رئيسا للجمهورية التونسية طبقا للفصل 56 من الدّستور فلماذا لم يطلب العودة من السلطات المسؤولة بذلك البلد الشقيق؟ أو لماذا لم يعد بسبله الخاصة أي أن يقوم بتأجير طائرة للغرض؟

ولماذا تمّ اختيار المملكة العربية السعودية لتأمين سلامة العائلة، مع العلم أن الرئيس بن علي تربطه علاقات طيبة بعدّة دول أخرى مثل الجماهيرية الليبية أو دولة الأرجنتين.

2- السؤال الثاني يتعلّق بفرار الرئيس بن علي: هل فرّ فعلا؟ هل كان سفره مفاجئا أم أراد أن يعتقد الجميع في هذا السفر المفاجئ وقام بالتمويه تاركا وراءه نظارته الطبيّة ومعطفه وحاسوبه الخاص ليعتقد الجميع أن سفره كان مباغتا وانه اضطّر لمصاحبة عائلته؟

وهذا السؤال مربك فالعارف بشخصية بن علي يدرك أنه شخص يخشى على سلامته وسلامة عائلته عائلته، وهو ما جاء على لسان عيد الشهود. كما أنّه كان يريد دائما أن يعطي صورة معيّنة لشخصه فهو يرفض الّنقد ويرفض أن يظنّ به الناس سوء.

3- أمّا الجزء الأخير من الموضوع فيتعلّق بملء الفراغ الدّستوري بعد رحيل بن علي. إذ يجدر التساؤل إن كان تصرف العقيد سامي سيك سالم تصرف تلقائي أم أنّ هناك من أمره بالقيام بذلك لقطع الطريق أمام بعض المطامع خاصّة بعد رحيل بن علي؟

كما انّه تجدر الإشارة إلى انّه ليس هناك تدقيق في التوقيت فالثابت أن هذا التصرّف حصل قبل رحيل بن علي ومباشرة عند خروجه من قصر قرطاج.

ولماذا تمّسك كل من العقيد سامي سيك سالم و المقدّم سمير الطرهوني، بإحضار التلفزة؟ وتقريبا في نفس التوقيت.

وان لا توجد إجابات واضحة وصريحة حول هذه التساؤلات إلا أنّ ذلك لا يمنع من بناء فرضيات تقترب أو تكاد تقترب من الحقيقة:

الفرضية الأولى تتعلق بفرار الرئيس الأسبق بن علي:

1- إذ لا داعي من شكّ بأنّه كان هناك مؤشرات مقلقة منذ الصباح تدلّ عن وجود نيّة الهجوم على القصر الرئاسي بقرطاج وربما قتل رئيس الجمهورية، فأخبار مثل تلك التي وردت منذ الصباح على **علي السرياطي، المدير العام للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة،** من مروحيّة تقترب من المجال الجوّي للقصر والزورقين الذّين جابا المياه الداخلية بالقرب من مرسى قصر قرطاج وخبر آلاف المواطنين القادمين من ضاحية الكرم، تعدّ كلّها أخبار مهدّدة لسلامة رئيس الجمهوريّة ولمن معه في القصر، لذا تقرّر تأمين سلامة عائلة الرئيس في مرحلة أولى. ولئن لا توجد إجابات حول سبب اختيار تلك الوجهة، فإنّه من الممكن أن الرئيس بن علي لم يكن ينوي السفر وأنّه اقتنع بعد إلحاح **مدير أمنه الرئاسي** الذّي كان خائفا ومضطربا.

فبحصول واقعة المطار اقتنع **علي السرياطي** بوجود مؤامرة تحاك ضدّ الرئيس بن علي، وأنه لم يعد يثق في أحد لذا حثّه على الخروج من القصر ثمّ وبالوصول إلى القاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة وأمام مشاهدة المروحتين العسكريتين اللّتين كانتا بصدد تنزيل عدد من كومندوس الجيش الوطني، طلب منه مغادرة البلاد إلى حين أن تهدأ الأوضاع. ولكنّ **علي السرياطي** لم يكن يدرك آنذاك من يقف وراء هذه المؤامرة وما هي مطامحه.

2- ولكن ما الذّي يدلّ على أنّ جميع هذه الأحداث تنمّ على حصول مؤامرة؟ فالمؤامرة وراءها غايات ومطامح وطالما أنه وقع احترام الدّستور والشرعيّة، فلفائدة من كانت هذه المؤامرة ستحاك؟

الغريب في الأمر يومها أن الجميع انشغل بالمعلومات الاستخبارية وبالتمّرد الواقع في مطار تونس قرطاج، وبالمروحيّة وبالزورقين، ولم يكن أحد من المقرّبين من الرئيس

بن علي منشغلا بالآلاف المتجمهرين بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة، أو بالمدن الأخرى للجمهورية والتي تعالت أصواتها بكلمة "ديقاج DEGAGE" (ارحل).

3- ليس من المستبعد أن يكون الرئيس بن علي قد فرّ وأراد أن يعتقد الجميع بأنّه سافر لبضع ساعات لمرافقة عائلته، إذ يبدو غريبا أن يكون الرئيس بن علي سافر دون أن يصاحبه بعض أعوان المرافقة ولا حتى طبيبه الخاص.

فكيف يسافر لدولة أجنبية ولو لبضع ساعات دون حراسة خاصّة؟ وأن ما تركه وراءه من حاسوب ونظارات وغيرها من أغراض خاصة ما هي إلا للتمويه؟ فالرئيس بن علي هو صورة قبل كل شيء ساهم في بنائها كل المحيطين حوله، الذّين سعوا لأن يعطي دائما ذلك المظهر لرئيس دولة قويّ الشخصية، جريء، ولا يمكن معارضته. هذه الصورة هي التي أرادها الرئيس بن علي أن تبقى في ذهن الجميع.

الفرضية الثانية تتعلق بملء الفراغ الدّستوري بعد رحيل بن علي:

هل كانت هذه العمليّة تلقائية أم هي جزء من برنامج مخطط له؟

1- يصعب الاعتقاد عند تحليل الأحداث في ذلك اليوم بأنّ **علي السرياطي**، المدير العام للأمن الرئاسي والشخصيات الرسميّة، أن يكتفي عند تفطنه أو اعتقاده بوجود مؤامرة تحاك ضد رئيس الجمهورية بحثّه على الخروج صحبة عائلته من القصر ثم حثّه على الرّحيل لمصاحبتها، طالبا منه عدم العودة إلى حين أن يطلب منه ذلك، ثم يبقى في قاعة التشريفات بالقاعدة الجويّة العسكرية بالعوينة في هدوء تام حسب ما ذُكر.

إذ أنه لو صحّ اعتقاده في وجود مؤامرة، فهذا يعني أن دوره كذلك هو التصدّي لها، أو الكشف عنها وقطع الطريق أمام مطامع أصحابها.

ويصعب الجزم حول نوايا **علي السرياطي** يومها وذلك رغم الاستماع إليه في أكثر من مناسبة، ولكن توجد فرضيّة لا يمكن عدم ذكرها وهي أنّه عند تفطّنه أو اعتقاده في وجود مؤامرة وبتهديد لرئيس الجمهورية:

– قام بالاتصال **بالمقدّم سمير الطرهوني**، ليطلب منه إلقاء القبض على عائلة الطرابلسي إذ أن **هذا الخير** بدا واثقا من نفسه عندما أجاب **المدير العام لوحدات التدخّل** في إحدى المكالمات بأن **علي السرياطي** هو الذّي أمره بذلك إلا أنه تراجع فيما بعد، وكان **المقدّم سمير الطرهوني**، أثناء إيقاف عائلة الطرابلسي طول الوقت يقوم باتصالات هاتفيّة ثم وفي وقت معين وتقريبا بعدما تجاوز الوقت الخامسة مساءا طلب إحضار التلفزة فلماذا لم يقم بذلك منذ البداية؟

– ثمّ اتصل **علي السرياطي بالعقيد سامي سيك سالم** وطلب منه أن يستدعي الوزير الأوّل والشخصيات الرسميّة إلى القصر ولكن رئيس المجلس الدّستوري لم يحضر فاستحال الإعلان عن حالة الشغور لمنصب رئيس الجمهورية.

2– ولكن وفي الآن نفسه لا توجد أدلّة وبراهين تمّكن من ربط الأحداث ببعضها فكلّ من **آمر الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب** و**العقيد سامي سيك سالم** متمّسك بأن تصرّفه كان تلقائيا، الأوّل تصرّف بدافع الوطنية وبهدف منع فرار من نهب وسرق البلاد والعباد والثاني تصرّف بنفس الدافع لملء الفراغ الدّستوري

الفصل الثاني: أحداث يوم 14 جانفي 2011 في مختلف الولايات

عرفت العديد من ولايات الجمهورية أحداثا مختلفة خلال يوم 14 جانفي 2011 وفي الليلة الفاصلة بين يومي 14 و15 جانفي 2011، وانطلقت الأحداث في بعض الولايات منذ الصباح في إطار احتجاجات ومظاهرات على النظام القائم في حين ارتبطت بعض الأحداث في ولايات أخرى بالانفلات الأمني الحاصل مباشرة بعد فرار الرئيس السابق واتسمت بأعمال نهب وسرقة وحرق أدت إلى تدخل قوات الأمن والعناصر العسكرية في عديد الحالات وانتهت بإصابات بدنية متفاوتة الخطورة انتهت بعضها إلى الوفاة.

أولا :ولاية أريانة

اشتد الانفلات الأمني بولاية أريانة يوم 14 جانفي 2011 وتعدّدت التحرّكات الاحتجاجية في كامل أنحائها وتكرّرت عمليات النهب والسلب للمغازات العمومية ومغازات الآلات الكهربائية وغيرها من المحلات التجارية.

من ذلك مغازة " كارفور ماركت" الكائنة بحي الغزالة والتي قام العديد من الشبان إلى سرقة البضائع الموجودة فيها وحرق منشآتها وكان المدعو **محمد سليم بن حمودة زنتوتي** بصدد صدّ عصابات المخربين صحبة جمع من رفاقه حسب تصريحات الشهود الواقع تلقيها من طرف اللجنة عندما تمّ إطلاق النار بصفة عشوائية من طرف فرقة أمنية فسقط الهالك وتوفي مباشرة على عين المكان.

هناك حالة وفاة الرضيع **أيوب بن عبد المجيد الرياحي** عمره ثمانية أشهر، بيّن والده أنه كان في الطريق مع زوجته على مستوى طريق رواد عندما اعترضته مظاهرة كبرى فتعذّر عليه مواصلة السير وطلب من زوجته حمل ابنهما والخروج من الشاحنة خوفا عليهما، وبخروجها تمّ إسقاطها من طرف المتظاهرين ودهس الرضيع أيوب، فتمّ

نقلهما إلى مستشفى محمود الماطري بأريانة حيث لفظ أيوب أنفاسه الأخيرة حسبما تثبته الشهادة الطبية المسلّمة من المستشفى المذكور بتاريخ 14 جانفي 2011.

بطريق رواد وحوالي الساعة السابعة والنصف أصيب **خميس بن صالح الفضول** المولود يوم 20 اكتوبر 1977 بطلق ناري في ظروف غامضة، وتوفي بعد يومين متأثرا بالإصابة التي تسبّبت له في جرح عميق بالرأس حسب ما ورد بالشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى المنجي سليم بالمرسى.

ثانيا : ولاية بن عروس

شهدت الولاية مظاهرة صباح يوم 14 جانفي 2011، اعترضها أعوان الأمن بالقنابل المسيلة للدموع وتضرّر من ذلك الهالك **محمد بن بلقاسم عليات** المولود في 1مارس 1951، وتمّ نقله عشيّة نفس اليوم إلى المستشفى المحلي بعين دراهم، وتوفى بعد حوالي ساعة من خروجه من المستشفى وعودته إلى المنزل حسب ما تثبته الشهادة الطبية المسلّمة من المستشفى المذكور بتاريخ 28 جانفي 2011.

ثالثا: ولاية نابل

لم تطفأ نار المواطنين بولاية نابل حتى بعد رحيل الرئيس السابق إذ بقي الوطن القبلي مشتعلا ونار الغضب مفحمة في قلوب المواطنين في مختلف المعتمديات التي شهدت أحداثا قبل ذلك اليوم التاريخي الذي شكّل منعرجا في تاريخ البلاد.

وتسلسلت هذه الأحداث المتفرقة كالآتي ففي نابل المدينة وحوالي الثالثة مساء وسط حي سيدي معاوية بنابل التحق أحد الشبان بمسيرة في وسط المدينة وإذا بسيارات شرطة كبيرة زرقاء اللون تحاول تفريق المتظاهرين بمداهمتهم ثم بإلقاء الغاز المسيل للدموع فأصيب شاب بكسر في ساقه اليمنى.

وبحي سيدي عمر وحوالي الساعة السادسة مساءا جدت نفس الحادثة أمام مركز الشرطة قام أعوان الأمن بإطلاق النار بصفة عشوائية فتلقى أحد المتساكنين رصاصة تسببت له في كسر على مستوى الحوض.

وأمام مسجد سيدي عمر وبجانب لجنة التنسيق التابعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل أصيب طالب كان عائدا إلى منزله بطلق ناري على مستوى الرأس إذ أفاد أن أعوان الأمن كانوا يطلقون الرصاص بصفة عشوائية وأن الرصاصة مرت بجانب جمجمته مخلفة له جرحا بليغا.

كما أصيب شخص آخر بغيبوبة دامت أسبوع من جراء الضرب المبرح الذي تلقاه يومها من طرف ثمانية أشخاص نزلوا من سيارة من نوع إيسيزي وانهالوا عليه بالضرب حسب ما ورد في أقواله. وأمام عدم توفّر المزيد من المعلومات، تعذّر معرفة حقيقة الواقعة ودوافعها ومدى ارتباطها بالأحداث، إذ قد تكون ناتجة عن مشاكل شخصية وتعتبر من حوادث الحق العام التي وجد مرتكبوها في الإنفلات الأمني فرصة للقيام بها.

أما بدار شعبان الفهري، فلم تهدأ الأوضاع حتى بعد خروج خبر رحيل بن علي إذ تجمهر عدد من السكان قبالة مركز الشرطة والمعتمدية حوالي الساعة السابعة والنصف مساء لطرد رجال الأمن بالحجارة فخرج أحد الشبان البالغ 17 سنة من العمر من المنزل للبحث عن والدته لتخوّفه من حصول مكروه لها فأصيب برصاصة في ساقه اليسرى.

كما أصيب مواطن آخر بطلقة نارية على مستوى يده وجانبه الأيسر وقد أفاد بأن أعوان الأمن هم من أطلقوا الرصاص وطالبوا منه أن يدّعي بأنّ الجيش الوطني هو من أطلق الرصاص.

وببلدة سليمان فإن يوم 14 جانفي كان يوما حزينا بالنسبة لسكانها إذ خرج المواطنون حوالي الساعة الثانية بعد الظهر لتشييع جنازة الشابين الذين توفوا بالرصاص قبل يوم

وهما **وائل العقربي** البالغ من العمر 18 سنة و**عمر الجابري** فتمّ إطلاق الرصاص لتفريق الحشد الذي كان يسير وراء الجنازة وأصيب على إثره أحد الشبان قرب محطة الحافلات بالبلدة.

وعلى إثر هذا الحادث اشتد احتقان المتساكنين فخرجوا في مسيرة سلمية قرب مركز باب بحر حوالي الساعة الخامسة مساءا أراد رجال الأمن تفريقها بواسطة القنابل المسيلة للدموع ثم مباشرة بالرصاص الحي. كما لحق بعض الأعوان ببعض المتظاهرين وانهالوا عليهم ضربا مما تسبب في كسور بليغة لأحدهم.

وأصيبت إحدى الفتيات التي خرجت تبحث عن أخيها الصغير وسط حشد المتظاهرين بكسور كذلك إذ اصطدمت بها سيارة شرطة كانت تسير نحو الخلف بسرعة فائقة.

وتواصلت هذه المظاهرة إلى حدود السابعة والنصف مساءا وواصل أعوان الأمن في قمع المتظاهرين وسقط مواطن كان يعاني من مرض الحساسية والضيق في التنفس من جراء الغاز المسيل للدموع فانهال عليه أعوان الأمن ضربا بالعصي تسبب له في كسر ثنائي بساقه اليمنى.

وبجانب جامع النور أصيب شخص آخر برصاصة من الخلف في ساقه اليسرى عندما كان يحاول الهروب من أمام مركز الشاطئ بسليمان إذ أفاد أعوان الأمن التابعين للمركز كانوا يتعمدوا إطلاق النار على المواطنين المتظاهرين.

ولم تهدأ مدينة قليبية منذ اندلاع الأحداث فيها بحيث قامت مظاهرة حوالي الساعة الثالثة مساءا، مرت من أمام مقر المعتمدية وحاول المتظاهرون تهشيم الباب الحديدي الكبير فأصيب حارس المعتمدية بكسور في يده وأصيب كذلك شاب آخر إصابة بليغة بمناطق حساسة استوجبت إجراء عملية إذ تم ضربه ضربا مبرحا من قبل أعوان الأمن.

وحوالي الساعة الخامسة أصيب شخص آخر بالرصاص كان متواجدا أمام قصر البلدية عندما مرت من هناك مظاهرة سلمية لاحقتها وحدات التدخل وأطلقت الرصاص لتفريقها فأصيب أحد المواطنين بطلق ناري في ظهره وزنده الأيمن.

وذلك الشأن بالنسبة لمدينة منزل التي لم تعرف الهدوء إذ أنه في مساء ذلك اليوم لم يكن وقتها الرئيس بن علي غادر البلاد ولم يكن نبأ فراره قد أذيع بعد فأصيب أحد المواطنين إثر طلق ناري وسط المدينة بالرصاص على مستوى يده اليمنى.

وفي منزل بوزلفة وحوالي الساعة السادسة مساءا شهدت المدينة تجمعا غفيرا أمام مقر مركز الحرس الوطني فأصيب بعضهم بطلق ناري برصاص صيد.

وأفاد شهود عيان أن من كان يطلق النار شخص معروف بالمدينة بكونه ينتمي إلى خلية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي صحبة شخصين آخرين يقال أنهم كذلك تجمعيين مشهورين بالمنطقة، ويبدو أن هذا الشخص كان قد تحصّل على عدد كبير من بنادق الصيد التي كان قد حجزها رئيس مركز الحرس الوطني بمنزل بوزلفة من أصحابها وسلّمها له لتخبئتها.

وقد أصيب آنذاك أحد الشبان الذي كان مغادرا لملعب كرة السلة أين كان يتمرن، إثر مداهمة المكان من قبل بعض الخارجين عن القانون فأصيب بشظية رصاصة في عينه اليسرى تسببت له في سقوط بها بنسبة عالية.

كما أصيب شخص آخر كان عائدا إلى منزله في نفس المكان برصاصة في يده اليسرى وفي الصدر وبشظية في وجهه وذلك دون أن يتحرك ساكن لأعوان الحرس الذين كانوا يشاهدوا ما يحصل.

وجدت حادثة أخرى بعد إذاعة نبأ فرار الرئيس السابق وحوالي الثامنة مساءا وسط المدينة وقبالة مقهى "ويلي" إذ خرج أحدهم صحبة أفراد عائلته ليمنعوا بعض المشاغبين من حرق وتهشيم الواجهات والبناءات، وإذا بأربعة أشخاص بزي مدني معروفين في المدينة انتدبهم أحد السكان، وهو سمسار وتجّمعي معروف، لحماية

عمارته ومحلاته التجارية فقاموا بإطلاق النار عليهم من بندقية عيار 16 (حسب التقرير الطبي) فأصيب هذا المواطن بالرش من جراء الرصاص في ساقيه.

كما أصيب شاب في السادسة عشر من عمره وهو صانع ميكانيكي بمستودع يوجد وراء مركز الحرس الوطني، إذ أراد هذا الفتى أن يشاهد ما يجري في المدينة من باب الفضول فإذا به يصاب بطلق ناري على مستوى اليد والرأس مؤكدا أن من أطلق عليه النار هو أحد المتساكنين المعروف بإنتمائه للتجمع الدستوري الديمقراطي والحامل لبندقية صيد والذي أطلق النار من فوق سطح بنايته بمرأى من بعض أعوان الحرس الوطني الذين لم يحركوا ساكنا. وأكد بعض شهود عيان الرواية التي مفادها أن رئيس مركز الحرس قد سلم لهذا الشخص المظنون فيه عدد من بندقيات الصيد المحجوزة لتخبئتها وهي التي استعملها لإطلاق النار على المتساكنين.

وتوفي ليلتها وحوالي التاسعة والنصف ليلا الطفل **وسام بن الحبيب بن سالم** البالغ من العمر 14 سنة ولم يتسنى لنا معرفة ظروف الوفاة إذ لم تتمكن اللجنة من الاتصال بعائلته لضعف المعطيات الشخصية المتعلقة به ولكن أفاد بعض شهود عيان بأنه أصيب في المظاهرة التي قامت في مساء ذلك اليوم.

أما في بني خلاد، وحوالي السادسة مساءا فقد ذكر شهود عيان أنه كان هناك تجمهر أمام مركز الشرطة وكان أعوان الأمن يردون الفعل بإطلاق النار على المتظاهرين فأصيب بعضهم بالرصاص في مواضع مختلفة من الجسد من بينهم عاملين يوميين كان عائدان إلى منزليهما عبر طريق قرمبالية بمدخل المدينة مؤكدا أحدهما أن من أطلق النار هم أعوان أمن مصحوبين بأشخاص ينتمون إلى التجمع الدستوري الديمقراطي وآخر كان قادما من طريق زاوية الجديدي بعدما أغلق محله لإصلاح كهرباء السيارات ورابع كان عائدا إلى منزله من وسط المدينة عابرا قبالة مركز الشرطة عندما كان بعض الشبان يحاولون إحراقه فأصيب بشظايا رصاص على مستوى الكعب الأيمن.

وفي حوالي الساعة الثامنة أصيب شخص آخر بطلق ناري عند خروجه من المستشفى الجهوي بنابل حيث ذهب ليعود أحد أصدقائه المصاب بالرصاص فأصيب بدوره برصاصة في فخذه الأيمن أطلقها مجهول من سيارة قادمة من منطقة قرمبالية.

وأفاد معظم الشهود بأنهم يعرفون هوية من أطلق النار عليهم وهم بعض الأشخاص من متساكني المنطقة المشهورين بانتمائهم للتجمع المنحل وكانوا يحملون بنادق صيد وبصحبتهم رئيس مركز شرطة المكان وبعض من أعوانه.

وفي نفس الليلة وحوالي الساعة الثامنة ليلا داهمت مجموعة كبيرة من الأشخاص وبحوزتهم أسلحة نارية وبيضاء المركب الفلاحي "الانطلاقة" ببني خلاد واستولوا غلى 107 رأس من الأبقار وسيارتين إداريتين وعلى 2150 كغ علف مركز واعتدوا بالعنف على أحد العمال وعلى مدير المركب وأطلقوا عليهم النار ثم انسحبوا. وإن كانت هذه الحادثة من قبيل حوادث العنف والإجرام العادية إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تلك الليلة شهدت انفلاتا أمنيا كبيرا تسبب في عدة إصابات ووفيات وأعمال عنف وشغب.

رابعا : ولاية بنزرت

شهدت منطقة منزل بورقيبة وفاة الهالك **عبد الرحمان بن حسونة خليفة** مولود في 08 جانفي1957 عامل يومي متزوج، المذكور حسب شهادة شقيقة كان متواجدا حوالي الساعة السادسة مساء بالطريق على متن دراجته النارية حيث توجد لجنة لحماية الحي في الأثناء حضرت سيارة نوع قولف وحاولت خرق لجنة الحي وكانت تسير بسرعة كبيرة أسقط الهالك على الأرض فارتطم رأسه بحافة الطريق وتهشّمت جمجمته، وأكّد الشاهد أنه تمّ إيقاف سائق السيارة وفتح بحث تحقيقي في الغرض.

خامسا :ولاية سوسة

كان يوم 14 جانفي 2011 يوما حاسما في تاريخ الولاية التي شهدت أحداثا متفرقة في ساعات مختلفة من اليوم أهمها ما جدّ بقرية مساكن في المساء، فقد اندلعت منذ

الساعة الثالثة مساءا مظاهرة قبالة مقر منطقة الأمن وأفاد شهود عيان بأنّ الشرطة كانت تصد المتظاهرين باستعمال العنف والضرب والعصي وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع ورمي الرصاص في الهواء ثم تمّ تصويب الرصاص نحو المتظاهرين فتوفي يومها **محمد الهادي بن الحبيب العمروني** البالغ من العمر 26 سنة برصاص في مختلف أنحاء جسده، وأكد أحد شهود العيان (مصاب) الواقع تلقي شهادته من طرف اللجنة أنه وحوالي الساعة الرابعة مساء كان أعوان الأمن بصدد محاولة تفريق المظاهرة وقد أصيب الشاهد برصاصة في الكتف وأخرى في الظهر فسقط أرضا عندها تقدّم منه المتوفى محمد الهادي العمروني في محاولة لإسعافه تلقى رصاصتين في اليد والجنب الأيسر وسقط فوقه مباشرة، متمسكا بأنه بإمكانه التعرف على العون الذي أطلق النار عليه وعلى المتوفى.

وسجل لدى اللجنة 6 حالات جرح بالرصاص في مساكن بمناسبة نفس الحادث وفي ذات اليوم.

وفي موقع آخر من المدينة وأمام مركز الشرطة بباب بحر كانت قد انطلقت مسيرة تنادي بتنحي النظام التي سرعان ما تحولت مظاهرة احتجاجية فواجهها أعوان الأمن بالرصاص ونتج عن ذلك جرح شاب برصاصة.

وفي الليل وحوالي الساعة السابعة والنصف خرج شخص لشراء الخبز بحي التعمير وإذ به يشاهد سيارة مدنية كانت تسير وراءه وما راعه إلا وراكبيها يقوموا بإطلاق النار عليه فأصيب من الخلف، وفي نفس الليلة وحوالي العاشرة ليلا، خرج أحد السكان حي السويس أمام منزله أمام إدارة ديوان الحبوب صحبة عائلته مع لجنة حماية الحي فشاهدوا خمسة أعوان يرتدون أزياء سوداء وملثمين قادمين نحوهم فقام بإدخال أمه وأخته الصغرى وشاهد أحد الجيران وهو يصاب برصاصة، وفجأة أصيب بدوره برصاصه في يده اليسرى وتعرضت والدته بجلطة من جراء الصدمة حسب روايته.

وشهدت معتمدية بوحسينة ليلتها حادثتين متشابهتين حصلتا حوالي منتصف الليل، تمثلت الأولى في مرور سيارة "مرسيديس" من طريق القلعة الصغرى قرب حاجز أعده حراس لجنة الحي بالمكان وأطلقت النار على امرأة كانت واقفة أمام منزلها، ثم بعد ساعة مرت سيارة ثانية من نوع "رينو كليو" بيضاء اللون تشبه حسب شهود عيان السيارات التي يستعملها الحرس على متنها ثلاثة أو أربعة أشخاص وكان الشخص المتواجد من الخلف يطلق النار بصفة عشوائية مما أدى إلى إصابة أحد المواطنين برصاصة في رجله اليسرى.

أما الحادثة الثانية فجدت بمفترق الطرقات ببوحسينة أمام المعهد التقني بجوهرة وكان أحد المواطنين نائما عندما سمع منبه الصوت (إنذار) لمكتب البريد فاستفاق وخرج ليطلع على الأمر فوجد ضوضاء ومحاولة سرقة من قبل مجموعة تمكنت لجنة حماية الحي من منع السرقة، في الأثناء تمّ سماع صوت طلق ناري غير مسترسل وأصيب المذكور برصاصة في فخذه وأفاد أن من أطلق الرصاص ليلتها هم أشخاص بزي مدني على شاحنة من نوع OM بيضاء اللون.

علما وأنه وردت علينا حالة المتوفى **محمد بن عبد المؤمن إبراهم** وهو يعمل قابض بشركة النقل بالساحل البالغ من العمر 60 سنة الذي نزل لينقل سيارته من مكانها خوفا عليها أن تكسر من جراء أعمال الشغب والمظاهرة، وبما أنه كان يعاني من صعوبة في التنفس وأفادت زوجته أنه أصيب باختناق بالغاز المسيل للدموع وتوفي حسب ما جاء بتقرير طبيب الصحة العامة بقسم أمراض القلب بمستشفى فرحات حشاد بسوسة بتاريخ 26 جانفي 2011، واعتبرت اللجنة أن الوفاة لا علاقة لها بأحداث الثورة .

سادسا : ولاية سليانة

شهدت مدينة الكريب ليلة 14 جانفي 2011 أعمال شغب تمثلت في محاولة حرق بعض المباني العمومية وأصيب ليلتها أحد الشبان الذي تطوّع لحراسة المدرسة

الابتدائية برصاص قوات الأمن إذ حاول هذا الشاب التصدي لبعض المشاغبين إلاّ أن رجال الشرطة أطلقوا النار فأصيب برصاصة في ساقيه.

وتمّ كذلك في نفس اليوم حرق مقرّ بلدية مدينة سليانة ومنزل رئيسها وحرق منزل رئيس لجنة التنسيق التابعة للتجمع الدستوري الديمقراطي كما عرفت المدينة انفلاتا امنيا كبيرا انتهى بعمليات سرقات ونهب كبيرة .

وزار عضوين من اللجنة ولاية سليانة يوم 6 جوان 2011 وتقابلا مع والي الجهة وبعض إطاراتها الذين أفادوا أنه لم تقع أحداث تذكر بالمنطقة ولم يسع اللجنة الاتصال بأي متضرر لعدم توفر معطيات حولهم (عناوين أو أرقام الهواتف).

سابعا :ولاية باجة

سجلت ولاية باجة خلال الليلة الفاصلة بين 14 و15 حالتي وفاة كل من :

- **محمد بن حسن البراهمي** : عمره 24 سنة يعمل بمخبزة، تمّ العثور عليه داخل دورة المياه التابعة للمغازة العامة بباجة وهو مختنق.

- **محمد علي بن حمدة الأمين** المولود يوم 24 أكتوبر 1974، تمّ العثور على جثّته متفحمة داخل المغازة العامة التي تعرّضت للحرق بعد نهبها، ولم تتعرف العائلة على جثة المتوفي إلا بعد إجراء تحاليل جينية على الجثة.

علما وأنه تعذّر على اللجنة التثبت من ظروف وملابسات الحادثتين نظرا للتكتّم الكبير الذي لاحظناه على أفراد العائلتين والتي لم نتمكّن إلا من سماع الوالد بالنسبة للأول وقدّم لنا معلومات مقتضبة والأم بالنسبة للثاني وكذلك لم تدل بمعطيات ضافية.

كما تمّ تسجيل العديد من الإصابات بمعتمدية نفزة تجاوزت العشرة حالات سجلت كلها في الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي 2011 أثناء حظر التجول، وأكد العديد من الشهود الواقع تلقي إفادتهم أن المنطقة سجلت ليلتها اختفاء كليا لقوات الأمن وقام العديد من المواطنين بعمليات سرقة للمونوبري حوالي الساعة السادسة مساءا كما حاول آخرون سرقة مؤسسة اقتصاد الشمال عندها اضطر عناصر الجيش الوطني

لاستعمال السلاح لحماية المؤسسات ومقاومة أعمال النهب وهو ما نتج عنه العديد من الإصابات البدنية.

حالة أخرى تمّ تسجيلها تتعلق بشخص ليس له مقر ثابت (يعيش في الشارع) وكان تحت تأثير حالة كحولية حسب قوله إذ اقبل على عناصر من الجيش الوطني لشكرهم على ما بذلوه من جهد وليعبر على فرحه بفرار الرئيس السابق غير انه بالتصاقه بالجندي وبطريقة عفوية أصيب بالبندقية على مستوى البطن مما اضطره إلى إجراء عملية جراحية.

وتمت الزيارة الميدانية إلى ولاية باجة في مناسبتين يومي 29 ماي 2011 و4 جوان 2011 وتمكّنت اللجنة من سماع جميع عائلات الهالكين من وفيات وكذلك الجرحى ما عدى اثنين منهما لم يسعنا التوصّل إليهما لعدم توفر معطيات كافية إلى جانب سماع بعض الشهود.

ثامنا :ولاية قبلي

في الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي 2011 وحوالي الساعة الحادية عشر ليلا بساحة الاستقلال أمام البلدية بمدينة قبلي، حصلت أحداث شغب إذ قام بعض المشاغبين بعمليات نهب وسرقة وكان أحد المواطنون صحبة أصدقائه يحرسون محلات على ملك والده ويحاولون منع الشبان من السرقة فتم دفعه على الأرض وأصيب بكسر في رجله اليمنى.

وفي مدينة بوعبد الله سوق الأحد وحوالي الساعة الواحدة بعد الزوال عندما كان أحد العاطلين عن العمل، عائدا إلى منزله اعترضته مظاهرة سلمية بالشارع الرئيسي فأصيب برصاصة على مستوى الركبة.

تاسعا :ولاية توزر

شهدت مدينة توزر يوم 14 جانفي 2011 مساءا اضطرابات شديدة أدت إلى تصادمات بين المتظاهرين وأعوان الأمن وقد قام أعوان الأمن بملاحقة المتظاهرين عبر شوارع وأنهج المدينة وبإطلاق النار بصفة عشوائية.

وفي منطقة رأس الذراع بالقرب من حديقة الحيوانات وعندما سماع اضطرابات بالشارع طلبت والدة المتوفى من أبنائها الصعود إلى الطابق العلوي إلا أن القدر أبى إلا أن تصيب إحدى الرصاصات ابنها **عمار بن محمد الشباطي** البالغ من العمر 28 سنة الذي توفي على إثر إصابة برصاصة في عينه اليسرى عندما كان يسترق النظر من إحدى النوافذ حسب ما تضمّنته الشهادة الطبية الصادرة عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بتوزر بتاريخ 14جانفي2011 .

وحسب عائلته فإنه كان مستهدفا من أعوان الأمن الذين كانوا يجوبون الشوارع وهم مغتاظون من شدة احتقان المتظاهرين، الوالدة عند سماعها ورغم مرور عدّة أشهر على الوفاة كانت في حالة نفسية سيئة جدا، خاصة وأنها هي التي طلبت من أبنائها اللحاق بالطابق العلوي عند سماعها صوت الرصاص.

عاشرا: ولاية تطاوين

لم تهدأ الأوضاع بالمدينة إذ انتظمت مسيرة سلمية يوم 14 جانفي 2011 أيضا تم خلالها استعمال القذائف المسيلة للدموع وقد تضرر من إحداها أحد الكهول الذي خرج ليلا يبحث عن ابنه فأصيب بإحدى القذائف ونتج عن ذلك أضرار جلدية بالغة.

الحادي عشر: ولاية المهدية

في الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي 2011 العديد من الإصابات بالرصاص وذلك من قبل عناصر الجيش الوطني بالاشتراك مع أعوان الأمن العمومي وحصل ذلك أثناء حظر الجولان باعتبار أنّ أول إصابة كانت حوالي الساعة السادسة والنصف

مساءا وبلغ عدد المصابين حوالي العشرة، كما تمّ تسجيل حالة وفاة واحدة وهو الهالك **عبد الحميد بن محمد البدوي** البالغ من العمر 23 سنة أصيل منطقة طبلبة (ولاية المنستير) الذي قدم إلى ولاية المهدية في تلك الليلة رفقة صديقيه لإحضار شقيقة صديقه التي تعمل ممرضة بالمهدية غير أن دورية أمنية اعترضت سبيل السيارة وأطلقت عليها الرصاص عندما كانت بصدد السير واخترقت الرصاصة السيارة وأصابت عبد الحميد البدوي في جانبه وأدت إلى وفاته، حسب ما جاء بالشهادة الطبية المحررة بواسطة طبيب الصحة العامة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والذي أكّد أن الموت ناتج عن جرح مفتّت في الكلية اليسرى.

كما عرفت قرية هيبون في نفس اليوم أحداثا تمثلت في خروج مسيرة سلمية تضم عددا من متساكني المنطقة بحومة دار بنور قرب المسجد وإذا بالمتظاهرين يعترضون أربعة سيارات شرطة من نوع "بارتنار" ورباعية الدفع سوداء وبيضاء اللون وأخرى من نوع "ايسيزي" وسيارة مأجورة وأخرى من نوع "باقا" بيضاء اللون ونزل منها بعض الأعوان وأطلقوا النار عليهم فأصيب أحدهم برصاصة في فخذيه حيث دخلت من الفخذ الأيمن وخرجت من الفخذ الأيسر.

الثاني عشر: ولاية مدنين

في يوم 14جانفي 2011 وحوالي الساعة العاشرة ليلا أصيب أحد سكان بن قردان الذي يقطن على الحدود الليبية أمام مركز الحرس الوطني الزكرة بالجميلة، فقد اتجه على متن سيارته من نوع تويوتا لإعلام الحرس بوجود سيارتين فارتين نحو ليبيا فأطلق عليه أعوان الحرس الوطني الرصاص باتجاه سيارته (32 رصاصة) فأصيب برصاصتين بالرجل اليسرى.

الثالث عشر: ولاية زغوان

تواصلت الاحتجاجات في الولاية يوم 14 جانفي 2011، بعد أن انطلقت قبل ليلة في بعض المعتمديات مثل حمام الزريبة والفحص وبئر مشارقة.

وفي وسط مدينة الناظور وعلى مستوى الشارع الرئيسي وحوالي السادسة مساءا انطلقت مسيرة سلمية باتجاه مركز الأمن، اعترضها أعوان الشرطة قبل وصولها إلى المركز ورموا المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع ثم بالرصاص الحي فأصيب الهالك **ياسين بن سالم الجلاصي** البالغ من العمر 23 سنة على مؤخرة رأسه وتوفي فورا وعلى عين المكان حسب ما تبين من الشهادة الطبية الصادرة بتاريخ 15 جانفي2011 من المستشفى الجامعي فرحات حشاد سوسة.

وأفاد شاهدا عيان كانا متواجدين مع الهالك ساعة وفاته أنه كان يتظاهر مع مجموعة من الشباب عندما قام أعوان الأمن بإطلاق النار لتفريق المظاهرة وذلك حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء.

كما سُجلت حالات جرحى بمدينة زغوان إثر مسيرة سلمية بها أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بأحد المتظاهرين تمثلت في بتر ساقه اليمنى وخضوعه إلى عدة عمليات جراحية وإصابة عدد آخر من المتظاهرين ومنهم شاب في مدينة الفحص تم الاعتداء عليه بالعنف على مستوى الرأس والضلوع أثناء مشاركته في مظاهرة سلمية وذلك من طرف أعوان أمن في سيارة إدارية.

الرابع عشر: ولاية صفاقس

لم تهدأ مدينة صفاقس ولم تستسلم وتواصلت فيها المسيرات إلى حدود يوم 14 جانفي2011 إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ عرفت المدينة انفلاتا أمنيا كبيرا إذ كثرت في تلك الفترة عمليات النهب والسلب والسرقة للمتلكات العامة والخاصة والحرق للمنشآت

العمومية والبنوك ومراكز السيادة (مراكز شرطة، بلديات...) والاعتداءات بالعنف على المواطنين وخاصة منهم رجال الأعمال.

وتوفي يومها الشاب **لسعد بن محمد بن يونس** البالغ من العمر 22 سنة حرقا في هذه الظروف الحامية إثر التهاب النار بمركز شرطة وبعد أن تمّ إطلاق النار من طرف أعوان الأمن، ولم تتوصّل اللجنة إلى تفاصيل ضافية حول هذه الحادثة التي جدّت بمركز الشرطة بالشعبوني (طريق منزل شاكر كلم 6).

كما شهدت جزيرة قرقنة منذ الصباح مظاهرة سلمية أمام المعتمدية للمطالبة بمطالب اجتماعية كمجانية الماء والكهرباء، وانطلقت هذه المظاهرة حوالي الساعة الخامسة مساء ووصلت إلى مقر المعتمدية بالصبايا مما اضطر المعتمد إلى الهروب والاحتماء بمركز الشرطة حسب تصريحات شهود عيان الواقع تلقيها من قبل أعضاء اللجنة وذلك بعد تعنيفه من قبل المتظاهرين، فرفض الأعوان تسليمه لهم وقاموا بإطلاق النار بصفة مسترسلة عندها أصيب الشاب **سليم بن عبد القادر الحضري** البالغ من العمر 26 سنة وتوفي مباشرة متأثرا بالإصابة التي تلقاها على مستوى الرأس حسب ما ورد بالشهادة الطبية الصادرة عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بقرقنة بتاريخ 14 جانفي 2011 والذي أكّد محررها أن الرصاصة أصابت المتوفى تحت عينه اليسرى وخرجت من الخلف .

ملف القضية تعهّدت به الدائرة الجنائية الابتدائية بالمحكمة العسكرية الدائمة بصفاقس ومازال الحكم لم يصدر بعدُ، وتمكّنت اللجنة من سماع المتهمين المورطين في القضية واللذان تمسكا بإنكار ما نسب إليهما.

وتمّ تعداد أربعة حالات جرح بالرصاص في نفس المظاهرة إلا أنه عند تحول اللجنة على عين المكان وبالاعتماد على قائمة التعويض الذي تمّ رصده من طرف الولاية، تبين وأن أحد الأسماء الموجودة بقائمة الولاية لم يصب مطلقا أثناء الأحداث وأكدت

والدة الشاب بأن الاسم والعنوان صحيحين إلا أن ابنها غير مصاب ولم يتسلم قط أي تعويض ممّا يثير التساؤل حول هوية من تسلّم التعويض وأساس ذلك.

الخامس عشر : ولاية القيروان

لم يهدأ نسق المظاهرات وسط مدينة القيروان ولم ينفك عن التصاعد ففي يوم 14 جانفي2011 خرج حشد من المتظاهرين أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل رافعين شعارات الحرية والكرامة ومطالبين برحيل بن علي فتصدّى لهم قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية مما أدى إلى إصابة أحد المتظاهرين في اليدين وفي مفاصله، كما أصيب شاب ثان بالاختناق بالغاز المسيل للدموع وبكسر في رجله اليمنى نتيجة الاعتداء عليه بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن.

علما وان بعض الولايات الأخرى شهدت أيضا أحداث متفاوتة في هذا اليوم لم ينجرّ عنها انتهاكات تذكر.

الباب الثالث : الأحداث بعد يوم 14 جانفي 2011

غالبا ما تكون الأيام الموالية للثورات أياما احتفالية يعرب فيها المواطنين الذين نزلوا إلى الشارع للتعبير عمّا يعانونه من ضغط وقهر وقمع...، عن مشاعر الفرح والابتهاج بنجاح احتجاجاتهم ووصولهم فعلا إلى تغيير النظام، هذه الفكرة التي كانت قبل يوم واحد فكرة من وحي الخيال ومجرّد شعار رفعه المتظاهرون وهم في قرارة أنفسهم متأكدون من أن ذلك لم يكن إلاّ من باب رفع سقف المطالب إلى حدوده القصوى أملا في الحصول على تغيير معتبر.

الفصل الأول:تطور الأحداث أيام 15 و16 و17 جانفي2011

إن ما حصل في تونس مباشرة بعد فرار الرئيس السابق كان مغايرا تماما لما يحصل عادة ، فقد عرفت العاصمة والعديد من الولايات (وخاصة الساحلية منها) بعد سقوط النظام أي في الأيام من يوم 15 جانفي إلى 17 جانفي 2011 أحداثا كبيرة سُجّلت خلالها حالات وفاة وإصابات خطيرة بالرصاص وغيره.

ومن البديهي أنه ولئن كان فقدان الأعزاء صعبا في جميع الحالات، فإن الصعوبة تشتدّ أكثر عندما يحدث هذا الأمر بعد الوصول إلى الهدف المنشود وتتعمّق المرارة عندما يكون الفاعل غير معلوم فالعديد من حالات الإصابات التي حصلت بعد 14 جانفي إلى جانب كونها في أغلبها كانت حالات فردية ومنعزلة فإنها اتّسمت بغموض كبير خاصة على مستوى مرتكبيها والدوافع إليها.

ولا بدّ من الإشارة في البداية إلى أنه وانطلاقا من الليلة الفاصلة بين يومي 14 و15 دخل على وسائل الإعلام اضطراب غير عادي وتغيّرت اللغة الإعلامية بمائة وثمانون درجة فمن تلميع صورة النظام القائم والتعتيم المطلق على كل ما كان يقوم به إلى الحريّة المطلقة في النقد ونشر جميع ما يصلها من أخبار دون أية رقابة.

ولعبت وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها وبالأخص إحدى القنوات الخاصة دورا كبيرا، وكان هذا الدور سلبيا في أغلب الأحيان نظرا للاضطراب الكبير الذي أدخله على جهازي الأمن والجيش من ناحية، والهلع والرعب الذي أدخله في نفوس المواطنين من ناحية أخرى .

لقد كانت وسائل الإعلام تمرّر نداءات إستغاثة وتعلم عن هجومات من أطراف مسلّحة وسيارات مكتراة وكذلك سيارات إسعاف تحمل أشخاص مسلحين ممّا جعل هذه النوعية من الوسائل مستهدفة سواء من الأمن والجيش أو من المواطنين الذين شكلوا لجانا شعبية لحماية الأحياء .

كما ساهمت وسائل الإعلام الالكترونية في تدعيم هذه الأخبار بنشر الصور ونقل الوقائع بصفة مباشرة دون التثبت من صحّتها وكانت النتائج سلبية جدّا فقد أدى هذا الاضطراب وعدم التثبّت من المعلومة إلى حصول العديد من الاعتداءات بالعنف والإصابات البدنية بالرصاص التي أدّت إلى القتل في بعض الوقائع مثلما سنبيّنه لاحقا.

ولئن كان من الممكن نسبيا تحديد مسؤولية الجهاز المسؤول عن الأحداث قبل 14 جانفي 2011 فإن ما ميّز الأحداث التي جدّت مباشرة في الأيام الموالية لهذا التاريخ هو التداخل الكبير في المسؤوليات بين الجهاز الأمني المكوّن من حرس وشرطة من جهة (الذي كان في نفس الوقت وفي مناسبات عدّة ضحيّة اعتداءات مختلفة وصلت إلى حالات وفاة) وبين الجهاز العسكري (الذي اتّسم أداءه في هذه الفترة بالذات بتذبذب كبير يرجع أساسا إلى انعدام الخبرة بالأمور الأمنية خاصة داخل المدن ونتج عنه العديد من حالات الوفاة) من جهة ثانية، وبين أطراف مجهولة لم تتوصّل التحرّيات والتحقيقات إلى الكشف عنها بعد من جهة ثالثة.

وكثر الحديث في هذه الفترة عن ميليشيات الحزب الحاكم السابق وعن ميليشيات العائلة الحاكمة وكذلك عن أعوان الأمن الرئاسي الذين تعرّضوا أيضا إلى اعتداءات كبيرة مجانية.

وتبيّن لاحقا أنّ أعوان الأمن الرئاسي لم يكونوا طرفا مطلقا في الأحداث بعد ثبوت عدم قيام أيّ عون منهم بإطلاق أيّة رصاصة من الأسلحة الموضوعة على ذمّتهم وتواجدهم خلال هذه الفترة داخل القصر الرئاسي لحراسته ممّا يمكن أن يحدث له وذلك حسبما أكّدته نتائج أعمال اللجنة الوزارية التي وجّهت للقصر الرئاسي للقيام بعمليّة البحث والإحصاء بتاريخ 17 جانفي 2011.

ولا جدال أن الأمن هو أهمّ عناصر الاستقرار والرفاه في أي مجتمع، وهو العنصر الذي كان يعتبره النظام السابق مفخرة تونس على مدى عدّة سنوات وانهار فجأة، فما حصل مباشرة بعد فرار الرئيس السابق وخاصة يوم 15 جانفي 2011 أدخل اضطرابا كبيرا في تحليل مفهوم الأمن.

والسؤال الذي يطرح هنا هو هل أن جهاز الأمن هو جهاز لأمن الدولة أم هو جهاز لأمن النظام وسقط بسقوطه وفرار الرئيس ؟ إن طرح هذا السؤال يعود أساسا لحالة الانفلات الأمني غير العادي الذي حصل مباشرة بعد فرار الرئيس وسقوط نظامه فكيف يمكن لنا تفسير ما حصل وفهم أسبابه ؟

ويجدر بنا للجواب على هذا السؤال الرجوع قليلا إلى الوراء، فقبل فرار الرئيس السابق ببعض سويعات تقرّر الإعلان على حالة الطوارئ القصوى (الدرجة الثالثة) التي يصبح فيها الجيش الوطني الماسك للأمور الأمنية حسب التفسير المتداول.

فمنذ الساعة الثالثة من مساء يوم 14جانفي 2011 وردت مكالمة هاتفية على وزير الدفاع الوطني رضا قريرة من الرئيس السابق طلب خلالها توجيه الفريق رشيد عمار، رئيس أركان جيش البر، إلى وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك للإشراف على

عملية التنسيق بين الوحدات الأمنية والعسكرية وتسيير عمليات حفظ النظام والأمن وذلك بعد أن تمّ إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية في نفس التوقيت.

هذا يعني أن الوضع الأمني أصبح خاضعا مباشرة إلى التعليمات العسكريّة، ومن هنا يطرح تساؤلا آخر حول تعاطي الجهاز العسكري مع الأوضاع الأمنية أمام عدم التعوّد على مثل هذه المهمات خاصّة من قبل العسكريين الميدانيين الذي يتمثّل دورهم بالأساس في حماية الوطن ضدّ الأعداء والأخطار الخارجية والمساعدة أثناء الكوارث الطبيعية. والأكيد أن الجواب على هذا السؤال سيمكننا ولو جزئيا من حلّ لغز الليالي السوداء التي شهدتها تونس بعد يوم 14جانفي2011.

من جهة أخرى، نجد المواطنين الذين كانوا يرزحون تحت الظلم والقهر والاستبداد لمدة طويلة فجأة تهب عليهم رياح الحرية، رياح هي أقرب للعاصفة منها للنسمات، خرجوا إلى الشوارع بهدف التعبير عن هذه الحرية غير أن تعبيرهم بقي مكبوتا إذ كثرت الأخبار عن وجود أطراف مجهولة بصدد ترويع المواطنين وارتكاب أفعال من شأنها إدخال البلبلة والاضطراب الكبيرين.

وكثرت الإشاعات عن وجود قناصة متمركزين فوق الأسطح يطلقون النار على المواطنين، يُضاف إلى ذلك ما شهدته وسائل الإعلام كما سبقت الإشارة إليه من انفلات إعلامي غير مسبوق بإطلاق نداءات الاستغاثة ونشر الأخبار دون التثبت من صحّتها، وما تداولته شبكات التواصل الإجتماعي (تويتر، فايس بوك...) من أخبار وصور مختلفة كثرت حولها التعليقات والتحاليل.

وللمساهمة في حفظ الأمن ظهرت فكرة لجان الأحياء المكوّنة في أغلبها من الشباب الذين كانوا يحرسون الأحياء بما توفّر لهم من وسائل حماية لا ترتقي إلى تصنيف الأسلحة ويعلمون الدوريات العسكريّة عن السيارات المشبوهة كما ألقوا القبض على بعض الأشخاص الغرباء عن الأحياء وسلّموهم إلى عناصر الجيش الوطني.

غير أن هذه اللجان ولئن لعبت دورا مهما في حفظ الأمن وبثّ الطمأنينة في قلوب المواطنين وخلق لحمة بين أبناء الحي الواحد، فإنها أدخلت اضطرابا كبيرا على سير العمليات الأمنيّة خاصّة وان حالة الطوارئ مازالت سارية في البلاد وتمّ إعلان حظر الجولان من الساعة الخامسة مساءا إلى الساعة السابعة صباحا.

فضلا على تعرّض العديد من أفراد هذه اللّجان إلى إصابات بالغة الخطورة وصلت إلى حالات وفاة في بعض الأحيان، وهذه الحالات بقي الفاعل فيها مجهولا أحيانا في حين تمّ التعرّف على الفاعل في أحيان أخرى.

ولمحاولة فكّ رموز هذه الفترة الغامضة من تاريخ الثورة التونسيّة سنحاول عرض وتحليل ما حصل خلالها في ولايات تونس الكبرى (تونس، أريانة، بن عروس ومنوبة) في فصل أول وذلك نظرا لأهمّية الأحداث التي حصلت خاصة بالعاصمة، لنتطرّق إلى استعراض الأحداث التي جدّت في بقية الولايات في فصل ثان.

أولا: الأحداث في ولايات تونس الكبرى

من المؤسف الإشارة إلى أن العديد من حالات الوفاة والإصابات الخطيرة حصلت خلال هذه الليالي السوداء في ولايات تونس الكبرى سواء بين صفوف المواطنين أو من بين قوات الأمن الداخلي وكانت كلّها ناتجة عن أخطاء في التقدير وسوء تعامل مع الوضعيات نحاول استعراض بعضها حسب تسلسلها التاريخي على النحو التالي :

أ- الأحداث يوم 2011/01/15:

شهد إقليم تونس الكبرى بولاياته المختلفة (تونس، أريانة، بن عروسو منوبة) العديد من الوقائع المختلفة خلال هذا اليوم يمكن أن نجمعها في ستّة حوادث كبرى مع العديد من الإصابات بالرصاص نحاول استعراض ما توصّلنا لرصده كما يلي:

1- حادثة الكرم

حوالي الساعة الثانية بعد الزوال توجّه المهندس **أحمد بن توفيق قريعة**، من مواليد سنة 1980 متزوج وله ابنة واحدة (ترك زوجته حاملا وقد أنجبت ابنة ثانية بعد وفاته) مصحوبا بالسائق **عاطف بن ساسي بنمولى** وهو شاب أعزب من مواليد سنة 1986 على متن سيارة مستأجرة منذ شهر جوان 2010، إلى المصنع الكائن بمنطقة الكرم الغربي بهدف تمكين أعوان الحراسة وبعض العاملين فيه من المأكولات والمياه خاصة وأنهم اضطروا للبقاء بالمكان أثناء الأحداث التي شهدتها البلاد .

غير أن أخبارهما انقطعت عن عائلتيهما وانقطعت كل الاتصالات بهما، في هذه الأثناء حاولت العائلتان الحصول على معلومات حول ابنيهما دون جدوى فرغم الاتصال بالعديد من مراكز الشرطة وكذلك بثكنة العوينة وبعض المستشفيات لم يحصلوا على المطلوب.

وتتالت الأيام ولم يعد كل من عاطف وأحمد وبدأ الذعر يدخل إلى قلوب أفراد العائلتين وتوجّه والد عاطف وكذلك والد وزوجة أحمد إلى منطقة الكرم حيث يوجد المعمل، وعاينوا عن بعد وجود السيارة التي كان عليها الضحيتين دون الوصول إليها، ودون التثبّت فيما أصابها من ثقوب ناتجة عن الرصاصات التي اخترقتها واخترق بعضها أجسام من قدموا للبحث عنهما، ودون التأكّد من كونها فعلا نفس السيارة التي يستعملها الضحيتين.

يوم 21 جانفي 2011 وبعد أيام من البحث المرير تمكّن شقيق عاطف من العثور على جثتي شقيقه ومؤجره داخل بيت الأموات بمستشفى شارل نيكول بالعاصمة، وعلى كل واحدة علامة "X" بما يعني أنهما مجهولان، فقام بالإجراءات اللازمة لإخراج جثة شقيقه وأعلم عائلة احمد قريعة بوجود جثّة ابنهما بالمستشفى.

وتبين أن جثّة عاطف تحمل ثلاث رصاصات واحدة في العنق وأخرى في الصدر وثالثة في الرجل حسبما أثبته تقرير التشريح الطبي المجرى في قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 2011/01/18 .

أما جثّة أحمد فقد اخترقتها 25 رصاصة في مختلف أنحاء الجسد كما جاء بتقرير التشريح الطبي المجرى في قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 2011/01/18 .

وبالتحري في الموضوع تبيّن أن أعوان الحامية المتركزة على مستوى بنك الزيتونة بمفترق الكرم هم الذين فتحوا النار على كل من عاطف وأحمد بعد أن شكوّا فيهما خاصة أمام الإشاعات التي انتشرت بخصوص السيارات المستأجرة.

وأُصيب في نفس الواقعة عون الأمن **محمد صالح بن ابراهيم الشابي** البالغ من العمر 45 سنة برصاصات لم يتبيّن مصدرها، والذي عثرت عليه الحماية المدنية متوفيا بالطريق العام قريبا من مكان الواقعة المذكورة، ولكن أمام تزامن العمليتين يتضح أن المعني بالطلق هما كل من احمد وعاطف وكان محمد صالح في مسار إطلاق النار وأصيب بعدد من الطلقات أدت إلى وفاته حسبما ورد بتقرير التشريح الطبي المحرّر بواسطة الطبيب الشرعي بمستشفى شارل نيكول[51].

أكّدت إدارة القضاء العسكري أنه تمّ فتح الأبحاث القضائية اللازمة في الموضوع ولا زالت جارية ولم يتوصّل التحقيق بعدُ إلى معرفة الجاني.

[51] لم تتصل عائلة الهالك باللجنة التي توصّلت الى هذه المعلومات من خلال ردّ إدارة القضاء العسكري

2- حادثة قرطاج بيرصا

في الضاحية الشمالية للعاصمة التي تعتبر هادئة نسبيا، وحوالي الساعة الخامسة والنصف مساء خرج **إلياس نادر بن عز الدين الكراش** وهو فني في صناعة وتركيب النظارات، مولود يوم 11 نوفمبر 1976 أمام المنزل لإفراغ حاوية الفضلات، وبدون سابق إنذار تلقى رصاصة مجهولة المصدر على مستوى الخدّ اخترقت جمجمته من الخلف ليتوفى قبل الوصول إلى المستشفى.

لا بدّ من الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة حين توجهوا لسماع العائلة لم يعثروا على أحد في المنزل مكان الواقعة، فالزوجة غادرت بعد فقدان زوجها أما الأم فلم تستطع تقبل المصيبة وانهارت نفسانيا أما الوالد فقد أغلق محل النظارات الذي كان يعمل به مع ابنه وكذلك انتقل بالسكنى في مكان آخر وأفاد اللجنة أنه لم يعد بإمكانه التواجد في أي مكان سبق لابنه التواجد فيه.

حين التقت اللجنة بالسيد عز الدين الكراش والد الهالك الياس نادر كان عارضا محتويات محل النظارات الذي قضى فيه ابنه سنوات عديدة للبيع وكان يحزم أمتعته للذهاب للعمل خارج تونس، الأبحاث مستمرّة والفاعل أيضا مجهول.

3- حادثة حي الشهداء (قرب الملاسين)

حوالي الساعة السابعة مساءا كان الشاب **فتحي بن عبد العالي شلبي** وهو تارزي، عمره ثلاثون سنة، يتجاذب أطراف الحديث مع أبناء الحي على مستوى الطريق الرئيسية المحاذية لسبخة السيجومي، عندما مرّت ثلاث سيارات من نوع بارتنار وشرع من كان داخلها في إطلاق النار بطريقة عشوائية ليصاب فتحي مباشرة في القلب ويفارق الحياة على عين المكان في ظروف يشوبها غموض كبير قد تكشف عنها الأبحاث القضائية الجارية.

وبالإطلاع على تقرير التشريح الطبي المجرى بتاريخ 17 جانفي 2011 في قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول والمأذون به من قبل السيد قاضي التحقيق

بالمحكمة الابتدائية بتونس موضوع القضية التحقيقية عدد 9579/7، تبين أن الوفاة كانت نتيجة نزيف داخلي وخارجي ناتج على الإصابة بطلق ناري وأن الإصابة كانت منحنية من الأمام إلى الخلف ومن فوق إلى أسفل.

4- حادثة الملاسين

غير بعيد عن المكان **و**حوالي الساعة التاسعة ليلا كان السيد عمر أمينة بمنزله عندما سمع دويا فقام بفتح النافذة للتثبّت ومعاينة محلاته التجارية الكائنة بالطابق السفلي عندها فوجئ بطلق ناري لذلك سارع بإغلاق باب الشرفة غير أن الرصاصة كانت أسبق اخترقتها وأصابت الحائط لتعود إلى رأس ابنته **مروى بنت عمر أمينة** لترديها قتيلة ثمّ تواصل الرصاصة طريقها لتصيب الأب على مستوى الرأس متسبّبة له في أضرار بالعين والأذن اليسرى .

جاء بتقرير التشريح الطبي المجرى بواسطة الطبيب الشرعي بمستشفى شارل نيكول المؤرخ في 17 جانفي 2011 أن الوفاة كانت ناتجة عن كسر بالجمجمة على إثر الإصابة بطلق ناري.

مروى الطالبة الجامعية ذات الـ23 ربيعا كانت تمسك بجهاز التحكّم في تغيير القنوات التلفزية، عندما أصابتها الرصاصة لينفجر رأسها بصفة مباغتة وتنتقل روحها إلى الرفيق الأعلى مباشرة في مشهد لا يمكن أن يوصف.

العائلة لم تنتبه إلى وفاة مروى فعند سقوط الأب سارع الجميع لإنقاذه وإسعافه بحمله إلى المستشفى وهو ما تمّ فعلا الأخت صفاء أكّدت عند سماعها من قبل اللجنة أنها تصوّرت أن شقيقتها أغمي عليها نظرا لإصابة والدهما غير أنها لما حاولت إيقاظها تفطّنت إلى الدماء التي تنزف من رأسها الذي تفجّر إلى نصفين.

عندما عاد الأب إلى المنزل من المستشفى كان يحمد الله أن الرصاصة أصابته هو ولم تصب ابنته التي كانت قريبة منه وبقي يتساءل عن مروى لماذا لم تظهر، سكت الجميع ولم يتجرأ أحد على إعلامه بأن الرصاصة التي أصابته قتلت مروى قبله وبأن

صيحتها عند إصابته كانت آخر صيحة تطلقها وأنّها فارقت الحياة في نفس اللحظة التي أصيب فيها.

أبناء الحي أكّدوا أن الفاعل كان ملثّم وأنه نفسه الذي أطلق النار على لجنة الحي السابقة وقتل فتحي شلبي المذكور أعلاه.

انطلقت الأبحاث العدلية في الموضوع وتمّ الإذن بفتح بحث تحقيقي ومازال الفاعل مجهولا.

5- حادثة المحمّدية

حادثة أخرى لا بدّ من التعرّض لها ذهب ضحيّتها الوكيل **محمد بن يونس الرزقي** الذي يعمل بفرقة التدخلات السريعة الطلائع بفوشانة المحمدية والذي كان تمّ تعيينه للعمل رفقة أربعة من زملائه في دوريّة أمنية على متن سيارة إدارية مميّزة بشارة الطلائع للحرس الوطني ومجهّزة بشارة ضوئية .

انطلقت المجموعة حوالي الساعة السابعة مساءا من جهة فوشانة إلى منطقة المحمدية لتمشيط المكان، وفي الطريق كان هناك تنسيق هاتفي مع عناصر الجيش الوطني للتوجه إلى مناطق معيّنة، كما تمّ اعتراضهم من قبل دوريات حرس وجيش متمركزة بالطريق، وغير بعيد اعترضتهم سيارة تبين أن سائقها معروف لديهم باعتباره مرشد للأمن وأحد أبناء المنطقة، كان ومرافقيه بصدد ملاحقة سيارة مشبوهة وكانوا في إطار لجنة حي مسلحين بعصي وغيرها، فتمّت مطالبته بالعودة ومن معه نظرا لسريان قانون منع الجولان.

وأثناء العمل وعلى مستوى مركز الحرس الوطني بالمحمدية الشمالية عاين أعوان الدورية سائق السيارة التي سبق لهم أن استوقفوها ومرافقيه في حالة انبطاح بعد أن تمّ إيقافهم من قبل دورية عسكرية، وبالحلول حوالي الساعة العاشرة ليلا، تمّ إيقافهم بدورهم من قبل نفس الدورية العسكرية وتجريدهم من أسلحتهم ومطالبتهم بأخذ وضع الانبطاح رغم التعريف بصفاتهم وسبب تواجدهم بالمكان.

وأكّد بقية أعوان الحرس المتضررون في نفس الواقعة[52] أنهم تعرّضوا إلى مختلف أنواع الاعتداء بالعنف بالأحذية العسكرية على الرأس والجانبين والظهر وإلى السبّ والشتم بأبشع النعوت وبقوا بحالة انبطاح لفترة تجاوزت الساعتين أمام مرأى ومسمع من العديد من المواطنين الذين حلوا بالمكان على إثر صوت الرصاص، وقد قام الأعوان العسكريين بإطلاق النار بكثافة وكانت النتيجة وفاة الوكيل محمد الرزقي وإصابات بدنية متفاوتة الخطورة لبقية أعضاء الدورية من طلائع الحرس.

أبناء الطلائع لم تشفع لهم أزياءهم الرسمية المزركشة والسيارة الإدارية ذات الأضواء الرفافة وواجهوا في ليلة لا تنسى خمس ساعات من الرعب وانتظار الموت في كلّ دقيقة ومازالت الآثار النفسية عالقة لدى من بقي حيا منهم ويصعب أن تزول.

وجاء بردّ إدارة القضاء العسكري بعد مكاتبتها من قبل اللجنة للتقصّي حول الموضوع[53] بعد تعذّر سماع عناصر الدورية المتواجدة أثناء الواقعة، أنه تمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس ضدّ عناصر الدورية العسكرية التي كانت متواجدة ليلتها بالمكان وعددهم أربعة من أجل القتل العمد مع سابقية الإضمار ومحاولة ذلك.

وحسب نفس المكاتبة، أنه جاءت بإفادة المتهمين في القضيّة التحقيقية المنشورة أنه ونظرا لعدم التنسيق المسبق بين الدوريتين اعتقد العسكريون أن الأعوان اللذين تدخّلوا لطلب إخلاء سبيل الشبان من العناصر المارقة وللسيطرة عليهم بادر أحد أفراد الدورية العسكرية بإطلاق النار فأصيب الوكيل بالحرس الوطني الهالك محمد الرزقي على إثر اشتباهه بأنه كان يحاول إخراج مسدس من طيات ثيابه كما تولى آمر الدورية أثناء محاولة السيطرة على الأعوان إطلاق النار أسفل الأرجل مما تسبّب في إصابة

[52] لدى سماعهم في الأبحاث الأولية لدى الضابطة العدلية

[53] مكاتبة القضاء العسكري مؤرخة في24 فيفري2011

البعض بكسور فضلا على تضرر عون آخر اثر تدخل أحد الأنياب المدرّبة التابعة للدورية.

6- حادثة الجيارة

لا بدّ من الإشارة إلى أنه وعلى مستوى حي الياسمين الجيارة تمّ تسجيل وفاة الشاب **محمد أمين بن فتحي الوسلاتي** في ظروف غامضة لم نتمكّن من معرفة تفاصيل الحادثة نظرا لعدم التوصل إلى الاتصال بعائلة المتوفى رغم السعي لذلك في العديد من المناسبات من طرف اللجنة .

وتعهّد القضاء بالبحث في الواقعة وتمّ فتح بحث تحقيقي لدى المحكمة الابتدائية بتونس2 ضمّن تحت عدد 1620/4 التي تمّ التخلي عنها لفائدة القضاء العسكري وضمّنت لدى قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية الدائمة بتونس تحت عدد 68738.

ومن خلال حديث صحفي أُجري مع والدته أكّدت أنّ ابنها وعمره سبعة عشر سنة غادر المنزل يوم 15 جانفي2011 ولم يعد وقد تولت البحث عنه في المستشفات ومراكز الشرطة لتتوصل بعد ثلاثة أيام الى خبر وفاته بعد أن أُصيب برصاصة قاتلة.

وتبين من خلال تقرير التشريح الطبي المجري في قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول والمؤرخ في 17 جانفي2011 أن الوفاة كانت ناتجة عن نزيف داخلي وخارجي بسبب إصابة بالرصاص من سلاح ناري وأن مسار الطلقة كان منحنيا من الخلف في اتجاه الأمام ومن الأسفل إلى الفوق.

ولئن كانت مصيبة الموت عظمى فأن معاناة الجرحى عظيمة أيضا وخاصة عندما تكون الأضرار البدنية كبيرة، وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أن العديد من الإصابات بالرصاص تمّ تسجيلها يوم 15 جانفي 2011 وتلقّت اللجنة ما لا يقل عن 15 حالة، حسبما تبينه الجداول المدرجة بالقسم الخامس من التقرير، أكثرها خطورة الحادثة التي تعرّض لها سائق سيارة إسعاف وممرّض تابعين للمستشفى المحلي بمنزل بورقيبة.

فالمذكورين ومن سوء حظّهما كانا ليلة الواقعة مباشرين لعملهما بالمستشفى حين حضر طفل مصاب في عينه واستوجبت حالته نقله على جناح السرعة إلى معهد الهادي الرايس لطب العيون بتونس العاصمة.

وقد لبّى المسعفان المتضرران نداء الواجب رغم وعيهما بخطورة المهمة خاصة وانطلقا من منزل بورقيبة حوالي الساعة الثامنة ليلا أي بعد حلول فترة حظر الجولان، غير أنّهما ولئن تمكّنا من الوصول إلى العاصمة وتنفيذ المهمّة بسلام فإن مفاجئة كبرى كانت تنتظرهما في طريق العودة .

قاما على مستوى باب سعدون بالاتصال بدورية الجيش الرابضة بالمكان طالبين مساعدتهما على الرجوع خاصة أمام الضغوطات الكبيرة التي تعرضوا لها من تفتيش ولجان أحياء وهو ما تمّ فعلا إذ رافقتهما سيارة أمن من الخلف لتأمين خروجهما من العاصمة غير أن دورية للجيش الوطني فتحت النار عليهما على مستوى الطريق السيارة "X" بطريقة عشوائية بدعوى عدم التوقف.

وأصيبا بأضرار بدنية كبيرة جدّا فضلا على عدم إسعافهما بالنقل إلى المستشفى العسكري إلا بعد وقت طويل. هذا الموضوع أيضا تحت أنظار القضاء العسكري في انتظار تحديد المسؤوليات الجزائية .

7- حادثة منوبة

لم تتمكّن اللجنة من البحث حول وقائع وفاة الهالكة **عواطف بنت بوجمعة كنزاري** و تمكّنت فقط من الحصول على تقرير تشريح طبّي جاء به أن المذكورة تلقّت رصاصة من عناصر الجيش الوطني يوم 15 جانفي 2011 بصفة خاطئة أمام منزلها.

وحسب ما ورد بالتقرير الطبي فإن العناصر العسكرية كانوا بصدد تفريق بعض الخارجين عن القانون كانوا بصدد السرقة والنهب.

علما وأن المحكمة العسكرية تعهّدت بالموضوع وتمّ فتح ملف تحقيقي في الغرض ضدّ أحد عناصر الدوريّة العسكرية وهو عريف بالجيش الوطني، ضمّن تحت عدد 2360/3 من أجل القتل على وجه الخطأ نتيجة التقصير والإهمال.

8- حادثة أريانة

سجلت ولاية أريانة وفاة الهالك **بنور بن صالح بن الحاج ساسي** المولود بتاريخ 16 أوت 1933 الذي أصيب بطريق رواد النخيلات حوالي الساعة الرابعة مساء من قبل طائرة مروحية كانت تحلّق في الأجواء عندما كان عائدا من ضيعته الكائنة ببرج الطويل.

توفى الهالك حوالي الساعة السادسة مساء بعد نقله إلى مستشفى المنجي سليم المرسى حسب ما تفيده الشهادة الطبية الصادرة عن المستشفى المذكور يوم 16جانفي 2011.

9- حادثة رادس

حوالي الساعة الثانية صباحا كان الهالك **سهيل بن علي الرياحي**، المولود في 7 أفريل 1988 طالب في الهندسة، متواجدا في الحي بصدد الحراسة إذ بمجموعة ترتدي أزياء سوداء حاملين لأسلحة يدخلون الحي وبدؤوا بإطلاق النار.

تؤكّد والدة المتوفي أن ابنها حاول الهروب داخل إحدى العمارات فالتحق به أحد أفراد المجموعة وبعد أن أطلق الرصاص على ابنها في الرأس قام بإلقاء جثته من الطابق الرابع، وأضافت أنها عندما شاهدت ابنها يسقط استغاثت بالشخص الذي يرتدي الزي الأسود فألقى بها فوق الجثة وهرب.

تعهّد القضاء بالموضوع وتمّ فتح بحث قضائي في الغرض.

ب- يوم 16 جانفي 2011

هذا اليوم لم يكن أقل دمويّة من سابقه فقد عرفت فيه العاصمة أحداثا فظيعة وفقدت أثناءها العديد من أبنائها بطرق مختلفة، نحاول استعراض ما حدث تباعا:

1- حادثة حلق الوادي

منطقة مجاورة لمنطقة الكرم الغربي التي شهدت يوم 13 جانفي 2011 وقبل سقوط النظام أحداثا كبيرة مثلما سبق الإشارة إليه أعلاه وشهدت كامل الضاحية الشمالية لتونس منذ يوم 15جانفي 2011 انفلاتا أمنيا كبيرا خاصة أمام وجود الميناء البحري الذي كانت تسيطر عليه عائلة الطرابلسي، إلى جانب وجود مستودع السيارات التابع لصهر الرئيس السابق (زوج ابنته).

وشهدت المنطقة يوما عصيبا فقد قام العديد من الشبان في أجواء احتفالية وانتقامية أيضا بإخراج السيارات نوع " كيا " من المستودعات للقيام بعمليات استعراضية بها ثمّ تركها في الشوارع وحرقها أحيانا، وكان أبناء الحي متواجدين بشارع الحبيب بورقيبة يحرسون المكان منذ النهار.

وكانوا يتبادلون التحية مع دورية الجيش الوطني التي كانت تمرّ بالمكان وأصبحت هناك علاقة ودّية بين الطرفين قائمة أساسا على تقدير المواطنين للجهد الكبير والدور الذي لعبه الجيش الوطني أثناء الثورة.

كما كان الشباب يُعلمون الدورية حول السيارات المشبوهة التي تمرّ من المكان ذلك إلى حدود الساعة الواحدة من صباح يوم 16 جانفي 2011، وعاين الشباب مرور سيارة بيضاء اللون اشتبهوا في أمرها خاصّة لقيام سائقها بالرجوع للوراء عند تقدّم أبناء الحي نحوها في نفس الوقت كانت دورية الجيش الوطني قادمة (تغيّرت عناصرها بداية من منتصف الليل) لذلك تقدّم **نبيل بن عبد الرزاق العروسي** في اتجاهها بهدف إعلامها بأمر السيارة، (نبيل متزوج وله ابنان وهو مولود بتاريخ 29 أفريل 1964 مهنته طباخ) غير أن أحد أفراد الدوريّة فتح عليه النار مباشرة وأطلق ثلاث طلقات أصابته في القلب والساق والأخيرة في الطريق توفى مباشرة إثرها، حسب ما ورد بتقرير الطب الشرعي المسلم من قسم الطب الشرعي بمستشفى بشارل نيكول بتاريخ 2011/01/17 والذي أكّد أن الوفاة ناتجة عن نزيف داخلي وخارجي بسبب إصابة

بالرصاص من سلاح ناري وأن مسار الطلقة كان من اليسار في اتجاه اليمين ومن الفوق إلى الأسفل.

بسماع الصياح وصوت الرصاص اختفى أبناء الحي واحتمى **بلحسن بن عبد الرزاق العروسي** بشجرة وعند تفطّنه إلى أن شقيقه هو الذي أُصيب انطلق نحوه في اتجاه الدوريّة فتلقى بدوره رصاصة على مستوى أسفل الظهر في العمود الفقري.

بلحسن من مواليد 12 سبتمبر 1978 يعمل حلاق متزوج وله ثلاث أبناء، وأكّد طبيب قسم الاستعجالي بمستشفى خير الدين أنه توفى بالمستشفى المذكور يوم 16 جانفي 2011 على الساعة الثالثة و45 دقيقة صباحا.

تفطّنت إحدى الجارات للعملية فخرجت مع ابنتها وحاولتا حمل بلحسن إلى داخل منزلهما القريب من الواقعة والبعيد على منزل والدته بحوالي ثلاثة منازل، وقامت إثرها بالاتصال هاتفيا بوالدته لإعلامها بإصابة ابنها.

هذه الأم الملتاعة والتي لم تعلم بعد بوفاة الأول هرعت للذهاب إلى منزل جارتها للتثبت من حالة بلحسن بخروجها منعت من الذهاب من قبل احد أعضاء الدوريّة الذي هدّدها بإطلاق النار، عادت إلى منزلها ولكن قلب الأم منعها من السكون ففكرت في طريقة أخرى للوصول إلى ابنها، وبما المنازل بحلق الوادي متلاصقة، قفزت فوق الأسوار التي تفصلها عن منزل الجارة حيث يوجد بلحسن.

إمرأة تجاوزت العقد السادس من العمر تمكّنت من القفز على أسوار تجاوز ارتفاعها الثلاثة أمتار لتصل إلى ابنها في محاولة لإسعافه، في الأثناء كانت زوجة بلحسن الحامل في شهرها السابع موجودة مع والدته في المنزل أكّدت بسماع اللجنة لها أنها لم تتمكّن من القفز غير أنها خرجت إلى الشارع مع ابنها غير عابئة بصوت الرصاص وإحساسها بوجود رصاصات بين رجليها لتصل إلى منزل الجارة.

كانت الأم قد سبقتها إلى هناك أخبرتها بأن زوجها سيموت وكان بلحسن يتلو الشهادة ويوصيها بأبنائه، عندها حاول الموجودون إنقاذه، جازف أحد الأصدقاء بحمله إلى

مستشفى خير الدين غير البعيد عن المكان حيث لفظ أنفاسه الأخير، لذلك قامت العائلة بالرجوع بالجثّة إلى المنزل.

أما جثّة الشقيق الأكبر نبيل فتمّ وضعها في الشاحنة من قبل عناصر الدورية، ومن الغد قدم الأعوان إلى المنزل لإعلام العائلة بإمكانية الحضور لأخذ الجثّة غير أنهم فوجئوا بوجود جنازة في نفس المنزل لذلك غادروا المكان دون أن يعطوا للعائلة أيّة معلومة، بين جثّة في المنزل وأخرى لا يعلم أحد مكانها تفرّق أفراد العائلة بين المستشفيات للبحث عن جثّة الهالك .

وبالاستفسار حول الوضعية أفادت إدارة القضاء العسكري أنه بالتاريخ المذكور توجّهت دورية عسكرية إلى مجمع البنوك بحلق الوادي وعند وصولها وجدت تجمّع من الشبان وسط الطريق فنزل آمر الدورية لتفريقهم وطلب منهم مغادرة المكان لكنهم رفضوا فأطلق عيارات نارية في الهواء عندها لاذ أغلبهم بالفرار ولكن الهالك نبيل العروسي مكث بالمكان ثمّ توجّه نحو آمر الدورية فأطلق النار في الأرض لتخويفه غير أن الطلقة إرتدّت وأصابته.

وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض واعتبرت النيابة العسكرية ان القتل كان على وجه الخطأ وهي التهمة التي أُحيل من أجلها آمر الدورية وهو ملازم أول بالجيش الوطني على المجلس الجناحي ولم يصدر الحكم بعد إلى تاريخ إعداد هذا التقرير.

أحد الأشقاء وهو محمد العروسي أفاد بسماعه أنه توجّه من الغد إلى ثكنة العوينة في سيارة صحبة ثلاثة من أبناء المنطقة في سيارة رباعيّة الدفع فخمة على ملك سائقها التونسي الذي يعيش في الولايات المتّحدة الأمريكية غير أنه تعرّض في الطريق إلى موقف لا يُحسد عليه إذ تمّ إيقافهم من قبل دوريّة عسكرية حوالي الساعة الحادية عشر صباحا وتمّ تركيعهم من قبل أعوانها للتحري حولهم، وفي الأثناء تجمّع حولهم المواطنين واعتقدوا أنّهم ينتمون إلى عائلة الطرابلسي وأشبعوهم سبّا وشتما وإهانة كما قاموا بتصوير الموقف ونشره عبر الوسائل الالكترونية.

أما أعوان الدورية فقاموا بإيقافهم وحملهم إلى ثكنة العوينة حيث لم يكن حظّهم أحسن فقد تعرضوا إلى معاملة سيئة واعتداء كبير بالعنف وبقوا هناك لمدّة أربعة أيام رغم إعلامهم بسبب قدومهم.

أكّد محمد أنه تمّ إيقافه داخل غرفة لا تتجاوز مساحتها الـ20 متر مربع وكان معه داخلها على الأقل 120 شخص، كما أنه لم يحضر جنازة شقيقيه، مرّ بأيام عصيبة داخل الثكنة ولا يعلم سبب إيقافه وسوء معاملته، يعيش كابوسا مرعبا لم يستفق منه إلى حدود زيارة اللجنة لهم بعد حوالي أربعة أشهر من الواقعة.

هذا الأمر تنفيه إدارة القضاء العسكري من خلال تمسّكها بأن جميع عمليات الإيقاف التي تمّت كانت في إطار قانوني فقد أكّدت أن وزارة الدفاع الوطني حرصت منذ يوم 14 جانفي 2011 على احترام القانون والحرّيات الأساسيّة وتجنّب كلّ اعتقال أو حجز تعسّفي وذلك من خلال المساهمة بمراقبة مسألة الاحتفاظ بالأشخاص الذين تمّ إيقافهم بالقاعدة العسكريّة بالعوينة إثر عمليّات حفظ النّظام بالبلاد من طرف الدوريّات المشتركة طيلة الفترة الممتدّة من 14 جانفي 2011 إلى 07 مارس 2011، تجنّبا لكلّ التجاوزات واحتراما لما تفرضه النّصوص التشريعيّة المنظمة لمسألة إيقاف الأشخاص وتقييد حرّياتهم.

من جهة أخرى لم يكن حال الأم أقل صعوبة من حال ابنها، أم تفقد ابنين في ظرف زمني لا يتجاوز الـ15 دقيقة تدفن الابن الأول ثمّ تدفن الثاني، بعد العثور على جثّته بصعوبة، ولا تعلم أي خبر على ابنها الثالث الذي يعود بعد أربعة أيّام من عالم آخر وفي عالم آخر لا يفكّر إلاّ في صورة شقيقيه اللذان دفنا ولم يتمكّن حتى من رؤيتهما.

هذه الأم التي ولئن حضرت عند زيارة اللجنة للعائلة فإنها لم تنطق بكلمة كلّما حاولت ذلك كانت تخنقها العبرات وترجع بها الذكريات إلى أيام لا ترغب في إعادة تذكّرها.

خرجت اللجنة من منزل بلحسن وصراخ الرضيعة التي رأت النور بعد وفاة والدها بثلاثة أشهر في آذان أعضائها والسؤال الوحيد الذي يدور في أذهاننا هو كيفيّة جبر

ضرر هذه العائلة المنكوبة بالجملة وخاصة الضرر النفسي الذي كان ظاهرا على مختلف أفرادها وآثاره مرسومة على وجوه كل من استمعنا إليه.

2- حادثة العوينة

غير بعيد عن حلق الوادي لا زمانا ولا مكانا بمنطقة العوينة وتحديدا دار فضال حوالي الساعة الواحدة والنصف صباحا تفقد العائلة الأمنية اثنين من خيرة أبنائها وهما:

-**عباس بن محمد البوغانمي** : مولود في 25 فيفري 1988 أعزب يعمل حافظ أمن.

-**جمال الدين بن علي العقربي:** البالغ من العمر واحد وثلاثون سنة نقيب بالأمن الوطني.

إلى جانب إصابة سبعة رجال أمن آخرين بأضرار بدنية متفاوتة الخطورة، أكّدا اثنان من المصابين لدى سماع اللجنة لهما أنهم كانوا في مهمّة أمنية تتمثّل في تمشيط إقليم قرطاج وانطلقوا للعمل بداية من منتصف نهار 15 جانفي 2011 وقاموا بمهمّتهم بنجاح بعد أن تمكّنوا من إلقاء القبض على ثلاث سيارات فيها مجموعة من الشباب وأسلحة.

ثمّ تحوّلوا إلى ثكنة بوشوشة حوالي الساعة السابعة أين تناولوا العشاء ثمّ استأنفوا العمل وتوجهوا إلى الضاحية الشمالية مجدّدا وتحديدا المرسى حيث تلقوا مكالمة هاتفية من قاعة العمليات تشير عليهم بالانتقال إلى منطقة البحيرة وهناك التحقت بهما سيارتان ضمانا لسلامتهم وبعد ذلك عُهدت إليهم مهمة تمشيط مدخل سكرة بناءا على ورود مكالمة تفيد وجود شخصين يحملان سلاح.

وبالرجوع نحو منطقة العوينة وحوالي الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 16 جانفي 2011 تمّ إيقافهم من قبل مواطنين أعلموهم بوجود سيارتين واحدة رباعية الدفع والثانية كليو كلاسيك كان راكبوها يطلقون النار على المواطنين فحاولوا تفقّي أثرهم

واتجهوا إلى منطقة دار فضال وعلى مستوى الكنيسة الموجودة هناك شاهدوا على مسافة 15 متر بعض أعوان الجيش في وضعية انبطاح استعدادا لإطلاق النار.

عندها وقفت السيارات الثلاث والتي كانت تحمل علامات مميّزة تدل على أنها سيارات أمنية وفجأة انهالت عليهم الطلقات النارية بعضها من مروحية عسكرية كانت تمشّط المكان وأخرى من أعوان الجيش ، عدد الطلقات التي انطلقت في اتجاههم تجاوز الـ300 طلقة تشهد عليها هياكل السيارات التي كانوا بداخلها .

وكانت نتيجة من استقرّ منها بأجسامهم سيول من الدماء اصطبغ بها الطريق العام وجعلت المشهد مرعبا لم يتمكن من نجا من الحادثة من نسيان صورته، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد تمّ تركيع من بقي على قيد الحياة منهم رغم الإصابة تجريدهم من أوراقهم الشخصية وهواتفهم الجوالة.

في الأثناء كان اثنين قد فارقا الحياة ولم يقع إسعاف المتبقين إلاّ بعد قرابة الساعتين، في حين بقيت مجموعة أخرى إلى الصباح في انتظار حلول مسؤولين من وزارة الداخلية لتسوية الوضعية.

أكّد الأعوان الأمنيون الواقع سماعهم أن العسكريين قدّموا رواية أخرى مفادها أنه تمّ تبادل طلق النار بين أعوان الجيش وأعوان الأمن على إثر رفض هؤلاء الأخيرين الانصياع إلى أوامر أعوان الجيش بالتوقّف وهو الأمر الذي ينفيه مطلقا أعوان الأمن المصابون لعدّة أسباب منها أن تبادل إطلاق النار يقتضي وجوبا إصابات من الجانبين في حين أن الإصابات كانت من جانب واحد وهو جانب أعوان الأمن، ومن جهة أخرى يؤكّد أعوان الأمن الناجين من الواقعة أن الذخيرة التابعة لهم كانت كاملة ولم تنقص أية رصاصة.

بمتابعة الموضوع لدى إدارة القضاء العسكري تمّت إفادتنا أن إطلاق النار على الرتل المتكون من ثلاث سيارات تابعة للإدارة العامة لوحدات التدخل كان نتيجة عدم الاستجابة لأمر التوقف الصادر إليهم مما أدى إلى وفاة وإصابة عناصر أمنية.

مهما كانت الرواية الحقيقية والتي ستكشفها الأبحاث القضائية لاحقا، فإن هذه الواقعة كان لها أثر نفسي شديد على الأعوان الذين عاشوها فهم يعانون من وضع صحي حرج وأرق متواصل وحالة نفسية صعبة جدّا.

3- حادثة الكبارية

في جنوب العاصمة بمنطقة الكبارية عائلة أخرى تصعق بوفاة عزيز عليها وهو **عادل بن المانع الحنشي** شاب في العقد الثالث من عمره لم يتزوج بعد رغم عقد قرانه منذ سنتين في انتظار البناء في الصائفة التي لن يراها.

وجاء بتقرير التشريح الطبي المجرى في 19 افريل 2011[54] بقسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول أن الوفاة ناتجة عن طلق ناري وأن مسار الطلقة كان من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل.

حسب الرواية التي توفّرت لدينا كان عادل يحرس الحي مع أقرانه في منذ ساعة مبكّرة من يوم 16 جانفي 2011، وحوالي الساعة السابعة صباحا ، شاهد سيارة إسعاف بها ثلاثة أنفار نزل أحدهم لإبعاد بعض الحواجز الموجودة بالطريق، فاتجه نحوها المتوفى لتقصي الأمر عندها قام السائق بالفرار في حين سحب أحد الركاب الذي نزل سلاحه وأطلق النار عليه مباشرة على مستوى رأسه فأرداه قتيلا.

تمكّن أصدقاء عادل وشقيقه الذي كان موجودا بالمكان من إلقاء القبض على القاتل الذي تبيّن أنه عون أمن تابع لوحدات التدخّل، ووقع تسليمه لاحقا لوحدات الجيش الوطني التي حضرت بالمكان والتي أخذته مباشرة إلى المستشفى العسكري لتلقي العلاج بعد التعنيف الذي تعرّض له من قبل المجموعة التي أمسكت به.

عون الأمن المظنون فيه أنكر ما نسب إليه[55] مؤكدا انه كان فعلا داخل سيارة الإسعاف التي استقلّها على وجه الفضل لعدم وجود وسائل نقل في تلك الفترة ودون

[54] تمّ استخراج الجثة لاجراء التشريح الطبي بعد أن تمّ الدفن دون القيام بذلك

[55] حسب الأبحاث الأولية المجراة لدى الضابطة العدلية

معرفة راكبيها وتفطّن إلى وجود شئ غامض في السيارة المذكورة لعدم وجود أية تجهيزات طبية داخلها فيها، وعند توقّفها استغل الفرصة للنزول والهروب من السيارة بعد أن انتبه لوجود أمر غير عادي بالسيارة، وفي الأثناء أصيب في رجله وتعرّض إلى اعتداءات جسدية إلى درجة الإغماء وقد فقد مسدّسه نافيا أن يكون هو من أطلق النار على الهالك عادل الحنشي.

تعهّد القضاء بالموضوع وتمّ إيقاف المظنون فيه والأبحاث مازالت مستمرّة.

علما وأنه في نفس الواقعة تعرّض أحد أبناء الحي إلى الإصابة بطلق ناري لم يحدّد مصدره على مستوى الكتف الأيمن وما زال يعاني من آثار إصابته.

4- حادثة لاكانيا

عائلة أخرى تفقد عزيز عليها، **صحبي بن عبد المجيد النموشي** أعزب مولود في 2 اوت 1978، كان عائدا من العمل حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر يصاب برصاصة مجهولة المصدر تستقر في قلبه لترديه قتيلا حسب ما ورد بالشهادة الطبية المسلمة من طرف طبيب الصحة العامة بمركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس بتاريخ 2011/01/16، لم نتمكن من معرفة معلومات أوفر عن الحادثة التي تدخل بالتأكيد في إطار الإنفلات الأمني الذي عرفته العاصمة .

5- حادثة السيدة

على مستوى شارع على طراد ، كان **أحمد بن نور الدين الورغي** مع أقرانه يساهمون في حماية حيهم من أي اعتداء ويحاولون ضبط العناصر المشبوهة أو السيارات التي تمرّ بالمكان.

حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءا اشتبه الشباب في سيارة نوع ايسيزي حمراء اللون فتمّت محاصرتها ومنعها من المرور، في الأثناء حضرت دورية عسكرية وقع تبادل إطلاق النار بين المتواجدين بالسيارة المشبوهة وعناصر من الجيش الوطني.

وتمكّن أعوان الدورية العسكرية من التحكّم في الوضعيّة وإلقاء القبض على أربعة أشخاص بعد أن توفى أحدهم حسب رواية الأم التي استمعت لها اللجنة وتمّ طرح من تمّ إلقاء القبض عليه أرضا.

غير أن أحدهم وفي غفلة من الجميع أخذ مسدّسه وأطلق النار، رصاصة غادرة أصابت صديق أحمد الشاب أكرم في كتفه وخرجت من الخلف لتستقر في رأس أحمد وترديه قتيلا مثلما بينه تقرير التشريح الطبي المسلم من قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 2011/01/17 الذي جاء به أن الإصابة بالرصاص كانت بالعين والرأس.

ولمزيد التقصي حول الموضوع تمّت مكاتبة وزارة الدفاع الوطني في الغرض بعد تعذّر سماع أحد أفراد الدورية العسكرية التي حضرت الواقعة وجاء بالرد أنه وبتاريخ 15 جانفي 2011 وبينما كانت الدورية متمركزة قرب منتزه القرجاني بالعاصمة شاهد عناصرها سيارة نوع ايسيزي وعلى متنها أفراد يطلقون النار على المارة فردّت الدورية بالمثل فأصيب المتوفى.

تبقى العديد من الأسئلة المتعلقة بهذه الحادثة مطروحة ويبقى الجواب عليها رهين ما ستنتجه الأبحاث القضائية خاصة وأن الجيش الوطني تمكّن من إلقاء القبض على الفاعل ومن كان معه حسبما أكّده شهود عيان حضروا الواقعة.

وتمّ إجراء الأبحاث الجزائية اللازمة وفتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة العسكرية ضدّ أحد أفراد الدورية العسكرية وهو نقيب في الجيش الوطني من أجل قتل نفس بشرية عمدا مع سابقية القصد والمشاركة في ذلك ومحاولة قتل نفس بشرية عمدا مع سابقية القصد.

6- حادثة المرسى

بجهة أخرى من العاصمة وتحديدا بضاحية المرسى أصيب **عيسى بن حسين الحافي** على الساعة السابعة والنصف مساء أمام منزله بطلق ناري مجهول المصدر أودى بحياته بعد عشرة أيام حسب ما ورد بالشهادة الطبية الصادرة بتاريخ 02 فيفري 2011 من المستشفى الجامعي الرابطة والتي تضمّنت أن الوفاة كانت نتيجة مضاعفات اصابة بالرصاص بالساق اليمنى.

لم نتمكّن من زيارة العائلة رغم عديد المحاولات ورغم الاتصال بزوجة المتوفي هاتفيا لتحديد موعد أكثر من مرّة.

بالنسبة للجرحى عرفت العاصمة العديد من الحوادث المنفردة وتلقت اللجنة على الأقل 20 حالة منها 10 حالات خطرة أغلبها بالرصاص وأغلبها حدث بالشوارع القريبة من محيط وزارة الداخلية.

وبيّن أحد المسؤولين الأمنيين عند سماعه لدى الضابطة العدلية أن ذلك يعود إلى وجود أفراد عسكريين على سطح دار التجمع سابقا وأفراد من الأمن على سطح وزارة الداخلية وعدم التنسيق بينهما مما أدى إلى إطلاق النار للاشتباه وقد تكون بعض الطلقات أصابت المارة بدون أن تكون العملية مقصودة.

7- حادثة بن عروس

حوالي الساعة الرابعة بعد الزوال لاحظ المتساكنون القابعون فوق سطوح منازلهم تمركز أشخاص ملثمين يرتدون أزياء سوداء على سطوح العمارات المحاذية والمقابلة وتحديدا على مستوى حي الياسمينات ببن عروس ولقد وقع إطلاق النار فسقط **معز بن محمد الناصر البوهاني** قتيلا وجرح العديد من المواطنين. معز حسب إفادة شقيقه كان بصدد الحراسة مع لجنة حي قرب الإدارة الجهوية للديوانة بالياسمينات عندما حضرت سيارة شرطة زرقاء اللون وأعلمت الموجودين بلجنة الحي بوجود سيارة أجرة بها "قناصة" ثمّ حضرت شاحنة تابعة للجيش الوطني وطلب منهم عناصر الدورية

العسكرية إخلاء المكان لوجود خطر وهو ما تمّ فعلا، وبعد ذلك سمع الهالك صوت رصاص فخرج للسطح لبيان الأمر فتلقى رصاصة قاتلة .

ابنة عم الهالك كانت متواجدة معه فوق السطح وأفادت أنها عاينت ثلاث أشخاص فوق السطح المقابل وأنها لاحظت خيط ضوء أحمر "لايزر" على مستوى رأس الضحية قبل الإصابة.

أن هذه الحالة تثير العديد من الشكوك حول الأشخاص الذين أطلقوا النار وسبب تواجدهم فوق السطح والسلاح المستعمل، وتبيّن أن البت في مسألة القناصة ومدى صحّة وجودهم يبقى نسبيا، ولعل البحث القضائي الذي تمّ فتحه في يتوصل الى الجاني وبالتالي تكوين فكرة أشمل حول الموضوع.

8- حادثة الحرايرية

حالة وفاة تمّ تسجيلها في هذه المنطقة ذهب ضحيّتها الهالك **وائل بن الناجي التونسي** المولود يوم 12 فيفري 1989 طالب، بعد إصابته بطلق ناري من قبل أحد أعوان دورية عسكرية حسب ما تحرّر على والدة الضحية عند سماعها من طرف أعضاء اللجنة.

وحسب التقرير الطبي الصادر عن المستشفى الجامعي بالرابطة بتاريخ 1 فيفري2011 فإنّ الوفاة نتجت عن فقدان كمية من الدم على اثر الإصابة بالرصاص.

علما وأن ظروف الحادثة بقيت غامضة، وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس.

وتجدر الإشارة إلى علم الجنة بوفاة ضابط الشرطة المساعد **عادل بن مقداد عمار** عندما كان عائدا إلى منزله وذلك طعنا بأسلحة بيضاء من قبل المواطنين الذين شكوا في كونه "قناص"، غير أنها لم تتمكّن من الحصول معلومات ضافية حول الواقعة.

ج- يوم 17 جانفي 2011

لم يشذ يوم 17جانفي عن إطار الانفلات الأمني وخلال هذا اليوم سقط أربعة ضحايا إلى جانب العديد من الجرحى وهم:

- **كريم بن محمود الروافي** : شاب يبلغ من العمر تسعة عشرة سنة كان موجودا حوالي الساعة الثانية صباحا في لجنة الحي بصدد الحراسة رفقة بقية شباب حي الملاحة برادس عندما تلقى رصاصة أودت بحياته في ظروف غامضة. وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض ومازالت الأبحاث جارية.

جاء بتقرير التشريح الطبي المجرى على الجثة المؤرخ في 20 جانفي 2011 بواسطة طبيب الصحة العامة بقسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول، أن الموت كانت نتيجة ارتجاج مخي بعد الإصابة بسلاح ناري.

-**أحمد بن مجيد الهمامي:** مولود في 20 جوان 1991 تعرّض في منطقة سيدي حسين السيجومي إلى طلق ناري أدى إلى وفاته في ظروف غامضة أثناء مطاردة بين عناصر من الجيش الوطني وسيارة مجهولة ليترك زوجة ورضيعة.

تعهّد القضاء بالموضوع وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض في المحكمة الابتدائية تونس 2.

-**معز بن محمد الصادق الكوكي** : فنان (ممثل) شاب عمره واحد وثلاثون سنة متزوج وله ابنة لم تتجاوز الأربعة سنوات، ذهب صباحا لزيارة والديه والاطمئنان عليهما.

اتصل بالعائلة وخرج بعد أن وعد زوجته بأنه سيعود للغذاء معها غير أن يد الأقدار أخذته قبل أن يوفي بوعده، فحوالي الساعة الحادية والنصف ركب معز سيّارته رفقة صديقيه وعلى مستوى الطريق الرئيسة رقم1 في اتجاه تونس أمام معمل "كابا" وفي طريق العودة إلى المنزل تلقى رصاصة استقرت بالقلب بعد أن اخترقت الزجاج الأمامي للسيارة ولوحة القيادة في الجهة المقابلة للسائق.

وأكّد أحد الراكبين مع الهالك معز الكوكي أنه تفطّن إلى صوت رصاص إخترقت إحداها السيارة لتستقر بجسد الهالك قرب القلب، وتمّ نقله مباشرة إلى المستشفى العسكري أين لفظ أنفاسه الأخيرة، وهو ما ثبت بالإطلاع على تقرير التشريح الطبي

المؤرخ في 17 فيفري 2011 المسلم من قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول والتي جاء فيها أن الموت كان سبب نزيف دموي نتيجة إصابة برصاصة على مستوى الرئة. تعهّد القضاء بالموضوع ومازالت الأبحاث مستمرّة .

– **حاتم بن محمد الشريف الموفق:** كان محافظ الشرطة العام حاتم الموفق عائدا إلى منزله الكائن بقمرت من عمله بوزارة الداخلية،عندما تلقى على مستوى قصر الرئاسة قرطاج طلقا ناريا من قبل عناصر دورية الجيش الوطني الموجودين على مستوى قصر قرطاج، وأصيب في الظهر والرأس من الخلف كما لحق بالسيارة الإدارية التي كان على متنها عدة أضرار وآثار عدد هامّ من الطلقات النارية.

جاء بالشهادة الطبية المسلمة من مستشفى المنجي سليم بالمرسى بتاريخ 2011/01/17 أن المتوفى تلقى إصابة برصاصتين على مستوى الصدر الرأس من الخلف.

بسماع زوجة المتوفى أكّدت أن زوجها كان يعاني من المرض منذ مدّة طويلة وأنه عادة ما يفتح الراديو بصوت عال عندما يكون داخل السيارة وقد يكون لذلك السبب تعذّر عليه الاستماع لطلب التوقّف من أعوان الدورية العسكرية، معتبرة أن ذلك لا يبرّر حسب رأيها الوابل من الرصاص الذي تعرّض له زوجها مباشرة، فمن المفروض أن يقع إطلاق النار مرتين في الهواء ثمّ في عجلات السيارة، مضيفة أنه بعد وفاته تمّ وضعه بطريقة مهينة جدّا داخل السيارة التي كان يركبها، وكذلك طريقة تسليم الجثة للعائلة كانت سيئة جدّا ومذلّة وتفتقر إلى أبسط الاعتبارات الإنسانية.

علما وأنه ورد على اللجنة تقرير تشريح طبي محرر من طرف الطبيب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 20 جانفي 2011 متعلّق بالهالك **سعيد بن مكي بن محمد الروافي** الذي أصيب حسب التقرير المذكور بطلق ناري يوم 17 جانفي2011، وتعذّر على اللجنة معرفة ظروف وملابسات الحادثة.

وكردّ عن المكتوب الموجه لوزارة الدفاع الوطني حول الوضعية تمّت إفادة من طرف إدارة القضاء العسكري، أنه بتاريخ 17 جانفي 2011 وحوالي الساعة الواحدة والنصف ظهرا أصدرت الدورية العسكرية المتمركزة بمنطقة قرطاج على مستوى محطة توزيع الوقود أمرا بالتوقف إلى سيارة نوع "رينو ميغان" كانت قادمة من جهة حلق الوادي الكرم لكن سائقها لم يمتثل فأطلق بعض عناصر الدورية طلقات نارية تحذيرية في الفضاء لكن دون جدوى وأمام هذا الوضع أصدر أحد أفراد الدورية أمرا بإطلاق النار قرب السيارة المذكورة غير أن الطلقة أخطأت الهدف وأصابت السائق فأردته قتيلا.

وتمّ فتح بحث تحقيقي لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس ضدّ عنصرين من الدورية وهما رقيب أول وعريف أول بالجيش الوطني فالأول من أجل القتل العمد والثاني من أجل المشاركة له في ذلك.

علما وأن يوم 17جانفي 2011 شهد أيضا العديد من الإصابات بالرصاص وكذلك اعتداءات بالعنف الشديد من أطراف مختلفة .

ثانيا: الأحداث في باقي ولايات الجمهورية

إن أهم ما يمكن ملاحظته في خصوص ما حصل بمختلف مناطق البلاد بعد هروب الرئيس هو أن الأحداث قبل يوم 14جانفي 2011 ولئن كانت عامّة وشاملة لكافة ولايات الجمهورية فإنها بعد فرار الرئيس السابق انحصرت في بعض الولايات وخاصة الساحلية منها على غرار سوسة وبنزرت والمنستير ونابل. هذه الولايات ولئن لم تعرف أحداثا تذكر قبل 14 جانفي 2011 فإن ما شهدته في الأيام الموالية لرحيل الرئيس السابق يعتبر شديدا وقد فقدت العديد من العائلات أبناءها خلال هذه الأيام السوداء، نحاول في ما يلي أن نستعرض أهم هذه الأحداث ونحلّل أسبابها ونتائجها.

1- ولاية بنزرت

إثر رحيل الرئيس السابق ودخول البلاد في مرحلة جديدة تواصلت الأحداث في بنزرت وأدت إلى حالات وفاة وجرح مواطنين بالرصاص.

وإذ لا توجد إجابات واضحة أو توجّهات صريحة تمكّن من الوصول إلى حقيقة ما حصل بالمدينة، فإن موقعها الجغرافي وكونها أكثر مدينة بها ثكنات عسكرية قد يمكّننا من فهم بعض المعطيات، ومن الثابت أن الولاية شهدت العديد من الحوادث الناتجة عن إصابات متفاوتة الخطورة بالرصاص أدت إلى الوفاة في بعض الأحيان.

- **يوم 15جانفي 2011**

في هذا اليوم تمّ تسجيل حالتي إصابة بالرصاص :

– الأولى حالة شاب كان مارا من حومة الساق بمنطقة غزالة قاصدا عمله فاعترضته دراجة نارية خضراء اللون على متنها بعض الأشخاص الذين أطلقوا النار دون مبرر فأصيب بأربع رصاصات.

– الثانية حالة شخص كان متواجدا أمام منزله حوالي الساعة الخامسة مساءا ليدخل إبنه البالغ من العمر 11 سنة والذي كان يلعب بالحي فأصيب بطلق ناري برجله اليمنى من طرف ملازم بالجيش الوطني كان موجودا صحبة دورية في مفترق طريق وادي المرج.

- **يوم 16جانفي 2011**

– حوالي الساعة الثانية بعد الزوال وعندما كان أحد متساكني منطقة الغيران على متن سيارته (سيارة نقل ريفي) وصحبة 6 أشخاص من أقربائه وجيرانه متجها إلى حومة الشرفة قرب شارع حسن النوري ومحطة النقل الريفي عندما فُتحت عليهم النار، فأصيب أربعة منهم (حسب ما ورد علينا من ملفات) بطلق ناري في مواضع مختلفة من الجسد، لم يتمكّن المصابين من معرفة مصدر الرصاص ولا أسباب الهجوم ولا من قام بإطلاق النار عليهم.

– حوالي الساعة الثانية والنصف مساءا وفي موقع آخر من مدينة بنزرت خرج شاب من منزله لقضاء شؤونه وعندما كان مارا صحبة ثلاثة أشخاص من نهج الشهيد صالح بن علي

امام معهد "حنبعل" الموجود بجانب ثكنة عسكرية، أصيب بطلق ناري من قبل مجهول.

– وفي الآن نفسه وبضاحية جرزونة، أُصيبت ربة بيت برصاصة في كتفها الأيسر عندما كانت تقوم بجمع الغسيل من فوق سطح منزلها الكائن بـ"حومة الدروج". واضطرتها الإصابة إلى الانقطاع عن العمل لمدة أسابيع.

– حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال أصيب شاب آخر بطلق ناري برجله اليمنى بطريق حسن النوري بحومة الشرفة وفي نفس المنطقة أصيب شاب آخر أصيل مدينة منزل جميل بطلق ناري ولم تتوفّر لدينا معلومات حول الحادث فيما عدى وثائق طبية كان أرسلها المتضرّر للجنة عبر الفاكس.

– حوالي الساعة الرابعة بعد الزوال وفي موقع آخر من المدينة وأمام مصحة الروابي توفي **الازهر بن الشاذلي الكثيري** وهو عسكري ضابط صف عمره سبعة وأربعون سنة متزوج وله ثلاث أبناء.

المذكور كان بصدد إجراء دورية على متن سيارة عسكرية رافقت امرأة في حالة مخاض إلى المصحة المذكورة، وأصيب برصاصة مجهولة المصدر في فخذه الأيسر وتوفي من جراء نزيف أثناء إجراء عملية جراحية عليه.

وتحول أعضاء اللجنة بتاريخ 29 ماي 2011 إلى ولاية باجة حيث تمّ الاستماع إلى والد المتوفى، وسبق لها أن استمعت لزوجته عند زيارتها لولاية بنزرت يوم 28 ماي2011.

– حوالي الساعة الرابعة والنصف مساءا سُجّل حادث آخر بشارع حسن النوري حومة الشرفة توفي على إثره الهالك **عبد الستار بن سعيد سعيداني** الذي كان عائدا إلى منزله على متن دراجته النارية والذي أصيب بطلق ناري عن طريق خطأ أثناء مطاردة عسكريين على متن سيارة عسكرية لسيارة حمراء اللون معدة للكراء كان المتواجدين بها

يتبادلون إطلاق النار مع أعوان الدورية العسكرية لم نتبيّن أسباب المطاردة ولا الطرف المجهول.

وجاء بالشهادة الطبية الصادرة عن قسم الاستعجالي من المستشفى الجهوي ببنزرت بتاريخ 16 جانفي 2011 أن الوفاة كانت بسبب إصابتين في الكتف وفي الصدر.

وتمّ فتح أبحاث لدى المحكمة العسكرية التي أنهت الأبحاث وتخلت عن القضية لفائدة القضاء العدلي لخروج الموضوع عن أنظارها.

– عرفت الولاية في هذا اليوم حالة وفاة **سفيان بن خميس جمالة** وهو وكيل بالبحريّة تابع للجيش الوطني على إثر إصابته برصاصة أثناء تبادل إطلاق النار بين الجيش الوطني وعناصر مسلّحة مجهولة كانت متواجدة فوق سطح عمارة، وكان الفقيد يعمل في إطار دورية عسكرية عندما تمّ الإعلام من قبل المواطنين عن وجود أشخاص مسلحة فوق سطح إحدى العمارات وبالتنقل على عين المكان حصل تبادل إطلاق النار.

وحسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن مستشفى شارل نيكول في 17 جانفي 2011 فإن الوفاة حصلت نتيجة الإصابة بالرصاص على مستوى الرأس والكتف، علما وأنه تمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس ضمّن تحت عدد 2325/3.

وفي نفس الواقعة أصيب أيضا أحد أفراد الدورية العسكرية إصابة بالغة على مستوى الكتف وكف اليد.

في نفس اليوم توفي أيضا العريف بالجيش الوطني **حسن بن شعبان برنيص** وذلك أثناء عمليّة تدخّل بجهة منزل جميل، وأصيب الهالك من طرف عناصر مسلّحة مجهولة برصاصة في الرأس أودت بحياته، وحسب التقرير الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 17 جانفي 2011 فإن الوفاة حصلت نتيجة إصابة بالرصاص في الرأس.

- **يوم 17جانفي 2011**

– حوالي الساعة الثانية ونصف صباحاً، رافقت **محجوبة بنت أحمد ناصري** زوجها لاصطحاب زوجة شقيقه الحامل في الشهر السابع والتي فاجأتها آلام شديدة ، انطلقوا من مدينة غزالة على متن سيارة من نوع بيجو 205 في اتجاه أقرب مستشفى وهو المستشفى المحلي بماطر حيث تمّ توجيههم إلى مستشفى منزل بورقيبة وكان هاجس حضر التجوّل مسيطرا على ذهن زوجة الهالكة لذلك كان يستنجد في طريقه بالدوريات العسكرية الموجودة والتي ساعده أعوانها في ضمان الوصول.

غير أن الحظّ لم يحالفه فبعد فحص المريضة تمّ توجيهها إلى المستشفى الجهوي ببنزرت لوجود قسم مختص في الولادة به ولاستعصاء الحالة، وبالوصول إلى مفترق تسكراية تم إيقافهم من طرف دورية عسكرية متمركزة بالمكان ساعدتهم على مواصلة الطريق نحو مدينة بنزرت.

وعلى مشارف المدينة وبعد مغادرة عناصر الدورية العسكرية كان زوج الهالكة حسب ما أكّده للجنة واعيا بخطورة الموقف لذلك كان يسير بسرعة لا تتجاوز الخمسين كيلو متر في الساعة ويستعمل الأضواء المنبهة طول الوقت وبدأ يطمئن قليلا، ولكن القدر كان يخبأ له مفاجأة كبيرة.

فبدخوله المدينة وتحديدا على مستوى القاعدة العسكرية بسيدي حمد فوجئ بطلق ناري كثيف فأصيب هو على مستوى الساقين وتوفيت على إثره زوجته محجوبة ويفيد تقرير التشريح الطبي المحرر في 18 جانفي 2011 بالمستشفى الجهوي ببنزرت أن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص في البطن.

وأصيبت في نفس الحادثة زوجة شقيق السائق التي أجهضت جنينها نتيجة الحادث، هذه الأخيرة التقاها أعضاء اللجنة بعد أكثر من خمسة أشهر من الحادثة وقد كانت متأثرة جدا لدرجة أنّ الأعضاء وجدوا صعوبة في التحرير عليها وكانت مسيطرة عليها

حالة من الإحساس بالذنب تجاه أبناء المتوفاة محجوبة الأربعة الذين فقدوا والدتهم بسبب خطأ وسوء تقدير للموقف وربّما تسرّع .

على كل حال الأبحاث القضائية مفتوحة في الغرض لدى المحكمة العسكرية، وجاء بردّ إدارة القضاء العسكري على الحالة بأنه ونظرا لظلمة المكان والضباب اشتبه آمر عنصر حماية القاعدة المتمركز فوق البناية المطلّة على الطريق العام في السيارة واعتقدوا أن بها عناصر معادية خاصة وأنها غير مصحوبة بوسيلة عسكرية فأطلقوا النار في الفضاء غير أن السائق لم يتوقف عندها تولى آمر العنصر إطلاق النار نحو محرك السيارة لغاية إيقافها الاّ أن الرصاص أصاب على وجه الخطأ الهالكة والمتضررين.

– حوالي الساعة العاشرة ونصف صباحاً، كان ضابط الصف **علي بن عبد السلام عمراني** يقوم بمهمة مراقبة بثكنة تمويل الجيش ببنزرت، ففوجي بطلق ناري من جهة الشمال، من عمارة مقابلة لمبنى الثكنة من طرف مجهولين، فأصيب بالرقبة وتوفي مباشرةً حسب ما تثبته الشهادة الطبية المحررة يوم 19 جانفي 2011 بواسطة طبيب الصحة العامة بالمستشفى العسكري بتونس.

وفي نفس الوقت تقريباً أصيب أحد المواطنين الذي خرج ليقتني بعض الحاجيات وكان عائداً إلى منزله بشارع النصر وأمام جامع ظهر الكدية وخزان توزيع الماء، بطلق ناري عند نزوله من سيارته، وبيّن المتضرّر أنه يعتقد أن من أطلق عليه النار هم جنود وهو لا يعرف ظروف إصابته ولا أسبابها.

– حوالي الساعة الواحدة والربع بعد الزوال، كان أحد الشبان جالساً بإحدى المقاهى بمدينة بنزرت فشاهد سيارة سوداء اللون إشتبه أعوان الدورية العسكرية المتواجدين بالرصيف المقابل في أمرها فأطلقوا عليها النار، فأصيب برصاصة في فخذه.

– وسجل حادث آخر حوالي الساعة الرابعة مساءا حيث كان أحد الشباب فوق السطح يراقب أحواز منزلهم الكائن بنهج حمدي قزولة، فإشتبه بوجود قناصة أو أشخاص فوق

سطح حمام مهجور، فاستعان بدورية جيش طلبوا منه الصعود على ذلك السطح ليرشدهم على الوضع وإذا به يصاب برصاصة في جانبه الأسفل.

– وفي موقع آخر من المدينة وبضاحية جرزونة، وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساءا، كان حارس المبيت الجامعي "العهد الجديد" بصدد حراسة المبنى الذي بداخله ثلاث طالبات لم يتمكنّ من العودة إلى مقر سكناهم، عندما اتصل به عسكريان كانا يبحثان عن أفراد يُشتبه أن يكون لهم نية حرق مصنع تكرير النفط، فقام بإدخالهم إلى المبنى وصعدوا إلى السطح وعند نزولهم همّ بإغلاق الباب المؤدّي إلى السطح وإذا به يتلقّى طلفا ناريّا متأتّي من مروحية عسكرية كانت تقوم بدورية في الحي، فأُصيب برصاص في ساقيه واضطرّ الأطباء إلى بتر ثلث رجله اليمنى مما جعله معاقا يتنقل بكرسي متحرك.

2– ولاية سوسة

ولئن لم تشهد المدن الساحلية اضطرابات كبيرة قبل يوم 14 جانفي 2011 فإنها عرفت انفلاتا غير مسبوق بعد هذا التاريخ، وخاصة ولاية سوسة التي عرفت الكثير من الحوادث في الأيام الموالية للثورة نستعرضها في ما يلي :

- **يوم 15 جانفي 2011**

يعتبر يوم 15 جانفي 2011 يوما داميا جدّا في ولاية سوسة إذ توفي ستّة مواطنين وجرح العديد الآخرين في حوادث متفرّقة بالولاية وعلى امتداد النهار والليل. وفيما يلي ما حدث حسب التسلسل الزمني :

– حوالي الساعة الرابعة صباحا ، بمنطقة سهلول أمام محطة الوقود كان أحد الشبان يحرس مغازة والده ليلا صحبة شقيقه وشخصين آخرين وعندما همّوا بفتح الأبواب ظنّ أعوان الدورية العسكرية المتواجدين بالمكان أنهم بصدد السرقة فأطلقوا عليهم النار دون تنبيه مسبق، وأصيب أحد الشبان برصاصة في الساق اليمنى زيادة إلى الأضرار المادية التي لحقت المحل من جراء الطلق الناري.

–حوالي السادسة صباحا أفاد أحد المتضررين أنه استفاق باكرا لزيارة أخته ليطمئنّ عليها وفي الطريق وعندما كان راكبا دراجة نارية أصيب برصاصة بجانبه الأيمن بيّن أن مصدرها شاحنة عسكرية اختفت بعد أن أطلقت النار عليه، فسقط على الأرض وانكسرت أسنانه.

–حوالي الساعة العاشرة صباحا بشط مريم أكّد أحد المتضرّرين أنّه اتجه نحو محطة الوقود حيث لاحظ تجمّع من الأشخاص بصدد نهب أحد المنازل وهو منزل على ملك أحد اصهار الرئيس السابق فدفعه الفضول للتوقف للمشاهدة حينها حضر أحد الأشخاص الذي يعرفه وأطلق النار ببندقية صيد على بعد 10 أمتار تقريبا فأصيب برصاصة في جانبه الأيسر.

– حوالي العاشرة والنصف صباحا، عاد أحد المتضررين من مكان عمله بحضيرة بناء بشط مريم بعد أن وجدها مغلقة وعندما كان مارا قرب مركز الحرس، فوجئ بمظاهرة كبيرة أمام مقر المركز الذي كانت تحرسه وحدة جيش وطني فتعرض إلى طلق ناري في الكتف الأيسر.

وعرفت إحدى الفتيات نفس المصير بعد عودتها من المصنع الذي تعمل فيه والذي وجدته مغلقا، مارة من طريق السجن فأصيبت برصاصة في رجلها دون أن تتمكن من الرجوع إلى الوراء فأصيبت برصاصة ثانية في كتفها وهي تفيد بأن والدتها أصيبت يومها بجلطة من جراء الصدمة وتوفيت بعد 10 أيام من هذا الحادث.

كما أصيب برصاص وتوفي في نفس اليوم الشاب **بلقاسم بن محمد الصغير** المولود يوم 13 ماي 1981 أصيل مدينة المتلوي الذي ذهب إلى سوسة قصد زيارة أخيه بالسجن دون أن تتوفر لدينا معلومات ضافية حول الحادث وأفاد والد المتوفى الواقع سماعه من قبل أعضاء اللجنة أنه لا يستطيع تحديد الظروف التي توفى فيها ابنه.

–حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر حاول مجموعة من الأشخاص مداهمة وسرقة المستودع البلدي فقدمت فرق من الشرطة والجيش لتفريقهم ومطاردتهم وأطلقوا عليهم

النار فأصيبتا شقيقتين بالرصاص كانتا بصدد مشاهدة ما يحصل من خلال شبّاك منزلهما القريب من مكان الواقعة.

وفي نفس الواقعة أصيب الشاب **أنيس بن محمد المنصف مصباح** مولود يوم 01 سبتمبر 1988 أعزب، برصاصة في القلب أردته قتيلا وهو واقف أمام المنزل مع والديه. عند زيارة أعضاء اللجنة للعائلة لاحظوا أن الأم كانت تعاني من حالة نفسية صعبة فهي تعتبر أن ابنها توفى في مكانها إذ فسّرت لنا الأمر بالقول أنها خرجت مع ابنها وزوجها أمام باب المنزل بعد أن سمعوا ضجيج بالخارج فأمسكها ابنها الهالك وطلب منها الابتعاد من المكان نظرا لأنه كان يستمع لصوت رصاص وبالفعل كان صوت الرصاص مدوّيا جدّا وفي اللحظة التي تحرّكت فيها الأم في اتجاه المنزل تحرك الهالك وأخذ مكانها في اتجاه المنزل أيضا في تلك اللحظة أصابته رصاصة في القلب. واستمعنا إلى إحدى الجارات التي أكّدت أن من أطلق النار عسكري وقد شاهدته وهو يصوّب نحو الهالك وطلبت منه التوقف فهدّدها وطلب منها الدخول إلى المنزل.

الموضوع تعهّدت به المحكمة العسكرية.

ومتابعة للموضوع تمّت مكاتبة وزارة الدفاع الوطني وجاء بردّ إدارة القضاء العسكري أنه بتاريخ 15 جانفي 2011 تدخلت دورية عسكرية لمنع عملية نهب وسرقة تعرّض لها مستودع بئر الشباك سوسة ممّا دفع إلى إطلاق النار في الهواء لتفريق المشاغبين، وتقدّم والد الهالك بشكاية يدعي فيها أن أحد العسكريين أطلق النار على ابنه وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض ضدّ كل من سيكشف عنه البحث ولم يقع التوصّل بعد لمعرفة الجاني.

– وفي موقع آخر من المدينة بحي السويس وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساءا خرج **جمال بن عبد الحميد بنسعد** المولود يوم 25 ديسمبر 1957، أمام منزله للإطلاع عما يجري والدخول إلى منزل والدته الملاصق، فأصيب برصاصة في الرقبة

أطلقها عناصر من الجيش الوطني على متن شاحنة تابعة للجيش مارة من هناك. وتعهّدت المحكمة العسكرية الدائمة بتونس بالقضية.

وبيّنت الشهادة الطبية الصادرة عن طبيب خاص أن الإصابة التي تعرّض لها المتوفي في العنق هي التي أدت للوفاة .

– حوالي الساعة الرابعة والنصف وبمنطقة الباب الجبلي كان بعض المواطنون يقومون بالحراسة في نطاق لجان الأحياء عندما أصيب ثلاثة منهم بالرصاص.

–في حدود الساعة الخامسة بعد الظهر بمنطقة السويس بطريق المنستير قرب شركة النقل بالساحل أصيب أحد المواطنين من الخلف نتيجة طلق ناري نفّذه شخص على متن سيارة من نوع "بارتنار" سوداء اللون، لم يستطع تحديد رقمها المنجمي .

وفي نفس المكان وعلى مستوى السكة الحديدية أصيب كلّ من:

– **كمال بن فرج البقلوطي** أعزب عامل بشركة، مولود يوم 24 فيفري 1989 أصابته رصاصة بكتفه الأيمن على مستوى منطقة الوادي قرب القنطرة وتوفي على عين المكان حسب ما ورد بتصريح الوفاة المؤرخ في 16 جانفي 2011 والصادر عن المستشفى الجامعي فرحات حشاد سوسة . ولم تتوفّر لنا معطيات ضافية عن ظروف وملابسات الحادثة.

– **أحمد بن علي عمدوني** أعزب تلميذ بالتكوين المهني مولود في 11 فيفري 1992 والذي أُصيب عندما عائدا إلى منزله بعد أن حاول إنقاذ صديقه كمال البقلوطي معربا عن احتجاجه على إطلاق النار عليه، حسب ما جاء بتصريحات شقيقته عند سماعنا لها، وتمّ نقل المتوفى إلى المستشفى الجامعي فرحات حشاد بسوسة.

وتوفي أحمد عمدوني في طريقه إلى المستشفى متأثرا بجروحه، وحسب شهود عيان أن من قام بإطلاق النار هم أعوان الأمن وعناصر عسكرية .

– وبعد ابتداء حظر التجوال وحوالي الساعة السابعة مساءا بمفترق الطرق بحي الريحانة بسوسة كان أحد الشبان متواجدا مع السكان لمنع مرور المشاغبين فسمع

بوجود مطاردة بين سيارة مشتبه فيها تطلق النار على أناس وسيارة تابعة للجيش الوطني فقام بمتابعة السيارة بسيارته التاكسي ثم عدل عن ذلك عندما شاهد سيارة الجيش الوطني، لكنه أصيب برصاصة برجله اليمنى زيادة عن أضرار مادية لحقت بالسيارة.

– وفي بوحسينة، بطريق القلعة الصغرى وحوالي الساعة الثامنة ليلا وأثناء حراسة لجنة الحي قدمت سيارة "مرسيديس" سوداء اللون وأطلقت النار على الحرّاس الواقفين بالمكان فأصيب أحد الحراس برصاصة في الساق اليسرى.

– وفي شط الرمال من معتمدية أكودة وبالشارع الرئيسي حصلت حادثة مماثلة فقد كان أحد المواطنين يقوم بالحراسة في إطار لجنة الحي صحبة جيرانه وإذا بشاحنة خفيفة من نوع "إيزيزي"، على متنها حوالي 15 شخصا من الخلف واثنان بالمقاعد الأمامية وهم أشخاص يعرفهم سكان الحي كانوا يطلقون النار في الهواء فما كان من فيلق الجيش الوطني المتواجد بمفترق الطرقات إلاّ أن أطلق النار فأصيب المتضرّر برصاصة في الظهر من جهة الجانب الأيمن.

– في نفس الليلة توفي الشاب **رضا بن المقطوف عبد الجليل** المولود في 28 أفريل 1980عامل بمصنع ، كان يحرس الحي ضمن لجان الحي وركب في سيارة لإسعاف مريض على مستوى نهج ابن خلدون استوقفهم عناصر من الجيش الوطني موجودون فوق الأسطح وقاموا بإطلاق النار في الهواء فأصابتهم حالة من الهلع ولم تتوقف السيارة، فانهال عليهم الجيش بالطلق الناري وتوفي رضا بن عبد الجليل برصاص في الرأس وأخرى في الفخذ الأيمن.

بمكاتبة وزارة الدفاع الوطني للاستفسار حول الوضعية تمّت إفادتنا أنه بتشكّك دورية عسكرية متكوّنة من تلاميذ ضباط في أمر سيارة مدنية ولم يمتثل سائقها لأمر الوقوف فأطلقوا عليها النار ممّا أدى إلى وفاة الهالك رضا، وتمّ فتح بحث تحقيقي في هذه

الواقعة ضدّ اربعة تلاميذ صف بالجيش الوطني من أجل القتل العمد مع سابقية القصد ومحاولة القتل العمد مع سابقية القصد وحمل ومسك سلاح ناري بدون رخصة.

- **يوم 16 جانفي 2011**

– حوالي الساعة الواحدة صباحا كان أحد ضباط الإدارة العامة للسجون يعمل كعنصر تعزيز بسجن المسعدين بسوسة وذلك لنقل مجموعة من الخارجين عن القانون الذين وقع القبض عليهم من طرف عناصر من الجيش الوطني وخرجوا بسيارة تابعة للسجون صحبة سيارتين إضافتين وكانوا يستعملون منبهات الصوت ويقفوا عند الحاجة وبطلب من الجيش الوطني وعلى مستوى مفترق سهلول توقف وقد لاحظ جثة عون حماية[56] على حافة الطريق وأدلى بالإذن بالمأمورية وواصل طريقه إلا أنه وعلى بعد 30 مترا من ذلك المكان سمع طلقا ناريا فأصيب برصاصتين في الظهر وأفاد بأن عدة قنوات إذاعية أعلنت عن وجود سيارة حماية مدنية وسيارات سجون تطلق النار على المواطنين الأبرياء.

وإن كان الوضع بدأ في الاستقرار منذ صبيحة يوم 16 جانفي 2011 إلا أنه حوالي الساعة العاشرة صباحا حصل شغب أمام مقر المعتمدية بمساكن إذ أنه تمّ مسك بعض الأطراف أمام المعتمدية وبالتدافع سقط أحد الجنود وانطلقت من بندقيته رصاصة أصابت **رؤوف بن عمر فحيمة** على مستوى الكتف فتوفي رؤوف وهو أب لطفلين و يبلغ من العمر 37 سنة .

وتمّت إفادتنا من قبل إدارة القضاء العسكري أنه يوم 16 جانفي 2011 وبينما كانت دورية عسكرية تقوم بتأمين مقر معتمدية مساكن أقبل عليها في حدود الساعة العاشرة صباحا عونا أمن بزي مدني يحملان آثار عنف طالبين الحماية لتعرضهما للعنف من قبل بعض المواطنين وبعد لحظات تجمهر بالمكان ما يزيد عن اربعمائة نفر كان

[56] لم تتمكّن اللجنة من الاتصال بعائلة عون الحماية المتوفى رغم محاولة ذلك خلال الزياتين اللتين قامت بهما إلى ولاية سوسة

أغلبهم بحالة هيجان ومسلحين بأسلحة بيضاء وعصي مطالبين بتسليم عوني الأمن قصد مواصلة الاعتداء عليهما فرفض آمر الدورية ذلك وطلب منهم التراجع إلى الخلف والانصراف عندها أطلقت الدورية النار في الهواء لتفريقهم فتراجع البعض منهم وشرع البعض الآخر في دفع عناصر الدورية رافضين المغادرة و تعرّض أحد أفراد الدورية للدفع وفقد توازنه وبصفة غير إرادية ضغط على زناد بندقيته فانطلقت رصاصة وأصابت الهالك رؤوف، وتمّ فتح بحث تحقيقي ضدّ الجندي متطوع بالجيش الوطني وهو أحد عناصر الدورية من أجل القتل عن غير قصد نتيجة قصور وعدم أخذ الاحتياط والإهمال وتمّ ختم البحث في القضية وأُحيل المتهم على المجلس.

– وفي حدود الساعة الثالثة بعد الزوال بمحطة سيارات الأجرة بالطفالة نزل أحد المواطنين من سيارة أجرة وشاهد جمع من المارة بحالة فرار وبمحاولة الاختباء في مكان آمن أصيب بطلق ناري على مستوى عينه استوجب نقله إلى المستشفى.

– وعلى الساعة الخامسة مساءا كان أحد المواطنين عائدا إلى منزله على متن دراجته وعلى بعد حوالي 50 مترا من مقرّ سكناه أفاد أن مجموعة من المواطنين اعترضته وكانوا بصدد إيقاف سيارة هاربة دخلت وسط غابة زيتون وفي الأثناء نزل منها عدّة أشخاص قاموا بإطلاق النار على المواطنين فأصيب برصاصة وسقط على الأرض.

– وتكررت مثل هذه الحوادث التي جدّت على مستوى حواجز المراقبة التي نصبتها لجان الحي، فعلى الساعة السادسة مساءا وبالحي الجديد بالقلعة الصغرى كان أحد المواطنين يحرس الحي صحبة جيرانه وإذ بسيارتين الأولى "بارتنار" حمراء اللون والثانية من نوع "إيزيزي" بيضاء اللون كانتا مطاردتان من قبل الجيش فتمت محاصرتهما وعندئذ ما كان من الراكبين إلا أن أشهروا السلاح وأطلقوا النار على المواطنين فأصيب أحدهم بالرصاص في مواقع مختلفة من جسده.

– وحوالي الساعة الثامنة والنصف ليلا من نفس اليوم وعندما كانت إحدى المواطنات جالسة في منزلها بسهلول بقاعة الجلوس دخلت رصاصة طائشة وأصابتها في الجانب الأيمن من صدرها.

3– ولاية المنستير

لئن شهدت ولاية المنستير هدوءا نسبيا قبل تاريخ ديسمبر 2010، فإن الأمر يختلف منذ يوم 14 جانفي 2011 ولعل السبب في عدم وجود حوادث قتل أو جرح تذكر داخل الولاية يعود إلى أن الأمن مسك بزمام الأمور وهو يتمتع بسمعة طيبة في المنطقة ولم يقع إطلاق النار على المحتجين أو المتظاهرين.

إلا أنه بعد رحيل بن علي شهدت الولاية بعض التحركات نتيجة الانفلات الأمني الحاصل ليلة 14 جانفي إذ سجلت أحداث متفرقة بتراب الولاية أدت إلى وفاة عدد من المواطنين.

أ– المنارة

أول هذه الأحداث ما جد ببلدة المنارة قرب مدينة المنستير، إذ استفاقت المدينة على أحداث شغب وتجمهر في أنحاء متفرقة من البلدة وكان الجيش الوطني يقوم بدوريات لإعادة الاستقرار وتفريق التجمهر خاصة وأنه تم إعلان حالة الطوارئ.

ومنذ الصباح الباكر وحوالي السادسة صباحا عاد أحد الشبان من عمله إذ كان يعمل حارسا ليليا بالبلدية فاعترض سبيله في أحد المقاهي الفقيد الشاب **محمد بن حسن لاغة** البالغ من العمر 28 سنة الذي أفاده بأن المصنع الموجود بالمنطقة مغلق.

وفي الأثناء سمعوا بوجود اضطراب ومحاولة نهب أمام مستودع على ملك قيس بن علي ابن شقيق الرئيس السابق فتحولوا إلى المكان للإطلاع على الأمر ولكن وبوصولهم إلى هناك داهم عناصر من الجيش الوطني المكان وأطلق النار في الهواء لتفريق التجمهر ففر الشبان المتواجدون هناك ومن بينهم شاب معاق ذهنيا كان

متواجد هناك والشاب محمد لاغة الذي احتمى بأحد بيوت الجوار مع أحد الشبان الذي لحق به.

وأطلق عناصر الجيش الوطني النار على الفارين فأصيب الشاب المعاق ذهنيا في رجله وسقط على الأرض مشلول الحركة.

ولكن آمر فيلق الجيش وعدد أفراده ستّة حسب شهود عيان والذي قدم لإرجاع الهدوء للمكان لحق بالشابين اللذين احتميا بالبيت المجاور ففرا من جديد وتفرّقا وتوجه أحدهما نحو بئر مهجورة في حين عبر الشاب محمد لاغة المنزل وخرج من الخلف واختفى وراء جذع زيتونة ولكن آمر الفيلق لحق به وصوب نحوه البندقية وأطلق عليه النار فأصيب برصاصة في القلب أردته قتيلا. وجاء بالشهادة الطبية المحررة من قبل طبيب الصحة العمومية بمستشفى بنبلة أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة بالرصاص على مستوى الرقبة.

ومنذ ذلك التاريخ وصاحبة البيت وأبناؤها يعانون اضطرابا نفسيا وذكرت بأنها أصبحت غير قادرة على العودة نهائيا إلى منزلها.

كما ذكر أحد الشهود بأنه عاد لاستعادة دراجته النارية التي سقطت إثر الاضطرابات فإذا بآمر فريق الجيش يقول له "امشي فم واحد مضروب هزوا معاك" فأوصله إلى الطريق وطلب له الإسعاف ثم سأله آمر الفريق عن المتوفي فلم يستطع الإجابة حينئذ جمع جنوده وانصرف معهم في الشاحنة العسكرية.

انطلقت الأبحاث القضائية ضدّ آمر الدورية العسكرية المذكورة .

ب- الساحلين

تسربت يوم 15 جانفي 2011 حوالي منتصف النهار إشاعة مفادها بأن الماء مسموم فخرج أحد الشبان لاقتناء قوارير ماء معدني وعند وصوله على مستوى السكة الحديدية بالساحلين وعلى الساعة 12:18 دقيقة رأى حشدا من السيارات منها سيارات مؤجرة إحداها من نوع بيجو 406 وكانت هذه السيارات بدون رقم منجمي وكان على متنها

أشخاص يقومون بترويع المواطنين وبإطلاق الرصاص فأصيب هذا الشاب برصاصة في رجله اليسرى خلفت له إصابة بليغة وشاهد رصاصة أخرى ارتطمت بالحائط قرابة المكان الذي بجانبه.

ج- الوردانين

زارت اللجنة مدينة الوردانين يوم 17 أفريل 2011 واستمعت للشهود والجرحى وزارت عائلات الضحايا للوقوف على ملابسات الواقعة كما تمت معاينة مكان الواقعة والتقاط صور للمكان.

في يوم 15 جانفي 2011 وحوالي الساعة الثالثة مساءا تم الاتصال هاتفيا بمقر مركز الأمن بالوردانين عن طريق قاعة العمليات ليتم الالتحاق بمراكز العمل وتم الاتصال بقرابة 220 عونا كل واحد منهم عن طريق رئيسه المباشر.

وأضاف أعوان الأمن الموقوفين بثكنة بوشوشة في قضية الوردانين والواقع سماعهم بأن العون الذي اتصل بهم عن طريق قاعة العمليات بأمر من رئيس المنطقة أعلمهم بأن عدم القدوم يعتبر تخلي عن المسؤولية وخيانة للوطن وعلى إثر هذه الأوامر استجاب للطلب قرابة 30 عونا من مختلف الوحدات الأمنية.

وتقرر في مرحلة أولى تقسيم المنطقة إلى جهات وانقسام الفريق إلى وحدات ولكن ونظرا للانفلات الأمني تقرر أن يبقى الفريق متحدا ليكون عمله ناجعا واحتوى على 30 عونا تقريبا.

وقام الأعوان بعدة دوريات منذ المساء إلى حين مناداة سيارتين للقيام بمهمة أخرى وبقي حوالي عشرون بين إطارات وأعوان وقاموا بعدة تدخّلات لفائدة السكان من بينها مهمة لدى مساعد وكيل الجمهورية بالمنستير.

ومنذ المساء جابت شاحنة من الجيش الوطني وعلى متنها ثمانية جنود مختلف أحياء المنطقة وطلبت من الأهالي تكوين لجان أحياء ومنع أي سيارة شرطة من المرور دون أن تكون مصحوبة بدورية جيش واستيقافها إلى حين قدوم الجيش ومكنوهم من

رقم هاتف للاتصال به عند الحاجة كما طلبت من الأهالي وضع شارات بيضاء أو صفراء حول الرأس حتى يتسنى التعرف عليهم.

وحوالي الساعة العاشرة وخمس دقائق أو عشر دقائق وردت مكالمة هاتفية عن طريق قاعة العمليات حيث تم إبلاغ رئيس المنطقة بأن أحد المواطنين قد اتصل وأعلم بأنه تم اقتحام مركز الأمن الوطني من طرف المنحرفين المشهور باسم "شوشو" وتم ضبطه وهو بصدد إخراج وثائق وتجهيزات من داخل مركز الأمن بعد أن تم خلعه وكان المقر شاغرا من الأعوان منذ 14 جانفي 2011 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

وبالإطلاع على محضر سماع المذكور من قبل قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بسوسة، ذكر أنه لم يتوجه ليلة الواقعة إلى مركز الأمن الوطني بالوردانين بغاية استخراج وثائق أو حرقه وبأنه كان زمن الواقعة متواجد بمفترق البرجين وعلم عن طريق الهاتف بما حصل مضيفا بأنه تمّ الاتصال به من طرف نقيب بالأمن الوطني وطلب منه "أن يصرح في شهادته بأن يهاتف رئيس المركز ويطلب منه الحضور لأنه سيقع حرق مركز الأمن بالوردانين"

وتسلمت اللجنة نسخة من تقرير عسكري يفيد بأن هذه الأوامر التي تلقاها الأعوان وردت عن طريق قاعة العمليات وبالتالي وجب تنفيذها.

وعلى إثر هذه المكالمة التي وردت عن طريق قاعة العمليات تنقّل فريق متكون من أربعة عشر عون في شكل ثلاثة مجموعات على متن ثلاثة سيارات وبأمر من رئيس المنطقة بالمنستير وأخذوا اتجاه منطقة مسجد عيسى وهو طريق يمكن من الوصول سريعا إلى الوردانين إذ كان الفريق آنذاك يجوب مناطق الساحلين وسيدي عامر وكان توزيع السيارات كالآتي:

1- سيارة فرقة الطريق العمومي نوع مرسيديس ديكاتو رقم 17735 شرطة يقودها م ويركبها نقيب رئيس فرقة الطريق العمومي ومحافظ شرطة (رئيس فرقة الشرطة

العدلية) وحافظ أمن ورائد أول و حافظ أمن وضابط شرطة مساعد ومحافظ شرطة أول.

2- سيارة مركز المدينة نوع بارتنار رقم 20063 شرطة يقودها ضابط شرطة مساعد ويركبها ضابط شرطة ورائد أول وعلى الشاهد.

3- سيارة فرقة الشرطة العدلية نوع ميتسيبيشي رقم 17506 شرطة يقودها محافظ شرطة أول ويركبها ضابط شرطة يعمل رئيس مركز الأمن الوطني بالوردانين من الخلف وضابط شرطة بجانب السائق.

وأفاد بعض الشهود الواقع سماعهم من قبل اللجنة في مكان الحادثة بأنه وحوالي الساعة العاشرة و45 دقيقة ليلا حلّت سيارة من نوع رينو اكسبراس ونزل منها شخص بزي مدني لا أحد يعرفه بالمكان وسألهم عن تحرّكات الجيش ثم انصرف من حيث أتى.

وأفاد أعوان الأمن الواقع سماعهم من طرف أعضاء اللجنة بثكنة وحدات التدخل ببوشوشة أنه في الطريق اعترضهم رئيس مصلحة الشرطة الفنية بإقليم المنستير، وهو من متساكني مدينة مساكن، على متن سيارته الخاصة من نوع اكسبراس رينو بيضاء اللون، راغبا في مساعدته على المرور وتجاوز الحواجز الموضوعة على الطريق في اتجاه مدينة مساكن أين يقطن وفعلا تولوا مرافقته حيث تمكنوا من تجاوز حاجزين بعد أن تم إيقاف السيارات بكل حاجز والتعرف عليهم من قبل مجموعة من الشبان كانت متمركزة بكل حاجز.

وذكر أحد أعوان الأمن الموقوفين في هذه القضية والواقع سماعهم من قبل أعضاء اللجنة بأنهم تركوا زميلهم على مستوى طريق مساكن وواصلوا طريقهم نحو مركز الأمن بالوردانين ومروا بسلام من ثلاثة حواجز كان بكل واحد منهم لجنة حي متركبة من 40 أو 50 شخصا وكان أغلبهم يرتدون اربطة بيضاء اللون حول رؤوسهم ليسهل التعرّف عليهم .

وتعرف بعض المتساكنين على رئيس مركز الأمن وتمت تحيته إذ ذكر الأعوان بأن سمعة الأمن بالمنطقة طيبة وذلك بشهادات مكتوبة من المتساكنين تم مدنا بنسخ منها وأنه لم تسجل اضطرابات أو إطلاق نار بالمنطقة من قبل الأمن خلال الأحداث.

وحسب شهود عيان فإنه على مستوى الحاجز الثالث نزل أحد الأعوان من أحد السيارات وطلب من لجان الأحياء رفع الحواجز والسماح لهم بالمرور فتم ذلك إلا أن أحد الشهود ذكر أنه شاهد امرأة ورجل يرتدي برنسا داخل السيارة ومر الركب وقام سائق السيارة التي تستبق الركب بتحية المواطنين.

وبعد اجتياز الحاجز الثالث والذي يبعد قرابة 800 متر حسب الأعوان الواقع سماعهم عن الحاجز الرابع بقيت السيارات تسير ببطء بحيث تم قطع المسافة في خلال 7 دقائق كان خلالها الركب مستعملا المنبهات الضوئية للسيارات.

وعلى مستوى الحاجز الرابع اعترضهم أهالي الوردانين ومنعوهم من العبور بإيقاف الشاحنة نوع إيزيزي صنف "د ماكس" سوداء اللون في وسط الطريق ثم قدمت سيارة أخرى في مؤخرة الركب واستحال على الركب أن يتقدم أو يتأخر ونزل من الشاحنة مجموعة متركبة من حوالي عشرة أشخاص حاملين لبنادق صيد التفوا حول السيارة الموجودة في مقدمة الركب فيما التف باقي أعضاء لجنة الحي والأشخاص الذين قدموا لمساعدتهم من لجان أحياء مجاورة بالسيارات الأخرى.

وشهد بعض الشهود بأن بعض الشبان صعدوا على سقف السيارة وقاموا بالرقص وهم يشربون مشروبات كحولية.

وحسب شهود عيان من متساكني المنطقة وأفراد عائلات المتوفين في الواقعة فإنّ الهالك **معز بن محمد بن صالح** البالغ من العمر 35 سنة تعرف على قيس بن علي بإحدى السيارات ذلك أنه كان قد تشاجر معه منذ سنتين بمنطقة القنطاوي سوسة وطلب من أفراد الحي بعدم تركهم يمرون.

كما أفاد بعض الشهود بأن أعوان الأمن حاولوا ارتشاءهم وشراء صمتهم ولكن معز بن صالح أجابه "تونس موش للبيع"، ورفض أهالي الحي تركهم يمرون وطلبوا منهم انتظار قدوم الجيش وفي الأثناء قام بعض الشبان بتمزيق عجلات السيارة المرسيديس الكبرى والعجلات الأمامية للسيارة الرباعية الدفع لمنعهم من التقدم نحو الأمام.

ولكن رئيس المركز وحسب ما أفاد به الشهود استل سلاحه وأطلق النار على معز بن صالح الذي أصيب في كتفه برصاصة ورصاصتين في الصدر وسقط فاضطربت الأوضاع وسمع صوت طلق ناري وبعد ذلك تفرّق الجمع وفر بعضهم واحتمى وراء حافلة كانت رابضة بالمكان قرب مقهي الصيادين.

وفي شهادة أخرى فإن الهالك معز بن صالح اتصل بأحد جيرانه في لجنة حي ممركزة على مستوى مفترق الطرق المنستير– مساكن ليعلمه أنه تم إيقاف الركب المتكوّن من أربعة سيارات واكتشفوا بأنهم عصابة تحمي قيس بن علي فالتحق صحبة مجموعة من حراس الحي قرب محطة "عجيل" أين اجتمعت كل لجان الأحياء وفي الأثناء قدم رئيس لجنة حي مجاور وأعلمهم بأن الجيش قادم.

حينها، وحسب شهود عيان، قام رئيس مركز الشرطة بإطلاق الرصاص على معز بن صالح الذي أصيب في كتفه وسقط ثم تلقى رصاصتين أخرتين على مستوى الجانب الأيسر من الصدر فيما يفيد التقرير الطبي أن الرصاصتين أصابتا الظهر من الجانب الأيسر.

وأفاد رئيس مركز الشرطة وكان موقوفا عندما تمّ سماعه بأنه كان يمتطي إحدى السيارات وهي من نوع باجرو رباعية الدفع ومميزة وعلى متنها السائق وبجانبه أحد ضباط الشرطة وكان هو جالسا من الخلف، ولاحظ من بين الأشخاص المحيطين بالسيارة بعض ذوي السوابق العدلية والفارين من سجن المنستير والمسعدين، كما كان المواطنون مسلحين بهراوات وأسلحة بيضاء وبنادق صيد.

وفي الأثناء تقدّم نحوه من ناحية الشباك الخلفي الأيسر أحد المتساكنين وأعلمه بوجود شخص من ذوي السوابق والذي كان قد ألقى القبض عليه في شهر نوفمبر 2010 وطلب منه أخذ حذره منه.

وبقي الرّكب حوالي 45 دقيقة كان الأعوان يتفاوضون فيها مع المواطنين ويطلبون منهم عدم الاعتداء عليهم وأغلقوا الأبواب ونوافذ السيارات.

وفي الأثناء قدم شخص من متساكني المدينة وصاحب سوابق عدلية ومفتش عنه من قبل الشرطة العدلية وكان حاملا لبندقية صيد على ملك والده واتجه مباشرة نحو السيارة رباعية الدفع ولما لمح رئيس مركز الأمن وتعرّف عليه من الخلف تبادل الحديث مع زميله الذي كان جالسا من الأمام بجانب السائق وحاملا لبندقية شطاير مبرزا سلاحه وأطلق رصاصتين نحو العون الجالس من الأمام وانكسر الكرسي وانقشع الجريح نحو الخلف وسقط فوق زميله. ومنذ ذلك الحين اضطربت الأوضاع وسمعوا إلى إطلاق نار من ناحية أخرى.

وسمع بعض الأشخاص صوت أحدهم وهو يصرخ بأن "معز مات" عندها فرت السيارات وهب الجميع للاستطلاع فوجدوا بأن معز بن صالح قد توفي صحبة كل من:

-**ناجح بن الحبيب زعبار**، أعزب بالغ من العمر 25 سنة والذي كان يصوّر ما حصل بهاتفه الجوال عندما تلقى رصاصة بالرأس والساق حسب ما ورد بتقرير الطب الشرعي الصادر عن مستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير في16 جانفي 2011.

-**محمد بن عبد الكريم زعبار** أعزب يبلغ من العمر 29 سنة كهربائي بشركة.

- **فيصل بن عاشور الشتيوي** أعزب بالغ من العمر 30 سنة عامل بالخارج، أصيب تحت الإبط وفي الظهر واليد.

عندها تفرق التجمهر وتمكّنت السيارات من المرور ولكن بصعوبة نظرا لحالة العجلات وبعد تجاوز نقطة الحاجز الرابع تم نقل العون الجريح إلى السيارة الكبيرة من نوع "كامبي" وذلك نظرا لحالته وأخذوا اتجاه مساكن.

وذكر رئيس مركز الشرطة الواقع سماعه بأنه لم يطلق النار على معز بن صالح وبأنه كان حاملا لمسدس فردي من نوع براونينج وبالتالي فإن الرصاصتين والشظية التي تم استخراجها من جسده لا تنطبق ورصاصات مسدسه الذي فُقد بعد الحادثة.

وحسب أحد الشهود فإن الرصاصة التي تمّ إطلاقها على بعد مترين من الضحية معز، فيما أفاد رئيس مركز شرطة الوردانين الواقع سماعه بأن الرصاصة وقع رميها على بعد عدة أمتار مثلما يتضح ذلك من تقرير الاختبار الطبي.

وجاء بتقرير اختبار الرصاص الذي قام به قسم الأسلحة والذخيرة التابع لمصلحة التحاليل والاختبارات التابع بدوره للإدارة الفرعية للمخابر الجنائية والعلمية الراجع بالنظر لإدارة الشرطة الفنية والعلمية والمتعلق بالرصاصتين وشظية تم استخراجها من جثتي معز بن صالح ومحمد زعبار بأن:

1- الرصاصتين تابعتين لخرطوشتين حربيتين من عيار 5,56 مم وهما مغلفتين بالنحاس وقد تسطح جسمها بسبب اصطدامها بجسم أو أجسام صلبة أثناء مسارها مما أفقدها جميع المميزات والخاصيات الفنية التي تعتمد في إجراء الاختبارات الفنية. والمقارنة المجهرية وهي ذخيرة تستعمل بواسطة بنادق من نفس عيارها "شطاير" و"M16".

2- الشظية المقدمة صحبة الرصاصتين محل الاختبار تبين وأنها تتكون من غلاف من النحاس تابع لرصاصة ولا تحمل أي آثار أو أخاديد يمكن اعتمادها لتحديد عيار الرصاصة أو نوع السلاح الذي تم إطلاقها منه.

وحسب القانون عدد 33 لسنة 69 المؤرخ في 12 جوان 1969 المتعلق بضبط توريد الأسلحة والذخيرة والاتجار فيها ومسكها وحملها، فإن الشظية والرصاصتين محل

الاختبار "تابعة لذخيرة حربية من الصنف الأول في ترتيب الأسلحة والذخيرة بهذا القانون والتي يحجر إدخالها إلى الجمهورية التونسية ويشمل هذا التحجير كل العمليات الخاصة بها كالتوريد والإحالة بعوض أو بدون عوض غير أنه يمكن منح رخص من قبل كاتب الدولة للداخلية بعد أخذ رأي كاتب الدولة للدفاع الوطني وذلك لفائدة بعض مصالح عمومية مؤهلة وتحت مسؤوليتها حسب شروط وصيغ ولا يمكن إعطاء هذا الصنف من الذخيرة إلى الخواص أو إيداعها عندهم".

وبالرجوع إلى قائمة أنواع الأسلحة التي كانت بحوزة أعوان الأمن بمنطقة الوردانين ليلة الواقعة حسب الجدول المعد في الغرض فإن خمسة أعوان فقط كانوا حاملين لبنادق وهم في حالة سراح عند تحرير هذا التقرير أحدهم كان يحمل بندقية من نوع "بيرتا" أي تكون الرصاصات الخاصة بها مغايرة تماما فيما كان رئيس مركز الأمن المتهم بقتل معز بن صالح حاملا لمسدس فردي.

وهنا يجب التوقف على تقرير اختبار الرصاص الذي جاء به أن الرصاصة اصطدمت بجسم صلب أثناء مسارها وكذلك جاء بتقرير الطبّ الشرعي لتشريح جثة الهالك معز بن صالح أن مسارها كان منحرفا من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين ومن الخلف إلى الأمام مما يدل على أن الرصاصة قد تكون ارتطمت بالأرض أو بجسم حاد قبل أن تصيب الهالك وذلك نتيجة إطلاق في الهواء.

كما ورد بتقرير الطبّ الشرعي بأن الوفاة ناتجة عن جروح عديدة أضرت بالكِلية اليسرى والكبد والمعثكلة والرئة اليمنى وذلك بسبب رصاصة أصابت الجانب الأيسر من الخلف وبأن الرصاصتين اللتين أصابته في الكتف واليد اليسرى لم تصب أعضاء حياتيّة وليس لها تأثير مباشر على سبب الوفاة.

وأفاد الخبير في الأسلحة والذخائر الواقع سماعه من قبل قاضي التحقيق المدني بسوسة بعد أن عرض عليه صورة مضمنة بتقرير الاختبار الطبي والتي تخص الإصابة التي تعرّض لها الهالك ناجح بن الحبيب زعبار والتي أدت إلى تحطيم

الشطر العلوي من رأسه، أكد بأن الإصابة المذكورة وحسب الأضرار التي خلفتها بالهالك ناجح زعبار ناتجة عن إصابة برصاصة متفجرة وهذه الرصاصة الأخيرة لا يمكن استعمالها إلا بواسطة بنادق حربية لا تتوفر إلا لدى وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع وأكد بأن السلاح الذي يمكن أن يقع استعماله لإطلاق الرصاصة المتفجرة هو إما بندقية شطاير أو بندقية بيريتا أو غيرها من البنادق ولا يمكن أن يقع استعمال مسدس لإطلاق تلك الرصاصة وأضاف بأن من خصائص الرصاصة المتفجرة هي أنها تنفجر بمجرد إصابتها للهدف وتتسبب في أضرار جسيمة وأضاف بأن الرصاصة المتفجرة **هي نوع خاص بذاته**.

وتجدر الإشارة إلى أن تصريحات الشهود مشوبة بالتضارب والضبابية ويجب تحليلها للوقوف على حقيقة ما حصل ليلة 15 جانفي 2011 بالوردانين وهي تتمحور كالآتي:

1- أجمع الشهود بأن شاحنة جيش وعلى متنها 8 جنود كانت تجوب مختلف أحياء المنطقة وطلبت من الأهالي منع أي سيارة شرطة من المرور دون أن تكون مصحوبة بدورية جيش وإيقافها إلى حين قدوم الجيش.

2- مرّ ثلاثة أشخاص يعرفهم أهالي الجهة بصفة فردية من مختلف الأحياء حوالي العاشرة ليلا ذاكرين بأنه تمّت سرقة اسطبل به أبقار يوجد في أطراف مدينة الوردانين في اتجاه مساكن وأن هاته العملية تمت بغاية التمهيد لمرور قيس بن علي ومن معه. وذكر أحد الشهود بأن هؤلاء الأشخاص كانوا منذ المساء يقومون بترويج أخبار زائفة.

3- ذكر الشهود وجود ثلاث سيارات شرطة فيما تناسى بعضهم ذكر سيارة رينو اكسبراس التي التحقت بالركب.

كما أن ترتيب السيارات عند حلول الركب غير واضح إذ ذكر أغلب الشهود بأن السيارة الكبرى نوع "مرسيديس كامبي" ومصفحة كانت في أول الركب فيما كان ترتيب السيارات الأخرى وهي السيارة الرباعية الدفع والسيارة بارتنار أو برلنقو (في روايات

أخرى) أو رينو اكسبراس كان تارة في المرتبة الثالثة وتارة في المرتبة الأخيرة وهذا يدل على عدم الوضوح وعلى أن بعض الشهادات مستوحاة من شهادة البعض الآخر.

4-أن توزيع الأعوان بالسيارات السالف ذكرها تم منذ خروج الركب في مأمورية فيما أفاد الشهود بأن:

- عدد الأشخاص في السيارة الكبرى كان "11 شخصا منهم 8 أعوان وشخص يرتدي برنسا وامرأة وهذا يعني أن عددهم 10 وليس 11.

كما تعدّدت الروايات فهناك من أفاد بأن الشخص الذي كان يرتدي البرنس ملثم وهناك من قال بأن هناك شخصين يرتديان برنس وهناك من أضاف امرأة وطفل وفي رواية أخرى تواجد بالسيارة 7 أعوان وشخص يرتدي برنس وامرأة وطفلين.

- أما السيارة الرباعية الدفع فأجمع الجميع بأنه كان بها رئيس مركز الأمن بالوردانين جالسا من الخلف من الناحية اليمنى ولكن تضاربت الشهادات حول عدد الأعوان المتواجدين فيها إذ أفاد البعض بأن عددهم ثلاثة فيما أفاد أحدهم بأن عددهم أربعة ومنهم اثنان حاملين لبنادق شطاير.

كما اختلف الشهود حول هوية من كان يقود السيارة فهناك من تعرّف على أحدهم وهو من أبناء منطقة سيدي عامر فيما أفاد البعض الآخر أن من كان يقود السيارة هو شخص آخر يعمل بالشرطة بجهة مساكن.

- كما اختلفت الروايات حول السيارة البارتنار إذ أفاد البعض أنه كان بها ثلاثة أعوان فيما أفاد شاهد آخر بأن عددهم أربعة.
- وعن السيارة رينو اكسبراس فقد صرح معظم الشهود بوجود شخصا واحدا بداخلها فيما صرح البعض الآخر بأنه كان هناك شخصان جالسان من الخلف.

5- تجدر الإشارة إلى وجود تضارب حول الأسلحة التي كان الأعوان حاملين لها عندما تم إيقافهم على مستوى الحاجز الرابع:

- فهناك من أفاد بأن رئيس المركز لأمن بالوردانين نزل من السيارة وبيده رشاش وأطلق من النار عدة مرات وهناك من شاهده جالسا في السيارة واستعمل مسدسه في إطلاق النار عبر نافذة السيارة الرباعية الدفع وهناك من شاهده يخرج مسدسه ويقوم بإطلاق النار على المدعو معز بن صالح و أرداه "قتيلا".

وأفاد أحد الشهود بأن رئيس مركز الأمن كان حاملا لمسدس وليس لبندقية فيما أفاد آخر بأن رئيس مركز الأمن "قام بإطلاق النار على مستوى كتفه ولما سقط أطلق طلقتين أخرتين بمستوى ظهره".

وفي شهادة أخرى كان بالسيارة المرسيديس خمسة أعوان يلبسون الزي النظامي وبأيديهم رشاشات وكان داخل السيارة أسلحة أخرى فيما شهد شاهد آخر بأن ثلاثة أعوان فقط في تلك السيارة كانوا حاملين لرشاش وكان عونان جالسين في السيارة الرباعية الدفع حاملين لمسدسات فردية.

وأفاد شخص آخر أن السيارة الكبرى كان بها 11 شخصا من ضمنهم 8 أعوان أمن حاملين لرشاشات.

وحسب جدول توزيع الأسلحة تبين بأن العدد الجملي للرشاشات هو خمسة بنادق موزعة على الأعوان بالسيارات الثلاثة وبأن رئيس مركز الأمن بالوردانين كان حاملا لمسدس فردي فقد إثر الواقعة.

وفي شهادة أخرى تم إطلاق 400 رصاصة على نوعين من الرشاشات فيما أفاد آخرون بأن المكان كان مظلما جدا.

6- يوجد تضارب في شهادات الشهود حول تواجد المدعو قيس بن علي إبن شقيق الرئيس السابق في السيارات الأمنية التي وقع إيقافها بالحاجز الرابع، إذ أكّد الأعوان الأربعة الموقوفين بثكنة بوشوشة في قضية الوردانين بتهمة القتل والواقع سماعهم من طرف أعضاء اللجنة بعدم وجود المدعو قيس بن علي بينهم وتحصلت اللجنة على نسخة من تقرير العقيد آمر قطاع بسوسة يدحض هذه الإشاعة .

وجاء بالتقرير المذكور أنه " **لم تقم عناصر الجيش في الليلة الفاصلة بين 15 و16 جانفي بإلقاء القبض على المسمى قيس بن علي، ولم تلتق به ولم يبلغها من أي طرف أي معلومة عن تواجده في تلك المنطقة أثناء الحادثة**".

كما ظهر المدعو قيس بن علي إثر الحادثة على شاشة "فرانس 24" مكذبا قصة تهريبه من قبل أعوان الأمن وذكر أنه متواجد بسوسة ومستعد للمثول أما أي جهة تطلبه".

وفي شهادات بعض الأشخاص المتواجدين على عين المكان والواقع سماعهم من قبل قاضي التحقيق المدني بسوسة، ورد على لسان أحدهم أنه لا يستطيع بأن يجزم بأن الشخص الذي كان متواجدا بالسيارة الكبيرة ومتخفي بالبرنس هو قيس بن علي .

وأفاد شاهد آخر بأنه "يعتقد بنسبة 80% بأن الشخص المتخفي تحت البرنس هو قيس بن علي إلا أنه ليس متأكدا من ذلك ولا يستطيع الجزم" موضحا بأنه "يعرفه من سابق وحصل أن شاهده عديد المرات إلا أنه لم يتأكد ليلة الواقعة بأنه كان موجودا داخل السيارة وإنما ربط ذلك بوجود المرأة والطفلين".

وفي روايات أخرى أكّد أحد الشهود على وجود قيس بن علي وقال بأنه شاهد بالسيارة البرلنقو كمية من الأموال من العملة الأجنبية لم يتبينها.

وقد أُلقي القبض بتاريخ 14 مارس 2012 بجهة شط مريم من ولاية سوسة على المدعو قيس بن صلاح الدين بن علي بعد أربعة عشر شهرا من السرية، وأفاد لدى سماع اللجنة له "بأنه فرّ من ضيعته الكائنة بمنطقة "البورة" ببلدة القلعة الكبرى ليلا في الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي 2011 صحبة عائلته و معينتين منزليتين وأحد أصدقائه عبر الضيعات المجاورة إلى أن وصل إلى الطريق الرئيسية أين كان أحد أصدقائه بانتظاره، ونقله صحبة الأشخاص المرافقين له إلى منزل صديقه الكائن بالقلعة الكبرى أين بقي هناك في ضيافة عائلة صديقه إلى غاية يوم 17 جانفي 2011.

وأضاف قيس بن علي أنه كان يتابع وسائل الإعلام واندهش عندما سمع خبر إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى الجيش الوطني لذا اتصل خلال الأيام التي كان متواجدا فيها بضيعة صديقه بالقنوات التلفزية "حنّبعل" و"نسمة" والقناة الوطنية وطلب التدخّل لنفي تورّطه في حادثة الوردانين إلاّ أن مدير التلفزة الوطنية وعده بإرسال فريق للتسجيل معه من إذاعة المنستير ولم يفعل ذلك ثم قام بإرسال مقالين أحدهما إلى جريدة الشروق والآخر إلى جريدة الصريح في إطار حق الردّ على أحد المحامين من أصيلي مدينة الوردانين وذلك إلى حين أن تم ربط الصلة بقناة "فرانس 24 " واذاعة الساحل "جوهرة آف آم".

وبتأكيد السؤال على المذكور إن كان متواجدا بالليلة الفاصلة بين 15 و16 جانفي 2011 بمنطقة الوردانين؟ وإن تمّت مساعدته من قبل الشرطة ؟ أكّد عدم وجوده مطلقا في إحدى سيارات الشرطة التي عبرت الحي الذي جدت به الحادثة مؤكدا عدم تحوله إلى ولاية المنستير منذ أواخر ديسمبر 2010."

علما وأنه وعلى إثر حادثة الوردانين التي وصلت أصداؤها إلى المناطق المجاورة، خرج بعض الشبان أصيلي منطقة الساحلين لتفقد مخزن على ملك والد الشاب محمد سلام البالغ من العمر 21 سنة على متن شاحنة من نوع إيزيزي وكان عددهم ثلاثة وبالوصول إلى مكان الحادثة قاموا بنقل جثة أحد الهالكين وهو ناجح زعبار إذا اعتقدوا بأنه جريح وفي مفترق الطرق بمدخل الوردانين مساكن المنستير استوقفتهم دورية جيش وطني إلا أن الشاحنة لم تتوقّف فأطلق عليها الجيش وابل من الرصاص توفي على إثر ذلك كلّ من :

- محمد **بن عثمان سلاّم** المولود في 3 جويلية 1989 أعزب مقاول، وأفاد الشاهد الذي كان متواجدا معه داخل الشاحنة والذي تمّ سماعه من قبل اللجنة أن المتوفى أصيب بالرصاص عندما كان يقود الشاحنة وقد تلقى رصاصة في القلب أدت إلى وفاته.

– **محمود بن رشاد جبلاوي** يبلغ من العمر 18 سنة أصيب في اليد والكتف والرأس، وأكّد شاهد العيان الذي تلقت اللجنة شهادته أنه كان مرافقا للمتوفى نحو منطقة الوردانين وأنه بوصولهم حاولوا نقل احد الجرحى الذي تبين لاحقا أنه متوفى إلى المستشفى غير أن النار فُتحت عليهم، مؤكدا أن العناصر العسكرية حضرت بعد توقّف إطلاق النار.

فيما أصيب في نفس الواقعة شخص ثالث بإصابة بليغة وشهد شاهد عيان من فوق سطح منزله ما حدث وذكر بأن الشاحنة لم تتوقف رغم التنبيه عليها من قبل الجيش.

وتم دفن الضحايا دون شهادة طبية وفي آخر زيارة للعائلة في نفس اليوم الذي زارت فيه اللجنة مدينة الوردانين رفضت العائلة إخراج الجثة لتشريحها.

وتم تسجيل ثمانية حالات جرح بالرصاص منها خمسة حالات إصابات بليغة في نفس الواقعة.

القضاء متعهّد بالموضوع وقد انطلقت القضية لدى المحاكم العدلية ثمّ وقع التخلي لفائدة المحكمة العسكرية .

د– طبلبة

أما بمعتمدية طبلبة ويوم 15 جانفي 2011 وحوالي الثامنة مساءا خرجت الشابة **أميرة بنت سامي بدوي** البالغة من العمر 24 سنة إلى شرفة منزلها لتشاهد ما يحدث في الشارع فحضر الجيش الوطني لتفريق التجمهر وأطلقوا الرصاص في الهواء وإذا بها تصاب بنوبة قلبية ويغمى عليها وتوفيت من وقع الصدمة عليها بعد نقلها إلى المستشفى.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لم تتحصل على تقرير طبي أو تقرير تشريح جثة الهالكة حتى تتمكن من الوقوف على ظروف وملابسات هذه الحادثة لذا وباستحالة إثبات العلاقة السببية بين عملية إطلاق النار ووفاة الهالكة فإن الإشكال يبقى مطروحا حول مدى اعتبار الوفاة في علاقة أم لا بأحداث الثورة.

وفي الساعة الحادية عشر من الليل كان الشاب **محمد علي بن لطفي عزيز** وهو تلميذ مولود يوم 23 نزفمبر 1987 يشارك في الحراسة في إطار لجنة الحي بحي عمر بيوض بطبلبة وإذا بسيارتين مشبوهتين الأولى من نوع بارتنار خضراء اللون والثانية من نوع كليو بيضاء اللون عليها آثار طلق ناري تجوب الحي، فاشتبه في أمرهما وتمت ملاحقتها بالسيارات وكان المتوفى على متن شاحنة نوع OM40 مع مجموعة من الشبان فتم إطلاق النار عليها عندئذ حاول الشبان النزول من الشاحنة والفرار فسقط محمد علي وداسته السيارة التي كانت تسير وراء الشاحنة ويقودها أحد أعضاء لجان الحي وتم نقل المصاب إلى المستشفى وكان يعاني من ارتجاج في الجمجمة إلا أن حالته تعكرت وأصيب بنوبة قلبية وتوفي في بداية اليوم الموالي حسب ما جاء بالشهادة الطبية المحررة بتاريخ 25 جانفي 2011 بواسطة طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة المنستير .

4- ولاية المهدية

ولئن لم تشهد ولاية المهدية أحداث كبيرة تذكر قبل يوم 14 جانفي 2011 فإن أهم ما حصل في الولاية هي حادثة وقعت بمعتمدية قصور الساف تمثّلت في قتل عونين تابعين للحرس الوطني وجرح ثلاثة آخرين عندما كانوا متجهين إلى مقر عملهم بالشابة يوم 15 جانفي 2011، وتتمثل الوقائع في مغادرة الجميع لوحدة عملهم بمركز الحرس العمومي بالشابة يوم 14جانفي2011 تنفيذا لتعليمات رؤسائهم وتأمينهم للأسلحة الفردية والجماعية بإدارة المنطقة، وفي اليوم الموالي أي 15 جانفي 2011 وعلى إثر هدوء الأوضاع نسبيا طُلب منهم مجدّدا الالتحاق بمقر عملهم ونظرا لافتقار الوحدة لسيارة إدارية فقد كان رئيس المركز الملازم محمد بوفريخة يستعمل سيارته الخاصة وهو ما تمّ يومها وقد ركب إلى جانبه العريف صابر غيضاوي وركب من الخلف بقية الأعوان و كانوا مرتدين لزيهم النظامي وحاملين لمسدسات فردية واضعين 4 بنادق نوع "شتاير" بين أرجلهم وبوصولهم لبلدة قصور الساف تمّ إيقافهم من قبل

العديد من الحواجز (لجان أحياء) وبالوصول إلى الحاجز الرابع تمّ إيقافهم من قبل المواطنين بعد الشك بأنهم عصابة وتم إعلام وحدات التدخل الذين حضروا وأطلقوا النار دون التثبت من هوياتهم وتوفي مباشرة على عين المكان كل من :

-**محمد بن محمود بوفريخة** : ملازم أول في الحرس الوطني مولود يوم 02 أوت 1957 متزوج وله ثلاث أبناء وتوفي نتيجة الواقعة أعلاه حسب الشهادة الطبية المحررة في 16 جانفي 2011 والصادرة عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالمهدية والتي تضمّنت أن الوفاة كانت نتيجة الإصابة في الرأس .

- **صابر بن محمد علي غيضاوي** مولود يوم 28 ماي1980 مهنته وكيل بسلك الحرس متزوج له ابن حسب الشهادة الطبية المحررة في 16 جانفي 2011 والصادرة عن طبيب الصحة العامة بالمستشفى الجهوي بالمهدية والتي تضمّنت أن الوفاة كانت نتيجة الإصابة في الرأس.

وأصيب بأضرار بدنية كبيرة بقية الأعوان الذين كانوا معهم بإصابات بدنية متفاوتة الخطورة.

تمكّنت اللجنة من سماع المتهمين الموقوفين على ذمّة هذه القضية أثناء الزيارة الميدانية للسجن المدني بصفاقس بعد أن تمّ جلبهما إلى مقرّ المحكمة العسكرية بصفاقس وأكّدا أن الواقعة حصلت نتيجة خطأ ذلك أن عدد كبير من المواطنين استنجدوا بفرقة وحدات التدخل وأعلموا عن مسك سيارة بها مسلحون وبحلول الأعوان على عين المكان عاينوا سيارة مدنية حاولت الهروب لولا محاصرتها من طرف المواطنين وهو ما أدخل الشك في الأعوان وتمّ إطلاق النار.

وأحيل جملة المتهمين في هذه الواقعة وهم من أعوان وحدات التدخّل على الدائرة الجنائية الابتدائية بالمحكمة العسكرية الدائمة بصفاقس بتهمة القتل العمد ومحاولة القتل العمد وصدر ضدّهم حكم بتاريخ 27 مارس 2012 ابتدائيا حضوريا في حق المتهمين وهما ملازم أول وحافظ أمن يقضي بالسجن لمدة خمس سنوات وغيابيا في

حق المتهمين المتحصنين بالفرار ناظر أمن مساعد وناظر أمن أول بخمسة عشر سنة بتهمة القتل العمد ومحاولة القتل العمد المنسوبتين إليهم جميعا على الفصل 54 من المجلة الجنائية والإذن بالنفاذ العاجل في خصوص العقاب البدني المحكوم به في حق كل واحد منهما.

وإضافة إلى العقاب الجزائي تمّ تغريم المتهمين بالتضامن بينهم مع إحلال المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة الداخلية محلهم في الأداء، و تحصل أحد الأعوان الذي أصيب بإصابات بليغة على مبلغ مالي لقاء سقوطه البدني وضرره المعنوي الاقتصادي وقبول الدعوى المدنية المرفوعة عن أحد الأعوان المتضررين شكلا ورفضها أصلا فيما تم رفض الدعوتين المدنيتين المرفوعتين من القائمين بالحق الشخصي وهو العون الثالث الجريح وورثة محمد بوفريخة شكلا وحمل المصاريف القانونية عليهم.

علما وأن اللجنة تحصلت على تقرير طبي من المستشفى المحلي بالجمّ محررة من قبل طبيب الصحة العامة يوم 17 جانفي 2011 تضمّنت انه تمّ قبول جثّة المتوفى **فتحي بن محمد فرحات** البالغ من العمر 20 سنة والذي توفي نتيجة إصابته بشظايا رش بالرأس والصدر حسب ما جاء بالشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى الجم بتاريخ 17 جانفي 2011 ولم تتمكّن اللجنة من معرفة ظروف وملابسات الواقعة لعدم اتصال عائلة المتوفى بها مباشرة واقتصر والده على إضافة تقرير تضمّن أن ابنه المتوفى رافق أبناء الحي الذين كانوا يشكلون لجنة للحراسة بعد أن بلغهم نبأ محاولة سرقة معصرة زيتون، فتمّ إطلاق النار عليهم من قبل دورية حرس وطني وأصيب ابنه برصاصة في الرأس والرئة أدّت إلى وفاته على عين المكان.

وتمّ ربط الصلة بالمستشفى في شخص مديره الذي أفاد أن المتوفى أصيل منطقة الجم وأصيب أثناء تبادل لإطلاق النار بين مجموعة من الخارجين على القانون وعناصر عسكرية قرب معصرة زيت بالمنطقة.

5- ولاية نابل

شهدت ولاية نابل بعد يوم 14 جانفي 2011 اضطرابات مختلفة نتجت عنها أضرار بدنية متفاوتة الخطورة لعدد من المتضررين ، فضلا على عمليّات سرقة ونهب طالت العديد من المؤسسات ، ونحاول في ما يلي أن نستعرض بعض هذه الحوادث:

أ- يوم 15 جانفي 2011

- توفي بمدينة قليبية الهالك **الحبيب بن محمد التايب** حدّاد مولود يوم 6 ديسمبر 1991، على إثر إصابته بطلق ناري من قبل أعوان دورية عسكرية حوالي الساعة الثامنة مساء.

وبسماع شاهد العيان وهو ابن خالة الضحية أفاد أنّهما خرجا لاقتناء دواء من الصيدلية الليلية وكانا على متن دراجة نارية وبمرورهما أمام دورية عسكرية تمّ إيقافهما وإطلاق سراحهما، وبمغادرة المكان ومواصلة السير وقع إطلاق الرصاص عليهما من قبل دوريّة عسكرية أخرى وأصيب الضحية على مستوى الكتف والقلب.

وأثبتت الشهادة الطبية الصادرة عن المستشفى المحلي بقليبية بتاريخ 5 فيفري 2011 أن دخول الرصاصة كان من الجانب الأيمن والإصابة أدت للوفاة .

-على الساعة الواحدة والربع بعد الزوال بمدينة نابل وبالتحديد بنهج الشراك، خرج بعض المتساكنين في مظاهرة سلمية فاعترضهم حاجز وتجمع لعدد من رجال الشرطة يلبسون لباسا أزياءا سوداء وخوذات تابعين لوحدات التدخل وأطلقوا عليهم النار فأصيب شخص برصاصة في الظهر.

- توفى أيضا بمدينة قليبية في حدود الساعة الثانية صباحا **علي بن الطيّب الميراوي** المولود يوم 27 جويلية 1976 أعزب، وصورة الواقعة حسب رواية شاهد العيان الذي تمّ تلقي إفادته تتلخّص في حصول محاولة سرقة بالخلع لدكان حلاّق ومحل هاتف عمومي من قبل ثلاثة أشخاص لاذوا بالفرار عندما حضر أعوان الأمن، وأضاف أن

الأعوان أطلقوا النار فأصيب الهالك الذي لم يكن من بين الأشخاص الثلاث، وأن عناصر الجيش الوطني التحقوا بالمكان وتمّ إسعاف الهالك بواسطة الحماية المدنية غير أنه فارق الحياة .

وحسب الشهادة الطبية المسلّمة من المستشفى المحلي بمنزل تميم بتاريخ 24 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص في الظهر.

– حوالي منتصف النهار بدار شعبان الفهري وتحديدا بطريق شماس أفاد أحد المتضرّرين أنه كان عائدا إلى بيته فتوقّفت سيارة حرس وطني ونزل منها أربعة أعوان أطلقوا عليه وعلى شخص آخر النار مباشرة.

وأضاف أن أحد الأعوان طلب منه أن يقول بأنّ الجيش هو الذي أطلق النار وإلا فإنه سيضيف رصاصة أخرى في رأسه ثم تمّ حملهما بواسطة سيارة الحماية المدنية إلى المستشفى.

– بحي الزهور بسليمان أفاد أحد المصابين أنه خرج من الحي لاقتناء دواء لأخيه صحبة صديقه على متن دراجة نارية فأوقفتهم دورية جيش وطني ثم أطلقت سراحهم ولكن على مستوى نقطة تفتيش أخرى قرب القباضة المالية أُطلق عليهم الرصاص فأصيب في ظهره وساقه .

– بمدينة تازركة الساحلية التي تقع على بعد كيلمترات من بني خيار وقربة كان أحد المواطنين سائرا على الطريق الشاطئي نحو المدينة فاعترضته مظاهرة تلاحقها الشرطة وعندما هم بالفرار قبض عليه بعض الأعوان وتلقى ضربا مبرحا وقام أعوان الأمن كذلك بركله والسير على جسده فأصيب بكسر بمرفقه الأيسر.

– تمّت إفادة اللجنة من طرف إدارة القضاء العسكري أنه يوم 15جانفي 2011 وبجهة المسراطية فندق الجديد تلقّت خليّة المتابعة والتنسيق بالأكاديمية العسكرية معلومات من مركز الحرس الوطني بالمكان حول تعرّض شركة المزرعة إلى أعمال نهب وتخريب وسرقة من طرف مجموعة من الأشخاص المسلحين بأسلحة بيضاء وبوصول

الدورية تمّ إطلاق النار في الهواء لتفريقهم ثمّ قاموا بملاحقة الفارين بغابات الزيتون قصد القبض عليهم فتعثّر أحد أفراد الدورية العسكرية فلامست يده الزناد فانطلقت رصاصة وأصابت المتوفى **حسام الدين بن النفطي عبيد شهر البوغانمي** وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض ضدّ ملازم في الجيش الوطني من أجل القتل على وجه الخطأ نتيجة عدم الاحتياط والتنبه، وأُحيل المتهم على المجلس الجناحي ولم يصدر الحكم بعدُ.

علما وأن عائلة المتوفى لم تتّصل باللجنة ولم تقدّم ملف يتعلّق به لا في المقرّ الرسمي ولا خلال الزيارات الميدانية المتكرّرة التي أجراها الأعضاء إلى ولاية نابل.

ب- يوم 16 جانفي 2011

- وإن هدأت الأوضاع نسبيا إلا أن مدينة نابل كانت موضع سرقة ونهب لمحلات فقد تعرّضت مغازة "كارفور" للحرق وكذلك للنهب وتدخلت الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع فأصيب أحد الأعوان في ساقه اليسرى من جراء ضرب مبرح تعرض له بعد سقوطه من طرف مواطن تهجم عليه بعصى غليظة.

- على الساعة الخامسة مساءا بمنطقة سليمان وتحديدا بريف النوالات القريبة من الشريفات، كان أحد المواطنين قاصدا البلدة ليتسوق فاعترضه عون أمن ومنعه من دخول المدينة وقام زميله بإنزاله من الدراجة النارية وانهال عليه ركلا وضربا في مختلف أجزاء من جسده مبرحا إلى أن أغمي عليه وسقط أرضا وانكسرت يده اليسرى.

- في مدينة قليبية وحوالي الثالثة والنصف مساءا اضطربت الأوضاع قليلا بشارع الحبيب بورقيبة إذ تجمهر عدد من الأشخاص حاول رجال الأمن تفريقهم بقنابل الغاز المسيل للدموع، جرح على إثر ذلك أحد الشبان الذي كان مارا من هناك على متن دراجة نارية.

6- لاية قابس

عرفت ولاية قابس على غرار بقية مدن الجمهورية انفلاتا أمنيا في الأيام اللاحقة ليوم 14جانفي2011، من ذلك أحد الحوادث الذي حصل في مدينة قابس يوم 16 جانفي 2011 ويؤكد أحد الشبان أنه في التاريخ المذكور وحوالي الساعة 18.45 مساءا كان بوسط مدينة قابس بصدد الحراسة في إطار لجنة حي برفقة غيره من أقرانه عندما استمع لأحد الجيران يستغيث فاتجه نحو منزله الكائن وراء مقر معتمدية قابس ثمّ قام برفقة زملائه بإعلام أفراد الدورية العسكرية بوجود شخص فوق السطح يحمل سلاحا ويضيف المتضرر أن المذكور كان يحمل سلاحا وملثما ويرتدي زيا أسودا مؤكدا أنه تمّ إعلامه بإلقاء القبض عليه وتسليمه للجيش الوطي غير أن هذه المعلومة لم تثبت بعد ذلك، وفي أثناء العملية أصيب المتضرر على وجه الخطأ من قبل أحد أفراد الدورية العسكرية، وتمّ فتح بحث قضائي في الغرض.

إن هذه الحادثة لها أهمّية خاصة باعتبار أن الوصف الذي قدّمه المصاب للشخص الواقع ملاحقته تبيّن انه تنطبق عليه صفات القناصة دون أن يثبت انتماؤه إلى أية فرقة أمنية أو عسكرية، فضلا على كون تواجده فوق السطح يبعث على ريبة كبيرة قد تكشف عنها الأبحاث القضائية المجراة.

وفي يوم 18 جانفي 2011 وعلى مستوى منطقة الأمن الوطني بقابس يؤكّد المتضرر أنه أصيب بطلق ناري من قبل أحد الأعوان مما أدى إلى كسر برجله اليسرى، دون تحديد تفاصيل أخرى.

7- ولاية مدنين

لم تعرف ولاية مدنين اضطرابات كبيرة بعد يوم 14 جانفي 2011، ويمكن ذكر الواقعة التي حصلت في مدينة جربة وتوفي فيها **صالح بن مخلوف خنافو** أصيل منطقة أجيم من جزيرة جربة والبالغ من العمر 52 سنة يوم الأحد 16 جانفي 2011 حوالي الساعة الحادية عشر صباحا، عند عودته من حومة السوق حيث كان يعمل

هناك كحارس ليلي. وفي الحي وردت على السكان بعض المعلومات مفادها أن رئيس المركز وأحد مساعديه وهو القاتل المظنون فيه قاما بنقل بعض المسروقات ولكي لا يتم القبض عليهما من طرف لجان الأحياء تعمّدا إطلاق النار في الطريق بصفة عشوائية لتخويف وترويع المتساكنين.

وكان المدعو صالح خنافو قد اعترضه شخصين من جيرانه بسيارة أجرة على ملك أحدهما وأقلاّه معهما وفي الطريق وعلى مستوى منطقة مازاران تجاوزتهم دراجة نارية وعلى متنها ثلاثة أشخاص بزي مدني وكان أوسطهم يشهر سلاحه ويطلق النار.

وفي أحد الحواجز تم إيقافهم من طرف لجنة "حي القرع" حيث شاهدوا الدراجة معطلة ولجنة الحي تعتدي بالضرب على شخصين في حين فر الشخص المسلح وكان يطلق النار في الهواء، فاندفع الهالك صالح خنافو باتجاهه بنية إيقافه وطلب منه رمي سلاحه وعدم إطلاق النار ولكن المظنون فيه أطلق قنبلة مسيلة للدموع فتقدم صالح خنافو نحوه لمنعه من إطلاق النار ولكنه أطلق عليه النار وأرداه قتيلا ثم تحصّن بالفرار بمساعدة اثنان من متساكني المنطقة.

عند زيارة اللجنة لعائلة الهالك صالح خنافو وبسماع أفرادها وبعض الشهود أكّدوا أن أحد الجرحى المضمنين في قائمة الولاية كجريح مستحق للتعويض وتسلّمه فعلا هو المعتدي الذي أطلق النار على الهالك، وهو أمر يثير الكثير من التساؤلات حول طريقة التعاطي إداريا مع التعويضات التي قُدّمت ويستوجب البحث فيه من طرف السلط المختصّة.

بمنطقة بئر لحمر أصيب أحد المتساكنين بتاريخ 16 جانفي 2011 حوالي الساعة العاشرة صباحا حيث كان سائرا باتجاه بئر لحمر وعند مروره بدورية أعوان حرس وجيش وطني وبعد أن تجاوزهم بقليل أصيب بطلق ناري في الجانب الأيسر تسبب له في أضرار بدنية.

علما وأن أعضاء اللجنة زاروا منطقة بئر لحمر إلا أنها لم يسعها مقابلة المتضرر.

8- ولاية القيروان

بدأ الهدوء يعم نسبيا مدينة القيروان إثر إذاعة نبأ رحيل الرئيس بن علي غير أنها لم تسلم من بعض الحوادث المتفرقة ففي يوم 15 جانفي2011 ليلا وإثر ابتداء حضر التجول تعرّض الشاب **نجيب بن منصف المحمدي** البالغ من العمر 28 سنة إلى طلق ناري من قبل دورية تابعة للجيش الوطني بمفترق سوق الجملة بالقيروان لاشتباهها بأمره إذ كان على متن شاحنة من نوع إيزيزي يقودها بنفسه وناقلا لكمية هائلة من البنزين المهرّب.

وفي 17 جانفي 2011 وببلدة أولاد حفوز عمّت فوضى وسط السوق البلدية فتدخّل أعوان الأمن لتفريق التمجهر الحاصل وتمّ إطلاق الغاز المسيل للدموع فأصيب أحد المواطنين بجروح ورضوض في جسده نتيجة اعتداء بالعنف من قبل أعوان أمن قدموا لإرجاع الهدوء بالسوق.

وفي نفس اليوم بالقيروان المدينة وحوالي الرابعة والنصف مساءا خرج طفل في الثانية عشرة من عمره ليلتحق بوالده ليمده بدوائه فإذا به تعترضه اضطرابات وسط المدينة أمام مكتب البريد عندها قام الأعوان بالتهجّم على المواطنين فأصيب الطفل في مناطق حساسة من جسده برضوض مختلفة نتيجة الاعتداء بالعنف عليه من قبل أعوان الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الولايات الأخرى شهدت بعض الحالات المتفرّقة نتجت عنها إصابات متفاوتة الخطورة (مضمّنة بالجداول الملحقة)، تدخل في إطار الانفلات الأمني الذي عرفته مختلف مناطق الجمهورية التونسي في الأيام الموالية لتاريخ فرار الرئيس السابق.

9- ولاية سيدي بوزيد

تلقّت اللجنة مكتوبا من مدير المعهد العالي للغات التطبيقية والإعلامية بنابل، جاء به أن المدعو **عبد الكريم بن محمد الطاهر الشواطي** طالب مولود يوم 31 جويلية

1986، توفى يوم 17 جانفي 2011 أثناء الحراسة في لجنة حي بمدينة جلمة على إثر الاعتداء عليه من قبل مجهولين.

وتعذّر البحث والتقصي حول الوضعية باعتبار أن العائلة لم تتقدّم بملف للجنة لا بمقرّها ولا أثناء الزيارة الميدانية التي تمّ إجراؤها بالولاية.

علما وأن القضاء تعهّد بالموضوع بعد فتح بحث تحقيقي من أجل القتل العمد مع سابقية الإضمار.

10- ولاية قبلي

سجّلت اللجنة وفاة الهالك **طارق بن محمد الظريف** المولود يوم 16 أوت 1983 بعد إصابته من قبل عناصر دورية عسكرية يوم 16 جانفي 2011 حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء.

بسماع شاهد العيان الذي كان متواجدا ساعة الواقعة مع الضحية أكّد أنه كان عائدا من مدينة صفاقس عندما اعترضتهما دورية عسكرية وطلب أفرادها من السائق إطفاء الأنوار والنزول لتفتيش السيارة وهو ما تمّ فعلا ثمّ إثر ذلك طلبوا منهم الإنبطاح أرضا فاستجابوا للأوامر وفجأة أطلق أحد أفراد الدورية الرصاص فأصيب الهالك على رأسه مباشرة .

وجاء بالشهادة الطبية المحررة بتاريخ 8 جويلية 2011 والمسلّمة من المستشفى الجهوي بقبلي أن الوفاة ناتجة عن كسر بالجمجمة إثر إصابة بطلق ناري.

علما وأنه تمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض تعهّدت به المحكمة العسكرية بصفاقس.

11- ولاية الكاف

على إثر الأخبار التي وقع تداولها من قبل بعض وسائل الإعلام حول حمل سيارات الإسعاف لأشخاص مسلحين ، تعرضت سيارة إسعاف كانت تنقل سيدة في حالة مخاض يوم 16 جانفي 2011 في حي الطيب المهيري، إلى الاعتداء من قبل أفراد تابعين للجنة الحي، الذين قاموا برميها بالحجارة دون التثبت من هوية راكبيها.

وتدخل الجيش الوطني سريعا وتمكّنت سيارة الإسعاف من الوصول إلى المستشفى الجهوي بالكاف، إلا أن ما حدث نتج عنه صدمة للأم الحامل نفسيا انتهت بوفاة الجنين.

موقف إدارة القضاء العسكري

ومتابعة للموضوع، ولمزيد التقصي حول الظروف التي حفّت بمختلف الحوادث التي حصلت في الفترة الفاصلة بين 14 و17 جانفي 2011، خاصة وقد أكّد لنا العديد من شهود العيان والمتضررين أن من أطلق النار هم عناصر من الجيش الوطني، تمّت مكاتبة وزارة الدفاع الوطني في مناسبتين[57] لطلب الإفادة في الغرض بعد تعذّر سماع بعض أفراد الوحدات العسكرية المشاركة في الوقائع.

وجاء بالردّ الوارد من إدارة القضاء العسكري "أنه سبق التعهّد بكلّ القضايا التي جدّت وقائعها بعد 14 جانفي 2011 والمشمول فيها عسكريين أثناء الخدمة حسب الفصل 5 فقرة سادسة من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية من أجل أحداث رمي بالرّصاص تطلبتها مقتضيات فرض حظر جولان الأشخاص والعربات الذي أعلن عنه إثر فرار الرّئيس السّابق على كلّ من لم يمتثل لتعليمات الدوريّات العسكريّة بوجوب الوقوف أو عند التصدّي لأعمال السّلب والنّهب والحرق للممتلكات العامّة والخاصّة، كما سجّلت بعض الإخلالات أو عدم مراعاة التراتيب والتعليمات في بعض الأحداث التي تطلّبت من العسكريين التدخّل بإطلاق الرّصاص.

والثابت أن القضاء العسكري تعهّد بكلّ واقعة قتل أو محاولة ذلك أو جرح شملت إتهام أعوان أمن أو عسكريين خلال الثورة وبعدها في إطار من الشفافيّة وحفظا لحقوق كافّة الأطراف، وتأكّد من مجمل الأبحاث المجراة في هذه القضايا، بما لا يدع مجالا للشكّ أنّه لم يقع مطلقا إطلاق النار من طرف عناصر القوّات المسلحة على

[57] الأولى بتاريخ 26 ديسمبر 2011 والثانية بتاريخ 24 فيفري 2011

المتظاهرين قبل يوم 14 جانفي 2011 وهو ما كانت وزارة الدفاع الوطني أكدته في البلاغ الذي أصدرته بتاريخ 20 أفريل 2011.

أمّا في ما يتعلّق بعمليات القتل والجرح التي سجّلت بعد ذلك التاريخ والتي ثبت ضلوع بعض عناصر الجيش الوطني في ارتكابها فإنّها حصلت أثناء فرض احترام مقتضيات حظر الجولان بعد إعلان حالة الطوارئ بالبلاد وحفظ النظام."

وكجواب عن حالات الإيقاف التعسّفي التي أكّد بعض المتضررين أنهم تعرّضوا لها من قبل بعض أعوان الدوريات العسكرية في الفترة اللاحقة ليوم 14 جانفي 2011، أفادت إدارة القضاء العسكري "أن الإيقاف تمّ إبّان تلك الفترة من أجل ارتكاب أعمال نهب أو سرقة أو اعتداءات مادية أو مسك أسلحة مختلفة الأنواع أو من أجل مخالفة مقتضيات حضر الجولان، فقد تمّ إيداعهم بحجرات هيّأت للغرض بالقاعدة العسكريّة بالعوينة اعتبارا إلى عدم وجود سجون عسكرية، ولحالة الفوضى والانفلات التي شهدتها السجون المدنية. وعهدت مهمّة الإشراف وتنظيم تلك الإيقافات إلى آمر فيلق الشرطة العسكرية باعتبار أنّ الفصل 16 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية يمنح صفة الضابطة العدلية العسكرية إلى ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية."

كما جاء في نفس المكتوب "أن وزارة الدفاع الوطني حرصت منذ يوم 14 جانفي 2011 على احترام القانون والحرّيات الأساسيّة وتجنّب كلّ اعتقال أو حجز تعسّفي وذلك من خلال مساهمة إدارة القضاء العسكري بمراقبة مسألة الاحتفاظ بالأشخاص الذين تمّ إيقافهم بالقاعدة العسكريّة بالعوينة إثر عمليّات حفظ النّظام بالبلاد من طرف الدوريّات المشتركة طيلة الفترة الممتدّة من 14 جانفي 2011 إلى 07 مارس 2011، تجنّبا لكلّ التجاوزات واحتراما لما تفرضه النّصوص التشريعيّة المنظمة لمسألة إيقاف الأشخاص وتقييد حرّياتهم، وأنه وفي هذا الإطار تكوّنت خلية من القضاة العسكريين، توجّهوا إلى القاعدة العسكرية بالعوينة ورابطوا بها وتولوا، بمعيّة أفراد فيلق الشرطة العسكرية، فرز الموقوفين بضبط هويّاتهم وتسجيل الوقائع المنسوبة إليهم وضبط ما

حجز لديهم من أسلحة نارية أو بيضاء وأموال ومنقولات سواء كانت على ملكهم أو منهوبة وتحرير محضر حجز في الغرض كقبول شكاوى وتظلمات المتضرّرين منهم وإرشاد عائلاتهم ثمّ التنسيق مع مأموري الضابطة العدلية ووكلاء الجمهورية لتحرير محاضر عدلية في الجرائم المقترفة من قبل المحتفظ بهم وإحالتهم على العدالة في الآجال القانونية للاحتفاظ، وبلغ عدد المحتفظ بهم 694 فردا، كلّ ذلك حتى لا يبقى أي شخص محتجز بالقاعدة العسكريّة بالعوينة دون وجه قانوني،

هذا وتمّ اللجوء إلى إيقاف بعض الأشخاص المتهمين بمقرّ القاعدة العسكرية بالعوينة بتنسيق مع الإدارة العامّة للسّجون والإصلاح إثر الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد وكذلك المؤسّسات السجنيّة بأغلب تراب الجمهوريّة."

علما وأن اللجنة ربطت الصلة[58] بممثلي النيابة العمومية لدى بعض المحاكم الابتدائية وخاصة بتونس وتمّت الإفادة أنه في الفترة المذكورة وردت على وكالة الجمهورية العديد من المحاضر غير محررة كما يجب وتفتقر إلى ابسط الموجبات القانونية التي تنص عليها مجلة الإجراءات الجزائية وكانت مرفوقة بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمعنى بالأمر الذي يتم إحضاره بحالة إيقاف دون التنصيص على الأفعال التي ارتكبها وغالبا ما يقع سؤاله حول سبب إحضاره فيجيب بجهله للسبب وينفي اقترافه لأي جريمة، وبناءا على ذلك يضطر ممثلو النيابة العمومية إلى إطلاق سراح المحتفظ بهم لأسباب قانونية بحتة.

أن حالة الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد جعلت المصالح الأمنية تتعطّل فمراكز الأمن وبعد أن أصبحت مستهدفة وتمّ الاعتداء بالنهب والسرقة والحرق على عدد كبير منها، لم تعد قادرة على تأمين الخدمات العادية التي كانت تؤمّنها وخاصة تلك المتعلقة بتحرير المحاضر العدلية سيما وأن سلك الأمن دخل في فترة من الشك

[58] اتصال هاتفي غير مسجّل

والانهيار وأصبح أعوان الأمن مهدّدين في حياتهم وحياة أفراد عائلاتهم وتعذّر على بعضهم حتى الوصول إلى مقرّات عملهم.

كلّ هذه العوامل تفسّر إطلاق سراح العديد ممن وقع إلقاء القبض عليهم من قبل الجيش الوطني وهم بصدد النهب والسرقة وغيرها، فالسلسة كما سبق بيانه بيقت منقوصة من الحلقة الوسطى الرابطة بين الجيش الوطني من جهة والذي لا يمكنه الإحتفاظ بالمتورطين لكامل مدّة الإحتفاظ خاصة أمام عدم توفّر سجون عسكرية كافية وبين النيابة العمومية التي تضطر إلى إخلاء السبيل لعدم استيفاء المحاضر لشوطها القانونية أو عدم تحريرها أصلا من قبل الحلقة الوسطى المتمثلة في الضابطة العدلية.

الخلاصـة

وكخلاصة عامة لما حدث في هذه الأيام السوداء يمكن القول بأن الأمر بدا وكأن البلاد غير محكومة خاصة في العاصمة تونس وبعض الولايات الساحلية التي ورغم حالة الطوارئ القصوى وحظر الجولان ليلا فيها وفي كل أنحاء البلاد ،فإنها عرفت أعدادا من التجاوزات الخطيرة، ودفعت لجان الأحياء التي تشكّلت تلقائيا للدفاع عن أحيائها ضريبة ثقيلة ليقظتها فقد قتل وجرح عدد من عناصرها.

وإذ استقر الأمر نسبيا لاحقا، فإن تلك الأيام كانت أيام صعبة ساد فيها الإحساس بقلة الأمن وانعدامه، ولم يعد المواطن مطمئنا حتى وهو في بيته لا على حياته ولا على سلامته البدنية ولا على أرزاقه وأملاكه، وإذ لن نتعرض هنا لإحصاء عمليات الحرق والنهب التي طالت عددا كبيرا من المساكن والمتاجر والمساحات الكبرى فإن ما توفر لدينا من معطيات، وما تمت دراسته من ملفات توفرت لدينا تبرز أن تلك الأيام الأربعة كانت بحق أيام خوف وهلع شديدين، غابت فيها سلطة الدولة وتقهقر قرارها.

والثابت أن جميع الوضعيات والأحداث التي نتجت عنها أضرار بدنية خطيرة وحالات وفاة قد تعهّد بها القضاء العدلي أو القضاء العسكري وهي محل نظر من المحاكم وأحيلت بعض الملفات على المحاكمة وصدرت فيها أحكام ابتدائية في حين لا زالت

بعض القضايا جارية لدى مكاتب التحقيق بمختلف المحاكم العسكرية أو المحاكم العدلية، ويبقى للقضاء الكلمة الفصل في تحديد الوقائع بدقة وتكيف الأفعال قانونيا وبناء النتائج القانونية اللازمة عليها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن ما تمّ عرضه أعلاه من حالات هي فقط الحالات التي تمكنت اللجنة من رصدها والوصول إليها وإجراء التحريات الممكنة بخصوصها وهذا لا ينفي وجود أحداث أخرى لم يقع درسها لعدم التوصّل لمعلومات بخصوصها، فضلا على وجود حالات تعهّد بها القضاء بفرعيه ولم يرد ذكرها في هذا التقرير لعدم اتصال أصحابها باللجنة وعدم تمكّن اللجنة من الوصول إليهم، كوجود حالات لم يتعهد بها القضاء (خاصة الأضرار البدنية التي لا تكتسي خطورة) ولم ترد ملفاتها على اللجنة.

وعلى كل حال يبقى حقّ المتضرر قائما في التشكي جزائيا طالما لم يسقط حق القيام بعدُ على معنى الفصل الخامس من مجلة الإجراءات الجزائية الذي اقتضى أنه "تسقط الدعوى العمومية فيما عدا الصور الخاصّة التي نص عليها القانون بمرور عشرة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن جناية وبمرور ثلاثة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن جنحة وبمرور عام كامل إذا كانت ناتجة عن مخالفة وذلك ابتّداء من يوم وقوع الجريمة على شرط أن لا يقع في بحر تلك المدة أي عمل تحقيق أو تتبع".

الاستنتاجات العامّة:

– أن بعض الولايات عرفت حوادث بقيت معالمها غامضة من ذلك ولاية بنزرت التي شهدت استهدافا واضحا للجيش الوطني من طرف عناصر مجهولة لم تتوصّل التحريات إلى الكشف عن هوياتهم وذلك إما باستهداف الدوريات العسكرية التي تقوم بعمليات تدخّل أمني أو باستهداف الثكنات العسكرية مباشرة.

– أنّ الحوادث التي حصلت خلال هذه الفترة تعود أساسا إلى عدم التنسيق بين الوحدات الأمنية والوحدات العسكرية .

– أنّ الفراغ والانفلات الأمني أديا إلى حصول العديد من عمليات النهب والسلب، وانتهيا بتدخّل العناصر العسكريّة لمنعها انجرت عنه إصابات بدنيّة بالرصاص أدّت إلى الوفاة في بعض الحالات.

– أنّ اهتزاز ثقة المواطن برجل الأمن أثّرت في أداء هذا الأخير، وأدّت إلى محاولة المواطنين للقيام بهذا الدور من خلال التنظّم في إطار لجان أحياء أفضت تدخلاتها في بعض المناسبات إلى حوادث قاتلة.

– أنّ عدد كبير من الحوادث كان ناتجا عن جهل الضحايا بإجراءات التوقّف عند المطالبة بذلك أثناء حظر التجوّل ، بالإضافة إلى عدم احترام مقتضياته.

– أن عدم التعامل بصرامة في تطبيق الأمر عدد 50 لسنة 1978 فتح المجال إلى عدّة مخالفات في تطبيقه.

الفصل الثاني : أحداث اعتصامي القصبة 1 والقصبة 2

أحدث فرار الرئيس السابق فراغا دستوريا تمّ التعامل معه في بداية الأمر بتعيين الوزير الأول السيد محمد الغنوشي رئيسا مؤقتا وفقا لمقتضيات الفصل 56 من الدستور قبل أن يتم التراجع في ذلك وتعيين رئيس مجلس النواب السيد فؤاد المبزع رئيسا مؤقتا وفقا لمقتضيات الفصل 57، مع احتفاظ السيد محمد الغنوشي بمنصب الوزير الأول.

ولما كان الرئيس السابق قد أقال الحكومة منذ 13 جانفي 2011، تولى السيد محمد الغنوشي تأليف حكومة مؤقتة كان أغلب أعضائها من المنتسبين للتجمع الدستوري الديمقراطي والوزراء السابقين.

واعتبرت عديد التيارات والقوى السياسية والمدنية أن تكوين الحكومة المؤقتة بمثل هذه التركيبة هو محاولة للإلتفاف على الثورة ومنع السير بها نحو إحداث تغييرات جذرية على مستوى أجهزة السلطة ومؤسسات الدولة وعلى مستوى التشريعات.

وبرزت آنذاك مطالب سياسيّة جذرية مخالفة لما كان منتظرا من تنظيم انتخابات رئاسية في غضون ستة أشهر مع إدخال بعض التعديلات على دستور سنة 1959.

وتمثلت أبرز تلك المطالب في الدعوة إلى إقالة الوزراء المنتسبين للتجمع الدستوري الديمقراطي من الحكومة المؤقتة، وحلّ مجلسي النواب والمستشارين وتعيين مجلس لحماية الثورة وحلّ التجمع الدستوري الديمقراطي وإلغاء الدستور وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور جديد، إلخ، وهذا ما أدى إلى ما عرف "باعتصام القصبة 1" الذي استمر من 23 جانفي 2011 إلى 28 جانفي 2011، ثمّ "اعتصام القصبة 2" الذي استمر من 25 فيفري إلى 3 مارس 2011.

وشارك في الاعتصامين المذكورين الآلاف من الشباب المنتمين إلى جميع ولايات الجمهورية سواء من المنتسبين للتيارات السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني أو من غيرهم.

وأفضى الاعتصام الأول (اعتصام القصبة 1) إلى استقالة مجموعة من الوزراء المنتمين إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وإلى إدخال تعديل على تركيبة الحكومة المؤقتة تمّ بموجبه استبدال بعض الوزراء التجمعيين بوزراء تكنوقراطيين، كما تمّ حلّ مجلسي النواب والمستشارين.

إلا أن تلك الإجراءات ورغم فكّ اعتصام القصبة 1 لم تنهي الحركة الاحتجاجية ضد الحكومة، فانتظم اعتصام القصبة 2 حيث تجمّع آلاف من الشباب المحتجين بساحة القصبة يوم 25 فيفري 2011 ليدوم إلى يوم 3 مارس 2011، واستمرت المطالبة باستقالة محمد الغنوشي وإنشاء مجلس حماية الثورة وحلّ التجمع الدستوري الديمقراطي.

وأدى هذا الاعتصام إلى استقالة السيد محمد الغنوشي وتعيين السيد الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة المؤقتة الذي تولى إلى جانب التعديلات التي أدخلها على تركيبة الحكومة الإعلان على جملة من الإجراءات من أهمها تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والدعوة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات. وإلغاء دستور سنة 1959، واعتماد قانون التنظيم المؤقت للسلط، الخ.

وبالتوازي مع اعتصام القصبة 1 تمّ تنظيم اعتصام بمدينة المهدية في السقيفة الكحلة مساندة لمعتصمي القصبة تمّ أثناءه رفع نفس الشعارات والمطالب، وقع تفريقه من قبل أطراف مجهولة وذلك باستعمال الزجاجات الحارقة والحجارة والهراوات يوم 21 جانفي 2011 وسجلت أثناء ذلك العديد من الإصابات البدنية حسبما أكّده شهود العيان دون أن تتوصل اللجنة بأي ملف في هذا الصدد.

ومن خلال الملفات التي جمعتها اللجنة، أُصيب خلال "اعتصام القصبة 1" و"اعتصام القصبة 2" ستة وسبعون جريحا معظمهم نتيجة الإعتداء عليهم بالضرب بالهراوات أو الإصابة بالغازات المسيلة للدموع، وبدرجة أقل نتيجة إصابتهم بالرصاص.

كما توفي ثمانية أشخاص جميعهم أثناء الأحداث التي رافقت "اعتصام القصبة 2" والتي جدت بوسط العاصمة يومي 25 و26 فيفري 2011، وكانت حالات الوفاة ناتجة عن الإصابة بالرصاص.

1- محمد بن حسن الحنشي : تلميذ، يبلغ من العمر 19 سنة، أصيب برصاصة في ظهره أمام قوس باب البحر، يوم 25 فيفري 2011،

2- فريد بن عمار مبروك: عامل يومي، يبلغ من العمر 24 سنة، أصيب بثلاث رصاصات في مواضع مختلفة من جسده (الفخذ واليد والقلب) أثناء اعتصام القصبة، يوم 26 فيفري على الساعة السادسة والنصف مساء.

3- حمدي بن عبد الحميد البحري: 17 سنة، عامل بشركة أصيب برصاصة في صدره عندما كان مارا بشارع قرطاج، تم نقله إلى مستشفى الحبيب ثامر حيث توفي في نفس اليوم 26 فيفري 2011،

4- أنيس بن محمد الطيب حولي: 17 سنة، أصيب بثلاث رصاصات على مستوى البطن، يوم 26 فيفري حوالي الرابعة بعد الظهر بشارع الحبيب بورقيبة،

5- أيمن بن محمد ناجي العقيلي: عامل يومي، 27 سنة حسب إفادة والدته وأخته نقلا عن شهود عيان، أصيب بالرصاص عند نزوله من المترو بساحة البساج يوم 26 فيفري حوالي الرابعة بعد الظهر، وحسب الشهود كان أعوان الأمن هم الذين أطلقوا

النار. وتم نقله إلى مستشفى شارل نيكول لكنه توفي نتيجة نزيف حاد ناجم عن الإصابة.

6- عبد الكريم بن بوبكر الملكي ضيفي: تلميذ بمدرسة مهنية ، عمره 23 سنة، أصيب يوم 26 فيفري 2011 على الساعة الثانية بعد الظهر، بشارع الحبيب بورقيبة بالرصاص فتوفي على عين المكان.

7- خالد بن النفطي الأخضري: 18 سنة، أصيب برصاصة في رأسه يوم 26 فيفري في ساحة برشلونة. تم نقله إلى المستشفى العسكري حيث توفي في اليوم الموالي.

8- عبد الباسط بن محمد خضراوي: 24 سنة، عامل بشركة، أصيب برصاصة على مستوى كتفه الأيسر من الخلف يوم 27 فيفري 2011 حوالي الرابعة بعد الظهر بينما كان مارا بشارع جمال عبد الناصر في طريق العودة من عمله. وكانت هناك في ذلك مظاهرة وطلق ناري من طرف أعوان الأمن، تمّ نقله إلى المستشفى العسكري حيث توفي في نفس اليوم.

الفصل الثالث : تتالي الأحداث في بقية الأشهر من فيفري إلى 23 أكتوبر 2011.

تواصلت الحركات الاحتجاجية بالعاصمة وداخل الجمهورية اختلفت فيها المطالب بين السياسي والاجتماعي، وتمّ أثناءها تسجيل انتهاكات مختلفة وانتهت بعضها إلى الوفاة.

ونذكر بالخصوص أهمّها وهو ما حصل في الولايات التالية :

1- ولاية قابس

بتاريخ 22 جانفي 2011 انتظمت مظاهرة احتجاجية بمدينة قابس نظّمها الأهالي فتسلق الهالك **محسن بن يوسف مسعودي** البالغ من العمر 42 سنة، عامل يومي أصيل مدينة ماجل بلعباس من ولاية القصرين، عمود كهربائي قرب محطة وقود لتعليق العلم الوطني فأصيب بصعقة كهربائية أدّت إلى وفاته حسب ما أثبته تقرير التشريح الطبي الصادر عن المستشفى الجهوي بقابس والذي جاء به أن الوفاة حصلت يوم 24 جانفي2011 وهي ناتجة عن صعقة كهربائية وأن الجثة لا تحمل آثار عنف.

2- ولاية سيدي بوزيد

حصلت في مدينة سيدي بوزيد بتاريخ يوم **4 فيفري 2011** حادثة في ظروف خاصة لا بدّ من الإشارة إليها، رغم أن اللجنة اعتبرتها خارجة عن اختصاصها، وتمثّلت في وفاة كلّ من **رضا بن محمد بكاري** البالغ من العمر 32 سنة بائع متجول و**عادل بن العربي الهمامي** البالغ من العمر 36 سنة تقني سامي ببلدية وذلك داخل غرفة الإيقاف بمركز الشرطة بسيدي بوزيد.

وحسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس بتاريخ 5 فيفري 2011 والمتعلّق بالهالك عادل الهمامي فإن الجثّة كانت متفحّمة بشكل شبه كلّي إلى جانب سقوط جزء من الفكّ العلوي .

علما وأن القضاء تعهّد بهذه الحادثة وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض انتهى بإحالة المتهمين على القضاء وصدرت ضدّهم أحكام ابتدائية .

كما اندلعت يوم 23 ماي 2011 اضطرابات بمدينة الرقاب على إثر رواج أخبار غير صحيحة اعتقد أصحابها بأن سكان مدينة سيدي بوزيد قد يحظون بامتيازات أكثر من بقية معتمديات الولاية وقد تمّ خلال محاولة تفريق المظاهرات بعض الانتهاكات المسلّطة على المواطنين .

3- ولاية الكاف

لئن لم تشهد ولاية الكاف قبل يوم 14 جانفي 2011 مواجهات عنيفة، فإن الفترة اللاحقة لهذا التاريخ كانت مخالفة وعرفت خلالها مدينة الكاف وهي مركز الولاية عدّة أحداث نبيّنها كما يلي:

- **يوم 18 جانفي 2011** : تجمهر عدد كبير من المواطنين أمام مقر القباضة المالية بتاجروين محاولين اقتحامها، إلا أن أعوان الأمن تمكنوا من التصدي لهم وتفريقهم، إثر ذلك توجهت مجموعة متألّفة من حوالي 500 شخص من بين المتظاهرين أمام مقرّ القباضة المالية إلى مقرّ منطقة الأمن الوطني وقاموا بمهاجمته مستعملين الزجاجات الحارقة وأسلحة بيضاء مختلفة، كما عمدوا إلى حرق السيارات الإدارية، واقتحموا مقرّ المنطقة وقاموا بحرق الطابق السفلي.

وبالنظر لضآلة عدد الأعوان الموجودين بمقر المنطقة آنذاك (والذي لم يكن يتجاوز العشرة أعوان) تم إعطاء الأولوية لتأمين السلاح خشية أن يقع في أيدي المتظاهرين وذلك بتجميعه من قبل الأعوان وإخفائه في السطح.

وأفاد بعض الأعوان أنهم خيّروا الإلقاء بأنفسهم من الطابق الثالث رفضا منهم لإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى تعرّض أربعة من بينهم إلى إصابات متفاوتة الخطورة منها كسور وجروح مختلفة.

- الأحداث المرتبطة بقضية "البشير الجلاصي" خلال شهر فيفري 2011

تفيد الشهادات المختلفة التي تلقتها اللجنة وكذلك ما صدر بوسائل الإعلام حول الأطوار المختلفة للأحداث الأليمة التي جدت بمدينة الكاف يومي 5 و6 فيفري 2012 والتي ذهب ضحيّتها شخصان وأصيب خلالها 16 شخصا بطلق ناري حسب القائمة التّى قدّمها المستشفى الجهوي محمد بورقيبة بالكاف وتمّ تعنيف العديد، لم تتحصل اللجنة إلى على أربع ملفات من بينهم ثلاث إصابات خطيرة.

وتفيد أقوال الشهود أن المدعو البشير الجلاصي أوعز لامرأة مقابل مبلغ مالي بترويج خبر زائف بين سكان المدينة مفاده أن رئيس منطقة الأمن الوطني قام بصفعها وإهانتها.

كما قام بتحريض مجموعة من السكان على التجمهر أمام مقر منطقة الأمن الوطني ومهاجمته مقابل مبالغ مالية عرضها عليهم. ويفيد بعض الشهود أن من بين هؤلاء عدد هام من المنحرفين الذين تم إيقافهم لاحقا، كما تم إيقاف المرأة والمدعو البشير الجلاصي الذي انتحر لاحقا وهو رهن الإيقاف بسجن المرناقية.

كما قام مجموعة من السكان سرعان ما تزايد عددهم يوم 5 فيفري 2011 بالتظاهر أمام مقر منطقة الأمن وعمدوا إلى إضرام النار فيه وفي السيارات الإدارية التي كانت موجودة بالمكان. وحصل خلال هذه الأحداث إطلاق نار لم يحدد مصدره بشكل قطعي، مع أن بعض الشهود أفادوا بأن أعوان الأمن هم الذين أطلقوا النار في حين نفى البعض الآخر أن يكون مصدر النيران من أعوان الأمن.

ونتج عن هذه الأحداث جرح سبعة عشر شخصا من بين المتظاهرين جميعهم نتيجة الإصابة بالرصاص إلى جانب وفاة كلّ من:

– **فتحي بن سالم اللعلاعي** يبلغ من العمر 51 سنة حلاق بطلق ناري وأصيب خلال المظاهرة برصاصة في أعلى الظهر، وتمّ نقله للمستشفى إلاّ أنه توفي بعد وصوله مباشرة، حوالي الخامسة مساء. وحسب ما أفاد به أخوه أن مصدر الرصاص لم يكن أعوان الأمن، بل عناصر تابعة لمجموعة المدعو البشير الجلاصي.

وحسب ما ورد بتقرير الطب الشرعي حصلت الوفاة على الساعة السادسة مساء وعشر دقائق ثمّ وقع نقل الجثّة إلى المنزل من طرف العائلة وتنقل فريق طبي لانتزاع الرصاصة التي وقع إخراجها وتقديمها إلى قاضى التحقيق بالكاف.

– **أحمد بن محمد علي الخماسي** يبلغ من العمر 20 سنة عاطل عن العمل، أصيب في نفس المظاهرة أمام مقر منطقة الأمن الوطني برصاصة في القلب أدّت إلى وفاته في الحين.

كما تم خلال هذه الحادثة الاعتداء على رئيس منطقة الأمن بالعنف الشديد، ويفيد عديد الشهود أن بعض المتظاهرين حاولوا الإلقاء به داخل إحدى السيارات المشتعلة.

كما تعرض شاب يبلغ من العمر 31 سنة إلى إصابة بالرصاص (بندقية صيد) على مستوى العين اليمنى من قبل أعوان الأمن أمام إدارة البريد بالكاف حيث كان متوجها لإصدار حوالة بريدية، وتم نقله من قبل عناصر من الجيش الوطني إلى المستشفى الجهوي بالكاف ومنه إلى مستشفى أمراض العيون بالعاصمة حيث أجريت عليه عمليتان جراحيتان، وأدت الإصابة إلى فقدان البصر بتلك العين.

تعرّض شاب آخر إلى طلق ناري من بندقية صيد أثناء مظاهرة، فأصيب في عينه اليسرى، فنقل على إثر ذلك إلى المستشفى الجهوي بالكاف ومنه إلى مستشفى "الهادي الرايس" بالعاصمة لإجراء عملية جراحية.

كما أصيب شاب في العشرين من عمره، عندما كان عائدا من الدراسة إلى البيت مارا أمام منطقة الشرطة بالكاف، فوجئ بوجود مظاهرة تعرض خلالها إلى إصابة

بالرصاص في يده اليسرى. وأجريت عليه عملية جراحية، واستوجبت حالته الصحية راحة بستين يوما، كما انقطع عن الدراسة، وهو يعاني حاليا من أوضاع نفسية صعبة.
وأصيب شاب آخر بطلق ناري من بندقية صيد على مستوى عينه اليمنى، مما استوجب نقله إلى مستشفى "الهادي الرايس" بالعاصمة لإجراء عملية جراحية وذلك عندما كان عائدا من عمله إلى محل سكناه بمنطقة سيدي منصور.
وسجلت اللجنة ثلاث حالات اعتداء بالعنف احدهما شاب معاق تعرّض إلى الاعتداء بالعنف الشديد من طرف أعوان الأمن بواسطة العصي، وكان ذلك أمام مقر منطقة الأمن بالكاف عندما كان في انتظار أخيه ليعود معه إلى المنزل. وتسبب له كسور في فمه ووجهه.
-6 فيفري 2011 وحوالي الساعة الخامسة والنصف مساء وقرب مقر بلدية الكاف تعرض شاب عمره 19 سنة إلى طلق ناري من طرف جندي عندما كان مارا بجوار جنازة أحمد الخماسي أصابت الجهة اليمنى من صدره استوجبت نقله للمستشفى.
-9 فيفري 2011 وحوالي العاشرة ليلا وعندما كان واقفا أمام منزله، تعرض شاب في مدينة الدهماني إلى إصابة بالرصاص على اثر مطاردة فرقة خاصة بمعية الحرس الوطني والجيش الوطني لأشخاص. وقام الأعوان بإطلاق نار بشكل عشوائي مما أدى إلى إصابته، وتمّ نقله إلى المستشفى الجهوي بالكاف أين تلقى العلاج.

4- ولاية تونس:

شهدت العاصمة يوم 24 مارس 2011 محاولة اعتصام بالقصبة للمرّة الثالثة إثر تجمّع عدد من أهالي الشبان الذين فُقدوا على إثر محاولتهم للهجرة بطريقة سرية وجامعيين من خريجي اختصاص التربية البدنية ورفع بعض العمّال من قطاعات مختلفة لمطالب اجتماعية.

وفي اليوم الأول من شهر أفريل 2011، قرّر عدد من المواطنين إثر صلاة الجمعة التي أدّوها في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة التنقل نحو القصبة ثم التوجه نحو ساحة الحكومة للشروع في تنظيم ما عُرف باعتصام القصبة 3 للمطالبة بحل جهاز البوليس السياسي، والذي رغم طابعه السلمي، جوبه بعنف شديد، حيث تمكّنت قوات الأمن من مختلف الأجهزة، وبالأخص وحدات التدخّل من تشتيت المعتصمين عبر ملاحقتهم، وضرب الكثير منهم بالهراوات، وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع حتى على الذين التجئوا إلى أحد المساجد القريبة من مقر الحكومة وأحيل عديد المواطنين على القضاء بتهمة انتهاك قانون الطوارئ والمساس بملك الغير.

وفي هذا السياق أكّدت بعض المنظمات الحقوقية من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب إلى استمرار ظاهرة التعذيب وانتهاك الحرمة الجسدية للموقوفين وإرغامهم على الإمضاء على محاضر لم تتل عليهم كما حصل لمجموعة من معتصمي القصبة 3 الذين أطلقت سراحهم المحكمة الابتدائية بتونس يوم 13 أفريل 2011 بعد أن عاينت آثار التعذيب البادية على بعضهم وأذنت بعرضهم على الفحص الطبي.

-نُظمت مسيرة بتاريخ **24 أفريل 2011** بشارع الحبيب بورقيبة، وجوبهت أيضا بمواجهة عنيفة من قبل قوات الأمن.

- شهدت شوارع تونس العاصمة يوم الجمعة **6 ماي 2011** أحداثا خطيرة، تمثلت خاصة في اعتداء قوات الأمن على عدد من الصحفيين كانوا يقومون بتغطية المظاهرات التي نُظمت بشارع الحبيب بورقيبة للمطالبة برحيل الحكومة المؤقتة، كما تمّ الاعتداء بالضرب على عدد كبير من المواطنين الذين كانوا يتظاهرون أو حتى الذين كانوا مارين بوسط المدينة أو كانوا داخل محلات عملهم وبلغ الأمر إلى حدّ مداهمة مقرّ صحيفتي "الصحافة" و"لابراس" والاعتداء بالضرب المبرح على أحد

المصورين الصحفيين وافتكاك آلات التصوير التابعة له ومطاردة الصحافيين وافتكاك بطاقاتهم المهنية.

نُظمت هذه المظاهرات على إثر إقالة وزير الداخلية السابق فرحات الراجحي بعد الحديث الصحفي الذي أدلى به وتحدث فيه عن وجود حكومة ظل تسير البلاد، وعن نية الجيش الوطني القيام بانقلاب في حال فوز حركة النهضة في انتخابات التأسيسي، أو إذا خسر من أسماهم "السواحلية" الحكم والمعلوم أن هذا الحديث الذي أثار الكثير من الجدل نظرا لما اكتساه من خطورة في محتواه وتوقيته، وهو ما ساعد على تغذية موجة جديدة من الاحتجاجات ضدّ الحكومة لم تخل من أعمال عنف التي استهدفت أعوان الأمن وممتلكات عامة وخاصة، وكادت أن تؤدي إلى محاكمة السيد فرحات الراجحي.

وتعرّض العديد من المواطنين أثناء تفريق المظاهرات الناتجة عن التصريحات المذكورة إلى الاعتداءات المختلفة بالعنف .

- نُظمت مسيرة طلابية يوم 7 ماي 2011 بدأت بتجمع أمام قصر العدالة ثم انتقلت إلى شارع الحبيب بورقيبة، غير أن الشرطة تصدت للمتظاهرين، وقامت بتفريقهم مستعملة الغاز بكثافة كما اعتقلت بعض المواطنين.

- شهد وسط العاصمة يوم 25 ماي 2011 مسيرات طالبت باستقالة حكومة الباجي قايد السبسي، فتصدّت لها الشرطة بقسوة مما أدى إلى إصابة خمسة عشر صحفيا بأضرار متفاوتة على أيدي قوات الشرطة، وهو ما دفع بالوزير الأول وبوزارة الداخلية إلى تقديم الاعتذار للإعلاميين المتضررين كما تعرّض عشرات المواطنين للاحتجاز بمقرات الشرطة.

- تم عشية الأحد 27 جوان 2011 اقتحام قاعة سينما "أفريكا" بالعاصمة من قبل عدة أشخاص كانوا حاملين لأعلام سوداء يرفعها عادة أنصار التيار السلفي مرددين شعارات دينية، ومنعوا بذلك ندوة كان ينظمها ائتلاف "لمّ الشمل" بالتعاون مع

المعهد العربي لحقوق الإنسان تحت شعار "لا للمسّ من مبدعينا" للتعبير عن رفضهم للتضييق على حرية المبدعين كما منع المهاجمون عرض شريط سينمائي للمخرجة نادية الفاني وقاموا بتهشيم باب قاعة السنيما وبعض تجهيزاتها.

- ورد في بيان صدر عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه "على إثر منع محاولة اعتصام القصبة يوم 15 جويلية جدّت أحداث أدّت إلى إصابة أربعة أعوان من مدينة منزل بورقيبة بجروح بليغة، ووفاة طفل بسيدي بوزيد كما طالت هذه الاعتداءات مقرات أمنية وإدارات ومحلات تجارية تم حرق بعضها بالكامل بعدد من المدن والقرى كما تم الاستيلاء على قطع سلاح من أحد المراكز الأمنية التي تمت مداهمتها بمنزل بورقيبة حسبما أفادت بذلك وزارة الداخلية وقد تبعت تلك الأحداث إيقافات كثيرة وإحالة العشرات من المشتبه بهم على القضاء".

- هدّد الوزير الأول السيد الباجي قائد السبسي النقابات الأمنية (الشرطة والحرس الوطني) بمتابعة مسؤوليها قضائيا جاء ذلك في خطاب ألقاه بتاريخ 6 سبتمبر 2011 وأعلن عن توقيف أي عمل نقابي لقوات الأمن الداخلي لما فيه من مخاطر على أمن الدولة متهما إياهم بالتمرد وتهديد النظام وبالتالي فإن أي عمل نقابي في هذا الشأن سيطبق عليه القانون كما أعلن عن عدة قرارات لفرض الأمن في البلاد والتصدي للانفلات الذي تشهده العديد من المناطق، كالإخلال بالأمن الوطني والاعتصامات المعطلة للمؤسسات مخولا لوزير الداخلية بوضع كل شخص يعمل ضد استقرار البلاد قيد الإقامة الجبرية وإعطاء صلاحيات للولاة حسب قانون الطوارئ لفرض سيادة القانون أمام التجاوزات الأمنية التي يمكن أن يتسبب فيها عدد من الأشخاص مؤكدا عدم تسامح الحكومة مع الممارسات التي من شأنها تعطيل الحياة العامة كقطع الطريق، ومداهمة مراكز الأمن ومقرات السيادة في الجهات والاعتداء على قوات الأمن الوطني والجيش الوطني موضحا أن قانون الطوارئ سيتم تطبيقه حتى نهاية أجله في شهر نوفمبر القادم.

5- ولاية سليانة

شهدت مدينة سليانة مسيرات عديدة بعد الثامن من شهر أفريل 2011 وذلك على إثر خلافات حول تعيين مسؤولة على معتمدية الجهة كما لم يحصل وفاق حول من يمثل الجهة بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

لكن رغم الطابع السلمي للتجمع الذي نُظم أمام مقر الولاية، إلا أن التعزيزات الأمنية التي وصلت للمدينة يوم 27 أفريل 2011 واعتقال عدد من الشبان ترتّبت عنها الدعوة إلى الإضراب العام مع التهديد بإحراق مكاتب المسوؤلين الجهويين الذين اتهموا برفض التحاور مع المتظاهرين، وبعد انطلاق المواجهات، تم الهجوم على المقر المركزي للشرطة واحتلاله ثم إحراقه من قبل المتظاهرين بعد انسحاب رجال الأمن كما تم إحراق عديد المؤسسات العامة والخاصة لكن بعد انتهاء تلك المواجهات، شرعت أجهزة الأمن في إيقاف واستنطاق عشرات الأشخاص وحصلت إحالة بعضهم على القضاء للتحقيق معهم بالعاصمة.

وتجدر الإشارة إلى الأحداث التي حصلت يوم الأربعاء 18 ماي 2011 بمدينة الروحية وتوفي على إثرها المقدم **الطاهر العياري** والرقيب الأول **وليد الحاجي** خلال اشتباكات عنيفة دارت بين عناصر من قوات الجيش الوطني وعناصر إرهابية. كما أسفرت هذه الاشتباكات على جرح العريف بالجيش الصغير المباركي، ومن بين تداعيات الأحداث المذكورة تمّ تركيز نقاط تفتيش لمسك أحد الارهابيين الذي تمكّن من الفرار، من ذلك تمّ تركيز دورية مراقبة بمفترق العمايم من ولاية زغوان (في الطريق الرابط بين سليانة وتونس) ، وبمحاولة إيقاف أحد الأشخاص وهو المدعو **كريم بن الهادي الحنبوصي** البالغ من العمر 38 سنة، لاذ بالفرار (الدراجة النارية التي كان يمتطيها بدون أوراق) نحو أحد الحقول، عندها اشتبه الأعوان فيه وأطلقوا عليه النار فأصابته رصاصة في رأسه بعد مطاردته من قبل عناصر من الجيش الوطني والأمن العمومي لعدم امتثاله لأمر التوقف خاصة بعد اشتباههم في أمره.

تمكّنت اللجنة من سماع عون الحرس الذي أطلق النار على الهالك بمقر إيقافه بالثكنة العسكرية بالعوينة وأفاد أن عملية فرار الهالك أدخلت الشكوك حوله وأنه لم يكن يقصد إصابته في مقتل، غير أن الرصاصة التي أطلقها كانت قاتلة.

6- ولاية نابل

شهدت مدينة سليمان أحداثا يوم الأحد 8 ماي 2011 توفي فيها **محمود بن حمودة التومي** البالغ من العمر 26 سنة، عضو حزب العمل الوطني الديمقراطي، الذي كان عضوا بمجلس حماية الثورة بالمدينة الذي سقط إثر تعرضه لطلق ناري من الخلف من طرف أحد عناصر من الجيش الوطني.

علما وأن وفاة الهالك محمود اقترنت بتداعيات تصريحات وزير الداخلية الأسبق التي أشرنا إليها أعلاه، وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس.

وتجدر الإشارة بخصوص هذه الأحداث أن اللجنة لم تتلق شكاوي أو ملفات من طرف المتضررين وربما يعود هذا إلى أن المواطنين كانوا يعتقدون أن اختصاص اللجنة انتهى بتاريخ 19 فيفري 2011 كما جاء به المرسوم عدد 97 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011، رغم البلاغات الصادرة عن اللجنة والتي طالبت فيها المواطنين بتقديم ملفاتهم وذلك إلى حد تاريخ 20 أكتوبر 2011.

7- ولاية أريانة

تعرّض الهالك **حسونة بن يوسف بني عمر** إلى إطلاق النار من طرف مجهول بمنطقة حي التضامن يوم 24 جانفي2011 وأصيب بالصدر، وبقي بالمستشفى مدّة طويلة إلى أن توفى 26 أوت 2011 بمستشفى جندوبة متأثرا بجراحه، وبقيت أطوار الحادثة غامضة.

8- ولاية قبلي

حصلت حادثة بمدينة قبلي تتمثّل في وفاة الشاب **رامي بن المختار العابد** المولود بتاريخ 11 افريل 1993 تلميذ بالتكوين المهني وذلك يوم 5 فيفري 2011، وتؤكّد والدة المتوفى أن ابنها كان ذاهبا إلى منزل جدّه حوالي الساعة الرابعة مساء وكان يوجد اعتصام أمام مقرّ الولاية احتجاجا على تعيين الوالي الجديد، مضيفة أنها علمت بوجود مناوشات بين أعوان الحرس والمعتصمين وتبادل العبارات المستفزّة انتهت بإطلاق الأعوان للرصاص فأصيب ابنها برصاصة أودت بحياته.

بالإطلاع على الشهادة الطبية المحررة من طبيب الصحة العام بالمستشفى الجهوي بقبلي بتاريخ 06 فيفري 2011 فان الوفاة كانت نتيجة إصابة بقذيفة مسيلة للدموع على مستوى الرأس.

9- ولاية بن عروس

ورد على اللجنة ملف من عائلى الهالك محمد بن البشير الفرشيشي المولود في 25 جوان 1983، عامل يومي، جاء فيه أنّ المذكور تعلق إلى طلق ناري من مجهول يوم 10 فيفري 2011 أودى بحياته بعد خمسة أيام.

وجاء بتقرير التشريح الطبي المحرر من قبل الطبيب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 16 فيفري 2011، أن الوفاة ناتجة عن كسر بالجمجمة نتيجة إصابة بالرصاص. علما وأنّ ظروف الحادثة بقيت غامضة.

حالة وفاة أخرى بطلق ناري توصلت فيها اللجنة فقط بتقرير تشريح طبي للهالك أنيس بن عبد المجيد بن محمد الجلاصي وذلك يوم 26 فيفيري 2011 بمنطقة مقرين.

ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول المؤرخ في 28 فيفري 2011، أن الوفاة ناتجة عن نزيف داخلي وخارجي لاحق لإصابة بالظهر من الناحية اليسرى

10- ولاية سوسة

بتاريخ 20 جانفي 2011، توفى **خليل بن حمدة ثابتي** من مواليد 12 فيفري 1991، عامل بمغازة، حرقا داخل مغازة نجمة التي يعمل بها.

وأكد والده أنه لم يلم بنبإ وفاتة ابنه إلا بعد 15 يوما ولا يستطيع تحديد ظروف الواقعة بدقة، مضيفا أنه تم فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة الابتدائية بسوسة.

ملاحظـة

ورد على اللجنة تقريري تشريح طبي من قسم التالطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول تونس، الأول بتاريخ 14 فيفري 2011 يتعلق بالهالك **محمد بن ابراهيم بن مبروك خميري** والثاني بتاريخ 15 سبتمبر 2011 المتعلق بالهالك **سامي بن العربي بن محمود العربي**، تضمنا وفاة المذكورين بعد الإصابة بسلاح ناري.

ولم تتمكن اللجنة من بيان الظروف الحافة بالوفاة ولا مكانها.

الخلاصـة

- لمواجهة مختلف الأحداث التي هدّدت أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية والمصالح الخاصة والعامة، لجأت الحكومات السابقة في عهدي السيدين محمد الغنوشي والباجي قائد السبسي إلى تفعيل قانون الطوارئ الذي تم اعتماده منذ 14 جانفي 2011 والذي يتعارض مع عديد الحريات الفرديّة والجماعية وفي مقدمتها حريّة التجمّع وهو حق كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولم تنجح الحكومات المتتالية من ضبطه وتنظيمه بشكل عملي وإن كانت هذه الحكومات قد غضت الطرف عن تطبيق قانون حالة الطوارئ في عديد المناسبات، وهو الذي ينص على منع كل تجمع يزيد عن ثلاثة أشخاص.

- التقت معظم الشهادات التي وثقتها منظمات حقوقية ووطنية ودولية عديد التجاوزات التي تعرض لها الموقوفون ممن شاركوا في هذه الأحداث وألقي عليهم القبض عن طريق الصدفة من تلك التجاوزات الضرب دون موجب واستعمال الهراوات

المطاطية من قبل عناصر الشرطة، ونقلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن بعض المستشفيات ترددت في تقديم شهادات طبية للمتضررين.

- يلاحظ في هذا السياق أن المصالح الأمنية لم تنف حدوث بعض هذه الانتهاكات، لكن كانت دائما تصفها بكونها "تجاوزات فردية" كما قدم المسؤولون الأمنيون في أكثر من مناسبة اعتذارات باسم وزارة الداخلية وهو سلوك جيد وجديد من قبل إطارات وزارة الداخلية لكن هذه المصالح تعهدت في أكثر من مناسبة بإجراء تحقيقات حول بعض الأحداث، إلا أنها لم تطلع الرأي العام على النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الشأن.

- تعود معظم هذه الأحداث إلى عوامل اجتماعية وسياسية وبالتالي هي ثمرة التعثّر الذي لا يزال مصاحبا لعملية الانتقال الديمقراطي، لكن مهما كانت الاعتبارات والدوافع إلا أن حقوق المواطنين وحماية أمنهم ومصالحهم تبقى ذات أولوية، بحكم القانون والمبادئ العليا لحقوق الإنسان، إلى جانب قيم الثورة التي أعطت الأولوية لضمان الكرامة والحرية للمواطنين.

حوصلة بالأرقام لنتائج الأحداث

ومن خلال مختلف التحقيقات التي قامت بها اللجنة خلال الزيارات الميدانية والسماعات والشهادات التي تلقتها من مختلف المصادر، تمكنت من تجميع ألفين وأربعة مائة وتسعة وثمانون (2.489) ملفا، موزعة على النحو التالي:

- 338 حالة وفاة، منها 86 حالة وفاة كان ضحيتها سجناء، 14 من قوات الأمن و 5 من الجيش
- 2147 ملفا يخص الجرحى، منها 62 جريحا من بين السجناء، و28 من قوات الأمن

ومن خلال تحليل البيانات التي تضمنتها هذه الملفات يتضح ما يلي :

- التوزيع الجغرافي: لقد سقط أغلب الضحايا في ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وتونس الكبرى (60% من الوفيات، و78% من الجرحى)

- التوزيع الزمني: يبرز تحليل البيانات أن الأمر يختلف عند مقارنة الوفيات بحالات الجرح. فبالنسبة للوفيات نلاحظ أن أغلب الضحايا (61 %) أصيبوا في الفترة الموالية ليوم 14 جانفي، وهذا أمر يبدو طبيعيا لأن الفترة المغطاة تمتد على مدى زمني أطول بالمقارنة مع الفترة السابقة التي تغطي شهرا واحدا، من 17 ديسمبر إلى 14 جانفي. أما بالنسبة للجرحى، فقد سجّلت أغلب الإصابات (68 %) في الفترة الأولى أي منذ اندلاع الثورة إلى يوم 14 جانفي

- الجهات المسؤولة: يبرز تحليل البيانات (سواء تعلق الأمر بحالات الوفاة أو الجرحى) أن قوات الأمن هي أكثر الجهات المسؤولة عن الإصابات (79% من حالات الوفاة و96,18 % من حالات الجرح).

إلا أن هذا التوزيع يختلف حسب الفترات، فإلى حدّ يوم 14 جانفي نجد أن قوات الأمن مسؤولة بنسبة 98,89 % عن حالات الوفاة و99,86 % عن حالات الجرح، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 51% (مقابل 49% من الحالات تعزى فيها المسؤولية

للجيش) بالنسبة للوفيات وإلى81% بالنسبة للجرحى في الفترة الموالية ليوم 14 جانفي (مقابل 19% للجيش).

مع الإشارة إلى أن قياس النسب المائوية المشار إليها اعتمد فيه على مجموع الإصابات التي توصلت اللجنة إلى تحديد المسؤول عنها، ولا على العدد الجملي للإصابات.

وتوصلت اللجنة إلى تحديد المسؤولية بنسبة 55% فيما يخص الوفيات، وبنسبة 57% فيما يخص الجرحى.

- نوع الإصابات : شملت الإصابات أنواعا مختلفة (طلق ناري وحرق واختناق بالغاز واعتداء بالعنف الشديد،الخ). إلا أن البيانات المجمّعة من طرف اللجنة تبين أن أغلب الإصابات كانت نتيجة طلق ناري (66 %بالنسبة للوفيات و45% بالنسبة للجرحى). كما سجلت اللجنة نسبة هامة من الإصابات الخطيرة بين الجرحى تقدر بـ16% من مجموع الإصابات، وشملت حالات مثل بتر الأعضاء والإعاقة العضوية، الخ.

- نوع الضحايا (الجنس، الفئة العمرية، الخ) : تبرز البيانات أن أغلب الضحايا كانوا من الشباب (82% من المتوفين "76% من الجرحى دون سن الأربعين)، بينما يبرز التوزيع حسب الجنس أن 96,5% من المتوفين هم من الذكور و3,5% من الإناث، وأن نسبة الجرحى بين الذكور تساوي 89% في حين تساوي 11% بين الإناث.

القسم الثاني : مواضيع وأحداث خاصة

من خلال ما سبق التعرض إليه، برزت مواضيع وأحداث خاصة رأت اللجنة تناولها بصفة مستقلة من ذلك ما حصل داخل العديد من السجون وموضوع القناصة إلى جانب بروز صراعات ذات طابع "قبلي".

كما شهدت الأحداث حصول انتهاكات كان ضحيتها الأطفال والنساء واكتست صبغة خاصة.

الباب الأول : أحداث السجون

يخضع نظام السجون إلى القانون عدد 52 لسنة 2001 المؤرخ في 14 ماي 2001، الذي ألغى الأمر عدد 1876 لسنة 1988 المتعلق بالنظام الخاص للسجون.

وفي سنة 2008 صدر قانون عدد 58 المؤرخ في 04 أوت 2008، نقّح فيه المشرع بعض فصول قانون 14 ماي 2001. ويتضمن هذا القانون 45 فصلا مبوبة في أحكام عامة وسبعة أقسام هي :

1- الإيداع بالسجن
2- حقوق وواجبات السجين
3- المكافآت والتدريب
4- أموال السجين
5- تنظيم الزيارات
6- الرعاية الإجتماعية
7- أحكام مختلفة.

وقد صنف قانون 14 ماي 2001 السجون إلى:

- سجون إيقاف وهي التي تأوي الموقوفين تحفظيا،

– سجون تنفيذ وهي تأوي المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية أو بعقوبات أشد،

– سجون شبه مفتوحة وهي تأوي المحكوم عليهم من أجل الجنح والمؤهلين في العمل الفلاحي.

وتخضع السجون حاليا، بشتى أصنافها، إلى إشراف وزارة العدل. فبعد أن أعلن الرئيس السابق في 7 نوفمبر 2000، على إحالة المؤسسات السجنية وإدارتها من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، أقر قانون 14 ماي 2001 بذلك. وجاء في فصله الثاني على أن إطارات وأعوان السجون لا " يُوضعون تحت سلطة وزير الداخلية إلا عند دعوتهم استثنائيا للمشاركة كقوة احتياطية في المحافظة على الأمن العام بكامل تراب الجمهورية.".

وفي سنة 2010 جاء الأمر عدد 187 المؤرخ في 29 جوان 2010، لينظم هيكلة مؤسسات السجون والإصلاح ويضبط مكوناتها المتمثلة في مؤسسة السجون والإصلاح (الإدارة المركزية) والسجن. كما ذكر هذا الأمر مراجع التنظيم الإداري الخاص بكل من مراكز الأطفال الجانحين والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح.

وتبعا لهذا الأمر تعرّف مؤسسة السجون والإصلاح بأنها مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تخضع لإشراف وزارة العدل وموكول لها تبعا للفصل الثالث من هذا الأمر المهام التالية:

- الإشراف على كافة المؤسسات السجنية والإصلاحية
- تطبيق السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد
- الحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين
- المحافظة على أمن الوحدات السجنية ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين والمودعين بها والحرص على تكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع

- حراسة المودعين والأطفال الجانحين ونقلهم
- توفير الإعاشة والرعاية الصحة والنفسية والاجتماعية للمودعين
- تطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة سواء للأطفال الجانحين أو للمساجين
- الحرص على تنفيذ برنامج الإدماج في الحياة المهنية.

ولأداء هذه المهام تشتمل مؤسسة السجون والإصلاح على:

- إدارة عامة و6 إدارات مركزية وفرعية
- تتكون الإدارة العامة من مدير عام وخمس مصالح غير مرتبطة فنيا وعضويا بباقي الهياكل الأخرى
- تتوزع مهام الإدارات المركزية على الاختصاصات الأمنية والإصلاحية والإدارية والجزائية والفنية (ما يعرف في التنظيم الإداري بإدارة المصالح المشتركة) وتضم ما يقارب 15 إدارة فرعية و50 مصلحة.

وتصنف السجون إداريا اعتمادا على طاقت استيعابها:

- طاقة استيعاب تتجاوز 4000 – صنف إداري أ (إدارة مركزية)
- طاقة استيعاب تتجاوز 0100 – صنف إداري ب (إدارة مركزية)
- طاقة استيعاب تتجاوز 1000 – صنف إداري ج (إدارة فرعية)

وحسب هذا التصنيف الإداري تضبط الأصناف الفرعية الأخرى وتتراوح بين 3 إدارات.

تضم الجمهورية التونسية 28 وحدة سجينة تأوي ما يزيد عن 35 ألف سجين بين موقوفين ومحكوم عليهم ومن ضمن تلك الوحدات السجنية سجن وحيد خاص بالنساء و هوسجن منوبة، بينما تحتوي بعض الوحدات الأخرى على جناح خاص بالنساء منعزل عن الأجنحة الخاصة بالرجال.

وسعى النظام السابق إلى إحاطة السجون بالسرية المطلقة ولم يمنح حق زيارة السجون إلا لقليل من المنظمات الدولية يذكر منها منظمة الصليب الأحمر منذ 2005[59].

واليوم وبعد ثورة 14 جانفي 2011 فتحت مؤسسات السجون أمام المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المهتمة بالدفاع على حقوق الإنسان.

وعرفت السجون التونسية بداية من شهر جانفي انفلاتات شاملة أسفرت على عدد من الجرحى والقتلى وأدت إلى فرار آلاف المساجين. وفي هذا الإطار انتقل أعضاء اللجنة، إلى السجون التالية للتقصي في الأحداث التي شهدتها:

- سجن برج الرومي بولاية بنزرت
- سجن الناظور بولاية بنزرت
- السجن المدني بولاية بنزرت
- سجن المرناقية بولاية منوبة
- سجن مرناق بولاية بن عروس
- سجن النساء بمنوبة بولاية منوبة
- سجن برج العامري بولاية منوبة
- سجن المسعدين بولاية سوسة
- السجن المدني بالمنستير بولاية المنستير
- السجن المدني القصرين بولاية القصرين
- سجن الهوارب بولاية القيروان
- السجن المدني بالمهدية بولاية المهدية

ولم تتمكن اللجنة من زيارة باقي السجون بكامل الجمهورية وإن شهدت البعض منها أحداثا تذكر، وهي بالخصوص السجن المدني بصفاقس والسجن المدني قابس ، والسجن المدني بقفصة والسجن المدني بحربوب بولاية مدنين. واكتفت اللجنة بدرس

[59] لم تنشر منظمة الصليب الأحمر تقاريرها في شأن السجون.

الوثائق التي قدمت لها من طرف عائلات المتضررين وما سجل عليهم من تصريحات.

وتمثلت أعمال اللجنة أثناء تلك الزيارات في تلقي شهادات مديري السجون وإطاراتها وأعوانها وشهادات المساجين الذين واكبوا الأحداث.

واعتمدت اللجنة في عملها على المنهجية التالية:

- بالنسبة للسجون:

- إجراء مقابلات مع مديري السجون لسماع شهاداتهم حول الأحداث بشكل فردي أحيانا وبشكل جماعي أحيانا أخرى.
- إجراء مقابلات مع أعوان السجون الذين واكبوا الأحداث بشكل فردي.
- إجراء مقابلات مع المساجين سواء كشهود على الأحداث أو جرحى أثناءها بشكل فردي.

وحفاظا على سرية المعلومات وحماية للمساجين والأعوان الذين قدموا لنا شهاداتهم عما عايشوه من أحداث داخل السجون، حرصت اللجنة على إجراء المقابلات على انفراد داخل مكاتب مغلقة مكنتنا منها إدارات السجون.

رغم ذلك لاحظنا تخوف الشهود المستمع إليهم وعدم إحساسهم بالأمان، وأحسن مثال على ذلك أحد المساجين الذي رفض الإدلاء بشهادته قائلا أنه لن يتكلم إلا بعد أن يغادر السجن.

- النسبة لمديري السجون ومسؤوليها، عاينت اللجنة عدة مناقلات في صفوف هؤلاء المسؤولين الشيء الذي حال دون الالتقاء بجميع المديرين الذين واكبوا الأحداث المعنية. وفي تلك الحالات اكتفت اللجنة بشهادات من نابهم من المسؤولين الذين باشروا عملهم أثناء الأحداث.

أما بالنسبة للمساجين الذين وقع سماعهم من طرف أعضاء اللجنة، فقد وقع اختيار البعض منهم من طرف إدارة السجون بينما اختار أعضاء اللجنة البعض الآخر.

كما قامت اللجنة بسماع سجناء آخرين تم إطلاق سراحهم، وسماع البعض من أهالي السجناء الذين لقوا حتفهم في السجن أثناء الأحداث.

وتجدر الإشارة أن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من الالتقاء بجميع عائلات السجناء المتوفين نظرا لصعوبة التعرف عليهم.

وتمكن أعضاء اللجنة أثناء زيارتهم إلى السجون المذكورة من التنقل داخلها وكانوا مصحوبين في كل مرة إما بمدير السجن أو بأحد الإطارات.

وكانت تلك الزيارات فرصة لأعضاء اللجنة لمعاينة بنية السجون وظروف الإقامة بها أو العمل فيها والحديث إلى بعض المساجين الموقوفين أو المحكوم عليهم والتحدث مع الأعوان المتواجدين في الأجنحة.

وعاين أعضاء اللجنة أثناء الجولات والحوارات، الوضعية المتردية لأغلب السجون من حيث بنيتها وظروف الإقامة بها.

كما عاينوا الأضرار المادية التي حصلت من جراء التحركات التي وقعت داخل السجون من احتراق غرف وأجنحة ومكاتب وكسر أبواب وجدران.

وتم توثيق كل الشهادات كتابيا، صورة وصوتا، كما تم توثيق المعاينات التي قام بها أعضاء اللجنة بصور تم أخذها أثناء زيارة السجن وبأخرى مدتها بها إدارة السجن.

وبعد دراسة شهادات المسؤولين والإطارات السجنية والمساجين وعائلاتهم، توصلت اللجنة إلى طرح فرضيات تمكنها من تفسير التحركات التي شهدتها السجون المذكورة.

وتقوم الفرضية الأولى، وفق تصريحات مسؤولين بعض السجون، على أن التحركات داخلها كانت نتيجة مؤامرة دبرتها العناصر المتبقية من النظام السابق في مواقع المسؤولية. أما الفرضية الثانية فهي تعتبر هذه التحركات تمردا.

تقوم أطروحة التمرد على التداخل بين حقيقة الوضع الراهن داخل السجون المذكورة والانفلاتات الأمنية والتحركات الثورية المسجلة آنذاك.

وإن تحتفظ اللجنة بهاتين الأطروحتين من حيث التعليلات التي ارتكزت عليها فإنها تعتبر كذلك أن هذه التحركات لم تكن أن تشهدها السجون التونسية إن لم تتصف الظروف بالإقامة والعمل بها بهذا الحد من الرداءة.

وتجدر الملاحظة أن أعمال اللجنة كانت موازية لتحقيقات قضائية جرت في شأن الأحداث التي شهدتها السجون. ولئن وقع تتبع بعض المسؤولين وأعوان السجون، فلم تفضي هذه التتبعات بعد إلى أي حكم.

أولا: الأحـداث

بدأت أول التحركات يوم 7 جانفي 2011 في السجن المدني ببنزرت حيث دخل المساجين في إضراب جوع احتجاجا على عدم الاستجابة إلى مطالبهم بالعفو ولم تتفاقم الأوضاع وفك الإضراب بعد أن سعى مدير السجن إلى التحاور مع المساجين وتهدئتهم.

وفي نفس اليوم أي 7 جانفي 2011 علم مساجين سجن الهوارب بالقيروان بما حصل في سجن بنزرت فبدأ التململ في صفوفهم وبتدخل المدير الذي تحاور معهم استتب الهدوء في السجن.

وبداية من 10 جانفي 2011 بدأ التململ في صفوف سجناء سجن القصرين بعد أن علموا عبر أهاليهم ووسائل الإعلام بالوضع العام في البلاد وفي ولاية القصرين بالتحديد. وخلافا للسجون المذكورة، فقد تواصل التململ في سجن القصرين وتفاقمت الأوضاع داخله إلى حدود يوم 14 جانفي 2011، إذ عمد مساجين السجن المدني بالقصرين إلى حرق الحشايا والغرف وإلى خلع الأبواب وكسرها وتزامنت عملية التمرد بهذا السجن، مع التحركات التي سجلت في باقي السجون.

فبداية من يوم 14 جانفي 2011 قامت بعض سجينات سجن منوبة بحرق بعض الحشايا إثر نقل خبر فرار الرئيس السابق. وتزامن ذلك بتفاقم الأوضاع بسجن برج العامري كذلك إثر نقل نفس الخبر.

وفي اليوم نفسه نقلت وسائل الإعلام ما حصل في سجن برج العامري فانتفض مساجين سجون المهدية ومرناق. وعلم مساجين برج الرومي والمنستيرفي اليوم نفسه بفرار الرئيس السابق وبالانفلاتات في السجون المذكورة فتمردوا بدورهم.

ولم تكن أحداث جانفي آخر الأحداث التي شهدتها السجون التونسية، حيث جدت اضطرابات أخرى في سجن برج الرومي بداية من 12 مارس 2011، وعرف السجن المدني بالقصرين في 29 أفريل 2011 اضطرابات حادة. كما سجل يوم 30 أفريل 2011 محاولة فرار لمساجين إثر إحراق جزء من سجن الهوارب بالقيروان.

وفي 5 جويلية 2011 سُجلت حركة تمرد ثالثة في السجن المدني القصرين، بالإضافة إلى اندلاع حريق في السجن المدني بقابس يوم 25 جويلية 2011.

تمثلت جميع التحركات المذكورة في تمرد المساجين الذين طالبوا كلهم بإطلاق سراحهم خاصة إثر فرار الرئيس السابق. واتصفت هذه التحركات في جل السجون بالعنف حيث عمد المساجين إلى حرق الحشايا وتكسير المرافق داخل الغرف وخلع الأبواب وأحيانا (كما هو الحال مثلا في سجون برج الرومي والهوارب والمسعدين) إلى كسر وثقب الجدران الفاصلة بين الغرف.

وأدى هذا التمرد إلى مواجهات عنيفة بين المساجين وأعوان السجون تم أثناءها استعمال القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص المطاطي والرصاص الحي. كما تم تعنيف بعض المساجين للسيطرة عليهم. وتسلح المساجين في المقابل بأعمدة الأسرة وبالحجارة وبأمواس حلاقة.

أسفرت كل هذه التحركات عن أضرار مادية تفاقم حجمها في بعض السجون مثل سجن برج الرومي والهوارب والمسعدين ومرناق والقصرين، وفرار المساجين وعلى قتلى وجرحى في صفوف المساجين والأعوان.

وفي ما يتعلق بالتعامل مع الأحداث وباستعمال السلاح للسيطرة على المساجين فقد دلت الأغلبية الساحقة للشهادات، التي تلقاها أعضاء اللجنة، من مديري السجون أنهم اتصلوا بالإدارة المركزية للسجون وتعذر عليهم الحصول على المدير العام للسجون إذ أن هاتفه الجوال كان مقفلا. وإن تمكن بعض المديرين من التحصل عليه فيما بعد، فإن التعليمات التي تلقونها لم تكن بالوضوح بالكفاية بل أفادت التعامل (على عموميته) حسب كل وضعية.

وفي هذا المجال توفرت لدى أعضاء اللجنة شهادة عوني سجون تواجدا بانتظام في قاعة العمليات بالإدارة المركزية منذ يوم 14 جانفي 2011، تفيد أن المدير العام للسجون تغيب عن قاعة العمليات وعوضه ليلة 14 جانفي 2011 في مهامه أحد إطارات السجون الذي لم يكن حسب أقوالهم مفوضا ولا مؤهلا للقيام بتلك المهام.

وحسب ما أفادنا به هؤلاء الشهود أن من عوض المدير العام للسجون مكث بقاعة العمليات وباشر هذه المهام حوالي الشهر بعد هروب الرئيس السابق. وسمعوه ويعطي التعليمات لقادة الوحدات ويأمرهم بعدم الإفراط في استعمال الذخيرة وإطلاق النار على مستوى أرجل المساجين المتمردين.

ولئن لم تتمكن اللجنة من التأكد من هذه المعلومة فهي تدعو إلى فتح تحقيق في الغرض.

ثانيا: التقارير المفصلة للزيارات الميدانية للسجون

نستعرض فيما يلي نتائج الزيارات الميدانية المجراة للسجون التالية:

1- سجن بنزرت المدينة

أ- معلومات عامة

يقع سجن بنزرت وسط المدينة، ويحتوي على 8 غرف خاصة بالرجال وغرفة خاصة بالنساء.

أثناء الأحداث كان عدد المساجين 556 وعند زيارة أعضاء اللجنة يوم 23 أوت 2011، كان عددهم 420.

ب- الأحداث

بسماعنا إلى مدير السجن، الذي باشر عمله بسجن بنزرت يوم 01 جانفي 2011، أكد لنا أن أول التحركات بدأت يوم 13 جانفي 2011 حين قدم عدد من المواطنين وعمدوا إلى إضرام النار في بعض الفضلات والخردة التي كانت متراكمة بجانب السجن نتج عنه نشوب حريق هائل، فقام مدير السجن بالاتصال بالحماية المدنية وأمام تأخرها قام الأعوان بإخماد الحريق وطلاء الجدران خوفا من ردة فعل المساجين. ولكن ورغم ذلك تفطن المساجين إلى الحريق نظرا لكثافة الدخان، وحسب مدير السجن فإنّ موقع السجن الكائن بوسط المدينة وقربه من الطريق ضاعف الصعوبات. فكان المساجين يستمعون إلى كل ما يدور بالخارج أين كان الأهالي يتظاهرون ويدعون المساجين إلى الثورة.

يوم 14 جانفي 2011 امتنع المساجين عن تناول الغداء. ولما حاول مدير السجن التحاور معهم تعللوا بأنهم يريدون مشاهدة قنوات تلفزية أخرى. وبعد أن استجاب إلى طلبهم عادت الأوضاع إلى طبيعتها. لكن مع حوالي الساعة الثالثة مساءا عاد المساجين إلى الصياح والشتم محاولين خلع الأبواب بالأسرة وتمكن مساجين الغرفة عدد 4، وهي أكبر غرفة، من خلع الباب والخروج إلى الساحة وهم من ساعدوا المساجين الآخرين على خلع بقية الأبواب، ولم تبق إلا الغرفتين عدد 3 وعدد 1. وبعد

أن عجزوا عن فتحهما طلبوا من الأعوان مدهم بالمفاتيح مهددين بحرق المساجين داخلها إن رفضوا، فاستجاب لهم الأعوان وألقوا مفتاح الغرفة عدد 3 (غرفة المسنين) من فوق السطح حيث كانوا متمركزين بعد أن ساءت الأوضاع داخل السجن وخوفا على أنفسهم من المساجين.

وأمام تصاعد الأحداث ونظرا لقلة الأعوان الذين كان عددهم أربعة، اتصل مدير السجن بالشرطة والحرس لطلب التعزيزات لكن لم يقع الاستجابة لطلبه. ونفس الشيء بالنسبة للإدارة العامة والوالي الذي أجابه بـ "ما عندي ما نعملك"، مما اضطره إلى الاتصال بالجيش الوطني الذي حلّ حوالي الساعة السابعة أو السابعة والنصف مساء.

وبحلول عناصر من الجيش الوطني وكان عددهم تقريبا ثلاثون فردا، تمركزوا بدورهم فوق السطح بعد أن صرح لهم مدير السجن ببيانات عن الوضع. وفي الأثناء كان جل المساجين في ساحة السجن مطالبين بالخروج، رغم تحذيرهم بأن الخروج يشكل خطرا عليهم نظرا لحالة الطوارئ ومنع الجولان ليلا، فبادروا بإضرام النار الغرف ثم المكاتب الإدارية ومروا إلى المصحة واستولوا على الأدوية خاصة منها أدوية الأعصاب واستهلكوها فأصبحوا على حالة من الهيجان استحال بعدها التحاور معهم. بعد ذلك اتجهوا إلى مغازة التموين ثم المطبخ وحملوا السكاكين التي استعملوها لتصفية حساباتهم والانتقام من بعضهم كما كانوا يلقون على الأعوان الحجارة و"بطاطا محشوة بأمواس حلاقة" وقوارير المولوتوف التي صنعوها بالقوارير والبنزين الذي وجدوه في المطبخ. كما اخرجوا أنابيب الغاز (12 أنبوب) وقاموا بتفجيرها لفتح الباب الخارجي للسجن لكنهم لم يتمكنوا من ذلك. في نفس الوقت كانت مجموعة أخرى من المساجين تحاول تهشيم الحائط لإحداث ثقب يمكنهم من الخروج وهو ما أكده العديد من الأعوان.

وللتصدي لهم قام الأعوان بإطلاق الرصاص في الهواء وباستعمال القنابل المسيلة للدموع. وأكد لنا مدير السجن أن القنابل التي وقع استعمالها هو من الحجم الصغير. وبما أنهم كانوا يلقون بها من فوق السطح فقد كان يتبخر في الهواء ولم يكن له أي مفعول على المساجين الذين كانوا يسخرون منهم. وقد اتصل بالإدارة العامة وطلب إمدادات من القنابل المسيلة للدموع لكنها لم تصلهم.

بالنسبة للنساء اللاتي يفصلهن عن غرف الرجال ممر فقد كن يصحن ويستغثن لكن الأعوان لم يتمكنوا من التدخل إلا بعد أن هدأ المساجين تحت تأثير التعب والجوع ومفعول الدواء الذي استهلكوه وتمّ إخراج النساء من الغرف ووضعهن بمكاتب الإدارة ثم تمّ نقلهن إلى سجن منوبة.

وفي شهادة لسجينة التقيناها في سجن النساء بمنوبة روت لنا ما حدث في سجن بنزرت وحالة الخوف والفزع التي عاشتها النساء اللاتي كن هناك. لكنّها أكدت أنه لم تتعرض أي واحدة منهن لأي نوع من العنف سواء من طرف المساجين أو من الأعوان.

وتوفي في هذه الحاثة كل من:

1- **بشير بن الحبيب الغربي**، البالغ من العمر 30 سنة أعزب، وأفادت والدته أن ابنها كان موقوفا في السجن المدني ببنزرت وأنه كان يعاني من مرض السكري منذ طفولته تسبب له في فقدان البصر بإحدى عنينه وأنه تم الاتصال بها من المستشفى لإعلامها بأن ابنها قد توفي يوم 17 جانفي 2011 بالمستشفى وأن سبب الوفاة طلق ناري تعرض له داخل السجن مؤكدة أن لها شهود على ذلك وأنها تقدمت بشكاية جزائية في الغرض.

وبسؤالنا لمدير السجن حول ظروف وفاة بشير بن الحبيب الغربي أكد أن الظروف التي كان عليها السجن من حرق للمطبخ وقطع الماء إلى جانب حالة الهيجان التي كان عليها السجناء حالت دو توفير الأكل والشرب للمساجين ولا حتى النزول من

السطح خوفا من ردة فعلهم. وأضاف أن وفاة هذا السجين كانت ناتجة عن بقائه بدون أكل وشرب وأنهم كإدارة لم يكن لهم أي علم بمرضه بالسكري لأن السجين لم يعلمهم بذلك حين تم إيقافه. ولكن تلقينا تصريحات لعون آخر من السجن أفادنا بأن الإدارة كانت على علم بمرض السجين الهالك حتى أنه منذ قدومه وقع وضعه بمصحة السجن مراعاة لظروفه الصحية.

وحسب ما جاء في تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجهوي ببنزرت بتاريخ 22 فيفري 2011 فإن الوفاة ناتجة عن بقاء الفقيد بدون أكل أو شرب لساعات عديدة تسببت في مضاعفات لمرض السكر الذي يعاني منه.

2- **أمان الله بن جلال بالليل**، يبلغ من العمر 21 سنة أعزب، وأفادت عائلته أنه تم إعلامها من طرف إدارة السجن يوم 20 جانفي 2011 بأن ابنها قد أصيب بحروق في السجن وأنه موجود بالمستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت.

وأفادنا مدير السجن أنهم عثروا على جثته شبه متفحمة بمطبخ السجن يوم 16 جانفي 2011. وحسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت فإن الفقيد وصل متوفيا إلى المستشفى يوم 19 جانفي 2011 وأن الوفاة ناتجة عن إصابته بحروق بكامل جسمه.

1- **عبد السلام بن عثمان بن حامد**، يبلغ من العمر 21 سنة، أعزب، توفي إثر إصابته بالرصاص حسب عائلته وهو ما تؤكده الشهادة الطبية للوفاة الصادرة عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 21 جانفي 2011. لكن المدير يؤكد أن الشهادة الطبية المسلمة من طبيب السجن لا تثبت ذلك وحين طلبنا منه نسخة من هذه الشهادة رفض متعللا بأنه يجب أن يستشير الإدارة العامة أولا، وإلى حد كتابة هذا التقرير لم يمدنا بهذه الشهادة.

كما أضاف أن المساجين نبهوهم بأنه أصيب في رأسه لكنهم لم يسعفوه في الإبان خوفا من الاعتداء عليهم من طرفهم كما أن حمله في سيارة السجن كان سيعرضهم

إلى الخطر نظرا لحالة الانفلات الأمني التي كانت عليها البلاد لذلك فضل أن يطلب المساعدة من الجيش الذي تدخل لحمله إلى المستشفى.

وبالنسبة للأعوان، توفي **هشام بن حمادي المحيمدي** البالغ من العمر 27 سنة، أعزب، حيث أفادت عائلته أنه توفي يوم 15 جانفي 2011 عندما كان يباشر عمله بحراسة السجن وذلك بتلقيه رصاصة اخترقت عضده لتستقر في جنبه وترديه قتيلا على عين المكان موجهين الإتهام إلى أحد عناصر من الجيش الوطني كان متواجدا على عين المكان لتحصين السجن.

ويفيد تقرير الطب الشرعي المسلم من المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 31 جانفي 2011 أن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرصاص في جنبه الأيسر.

أما بالنسبة لإدارة السجن فإن المدير يؤكد إصابة الفقيد "بنيران صديقة" حسب قوله مضيفا أنه لم يشاهد من أطلق عليه الرصاص ونفس الشيء أكده زملاء آخرون.

كما جرح سجين اثر إصابته بطلق ناري. وأمدنا المستشفى الجهوي ببنزرت بقائمة تشمل أربعة جرحى وقع إسعافهم بالعيادات الخارجية يوم 19 جانفي 2011.

وتطرق مدير السجن إلى الحالة النفسية التي أصبح عليها الأعوان الذين كانوا متواجدين ساعة الأحداث فهناك من أصبح عاجزا تماما عن العمل ويعاني من اضطرابات نفسية حادة. كما أصيب العديد منهم بجروح جراء قذفهم بالحجارة من طرف المساجين.

كما قام أعضاء اللجنة بزيارة الغرف وعاينوا الحالة التي كانت عليها والتي وقع إضرام النار فيها إذ كانت متفحمة إلى جانب وجود بقايا أسرة متناثرة.

2- السجن المدني بالقصرين

أ- معلومات عامة

تتمثل طاقة استيعاب السجن المدني بالقصرين في 765 سجينا، والحال أن السجن احتوى قبل الأحداث المتتالية على 1200 سجين مما يدل على حالة اكتظاظ.

وبعد الأحداث الآتي ذكرها والتي أسفرت على حرق 5 من الغرف الكبرى وفرار العديد من المساجين أو نقل البعض منهم إلى سجون أخرى لم يتبق حاليا في السجن إلا 199 سجينا حسب ما أفاد به حسب نائب مدير السجن المدني بالقصرين.

ويأوي هذا السجن الموقوفين والمحكوم عليهم، ولكن بعد الأحداث المسجلة وإحالة أغلبية المحكومين عليهم إلى سجون أخرى فإن السجن لم يبقى فيه إلا على الموقوفين على ذمة محاكم ولايتي القصرين والكاف.

كان من المفروض أن نلتقي في زيارتنا للسجن المدني بالقصرين، يوم 26 سبتمبر 2011، بمديره المباشر، إلا أننا فوجئنا بأنه كان في إجازة خاصة ليومين فلم نتمكن من مقابلته. وعوضه في هذا اللقاء المدير بالنيابة والرئيس الحالي للمصلحة الأمنية لهذا السجن.

ب- الأحداث

عرف سجن القصرين 3 أحداث متتالية وهي:

- أحداث جانفي 2011
- أحداث أفريل 2011
- أحداث جويلية 2011

وتم تعويض مدير السجن بعد أحداث أفريل 2011.

- **أحداث جانفي 2011:**

بدأ التململ داخل السجن منذ بداية ليلة 10 جانفي 2011، حيث تلقى بعض المساجين معلومات من طرف من زارهم من أقاربهم وعبر وسائل الإعلام حول الوضع العام الراهن بالبلاد وفي ولاية القصرين بالتحديد وموت مواطنين في القصرين. وقرر المساجين الدخول في إضراب عام عن الطعام كما رفضوا مغادرة غرفهم وكانوا يطالبون بالخروج للاطمئنان على أهاليهم.

وحسب الشهادات التي تلقيناها من طرف أعوان السجن والتي أكدها بعض المساجين الواقع سماعهم، تمّ التحاور مع المساجين بحيث حاول أعوان السجن تهدئتهم وإقناعهم بفك الإضراب لكنهم واصلوا إضرابهم وبقائهم في الغرف.

وتجدر الإشارة أنه وقع تعزيز سجن القصرين بفرقة تعد حوالي 120 عون سجون تحت إشراف مدير وحدات السجون.

وحسب شهادة أحد الأعوان الذين شاركوا في هذا التعزيز والذي ينتمي إلى فرقة الأنياب وجدوا المساجين مغلقين الغرف على أنفسهم من الداخل ورافضين الحوار مع الأعوان ومتعمدين شتمهم وقذفهم "بالنجاسة".

ولم يستعمل الأعوان الغازات المشلة للحركة والمسيلة للدموع بل استعملوا الماء لبل الحشايا حتى لا تُحرق من طرف المساجين، وتوجهوا إلى التفاوض معهم وإقناعهم بالخروج من غرفهم مقابل وعدهم بالأمان.

وفي الأثناء كان أعوان السجن المدني بالقصرين يواجهون حالة أخرى، حيث قام في الآن نفسه مساجين إحدى الغرف (غرفة العمال وصغار السن) بحرق حشايا أسرتهم ووضعها بالنوافذ حتى يرى المواطنون الدخان من خارج السجن وتمّ إطفاء الحريق من طرف أعوان السجن والإدارة بعد أن فتح المساجين الغرفة وخرجوا إلى الساحة.

وتمّ في الحين نقل هؤلاء السجناء إلى السجن المدني بزغوان. وحسب تصريحات أحد أعوان فرقة التعزيز، الذي تولّى رفقة زملائه نقلهم، كان عددهم حوالي 230 سجينا وهم من المشاغبين وممن حرضوا على الحرق. وتم نقل المساجين إلى السجن المدني بزغوان على الساعة الرابعة صباح يوم 11 جانفي 2011 بعد محاولة أولى فاشلة لعدم تمكنهم من اختراق الحواجز التي أقامها المواطنون في شوارع القصرين.

وحسب شهادة العون المذكور، أُوكلت مهمة الإشراف على نقل المساجين إلى عون يباشر مهامه حاليا في الإدارة العامة برتبة مقدم، وهو نفسه الذي عُيِّن آنذاك مديرا مؤقتا لسجن زغوان.

كما أكد العون المذكور أنه حال وصول المساجين إلى السجن المذكور وقع تعذيبهم ولم يعودوا إلى السجن المدني بالقصرين إلا في فيفري 2011 بضغط من أهاليهم الذين اعتصموا أمام السجن المدني بزغوان. وأضاف أن هؤلاء المساجين وأهاليهم حاولوا الاتصال بوكيل الجمهورية وطالبوا مقابلته للتشكي من التعذيب الذي سُلط عليهم طيلة هذه المدة دون الاستجابة لطلبهم.

وحسب مختلف الشهادات التي تلقيناها لم يستعمل خلال أيام 11 و12 جانفي 2011، أي سلاح ولم يسجل أي جريح من بين السجناء.

وبعد هذه الأحداث استتب الهدوء بكامل السجن إلى موفى يوم 15 جانفي 2011، وحسب شهادة أحد الأعوان الذي كان يرافق مدير السجن، تلقى حوالي الساعة الواحدة ظهرا العون المكلف بتوزيع المكالمات الهاتفية التي ترد على السجن اتصالا هاتفيا من مواطن مفاده أن "سجن قصرين هو الوحيد الذي لم يطلق سراح المساجين بعد فنحن قادمون"، فقام بإعلام مدير السجن بذلك فطلب منه هذا الأخير التكتم على الموضوع وأن لا يخبر بقية الأعوان.

وبعد ربع ساعة بدأ المواطنون يتجمعون أمام أبواب السجن ثم صعدوا على الأسوار والقوا بعجلات مطاطية ملتهبة داخل السجن. ورغم قدوم رئيس فرقة الطلائع التابعة للسجون ومحاولته تهدئة المواطنين فقد تمكن هؤلاء من خلع الباب الخارجي للسجن وتوجهوا إلى منزل المدير الكائن داخل أسوار السجن وخربوا المنزل وسرقوا سيارته ومن حسن حظ المدير أنه قام قبل يومين من ذلك بإبعاد عائلته عن المنزل.

وتجدر الإشارة أن قوات الجيش كانت متواجدة آنذاك وقد حذّر أحد إطاراته من وقوع كارثة ونصح المدير بإطلاق سراح السجناء الذي كان عددهم 851 في ذلك اليوم بينما كان عدد أعوان السجن والتعزيزات لا يفوق 150 نفرا.

كما تدخل نفس الإطار لإطلاق سراح عونين وقع احتجازهما من طرف مساجين بالغرفة "ج"، وحسب الشهادات التي تلقيناها من قبل الأعوان المتواجدين آنذاك، بل

قام بتهديد المساجين باستعمال السلاح ضدهم وكان ذلك لتخويفهم وحتى يطلق سراح العونين المحتجزين وهو ما تم فعلا. وأكد المساجين المستمع إليهم هذه المعلومة.

وحوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال، اقتحم المواطنون السجن وكان عددهم، حسب أعوان السجن، قرابة سبعة آلاف شخص. وفُتحت أبواب الغرف من طرف المساجين مستعملين أسرتهم في الغرض.

وأمام هذه الفوضى قامت عناصر من الجيش الوطني بإطلاق النار في الهواء وطلب من أعوان السجون الغير مسلحين الاحتماء بمركب التأهيل. وعند اقتحام السجن من طرف المواطنين وخروج المساجين من غرفهم وقع تخريب كامل المكاتب منها بالخصوص المكتب الجزائي الذي يحتوي على ملفات المساجين.

وحوالي الساعة الثالثة بعد الزوال فرّ جميع المساجين وعاد المواطنون إلى السجن للنهب والسرقة فتصدى لهم الأعوان الذين تمكنوا من إبعادهم عن السجن.

والملاحظ أن أغلبية المساجين عادوا من تلقاء أنفسهم إلى السجن بعد بضعة أيام والبقية وقع القبض عليهم وإعادتهم إلى السجن.

- **أحداث أفريل 2011**

يوم 29 أفريل 2011، سمع أعوان السجن ضجيجا حوالي الساعة التاسعة صباحا بالجناح عدد 2 وتفطنوا إلى أن عديد المساجين اقتحموا سور الساحة فتصدوا لهم ومنعوهم من الفرار. وفي الآن نفسه تمكن مساجين الجناح عدد 1 من مغادرة غرفهم بعد إضرام النار فيها وخلع أبوابها وحسب الشهادات التي تلقيناها من طرف مساجين وأعوان فإن الحريق بدأ في غرفة العمال وتمكن الأعوان المتواجدين آنذاك من إطفائه بمساعدة أعوان الحماية المدنية وإخراج المساجين الباقين فيها وتحويلهم إلى غرف أخرى.

أما قوات الجيش الوطني فكانت متواجدة ولعبت حسب الشهادات التي تلقيناها من بعض الأعوان والمساجين المستمع إليهم دورا حاسما في فرار المساجين بما انهم لم

يتصدوا للمساجين بل شجعوهم على الفرار مما أدى بالعديد من المساجين إلى الهتاف "يحيا الجيش... يحيا الجيش" وحسب أحد المساجين فقد فتحت قوات الجيش ما تبقى من الغرف مما مكن المساجين من الفرار بأكثر سهولة من باب السجن الرئيسي الذي كان هو مفتوحا.

ويقول البعض من الأعوان أن عملية الفرار تعود إلى أن الحماية المدنية مررت أنابيبها من الباب الرئيسي.

مما مكن المواطنون من اقتحام السجن، وعمت الفوضى وفر عدد كبير من المساجين. وأكد وكيل أول بالسجن أن عدد المساجين يومها كان 628 (620 رجال و8 نساء) فر منهم 493 كلهم من الرجال.

كما يُحمّل أعوان السجن المسؤولية لقوات الجيش فيما حدث متهمين إياهم بعدم التصدي للمساجين الفارين. وأفادنا أحد المساجين أن أعوان الجيش كانوا متواجدين ولم يتدخلوا لمنعهم من الخروج.

وأثارت هذه الأحداث الفزع والهلع في صفوف أعوان السجن حيث كانت المواجهة بينهم وبين المساجين عنيفة وحسب ما صرح به الأعوان فإن المساجين كانوا مسلحين بالحجارة والأعمدة الحديدية (أعمدة الأسرة).

- **أحداث جويلية2011**

قام بعض المساجين وبالتحديد صغار السن منهم بإضرام النار في غرفهم في محاولة منهم للفرار لكن هذه المرة كان أعوان السجن بقيادة المدير متهيئين لذلك حيث تصدوا لهم باستعمال العصي كما استعانوا بفرقة الأنياب وأخرجوا المساجين خاصة الجرحى منهم (احتراقا واختناقا بالدخان) من غرفهم قبل نقلهم إلى المستشفى.

وفي الآن نفسه، تمكن بعض المساجين من اختراق باب الساحة وتصدى لهم أعوان السجن مستعملين الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

كما تمكن مدير السجن من التحاور مع المساجين من فوق السطح وتهدئتهم وإقناعهم بعدم الفرار مما سمح لأعوان السجن بإخراج ما تبقى من المساجين وبالتحديد المحكوم عليهم من الغرف ونقلهم إلى سجون أخرى.

وبسماعنا لأحد المساجين، أفادنا أنه يوم 5 جويلية 2011 كان في ساحة السجن وشاهد دخانا يتصاعد من غرفة المساجين صغار السن. كما عاين قدوم أعوان مرتدين للخوذات ومصحوبين بالكلاب وقاموا بفتح الغرفة التي تصاعد منها الدخان وإخراج المساجين، ثم قاموا بعدها مباشرة بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص.

وأكد أنه شاهد سجينا يُصاب بالرصاص لكنه لا يعلم ما حدث له فيما بعد إذ لم يبق أي سجين من المصابين في السجن. وأضاف أن أعوان السجن بعد أن هدأ السجن قاموا ليلتها بضربهم وأجبروهم على النوم أرضا بدون الحشايا.

ولم ينته اليوم إلا واستتبّ الأمن والهدوء في سجن القصرين. كانت قوات الجيش متواجدة خارج السجن، لكن إدارة السجن رفضت إدخالها وبقيت خارج السجن. وعلل المدير موقفه هذا بوجوب تجنب تكرار أي تدخل سلبي للجيش لتسهيل فرار المساجين أو التشجيع عليه.

وأسفرت أحداث 5 جويلية بالقصرين عن 6 وفيات سجلت في صفوف المساجين وهم:

1- **أشرف فوزي محمد مسعودي**، يبلغ من العمر 20 سنة، أعزب، توفي يوم 5 جويلية 2011 بالمستشفى الجهوي بالقصرين، ومدنا والده بملف الفقيد مرفوقا بتقرير الطب الشرعي المسلم من المستشفى المذكور بتاريخ 6 جويلية 2011، الذي أفاد فيه أن الوفاة ناجمة عن الاختناق بغاز الكربون.

2- **رائد طارق الفاهم مسعودي**، أقام بمستشفى فرحات حشاد بسوسة من 5 إلى 7 جويلية 2011 تاريخ وفاته. وأفادتنا عائلته بأنه أعزب ويبلغ من العمر 19 سنة، كما

أمدتنا بوثيقة "تصريح على الوفاة" مفادها أنّ الفقيد توفي يوم 7 جويلية على الساعة العاشرة ليلا، ولم توضح هذه الوثيقة سبب الوفاة.

كما أمدتنا إدارة السجن المدني بالقصرين بقائمة إسمية في المساجين المتضررين من جرحى (16) ووفيات في أحداث 5 جويلية 2011، نسوقها كما يلي:

3- **توفيق محمد الهادي يحياوي** توفي بالمستشفى الجهوي بالقصرين يوم 5 جويلية 2011.

4- **رياض حميدة محمد خلقاوي** أقام بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير من 5 إلى 7 جويلية 2011 أين توفي.

5- **عبد العزيز محمد مسعود بن خليفة** أقام مستشفى فرحات حشاد بسوسة من 5 إلى 7 جويلية 2011 أين توفي.

6- **محمد علي مختار يونس صالحي** أقام من 5 إلى 6 جويلية 2011 بمستشفى الرابطة بتونس العاصمة أين توفي.

ولم تحدد لنا إدارة السجن طبيعة الإصابات، كما لم تمدنا بأي وثائق طبية أو معلومات أخرى عن المصابين.

وتمكنت اللجنة من الالتقاء بأحد المساجين المصابين الذي أفادنا أنّه كان صباح يوم الحادثة (5 جويلية 2011) في مكتب الطبيب بالسجن المدني القصرين، سمع ضجيجا فخرج أمام المكتب وكان معه طبيب السجن وممرض لاستطلاع الأمر، فعلم من أحد أعوان السجن بأن غرفة الصغار وقع إضرام النار بها.

بعدها بقليل أصيب برصاصة أطلقها عون السجن من فوق السطح، حسب قوله، نُقل على إثرها إلى المستشفى الجهوي بالقصرين أين أجريت له عملية جراحية. ويؤكد أنه حين استفاق وجد نفسه في سيارة السجون ومعه سجين آخر الذي أُصيب برصاصة في صدره، وتمّ نقلهما إلى سجن المرناقية ووضع كل منهما في غرفة انفرادية لمدة عشرة أيام، كما أضاف أنه بقي بدون علاج مدة أسبوع، ولم يتمكن من تغيير الضمائد

حتى تعفن الجرح. بعدها تم نقله إلى غرفة جماعية مع السجين المصاب بالرصاص وثمانية آخرين مصابين بحروق من سجن القصرين.

وسجلنا أثناء زيارتنا تذمّر الكثير من المساجين من المعاملة التي لاقوها من قبل أعوان السجن إثر هذه الأحداث حيث سحبت الأسرة من الغرف وبات المساجين ينامون على البلاط. كما منعت عنهم علب الكبريت وعلل المدير بالنيابة ذلك بأن هذه التعليمات كانت ضرورية لتجنب تكرار مثل هذه الأحداث حيث استعملت الأسرة لخلع الأبواب وأعمدتها كأسلحة وأن الكبريت أتاح لهم فرصة إضرام النار في الحشايا وفي الغرف.

3- سجن النساء بمنوبة

أ- معلومات عامة

يقع سجن النساء بمنوبة في ولاية منوبة وهو خاص بالنساء، ويحتوي هذا السجن على 17 غرفة بطاقة استيعاب 450 سجينة. وهو يأوي حين زيارتنا بتاريخ 12 سبتمبر 2011، 285 سجينة حسب مديرة السجن بالنيابة (التي قامت باستقبالنا لأنّ مديرة السجن كانت في عطلة).

يؤم سجن منوبة موقوفات ومحكومات وذلك هو التقييم الوحيد المعتمد في السجن كما نجد فيه بعض السجينات الأجنبيات مثلا من الجزائر ومالي وليبيا وجنوب إفريقيا.

خاصية أخرى في سجن منوبة تتمثل في أن السجينات هن من يقمن بكل أشغال السجن من تنظيف وطبخ وتوزيع أكل. وقد لاحظنا على عكس سجون الرجال التي زرناها نظافة الغرف والأسرّة التي كانت مرتبة بشكل ملفت للنظر إلى جانب نظافة أثوابهن رغم تواضعها في أغلب الأحيان.

ب- الأحـداث

ما أمدتنا به النقيبة من معلومات حول ما حدث في السجن يوم 14 جانفي هو ما بلغ إلى علمها عن المديرة والأعوان اللاتي كن متواجدات أثناء الأحداث بعد رجوعها إلى العمل حيث أنها كانت في عطلة أمومة.

أعلمتنا أنّه في ذلك اليوم وقع تململ في غرفتين حيث عمدت بعض السجينات إلى إضرام النار بعض الحشايا ومحاولة فتح الأبواب، لكن وقع التصدي لهن من طرف الأعوان باستعمال خراطيم المياه وإثرها هدأ الوضع في السجن لكن للاحتياط حسب رأيها وقع إغلاق الغرف لمدة 15 يوما وتولت "العونات" القيام بالأشغال بدل السجينات من طبخ وتوزيع للأكل في أواني بلاستيكية.

حسب نائبة المديرة، يوم 20 جانفي 2011 بدؤوا بالسماح للسجينات بالخروج للفسحة فقط.

لم يكن هناك أي أضرار ما عدى بعض الحشايا التي احترقت. بالنسبة لها فإن الخطر كان من الخارج أكثر منه من داخل السجن خاصة يومي 15 و16 جانفي 2011 حيث علا صوت الرصاص والضجيج، كما كان هناك "قناص" فوق سطح المبيت الجامعي للفتيات القريب من السجن والذي كان يطلق النار على العون المتواجد في المنارة.

أصرت نائبة المديرة على أن نزور كل الغرف وكانت كل السجينات لا يتحدثن إلاّ عن العفو رغم أننا في كل مرة نقدم أنفسنا ونفسر الهدف من زيارتنا.

وعن الأحداث داخل السجن كن يؤكدن أنه لم يحدث شيء وان الأمور على أحسن ما يرام ما عدى غرفة واحدة. حين سألنا السجينات عن ما حدث يوم 14 جانفي بدأن بالبكاء وأخذت إحداهن في البكاء وذكرت أنه وقع نزع ملابسهن وأساءوا معاملتهن وتم الاعتداء عليهن بالضرب وأن من حرضهن على الهيجان هي إحدى الأعوان التي أكدت لهن أن السبيل الوحيد للخروج هو إضرام النار الحشايا.

لم يكن من الممكن الاستماع إليهن خاصة وان نائبة المديرة كانت معنا كما لاحظنا امتعاض بعض الأعوان لذلك طلبنا مقابلة بعضهن على انفراد.

أكدت لنا السجينات اللاتي وقع الاستماع إليهن على انفراد أنه منذ صباح يوم 14 جانفي 2011، كان الأعوان متشددين أكثر من العادة **أنهن قطعن البث التلفزي في كامل الغرف** بداية من الساعة الخامسة مساءا وأغلقن الأبواب المصفحة.

بدأت السجينات في الغرفة 3F بالصياح في البداية قجم أعوان من الرجال للاستفسار عن سبب الصراخ فأعلموهم أنهن خائفات خاصة بعد استماعهم لصوت الرصاص في الخارج. بعد ذلك (منتصف الليل والنصف) قدمت رئيسة الحراسة وأعلمتهن أنه يوجد هيجان واضطرابات في الخارج وان الخروج من السجن يعني الموت، لكن السجينات لم يهدأن وواصلن الصراخ مطالبات بالخروج، حينها تدخل الأعوان (الرجال) وألقوا عليهن الغاز المسيل للدموع كما استعملوا خراطيم المياه.

وفي صبيحة 15 جانفي قدم الأعوان الرجال من جديد وأخرجوا الخمس سجينات المتمردات إلى الساحة وأجلسوهن على ركبهن وضربوهن بـ"الماتراك" وأفادتنا إحدى السجينات أن إحدى العونات قامت بتمزيق ملابسها وتركتها عارية تماما وطلبت من أحد الأعوان أن يعتدي عليها لكنه رفض.

وتركت السجينة عارية في الساحة لمدة ساعتين في البرد ثم حملوها عارية إلى غرفة انفرادية. بعد ثلاثة أيام وقع استدعاء السجينات إلى التحقيق ما عدى السجينة سالفة الذكر والتي تقدمت بشكوى إلى مديرة السجن ولم تتحصل إلى حين زيارتنا على أي جواب.

أكدت السجينات أن الأعوان الرجال الذين تدخلوا كانوا من الطلائع وكانوا كلهم بزي مدني.

أما بالنسبة لاستعمال الغازات المسيلة للدموع والمياه للسيطرة على السجينات فلم تؤكد ذلك إلا عونة واحدة بينما أنكرت ذلك بقية العونات اللاتي وقع سماعهن.

4- السجن المدني لبرج العامري

أ-معلومات عامة

يتكون سجن برج العامري من ثلاث مجمعات احدهم تم حرقه وإن تم ترميمه فهو زمن الزيارة غير مسكون. واحتوى السجن أثناء الأحداث على حوالي 3000 سجين بينما لا تتعدى طاقة استيعابه 2500 سجين.

انتقل أعضاء اللجنة إلى سجن برج العامري يوم 16 سبتمبر 2011 وإلتقوا بالمدير الذي تطرق إلى ضرورة مراجعة الهندسة المعمارية للسجون خاصة منها سجن برج العامري مبرزا أنّ الأبواب غير متينة وغير مؤمنة مقارنة خاصة بالسجون في بلدان أخرى. وأفادنا أنه لم يقع إجراء تعديلات على سجن برج العامري ماعدا أبراج المراقبة التي أضيفت سنة 1991.

كما أكد على الظروف الصعبة التي تعيشها إدارة السجون مقارنة بسلك الجيش الوطني ذاكرا أن أغلبية ضباط السجون والإصلاح هم من المغضوب عليهم لذلك منعوا من الحصول على مناصب قيادية.

كما أشار إلى تطور مستوى الإجرام وخطورة المجرمين و مقابل ذلك لا يوجد تكوين أمني سجني مناسب.

وحول ما حدث عامة في سجون الجمهورية، أكد على ضرورة تتبع المدير العام للسجون والإصلاح السابق الذي يحمله كامل المسؤولية في ما حصل مضيفا أنه لولا التعزيزات التي قام بها ضباط سجن برج العامري لسجن المرناقية لربما كانت ستقع كارثة كبرى.

ب-الأحـداث

بدأت الاضطرابات في سجن برج العامري يوم 14 جانفي 2011 عند منتصف النهار حيث امتنع بعض المساجين خاصة منهم المحكوم عليهم بآماد طويلة عن الطعام

حاول أعوان السجون قطع البث التلفزي فهددهم المساجين بإضرام النار في السجن فامتنعوا عن ذلك.

وبعد ما علم المساجين بفرار الرئيس السابق ثاروا وطالبوا بالخروج هاتفين حرفيا " إلي كان شاددنا مشا، حلولنا الحبس" وحاول الأعوان المتواجدون في السجن تهدئتهم ومحاورتهم فهدئوا نسبيا إلى حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا حيث بدا التمرد بالجناح 2 الذي يأوي حسب ما ذكره الأعوان 1300 سجين فقام مساجين هذا الجناح بتكسير أبواب الغرف بواسطة الأسرة فتم خلعها وخرج المساجين الذين فتحوا بدورهم أبواب الغرف الأخرى وغادر الجميع وتجمعوا في الساحة، فوقع التصدي لهم بالغازات المسيلة للدموع حتى السيطرة عليهم.

ونقل المساجين إلى غرف أخرى واستتب الهدوء نسبيا في السجن إلى حوالي الساعة 7 صباحا من يوم 15 جانفي 2011. حينها غادر بعض الأعوان السجن (حوالي 30 عونا) مما تسبب فينه نقصا في عددهم. وواصل الأعوان المتبقين التحاور مع المساجين إلى أن وصلت التعزيزات المتمثلة في 3 ضباط من الجيش و45 عون.

وحوالي الساعة الرابعة بعد الظهر تعالى صياح المساجين وأضرموا النار في الحشايا كما هشموا الأبواب بالأسرة وثقبوا جدران الغرف فتمكنوا من الخروج إلى الساحة. وفي الشهادات المدلى بها من طرف الأعوان أنهم لم يحاولوا السيطرة عليهم خشية من عنف المواجهة بل اكتفوا بتأمين أسلحتهم وملفات المساجين.

كما أكّد الأعوان أن عناصر الجيش الوطني كانوا متمركزين خارج السجن وأنه لم يتم إطلاق النار لا من قبل أعوان السجون ولا من قبل الجيش حيث لم تكن لهم أيه تعليمات بإطلاق النار. وحيث لم يقع السيطرة على المساجين فإن أغلبهم تمكنوا من الفرار ولم يبق في السجن إلا 400 سجين. وتمّ هذا الفرار على الساعة التاسعة ليلا يوم الإعلان عن حظر الجولان بداية من الساعة الخامسة بعد الظهر.

وأضاف المدير أن كل حالات الوفاة حصلت خارج السجن فالمساجين اللذين فروا سلكوا طريق المطار وكانت هناك طائرة مروحية تابعة للجيش فاعتقد أعوان الجيش أن المساجين سيهجمون على المطار لذلك أطلقوا عليهم الرصاص "بشكل عشوائي".

وحول الحصول على تعليمات من إدارة السجون مفادها إطلاق النار على المساجين أكد لنا المدير السابق أنه اتصل بالمدير العام للسجون والإصلاح لكن كل هواتفه كانت مغلقة.

ومقابل شهادات أعوان سجن برج العامري ومديره، تلقت اللجنة شهادات مساجين سجن برج العامري، وحسب هذه الشهادات بادر أعوان السجن يوم 15 جانفي 2011 مساءا بفتح الأبواب والسماح للمساجين بالخروج وكان عناصر الجيش الوطني متواجدين أمام باب السجن ولم يمنعوهم من الخروج بل أشاروا عليهم بالطريق التي يجب سلكها حتى أن بعضهم اعتقد انه وقع الإفراج عنهم.

وأضافوا أنهم بعد أن ابتعدوا على السجن بـ15 كلم اعترضتهم 10 سيارات شرطة وخاطبوهم، حسب شهادة احد المساجين، مستعملين مضخم صوت طالبين منهم الصعود في السيارات وتم القبض على بعض المساجين في حين واصل الآخرين طريقهم فتم إطلاق النار عليهم مما أدى إلى وفاة وجرح عدد منهم. وذكر بعض المساجين أنهم أصيبوا من طرف الحرس الوطني حين وصولهم إلى مدينة المرناقية بينما لم يتعرف آخرون على من أطلق عليهم الرصاص.

وتلقت اللجنة شهادات أخرى من طرف أحد الأعوان الذي شارك في تعزيز سجن برج العامري، وأفاد هذا العون أن فرقته اعترضت وهي في طريقها إلى سجن برج العامري العديد من المساجين الفارين منه والذين بادروا بتسليم أنفسهم. كما وجدوا عددا من المساجين الجرحى قال في شأنهم العون أنه وقعت إصابتهم برصاص أُطلق عليهم من مروحية.

وقامت هذه الفرقة بحمل المساجين الذين قُبض عليهم في سيارات أُرسلت في الغرض وأعادتهم إلى السجن ولم يتمكنوا من إسعاف الجرحى. وصرح العون المذكور أن المشرف على فرقته اتصل بالإدارة المركزية للسجون التي أعطت تعليمات واضحة بعدم إسعاف المساجين الجرحى. واستنكر هذا العون خاصة أنه في ذلك الوقت امتنعت سيارات الإسعاف والأمن من إسعاف المواطنين بعدما أن شاع خبر أن سيارات الإسعاف تأوي عناصر مسلحة وباتت مطاردة من قبل عناصر من الجيش الوطني.

و سجلت اللجنة خمس حالات وفاة حصلت كلها يوم 15 جانفي 2011 وهم:

1- **فوزي بن علي مقعدي** :35 سنة، أعزب، توفي إثر إصابته بطلق ناري يوم 15 جانفي 2011 ، نقل على إثرها إلى مستشفى شارل نيكول أين أقام حتى يوم 19 جانفي 2011 تاريخ وفاته وحسب ما جاء في تقرير الطب الشرعي الصادر عن مستشفى شارل نيكول بتاريخ 19 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابته بطلق ناري في الصدر والبطن.

2- **حمزة بن مصطفى النهدي**: 20 سنة، أعزب، أصيب بطلق ناري يوم 15 جانفي 2011 وقد أمدتنا عائلته بشهادات خطية لمساجين كانوا معه ساعة الحادثة مفادها أن يوم 15 جانفي 2011 مساء تم فتح أبواب السجن من طرف الأعوان وأنه ما إن هم حمزة بن مصطفى النهدي بالخروج حتى تلقى طلق ناري من طرف نقيب بالسجون حتى أنه سقط أمام إدارة السجن.

3- **سليمان بن الفرجاني فجرة** :40 سنة، أعزب، توفي يوم 21 جانفي 2011 وتؤكد والدته أنه توفي قبل ذلك بأكثر من أسبوع وأنه لم يقع إعلامها إلا بالتاريخ المذكور مضيفة أنها عاينت آثار عنف على مستوى كتفه وقد أمدتنا بما يفيد فتح بحث في موضوع الموت المستراب لابنها.

4- **مكرم بن بوجمعة جوادي:** 35 سنة، متزوج، أفاد والده نقلا عن بعض الشهود أنه توفي بطلق ناري يوم 2011/1/15 حيث أنه على الساعة السادسة مساء تم فتح أبواب السجن من قبل أعوان السجن وأن مدير السجن أجبر المساجين على الخروج وبعد أن تجاوزوا السجن ببضعة أمتار تم إطلاق الرصاص عليهم وكان ابنه من بين المصابين

وحسب ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي الصادر عن مستشفى شارل نيكول بتاريخ 17 جانفي 2011 فإن الوفاة ناجمة عن نزيف داخلي وخارجي جراء طلق ناري.

5- **أحمد بن الشادلي عياسي:** 33 سنة، متزوج توفي بالسجن المدني ببرج الرومي إثر فتح الأبواب من طرف الأعوان حسب شهادة عائلته. حسب ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي الصادر عن مستشفى شارل نيكول فإن الوفاة ناجمة عن إصابته برصاصة في الصدر.

ووردت على اللجنة شهادة لوالدة أحد المساجين مفادها أن ابنها لم يفر من السجن وأنه قد تعرض للاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان السجن مما تسبب له في سقوط بدني لكنها لم تمدنا بأية وثائق أخرى.

وسجلت اللجنة شهادة خطية لوالدة مسجون آخر تفيد أن ابنها تعرض للإصابة بالرصاص إثر فراره من السجن لكن لم يرفق شهادتها بوثائق طبية تثبت ما صرحت به.

كما تحصلت اللجنة على 7 ملفات لمساجين أصيبوا بالرصاص خارج السجن في أماكن مختلفة من الجسد (البطن، الفخذ، الجنب الأيمن، المؤخرة، الجهة اليسرى، اليد اليسرى، المرفق الأيمن).

وأمدتنا إدارة السجون بقائمة الوفيات المسجلة بسجن برج العامري والتي لم تحتوي إلا على إسم السجين **عزوز الجيلاني فرج زرقة** ولم تعطنا أي معلومات عنه وعن ظروف وفاته وبذلك يبلغ عدد الوفيات في صفوف المساجين ستة.

5- السجن المدني بالمهدية

أ- معلومات عامة

تتمثل طاقة استيعاب سجن المهدية في 600 سجين والحال أن السجن حصل أن احتوى على أكثر من 1500 سجين ما يدل على الاكتظاظ الشديد التي تتصف به أغلبية السجون التي زرناها.

التقى أعضاء اللجنة أثناء زيارتهم إلى سجن المهدية المباشر والمدير السابق لسجن برج الرومي ببنزرت وبما أنه لم يواكب مباشرة أحداث سجن المهدية فإنه كلف المشرف على الإدارة الفرعية الجزائية للإجابة على أسئلة اللجنة حول أحداث سجن المهدية.

كما بين لنا المشرف على الإدارة الفرعية الجزائية بأن سجن المهدية يشكو كباقي سجون الجمهورية من نقص في عدد الأعوان حيث يبلغ العدد الجملي لأعوان السجن 170 وهو ما يساوي نسبة عون واحد على كل 150 سجين والحال أنه من المفروض أن النسبة تكون بعون واحد على 20 سجين.

وأبرز لنا المشرف على الإدارة الفرعية الجزائية أن سجن المهدية يحتوي على العديد من الورشات منها الإعلامية والفلاحة والحلاقة. وقد توقفت كل تلك الأنشطة عقب الأحداث التي شهدتها السجون.

ب-الأحداث

بدأ التململ في سجن المهدية يوم 14 جانفي ليلا وبالتحديد بعد ما بثته القناة الوطنية من أخبار حول أحداث سجن برج العامري وسجن مرناق وما نقلته حول فرار العديد من المساجين.

وأول من تحرك هم مساجين الغرفتين 9 و10 وهم أغلبهم من السلفيين (60) إلى جانب (26) مساجين "خطيرين" فقد بادروا بإضرام النار في أسرتهم والرمي بها من النوافذ وخلع أبواب الغرف وانطلقت هذه الأحداث منذ الساعة الثالثة صباحا.

أفادنا أعوان السجن الذين تم سماعهم بأنهم حاولوا التصدي لمحاولة الفرار بالتحاور مع المساجين وإقناعهم بالبقاء داخل السجن لكن المساجين قابلوهم بالعنف الشديد حيث ألقوا عليهم الحجارة واستعملوا أعمدة الأسرة لمواجهتهم، وتمكن مساجين إحدى الأجنحة من مغادرة غرفهم واختراق أبواب الساحة وتراجع أعوان السجن وصعدوا إلى الأسطح.

كما أضافوا أنهم استعملوا الغازات المسيلة للدموع وأطلقوا الرصاص في الهواء للتصدي لهم، ورغم ذلك فقد لاحقهم المساجين كما شهد على ذلك أحد الأعوان الذي وقع دفعه من فوق سطح السجن من طرف المساجين مما تسبب له في كسور عديدة.

وتواصلت المواجهة العنيفة بين المساجين والأعوان طيلة الليل وعلى حوالي الساعة الثامنة صباحا بدأ عدد من المواطنون يتجمعون أمام الباب الرئيسي لسجن المهدية وحاول العديد منهم اقتحامه مما أدى إلى تأزم الوضعية حيث أصبح السجن مهددا من الداخل ومن الخارج.

وتفيد إحدى الشهادات التي أدلى بها أحد الأعوان أن مدير السجن تلقى مكالمة هاتفية صادرة على الأرجح من قاعة العمليات صرح على إثرها إلى المساجين أنه سيقع إخراجهم من السجن مؤكدا أنه سيتم فتح أبواب الغرف التي لم تخلع بعد كما سيتم فتح الباب الرئيسي كما أمرهم بالاصطفاف تأهبا لمغادرة السجن.

وبالفعل، فقد خرج جميع المساجين من الباب الرئيسي لسجن المهدية حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا.

وتجدر الإشارة أن أغلبية أعوان الأمن نفوا فتحهم لأبواب السجن لكنهم صرحوا في الآن نفسه أن المواجهة بينهم وبين المساجين كانت حادة وعنيفة وأنه لم يكن في قدرتهم تجنب كارثة إن لم يتم فرار المساجين.

وتجدر الملاحظة أن عناصر من الجيش الوطني كانت متواجدة بداية من الثامنة صباحا لكنها لم تتدخل وبقيت خارج السجن. وإن لم يتدخل أعوان الجيش في التصدي

إلى المساجين من داخل السجن فإن إحدى الشهادات أفادت أن قوات الجيش أطلقت الرصاص على الفارين من الخارج وأفادت العديد من الشهادات أن أعوان السجن وعلى رأسهم المدير كانوا في حالة من الذعر والفزع الشديد الذي لم يمكنهم من التصدي الفعال للفارين.

وأسفرت أحداث سجن المهدية حسب إدارة السجن على قتيل واحد في حين أن الإدارة العامة للسجون وكذلك مستشفى الطاهر صفر بالمهدية أمدانا بقائمة تفيد بوجود 6 قتلى بين المساجين وهم:

1- **مكرم بن الحبيب منصور**، يبلغ من العمر 25 سنة، أعزب، لقي حتفه يوم 15 جانفي 2011. ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011، أن الهالك أصيب برصاصة على مستوى الرأس أدت إلى وفاته، ولم تتمكن اللجنة من التعرف على تفاصيل الظروف التي وقعت فيها إصابة هذا السجين.

2- **علي بن مسعود احمد**، في ربيعه التاسع عشر، نُقل ميتا صباح يوم 15 جانفي 2011 إلى مستشفى الطاهر صفر بالمهدية. وبين التقرير الطبي الصادر عن قسم الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011، أنه أُصيب برصاصة قاتلة في الفك الأسفل.

3- **وصفي حساني بن عمار**، بالغ من العمر 28 سنة، نُقل ميتا صباح يوم 15 جانفي 2011 إلى مستشفى الطاهر صفر بالمهدية. ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011، أنه أُصيب برصاصة قاتلة في الصدر.

4- **كريم علي بن علي**، يبلغ من العمر 30 سنة، نُقل إلى مستشفى الطاهر صفر بالمهدية ميتا صباح يوم 15 جانفي 2011 . ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم

الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011، أن سبب الوفاة إصابة برصاصة قاتلة في الرأس.

5- **محجوب حمادي حمودة**، يبلغ من العمر 35 سنة، نقل إلى مستشفى الطاهر صفر بالمهدية يوم 15 جانفي 2011 صباحا. ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011 أن الجروح التي وقعت معاينتها لا تدعو إلى الوفاة ويضيف أنه يجب اللجوء إلى التشريح الطبي للتعرف على سبب الوفاة الحقيقي.

6- **عمر سالم فرحات**، يبلغ من العمر 23 سنة، نقل إلى مستشفى الطاهر صفر بالمهدية ميتا يوم 15 جانفي 2011 صباحا. ويفيد التقرير الطبي الصادر عن قسم الجراحة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية والمؤرخ في 15 جانفي 2011، أنه أصيب برصاصة في ركبته تسببت له في نزيف دموي أدى إلى الموت.

كما جرح 3 المساجين و 8 أعوان.

6- السجن المدني بمرناق

أ- معلومات عامة

يقع السجن المدني بمرناق بولاية بن عروس، وهو سجن إيقاف يحتوي أيضا على نسبة من المحكومين عليهم.

ينقسم سجن مرناق إلى 3 أجنحة يحتوى الأول على 5 غرف والثاني على غرفة واحدة (حيث أخليت باقي الغرف لسبب قدمها) ويحتوى الجناح الثالث على 6 غرف.

يستوعب سجن مرناق في الأصل حوالي 1000 سجين الذين كانوا متواجدين أيام الأحداث. وحسب مدير السجن فإن هذا العدد يفوق بكثير طاقة الاستيعاب الحالية للسجن خاصة وأن بعض الغرف القديمة لم تعد صالحة للاستعمال. وعلى سبيل المثال فإن الغرف الصغيرة الحجم تأوي 20 سجينا بينما تأوي الغرف الكبيرة الحجم 90 سجين وأحيانا 140 سجين.

انتقل أعضاء اللجنة إلى السجن المدني بمرناق يوم 13 سبتمبر 2011. والتقوا بالمدير المباشر زمن الزيارة للسجن الذي روى الأحداث التي شهدها السجن قبل أن ننتقل لسماع الأعوان والمساجين.

ب- الاحداث

بدأ التمرد في سجن مرناق يوم 14 جانفي 2011 حوالي الساعة السابعة والنصف مساءا بعد أن علم المساجين بفرار الرئيس السابق. بدأ مساجين الجناح الأول (A) وبالتحديد المقيمون بالغرفة عدد 4 بالطرق على أبواب الغرف وطالبوا بالخروج هاتفين حرفيّا " الزين مشا نحبو نخرجو".

وحسب ما تلقيناه من شهادات فإن مدير السجن حاول تهدئة المساجين بالتعاون مع نظراء الغرف، لكن وإن هدأ مساجين الجناح الأول نسبيا فإن مساجين الجناح الثالث (C) وهم من المساجين الخطيرين ومن المحكومين عليهم بآماد طويلة عمدوا إلى الصراخ والطرق على الأبواب. وسرعان ما خلع مساجين الغرفة عدد 3 باب غرفتهم مستعملين قضبان الأسرة وعمدوا إلى خلع أبواب الغرف الأخرى.

وعلمنا من مدير السجن أن عدد الغرف التي وقع خلع أبوابها آنذاك 6 وتأوي كل منها حوالي 90 سجين في حين أن عدد الأعوان والرقباء لم يكن يتجاوز الثلاثين الشيء الذي برّر تراجع الأعوان والرقباء وتمركزهم فوق الأسطح.

وتواصل التمرد حيث تمكن مساجين الغرفة عدد 4 من الجناح الأول (A) من خلع نوافذها والخروج منها وعمدوا إلى فتح أبواب الغرف الأخرى وخرج كلّ المساجين إلى الساحة.

وحسب الشهادات التي تلقيناها فإن المواجهة بين المساجين والأعوان لم تكن مباشرة حيث تمركز الأعوان كما أشرنا إليه سابقا فوق الأسطح، وأشار البعض منهم أنهم لم يكونوا كلهم مسلحين وأنه لم يكن لديهم قنابل مسيلة للدموع في حين أكد البعض الآخر أنه وقع استعمال الغازات المسيلة للدموع ضدّ المساجين كما وقع إطلاق النار

عليهم وفي نفس السياق أكد أحد الأعوان الذي كان متواجدا آنذاك أنه وقع تسليح جميع الأعوان والرقباء يوم 14 جانفي على حوالي السابعة مساءا. بالمسدسات وبرشاشات من نوع "شتاير".

كما صرّح مدير السجن أنه وقعت إصابة أحد الأعوان برصاصة حوالي الساعة العاشرة ليلا وإصابة العشرات من المساجين ووفاة سجين واحد. ولم يفر يومها حسب مدير السجن إلاّ سجين أو أثنين، ولم يدل مدير السجن لا بهوية السجين المتوفى ولا بهوية المساجين الجرحى أو الفارين.

وسجلت اللجنة بالنسبة ليوم 14 جانفي 2011 وفاة السجين **ماهر بن الطاهر بن الدهماني**، البالغ من العمر 25 سنة. ويفيد التقرير الطبي بتاريخ 21 جانفي 2011، أن الهالك أصيب برصاصتين في الفخذ الأيمن وبأسفل الظهر وإصابة على مستوى الظهر بسلاح أبيض، إلى جانب إصابة سجينين اثنين بالرصاص الحي.

وأكد مدير السجن أنه اتصل يومها بالإدارة العامة للسجون لمعرفة التعليمات وتلقى إجابة مفادها "التعامل مع الوضع حسب تطوّر الأحداث". كما صرّح أنه طلب من الإدارة العامة للسجون تعزيزات لم تلتحق في الإبّان حيث لم يحضر عدد من أعوان الحرس الوطني من فوشانة إلا بعد منتصف الليل ولم يبقوا على عين المكان إلاّ نصف ساعة فحسب أما عناصر الجيش الوطني فلم تأت إلا في اليوم التالي الموافق لـ15 جانفي 2011.

وفي يوم 15 جانفي 2011 كان جميع المساجين داخل السجن وقد استتب فيه الهدوء نسبيا إلى حين بث خبر تلفزي بإضرام النار بسجن مرناق. فحدث هيجان بين المساجين وتجمع المواطنون أمام أبواب السجن وحاولوا اقتحامه.

وحسب ما تلقيناه من شهادات تمكن مساجين الجناح الثالث (C) من إضرام النار في غرفه كما تمكن باقي المساجين من مغادرة غرفهم والوصول إلى الطريق المحيط

بالسجن (مسالك الدوريات). وأكدت كل التصريحات أنّ الغرف كانت مفتوحة ولم يبق إلا الباب الرئيسي للسجن مغلقا.

وأكد لنا الأعوان الذين وقع سماعهم أن عددهم كان قليلا (20 عونا تقريبا) ويرجع ذلك إلى أن الأعوان الذين غادروا عملهم يوم 14 جانفي 2011 لم يتمكنوا من الرّجوع إلى السجن. وبسبب قلة عددهم لم يكن بإمكانهم التصدي إلى المساجين خاصة وأنهم كانوا محاصرين من طرفهم من الداخل وبالمواطنين الذين تفاقم عددهم من الخارج.

وأمام تأزم الوضع داخل السجن وخارجه تراجع جميع الأعوان وأكدّ بعضهم أنهم لم يفتحوا الباب الرئيسي للسجن وأقرّ بعض المساجين أن الباب الرئيسي وقع خلعه من الخارج من طرف المواطنين بينما صرّح آخرون أنهم حين وصولهم إلى الباب المذكور وجدوه مفتوحا.

وهذا ما مكّن جميع المساجين من الفرار ما عدى 90 منهم قيل لنا أنهم امتنعوا عن الفرار خوفا على أرواحهم خاصة وأن دوي الرصاص كان متواصلا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المساجين الذين تمكنّوا من الفرار صرّحوا أنهم شاهدوا الجنود متمركزين خارج السجن أمام الباب الرئيسي وأنهم أطلقوا النّار على كل من حاول الفرار.

7- سجن المرناقية

أ- معلومات عامة

تأسس سجن المرناقية سنة 2006 وطاقة استيعابه 4200 سجين لكنه يحتوي حاليا على 4921 سجينا. كما أفادنا مدير السجن، بأنه سجن إيقاف بدرجة أولى ويأوي 3104 موقوف ولكنه يؤم أيضا محكومين عليهم وعددهم آنذاك 1096.

ينقسم سجن المرناقية إلى 10 أجنحة كل منها له ورشة خاصة به وملعب معشب.

وانتقل أعضاء اللجنة إلى سجن المرناقية يوم 19 سبتمبر 2011، أين التقوا بالمدير الحالي للسجن.

ب- الأحداث

أفادنا مدير سجن المرناقية أنه يوم 14 جانفي 2011 كان جميع المساجين يتابعون الأخبار داخل السجن وحوالي الساعة الثامنة مساءا علم الجميع بهروب الرئيس السابق وبدأ آنذاك المساجين بالصياح والدق على الأبواب والهتاف بالنشيد الوطني معبرين عن فرحتهم.

وتوالت بعدها النشرات الإخبارية حول ما حدث في السجون الأخرى من خلع وحرق وفرار المساجين فبدأ التمرد في الغرف حيث أقدم المساجين على كسر الشبابيك وسكب الزيت على الملابس وإضرام النار فيها ووضعها في النوافذ حتى يمكن رؤية الدخان من خارج السجن، كما قام المساجين بخلع باب المجمع لكنهم لم يتمكنوا من فتح الباب الفاصل بين الغرف والممر الخارجي للجناح.

وأكد مدير السجن أنه اتصل عند انطلاق التمرد بوالي منوبة لإعلامه بما يحصل في السجن وانتظار التعليمات فأجابه الوالي حرفيا "انشاء الله نحميو رواحنا أحنا".

كما صرح المدير أنه اتصل أيضا بالمدير العام للسجون الذي أجابه حرفيا "اتصرف".

وعلى إثر ذلك حاول المدير صحبة بعض الأعوان التحاور مع المساجين الذين أعلموه بقلقهم على عائلاتهم.

في غياب أي تعليمات، ولتهدئة المساجين أخذ المدير من مجموعة مساجين أرقام هواتف عائلاتهم ومكنهم من الاتصال بهم والاطمئنان عليهم. وهو حسب قوله، ما ساهم بشكل كبير في تهدئتهم.

لكن الهدوء لم يستتب في السجن وهو حسب شهادة المدير ما دعاه إلى استعمال الغازات المسيلة للدموع للسيطرة على بعض المساجين الذين حاولوا الفرار. وهذا ما أكده أحد المساجين الذين استمعنا له. كما صرح المدير أنه لم يقع ولو مرة واحدة استعمال الرصاص وأن الجيش كان متواجدا وهو الذي أمن مدخل السجن ومحيطه.

وتلقت اللجنة شهادة أحد الأعوان الذين شاركوا في تعزيز سجن المرناقية، والذي صرح أن التعزيزات وصلت إلى السجن المذكور يوم 16 جانفي 2011، ووجدوا ما فيه الكفاية من الأعوان وتأطير جيد لتحركاتهم مما سهل لهم عملية السيطرة على المساجين.

كما ورد على اللجنة ملف لسجين بالمرناقية مفاده أنه أصيب يوم 16 جانفي 2011 في غرفة السجن برصاصة في يده اليسرى ولم يقع إسعافه إلا يوم 21 جانفي 2011 بعد طلب من أخته عندما رأت موضع الإصابة متعفنا فوقع نقله إلى مستشفى شارل نيكول أين تلقى العلاج. وحسب الشهادة الطبية الأولية المسلمة له بتاريخ 11 ماي 2011، تم الكشف على السجين. وتفيد الشهادة إصابته برصاصة في يده اليسرى، كما صرح بذلك.

وسجلت اللجنة حالة وفاة للسجين **عبد القادر بن محمد سعدو**، البالغ من العمر 63 سنة متزوج، توفي بالسجن المدني بالمرناقية يوم 24 جانفي 2011 حسب التقرير الطبي الذي قدمته إدارة السجن من طرف طبيب السجن على الساعة الخامسة و20 دقيقة.

في حين جاء في الشهادة الطبية للحصول على إذن بالدفن المسلمة في 25 جانفي 2011 من مستشفى شارل نيكول بتونس، أن هذا السجين توفي في طريقه إلى مستشفى شارل نيكول.

كما سجل يوم 24 جانفي 2011 وفاة أحد المساجين وصرح مدير السجن في شأنه أنه كان يعاني من مرض الربو وتوفي خارج إطار الأحداث.

كما صرح مدير السجن أنه لم يصب أي عون أثناء التصدي للتمرد داخل سجن المرناقية وأن من أصيب منهم أصيب إثر مشاركته في عمليات تعزيز سجون أخرى. ولم يمدنا المدير بأية معلومات حول هوية هؤلاء الأعوان.

8- سجن برج الرومي ببنزرت

أ- معلومات عامة

كان سجن برج الرومي في الأصل ثكنة عسكرية تم بناؤها منذ 1932 من طرف الفرنسيين ثم تحولت إلى سجن ينقسم إلى مجمعين:

- مجمع أول ذو بنية تحتية رديئة به 8 أجنحة يقيم فيه 2600 سجين ويتراوح عدد السجناء في الغرفة الواحدة بين 70 و120 سجين.
- أما المجمع الثاني الذي تم تشيده مؤخرا منذ سنة ونصف تقريبا يضم قرابة 500 سجين و به أربعة أجنحة ذات غرف صغيرة، تبلغ طاقة استيعاب الغرفة بين 35 و 40 سجين وتوجد به غرفة واحدة تحتوي على 70 سجين, له استقلاليته من ناحية المطبخ والمصحة.

وبعد الأحداث التي جدت بسجن برج الرومي أصبح كل المساجين يقيمون في المجمع الثاني.

كان برج الرومي سجنا للمحكومين عليهم ومنذ سنة 2002 ونظرا للاكتظاظ بالسجن المدني ببنزرت وباعتباره سجنا مؤمنا بالمقارنة مع السجون الأخرى أصبح يستقبل الموقوفين تحفظيا في القضايا الجنائية وعددهم ما يقارب 600 سجين. كما يضم هذا السجن المساجين المحكوم عليهم مدى الحياة وعددهم أربعون سجينا.

ويوجد بالسجن المدني ببرج الرومي جناح للتأهيل (الحلاقة والحدادة والنجارة والجلد) يقع فيه تكوين عدد كبير من المساجين من مختلف السجون الأخرى و يتحصل السجين على شهادة في آخر فترة التكوين كما علمنا أنه أُغلق منذ تاريخ الأحداث المذكورة.

أثناء الأحداث كان سجن برج الرومي يحتوي تقريبا على 3100 سجينا وبعد الأحداث بقي 970 سجين، حيث تم توزيع المساجين على مختلف الوحدات السجينة نظرا لما لحق السجن من تخريب وحرق. كما تمتع 400 سجين بالعفو.

والتقى أعضاء اللجنة في زيارتهم إلى السجن المدني ببرج الرومي المدير المباشر للسجن وأعلمنا أنه لم يكن متواجدا أيام الأحداث وكلف ملازم واكب الأحداث ليروي لنا ما حدث.

ب- الأحداث

بدأت الأحداث بسجن برج الرومي حسب تصريحات المدير يوم 13 جانفي 2011 في المجمع الأول، اثر بثّ خطاب الرئيس السابق الذي تحدث فيه عن مجموعة من الإصلاحات دون أن يذكر شيئا عن وضعية المساجين وبدا هؤلاء بالصياح مطالبين بالخروج، فتدخل مدير السجن وتمكن من تهدئتهم.

وفي يوم 14 جانفي 2011، رفض المساجين وجبة فطور الصباح وبدأ سجناء الجناح C2 بالصراخ "الله أكبر" لينتقل إلى بقية الأجنحة حيث أخذ جميع المساجين يرددون من غرفهم ومن خلف الشبابيك بصوت واحدا "الله أكبر" حينها تأكد الأعوان من أن الأمور بدأت تتعكر فسارعوا بالخروج و بغلق الأبواب. وبدأ المساجين في تكسير أبواب الأجنحة إلى أن تمكنوا من الخروج إلى ساحة الفسحة و كانوا ما يقارب 2500 سجين خارج الغرف مقارنة بالعدد الضئيل للأعوان الذين كان عددهم 60 عونا. واستعمل المساجين الأسرة لكسر أبواب الغرف وانسحب الأعوان وتمركزوا فوق الأسطح و في المنارات وفي مسالك الدوريات لمنعهم من الفرار.

وأكد بعض المساجين الواقع سماعهم أنه حين نجح المساجين في فتح أبواب غرف الأجنحة تسلحوا بكل ما اعترض سبيلهم بعد أن دخلوا وكسروا المطبخ وأخذوا السكاكين، كما تناولوا "أدوية الأعصاب" التي استولوا عليها من العيادة الطبية.

وهشموا أجهزة عيادة طبيب الأسنان وأخذوا في رشق الأعوان مستعملين المعدات الطبية وقوارير المولوتوف التي وقع صنعها من الزيت والبنزين واستعملوا كذلك أمواس الحلاقة التي أحكموا إدخالها في أحذيتهم وقاموا برميها على الأعوان واستعملوا كذالك حجارة الغرف التي لفوها في الملابس وأضرموا فيها النار واستهدفوا بها الأعوان.

وعاين أعضاء اللجنة بعض الأسلحة التي صنعوها من القضبان الحديدية للأسرة واستعملوها كسيوف.

وعندما علم أعوان السجن أن الجناح E تم حرقه طلبوا تدخل الحماية المدنية وكان ذلك على الساعة الواحدة صباحا.

وأمام تصاعد الأحداث وقلة الأعوان طلب مدير السجن التعزيزات وتدخلت عناصر من الجيش الوطني يوم 15 جانفي 2011 في حدود الساعة الثانية أو الثالثة بعد الزوال حيث حاول أحد الإطارات التفاوض مع المساجين لكنهم رفضوا ولم يتمكنوا من السيطرة عليهم إلا يوم 17 جانفي 2011.

وحسب رواية المدير السابق لسجن برج الرومي والذي التقينا به في سجن المهدية فان التمرد بدأ يوم 13 جانفي 2011 بإعلان المساجين الدخول في إضراب جوع لأنهم كانوا مستاءين من خطابي الرئيس، الأول والثاني والذي تحدث فيه إلى كافة الشرائح الاجتماعية إلا المساجين ومطالبين بالعفو فوعدهم بإيصال صوتهم وفعلا هدأ المساجين.

يوم 14 جانفي 2011 وإزاء تواتر الأخبار بين المساجين عن حرق السجن المدني بالقصرين صعدوا في درجة الاحتجاجات بأن قاموا بتكسير معدات السجن وأبواب الغرف.

يوم 15 جانفي 2011 اشتدت حالة العصيان والتمرد في سجن برج الرومي حيث تولى قرابة 3000 سجين إضرام النار في جانب كبير من الغرف ودمروها بالكامل وتسلحوا بقضبان حديدية تولوا بواسطتها إحداث ثقاب بين الجدران. وإزاء تدهور الوضع الأمني بصفة كبيرة وخطيرة أصدر المدير للأعوان العاملين تحت إشرافه أوامر بتطبيق ما تقتضيه التعليمات وذلك بإطلاق القنابل المسيلة للدموع ثم إطلاق الرصاص المطاطي ثم استعمال النار بالتدرج وذلك بأن يطلق الرصاص الحي في الفضاء في مرحلة أولى ثم على الأرجل وقد عاضدهم في ذلك عناصر من الجيش

الوطني التي تدخلت يوم 15 جانفي 2011 وتمركز أفرادها سواء بداخل المنارات أو على الأسوار الخارجية للسجن أو حتى بالنقاط الموجودة داخل المؤسسة السجنية. وكان ذلك وفقا للتعليمات أولا ثم بعد التنسيق مع المدير العام للسجون والإصلاح آنذاك ويؤكد المدير السابق أن التوتر الذي بلغ حدته يوم 15 جانفي 2011 حتم إطلاق النار.

وفي تلك الفترة وقع تعيين أعوان في مراكز الحراسة وتسليمهم أسلحة دون أن يتم تسجيل ذلك بأي دفتر إذ أن الظرف يقتضي التصرف السريع دون التشبث بالشكليات الإدارية حسب قوله.

وأكد لنا بعض الجرحى من المساجين وكذلك بعض العائلات أن المساجين منعوا من الزيارة يوم 14 جانفي2011 واستعمل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي داخل الغرف وأن استعمال العنف والرصاص كان مفرطا خاصة يوم 15 جانفي 2011 وأن عناصر من الجيش الوطني كانت متواجدة خارج السجن ولا يمكن للمساجين الفرار.

كما صرحوا لنا انه كان يوما عصيبا لا يسمع فيه إلا دوي الرصاص داخل السجن حيث بقي المساجين من 14 الى17 جانفي 2011 دون تناول أي وجبة أكل ولم يقع إسعاف المصابين في حينها وأن العديد ماتوا جراء النزيف في حين بقي بعضهم ساعات طوال حتى وقع إسعافهم.

وتؤكد بعض العائلات أنه عندما بلغ إلى علمهم بما جرى في السجون وبتوجههم إلى سجن برج الرومي للاستفسار والاسترشاد تم إعلامهم بأن أولادهم متواجدون في المستشفى.

وتلقت اللجنة شهادة عون سجون ينتمي إلى فرقة الأنياب التي قدمت لتعزيز القوات المتواجدة في سجن برج الرومي تؤكد الاستعمال المفرط وغير المبرر للعنف. وحسب رواية هذا العون، وصلت التعزيزات إلى سجن برج الرومي يوم 17 جانفي 2011

ووجدوا المساجين في حالة رثة، حيث تم تجويعهم وقمعهم فضلا على أنهم سبق أن تناولوا كميات هامة من أدوية الأعصاب تحصلوا عليها إثر نهب الصيدلية.

فأول ما قام به الأعوان هو توزيع الخبز من فوق الأسطح والدخول في الحوار مع المساجين لإرجاعهم إلى الغرف التي بقيت صالحة للإيواء وتمكنوا في آخر المطاف من ذلك مسيطرين على الوضعية داخل سجن برج الرومي.

كما تحدث، العون المستمع إليه، على العنف المفرط الذي وقع استعماله داخل سجن برج الرومي مقيما دليلين على ذلك أولها أنه عاين آثار رصاص على جدران الغرف وأبوابها أُطلق على مستوى عال يناسب رأس الإنسان أي رأس المساجين في الحالة المذكورة. وأن هذه الآثار ليست لرصاصات طائشة بل هي لطلق مسترسل والدليل الثاني الذي قدمه العون المذكور على العنف وعدم احترام التدرج في استعماله استقاه من تشكيات المساجين الجرحى الذي تحاور معهم والذين أكدوا له أن أعوان سجن برج الرومي أطلقوا عليهم الرصاص من شبابيك وأبواب غرفهم وهم لا يزالوا داخلها.

تحصلت اللجنة على 17 ملف لجرحى بالرصاص و9 ملفات للمتوفين وهم:

1- سيف بن محمد بن نصر،25 سنة، أعزب عاطل عن العمل توفي يوم 16 جانفي 2011 اثر إصابته برصاصة في الصدر وتفيد الشهادة الطبية للإعلام بالوفاة والحصول على إذن بالدفن الصادرة عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 31 جانفي 2011 أنه أصيب بطلق ناري تسبب له في الوفاة.

2- محمد بن رابح النفزي، 31 سنة، أعزب، توفي يوم 16 جانفي 2011 اثر إصابته برصاصة في الرأس وحسب تقرير الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي ببنزرت بتاريخ 31 جانفي 2011 أن الوفاة ناتجة عن إصابة بالرأس برصاصة أطلقت من الفوق نحو الأسفل.

3- سفيان بن عبد الله مرزوق، 38 سنة، أعزب، توفي يوم 16 جانفي 2011 اثر إصابته برصاصة في الساق اليسرى وحسب تقرير الطبيب الشرعي بالمستشفى

الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 18 فيفري 2011 أن الوفاة ناتجة عن نزيف اثر إصابة برصاصة بالساق اليسرى.

4- لطفي بن راشد الرياحي 37 سنة، أعزب، توفي يوم 17 جانفي 2011 وحسب تقرير الطبيب الشرعي بالمستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 27 جانفي 2011 أن الوفاة ناتجة اثر إصابة برصاصة بالوجه.

5- خالد بن سالم الهداجي 31 سنة، أعزب، توفي يوم 16 جانفي 2011 اثر إصابته برصاصة في القلب وتفيد الشهادة الطبية للإعلام بالوفاة والحصول على إذن بالدفن الصادرة عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 22 جانفي 2011 أنه أصيب بطلق ناري تسبب له في الوفاة.

6- عبدالله بن حسن طرابلسي 26 سنة أعزب توفي يوم 16 جانفي 2011 اثر إصابته برصاصة في الكتف وتفيد الشهادة الطبية للإعلام بالوفاة والحصول على إذن بالدفن عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 21 جانفي 2011 انه أصيب بطلق ناري تسبب له في الوفاة.

7- محمد كايسي بن مالك، 26 سنة، أعزب، توفي يوم 17 جانفي 2011، اثر إصابته برصاصة في الكتف حسب شهادة عائلته، وتفيد الوثيقة الطبية الوحيدة المسلمة للجنة شهادة طبية للوفاة أنه توفي يوم 17 جانفي 2011 على الساعة الخامسة مساء، ولم تحدد سبب الوفاة

8- احمد بن محمد فتح الله، 29 سنة أعزب أصيب حسب شهادة عائلته يوم 15 جانفي 2011 برصاصتين واحدة استقرت في الجنب الأيسر والثانية في الرقبة وأنه بقي ينزف ليومين دون إسعاف لينقل يوم 17 جانفي 2011 إلى المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت. وحسب تقرير الطبيب الشرعي الصادر عن المستشفى الجهوي ببنزرت بتاريخ 22 جانفي 2011 فإن الفقيد تم قبوله بالمستشفى يوم 17

جانفي 2011 إثر إصابة برصاصة وجهت من الأعلى إلى الأسفل خرقت رقبته و رئته اليسرى وأن الوفاة ناتجة عن إصابة الرئة.

9- كمال بن المولدي اليعقوبي، 41 سنة، متزوج، وتفيد الشهادات المقدمة من مساجين كانوا معه بأن الفقيد أصيب برصاصة في البطن يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثانية ونصف ظهرا وظل ينزف دون إسعاف حتى توفي يوم 16 جانفي 2011، في حدود الخامسة صباحا. وتفيد الشهادة الطبية للإعلام بالوفاة والحصول على إذن بالدفن الصادرة عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 20 جانفي 2011 انه وصل متوفيا إلى المستشفى بعد أن أصيب بطلق ناري يوم 15 جانفي 2011.

بالإضافة إلى القائمة التي أمدنا بها المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت والتي تضم 51 جريحا و أربع حالات وفاة أخرى وهي:

1- مكرم الجلاصي وصل إلى المستشفى متوفيا يوم 19 جانفي 2011

2- جهاد عباسي وقع قبوله بالمستشفى يوم 16 جانفي 2011 حيث أقام بقسم الإنعاش وتوفي يوم 27 جانفي 2011

3- منجي الغريدقي وقع قبوله بالمستشفى يوم 14 جانفي 2011 حيث أقام بقسم الإنعاش وتوفي في نفس اليوم

4-عبد الباقي بن الطيب العواضي، 45 سنة أعزب أصيب في الليلة الفاصلة بين 14 و15 جانفي2011 برصاصة في الصدر وحسب الوثائق الطبية فقد أقام بالمستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت من 15 جانفي إلى 07 ماي 2011 تاريخ وفاته.

ولكنها لم تمدنا بأي معلومات عن طبيعة الإصابات أو عن أسباب الوفاة.

وأصيب أحد الأعوان بعدة جروح عندما هاجمه المساجين مما أجبره على إلقاء نفسه من السطح.

كما توفي العون **محمد امين بن علي قرامي**، البالغ من العمر 28 سنة، برصاصة أثناء مصاحبته لسجين قصد إسعافه حيث كان واقفا أمام نافذة الغرفة في الطابق السادس بالمستشفى الجهوي ببنزرت.

وتفيد الوثائق المسلمة للجنة أن الفقيد يعمل كعون سجون بسجن برج الرومي ببنزرت حسب شهادة احد زملائه المصاحبين له فانه على إثر أحداث الشغب التي جدت بالسجن المدني ببرج الرومي التي نتج عنها تعرض بعض النزلاء لإصابات بطلقات نارية تم تكليفه رفقة مجموعة من الأعوان من بينهم أمين القرامي من قبل رؤسائهم في العمل بحراسة عدد منهم ممن تم نقلهم للمستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت وتحديدا بالطابق السادس منه وكان جميع الأعوان المكلفين بحراسة المساجين مرتدين زيا مدنيا ولم تكن بحوزتهم أسلحة أو تجهيزات أخرى باستثناء الأغلال الإدارية هذا وفي صبيحة يوم الاثنين 17 جانفي 2011 تناهي إلى مسامعهم بداية من الساعة التاسعة صوت تبادل طلق ناري مكثف بمحيط المستشفى وعلى الساعة العاشرة وخمسة وأربعين دقيقة تقريبا انتبهوا لصوت مروحية عسكرية تحوم بالمكان وباقترابه والبعض من زملائه من شباك الغرفة شاهدوا المروحية التابعة للجيش الوطني تنفذ رمايات بشكل متقطع على مبنى أمام المستشفى عندها ابتعدوا عن النافذة وعادوا وسط الغرفة وفي حدود الساعة الحادية عشر والربع وأمام تجدد إطلاق النار اقترب زميله الهالك أمين القرامي من نافذة الغرفة المطلة على ثكنة الجيش الوطني المحاذية للمستشفى فأصيب برصاصة فوق أذنه اليسرى وسقط مباشرة على الأرض عندها خيروا الابتعاد عن النافذة والبقاء في وضع الانبطاح واتصل أحد زملائهم هاتفيا ببقية الأعوان المتواجدين بالطابق الأرضي الذين قاموا بإعلام الجيش الوطني وبعد مرور حوالي خمس دقائق حل بالمكان جندي برتبة عريف أول فطلبوا منه إخراج الهالك أمين القرامي من الغرفة قصد إسعافه لكنه رفض ذلك عندها اقترب هو وباقي زملائه زحفا وقاموا بجره وإخراجه من الغرفة فتبين لهم أنه فارق الحياة عندها قاموا بإحاطة

قاعة عمليات الوحدة السجنية علما بالموضوع وبعد حوالي عشرون دقيقة وعلى إثر هدوء الوضع حملوا الهالك رفقة أحد الممرضين ونقلوه لقسم الطب الشرعي بالمستشفة وبعد عودتهم للغرفة طلب منهم أحد الجنود بإخلائها من المساجين خوفا من تعرضهم لطلق ناري فامتثلوا للطلب ونزلوا للطابق الرابع مضيفا بأنه استفسر رفقة زملائه بعض الجنود المتواجدين بالمستشفى فتمت إفادتهم أن الطلق الناري الذي صدر عن وحدات الجيش كان ردا على طلق ناري مجهول المصدر.

وحسب ما جاء في تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة ببنزرت بتاريخ 27 جانفي 2011 فإن الوفاة ناتجة عن إصابته برصاصة قاتلة على مستوى أذنه يسرى.

وأفادنا أحد المساجين أُتهم بالتحريض على الشغب ومحاولة الحرق فوقع نقله من سجن برج الرومي إلى سجن آخر ووضع في زنزانة مظلمة أين وقع تعذيبه (نزعت ملابسه سكب الماء بعنف على جسده وكان مكبلا كما وقع ضربه على جروجه وأعضائه التناسلية) ومكث من أجل هذه التهمة في السجن مدة 8 أشهر في انتظار محاكمته. وتجدر الإشارة أن تلك المدة تفوق المدة القانونية للإيقاف التحفظي. واتصل أعضاء اللجنة بالرابطة التونسية لحقوق الإنسان لإعلامهم بوضعيته.

9- السجن المدني بالمنستير

أ- معلومات عامة

السجن المدني بالمنستير هو سجن إيقاف وأغلبية المساجين الموقوفين راجعين بالنظر إلى محاكم المنستير. ويحتوي على 11 غرفة حرقت منها 7 غرف ولم يتبق منها إلا 3 صالحة للاستعمال إثر أحداث 14 جانفي 2011.

وكان السجن يأوي قبل أحداث 14 جانفي 2011، 750 سجين ثم أغلق إلى موفى شهر مارس 2011، ورُممت 9 غرف ولم يعد يؤم بعد الأحداث ويوم زيارتنا إلا 120 سجينا.

انتقل أعضاء اللجنة إلى السجن المدني بالمنستير يوم 15 أوت 2011 واستقبلهم المدير الذي باشر مهامه منذ 31 مارس 2011 ويواكب الأحداث التي وقعت به يوم 14 جانفي 2011.

ب- الأحداث

بدأ التوتر في سجن المنستير يوم 14 جانفي حوالي الساعة العاشرة ليلا بعد نقل التلفزة الوطنية أخبارا حول فرار الرئيس السابق وخاصة إضرام النار بسجن المرناق وفرار المساجين منه.

وأول من تحرك في سجن المنستير هم مساجين الغرفة رقم 5 حيث حاولوا إضرام النار في الحشايا وتدخل الأعوان بسرعة ومنعوهم من ذلك وقاموا بتفريق المساجين الذين حاولوا بدورهم إضرام النار في بقية الغرف.

بعد قليل بدأ التوتر في الغرفة رقم 1 حيث عمد المساجين إلى تكسير أنابيب الضوء ودورات المياه وتهشيم الأبواب بالأسرة وبقضبان من الحديد التي اقتلعوها من الأسرة.

وقام الأعوان بإعادة التيار الكهربائي وتهدئة المساجين وعاد الهدوء نسبيا إلى السجن لكن وحوالي منتصف الليل علم المساجين عن طريق التلفزة أنّ المساجين فروا من سجن مرناق كما شاهدوا نداءات استغاثة من المواطنين، حينها ثاروا من جديد لأنّهم كانوا خائفين مما قد يحصل لأبنائهم وعائلاتهم وبدؤوا بالصياح وتهشيم الباب بالأسرّة حسب ما صرحوا به لأعضاء اللجنة.

في الأثناء قام ثلاثة مساجين -احدهم مازال موقوفا زمن زيارتنا بسجن المسعدين وقد استمعنا إليه والاثنين الآخرين توفيا أثناء الأحداث- بإضرام النار في الغرف وبإحراق قميص ووضعه فوق حاشية من مادة سريعة الالتهاب "موس" فاشتعلت بسرعة. وتفيد بعض الشهادات أن بعض المساجين حاولوا إطفاء النار لكن مجموعة أخرى من المساجين منعوهم من ذلك.

أثناء زيارتنا لسجن المسعدين التقينا بالسجين السالف الذكر وبسؤاله عما حدث في سجن المنستير أنكر مشاركته في هاته الحادثة وقال أن من أشعل النار هم ثلاثة مساجين ولقوا حتفهم في هذا الحريق. أما بالنسبة إليه فكان ماكثا قرب باب الغرفة ينادي الأعوان لإغاثة المساجين الذين بدؤوا يختنقون كما أكد أن الأعوان لم يفتحوا الأبواب في الحال بل ألقوا القنابل المسيلة للدموع داخل الغرفة مما زاد في اختناق وذعر المساجين مضيفا آن الأعوان لم يفتحوا إلا الباب المصفح ووقع خلع الباب الحديدي من طرف المساجين. وبينما كان الجناح 3 يشتعل، خلعت أبواب الأجنحة الأخرى باستثناء الجناح عدد4.

وأكد ملازم أول أنهم سارعوا بمحاولة فتح باب الغرفة عدد1 لإخراج المساجين الذين بدأت عليهم علامات الاختناق بعد أن عمّ الدخان الغرفة ولم يتمكنوا من ذلك في البداية لأن قفل الباب كان قد اعوجّ إثر محاولة خلعه واستعانوا بمطرقة كبيرة الحجم لفتح الباب وما إن فتح باب الغرفة حتى هجم عليهم المساجين الفارين من الغرف الأخرى لذلك انسحبوا وقاموا بجمع السلاح و التمركز فوق الأسطح.

ويؤكد المساجين من جهة أخرى أنهم هم الذين قاموا بإجلاء الجثث والمصابين قبل أن يتجمعوا في الساحة ويخلعوا الباب الرئيسي للسجن. كما أكد أعوان السجن أنهم إثر هجوم المساجين التحقوا بالسطح وأطلقوا الرصاص فقط في الهواء كما أكدوا أنهم لم يستعملوا الغازات المسيلة للدموع لأنهم "لا يمتلكون تلك القنابل أساسا".

وصرح في مقابل ذلك عديد المساجين أن الأعوان بادروا باستعمال القنابل المسيلة للدموع وإلقاءها في ممرات السجن وفي الساحة الخارجية.

وبسؤالنا الأعوان إن كانوا تلقوا أوامر إطلاق النار لم نتلقّ إجابة واضحة وأكدوا أنهم اتصلوا بالإدارة العامة للسجون دون جدوى. وتواصلت المواجهة بين الأعوان الذين تجمعوا كلهم على الأسطح والمساجين إلى أن خلعت أبواب كامل الغرف وقام المساجين قبل فرارهم بعمليات نهب وإحراق بعض السيارات وخلعوا الخزينة وسرقوا كل

ما هو مؤمن وحملوا الهواتف النقالة وصرح أعوان السجن أنه من حسن الحظ أنهم لم يعثروا على الأسلحة المؤمنة.

كما صرح أعوان السجن أنهم غادروا السجن حوالي الساعة الثامنة صباحا بعد أن فر جميع المساجين وأفادونا أن المواطنين والأهالي كانوا تجمعوا أمام السجن مسلحين بعصي وأسلحة بيضاء مما منعهم من إغاثة الجرحى ونقلهم إلى المستشفى.

وتفيد بعض الشهادات المدلى بها من طرف المساجين أن إسعاف الجرحى تم من قبل المساجين أنفسهم ولم تُنقل جثث المتوفين إلا في اليوم الموالي.

وبالنسبة لعدد الضحايا فقد مدنا مدير السجن بقائمة المساجين المتوفين أثناء هذه الأحداث ويبلغ عددهم 49 سجين اثنين منهم غير معروفي الهوية وهم:

1- **سفيان ين تيجاني هداجي:** البالغ من العمر 26 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

2- **صادق بن رجب الشاوش:** البالغ من العمر 47 سنة، متزوج، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

3- **لطفي بن الهادي المعاوي:** البالغ من العمر 24 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 3 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي

الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

4- **حسان بن نور الدين السافي:** البالغ من العمر 26 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

5- **أحمد بن محمد كمال براهم:** عمره 24 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

6- **محمد علي بن جمعة عبد اللاوي:** متزوج، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

7- **كمال اللواتي:** يبلغ من العمر 33 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

8- **رشيد درعي:** عمره 29 سنة، أعزب، تعرض إلى حالة اختناق وحروق صبيحة يوم 15 جانفي 2011 على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 بالسجن المدني بالمنستي، نُقل على إثرها إلى المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير، وتوفي يوم 28 جانفي 2011 على الساعة الرابعة والربع صباحا في قسم الإنعاش للمستشفى. وحسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى المذكور بتاريخ 28 جانفي 2011، فإن الوفاة سبب الوفاة يعود إلى تعرضه لحالة اختناق لغاز سام مع مضاعفات الحروق في جسده.

9- **رمزي بن مختار المي:** البالغ من العمر 28 سنة، أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 17 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

10- **محمد بن علي الخنيسي:** عمره 38 سنة، متزوج وله ثلاثة أبناء، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

11- **محمد بن منصف بن عرفي:** متزوج وأب لطفل واحد، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

12- **جمال بن سالم عافية بزيوش:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن الدكتور المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

13- **عدنان بن مختار الذويبي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

14- **أحمد بن خليفة موسى:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

15- **محمد بن علي كنزيري:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

16- **محمد بن عامر بن خديجة:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

17- **إيهاب بن يونس قارسي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

18- **عماد بن محسن لطيفي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

19- **مهدي بن محمد بن نصر:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 17 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام.

20- **محمد بن علي صميدة:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

21- **أيمن بن حبيب سلامة:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

21- **محرز بن عمر فرجاني:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

22- **محمد بن حمدي الدريدي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

23- **محمد بن أحمد لسمر:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

24- **حمدي بن عامر زروق:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

25- **ماهر بن محمود عياري:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي

فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

26- **محمد بن خليفة قروش لعيوني:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

27- **عيسى بن حسان مجدوب:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة، حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2011، إلى تعرضه للاختناق بغاز سام مع مضاعفات الحروق.

28- **فاخر بن عبيد عاشور**: توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

29- **وسام بن عامر خميس:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

31- **رجب بن محمد ماني:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

32- **سمير بن منذر نايلي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

33- **رمزي بن عز الدين بوجناح:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2001، إلى تعرضه المضاعفات الحينية الحروق.

34- **زياد بن الصغير مجدوب:** متزوج وله ابنة، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

35- **ماهر بن محمود زيان:** أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن. ويعود سبب الوفاة حسب الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي

فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 16 جانفي 2001، إلى تعرضه للاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

36- **مروان بن صالح نقارة:** يبلغ من العمر 27 سنة، أعزب، تم اسعافه من السجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق يوم 15 جانفي 2011 في الغرفة عدد 1 للسجن حيث توفي يوم 16 جانفي 2011 على الساعة الثانية وخمس دقائق صباحا ويعود سبب الوفاة إلى تدهور جهاز المناعة نتيجة الحروق البليغة وذلك حسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بتاريخ 16 جانفي 2011.

37- **حمدي بن ناصر عرقوبي:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

38- **وناس بن الهادي منصر:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامهي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

39- **طارق بن عبد القادر رصّاص:** توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

40- **صالح بن علي دهماني بن عثمان:** متزوج، له ابنان، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

41- **خالد بن عياد سعد:** أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

42- **هيثم بن شبيل عبد السلام:** أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

43- **محمد بن علي عبد الحفيظ :** متزوج، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

44- **حمزة بن عمر رزيق :** أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي

فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة مع مضاعفات الحروق.

45- **زياد بن محمد الناعم** : أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 17 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة .

46- **فارس بن سوي فرجاني:** أعزب، توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة .

47- **خالد بن محمد شريف** : توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة.

48- **جثة مجهولة الهوية 1** : توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه الاختناق بغازات سامة.

49- **جثة مجهولة الهوية 2** : توفي يوم 15 جانفي 2011 على الساعة الثالثة صباحا بالسجن المدني بالمنستير على إثر اندلاع حريق في الغرفة عدد 1 للسجن ويعود سبب الوفاة حسب التقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بتاريخ 15 جانفي 2011 إلى تعرضه إلى حرارة شديدة مع مضاعفات الاختناق بغازات سامة.

وقد وجدت في جيبه بطاقة إيداع لأغراض شخصية باسم سجين يدعى ناجي عمار.

كما بلغ عدد الجرحى المسجلين لدى اللجنة أربعة أصيبوا كلهم بحروق بليغة.

واستفدنا من سماعاتنا أن عونا واحدا أصيب برصاصة أطلقها أحد زملائه عن غير قصد.

وتجدر الإشارة أخيرا أن العديد من المساجين الذين وقع سماعهم تذمروا من سوء المعاملة التي تعرضوا لها من قبل المدير المباشر زمن زيارتنا للسجن حيث تفاقمت الإهانات وأعمال العنف تجاههم دون أن يكون لذلك موجب.

10- السجن المدني بالهوارب (ولاية القيروان)

أ- معلومات عامة

أحدث السجن المدني بالهوارب سنة 1976 وهو يحتوي على 3 أجنحة. الأول به 4 غرف والثاني 3 غرف والثالث 6 غرف. وتبلغ طاقة استيعاب سجن الهوارب 1100 سجين والحال أن السجن احتوى آنذاك على 1400 سجين وهو ما يدل على حالة اكتظاظ اتصفت بها كامل سجون الجمهورية. ويتمثل سجن الهوارب في سجن محكومين وتتسم نسبة كبيرة من الأحكام بكونها أحكام طويلة المدى

انتقل أعضاء اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق إلى هذا السجن يوم 27 سبتمبر 2011، والتقوا بمدير السجن الذي قدم لهم بسطة عن الظروف الصعبة التي تعيشها السجون إذ لم تعد مؤمنة ويرجع ذلك إلى عوامل شتى أهمها أن السجون قديمة ولم تشهد إلى إصلاحات لا من حيث الهندسة ولا التأمين.

كما تعرض مدير السجن إلى تطور مستوى الإجرام وتغير العقليات في هذا المجال قائلا أن السجين في الماضي كان يخاف الأعوان ويطيعهم كما أنهم كانوا يحظون بثقة المساجين أما الآن فقد تعكرت العلاقة بين العون والسجين مما أصبح يحول مثلا دون إحاطة المساجين ببرامج تأهيل شامل داخل السجن.

ب-الأحداث

شهد سجن الهوارب حدثين اثنين حصل الأول في أوائل شهر جانفي 2011 والثاني في شهر أفريل 2011.

أ- أحداث جانفي 2011

بداية من يوم 7 جانفي بدأ التململ في صفوف المساجين وبالخصوص من كانوا يقيمون بالغرف عدد 4 و6 من الجناح عدد 2 بسجن الهوارب وعلموا بدخول مساجين إقليم بنزرت في إضراب جماعي عن الطعام احتجاجا على عدم الاستجابة إلى مطالبهم بالتمتع بالعفو.

وأفادتنا شهادات أعوان السجون ومدير سجن الهوارب أنه وقع آنذاك التحاور مع نظار الغرف قصد تهدئتهم وإقناعهم بعدم جدوى التمرد واعدين إياهم بتبليغ مطالبهم إلى الإدارة العامة للسجون وعادت بعد ذلك الأمور إلى نصابها إلى موفى يوم الجمعة 14 جانفي 2011، وبالتحديد حوالي الساعة السادسة مساءا حدث ضجيج بالجناح عدد2 ثم عدد 1 وعدد 3 حيث قام المساجين بالطرق على الأبواب بقوة وبالصراخ والمطالبة بإطلاق سراحهم بعد أن علموا بفرار بعض المساجين من السجون الأخرى.

وحسب شهادة المساجين فإنهم كانوا يشاهدون برنامج "المسامح كريم" على قناة حنبعل ليلة 14 جانفي 2011، وإذ بمذيعة تتدخل لتعلم بوجود انفلات أمني في البلاد وبتواجد مجموعات من المجرمين قاموا بمهاجمة بعض المنازل وهو ما تسبب في حالة من الفزع والهيجان بين المساجين مطالبين بالخروج للاطمئنان على عائلاتهم.

وتمكن مساجين الغرفة عدد7 من الجناح عدد2 من تهشيم باب الغرفة وحاولوا الخروج إلى ساحة السجن ثم الفرار إلا أنه وقع التصدي لهم من طرف الأعوان والرقباء والإطار العامل بالوحدة والذين استعملوا العصي وإطلاق الرصاص في الهواء.

وتمت السيطرة على الفارين الذين تراجعوا وهدأ المساجين نسبيا إلى صباح يوم السبت 15 جانفي 2011 فعمدوا إلى تحطيم أقفال الأبواب وخلعها وإضرام النار في الحشايا والأغطية الصوفية وتحطيم جزء هام من الأسرة ودورات المياه والقنوات والحنفيات الموجودة بالغرف. كما عمدوا إلى تهشيم معظم الجدران ولم يتمكن أي سجين من الفرار حيث تصدى لهم الأعوان المتواجدون آنذاك.

وتفيد كل شهادات الأعوان والمساجين أن المواجهة بين الطرفين كانت عنيفة وعمت الفوضى وتسلح المساجين بأعمدة الأسرة والحجارة التي ألقوا بها على الأعوان مما جعلهم يتمركزون فوق سطوح السجن وفي المنارات ولم يؤدي استعمال الأعوان الرصاص الحي والمطاطي والغازات المسيلة للدموع إلى أي جريح من بين المساجين ولا في صفوف الأعوان ولم تسجل أية حالة وفاة.

ب- أحداث أفريل 2011

أفادنا مدير سجن الهوارب أنه في يوم 29 أفريل 2011، عمد خمسة من مساجين الغرفة عدد1 إلى إحداث الفوضى داخلها ثم عمدوا إلى تحريض بقية المساجين على العصيان وعمدوا إلى كسر الأسرة واستعملوا قضبانها لحفر الحائط الفاصل بين الغرفة عدد1 وعدد2 وتمكنوا من العبور إلى الغرفة عدد2 وواصلوا حفر الحائط وصول للغرفة عدد 4 لكنهم لم يتمكنوا من ذلك بما أنه وقع التصدي لهم من قبل أعوان السجن الذين استعملوا عبوات غازية مسيلة للدموع. وتم عزل المساجين بجناح مغلق وبغرف انفرادية وأكد المدير أنه تم إعلام النيابة العمومية بما جرى.

وحسب شهادات الأعوان والمساجين الذين وقع سماعهم، عادت الأمور إلى نصابها مما ومكّن جميع المساجين من الطعام والعمل بالورشات والحظائر الفلاحية والقيام بالفسحة.

وحسب تصريحات مدير السجن تم تحصين السجن وتركيز الرقباء في كل أنحائه وخاصة بالأبواب والحواجز وتركيز مجموعة فوق الأسطح.

وفي اليوم الموالي الموافق لـ30 أفريل 2011 علم المساجين عن طريق النشرات الإخبارية بما حدث في سجني القصرين وقفصة مما أحدث حالة من التململ في صفوفهم.

وأفادنا عريف أول أنه مع بداية الحصة المسائية قام برفقة الأعوان بإخراج مساجين الغرفة عدد 6 من الجناح عدد2 للفسحة ثم جاء دور الغرفة عدد7 خرجت منها مجموعة وتباطأت مجموعة أخرى من المساجين المقيمين بها. و لما قام ناظر الغرفة بحثهم على الخروج تفطن إلى اشتعال النيران في آخر الغرفة وهو ما أكده لنا ناظر الغرفة المذكورة.

وباندلاع النيران بالغرفة عدد7 حدثت فوضى عارمة والتفّ بعض المساجين بالعريف الأول وعريف آخر كان معه وأشهروا في وجوههم القضبان التي حولوها إلى آلات حادة وتدخل نظراء الغرف الأخرى وبعض المساجين لإنقاذهم وأخرجوهم عبر باب المشرب بعد أن خلع وخرب من طرف باقي المساجين.

وجاء في تقرير البحث الذي أمدنا بمحتواه مدير السجن أن بعض المساجين اتفقوا على إضرام النار في الغرف عدد4 و 5 في وقت واحد.

وقامت مجموعة أخرى بخلع باب الغرفة عدد4 لتمكين المساجين المذكورين أعلاه من الدخول إليها وإخراج المساجين المقيمين بها وإضرام النار فيها. كما أفادنا تقرير البحث المذكور أن احد المساجين تمكن من المرور إلى الغرفة عدد5 وحاول إضرام النار بها فتصدى له ناظر الغرفة وأخرجه منها. وعند خروجه من الغرفة 5 عبر

الفتحة المطلة على الغرفة 4 استغل شجارا قائما بين بعض المساجين لإضرام النار في إحدى حشايا الغرفة عدد 4 مما تسبب في إضرام النار بالغرف عدد 6 و5 و 2 و1 عبر الفتحات التي أحدثوها بالفواصل بين الغرف وكان عدة مساجين لا يزالون بالغرفة عدد5 بصدد جمع أدباشهم فوجئوا بالنيران عند مغادرتهم غرفتهم عبر الغرفة عدد4 فتراجعوا نحو الباب طالبين النجدة وتمكن بعض المساجين من خلع الباب قصد إنقاذ البعض منهم بينما هلك من بينهم سجينين:

1- **عبد النبي بن محمد العمري**، البالغ من العمر 28 سنة أعزب توفي يوم 30 أفريل 2011 على الساعة منتصف الليل بسجن الهوارب. ويعود سبب الوفاة حسب تقرير الطب الشرعي بتاريخ 02 ماي 2011، نتيجة حروق بليغة.

2- **رياض بن المنصف بن جمعة نصر الله**، ويبلغ عمره 34 سنة، أعزب، توفي نتيجة حريق بالسجن المدني بالهوارب بولاية القيروان يوم 30 أفريل 2011.

وأثناء هذه الفوضى قام الأعوان والرقباء والإطارات الذين وكانوا في ذلك الوقت متمركزين فوق الأسطح التصدي إلى الفارين واستعملوا للغرض العبوات المسيلة للدموع والخراطيش المطاطية.

كما حاول البعض الآخر الدخول إلى الجناح عدد 2 لإنقاذ من لم يتمكن من الخروج من الغرف التي اندلعت فيها النيران.

وفي الأثناء واصل جمع من المساجين أعمال الحرق والتخريب وأفادنا تقرير البحث أنهم قاموا بخلع الباب المؤدي إلى الأدواش وأضرموا النار فيها ثم توجهوا للجناح عدد 1 وانضم إليهم مساجين آخرين سكبوا بعض الوقود على نوافذ المكتب الجزائي دون أن يتمكنوا من إضرام النار فيها لأن الأعوان قاموا في الحين بالتصدي إليهم فتراجع المساجين إلى الجناح عدد 2 أين استولوا على قوارير الدواء وأتلفوا كامل محتويات المصحة الفرعية وقاموا بصنع قوارير حارقة وإن لم يتمكنوا من إضرام النار بالغرفة عدد3 فإنهم تمكنوا من حرق جزء من مغازة التموين.

كما أفادنا المدير أن مساجين الجناح عدد3 تفاعلوا مع مساجين الجناح عدد1 و2 وعمدوا كذلك إلى تخريب الجدران الفاصلة بين الغرف وخلع أبوابها ويفيد تقرير البحث أن احد المساجين بادر بذلك مما ساعد مساجين الغرفتين 8 و9 على التكتل وخلع الباب ومحاولة اقتحام المغازة والمطبخ وتفجير قوارير الغاز قصد إيصال الحريق إلى الجناح عدد 3 كما قاموا بالهجوم في أتاه سقيفة السجن ومنها إلى الباب الرئيسي فتدخل الأعوان وأجبروهم على التراجع مستعملين الغازات المسيلة للدموع والخراطيش المطاطية وأكد الأعوان أنهم لم يستعملوا الرصاص الحي بل اكتفوا بتخويفهم به مطلقين النار في الهواء، وتمكن الأعوان من السيطرة على المساجين وإرجاعهم بالقوة إلى غرفهم مستعينين في ذلك بفرقة الأنياب.

وتبين إثر ذلك أن هذه المواجهة أسفرت عن إصابة سجين على مستوى ساقه اليسرى.

وأضاف المدير أنه لم يكن بالإمكان السيطرة على المساجين والحيلولة دون فرارهم إلا بتضافر الجهود والتكاثف الأمني والعسكري إذ تم تعزيز إطار سجن الهوارب والحظيرة الموجودة على عين المكان بأكثر من 20 جنديا ثم بطلائع السجون التي تم تعزيزها بالحرس الوطني من منطقة الحرس الوطني بحفوز وإقليم الحرس الوطني بالقيروان والحماية المدنية.

وحول دور الجيش في السيطرة على المساجين فقد أكد لنا مدير السجن أن الجيش بقت خارج السجن.

11- سجن المسعدين بسوسة

أ- معلومات عامة

تبلغ طاقة استيعاب السجن بين 1000 و1500 سجين في حين وصل عدد السجناء أثناء الأحداث إلى 2500 تقريبا.

أثناء زيارتنا، كان عدد المساجين 1800 من بينهم 97 امرأة، يقع تصنيفهم بين محكومين وموقوفين وتقسيمهم في مجمعين واحد للمحكومين به 15 غرفة في حين

يبلغ عدد الغرف في مجمع الموقوفين 11 غرفة. ويقع تصنيفهم حسب نوع القضية والسن.

في تاريخ زيارتنا لم يتبقى سوى 15 غرفة صالحة لإيواء المساجين في حين وقع نقل النساء إلى الروضة التي كانت في الأصل مخصصة للأمهات اللواتي كن يقمن مع أطفالهن الصغار والتي تحولت إلى جناح للسجينات بعد ما لحق السجن من حرق وتكسير.

التقى أعضاء اللجنة بمدير سجن المسعدين الذي باشر عمله به يوم 19 أوت 2011 خلفا للسيد سمير العجمي الذي تم نقله إلى الإدارة العامة للسجون بعد الأحداث التي جدت في سجن المسعدين.

ب- الأحداث

روى لنا ملازم بالسجن، أنه من يوم 11 جانفي 2011 إلى يوم 13 جانفي 2011 وقع تغيير المحطات التلفزية وتعويضها بقنوات للأفلام خوفا من ردة فعل المساجين بعد إن علموا بما يحدث خارج السجن. لكن حسب قوله كان المساجين على دراية بما يحصل في البلاد عن طريق الأخبار التي كانت تأتيهم من عائلاتهم أثناء الزيارات.

ويوم 13 جانفي مكن أعوان السجن المساجين من مشاهدة خطاب الرئيس السابق شهد على إثرها السجن بعض التململ حيث كان السجناء يطالبون بالعفو. فبادر مدير السجن بالتحاور معهم ووعدهم برفع مطالبهم إلى السلط المعنية مما ساهم في تهدئة المساجين.

يوم 14 جانفي 2011، كان يوما عاديا في الإجمال وكان المساجين يتابعون الأخبار عبر جهاز التلفزة حيث علموا بهروب الرئيس السابق حوالي الساعة السادسة مساء كما شاهدوا في قناة الجزيرة (بار نيوز) بأن سجن برج العامري وقع حرقه وفر منه المساجين فعمت عندها الفوضى وشملت كل الغرف، حاول الأعوان تهدئتهم لكن دون جدوى فقد عمد المساجين إلى كسر أبواب الغرف بالأسِرة وكانوا ملثمين حتى لا يقع

التعرف عليهم. وفي حدود الساعة الثامنة تمكن السجناء من إضرام النار في الحشايا داخل الغرف ومن فتح الأبواب بواسطة أجهزة إطفاء الحريق وكسروا جدران الغرف مما سهل تنقلهم بين الغرف ثم قاموا بحرق جناح التأهيل، كما هجموا على المصحة واستولوا على أدوية الأعصاب، واستولوا على كل ما اعترض سبيلهم من عصي، مطرقة، بالة، حجارة كما عمدوا إلى استعمال النساء السجينات كدرع بعد أن فتحوا لهن أبواب الغرف حتى يتقدموا وحاولوا الخروج من جناح الزيارات.

وفوجئ الأعوان بعدد كبير من عائلات المساجين التي قدمت تطالب بالإفراج عن أبناءها. وعمد بعض الأشخاص إلى قطع أسلاك الهاتف وحرق سيارات بعض الأعوان التي كانت رابضة بالخارج ومقر فرقة الطلائع الذي تمّ حرقه وسارع الأعوان قبل ذلك بتأمين سلاحهم في البناية القريبة من باب السجن.

وأمام تصاعد التوتر على إثر خروج المساجين من غرفهم والذين كان عددهم يقارب 2500 والعدد الغفير للمواطنين بالخارج، قام الأعوان بالاتصال بواسطة هواتفهم النقالة بالإدارة العامة للسجون ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك. كما اتصلوا بقاعة العمليات حيث أجابوهم بأنهم "سيراجعونهم" ولم يتم ذلك. في الأثناء قام الأعوان بمحاولة أولى للحم الأبواب الخارجية حتى لا يتمكن السجناء من الخروج ثم صعدوا إلى السطح واستعملوا الغاز المسيل للدموع ثم أطلقوا الرصاص في الهواء. وحسب شهادة الملازم فإن استعمال الرصاص من المنارات كان عند اقتراب المساجين من دوريات المسالك.

في الساعة الواحدة صباحا تمّ التعزيز بإحدى عشر (11) تلميذا من ضباط الجيش الوطني اللذين بقوا خارج السجن لحمايتهم من المواطنين الذين هجموا على السجن مع العلم أن عدد الأعوان ليلتها كان بين أربعون وخمسون عونا وأن العديد منهم لم يتمكنوا من الالتحاق بعملهم نظرا للظروف التي كانت تعيشها البلاد وعدم توفر المواصلات حسب أعوان سجن المسعدين فإنّ التعزيزات التي أرسلتها الإدارة العامة للسجون يوم 15 جانفي بقيت تقريبا نصف ساعة ثم غادرت. بعدها عاد المساجين

إلى حراكهم وتمكن البعض من المساجين من الفرار ليلة 14 جانفي 2011 والبقية يوم 15 جانفي 2011.

وتلقت اللجنة شهادة أحد الأعوان الذي شارك في تعزيز سجن المسعدين. وحسب تصريحاته وصلت فرقته المتكونة من حوالي مائة عون إلى سجن المسعدين يوم 15 جانفي 2011 حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر. وحال وصولها شاهد المواطنون يحاولون اقتحام السجن واضعين سلما لعبور السور، كما عاين محاولة بعض المساجين (حوالي عشرون سجينا حسب أقواله) الفرار عبر المنارات. وأكد العون المستمع إليه أن عناصر من الجيش الوطني كانت متواجدة خارج السجن دون أن تتدخل.

وحين وصول فرقته أطلقوا الرصاص في الهواء لتفريق المواطنين، ودخلوا السجن أين وجدوا أعوان سجن المسعدين منتشرين فوق سطوحه. وتمكنت هذه الفرقة من السيطرة على المساجين وإرجاعهم إلى الغرف الصالحة للإيواء.

وأكد العون الواقع سماعه إليه أن فرقته انقسمت إلى مجموعتين غادرت إحداها السجن بعد استتباب الهدوء فيه وبقيت الأخرى على عين المكان لتعزيز أعوانه. واستنكر نفس العون فرار المساجين من سجن المهدية خاصة وأنه تمت السيطرة على من حاول الفرار.

وفي هذا الصدد، حمّل مسؤولية فرار المساجين على مدير السجن الذي أكد أنه صرح بأنه سيطلق سراحهم حال مغادرة التعزيزات لسجن المسعدين. وبالفعل فُتحت الأبواب وفر المساجين.

وأسفرت الأحداث عن قتل سجينين وجرح أربعة آخرين واثنين من الأعوان أصيبا بالرصاص. كما يؤكد على أن عونا أصيب برصاصة من طرف عناصر من الجيش الوطني عن غير قصد "نيران صديقة".

وحسب الملفات التي وردت على اللجنة والشهادات الطبية الواردة من المستشفى الجهوي بسوسة والقائمة التي أمدتنا بها الإدارة العامة للسجون، توفي سجينين (02) وهما:

1- **حاتم محفوظ البجار**، البالغ من العمر 33 سنة، أصيب برصاصة في الرأس يوم 14 جانفي2011، وحسب شهادة احد الجرحى الذي شاهد الواقعة، فانه لم يتم إسعافه من طرف الأعوان الذين كانوا متمركزين فوق الأبراج و بقي ينزف من يوم 14 جانفي 2011 حتى وافته المنية ولم يتم نقله إلى مستشفى فرحات حشاد بسوسة إلا يوم 16 جانفي 2011. وإن أشار التصريح بالوفاة إلى حصول التشريح الطبي فإن اللجنة لم تتحصل عليه.

2- **ياسين بوقديدة**، ويبلغ من العمر 22 سنة، توفي يوم 15 جانفي 2011 بثلاثة رصاصات في الصدر أُطلقت، حسب شهادة والدته، من فوق سطح السجن. ولم تتحصل اللجنة على أي تقرير طبي.

كما توفي من بين المواطنين الذين كانوا متواجدين خارج السجن الشاب **سفيان بن يوسف نوير**، ويبلغ من العمر 25 سنة. وحسب شهادة والديه فقد ذهب المتوفي يوم 15 جانفي 2011، إلى سجن المسعدين إثر علمه باندلاع حريق فيه للإطمئنان على أخيه الأصغر نزيل السجن. وأُصيب برصاصة لا يُعرف مصدرها بالتحديد إذا ما كانت أطلقت من طرف أعوان السجن الذين كانوا متمركزين فوق الأسطح، أو من طرف عناصر من الجيش الوطني التي كانت تطلق الرصاص في الهواء لتفريق المواطنين المتجمهرين أمام السجن بعد أن علموا عبر التلفاز بما حصل لسجن المسعدين.

وحسب تقرير الطب الشرعي الصادر عن قسم الطب الشرعي بمستشفى فرحات حشاد بسوسة والمؤرخ في 17 جانفي 2011، فإنّ سبب الوفاة كان نتيجة نزيف أدى إلى الموت على إثر إصابة بطلق ناري في المؤخرة.

وفي نفس اليوم جرح مواطنين كانا كذلك أمام باب السجن للاطمئنان على حالة أقربائهم المسجونين بعد أن علموا عبر التلفاز باندلاع الحريق في سجن المسعدين.

12- سجن حربوب (ولاية مدنين)

تلقت اللجنة ملف لشاب أصيب بالرصاص بأسفل رجله اليسرى يوم 16 جانفي 2011. وتفيد الشهادة أن يوم 14 جانفي 2011 علم المساجين بهروب الرئيس السابق، ومن الغد تمّ منع الزيارات على المساجين. وفي منتصف النهار بدأ المساجين بالصراخ والضرب على الأبواب متسائلين حول سبب منع الزيارات.

إثر ذلك صعد الأعوان فوق الأسطح وقاموا بإلقاء القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص على المساجين.

13- السجن المدني بقابس

ورد على اللجنة ملفين (الأول لشاب جريح بالرصاص والثاني توفي إثر إصابة أيضا بالرصاص)، يفيدان أنّ يوم 16 جانفي 2011 وحوالي الساعة الحادية عشر مساءا، حين علم المساجين بخبر حريق السجن المدني بالمنستير، تجمهر عديد الأهالي أمام السجن مطالبين بإخراج أبنائهم.

أما داخل السجن فقد ثار المساجين وقاموا بكسر الأبواب وإضرام النار في الغرف ثم خرجوا إلى ساحة الفسحة. إثر ذلك قام الأعوان بإطلاق الرصاص عليهم.

وتوفي في هذه الحادثة السجين **حسان بن الهادي الدقاني** البالغ من العمر 24 سنة، إثر إصابته بالرصاص. ووردت على اللجنة شهادة لعائلته مفادها أنّ إبنها تعرض إلى إصابتين بالرصاص، الأولى في رجله والثانية في جنبه مؤكدة أن مدير السجن هو من تعمّد إطلاق النار عليه.

وجاء في تقرير الطب الشرعي الصادر عن المستشفى الجهوي بقابس بتاريخ 16 جانفي 2011 أنّ " الهالك تعرّض إلى إصابتين بواسطة مقذوف ناري، الأولى على

مستور الجهة اليسرى من الصدر وأدت إلى الوفاة والثانية على مستوى أعلى الوجه الخارجي للفخذ الأيسر ولم تؤدي إلى إصابات خطيرة".

14- السجن المدني بباجة

حسب الوثائق الطبية التي تحصلت عليها اللجنة، توفي صلاح بن حسين الملولي، عمره 40 سنة بالسجن المدني بباجة، على إثر اضطرابات التي شهدها السجن وحسب تقرير الطب الشرعي الصادر بتاريخ 2011/05/07 من مستشفى شارل نيكول، فإنّ الوفاة ناتجة عن جلطة قلبية وأنّ نسبة الكحول في دم الهالك 1,5 غ/ل وفي البول 0,5 غ/ل.

وحسب محضر البحث الذي قام به مدير سجن باجة بتاريخ 2011/01/18 حول ملابسات وفاة السجين المتوفي صلاح بن حسين الملولي وبسماع شاهدان من نفس الغرفة التي كان متواجدا فيها المتوفي أنه بتاريخ 2011/01/15 وحوالي الساعة الحادية عشر صباحا بدأت مجموعة من المساجين الذين يقيمون بالغرفة عدد 3 يصرخون ويكسرون النوافذ وأبواب دورة المياه كما حاولوا خلع الباب الرئيسي للغرفة وحاول بعض المساجين عن القيام بذلك. تدخل أعوان السجن لتهدئتهم في بادئ الأمر ثم برميهم بالقنابل المسيلة للدموع في الغرفة ثمّ وقع إخراجهم إلى ساحة الفسحة وقدموا لهم الحليب وكان الهالك مع المجموعة واستنشق الهواء وشرب كمية من الحليب ثم عادوا إلى الغرفة. وبعد وقت وجيز تفطن إليه بعض المساجين إلى أنه يتنفس بصعوبة وتمّ نقله إلى المستشفى.

وعلى إثر صدور تقرير الطب الشرعي قام مدير السجن بتاريخ 2011/05/23، بطلب من قاضي التحقيق الثالث لدى المحكمة الابتدائية بباجة للتثبت من أن يكون تقرير الطب الشرعي متعلق بجثة أخرى كانت قد سبقت جثة السجين الهالك معلل بأنّ فرضية تناوله مشروبات كحولية داخل السجن غير واردة.

ثالثا: تفسير التحركات

1- الفرضيات المحتملة

بعد دراسة شهادات المسؤولين والإطارات السجنية والمساجين وعائلاتهم، وبعد معاينة واقع السجون، يمكن أن تفسر التحركات التي شهدتها السجون التونسية كما يلي:
تنقسم هذه الأسباب إلى أسباب تقوم على فرضيتي المؤامرة أو التمرد وأسباب أخرى موضوعية تتصل بظروف الإقامة أو العمل داخل السجون.

أ- فرضية المؤامرة

تعتمد فرضية المؤامرة على تزامن كل الانفلاتات المسجلة داخل سجون الجمهورية. وفسر البعض ذلك بمؤامرة أمنية دبرتها العناصر المتبقية من النظام البائد في مواقع المسؤولية. وارتكازا على ذلك فقد تداول الرأي العام فرضية تعمّد هؤلاء المسؤولين إلى فتح أبواب السجون والتحريض على فرار المساجين بتنسيق مسبق.
وتلقت اللجنة، شهادات أعوان سجون أيدوا هذه الفرضية وقدموا لها عدة أدلة، منها أن مديري بعض السجون التي شهدت أحداثا حادة ومتزامنة، عُرفوا بكونهم من رموز الفساد ومن مُقربي الرئيس السابق وأصهاره.
وبما أن هؤلاء المديرين خشوا المحاسبة اتجهوا إلى تضخيم الانفلات الأمني والفوضى للضغط على الحكومة الوقتية في تلك الفترة.
واستغرب نفس الأعوان من عدم تتبع هؤلاء المديرين بالذات أو على الأقل فتح بحث قضائي في شأنهم طالما أنهم عُرفوا بالتواطئ الجلي مع نظام بن علي. وقد استنكروا ذلك مضيفين أن بعض المديرين وضعوا أعوانهم في مواقع أُجبروا فيها على التوجه إلى العنف الشديد واللامبرر إزاء المساجين.
وقدموا مثلا لذلك مدير إقليم بنزرت الذي انقلب على المدير المباشر آنذاك لسجن برج الرومي، والذي وزع السلاح على الأعوان وأمرهم بإطلاق الرصاص على المساجين.

وفي نفس السياق، أفادنا نفس الأعوان أنهم كالعديد من زملائهم كانوا محل ضغوطات قوية تُسلطها عليهم الإدارة العامة للسجون مفادها:

– أولا، عدم الإفصاح بتفاصيل ما جرى بالسجون أثناء الأحداث التي شهدتها،

– ثانيا، عدم التطرق إلى الدور الذي قامت به عناصر الجيش.

وأكدوا في هذا المجال على الغموض الذي اتسم به تفاعل عناصر الجيش الوطني مع أحداث السجون. ففي بعض السجون لعبت هذه القوات، حسب أقوالهم، دورا فعالا في فتح الأبواب وتسهيل فرار المساجين. أما في سجون أخرى فقد امتنعت من التدخل وخاصة إطلاق النار على المساجين الفارين، بينما عمدت إلى ذلك في سجون أخرى فضلا على مضايقة بعض أعوان السجون وإطلاق النار على أحدهم. وتجدر الملاحظة أن القضاء قد تولى البت في تهم وُجهت للبعض الآخر.

ب– فرضية التمرّد

تعتمد فرضية التمرد على التداخل بين حقيقة الوضع الراهن داخل السجون والانفلاتات الأمنية والتحركات الثورية المسجلة آنذاك.

يتصف الوضع العام للسجون بالرداءة البالغة لظروف إقامة المساجين وبقسوة معاملتهم من طرف الأعوان المسؤولين. ومن المؤكد أنه انجرّ على ذلك إحساس عام لدى المساجين بالظلم والاحتقان فكانت الثورة فرصة متاحة لهم للتعبير عن غضبهم وللمطالبة بإطلاق سراحهم أو لمحاولة الفرار.

ولم يكن المساجين بانفصال تام عن الخارج حيث أن أخبار البلاد كانت تصلهم أحيانا عبر بعض الأعوان وفي الغالب عبر أهاليهم وعبر وسائل الإعلام. وفي هذا المجال يجب التأكيد على أن كل غرف السجون–ما عدى غرف العزل– مجهزة بتلفاز يبث برامج القنوات الوطنية وبعض البرامج الترفيهية لقنوات عربية.

وإن انقطع البث التلفزي في بعض السجون أول أيام الثورة فقد شاهد المساجين قبل هذا الانقطاع خطاب الرئيس السابق وفراره كما علموا عبر شاشة التلفزة بالتمرد

الحاصل في بعض السجون. وباعتبار أن بعض السجون متواجدة في وسط المدن (مثلما هو الحال بالنسبة للسجن المدني ببنزرت ولسجن القصرين) فإن المساجين كانوا يستمعون من موقعهم إلى دوي الرصاص والطائرات المروحية وإلى صراخ المتظاهرين بالخارج. وكل ذلك زاد في ذعر المساجين وشجّعهم على الانتفاض.

أما بالنسبة لحالات التمرد المسجلة بعد شهر جانفي فقد تزامنت كلها مع إعلان السلط العمومية عن العفو أو السراح الشرطي.

ويجب التذكير في هذا الصدد بأن وزير العدل أعلن منح السراح الشرطي لمن يفوق سنهم 60 عاما أو لمن تتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة شرط أن يكونوا قد قضوا نصف مدة عقابهم. وإن لم يفعّل هذا الإعلان بصورة موسعة (فهو لم يشمل إلا المساجين السياسيين والمدانين في قضايا الشيكات بدون رصيد) مما زاد في غضب المساجين وجعلهم يتمردون من جديد.

وإن تراوحت الآراء بين فرضيتي المؤامرة أو التمرد فإن التحقيق العدلي لا يزال جاريا فيما حدث في السجون.

وأبلغنا البعض من أعوان السجون ومسؤوليها أن عددا من المسؤولين السجنيين تم تتبعهم عدليا بتهمة النيل من الأمن الداخلي للدولة أو الحث على التمرد والفرار. كما وجهت تهمة القتل عمدا أو محاولة القتل إلى بعض الأعوان بينما وقع تتبع بعض المساجين بتهمة التمرد وإتلاف وإضرام النار بالمنشآت العمومية.

ولم يبلغ أعضاء اللجنة عن وجود تتبع جار ضد ضباط الجيش الذين تدخلوا للسيطرة على حركات التمرد والتي أدت إلى هروب المساجين أو قتل أو إصابة البعض منهم.

وإن لم يبت القضاء بعد في ملف السّجون فقد توجهت لجنة تقصي الحقائق إلى حصر ما عاينته داخل السجون من تجاوزات وتداخلات إدارية، معتبرة أن تلك التجاوزات والتداخلات الإدارية تعدّ من الأسباب التي أدت إلى تصاعد الأوضاع

داخل السجون. وهي التي تفسر كذلك الإنفلاتات الأمنية التي شهدتها، وتعبر في الآن نفسه على هشاشة الوضع الأمني الرّاهن في السّجون.

3- الأسباب الموضوعية

تنقسم هذه الأسباب إلى صنفين يتصل فيها الصنف الأول بظروف الإقامة بالسجن، فيما يتصل ثانيها بظروف العمل بالمؤسسات السجنية.

3-1- ظروف الإقامة بالسجن

تقتضي كلّ النصوص الدولية أن تقع معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم بإنسانية وفي نطاق الكرامة اللازمة لكل إنسان. وهذا ما ينص عليه بالخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لسنة 1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (لسنة 1966) وكذلك "مجموع المبادئ الخاصة بحماية كل الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الإعتقال أو الأسر" المصادق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في لائحتها عد 43/173 بتاريخ 9 ديسمبر 1988.

ويتبنى القانون التونسي عدد 52-2001 المؤرخ في 14 ماي 2001 الخاص بتنظيم السّجون والمنقح بالقانون عدد 58-2008 المؤرخ في 4 أوت 2002 نفس المذهب فهو ينصّ في فصله الأول على أن ظروف الاعتقال في السّجون لابدّ أن توفر الحرمة الجسدية والمعنوية للمعتقل، وإعداده للحرية وإدماجه في المجتمع.

لكن ما لاحظه أعضاء اللجنة بالتوافق مع ما أقرّه عدد من منظمات المجتمع المدني هو أن السّجون التونسية بالرغم من التحسينات التي أدخلت عليها بقيت دون المعايير التي جاء بها القانون الدولي والقانوني الوطني. فالسّجين عند دخوله يفقد في الآن نفسه حريته وكرامته.

وتعد كل الملحوظات التالية ذكرها اختراقات واضحة للمتطلبات القانونية للاعتقال كما تعتبرها اللجنة أسبابا كانت حاسمة في تفاقم الأوضاع في السّجون أثناء الثورة.

ومن تلك الأسباب:

أ- قدم واكتظاظ السجون،

ب- الخلط بين أصناف المساجين،

ج- التوجيهات الجغرافية للمساجين،

د- العلاج النفسي،

و- معاملة المساجين والعقوبات الاعتباطية،

هـ- العلاقات بين المساجين والأعوان،

أ- قدم واكتظاظ السجون

تتكون منظومة السجون التونسية من سجون قديمة يعود تاريخ بنائها إلى بداية القرن العشرين، وسجون أنشأت بتحويل مبان غير مؤهلة للغرض إلى سجون، وسجون أنشئت حديثا. فقد أنشأت سجون بنزرت قبل أكثر من 90 عاما عند إرساء السلطة الاستعمارية للنظام السجني الحديث بمقتضى الترتيب العام للسجون التونسية لسنة 1889. أما سجن برج الرومي ببنزرت فقد أنشأ عام 1965 بتهيئة ثكنة عسكرية وجدت من قبل الاستقلال وتحويلها إلى سجن.

ويعد سجن برج الرومي نموذجا للسجون التي تم استخدامها رغم أنها مبان غير مخصصة للغرض وبالنسبة لبقية السجون فرغم حداثتها وإحداثها للغرض فهي بقيت دون المقاييس الدولية.

ويعاني السجناء في الإقامة بسجون تتصف بقدم المباني والبرودة والرطوبة في الشتاء والحرارة الخانقة صيفا. كما تفتقر غرفها للتهوئة والإضاءة الكافية.

وما يزيد الأمر سوءا هو الاكتظاظ المزمن الذي تشكو منه السجون ففي أغلب الحالات يفوق عدد المساجين طاقة الاستيعاب القصوى للسّجون (انظر التقارير المفصلة).

وقد عاين أعضاء اللجنة هذا الاكتظاظ داخل العنابر حيث يتكدس أحيانا في الواحدة منها أكثر من مائة سجين. تضم الغرف أسرّة مضاعفة وأحيانا ثلاثية متطابقة تكاد لا تكون مفصولة الا بمعبر دون المترين عرضا يؤدي لحمام يفصله عن الغرفة حائط قصير. وتفتقر الحمامات إلى الأبواب والأقفال. ولا يتمتع كل المساجين بسرير انفرادي وهم ينامون أحيانا جماعيا في فراش واحد أو على الأرض. كما أن المساجين يعيشون ويأكلون ويقضون حاجياتهم داخل الغرف مما يضيف إلى الاكتظاظ ظروفا صحية متدنية.

فليس لهم مكان مخصص لتناول الطعام منفصل على الأماكن المخصصة للنوم ولا توجد في الغرف إلا مرحاضين غير منفصلين عن الغرفة إلا بجدار لا يوجد لها أبواب ولا شبابيك. أما بالنسبة للغرفة المخصصة للعزلة التأديبية للمساجين فهي غرف صغيرة الحجم مظلمة غير مجهزة بأي مرفق، ينام فيها السجين على البلاط ولا يوجد فيها إلا مرحاض صغير منفصل عن الغرفة بجدار صغير.

وإن كانت السجون مجهزة بمكان مخصص للفسحة، فأغلبها ليست معشبة (إلا سجن المرناقية الذي يحتوي على مساحات معشبة) وهي في أغلبها عبارة على أقفصة يختلف حجمها حسب السجون.

وإن كان من المفروض أن تحتوي كل السجون على مكتبات، فلم يجد أعضاء اللجنة هذه المكتبات إلا في عدد قليل جدا من السجون التي تمت زيارتها، وهي مكاتب قديمة ليست مفتوحة لجميع المساجين. فلا يتمتع بحق المطالعة إلا المساجين حسني السيرة.

ويمكن صياغة نفس الملاحظة بالنسبة للأنشطة الترفيهية أو التكوينية التي من المفروض أن توفرها كل السجون. فنوعية الأنشطة وكثرتها تختلف حسب السجون وهي مفقودة كليا في بعض السجون. وإن وُجدت فهي مخصصة للمساجين من ذوي السلوك الحسن.

وعلى إثر الأحداث التي شهدتها بعض السجون، حذفت الأسرّة لأسباب أمنية فبات المساجين ينامون على الأرض، بينما يقتضى الفصل 15 من القانون عدد 52-2001 بتاريخ 14 ماي 2001 الخاص بتنظيم السجون والمنقح بقانون عدد 58-2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 " أن يودع السجناء بغرف ذات تهوئة وإضاءة كافيتين وتتوفر فيها المرافق الصحية الضرورية كما توفر إدارة السجن لكل سجين عند إيداعه فراشا فرديا وما يلزمه من غطاء".

وفضلا على أن هذه الظروف تعتبر غير إنسانية وقاسية، فإنها تولد ضغطا وغضبا. وبينما ينص القانون على فسحة يومية لمدة لا تقل عن ساعة، فذلك الاكتظاظ يؤدي لاختصار هذه المدة، أي نصف ساعة بدلا عن الساعة، وقد عوضت بعض السجون ذلك بفسحتين في اليوم بنصف ساعة لكل واحدة.

ب- الخلط بين المساجين

- الخلط بين الموقوفين والمحكوم عليهم

يصنف قانون 52 لسنة 2001 المؤرخ في 14 ماي 2001، المتعلق بنظام السجون في فصله الثالث السجون إلى: "سجون إيقاف" تأوي الأشخاص الموقوفين تحفظيا و"سجون تنفيذ" تأوي الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية أو بعقوبة أشدّ و"سجون شبه مفتوحة" تأوي الأشخاص المحكوم عليهم من أجل الجنح والمؤهلين في العمل الفلاحي.

وفي الواقع فإنه لا يوجد أي تطبيق فعلي لهذا التصنيف في غالب السجون التي زارها أعضاء اللجنة.

فالسجون الشبه المفتوحة لا وجود لها أصلا وعلى سبيل المثال فإن سجني المهدية والهوارب مصنفان كمراكز تشغيل إصلاحي أي كسجون شبه مفتوحة في حين أن أغلب المساجين المقيمين بهما من المحكوم عليهم بعقوبات تفوق الخمس سنوات وتصل إلى السجن مدى الحياة.

ويؤدي عدم احترام هذا التصنيف إلى نتائج سلبية على الأمن الداخلي للسجون فسجون الإيقاف لها قواعد أمنية خاصة بها تؤخذ فيها طبيعة النزلاء بعين الاعتبار فالموقوف الذي حرم حديثا من حريته ولم يقاض بعد ليس له نفس سلوك المحكوم عليه والمحكوم عليه بجناية ليس له نفس سلوك المحكوم عليه بجنحة. ومن هنا فإن الاضطرابات الشديدة التي شهدتها سجون بنزرت ومرناق (هي سجون إيقاف تضمن أيضا محكومين عليهم) راجعة أيضا إلى عدم احترام هذا التصنيف.

كما يبرر عدم احترام التصنيف بين المحكوم عليهم بجنحة وبين المحكوم عليهم بجناية ثم بين المحكوم عليهم بأحكام طويلة الاضطرابات التي شهدتها مثلا سجون برج الرومي وبنزرت والمسعدين.

- الخلط بين الرجال والنساء

طبقا للفصل7 من قانون52 لسنة2001 "يتم إيداع السجينات إما بسجن النسوة أو بأجنحة منعزلة ببقية السجون، وتقوم بحراستهن حارسات تعملن تحت إشراف مدير السجن، ولا يجوز لمدير السجن دخول جناح النسوة أو ورشة التكوين والإنتاج إلا مصحوبا بحارسة وعن التعذر بعونين".

يوجد سجن واحد خاص بالنسوة وهو سجن منوبة أما باقي السجون فبعضها مختلطة حيث تحتوي إلى جانب أجنحة مخصصة للرجال على جناح خاص بالنساء وإن كان هذا العزل فعليا فوجود أجنحة مخصصة للنساء في سجون رجالية يشكل صعوبات أمنية تجلت بوضوح أثناء التحركات التي شهدتها السجون. ففي سجن المسعدين مثلا ثار المساجين الرجال وتمكنوا من الوصول إلى جناح النسوة مما كان قد يتسبب في

اختراقات لحرمتهن وفي هذا السجن بالذات تحدث البعض (أعوانا وسجينة) عن اغتصاب إحدى السجينات ولم يتمكن أعضاء اللجنة من تأكيد أو نفي هذا الخبر.

- الخلط بين الشبان والكهول

عادة ما يوضع الشبان الذي يبلغ سنهم أكثر من 18 سنة في أجنحة مفصولة عن أجنحة الكهول وبسبب ضيق الفضاء نجد أن هذا الفصل غير محترم حيث أن الغرف قريبة بمسافة كافية لجعل الشبان يخضعون للتأثير السلبي لأكبرهم سنا.

كما أن هذا الخلط يقلص من نجاعة التدخل لحفظ النظام في حالات التمرد وأفادنا أعوان السجون في هذا السياق إن انشغالهم على كبار السن وخوفهم على الشبان من التعرض إلى الاغتصاب إلى جانب حماية وتأمين الأسلحة زاد في صعوبة حفظ النظام والسيطرة على التمرد.

ج- التوجيهات الجغرافية للمساجين

لا توجد في النصوص القانونية أي مقاييس للتوجيه الجغرافي للمساجين، فهم يوجهون للسجون بحسب موقع المخالفة، ويوزعون بحسب طبيعة التكييف القانوني للعقوبة، ورغم عدم تقنينها فإن المسألة تتخذ أهمية كبرى فإذا كانت مهمة السجن هي الإدماج الاجتماعي، وضمان الحرمة المعنوية للسجين، كان لا بد من الحرص على القرب من العائلة.

ولا يفهم الكثيرون لماذا ينقلون من سجن إلى آخر، وكثيرا ما تجد العائلات نفسها مجبرة على قطع العديد من الكيلومترات لزيارة أبنائها. وبما أن أغلبية المساجين ينتمون إلى عائلات فقيرة فإنه كثيرا ما تكون تلك المسافات ذات كلفة مفرطة أو عائقا يحول دون زيارة الأهالي للمساجين.

وروى أب في شأن ابنه البالغ من العمر 21 سنة والمتهم باستهلاك "الزطلة"، والذي وقع جرحه أثناء أحداث السجون "إني أنفق 50 دينارا كمصاريف تنقل وتكاليف القفة،

في كل مرة أزوره، أي مرة كل أسبوع" وبما أن الأب متقاعد وهو لا يتقاضى سواء 250 دينارا فمن السهل إدراك ثقل العبء الذي يتحمله لزيارة ابنه السجين.

وفي غياب تنصيص القانون بشأن التوجيه الجغرافي، فإن الأمر يجب أن يقع تنظيمه باعتماد الكلفة على العائلة، وبتقريب السجين من أهله.

وينبغي ضبط إطار قانوني شامل لتحديد مقاييس التوجيه الجغرافي للمعتقلين.

د- حق العلاج

ينص القانون المنظم للسجون على تمتع السجين بالرعاية الطبية. وحصر قانون عدد 52 لسنة 2001 المتعلق بنظام السجون مهمة طبيب السجن في الفحص والعلاج والتوجيه للمؤسسات الاستشفائية، كما أضاف له مهمة إعطاء رأيه في إسناد عقوبة الإيداع بزنزانة انفرادية والرقابة الطبية للسجين أثناء تنفيذ العقوبة وطلب مراجعة هذا الإجراء التأديبي لأسباب صحية.

ولا يزال عدد الأطباء بالسجون غير متناسب مع عدد المساجين ومتطلبات العلاج والرعاية الصحية.

كما تبدو مهامه مقتصرة على الجانب العلاجي في التدخل لمنع حدوث وفايات.

وسجل أعضاء اللجنة تذمر المساجين من غياب العلاج داخل جلّ السجون كما أكدوا أن المحكوم عليهم بالإعدام محرومون من هذا العلاج.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام منذ سنة 1991 مما جعل الحكم بالإعدام ينقلب في الواقع إلى حكم فعلي بالسجن مدى الحياة.

ومنذ فيفري 2011 تم تمتيع هؤلاء المساجين بحق زيارة الأهالي وتلقي القفة مرة كل أسبوعين. ورغم هذه التدابير الجديدة فإن حالتهم باعثة للانشغال فقد قام أعضاء اللجنة بزيارة جناح المحكوم عليهم بالإعدام في سجن المرناقية وإن كانوا راضين عن التدابير التي رفعت عنهم العزلة فإنهم يشتكون من غياب حق العلاج ومن أوضاع النظافة المتدهورة ومن تفشي الأمراض في جناحهم. وإن نفى مدير السجن ذلك مؤكدا

أنهم يتمتعون بذلك الحق، فقد عاين أعضاء اللجنة أن ظروف اعتقال المحكوم عليهم بالإعدام خاصة في مجال الصحة أسوء من ظروف بقية المساجين.

كما يجب التنبيه الى أن العلاج لا يجب أن يقتصر على الصحة البدنية للمساجين ويتوجه أن يشمل صحتهم النفسية.

وفي هذا المجال لاحظ أعضاء اللجنة قلة عدد الأطباء النفسيين داخل السجون، فإخصائي نفسي واحد ليس كافيا لعدد كبير من المساجين. كما صرح بذلك أخصائي في علم النفس التقى به أعضاء اللجنة في إحدى السجون أنه يمارس وظيفته بدون أن يكون له مكتبا يأويه.

و- معاملة المساجين والعقوبات الاعتباطية

من المفروض أن تكون العلاقة بين العون والسجين مرتكزة على التواصل الشخصي والمواجهة بمفهومها السلمي.

والملاحظ أنه يوجد هنالك أعوان يتمتعون باستعدادات وقابلية للتفاعل أكثر من غيرهم كما يوجد المتصلبون والمعتمدون على التعسف وهناك من يسيطر على الوضع دون اللجوء لإجراءات تعسفية. ولربما كانت المعاملة القاسية التي يتعرض لها المساجين في العديد من السجون عاملا من عوامل انتفاضهم أثناء الثورة.

فما سجلته اللجنة في هذا المجال تذمر الكثير من المساجين من المعاملة القاسية التي يتعرضون لها من طرف الأعوان وأحيانا من المديرين. وتتفاوت هذه المعاملة وتتنوع بين الاعتداء والتعنيف اللفظي والجسدي إلى الإهانة وإلى أشكال أخرى من الإيذاء النفسي. وسجل أعضاء اللجنة شهادات عديدة حول هذه المعاملات السيئة بمختلف السجون التي تمت زيارتها وتكررت ببعضها (مثلما هو الشأن ببرج الرومي) وذكرت أسماء بعض الأعوان بصورة ملفتة للانتباه.

وتضاف المعاملة القاسية للمساجين إلى قساوة العقوبات التي ينالها البعض منهم.

ينص القانون عدد 50 لسنة 2001 المنظم للسجون على عديد العقوبات التي يمكن تسليطها على السجين ويذكر منها منع وصول القفة لمدة لا تتجاوز 15 يوما، أو منع الزيارات لنفس المدة أو المنع من الشراء من مغازة السجن أو الإبقاء على السجين في زنزانة انفرادية.

وفي هذا الشأن بالخصوص ينص نظام السجون على أن العزلة أو الحبس الانفرادي إجراء عقابي تتخذه إدارة السجون بعد إجراءات وتحدد الفقرة السابعة من الفصل 22 من القانون المذكور مدته القصوى بعشرة أيام كما ينص نفس الفصل على وجوب أخذ رأي طبيب السجن وعلى الرقابة الطبية لتنفيذ هذه العقوبة وعلى أن الطبيب يمكنه طلب تعليق هذا الإجراء لأسباب صحية.

وما لاحظه أعضاء اللجنة في هذا المجال هو خرق صارخ لمتطلبات القانون الوطني سوى كان الأمر على مستوى تقدير هذه العقوبة بالنسبة للمخالفة المرتكبة أو في مستوى احترام الإجراءات وتنفيذ العقوبة حيث سجلت اللجنة بقاء سجين لمدة 4 أشهر بزنزانة انفرادية وإن فسرت لنا ذلك إدارة السجن بأن الأيام العشرة قابلة للتجديد فهي كانت غير قادرة على تبرير طول هذه المدة ومدى تناسب قساوة هذه العقوبة مع الفعل المعاقب عليه.

3-2- ظروف العمل بالمؤسسات السجنية

في 7 نوفمبر 2000 أعلن الرئيس السابق على قرار إحالة المؤسسات السجنية وإدارتها والإشراف عليها من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وفي 3 ماي2001 صدر القانون رقم 51 لسنة 2001 الذي ينص في فصله الثاني أن إطارات وأعوان السجون يخضعون إلى وزارة العدل. وينص الفصل ذاته على انهم يوضعون تحت سلطة وزير الداخلية عند دعوتهم استثنائيا للمشاركة كقوى احتياطية في المحافظة على النظام العام بكامل تراب الجمهورية.

وضعية الإشراف وإدارة الخاصة بالسجون

يمكّن هذا الإجراء السلطة القضائية من مراقبة أشمل لعملية تنفيذ العقاب داخل السجون. إلا أنه ما حدث في تونس لم تتعد هذه الإحالة حدود إلحاق المؤسسة السجنية بالهيئة العامة لوزارة العدل، إذ لم تسجل وزارة العدل حضورها الفعلي الذي يعكس صفتها من حيث توفير مادة تشريعية صلبة في الميدان السجني. كما أن هذه الإحالة لم يتمّ استيعابها من قبل الإطار العامل خاصة لمن قضّى منهم فترة طويلة في العمل تحت إشراف وزارة الداخلية.

وقد أدى هذا الأمر حسب من باشر واقع السجون إلى إحساس بعدم الانتماء والشعور بالدونية بين الصفة الجديدة والواقع المهني وقد أثر ذلك في الأداء بشكل عام.

ويضم طاقم إدارة السجن مدير السجن ونائبه والأعوان الإداريين والمرشد الاجتماعي وطبيب السجن وكذلك طلائع السجون وهي نوع من قوات التدخل التي توكل لها مهمة الأمن والتدخل لقمع الشغب.

ويتم تكوين الأعوان والطلائع بعد مناظرة بمدرسة السجون والإصلاح وبمركز التدريب والرسكلة ببرج الطويل. وتستعين الإدارة لتسيير شؤون السجن بشبكة من النظار يعتبرون امتدادا للإدارة بين السجناء ولهم أقدمية في السجن تعينهم الإدارة للإشراف على داخل السجن كالغرف والفسحة والأكل كما يشرفون على السجناء المجبرين من القيام على بعض الأعمال.

وإن تضمن قانون 2001 قانونا أساسيا خاصا بطاقم إدارة السجون فقد سجلت لجنة تقصي الحقائق تنديد العديد من مديري السجون والأعوان بظروف عملهم في السجن.

وتوجه بالنقد مديرو السجن بالانتدابات غير المناسبة لبعض من سبقهم في مواقع مسؤولية بغير كفاءة ومن المحاباة الجاري بها العمل في الترقيات. أما الأعوان فقد نددوا بظروف العمل داخل السجون. ونادوا بإعادة النظر في القواعد المنظمة لمهنتهم وردّ الاعتبار للمهنة. وقد تذمر العديد منهم من نقص التدريب والتأهيل ومن غياب

الرسكلة كما تذمروا من الأجور المتدنية التي يتقاضونها ومن عدم تمتعهم بالحيطة الصحية والاجتماعية المناسبة فمنهم من صرح "لا تتوفر لنا إمكانيات التداوي أو العناية بأسناننا، بينما يتوفر للمساجين أطباء أسنان على عين المكان، وعندما يتعين خضوعهم لعمليات جراحية فإن ذلك يتم مجانيا في المستشفيات العمومية وليس هذا حالنا".

وإن دلت تشكيات مديري السجون وأعوانها على شيء فهي تدل على ضعف المنظومة القانونية التي تنظم المسار المهني لعون السجون والتي لم تضع في الاعتبار حجم وحساسية المهام الميدانية المناطة بعهدته، والنظر في نظام التدرج في الحياة المهنية بقدر حجم الأعباء والمخاطر وخاصة تأثيرات الوسط السجني على عون السجون.

خاصة وأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المساجين، حددت الإطار القانوني العام الواجب أن يتوفر لأعوان السجون حتى يستطيع أن يؤدي المهام الموكولة إليه على أحسن وجه أين تمّ التركيز على اعتبار عون السجون يد عاملة مختصة ويتقاضى أجره على هذا الأساس.

وتأزم الواقع المهني لأعوان وإطارات السجون كان عاملا من عوامل تفاقم الأوضاع داخل السجون.

كما أن رداءة ظروف العمل داخل السجون كانت عائقا في التدخل الناجع للسيطرة على التحركات التي شهدتها السجون فقلة التدرب والرسكلة خاصة تحول دون شك دون اتخاذ التدابير المناسبة في تلك الحالات القسوى.

ومما زاد في عدم نجاعة تدخلات أعوان السجون أثناء الأحداث هو قلة عددهم حيث تشكو كل السجون التي تمت زيارتها من ضآلة عدد الأعوان السجنيين والذي يتمثل معدلهم في عونين (2) لكل 400 سجين فليس من الغريب أن تتجاوز التحركات الأعوان وان يجدوا أنفسهم عير قادرين على السيطرة على مجابهة تمرد المساجين

خاصة وأنه أثناء أيام 13 و14 جانفي 2011 لم يتمكن الكثير منهم من الالتحاق بعملهم بسبب عدم وجود وسائل النقل.

وإن آلت أحداث السجون إلى تتبعات ضد بعض مسؤولي وأعوان السجون فقد لمس أعضاء اللجنة استياءهم من الإجراءات المتخذة ضدهم وذلك بالخصوص مقارنة بما حظي به من اهتمام إذ قال بعضهم " إن المساجين الذين قتلوا، يعتبرون شهداء بينما نحن محل ملاحقات قضائية والحال أننا ضحينا لتجنب حالات الفرار من السجن".

وتطرح هذه الشهادات غياب إطار تشريعي واضح يمنهج تدخل الأعوان للتصدي للشغب. فليس هنالك تشريع يضبط شروط ومراحل وحالات استعمال السلاح لأعوان السجون باعتبار أن نص القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في جانفي 1969 غير ضامن لتدخل أعوان السجون بالذات. وهو يغلب عليه التعميم من جهة، ولا يتضمن صور وحالات تغطي الواقع المهني الحقيقي لعون السجون، كما لا يحدد نطاق المسؤوليات وحالات انعدامها من جهة أخرى.

وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى ضبابية الفصل الخامس من قانون عدد 51 لسنة 2001 المنظم للسجون والمتعلق بحالة استعمال القوة في تحديد معيار القدر الكافي عند فرض الانضباط واحترام التراتيب من قبل المساجين.

ومما يجعل تقدير أداء العون عموما وفي حالات التصدي لمثل ما حدث أخيرا في السجون أكثرا صعوبة فهو غياب المراقبة السمعية والبصرية بالسجون لاعتمادها كوسيلة إثبات عندما يتعلق الأمر بمعاينة جريمة تمس بأمن المؤسسة أو أمن العاملين أو أمن المساجين.

الباب الثاني : القنّاصة

التعريف اللغوي لكلمة قناص : حسب ما ورد بلسان العرب قنص الصيد يقنصه قنصا وقنّصا يعني **صاده** كالقول صدت واصطدت، وتقنّصه يعني تصيّده، والقنص والقنيص يعني ما اقتُنص، والقنيص **والقانص هو الصائد،**

وفي الحديث النبوي الشريف "تخرج النار عليهم قوانص أي قطعا قانصة **تقنصهم** وتأخذهم كما تخطف الجارحة الصيد ".

أما فنيا فالقنّاص هو الشخص الذي تدرّب على إطلاق النار بدقّة على الأهداف الصغيرة جدا أو البعيدة وعادة يتلقى تدريبات عالية في مجال استهداف الأفراد عن بعد من أجل تصفيتهم بإطلاق الذخيرة الحية عليهم باستعمال أسلحة مخصصة لهذا الغرض تكون في الغالب مجهزة بمنظار يساعد على ضبط الهدف وتقريبه وتحديد أماكن الإصابة وخلافا لبقية الأصناف الأمنية والعسكريّة، يعمد القنّاص إلى اكتساب القدرة الفائقة على التخفي، وذلك لمباغتة الضحية، وأيضا لتفويت الفرصة على التعرّف على هويته لتجنّب مختلف أشكال الملاحقة والمحاسبة.

وظهر هذا المفهوم تاريخيا في الحرب العالمية الثانية وخاصة في معركة ستالينغراد، وتمّ استعماله بشكل واضح خلال الحرب الأهلية في لبنان[60] والحرب الأهلية في يوغسلافيا وتحديدا أثناء حصار سراييفو، إذ وجدت مجموعات تعرف بالقناصة يستهدفون المواطنين بإطلاق النار من فوق الأسطح وهم مسلحون بأسلحة متطوّرة ولهم زي خاص ويسدون خدماتهم بالأجرة.

وتمّ تداول موضوع القناصة أثناء أحداث الثورة التونسية ولا تكاد تخلو أية ندوة صحفية قامت بها اللجنة من التساؤل حول هذا الموضوع، وبالرجوع إلى تاريخ ظهور هذا

[60] هي حرب دموية وصراع معقد دامت لأكثر من 16 عاما و 7 أشهر في لبنان 13أبريل13 1973 إلى أكتوبر 1990

المصطلح يتبين أن خبر وجود قناصة بصدد قتل المتظاهرين ورد لأول مرّة في قناتي الجزيرة والعربية في بداية شهر جانفي 2011 وتحديدا مباشرة بعد الأحداث التي وقعت يوم 9 جانفي 2011 بمدينة القصرين.

ارتبط بثّ هذا الخبر بما حصل من قيام أعوان من وحدات التدخّل باعتلاء أسطح بعض المباني بالقصرين واتّخاذ موقع عال لتصويب الرصاص على المتظاهرين، ولعل مصدر هذا الخبر قام بعملية قياس لما حصل في لبنان من استئجار مرتزقة من خارج البلاد للقيام بعمليات قتل بمقابل مالي هؤلاء هم عادة متدربون على الرماية ويستعملون أسلحة متطورة للقيام بمهامهم بأجر.

ذهبت اللجنة من خلال تحليلها للوقائع والأحداث إلى القول بأنه **لا وجود لجهاز خاص بالقناصة** وإنما حصلت عمليات قنص من قبل أعوان الأمن الذين اتخذوا من أسطح البنايات العالية مكانا لهم لتصويب ضربات في أماكن قاتلة من أجساد الضحايا (الرأس والقلب والظهر والصدر...) بعد أن اتخذوا قرارا في تنفيذ عمليات قتل وعقدوا النيّة على فعل ذلك.

نفى وزيري الداخلية و كبار المسؤولون الأمنيون السابقون الذين تمّ سماعهم من طرف اللجنة اللجوء إلى مثل هؤلاء المختصين خلال المواجهات التي حصلت مع المحتجين في مختلف جهات البلاد و كذلك نفوا وجود جهاز خاص بهم، ولكن في مقابل ذلك، تؤكد اللجنة ما يلي:

أولا : أن التحريات التي قام بها أعضاء اللجنة كشفت عن عديد المؤشرات التي تدل بشكل قاطع أن عديد الضحايا تم قتلهم أو إصابتهم من قبل عناصر يتمتعون بقدرة عالية على إطلاق النار عن بعد (100 و200 و300 متر)، وأنهم اتخذوا مواقع قبل ذلك تسمح لهم باستهداف ضحاياهم، كما اتخذوا الوضع المناسب لإطلاق النار، وهو ما يدل على كونهم اختاروا من قتلوهم بدقة بعد تأمل ودون تحذير مسبق ويؤكد بأن عمليات قنص قد تمّت.

ثانيا : أن اللجنة وثقت حالتين في منطقتي بن عروس وبنزرت، أكّد في شأنها شهود العيان الواقع سماعهم أنهم لاحظوا قبل إصابة الضحية التي كانت برفقتهم أو قريبة منهم، وجود أشعة عادة ما تصدر عن جهاز خاص تجهز به بعض الأسلحة المخصصة للرمي عن بعد مسلطة على جسد الضحية.

ثالثا: أن الشهود الواقع سماعهم تحدثوا عن تعزيزات أمنية غير معهودة كانت منتشرة بالأماكن التي حصلت فيها عمليات قنص، وأن بعض أفراد الوحدات الأمنية الحاضرة بالمكان كان يطلق النار من فوق بعض المباني، وتزامن تواجد هؤلاء الأعوان مع تواجد تشكيلات أمنية مختلفة من أعوان أمن عمومي أو وحدات تدخل أو وحدات حرس وطني كانت بصدد التصدي للمتظاهرين في نفس الوقت والمكان الذي حصلت به واقعة القنص أو بالأنهج والأزقة المحيطة به أو القريبة منه وهو ما يبيّن أن تواجد الأعوان فوق الأسطح **لا يعني وجود قناصة بل أنه كان في إطار تركيز أمني.**

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن ما قام به بعض الأعوان من اعتلاء الأسطح والتصويب مباشرة نحو أماكن قاتلة من أجسام الضحايا يمكن تكييفها قانونيا على أنها جرائم قتل مع سابقية القصد على معنى الفصل 201 من ذلك يمكن أن نذكر ما حصل بالقصرين من اعتلاء عدد من أعوان الأمن لسطح صيدلية وإطلاق النار مباشرة على الضحايا وكذلك اعتلائهم لسطح محل مرطبات بجرجيس للتصويب مباشرة إلى جسم الضحية وغيرها من الحالات التي أتينا على ذكرها سابقا في اللباب الأول من القسم الأول أثناء سرد الأحداث السابقة ليوم 14 جانفي 2011.

وتواصلت إثارة مسألة القناصة اثناء فترة الانفلات الأمني بين 14 جانفي 2011 و17 جانفي 2011 وهي فترة ولئن لم تشهد عمليات قنص استهدفت المواطنين في حياتهم فإنها عرفت العديد من الحالات التي كانت فيها الإصابات على طريقة القنص وكان مسار الطلقة من أعلى نحو الأسفل بما يثبت وجود المعتدي في مكان عال.

من خلال ما تمّ تحريره على المختصين في المجال بسماع الأمنيين الميدانيين وانطلاقا من إفاداتهم وخاصة ما بيّنه آمر الفوج الوطني للإرهاب السيد سمير الطرهوني وكذلك ما توفّر لدينا من معلومات يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية :

أن بعض الوحدات التي تعمل في إختصاصات معينة صلب وزارة الداخلية تشتمل على عناصر قنص يخضع بعض أفرادها لتدريبات مكثفة في مجال إطلاق النار عن بعد ويرتدون في بعض المهام أقنعة سوداء ويستعملون أسلحة قنص متطوّرة بها مناظير للرمايات الدقيقة تستعمل عيارات خاصة هذا وتتمثل تلك الوحدات في:

– الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب التابع للإدارة العامة لوحدات التدخّل.

– الوحدة المختصة بالإدارة العامة للحرس الوطني.

– الوحدة المختصة بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية "فرقة الحماية والتدخّل "[61]

أن هذه الوحدات تشمل على عناصر من **رماة النخبة** وقع تكوينهم في مهام القنص باستعمال أسلحة متطورة معدة للغرض وذلك للإعتماد عليهم في التصدي للأعمال الإرهابية المسلحة علما وأنه لم يثبت وقوع الاعتماد عليها وتشريكها في التصدي للمتظاهرين أثناء الحركة الإحتجاجية الشعبية .

أنه وقع الإستنجاد بوحدات فوج مجابهة الإرهاب من قبل مصالح وزارة الداخلية في الأيام 16 و17 و18 و19 جانفي 2011 على إثر إستغاثات المواطنين عبر الهاتف والتي مفادها وجود قناصة يطلقون عليهم النار وتمّ توجيه العديد من التشكيلات تضم من بين أفرادها رماة نخبة إرتدى بعضهم أقنعة سوداء وفي إطار نجدة المواطنين والبحث عن أية قناصة محتملين وقد إعتلى هؤلاء الأعوان أسطح بعض البنايات قصد تمشيطها ومن بينها على سبيل الذكر سطح قصر المعارض بالكرم وسطح بنك

61 ثبت قطعيا عدم تدخلها وعدم خروج عناصر امن الرئيس من القصر وعدم إطلاقهم لرصاصة واحدة من خلال اللجنة التي أنشأت وقامت بالتحقيق وقدمت تقريرا في 17 جانفي 2011.

الزيتونة وسطح النزل "الديملوماسي" وسطح فرع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ببباردو ومأذنة جامع بالوردية بالإضافة إلى سطح وزارة الداخلية (الذي تمّ تركيز وحدات خاصة فوقه منذ يوم14 جانفي 2011) .

أن الجيش الوطني أيضا له رماة نخبة ينتمون للقوات الخاصّة وقد تمّ الاستنجاد بهم بداية من يوم 14جانفي 2011[62] وذلك لتأمين بعض البنايات من ذلك دار التجمع بشارع محمد الخامس وتمركزت ستة عناصر من هذه الفرقة فعلا فوق سطح دار التجمع وكانت المهمة حماية مقر دار التجمع حسب ما بينه رقيب أول بالجيش الوطني لدى سماعه بالإدارة العامة للحرس الوطني.

والثابت أنه وخلال الأيام الموالية ليوم 14جانفي 2011 عرفت العاصمة إطلاق للرصاص سواء من فوق سطح دار التجمع أو من فوق سطح وزارة الداخلية الذي لم تثبت التحريات أسبابه غير أنه من الثابت أيضا أن العديد من الإصابات بالرصاص حصلت في تلك الفترة في شوارع العاصمة وخاصة القريبة من وزارة الداخلية[63] والتي بقي مصدرها مجهولا.

ويرجّح أن يكون تبادل إطلاق النار ناتج عن عدم التنسيق من جهة بين الجيش والشرطة وعن كثرة الإشاعات حول وجود عصابات دون أن يكون ذلك متعمّدا وموجّها ضدّ المواطنين سيما وأنه ثبت أن عناصر من الفرقة الخاصة بالجيش تمركزوا فوق سطح دار التجمع وعناصر من فوج مجابهة الإرهاب كانوا متواجدين فوق سطح وزارة الداخلية .

وتبيّن أن تبادل إطلاق النار لم يكن مقصودا بل نتيجة حالة من الاضطراب القصوى ولم يكن الاستهداف مباشرا خاصة وان عناصر الجيش الوطني المتمركزة فوق مقر دار التجمع لم تستهدف من كان متواجدا فوق سطح مقر وزارة الداخلية بل كانت

[62] الفرقة التي حضرت من ثكنة الرمادية ببنزرت لمطار العوينة

[63] شارع علي درغوث وشارع تركيا ...

الطلقات موجهة إلى أطراف موجودة فوق أسطح البنوك المتواجدة في المسار بين البنايتين (وهو نفس مجال الرمي الخاص بمقر وزارة الداخلية) وما يثبت ذلك هو كون أن العسكريين الموجودين فوق سطح دار التجمع على علم بوجود أفراد من نفس فرقتهم فوق سطح وزارة الداخلية .

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن بعض المواطنين قاموا بتصوير العناصر المتمركزة على الأسطح والراجعة في الأصل سواء للجيش الوطني أو للأمن الوطني يؤدون واجبهم بشكل عادي، وقد تولوا تنزيل أشرطة فيديو على الانترنات وتمّ تداولها على أساس أنهم "قناصة" أطلقوا النار على المواطنين والحال أن ذلك غير صحيح وأدخل اضطرابا على العملية الأمنية وإرباكا كبيرا للعناصر الأمنية أو العسكرية الذين كانوا على الميدان للقيام بواجبهم .

والدليل على ذلك أنه بتحليل بعض الفيدوات التي تمّ تداولها على الفايس بوك والمتعلقة بوجود قناصة، تبيّن بصفة واضحة شعار فوج مجابهة الإرهاب وهو ما يثبت أن العناصر الموجودة فوق الأسطح، وخلافا لما وقع تداوله لم يكونوا سوى أمنيين أو عسكريين بصدد ممارسة مهامهم الأمنية.

الخلاصـة:

-أنّه لا وجود لجهاز خاص في إطار أي هيكل يسمى "**قناصة**".

-أنه قبل يوم 14 جانفي 2011 حصلت عمليات قنص باستهداف المتظاهرين مباشرة من قبل أعوان أمن اعتلوا الأسطح واتخذوا أماكن مناسبة للقنص، وكان انتشارهم في إطار تركيز امني وتنفيذا لخطّة أمنية وتزامن تواجدهم مع انتشار أعوان ينتمون إلى نفس الفرقة على عين المكان.

– أن ما حصل مباشرة بعد يوم 14 جانفي 2011 من تواجد بعض العناصر فوق الأسطح العالية وبروزهم بأزياء وأسلحة خاصة، كان في إطار تأمين بعض المباني

وتنفيذا لخطة أمنية مسبقة الوضع، وإطلاق الرصاص الحاصل كان ناتجا عن عدم تنسيق بين الأطراف المتداخلة وارتباك ناتج عن كثرة الإشاعات ونداءات الإغاثة.

– أن الموضوع يبقى مفتوحا طالما بقيت عمليات قتل غامضة، ولم تتوصّل الأبحاث القضائية إلى معرفة لا الفاعل ولا الجهة المسؤولة.

الباب الثالث : النزاعات العروشية " القبائلية "

عرفت مناطق عديدة من تونس خلال الأشهر التي تلت 14 جانفي 2011 أحداث عنف ونزاعات تم تغليفها بطابع قبلي، وهي ظاهرة خطيرة أفرزتها عوامل عديدة بعضها يعود إلى مرحلة ما قبل بناء الدولة الوطنية.

وانطلقت الأحداث في العديد من المناطق من جرائم حق عام عادية لتأخذ صبغة عروشية[64] بتدخّل أبناء العرش الواحد لنصرة بعضهم، وتجلّت خطورة هذه الظاهرة في عديد المدن والقرى، لكن ما حدث بولاية قفصة وبالمتلوي بمدينة المتلوي كان أخطرها، وفيما يلي استعراض لمختلف الأحداث التي تمّ تسجيلها في مدن الحوض المنجمي وفي غيرها من المدن مع محاولة استخلاص الاسباب والنتائج وتقديم مقترحات عملية لتفادي عودتها.

وللتقصي في هذه الأحداث تنقلت اللجنة الى ولاية قفصة في مناسبتين خلال شهري أفريل وجويلية وتمّ اجراء الأبحاث اللازمة، في حين تعذّر على اللجنة التنقّل لبقية الولايات التي شهدت أحداث مماثلة.

الفصل الأول: تصاعد نزعة العروشية بمدن الحوض المنجمي

تعرف ولاية قفصة بأحواضها المنجمية التي تضم المتلوي وأم العرايس والرديف والمظيلة وذلك منذ اكتشاف الفسفاط عام 1885، وينحدر سكان هذه المدن بخليط من جذور قبلية أو عروشية متعددة فالمتلوي على سبيل المثال يتشكّل سكانها من 17 عرش.

[64] العروشية أو العشائرية وهي تفرّعات اصغر من القبيلة

وتعتبر شركة فسفاط قفصة منذ تأسيسها المورد الرئيسي لأبناء الجهة، ومصدرا أساسيا للتعايش أو التنافس ولهذا قفز هذا الملف شديد الحساسية مباشرة بعد الثورة، ليصبح مصدر توتّر متواصل بين الأهالي.

وبالرغم من أنه قد تمّ التوافق على اعتماد مبدأ المحاصصة بين مختلف العروش، مع اعتماد أسلوب المناظرة الوطنية باعتبارها الطريقة الأكثر نزاهة وموضوعية، لكن سرعان ما تجدّد الخلاف بين الأطراف المتنافسة، وتسبب في تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي المغلّف بأبعاد جهوية وعروشية، بسبب عملية المحاصصة بين مختلف العروش عند فتح باب الانتدابات الجديدة، إذ يسعى كل عرش إلى الحصول على أكبر عدد من الوظائف بشركة الفسفاط.

وبالرغم من أن المسؤولين بالشركة أكدوا في مناسبات مختلفة أن التقسيم الذي تمّ اعتماده في توزيع الحصص جاء نتيجة التفاوض مع ممثلين من منطقة الحوض المنجمي، وأن هذا التقسيم كان وفقا لأهمية كل منجم في المنطقة وعدد العاملين به، ومردوديّته الإنتاجية وتحديد الاحتياجات العامة فيه.

إلا أن عوامل قبلية ووجود أطراف كانت ولا تزال تدفع عن طريق بثّ الإشاعات والتحريض من أجل تغذية مشاعر التنافر والكراهية والتمييز بين أبناء العروش كان لها دورا بارزا في إذكاء الخلاف.

وأراد من يحرّض على تلك الصراعات القفز على التعايش التاريخي الذي تمّ بين مختلف الأطراف من أولاد بويحي والجريدية والسوافة وأولاد سلامة وأولاد معمر وأولاد رضوان والطرابلسية وأولاد سيدي عبيد والنوايلية والفراشيش وغيرهم، الذي يفسّر واقعيا باندماجهم وانتمائهم جميعهم إلى وطن واحد هو تونس العزيزة.

أولا- أحداث مدينة المتلوي

هي إحدى أهم معتمديات ولاية قفصة تقع في جنوبها الغربي وتتميز بثرائها المنجمي، وكانت تاريخيا ملتقى لعديد الجنسيات إذ نجد فيها إلى الآن حي الطرابلسية وحي المغاربة وغيرها من الأحياء وهي منسوبة لمختلف الجنسيات التي كانت في بداية القرن العشرين تحضر إلى المتلوى للعمل بالمناجم.

هذه المدينة كانت عرضة لتصاعد حالات الاحتقان بين العروش في مناسبات متكررة، فبعد أحداث 5 ماي2011 تعتبر المواجهات الدامية التي شهدتها مدينة المتلوي خلال شهر جوان 2011 والتي استمرت لمدّة ثلاثة أيام هي الأكثر عنفا وقسوة، وأسفر العنف المتبادل عن سقوط 13 قتيلا وأكثر من 150 جريحا.

استعملت خلال تلك المواجهات بكثافة بنادق صيد مخصّصة لقتل الخنزير البري ومختلف أنواع الآلات الحادة، إلى جانب العصي والهراوات والزجاجات الحارقة بل أن بعض أسر الضحايا ذكروا في شهادتهم أمام أعضاء اللجنة عن استعمال سلاح كلاشنكوف تم تهريبه من الجزائر أو من ليبيا[65].

اندلعت المواجهات يوم الجمعة 3 جوان على إثر خلاف حول نصيب كل من أبناء عرشي "أولاد بو يحي" و"الجريدية" من مواطن الشغل الجديدة بشركة فسفاط قفصة، وذلك على إثر أخبار غير مؤكدة تم ترويجها من قبل البعض تتعلق بنصيب كل طرف، لكن الجدل الحادّ بين بعض سكان الجهة سرعان ما انقلب إلى عراك وتراشق بالحجارة واستعمال الأسلحة البيضاء وهكذا انطلقت عمليات قتل حسب الهوية.

تورطت مختلف الأطراف في العمليّة وتبادل المواطنون الذين التقت بهم اللجنة التهم، البعض ذكر في شهادته أن مجموعة من أولاد بويحي قد بادرت الهجوم في تلك الليلة على سكان حي السوافة، في حين اعتبر آخرون من أولاد بويحي أنهم هم الضحايا، وأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي.

[65] دخول سلاح من القطر الليبي اثناء الثورة الليبية

هذا، وقد تخللت تلك الأحداث عمليات انتقام كانت في غاية القسوة ولم يسبق أن عاشها أبناء تلك المنطقة المعروفة بحسن أخلاق أهلها وبشهامتهم، من ذلك قتل ثلاث أشخاص على أيدي مجموعة من المتساكنين ذبحا، والتنكيل بجثة سائق سيارة الإسعاف **علي بن عبد المجيد كلثوم** من أولاد بويحي الذي لم يتجاوز الثلاثين عاما لمجرّد كونه ينتمي إلى عرش مغاير لمن قاموا بقتله هذا المواطن وقع ضحيّة فخّ تمّ نصبه له وقد اختاره القدر ليكون هو الضحية فحسب الشهادات المتواترة التي تلقتها اللجنة لم يكن الهالك مقصودا لشخصه بل لمجرّد معرفة الشقّ المقابل أن جميع سائقي سيارات الإسعاف بالمنطقة من أولاد بويحي لذلك تمّ طلب الإسعاف على أساس وجود امرأة في حالة مخاض، وجاء بتقرير الطبيب الشرعي تقرير المؤرخ في 07 جوان 2011 أن الوفاة كانت نتيجة إصابات بآلة حادة على مستوى الصدر.

أقدم عدد كبير من الأشخاص على قتل كهل وابنه من "الجريدية" يقطنان في حي أغلب سكانه من أولاد بويحي، كما تمّ منع نقل الجرحى إلى المستشفيات أو السماح لهم بالتداوي، وكذلك لجأ المتخاصمون إلى استعمال الجرافات من أجل هدم بيوت بعضهم البعض وسُجّلت عمليات حرق متعمّد ونهب للمساكن والمحلات التجارية، وقدّر عدد بنادق الصيد المتوفّرة بين أيادي الأهالي بما لا يقل عن 400 بندقية، بعضها كان معلوما من قبل رجال الأمن منذ العهد السابق والبعض الآخر غير مرخّص فيه .

في هذا السياق، توجّهت شكوك الأطراف المتناحرة نحو عدد ممن كانت لهم مصالح في ظلّ النظام السابق، وقيل بأنهم كانوا ينتمون إلى الوسط النقابي بالجهة، وكانت لهم ارتباطات عضوية بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل أو ممن كانوا يموّلونه، واتّهمهم بعض المواطنين بكونهم هم من قاموا بعمليات التحريض والتشجيع على التقاتل بين أبناء الطرفين المتنازعين، كما اشتكى سكان المدينة من تباطؤ

التدخّل الأمني وعدم وجود العدد الضروري من الأعوان والجنود بما يتناسب وخطورة الأوضاع.

ومن خلال الشهادات التي جمعتها اللجنة، نقاط استفهام تستوجب التوضيح، خاصة فيما يتعلّق بالظروف "البشعة" التي حفّت بمقتل المواطن محمد الغزال وابنه من عرش الجريدية، بالرغم من وجود مسؤول عسكري وآخر من فرقة الحرس الوطني والذين قدما لفكّ الاشتباك بين الطرفين.

كما استمعت اللجنة أيضا لشهادة والد الهالك **عمر بن ابراهيم معمري** الذي فقد ابنه البالغ من العمر 22 سنة وهو موظف بشركة فسفاط قفصة، والذي اتهم أشخاصا بعينهم من بينهم عون أمن، وتمّت عملية القتل بمكان عام في حي الطرابلسية، وذلك باستعمال بندقية صيد وكذلك برصاص من مسدس حسبما ورد في شهادة أب القتيل وحسب الشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى أم العرائس التي عاين فيها الطبيب إصابة بالرصاص في مستوى الصدر والظهر والبطن.

على إثر الأحداث التي شهدتها منطقة المتلوي خلال شهر جوان2011، تمّ إيقاف ما لا يقل عن 108 شخص، وتمّ فتح بحث تحقيقي في الغرض لدى المحكمة الابتدائية بقفصة ووجّهت للموقوفين تهم تتعلق بالقتل عمدا ومحاولة القتل عمدا وإضرام النار في محل مسكون أو غير مسكون وتحريض المواطنين على حمل السلاح ضد بعضهم بعض. وتولى قاضي التحقيق بالمحكمة المذكورة استنطاق الموقوفين واحتفظ بـ 89 منهم تمّ إيداعهم السجن، لكن بعض عائلات الضحايا أكدّت بأنه تمّ تسريح الأغلبية الواسعة منهم.

وبالرغم من الجروح العميقة التي خلفتها مثل هذه تلك الأحداث، وتدخّل أطراف عديدة في كل مرة لتطويقها وتجاوز آثارها النفسية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يمنع دون تجدد الاشتباكات بين السكان لنفس الأسباب والدوافع.

وأسفرت هذه المواجهات المسجلة خلال أشهر فيفري ومارس وأفريل وجوان على عدد كبير من الضحايا بين متوفين وجرحى مفصلة في قسم الإحصائيات والجداول .

ثانيا- :أحداث مدينة المظيلة

سجلت منطقة المظيلة الكائنة على بعد 15 كم نحو جنوب ولاية قفصة يوم الأحد 3 افريل2011 صراعا حادا بين مجموعتين من المتساكنين وذلك اثر خصام جدّ بين حريف وصاحب مقهى في المنطقة أدى إلى تشابك بالعصي والزجاج والكراسي والحجارة.

لم تتدخل الدورية العسكرية الموجودة بالمكان فتم الاستنجاد بوحدات التدخّل التي لم تتدخل أيضا، وقد نتج عن هذا الشجار وفاة الشاب **قيس بن الجمعي الدلالي** البالغ من العمر اثنان وعشرون سنة حسبما شخصته الشهادة الطبية المسلمة من المستشفى الجهوي بقفصة بتاريخ 05 أفريل2011، بالإضافة إلى إصابة عدد هائل من الجرحى يفوق الـ150 نظرا للاستعمال المكثف لبنادق الصيد.

وقع تطويق الأحداث باتخاذ إجراءات أمنية مكثفة تحسّبا لأي ردّ فعل محتمل من قبل أهالي الضحية وفي هذا السياق دعت الهيئة الجهوية لرابطة حقوق الإنسان بقفصة في بلاغ إذاعي جميع المتساكنين إلى تحكيم العقل وعدم الانسياق وراء الأفكار الهدامة التي تتعارض مع مبادئ الثورة .

في اليوم الموالي الموافق ليوم 4 افريل 2011 تصالح الشقين واعتقد الجميع أن المسألة تمّ حسمها، إلا أنه تمّ الاعتداء على سائق سيارة إسعاف بالمستشفى المحلي بالمظيلة لمجرد أنه ينتمي إلى "أولاد معمر".

يوم 5 أفريل 2011 تواصل الخصام وعاد بعض الأطراف من "أولاد يحي" إلى الهجوم على مواطني حي "أولاد شريط" قرب الوادي وداهموا المنازل وقاموا بتهشيم جميع محتوياتها وبثوا الرعب في نفوس الأطفال والنساء مما اضطر بالكثير من الأشخاص إلى الاختباء بأسطح منازلهم أو العبور نحو منازل جيرانهم، كما كان بعض الخارجين

عن القانون حاملين لبنادق صيد وأخذوا في إطلاق النار فأصيب البعض منهم برصاص يستعمل عادة في الصيد .

وأثناء هذه الأحداث وإلى جانب جرائم القتل والاعتداء بالعنف والحرق، تلقت اللجنة شهادة لامرأة تعرضت هي وعائلتها إلى الاعتداء من قبل بعض شبان العرش الخصم بعد أن هاجموا منزلها وهشموا كل ما به من أثاث ومحتويات وحاولوا اغتصاب إحدى بناتها لولا تدخل أحد أبناء الجيران الذي تعرض بدوره إلى الضرب المبرح حتى أنهم لم يتركوه إلا عندما اعتقدوا أنه فارق الحياة.

ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا الملابس الداخلية لبناتها وكانوا يلوحون بها في الشارع أمام الملأ مدعين أنهم اغتصبوا بناتها، وأفادت الشاهدة أنها غادرت منزلها ولم تعد قادرة على الرجوع خوفا على بناتها من ناحية ومن أحاديث الناس من ناحية أخرى، أما الأب فقد تحدث بكثير من الألم عن إحساسه بالعجز تجاه ما حدث وعن عدم قدرته على حماية عائلته.

زار أعضاء اللجنة بلدة المظيلة من ولاية قفصة يوم 23 أفريل 2011 وتمكنوا من سماع بعض المتضررين وعائلة الهالك قيس الدلالي، إلاّ أن الأعضاء اضطروا إلى قطع الزيارة بسبب مباغتتهم من المواطنين المسلحين بالعصي وهموا بمهاجمتهم، وعلى إثر ذلك تم سماع بقية المتضررين بوسط مدينة قفصة إثر التحاقهم بأعضاء اللجنة.

ثالثا : أحداث مدينة السند

تقع مدينة السند في الوسط الشرقي لولاية قفصة وانطلقت المشادات بإضرام النار في منازل على ملك أهالي منطقة العليم المقيمين بالسند بين شهري جانفي وفيفري، وفي يوم18 أفريل 2011 عرفت المدينة يوم شجارا داخل المعهد الثانوي بالمكان بين تلميذين أحدهما من مدينة السند والآخر من مدينة العليم، وفي المساء اقتحم المعهد شخصان من سكّان السند ينتميان إلى عائلة أحد التلاميذ المشارك في المعركة

الصباحية، ممّا أدى إلى حصول ضجة بالمعهد خاصة وأنه يشمل مبيتا سكنيا بقطنه حوالي500 تلميذ من غير أبناء السند.

يوم 19 أفريل 2011 حصلت حركة احتجاجية بالمعهد من طرف التلاميذ نظرا لانعدام الأمن على إثر ما جد من أحداث في الليلة السابقة، فحوالي الثامنة والنصف صباحا تقريبا قدم العديد من الأولياء لإخراج أبنائهم ولم يبق إلا التلاميذ القادمين من مناطق أخرى بعيدة نسبيا. وتجمهر العديد من أهالي السند من غير التلاميذ أمام المعهد عندها حاول القيمون بالمعهد إخراج التلاميذ المقيمين بالمبيت غير أن ذلك استحال خشية على أمنهم، مما حدا بأحد المشرفين الإداريين إلى الاتصال بأعوان الأمن والجيش لطلب تعزيزات لحماية التلاميذ وتواصل الحصار إلى حوالي الساعة الحادية عشر صباحا.

لوحظت سلبية أعوان الأمن وبيّن الشهود عيان الواقع سماعهم أن ذلك يعود إلى كون جلّهم من متساكني السند، وأفاد أساتذة المعهد أنه شاهد أحد أعوان الأمن وهو بصدد إلقاء القنابل المسيلة للدموع على التلاميذ داخل المعهد ولم تقع أي محاولة لتفريق المتجمهرين أمام المعهد، مما أدى إلى الهجوم على مبنى المعهد من قبل مجموعات مسلّحة بالعصي والأسلحة البيضاء، وتمّ تعنيف التلاميذ علما أن جلّهم من الفتيات.

وأسفر الهجوم عن سقوط كلّ من **سنية بنت الطاهر العليمي** و**ثامر بن سعد برهومي** وكليهما تلميذ بالمعهد المذكور ويبلغ من العمر 18 سنة ويفيد تقرير الطب الشرعي المتعلق بالأولى والمسلم من المستشفى الجهوي بقفصة بتاريخ 2011/04/19 أن الوفاة ناتجة عن قصور قلبي عصبي نشأ من جراء تنبيه عصبي.

أما بخصوص ثامر عليمي فيفيد تقرير الطب الشرعي المسلم من المستشفى الجهوي بقفصة بتاريخ 2011/04/16 أن الوفاة ناتجة عن إصابة بسلاح أبيض، ويمكن اعتبار ما وقع جريمة في حق تلاميذ عزل ومسؤولية أمنهم تقع على عاتق مسؤولي المعهد.

حسب شهادة من وقع سماعهم لم يكن التعاطي الأمني مع الموضوع حاسما فعناصر الجيش الوطني لم يتدخلوا، كما أن بعض أعوان الأمن أصيلي المنطقة يعرفون المعتدين على المعهد وعلى التلاميذ، وتعهدت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقفصة بالموضوع وتمّ فتح التحقيقات العدلية اللازمة.

الفصل الثاني : تنامي الصراعات الاجتماعية في باقي ولايات الجمهورية

عرفت العديد من ولايات الجمهورية على غرار ولاية قفصة صراعات تخللتها نزعة عروشية هي في الواقع واجهة خارجية لأعمال نهب وسرقة وجرائم أخرى وجدت لها في الانفلات الأمني الذي عرفته البلاد فرصة للتغلغل.

أولا :أحداث مدينة قصر هلال (ولاية المنستير)

تقع مدينة قصر هلال في الوسط الشرقي لولاية المنستير وهي تضمّ أكبر قطب في صناعة النسيج في تونس، وشهدت في الليلة الفاصلة بين الأربعاء 2 مارس والخميس 3 مارس 2011 أعمال فوضى وشعب أسفرت عن العديد من الجرحى وقد أصدرت بلدية قصر هلال بيانا استنكرت فيه الانفلات الأمني الحاصل وأكّدت أن الأخبار التي وقع تداولها من كون الأحداث التي حصلت بين متساكني المدينة و"أولاد عيار" (أصيلي منطقة مكثر من ولاية سليانة) كانت بسبب النزعة الجهوية مخالف للواقع ولا أساس لها من الصحة.

أصبح أولاد عيار جزءا من مدينة قصر هلال وأنّ ما حصل من تجاوزات يعود إلى بعض الأعمال التي ارتكبها زمرة من المنحرفين استغلت الانفلات الأمني الذي سُجل إبّان الثورة وقاموا بعمليات النهب والسلب ومضايقة تلاميذ معهد حي الرياض الثالث مما أثار حفيظة الأهالي وتسبب ذلك في حصول اشتباكات ووقوع أكثر من مائتي جريح.

علما وأنه ورد على اللجنة ملف للهالك **نزيه بن الشريف العياري** الذي أصيب أثناء الأحداث التي عرفتها المنطقة بتاريخ 2 فيفري 2011 بحروق بليغة أدت إلى وفاته

حسب الشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى سهلول بتاريخ 3 فيفري 2011، ونظرا لعدم وضوح ظروف الحادثة وأسباب الإحتراق فإنه يتعذّر الجزم بعلاقة الحادثة بما حصل في قصر هلال .

ثانيا :أحداث نهج الجزيرة (تونس العاصمة)

يعتبر "سوق سيدي بومنديل" من بين أهم الأسواق الشعبية بقلب العاصمة رغم صغر مساحته التي يصعب العبور فيها من طرف المترجلين لكثرة الازدحام والتحام التجّار ببعضهم البعض وشهد خلال شهر أفريل 2011 حالة فوضى وأياما عصيبة.

وأفاد عدد من التجار انه على اثر جريمة قتل ذهب ضحيتها شاب من نهج السبخة بالمدينة العتيقة، تطورت الأحداث وتحوّلت إلى صراع بين شباب من حي هلال والكبارية وباب جديد والملاسين بالعاصمة والجلالمة[66].

طالب أبناء العاصمة برحيل أبناء جلمة، وعلى إثر التصادمات العنيفة التي حصلت بتونس العاصمة قام أهالي جلمة بقطع الطريق أمام الحافلات التي تمرّ من المنطقة والتهديد بقطع أنبوب الغاز المتجه إلى ايطاليا مما تسبّب في حالة انفلات امني كبيرة.

وتعهدت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس بجريمة القتل التي اندلعت على إثرها الأحداث وأذنت بفتح بحث تحقيقي في الغرض ومازالت الأبحاث القضائية مستمرة للكشف عن الفاعل والدوافع الحقيقية للجريمة.

ثالثا: أحداث مدينة جبنيانة (ولاية صفاقس)

تقع مدينة جبنيانة في الشمال الشرقي لولاية صفاقس، وقد تعارضت الروايات حول ما حصل فعلا فيها خلال شهر أوت 2011 من مصادمات بين شقّين من سكان المدينة

[66] تجار السوق أصيلي منطقة جلمة من ولاية سيدي بوزيد وهم يمثلون 70 في المائة تقريبا من دكاكين والباعة المتجولين السوق

"الجبنيانية"[67] و"المساترية"[68]. وفسّر البعض ذلك بالتفشّي الخطير لعصابات منحرفة تقاسمت الأدوار لبثّ الرعب ونهب أرزاق الناس وممتلكاتهم وتحدّث البعض الآخر عن الضغينة والعداوة العرقية بين "عرشي" المدينة.

من الثابت وجود عصابات ترعرعت زمن بن علي وكانت بداياتهم ببيع الخمر خلسة مع إمكانية التزويد من قبل أفراد عائلة الرئيس السابق[69] على مرأى ومسمع من الجميع ثمّ توسّع الأمر إلى سرقة المواشي والاتجار فيها و ترويج المخدرات والمتاجرة في السيارات المسروقة، وساعد الانفلات الأمني الذي تلا فترة 14 جانفي هذه العصابات على مواصلة عمليات النهب والسلب، محاولين إضفاء الطابع القبلي على هذه الأعمال .

يوم الخميس 4 أوت 2011 كانت فاجعة سوق الدواب كبيرة على أهالي المنطقة إذ أقدم شخص أصيل عمادة "المساترية" على ضرب أحد متساكني الأرياف المجاورة بآلة حادة بعد مشادات كلامية بينهما حول عملية شراء شاة تنازعا عليها، فتطورت هذه الحادثة إلى صراع بين عدد من أقارب الطرفين انتهى إلى تبادل العنف بالحجارة والأسلحة البيضاء.

وتتالت عمليات العنف والنهب والسلب مما خلف أضرار مادية هائلة وعشرات الجرحى، وفي ضوء هذه الوضعية الأمنية الهشة والسعي إلى إيجاد حلول جذرية للأزمة تمّ عقد اجتماع للغرض بمقر معتمدية العامرة يجمع عقلاء مدينة جبنيانة وعمادة المساترية ومكوّنات المجتمع المدني وعائلات الموقوفين[70] وممثلين عن السلطة أحدثت فيه مجموعة من القرارات كصرف تعويضات عاجلة للمتضررين وتأمين الطرقات المؤدية لمدينة جبنيانة بعدد كاف من أعوان الأمن كما تقرّر فرض حظر التجوال من الساعة العاشرة ليلا إلى الساعة الثالثة فجرا إلى حين استتباب الأمن.

---

[67] سكان معتمدية جبنيانة

[68] سكّان عمادة المساترية التابعة اداريا لمعتمدية جبنيانة

[69] وخاصة أحد ابناء شقيقه الذي عرف بتجارة المشروبات الكحولية

[70] على اثر فتح تحقيق في الغرض لدى المحكمة الابتدائية بصفاقس

وبعد هدوء نسبي بالمنطقة تجدّدت في الأيام الموالية أعمال العنف والنهب والاشتباكات بين متساكني معتمدية جبنيانة وقرية"المساترية " المتجاورتين وخلّفت المزيد من الجرحى والخسائر المادية مما دفع السلط الجهوية الى توسيع دائرة حظر التجوّل من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا .

خلال شهر أكتوبر 2011 تجدّدت المصادمات بين أهالي جبنيانة والمساترية وذلك على إثر اعتداء أحد سكان المساترية على عربة غلال بجبنيانة بدهسها بشاحنته أمام أبناء المنطقة الذين ناصروا صاحب المحل لتنطلق المناوشات والخصومات، وانسحب المعتدي من المكان ليعود إليه رفقة عدد من أصدقائه على متن شاحنة تحتوي حجارة وقاموا برشق الأهالي الذين احتموا بمنازلهم.

وتواصلت المصادمات بين أهالي المنطقتين المتجاورتين إلى حين تدخل الجهات الأمنية معززة بعناصر من الجيش الوطني وتمكّنت من إيقاف أكثر من عشرين شخص مع حجز كميات هامة من قنابل الغاز المسيل للدموع والزجاجات الحارقة وعدد من السيارات والدراجات المسروقة.

وعاد الاستقرار من جديد بين أهالي المنطقتين المتجاورتين والذي تربط بينهما علاقات مصاهرة ومصالح مهنية.

رابعا: أحداث مدينة سبيطلة (ولاية القصرين)

عاشت مدينة سبيطلة أحداثا مؤلمة في بداية شهر سبتمبر 2011 نسبها البعض إلى دوافع عروشية (بين عرشي أولاد بن نومة والدزيرية) ونسبها البعض الآخر إلى حالة انفلات أمني خطير لم تشهد المدينة مثله خلال الأيام الأولى للثورة، وذهبت ضحيتها فتاة في مقتبل العمر (14سنة) والمسماة **سوسن سويدي**.

انطلقت الأحداث في حي السرور الشرقي أثناء حضور دورية من الجيش الوطني لإيقاف بعض الشبان المشتبه في تورّطهم في أحداث عنف وقطع طريق مما ترتّب عنه حصول مناوشات بين أفراد الدوريّة وأبناء الحي سرعان ما تحوّلت إلى تراشق

بالحجارة ممّا اضطر العناصر العسكرية إلى إطلاق النار في الهواء لتفريقهم فأصابت رصاصات طائشة بعض المتساكنين ومنهم الفتاة الهالكة سوسن سويدي التي تمّ نقلها على جناح السرعة إلى المستشفى المحلي بسبيطلة.

وكانت ردود الفعل عنيفة سواء ضدّ الإطار الطبي وشبه الطبي أو قلة تجهيزات المستشفى وانطلقت عمليات التخريب والحرق احتجاجا على وفاة الفتاة لتشمل الهجوم على مركز الشرطة وإحراق سيارة تابعة لعون أمن وحافلتين كانتا راسيتين بالمحطّة وشاحنات تابعة لخواص وخلع الأبواب الحديدية لمركز البريد... واستغل بعض المنحرفين واللصوص الوضع خلال الليلة الموالية (ورغم قرار حظر التجوال من السابعة ليلا إلى حدود الخامسة صباحا) للسطو على بعض المحلات التجارية.

وتجدر الملاحظة أنّه تمّ فتح بحث تحقيقي عسكري في الغرض لدى المحكمة العسكرية الدائمة بالكاف من اجل كشف حقيقة ما حصل وتحديد المسؤوليات واثبات حقوق الضحية والجرحى ومازالت الأبحاث جارية.

خامسا : أحداث مدينة دوز (ولاية قبلي)

يعود أصل الخلاف انه بتاريخ 3 سبتمبر 2011 تعرض شاب من منطقة "القلعة " لإصابة على مستوى رأسه بواسطة حجر من قبل بعض متساكني منطقة "العبادلة" إثر نشوب خلاف بينهما.

قام متساكنو القلعة بالأخذ بالثأر لهذا المواطن المصاب وتطوّر الأمر إلى أن وصل إلى حدّ المواجهات واستعمال بنادق الصيد ولم يمنع التدخّل الأمني من سقوط ما يقارب مائتي جريح.

تمّ فرض حظر التجوّل بمنطقتي دوز الشمالية ودوز الجنوبية عقب هذه المواجهات. وبمناسبة العودة المدرسية وتحسن في الوضع الأمني بالمنطقتين تقرر رفع حضر الجولان بهما بداية من 13 سبتمبر 2011.

سادسا :أحداث مدينة المطوية (ولاية قابس)

يوم 8 نوفمبر 2011 الموافق لثاني أيام عيد الأضحى تجمهر أكثر من خمسمائة مواطن أمام مركز الحرس الوطني بمدينة المطوية من ولاية قابس مطالبين بإيقاف خمسة عشر شخصا من شباب "حي العوينات" متورطين في هجوم واعتداء بالعنف حسب تصريحاتهم على بعض العائلات المحافظة المقيمة في مصيف المطوية بالعصي والهراوات والسكاكين.

عمدت مجموعة من المحتجين إلى الهجوم على المستشفى المحلي الكائن "بوذرف" وترويع المرضى والطاقم الطبي واستوجب الموقف حضور وحدات تدخل الحرس الوطني التي حاولت، إلى ساعات متأخرة من الليل احتواء الأزمة بإلقاء القبض على بعض المجرمين الذي اتضح فيما بعد أن البعض منهم مفتش عنه لتورطه بقضايا حق عام .

على اثر هذه الإيقافات التي حصلت وفي اليوم الموالي توافد عدد كبير من شباب مدينة المطوية على الطريق الرئيسية رقم1بمفترق الطرق الرابط بين المطوية وقابس وصفاقس (النقطة الكيلومترية عدد 10) وقاموا بقطع الطريق وتعطيل حركة المرور وإضرام النار في العجلات المطاطية ووضع الحواجز محاولة منهم للضغط على أجهزة الأمن للقبض على المظنون فيهم الذين افتعلوا هذه الأزمة التي كادت أن تتحوّل إلى معركة عروشية وتصفية حسابات قديمة بين سكان المطوية وسكان "حي العوينات" الذين يعتبرون من الوافدين على المدينة.

على هامش هذه الأحداث التي تواصلت قرابة ثلاثة أيام ومحاولة من السلط المحلية لتهدئة الأوضاع والخواطر قام رئيس بلدية المطوية باستدعاء كبار شيوخ الشقين، بهدف تكوين هيئة توفيقية اجتمعت مساء يوم الجمعة للتدارس حول سبل احتواء الأزمة وتم الاتفاق على تقديم المذنبين من الطرفين إلى السلط الأمنية.

الاستنتاجات

وبناء على ما تقدم، تعتقد اللجنة أن ظهور نزاعات العروشية خلال الأشهر الماضية في أكثر من منطقة، ناتج عن عدد من العوامل والأسباب، من أهمها:

1- أن المشروع السياسي لم يكن صادقا وعميقا في عملية ترسيخ ما روّج له على غرار البرامج التعليمية وفكرة الأمّة التونسية والوظيفة العمومية التي تقتضي العمل في كامل تراب الجمهورية لتكريس فكرة المواطنة

2- أن الفساد التي اتسمت به العهود السابقة وحالة التهميش الجهوي خلقت شريحة اجتماعية ذات مستوى تعليمي محترم دون أن تكون مندمجة في المجتمع، هذه الشريحة الاجتماعية المهمّشة وجدت في الانتماءات الأولية التي ظهرت بادئ الأمر في المجال الرياضي (تنامي ظاهرة العنف في الملاعب) ثم في النطاق القبلي مرتعا لها.

3- أن الضعف الذي طرأ على مؤسسات الدولة وعدم حضور رموزها بالقدر الكافي على النطاق الوطني، وبالأخص في المناطق التي شهدت نزاعات ذات طابع قبلي، والذي حصل طيلة المرحلة التي تلت الأسابيع الأولى من الثورة نتيجة تلاشي مختلف مظاهر الشرعية، سمح للظاهرة أن تتفشى.

4- أن تنامي الشعور بالحرمان والضيم في صفوف أبناء هذه الجهات التي عانت طويلا من التهميش وتعمق الفوارق الاجتماعية، وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب، ولّد لديهم الإحساس بانعدام الانتماء، وأضعف لديهم روح المواطنة والعيش المشترك ، فالمواطنة التي تفتقر للكرامة تكون مواطنة مختلة.

5- أن العقد الاجتماعي السابق الذي كان يدعمه النظام السابق خدمة لمصالحه، وحرصا على ديمومة أوضاع غير عادلة انهيار فجأة، ولم يتم بشكل جماعي وتوافقي تأسيس عقد جديد يقوم على المساواة بين المواطنين بعيدا عن الاعتبارات القبلية أو الاجتماعية الضيقة، ممّا جعل المنهج القائم على المحاصصة التي كانت تشمل

مختلف الجوانب بما في ذلك توزيع المناصب الإدارية والسياسية، والذي كان النظام السابق يتولى حمايته لاعتبارات ظرفية ومصلحيّة، يتحوّل إلى عامل يغذي التنازع الأهلي بين المواطنين.

بناء على ما تقدم، توصي اللجنة في هذا المجال بما يلي :

1- دعوة الحكومة ومختلف الأطراف إلى توجيه عنايتها بهذه المناطق، وذلك من خلال تخصيص الميزانيات الضرورية للنهوض بها وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

فعندما يتم التغلب على أسباب الفقر والبطالة، يتراجع الشعور بالغبن، ويتحرر المواطنون من نزعات الانتقام والارتداد إلى الولاءات التقليدية.

2- تشريك المواطنين وأبناء هذه الجهات في أي معالجة جديدة للأوضاع المحلية، وتحمّل مثقفي هذه الجهات وأبنائها المتعلمون ونخبها السياسية والجمعياتية والنقابية مسؤولية هامة في نشر الوعي المدني وكبح الجنوح نحو العودة إلى الانتماءات ما قبل بناء الدولة الوطنية، وهو ما كشفت عنها وقائع كثيرة عندما لجأ سكان عديد المناطق التي شهدت هذه المواجهات إلى حكماء الجهة وشخصياتها الاعتبارية، مما ساعد كثيرا على إعادة الهدوء وتسوية بعض الخلافات.

3- تعميق البحث عن الأطراف المشبوهة التي يمكن أن تكون لها مصالح أو ارتباطات سابقة بأجهزة الحكم المحلي، والتي يشك عديد المواطنين في احتمال أن يكونوا وراء العديد من تلك الأحداث التي أدى بعضها إلى سقوط قتلى وجرحى.

4- ضرورة التعجيل بتطبيق العدالة الانتقالية على مختلف الأطراف التي شاركت في هذه الأحداث، من أجل تحقيق العدالة، وفي ذات الوقت دفع الجميع نحو تجاوز الآثار السلبية للمواجهات الدامية، والمشاركة الجماعية في بناء مستقبل آمن للجميع.

5- دعوة المتنازعين إلى دحر عقلية الثأر من قلوبهم وترك الكلمة الفصل للقضاء ليقول كلمته في مثل هذه الحالات .

6- وكانت اللجنة أعلنت على رفضها لكلّ شكل من أشكال العنف والعمل المنحرف الذي من شانه أن يتسبب في إثارة النعرة العشائرية والجهوية أو القبلية .

ولابد من الإشارة على أن ظاهرة العروشية تساهم في تغذيتها جملة من الشروط التاريخية والاجتماعية ولعل من أهم الحلول لصد هذه الظاهرة الفئوية هي دراسة معمقة للظروف والملابسات والبحث في الأسباب العميقة للظاهرة لا التعامل مع الحيثيات الخاصة للحدث وتقترح اللجنة في هذا المجال الدعوة إلى عقد ندوة وطنية لتدارس هذه الظاهرة بالتطرق إلى المحاور التالية:

الصراعات العشائرية

1/**دوافع طرح الموضوع:**

- ☑ الدوافع التاريخية،
- ☑ الدوافع الاقتصادية،
- ☑ الدوافع الاجتماعية.

2/الأزمات الاجتماعية في السياق السياسي الحالي:

- ☑ ا لانفلات الأمني،
- ☑ قوى الردة : الثورة المضادة،
- ☑ الصراع من أجل النفوذ،
- ☑ المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

3/ الأزمات الاجتماعية كتهديد للوحدة الوطنية الوطنية والنسيج الاجتماعي المحلي :

- ☑ مفهوم المواطنة بعيدا عن الانتماء العشائري،
- ☑ مفهوم قبول الآخر.

4/ الحلول المقترحة :

- ☑ ترسيخ مفهومي المواطنة وقبول الآخر،
- ☑ دور الإعلام في فضّ الأزمات ودعم النسيج الاجتماعي،
- ☑ فضّ الأزمات الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان،

- ☑ دور القضاء وطريقة التعاطي مع الموضوع ،
- ☑ بناء مسار فعلي للمصالحة الوطنيّة الشاملة.

الباب الرابع: الانتهاكات المسلّطة على النساء

قامت المرأة أثناء أحداث الثورة التونسية بدور هام إذ شاركت في المظاهرات، كما كانت السند المعنوي الكبير والدافع لابنها وزوجها ووالدها، وقد تسلّطت عليها على غرار الرجل انتهاكات كبيرة.

ولا بدّ من التركيز في هذا الإطار على خصوصيّة الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء وخصوصية الأضرار الناتجة عنها، فرغم أن عدد ملفات النساء أقل بكثير من عدد ملفات الرجال فإن نسبة النساء اللاتي أدلين بشهادتهن كضحايا غير مباشرات واللاتي قدمن إلى اللجنة سواء كأمهات أو كزوجات أو كأخوات لمتابعة ملفات أبنائهن أو أزواجهن أو احد إخوتهن يفوق بكثير عدد الملفات المقدّمة من قبلهن كضحايا مباشرة .

فالعديد من النساء تفادين الحديث عن تجاربهن الخاصة والمباشرة مع مختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي كن ضحيات مباشرات لها، ونسوق على سبيل المثال في هذا الإطار حالة إحدى الفتيان في ولاية القصرين التي تمّ سماعها من طرف أعضاء اللجنة باعتبارها شقيقة أحد الضحايا الذي توفى على إثر طلق ناري.

وجلب انتباه الأعضاء حالتها الصحية باعتبارها كانت تستعمل عكّاز للاتكاء عليه ومصابة بكسر في الرجل وبسؤالها أفادت أنها تعرّضت إلى إصابة على إثر طلق ناري في نفس الواقعة التي توفى فيها شقيقها، هذه الفتاة لم تتقدّم لا هي ولا عائلتها بملف للجنة وكان كلّ تركيزها موجّه لحالة شقيقها الذي توفى، وهو ما يبرز خصوصية تعامل المرأة مع الأحداث، فهي رغم إصابتها بضرر مباشر وثابت لم توجّه تركيزها عليه بقدر الاهتمام بما حصل لشقيقها.

ووثّقت اللجنة عديد الانتهاكات التي تشترك فيها النساء مع الرجال من قتل (12 حالة وفاة) وإصابات بالرصاص (25 ملف) من ضرب أثناء مشاركتهن في المسيرات (100 ملف) واعتقال وتعنيف في مراكز الأمن واختناق بالغاز (96 ملف).

ففي القصرين مثلا تعرّضت العديد من النساء إلى الاختناق بالغاز إثر إلقاء أعوان وحدات التدخل للقنابل المسيلة للدموع بشكل مكثف داخل المنازل، كما تعمّد أعوان الأمن اقتحام المنازل دون احترام النساء والأطفال واصفين إياهم بأفظع النعوت وأبشعها.

إضافة إلى الشتم والقذف فإن العديد من النساء تعرضن للتهديد بالاغتصاب، وتلقت اللجنة شهادات يفيد فيها أصحابها أن أعوان الأمن في القصرين كانوا يخاطبون الأهالي بمضخم صوت يشتمون نساءهم ويطالبونهم بإخراجهن للاعتداء عليهن، كما قاموا بنزع سراويلهم أمام النساء.

وحتى أثناء تشييع الجنازات لم يحترم أعوان النظام العام المراسم التقليدية للدفن ولمزيد التنكيل بالرجال وإهانتهم كانوا يمنعون الرجال ويطلبون من النساء أن يقمن بعملية الدفن بمفردهن.

كما تلقت اللجنة العديد من الشهادات لأمهات خرجن أيام الأحداث للبحث عن أبنائهن فتعرّض لهن أعوان الأمن وقاموا بضربهن مما سبّب للعديد منهن أضرارا جسيمة وكذلك الحال بالنسبة للاتي ذهبن إلى مراكز الأمن حين علمن بإيقاف أبنائهن.

وتعدّ حادثة الحمام في القصرين التي سبق ذكرها، انتهاكا لفضاء خاص بالنساء وانتهاكا لحرمتهن الجسدية والنفسية.

ووردت على اللجنة شهادات لنساء رافقن جنازة المرحوم محمد أمين مباركي وبوصولهن مع بقية المشيعين إلى ساحة الشهداء، فوجئوا بأعوان وحدات التدخل يعترضون سبيلهم ودون سابق إنذار يشرعون في تفريق المشيعين باستعمال القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي حينها لاذت العديد من النساء بالفرار لتتحصن بحمام الأفراح أين كان بعض النسوة بصدد الاستحمام لتفاجأن بأعوان وحدات التدخل يقتفون

أثرهن ويعمدون إلى إطلاق القنابل المسيلة للدموع داخل قاعة الاستقبال بالحمام مما أشاع حالة من الذعر إذ أغمي على البعض وتحصن البعض الآخر بالبيوت الداخلية للحمام وشرعت من تمالكت نفسها في محاولة الاستنجاد بأعوان الحماية المدنية.

وحتى لما قدمت سيارة إسعاف لنقلهن إلى المستشفى لم يترك أعوان وحدات التدخل سبيلهن وفتحوا عليهن سيارة الإسعاف واعتدوا عليهن بالضرب بأخمس الأسلحة.

وتحدّثت إحدى الشابات التي كانت متواجدة في الحمام عمّا تعرّضت له من انتهاك بعد تعرضّها للاختناق جراء الغاز الذي ألقى به الأعوان بشكل مكثّف داخل الحمام، اضطرت للخروج شبه عارية مثل عديد النساء حيث قام أحد الشبان بنزع معطفه ووضعه عليها.

فإلي حد التقاء أعضاء اللجنة بها بعد شهور من الحادثة كانت في حالة نفسية سيئة للغاية وأكّدت بسماعها أنها لم تعد قادرة حتى على الخروج من المنزل تجنّبا لنظرات أبناء الجيران الذين شاهدوها عارية مما ولّد لديها نوع من الرهبة الاجتماعية الشيء الذي جعلها عاجزة عن ممارسة حياتها بشكل طبيعي واللجوء للانزواء.

وأثناء الأحداث التي شهدتها ولاية قفصة تلقينا شهادة لامرأة تعرّضت هي وعائلتها إلى الاعتداء من قبل بعض شبان العرش الخصم بعد أن هاجموا منزلها وهشّموا كل ما به من أثاث ومحتويات وحاولوا اغتصاب إحدى بناتها لولا تدخل أحد أبناء الجيران الذي تعرض بدوره إلى الضرب المبرح حتى أنهم لم يتركوه إلا حين اعتقدوا أنه فارق الحياة.

ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا الملابس الداخلية لبناتها وكانوا يلوحون بها في الشارع أمام الملأ مدعين أنهم اغتصبوهن. كما أفادت هذه الأم أنها غادرت منزلها ولم تعد قادرة على الرجوع خوفا على بناتها من ناحية ومن نظرات الناس من ناحية أخرى.

نفس هذه الممارسات حدثنا عنها بعض أعوان أحد السجون حيث قام بعض المساجين والأهالي بمداهمة منزل مدير السجن وحين لم يجدوا به أحد أخذوا الملابس الداخلية النسائية وقاموا بعرضها بالشوارع لإهانته وخدش كرامته.

فقدان الأمهات للأجنّة :

وردت على اللجنة ملفات لنساء فقدن أجنتهن إثر استنشاقهن للغاز المسيل للدموع أو تعرّضهن لحوادث مختلفة .

إحداهن توفي الجنين في بطنها وأخرى بقيت تنزف لمدة 5 أيام في منزلها إلى أن أُجهضت ثم تم إيواءها بالمستشفى الجهوي لمواصلة العلاج وأكدت في شهادتها أنها لجأت إلى المستشفى ومركز الأسرة والعمران البشري ولم يقع قبولها وإيواءها رغم النزيف الحاد الذي كانت تعاني منه.

كما ورد على اللجنة ملف لعائلة احد أعوان الأمن تمّ الهجوم على منزله من قبل مجموعة من المتظاهرين واعتدوا عليهم باستعمال الغازات الحارقة والأسلحة البيضاء والحجارة، ثم قاموا بنهب وحرق المنزل، وأصيبت ابنته الحامل ببعض الحروق حين كانت تحاول الهروب. وبقيت تعاني من مخلفات الصدمة (ارتفاع ضغط الدم) التي أدت إلى فقدان جنينها كما أصبحت تعاني من قصور كلوي حاد.

كما وثقت اللجنة حالة امرأة فقدت جنينها بولاية بنزرت أثناء نقلها إلى المستشفى و تعرّضها إلى طلق كثيف للرصاص انتهى بإصابة بأضرار بدنية خطيرة لكل منها والسائق (شقيق زوجها) ووفاة زوجة هذا الأخير التي كانت ترافقها.

وحين التقاها أعضاء اللجنة بعد أكثر من خمسة أشهر من الحادثة، كانت هذه الأم متأثرة جدا بما حدث لها وكانت مسيطرة عليها حالة من الإحساس بالذنب تجاه أبناء المتوفاة الذين فقدوا والدتهم.

حالة أخرى وثّقتها اللجنة بولاية الكاف تفيد أنه على إثر الأخبار التي وقع تداولها من قبل بعض وسائل الإعلام حول حمل سيارات الإسعاف لأشخاص مسلحين، تعرضت سيارة إسعاف كانت تنقل سيدة في حالة مخاض إلى الاعتداء من قبل أفراد تابعين للجنة الحي، الذين قاموا برميها بالحجارة دون التثبت من هوية راكبيها.

وتدخل الجيش سريعا وتمكّنت سيارة الإسعاف من الوصول إلى المستشفى الجهوي بالكاف، إلا أن ما حدث نتج عنه صدمة للأم الحامل نفسيا وانتهى بوفاة الجنين.

ويعتبر فقدان الجنين أو الابن، تجربة قاسية على الأم في كل الحالات و يمكن أن تخلف آثارا نفسية وجراحا يصعب تضميدها. و تتضاعف المعاناة النفسية في مثل هذه الحالات بإحساس عميق بالظلم والقهر، مما أدى إلى حالات اكتئاب حادة لدى الأمهات.

الاعتداءات ذات الصبغة الجنسية:

كما تحدّث العديد من شهود العيان عن تعرّض النساء للتحرّش الجنسي ولمحاولات الاغتصاب وحتى الاغتصاب بين النساء اللاتي شاركن في المسيرات ولكنهم أكدوا للجنة عدم استعداد النساء للإدلاء بشهادتهم للجنة أو التقدم بشكاوى للقضاء وذلك لأسباب اجتماعية ونفسية.

فمن الناحية الاجتماعية تعتبر النساء أنفسهن مسؤولات عن الحفاظ على شرف العائلة مما يزيد خوفهن من الوصم الاجتماعي، فالعائلة والمجتمع عادة ما يتعامل مع المرأة الضحية باعتبارها مذنبة أو متهمة مما يساهم في استمرار معاناتها النفسية وتهديد استقرارها الأسري والاجتماعي عامة. ويتضاعف هذا العذاب الاجتماعي بعذاب نفسي مما يخلق لديها إحساس بالذنب ونقص اعتبار الذات والثقة فيها والانطواء على نفسها مما يفرض عليها لزوم الصمت وتحاشي البوح بمعاناتها حتى للأقربين خوفا من العقاب الاجتماعي والأسري من ناحية ونظرا لتمثلها لذاتها كمذنبة من ناحية أخرى.

فالحالة الوحيدة التي وثّقتها اللجنة هي لفتاة قدمت إلى المقرّ وأعلمت عن محاولة الاغتصاب التي تعرضت لها يوم 14 جانفي2011 من طرف أعوان الأمن بعمارة أمام مقر وزارة الداخلية أين اختبأت مع مجموعة من المتظاهرين ولحق بهم أعوان الأمن وداهموا العمارة و انهالوا عليها بالضرب والركل والشتم إلى جانب ملامستها بأماكن معينة من جسدها ثم حاولوا إرغامها على نزع سروالها يخلوا سبيلها.

حين التقى أعضاء اللجنة بالضحيّة كانت في حالة نفسية سيئة للغاية حيث كانت تعاني من اضطراب نفسي حادّ يتمثل في التفكير المستمر فيما حدث لها إلى جانب الكوابيس المتكررة بهذا الحادث وتجنب كل ما يمكن أن يذكرها به حتى أنها لم تعد قادرة على الذهاب وسط المدينة وخاصة شارع الحبيب بورقيبة أين تعرضت للاعتداء مما استوجب توجيهها إلى مستشفى الأمراض النفسية.

تجدر الإشارة إلى ما تعرّضت له عائلات الضحايا وخاصة منهم الزوجات والأمهات والأبناء من انتهاك لحقوقهم الأساسية في الإعالة والرعاية والاستقرار و الأمن الإنساني.

ولاحظت اللجنة أثناء زيارة عائلات الضحايا إلى جانب الأمهات الثكالى العديد من الأرامل وهن في مقتبل العمر ومنهن من كنّ حوامل حين قتل أزواجهن.

العديد منهن يعشن ظروف اقتصادية متدهورة ومنهن من أصبحن لا يملكن حتى المأوى مما اضطرهن للإقامة بمنزل عائلة الزوج. وفي أغلب الحالات لاحظنا أن الفقيد سواء ابن أو زوج هو العائل الوحيد و بفقدانه فقدت العائلة كل مورد رزق وهو ما ضاعف معاناتهن حيث أصبحت النساء والعائلات عاجزة عن ضمان دخل كاف لتغطية حتى حاجياتها الأساسية.

كما طرحت مسالة التعويضات التي قررت الحكومة الانتقالية الأولى إسنادها كتسبقة لضحايا الثورة عدة إشكاليات فقد اشتكت العديد من النساء اللاتي فقدن أبناءهن من وضعيات تمييزية ومن غياب مقاييس واضحة ومعايير ثابتة في عملية صرف التعويضات من طرف الإدارة ففي حالات كثيرة وبالتحديد في حالة طلاق الأبوين ورغم أن الأم هي الحاضنة والمربية والمنفقة والراعية لأبنائها، تم تسليم المبلغ للأب أو الزوج وهو من قام بتقسيمه ولم تنل الأم إلا مبلغا زهيدا وفي أحسن الأحوال تمّ تقسيم المبلغ بالتناصف بين الاثنين.

وفي أحيان أخرى تمت القسمة على أساس أنها تركة حيث تم تعويض البنت (أخت الفقيد أو الفقيدة) بنصف حظ أخيها، وكذلك تمكين الزوجة والأبناء من جزء من المبلغ

المسند واعتبار الأب والأم مشاركين بالنسب الشرعية رغم عدم لزوم ذلك قانونا، ففي حالة التعويض المبلغ المرصود يجب أن يتمتع به من كان في كفالة الضحية دون سواه.

من جهة أخرى لا بدّ من التأكيد على أن المعيار العادل والمنصف المعتمد عند تقدير الأضرار المادية والمعنوية، كان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل الآثار المعنوية الناجمة عن الإحساس بالألم واللوعة نتيجة فقدان احد أفراد العائلة، خاصة إذا كان الفقيد أو الفقيدة السند الأساسي لتلك العائلة.

الباب الخامس: الانتهاكات المسلّطة على الأطفال

تعرف الاتفاقية "الطفل" بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه، وهو نفس التعريف الذي تبنّته مجلّة حماية الطفل التونسية التي وفّرت حماية خاصة للأطفال.

شارك العديد من الأطفال في المسيرات الاحتجاجية التي شهدتها كامل ولايات الجمهورية وتشير المعلومات التي جمعتها اللجنة إلى أن الأطفال عانوا كذلك من انتهاكات خطيرة. وتحصلت على 107ملف لأطفال أغلبهم من الذكور.

تشير دراسة الملفات التي وردت علي اللجنة إلى أن خمسة عشرة طفلا توفى اغلبهم أثناء المظاهرات التي عرفتها البلاد التونسية ما قبل يوم 14 جانفي2011 والأيام الموالية.

ومن بين هؤلاء أصيب عشرة أطفال بطلق ناري في أماكن قاتلة فخمسة منهم أصيبوا في الرأس، في ما أصيب اثنان في الصدر واثنان في البطن وأصيب واحد في القلب.

كما سجلت اللجنة حالة اختناق بالغاز المسيل للدموع أدت إلى وفاة طفلة لم يتجاوز سنها الثمانية أشهر، إلى جانب و إصابتين بقذائف مسيلة للدموع الأولى مباشرة في الصدر والثانية في الرأس، وتوفى طفل بصعقة كهربائية و رضيع بعد دهسه من قبل المتظاهرين[71]

كما وثّقت اللجنة تعرّض خمسين طفل للإصابات بالرصاص وعشرون للاعتداء بالعنف نتج عنها كسور وإصابات بليغة على أيدي قوات الأمن الداخلي كما تعرض

[71] تمّ التعرّض بصفة تفصيلية إلى أطوار و مخلفات الانتهاكات في قسم الأحداث.

اثنان وعشرون طفلا لحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع من بينهم 18 بولاية القصرين.

ففي القصرين توفيت رضيعة من جراء استنشاقها بكثافة للغاز المسيل للدموع الذي أدى إلى اختناقها رغم محاولة إسعافها بالمستشفى الجهوى بالقصرين، كما توفي رضيع جراء سقوطه من بين يدي أمّه و دهسه على اثر محاولة تفريق مظاهرة في ولاية أريانة.

وتوفي طفلان اثر تعرّضهما لطلق مباشر بقنابل مسيلة للدموع، أولهما طفل يبلغ 17 سنة أثناء تفريق مظاهرة باستعمال الغاز المسيل للدموع أمام مركز الأمن بباجة وحسب إفادة شهود العيان انه لما سقط أرضا بعد أن أغمى عليه من جرّاء استنشاق الغاز وعندما تقدم أصدقاؤه لنقله إلى المستشفى تمّ منعهم من طرف أعوان الأمن وتوجّه أحد الأعوان بقذيفة مسيلة للدموع مباشرة أصابته في الصدر توفى على أثرها.

توفي كذلك في أحداث القصبة 2 طفلان بطلق ناري أحداهما أصيب بثلاثة رصاصات في البطن عندما كان مارا بشارع حبيب بورقيبة خلال شهر فيفري والثاني توفى في شارع جمال عبد الناصر.

وعلى إثر الاحتجاجات التي شهدتها بعض ولايات الجمهورية التونسية بعد تعيينات الولاة الجدد، تواصل التصادم بين قوات الأمن والمواطنين ففي قبلي توفى طفل عمره 17 سنة كان مع مجموعة من المعتصمين أمام مقرّ الولاية وأثناء محاولة مطاردة البعض منهم توفي إثر إصابته في الرأس بقنبلة مسيلة للدموع.

من جانب آخر نشير إلى أنه أثناء الانفلاتات الأمنية التي شهدتها البلاد بعد يوم 14جانفي 2011 ورد على اللجنة ملفات لأطفال تعرّضوا للاعتداء بالعنف داخل ساحة المدرسة من قبل مجموعات مجهولة. إلى جانب بعض الملفات التي تفيد تعرّض العديد من الأطفال إلى الاعتداء بالعنف من قبل قوات الأمن.

خلال شهر ماي 2011 تعرّض طفل في الخامسة عشرة من عمره إلى الاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن بعد أن تمّ تسريح التلاميذ من المدارس إثر انطلاق المظاهرات مما خلف له أضرار بدنية جسيمة إلى جانب أعراض نفسية تمثلت بالتشتّت وعدم التركيز، والحزن والاكتئاب وملازمة الكبار لعدم الشعور بالأمان، والأرق والكوابيس التي كانت سببا في انقطاعه عن الدراسة، وهو لا يزال يخضع للعلاج بمستشفى الأمراض النفسية.

إن معايشة أحداث الثورة لها آثار نفسية على الفرد وعلي المجموعة ووقعها على الطفل من شأنه أن يتسبب له في عدم توازن نفسي تتضاعف هذه الآثار خاصة عندما تكون متلازمة مع إصابة جسدية.

ووثقت اللجنة خمسون حالة للإصابات بالرصاص خلّفت لستّة عشرة طفل أضرارا جسديّة بليغة وإصابات استوجبت عمليات جراحية ونذكر حالة الطفل الذي أصابته رصاصة إثر تفريق مظاهرة في ولاية بنزرت تسببت له في عجز بدني في يده استوجبت راحة بستة أشهر وحالة نفسية حادّة تطلبت متابعة مستمرّة، وكذلك الطفل الذي فقد عينه في ولاية قبلي.

ويمكن أن نستنتج أنه إلى جانب الآثار الجسدية للانتهاك والعوارض النفسية التي خلفتها الثورة في نفوس بعض الأطفال، خاصة الذين أصبحوا يعانون من إعاقة جسدية يكون وقعها أشد على نفسيتهم وسببا في عدم قدرتهم على التأقلم، الذي يتجاوز طاقتهم و قدرتهم على تقبل واقع التجربة والتعايش معه.

استنادا إلى المعلومات التي تمّ جمعها، توصلت اللجنة إلى استنتاجات فيما يتعلق بعدد من الانتهاكات التي تعرض إليها الأطفال. فان اللجنة تعرب على قلقها العميق إزاء هذه الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال وهي تعتبر أنها كانت نتيجة إفراط القوات الحكومية في استخدام القوة في مناطق عديدة من الجمهورية التونسية وتعتبر

خرقا صارخا لحقوق الأطفال كما جاءت في اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

كما أن الدولة التونسية ملزمة بالحفاظ على النظام العام وهي تتحمّل المسؤولية الأساسية في حماية الأشخاص الخاضعين لولايتها بما فيهم المشاركين في التجمّعات العامّة و اللذين لم يمارسوا سوى حقّهم في حرّية التعبير والتظاهر السلمي.

وفي هذا الصدد توصي اللجنة بإحداث آلية وطنيّة مستقلّة عن المؤسسات القائمة لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، مع ضرورة التركيز على متابعة الوضعيّات النفسيّة لهؤلاء الأطفال سواء بصفتهم ضحايا مباشرين أو بصفتهم ضحايا غير مباشرين (فقدان الأب أو الأم ...)

القسم الثالث : المسؤوليات

لا جدال في القول بأن أهم أهداف البحث والتقصي حول ما جدّ من أحداث هو الوصول إلى معرفة حقيقة ما حصل وأسباب حصوله ونتائجه، والأشخاص والمؤسسات المسؤولة على حصوله.

والثابت أن تحديد المسؤولية القانونية عمّا حصل يمرّ وجوبا عبر بيان الإطار القانوني للانتهاكات والتجاوزات وهو ما سنراه في باب أول لنتطرق في باب ثان لتحديد المسؤوليات.

الباب الأول: الإطار القانوني للانتهاكات والتجاوزات

من خلال ما وقع التعرّض له من أحداث ووقائع يتضح أن ما تسلّط على المتضررين يندرج ضمن الاعتداء بالعنف بمفهومه الموسّع الذي يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضدّ فرد أو مجموعة من الأفراد عن طريق التعنيف فعلا أو قولا وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية وينتهي في أقوى درجاته إلى القتل.

وهذه الانتهاكات والتجاوزات تجد لها أساسا قانونيا في المعاهدات الدولية المصادق عليها في البلاد التونسية وفي تشريعاتنا الوطنية (المجلة الجزائية، مجلة الإجراءات الجزائية، أوامر خاصة ...) ونتولى في ما يلي تعريف الجرائم التي تمّ إحصاؤها من خلال الوقائع التي تمّ التوصّل إليها والأسس القانونية الدولية والداخلية المنضوية تحتها.

الفصل الأول:الانتهاكات والتجاوزات من منظور المعاهدات الدولية

تعتبر المعاهدات المصادق عليها أقوى نفوذا من القوانين طبق مقتضيات الفصل 32 من الدستور[72]، فتونس غير مفصولة على إطارها الإقليمي والدولي وفي هذا الإطار صادقت على مجموعة من المعاهدات التي نصّت على مجموعة من الحقوق والحريات التي يعتبر خرقها انتهاكا لحقوق الإنسان المتّفق عليها عالميّا.

والثابت أنه أثناء الأحداث المؤدية لسقوط النظام والتي سبق لنا استعراضها في القسم الأول من هذا التقرير تمّ انتهاك العديد من الحقوق والحريات التي كفلتها المعاهدات الدولية المصادق عليها لكل مواطن، ونستعرض في ما يلي مفهوم مصطلح "الانتهاك" لنتطرّق لاحقا لأنواع الانتهاكات المسجلة في محاولة لبيان العلاقة بين التجاوزات والانتهاكات.

أولا: مفهوم الانتهاكات

يكاد لا يوجد تعريف واضح لانتهاكات حقوق الإنسان غير أنّه من المتعارف عليه أن مصطلح الانتهاكات مرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح حقوق الإنسان إلى حدّ التلازم بين الأول والثاني، لذلك سنعرّف انتهاكات حقوق الإنسان انطلاقا من تحديد مضمون هذه الحقوق من جهة وتحديد معنى الانتهاك وأبعاده وآثاره من جهة أخرى.

تشمل حقوق الإنسان كلّ الحقوق التي تمّ إقرارها صلب الأدوات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من معاهدات وإعلانات ومبادئ أساسية وقرارات والتي يوجد شبه إجماع عالمي اليوم بأنّ من حقّ جميع الأفراد التمتّع بها وجوبا في كلّ لظروف دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الانتماء الديني أو السياسي أو لأي سبب آخر.

[72] تمّ تعليق العمل به بداية من مارس 2011

وتشمل هذه الحقوق، الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق كالحقّ في بيئة سليمة والحق في التنمية والتضامن[73].

ويعني انتهاك هذه الحقوق الإنسانية عدم احترامها وعدم حمايتها وحرمان الناس من التمتع بها بسبب تدخّل السلطة أو الغير مما ينجرّ عنه انتقاص لكرامة الإنسان وحقوقه المرتبطة بطبيعته الإنسانية وإلحاق أضرار به تتفاوت بتفاوت خطورة الانتهاك وطبيعة الحق المنتهك.

ثانيا: أنواع الانتهاكات

يعتبر كلّ تعدّ على حقّ من الحقوق الإنسانية بالضرورة انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، غير أن مصدر هذه الانتهاكات ودرجة خطورة نتائج البعض منها على الفرد أو على المجموعة وطبيعتها هي التي دفعت إلى تصنيفها على أساس انتهاكات عادية وانتهاكات بالغة الخطورة أو جسيمة كما أن مدى انتشارها وارتباطها بفئة معينة من الضحايا تجعلها تصنّف من ضمن الانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة[74].

وبعيدا عن هذه التصنيفات المتداولة لانتهاكات حقوق الإنسان سنحاول انطلاقا من النصوص القانونية المحدثة للّجنة والمنظمة لعملها والهدف الذي أحدثت من أجله وكذلك السياق الذي وردت فيه تنزيل معنى الانتهاكات المقصودة المنزلة الصحيحة باعتبارها المنزلة المنشودة.

---

[73] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 المصادق عليه في سنة 1968 (الرائد الرسمي عدد 51 لسنة 1968 ص 1260.

[74] لقد أصبحت الانتهاكات الخطيرة جرائم دولية تخضع لتتبعات جزائية دولية كاختصاص المحكمة الجنائية الدولية اذا توفرت فيها أركان الجريمة ضد الإنسانية كالقتل العمد أو التعذيب "في أطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين, وعن علم وبالهجوم"

ثالثا: العلاقة بين الانتهاكات والتجاوزات

رغم عدم ورود مصطلح "الانتهاكات" بعنوان المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والذي أنشأ اللجنة، إلا أنّ الفصل الأول منه نصّ صراحة على أنّ اللجنة مكلفة باستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر إلى حين زوال موجبها.

كما أورد الفصل الخامس من نفس هذا المرسوم إشارة إلى أنّ أعمال اللجنة لا تحول دون إمكانية التوجه للسلطة القضائية قصد تتبع مرتكبي التجاوزات والانتهاكات موضوع المرسوم المحدث لها.

والسؤال الذي قد يُثار في هذا الإطار هو هل أنّ المشرّع قصد التنصيص على مصطلح الانتهاكات كمرادف للتجاوزات أم أنّ ورودها في هذا السياق جاء للتأكيد على طبيعة الانتهاكات المراد استقصاء الحقيقة حولها وهي المرتبطة بالضرورة بتجاوز ما للسلطة من خلال أعوانها ينتج عنه حتما انتهاك ما لحق من الحقوق الإنسانية. واعتمادا على ذلك يصبح مصدر الانتهاك هو المعيار الأساسي المحدّد لطبيعة التجاوزات المراد تقصي الحقيقة بشأنها.

ولمحاولة الجواب أيضا عن هذا السؤال واعتبارا لعدم وجود أعمال تحضيرية يمكن الرجوع إليها للاستئناس برأي المشرّع عند اعتماده المرسوم المحدث للجنة نظرا لغياب المؤسسة التشريعية التقليدية آنذاك اعتبارا للظرف السياسي الذي كانت تعيشه البلاد، يمكننا الإجابة عن السؤال المطروح بالرجوع إلى الهدف الذي أحدثت من أجله هذه اللجنة واعتمادا أيضا على السياق التاريخي الذي أحدثت فيه واستنادا كذلك إلى الأطراف المعنية بعمل اللجنة وبمجالات تدخّلها والثابت أنه ولئن لم تكن موثقة قانونيا للأسباب المبينة سابقا فإن رئيس اللجنة تدخّل قبل نشر المرسوم عدد 8 المُنشأ للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الأحداث الأخيرة لإضافة عبارة "الانتهاكات".

أمّا عن الهدف الذي أحدثت من أجله هذه اللجنة والسياق التاريخي الذي وردت فيه، فيمكن الرجوع إلى ملابسات قرار إنشائها والذي جاء في إطار محاولة من الحكومة الانتقالية الأولى لتهدئة الأوضاع وترضية الرّأي العام بناء على ما خلفته الأحداث والمواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين من ضحايا بين قتلى وجرحى، والسعي لتقديم تعويضات أولية لهم كما سبق بيانه في مقدّمة هذا التقرير. وهو ما يؤكد أنّ التجاوزات المراد استقصاء الحقيقة حولها هي تلك الصادرة عن أجهزة الأمن والناجم عنها ارتكاب انتهاكات في حق المواطنين.

ولعلّ تخصيص قوانين منفصلة للتعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالممتلكات التجارية والصناعية وغيرها (المرسوم عدد 40 المؤرخ في 19ماي 2011 المتعلق بإقرار مساهمة في جبر الأضرار الناتجة عن الاضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد) جعلتنا نجزم أنّ التجاوزات التي قصدها المشرّع ضمن مرسوم إحداث اللجنة هي تلك الصادرة عن الدولة وأجهزتها الأمنية خاصة والتي تسببت خلال الفترة المعنية في حصول انتهاكات لحقت الأشخاص ومسّت بحرياتهم وأضرّت بحقوقهم دون غيرها من الانتهاكات الأخرى التي تسبّب فيها بعض المواطنين فيما بينهم أو التي استهدفت بعض المؤسسات التجارية والصناعية وهو السبب الذي جعل عمل اللجنة يقتصر على توثيق الانتهاكات والتجاوزات التي تسلّطت مباشرة على المتضررين وأدت إلى أضرار بدنية مرتبطة بهم ووقع اعتماد ما توصلت به اللجنة من ملفات التخريب والنهب والسرقات في إطار السياق العام للأحداث.

وخلاصة القول، أنّ المشرّع التونسي تعمّد الربط بين التجاوزات والانتهاكات الحاصلة خلال تلك الفترة لا باعتبارهما مترادفان وإنما باعتبارهما يتكاملان لتحديد طبيعة التجاوزات المراد تقصي الحقيقة بشأنها وسياقاتها واستبعاد البعض الآخر منها الصادر عن أطراف أخرى غير أجهزة الدولة والتي لا تنجرّ عنها بالضرورة انتهاكات جسيمة لحقوق الأشخاص.

هذا عن العلاقة بين التجاوزات والانتهاكات، لكن ما المقصود بالانتهاكات؟ هل يوجد تعريف واضح لهذا المصطلح وما هي الانتهاكات التي قصدها المشرّع التونسي من خلال هذا المرسوم؟

اعتبارا لطبيعة عمل اللجنة التي تعنى بتقصي الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، فسيقتصر الاهتمام على الانتهاكات الأكثر خطورة وهي التي تمسّ من الحقوق الأساسية للإنسان والتي قامت بها الدولة من خلال مختلف أجهزتها في تلك الفترة في علاقتها بقمع الانتفاضات الشعبية .

فعلاوة على الحقوق والحريات الأساسية الفردية كالحق في الحياة والسلامة وحظر التعذيب والمعاملة السيئة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة والحق في الحرية والأمن واحترام الحياة الخاصة والحياة العائلية وحرية المعتقد وحرمة المسكن التي تنصهر ضمن الحقوق الأساسية التي لا يمكن بحال المساس منها مهما كانت الظروف، فإن الأحداث بينت لنا وجود جملة من الانتهاكات المتصلة بالحريات العامة كالحق في التظاهر والتجمّع والتنقل والمحاكمة العادلة، أي محاكمة الشخص أمام محكمته الطبيعية وتوفير حقوق الدفاع له والتي ترتبط جميعها ارتباطا وثيقا بالسياق السياسي الذي جاءت فيه وهو الاحتجاج والتظاهر تمهيدا لحصول الثورة التي أطاحت بالنظام السابق وما تلاها من أحداث ذات علاقة بالثورة.

وبناء عليه فإن الانتهاكات التي تمّ تسجيلها هي كلّ الانتهاكات التي يحظرها قانون حقوق الإنسان باعتباره القانون المنطبق في مثل هذه الأوضاع والتي تندرج في إطار التوتّرات والاضطرابات والناجمة بالضرورة عن تجاوزات ارتكبتها الأجهزة الأمنية للدولة خلال الفترة التي أشار إليها المرسوم.

وبالنظر للسياق الذي يندرج فيه عمل لجنة تقصي الحقائق وبالرجوع إلى الهدف الذي أنشأت من أجله، يصبح تحديد الانتهاكات الحاصلة خلال الفترة المحدّدة قانونا ابتداء

من 17 ديسمبر إلى زوال الموجب خاضعا لمقتضيات عدّة تتّصل أولا بالجهة التي تولت انتهاك هذه الحقوق وحرمان شخص أو مجموعة منها، وتتعلّق ثانيا بالإطار التاريخي والسياق الموضوعي الذي وقع فيه الانتهاك وعلاقته بالتجاوزات وبالأحداث، وتتعلّق ثالثا بطبيعة الانتهاك وديمومته وتحديد إن كان هذا الانتهاك ظرفيا أو ممنهجا أو محدودا أو واسع النطاق، ويرتبط أخيرا بآثار هذا الانتهاك على الأشخاص والممتلكات.

فبخصوص الجهة التي صدرت عنها الانتهاكات والإطار التاريخي والسياق الموضوعي الذي تتنزل فيه هذه الانتهاكات، فقد سبق أن أشرنا أعلاه إلى أنّها تنحصر في الدولة بمختلف أجهزتها العلنية منها والسرية التي شاركت خلال الأحداث التي اندلعت إبان 17 ديسمبر 2010، في قمع المتظاهرين وفي تتبع الأشخاص وملاحقتهم.

أما بخصوص طبيعة الانتهاكات، فهي بالضرورة انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر خطورة والواقعة على هامش تداعيات هذه الثورة والمتأتية أساسا من قبل أجهزة الدولة خلال هذه الفترة والتي جاءت نتيجة تعليمات فوقية تشكل في حدّ ذاتها تجاوزا صادرا من مختلف مستويات هرم السلطة أو بناء على سياسات خاطئة أو فاسدة ناجمة عن هذا المسؤول في السلطة أو ذاك والهدف منها ترويع الأشخاص وقمع كلّ أشكال التعبير والتظاهر السلمي.

الحوصلـة

أن الانتهاكات والجرائم الحاصل أثناء الأحداث تندرج في إطار القانون الدولي الواجب التطبيق

وهي تتلخّص أساسا في :

الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات الأخرى للحق في الحياة وفي السلامة الجسدية:

أن الحكومات ملزمة بالحفاظ على النظام العام وهي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الأشخاص الخاضعين لها بمن فيهم الأشخاص الذين يشاركون في التجمعات العامة والذين يمارسون حقهم في حرية التعبير. وأثناء الأحداث كان وقوع عدد كبير من الجرحى والقتلى نتيجة إفراط القوات الحكومية في استخدام القوة في مناطق عديدة. وقد انتهكت بذلك الدولة التونسية الحقّ في الحياة على النحو المنصوص عليه في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن.

انتهاكات الحق في التجمع السلمي والحق في حرية التعبير :

تشير روايات لشهود عيان ولضحايا أن قوات الأمن ردّت بشكل مفرط على المظاهرات من خلال استخدام الذخيرة الحيّة لقمع المتظاهرين والعديد من حالات الاعتقال التعسفي.

وتخلص اللجنة إلى أن الدولة التونسية قد انتهكت الحقّ في حرية التجمّع وحريّة التعبير المنصوص عليها في المادتين 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التعذيب والعنف الجنسي:

تؤكد المعلومات الواردة على اللجنة وجود أنماط عديدة للتعذيب في مناطق عديدة من الجمهورية التي وقعت فيها الاحتجاجات وإن تفشي ممارسة التعذيب وتكرار حدوثه كأداة لبث الخوف يعتبر مؤشرا خطيرا في انتهاك حقوق الإنسان.

وتخلص اللجنة إلى أن ممارسة التعذيب تشر إلى وجود سياسة حكومية للقمع وهي سياسة تنتهك بوضوح التزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب و اتفاقية حقوق الطفل.

انتهاكات حقوق الطفل

تعرب اللجنة على قلقها العميق إزاء الانتهاكات التي تعرّض لها الأطفال خلال المظاهرات وممارسة بعض الاعتقالات التعسفية وإساءة المعاملة لا سيما بحق الأطفال.

وتخلص اللجنة إلى أن الدولة لم تقف بجوهر التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والمادة 24 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تمثل القيود التي قامت بها الدولة على معالجة المتظاهرين والمصابين انتهاكا خطيرا للحقّ في الصحة والحقّ في الحصول على المساعدة الطبية اللذين تكفلهما المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني :الانتهاكات والتجاوزات من منظور التشريعات الوطنية

تدخل الانتهاكات والتجاوزات التي تعرّض لها المتظاهرون والمواطنون أثناء الأحداث بصفة عامة تحت طائلة **جرائم الاعتداء على الأشخاص وهي الجرائم التي تهدد بالخطر الحقوق ذات الطابع الشخصي البحت أي الحقوق المرتبطة بشخص المجني عليه ومن المقومات الأساسية لشخصيته وتخرج عن دائرة التعامل الاقتصادي** وأهمها الحق في الحياة ويليها الحق في الحرمة الجسدية والحق في الحرية والحق في صيانة العرض والحق في الشرف والاعتبار.

وتكمن أهمية التعريف بهذه الجرائم بأنها تتبع من الحقوق التي تمسّها هذه الجرائم وأهمّ هذه الحقوق على الإطلاق هي:

– الحق في الحياة إذ هو شرط التمتّع بما عداه من الحقوق باعتباره شرط الوجود الطبيعي والاجتماعي للإنسان وأيضا شرط المساهمة في صون كيان المجتمع ووجوده ويليه في الأهمية.

– الحق في سلامة الجسم باعتباره الشرط لممارسة النشاط الاجتماعي العادي والإسهام في ازدهار المجتمع وتقدمه.

– الحق في صيانة العرض و الشرف والاعتبار وهو شرط أساسي لشعور الشخص بقيمته المعنوية وتدعيم اعتداده بكرامته الإنسانية والاجتماعية وهي التي تحدد مستواه الحضاري.

وأولى المشرع التونسي لمثل هذه الجرائم عناية خاصة إذ خصّص الجزء الثاني من المجلة الجزائية الصادرة بمقتضى الأمر المؤرخ في 09 جويلية 1913 والتي تمت المصادقة على إعادة تنظيم بعض أحكامها بمقتضى القانون عدد 46 لسنة 2005 المؤرخ في 06 جوان 2005، لكل ما يتعلق بالإعتداء على الناس وتعرض في الباب

الأول من هذا الجزء للإعتداء على الأشخاص وزاد في التقسيم فجعل القسم الأول لما يتعلق بقتل النفس والثاني في العنف والتهديد والثالث في الاعتداء بالفواحش وهو نفس التقسيم الذي سنعتمده لبيان الإطار القانوني للجرائم التي تسلطت على الضحايا أثناء أحداث الثورة التونسية.

أولا : جرائم القتل.

أ. القتل العمد مع سابقية القصد

- نص الفصل 201 من المجلة الجزائية على أنه : "يعاقب بالقتل الإنسان الذي يرتكب عمدا مع سابقية القصد قتل نفس بأي وسيلة كانت".

- ونص الفصل202 من نفس المجلة على أن : "سابقية القصد هي النية الواقعة قبل مباشرة الاعتداء على ذات الغير".

– فالقتل العمد المسبوق بالقصد أو ما يطلق عليه البعض عبارة سابقية الإضمار أو الترصد وهو يعني التخطيط والتفكير المسبق لارتكاب جريمة القتل بتوفير القاتل أداة القتل (سكين أو بندقية أو غيرها من الأدوات) وتربّص بضحيّته ثم اختيار الوقت المناسب والمكان الملائم لتنفيذ جريمة القتل.

ودأب فقه القضاء التونسي على استنتاج نية القتل وركن الإضمار من خلال القرائن والأدلة والبراهين المتوفرة بملف القضية وأنتجتها الأبحاث من بينها الوسائل المستعملة في الاعتداء مثل الوسائل الخطرة وخاصة منها الأسلحة النارية وذخيرتها والمعدة بطبيعتها لإزهاق الأرواح باعتبارها أسلحة حربية مع اتخاذ القرار في ذلك مسبقا أثناء هدوء البال وبعد التفكير جيدا في عواقب ذلك الفعل على أن تلك الظروف وعلى أهميتها فإن نية القتل تظل أمرا باطنيا يستخلصها القاضي من ظروف الجريمة وملابساتها حسبما يمليه عليه وجدانه الخالص، وهذا المبدأ ورد في العديد من القرارات التعقيبية من ذلك القرار عدد 64977 المؤرخ في 30 جانفي 1995 الذي اعتبر أن

نيّة القتل وسابقيّة القصد موضوعان يرجعان لاقتناع قاضي الموضوع وحده اقتناعا يؤسس عليه اجتهاده المطلق في استخلاص ذلك من الأبحاث.

وقد حصلت للجنة قناعة بحصول جرائم يمكن أن تندرج في القتل العمد مع سابقية الإضمار، ويمكن القول إن العديد من الضحايا الذين سقطوا أثناء الأحداث كانوا فعلا ضحايا لعمليات قتل عمد مسبوقة بإضمار ويظهر ذلك خاصة من خلال الأسلحة المستعملة ومن خلال الوضعيّة المتخذة إلى الإصابات بمواقع قاتلة كالرأس و القلب، والإصابة بعدة رصاصات وكذلك الإصابة من الخلف بما يعني أن الضحية كان في حالة هروب.

وفي هذا الإطار يندرج ما وقع تداوله من حديث عن مسألة القناصة باعتبار أن هؤلاء وكما سبق بيانه لم يكونوا سوى أعوان أمن تعمّدوا اقتراف جرائم القتل العمد بعد سبق التفكير ، وهو ما يؤكده اتخاذهم لأماكن مناسبة للرماية واستهدافهم لمواضع قاتلة في أجساد ضحاياهم.

ب. القتل العمد

هو عملية القتل التي تحصل دون سبق التجهيز والتحضير لها، وقد نصّ المشرع التونسي على عقاب مرتكبها بالفصل **205** من المجلة الجزائية الذي اقتضى بأنه:"يعاقب قتل النفس عمدا بالسجن بقية العمر في غير الصور المقررة بالفصول المتقدمة".

وبتطبيق التعريفات القانونية الفقهية على الوقائع التي صاحبت الثورة نجد أنه من الصعب إثبات ركن الإضمار باعتبار أن هذا الركن يقتضي تروّ كبير في اتخاذ القرار والتحضير المسبق له، في حين أن ما حصل أثناء الأحداث كان نتيجة تسلسل الوقائع و في إطار التصدي للمسيرات ويصعب أن تتوفر لمن قام بإطلاق النار على المتظاهرين سبق العزم على ارتكاب الجناية بعد التفكير فيها وفي عواقبها وهو هادئ البال مع النية المسبقة والتحضير والتخطيط المحكم للقيام بالفعل المادي.

لذلك يمكن القول أن أغلب عمليات القتل التي حصلت تعتبر من قبيل جرائم القتل العمد التي لم تكن مسبوقة بالإضمار.

وقد كشفت الأحداث عن وجود حالات قتل غامضة وحصول وفايات بطرق مريبة لم يتسن للجنة الوصول إلى تحديد ظروفها وملابساتها والوقوف على الأطراف المنفذة لها (32 حالة وفاة من طرف مجهول).

ج. القتل عن غير قصد

اقتضى الفصل 217 من المجلة الجزائية أن : "القتل عن غير عمد الواقع أو المتسبب عن تصوّر أو عدم احتياط أو إهمال أو عدم تنبه أو عدم مراعاة القوانين يعاقب مرتكبه بالسجن مدة عامين وبخطية قدرها ثلاثة آلاف دينارا".

– فإذا كان القصد الجنائي هو صورة الركن المعنوي في جريمة القتل العمد، فإن الخطأ غير العمدي هو صورة الركن المعنوي في جريمة القتل غير العمدي.

لم يعرف المشرع الخطأ غير العمدي واكتفى بعرض صور الخطأ في الفصل **217** سالف الذكر، والخطأ غير العمدي هو إخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون، فيقدم على فعل أو يمتنع عن أداء واجب يفرضه عليه القانون يترتب عليه نتيجة محرمة لم يسع إليها الجاني، في حين كان في استطاعته ومن واجبه تفاديها.

والأكيد أن دراسة العديد من حالات القتل الحاصلة أثناء الثورة تؤكد أنها تدخل تحت طائلة هذا الفصل فمن خلال تقارير التشريح الطبي منها 62 تقرير وردت على اللجنة بعد مكاتبة مستشفى شارل نيكول بتونس بالإضافة إلى التقارير أضافها المتضررون والتي تمكّنت اللجنة من دراستها، وتبيّن لها أن الرصاصة في عدّة مناسبات لم تكن موجّهة نحو الضحية، غير أن ارتطامها بجسم صلب غيّر مسارها ووجّهها إليه .

وهنا يمكن أن نذكّر بصورة وفاة الشاب إسكندر الرحالي الذي في إطار حركة احتجاجية تولى مداهمة مقر مركز الأمن الوطني بحي حشاد بمدينة بنزرت بمعية

عدد من المتظاهرين وباقترابهم منه ومحاولتهم اقتحامه بالقوة تسلّح ضابط الشرطة الموجود داخل مركز وتولى تشغيل سلاحه ثم وجّه فوهتها نحو الأعلى وأطلق النار في عدّة مناسبات فأصابت إحداها سقف بناية المركز ليتغير مسارها وتصيب الهالك في رأسه مما أدى إلى وفاته في الحين. ويتبين من خلال ذلك أن الضابط المذكور كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن مقرّ السيادة الذي كان مسؤولا عن تأمينه، ولم تكن نيّته متجهة إلى قتل الهالك، إذ لم يرمه مباشرة بل أطلق في اتجاه أفقي بهدف تخويف المتظاهرين وتفريقهم.

وقد تكررت هذه الصورة تكرّرت خلال عديد الوقائع بمختلف ولايات الجمهورية سواء في الفترة السابقة 14 جانفي 2011 أو في الفترات اللاحقة.

ثانيا : جرائم الاعتداء بالعنف

يمكن القول من خلال حالات الحرجى التي تعرّضنا إليها أثناء سرد الأحداث أن المتظاهرين وغيرهم تعرّضوا أثناء الثورة التونسية إلى جميع أنواع الاعتداءات بالعنف بمختلف تفرّعاته وأنواعه.

وقد جرّم المشرع التونسي الاعتداء بالعنف على الآخر حسب درجة العنف وخطورته والأضرار التي يلحقها بالجسم وذلك من عنف خفيف وعنف شديد مجرد أو مسبوق بإضمار وعنف ناجم عنه سقوط بدني (أقل أو أكثر من 20%) أو قطع عضو من البدن أو جزء منه أو انعدام النفع به أو تشويه بالوجه أو نتج عنه الموت. وسنتناولها بالتدرج تباعا من أدناها إلى أشدّها.

أ- العنف الخفيف

- نص **الفصل 319** من المجلة الجزائية على أنه: "يستوجب العقوبات المذكورة المنصوص عليها بالفصل **315** من نفس المجلة : السجن مدة خمسة عشر يوما وبخطية قدرها أربعة دنانير وثمانمائة مليم)الأشخاص الذين يرتكبون المعركات أو الضرب أو العنف ولا ينجرّ منه لصحة الغير أدنى تأثير معتبر أو دائم".

وهذا النوع من الإعتداء تعرّض له العديد من المتظاهرين أثناء الأحداث وهو عادة لا يخلّف آثار ظاهرة، لكن ذلك لا يمنع من اعتباره ضمن الانتهاكات التي تعرّض لها المواطن التونسي وما كان له أن يتعرّض لها لولا ما حدث.

ب- العنف الشديد

عرّف المشرّع التونسي جريمة الاعتداء بالعنف في الفصل 218 من المجلة الجزائية كما يلي: "من يتعمد إحداث جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف ولم تكن داخلة فيما هو مقرر بالفصل 319 يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها ألف دينارا... ويكون العقاب بالسجن مدّة ثلاثة أعوام وبخطية ثلاثة آلاف دينارا في صورة تقدم إضمار".

لعل أكثر أنواع العنف تسجيلا أثناء الأحداث هو العنف الشديد فاستعمال الهراوات والرفس بالأرجل والدهس بالسيارات الإدارية هي من أهم الوسائل التي تعوّد على استعمالها أعوان الأمن لتشتيت المظاهرات، وعادة لا يخلّف الاعتداء بالعنف الشديد المجرّد أضرارا بدنيّة تذكر ولكن الأكيد أن التعرّض للعنف له مخلّفاته النفسية الشديدة على المتضرّر وذلك مهما كانت طبيعة هذا العنف ومهما كان مصدره.

ج-العنف الشديد المتسبب في قطع عضو من البدن أو جزء منه أو انعدام النفع به أو تشويه بالوجه أو سقوط أو عجز مستمر أو الناتج عنه الموت

اقتضى الفصل **219** من المجلة الجزائية أنه :" إذا تسبب عن أنواع العنف المقررة آنفا قطع عضو من البدن أو جزء منه أو انعدام النفع به أو تشويه بالوجه أو سقوط أو عجز مستمر ولم تتجاوز درجة السقوط أو العجز العشرين في المائة فالمجرم يعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام. ويكون العقاب بالسجن مدة ستة أعوام إذا تجاوزت درجة السقوط أو العجز الناتج عن الاعتداءات المذكورة العشرين في المائة."

ونص الفصل **221** من نفس المجلة بأنه :" يعاقب بالسجن مدة عشرين عاما بما يصير الإنسان خصيا أو مجبوبا، ويكون العقاب بالسجن بقية العمر إذا نتج عن ذلك الموت."

لقد تمّ تسجيل العديد من حالات بتر الأرجل في الأحداث ولئن كان ذلك ناتجا أساسا عن إطلاق الرصاص على المتضرّر فإن البتر كان في حالات عديدة ناجما عن عدم تمكين المصاب من التوجّه إلى المستشفى أو عدم توفر وسائل الإسعاف الضرورية بالسرعة المطلوبة، وتعود المسؤولية في ذلك إما للأعوان الذين منعوا المصاب من تلقي الإسعافات الضرورية ولتقصير من المؤسسات الصحية.

ومن المؤسف جدا مشاهدة شباب في مقتبل العمر فاقدين لأحد أعضائهم، والأكيد أن مثل هذه الوضعيات إلى جانب الضرر البدني المباشر اللاحق بالمتضرّر من شأنها أن تخلّف أضرارا ثانوية عديدة سواء على المتضرّر أو على عائلته، أضرار مادية لعدم قدرة المتضرر لاحقا على مواصلة العمل فضلا على الوقع النفسي الثقيل الذي يتحمّله المتضرّر وجميع أفراد عائلته، فمن المعلوم أن الإحساس بالإعاقة والعجز هو من الآثار النفسية التي يصعب محوها.

ويمكن ذكر حالة سائق سيارة التاكسي الذي تعرّض بتاريخ 17 جانفي 2012 إلى الاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن لدرجة خلّفت له أضرارا كبيرة أدت إلي إجراء عملية جراحية على الرأس وخلّف له سقوطا بدنيا كبيرا.[75]

د. إلحاق أضرار بدنية بالغير عن غير قصد

اقتضى الفصل **225** من نفس المجلة بأنه : "الإنسان الذي بقصوره أو بجهله ما كانت تلزمه معرفته أو عدم احتياطه أو عدم تنبهه أو تغافله أو عدم مراعاته القوانين

[75] أثناء مسك شخصين من السويد حاملين لأسلحة تبين لاحقا أنهما صيادان تعودا على الحضور لتونس في موسم الصيد.

يحدث أضرارا بدنية بغيره أو يتسبب فيها عن غير قصد يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها أربع مائة وثمانون دينارا".

في العديد من الحالات تمّت إصابة الضحايا دون قصد فالأعوان أطلقوا الرصاص في مناسبات عديدة لتخويف المتظاهرين وإبعادهم عن المراكز والمناطق الأمنية غير أن بعض هذه الرصاصات أصابت البعض من المحتجين رغم أنها في الواقع لم تكن قصدية.

ثالثا : الجرائم الأخلاقية

تعرّض المشرع التونسي إلى الجرائم الأخلاقية في العديد من الفصول في القسم الثالث من المجلة الجزائية المتعلق بالاعتداء بالفواحش الذي تعرّض فيه لجرائم الاعتداء على الأخلاق الحميدة[76].

ومع أن اللجنة لم تسجّل اللجنة حالات تتعلّق بالجرائم الأخلاقية المذكورة، فإنه يمكن القول أن نسبة كبيرة من الجرائم المشار إليها قد تمّ ارتكابها حسب ما أكّده العديد ممّن وقع سماعهم، ففي مدينة تالة على سبيل المثال أكّد العديد من الأهالي أنه خلال الفترة الممتدة بين 03 و12 جانفي 2011 كان الأعوان المتواجدون بالمنطقة يتوجهون نحوهم بألفاظ منافية للأخلاق وينعتونهم بأوصاف دنيئة تولّد لدى الإنسان الإحساس بالنقص والإهانة ويقومون بحركات غير أخلاقية.

وحدثنا العديد من الشهود عن تعرّض بعض النساء اللواتي شاركن في المسيرات لمحاولات اغتصاب أو لحالات اغتصاب فعلية، وقد أكد هؤلاء الشهود عدم استعداد

[76] نص الفصل **226 مكرر** من المجلة الجزائية بأنه: "يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها ألف دينار كل من يعتدي على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخل بالحياء والقذف العلني. كما نص الفصل 245 من المجلة الجزائية بأنه : " يحصل القذف بكل دعوى أو نسبة أمر لدى العموم فيه هتك شرف أو اعتبار إنسان."

النساء للإدلاء بشهادتهن للجنة أو التقدّم بشكاوى للقضاء وذلك لأسباب اجتماعية ونفسية.

فمن الناحية الاجتماعية تعتبر النساء أنفسهن مسؤولات عن الحفاظ على شرف العائلة مما يزيد خوفهن من وصمة العار إجتماعيا، فغالبا ينظر للمرأة الضحية باعتبارها مذنبة أو متهمة ممّا يساهم في استمرار معاناتها النفسية وتهديد استقرارها الأسري والاجتماعي عامة.

ويتضاعف هذا العذاب الاجتماعي بعذاب نفسي إذ يخلق لديها إحساسا بالذنب ونقص اعتبار الذات والثقة فيها والانطواء على نفسها مما يفرض عليها لزوم الصمت وتحاشي البوح بمعاناتها حتى للأقربين خوفا من العقاب الاجتماعي والأسري.

وفي نفس الإطار يمكن أن نشير إلى واقعة الحمام التي حصلت يوم 9 جانفي 2011 بحي الزهور بمدينة القصرين فقد تعمّد الأعوان قذف القنابل المسيلة للدموع داخل حمام النساء مما أدى إلى حصول حالة من الذعر دفعتهن لمغادرة الحمام عاريات أو شبه عاريات. ولم يكتف الأعوان بذلك بل انخرطوا في قذفهن بأبشع النعوت وأفظعها وهو ما يشكّل الأركان المادية لجرائم الاعتداء على الأخلاق الحميدة والقذف العلني.

وقد لاحظ أعضاء اللجنة عند سماعهم لواحدة من ضحايا هذه الواقعة بعد شهور من وقوعها أنها لا تزال في حالة نفسية سيّئة. وقد أكدت عند سماعها أنّها لم تعد قادرة حتى على الخروج من المنزل تجنّبا لنظرات أبناء الجيران الذين شاهدوها عارية مما ولّد لديها نوعا من الرهبة الاجتماعية، وهو ما جعلها عاجزة عن ممارسة حياتها بشكل طبيعي ودفعها للانزواء.

وأثناء المداهمات الليلية التي كان يقوم بها أعوان الأمن للبحث عن الناشطين والمشاركين الفاعلين في المسيرات والاحتجاجات، غالبا ما كان هؤلاء الأعوان يعمدون لاستعمال العنف اللفظي (السبّ والشتم والقذف العلني واستعمال الكلام البذئ والأوصاف اللاأخلاقية).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التجاوزات كانت متبادلة بين الطرفين، فالمتظاهرون كانوا أثناء احتجاجهم يتلفّظون أيضا تجاه أعوان الأمن بألفاظ بذيئة.

ولعل استعمال الطرفين للكلمات الجارحة والألفاظ البذيئة لها أسبابها النفسية، فاللغة من الناحية الفلسفيّة هي التمظهر الخارجي للحالة التي يكون عليها الإنسان والأكيد أن استعمال الطرفين لألفاظ بذيئة هي عملية تفريغ نفسي لطاقة من الغضب موجودة بداخل كلّ واحد منهم.

إن هذه الجرائم ولئن لم يقع تتبّع مرتكبيها جزائيا فإن لها تأثيرا نفسيا شديدا، وعاينت اللجنة ذلك على العديد من المتضررين وخاصة المتضرّرات رغم مرور الوقت.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن جميع هذه الجرائم التي تمّ ذكرها أعلاه يعاقب إلى جانب فاعلها الأصلي المشارك فيها طبقا لأحكام الفصل 32 من المجلة الجزائية الذي تضمن خمس حالات يكفي أن تتوفر إحداها لاعتبار أي شخص مشاركا في ارتكاب جرم معين فقد جاء بالفصل المذكور أنه يعد مشاركا ويعاقب بصفته تلك :

– أولا : الشخص الذي أرشد لارتكاب الجريمة أو تسبب في ارتكابها بعطايا أو وعود أو تهديدات أو تجاوز للسلطة أو النفوذ أو خزعبلات أو حيل إجرامية.

– ثانيا : الشخص الذي مع علمه بالمقصد المراد الحصول عليه أعان على ارتكابه بأسلحة أو آلات أو غير ذلك من الوسائل التي من شأنها الإعانة على تنفيذ الفعل.

– ثالثا : الشخص الذي مع علمه بالمقصد المذكور أعان فاعل الجريمة على الأعمال التحضيرية أو المسهلة لارتكابها أو على الأعمال التي وقعت بها الجريمة بالفعل دون أن يمنع ذلك من العقوبات الخاصة المقررة بهذه المجلة لمرتكبي المؤامرة أو لمستجلبي ما فيه خطر على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي ولو في صورة عدم وقوع الجريمة التي كان مقصد الداعين إليها أو المتآمرين عليها ارتكابها أو استجلابها بالفعل.

- رابعا : الشخص الذي يعين المجرمين عمدا بإخفاء المسروق أو غيره من الوسائل الأخرى بقصد ضمان استفادتهم من الجريمة أو عدم عقابهم.

- خامسا : الشخص الذي أعدّ محلاّ لسكنى أو لاختفاء أو لاجتماع متعاطي جرائم قطع الطريق أو الاعتداء على أمن الدولة أو على الأشخاص أو الأملاك مع علمه بأعمالهم الإجرامية.

وانطلاقا من أحكام الفصل المذكور اتجه فقه القضاء التونسي إلى تقسيم أفعال المشاركة إلى صنفين يشمل الأول أفعال التحريض على اقتراف الجريمة الأصلية والتسبب في وقوعها باستعمال الوسائل المنصوص عليها صلب الفقرة الأولى من الفصل 32 من المجلة الجزائية ويشمل الصنف الثاني جميع أفعال المساعدة المتمثلة في الإرشاد والإعانة أو توفير الوسائل المادية أو الإعانة على الأعمال التحضيرية أو الميسرة أو الواقعة بها الجريمة أو بالعمل على ضمان استفادة الجاني من فعلته والتقصي من العقاب.

ولا بدّ من التذكير بأن المشاركة في الجريمة لا تستقيم إلا بصدور فعل إيجابي ينطوي بالضرورة تحت إحدى صور المشاركة الذي تعرّض لها المشرع بصفة حصرية صلب الفصل 32 المشار إليه أعلاه مع ضرورة العلم بالنية الإجرامية والقصد الجنائي الخاص لدى الفاعل الأصلي مرتكب الجرم باستثناء جريمة عدم الاستنجاد القانوني المنظّمة بالأمر المؤرخ في 9 جويلية 1942 التي ولئن كان سلوك مرتكبها سلبيا بالامتناع عن ارتكاب أفعال معينة غير أنه يساعد الجاني في النجاح في اقتراف جريمته ويسهل له ذلك أو ييسر له الاستفادة منها وهو ما يجعل تلك الأفعال من قبيل المشاركة السلبية في الجريمة الواقع تنفيذها.

ويجدر التذكير بأن الجرائم الواقع الإشارة إليها لم تكن التجاوزات الوحيدة التي تمّ تسجيلها خلال الأحداث، ذلك أنّ كلّ تجاوز حصل من قبل أحد الأعوان ويدخل تحت طائلة هذه الفصول يحمّله جريمة أخرى، فالمسؤولون المفترضون عن الانتهاكات هم

بالضرورة موظفون عموميون، وقد تجاوزوا في تعاملهم مع الوضع حدود سلطتهم القانونية وانتهكوا القواعد المعتادة في التعامل مع المواطنين.

وخصّص القانون التونسي العديد من الفصول في المجلة الجزائية لتحديد مسؤولية الموظف العمومي وضبط حدود سلطته وصور عدم قيامه بواجبه من ذلك الفصل 101 من المجلة الجزائية الذي اقتضى أنه "يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها مائة وعشرون دينارا الموظف العمومي أو شبهه الذي يرتكب بنفسه أو بواسطة الاعتداء بالعنف دون موجب على الناس حال مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرتها."

كما أشار الفصل 101 مكرر من نفس المجلة أنه "يعاقب بالسجن مدة ثمانية أعوام الموظف العمومي أو شبهه الذي يخضع شخصا للتعذيب وذلك حال مباشرته لوظيفه أو بمناسبة مباشرته له.

ويقصد بالتعذيب كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا كان أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول منه أو من غيره على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على فعل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره أو تخويفه هو أو غيره أو عندما يقع إلحاق الألم أو العذاب الشديد لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّا كان نوعه."

كما أشار الفصل 102 "أنه يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها اثنان وسبعون دينارا الموظف العمومي أو شبهه الذي يدخل دون مراعاة الموجبات القانونية أو دون لزوم ثابت لذلك مسكنا دون رضاء صاحبه."

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض أعوان النظام العام الذين ولئن لم يمارسوا أعمال قتل أو اعتداءات بالعنف مباشرة أثناء الأحداث إلاّ أنهم تجاوزوا حدود وظيفهم بما قاموا به من ممارسات وتهديدات وتسليط إهانات على المواطنين، كما يمكن التذكير بحالات التعذيب التي سبق بيانها والتي كان يقوم بها موظفون عموميون لم

يكن توظيفهم بهدف القيام بممارسات تتنافى وطبيعة دورهم الأساسي[77]، وكذلك عمليات مداهمات المنازل التي شهدتها بعض المناطق.

كما يمكن التذكير بعملية اختطاف أحد الأساتذة التي حصلت بمنطقة "مزونة" بولاية سيدي بوزيد، فضلا عن عديد الإيقافات التعسفية والتي تمّت خارج نطاق القانون.

[77] ما حصل بمدينة القيروان من ايقاف مجموعة من الشبان وممارسة عمليات تعذيب

الخلاصة

يتبيّن أن ما تعرّض له المتظاهرون أثناء الأحداث يدخل تحت طائلة القانون الدولي لحقوق الإنسان فقد جرّمت العديد من المعاهدات الدولية المصادق عليها من الدولة التونسية الأفعال المرتكبة واعتبرتها من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا على ذلك فإن الجرائم المرتكبة تجد لها أساسا قانونيا في التشريعات الوطنية.

والسؤال الذي يطرح في هذا المجال هو مدى إمكانية اعتبار الجرائم الحاصلة من قبيل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ وإمكانية اعتبارها من قبيل الجرائم ضدّ الإنسانية؟

لا جدال في أن التجاوزات الحاصلة خلال الأحداث تعدّ انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، فقد شكّلت بعض هذه التجاوزات انتهاكا واضحا للحق في الحياة وللحق في السلامة والحرمة الجسدية وللحق في التظاهر السلمي، الخ.

غير أن اللجنة لا تستطيع الجزم بأن هذه الجرائم هي من قبيل الجرائم ضد الإنسانية.

ومن الأكيد أن الانتهاكات التي تسلّطت على عديد المواطنين لم تقتصر فقط على حرمتهم الجسديّة وحقوقهم المدنية والسياسية، بل شملت كذلك وعلى مدى زمني طويل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية مما ولّد لديهم نقمة اجتماعية بلغت ذروتها بمناسبة الأحداث الأخيرة وهو ما يدلّ على كون الانتهاكات التي تمسّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لها أثرها العميق الذي قد يتجاوز الأثر الذي تولّده غيرها من الانتهاكات، ولعل هذه النقطة تشكّل أهمّ مميزات التجربة التونسية التي يمكن إن تقوم في مجال العدالة الانتقالية.

الباب الثاني : تحديد المسؤوليات

انطلاقا من هذا التكييف القانوني للانتهاكات والتجاوزات التي حصلت في تونس بمناسبة قيام الثورة وتداعياتها على المستويين الدولي والوطني نحاول تحديد المسؤوليات القانونية لمختلف الأطراف المتداخلة في الموضوع.

والثابت أن دور لجان تقصي الحقائق في تحديد المسؤوليات يختلف بصفة جوهرية عن دور القضاء، فما تصبو إليه العدالة التقليدية هو الوصول إلى تحديد الجاني بصفة فردية لتحميله المسؤولية الجزائية عن الفعل الذي ارتكبه والذي نتج عنه ضرر للضحيّة، في حين يهدف عمل لجنة تقصي الحقيقة ،المندرج ضمن مسار العدالة الانتقالية، أساسا إلى تحديد المسؤوليات الجماعية عن الانتهاكات والتجاوزات الحاصلة وهي مسؤوليات يتحمّلها النظام والأجهزة والمؤسسات.

وقد يطرح التساؤل حول الغاية من تحديد هذه المسؤولية فالضحية لا يهمّه تحميل الدولة للمسؤولية بقدر ما يبحث عن معرفة الفاعل وهو السؤال الذي ما انفك الضحايا وعائلاتهم يطرحونه على اللجنة منذ بداية أعمالها والجواب عنه واضح وصريح.

لا جدال أن تحديد المسؤولية الفردية يؤمنه القضاء بما يتوفر لديه من إمكانيات واليات قانونية وغيرها، في حين تسعى لجنة تقصي الحقائق إلى رسم الصورة الشاملة للأحداث وتحديد المسؤولية الجماعية والمؤسساتية لبيان كيف حصلت الانتهاكات ولماذا حصلت توصّلا لتصوّر الآليات الضرورية لمنع تكرار ما حصل.

وانطلاقا من هذا يمكن القول أن تونس انتهجت منهجا مزدوجا، فعلى غرار العديد من البلدان التي شهدت ثورات مشابهة ودخلت في مسار انتقال ديمقراطي، أنشأت لجانا لتقصي الحقائق علاوة على شروعها مباشرة في المحاسبة القضائية بشكل فردي من خلال تعهّد المحاكم بفرعيها العدلي والعسكري وهو ما سنحاول بيانه في فصل أول

لرفع بعض اللبس الذي حصل للمتضررين عند تعهّد القضاء العسكري بالقضايا، لنتطرق في فصل ثان إلى تحديد المسؤوليات الجماعية.

الفصل الأول : دور القضاء في تحديد المسؤوليات الفردية

لا بدّ من التذكير منذ البداية بأن كل ولاية من ولايات الجمهورية التونسية الأربعة والعشرين يوجد بها بالضرورة على الأقل وكيل للجمهورية (ما عدا ولايات تونس وسوسة وصفاقس حيث يوجد وكيلان في كل ولاية لوجود محكمتين ابتدائيتين)، وهو المختصّ بالنظر في الجرائم التي يقع ارتكابها داخل مرجع نظره الترابي ويبلغ له العلم بها والمسؤول الأول على إثارة الدعوى العمومية والإذن بإجراء الأبحاث اللازمة[78].

وفي ما يلي رسم بياني يوضّح طريقة تعهّد المحاكم العدلية بالقضايا الجزائية انطلاقا من إحالات النيابة العمومية:

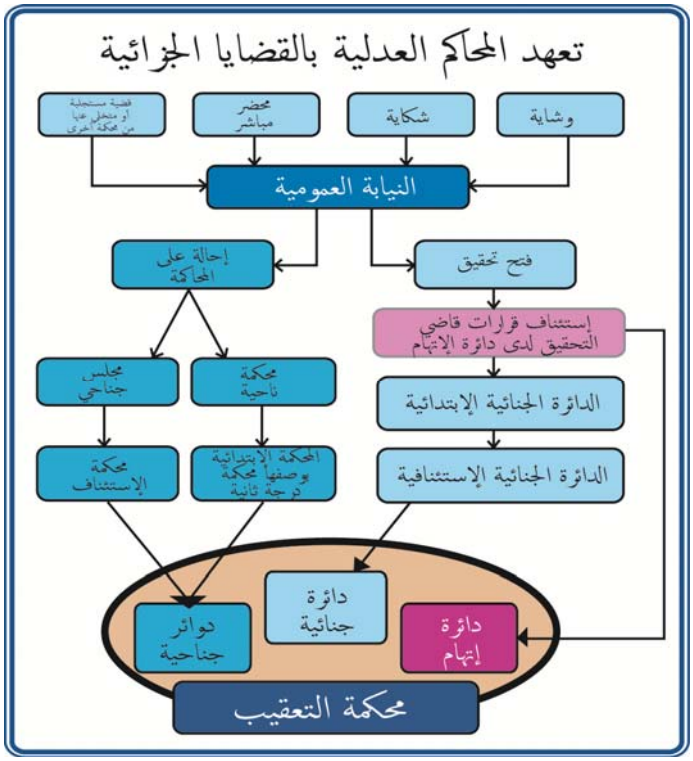

[78] الفصل 20 من مجلة الاجراءات الجزائية الذي اقتضى أن" النيابة العمومية تثير الدعوى العمومية وتمارسها كما تطلب تطبيق القانون".

ويتولى عادة أعوان الضابطة العدلية إعلام وكيل الجمهورية بواسطة محضر أولي أو برقية إعلامية يقع على أساسها إثارة الدعوى العمومية وفتح الأبحاث الأولية[79].

ولابدّ من الإشارة إلى أن المنظومة القضائية التونسية تشمل أيضا إلى جانب محاكم الحقّ العام ثلاث محاكم عسكرية بكلّ من ولايات تونس وصفاقس والكاف، تشرف عليها إدارة مركزية للقضاء العسكري[80].

وقد أدخلت الأحداث التي عرفتها البلاد اضطرابا غير معهود على السير العادي لمرفق العدالة فإلى جانب انشغال أعوان الضابطة العدلية بالأمور الأمنية ، عرفت العديد من مراكز الشرطة والحرس ومناطق الأمن عمليات حرق ونهب.

كما عرفت أيضا العديد من مقرّات المحاكم عمليات حرق أدخلت اضطرابا كبيرا على السير العادي لعملها وهو ما يفسّر التأخير الملحوظ في فتح الأبحاث التحقيقية في قضايا القتل التي حصلت، ولكن ورغم ذلك فإن هذه الفترة لم تدم طويلا فقد تمّت إثارة الدعوى العمومية من قبل وكلاء الجمهورية في مختلف المحاكم الابتدائية وذلك انطلاقا من تقارير الضابطة العدلية في حالات وشكايات مباشرة من ورثة الهالكين والمتضررين في حالات أخرى.

وهذه الأبحاث شملت جميع حالات القتل التي حصلت وكذلك محاولات القتل والعديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالأفعال المرتكبة وتمّ توجيه هذه التهم إلى الرئيس السابق ووزيري الداخلية وبعض كبار المسؤولين الأمنيين آنذاك وكل من سيكشف عنه البحث.

---

[79] قامت اللجنة بمكاتبة جميع وكلاء الجمهورية بالمحاكم الابتدائية بتاريخ 2011/05/03 حول القضايا التحقيقية المنشورة وقد ورد الردّ حسب المكاتبات عدد من62 إلى 88.

[80] تعهدت المحاكم العسكرية بجميع الوقائع المشمول فيها عسكريين أو أمنيين خلال الثورة. وعددها 16 قضية تتعلق بعسكريين.

وتعهّدت المحاكم العدلية بالموضوع وبدأ قضاة التحقيق في القيام بالأعمال اللازمة تطبيقا لأحكام الفصل 52 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي اقتضى أن "القضية تعهد لقاضي التحقيق المنتصب بمكان ارتكاب الجريمة أو بالمكان الذي به مقر ذي الشبهة أو بالمكان الذي به محل إقامته أو بالمكان الذي وجد فيه. وإذا كانت الجريمة من أنظار محكمة استئنائية فإن حاكم التحقيق يجري في شأنها أعمال التحقيق المتأكدة وبمجرّد إتمام ذلك يقرّر التخلي عنها".

ولا بدّ من التذكير بأن قاضي التحقيق يعتمد عادة في قيامه بأعماله على أعوان الضابطة العدلية من شرطة وحرس وفرق مختصة وغيرها في إجراء الأبحاث الأولية وتنفيذ الإنابات العدلية و كلّ البطاقات والاستدعاءات التي يصدرها قاضي التحقيق والتي يقع تنفيذها من طرف أعوان الضابطة العدلية بمختلف أنواعها.

غير أن العديد من العوامل الموضوعية أو الذاتية أو الاثنين معا أدت إلى عدم الإسراع في تنفيذ طلبات وقرارات قاضي التحقيق، فمن ناحية لم يكن الوضع الأمني في البلاد مباشرة إثر فرار الرئيس السابق مستقرا ممّا جعل الأجهزة الأمنية التي هي ملزمة واقعا وقانونا بتنفيذ قرارات قاضي التحقيق تنصرف إلى الاهتمام بحفظ الأمن وإعادة فتح مقرات الأمن التي تضرّر عدد كبيرا منها وضاعت جميع أو بعض محتوياتها، ومن ناحية أخرى فإن رجل الأمن في الفترة المذكورة لم يسترجع بعد ثقته في نفسه بعد أن اعتبر من أهم المتهمين في الأحداث وأصبح مستهدفا في ذاته وعائلته وأملاكه.

لذلك وأمام عدم وجود أجهزة شرطة قضائية مرتبطة مباشرة بالقضاء وتخضع لوزارة العدل دورها القيام بكل ما هو عدلي من الإشراف على تنفيذ الأحكام وتحرير المحاضر العدلية وخاصة تنفيذ قرارات قضاة التحقيق والبطاقات التي يصدرها بكل استقلالية ودون تعطيلات خارجة عن نطاقه، عرف قضاة التحقيق العدليين العديد من

الصعوبات العملية الناتجة عن عدم تنفيذ قراراتهم وخاصة بطاقات الجلب التي صدرت ضدّ بعض المسؤولين الأمنيين.

واضطر بعض قضاة التحقيق إلى النزول إلى أماكن الأحداث وإجراء التحقيقات على عين المكان وسماع مئات المتضررين والشهود من ذلك أن قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بالقصرين استمع إلى أكثر من ألف طرف في القضية المنشورة لديه والمتعلقة بأحداث مدينتي تالة والقصرين كما قام بصفة شخصية بإجراء المعاينات الميدانية والتشخيص العيني رغم الانفلات الأمني الذي كانت تعيشه البلاد في تلك الفترة.

غير أنه وبعد الانطلاق في الأبحاث صدرت قرارات في التخلي عن القضايا للمحاكم العسكرية وكان لهذا القرار وقع كبير على عائلات الضحايا وعلى المتضررين وعلى أطراف أخرى وهو ما أثار جدلا كبيرا وتساؤلات عديدة وكثرت التأويلات حول أسباب التخلي خاصة في إطار مناخ عدم الثقة الذي كان يسود البلاد و فكرة المؤامرة التي كانت تدور بأذهان عديد الناس.

والأكيد أن الجواب عن التساؤلات التي طرحت والتأويلات التي انتشرت لا يستدعي البحث بعيدا فهو يجد أساسه في مقتضيات القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت1982 والمتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي وخاصة الفصل 22 منه الذي يقضى بـ"أنه تحال على المحاكم العسكرية ذات النظر القضايا التي يكون أعوان الأمن الداخلي طرفا فيها من أجل واقعة جدت في نطاق مباشرة العمل ولها مساس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو بحفظ النظام في الطريق العام وبالمحلات العمومية والخاصة وذلك أثناء أو إثر الاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والتظاهر والتجمهر".

وبتقدّم الأبحاث لدى القضاء العدلي تبين لقضاة التحقيق بصفة قطعية أن حصول الإصابات كانت في العديد من الحالات أثناء التظاهر بالطريق العام وبأن العمليات

الحاصلة لم تكن بصفة منفردة بل أن التدخّل كان في نطاق حفظ النظام العام لذلك أصدروا بناء على أحكام الفصل 22 المذكور أعلاه قرارات التخلي لفائدة المحاكم العسكرية التي تعهّدت بالنظر تطبيقا لأحكام الفصل الخامس من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية الذي يحدّد مرجع النظر الموضوعي للمحاكم العسكرية ويبرز تعهّد القضاء العسكري بالجرائم التي منح حق البت فيها للمحاكم العسكرية بموجب الأنظمة والقوانين الخاصة.

علما وأن القضاء العدلي بقي متعهّدا بالعديد من القضايا التي لا تدخل تحت نطاق الفصل 22 من القانون عدد70 لسنة 1982 من ذلك العديد من القضايا التي حصلت فيها الإصابات خاصة بعد يوم 14جانفي 2011 في ظروف لا علاقة لها بحفظ النظام وخارج إطار التظاهر وهي بصفة عامة القضايا التي لم تتمكّن التحقيقات الى الوصول الى تحديد المسؤولين عن ارتكابها.

كما أن القضاء العسكري تعهّد بصفة مباشرة بكلّ القضايا التي جدّت وقائعها بعد 14 جانفي 2011 والمشمول فيها أطراف عسكرية أثناء الخدمة حسب الفصل 5 فقرة سادسة من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية من أجل أحداث رمي بالرّصاص تطلبتها مقتضيات فرض حظر جولان الأشخاص والعربات الذي أعلن عنه إثر فرار الرّئيس السّابق على كلّ من لم يمتثل لتعليمات الدوريّات العسكريّة بوجوب الوقوف أو عند التصدّي لأعمال السّلب والنّهب والحرق للممتلكات العامّة والخاصّة، كما سجّلت بعض الإخلالات أو عدم مراعاة التراتيب والتعليمات في بعض الأحداث التي تطلبت من العسكريين التدخّل بإطلاق الرّصاص أو في إطار أخطاء تقديرية لبعض العناصر العسكرية.

ولا بد من التذكير بأن القضاء العسكري أحدث بالأمر العلي[81] المؤرخ في 10 جانفي 1957 والمتعلق بنشر مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وكان يشمل محكمة واحدة

[81] الأمر الصادر عن الباي باعتباره السلطة التشريعية آنذاك وله مرتبة القانون

مقرّها تونس، وبإحداث محكمتي صفاقس في 30 اكتوبر 1982 والكاف في 26 جويلية 1993 أصبحت منظومة القضاء العسكري متكونة من ثلاث محاكم ابتدائية عسكرية دائمة إلى جانب إدارة القضاء العسكري التي أحدثت في 10 مارس 1987.

ويشمل مرجع نظر المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس ولايات تونس وأريانة وبن عروس وزغوان ونابل وسوسة والمنستير، ويشمل مرجع نظر المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بصفاقس ولايات صفاقس والمهدية وقابس وقفصة وقبلي وتوزر ومدنين وتطاوين وسيدي بوزيد، وتختص المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف ترابيا بقية ولايات الجمهورية وهي الكاف وباجة وجندوبة والقصرين والقيروان وسليانة.

وقد طرحت في هذا الإطار العديد من الأسئلة تمحورت أساسا حول ما يلي :

– مدى اعتبار منظومة القضاء العسكري حسبما بيناه أعلاه مؤهلة للنظر في مثل هذه النوعية من القضايا.

– مدى توفّر معايير المحاكمة العادلة التي تقتضي أساسا ضرورة محاكمة الشخص أمام محكمته الطبيعية واحترام كافة الضمانات القانونية له خاصة في ظرف زماني يتميّز بمرحلة انتقال نحو نظام ديمقراطي بعد حصول ثورة قضت على نظام شمولي، وتعتبر فيه المحاكمات إحدى الآليات في مسار الانتقال الديمقراطي.

الجواب عن هذه الأسئلة يستوجب التمييز بين فترتين، إذ يمكن القول أنه عند التخلي على القضايا لفائدة القضاء العسكري منذ أواخر مارس 2011 لم يكن القضاء العسكري مؤهلا للبتّ فيها ولم يكن مستجيبا لمعايير المحاكمة العادلة للأسباب التالية:

– عدم إمكانية التقاضي على درجتين أمام القضاء العسكري ممّا ينقص من فرص الدفاع على المتهم.

– عدم إمكانية القيام بالحق الشخصي ممّا يتعذّر معه على الضحيّة إبلاغ صوته .

– اختلاط تركيبة الهيئة القضائية فالفصل 22 الذي انبنت عليه قرارات التخلي من القضاء العدلي إلى القضاء العسكري يقتضي تشريك أطراف غير قضائية (أمنيين) أثناء المحاكمات.

وأمام هذه النقائص التي من شأنها، إلى جانب عدم توفير الضمانات لكل من المتهم والضحية، أن توهن الأحكام التي ستصدر وتجعلها غير متلائمة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وأهم مقومات العدالة الجزائية[82]، بادرت إدارة القضاء العسكري بتقديم مشروع تنقيح لمجلة المرافعات والعقوبات العسكرية.

وتمّت الاستجابة فعلا للتنقيح المقترح وصدر المرسومان عدد 69 و70 المؤرخان في 29 جويلية2011 والمتعلقان بتنقيح وإتمام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين وتنظيم القضاء العسكري وأدخل تعديلات هامّة وإصلاحات جوهرية على منظومة القضاء العسكري في اتجاه دعم الضمانات لكل من المتهم والضحية جعلها تتلاءم مع المرحلة وتتلاءم مع النظريات الحديثة لمقومات العدالة الجزائية وتتمثّل التعديلات في ما يلي :

– إقرار مبدأ التقاضي على درجتين أمام المحاكم العسكرية.

– إقرار إمكانية القيام بالحق الشخصي والقيام على المسؤولية الشخصية أمام القضاء العسكري.

– إقرار إمكانية الطعن بالاستئناف في جميع قرارات قاضي الحقيق العسكري أمام دائرة الاتهام.

– توحيد آجال الطعن في الأحكام والقرارات العسكرية مع الآجال المعمول بها أمام القضاء العدلي.

– إلغاء الأمر بالتتبع الصادر عن وزير الدفاع الوطني.

[82] المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

– إلغاء إمكانية مشاركة عسكريين أو أفراد من غير القضاة العسكريين في تركيبة المحاكم العسكرية، فضلا على ارتداء القضاة للزي القضائي.

– تكريس استقلالية القضاة العسكريين ومنحهم عددا من الضمانات.

– إحداث مجلس للقضاء العسكري.

علما وأن هذا التنقيح دخل حيز التنفيذ بداية من يوم 16 سبتمبر 2011 ولم تنشر القضايا لدى المحاكم العسكرية غير أنه بعد هذا التاريخ وعلى هذا الأساس فان المحاكمات بدأت في ظلّ التنقيح الجديد وبالتالي وفرت ضمانات أكبر للمتهم، وتقلّصت الاختلافات بين القضاء العدلي والقضاء العسكري الذي ورغم هذه التنقيحات يبقى قضاء استثنائيا.

وتأسيسا على كونه قضاء استثنائيا فان المتهم الماثل أمام هذا القضاء يعتبر غير خاضع لمحاكمة أمام القاضي الطبيعي له إذ يسود الاعتقاد لديه بأنه خاضعا لإجراءات محاكمة استثنائية، وهو اعتقاد يتجاوز المتهم في حدّ ذاته ليطول محيطه العائلي ومختلف مكونات المجتمع المدني بدليل النقاشات القائمة بينها حول القضايا التي تعهّدت بها مختلف المحاكم العسكرية[83].

ولا بدّ من التأكيد على وجود ارتباط بين فرعي القضاء باعتبار أن الطعن في قرارات قاضي التحقيق العسكري يكون لدى دائرة الاتهام التابعة لمحكمة الاستئناف العدلية ويقع تعقيبه لدى دائرة التعقيب العسكرية بمحكمة التعقيب كما أن تعقيب الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف العسكرية يقع تعقيبها لدى محكمة التعقيب.

يضاف إلى ذلك أن تركيبة هيئة المحكمة التي تنظر في القضايا المنشورة تشمل على القضاة العدليين الواقع إلحاقهم بوزارة الدفاع الوطني، وعادة ما يقع اختيارهم بناء على

[83] من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة الدورة 62 ضرورة اقتصار المحاكمات العسكرية عند الإقتضاء على الدرجة الأولى على أن تقع الطعون لدى المحاكم العدلية.

العديد من المميزات أهمها الخبرة الصناعية، كما أن القضاة العسكريين يتربصون لدى المحاكم العدلية.

– وفي ما يلي رسم توضيحي يجسّم الارتباط بين القضاء العدلي والقضاء العسكري:

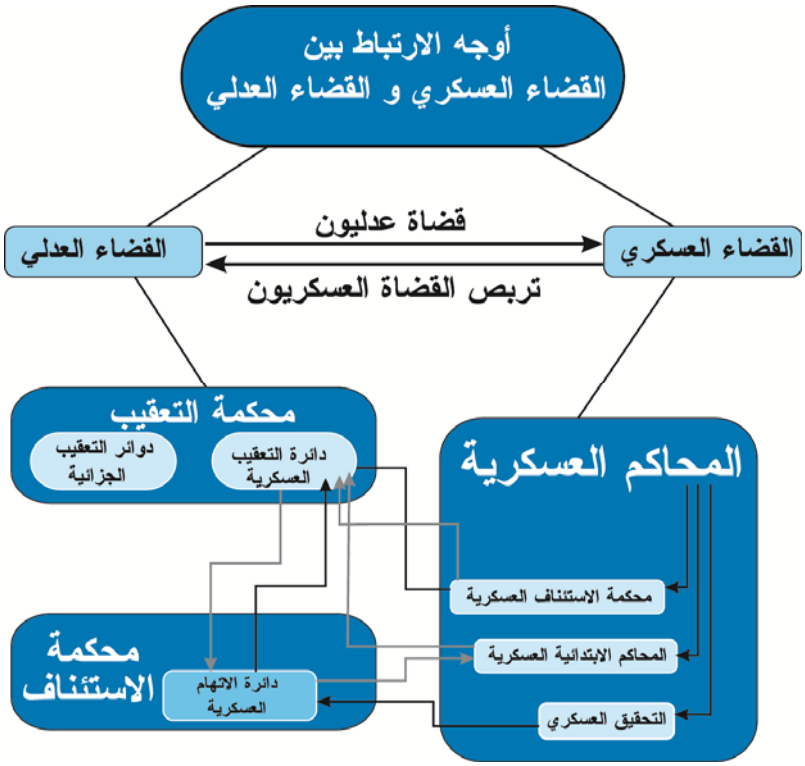

الاستنتاجات

من خلال ما سبق بسطه نستنتج ما يلي :

– أن القضاء بفرعيه العدلي والعسكري بصدد النظر في القضايا المنشورة وحاول الوصول إلى الحقيقة وتحديد مسؤولية كل طرف في الأحداث ومساءلته وتسليط العقاب المناسب عليه، كل ذلك مع تمكين كلّ من وقع اتهامه من محاكمة تُضمن له فيها حقوق الدفاع وممارسة الطعون القانونية المخولة له.

– أن الجهاز القضائي بفرعيه منكبّ على دراسة القضايا المنشورة وهو الجهة القانونية والرسمية الوحيدة القادرة على جواب أمهات الضحايا حول سؤالهن الذي ما انفككنا يلقينه على أعضاء اللجنة عند زيارتهن "من قتل ابني؟"، سؤال لن يكون الجواب عليه سهلا نظرا للظروف الاستثنائية التي حفّت بالأحداث والتي جعلت النظر في الحالات الفردية لا يكون إلاّ من خلال النظر في الصورة الكاملة لما حصل.

– أن المنظومة القضائية التونسية توفّر التوازن بين حق الضحية التي يمكن أن يوصل صوته ويعبّر عن موقفه وحق المتهم الذي يمكن أن يدافع على نفسه ويقدّم للمحكمة المتعهّدة المؤيدات والوثائق اللازمة.

– أن مسؤولية الأطراف المتداخلة في الموضوع من عائلات الضحايا ونوابهم ومحامو الدفاع على المتهمين كبيرة ودورها هام في مساعدة القضاء للوصول إلى حقيقة ما حصل وتحديد المسؤوليات الفردية بكلّ دقّة وتحقيق العدالة كما يجب في إطار القانون، بعيدا على ضغط الشارع والمزايدات السياسية الضيّقة.

– أن حقوق المتضررين المدنية في المطالبة بالتعويضات القانونية اللازمة تبقى قائمة وبإمكانهم الوصول إليها سواء أثناء القيام بالحق الشخصي بمناسبة النظر في القضايا الجزائية أو عن طريق نشر قضايا مدنية مستقلّة أمام المحاكم الابتدائية ذات النظر تطبيقا للفصلين 83 و85 من مجلة الالتزامات والعقود أو بإثارة مسؤولية الدولة لدى المحكمة الإدارية.

الفصل الثاني: تحديد المسؤوليات المؤسساتية

يبدو أن اهتزاز الثقة بمؤسسات الدولة جعلت أنه ورغم كلّ ما توفّر من أطر قانونية ورغم النسق العالي للتحقيقات والمحاكمات رغم دقّة الوضع وتشعّب الوقائع، فقد تعالت العديد من الأصوات بالنقد وأصبح ما اصطلح عليه "بقضايا الشهداء" موضوع نقاشات خارج أسوار المحاكم فقد تداخلت فيه العديد من جمعيات المجتمع المدني المعنية بموضوع الضحايا.

كما وقع استغلال هذه القضايا وتوظيفها في محاولة لإخراجها من إطارها القضائي البحت إلى إطار سياسي، غير أن هذ الإطار لا يمكن أن يحتوي مثل هذه القضايا لوجودها داخل منظومة العدالة التقليدية المغلقة باعتبارها تقوم على وقائع ثابتة بأدلة قاطعة وتتبني على مقومات قانونية صرفة فالمسؤولية هي مسؤولية أفراد على أفعال يجرّمها القانون المنطبق.

خلافا لما هو عليه الأمر في إطار العدالة الانتقالية التي يدخل في نطاقها عمل لجنة تقصي الحقائق كما سبق بيانه في هذا الإطار الذي يوفّر إمكانية دراسة مسألة المسؤوليات بأبعادها الجماعية والمؤسساتية.

فلا جدال في أن ما حصل في البلاد من أحداث وما نتج عنها من أضرار كان نتيجة لقيام أفراد بارتكاب أفعال، ولكن قيام هذا الفرد أو ذاك بما قام به ولئن مكّن من إثارة مسؤوليته الفردية فإن ذلك لا يغطي المسؤولية السياسية للنظام بأكمله انطلاقا من مؤسسة رئاسة الجمهورية وما تحتويه من هياكل مختلفة من أعلى هرم السلطة المتمثلة في رئيس الدولة وإدارة أمنه، مرورا بمختلف الوزارات المتداخلة في الأحداث (مثل وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع الوطني، وكتابة الدولة للإعلام، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها من الوزارات).

أولا: مسؤولية رئاسة الجمهورية

لا جدال في أن الدولة هي المسؤولة على أمن المواطنين وأرواحهم، والدولة تقوم أساسا على نظام سياسي مسبق الوضع ينبني على مؤسسات مُحكمة التنظيم، وقد هيمنت مؤسسة رئاسة الجمهورية على جميع مؤسسات الدولة هيمنة كبيرة بحيث أصبحت جميع الصلاحيات متجمعة في يد رئيس الجمهورية، فهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن وغيرها وهو ما سنحاول توضيحه أولا.

كما لعبت الإدارة العامة للأمن الرئاسي وحماية الشخصيات دورا هاما في الأحداث الأخيرة سواء في بدايتها أو في نهايتها وخاصة رئيسها السيد علي السرياطي وبعض الضباط السامين التابعين لها وهو ما سنتطرّق له ثانيا.

أ- مسؤولية رئيس الدولة

ثبت من خلال الأبحاث المجراة من قبل اللجنة وخاصة من خلال سماع بعض المستشارين السابقين والوزراء في فترة رئاسة الرئيس الأسبق أن مؤسسة رئاسة الجمهورية كانت تمسك بمختلف الملفات الوطنية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وإن طريقة الحكم في تونس لم تكن رئاسية أو رئاسوية بل كانت طريقة كليانية إذ أن كل السلطات بما فيها جزئيات كانت محلّ نظر وقرار من قبل رئيس الجمهورية السابق شخصيا وهو ما أكده المرحوم الأستاذ عبد الفتاح عمر رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد[84] إذ بين أن دور الوزراء وبقية المسؤولين كان هامشيا وحتى منعدما وينحصر في التنفيذ والإعلام بالتنفيذ وقد يصل الأمر إلى تهديد من يتلكّأ من الوزراء في النظر في الملفات ممّا ولّد وجود فراغ مؤسساتي وحكومي.

[84] حسب ما جاء بمقدّمة تقرير اللجنة وكلمته في الندوة الوطنية حول الفساد والرشوة

وأكد الوزير الأول الأسبق السيد محمد الغنوشي على نفس الرأي إذ أفاد أثناء سماع اللجنة له[85] "أن رئيس الدولة السابق سعى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وأصبح هو المهيمن على وزارات السيادة فالوزير الأول ورغم انه رئيس الحكومة بقي دوره مقتصرا على الإشراف على الوزارات التقنية في حين تخرج وزارات السيادة عن اختصاصه وترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية وذلك بموجب تنقيح الفصل 60 من الدستور"[86].

ومن الناحية القانونية وبالرجوع إلى أحكام الفصل الثاني من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 06 أوت 1982 والمتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي يتبين جليا أن رئيس الجمهورية التونسية هو المشرف الأول والرئيسي على جهاز قوات الأمن الداخلي وله سلطة عليها، فهو الذي يأذن لها ويأمرها إما مباشرة أو بواسطة قصد تنفيذ أوامره وقراراته التي يتخذها شخصيا ويراها مناسبة في المجال الأمني قصد مجابهة كل ما من شأنه أن يمثّل تهديدا للأمن الداخلي للبلاد.

وكان الرئيس السابق يعتبر أن مجال الأمن مجاله الخاص فهو ورغم جلوسه على كرسي رئاسة الجمهورية لمدّة ثلاثة وعشرين سنة لم ينس أبدا تاريخه الأمني والمناصب التي تقلدها في هذا الميدان إلى أن وصل إلى وزير الداخلية، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا يتمحور أساسا حول كيفية إدارة الرئيس السابق للأزمة مع هذا الحس الأمني عالي الدرجة، وماهية تصوراته واستنباطاته للحلول التي يمكن أن تؤدي إلى الخروج من الأزمة.

وبعد فحص دقيق لما تمّ جمعه من معطيات ومواقف وخطابات وتعليمات تكوّنت قناعة لدى اللجنة أن الرئيس بن علي ظهر وكأنه خارج المشهد السياسي وغير واع بخطورة الوضع. وربّما كان يتصوّر أنه يمكن للنظام كعادته إخماد التحركات الشعبية

[85] تمّ سماعه يوم 24 فيفري 2012 بمنزله الخاص

[86] التنقيح الواقع على الدستور خلال سنة 2002

والتعويل على الحلول الأمنية القمعية والتي استعملها في كلّ الأزمات التي مرّ بها طيلة حكمه، وخاصة خلال سنة 2008 إثر انتفاضة "الحوض المنجمي".

إن أول ما يلفت الانتباه هو أن الرئيس السابق أقدم على السفر إلى الخارج وقضاء قرابة الأسبوع غائبا عن البلاد بعد حادثة محمد البوعزيزي.

إن هذا الغياب لا يمكن أن يكون إلاّ مقصودا الهدف منه إظهار شجاعة واهية يمكن أن يفهم منها أنها رسالة موجّهة إلى الشعب ومفادها أنه لا يخشى هذه الأحداث و قد واصل نسق نشاطاته ومسؤولياته بصفة عادية وذلك رغم وجود مؤشرات تنبئ بأن الوضع الاجتماعي مشتعل حسب الإحصائيات الواردة بتقارير الاستهلاك والتي يفترض معها بذل مجهود تنموي إضافي، خاصة وان الموسم الفلاحي السابق لم يكن ناجحا.

– يوم الجمعة 2010/12/17 وهو اليوم الذي أقدم فيه المرحوم محمد البوعزيزي على إحراق نفسه وحمله إلى المستشفى في حالة يائسة اجتمع الرئيس بن علي بالسيد محمد الغنوشي الوزير الأول وكانت مناسبة لختم قانون المالية لسنة 2011 والإذن بنشره، هذا اليوم كان الرئيس السابق قد برمج فيه السفر للخارج مع العائلة ولكنه أجّل السفر نتيجة ما حدث.

– يوم الأحد 2010/12/19 بينما كانت المواجهات بين المواطنين وأعوان الأمن على أشدها بمدينة سيدي بوزيد تواصل التعتيم الإعلامي الرسمي الذي تجاهل هذه المواجهات في سيدي بوزيد بدليل وجود فريق سينمائي أمريكي بصدد تصوير شريط سينمائي. وبمناسبة انعقاد المؤتمر 13 لجمعية القضاة التونسيين وجه رئيس الدولة رسالة إلى المؤتمر عبّر فيه على تقديره واحترامه لكافة القضاة والمجهودات التي يبذلونها للقيام بمهمتهم النبيلة.

– يوم الإثنين 2010/12/20 بدأت التحركات والمسيرات والاحتجاجات الشعبية تنتشر في الولايات المجاورة لولاية سيدي بوزيد وهي القصرين وقفصة وصفاقس، دون أن يحرّك الرئيس السابق ساكنا.

– يوم الثلاثاء 2010/12/21 نظمت مظاهرات صاخبة بمدينة سيدي بوزيد احتجاجا على كيفية تقديم محاولة انتحار محمد البوعزيزي من طرف الإعلام الرسمي ونعته بالحادثة التي "تم استغلالها لإغراض سياسية من طرف مناوئين للنظام" وفي نفس التاريخ توجه اهتمام الرئيس السابق إلى الإذن بتفعيل عدد من القرارات ذات الطابع الاقتصادي والتنموي بتدخل عدة أطراف إدارية ومالية متجاهلا الغضب المتصاعد في عدد من الولايات واستقبل المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO) الذي صرّح بأن منظمته أسندت لأول مرة جائزتها إلى جمعية "بسمة" التي تديرها ليلى بن علي.

– يوم الأربعاء 2010/12/22 عمت الاحتجاجات كامل قرى سيدي بوزيد وخاصة مدينتي المكناسي ومنزل بوزيان التي شهدت خروج آلاف المواطنين منددين بتهميشهم ومنادين بالكرامة ووضع حد للرشوة والفساد والمطالبة بالشغل، وفي المقابل وجه بن علي اهتمامه للسباح التونسي أسامة الملولي وذلك باستقباله بمطار تونس قرطاج بعد إحرازه على الميدالية الذهبية في السباحة الحرة 1500 متر في البطولة العالمية للسباحة بدبي.

– يوم الخميس 2010/12/23 حاول الرئيس السابق امتصاص الغضب واحتواء المظاهرات وذلك بإرسال عدد من الوزراء في بعض الجهات للإعلان عن قرارات عاجلة ومشاريع للحدّ من البطالة لكن التحرّكات لم تتوقف بل انتشرت في ولايات أخرى وبدأت الشعارات السياسية تظهر وذلك للمطالبة بالعدالة والحرية مع تواصل المواجهات مع أعوان الأمن.

وفي هذا الإطار أكّد السيد محمد الغنوشي الوزير الأول السابق لدى سماعه من قبل اللجنة أن تنقّل عدد من الوزراء إلى ولاية سيدي بوزيد للإعلان على برامج عاجلة لفائدة حاملي الشهادات العليا وعلى توفير انتدابات إضافية لفائدة أبناء العائلات المعوزة أدى إلى نتائج عكسية، فقد أحدث ذلك مشاكل في بعض الولايات على غرار ولاية سليانة التي تمّ تشغيل عدد كبير من المعلمين من أصيلي ولاية سيدي بوزيد بها في حين أن الجهة نفسها تزخر بالمعطلين على العمل، هذه الطريقة في التعامل لم تكن موضوعية مما انجرّ عنه تململ ومظاهرات، فضلا على أن المواطنين سئموا من الوعود الكاذبة فالسلط الجهوية لم تنفّذ البرامج التي تمّ الإعلان عنها.

في هذا اليوم غادر الرئيس البلاد نحو الإمارات العربية المتحدة للنزهة واقتناء بعض المشتريات لابنته حسب ما أكّده لنا المدير العام للأمن الرئاسي السيد علي السرياطي.

– يوم الجمعة 2010/12/24 احتدّت المواجهات بمنزل بوزيان واستعملت قوات الأمن الرصاص الحي وسقط يومها أول ضحية وهو **محمد العماري** بعد إصابته رصاصة في الصدر كما جرح عدد كبير من المتظاهرين توفى من بينهم **شوقي النصري** بعد أيام متأثرا بجروحه، وواصل الإعلام الرسمي كعادته تغطية الأحداث الرئاسية وتمثل نشاط رئيس الدولة في ذلك اليوم متابعة افتتاح الدورة 14 للأكاديمية السياسية للتجمع الدستوري الديمقراطي من طرف السيد محمد الغنوشي.

– يوم السبت 25 ديسمبر 2010 كان الرئيس السابق مدعو للعشاء بأحد الفنادق الفاخرة بدولة الإمارات، عندما تمّ إعلامه بوجود حالة وفاة والعديد من الجرحى بالرصاص، وقد أجرى اتصالات بوزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني وبعض مستشاريه وطلب أخذ الاحتياطات اللازمة.

– أيام 26 و27 و 28 ديسمبر 2011 تواصلت الاحتجاجات والمسيرات بولايتي سيدي بوزيد والقصرين، كما انتشرت في ولايات أخرى كما نظمت مسيرات بمدن أم العرائس والرديف وقفصة والقيروان وسوسة وصفاقس وجبنيانة، وانتظم أغلبها أمام

مقرات الإتحاد العام للشغل ومقرات بعض أحزاب المعارضة. كما أصدرت عديد الجمعيات بلاغات مساندة للمطالب الشرعية للمتظاهرين (ومنها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والمجلس الوطني للحريات بتونس، والشبكة الأورومتوسيطية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والمرصد الدولي للدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان وعمادة المحامين وجمعية القضاة التونسيين).

ورغم بلوغ الأخبار إليه قرّر الرئيس السابق عدم الرجوع إلى تونس حسب ما تحرّر على السيد علي السرياطي[87] الذي كان مرافقا له والذي أفادنا أنه طلب منه قطع الرحلة والعودة غير أنه رفض معتبرا أنه رجوعه قد يؤوّل على أنه خوف.

وفي الحقيقة يبدو أن الرئيس السابق غلّب مصلحة عائلته الضيّقة على المصلحة الوطنية وواصل بمعيّة أفراد عائلته الاستمتاع بعطلة نهاية السنة رغم خطورة الظرف وحساسيته، ولم يتحمّل مسؤوليته كرئيس دولة والتي تفرض عليه في ذلك الظرف التواجد في البلاد ومحاولة إيجاد حلول كفيلة بوضع حدّ لتلك الإحتجاجات.

– يوم 26 ديسمبر 2010 نُظّمت مسيرة جمعت حوالي ألفا متظاهرا بمدينة الرقاب. وبدأت الاحتجاجات تكتسي طابعا وطنيا وذلك بوصولها إلى العاصمة حيث نظّيم تجمّع ضخم أمام مقر الاتحاد التونسي للشغل بتونس وقد تدخّلت الشرطة بعنف لتفريق الحاضرين.

– يوم 27 ديسمبر 2010 ومع تواصل موجة الاحتجاج خاصة بالمناطق الداخلية قرّر الرئيس السابق قطع عطلته التي كانت نهايتها مقرّرة ليوم 29 ديسمبر 2010 ورجع ليلا إلى تونس.

– يوم 28 ديسمبر 2010 انتظمت مظاهرات كبرى من طرف المحامين بتونس وبداخل الجمهورية تضامنا مع الحركة الاحتجاجية وتدخلت الشرطة واعتدت على

[87] تمّ سماعه من قبل اللجنة في ثلاث مناسبات بالقاعدة العسكرية بالعوينة

المحامين أمام قصر العدالة كما تجمّع النقابيون أمام مقر بطحاء محمد علي تونس، كما شملت بعض التحرّكات مدن قفصة وسوسة وقابس وجرجيس ودوز.

في صباح هذا اليوم التقى الرئيس السابق بوزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني وآمر الحرس الوطني آنذاك وبطرح[88] السؤال على هؤلاء، أثناء لقاء اللجنة بهم وسماعهم، حول فحوى اللقاء أفادوا أن الرئيس السابق تطرّق إلى موضوع البطالة والسفراء وغير ذلك دون التطرّق إلى الموضوع الأمني وأعرب على نيته إلقاء خطاب في المساء، وأكد المدير العام للأمن الوطني أنه فوجئ بعدم التطرق للملف الأمني وفهم أن الرئيس كان فقط يريد أن يستغل ذلك اللقاء إعلاميا.

وفي نفس اليوم علم الشعب عن طريق الصحافة أن رئيس الدولة عاد من عطلة كان قضاها بدبي، وقد قام مباشرة بزيارة محمد البوعزيزي بمستشفى بن عروس للحروق والإصابات البليغة وتوجّه لأول مرة منذ اندلاع الاحتجاجات بخطاب في نفس اليوم وكان شديد اللهجة ونعت المتظاهرين بمجموعة من المتطرفين في خدمة أطراف خارجية مستعملة العنف وإحداث الشغب وأعلن أنه سيقع التصدي لكل من تحدثه نفسه بالخروج عن القانون "**بكل حزم نعم بكل حزم**"،وقد أُعلن في شريط الأخبار عن استقباله لوالدة محمد البوعزيزي ووالدة حسن الصالحي المتوفي بصعقة كهربائية بعد تسلّقه عمود الكهرباء لتعليق العلم الوطني بسيدي بوزيد أثناء المظاهرة وكذلك والد المرحوم محمد عماري الذي توفى في منزل بوزيان.

وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس السابق تحمل في ثناياها دلالات كبيرة، وكان تأثيرها بارزا على الميدان وتفسّر بضرورة إيقاف مرتكبي أعمال العنف والشغب وتقديمهم إلى العدالة مع موافاة القيادة المركزية بتقرير دوري.

وقد أكّد العديد من الأمنيين الواقع سماعهم أن هذه التعليمات أُسديت لهم مع التأكيد على التعّرف على هويات مرتكبي تلك الأفعال وإحالتهم على القضاء وهو ما تمّ فعلا

[88] تمّ سماعهم من قبل اللجنة بالثكنة العسكرية بالعوينة

إذ تحرّكت الأجهزة الأمنية وتمّ إيقاف العديد من المواطنين، كما أن الإدارة المركزية بوزارة الداخلية وجّهت تعزيزات أمنية كبيرة للجهات وخاصة الجهات التي شهدت اضطرابات.

وفعلا حصلت العديد من الإيقافات على إثر هذا الخطاب، على غرار ما سبق أن بيناه في القسم الأول، ونذكر على سبيل المثال الإيقافات التي حصلت في مدينتي فريانة وتالة (وكان أهم مطلب لوقف الاحتجاج في تالة إطلاق سراح الموقوفين)، وقد تعرّض الموقوفون خلال هذه الفترة إلى العديد من الممارسات العنيفة، غير أن ما يلاحظ هنا **أن الإيقافات كانت بصفة فردية وقد وُجهت للموقوفين تهم الشغب وإحداث الاضطرابات والاعتداءات المختلفة أي تهم حق عام عادية.**

عند سماع اللجنة للسيد محمد الغنوشي الوزير الأول السابق وطرح السؤال عليه حول فهمه وتحليله للخطاب المذكور بين أنه اعتبر أن هذا الخطاب هو المنعرج الثاني للأحداث بعد المنعرج الأول المتمثل في استعمال الرصاص الحي لمقاومة المحتجين وسقوط ضحايا بمنزل بوزيان، مبينا أن استعمال لغة عنيفة في الخطاب المذكور تثبت أن المعالجة المقترحة للموضوع هي المعالجة التي اعتاد النظام على استعمالها وهي المعالجة الأمنية.

وأفاد كبار المسؤولين بوزارة الداخلية الذين قامت اللجنة بسماعهم أنهم كانوا مقتنعين بأن الحلّ الأمني لم يكن الحل المناسب لمثل هذه الوضعية، غير أنهم لم يقدّموا حلاّ بديلا ونفّذوا ما جاء بالخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق وتصدّوا فعلا للأحداث بكل حزم وظهرت نتائج الحزم في الأيام الموالية.

– يوم 29 ديسمبر 2010 نُظّمت مظاهرة في جندوبة وسجّل اعتداء على محامين داخل حرم مقر المحكمة بجندوبة وقد تضرّر ناشطون حقوقيون وصحافيون.

وأعلنت رئاسة الجمهورية إقالة السيد أسامة بن رمضان وزير الإتصال وتعويضه بالسيد سمير العبيدي وإقالة السيد رضا مصباح وزير التجارة وتعويضه بالسيد سليمان

ورق، كما أقيل وزير الشؤون الدينية وثلاثة ولاة. كما ترأس الرئيس السابق اجتماع المكتب السياسي للتجمّع الدستوري الديمقراطي، وحسب السياسيين لم تكن هذه التغييرات مطمئنة ولم يكن هذا التحوير إيجابيا خاصة مع ما يحوم من شكوك وأقاويل حول الوزير الجديد للتجارة منذ أن كان مديرا عاما للديوانة وبصفة أخص حول علاقته بعائلة زوجة الرئيس وما كان يسديه لهم من خدمات وتسهيلات ديوانية.

– يوم 30 ديسمبر 2010 كان يوما عاديا تواصلت فيه المظاهرات وبدأت في الانتشار وقد اجتمع الرئيس مجدّدا بالسيد رفيق حاج قاسم وزير الداخلية والتنمية الجهوية وذلك بمناسبة تعيين الولاة الثلاثة الجدد .

– يوم 31 ديسمبر 2010 قررت الهيئة الوطنية للمحامين تنظيم مسيرات بتونس وصفاقس وجربة ووقع الاعتداء على المتظاهرين بالضرب والشتم.

– الفترة من 1 إلى 4 جانفي 2011 تواصلت المظاهرات وكان رئيس الدولة السابق مهتما بالرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي كان في زيارة إلى تونس (يوم 3 جانفي2011).

– يوم 4 جانفي 2011 أعلن عن وفاة محمد البوعزيزي متأثرا بجروحه بعد معاناة دامت 17 يوما وكانت شرارة لاندلاع مسيرات في كامل تراب الجمهورية تصدت لها وحدات الأمن باستعمال الذخيرة الحية، دون تسجيل حالات وفاة.

– يوم 6 جانفي 2011 لوحظ تصاعد العنف من طرف قوات الأمن ضد المتظاهرين و أعلن على إضراب المحامين تضامنا مع زملائهم الذي سبق تعنيفهم من قبل أعوان الأمن.

– يوم 7 جانفي 2011 : أُعلن أن الرئيس أعطى تعليماته إلى الوزير الأول باستقبال وفد عن الاتحاد العام للتونسي للشغل لدفع مجهودات التنمية الجهوية وفي نفس اليوم أعلن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة عن إحداث برنامج لانتداب 50.000 ألف من أصحاب الشهادات العليا.

وفي القصرين أقدم المتظاهرون ليلا على إضرام النار بدار التجمع الدستوري الديمقراطي وقصر البلدية ومركز شرطة بحي النور.

– يوم 8 جانفي 2011 في القصرين وأثناء تفريق المظاهرات بادرت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على جموع المشيّعين، فتوفيا شخصان نتيجة إصابتهما بالرصاص.

ودام الصدام بين المواطنين وأعوان الأمن المتواجدين بكثافة ملحوظة ثلاثة أيام وسقط العديد من الضحايا بين موتى وجرحى.

وفي نفس الليلة وبمدينة تالة استعملت قوات الأمن الذخيرة الحية وكانت الإصابات تقع في الدماغ والصدر والوجه وتواصلت الاحتجاجات الشعبية.

واعترف الناطق باسم الحكومة بوفاة أربعة عشر مواطنا مصرحا "أن الرسالة وصلت، لكن العنف يبقى خطا أحمر" ولكن المواطنون تحدثوا عن أربعين ضحيّة، وتناقلت ذلك الصحافة العالمية وأكّدت مصادر نقابية سقوط ما لا يقل عن خمسين ضحيّة.

– يوم 9 جانفي 2011 تعرض مواطنو القصرين والرقاب إلى طلق ناري مكثّف من مسافات قريبة ودون إنذار أو تحذير، وبلغ عدد القتلى ثلاثة وعشرون قتيلا.

ولم تعد طاقة استيعاب مستشفى القصرين كافية. وفي تونس وقفت مجموعات من المواطنين في خشوع دقيقة صمت على أرواح الشهداء.

وكان هذا اليوم وباعتراف جميع الأطراف أكثر دموية من سابقيه، وفي القصرين انتشر الجيش الوطني أمام المنشآت العمومية بهدف حمايتها وقد تمّ استقباله بالهتافات والترحيب، ورغم حضور الجيش الوطني فقد سُجّل طلق ناري ضد المواطنين بمدينة تالة .

وتدخّل أعوان وحدات التدخّل ضدّ المواطنين المحتجين إثر دفن موتاهم وكان آخر الأسبوع في مدينتي القصرين والرقاب دموي جدا.

الواضح أن ما حصل جعل الرئيس السابق ينتبه إلى حقيقة الوضع وخطورته فأذن بانعقاد اللجنة الوطنية المتعلقة بمجابهة المخاطر والكوارث بوزارة الداخلية وهي مكلّفة حسب ما أوضحه للجنة عديد المسؤولين الأمنيين بوضع المخططات المختلفة وخاصة الأمنية وهي تجمع القيادات الكبرى لوزارة الداخلية وقوات الأمن الداخلي وقوات أمن الرئيس، ويرأسها وزير الداخلية أو وزير الدفاع حسب الظروف، وهي في حالات السلم تضع المخططات الأمنية للحماية ، أمّا في حالات الطوارئ فإنها تدار وفق ثلاث درجات، الأولى هي الدرجة العادية (ملاعب، مهرجانات، الخ.)، أما الدرجة الثانية فيتدخل فيها الجيش وتبقى القيادة لوزارة الداخلية، بينما تُسلّم القيادة في الدرجة الثالثة للجيش، وفي يوم 9 جانفي 2011 كانت حالة الطوارئ من الدرجة الثانية.

– يوم 10 جانفي 2011 في العاصمة قامت قوات الأمن بمحاصرة جامعة المنار وفرّقت مظاهرة شارك فيها الطلبة والتلاميذ، وأعلنت الحكومة عن قرارها بغلق المدارس والكليات في كامل تراب الجمهورية وقد تمّ تنظيم وقفة احتجاجية ببطحاء محمد علي بتونس إجلالا لأرواح الشهداء، وبدا أن الجماهير الشعبية ستواصل احتجاجاتها وطلباتها مهما كان الثمن والتضحيات.

وفي نفس اليوم خرج الرئيس السابق على الشعب بخطاب جديد نعت فيه المظاهرات بأعمال إرهابية قام بها منحرفون ملثمون وعصابات ملثّمة، مهدّدا بأن القانون سيكون الفيصل بينهم وبين النظام، كما وعد في نفس الخطاب بتوفير ثلاثة مائة ألف موطن شغل بحلول سنة 2012.

لقد كانت لغة هذا الخطاب الذي حمل فيه الرئيس السابق مسؤولية الأحداث إلى عصابات ملثمة لغة حادّة، وكما سبق بيانه عند تحليل الخطاب الأول وجد هذا الخطاب صداه لدى الميدانيين فسارع أعوان الأمن بإيقاف مجموعات من الشبان واحتجازهم بمقرات المناطق الأمنية أو بمقرّ وزارة الداخلية على غرار ما حصل

للمجموعة التي تمّ إيقافها في القيروان والمتكونة من طلبة وأصحاب شهادات عليا معطلين عن العمل، وقد أكد هؤلاء أنه وقع تحرير محاضر ووجّهت لهم فيها تهم المساس بالأمن العام ومحاولة الانقلاب وغيرها من التهم الخطيرة.

وما تمّت ملاحظته في هذه الفترة أن الإيقافات كانت جماعية وأن التهم لم تعد مجرّد تهم حق عام بل تطورت إلى تهم إرهابية وذلك تماشيا مع ما جاء بالخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق، من هنا يمكن أن نستنتج أن الكلمات الواردة بالخطاب المذكور لم تكن سوى أوامر يقع تلقيها وتنفيذها على الميدان.

وفي نفس اليوم أصدرت التنسيقية الوطنية للدفاع عن المواطنة[89] بلاغا شديد اللهجة طالبت فيه بوضع حد للتصعيد البوليسي واستعمال الذخيرة الحية واحترام حرية التعبير والتظاهر وفتح حوار مع المواطنين والبدء في التحقيق في الأحداث وضبط المسؤوليات.

– يوم11 جانفي 2011: عرفت تونس وولايات القصرين وقبلي وقابس وقفصة وبنزرت احتجاجات عارمة ومسيرات قدر عدد المشاركين فيها بالآلاف. وتعمد أعوان الأمن بالقصرين إلى إطلاق النار على مشيعي الجنازات وسقط العديد من الضحايا في هذه الولايات.

كما تظاهر المثقفون والفنانون بتونس العاصمة تعبيرا عن غضبهم وتضامنهم مع الضحايا، فتدخّلت قوات الأمن بشكل عنيف لتفرقيهم، وتم ضربهم بالعصي وركلهم ورميهم بالغاز المسيل للدموع على أمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة. وقد كانت هذه الحادثة إشارة خطيرة من النظام في اتجاه عدم التراجع عن ممارسة العنف مهما كانت نتيجته.

وفي نفس اليوم استقبل الرئيس السابق الوزير الأول محمد الغنوشي بقصر قرطاج، وأكّد هذا الأخير عند سماعه من طرف اللجنة أن اللقاء تناول الإذن بالبدء في

[89] تنسيقية مكونة من مجموعة جمعيات وناشطين في المجتمع المدني

التجسيم الفوري للقرارات التي اتخذها مؤخرا والتشاور حول إنشاء لجان لتقصي الحقائق، وتنظيم ندوة صحفية مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، وقد تمّ الإعلان على هذه الندوة الصحفية مع إعلان إقالة وزير الداخلية والتنمية المحلية.

– يوم 12 جانفي2011: تواصلت المظاهرات والمسيرات في جلّ ولايات الجمهورية، وعلى وجه الخصوص بالعاصمة حيث تحركت عديد الأحياء رغم حظر الجولان، نذكر من بينها حي التضامن ودوار هيشر والمنيهلة ومنوبة والدندان وحي الزهور والملاسين وسيدي حسين والسيدة وبومهل والكرم الغربي وحلق الوادي وبيرصة وبوسلسلة، كما حصلت تحركات بمدن وولايات أخرى مثل نابل (دار شعبان) والقصرين ودوز.

وشهدت مدينة صفاقس في ذلك اليوم مظاهرة كبرى بمناسبة الإعلان عن الإضراب العام بالمدينة، وكانت ردود فعل قوات الأمن كعادتها في منتهى القسوة حيث استعملت كل وسائل القمع من قتل وجرح واعتداء بالعنف الشديد وملاحقة المتظاهرين والتنكيل بهم.

وقد خلّفت أعمال القمع التي مارستها قوات الأمن عددا من القتلى في مدن الجنوب التونسي لأول مرة منذ بدء الاحتجاجات، كما سقط عدد من الضحايا في ولاية نابل.

وانتشر الجيش الوطني في العاصمة وأغلب المدن الكبرى، كما طلب من السيد محمد الغنوشي عقد ندوة صحفية حول الوضع، هذا الأخير أكّد لنا أنها الندوة الصحفية الوحيدة التي عقدها طيلة تواجده على رأس الحكومة رغم طول المدّة.

وقام الرئيس السابق بعزل وزير أثناء المظاهرات والأحداث، وسرى خبر مفاده أن الفريق أول رشيد عمار رفض تطبيق الإذن باستعمال الرصاص ضدّ المتظاهرين وهو خبر لم تثبت صحّته بل نفاه الفريق رشيد عمّار لدى سماعه من طرف اللجنة.

أفاد السيد أحمد فريعة وزير الداخلية والتنمية المحلية الجديد عند سماعه من طرف اللجنة أن الرئيس السابق اتصل به يوم 12 جانفي 2011 وطلب منه مساعدته

باعتباره أستاذا جامعيا ويتميّز بحسن أخلاقه ونظافة يده وأعرب له عن قراره إدخال إصلاحات سياسية، فقبل المنصب إيمانا منه بإمكانية المساهمة في تهدئة الأجواء وإنقاذ البلاد والنهوض بها، وقد تمّ تنصيبه في نفس اليوم علما وان بن علي لم يجد الوقت لإمضاء القرار القاضي بتعيينه.

– يوم 13 جانفي2011 : أصدرت وزارة الداخلية بلاغا تعلن فيه حظر الجولان بولايات تونس الكبرى (وهي ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة) وذلك من الساعة الثامنة مساء إلى الخامسة والنصف صباحا، وقد وتواصل في ذلك اليوم سقوط الضحايا من موتى وجرحى على يد أعوان الأمن.

وتواصلت الاحتجاجات وقويت حدّتها خاصة مع انتشار خبر اقتناء صهر الرئيس صخر الماطري لأسهم بمبلغ ضخم يناهز التسعمائة مليار من شركة اتصالات، هذا الخبر جعل الشعب يقتنع بأن العائلة والحواشي لم يعد لهم مكان وأن اهتمامات السياسيين لم تكن إيجاد حلول اقتصادية بقدر التفكير في تنمية الثروات الفردية.

وتقرّر في الأثناء إرجاء مواعيد كل التظاهرات الرياضية المبرمجة لآخر الأسبوع ونظّم الطلبة والأساتذة تجمّعا ضخما بالمركب الجامعي بالمنار تدخّلت أثناءه قوات الأمن بالغاز المشلّ للحركة.

في نفس اليوم أذن الرئيس السابق بعقد اجتماع مجلسي النواب والمستشارين وطلب من الوزير الأول ووزير الداخلية أن يعقدا جلسة برلمانية لتدارس وضع البلاد.

وتوجه بن علي في المساء بخطاب تلفزي إلى الشعب التونسي للمرة الثالثة وكان ولأول مرة باللهجة العامية حسبما تمّ نصحه به من قبل أحد أصهاره كما بينه وزير مدير الديوان الرئاسي السابق لدى سماعه من قبل اللجنة بتاريخ 16 فيفري 2012 والذي أكّد أن الرئيس سلّم له النص لمراجعته وهو ما تمّ فعلا وأن النص الأصلي تضمّن جزءا يتعلق بعائلة الطرابلسي وقع إلغاؤه.

هذه المرة كان الخطاب في اتجاه التهدئة بيّن فيه الرئيس السابق أنه وقع تغليطه ووعد بمحاسبة من تسبّبوا في ذلك وأخفوا عليه حقيقة الأوضاع وأعلن أنه لن يترشح لولاية أخرى سنة 2014 بعد أن تقدّم بالشكر لمناشديه وأنه لن يقبل أن يراق دم التونسيين وأعلن عن عدة قرارات أخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وأهم جملة في هذا الخطاب كانت "**يزي مالكرتوش الحي، الكرتوش ما عندوش مبرّر**" غير أن هذا الكلام لم يمنع مواصلة إطلاق النار إذ أنه وفي الوقت الذي كان الخطاب يُبثّ سقط العديد من الضحايا بتونس العاصمة و برأس الجبل وغيرها كما جرح ما يقارب المائة جريح بالرصاص في كامل ولايات الجمهورية.

وعلى كل حال يتبيّن من تحليل كلمات هذا الخطاب أنّها شملت أيضا أوامر هذه المرّة في اتجاه وقف إطلاق النار وتهدئة الأوضاع ويتبادر التساؤل حول مواصلة القتل رغم صدور هذا الخطاب الواضح والجواب حسب تحليلنا أن الأمر لم يصل بعد إلى المنفّذين الميدانيين.

دليلنا على ذلك أنها المرّة الوحيدة خلال كامل الأحداث ورغم تتالي سقوط الضحايا التي تخرج فيها التفقدية العامة بوزارة الداخلية وتأذن بفتح الأبحاث. كان ذلك بمناسبة ما حدث برأس الجبل من ولاية بنزرت في الليلة الفاصلة بين 13 و14 جانفي أي مباشرة بعد إلقاء الخطاب.

لقد سارعت تفقدية وزارة الداخلية بفتح بحث يوم 13 جانفي 2011 وهي التي لم تحرّك ساكنا منذ سقوط أول ضحية يوم 24 ديسمبر 2010، وباشرت الأبحاث فعلا في نفس الليلة.، ويبقي السؤال مطروحا عن سبب فتح بحث في أحداث مدينة رأس الجبل وعدم فتحه في مناطق أخرى مثل حي "الكرم الغربي" وهو حي قريب من العاصمة.

خرج مجموعات موالية للنظام مباشرة بعد الخطاب إلى الشوارع رغم حظر التجوّل حاملين الأعلام وصور بن علي هاتفين بحياته معبرين عن ابتهاجهم بالقرارات التي

أعلن عنها، لكن هذه المسيرات المساندة كانت محدودة العدد ولم تحقق الغاية التي كان يترقبها النظام.

– يوم الجمعة 14 جانفي2011 : هذا اليوم كما سبق أن حللنا مختلف ردهاته كان يعتبر يوما فاصلا في مسيرة الرئيس السابق فنتائج خطاب الأمس ستظهر اليوم بين انطلاء الحيلة وتصديق الوعود التي وردت في الخطاب الأخير وبين التشبث برفض النظام وتصرفات مكوناته.

وكان الجواب واضحا من خلال تواصل المظاهرات في كامل أنحاء الجمهورية ونظمت أضخم مظاهرة بتونس العاصمة شارع الحبيب بورقيبة تلبية لنداء من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أعلن الإضراب العام.

تحوّلت الطلبات من حرية وكرامة وطنيّة إلى المطالبة برحيل زين العابدين بن علي. وردت عبارة "ارحل dégage" التي أصبحت صرخة كل المنتفضين في العالم العربي وحتى في أوروبا وأمريكا.

قرّر بن علي صباحا حلّ الحكومة وكلّف السيد محمد الغنوشي الوزير الأول السابق بتكوين حكومة جديدة والإعلان عن تنظيم انتخابات نزيهة سابقة لأوانها في ظرف ستة أشهر، وحوالي الساعة الثالثة بعد الظهر قرّر الإعلان عن حالة الطوارئ في كامل تراب الجمهورية.

كانت هذه آخر القرارات السياسية التي اتخذها قبل اتخاذ، قرار فاجأ ملايين التونسيين وفاجأ العالم هو قرار لا يمكن توصيفه فهو ليس بالقرار السياسي ولا الاقتصادي ولا الاجتماعي، قرار الهروب من البلاد كان قرارا شخصيا بحت راعى فيه الرئيس السابق أمنه الشخصي ومصلحة أفراد عائلته الضيقة غادر الرئيس السابق نحو المملكة العربية السعودية دون سابق إعلام حوالي الساعة الخامسة وخمسين دقيقة مساء توقيت إقلاع الطائرة الرئاسية.

فرّ مع عائلته تاركا البلاد في حالة من الفوضى العارمة والانفلات الكلي وفي حالة طوارئ وهذا الفرار يحمّل الرئيس السابق مسؤولية سياسية كبرى فهروبه ترك البلاد في حالة فراغ دستوري تمّ تداركه كما بيناه سابقا.

ب- مسؤولية الإدارة العامة لأمن الرئيس والشخصيات الرسمية

هي من أهمّ الإدارات الموجودة بجهاز رئاسة الجمهورية ويشرف عليها مدير عام تتمثل مهامّه الأساسية في الإشراف على إدارة المصالح المختصة وإدارة المصالح المشتركة التي يعمل بهما حوالي ألفين وخمسمائة عون أمن مكلفين بتأمين وحراسة مقرّات رئاسة الجمهورية وتأمين تنقّلات رئيس الدولة داخل أرض الوطن وخارج حدوده مع تأمين الحماية للشخصيات الرسمية الأجنبية عند حلولها بتونس.

وهؤلاء الأعوان مسلحون بأسلحة فردية تتمثّل في مسدسات وبنادق من نوع "شطاير"، إلى جانب أسلحة جماعية تتمثل في رشاشات مضادة للطائرات وقد أفاد المدير العام السابق للأمن الرئاسي السيد علي السرياطي عند سماعنا له أن الأعوان التابعين له لم يكونوا موجودين على الميدان مطلقا أثناء الأحداث التي انتهت بسقوط النظام ولم يشاركوا في التصدي للمتظاهرين المحتجين بأي مكان من الجمهورية لخروج ذلك عن اختصاصهم أو صلاحياتهم.

وثبت عدم مشاركة أعوان الأمن الرئاسي في قمع الاحتجاجات وقتل المتظاهرين وذلك من خلال نتيجة أعمال اللجنة التي شكّلتها وزارة الداخلية وقامت يوم 17 جانفي 2011 بجرد أسلحة أعوان الأمن الرئاسي والرصاص الموضوع على ذمّتهم وتبيّن أنها كاملة ولم يقع استعمال أية رصاصة لأيّ سبب كان.

ويجدر التذكير بما راج حول أعوان الأمن الرئاسي بعد يوم 14 جانفي2011 والتي مفادها أنّهم المتسبّبون في الأحداث وفي عمليّات القتل التي حصلت وانّ ما اصطلح على تسميتهم "بالقناصة" هم في الواقع أعوان تابعين لأمن الرئيس وزّعهم الرئيس السابق على المناطق بهدف قمع الاحتجاجات التي انتشرت في كامل مناطق البلاد.

وساهمت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في بثّ أخبار غير مؤكّدة، وكانت لها نتائج سيئة جدا من ذلك أن أعوان هذا السلك أصبحوا مهددين في حياتهم وعائلاتهم من قبل المواطنين.

في المقابل وُجّهت العديد من التهم إلى مدير الأمن الرئاسي السيد على السرياطي الذي اعتبره الكثيرون وخاصة من كبار الأمنيين مساهما بصفة مباشرة في الأحداث باعتباره مهيمنا فعليا على وزارة الداخلية بحكم قربه من الرئيس السابق وتعويل هذا الأخير عليه في العديد من الأمور الأمنية. قامت اللجنة بسماع السيد علي السرياطي في ما لا يقل عن ثلاث مناسبات أكّد فيها ما يلي:

– أنه كان يقوم بالواجب المحمول عليه وقد طلب من الرئيس السابق العودة إلى تونس عند اندلاع الأحداث غير أنه رفض واعتبر أن ذلك سيؤول بأنه خائف.

– أن حضوره بوزارة كان في إطار لجنة مجابهة الكوارث بأمر من الرئيس السابق، وكان يسعى إلى توفير الوسائل السلمية لمواجهة المظاهرات من خراطيم مياه وقنابل مسيلة للدموع ويسعى إلى الخروج من الوضع بأخف الأضرار.

– أن مهمّته الأساسية هي حماية مؤسسة رئيس الدولة وقد سعى جاهدا لتنفيذها يوم 14 جانفي 2011 بدفع الرئيس السابق دفعا للخروج من البلاد بعد أن تيقن أنّ بقاءه من شأنه أن يصعّد الاضطرابات.

–أنه والأعوان التابعين لجهاز الأمن الذي يشرف عليه لم يشاركوا مطلقا في الأحداث ولم يساهموا فيها بأي شكل من الأشكال.

الاستنتاجات

من خلال ما تمّ سرده من ردود فعل الرئيس السابق في الفترة المتراوحة بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 يتبين ما يلي :

– أن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن وضع السياسة والفلسفة الأمنية بالبلاد، فضلا على إشرافه بصفة فعلية ومباشرة على الوسائل والتجهيزات الأمنية المفروض توفيرها للأعوان من قبل وزارة الداخلية.

– أن مواقف الرئيس السابق تنقسم إلى ثلاث درجات، مرّ في كل واحد من خطاباته بدرجة منها، فمن اعتماد منطق القوّة والتركيز المطلق على الاختيار الأمني والذي أدى ميدانيا إلى الاستعمال المفرط للقوّة من قبل الأعوان الميدانيين وسقوط العديد من الضحايا بصفة جماعية في بعض المناطق على غرار تالة والقصرين والرقاب في الخطاب الأول، إلى إدخال الحلّ الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب الحلّ الأمني ومحاولة تقديم صورة مغلوطة واعتبار أن ما حصل هو عمل إرهابي لمجموعات منظّمة في الخطاب الثاني، وانتهى إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية والابتعاد عن الحل الأمني بإعطاء الأمر بالتوقّف عن استعمال الرصاص الحي في الخطاب الثالث.

– أن رئيس الدولة السابق كان متابعا لمجريات الأحداث والاحتجاجات وطرق التصدي لها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 14جانفي 2011 وقد تمّ إعلامه بعمليات إطلاق النار على المتظاهرين وما نتج عنه من سقوط ضحايا من بين المحتجين ولكنه لم يتدخل لوقف نزيف التصدي العنيف لقوات الأمن الذي تواصل في كافة المناطق وعلى امتداد عدة أيام ولم يتدخّل بصفة صريحة إلاّ يوم 13 جانفي 2011 بإعطاء تعليمات بوقف إطلاق الرصاص الحي مما يقيم الدليل بصفة واضحة على توّرطه وسبق إعطائه لتعليمات بإطلاق الرصاص.

– أن مسؤوليّة رئيس الدولة باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن الداخلي عن الأفعال التي يرتكبها مرؤوسوه مفترضة، فضلا على إعطائه أوامر بصفة مغلّفة من خلال خطاباته واعتماده الخيار الأمني باستعمال أسلوب القمع والقوة المفرطة عوضا عن إيجاد الحلول الاجتماعية والسياسية الملائمة، خاصة وان بداية الاحتجاجات كانت لأسباب اقتصادية واجتماعية وكان مطالب المحتجين تصب في هذا الاتجاه.

– أن مغادرة البلاد بصورة فجئية رغم وجودها في حالة طوارئ، تحمّل الرئيس السابق إلى جانب مسؤوليته السياسية الواضحة والجزائية المفترضة، مسؤولية تاريخية ثابتة في ترك الشعب يتخبّط في حالة من الانفلات الأمني غير المسبوق وترك النظام بلا رأس وفي حالة فراغ دستوري.

– أنه خلافا لما راج عن تورّط جهاز الأمن الرئاسي في قمع المتظاهرين لم تثبت التحريات أن الأعوان التابعين لهذا الجهاز ساهموا في الأحداث ولم يثبت أنهم قاموا بإطلاق أيّة رصاصة.

– أن الإدارة العامة لأمن الرئيس والشخصيات الرسمية لعبت دورا بارزا في ملئ الفراغ الدستوري بصورة قانونية والمحافظة على الشرعية من خلال ما قام به الضابط سامي سيك سالم والذي سبق أن حللناه في الباب المتعلق بسرد أحداث يوم 14 جانفي 2011، ويبقى موضوع تحديد مسؤولية بعض أفرادها من أنظار القضاء الذي لم يبت بعد في القضايا المنشورة.

ثانيا: مسؤولية الهياكل المتداخلة في الأحداث

لا جدال أن رئيس الدولة السابق كان يمسك بزمام الأمور وانّه أرسى نظاما سياسيا انبنى أساسا على الآلة الأمنية، وقد تعوّد على حلّ المشاكل وتجاوز الأزمات انطلاقا على الحلول الأمنية هذه الحلول تنطلق بالضرورة من إدارة الشأن الأمني وصولا إلى المنفذين الميدانيين، مرورا بالعديد من الوزارات التي تتداخل لخدمة هذا النظام وإرساء مقوماته من خلال تنفيذ تعليماته.

وخلال الأحداث التي تعهّدت لجنة تقصي الحقائق بالبحث فيها تبيّن تداخل للعديد من الأطراف الوزارية اختلفت نسبة مسؤوليتها في الأحداث باختلاف الدور الذي اضطلعت به وفي ما يلي تحليل لمسؤولية كل وزارة من الوزارات المتداخلة في المشهد الذي رسم الصورة المتكاملة للأحداث نحاول تقسيمها إلى جزئين يتناول الأول الوزارات ذات العلاقة المباشرة بالأحداث ويتناول الثاني الوزارات ذات العلاقة غير المباشرة بالأحداث.

أ- الوزارات ذات العلاقة المباشرة بأحداث الثورة

يمكن القول أن وزارتي الداخلية والدفاع الوطني لعبتا الدور الحاسم في الأحداث وكان دورهما مباشرا باعتبار الالتحام المباشر بالجماهير وسيطرتهما على الأمور الأمنية حسب تدرج الأحداث مثلما سنبينه لاحقا.

1 - وزارة الداخلية والتنمية المحلية

بشكل عام يمكن التأكيد على دور وزارة الداخلية والتنمية المحلية حسب التسمية الرسمية آنذاك في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تحولت إلى ثورة انتشرت عبر مختلف المدن التونسية وانتهت بالقضاء على نظام سياسي دام أكثر من 23 سنة.

وطبقا لمقتضيات الأمر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية ولجميع النصوص التي نقحته وتممته، فإنّ مشمولات وزارة الداخلية والتنمية المحلية ومهامها تتمثل فيما يلي :

- تقوم وزارة الداخلية والتنمية المحلية في إطار مشمولاتها بالسهر على تنفيذ تعليمات الحكومة في جميع الميادين وخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تبلغ الحكومة بتطوّر الوضع العام بالبلاد ويُمكنها في هذا الصدد أن تقترح البوادر الملائمة.
- تسهر على احترام القانون وتحافظ على النظام العام في كامل تراب الجمهورية.
- مسؤولة على الوقاية المدنية.

- تمارس سلطتها على الإدارة الجهوية التي تقوم بتوجيهها وتنسيق أعمالها ومراقبتها ويترأس وزير الداخلية والتنمية المحلية الندوة الدورية للولاة.
- تمارس الرقابة والإشراف على الجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها.
- مسؤولة على تنظيم وحسن إجراء العمليات الانتخابية وكذلك التصريح بنتائج تلك الانتخابات.
- توجّه وتنسق مجموع الإجراءات والعمليات لفائدة الوقاية المدنية.
- تباشر سلطة الشرطة الإدارية.

من خلال المهام الموكولة قانونيا لوزارة الداخلية يتبين بصفة واضحة الدور الهام الذي تضطلع به في المحافظة على النظام العام في البلاد والمساهمة في استتباب الأمن.

ولعل هذا العنصر يعتبر من أهم العناصر التي كان يتباهى به النظام السابق وكان الرئيس السابق على خلفية تكوينه الأمني يعتبر أن هذا الميدان هو ميدانه الخاص الذي كان يسيطر عليه ويبسط عليه نفوذه بالكامل.

وما يتبادر للذهن في هذا الإطار هو التساؤل حول كيفية تصرف وزارة الداخلية والتنمية المحلية مع الأحداث المتعاقبة وتحضيراتها المادية والبشرية لمواجهة ما حدث؟

للجواب على هذا التساؤل لا بدّ من التمييز بين مستويين الأول يتمثّل في القرار المركزي الذي يقع اتخاذه على مستوى الوزارة والثاني يتمثّل في تنفيذ هذا القرار من قبل الأمنيين المتواجدين فوق الميدان تحت إشراف قياديين.

*** القرار المركزي**

يصدر القرار المركزي بالضرورة عن الإدارة المركزية التي توجد بوزارة الداخلية ويترأسها وزيرها ويستعين بكبار المسؤولين الأمنيين المتواجدين معه بالإدارة المركزية والذي يقوم كل واحد منه بمهامه المحددة مسبقا.

وقد أفاد السيد وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك عند سماع اللجنة له[90] ومن خلال ما ما أفاد به لدى قاضي التحقيق العسكري[91] أن المهمة الموكولة إليه تقتضي السهر على استتباب الأمن داخل تراب الجمهورية بما يقتضي ذلك من تعليمات ومكاتيب تُوجّه بالأساس إلى المسؤول الأول من بعده وهو المدير العام للأمن الوطني متى كان الموضوع من أنظار الأمن الوطني وآمر الحرس الوطني متى جدت أحداث راجعة بالنظر للإدارة المذكورة.

وأضاف أنه لم يكن يتصل بالرئيس السابق إلاّ عند الضرورة ومنذ انطلاق الاضطرابات بالبلاد التونسية كان حريصا على معالجة الوضع الأمني والتعامل مع المحتجين بطريقة سلمية وقد كان رئيس الجمهورية السابق موجودا بالبلاد التونسية ساعة حصول الأحداث وعلى اتصال دائم به وقد أعلمه بحقيقة الوضع وطلبات أهالي سيدي بوزيد والتي تتعلق بالأساس بالتنمية والتشغيل إلا أن الرئيس السابق وبعد حصول حادثة حرق محمد البوعزيزي لنفسه غادر البلاد التونسية بمعية عائلته والمدير العام للأمن الرئاسي إلى دولة الإمارات.

وأكّد أنه كان على اتصال بالرئيس السابق ويعلمه بكل ما يطرأ من أحداث ومتى تعذّر ذلك فإنه يتصل بالمدير العام للأمن الرئاسي علي السرياطي وقد أبلغهما عن حقيقة الوضع خاصة بعد أن تعمدت مجموعة من الشبان إضرام النار ببعض المؤسسات العمومية والمراكز الأمنية وقد نجم عن ذلك حرق مركز الحرس الوطني بمنزل بوزيان وسقوط بعض القتلى.

وبالفعل توجّه الرئيس السابق منذ رجوعه بكلمة إلى الشعب التونسي استعمل فيه عبارة "**التصدي بكل حزم**" مع تكرارها في مناسبتين كدليل منه على كونه سوف يوفّر جميع

---

[90] تم الاستماع للمذكور يوم 2011/05/31 بالقاعدة العسكرية بالعوينة

[91] القضية التحقيقية المتعلقة بشهداء الثورة لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس

ما تمتلكه الدولة من وسائل قصد مجابهة تلك الاحتجاجات، وأضاف أن رئيس الدولة السابق كان يتصل بصفة مباشرة بكبار المسؤولين الأمنيين.

إن وزير الداخلية ولئن تمسّك بأنه لم يكن صاحب القرار فان ما تمسّك به مردود عليه لأسباب قانونية وأخرى واقعية نبينها كما يلي :

– **قانونيا** تقتضي أحكام الفصل الثاني من القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي ما يلي : "يرجع أعوان قوات الأمن الداخلي بالنظر إلى وزير الداخلية تحت سامي سلطة رئيس الجمهورية الذي يأذنهم ويأمرهم مباشرة أو عن طريق الوزير الأول أو وزير الداخلية ويتصرف الوزير الأول في قوات الأمن الداخلي وذلك طبقا لما جاء به الدستور"[92]

– **واقعيا** تفترض طبيعة المهام الإدارية لوزير الداخلية بالضرورة أن يكون هو المشرف على القرارات الصادرة، بمساعدة كبار المسؤولين الأمنيين المتواجدين بالوزارة والذين يساهمون في رسم السياسة العامة الأمنية للبلاد في الأحوال العادية فما بالك في حالات الأزمات إذ يستحيل تصوّر اكتفاءهم بالإشراف الإداري أثناء أحداث تشكل بوادرها خطر على النظام القائم.

فضلا على ذلك فإنه سبق للوزارة ان واجهت تحت إشراف نفس الوزير أحداث مماثلة وهي أحداث الحوض المنجمي خلال سنة 2008 وتمكّنت من إعداد الخطط والطرق الكفيلة بإخمادها.

وعلى افتراض التسليم بأن الرئيس السابق كان يتصل مباشرة بالمسؤولين الأمنيين(وهي فرضية نفاها العديد من المسؤولين الواقع سماعهم من طرف اللجنة) فإن من أوكد الواجبات المحمولة على الأمنيين واجب ردّ الخبر ولا يُتصوّر أن من يتلقى أي مسؤول أمني أمرا مباشرا من رئيس الدولة دون ردّ الخبر مباشرة إلى رئيسه المباشر والمسؤول قانونيا عنه.

[92] النص الدستوري تمّ تنقيحه بتاريخ لاحقا لتاريخ القانون المذكور ولم يعد للوزير الاول اية سلطة على وزارات السيادة.

وأمام اندلاع الأحداث الأخيرة وتواتر الروايات حول تنامي الاحتجاجات خاصة في ولاية سيدي بوزيد ومنها إلى ولاية القصرين ثمّ إلى بقية الولايات كان أول قرار اتخذه وزير الداخلية آنذاك إرسال المدير العام لوحدات التدخل جلال بودريقة إلى ولاية سيدي بوزيد الذي قام باتخاذ التدابير اللازمة وذلك بإرسال مدير إدارة التنسيق الجهوي إلى مكان الواقعة كما عززه بوحدات أمنية أخرى.

وأكّد هذا الأخير عند سماع اللجنة له[93] أنه ذهب إلى ولاية سيدي بوزيد يوم 18ديسمبر 2011 وظلّ يتابع الأوضاع والتي كانت طبيعية في الصباح مع محاولات المواطنين لاقتحام مقر الولاية وكان الأمر عاديا إذ قام الأعوان بتفريق المواطنين بالوسائل التقليدية خاصة عند الاقتراب من مقرات السيادة، وأضاف أن الأمر يتحوّل ليلا إلى شغب كبير من ذلك قطع الطرقات وإشعال العجلات المطاطية.

علما وأنه حسب المسؤولين الأمنيين الواقع سماعهم من قبل اللجنة فإن الأمور كانت تعالج حسب الظرف الذي وقعت فيه وكذلك بالاستناد إلى طبيعة الأفعال الصادرة عن المتظاهرين دون اللجوء إلى استعمال القوة أو الذخيرة الحية، ثم ومع انتشار الاحتجاجات بمناطق أخرى وخاصة بعد حادثة منزل بوزيان و توجّه الرئيس السابق بكلمة يوم 28 ديسمبر 2010 إلى الشعب أكّد فيها بأنه سوف يتصدى بواسطة أجهزة الدولة إلى كل خارج عن القانون.

الثابت أن إرسال عدد هائل من التعزيزات الأمنية من شرطة وحرس تجاوز عددها الألف عون وإرسال مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى للإشراف الميداني على العمليات لا يمكن أن يفسر إلاّ بالرغبة في قمع الاحتجاجات التي بدأت في الانتشار قبل أن تتجاوز حدود ولاية سيدي بوزيد على غرار ما حصل بقمع انتفاضة الحوض المنجمي بولاية قفصة سنة 2008.

[93] تمّ سماعه في مناسبتين بالقاعدة العسكرية بالعوينة

ويضاف إلى ذلك قيام الإدارة المركزية بإرسال نفس الوجوه الأمنية التي ساهمت بصفة فعّالة في إخماد شرارة الحوض المنجمي، فأغلب المسؤولين الذين تنقلوا إلى سيدي بوزيد سبق لهم أن تعهدوا بمهام أثناء انتفاضة مدن الحوض المنجمي.

إن هذا الاستعراض العلني للقوّة من حيث عدد الأعوان المرسلين ونوعية القياديين المشرفين على العملية رأى فيه المواطنون استفزازا كبيرا لهم أدى إلى خلق روح من المقاومة.

علما وأن أغلب المسؤولين الأمنيين أكدوا على عدم إسداء أو تلقي أوامر بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وعلى التركيز على حسن التعامل مع المتظاهرين من حيث عدم اللجوء إلى القوة وعدم ملاحقتهم داخل الأحياء السكنية وفي صورة تصاعد الاشتباكات وتعمد بعض المتظاهرين استهداف الأعوان أو المقرات الأمنية يمكن استعمال الدروع والعصي والقنابل المسيلة للدموع قصد الدفاع عن أنفسهم.

من هنا يطرح التساؤل حول الإمكانيات اللوجستيكية التي جهزتها الإدارة المركزية للأعوان الميدانيين حتى يتمكنوا من تنفيذ هذه التعليمات ومنع اللجوء إلى الرصاص الحي وتأطير عملية التصدي للمتظاهرين تنفيذا مقتضيات الفصل 21 من القانون عدد 4 لسنة 1969 الذي إقتضى أنه "إذا وجد أعوان الأمن أنفسهم أمام متجمهرين يأبون التفرق رغم الإنذارات الموجهة لهم والمنصوص عليها بالفصول المتقدمة من هذا القانون فإنهم يستعملون بالتدرج الطرق التالية لتشتيتهم :

1/ الرش بالماء أو المطاردة بالعصي.

2/ الرمي بالقنابل المسيلة للدموع.

3/ طلق النار عموديا في الفضاء لتخويف المتجمهرين.

4/ طلق النار فوق رؤوسهم.

5/ طلق النار صوب أرجلهم."

وجّهت وزارة الداخلية أعدادا كبيرة من أعوان الأمن التابعين لوحدات التدخّل والنظام العام إلى ولايتي سيدي بوزيد والقصرين وكانوا مؤطرين بعناصر قيادية أمنية، لكن دون أن توفّر لهم الإمكانيات اللازمة بل وفّرت أنواع الأسلحة النارية وذخيرتها الحيّة وسلّمتها للأعوان بالطريق العام وهي أسلحة ناريّة معدة للقتل بطبيعتها.

وفي المقابل لم توفّر ما يكفي من وسائل التصدي السلمية غير القاتلة للمتظاهرين على سبيل المثال الرصاص المطاطي وشاحنات الرّش بالماء الساخن والتي تبيّن أن العدد المتوفّر في كامل البلاد هو ثلاثة فقط إحداها معطبة.

ونتج على ذلك سقوط العديد من الضحايا في مدّة قصيرة ولعل العدد الكبير من الضحايا في ولايتي سيدي بوزيد أدى إلى محاولة استيعاب الأزمة بطريقة أخرى.

وأمام تصاعد المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن قرّر رئيس الدولة السابق تكوين خليّة أزمة من خلال تحريك " اللجنة الوطنية للطوارئ " التي اجتمعت بتاريخ 09 جانفي 2011 صلب وزارة الداخلية والتنمية المحلية وكانت تضمّ كل من المدير العام للأمن الوطني سابقا المدير العام للأمن العمومي سابقا و المدير العام لوحدات التدخل وذلك تحت إشراف وزير الداخلية.

وكان الجميع يعقدون اجتماعات بصفة يوميّة وكان علي السرياطي بصفته المدير العام للأمن الرئاسي والشخصيات الرسمية غالبا حاضرا معهم وذلك قصد تبليغ تعليمات الرئيس السابق لأعضاء اللجنة أو رفع تقرير إليه حول مجريات الأحداث وما تمّ اتخاذه من قرارات تمررّ في شكل تعليمات إلى الوحدات الأمنية الميدانية قصد التصدي للمتظاهرين.

خلال اجتماعات هذه اللجنة تمّ تباحث أمور ميدانية وخاصة مسألة نفاذ الغاز المسيل للدموع وهو ما أدى إلى التنسيق مع القطر الليبي لجلب ألف وخمس مائة قذيفة تسلمها نقيب تابع للأمن الرئاسي صبيحة يوم 14 جانفي 2011.

لم تمكّن أعمال هذه اللجنة من إيقاف الاحتجاجات وبلوغها إلى بقية المدن التونسية وخاصة وصولها إلى العاصمة التي تمثّل القلب النابض للبلاد بما يوجد فيها من اختلاط بين مواطنين من جميع الجهات وأغلب الإدارات المركزية الهامة وغيرها، وقد تواصل سقوط الضحايا ولكن بنسق أقل شراسة.

بعد يوم 12 جانفي 20111 ورغم تغيير وزير الداخلية، لم تهدأ الأوضاع بل عرفت البلاد يوما من أكثر الأيام دموية وهو يوم 13 جانفي2011، وقد بين السيد أحمد فريعة الوزير الجديد[94] للجنة عند سماعه أنه "تلقى اتصالا من رئيس الدولة سابقا معلما إياه بأنه ينوى القيام بإصلاحات سياسية عميقة مع إطلاق للحريات ومحاسبة المفسدين وبأنه بصدد الاتصال بأطراف من أحزاب المعارضة تسلّم مقاليد الوزارة، وأضاف أنه ونظرا لضيق الوقت لم يتسنّ له القيام بأيّ تدخّل خاصة أنه تلقى اتّصالا فحواه التحوّل تباعا إلى كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين لتقديم تقرير حول الوضع الأمني للبلاد فتحوّل في الصباح إلى مقر مجلس النواب وتحوّل مساء إلى مقر مجلس المستشارين حيث تولى تقديم عرض داخلهما حول الوضع العام الأمني للبلاد.

وأكّد أنه بادر بإعطاء تعليمات بعدم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين كما أذن بإعداد منشور يمنع استعمال الذخيرة الحية لتشتيت المتظاهرين والتأكيد على ضرورة استعمال الوسائل القانونية الأخرى في تفريق محدثي الشغب طبق ما ينص عليه القانون وأمضاه يوم 15 جانفي 2011 صباحا وأذن في الحين بتعميمه ونشره على كافة وحدات الأمن والحرس بمختلف مناطق الجمهورية."

[94] تمّ تعيينه يوم 12جانفي2011

*** تنفيذ القرار من قبل الأعوان الميدانيين**

اقتضى الفصل الرابع من القانون عدد 70 لسنة 1982 "قوات الأمن الداخلي تتكون من أعوان الأمن الوطني والشرطة الوطنية وأعوان الحرس الوطني وأعوان الحماية المدنية وأعوان السجون والإصلاح (أصبحوا تابعين لاحقا لوزارة العدل).

كما اقتضى الفصل الثالث من نفس القانون أنه "يقع استعمال الأسلحة من قبل أعوان قوات الأمن الداخلي طبقا للتشريع الجاري به العمل وخاصة لأحكام الفصول 39 و40 و42 من المجلة الجنائية أو في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها بالقانون عدد 4 لسنة 69 المؤرخ في 24 جانفي 1969 والمتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر.

إن الحديث عن مسؤولية أعوان الأمن الميدانيين أثناء تنفيذهم للقرار المركزي يقتضي التذكير بأن الأعوان المذكورين مرتبطون بالضرورة بواجب تنفيذ التعليمات حسب التسلسل الإداري.

ولئن لم تثبت فعليا صدور تعليمات عليا للأعوان بإطلاق النار، فإنه من المستحيل على قوات الأمن الداخلي التصرّف تلقائيا، باعتبارها منظمة في شكل رئاسي تسلسلي يتّخذ تنظيما هرميا يرأسه رئيس الدولة وفي قاعدته الأفراد المكلفون بتنفيذ مختلف المهام التي تصلهم عن طريق القادة الميدانيين، وهم بدورهم يتلقون أوامر من المسؤولين الأمنيين المركزيين المشرفين على التنفيذ عبر تلقي الأخبار وكافة المعلومات من قاعة العمليات المركزية وإسداء التعليمات الواجبة.

وتبعا لذلك يكون الأعوان مجبرين على تنفيذ ما يتلقونه من تعليمات وأوامر، والسؤال الذي يطرح في هذا المجال هو إلى أي مدى يجب على العون التنفيذي تطبيق الأوامر والتعليمات التي تسدى له ؟ وهل يتحمل المسؤولية الجزائية عند ارتكاب خطإ ناتج عن تنفيذ الأوامر ؟

بالرجوع إلى المجلّة الجزائية يمكن القول أنّ من ارتكب فعلا مجرّما بإذن من السلطة

التي لها النظر لا يعاقب حسب مقتضيات الفصل 42 من المجلّة الجزائية الذي أفاد أنه "لا عقاب على من ارتكب فعلا بمقتضى نص قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر."

غير أن ذلك في مثل موضوع الحال يجب فهمه بالربط مع القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

أجاب المشرع التونسي على السؤالين المطروحين من خلال الفصل 46 منه الذي اقتضي أنه: "بصرف النظر عن الأحكام التي تنص عليها القوانين الأساسية الخاصة فإن كلّ عون من أعوان قوات الأمن الداخلي مهما كانت رتبته في سلم سلكه مسؤول على المهام المنوطة بعهدته وعن تنفيذ الأوامر التي يتلقاها من رؤسائه في نطاق الشرعية القانونية و كلّ عون من أعوان قوات الأمن الداخلي مكلف بتسيير مصلحة من مصالح سلكه أو وحدة من وحدات أجهزة قوات الأمن الداخلي مسؤول أمام رؤسائه عن السلطة التي منحت له لهذا الغرض وعن تنفيذ ما يصدره من أوامر والمسؤولية الخاصة الفردية أو الجماعية التي يتحمّلها مرؤوسوه لا تعفيه من المسؤولية الملقاة على عاتقه "

هذا الفصل يجعل العون التنفيذي مسؤولا على ما يقوم بتنفيذه من أوامر التي يفترض أن تكون شرعية لتنفيذها وإلاّ فإن المنفّذ يكون مسؤولا متى تحقّق من عدم شرعيّة الأوامر والتعليمات التي أسديت له، وإنه ولئن كان من السهل تحليل النصوص القانونية بصفة نظرية إلاّ أنه من المفيد تجسيد ذلك على الميدان.

والثابت أنه ومن خلال ما تمكّنت اللجنة من رصده في الأحداث الأخيرة تبيّن أن الأعوان الميدانيين كانوا بين موقفين ففي بعض الحالات كان هناك استعمال مفرط للقوة من قبلهم ومواجهات عنيفة غير متكافئة القوى استعمل فيها الميدانيون جميع وسائل القمع والتسلّط.

وفي المقابل رصدنا حالات عانى فيها الأعوان من هجومات منظّمة من طرف المحتجين وصلت إلى عمليات حرق للمراكز ومقرات السيادة وقد اضطر خلالها الأعوان إلى استعمال السلاح دفاعا عن النفس وفي بعض الأحيان ألقى أعوان أنفسهم من طوابق عليا تفاديا للاشتباك مع المتظاهرين، ونحاول في ما يلي تحليل هاتين الوضعيتين.

- **مسؤولية الأعوان الميدانيين في الاستعمال المفرط للقوّة**

يجدر بنا التذكير بأنه وعند انطلاق الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد وجّهت وزارة الداخلية تعزيزات هامة من وحدات التدخّل إليها لمعاضدة قوات النظام العام والحرس الوطني الموجودة أصلا بها.

وقد تكفّل المئات من أعوان قوات الأمن الداخلي بالتصدي للمتظاهرين بعد أن تمّ تجهيزهم بأسلحة نارية مختلفة الأنواع وهي معدّة لإطلاق الرصاص الحي في غياب شبه كلي للرصاص المطاطي (لم يقع استعماله إلاّ في حالات نادرة) وخراطيم المياه والنقص الواضح في كمية الغاز المسيل للدموع أو الغاز المشلّ للحركة (عاينا قذائف من الغاز منتهية الصلاحية وتستعمل في صيد الحيوانات).

في العديد من الحالات اتّسم تصدّي الأعوان للمحتجين بقسوة كبيرة وباستعمال مفرط للقوة التي لم تكن متكافئة بين المواطنين العزل أو المتسلحين ببعض العصي والحجارة وبين الأعوان المدجّجين بالأسلحة النارية وغيرها.

وقد التجأ الأعوان إلى الحلّ العنيف واستعملوا الأسلحة النارية وكانوا يستهدفون حياة المتظاهرين و ثبت ذلك من خلال تحليل محتوى تقارير الطب الشرعي[95] التي بيّنت أن استهداف الضحايا كان في أماكن قاتلة مثل القلب والرأس والصدر والظهر.

كما أن الإصابات كانت في عديد الأحيان من مسافات تتجاوز المائتي متر والثلاثمائة متر ممّا يثبت عدم وجود خطر كبير على حياة عون الأمن، فضلا على

[95] تمكّنت اللجنة من الاطلاع على عدد... تقرير طب شرعي

أن المواجهة بين الأعوان والمحتجين أبرزت في مواقع عديدة تعمّد الأعوان توجيه الرصاص إلى المواطنين بمعنى أن العون كان يستهدف ضحيّته بصورة مقصودة.

ولا بدّ هنا من التذكير بمفهوم القناصة الذي برز كثيرا أثناء الأحداث فقد قام أعوان متميزين في الرماية بتسلّق الأسطح والتمركز في أماكن عالية وأطلقوا النار مباشرة على ضحاياهم في أماكن قاتلة.

وأكّد العديد من كبار المسؤولين الأمنيين الواقع سماعهم أنه ولئن كانت بعض الفرق لها رماة نخبة على غرار فرقة مجابهة الإرهاب أو القوات الخاصة للحرس والإدارة العامة لأمن الرئيس والشخصيات الرسمية والقوات الخاصة للجيش فإنه لم يقع استعمالها خلال الأحداث ولم يتّجه أي فرد من أفرادها للجهات الداخلية.

إن ما تمّ رصده لدى اللجنة من سقوط عدد كبير من الضحايا أثناء التظاهر سلميا بعد إصابتهم في أماكن قاتلة تثبت أن العون الذي أطلق النار كان يقصد ضحيته ويستهدفه بصفة مباشرة، في حين كان بإمكانه الاكتفاء بإطلاق النار عليه والتصويب في أماكن لا تشكّل خطورة ولا تؤدي للوفاة، كما كان بإمكانه تفادي إطلاق النار تماما خاصة وقد ثبت من خلال تقارير الطب الشرعي أن عديد الإصابات كانت من الخلف وأصابت الظهر.

إن تعمّد استعمال القوّة تمّت ملاحظته في أماكن عديدة وهنا يمكن التذكير بالأحداث التي وقعت في مدينة الحامة من ولاية قابس حيث وقف أعوان الحامية العسكرية بين المواطنين وأعوان الأمن وتعهّدوا بتهدئة الأمور وطلبوا من أعوان الأمن الدخول داخل مقرّ منطقة الأمن، ولكن رغم ذلك قام الأعوان بإطلاق النار مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا رغم أنه كان بالإمكان تفادى حصول ذلك.

- **حالات الدفاع الشرعي والأخطاء الفردية**

إن استهداف الأعوان للمواطنين وقيامهم بإطلاق النار عليهم بصفة مباشرة لا ينفى حصول العديد من الحالات التي انتهت بإطلاق الرصاص للدفاع الشرعي على النفس، ففي إطار موجة الغضب العارمة التي اجتاحت المواطنين تحوّلت العديد من المسيرات السلمية إلى مظاهرات شعبية استعمل خلالها المحتجون العجلات المطاطيّة الملتهبة والزجاجات الحارقة وشكّلوا تهديدا حقيقيا على مراكز الأمن وحياة الأعوان المتواجدين داخلها.

أكّد العديد من الأعوان الميدانيين التي قامت اللجنة بسماعهم أن إطلاق الرصاص الحي حصل أثناء مداهمة مقرّات الأمن من قبل المواطنين ومحاولتهم إحراقها، وهو ما تمّ تأكيده من قبل العديد من الشهود الذين تمّ الاستماع إليهم، والذين أفادوا أن المسيرات كانت تنطلق بصورة سلمية عادة من أمام مقرّات الاتحادات الجهوية والمحلية للشغل ثمّ تتوجّه نحو المجمّعات الإدارية التي تجمع في معظم الأحيان مقرّات السيادة من محاكم ومعتمديات وقباضات ماليّة وبلديات وولايات...، للتوجّه نحو مراكز الأمن أو الحرس أو المناطق الأمنية وفي هذا المكان بالذات تحصل المصادمات، باعتبار أن المواطنين في محاولتهم للهجوم على مراكز الأمن وغيرها من الإدارات العمومية كانوا يرسلون رسائل واضحة حول رفضهم للنظام الذي أنشأ هذه المراكز التي تمثّل بالنسبة لهم المرآة العاكسة لصورة أصبحوا يرفضونها.

عادة في حالات الهجومات المسجّلة على المراكز والمناطق الأمنية يسعى الأعوان المتواجدين داخل المقرات إلى حماية المقرّ وتأمين الأسلحة والدفاع الشرعي عن أنفسهم، سيما وأن عدد المحتجين يفوق كثيرا عدد الأعوان وميزان القوى البشري غير متكافئ، هذا وقد سجلت اللجنة العديد من حالات الهجوم على مراكز أمن اضطر خلالها الأعوان إلى استعمال الرصاص الحي.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ما سجّلته اللجنة من حالات قام فيها أعوان الأمن لتفادي إطلاق الرصاص بإلقاء أنفسهم من طوابق عالية لعدم تمكّنهم من المغادرة بعد محاصرتهم داخل المقرات التي يعملون بها ونذكر على سبيل المثال واقعة إلقاء أعوان الأمن بتاجروين لأنفسهم من الطابق الثاني تفاديا للاشتباك مع المواطنين وإمكانية الاضطرار إلى إطلاق الرصاص الحي، ممّا تسبّب لهم في "أضرار بدنيّة بالغة الخطورة .

الاستنتاجات

من خلال ما تعرّضنا له يمكن أن نستنتج ما يلي:

– أنه لم يثبت ورود أيّة تعليمات على قاعة العمليات المركزية بوزارة الداخلية من القيادات الأمنية العليا أو وزير الداخلية تقضي بإطلاق النار على المتظاهرين، كما لم يثبت أيضا ورود أيّة تعليمات عليا من القيادات المذكورة بوقف إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، غير أن هذا لا ينفي إمكانية استعمال الهواتف القارة أو الجوالة للقيام بذلك والتي لا تخضع للمراقبة ولا شيء يمنع استعمالها.

– أن ما حصل خلال الأحداث التي عرفتها تونس قبل يوم 14 جانفي 2011 كان تنفيذا لأوامر مباشرة أو غير مباشرة (السكوت وعدم إسداء تعليمات رغم سقوط الضحايا) من القيادات الأمنية المركزية العليا عبر التسلسل الهرمي القيادي لتصل إلى الوحدات الميدانية بداية من رئيس الدولة السابق باعتباره رئيس المجلس الأعلى للأمن ثم وزير الداخلية والتنمية المحلية السابق المسؤول الأول على كافّة قوات الأمن الداخلي ثم كبار المسؤولين الأمنيين بوزارة الداخلية.

– أنه ورغم تواصل إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين لمدة تزيد عن عشرين يوما لم يقع اتخاذ أي إجراء من تلك القيادات للإذن بإيقاف إطلاق الرصاص الحي أو بإيقاف أعوان الأمن الذين ثبت تورّطهم في إطلاق النار أو بإجراء الأبحاث الإدارية

اللازمة على مستوى تفقدية وزارة الداخلية لتحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب الحقيقية لما حدث.

– أن عمليّة القمع التي اعتمدتها قوات الأمن للتصدي للمظاهرات وقمعها، لم تمنع من وجود حالات اضطر فيها الأعوان الميدانيين إلى إطلاق النار على المتظاهرين إمّا لحماية أنفسهم أو مقرات الأمن الموجودين بها أو خوفا من افتكاك أسلحتهم الفردية والجماعية، وكذلك حالات إطلاق رصاص انتهت بإصابات خطيرة دون أن تكون عملية القتل أو الإصابة مقصودة ، خاصة أن أغلب أعوان الأمن لا يتلقون تدريبا منتظما في الرماية وهو ما يفسّر سقوط العديد من الضحايا في المظاهرات لنقص الخبرة الميدانية للأعوان.

– أن تعامل صنّاع القرار المركزي مع الوضعية الأمنية للبلاد في تلك الفترة لم يكن تعاملا حكيما وأدى إلى ما وصلت إليه البلاد من سقوط ضحايا وسرقة ونهب وحرق مراكز سيادة ومحلات خاصة، و إلى سقوط البلاد في فوضى عارمة.

– أن القرار السياسي تمثّل في اعتماد الحلول الأمنيّة بصفة مبدئية، وهو ما تمّ تنفيذه فعلا بإرسال مئات الأعوان كتعزيز لبعض المناطق وكانوا مرفقين بمسؤولين أمنيين من أصحاب الخبرة والحنكة في مجال القمع، ونتج عن ذلك موجة القمع الكبيرة التي شهدتها مدن تالة والقصرين والرقاب.

– أن انتشار الأحداث وتدفّق الاحتجاجات نحو بقيّة المدن التونسية، جعلت القرار المركزي يتغيّر نحو محاولة التهدئة وهو الحلّ الذي لم يتمكّن الأعوان الميدانيين من تطبيقه بعد أن أصبحوا ومراكزهم الأمنية مستهدفين مباشرة بما حتّم عليهم في العديد من الحالات الدفاع عن أنفسهم وعن مقرات السيادة المتواجدين بها.

– أن موجة الفوضى العارمة التي عمّت في البلاد جعلت العديد من الأخطاء تحصل في الميدان مدعومة بموجة من الارتباك التي دخلت على عمل الأعوان لعدم بلوغ أوامر دقيقة إليهم، سيما أن الاتصال بمركز القرار انقطع

2 – وزارة الدفاع الوطني:

عملا بالأمر عدد 735 لسنة 1979 المؤرخ في 22 أوت 1979 المتعلق بتنظيم وزارة الدفاع الوطني وبالأوامر التي نقحته أو تمّمته تتألّف وزارة الدفاع الوطني إضافة إلى الديوان ورئيس أركان الجيوش لدى وزير الدفاع الوطني والقضاء العسكري ومعهد الدفاع الوطني من:

- المجلس الأعلى للجيوش،
- الهيئات المختصة،
- المصالح المشتركة،
- المصالح الفنية،
- المدارس العسكرية.
- المشمولات

وعملا بالأمر عدد 671 لسنة 1975 المؤرخ في 25 سبتمبر 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزير الدفاع الوطني :

يضطلع وزير الدفاع الوطني تحت سلطة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمهمة إقرار سلامة التراب الوطني وكيانه وحماية حياة السكان ويتولى وزير الدفاع الوطني في نطاق السياسة العامة للبلاد:

- تنفيذ السياسة العسكرية للحكومة وخاصة تهيئة القوات المسلحة ومدها بما تحتاج إليه للقيام بعملياتها وعند الاقتضاء استعمالها.
- المشاركة في استتباب الأمن وإرجاعه إلى نصابه باستعمال القوات المسلحة كلّما وقع تسخيرها بالطرق القانونية من طرف السلط المدنية المؤهلة لذلك.
- تنظيم مشاركة القوات المسلحة في مقاومة الكوارث الطبيعية وفي مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

هذا إلى جانب ما يتولاه وزير الدفاع الوطني زمن السلم وفي نطاق الدفاع الشعبي الشامل من تهيئة التعبئة وإعدادها واستعمال جميع موارد البلاد وصيانة جميع البناءات والمنشآت وغيرها من الوسائل التي تضمن مواصلة النشاطات الضرورية للمحافظة على مكاسب الوطن وإمكانياته الدفاعية.

كما تبقى لوزير الدفاع الوطني في صورة التعبئة العامة أو الجزئية، الأولوية التي تناسب تسديد حاجيات القوات المسلحة في ميادين المراسلات والمواصلات والنقل وكذلك في توزيع الموارد العامة."

تاريخيا كان للجيش الوطني دور هام في إخراج البلاد من العديد من الأزمات التي مرّت بها منذ حكم الرئيس الحبيب بورقيبة[96]، فضلا على مساهمته الفعالة أثناء الكوارث الطبيعية في مساعدة العائلات وإجلائهم من الأماكن الخطرة وتمكينهم من المساعدات الإنسانية والمواد الإغاثية اللازمة، كما كان للجيش الوطني دور هام في المساعدة في العديد من الأشغال العامة وفي إعادة ترميم العديد من المنشآت والبناءات.

ويمكن القول أن الرئيس السابق عمل منذ وصوله للحكم على محاولة إضعاف المؤسسة العسكرية وتهميشها وتقزيم دور الجيش الوطني وذلك بالتنقيص من العدد المكوّن له والتنقيص من الإمكانيات المادية الموضوعة تحت تصرّفه.

وتفسير ذلك هو الخوف الشديد من إمكانية الإنقلاب عليه خاصة وهو يعلم تماما بأن حصول أي انقلاب يمرّ بالضرورة عبر المؤسسة العسكرية، رغم أن الجيش الوطني تميّز تاريخيا بالتزامه بمبدأ الحياد تجاه الحياة السياسية.

وخلال الأحداث الأخيرة لم يشذ الجيش الوطني عن القاعدة وحافظ على الحيادية التي تميّز بها، ويمكن القول بأن الدور الذي قام به أثناء الأحداث الأخيرة انقسم إلى جزئين

[96] أحداث جانفي 1978 الحاصلة بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل والاعتداء على مدينة قفصة خلال جانفي 1980 وثورة الخبز خلال جانفي 1984.

فقبل يوم 14جانفي 2011 وتحديدا قبل الساعة الثالثة مساء من اليوم المذكور كان للجيش الوطني مهام محدّدة نبينها في فقرة أولى لنتطرّق للدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية بعد إعلان حالة الطوارئ في فقرة ثانية.

*** دور الجيش الوطني قبل إعلان حالة الطوارئ**

انتشر الجيش لأول مرّة بالشوارع يوم 9 جانفي2011، وذلك بعد أن التأمت اجتماعات أمنية بمقر وزارة الداخلية بداية من ذلك التاريخ، بهدف التنسيق بين الجهاز الأمني والجيش الوطني قصد تركيز وحدات عسكرية للمحافظة على عمليات حفظ النظام بداخل الجمهورية وبتونس العاصمة، وقد اقتصر الدور المسند للجيش في هذه المرحلة على حماية المنشآت العامة ومقرات السيادة.

وكان تدخّل الجيش الوطني في ذلك التاريخ بالتحديد مهمّا جدّا ومطلبا شعبيا ملحّا خاصة في مناطق مثل تالة والقصرين حيث أصبح المواطنون يرفضون رفضا قطعيا أيّ تواجد للأمن بعد المصادمات العنيفة التي جمعت بين الطرفين ونتجت عنها أضرار كبيرة.

وكما سبق بيانه أذن الرئيس السابق بالتئام خليّة أزمة للنظر في الوضع العام ومحاولة إيجاد الحلول وفعلا أجرت الخليّة المشار إليها اجتماعات موسّعة خاصة أيام 9 و10 و11 و12 جانفي 2011 بمقرّ وزارة الداخلية جمعت بين قيادات عسكرية وقيادات أمنية عليا أسفرت على اتخاذ قرار نشر العناصر العسكرية بالشوارع بهدف حماية المنشآت العامة الهامة والحساسة ومراكز السيادة.

واقتصر دور الجيش ميدانيا خلال كامل الفترة السابقة ليوم 14 جانفي 2011 على التمركز أمام المقرات السيادية الهامة بهدف حمايتها والسهر عليها من أعمال الشغب التي يمكن أن تطالها باعتبارها من المكاسب الوطنية.

من بين النقاط التي وقع تداولها أثناء اجتماعات خلية الأزمة إمكانية تمكين أعوان الأمن من أزياء عسكرية لارتدائها ، خاصة بولاية القصرين بعد تذمّر أهلها من الأمن ومن الأعمال التي قاموا بها وما أصابهم من أذى وصل إلى القتل والجرح في العديد من المناسبات.

وقد لاقت هذه الفكرة صدّا كبيرا من القيادات العسكرية لسببين رئيسيين الأول أن في ذلك مخالفة للقوانين والتراتيب العسكرية والثاني أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى الخلط بين الأسلاك وتوريط الجيش الوطني في ما يمكن أن يحصل من تجاوزات ممّا يصعب معه تحديد المسؤوليات لاحقا وهو ما أكّده الفريق أول رشيد عمّار لدى سماع اللجنة له.

وأمام هذا الرفض وقع تسليم أعوان الأمن ملابس تابعة للحرس الوطني لارتدائها والظهور بها للمواطنين باعتبار أن سلك الحرس كان في تعامله مع الأوضاع أقل حدّة من الشرطة وخاصة أعوان الأمن التابعين لوحدات التدخّل التي حضرت لتعزيز فرق النظام العام المحلية.

وقد أعطى الرئيس السابق تعليمات بأن ينزع العسكريون على الميدان الخوذات العسكرية وتنفيذا لذلك أعطت القيادات العسكرية تعليمات بتغيير الخوذات بالقبعات العسكرية الحمراء المميّزة لهم.

يمكن أن نتساءل في هذا الإطار عن سبب إعطاء رئيس الدولة لتعليمات مماثلة من ناحية وعن سبب عدم تطبيقها أو بالأحرى تطبيقها بصورة مغايرة من ناحية أخرى من طرف القيادات العسكرية ؟

إن تدخّل رئيس الدولة في مسألة لوجستيكية بحتة تتعلّق بالزيّ الذي سيقع ارتداؤه في الميدان لا يمكن أن يكون عاديا في وقت كانت فيه البلاد تعجّ بالمواضيع الحساسة وفي حاجة قصوى إلى الالتفات إلى مسائل أكثر أهميّة.

من هنا تبرز خطورة المسألة فهذا التدخّل الرئاسي لم يكن اعتباطيا بل كان مدروسا بدقّة والهدف منه كان مزيد إرباك العمليّة الأمنية وإدخال الشعب في حالة عامّة من عدم الثقة بالأجهزة وخاصة بجهاز الجيش الوطني.

هذا الجهاز الذي يحظى بثقة الشعب ومحبّته قوبل نزوله للميدان بحالة عامة من الابتهاج يبدو أنها لم ترق للرئيس السابق وهو الذي حاول طيلة فترة حكمه أن يقوي المؤسسة الأمنية على حساب المؤسسة العسكرية وهو يرى الكفّة التي عمل على ترجيحها لعدّة سنوات لصالح الأمنيين تُرجّح في عكس الاتجاه ، لذلك قرّر إيجاد حل سريع لإعادة التوازن.

وعندما لم تمر فكرة تمكين الأمنيين من أزياء عسكريّة استنبط فكرة نزع الخوذات لإدخال اللبس في أذهان المواطنين سيما وأن الزيّ العسكري بدون خوذة يشبه إلى حدّ كبير أزياء الحرس الوطني ولا يمكن التمييز بين الجهازين بسهولة.

إن الإذن بتعويض الخوذات العسكرية بالقبعات الحمراء المميّزة للجيش الوطني ولئن كانت تنمّ عن فطنة القيادات العسكريّة وحرصها الشديد على عدم إحداث خلط بين الأجهزة وعلى عدم إدخال إرباك في ذهن المواطن وعلى عدم فقدان ثقة المواطنين في الجيش الوطني، فإنها تشير أيضا إلى بداية نوع من عدم تطبيق التعليمات ولو بطريقة غير مباشرة إذ يبدو أن القيادات العسكرية بدأت تستشرف ما سيحدث وحاولت المساهمة فيه بطريقة ذكيّة تجمع بين تطبيق التعليمات وكسب المزيد من الثقة من المحتجين.

والأكيد أن نزول العناصر العسكرية وانتشارها في الشوارع أدخل على المواطنين راحة وطمأنينة كبيرتين، فقد اعتبر المحتجون الجيش الوطني حاميا لهم من قمع الشرطة وعاملا مساهما وداعما لهم لمواصلة الاحتجاج، وكان للجيش الوطني فعلا دور محايد إذ لم يتدخّل مطلقا لصدّ المحتجين أو منعهم من التظاهر واقتصر دوره على حراسة الأماكن التي تمركز فيها.

وهو موقف عادي جدا فالمكان الطبيعي للجيش الوطني هو الثكنات ولا يكون خروجه للشارع إلاّ بصفة استثنائية جدّا وهذا الخروج غالبا ما يكون بناء على اتفاق مسبق مع القيادات الأمنية التي تنظّم نقاط تركيز الجيش الوطني ويكون دوره دورا تكميليا فتأمينه لبعض المراكز الحسّاسة لا يكون من تلقاء نفسه بل بعد تحديد مدقّق لهذه النقاط من طرف المسؤولين الأمنيين الذي يعود لهم الأمر بصفة أصلية لحفظ الأمن العام.

وأفاد الفريق أول رشيد عمار لدى سماعه من قبل اللجنة [97] أنه أصدر تعليمات للقيادات العسكرية على الميدان تتمثّل في عدم استعمال السلاح وفتح النار في كلّ الحالات إلاّ بعد مراجعة القيادة ومهما كانت الوضعية على الميدان.

وأوضح أن استعمال السلاح يخضع دائما إلى تعليمات من القيادة تكون واضحة وصارمة، يتدرّب عليها المكلفون بتنفيذها ويتحمّل تبعاتها من أصدرها وفي صورة مخالفتها يتحمّل تبعاتها من خالفها وفي كل الحالات تتدخل القيادات لتصويب التصرفات ميدانيا.

ولعل هذه التعليمات التي تمّ إصدارها كانت وراء العديد من الإشاعات التي لاحقت الفريق الأول رشيد عمار خاصة عبر صفحات الفايس بوك حول رفضه تطبيق تعليمات الرئيس واستقالته أو إقالته وموته وغيرها[98]، وقد كان لهذه التعليمات صداها الإيجابي فقد ثبت أن العناصر العسكرية المتمركزة في الشارع لم تطلق أيّ رصاصة قبل تاريخ يوم 14جانفي 2011 أي قبل إعلان حالة الطوارئ.

والأكيد أن الجيش لعب دورا هاما في طمأنة المواطنين وتهدئة الأجواء فمنذ نزوله إلى الميدان لم تعرف المدن التونسية ما عرفته مدن تالة والقصرين والرقاب من استعمال مفرط للقوّة انتهى بسقوط العديد من الضحايا في نفس الليلة، ولو أن انتشار العناصر

[97] وهو ما تمّ تأكيده أيضا لدى التحقيق العسكري

[98] لم يثبت أن الرئيس السابق قد اعطى امرا بقصف حي الزهور بالقصرين

العسكرية لم يمنع من تواصل الاحتجاجات والمظاهرات التي سقطت فيها ضحايا كان الجيش حاضرا في بعضها دون التدخّل.

*** دور الجيش الوطني بعد إعلان حالة الطوارئ**

يوم 14 جانفي 2011 على الساعة الثالثة مساء وردت مكالمة من الرئيس السابق إلى وزير الدفاع الوطنى آنذاك مفادها إعلان حالة الطوارئ في البلاد، طالبا منه توجيه الفريق رشيد عمار لوزارة الداخلية للإشراف على الأمور الأمنية، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالين الأول حول مفهوم حالة الطوارئ والثاني حول دور الجيش أثناء حالة الطوارئ ؟

للجواب على هذين السؤالين يمكن القول أن حالة الطوارئ هي نظام استثنائي يهدف إلى حماية النظام العام للدولة والشعب وهي من قبيل التدابير غير العادية التي يخول الدستور في فصله 46 اتخاذها من قبل رئيس الجمهورية والفصل المذكور هو المرجع العام الذي نصّ عليها.

والمرجع الخاص والأساس القانوني المنظّم لهذه الحالة هو الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 وصدور هذا الأمر ارتبط بالأحداث التي عرفتها البلاد في تاريخ سنّه وهو يتكوّن من 12 فصلا تحدّد شروط الإعلان عن حالة الطوارئ ومقتضياتها ونتائج عدم احترامها.

وتمّ تحديد شروط إعلان حالة الطوارئ بالفصل الأول من الأمر المذكور الذي اقتضي أنه "يمكن إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية أو ببعضه إما في حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام، وإما في حالة حصول أحداث تكتسي بخطورتها صبغة كارثيّة".

وقد تحقّق الشرط الأول في تونس يوم 14جانفي 2011 فقد سجّلت البلاد اختلالا كبيرا للنظام العام في كامل المناطق واشتدّ في العاصمة وضواحيها وأصبح الجهاز

المكلّف عادة بحفظ النظام العام عاجزا تماما عن القيام بدوره وبدا من الضروري تغييره بجهاز يحظى بأكثر جاهزيّة لممارسة هذه المهمة.

و يُطرح السؤال هنا حول طبيعة هذا الجهاز ونوعية المهام التي سيكلّف بها، بدراسة الأمر عدد 50 يتبيّن أنه خوّل هذه المهمّة لوزير الداخلية وذلك من خلال استعمال المشرّع لعبارة "يمكن لوزير الداخلية" بالفصول6 و7 و8 وعبارة "يمكن للسلط المشار إليها بالفصل السابع " كما جاء بنفس الأمر إسناد سلطة للوالي لإعلان حالة الطوارئ في حدود ولايته.

ولعل عدم تنصيص المشرّع التونسي خلال سنة 1978 على دور الجيش الوطني في حالة الطوارئ كان القصد منه التأكيد على مدنيّة الدولة مهما كانت الحالات والابتعاد النهائي عن الحكم العسكري أو الحكم العرفي، وهو النظام الذي يحكم الدولة إذا ما استلم العسكريون الحكم وأوقفوا العمل بالقوانين المدنية أو أخضعوها لسيطرتهم.

هذا النظام الاستثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة واختلال الأمن وتقرّر فيه حالة الطوارئ ومنع التجوّل حتى يزول الخطر عن البلاد وتمنح فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة حتى يعود الأمن والاستقرار للبلد وغالبا ما يقرر رئيس السلطة التنفيذية هذه الأحكام.

من الناحية الواقعية هل كان بإمكان وزير الداخلية على المستوى الوطني والوالي على المستوى المحلي أن يطبّق مقتضيات حالة الطوارئ في الظروف التي عرفتها البلاد بداية من يوم 14جانفي 2011 ؟

الجواب يكون قطعا بالنفي لسبب أساسي هو أن الوالي والجهاز الأمني عموما التي تشرف عليه وزارة الداخلية إلى جانب كونه أصبح مستهدفا من قبل المواطنين ، فقد الثقة في نفسه وأصبح ضعيفا إلى درجة تجعله غير قادر على السيطرة على الوضع وتطبيق مقتضيات حالة الطوارئ.

من هذا المنطلق كانت الضرورة تقتضي الاستعانة بالجيش الوطنى الذي إلى جانب الثقة التي يحظى بها من قبل المواطنين له الإمكانيات الفنية والتقنية التي تمكّنه من تطبيق مقتضيات حالة الطوارئ.

وعلى هذا الأساس وخلافا للرأي السائد فإن ما جاء على لسان أغلب الأمنيين الواقع سماعهم من تقسيم حالة الطوارئ إلى ثلاث درجات تكون فيها السلطة للجيش الوطني في الدرجة الثالثة لم يكن له أساس قانوني صريح باعتبار أن النص الذي ينظّم حالة الطوارئ في تونس وهو الأمر عدد 50 المشار إليه أعلاه لا يقتضي أنه في صورة الإعلان على حالة الطوارئ يصبح الجيش الوطني هو الممسك بزمام الأمور والمشرف على الأمور الأمنية.

غير أنه بالرجوع إلى الفصل 46 من الدستور الذي كان نافذ المفعول عند إعلان حالة الطوارئ ، يتبين أنه يخوّل لرئيس الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لإعلانها فهو ينص على أنه "لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الجمهورية وأمن البلاد واستقلالها بحيث يتعذر التسيير العادي لدواليب الدولة اتخاذ ما تحتّمه الظروف من تدابير استثنائية..."

ولعل عدم إدراج دور الجيش أثناء حالة الطوارئ يفهم من خلال تحليل تاريخي لظروف صدور الأمر عدد50 ومصدر هذا القانون وهو رئيس الدولة آنذاك الحبيب بورقيبة والذي يعتبر مؤسس الدولة التونسية ، هذا الأخير كان له هاجس كبير يتعلق بالمحافظة على مدنية الدولة وهو ما يمكن أن يفسّر عدم إدراج دور الجيش مطلقا في قانون حالة الطوارئ.

غير أن ما ورد بالنص القانوني المنظّم لحالة الطوارئ لا يمنع من وجود ترتيبات داخلية واتفاقات ومحاضر ثنائية بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية تحدّد مهام كل طرف وتفسّر مضمون حالة الطوارئ على النحو الذي قدّمه أغلب الأمنيين الواقع سماعهم.

ومن التدابير التي رآها الرئيس السابق صالحة في ذلك التوقيت بالذات هي جعل الجيش الوطني هو الممسك بزمام الأمور والمشرف على الوضع الأمني وكان ذلك من خلال استقدام الفريق رشيد عمار إلى وزارة الداخلية يوم 14جانفي 2011 للإشراف العام والتنسيق الأمني.

ويبقى في جميع الحالات دور الجيش الوطني دورا تكميليا وتعزيزيا لدور الأمن وهو واقعيا لا يقوم بعمله الاّ بعد التنسيق المسبق مع الأجهزة الأمنية وذلك لأسباب عمليّة بحتة فالمكان الطبيعي للجيش كما سبق بيانه هو الثكنات وخروج العناصر العسكرية للميدان يبقى خروجا استثنائيا.

وقد كان انتشار الجيش في الشوارع قبل تاريخ 14 جانفي 2011 من أجل حماية المنشآت العامة فقط، أما بعد التاريخ المذكور أصبح له دورا أمنيا لم يكن مدروسا بصورة مسبقة لذلك يبقى التركيز الأمني هام جدا لتنسيق نقاط التمركز ولفهم كنه العملية الأمنية.

في هذه الحالة هل يمكن الحديث عن تنسيق أمني واتفاقات مسبقة على التمركز وتركيز نقاط الحماية، يصعب الجواب على هذا السؤال بالإيجاب، فالبلاد قد عرفت لأول مرّة في تاريخها حالة من الانفلات الأمني الشامل الذي طال الطاقة الأمنية بشريا وماديا ذلك أن العناصر الأمنية أصبحت مستهدفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

دخل على العمل الأمني ارتباك كبير سيما مع الشعور بعدم الحماية بعد موجة حرق المراكز والمناطق الأمنية سواء جزئيا أو كليا والتي طالت العديد من الوحدات الأمنية وتعرضت محلات السكنى التابعة للأعوان الإدارية وشبه الإدارية إلى الخلع والسلب والنهب بصفة كلية أو جزئية.

وبالرجوع إلى التشريعات الوطنية نلاحظ انه لا يوجد أي تشريع يواكب وينظّم حالة الانفلات الأمني التي حدثت لأول مرّة في تاريخ تونس، هذه العبارة التي كثر

استعمالها دون أن يكون لها أيّ وجود قانوني باعتبارها حالة واقعية عرفتها البلاد التونسية بصورة غير مسبوقة ولم يكن المشرع التونسي قد استعدّ لها فلا قانون يؤطرها ولا أمر يضبط الحلول الكفيلة بالخروج منها.

غير أنه ولئن لم يكن الحلّ القانوني لحالة الانفلات الأمني موجودا فان الحلّ الواقعي برز من خلال تشكيل لجان تكوّنت بصورة تلقائية من قبل أبناء الحي الواحد لحماية الأحياء من عمليات النهب والسرقة التي يمكن أن تصيبها بعد أن أصبحت المؤسسة الأمنية غير قادرة على القيام بالمهمّة الرئيسية لها وهي توفير الأمن والسيطرة على كل من يخرج عن القانون.

لا بدّ من التذكير إلى أن انفلات زمام الأمور من يد الأمن ولّد فكرة استغلال هذا الوضع لدى العديد من المخربين وعصابات النهب والسرقة الذين وجدوا لهم بالمرصاد مواطنين غير مختصين في الأمور الأمنية كوّنوا لجان يقظة شعبية لحماية الممتلكات الخاصة والعامة وهي مبادرة نبيلة أكّدت حس المواطنة بين مختلف أطياف الشعب التونسي.

وأهمية هذه اللجان التي تكوّنت تلقائيا تكمن أساسا في التصدي للمجموعات التي لها مصلحة في بثّ الرعب والخوف في قلوب المواطنين وترغب بجميع الوسائل في عدم نجاح الثورة وذلك باعتماد سياسة الأرض المحروقة، وقد تمكّنت لجان الأحياء في العديد من المناطق من مساعدة الأمن والجيش في مهامهم، غير أن وجودها من ناحية أخرى أدى إلى عدم تطبيق جلّ التدابير التي تقتضيها حالة الطوارئ والى حصول لبس في أذهان المواطنين.

يوجد تناقض بين مطالبة المواطنين بالحراسة ليلا والانتباه لما من شأنه أن يمسّ من الأمن الخاص والعام وفرض حظر التجوّل ليلا وهذه الوضعية أدّت إلى حالات إصابات بالرصاص انتهت بالوفاة في بعض الأحيان ، من ذلك وفاة الشقيقين

العروسي في واقعة حلق الوادي بعد إصابتهما من قبل أحد عناصر الدورية العسكرية عندما كانا في لجنة حي أثناء فترة حظر التجوّل.

من ناحية أخرى تلقت اللجنة في العديد من الحالات، إفادات يؤكّد أصحابها أن عناصر الدورية العسكرية طلبوا منهم تفتيش السيارات وعدم السماح لبعض السيارات المشبوه فيها بالمرور، وشكّلت هذه العملية خطرا كبيرا على المواطنين خاصة وانه توجد سيارات كان راكبوها مسلحون، و أصيب فعلا بعض الضحايا في وقائع مشابهة حسبما تمّ بيانه سابقا.

والثابت أن الجيش الوطني وجد نفسه أمام حالة من الفراغ الأمني، وفي حالة طوارئ تقتضي العديد من الإجراءات التي نص عليها الأمر عدد 50 وخاصة الفصل الرابع منه، غير أن الوضع بالبلاد لم يمكّن الجيش الوطني من تطبيق مقتضيات حالة الطوارئ بصرامة فحظر الجولان الليلي لم يكن محترما بصفة كليّة من قبل العديد من الأطراف ومنهم أعضاء اللجان الشعبية التي تشكّلت لحماية أحيائها وكذلك الإضرابات والاعتصامات التي كثرت في البلاد بعد الثورة بصورة ملفتة للنظر بحيث لم تخل شركة أو مؤسسة من هذين التجمّعين.

وفي إطار محاولة تطبيق حالة الطوارئ قامت عناصر الجيش الوطني في العديد من المناسبات بإطلاق النار خاصة في حالات هجومات مركّزة على بعض المنشآت بهدف السرقة والنهب وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما حصل بولايتي سوسة والمنستير عند محاولة صدّ الهجومات لنهب بعض المستودعات التابعة في الأصل لأفراد من عائلة الرئيس السابق.

و أكّدت وزارة الدفاع الوطني في هذا الإطار، "أن القوات المسلحة قامت بدور هامّ في إنجاح الثورة التونسية من خلال التنسيق بشكل كبير مع السّلط المدنية انطلاقا من يوم 14 جانفي 2011 وبعد إعلان حالة الطوارئ فيما يتعلق بحفظ النظام وحماية الهياكل

والمؤسسات الحساسة والإستراتيجية للبلاد وفرض احترام حضر الجولان إلى نهايته، وذلك بواسطة الوسائل القانونية العادية ودون اللجوء إلى التدابير الاستثنائية التي تمنحها لها حالة الطوارئ وتحديدا الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ."

كما ورد بنفس المكاتبة "أن مهمّة سدّ الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد تبعا لحالة الانفلات التي عاشتها المؤسّسة الأمنيّة إثر نجاح الثورة اعتبرت من أوكد واجبات القوات المسلحة بهدف حفظ الوطن وحمايته واستمرار مقوّمات الدّولة ومؤسّساتها وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية.

إلى جانب المهمّة الأمنية وجدت القوات المسلّحة نفسها تقوم بمهام عدلية، فأمام الانفلات التي عرفته السجون أصبح من غير المنطقي إيداع بعض المتهمين في السجون المدنيّة التي لا توفّر الحماية اللازمة لهم من ناحية فضلا على عدم قدرتها على المحافظة عليهم ومنعهم من الهروب، لذلك تمّ إيداع بعض المتهمين وخاصة المهمين بالسجون العسكرية مثل القاعدة العسكرية بالعوينة.

من ناحية أخرى وفي نطاق المحافظة على الأمن تمّ إلقاء القبض من قبل العناصر العسكرية على العديد من المنحرفين الذين حاولوا استغلال الوضع والانفلات الأمني لارتكاب جرائم حق عام، ولكن في المقابل وأمام عدم تعوّد العناصر العسكرية على تحرير المحاضر العدلية (رغم تمتّع بعضهم بتلك الصفة) تمّت إحالة المحتفظ بهم على بعض الفرق الأمنية التي نظرا للظروف السابق الإشارة إليها لم تتمكّن من القيام بدورها ممّا أدى إلى إطلاق سراحهم من قبل النيابة العمومية لعدم استجابة المحاضر للشروط القانونية وعدم وجود محاضر أصلا في بعض الحالات.

وتؤكد وزارة الدفاع أنّه بالنسبة إلى الأشخاص الذين تمّ إيقافهم إبّان تلك الفترة من قبل الدوريات العسكرية من أجل ارتكاب أعمال نهب أو سرقة أو اعتداءات مادية أو مسك أسلحة مختلفة الأنواع أو من أجل مخالفة مقتضيات حظر الجولان، فقد تمّ إيداعهم

بحجرات هيّأت للغرض بالقاعدة العسكريّة بالعوينة اعتبارا إلى عدم وجود سجون عسكرية، ولحالة الفوضى والانفلات التي شهدتها السجون المدنية.

وعهدت مهمّة الإشراف وتنظيم تلك الإيقافات إلى آمر فيلق الشرطة العسكرية[99] باعتبار أنّ الفصل 16 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية يمنح صفة الضابطة العدلية العسكرية إلى ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية ة تحت إشراف خليّة من القضاة العسكريين."

الاستنتاجات

– أن الجيش الوطني قام بمهمّة سدّ الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد تبعا لحالة الانفلات التي عاشتها المؤسّسة الأمنيّة إثر الأحداث.

– أن العناصر العسكرية وجدت نفسها دون تدريب مسبق مضطرة للاضطلاع بمهام أمنية ومهام عدلية(ايقاف حق عام، تحرير محاضر...)، خلافا للمهام الأصلية التي تقوم بها.

– أن عمليات القتل والجرح التي سجّلت بعد يوم14 جانفي 2011 والتي ثبت ضلوع بعض أفراد الجيش الوطني في ارتكابها حصلت أثناء فرض احترام مقتضيات حظر الجولان بعد إعلان حالة الطوارئ بالبلاد وحفظ النظام، وتعود إمّا:

- ✓ لعدم امتثال الهالكين أو المتضرّرين لمنع الجولان، ولأوامر الدوريات العسكرية القاضية بوجوب الوقوف والخضوع للمراقبة الأمنيّة.
- ✓ للتصدّي لأعمال السّلب والنهب والتخريب للممتلكات العموميّة والخاصّة.
- ✓ لأخطاء فردية عند التدخل وعدم التقيّد بالتعليمات في مجال إطلاق النار.

– أن القوات المسلحة اضطرّت لمناداة جيش الاحتياط والاستعانة بالتلاميذ الضباط للقيام بمهامها، وهؤلاء غير متعودين على مواجهة المواطنين وليست لهم الوسائل

[99] تمّ إيقاف عدد55 شخص وعدد 639 مدني من 2011/01/14الى2011/03/07 وإحالتهم على الجهات الأمنية المكلّفة بالأبحاث

الكفيلة بذلك فضلا على عدم تدرّبهم كما يجب على إطلاق النار، مما نتج عنه استعمال الرصاص في بعض التدخّلات وإفراط في استعماله في حالات أخرى وأخطاء فردية أدت إلى الوفاة أحيانا.

– تولى الجيش الوطني بالتعاون مع الإدارة العامة للسجون والإصلاح تنظيم جميع الجوانب القانونية المنظمة لإيقاف المتهمين بالقاعدة العسكرية بالعوينة والمتعلقة خاصّة بالدفاتر الممسوكة في الغرض، وكذلك بطاقات الإيداع القضائيّة والإعلام بقرارات قضاة التحقيق والأحكام الصّادرة عن المحاكم العدليّة وكذلك تنظيم مسألة زيارات الأهالي والمحامين.

– أن الجيش الوطني بقي محافظا على حياده تجاه الحياة السياسية، وساهم في تواصل قيام الدولة المدنية بالمحافظة على المنشآت العامة للدولة من التدمير والنهب وخاصة بالمساهمة في تأمين العملية الانتخابية وإنجاحها.

ب– الوزارات ذات العلاقة غير المباشرة بأحداث الثورة

لئن لعبت كل من وزارتي الداخلية والدفاع الوطني دورا له علاقة مباشرة بالأحداث وكان لهذا الدور نتائج واضحة وثابتة فإن العديد من الوزارات الأخرى كان لها دور هام في ما حدث في البلاد ولو بصفة غير مباشرة.

وللوقوف على مسؤولية هذه الوزارات من خلال الدور الذي قامت به نحاول استعراض بعضها كما يلي :

1. وزارة الصحة العمومية.
2. وزارة الإعلام.
3. وزارة الشؤون الاجتماعية.

1 – وزارة الصحة العمومية

حدّد الأمر عدد 1064 مهمة وزارة الصحة في السهر على صحة السكان قصد المساعدة على حصول تطور منسجم لطاقاتهم البدنية والذهنية وإيجاد الملائمة بينها وبين المحيط الطبيعي والبيئة الاجتماعية للبلاد وذلك بمقاومة كل أسباب تدهور سلامتهم الجسدية أو الفكرية مما قد يصيبهم بصفة فردية أو جماعية.

ولهذا الغرض تعدّ الوزارة للحكومة سياسة الصحة العمومية وتخطيطها وتسهر على وضعها موضع التطبيق وتراقب تنفيذها في ثلاثة مجالات وهي الوقاية والعلاج والتدريب على الحركة.

ويمكن تحديد مسؤولية وزارة الصحة العمومية خلال ما جدّ من أحداث في تونس بداية من يوم 17 ديسمبر 2010 على ثلاث مستويات :

أولا: عدم توفير سيارات إسعاف قرب أماكن الأحداث، فقد جرت العادة أن توفد سيارات إسعاف لتتمركز قرب الأماكن التي يتجمع بها العديد من المواطنين مثل الأحداث الثقافية أو الرياضية أو السياسية والتي يمكن أن يُتوقّع فيها حصول مصادمات وبالتالي حصول إصابات ويقع التجهّز مسبقا لإسعاف المتضررين بالسرعة اللازمة.

والغريب أنه طيلة الأحداث منذ 17 ديسمبر لم تتواجد سيارات إسعاف بالقرب من أماكن الأحداث رغم التأكّد من حصول إصابات فالدولة كهيكل موحّد على علم بإرسال وزارة الداخلية لمئات الأعوان مدججين بأسلحة نارية فردية وجماعية وبقذائف مسيلة للدموع وغاز مشلّ للحركة إلى بعض الجهات (مثل تالة والقصرين والرقاب).

هذه الوسائل مهما كان استعمالها ضئيلا سيؤدي بالضرورة إلى حصول أضرار يُفترض أن الدولة ككلّ متّحد يتّخذ الإجراءات المناسبة للتخفيض منها، فالدولة التي تجهّز مسبقا للمهرجانات وللمباريات الرياضية والتظاهرات الثقافية أولى بها أن تجهّز للإصابات التي تنتج عن اشتباكات بين قوى غير متكافئة .

ووزارة الصحة العمومية ورغم بلوغ صدى الأحداث إليها لم تبذل مجهودا إضافيا لتوفير وسائل نقل المصابين الذي وقع نقل جلّهم بوسائل خاصة لا تتوفّر فيها ابسط ظروف السلامة والإسعافات الأولية، ونتج عن ذلك وفاة العديد أثناء نقلهم إلى المستشفى وتعكّر الحالة الصحية لآخرين.

ويمكن تفسير هذا الخلل إما بعدم التنسيق بين وزارتي الصحة والداخلية أو عدم إعلام وزارة الداخلية وزارة الصحة وطلب سيارات إسعاف وإما تعمّدا حتى لا يقع إسعاف المصابين ليتمكن أعوان الأمن من إيقافهم وكذلك مخافة من إصابة سيارات الإسعاف وطواقمها من طرف المتظاهرين.

ثانيا: عدم استعداد المستشفيات لاستقبال العدد الكبير من الجرحى إذ ينص القانون الداخلي للمستشفيات على وضع مخطط داخلي للاستقبال والعناية بتوافد عدد كبير من الجرحى والمصابين اثر كوارث طبيعية أو حوادث ضخمة تتسبب في عدد كبير من الجرحى ومن الغريب أنه لم يقع تفعيل هذه المخططات على مستوى المستشفيات.

ثالثا: عدم تأطير الإطار الطبي وشبه الطبي وعدم إرشادهم للعناية بالمصابين أثناء الأحداث وكيفية التصرّف نحو الضحايا، خاصة في صورة تسليم الجثث إلى العائلات دون التحري لوصف الإصابات الشيء الذي انجر عنه تسليم شهادات طبية سطحية غير مدقّقة لوصف نوع الإصابات ومكانها.

ولم يقع تسليم الرصاص إلى السلط المختصّة ووقع تسليمه في العديد من الحالات إلى المصابين ليحتفظوا به كذكرى، وهو ما حال دون إجراء الاختبارات البالستية[100].

ويعد ذلك أيضا من العوامل التي تفسر ضعف عدد تقارير التشريح الطبي(أقل من ثلث القتلى) فعدم الدقّة والتبثت وإسداء التعليمات الواضح لإدارة المستشفيات لمنع تسليم الجثث دون تشريح أدى إلى عدم إجراء ذلك ممّا عطّل لاحقا أعمال التحقيق

[100] اختبار فني على الرصاصة

القضائية فقد اضطر حكام التحقيق في العديد من الحالات إلى استخراج الجثث وإجراء التشريح مع ما يرافق ذلك من ألم نفسي شديد لعائلات الضحايا.

إن سلبية وزارة الصحة العمومية في التعامل مع الأحداث تواصلت بعد يوم 14 جانفي 2011، فقد سجّلت اللجنة تشكيات المصابين من طريقة التعامل معهم في المستشفيات وعدم إعطائهم الأولوية باعتبارهم جرحى الثورة ممّا أدى ببعضهم إلى الدخول في إضراب جوع لتحسيس المسؤولين بالوضعية التي هم عليهم.

وهذا الأمر يرجع أيضا إلى عدم وضوح التعليمات وعدم التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية التي يُفترض أن توفّر لهؤلاء الجرحى أدنى وسائل العلاج المجاني في المستشفيات العمومية والإحاطة الاجتماعية اللازمة.

من ناحية أخرى لم تقم وزارة الصحة بأي مجهود لتخصيص خلايا نفسية للاهتمام بالحالة النفسية لعائلات الضحايا رغم المناداة بذلك في العديد من المناسبات[101]، وقد تدخّلت اللجنة في بعض الحالات الخاصة لربط الصلة بين الضحايا والمستشفيات المتخصصة، وكان من المفترض أن تفكّر وزارة الصحة العمومية في تركيز خلايا نفسية لمتابعة حالات العديد من المتضررين نفسيا بصورة عميقة نتيجة الأحداث التي عاشوها.

وتمثل القيود التي قامت بها الدولة ممثّلة في وزارة الصحة العمومية على معالجة المتظاهرين والمصابين انتهاكا خطيرا للحق في الصحة والحق في الحصول على المساعدة الطبية اللذين تكفلهما المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[101] الندوات الصحفية واللقاءات الاعلامية التي اجراها الرئيس وبعض الاعضاء

الاستنتاجات:

1–لم تقم وزارة الصحة أثناء الأحداث بالدور الموكول لها ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول العديد من الأضرار، فلم توفر سيارات اسعاف لانقاذ المصابين ولم تجهّز أقسام الاستعجالي بالإطار البشري والمادي اللازم لمجابهة الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد.

2–لم تول وزارة الصحة لاحقا العناية الكافية بمصابي الثورة وجرحاها إلى درجة إقدام بعضهم على محاولة الانتحار وقيام آخرون بإضراب جوع،وذلك رغم المناداة بذلك في العديد من المناسبات سواء من قبل اللجنة أو العديد من منظمات المجتمع المدني.

3–لم تول الوزارة اهتمامها للحالات النفسية للمصابين ولم تمكّنهم من العلاج النفسي المناسب على أهميته في خلق التوازن للمتضرر على غرار بعض الشبان الذين فقدوا أعضاء وأصبحوا يعانون من إعاقة بدنية دائمة (فقدان عين أو بتر عضو).

2 – وزارة الإعلام

عادة ما يتبلور اهتمام الدولة بقطاع معيّن ببعث حقيبة وزارية تهتّم بذلك القطاع، وقد توجّه اهتمام النّظام السابق بأهميّة دور الإعلام في إبراز الصورة واكتشف الدّور الفعّال لما يلقّب بالسلطة الرابعة، لذلك قرّر استغلاله ووضع يده عليه لتلميع صورته وإبراز نظامه في شكل مميّز. ولتحقيق ذلك انتهجت سياسته منهجين:

– تمثّل المنهج الأوّل في احتكار قطاع الإعلام والسيطرة على المؤسسات الإعلامية العموميّة بجعلها امتدادا للخطاب السياسي واعتماد سياسة التعيينات على أساس الولاء والانتماء للحزب الحاكم ومنح امتيازات عدّة لمديريها وبعث مؤسسات جديدة[102] مهمّتها الأساسية تتمثّل في تلميع صورة النظام القائم والتعتيم على ما هو سلبي وما

[102] الوكالة التونسية للاتصال الخارجي (ATCE)، إذاعات جهويّة ومختصّة

من شأنه أن يهزّ أو يمسّ من تلك الصورة اللامعة لبن علي ونظامه والتي ساهمت في بنائها وسائل الإعلام.

– أمّا المنهج الثاني فقد اعتمد التضييق على المؤسسات الإعلامية الخاصّة وذلك بالسّبل التالية:

- عدم فتح القطاع الإعلامي لفائدة الخواص في مرحلة أولى إلاّ فيما يتعلق بقطاع الصحافة المكتوبة، ثمّ في مرحلة ثانية فتح ذلك القطاع للمنافسة مع وضع شروط لهذه المؤسّسات[103]، إلاّ فيما يتعلق بالمؤسّسات المبعوثة من طرف أقربائه وأصحابه[104].
- اعتماد التضييق على هذه المؤسسات الخاصّة إن هي حادت عن مسارها في تلميع صورة الرئيس السابق أو التعتيم الإعلامي[105] حتى أنّه في مرحلة أولى كان يشترط على القنوات التلفزيّة الخاصّة عدم تخصيص مساحة للأخبار أو البرامج السياسيّة.

وقد كان اهتمام بن علي بقطاع الإعلام زائد عن اللّزوم بحيث كان يتعمّد إقالة رئيس المؤسسة الإعلامية أو الوزير المكلّف بالإعلام أو الاثنان في نفس الوقت كلّما حصل خطأ في بثّ الصّورة أو نقل خبر لم يرض عنه، أو لم تنفّذ تعليمات كان قد أعطاها مسبقا.

---

[103] على سبيل المثال إذاعات محدودة الاختصاص (ذات توجه اقتصادي) أو محدودة البث (جهة معينة من الجمهورية)

[104] على سبيل المثال الإذاعة التي بعثت بها ابنته والإذاعة التي بعث بها صهره والقناة التلفزيّة التي بعث بها أحد أصدقائه المتصاهرة مع عائلة زوجته والإذاعة التي يمتلك صهره أخ زوجته جزءا من رأسمالها.

[105] ما تعرض له أصحاب قناة تلفزيّة خاصّة من تحرش من طرف المصالح الجبائيّة بسبب عدم بثهم لومضة اشهاريّة مجانا تخص المدرسة الخاصة التي بعثت بها ليلى الطرابلسي وبسبب حصة حوار تم بثها يوم 30 ديسمبر 2010 حول حرية التعبير والذي أفاد وزير الاتصال السابق الواقع سماعه أن بن علي اعتزم معاقبة أصحاب القناة بسبب تلك الحصة الجريئة التي تم بثها يومها.

ولعلّ تواتر عدد كبير من المسؤولين على المؤسسات الإعلامية لم يكن ليخدم مصلحة القطاع، إذ أنّ القطاع بقي راكدا وسائرا بقواعد مضبوطة لا يمكن الانحراف عنها.

ولعلّ تعيين مستشار خاص لدى رئيس الجمهورية، مكلّف بالإعلام من الأسباب التي جعلت رئيس الدولة يسيطر على هذا القطاع ويتدخّل بصفة مشطّة في شؤون المؤسّسات الإعلامية فكان الحلّ والرّبط بيده.

وقد تغيّر دور الإعلام قبل وخلال وبعد الثورة، بحيث عمدت بعض وسائل الإعلام إلى تغيير خطّها التحريري والتحقت بركب الثورة فيما انتظرت أخرى يوم 14 جانفي 2011 لتعلن عن التحاقها بالثورة الشعبية.

وفيما يلي تدقيق في مسؤولية الإعلام خلال المسار الثوري:

* مسؤولية وسائل الإعلام قبل 14 جانفي 2011

إنّ سيطرة الدولة على وسائل الإعلام لعب دورا سلبيا تجاه الأحداث، إذ يعتبر التعتيم الإعلامي عن الأحداث انتهاكا لحق المواطنين في استقاء الأخبار والنفاذ إلى المعلومات وإلى الحقيقة.

والتعتيم على الأحداث ونعت المتظاهرين في وسائل الإعلام التونسية والأجنبية[106] بالخونة والإرهابيين والخارجين على القانون يعدّ من قبيل الشتائم والاحتقار والحطّ من القيمة الحقيقية للأحداث.

ولم يكتف النظام بذلك، بل تعمّد إلى بثّ أخبار زائفة ووعود كاذبة من خلال الخطابات التي ألقاها الرّئيس السّابق أثناء فترة الثورة، وهذه المسؤولية لا يمكن

[106] التدخل الذي قام به أحد الصحفيين التابعين للوكالة التونسية للاتّصال الخارجي على قناة "الجزيرة" أو تدخّل سفير تونسي لدى منظمة اليونيسكو على قناة "فرانس 24" بباريس وكذلك تدخّل السيد بشير التكاري، وزير العدل وحقوق الإنسان السابق، على قناة "الجزيرة".

تحميلها كلّها على وزارة الإعلام فحسب بل إلى المنظومة ككّل، إذ لم يشأ مسيّري المؤسسات الإعلامية العمومية تغيير الخطّ التحريري أو بثّ الأخبار على شاكلتها خوفا من أن يطالهم غضب بن علي.

أما المؤسسات الإعلامية الخاصّة فكانت معظمها مقيّدة باتفاقية الإحداث والتي غالبا ما تكون بنودها مجحفة بالنسبة للمؤسسة، إذ تقيّد حريّتها و تحتكم في خطّها التحريري بإجبارها صلب بنود الاتفاقيّة على البثّ المجاني لومضات ذات مصلحة عامة دون تحديد المجالات التي تخصّ تلك الومضة[107] ، أو بالأساس على بثّ خطابات الرئيس دون اقتطاع أو تعليق أو إشهار، علما وانّ الإشهار هو مصدر تمويلها الأساسي. كما تدمج الاتفاقيّة عادّة بندا يمنع فيه الإشهار السياسي لفائدة حزب أو لفائدة أطراف معارضة أو منظمّات حقوقيّة.

ورغم هذه الصعوبات فقد نجحت بعض المؤسّسات الإعلامية الخاصّة في الالتزام بالحياد وبعدم التدخّل في الشأن السياسي.

- **مسؤولية وزارة الإعلام والمؤسسات الرّاجعة لها بالنظر**

لا يخفى على أحد وأنّ قطاع الإعلام كان قطاعا مهمّشا قانونيّا ومسيطر عليه سياسيّا، إذ أنّه ورغم دخول القطاع في مجال المنافسة منذ سبعة سنوات، لم يقع تنظيمه بقانون وهو تطغى عليه نزعة مركزيّة القرار، ومراقبة سلطة الإشراف، ولعلّ كثرة النصوص[108] وتشتّتها وعدم إلمامها بجميع مجالات الإعلام واحتياجاته من الأسباب التي جعلت المنظومة القانونية للإعلام رديئة وسهلة التسييس.

---

[107] من ذلك مثلا أن أجبرت إحدى القنوات التلفزيّة الخاصّة على بثّ ومضة تخصّ تأسيس مدرسة خاصّة من قبل زوجة الرئيس السابق.

[108] المنظومة القانونية المتعلقة بالإعلام متشتتة في عدّة نصوص مثل قانون 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وأمر 17 ديسمبر 2002 المتعلق بالصفقات العمومية وقانون الصحافة ومجلة الاتصالات الصادرة في 15 جانفي 2001 وقانون الوظيفة العمومية والقانون المؤرخ في 24 فيفري 1994 والمتعلق بالملكة الفكرية والأدبية.

بالنسبة للتنظيم الهيكلي والإداري للقطاع، فإنه تطغى عليه مركزيّة القرار، فوزير الاتصّال يتلقّى الأوامر من رئيس الدّولة عبر مستشاره الخاصّ المكلّف بالإعلام، وتمتدّ هذه الأوامر إلى جميع المجالات، فكانت التعيينات في المناصب الإدارية العليا تقع بإيعاز من ذلك المستشار.

هذه السيطرة على الإعلام لم تكن تخصّ المؤسسات الإعلامية فحسب بل كانت تهمّ كذلك الوكالة المكلّفة بتوزيع الأخبار الوطنية الرسميّة وهي وكالة تونس إفريقيا للأنباء، والوكالة التونسية للاتصاّل الخارجي الذّي كانت لها مهمّة تلميع صورة بن علي ونظامه في الدّاخل وفي الخارج، وبوضع يده على هذه المؤسسات، أمّن نظام بن علي ولاءها له واستحال الحديث عن إعلام مستقلّ. وهو ما يفسّر غياب أخبار اندلاع الثورة في وسائل الإعلام العمومي، إذ أنّ انتفاضة الشعب كانت ستعطي صورة سلبيّة للنظام في وسائل الإعلام وهو ما حرص بن علي على مكافحته طيلة أكثر من عقدين.

وبالنسبة للتسيير، فإنّ جميع المؤسسات الإعلامية العمومية كانت خاضعة بالإشراف إلى وزارة الاتصال الذّي امتدّ تدخّلها في شؤون هذه المؤسسات إلى حدّ السهر على محتوى البرامج (بما في ذلك اختيار الضيوف والمواضيع) وأوقات البثّ والأشخاص المكلّفين بالسّهر على هذه البرامج. وهو ما أكده الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة الوطنية إذ صرّح لدى سماعه أنّ الحصّة التلفزيّة المبرمجة يوم 13 جانفي 2011 على إثر الخطاب الأخير للرئيس السّابق جاءت باقتراح من شركة "كاكتيس برود"، التي يمتلك بلحسن الطرابلسي صهر الرئيس السابق جزءا من رأسمالها، وكان وزير الإتصال على علم بذلك وأشرف على البثّ من مكتب الرئيس المدير العام بمقرّ التلفزة الوطنية.

ومن جهته ذكر وزير الإتصال السابق الواقع سماعه من قبل اللّجنة، أنّه كان يتابع ليلتها البرنامج باهتمام من مكتب الرّئيس المدير العام للتلفزة الوطنية، ذلك أنه منذ

المساء قام بالاتصال ببعض الصحفيين ومنهم من تعرّض في السابق إلى مضايقات وطلب منهم الحضور في البرنامج الذي اقترحته شركة "كاكتيس برود" والتحدّث بكل حريّة على المباشر.

وبهذه الطريقة كانت السلطة تحدّد محتوى ما كان يتحصّل عليه المواطن من معلومات وأخبار عبر القنوات الإتصالية العمومية.

1- ولأنّ وسائل الإعلام الخاصة التي نشأت منذ سنة 2005، لم تكن لتقع تحت إشراف الوزارة المكلّفة بالإعلام فإنّه وقع التضييق عليها بممارسات عدّة، وهنا يجدر التمييز بين المؤسسات الخاصّة المستقلّة وتلك التي قام ببعثها مستثمرين من أقرباء وأصهار الرئيس السابق.

- فبالنسبة للمؤسسات التي قام ببعثها أصهار وأقرباء الرئيس السابق فإنّها وفي مرحلة أولى تمّ تحديد مجال عملها ضمن كرّاس شروط كان الحافز الأساسي في منح رخصة الاستغلال وتمّ التنبيه عليها بعدم القيام ببرامج حواريّة سياسية، وتمتّعت أغلب هذه المؤسسات بامتيازات عدّة، حتى إنّ إحدى القنوات التلفزيّة الخاصّة تمتّعت عند تكوينها بامتيازات جبائيّة كبيرة تمّ نشرها بالرّائد الرسمي للجمهورية التونسية سنة تكوينها.

كما استأثرت هذه المؤسسات بمداخيل الإشهار، بحيث كانت تستقطب أهمّ الومضات الإشهارية والتي توفّر لها أرباحا كبيرة على حساب مداخيل المؤسسات الإعلامية العمومية.

- أمّا بالنسبة للمؤسسات التي بُعثت من قبل مستثمرين تونسيين، فإنّ هذه المؤسسات تعرّضت إلى التضييق المشطّ من قبل السّلط المختصّة إمّا للضغط عليها أو لابتزازها أو لمنعها من أن تكون منافسة للمؤسسات التي هي على ملك أقرباء وأصهار الرئيس السابق:

– لذلك فإنّه عادّة ما يتمّ التضييق عليها إمّا من ناحية الاختصاص بإجبارها على اختيار توجّه معيّن مع منعها من تخصيص مساحة للأخبار والمنع التامّ للبرامج السياسية والحوارية إلاّ بالترخيص المسبّق، ومنعها من التعليق على الأنشطة السياسية وإجبارها على توجيه البرمجة الخاصّة ثلاثة اشهر قبل انطلاقها إلى وزارة الإشراف. وفي بعض الاتفاقيات، يوجد كذلك تحديد لعدد النشرات الإخبارية ومجالها ومدّتها. كما كانت المؤسسات الإعلامية الخاصّة تتعرّض إلى التضييق عليها من ناحية شموليّة البثّ بحيث كانت تقتصر على البثّ بجهة معينة دون غيرها.

– ولم يتردّد النظام السابق في ابتزاز بعض المؤسسات الإعلامية، من ذلك إجبار هذه المؤسسات على دفع آتاوة سنويّة مجحفة لفائدة الدّولة وأخرى لقاء استغلال الملك العمومي الهرتزي لفائدة الديوان الوطني للإرسال، زيادة على تمرير ومضات إشهاريّة مجانيّة، أو الحطّ من مداخيلها الإشهاريّة بطرق غير قانونيّة لضمان ولائها أو سكوتها على الأوضاع وإجبارها إلى الرّضوخ وعدم نقد سياسة بن علي، وقد استطاع البعض منها شقّ طريقه و الحفاظ على حياده رغم الصعوبات.

ولكن كانت المؤسسات الموالية تستأثر بالسبق الصحفي وكانت الأخبار تفصّل على مقاس النظام السابق، لذا فإنّ هيمنة نظام بن علي على الإعلام لم تخفى على أحد.

وكانت الوزارة هي الأداة التي كان بن علي يسيّر بها هذا القطاع فطلب من وزيره المكلّف بالاتصال عبر السيد عبد العزيز بن ضياء، الوزير المستشار الخاصّ لدى رئيس الجمهورية، يوم 9 جانفي 2011 بالقيام بمداخلة على قناة "الجزيرة" جاء فيها بأنّ هذه المظاهرات شرعيّة وأنّه على الحكومة أن تُصلح ما يجب إصلاحه وتعديل ما يجب تعديله وأنّ انتشار الجيش سببه حماية المؤسسات والمنشآت العامة. كما أضاف الوزير بأنّ رسالة الشباب الثائر قد وصلت وأنّ العنف يبقى خطّا أحمرا. وقد نالت هذه المداخلة استحسان رئيس الدولة حسب قول الوزير الأسبق الواقع سماعه، إذ لم يكن

هناك موقف رسمي يعلن عنه وهو كان جريئا في تعامله مع المعلومات الواردة وحذرا فيما قاله.

وكانت تلك الإشارة، طريقة لإعلام العموم بنيّته تغيير القطاع وتحسينه. كما طلب بن علي من وزير الإتصال التوجّه يوم 13 جانفي 2011 صباحا إلى مجلس النواب ومجلس المستشارين للقيام بمداخلة حول الوضع في البلاد.

- **فيما يتعلّق بالصحافة المكتوبة**

وإن عرف وضع الصحافة التونسية خلال السنوات الأولى الموالية لحكم بن علي، هامشا بسيطا من حريّة التعبير، كان على بساطته يتسّع حينا ويتقلّص أحيانا أخرى، فإنّ أوضاع الإعلام التونسي قد ساء إلى حدّ كبير منذ أوائل التسعينات، كما الحال لأوضاع حريّة الرأي والتعبير عموما. حيث أُخضعت الصحف بما فيها صحف "دار العمل" وصحف "لا بريس" للرّقابة المسبقة[109]، وبسطت وكالة الاتصال الخارجي نفوذها على المشهد الإعلامي برمّته، واستعمل الإشهار الحكومي وكذلك جزء من إشهار المؤسسات الخاصّة كوسيلة ضغط.

ولم يكتفي النظام السابق بعرقلة عمل وسائل الإعلام بل قرّر بسط يده على هذا القطاع لما له من تأثير على الرأي العام، لذلك قام صهر الرئيس السابق ببعث إذاعة ذات صبغة دينية وبشراء أسهم في إحدى أهمّ الجرائد اليومية[110].

لقد كانت السّمة البارزة للصحافة التونسية عند اندلاع الأحداث في شهر ديسمبر 2010 هي السكوت والتعتيم الإعلامي عمّا كان يجري من انتهاكات وتجاوزات في الجنوب التونسي، باستثناء بعض الصحف المعارضة والتي تجرأت على تغطية الأحداث وبثّ الأخبار على شاكلتها[111].

---

[109] مثلما حصل ذلك في حرب الخليج سنة 1991.

[110] انظر تقرير لجنة تقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد في الجزء المتعلق بقطاع الإعلام

[111] تم حجزها في تلك الفترة لما اعتبره تطاولا على السلطة.

وإلى جانب التعتيم الإعلامي عمل جزء من الصحافة المكتوبة على تقديم وجهة نظر السلطة القائمة من الأحداث الجارية دون غيرها، إلى الحدّ الذي نشرت فيه إحدى الصحف اليومية فتوى لمفتي الجمهورية، يُفتي فيها بأنّ ما أقدم عليه طارق البوعزيزي (المعروف بإسم محمد البوعزيزي) من حرق لنفسه، ما هو إلا عمليّة انتحار بما يعني ذلك من إيحاء ديني.

كما كانت أغلب الصحف الوطنية تعلّق على الخطابات التي ألقاها الرئيس السابق بتمجيد إنجازاته وقراراته وبلفتته الكريمة إزاء محمّد البوعزيزي وعائلته، وتحيّ فيه ما قدّمه للوطن واعتنائه الخاصّ بالوضع في البلاد.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمّ منع توزيع عدّة صحف ومجلات أجنبية وذلك بسبب ما كانت تنقله من أخبار عن الأحداث الجارية في بالبلاد. وبما أن وكالة تونس إفريقيا للأنباء تعتبر الجهاز الوحيد الناقل للمعلومات والمصدر الوحيد للأخبار الوطنية، فإنّ التعتيم الإعلامي لم يكن مستعصيا. فهذه الوكالة اعتمدت نسقا إعلاميا لُقّب بـ "البنفسجي" نسبة إلى الإعلام الموالي للنظام السابق، وكانت معظم الأخبار الوطنية تتمحور حول نشاط رئيس الدولة وزوجته وأعضاء الحكومة.

- **فيما يتعلق بالصحافة الإليكترونية**

لم ترتبط الصحافة الاليكترونية بالضرورة بالصحافة المكتوبة، إذ يجدر التمييز بين نوعين من الصحف الإليكترونية:

- أوّلا الصحف الإليكترونية المرتبطة بصحف مكتوبة والتي تعتبر نسخة إليكترونية لها، وفي هذا الشّأن ليس هناك اختلاف يُذكر إذ تعتبر هذه الصحف مجرّد نسخة إليكترونية للصحف المكتوبة.

- ثانيا، الصحف الإليكترونية المستقلّة والتي عمد البعض، حتى المختصّة منها، وقبل ثورة 14 جانفي 2011 نشر الأخبار عن حقيقة ما يجري بالبلاد وقامت بتغيير الخطّ التحريري ومواكبة الأخبار لحظة بلحظة.

وتجدر الإشارة إلى أن شبكات الاتصال الاجتماعي وعلى عكس وسائل الإعلام والاتصال الرسمية كان لها دورا مثيرا في نقل الأحداث وتقديم صورة واقعية عن التجاوزات الحاصلة. فكانت مواقع "الفايس بوك" و"اليوتيوب" و"تويتر" مصادر مهمّة للخبر ولمعرفة حقيقة ما يجري في مختلف مناطق الجمهورية وعلى وجه الخصوص في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين. كما ساهمت مدوّنات كثيرة في كسر الحصار الإعلامي المفروض على الأحداث ومعرفة حقيقة ما يجري.

ومن المهمّ الإشارة إلى الانتهاكات والتجاوزات (إيقافات وملاحقة من طرف البوليس السياسي) التي طالت بعض المدوّنين الذين تمّ إيقافهم على خلفيّة الأخبار المنشورة على مدوّناتهم.

لعلّ الأوضاع التي عاشها الإعلام التونسي طيلة عقود هي التي تفسّر الدّور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام الرّسمية والموالية خلال الثورة. هذا الوضع الذي اتّسم بالاستبداد وتدجين الصّحافة من خلال ملاحقة الصحفيين الذين كانوا متمسكين بحقهم في ممارسة واجبهم الإعلامي بمهنية ونزاهة أو من خلال شراء ذمم غيرهم ممن كان يُطلق عليها صفة الأقلام المأجورة.

- **وفيما يخصّ وسائل الإعلام السمعية البصرية**

كان الرّأي العام مصغيا خلال الثورة إلى وسائل الإعلام الخاصّة والعامّة منها بغية استقاء المعلومات والإطلاع على موقف السلطة ممّا يحدث في البلاد.

ولكنّ خيبة الأمل لم تندثر، إذ بقيت أغلب وسائل الإعلام السمعية والبصرية وعلى رأسها المؤسّسات الوطنية أداة تواصل للخطاب السياسي المهيمن، حتى أنه تمّ منع بثّ بعض الأغاني التي تعتبر أغاني ملتزمة تنادي بالحرّية والنضال وضد التسلّط وهيمنة السلطة. وكانت نشرة الأخبار تحتوي في جزء وافر منها على أنشطة رئيس الدولة وزوجته ونشاط بعض الوزراء والجوائز المتحصّل عليها والأخبار الرياضية والثقافية.

ولم تكن الندوات الصحفية ذات البعد السياسي أو الإخباري مرخّص فيها، إذ كانت المعلومات والأخبار الوطنية توزّع عبر وكالة تونس إفريقيا للأنباء، واقتصرت على تلميع صورة النظام والتخفيف من حدّة الاضطرابات ببعض مدن البلاد.

وكانت أغلب الحصص التلفزية حصص ترفيهية وحصص رياضية يغيب فيها الحوار والتحليل السياسي والنقاش، وكانت أغلب الملفات التلفزية مخصّصة لتناول مسائل اقتصادية واجتماعية لتقديم ما قام به النّظام من انجازات في ذلك المجال.

ويُذكر أنه في يوم 30 ديسمبر 2010، قامت إحدى القنوات التلفزية الخاصّة ببثّ برنامج خاصّ ذي بعد سياسي، شاركت فيه وجوه بارزة من المعارضة والمجتمع المدني وكان موضوعه "حريّة التعبير" ونال استغراب وإعجاب المشاهدين بسبب جرأة القناة وما قيل فيه من آراء على المباشر. ولكنّ هذا البرنامج أثار سخط رئيس الجمهورية إزاء أصحاب القناة، وطلب من مستشاره الخاصّ المكلّف بالإعلام السيد عبد الوهاب عبد الله بالاتصال بوزير الإعلام سمير العبيدي الذي تمّ تعيينه قبل يومين في ذلك المنصب، لكي يقوم بالتنبيه على أصحاب القناة بضرورة الإلتزام بالاتفاقية المبرمة و بكرّاس الشروط المتعلّقة بضرورة ترجمة الأفلام الأجنبية إلى اللّغة العربية وعدم إعداد برامج سياسية وإخباريّة.

ويذكر كذلك أنّ إحدى المؤسسات الإعلامية الخاصّة قد تعرّضت إلى تهديد بالغلق يوم 9 جانفي 2011 على اثر بثّ برنامج إذاعي يهتمّ بالانترنات وبالمدوّنين، تمّ فيه الإعلان عن سقوط ضحايا بالرّصاص في مدينتي تالة والقصرين.

وتواصل التعتيم الإعلامي إلى حدود يوم 13 جانفي 2011، حيث بدأت تلاحظ بوادر انفراج لدى بعض وسائل الإعلام الإذاعية الخاصّة.

وتجدر الإشارة إلى الدّور السلبي الذي لعبته التلفزة الوطنية آنذاك، إذ زيادة على التعتيم الإعلامي يذكر أنّها قامت يوم 13 جانفي 2011 مساءا ببثّ حصّة تلفزيّة من

إعداد شركة "كاكتيس برود"، على إثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن علي والقرارات الجديدة التي أعلن عنها.

وكان موضوع الحصّة حوار حول ما أعلن عنه بن علي في خطابه من قرارات، وشارك فيه عدد من الصحفيين ومن الوجوه البارزة في المجتمع المدني، وتمّت فيه تغطية مراسلات إحداها بشارع الحبيب بورقيبة أين شُوهد جمع من السيارات وعدد من الأفراد مستبشرين بالقرارات الجديدة هاتفين بحياة الرئيس بن علي.

وأثارت هذه الصور غضب المواطنين وزادت في استفزاز مشاعرهم خاصّة وأنّه إلى غاية ذلك التاريخ كان قد سقط عشرات القتلى والجرحى رميا بالرّصاص.

وفي نفس اللّيلة، اتصّل الرئيس بن علي بوزير الإعلام وطلب منه ، تنفيذا لما تمّ الإعلان عنه في خطابه يومها، فتح كل المواقع المحجوبة على الأنترنات والسماح بالدّخول إلى التراب التونسي لجميع وسائل الإعلام الأجنبية.

وعلى إثر آخر خطاب للرئيس السّابق غيّرت بعض وسائل الإعلام خطّها التحريري والتحقت بركب الثورة، إذ أدركت أنّ نظام بن علي أوشك على الانهيار وأن تلك القرارات ما هي إلاّ مجرّد وعود لنظام شارف على الزوال وازدادت تلك القناعة يوم 14 جانفي 2011 بالمظاهرة العارمة بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة.

وفي صبيحة يوم 14 جانفي 2011، اتّصل الرئيس السابق في حدود العاشرة صباحا بوزير الاتّصال السابق وكلّفه باستدعاء قناة "الجزيرة" إلى تونس في شخص الصحفي الحبيب الغريبي والإذن لها يفتح مكتب ببلادنا.

وأضاف وزير الإتصال السابق الواقع سماعه من قبل اللّجنة، بأنّ الوزير الأوّل السابق محمّد الغنّوشي اتّصل به حوالي منتصف النهار والنصف، وطلب منه برمجة حصّة حواريّة على المباشر يشارك فيها أطراف من المعارضة، وممثّل الاتحاد العام التونسي للشغل على أساس المرحلة السياسية والإعلامية الجديدة في البلاد.

أمّا المؤسسات الإعلامية التي اعتمدت الحياد في تعاملها مع الأخبار وعدم التدخّل في الشأن السياسي فقد واصلت عملها ضمن نفس المنهاج، معتمدة الحياد والاستقلالية ففي تقديم المعلومة مع ضمان احترام الرأي و الرأي المخالف.

*** مسؤولية وسائل الإعلام بعد 14 جانفي 2011**

منذ يوم 14 جانفي 2011، والإعلان عن رحيل الرئيس السابق أصبحت وسائل الإعلام أمام خيارين، لا ثالث لهما :

-إمّا أن تنتهج منهاج الحريّة في التعبير والحياد في تقديم المعلومات.

-أو أن تواصل نهج التعتيم وأن تكون من جديد أداة من أدوات الخطاب السياسي المهيمن.

بعد فرار الرئيس السابق وتوقّف أجهزة الرّقابة تغيّر المشهد الإعلامي بشكل بارز ولم يعد هناك مبرّر لممارسة التعتيم الإعلامي على الأحداث الجارية، وأصبحت وسائل الإعلام الرّسمية تقدّم تغطية مستمرّة وشاملة للأحداث وتتولّى تقديم وجهات نظر مختلف التيارات السياسية والأطراف الفاعلة في مجرى الأحداث.

وكان لنبأ فرار بن علي وقع على المؤسسة الإعلامية الوطنية إذ اعتقد الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة الوطنية الواقع سماعه بأنّ ذلك الخبر غير صحيح وتردّد في بثّه. وكذلك فعل بعض صحفي الصحافة المكتوبة إذ أنّ الجميع كان يخشى قمع نظام بن علي في حالة بثّ الخبر إذا ما يتبيّن فيما بعد أنّه زائف، لذا انتظر الجميع أن يتأكّد ذلك الخبر من قبل الجهات الرّسمية قبل بثّه.

ولكن أمام تغيّر المشهد الإعلامي في تونس وتكاثر وسائل الإعلام وجرأتها في التعامل مع الأخبار ومع الأحداث وحتى مع النخبة السياسية، أصبحت هذه الوسائل الإعلامية تسعى إلى القطع مع الماضي ونبذ الفكرة التي طالما سادت من أنّ الإعلام العمومي هو إعلام "بنفسجي" وما هو سوى صدى للخطاب السياسي، لذلك أصبحت

وسائل الإعلام العمومية أمام خيار واحد وهو رفع التحديّات القادمة لتعدّي مرحلة المسار الديمقراطي.

إلاّ أنّ العنصر الإيجابي ترافق مع ما سُمّي آنذاك بحالة من "الانفلات الإعلامي" الذي يمكن اعتباره من أبرز سمات المشهد الإعلامي للفترة التي تلت 14 جانفي 2011، وقد تجلّى هذا الانفلات في غياب شبه كلّي للضوابط واحترام قواعد المهنية ولا حتى القواعد القانونية[112]. وقد كان جليّا أنّ بعض الفضائيات غير الرّسمية قامت بدور سلبي خلال حالة الانفلات الأمني الذي عاشته البلاد، وخصوصا في العاصمة في الأيّام القليلة التي سبقت فرار الرئيس السابق والأيّام التي تلته من خلال تناولها أخبارا اتّضح فيما بعد أنها غير صحيحة. وقد تمّ إيقاف صاحب إحدى القنوات التلفزيّة الخاصّة ، وقد تعذّر سماعه رغم محاولة ذلك .

وبسؤال وزير الإتّصال السيّد سمير العبيدي عن ذلك الإنفلات الإعلامي لدى سماعه من قبل اللّجنة ذكر أنّه في يوم 15 جانفي 2011، اتّصل به وزير الدفاع السابق السيّد رضا قريرة، وطلب منه مساعدة وسائل الإعلام في نشر بلاغات وزارة الدّفاع عبد الشريط الإخباري "نيوز بار" وذلك بخصوص عديد المسائل بسبب وجود انفلات أمني مجهول المصدر على حدّ تعبير وزير الدفاع والذي يشتمّ منه "رائحة انقلاب".

كما أعاد الاتّصال به يوم 16 جانفي 2011 بشأن بثّ بلاغات تتعلّق بتزويد التجّار بالسلع، وضرورة مباشرة الحياة العاديّة تحت حماية الأمن والجيش، وذلك حتّى لا يتمّ الإضرار بالمصالح الاقتصاديّة للبلاد ممّا من شأنه أن يزيد الوضع تأزّما.

وقد تمّ انتقاد التلفزات الوطنية في عدّة مناسبات بسبب ما بثّ بها من أخبار أو ما تمّ تعتيمها منها، بل أكثر من ذلك فقد وقع إبعاد (حسب ما جاء على لسان البعض في

[112] ولعلّ أبرز مثال عن ذلك ما جاء في أحد البرامج على لسان أحد الضيوف التي تمّ إذاعتها على الوطنية 1 من دعوة لإعدام محمد الغنوشي الوزير الأول الأسبق

وسائل الإعلام آنذاك) الصحفيين المستقلّين وواصل من كانوا يهتفون ويناشدون نظام بن علي وغيّروا أقلامهم لصالح النّظام الجديد.

أما بخصوص الإيقافات التي طالت عدد من الصحفيين في مؤسسة الإذاعة التونسية ومثولهم أمام مجالس التأديب لمجرّد طرحهم لمواضيع حساسّة تهمّ الحريات وحقوق الإنسان ومواضيع اجتماعيّة فهي خير دليل على أنّ القطاع الإعلامي العمومي لم يتحرّر كليّا، إذ بقيت تلك الفكرة راسخة بأنّ الإعلام بصفة عامة، والإعلام العمومي بصفة خاصّة، هو أداة للخطاب السياسي الرسمي وعليه الدّفاع على مصالح الكتلة الحاكمة وهو ما أدّى ببعض السياسيين إلى انتقاد وسائل الإعلام بشدّة.

ويمكن القول أنّ جزءا هامّا من التغطية الإعلامية للأحداث والملفات المختلفة، كانت تقدّم على شاشات القنوات التلفزية الرسميّة وغير الرسميّة بعد 14 جانفي 2011 وكذلك الشأن بالنسبة لما كان يبثّ على القنوات الإذاعية أو ينشر في الصحافة المكتوبة قد ساهم بشكل غير مباشر في بثّ الإشاعة وعدم تهدئة الأوضاع.

وفي خضمّ هذه الأوضاع بمختلف سماتها الإيجابية والسلبية، حاولت "الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال" التي تمّ إنشاؤها في فيفري 2011، إدخال بعض الإصلاحات وتقديم المقترحات لتنظيم القطاع الإعلامي والالتزام بحدّ أدنى من القواعد واستعادة حرية التعبير لوسائل الإعلام والاتصال بمختلف مكوّناتها وقطاعاتها.

ولا بدّ في هذا التقرير من الإشارة إلى التجاوزات والاعتداءات اللفظية والمادية والتهديدات التي تعرّض لها الصحفيون والإعلاميون أثناء أدائهم لمهامهم خلال الفترة التي تلت 14 جانفي 2011، سواء كان ذلك من قبل أعوان الأمن أم من قبل أفراد يشتبه في انتمائهم لتيّارات سياسية محدّدة، نخصّ منها بالذكر أحداث يوم 7 ماي 2011 بشارع الحبيب بورقيبة والتي تمّ فيها استهداف الصحفيين والمدوّنين والتي جرح على إثرها عدد منهم كانوا قد قدّموا ملفات للجنة.

القسم الخامس :التوصيات

حرصت اللجنة منذ بداية أشغالها على تجميع المعلومات والأبحاث والتقارير التي من شأنها تسليط الضوء على ما جرى وفهم حيثيات ومراحل الثورة التونسية ، وذلك قصد تقديم توصيات ومقترحات كفيلة برسم الصورة الكاملة لما حدث وحفظ الذاكرة الوطنية وضمان عدم تكرار ما حصل من تجاوزات وانتهاكات للنفس البشرية ولحقوق الإنسان بشموليتها.

وقد استند عمل اللجنة لتحقيق هذه الغاية والكشف عن الانتهاكات التي تسلّطت على حقوق المواطنين ومسّت من إنسانيتهم إلى جملة من المعايير والوسائل التقنية والبيداغوجية والقانونية أهمّها :

– الاستئناس بالمعايير الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان والمرجعية القانونية الدولية.

– دراسة التجارب المقارنة في مجال العدالة الانتقالية في العالم والاستفادة منها.

– الإثراء بالندوات التدريبية والدورات التكوينية المتعلقة بمجال الانتهاكات والتجاوزات الداخلة في إطار اختصاص اللجنة.

– التحري في ملابسات التجربة التونسية في مجال الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بداية من تاريخ 17 ديسمبر 2010 إلى 23 اكتوبر 2011 وتقصي حقائقها مع ربطها بوجه الخصوص بالنصوص القانونية والتشريعية الجاري بها العمل والوقوف على الأسباب الحقيقيّة التي أدّت لحصولها توصّلا لتفادي حصولها مجدّدا وضمان عدم تكرارها ومحو آثارها.

وتوّج هذا العمل بوضع جملة من التوصيات والمقترحات المتعلّقة بالإصلاحات التشريعيّة والمؤسساتيّة نتناولها تباعا في بابين، لنتطرّق في باب ثالث للتوصيات حول مسار العدالة الانتقالية .

الباب الأول : توصيات حول الإصلاحات التشريعية :

من خلال ما حصل في تونس من أحداث وتداعياتها تبيّن أن المنظومة التشريعية التونسية قاصرة عن استيعاب العديد من المواضيع مما يستوجب تدخلا تشريعيا لتنقيح بعض القوانين القائمة وسنّ قوانين أخرى نظرا للفراغ التشريعي، وفي هذا الإطار توصي اللجنة بما يلي :

-ضرورة الحماية الدستورية لحقوق الإنسان.

-تنقيح بعض النصوص التشريعية .

-سنّ بعض القرانين الجديدة .

الفصل الأول: ضمان الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وتعزيزها

تعتبر لجنة تقصي الحقائق أنها ولئن كانت لجنة وطنية مستقلّة ولا يدخل في صلاحياتها اتخاذ أي موقف في إطار النقاش الوطني حول الدستور المزمع تحريره من طرف المجلس الوطني التأسيسي ، غير أنها غير منفصلة عن الحراك الوطني.

وفرضت دراسة الانتهاكات التي تسلّطت على المواطن التونسي خلال الأحداث الأخيرة ومعرفة ما تسلّط عليه سابقا من انتهاك لحقوقه الاجتماعية والاقتصادية ، طرح مجموعة من المواضيع القانونية تقترح اللجنة على المجلس التأسيسي أخذها بعين الاعتبار و تكريسها في الدستور الثاني للجمهورية التونسية ومجملها كآلاتي:

1- تعزيز احترام حقوق الإنسان وتوسيع مجالات التدخّل لحمايتها.

2- إقرار مبدأ علويّة القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان على القوانين الوطنية ووضع اليات خاصة لتكريسه وتطبيقه.

3- منع كل أشكال الميز المدانة دوليا ومنع التحريض على كلّ أنواع العنف المسلّطة بناءا على التمييز بين المواطنين.

4- تجريم ممارسة كل أنواع التعذيب والجرائم ضد الإنسانية وكل أشكال المعاملة المهينة للذات البشرية وجعلها غير خاضعة لأيّ تقادم.

5- التكريس الدستوري لمبدإ لفصل بين السلط الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وخاصة التكريس الصريح لمبدأ استقلال القضاء مع منع تدخّل من السلطة التنفيذية في سير السلطة القضائية باعتبارها السلطة الضامنة لتكريس وحماية حقوق الإنسان.

6- بعث جهاز رقابي لمدى دستورية القوانين الصادرة على غرار محكمة دستورية مثلا.

الفصل الثاني: تنقيح بعض النصوص القانونية

ان أهم مميّزات القاعدة القانونية هي كونها دائمة وجامعة، ومفهوم ذلك أنّ القاعدة القانونية قابلة للتطبيق على الجميع وفي كلّ زمان، غير أنّ هذا لا يعني عدم قابليتها للتطوّر بتطوّر الأحداث والمستجدات وهو ما تمّت ملاحظته أثناء أحداث الثورة التونسية .

تبيّن في العديد من المواضع وجود فراغ تشريعي فيما يتعلّق ببعض المواضيع فضلا على قصور النصوص الموجودة على استيعاب الوضعية الراهنة وهو ما يستوجب حتما تدخّل المشرّع التونسي لتفادي النقص الحاصل بتنقيح بعض التشريعات التي تبيّن أنها لم تواكب التطوّر الحاصل ولم تستطع ان تقدّم اساسا قانونيا للأحداث التي حصلت من ذلك الامر عدد 50 لسنة 1978 والقانون عدد4 لسنة 1969، والتي ولئن تمّ تطبيقها خلال الأحداث الأخيرة التي عرفتها البلاد التونسية فإن هذا التطبيق كان اضطراريا ولعدم وجود بديل وقد أثبت التطبيق قصورها عن استيعاب الأحداث .

أولا :تنقيح الأمر المنظّم لحالة الطوارئ :

عرفت تونس انفلاتا امنيا شاملا لأول مرّة في تاريخها وذلك خلال الأيام بين 14 و18 جانفي 2011، وفي هذه الفترة تمّ الإعلان عن حالة الطوارئ المنظمة كما سبق بيانه بالأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 وما يمكن ملاحظته هو أن هذا الأمر:

-لم يوضّح بدقة مجال انطباقه الزمني .

-لم ينصّ على أي دور للجيش الوطني أثناء فترة تطبيقه.

-لم يقدّم حلولا لحالات الفراغ والانفلات الأمني الكلي .

فضلا على ذلك فان هذا الأمر يعتبر أمرا غير دستوري باعتبار انه نص على عقوبة جزائية سالبة للحرية التي يفترض وضعها بمقتضى قانون.

ومن هذا المنطلق توصي اللجنة بإصدار قانون يوضّح حالة الطوارئ وينظّم إدارة البلاد في حالات الأزمات الكبيرة ويجب أن:

– يتضمّن تحديدا واضحا لمجال تطبيقه الزمني وطرق تفعيله والأطراف المكلّفة بذلك .

– يتضمن بوضوح دور كل طرف يمكن أن يتدخل أثناء الحالة المذكورة.

– ينص بصراحة على دور الجيش الوطني ويحدّد مجالات تدخّله بدقّة.

–يحدّد عقوبات صارمة لكلّ مخالفة خاصة عندما يتعلق الأمر بمخالفة من شأنها الضرر بالاقتصاد الوطني[113] مثلا الإعتصامات والإضرابات غير الشرعية.

– يتضمّن تحديدا واضحا لمختلف مراحل حالة الطوارئ والأطراف المتداخلة في كل مرحلة منها.

– يتضمّن تمييزا واضحا بين أطراف وآليات التدخل حسب طبيعة الطوارئ (أزمة سياسية، أزمة اجتماعية ، كوارث طبيعية...)

ثانيا : تنقيح القانون عدد 4 لسنة 1969:

تعتبر الاحداث التي شهدتها تونس مرآة عكست ما عاشته البلاد من ظلم وقمع كرّسه النظام من خلال مؤسسة الأمن، ولتدعيم الانتقال الديمقراطي وجب الخروج من ماض كان فيه المواطن عبارة على قاصر أمام نظام وظّف كل القوانين لتحصين مطامحه وأحلامه، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن حق المواطن في التظاهر والتجمهر لم يكن مكرّسا قانونيا بصفة دقيقة وقد كشف تطبيق القانون الذي ينظّمه وهو القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي 1969 المنظّم للاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر نقائص عديدة فهو لا يوفّر الحماية لا للمواطن من جهة، ولا لعون الأمن الذي يطبّقه من جهة أخرى فهو:

[113] على غرار ما حصل بتونس عند غلق شركة فسفاط قفصة او المعمل الكيميائي بقابس من خسارة فادحة للاقتصاد الوطني

– يفسح مجال واسعا للتجاوزات والخروقات ويكرّس إمكانية قمع المواطنين ومنعهم من حقهم في ممارسة في التظاهر والتجمهر.

– لا يوفر حماية للأمنيين الميدانيين الذين وجدوا أنفسهم خلال الأحداث الأخيرة في وضعية لا يحسدون عليها بين تنفيذ الأوامر وممارسة مهامّهم وبين حماية أنفسهم من التهم التي يمكن أن توجه إليهم .

وتعالت الأصوات من أجل تنقيح هذا القانون الذي لا يحقّق التوازن بين حقّ المواطن في التظاهر والتجمهر وحماية العون الأمني أثناء ممارسة وظيفته وتطبيق تعليمات رؤسائه.

علما وأنه تمّ التفكير فعلا في تنقيح هذا القانون وتمّ بعث لجنة بصدد إعداد مشروع التنقيح تضمّ أطراف مختلفة وتوصي اللجنة في هذا الخصوص بما يلي :

– تحديد واجبات المواطن أثناء التجمّعات والمظاهرات بكلّ دقّة وبيان الاجراءات المسبقة المحمولة عليه ضمانا لحصوله على حقوقه.

– بيان دور عون الأمن وتحديد طريقة تعامله مع المتظاهرين، والواجبات المحمولة عليه تجاههم وبيان صور تدخّله والوسائل التي بإمكانه استعمالها أثناء التدخّل .

علما وان عمليّة تحديد حقوق وواجبات كلّ طرف من شأنها خلق التوازن بين الطرفين وتسهيل التعامل وتيسير تطبيق القانون.

والأكيد أنّ تنقيح قانون 1969 يجب أن يمرّ وجوبا عبر خلق آليات قانونية توفّر التوازن بين التمتّع بالحقّ وتطبيق الواجب وذلك ضمانا لحرية التظاهر والتجمّع السلمي في كنف القانون.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من البلدان التي مرّت بتجارب مشابهة لما عرفته بلادنا أدخلت تنقيحات هامة على القوانين التي تنظّم التجمع والتظاهر وجعلتها مواكبة للتشريعات الدولية ومتماشية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار توصي اللجنة بالإستئناس بها .

ثالثا : سنّ قانون لحماية الشهود

إن المتأمل للنظام القانوني التونسي يلاحظ عدم تضمّنه لقانون صريح لحماية الشهود[114] لذلك توصي اللجنة بالنظر في إحداث آليات قانونية لحماية الأشخاص الذين يدلون بشهادات ويمكن أن ينجر عنها تهديد لحياتهم أو لسلامتهم الجسدية أو لحرياتهم أو لممتلكاتهم.

إن النظام القضائي لا يمكن أن يكون ناجحا دون تأمين الحماية الكافية للشاهد وتوفير الآليات التي من شأنها نزع الخوف عنه من بطش أحد المتخاصمين، وهذه الآليات يمكن ان تكون انطلاقا من :

–سنّ مجموعة من الإجراءات تمكّن من الحماية الجسدية للشاهد من خلال وضع حماية شخصية له ولإفراد عائلته عند الاقتضاء وتغيير مقرّه أو إخفاء هويته وبيانات تخصّ ممتلكاته أو في أقصى الحالات، غيير هويته تماما[115]، ويمكن أن تكون هذه إجراءات وقتية أو دائمة حسب طبيعة الإجراء المتفق عليه.

–إعتماد وسائل الإتصال الحديثة لتلقي الشهادات من ذلك استعمال الهواتف والانترنت (سكايب، ياهو...) وذلك لضمان عدم ظهور الشاهد للعلن وإعفائه من الحضور أمام الهيئة القضائية أو اللجنة المختصة عند سماعه .

والثابت أن وضع قانون لحماية الشهود من شأنه أن:

---

[114] المقصود بالشاهد في العدالة الانتقالية ليس فقط من يدلي بشهادة ولا تكون له علاقة بالحدث على غرار مفهوم الشاهد في العدالة التقليدية بل يعتبر شاهدا أيضا المتضرر أو أحد أفراد عائلته

[115] تضمين هوية مغايرة تماما لهوية الشاهد والمعطيات الحقيقية المتعلقة به مع توثيق ذلك في قاعدة بيانات خاصة

– يساهم في دعم الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ونزع السلبية التي يتّسم بها المواطن عادة والتي تعود أساسا إلى شعوره بعدم الحماية وتخوّفه من الضرر الذّي قد يلحقه في صورة إدلائه بشهادته لفائدة هذا الطرف أو ذاك.

– أن يشجّع الشاهد على الإدلاء بشهادته خاصة في صورة التنصيص على اجراءات لعدم تتبعه من أجل افعال قد يكون ارتكبها بمناسبة ما حصل وحول موضوع الشهادة وذلك خاصة في ما يتعلّق بالموظفين العموميين.

وفي هذا الإطار توصي اللجنة بإحداث لجنة قضائية (أو شبه قضائية) مكلفة بالنظر في مطالب حماية الشهود تحدّد مجالات عملها حسب قانون وحسب نظام داخلي، كما يتم بعث لجنة فنية تعنى بتطبيق إجراءات حماية الشهود.

الباب الثاني :توصيات حول الإصلاح المؤسساتي:

تونس بلد القانون والمؤسسات ، هذه الجملة كثيرا ما كانت تُستعمل في عهد الرئيس السابق للتعبير عن تماسك النظام واحترامه للقانون وقوّة مؤسساته ، غير أنه بسقوط النظام بدأت الحقائق تظهر وتبيّن أن المؤسسات التي كان النظام السابق يتباهى بها تشكو من العديد من النقائص ويستوجب تلافيها وضع آليات وقوانين جديدة لإصلاحها وإعادة تأهيلها بصفة تشمل هياكلها ووظائفها ، ونتناول تباعا هذه المؤسسات لبيان الحالة التي تعاني منها واقتراح التوصيات التي تراها اللجنة مناسبة للخروج بها من الوضع التي هي عليه.

أولا:إصلاح المنظومة القضائية:

من الأخطاء الشائعة التي وقع تداولها بصفة مكثّفة في وسائل الإعلام بعد انهيار النظام السابق وفي الحملات الانتخابية للعديد من الأحزاب السياسية ، اعتبار المنظومة القضائية مقتصرة على شؤون القضاة والمطالبة "بتطهير" القضاء وكأن الشأن القضائي يقتصر على العمل القضائي البحت، رغم أن هذا العمل مرتبط أساسا بعمل مختلف الأسلاك الأخرى المعروفة بمساعدي القضاء[116]. وهي تكوّن جانبا هاما من هذه المنظومة التي تعتبر كالآلة لا يمكن أن تشتغل دون أن تكون كافّة القطع المكوّنة لها سليمة .

ولعل التركيز على القضاء دون غيره من مكوّنات المنظومة القضائية له مبرّراته، انطلاقا من الأهمية القصوى للسلطة القضائية باعتبارها الضامن للحريات ولحقوق

[116] جميع الأسلاك التي تتداخل في العمل القضائي من محاميم وعدول اشهاد وعدول تنفيذ وخبراء وغيرهم

الانسان في اي بلد ديمقراطي ومن هنا فإن الطريق نحو الديمقراطية يمرّ أساسا من خلال تدعيم السلطة القضائية وتمكينها من الآليات القانونية الفعالة.

وشهد القضاء منذ 14 جانفي 2011 حراكا غير معهود، فيه من التجاذبات والاقتراحات والحوارات ما يعكس معاناة هذا القطاع الهام والحسّاس والتطلّع لبناء عدالة قضائية تتطابق مع المعايير الدولية في حماية الحقوق وضمان مكانة القاضي وترسيغ حياديته واستقلاليته.

وهذا الحراك الذي يعبّر عن تواصل القضاة وسلك القضاء عموما مع ما يعيشه المجتمع من استفاقة ووعي بأن القضاة وطيلة تاريخهم يرغبون في ضمان استقلاليتهم وعلويتهم كإحدى السلط الدستورية، بالرّغم مما قام به النظام السابق من محاولات للسيطرة على السلطة القضائية وجعلها تحت اشراف السلطة التنفيذية .

وانطلقت جمعيّة القضاة مع رحيل الرئيس السابق في المشاركة في الحياة العامة بكلّ نشاط من خلال اللقاءات والحوارات والتصريحات والاجتماعات والندوات بصفة لافتة مكثّف بهدف إبلاغ صوت القضاة في كل القضايا العامة من ناحية وفي كل ما يعيشه قطاع القضاء من ناحية أخرى.

على مستوى القضاة وأمام الانتقادات الشديدة التي وجّهت لهم واتهام البعض منهم بالفساد، كان موقف القضاة بأن الفساد في الجهاز القضائي وإن كان موجودا كما وُجد في العديد من القطاعات إلا انّه ليس الأصل في عمل القضاة ولا يشمل إلا نسبة صغيرة منهم، وكان موقف القضاة واضحا من محاسبة الموّرطين منهم في النظام السابق.

فبالرّغم من انّه لم يتمّ إلا إعفاء ستّة قضاة من مهامّهم ، غير أنّ هذا الإعفاء جوبه بانتقادات كبيرة ضرورة أن اتخاذ أي إجراء عقابي يجب أن يتمّ من خلال الإجراءات المعتمدة والتي تضمن حقوقهم في الدّفاع.

وبالرّغم من اتفاق القضاة على الدّفاع عن مصالحهم، إلا أنهم عبّروا كذلك عن اختلافهم في طرق الدفاع عن حقوقهم ، هذا الاختلاف تبلور بوضوح مع نشأة أوّل نقابة للقضاة في تونس وذلك في 25 مارس 2011.

هذه النقابة اعتبرت منافسا لجمعيّة القضاة التي كانت تقوم بصفة غير مباشرة بمهمة "نقابة للقضاة"، إلا أنه ومع وجود هذه النقابة، فإنه من المتجه التنسيق بين كلّ من الجمعيّة والنقابة في أعمالهما ونشاطهما ليكون الهدف المشترك هو الدفاع عن القضاة والقضاء عموما.

وهذه التعدّدية في تمثيل القضاة من شأنها أن تثري العمل وأن تدعمه سواء على المستوى النقابي أو في مستوى الشأن العام خاصة وأنّ كلّ من الجمعية والنقابة متّفقتان على ضرورة إصلاح المنظومة القضائيّة فكلتاهما تدعم القضاء كسلطة مستقلة وليس فقط كسلك، وتدفع نحو رفع يد السلطة التنفيذية والإدارة عموما عن السلطة القضائية لتكون كلّ الهيئات القضائية منتخبة من قبل القضاة أنفسهم وخاصة المجلس الأعلى للقضاء وفكّ أي ارتباط عضوي مع الإدارة فيما يتعلّق بقضاة التحقيق والنيابة العمومية.

ويجب الإشارة هنا أنه تمّ بتاريخ 26 سبتمبر 2011، تأسيس "اتحاد القضاة الإداريين" وهو هيئة مهنية مستقلة عن كافة الهيئات والمنظمات والاتحادات النقابية القائمة وينشط طبق قانونه الأساسي والتشريع الجاري به العمل ومن بين أهداف الإتحاد:

- الدفاع عن المصالح المعنوية والاجتماعية والمادية للقضاة الإداريين تكريسا لاستقلالية القضاء و ضمان علوية القانون وهيبة القضاء وذلك بالنضال من أجل إرساء دولة القانون التي من أهمّ مقتضياتها احترام الحريات الفردية والعامة وإرساء قضاء مستقل ونافذ ومسموع وبناء الحكم الرشيد بما يفرضه من نجاعة وشفافية ومحاسبة.

- المطالبة بالتأكيد على استقلالية المحكمة الإدارية عن السلطة التنفيذية بإقرار مبدأ الانتخاب في تكوين المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية بالنسبة لكل أعضاء المجلس بمن فيهم رئيسهم.

لا بدّ من التأكيد أنه ولئن كانت البلاد التونسية تمرّ بفترة انتقال ديمقراطي في إطار إرساء العدالة الإنتقالية، فإن استقلالية القضاء تمرّ ضرورة بفترة انتقالية هي الأخرى من استقلالية وهمية وُجدت فقط على الورق إلى استقلالية فعلية وفاعلة في المجتمع.

ويطرح التساؤل هنا حول الضمانات الكفيلة بإستقلال القضاء ؟ فهل أنّ مجرّد رفع السلطة التنفيذية يدها عن القضاء كفيل بإرساء الاستقلاليّة ومن ثمّة العدالة ؟ أم أن القواعد التي أُسّس عليها هذا المرفق العمومي تحتاج هي الأخرى إلى تحيين؟

والثابت أنّه ولئن كانت استقلاليّة القضاء تقتضي وجود وفاق و توحيد في صفّ القضاة على المستوى الهيكلي، فإن هذه الإستقلالية تقتضي إعادة دراسة هيكلة المنظومة القضائية بأكملها على المستوى الموضوعي وذلك بـ:

- ضمان الحقوق على أساس الحياد والمحاكمة العادلة.
- مطابقة نظام القضاء للمعايير الدولية.
- الإنفصال عن بقية السلط.
- إحاطة مؤسسة الإلحاق بأكثر ضمانات حتى يكون القاضي محايدا عند رجوعه إلى مباشرة وظيفته القضائية.
- مراجعة قانون التفقدية العامة الذي يجعلها مرتبطة وظيفيا بوزير العدل باعتباره السلطة الوحيدة التي تأذن بإجراء الأبحاث وتتخذ القرارات على ضوئها ، بما يجعل دور التفقدية قاصرا قانونيا على تنفيذ تعليمات الوزير ، مع ضرورة جعل التفقدية العامة مرتبطة هيكليا ووظيفيا بالمجلس الأعلى للقضاء الذي يكون منتخبا.
- إرساء نظام التعويض عن الأخطاء القضائية.

- ضمان حرية نشر القرارات والتقارير (دائرة المحاسبات، محكمة إدارية).
- مراجعة نظام الطعن في الأحكام لدى محكمة التعقيب (لجنة فرز للأحكام القابلة للطعن أمام المحكمة) باعتبار أن كثرتها تؤثر سلباً على جودة الحكم وعلى سرعة الفصل فيه ، خاصة أمام النقض الواضح في عدد القضاة .
- إرساء مبدأ المساواة في التقاضي والوصول إلى حلّ بالنسبة لإشكالية الدوائر التجارية التي لا توجد بكامل ولايات الجمهورية.
- توفير الإعلامية في كامل نشاطات الدوائر القضائية لتسهيل عمل القضاة والإطار الإداري في المحاكم .
- إرساء وسائل تزيد في نجاعة العدالة المدنية خصوصاً على مستوى تنفيذ الأحكام (تفعيل موئسسة قاضي التنفيذ)
- إرساء وسائل تزيد في نجاعة العدالة الجزائية من ذلك بعث القضاء الإستعجالي في هذه المادة.
- ضمان تكوين علمي وتقني للقضاة مواكب لكل التطورات.
- الإعتناء بكتبة المحاكم ووضع برنامج للتكوين المستمر وتحسين ظروفهم المادية وظروف عملهم .
- تعميم إصلاح القضاء على المحامين ومساعدي القضاء أي المنظومة القضائية بصفة عامة.
- خلق شرطة قضائية تخضع مباشرة في عملها العدلي إلى وكالة الجمهورية ، تفاديا لتعطيل مرفق العدالة[117].

وتبقى الأولوية في بعث مجلس أعلى للقضاء يكون منتخبا من قبل القضاة يمثّل جميع الرّتب ويهتم بالمسار المهني للقاضي مع إعطائه مكانة دستورية كالتركيز على

[117] التذكير بما حصل من تعطيل عند تعهّد قضاة التحقيق العدليين بقضايا الضحايا الذين سقطوا اثناء الاحداث ولم يتمكنوا من تنفيذ البطاقات الصادرة ضدّ الامنيين لعدم وجود شرطة قضائية

أهميته التي تمّ تجاهلها صلب دستور 1959 الذي يذكر استقلالية القاضي وليس بالقضاء.

ثانيا: إصلاح المؤسسة الأمنية

بسط الرئيس السابق زين العابدين بن علي سيطرته المطلقة على جهاز الأمن الداخلي وجعله في خدمة مصالح النظام وليس في خدمة الشعب، واعتبره مجال خاص به وكان يشرف بصفة مباشرة على وزارة الداخلية، وقد نُسب لهذا الجهاز فساد مالي والعديد من الممارسات المنافية لمبادئ الجمهورية التي قام عليها.

وتفاعلا مع ذلك تعدّدت المطالب الشعبية منذ 14 جانفي 2011 لإصلاح جهاز الأمن الداخلي تماشيا مع المطالب التي سعت الثورة لتحقيقها.

وبالعودة إلى التعريف الوارد بالفصل الرابع من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 والمتعلق بضبط القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي نجد أن جهاز الأمن الداخلي متكون من الشرطة، الحرس الوطني، الحماية المدنية و السجون والإصلاح.

والثابت أن الإصلاح لا يقتصر على جزء من الجهاز الأمني الداخلي دون آخر بل يشمل كامل الجهاز، والملفت للنظر أن أعوان الجهاز الأمني الداخلي بمختلف فروعه قد عبّروا عن نفس المطلب الشعبي رغم أنهم هم موضوع مطلب الإصلاح.

وذهبت الحكومة الانتقالية إلى تلبية هذه المطالب، غير أن غياب الإستراتيجية الواضحة كان طاغيا على المجهود الذي قامت به الحكومة الانتقالية في ملفّ إصلاح المنظومة الأمنية ويتجلى ذلك من خلال الارتجال في استبعاد الأعوان الذين اعتبروا "فاسدين" والموجودين داخل جهاز الأمن الداخلي وكذلك الارتجال في الإصلاح المؤسساتي لجهاز الأمن الداخلي.

وأمام التردّد الذي لوحظ بالنسبة للاعتراف بالحق النقابي، أصبح من الجلي أن الإصلاح المهني لا يقتصر على الاعتراف بالحق النقابي لوحده، بل يجب إصلاح المنظومة الأمنية بأكملها والتي تتجاوز في مكوناتها الأمن بالمعنى الضيق أي رجل الأمن لتشمل كل العناصر المحيطة به، كالمواطن و الأحزاب و الإعلام والجمعيات .

وللخروج من هذه الإشكالية، تمّ إحداث خطة وزير مكلف بالإصلاح لدى وزير الداخلية بتاريخ 2011/07/01 الذي قدم بعد توليه لمهامه تصوّره الإصلاحي للمنظومة الأمنية في تونس وذلك بإصدار كتاب في شهر نوفمبر عنوانه "كتاب أبيض الأمن والتنمية نحو أمن في خدمة الديمقراطية"

وتأسّست التصوّرات الإصلاحية ذات الطبيعة المهنية على نقطتين، الأولى متمثلة في بُنية جهاز الأمن الداخلي و تجهيزاته والثانية مرتبطة بوجود المؤسسة الأمنية و دورها.

– في خصوص النقطة الأولى :

نشير إلى أن التجهيزات ومراكز الأمن الداخلي سواء كانت مراكز شرطة أو مراكز حرس وطني في حالتها الحالية تمثّل عائقا أمام الحديث عن جهاز أمن يحترم مبادئ الجمهورية ويُنتظر منه مردود جيّد و تصرفات سليمة، ويحتد الإشكال في المناطق الحدودية أين تفتقر المراكز الأمنية حتى للماء.

وكحل اقترح إجراء تقسيم إداري جديد للبلاد يؤدي إلى تغيير انتشار الجهاز الأمني على الميدان يحقق ظروف عمل متكافئة لكل الأعوان.

– في خصوص النقطة الثانية :

كانت الإصلاحات المقترحة ثورية أكثر من سابقاتها، إذ اقترح دمجا لسلكي الشرطة والحرس الوطني مع اقتراح تكوين مستمر أساسي للناشطين في هذين السلكين.

كما اقترح الاشتراك مع المعاهد والمدارس في تطبيق البرنامج الإصلاحي وذلك بترتيب حوارات متبادلة بين أعوان الأمن و الطلبة والتلاميذ وتنظيم زيارات إلى وزارة الداخلية والأماكن التي كانت تشهد على تعذيب المواطنين.

في نفس الإطار اقترح تخصيص وزارة للأمن الداخلي تحمل اسم "وزارة الأمن الوطني" أو "وزارة الأمن الداخلي" وذلك حرصا على أن يسترجع الأمن مكانته كمرفق عام، وسعيا لبعث جهاز أمني يحترم مبادئ الجمهورية و يكون محايدا عن التسييس و يخدم القانون والمواطن لا غير.

وفي هذا الإطار فإن اللجنة تقدّم التوصيات التالية :

– أهمية التكوين الأساسي والتكوين المستمر لإنتاج أمنيين يكونون في خدمة المواطن لا السلطة أو حزب معين لبروز شرطة فعالة ومنظمة تعمل في إطار احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

– إعادة النظر في منظومة الانتداب وإخضاعها لشروط ومعطيات واضحة ومسبقة الوضع .

– إصلاح النصوص القانونية المنظمة للقطاع و تدعيمها مع مراعاة المعايير الدولية.

– تدعيم الحق النقابي للأمنيين.

– وضع مدونة سلوك للأمنيين.

– الإبقاء على المجلس الأعلى للأمن و جعله منتخبا.

– إنشاء هيئة رقابية مستقلة عن السلطة التنفيذية تكون قضائية.

– توفير الوسائل والآليات الكفيلة بتطبيق النصوص القانونية في جميع تدخلات رجل الأمن و التي من شأنها أن تجعل اللجوء إلى القوة حلا أخيرا.

ثالثا :إصلاح المؤسسة السجنية

عرفت السجون التونسية تزامنا مع الأحداث التي عرفتها البلاد انفلاتا أمنيا كبيرا انتهى بفرار العديد من السجناء وقد تضرّر العديد منهم أثناء ذلك أو داخل السجن ، وبعد دراسة الأسباب التي أدّت إلى هذه الأحداث وبيان النتائج[118] تقدّم اللجنة جملة من التوصيات تتركّز أساسا على:

1- تعديل النصوص القانونية المتعلّقة بالإيقاف التحفظي[119] وذلك بـ:

- التنصيص صراحة في مجلة الاجراءات الجزائية على قرينة البراءة و على أن البراءة هي الأصل إلى أن تثبت إدانة الشخص بحكم باتّ مكتسب لقوة الأمر المقضي بناء على محاكمة عادلة تتوّفر فيها كل الضمانات القانونية.
- تقليص مدّة الإيقاف التحفظي.
- تفعيل السجون شبه المفتوحة لفائدة الموقوفين.

2- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالصلح بالوساطة[120] وبالعقوبات البديلة للسجن على غرار عقوبة التعويض الجزائي والعمل لفائدة المصلحة العامة .

3- إعادة النظر قي أحكام السراح الشرطي[121] وذلك بـ:

- توسيع صلاحيات قاضي تنفيذ العقوبات للنظر في منح السراح الشرطي للسجين المحكوم عليه بالسجن من 8 أشهر إلى عام سجنا استئناسا ببعض القوانين المقارنة.

4- تطوير البنية الأساسية للسجون بما يتطابق مع المعايير الدولية النموذجية لغاية تحسين ظروف إقامة المودعين وبما يسمح بتطوير العمل الإصلاحي والتأهيلي .

---

[118] انظر الجزء المتعلق بأحداث السجون

[119] تمّ تنظيمه بالفصلين 84 و85 من مجلة الإجراءات الجزائية

[120] الفصول 335 مكرر إلى 335 سابعا من مجلة الإجراءات الجزائية

[121] الفصول 353 إلى 360 من مجلة الإجراءات الجزائية

- تفعيل وضع فئات السجناء المختلفة في مؤسسات مختلفة أو أجزاء مختلفة من المؤسسات مع مراعاة جنسهم وعمرهم وسجل سوابقهم وأسباب احتجازهم ومتطلّبات معاملتهم.
- أخذ مكان إقامة العائلة بعين الاعتبار عند تحديد سجن الإيداع.
- توفير المتطلّبات الصحيّة (دورات المياه) في الأماكن التي يستخدمها السجناء وخاصّة داخل حجرات النوم ليلا.
- تفعيل واجب تزويد كل سجين بسرير فردي ولوازم لهذا السرير مخصصة له تكون نظيفة لدى تسليمه إياها، ويحافظ على لياقتها، وتستبدل في مواعيد متقاربة بالقدر الذي يحفظ نظافتها.
- توفير عدد كاف من الأخصائيين (أطباء الأمراض العقلية وعلماء النفس وأطباء أسنان والمساعدين الاجتماعين والمعلمين ومدرسي الحرف) لمساعدة السجناء وتوفير الرعاية الصحية والنفسية.
- تزويد كل سجن بمكتبة مخصصة لمختلفة فئات السجناء تضم قدرا وافيا من الكتب الترفيهية والتثقيفية ، مع تشجيع السجناء على الاستفادة منها إلى أبعد حدّ ممكن.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير دار حضانة مجهّزة بموظفين مؤهلين يوضع فيها الرضع خلال الفترات التي يكونون إثناءها في رعاية أمهاتهم السجينات.
- إقرار مبدأ زيارة المساجين وتفقّد أوضاعهم بترخيص من مدير إدارة السجون لأعضاء المنظمات الحقوقية والجمعيات.

5- ضمان حقوق المساجين التي تكفلها لهم الاتفاقيات الدولية من بينها:

- إعطاء السجين الحقّ في عمل في الهواء الطلق، مع ساعة على الأقل يوميّا يمارس فيه التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق مع توفير تربية رياضية وترفيهية خلال الفترة المخصصة للتمارين.

- الحظر الكلّي للعقوبة الجسديّة والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة، وأيّة عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة.
- منع معاقبة السجين بالحبس المنفرد أو بتخفيض الطعام الذي يعطى له ، كمنع أية عقوبة أخرى يحتمل أن تلحق الأذى بصحّة السجين الجسدية أو العقلية.
- تمكين كلّ سجين بتقديم طلب أو شكوى إلى الإدارة المركزية للسجون أو السلطة القضائية أو إلى غيرهما من السلطات، دون أن يخضع الطلب أو الشكوى للرقابة من حيث الجوهر وأن يجاب عليه في الوقت المناسب.
- تفعيل النقاط التالية دائما:

أ- ضبط السلوك الذي يشكل مخالفة تأديبية،

ب- أنواع ومدة العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها،

ج – السلطة المختصة بتقرير إنزال هذه العقوبات.

د- عدم يعاقب أي سجين إلا بعد إعلامه بالمخالفة وإعطائه فرصة فعلية لعرض دفاعه وعلى السلطة المختصة أن تقوم بدراسة مستفيضة للحالة.

- إقرار الحقّ في ممارسة الشعائر الدينية.
- تفعيل دور الجمعيّات وتحسيسهم بمزيد الإحاطة بالمساجين المفرج عنهم ومساعدتهم على الاندماج السليم في محيطهم الاجتماعي لغاية وقايتهم من العود الإجرامي.
- منح وزير العدل سلطة تمكين المساجين الذين قضوا نصف العقوبة والمتميزين بحسن سلوكهم إما تلقائيا أو بناء على اقتراح من مدير المؤسسة رخصا للخروج لمدة لا تتعدى 10 أيام خاصة بمناسبة الأعياد أو بقصد الحفاظ على الروابط العائلية أو لتحضير الإدماج الاجتماعي.

6- تعويض الضرر

تكفل الدولة بتعريض الضرر الذي حصل لجرحى السجون ولعائلات كل من توفي أثناء الأحداث. وتعتبر اللجنة أنّ مثل هذا التعويض مستحق لا سيما أنّ الإدارة السجنية مسؤولة على السلامة الجسدية والمعنوية للمساجين المودعين بالسجن.

رابعا: إصلاح المؤسسة الإعلامية:

إنّ أهميّة الإعلام والدور الذي يقوم به في مسار الانتقال الديمقراطي يفترض وجوبا إدخال إصلاحات عليه ، وفي هذا الإطار توصي اللجنة بضرورة :

1- الإقرار بحق المواطنين في النفاذ والوصول إلى المعلومة وإمكانية تداولها على النحو الذي يريدونه دون قيود أو حواجز وباستعمال الوسيلة السمعية البصرية التي يختارونها وذلك وفقا للنصوص والمعايير الدولية.

2- إنهاء سيطرة الدولة على الإعلام بمختلف مجالاته وإلغاء الرقابة على عمل وسائل الإعلام العمومية والقطع النهائي مع ممارسات الماضي من مضايقات واقصاءات وحطّ من القيمة ونقص في الموارد لإركاع المؤسسات الإعلامية وحملها على اختيار خطّ تحريري محدّد مع ضمان الاستقلالية التامّة للمؤسسات الإعلامية عن سلطة الإشراف بالتخلي نهائيا عن سياسة التعيينات الموالية على راس المؤسسات الإعلامية.

3- إعادة تنظيم السند القانوني للقطاع الصحفي والقطاع السمعي البصري بما يكفل المساواة والمعاملة بالمثل بين مختلف المتداخلين مع التأليف بين مختلف النصوص القانونية النافذة وسدّ الفراغ القانوني وحذف النصوص التي لا تتماشى ومبدأ حريّة التعبير والإعلام والمبادئ التي كرستها الثورة.

4- مساءلة المسؤولين الإعلاميين الذين تورّطوا في طمس الحقائق والتعتيم الإعلامي وبثّ أخبار زائفة وكاذبة يجرّمها القانون.

5- إصلاح القطاع الإعلامي بما يكفل:

- تأهيل المؤسّسات الإعلامية لترتقي إلى مستوى المنافسة على الصعيد الداخلي والخارجي.
- ضمان الحياد في تقديم المعلومة وفي التعامل مع الأخبار ومع المواطنين والضّيوف والأطراف السياسيّة.
- تكريس الشفافيّة في طريقة التعامل مع الأخبار وفي تسيير المؤسّسات الإعلاميّة وطريقة تمويلها ونظام سيرها.
- ضمان التعدديّة والتنوّع الثقافي واللّغوي داخل المؤسسات الإعلامية ضمانا للمساواة بين مستعملي المرفق العام الإعلامي.

وهذا التنوع يفرض تقديم برامج مختلفة حسب الفئة العمرية والشرائح الاجتماعية وأوقات البرمجة وعدم الاقتصار على برمجة ذات لون واحد أو اتجاه واحد إلا إذا كانت الوسيلة المقصودة متخصصة وذلك سعيا للاستجابة لتساؤلات واهتمامات ومشاغل المواطنين وإنارة الرأي العام بما يكفل الحياد واحترام الرأي والرأي المخالف.

الباب الرابع: توصيات حول العدالة الانتقالية بتونس

لئن لم تدخل تونس بعدُ بصفة رسميّة في مسار حقيقي نحو العدالة الانتقالية فإن الموضوع مطروح بصفة كبيرة[122]، والثابت أن العديد من الإجراءات التّي وقع اتّخاذها منذ البداية تصبّ في مجال قريب من مسار العدالة من ذلك إنشاء لجان لتقصّي الحقائق وما وقع اتّخاذه من إجراءات متعلّقة بالتعويض .

أولا :توصيات حول جبر الضرر

ترى اللجنة في هذا الإطار ما يلي :

– أنّ ما وقع تقديمه من تعويضات ماليّة للضحايا إلى أهالي المتوفين والجرحى، لم يلق استحسان المواطنين خاصة في ما يتعلّق بالطريقة وهو ما عبّر عنه العديد منهم لأعضاء اللجنة عند سماعهم ، معتبرين أن المبالغ المالية وقع تقديمها بطريقة مهينة ومذلّة وبيّن العديد منهم أن التعويضات المادية التي وقع تقديمها لا يمكن أن تعوّض الأضرار اللاحقة بهم.

– إن اعتماد معيار الإصابة بالرصاص لإسناد التعويض المالي للضحايا لم يكن صائبا لوجود إصابات بغير الرصاص وأدت إلى الوفاة في بعض الأحيان من ذلك إصابات بقذائف مسيلة للدموع.

– أنّه لم يقع مراقبة الجهة المسؤولة على تقديم التعويضات كما يجب، وقد تمّ في بعض الأحيان تقديم تعويضات وهمية في حين لم يحصل بعض المتضررين الحقيقيين على مستحقاتهم.

[122] إن تكوين وزارة خاصة للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان يؤكّد الاهتمام الرسمي بالموضوع وبداية طرح الموضوع للحوار الوطني يؤكّد ذلك

وفي هذا الإطار تقترح اللجنة إنشاء :

– هيئة متألّفة من مختلف الأطراف المعنية:(الوزارات المعنية، عائلات الضحايا، حقوقيين، بعض منظّمات المجتمع المدني...) على أن تتكفل هذه الهيئة بدراسة التعويض المادي والمعنوي

– لجنة في المجلس التأسيسي تتابع مسألة التعويض وتكون مكوّنة من 24 عضو بحيث يوجد ممثّل عن كلّ جهة من الجهات .

والأكيد أن تقديم التعويضات لها أهمّية قصوى في تمكين الضحايا من مواصلة حياتهم بصفة عادية فالعائلة التي فقدت الشخص الوحيد الذي كان يعولها تستحق تعويضا عاجلا لمواصلة الحياة .

غير أن تقديم التعويضات يجب أن يقترن بضبط آلية واضحة للتعويض فبالنسبة لـ:

التعويض للجرحى : ضرورة اعتماد مقاييس دقيقة وموضوعية يراعى فيها اختلاف حجم الأضرار (سواء كانت أضرارا جسدية ونفسية أو أضرار المادية والاجتماعية)، فلا يمكن التعويض للجرحى الذين اصيبوا بعاهات جسدية دائمة أو بترت بعض أعضائهم بنفس الطريقة التي يعوّض بها عن الأضرار التي لحقت غيرهم من الجرحى.

–التعويض لعائلات المتوفين: ضرورة اعتماد مقاييس يراعى فيها حجم الضرر الاجتماعي (ضرورة أن تأخذ العناصر التالية بعين الاعتبار: الهالك متزوج أم أعزب، أعزب متكفل بوالديه أم لا، عدد الأطفال، الخ)

وبناء على ذلك لا بدّ من:

– تكوين لجنة طبية يعهد لها بتقدير الأضرار الجسدية والنفسية بشكل علمي ودقيق.

– اعتماد القوائم التي أعدتها لجنة تقصي الحقائق لأن هذه القوائم تمّ إعدادها اعتمادا على تحقيقات مطوّلة.

– إنشاء جهاز جهاز دائم لتوجيه ومساعدة الضحايا يكون بمثابة مركز مرجعي مختص في مجال العناية بضحايا الانتهاكات على المستوى الجسدي والنفسي والاجتماعي.

وهنا لا بدّ من بيان أن التعويض لا يجب أن يكون ماديا فقط بل يدخل في إطار برنامج جبر ضرر شامل الهدف منه هو ردّ الاعتبار للضحايا وحفظ كرامتهم وذلك باعتماد العديد من الوسائل من ذلك :

– تنظيم جلسات استماع عمومية تمكّن الضحايا من التعبير عن المعاناة التي حصلت لهم على غرار العديد من التجارب المقارنة.

–إحياء يوم وطني لضحايا الانتهاكات (في المدارس والمعاهد الثانوية والجامعات ووسائل الإعلام)

–معرض صور للشهداء.

– تسمية شوارع وساحات بأسماء الشهداء.

–ملصقات في شوارع المدن الرئيسة، في مختلف الولايات.

–تقديم شهادة للضحيّة أو العائلة تسمّى "شهادة شهيد الثورة" أو "شهادة جريح الثورة"

وتوصي اللجنة في هذا الإطار بضرورة الإسراع في تقديم اعتذار رسمي وعلني من طرف مسؤول حكومي سامي (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء...) يقرّ بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات والتجاوزات الواقعة في الماضي، وذلك بقطع النظر عن الأجهزة المسؤولة أو الأفراد أو فترة الحكم.

ونظرا لخصوصيّة الانتهاكات التي سُلّطت على النساء توصي اللجنة بما يلي:

- ضرورة إنشاء مراكز استماع و مساعدة نفسية و قانونية للنساء في الجهات لتشجيعهن على البوح بما تعرضن له من انتهاكات خاصة منها الجنسية.
- ضرورة وضع معايير خاصة لتقدير حجم الانتهاكات المسلّطة على النساء وبناء التعويضات المادية والمعنوية على هذا القياس.

- ضرورة مراجعة المقاييس التي اعتمدت في إسناد التعويض بما يكفل حقوق النساء من أهالي الضحايا (الزوجات والبنات والأمهات) دون أي تمييز ودون الخلط بين التعويض كجبر للضرر وتركة الهالك كحق لجميع الورثة.
- ضرورة إدماج هيئات المجتمع المدني، خاصة النسائية منها، في صياغة سياسة التعويض.

علما وأن المشرّع التونسي أصدر المرسوم عدد 97 لسنة 2011 بتاريخ 24اكتوبر 2011 تضمّن مجموعة من الإجراءات حول التعويض لشهداء الثورة ومصابيها وترى اللجنة أن هذا المرسوم لا يحقّق جبر ضرر شامل للضحايا ومن المتّجه تنقيحه بعد إعادة دراسة المسألة بأكثر دقّة .

ثانيا : توصيات حول كشف الحقيقة :

انطلقت المحاكمات في تونس منذ جانفي 2011، وهو مسار يعتبر مهم جدا في نطاق السعي لكشف عن الحقيقة، وتقترح لجنة تقصي الحقائق وضع استراتيجية تشريعية متكاملة لمكافحة الافلات من العقاب مع اعتماد معايير دولية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني (انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، أوت 2004) وضبط تدابير زجرية ناجعة ورقابة فعالة لقمع الإفلات من العقاب .

ثالثا : توصيات حول مسار العدالة الانتقالية في تونس

كما سبقت الإشارة إليه في التقرير، لا يمثّل عمل اللجنة مسارا للعدالة الانتقالية وفق المفاهيم المتعارف عليها دوليا، وإنّما يمكن اعتباره اللبنة الأولى التي تؤسّس لقيام مثل هذا المسار، كما أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة والخبرة التي راكمتها خلال سنة ونيف رغم محدوديتها في الزمن يمكن أن تساعد في قيام مثل هذا المسار.

فعمل اللجنة محكوم بما حدّده المرسوم الرئاسي عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/2/18، والذي حدّد اختصاصها الزمني والنوعي، والمرسوم المشار إليه لا يجعل من "لجنة استقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات" لجنة للحقيقة في إطار عدالة انتقالية، بل مجرّد لجنة لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي حصلت منذ اندلاع الثورة.

وفي هذا الإطار لا بدّ من تأكيد الفرق بين لجان الحقيقة ولجان تقصي الحقائق فالأولى هيئات معترف بها رسميا، مفوضة من قبل الدولة وتستمد صلاحياتها منها، وفي بعض الأحيان من المعارضة المسلحة بالإضافة إلى الدولة، وينص عليها في اتفاقية سلام وهي هيئات غير قضائية تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني وعادة ما تنشأ في غمار عملية تحول وانتقال، إما من الحرب إلى السلام أو من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية وتصب اهتمامها على الماضي وتحقّق في أنماط انتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا حول حدث واحد بعينه وتركّز على انتهاكات حقوق الإنسان وعلى المعايير الإنسانية كذلك وتختم عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها.

أما لجان تقصي الحقائق فهي لجان تحقيق تبحث في مواضيع وفي اطار زمني يحددها الأساس القانوني المنشئ لها ويمكن حصر عملها في موضوع معيّن، وهي تعتبر إحدى الآليات التي تعتمد على أعمالها لجان الحقيقة لتوثيق الانتهاكات والتحري بشأنها.

ويعتبر أعضاء اللجنة أن اكتمال العمل الذي قاموا به لا يمكن أن يتمّ إلا في إطار مسار وطني للعدالة الانتقالية يتوّج بخلق هيئة للحقيقة يُحدّد مجالها الزمني والنوعي بعد حوار وطني شامل لكافة فعاليات المجتمع..

واعتمادا على تجربة أعضائها من خلال العمل الميداني وأعمال التقصي والاستماع التي باشروها منذ قيام اللجنة، وبالنظر للتجارب التي مرّت بها عديد البلدان الأخرى

في هذا المجال، وعلى ما أفضت إليها مختلف الحوارات التي تمّت في بلادنا خلال عديد المنتديات والملتقيات وورشات التفكير والتدريب التي انعقدت بتونس منذ شهر فيفري 2011، وبالنظر للمبادرات التي تمّ إطلاقها في هذا المجال (مثل التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية، اكادمية العدالة الانتقالية ...)، وبناء على هذا توصي اللجنة بما يلي :

- **أولا:** ضرورة إرساء مسار للعدالة الانتقالية باعتماد مقاربة تراعى فيها المقتضيات التالية:

1- الاستئناس بتجارب البلدان التي عرفت مسارات للعدالة الانتقالية، مع مراعاة خصوصية السياق التونسي، خاصة في ما يتعلّق بالاختصاص النوعي وضرورة إدراج الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر الأساس الحقيقي لقيام الاحتجاجات في البلاد التونسية والتي لعبت دورا هاما في المساهمة في الاطاحة بالنظام السياسي الذي كان قائما .

2- ضرورة اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في رسم الأهداف وتحديد آليات العدالة الانتقالية في تونس،والنظر للموضوع من جميع جوانبه مع التركيز على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتوازي مع بقية حقوق الانسان التي تكتسي طابعا فرديا.

3- ترسيخ دور لجنة الحقيقة كإحدى أهم الطرق التي تؤدي الى الوصول الى الديمقراطية من حيث أبعادها الإنسانية والحقوقية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز مفهوم الدولة .

- **ثانيا:** ضرورة قيام استشارة وطنية شاسعة تشمل مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، وعائلات الضحايا، والفاعلين السياسيين، والمؤسسات الحكومية المعنية.

- **ثالثا:** اعتبار مساهمة مختلف مكونات المجتمع المدني في الإعداد لهذا المسار، مسألة على غاية من الأهمية.
- **رابعا،** اعتماد مقاربة متكاملة تجعل من مسار العدالة الانتقالية مسارا شاملا ومتكاملا، وذلك بأن يتضمن الآليات الأساسية التالية :

1- لجنة للحقيقة تتولى التحقيق والتقصّي في الانتهاكات الحاصلة يكون اختصاصها الزمني واسعا ونتاج للحوار الوطني الشامل ، وتكون هيئة رسميّة تنشأ بموجب نص قانوني وتتألف من شخصيات مستقلة تنتمي للهيئة بصفتها الفردية ومشهود بنزاهتها وبكفاءتها، ويجب أن تكون هذه الهيئة مؤقتة تنتهي مهامّها مع صدور تقريرها النهائي.

2- منظومة للتقصي والتحقيق والاستماع يتم إنشاؤها في إطار لجنة الحقيقة وضمن مشمولاتها.

3- منظومة للتوثيق والمعلومات يتمّ تركيزها ضمن الهياكل الأساسية للجنة الحقيقة، ويكون الهدف منها تجميع البيانات حول الانتهاكات وتحليلها وخزنها.

4- آلية لجبر الضرر والتعويض يتمّ تحديدها اعتمادا على القواعد والمبادئ الأساسية التي يقتضيها ردّ الاعتبار للضحايا وعائلاتهم .

5- أن يكون من بين المهام الأساسيّة للجنة إعداد تقرير نهائي وفق النمط المتعارف عليه في مسارات العدالة الانتقالية، من ذلك أن يحدد التقرير السياق العام للانتهاكات، ويعطي صورة دقيقة عن حجمها وأنواعها، وأن يوفّر بشكل دقيق ومفصّل قائمات الضحايا وبيانات نوعيّة حولهم وحول الأضرار التي لحقتهم وذويهم، وكذلك بيانات حول ما يمكن تسميته بالأضرار الجماعية التي قد تكون لحقت فئات أو جهات محدّدة.

ومن الأهمية بمكان أن يقدّم مثل هذا التقرير صورة دقيقة عن المسوؤليات عن الانتهاكات سواء كانت فرديّة أو جماعيّة، وفي مقدمتها مسؤولية الدولة ، كما يرجى

أن يعطي التقرير المقترحات والتوصيات حول التعويضات الفردية والجماعية، وأن يقدم التوصيات الضرورية بشأن توفير ضمانات عدم التكرار وفي مقدّمتها ما يتّصل بإصلاح التشريعات والمؤسسات، وأن يعطي أيضا ما يلزم من مقترحات حول الآليات والسبل الكفيلة بحفظ الذاكرة حول الانتهاكات الحاصلة.

- **خامسا:** بخصوص أهداف العدالة الانتقالية:

1- تظلّ الأهداف الأساسيّة للعدالة الانتقالية هو تيسير عملية التحوّل الديمقراطي، والعمل على مقاومة الإفلات من العقاب ودعم ثقافة عدم الإفلات من العقاب، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات، ومن خلال محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ومساءلتهم.

2- تحقيق المصالحة الوطنية بما يخدم عملية التحوّل نحو الديمقراطية وإرساء حكم القانون وبناء دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان.

3- العمل على توفير العدالة لضحايا الانتهاكات وذويهم، ولكن ليس بمفهوم وآليات العدالة الجزائية العادية، وإنما باعتماد آليات تضمن للضحايا حقّهم في معرفة الحقيقة، وحقهم في ردّ الاعتبار وجبر الأضرار.

4- إنصاف ضحايا الانتهاكات وعائلاتهم وهذا لا يتمّ إلا من خلال تحديد المسؤوليات حول الانتهاكات تحديدا واضحا ودقيقا (سواء كانت مسؤوليات فردية أو جماعية)، وردّ الاعتبار للضحايا وذويهم، وجبر الضرر الحاصل ماديا ومعنويا بصفة فردية وجماعية.

5- توفير ضمانات عدم التكرار وذلك من خلال العمل على تحديد ما ينبغي إجراؤه من إصلاحات على مستوى التشريعات والمؤسسات، ومن خلال العمل على نشر ثقافة عدم الإفلات من العقاب، ومن خلال حفظ الذاكرة للأجيال القادمة حول تلك الانتهاكات

وتعتبر اللجنة أن المحاسبة والمساءلة من أهمّ المسائل التي تقوم عليها العدالة الانتقالية والتي تمكّن من الوصول الى الحقيقة وتساهم في تحقيق السلام الاجتماعي وتوفير الهدوء النفسي للضحايا، ويشير أعضاء اللّجنة بخصوص هذه المسألة التي يعتبرونها على غاية من الأهمية أن البتّ فيها لا يمكن أن يكون إلاّ وفق ما سيؤول إليه حوار وطني شامل حول مسار العدالة الانتقالية في تونس.

فهذه المسألة باعتبارها مسألة خلافية تقتضي حوارا شاسعا وهادئا، كما أنّ التجارب التي عاشتها البلدان الأخرى لم تفرز نموذجا وحيدا وحاسما فيما يتعلّق بقضية مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات ومحاسبتهم.

وإذ يرى البعض أن مساءلة الجناة ومحاسبتهم جنائيا شرط أساسي لقيام المصالحة الوطنية ونجاحها، فإنّ البعض الآخر يرى أن شرط المصالحة الوطنية لا يتمثّل في المحاسبة الجنائية بقدر ما يتمثل في تحديد المسؤوليات بشكل واضح ودقيق ومعرفة حقيقة الوقائع وحقيقة التجاوزات والانتهاكات التي حصلت.

ويؤكد أعضاء اللجنة على أنّه لا يمكن للعدالة الانتقالية أن تكون بديلا عن العدالة الجنائية العادية، بل ينبغي أن يظلّ حقّ الضحايا وذويهم في التقاضي ومتابعة الجناة جزائيا أمرا ثابتا لا جدال فيه.

والأكيد ان آليات العدالة الانتقالية تختلف اختلافا جوهريا عن آليات العدالة التقليدية باعتبار ان الأولى لا تخضع الى القواعد القانونية فقط بل هي مزيج من القانون والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وحقوق الانسان ولا تخضع للنظريات العادية للعدالة لا من حيث الاجراءات ولا من حيث الأصل.

توصيات حول مآل أرشيف اللجنة

ينقسم أرشيف اللجنة إلى ثلاثة أقسام كبرى، هي الآتية:

– **أولا**، الوثائق الإدارية للجنة وتتضمن مختلف المراسلات مع الجهات الرسمية، ومحاضر جلساتها وغيرها من المذكرات والوثائق الداخلية التي ليست لها علاقة مباشرة بملفات الضحايا، بل تهم مباشرة سير أعمال اللجنة،

– **ثانيا**، ملفات الضحايا على اختلاف أصنافها ومحتوياتها (استمارات الاستماع للضحايا وعائلاتهم، استمارات الاستماع للشهود، الشهادات المكتوبة، المراسلات الموجهة للجنة من قبل الضحايا وعائلاتهم، وثائق الهوية للضحايا وذويهم، الوثائق الطبية، المستندات مختلفة، صور فوتوغرافية، تسجيلات مصورة، الخ.)

– **ثالثا**، قاعدة المعلومات التي تمّ تركيزها في اللجنة لتخزين البيانات حول الضحايا ومعالجتها، وتتضمن كل البيانات التي تمّ تجميعها حول الضحايا وظروف الاعتداء الذي تعرضوا إليها، وكذلك البيانات حول الشهود والمشتبه في مسؤوليتهم عن الاعتداء الحاصل.

ومن الضروري قبل التصرّف في الأرشيف أن يتمّ فرزه وجرده بشكل دقيق من قبل اللجنة، وتحرير قائمات مفصلة فيه ، مع ضرورة بيان ما يُعتبر منه وثائق سرية.

وتوصي اللجنة بأن يتمّ حفظ هذا الأرشيف لدى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية طالما ظلّ في مرحلة الأرشيف الجاري أو الوسيط، وفي صورة إنشاء لجنة للحقيقة في إطار مسار للعدالة الانتقالية فمن االمتّجهع أن يتمّ تسليمه لها. وفي حال بلوغه مرحلة الأرشيف النهائي فمن البديهي أن يحفظ لدى مؤسسة الأرشيف الوطني وذلك وفق مقتضيات النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المضمار.

القسم السادس : جداول ورسوم بيانية

قائمة الوفايات : ولاية أريانة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	أيوب بن رشيد حامدي	1993-02-21	تلميذ	2011-01-05	ساحة معهد الوفاء بحي الغزالة			انتحار حرقا	كامل الجسد	نعم	نعم
2	أيوب بن عبد المجيد الرياحي	2010-05-12		2011-01-14	طريقرواد	مظاهرة		دهس من قبل متظاهرين	كامل الجسم.	نعم	نعم
3	بشير بن حسن جبالي	1993-10-02	عامل يومي	2011-03-20	العثورعلى بقايا الجثةخلف مقر بلدية أريانة			حرق		نعم	نعم
4	بنور بن صالح ابن الحاج ساسي	1933-08-16	عامل يومي	2011-01-15	طريق رواد النخيلات	أثناءالعودة من العمل	جيش	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
5	ثابت بن منصور بن إبراهيم العياري	1989-07-15	عامل يومي	2011-01-13	منيهلة , أمام منطقة الحرس الوطني	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	العين	نعم	نعم
6	حسونة بن يوسف بني عمر	1977-01-08	عامل يومي	2011-01-24	حي التضامن , حي التضامن	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
7	خميس بن صالح بن أحمد فضول	1977-10-20	عامل يومي	2011-01-14	طريق رواد	أثناءالتواجد في الطريق العام		طلق ناري	الظهر	نعم	نعم
8	قيس بن الشاذلي بن صالح المزليني	1987-03-17	تلميذ	2011-01-13	منيهلة , طريق الشنوة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
9	مالك من منجي حباشي	1986-03-27	عامل يومي	2011-01-12	حي التضامن , أمام بلدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العنق و الظهر	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
10	مجدي بن محمد منصري	1985-08-21	سائق	2011-01-12	حي التضامن	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الكتف الأيسر	نعم	نعم
11	محمد سليم بن حمودة زنتوتي	1983-01-11	سائق	2011-01-14	حي الغزالة , أمام مغازةكارفور ماركت	أثناءالحراسة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
12	مصعب بن جمال الماجري	1993-03-17	تلميذ بالتكوين المهني	2011-01-12	حي التضامن , شارع ابن خلدون	مظاهرة		التعرض الى صعقة كهربائية		نعم	نعم
13	منتصر بن فتحي العيادي	1989-07-13		2011-01-02	10نهج باب بحر برج التركي أريانة			حرق		نعم	لا
14	نجيب بن ضويو العمري	1974-06-18	عامل يومي	2011-01-13	حي التضامن	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	البطن	نعم	لا
15	هشام بن محمد الحبيب ميموني	1974-08-02	حرفي في الجبس	2011-01-13	منيهلة , بالقرب من منطقة الحرس الوطني 2 مارس طريق الشنوة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية القصرين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن الطاهر بن محمود جباري	1949-07-16	عامل	2011-01-10	حي الزهور قرب منزله	أثناء ذهابه الى المسجد	شرطة	طلق ناري	الصدر و الجنب الأيمن.	نعم	نعم
2	أحمد بن عمار بن احمد بلعابي	1978-09-11	عامل يومي	2011-01-08	تالة , الشارع الرئيسي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القلب	نعم	نعم
3	بلقاسم بن علي بن محمد غضباني	1973-10-31	عامل	2011-01-10	حي الزهور ساحة الشهداء	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى, الرقبة, الكتف الايسر	نعم	نعم
4	رمزي بن الحبيب بن عجيل عسيلي	1982-01-14	عامل يومي	2011-01-09		مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أسفل البطن	نعم	نعم
5	رؤوف بن حمادي بوزيدي	1982-04-09	عامل	2011-01-08	حي الزهور بالقرب من السكة و على مستوى محطة البنزين شال	نجدةاحد المصابين	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
6	سالم بن بوقرة بنجلاب	1988-11-12	عامل يومي	2011-01-12	فوق أحد الأسطح بمنطقة فريانة.	مظاهرة		التعرض الى صعقة كهربائية		نعم	نعم
7	صابر بن المولدي رطيبي	1987-06-04	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور ساحة الشهداء بمفترق الطريق	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	صلاح بن محمد الحبيب الدشراوي	1991-04-09	عامل	2011-01-08	حي النور , بمفترق الطرق	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
9	عبد الباسط بن مختار قاسمي		عامل	2011-01-09	حي الزهور قرب المطعم الذي كان يعمل به.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
10	عبد القادر بن بوصلاح غضباني	1987-10-24	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور ساحة الشهداء قرب المسجد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجنبالأيمن.البطن.	نعم	نعم
11	عيسى بن عماره قريري	1983-08-06	عامل	2011-01-10	حي الزهور بالقرب من الساعة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
12	غسان بن الطيب بن التيجاني الشنيتي	1991-09-21	عامل يومي	2011-01-08	تالة , بقرب منزله	مظاهرة	شرطة	طلق ناري		نعم	نعم
13	محمد امين بن صالح مباركي	1993-03-16		2011-01-09	حي الزهور أمام مستشفى	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
14	محمد بن الشريف بن محمد عمري	1991-02-16	تلميذ	2011-01-08	تالة , في الطريق الفاصل بين المستشفى المحلي ومنزل أحذ الضحايا	نقلجثة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
15	محمد بن علي الصغير بن الهادي نصري	1989-08-03	متربص بالتكوين المهني	2011-01-10	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
16	محمد بن محسن الخضراوي	1988-03-08	تلميذ	2011-01-10	حي الزهور على مستوى الجامع	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
17	مروان بن حسن بن عمار جملي	1991-10-25	متربص	2011-01-08	تالة , حومة التجاولية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
18	وجدي بن عبد الرزاق سائحي	1982-09-04	لا شيء	2011-01-12	تالة , شارع الحبيب بورقيبة نهج الحاج مبارك في المدخل	أثناءتواجده أمام المنزل	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم	نعم
19	وليد بن الرشيد بن محمد السعداوي	1982-03-16	لا شيء	2011-01-09	حي الزهور على مستوى الحمام	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
20	ياسين بن حمادي بن علي رطيبي	1993-06-10	عامل يومي	2011-01-08	تالة , الطريق الفرعي المؤدي إلى المنزل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
21	يقين بنت الخامس بن علي قرمازي			2011-01-09	حي النور , في طريق العودة إلى المنزل	مظاهرة	شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع	اختناق	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية القيروان

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	محمد السيد بن الأمجد بن الجزيري الكسراوي	1988-03-27	مساعد تقني بمصنع	2011-01-13	بين مقر منطقة الأمن ومركز الحرس الوطني بالقيروان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر و الكلى.	نعم	نعم
2	نجيب بن المنصف بن محمد الصالح المحمدي	1982-08-23	عامل يومي	2011-01-15	مفترق سوق الجملة	عدم التوقف أمام تواجد دورية جيش	جيش	طلق ناري		نعم	لا
3	هيكل بن مبروك البحروني	1988-12-24		2011-01-29	الوسلاتية			اعتداء بسلاح أبيض	نزيف	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية الكاف

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد محمد علي بن أحمد الخماسي	1991-06-14	لا شيء	2011-02-05	قرب منطقة الامن الوطني	مظاهرة		طلق ناري	القلب	لا	نعم
2	شوقي بن عمار بن صالح محفوظي	1976-06-12	عامل يومي	2011-01-10	تاجروين , أمام مقر العمل		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع		نعم	نعم
3	فتحي بن سالم بن عماره اللعلاعي	1960-08-26	حلاق	2011-02-05	قرب منطقة الامن الوطني	مظاهرة		طلق ناري		نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية المنستير

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أميرة بنت سامي بدوي	1986-08-06	مضيفة بمركز تجميل	2011-01-15	طبلبة , في منزلها	اطلاقالجيش لرصاص في الهواء		سكتة قلبية موت طبيعي	سكتة قلبية	لا	نعم
2	سامي يوسف		وكيل أول بالحماية المدنية		فيسيارة إسعاف	نجدةاحد المصابين		طلق ناري		لا	لا
3	فيصل بن عاشور الشتبوي	1981-01-26	عامل	2011-01-15	الوردانين , مقهي الصيادين	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	تحت الإبط - الظهر اليد	لا	نعم
4	محمد بن حسن لاغة	1988-09-29	حلاق	2011-01-15	المنارة, قرب مستودع على ملك قيس بن علي	أثناءعملية مطاردة	جيش	طلق ناري	القلب	نعم	نعم
5	محمد بن عبد الكريم زعبار	1981-12-19	كهربائي بشركة	2011-01-15	الوردانين	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري		لا	نعم
6	محمد بن عثمان سلام	1989-07-03	مقاول	2011-01-15	الوردانين , مفترق الطرق بمدخل الوردنيين مساكن ومنستير	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري	القلب	لا	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
7	محمد علي بن لطفي عزيز	1987-11-23	تلميذ	2011-01-15	طبلبة	مطاردةسيارة		حادث مرور	الراس	نعم	نعم
8	محمود بن رشاد جبلاوي	1993-07-05	تلميذ	2011-01-15	الوردنين	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري	اليد - الكتف- الراس	لا	نعم
9	المختار بن سالم	1958-12-08	موظف	2011-01-18	المنستير	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		حرق		نعم	لا
10	معز بن محمد بن عبد الله صالح	1975-07-31	سائق	2011-01-15	طريقمساكن أمام محطة عجيل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الكتف - الصدر	لا	نعم
11	ناجح بن الحبيب زعبار	1985-12-25	تلميذ	2011-01-15	الوردانينعلى مستوى طريق مساكن قرب المقهي	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الرأس والساق	نعم	نعم
12	نزيه بن شريف العياري	1989-12-09		2011-01-28	قصرهلال			انتحار	كامل الجسد	نعم	لا

قائمة الوفايات : ولاية المهدية

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	جمال بن الحبيب بن أحمد الصيود	1958-06-14		2011-01-12		اضطرابات		اختناق مع سكتة قلبية		نعم	نعم
2	صابر بن محمد علي غيضاوي	1980-05-28	وكيل بالحرس الوطني	2011-01-15	قصورالساف, طريق الشابة	توقيفمن طرف لجان الحي	شرطة	طلق ناري	مؤخرة الرأس	نعم	نعم
3	عبد الحميد بن محمد البدوي	1988-09-16	تاجر	2011-01-15	المهدية	توقيفمن طرف دورية أمنية	شرطة	طلق ناري	الجنب	نعم	نعم
4	فتحي بن محمد فرحات	1991-01-15	عامل	2011-01-17	الجم	أثناءالحراسة	جيش	طلق ناري	الرأس و الصدر.	نعم	لا
5	محمد بن محمود بوفريخة	1957-08-02	ملازمبلح رس الوطني	2011-01-15	قصورالساف, بالحاجز العاشر للجان الحي باتجاه الشابة انطلاقا من المهدية	توقيفمن طرف لجان الحي	شرطة	طلق ناري	الوجه.	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية باجة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	محمد بن حسن براهمي		عامل	2011-01-14	وسط مغازة بمدينة باجة			اختناق		لا	نعم
2	محمد علي بن حمدة بن صالح الأمين	1974-10-24		2011-01-14	المغازةالعامة بمدينة باجة	اندلاع حريق.		اختناق		نعم	لا
3	وائل بن الحبيب بو الأعراس	1994-03-13	تلميذ	2011-01-13	باجة , أمام مركز الأمن	مظاهرة		اصابة بقنبلة مسيلة للدموع		نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية بن عروس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن حبيب بن أحمد البكوش	1984-02-01	عامل يومي	2011-01-13	المحمدية, الشارع الرئيسي	مظاهرة		طلق ناري	الجنب	نعم	نعم
2	أكرم بنبلقاسم بن عمر العياشي			2011-01-13	نعسان	أثناءالحراسة	شرطة	طلق ناري		لا	لا
3	أنيس بن عبد المجيد بن محمد جلاصي			2011-02-26	مقرين		شرطة	طلق ناري	الظهر	نعم	لا
4	سهيل بن علي بن عمر الرياحي	1988-04-07	تلميذ	2011-01-15	رادس , حي محمد علي	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
5	عبد الكريم بن محسن بن مصطفى كثيري	1988-09-06	تلميذ	2011-01-10	مقرين, في المنزل			سكتة قلبية موت طبيعي	القلب	نعم	لا
6	كريم بن محمد علي الزروي	1983-06-15	صانع صانغي	2011-01-12	فوشانة , شارع البيئة	أثناءالعودة الى المنزل	حرس وطني	طلق ناري	القلب	نعم	نعم
7	كريم بن محمود بن مختار الروافي	1991-05-12	لا شيء	2011-01-17	رادسالملاحة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
8	محمد الناصر بن جمال بن التيجاني الطالبي	1987-06-25	عامل يومي	2011-01-13	حمامالأنف , المنزل 84/ شارع الجمهورية اقامة النورس ط 2	اثناءالتواجد بالمنزل	شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	محمد بن بلقاسم بن سعد عليات	1951-03-01	عامل يومي	2011-01-14	بنعروس , طريقه للعودة المنزل شقيقه	أثناءالعودة الى المنزل		اختناق		نعم	نعم
10	محمد بن يونس الرزقي		حرس وطني	2011-01-15	المحمدية			طلق ناري		نعم	لا
11	معز بن محمد الناصر الهوهاني	1985-03-01	عامل يومي	2011-01-16	الياسمينات , قرب الادارة الجهوية للديوانة	أثناءعملية مطاردة		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
12	الهادي بن عبد العزيز بن الطيب المحجبي	1991-05-26	نجار	2011-01-13	المحمدية , الشارع الرئيسي على مستوى الساعة.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجنب الأيمن	نعم	نعم
13	وليد بن محمد عيد بن جمعي مشلاوي			2011-01-13	حمامالأنف			طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم	لا

قائمة الوفايات : ولاية بنزرت

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الازهر بن الشاذلي بن مبروك كثيري	1964-04-08	ضابط صف	2011-01-16	أثناءدورية على سيارة عسكرية	أثناءدورية		طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم	نعم
2	إسكندر بن منصف بن مخلوف رحالي	1989-08-18	لا شيء	2011-01-12	أمامركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
3	جمال بن رابح بن مبروك الصلوحي	1991-03-09	عامل	2011-01-12	منزلبورقيبة, بالقرب من مركز حي النجاح	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	البطنالكبد	نعم	نعم
4	حسن بن شعبان برنيص		جندي	2011-01-16	منزل جميل	أثناء القيام بدورية عسكرية		طلق ناري	الرأس	نعم	لا
5	حمدي بن العربي بن محمد الدرويش	1985-03-09	عامل يومي	2011-01-13	خرجفي مظاهرة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
6	خالد بن عبد الرحمان النفاتي	1979-11-01	عامل يومي	2011-01-12	منزلبورقيبة, اثناء مسيرة سلمية بحي النجاح	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
7	سفيان بن خميس جمالة		وكيل بالبحرية	2011-01-16				طلق ناري		نعم	لا
8	صابر بن العكرمي هلالي	1977-09-12	عريف بالجيش	2011-01-23				حرق		نعم	لا
9	عبد الرحمان بن حسونة خليفة	1957-01-08	عامل	2011-01-14	منزلبورقيبة, نهج الهادي شاكر أمام الصيدلية مراد			حادث مرور	الرأس	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
10	عبد الستار بن سعيد السعيداني	1976-08-03	فلاح	2011-01-16	شارعحسن النوري	أثناءالعودة الى المنزل	جيش	طلق ناري	البطن.ال صدر	نعم	نعم
11	علي بن عبد السلام العمراني	1969-10-28	ضابط صف	2011-01-17	ثكنةالتمويل	أثناءالعمل		طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم
12	محجوبة بنت أحمدالناصري	1972-04-06	لا شيء	2011-01-17	قربالثكنة	أثناءنقل حالة للمستشفى ليلا	جيش	طلق ناري	الساقين	نعم	نعم
13	محمد أمين بن حسين بن علي قرامي		عون سجون	2011-01-17	بنزرت , فوق سطح المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة			طلق ناري		نعم	لا
14	محمد بن الطاهر هبهوبي		عامل يومي	2011-01-13	راسالجبل, في الطريق الرئيسي	مظاهرة		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
15	محمد بن علي دندن	1985-01-24	طالب	2011-01-13	أثناءمسيرة سلمية براس الجبل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
16	هشام حمادي المحيمدي	1984-05-08	عون سجون	2011-01-15	السجنالمدني ببنزرت			طلق ناري		نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية تطاوين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	محمد بن سعيد بن سليمان بن صالح	1988-01-23	عامل يومي	2011-01-12	تطاوين , الطريق الرئيسي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
2	محمد بن عبد الله بن محمد دغيم	1993-06-21	متربص ميكانيك	2011-01-12	أمام مركز المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن من البطن و الكبد.	نعم	نعم
3	نذير بن الأمين بن عبد الله عبد المؤمن	1986-06-01	عامل يومي	2011-01-12	قبالة مركز الشرطة و مركز البريد وسط المدينة.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القلب، الكتف الأيسر و خدوش بالوجه.	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية توزر

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الأمجد بن أحمد بن صالح الحامي	1978-04-29	عامل فلاحي	2011-01-11	دقاش , أمام مقر المعتمدية	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الجانب الأيسر من القفص الصدري.	نعم	نعم
2	حسن بن عبد الرزاق عرفاوي	1990-09-01	عامل يومي	2011-01-12	توزر , أمام منطقة الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القلب.	نعم	نعم
3	عبد القادر بن محمد المكي بن علي المكي	1985-04-04	عامل بادارة الفلاحة	2011-01-11	دقاش , بالقرب من مقر معتمدية	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الفخذ	نعم	نعم
4	عمار بن محمد الشباطي	1983-08-20	عامل فلاحي	2011-01-14	توزر , في المنزل عند فتحه للنافذة.		شرطة	طلق ناري	تحت العين اليسرى.	نعم	نعم
5	ماهر بن حسن بن إبراهيم العبيدي	1990-01-11	عامل يومي	2011-01-11	دقاش , قرب جامع بورقيبة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الكتف	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية تونس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	أحمد بن مجيد الهمامي	1991-06-20	عامل يومي	2011-01-17	سيديحسين		جيش	طلق ناري		نعم	نعم
2	أحمد بن توفيق بن محمد قريعة	1980-11-13	مهندس	2011-01-15	الكرمقرب بنك الزيتونة	أثناءالذهاب الى العمل	جيش	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
3	أحمد بن نورالدين الورغي	1985-12-18	عامل يومي	2011-01-16	منطقةالسيدة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرصاصة اخترقت العين اليسرى لتخرج من الرأس من الخلف.	نعم	نعم
4	أنيس بن الهادي بن الطيب فرحاني	1977-10-22		2011-01-13	نهج كولونيا بمنطقة لافيات	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق	نعم	نعم
5	أنيس بن محمد الطيب حولي	1994-04-19	لا شيء	2011-02-26	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة		طلق ناري	البطن	نعم	نعم
6	أيمن بن محمد ناجي العقيلي	1984-03-14	عامل	2011-02-26	قرب محطة الجمهورية	عندنزوله من المترو	شرطة	طلق ناري	أسفل الجسد	نعم	نعم
7	بلحسن بن عبد الرزاق العروسي	1978-09-12	حلاق	2011-01-16	حلقالوادي	مظاهرة	جيش	طلق ناري	أسفل الظهر	نعم	نعم
8	جمال الدين بن علي العقربي		عون أمن	2011-01-16	العوينة.دار فضال	أثناءتوقيف من طرف دورية	جيش	طلق ناري		لا	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
9	حاتم بن محمد الشريف موفق	1955-05-19	محافظ شرطة	2011-01-17	قرطاج , أمام القصر الرناسي	أثناءتوقيف من طرف دورية	جيش	طلق ناري	على مستوى الرأس و الظهر	نعم	نعم
10	حسن بن محمد بن علي الصالحي	1975-12-18	لا شيء	2011-01-13	حيالزهور , امام منزله		شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
11	حلمي بن عثمان بن بلقاسم المناعي	1987-11-21		2011-01-13	أمام ورشة لإصلاح السيارات بشارع ليون	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
12	حمدي بن عبد الحميد البحري	1994-06-01		2011-02-26	شارع قرطاج	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
13	خالد بن النفطي الأخضري	1993-04-26	تلميذ	2011-02-26	فيساحة برشلونة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	لا
14	خوله بنت محمد بن العالي الوحيشي	1975-09-05	شؤون المنزل	2011-02-09	حيالخضراء	اعتصام		حرق		نعم	لا
15	رضا بن الصادق بن الأخضر السليطي	1966-12-06	عامل	2011-01-13	الجبلالأحمر			طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم	لا
16	زياد بن محسن العلوي	1986-06-03	عامل يومي	2011-01-14	طريقمفتاح سعد الله			دهس بواسطة سيارة مجهولة.		نعم	لا
17	سعيد بن مكي بن محمد روافي			2011-01-17	بابسويقة			طلق ناري	الرأس. الصدر	نعم	لا
18	سفيان بن الهادي بن العجيمي ميموني	1988-04-27	لا شيء	2011-01-13	نهج المهدية الكرم الغربي	أثناءتواجده أمام المنزل	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
19	سيف الله بن طارق بن مصطفى شارنية	1989-06-14		2011-04-02	نهجيوغسلافيا بالعاصمة			اعتداء بآلة حادة		نعم	لا
20	شاكر بن محمد بن أحمد البحري	1954-12-07	مهندس	2011-01-18	الطريقالسريعة الجنوبية جبل جلود	مطاردةسيارة		حادث مرور		نعم	لا
21	شريف بن عبد المجيد بن محمد متاع الله	1988-04-27	لا شيء	2011-01-14	حلقالوادي , بجانب الخصة(الكراكة)		جيش	طلق ناري	الصدر و الجهة اليمنى	نعم	نعم
22	شكري بن الباهي الغملولي	1972-03-24	عامل	2011-01-13	الملاسين قرب الملعب البلدي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
23	شكري بن مصباح صيفي	1991-11-02	عامل	2011-01-13	الكرم	مظاهرة		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
24	صحبي بن عبد المجيد النموشي	1978-08-02	عامل يومي	2011-01-16	سيديفتح الله	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الصدر القلب	نعم	نعم
25	الطاهر بن العيد بن الهادي المرغني	1968-02-25	عامل يومي	2011-01-13	مفترق شارع فرحات حشاد و شارع الحريةالكرم الغربي	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	من الكتف حتى القلب	نعم	نعم
26	عادل بن المانع الحنشي	1979-07-28	عامل	2011-01-16	الوردية04 طريق فوشانة	لجنة حي	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
27	عادل مقداد عمار		عون أمن	2011-01-16	الكبارية	أثناءالعودة الى المنزل		اعتداء بسلاح أبيض		لا	لا
28	عاطف بن ساسي بن مولى بنمولى	1986-04-06	تلميذ	2011-01-15	أمام معرض الكرم	أثناءالذهاب الى العمل	جيش	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
29	عاطف بن يونس بن عباس لباوي	1987-10-24	عامل يومي	2011-01-13	الكرم 5 , ديسمبر قرب مقهى" شايب راسو"	مظاهرة		طلق ناري	البطن	نعم	نعم
30	عباس بن محمدالبوغانمي	1988-02-25	حافظ أمن	2011-01-16	جهة العوينة,دار فضال	توقيفمن طرف دورية جيش	جيش	طلق ناري	عدة أماكن	نعم	نعم
31	عبد الباسط بن محمد خضراوي	1987-11-20	عامل	2011-02-27	شارعجمال عبد الناصر	أثناءالتواجد بالطريق العام	شرطة	طلق ناري	الظهر	نعم	نعم
32	عبد الكريم بن بوبكر بن أحمد الملكي ضيفي	1988-01-02	تلميذ	2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة تونس			طلق ناري		نعم	نعم
33	علاء الدين بن فرحات بن رمضان الثائري	1984-08-13	عامل يومي	2011-01-14	حيالخضراء , قرب الثكنة		شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع		نعم	نعم
34	عيسى بن حسين الحافي	1964-01-28	وكيل شركة	2011-01-16	امامنزله 20نهج سالم بوحاجب المرسى			طلق ناري	النصف الاسفل من الجسم	نعم	نعم
35	فتحي بن عبد العالي شلبي	1978-07-14		2011-01-15	سيديحسين ,حي الشهداء حي هلال	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
36	فرحات بن الحسين بن علي البنهيسي	1991-06-12	عامل يومي	2011-01-14	فيمقر عمله بالمرسى حيالرياض			طلق ناري	الرأس	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
37	فريد بن عمار بن صالح مبروك	1987-10-05	عامل	2011-02-26	القصبة	إعتصامالقصبة		طلق ناري		نعم	نعم
38	لطفى بن حسن بن رابح الصحراوي	1982-04-17	عامل	2011-01-14	العوينةحيالس لامة	حظر التجول		طلق ناري		نعم	نعم
39	لوكاس فون زابنسكي مبروك	1978-08-19	صحفي	2011-01-14	زاوية نهجي مرسيليا وغاندي	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس	نعم	لا
40	محمد أمين بن فتحي الوسلاتي	1994-08-24		2011-01-15	برجشكير			طلق ناري	الصدر	نعم	لا
41	محمد بن البشير بن علي الفرشيشي	1983-06-25		2011-02-10	السيدةالمنوبية			طلق ناري	الرأس	نعم	لا
42	محمد بن حسن بن جمعة الحنشي	1992-11-08	تلميذ	2011-02-25	أمام قوس باب بحر	أحداثفي شارع الحبيب بورقيبة	شرطة	طلق ناري	الظهر	نعم	نعم
43	محمد صالح بن إبراهيم الشابي		عون أمن	2011-01-15	الكرمالغربي			طلق ناري	الصدر	نعم	لا
44	مروى بنت عمر أمينة	1986-10-25	طالبة	2011-01-15	مقرسكناها الكائن ب 4 نهج 4062 الملاسين			طلق ناري	الرأس	نعم	لا
45	معز البوغانمي			2011-02-13				جلطة دماغية		نعم	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
46	معز بن محمد الصادق الكوكي		ممثل	2011-01-16	علىمستوى الطريق رقم واحد بإتجاه تونسgp1أما م معمل كابل			طلق ناري	الصدر	نعم	لا
47	المنتصر بالله بن علىهحمود	1968-11-19	عامل يومي	2011-01-13	الكرمالغربي 5 ديسمبر	أثناءتوقيف من طرف دورية	شرطة	طلق ناري	الكلية اليسرى	نعم	نعم
48	المنصف بن احمد بن عثمان معروفي	1949-02-22	سائق سيارة أجرة	2011-01-14	الوردية , قرب قمرق الدخان	اضطرابات	شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع	جلطة قلبية	نعم	لا
49	مهدي بن الهادي بن صالح العوني	1989-12-18	عامل يومي	2011-01-13	سيدي حسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدرالبطنالمؤخرة	نعم	نعم
50	نبيل بن عبد الرزاق بن الحسين بن العروسي	1964-04-29	عامل يومي	2011-01-16	حلقالوادي , شارع الحبيب بورقيبة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	جيش	طلق ناري	القلب- الجنب - الركبة	نعم	نعم
51	نجيب بن ضاوي عمري	1974-06-12	عامل يومي	2011-01-13	قصرسعيد			طلق ناري	رصاصة في البطن	نعم	نعم
52	نزار بن محمد الصالح بن عمر باجي سماتي	1982-07-09	عامل يومي	2011-04-07				اعتداء بسلاح أبيض	الرأس و اليد	نعم	نعم
53	النوري بن سليمان بن محمد السكالة	1980-10-28	عامل يومي	2011-01-13	5 ديسمبربمنطقة الكرم	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القلب	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر / العائلة
54	هيثم بن كمال بن عمر رايسي	1984-12-29	موظف	2011-02-01	قرطاج , حي محمد علي	اثناء انقاذهلامرأةا ستجدت به		اعتداء بآلة حادة	الرأس	نعم	نعم
55	هيكل الصادق بن عباس	1979-10-14	ناظر أمن مساعد	2011-02-09	باردو, ثكنة بوشوشة		شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
56	وليد بن عبد الحفيظ الجامعي	1986-06-26		2011-01-13	سيدي حسين السيجومي	مظاهرة		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
57	الياس نادر بن عزالدين بن محمد الكراش	1977-01-23		2011-01-15	قرطاج , أمام منزل والده الكائن ب 25 نهج أشمون قرطاج بيرسا	أثناءالتواجد أمام المنزل		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم

ملاحظة: توصلت اللجنة بتقريري تشريح طبي من مستشفى شارل نيكول يتعلقان بالهالك سامي بن عربي بن محمد العربي المتوفى يوم 16جانفي2011 والهالك محسن بن ابراهيم بن مبروك خميري المتوفى يوم 13 فيفري 2011 وتعذر معرفة مكان وظروف الأصابة .

قائمة الوفايات : ولاية زغوان

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	كريم إبن الهادي بن أحمد الحنبوصي	1973-04-21		2011-05-18	الفحص , قرية العمايم	توقيفمن طرف دورية أمنية.	حرس وطني	طلق ناري	الرأس من الخلف	نعم	نعم
2	النوري بن عبد الحميد العقيبي	1986-12-12	عامل يومي	2011-01-13	الحيالاداري بالزريبة.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر	نعم	نعم
3	ياسين بن سالم الجلاصي	1987-01-30	عامل يومي	2011-01-14	الشارع الرئيسي بالمناظور	مظاهرة	حرس	طلق ناري	الرأس من الخلف.	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية سوسة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن علي بن محمد عمدوني	1992-02-11	تلميذ بالتكوين المهني	2011-01-15	على مستوى السكة الحديدية بجانب شركة النقل بالساحل		جيش ، شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم
2	أنيس بن محمد المنصف مصباح	1988-09-01	عامل بنزل	2011-01-15	أمام المنزل بسوسة	أثناءعملية مطاردة	جيش	طلق ناري	القلب	نعم	نعم
3	بلقاسم بن محمد الصغير	1981-05-13	عامل يومي	2011-01-15	بابيحر	مظاهرة		طلق ناري		نعم	نعم
4	جمال بن عبد الحميد بن عمر بنسعد	1957-12-25	رئيس قسم بنزل	2011-01-15	أمام المنزل بنهج إبن خلدون		جيش	طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم
5	خالد بن صالح بن بلقاسم خديمي	1968-02-25	عامل يومي	2011-01-09	أمام مقر لجنة التنسيق بسوسة			انتحار		نعم	لا
6	خليل بن حمدة ثابتي	1991-02-12	عامل يومي	2011-01-20	باب بحر بمغازة نجمة	اضطرابات		حرق		نعم	نعم
7	رابح بن محمد خليفي	1969-10-08	حارس بمأوى سيارات	2011-01-12				طلق ناري	الجانب الأيسر من الصدر	لا	نعم
8	رضا بن المقطوف عبد الجليل	1980-04-28	عامل	2011-01-16	السويس حي ابن خلدون		جيش	طلق ناري	الرأس و الفخذ	نعم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	رؤوف بن عمر فحيمة		عامل بالطولة و الدهينة.	2011-01-16	مساكن , أمام مقر المعتمدية		جيش	طلق ناري	الكتف	لا	نعم
10	فاطمة بنت خليفة شوشان	1952-02-12	لا شيء	2011-01-15	مساكن			جلطة دماغية	جلطة في بالدماغ	نعم	نعم
11	كمال بن فرج البقلوطي	1989-02-24	عامل بشركة	2011-01-15	قرب القنطرة جهة الوادي		جيش	طلق ناري	الكتف الأيمن	نعم	نعم
12	محمد الهادي بن الحبيب العمروني	1985-06-17	عامل يومي	2011-01-14	مساكن		شرطة	طلق ناري	الفخذ, البطن , اليد.	نعم	نعم
13	محمد بن عبد المؤمن بن محمود ابراهم	1951-08-30	موظف	2011-01-14	مساكن , أمام مقر اقامتهبالحي التجاري بالقربمنعمارة حفصة	مظاهرة	شرطة	اختناق مع سكتة قلبية		نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية سيدي بوزيد

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الحسين بن الفالح ناجي	1986-07-20	عامل يومي	2010-12-22	سيدي بوزيد	مظاهرة		التعرض الى صعقة كهربائية	كامل الجسد	نعم	نعم
2	رضا بن محمد بكاري	1979-01-01	بائع متجول	2011-02-04	سيدي بوزيد , مركز الأمن الوطني	ايقافبمركز الأمن	شرطة	حرق	كامل الجسد	لا	نعم
3	رؤوف بن الطاهر بوكدوس	1982-04-02	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب , قرب حمام الرقاب	مظاهرة		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
4	شوقي بن الحسين نصري	1967-05-20	عامل يومي	2010-12-24	منزل بوزيان , أمام مركز الحرس الوطني	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
5	طارق بن الطيب البوعزيزي (شهر محمد بوعزيزي)	1984-03-29	عامل يومي	2010-12-17	سيدي بوزيد , امام مقر الولاية			انتحار		لا	نعم
6	عادل بن العربي الهمامي	1974-09-03	تقني سامي في الاستخلاصات ببلدية	2011-02-04	سيدي بوزيد , مركز الأمن	ايقافبمركز الأمن	شرطة	حرق	كامل الجسد	نعم	نعم
7	عبد الكريم بن محمد الطاهر شواطي	1986-07-31	طالب	2011-01-17	جلمة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		اعتداء بالعنف	الرأس	نعم	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	محمد الصالح بن حسونة بن محمد بوزياني	1986-05-03	عامل يومي	2011-01-24	الرقاب	انتحار		انتحار بالتيار الكهربائي	كامل الجسد	نعم	نعم
9	محمد بن علي الصالح بن عمر جابالي	1986-08-14	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب , أمام الجامع	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
10	محمد بن بشيرعماري	1985-02-01	لا شيء	2010-12-24	الطريق الرئيسي بمنزل بوزيان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
11	معاذ بن عمر بن الشيحي خليفي	1984-07-01	تلميذ	2011-01-09	الرقاب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
12	منال بنت ابراهيم بن محمد بوعلاقي	1984-08-03	لا شيء	2011-01-09	الرقاب, أمام منزلها		شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	لا
13	نزار بن ابراهيم السليمي	1989-06-29	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب , طريق بئر علي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية صفاقس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	بسام بن فتحي بنحمد	1991-08-27	عامل يومي	2011-01-12	أمام حديقة داكار بوسط المدينة	اضطرابات		اختناق مع مرض القلب	الصدر	نعم	لا
2	سليم بن عبد القادر بن صالح حضري	1985-11-11	تلميذ	2011-01-14	جزيرة قرقنة وبالتحديد بمنطقة الرملة أمام المعتمدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الخد الأيسر	نعم	نعم
3	عمر بن سمير بن بوراوي الحداد	1992-03-03	تلميذ	2011-01-12	وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيسر تحت القلب مباشرة	نعم	نعم
4	لسعد بن محمد بن محمد بن يونس	1988-03-24	عامل يومي	2011-01-14	قرب منزله بطريق منزل شاكر كلم 6 مركز الشعبوني زنقة خليفة الطياري	اندلاعحريق		حرق	الرأس و الساقين	لا	نعم
5	مصطفي بن محمد بن مصطفى بنصالح	1975-02-24	صاحب محل تجاري	2011-02-07	منطقةالقاصة بين طريقي تنيور و قرمدة أمام محل تجارته.	مظاهرة		اصابة بحجارة	الرأس	نعم	لا

قائمة الوفايات : ولاية قابس

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أنيس الصادق عدواني		شرطة	2011-11-02	قابس	جريمة قتل				نعم	لا
2	حسونة بن محمد صالح عدوني	1974-05-20	عامل يومي	2011-01-13	الحامة , أمام منطقة الأمن الوطني	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن من الصدر.	نعم	نعم
3	خالد بن سعيد بوزيان	1983-08-26	عامل يومي	2011-01-13	الحامة , أمام منطقة الأمن الوطني	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أسفل الظهر.	نعم	نعم
4	ربيع بن محمد الصغير بوجليدة	1981-04-27	عامل	2011-02-07	قابس			حرق		نعم	نعم
5	محسن بن يوسف بن محمد مسعودي	1969-01-10	عامل يومي	2011-01-22	قابس , قرب محطة وقود النفاتي (عجيل)	تسلق عمود كهربا ئي لتعليق العلم.		التعرض الى صعقة كهربائية		نعم	نعم
6	محمد حتروش	1986-12-22	عامل يومي	2011-01-26	قابس , حي الأمل	جريمة قتل		اعتداء بآلة حادة		نعم	نعم
7	محمد بنبلقاسمزمزمي	1984-12-12	عامل	2011-01-17	قابس , وادي النور - قبالة مدرسة ومعهد وادي النور			غرق بماجل		نعم	نعم
8	نوفل بن عبد السلام غماقي	1985-09-27	حلاق	2011-01-13	الحامة , أمام مقر منطقة الأمن الوطني	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية قبلي

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	حاتم بن علي بالطاهر	1973-02-02	أستاذ جامعي	2011-01-12	دوز , أما مقر وكالة دوز للأسفار.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر.	نعم	نعم
2	رامي إبن المختار العابد	1993-04-11	تلميذ	2011-02-05	أمام مقر الولاية.	احتجاج على اثر تسمية الوالي الجديد	حرس وطني	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس	نعم	نعم
3	رياض بن مبروك بنعون		عامل يومي	2011-01-12	أمام مقر معتمدية .	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
4	طارق بن محمد الظريف	1983-08-16	حلاق	2011-01-16	مدخل مدينة	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري	الرأس.	نعم	نعم
5	ماهر بن عبد القادر الفالح	1987-02-15	لا شيء	2011-01-12	أمام مقر معتمدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن.	نعم	نعم

قائمةالوفايات : ولاية قفصة

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الهادين بوبكر بن محمد بن علي القاهري		ناظر أمنمساعد	2011-01-11	قفصة	مهاجمةمقر أمني		اعتداءبالعنف			لا
2	أحمد بن علي بن المولدي جلابي	1990-07-19	عامل يومي	2011-06-05	متلوي , الصوفة حي إبن خلدون	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الجنب الأيمن.	لا	نعم
3	بوهلال بن خليل بن صالح زائري	1991-08-11	تلميذ	2011-06-04	متلوي , طريق توزر	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الصدر /الرأس/ الكتف الأيمن	نعم	نعم
4	ثامر إبراهيم	1991-01-01	تلميذ	2011-04-19	السند , معهد السند	شجاربين مواطنين		اعتداء بآلة حادة	الصدر	نعم	نعم
5	جمال الدين بن عبد الرحمان راشدي	1956-07-13	تاجر	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اختناق مع مرض القلب		نعم	لا
6	جمال بن عباس بن عبد الله الأذياب	1984-02-20	تلميذ	2011-03-11	أمالعرائس, متلوي	أحداثالمتلوي		طلق ناري	العين اليمنى.	نعم	نعم
7	حنان بن حميدة بن عبد الكريم بن حميدة النوي	1992-10-31	تلميذة في التكوين	2011-06-04	متلوي , فوق سطح منزلها حي إبن خلدون	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم	نعم
8	سامية بنت صالح بويحي	1980-09-14	خياطة	2011-03-11	متلوي , امام منزلها	أحداثالمتلوي	جيش	طلق ناري	الصدر	نعم	نعم

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	سفيان بن عمر بن عمارة	1977-05-14		2011-01-27	بشركةفسفاط قفصة	أثناءعملية مطاردة		حادث		لا	لا
10	سنية بن الطاهر عليمي	1991-12-09	تلميذة	2011-04-19	السند , في ساحة معهد	شجاربين مواطنين		اعتداء بآلة صلبة	البطن	نعم	نعم
11	عامر بن محمد علي بن معيوف فتاح	1960-09-18	لا شيء	2011-01-02	قفصة	خلافمع مسؤول		انتحار	حروق بليغة	نعم	نعم
12	عبد الحفيظ عيدودي			2011-06-03	متلوي , حي الطرابلسية	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الكتف	لا	نعم
13	علي بن سليمان بن محمد سليمان	1989-04-03	طالب	2011-02-24	متلوي	مظاهرة	جيش	طلق ناري	الرأس.	نعم	نعم
14	علي بن عبد المجيد بن إبراهيم كلثوم	1972-03-13	سائق سيارة إسعاف	2011-06-05	متلوي	أثناءالعمل		اعتداء بآلة حادة	الوجه/البطن/الظهر	نعم	نعم
15	عمر بن إبراهيم معمري	1989-07-14	موظف بشركة فسفاط قفصة	2011-06-05	متلوي , حومة الطرابلسية بجانب المقهي	أحداثالمتلوي	شرطة	طلق ناري	الصدر/الظهر/البطن	نعم	نعم
16	قيس بن الجمعي بن محمد دلالي	1985-05-05	متربص بالتكوين المهني	2011-04-05	المظيلة , قنطرة وادي حي النسيم	أحداثالعروشية		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
17	ماهر بن سالم صدراوي	1988-12-23	موظف بشركة فسفاط قفصة	2011-06-05	متلوي , دار الإتحاد العام التونسي للشغل	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم	نعم

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
18	محمد بن نصر الدين بن محمد غزال	1977-12-25	تلميذ	2011-06-03	المتلوي. حي الثالجة	أحداثالمتلوي		اعتداء بآلة حادة	الراس	نعم	نعم
19	مصباح بن عمارة بن ابراهيم جوهري	1978-08-28	لا شيء	2011-01-04	المتلوي.وادالأرطة	خلافمع مسؤول		انتحار	حروق بليغة.	نعم	نعم
20	معز بن عثمان بن حسونة فجراوي	1980-10-30	لا شيء	2011-06-05	قفصة , وسط البلاد	نقلجثة		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
21	نصر الدين بن محمد بن السعيد غزال	1952-04-08	سائق عربات ثقيلة	2011-06-04	متلوي , المتلوي حي الثالجة طريق توزر	أحداثالمتلوي		اعتداء بآلة حادة	القلب و عدة مناطق من الجسد.	نعم	نعم
22	وهيب بن النوي بن محمد مسعاوي	1980-10-16	عامل يومي	2011-06-04	متلوي , طريق توزر على مستوى مركز البريد	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
23	يوسف بن عمر بن بلقاسم حسني	1968-04-23	عامل يومي	2011-06-03	المتلوي	أحداثالمتلوي		طلق ناري	الرأس	لا	نعم

قائمة الوفايات : ولاية مدنين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أيمن بن عبد الوهاب بن سالم مرعي بولعابة	1982-04-27	عامل	2011-01-13	جرجيس , أمام معهد الاناث في مدخل المدينة	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم
2	بيرم بن محمد بن أحمد مزطوري	1992-10-09	تلميذ	2011-01-13	جرجيس , قبالة محل تونيزيانا وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن	نعم	نعم
3	صالح بن مخلوف خنافو	1958-10-15	عامل يومي	2011-01-16	جربة , منطقة القرع بأجيم.	أثناءعملية مطاردة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم	نعم
4	عبد الجليل بن محمد بن علي فجراوي	1986-01-03		2011-06-24	برأس جدير			طلق ناري		نعم	لا
5	نرجس بنت اسماعيل نويرة	1979-05-10	أستاذة تعليم ثانوي	2011-01-13	مدنين, داخل مدينة		حرس وطني	طلق ناري	الصدر واليد اليمنى	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية منوبة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	عبد الستار بن الناجي القاسمي	1984-03-04	عامل يومي	2011-01-13	طبربة , الطريق الرئيسي	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الصدر واليد	نعم	نعم
2	على بن محمد الهادي بن حفيظ شارني	1986-08-01	عامل يومي	2011-01-12	دوارهيشر , قرب مركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القلب والبطن	نعم	نعم
3	عواطف بنت بوجمعة كنزاري			2011-01-15	منوبة , امام منزلها	اضطرابات	جيش	طلق ناري	الظهر	نعم	لا
4	وائل بن الناجي التونسي	1989-02-12	طالب	2011-01-15	على مستوى واد قريانة	مظاهرة	جيش	طلق ناري	اليد و الصدر	نعم	نعم

قائمة الوفايات : ولاية نابل

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن المنصف بن محمد الزوالي	1990-12-13	لا شيء	2011-04-01	منزل تميم			حرق		نعم	لا
2	الحبيب بن محمد التايب	1991-12-06	حداد	2011-01-15	قليبية		جيش	طلق ناري	أصيب في الكتف ووصلت الرصاصة الى القلب.	نعم	نعم
3	حسام الدين بن النفطي عبيد	1989-12-24	عامل يومي	2011-01-15	المزرعة الفندق الجديد		جيش	طلق ناري	الصدر الجانب الأيمن.	لا	نعم
4	حسين بن عبد الحفيظ بنشعبان	1969-09-18	عامل يومي	2011-01-13		مظاهرة		طلق ناري	الصدر	نعم	نعم
5	زهير بن محمد بن عمر سويسي	1958-11-27	رئيس قسم استقبال بنزل	2011-01-12	الحمامات		شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم	نعم
6	عبد الباسط بن محمد الصغير الهمامي	1989-08-12	عامل يومي	2011-01-12	سيدي عمر أمام مركز الشرطة		شرطة	طلق ناري	القلب(الجانب الأيسر)	نعم	نعم
7	علي بن الطيب الميراوي	1976-07-27	صانع نجار	2011-01-15	قليبية	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الظهر	نعم	نعم
8	عمر بن محمد بن محمود بوعلاق الجابري		تلميذ	2011-01-13	سليمان, باب بحر		شرطة	طلق ناري	أسفل الرقبة	لا	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	فاطمة بنت محمد الجربي			2011-01-12	دارشعبان الفهري			طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
10	مجدي بن الحبيب بن الهادي البلعزي	1984-06-11	عامل	2011-01-15	وراءمعمل كوكاكولا ببوعرقوب			اعتداء بالعنف	الظهر/العمود الفقري	نعم	نعم
11	محمد بن خليفة سلطان	1947-10-16	حارس بمزرعة	2011-01-23	بئربورقبة , ضيعة الصابة			اعتداء بسلاح أبيض	الجانب الأيمن/ الصدر.	نعم	نعم
12	محمود بن حمودة التومي	1985-08-08	تقني كهرباء	2011-05-08	سليمان , قبالة المعتمدية مقهى فيصل		جيش	طلق ناري	الجانب الأيمن(الكلى)	نعم	نعم
13	وائل بن عبد الستار خليل	1995-10-23	تلميذ	2011-01-12	بالقرب من دار الثقافة دار شعبان الفهري			طلق ناري	الرأس	نعم	نعم
14	وائل بن محمد العقربي	1993-01-21	تلميذ	2011-01-13	سليمان, أمام مركز الشرطة بباب بحر		شرطة	طلق ناري	القلب	نعم	نعم
15	وسام بن الحبيب بن سالم	1997-04-21	تلميذ	2011-01-14	منزل بوزلفة			اعتداء بآلة حادة		نعم	لا

قائمة الوفايات

ولاية أريانة	
عدد	المتضرر
1	أيوب بن رشيد حامدي
2	أيوب بن عبد المجيد الرياحي
3	بشير بن حسن جبالي
4	بنور بن صالح ابن الحاج ساسي
5	ثابت بن منصور بن إبراهيم العياري
6	حسونة بن يوسف بني عمر
7	خميس بن صالح بن أحمد فضول
8	قيس بن الشاذلي بن صالح المزليني
9	مالك من منجي حباشي
10	مجدي بن محمد منصري
11	محمد سليم بن حمودة زنتوتي
12	مصعب بن جمال الماجري
13	منتصر بن فتحي العيادي
14	نجيب بن ضويو العمري
15	هشام بن محمد الحبيب ميموني

ولاية باجة	
	المتضرر
1	محمد بن حسن براهمي
2	محمد علي بن حمدة بن صالح الأمين
3	وائل بن الحبيب بو الأعراس

ولاية بن عروس	
	المتضرر
1	أحمد بن حبيب بن أحمد البكوش
2	أكرم بنبلقاسم بن عمر العياشي
3	أنيس بن عبد المجيد بن محمد جلاصي
4	سهيل بن علي بن عمر الرياحي
5	عبد الكريم بن محسن بن مصطفى كثيري
6	كريم بن محمد علي بن محمد الزروي
7	كريم بن محمود بن مختار الروافي
8	محمدالناصر بن جمال بن التيجاني الطالبي
9	محمد بن بلقاسم بن سعد عليات
10	محمد بن يونس الرزقي
11	معز بن محمد الناصرالهوهاني
12	الهادي بن عبد العزيز بن الطيب المحجبي
13	وليد بن محمد عيد بن جمعي مشلاوي

ولاية بنزرت	
	المتضرر
1	الازهر بن الشاذلي بن مبروك كثيري
2	إسكندر بن منصف بن مخلوف رحالي
3	جمال بن رابح بن مبروك الصلوحي
4	حسن بن شعبان برنيص
5	حمدي بن العربي بن محمد الدرويش
6	خالد بن عبد الرحمان النفاتي
7	سفيان بن خميس جمالة
8	صابر بن العكرمي هلالي
9	عبد الرحمان بن حسونة خليفة
10	عبد الستار بن سعيد السعيداني
11	علي بن عبد السلام العمراني
12	محجوبةبنت أحمد الناصري
13	محمد أمين بن حسين بن علي قرامي
14	محمد بن الطاهر هبهوبي
15	محمد بن علي دندن
16	هشام بن حمادي المحيمدي

ولاية تطاوين	
	المتضرر
1	محمد بن سعيد بن سليمان بن صالح
2	محمد بن عبد الله بن محمد دغيم
3	نذير بن الأمين بن عبد الله عبد المؤمن

ولاية توزر	
	المتضرر
1	حسن بنعبدالرزاق عرفاوي
2	عبد القادر بن محمد المكي بن علي المكي

3	عمار بن محمد الشباطي
4	ماهر بن حسن بن إبراهيم العبيدي
5	حسن بنعبدالرزاق عرفاوي
ولاية تونس	
المتضرر	
1	أحمد بن توفيق بن محمد قريعة
2	أحمد بن مجيد الهمامي
3	أحمد بن نورالدين الورغي
4	أنيس بن الهادي بن الطيب فرحاني
5	أنيس بن محمد الطيب حولي
6	أيمن بن محمد ناجي العقيلي
7	بلحسن بن عبد الرزاق العروسي
8	جمال الدين بن علي العقربي
9	حاتم بن محمد الشريف موفق
10	حسن بن محمد بن علي الصالحي
11	حلمي بن عثمان بن بلقاسم المناعي
12	حمدي بن عبد الحميد البحري
13	خالد بن النفطي الأخضري
14	خوله بنت محمد بن العالي الوحيشي
15	رضا بن الصادق بن الأخضر السليطي
16	زياد بن محسن العلوي
17	سعيد بن مكي بن محمد روافي
18	سفيان بن الهادي بن العجيمي ميموني
19	سيف الله بن طارق بالشارنية
20	شاكر بن محمد بن أحمد البحري
21	شريف بن عبد المجيد بن محمد متاع الله
22	شكري بن الباهي الغملولي
23	شكري بن مصباح صيفي
24	صحبي بن عبد المجيد النموشي
25	الطاهر بن العيد بن الهادي المرغني
26	عادل بن المانع الحنشي
27	عادل مقداد عمار
28	عاطف بن ساسي بن مولى بنمولى
29	عاطف بن يونس بن عباس لباوي
30	عباس بن محمد البوغانمي

31	عبد الباسط بن محمد خضراوي
32	عبد الكريم بن بوبكر بن أحمد الملكي ضيفي
33	علاء الدين بن فرحات بن رمضان الثائري
34	عيسى بن حسين الحافي
35	فتحي بن عبد العالي شلبي
36	فرحات بن الحسين بن علي البنهيسي
37	فريد بن عمار بن صالح مبروك
38	لطفى بن حسن بن رابح الصحراوي
39	لوكاس فون زابنسكي مبروك
40	محمد أمين فتحي الوسلاتي
41	محمد بن البشير بن علي الفرشيشي
42	محمد بن حسن بن جمعة الحنشي
43	محمد صالح بن إبراهيم الشابي
44	مروى بنت عمر أمينة
45	معز البوغانمي
46	معز بن محمد الصادق الكوكي
47	المنتصر بالله بن علي بن محمود
48	المنصف بن احمد بن عثمان معروفي
49	مهدي بن الهادي بن صالح العوني
50	نبيل بن عبد الرزاق بن الحسين بن العروسي
51	نجيب بنضاويعمري
52	نزار بن محمد الصالح بن عمر باجي سماتي
53	النوري بن سليمان بن محمد السكالة
54	هيثم بن كمال بن عمر رايسي
55	هيكل الصادق بن عباس
56	وليد بن عبد الحفيظ الجامعي
57	الياس نادر بن عزالدين بن محمد الكراش
ولاية زغوان	
المتضرر	
1	كريم إبن الهادي بن أحمد الحنبوصي
2	النوري بن عبد الحميد العقيبي
3	ياسين بن سالم الجلاصي
ولاية سوسة	

	المتضرر
1	أحمد بن علي بن محمد عمدوني
2	أنيس بن محمد المنصف مصباح
3	بلقاسم بنمحمد الصغير
4	جمال بن عبد الحميد بن عمر بنسعد
5	خالد بن صالح بن بلقاسم خديمي
6	خليل بن حمدة ثابتي
7	رابح بن محمد خليفي
8	رضا بنالمقطوفعبد الجليل
9	رؤوف بن عمر فحيمة
10	فاطمة بنت خليفة شوشان
11	كمال بن فرج البقلوطي
12	محمد الهادي بن الحبيب العمروني
13	محمد بن عبد المؤمن بن محمود ابراهم
	ولاية سيدي بوزيد
	المتضرر
1	الحسين بن الفالح ناجي
2	رضا بن محمد بكاري
3	رؤوف بن الطاهر بوكدوس
4	شوقي بن الحسين نصري
5	طارق بن الطيب البوعزيزي (شهر محمد بوعزيزي(
6	عادل بن العربي الهمامي
7	عبد الكريم بن محمد الطاهر شواطي
8	محمد الصالح بن حسونة بن محمد بوزياني
9	محمد بنبشير عماري
10	محمد بن علي الصالح بن عمر جابالي
11	معاذ بن عمر بن الشيحي خليفي
12	منال بنت ابراهيم بن محمد بوعلاقي
13	نزار بن ابراهيم السليمي
	ولاية صفاقس
	المتضرر
1	بسام بن فتحي بنحمد
2	سليم بن عبد القادر بن صالح حضري
3	عمر بن سمير بن بوراوي الحداد

4	لسعد بن محمد بن محمد بن يونس
5	مصطفي بن محمد بن مصطفى بنصالح
	ولاية قابس
	المتضرر
1	أنيس الصادق عدواني
2	حسونة بن محمد صالح عدوني
3	خالد بنسعيد بوزيان
4	ربيع بوجليدة
5	محسن بن يوسف بن محمد مسعودي
6	محمد حتروش
7	محمد زمزمي
8	نوفل بن عبد السلام غماقي
	ولاية قبلي
	المتضرر
1	حاتم بالطاهر
2	رامي إبن المختار بن أحمذ بن علي العابد
3	رياض بن مبروك بنعون
4	طارق بن محمد الظريف
5	ماهر بن عبد القادر بن عماد الفالح
	ولاية قصرين
	المتضرر
1	أحمد بن الطاهر بن محمود جباري
2	أحمد بن عمار بن احمد بلعابي
3	بلقاسم بن علي بن محمد غضباني
4	رمزي بن الحبيب بن عجيل عسيلي
5	رؤوف بن حمادي بوزيدي
6	سالم بن بوقرة بنجلاب
7	صابر بن المولدي رطيبي
8	صلاح بن محمد الحبيب الدشراوي
9	عبد الباسطبن مختار قاسمي
10	عبد القادر بن بوصلاح غضباني
11	عيسى بن عماره قريري
12	غسان بن الطيب بن التيجاني الشنيتي
13	محمد امين بن صالح مباركي
14	محمد بن الشريف بن محمد عمري

15	محمد بن علي الصغير بن الهادي نصري
16	محمد بن محسن الخضراوي
17	مروان بن حسن بن عمار جملي
18	وجدي بن عبد الرزاق سانحي
19	وليد بن الرشيد بن محمد السعداوي
20	ياسين بن حمادي بن علي رطيبي
21	يقين بنت الخامس بن علي قرمازي

ولاية قفصة	
	المتضرر
1	أحمد بن علي بن المولدي جلابي
2	بوهلال بن خليل بن صالح زائري
3	ثامر إبراهيم
4	جمال الدين بن عبد الرحمان راشدي
5	جمال بن عباس بن عبد الله الأذياب
6	حنان بن حميدة بن عبد الكريم بن حميدة النوي
7	سامية بنت صالح بويحي
8	سفيان بن عمر بن عمارة
9	سنية بن الطاهر عليمي
10	عامر بن محمد علي بنمعيوف فتاح
11	عبد الحفيظ عيدودي
12	علي بن سليمان بن محمد سليمان
13	علي بن عبد المجيد بن إبراهيم كلثوم
14	عمر بن إبراهيم معمري
15	قيس بن الجمعي بن محمد دلالي
16	ماهر بن سالم صدراوي
17	محمد بن نصر الدين بن محمد غزال
18	مصباح بن عمارة بن ابراهيم جوهري
19	معز بن عثمان بن حسونة فجراوي
20	نصر الدين بن محمد بن السعيد غزال
21	الهادي بن بوبكر بن محمد بن علي القاهري
22	وهيب بن النوي بن محمد مسعاوي
23	يوسف بن عمر بن بلقاسم حسني

ولاية قيروان	
	المتضرر
1	محمد السيد بن الأمجد بن الجزيري الكسراوي
2	نجيب بن المنصف بن محمد الصالح المحمدي
3	هيكل بن مبروك البحروني

ولاية كاف	
	المتضرر
1	أحمد بن محمد علي بن أحمد الخماسي
2	شوقي بن عمار بن صالح محفوظي
3	فتحي بن سالم بن عماره اللعلاعي

ولاية مدنين	
	المتضرر
1	أيمن بن عبد الوهاب بن سالم مرعي بولعابة
2	بيرم بن محمد بن أحمد مزطوري
3	صالح بن مخلوف خنافو
4	عبد الجليل بن محمد بن علي فجراوي
5	نرجس نويرة

ولاية منستير	
	المتضرر
1	أميرةبنت سامي بدوي
2	سامي يوسف
3	فيصل بن عاشور الشتبوي
4	محمد بن عبد الكريم زعبار
5	محمد سلام
6	محمد علي عزيز
7	محمد لاغة
8	محمود جبلاوي
9	المختار بن سالم
10	معز بن محمد بن عبد الله صالح
11	ناجح بن الحبيب زعبار
12	نزيه العياري

ولاية منوبة	
	المتضرر
1	عبد الستار بن الناجي القاسمي
2	على بن محمد الهادي بن حفيظ شارني

3	عواطف بنت بوجمعة كنزاري
4	وائل بن الناجي التونسي
5	

ولاية مهدية	
المتضرر	
1	جمال بن الحبيب بن أحمد الصيود
2	صابر بن محمد علي غيضاوي
3	عبد الحميد بن محمد البدوي
4	فتحي فرحات
5	محمد بن محمود بوفريخة

ولاية نابل	
المتضرر	
1	أحمد بن المنصف بن محمد الزوالي
2	الحبيب بن محمد التايب
3	حسام الدين بن النفطي عبيد
4	حسين بن عبد الحفيظ بنشعبان
5	زهير بن محمد بن عمر سويسي
6	عبد الباسط بن محمد الصغير الهمامي
7	علي بن الطيب الميراوي
8	عمر بن محمد بن محمود بوعلاق الجابري
9	فاطمة بنت محمد الجربي
10	مجدي بن الحبيب بن الهادي البلعزي
11	محمد بن خليفة سلطان
12	محمود بن حمودة التومي
13	وائل بن عبد الستار خليل
14	وائل بن محمد العقربي
15	وسام بن الحبيب بن سالم

ولايات غير محددة	
المتضرر	
1	سامي بن عربي بن محمد العربي
2	محسن بن إبراهيم بن مبروك خميري

الرسم البياني عدد 1

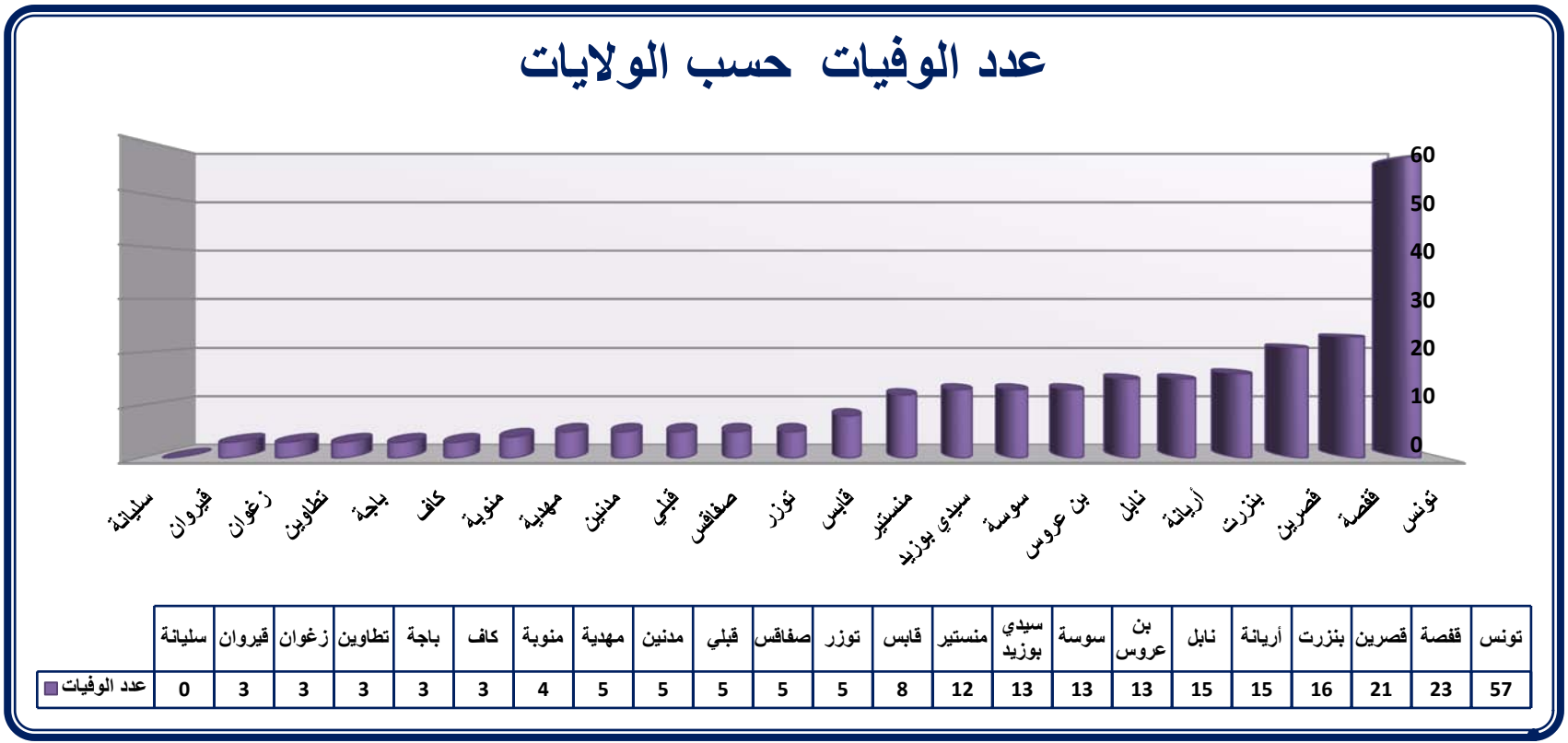

	سليانة	قيروان	زغوان	تطاوين	باجة	كاف	منوبة	مهدية	مدنين	قبلي	صفاقس	توزر	قابس	منستير	سيدي بوزيد	سوسة	بن عروس	نابل	أريانة	بنزرت	قصرين	قفصة	تونس
عدد الوفيات	0	3	3	3	3	3	4	5	5	5	5	5	8	12	13	13	13	15	15	16	21	23	57

الرسم البياني عدد 2

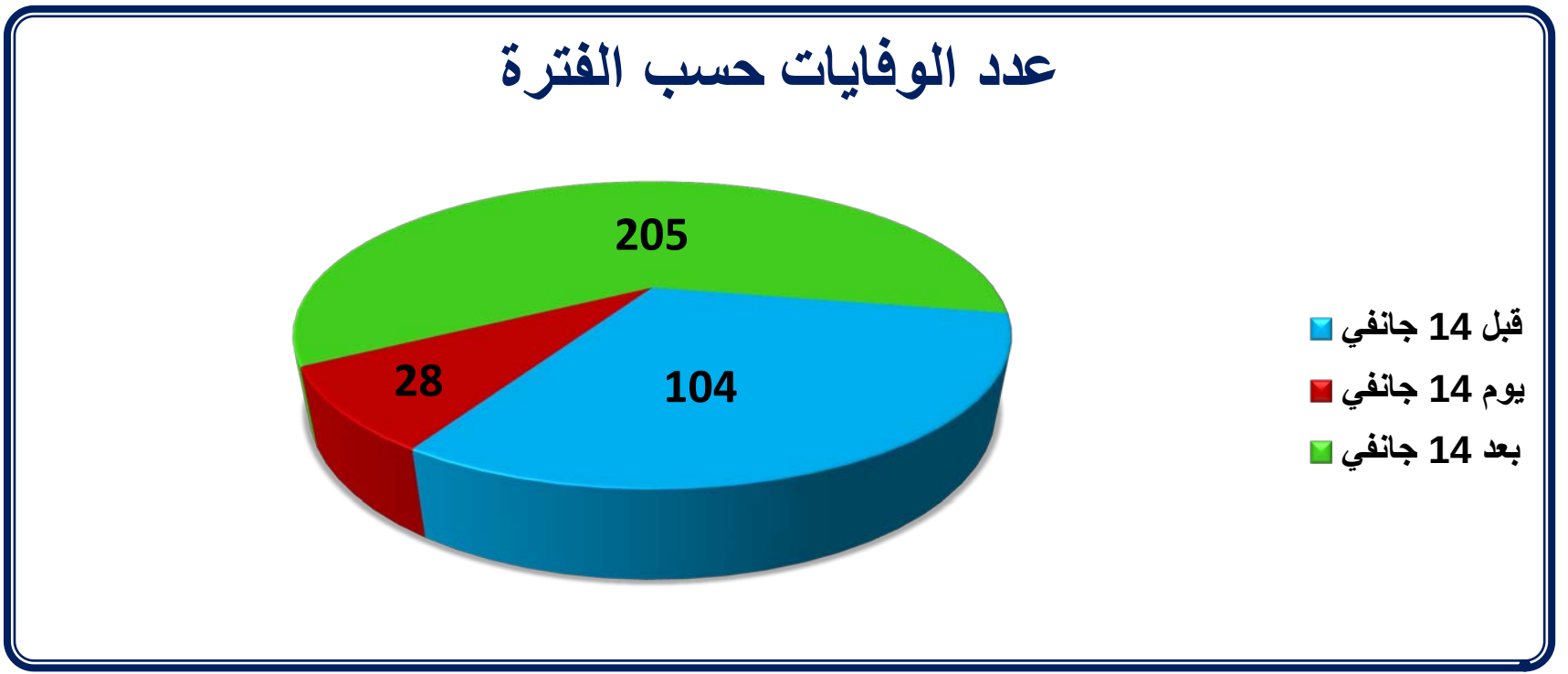

الرسم البياني عدد 3

عدد الوفيات المسجلة قبل 14 جانفي 2011 حسب الولايات

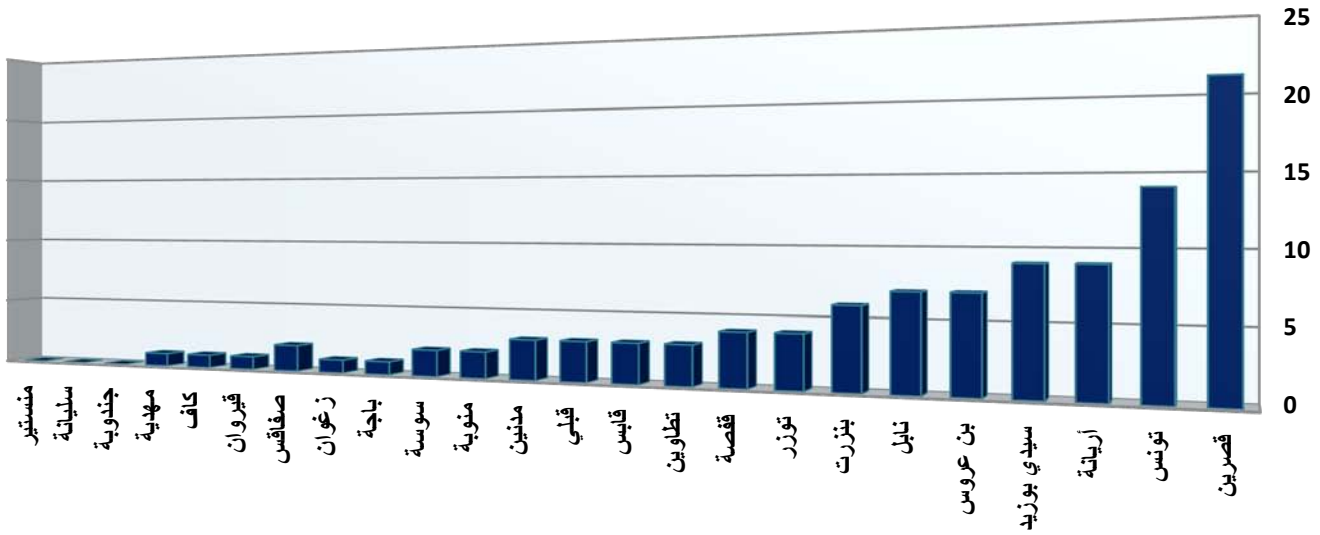

	منستير	سليانة	جندوبة	مهدية	كاف	قيروان	صفاقس	زغوان	باجة	سوسة	منوبة	مدنين	قبلي	قابس	تطاوين	قفصة	توزر	بنزرت	نابل	بن عروس	سيدي بوزيد	أريانة	تونس	قصرين
قبل 14	0	0	0	1	1	1	2	1	1	2	2	3	3	3	3	4	4	6	7	7	9	9	14	21

الرسم البياني عدد 4

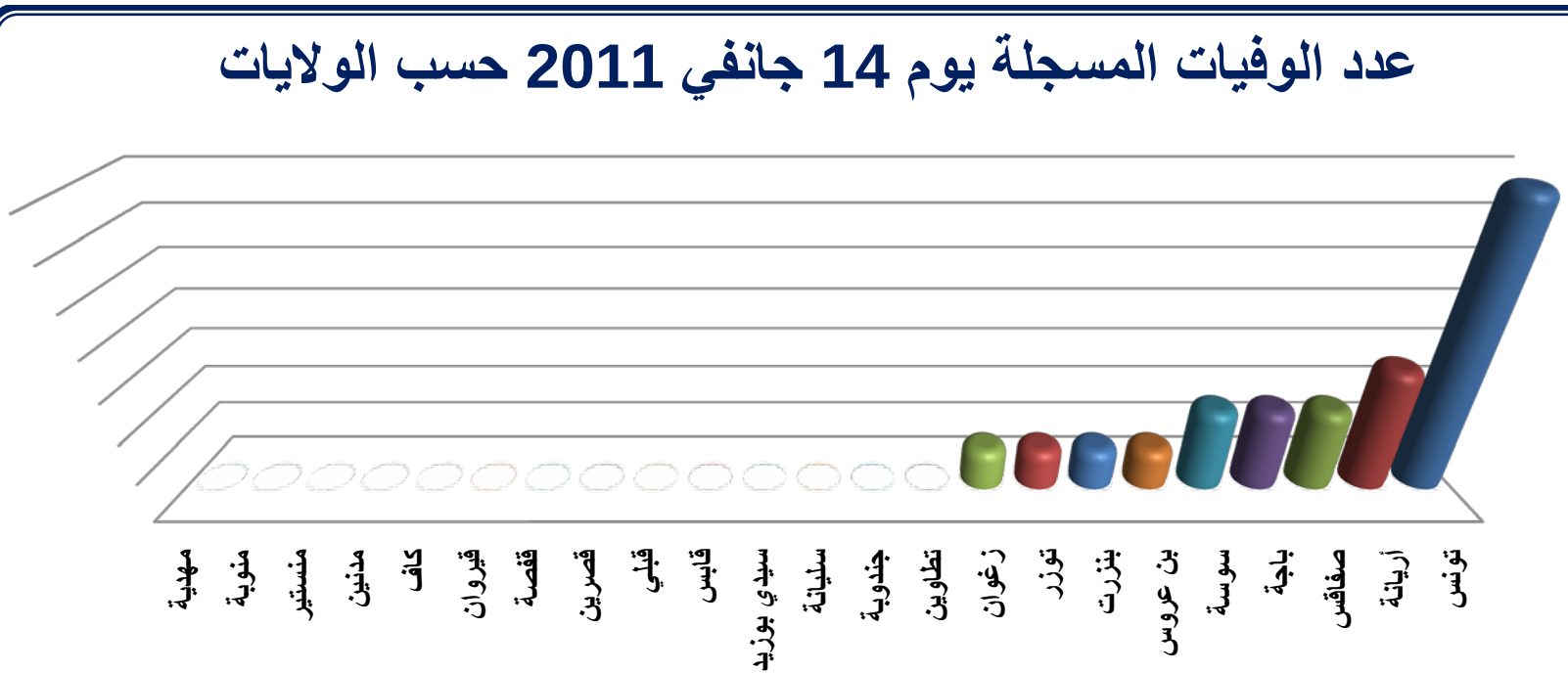

	تونس	أريانة	صفاقس	باجة	سوسة	بن عروس	بنزرت	توزر	زغوان	تطاوين	جندوبة	سليانة	سيدي بوزيد	قابس	قبلي	قصرين	قفصة	قيروان	كاف	مدنين	منستير	منوبة	مهدية
يوم 14	7	3	2	2	2	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الرسم البياني عدد 5

عدد الوفيات المسجلة بعد 14 جانفي 2011 حسب الولايات

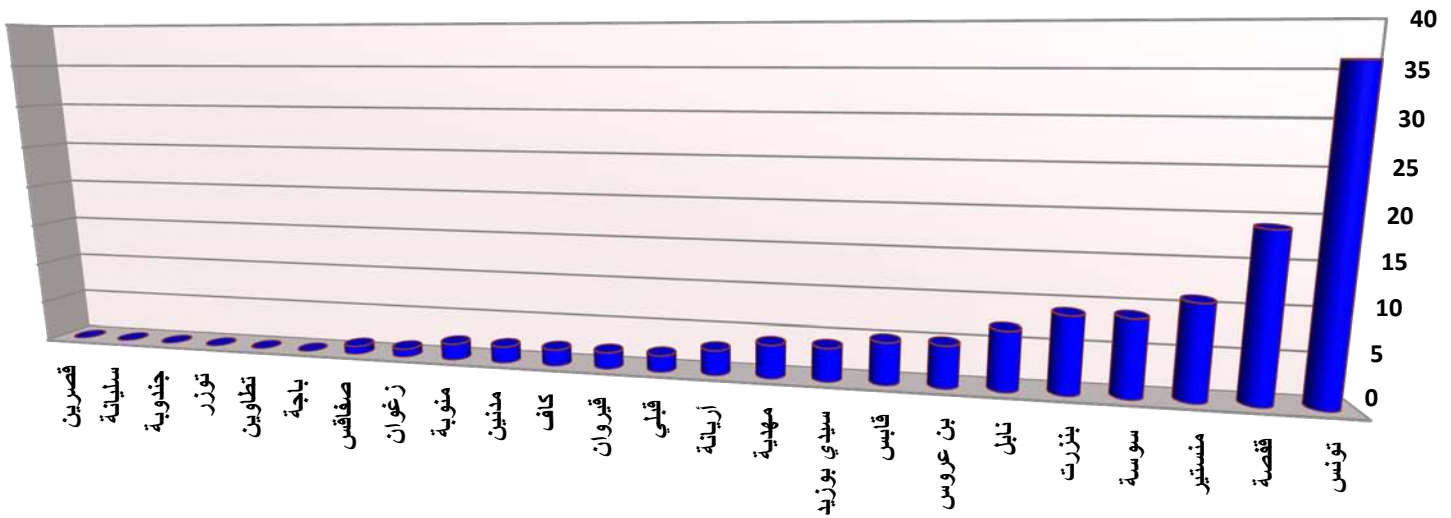

	قصرين	سليانة	جندوبة	توزر	تطاوين	باجة	صفاقس	زغوان	منوبة	مدنين	كاف	قيروان	قبلي	أريانة	مهدية	سيدي بوزيد	قابس	بن عروس	نابل	بنزرت	سوسة	منستير	قفصة	تونس
بعد 14	0	0	0	0	0	0	1	1	2	2	2	2	2	3	4	4	5	5	7	9	9	11	19	36

الرسم البياني عدد 6

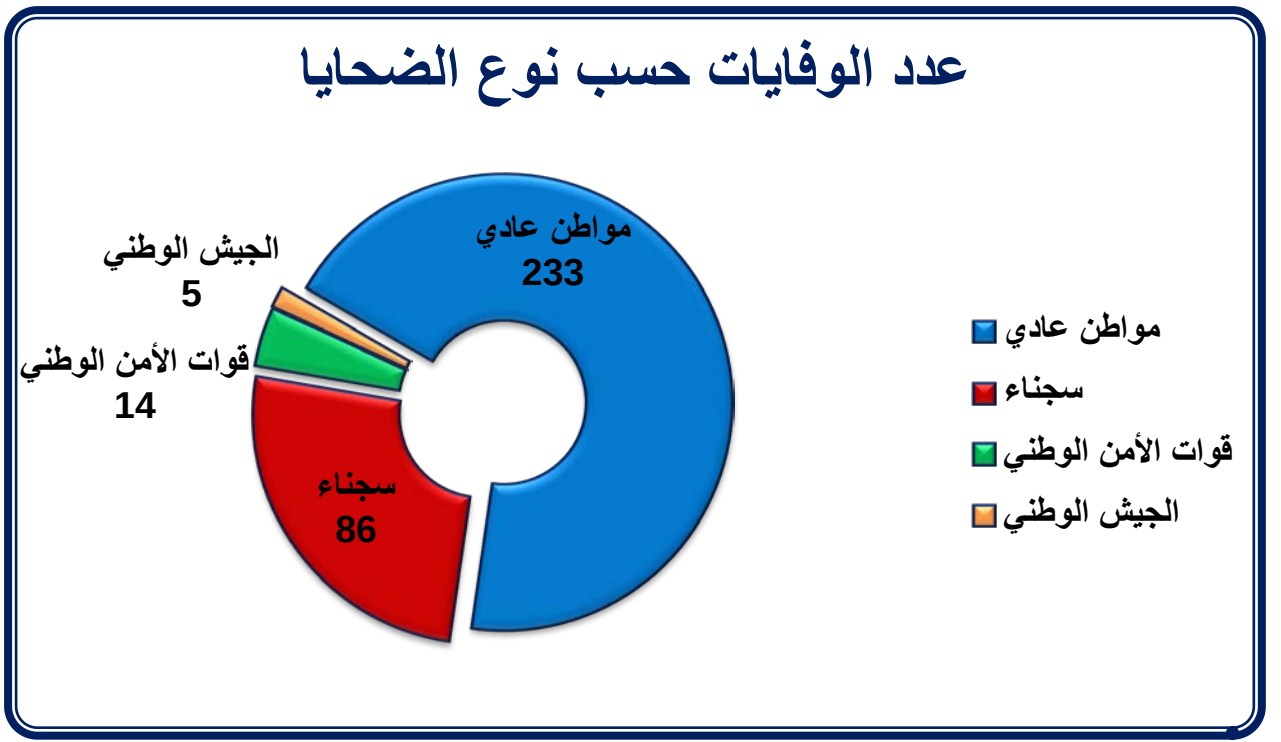

الرسم البياني عدد 7

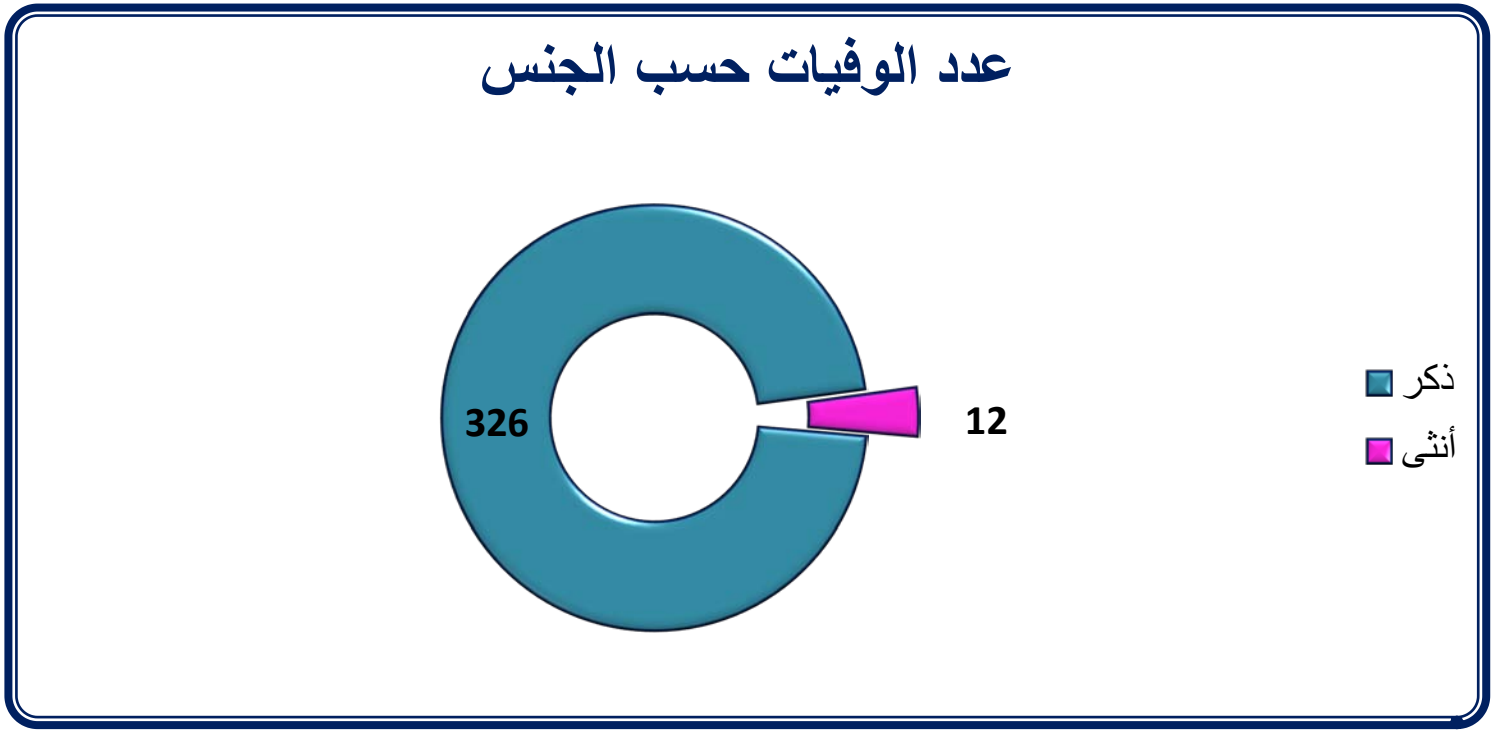

الرسم البياني عدد 8

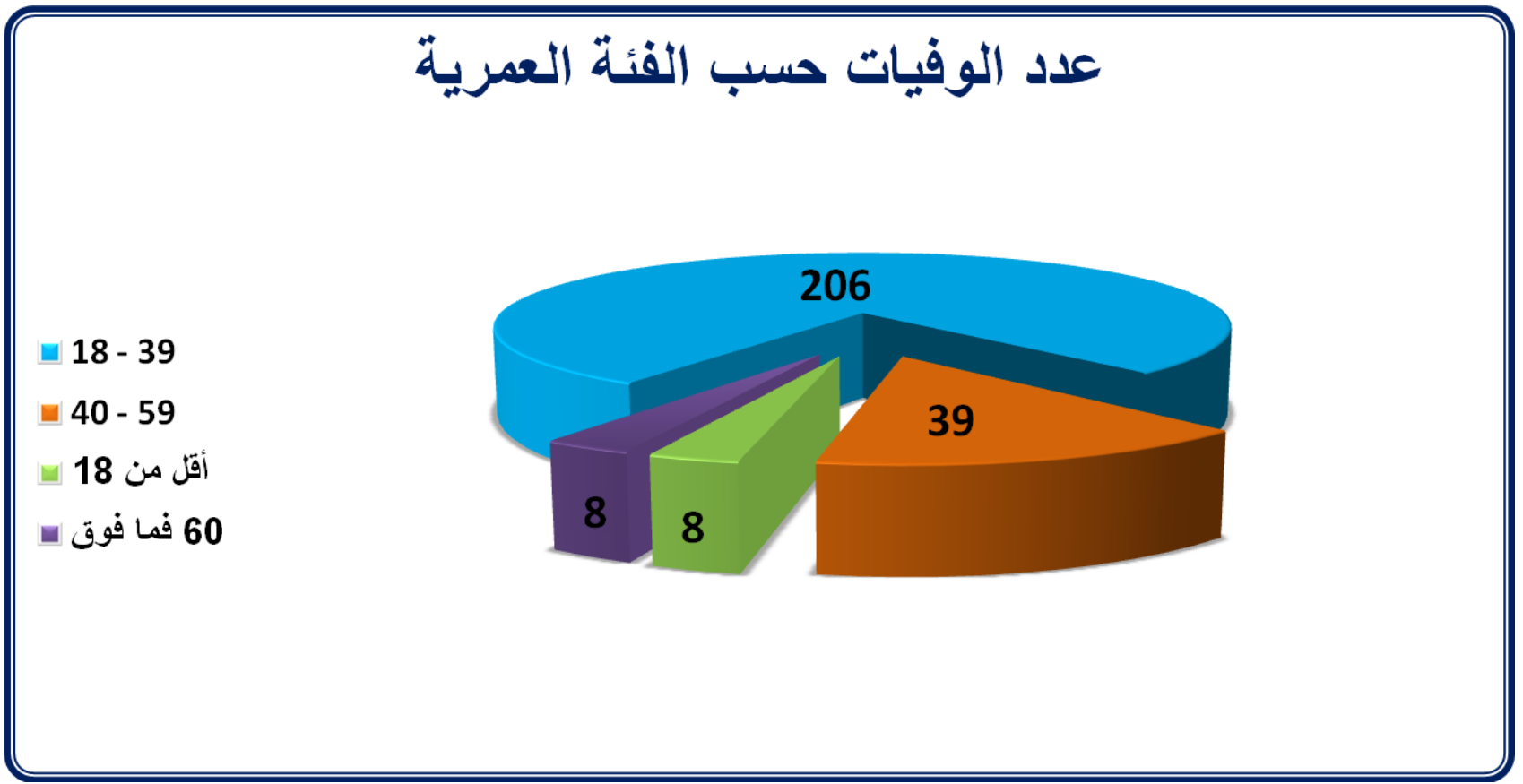

الرسم البياني عدد 9

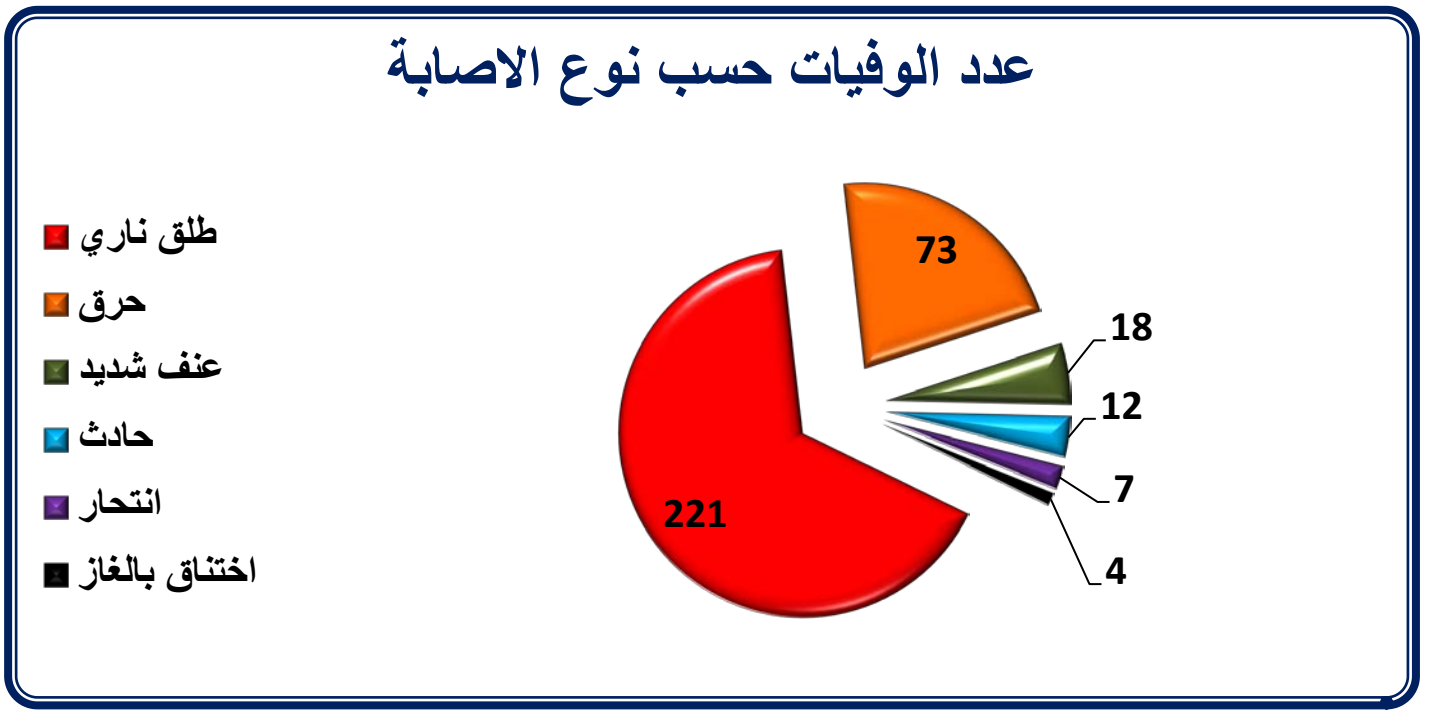

الرسم البيانى عدد 10

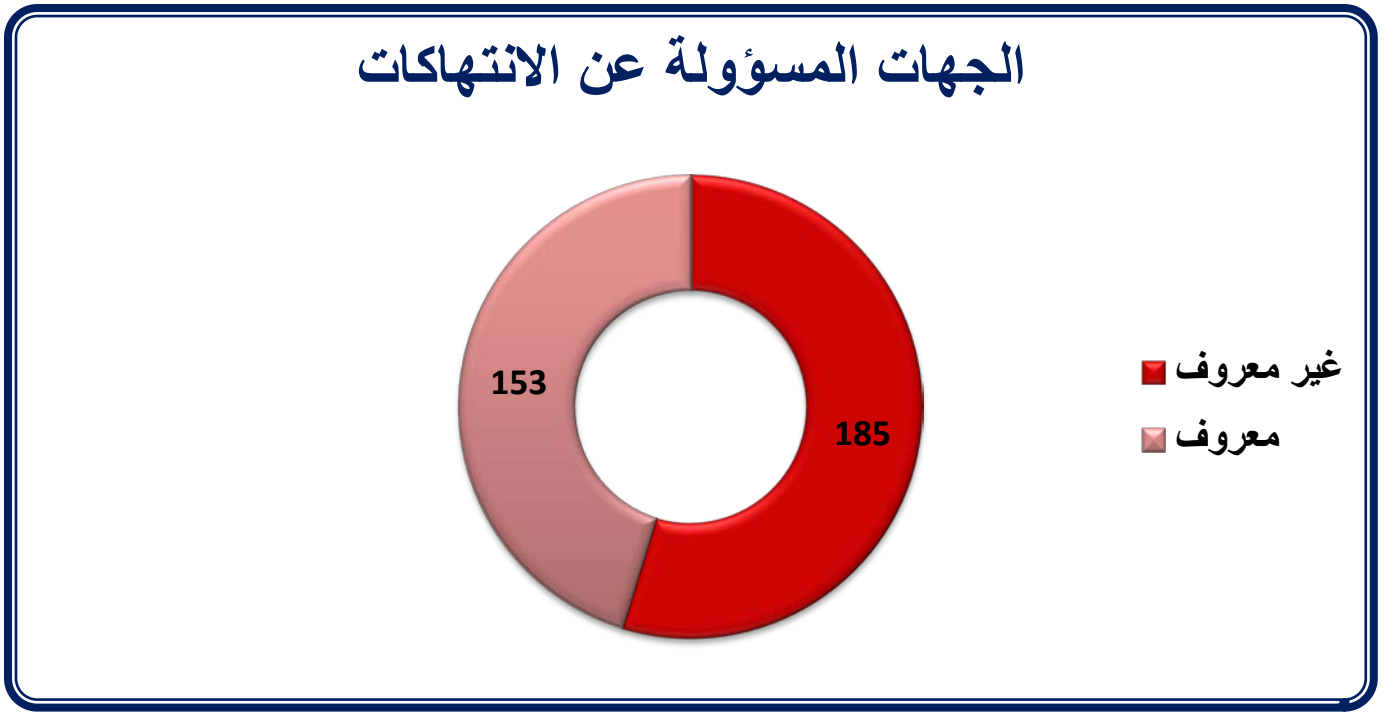

الرسم البيانى عدد 11

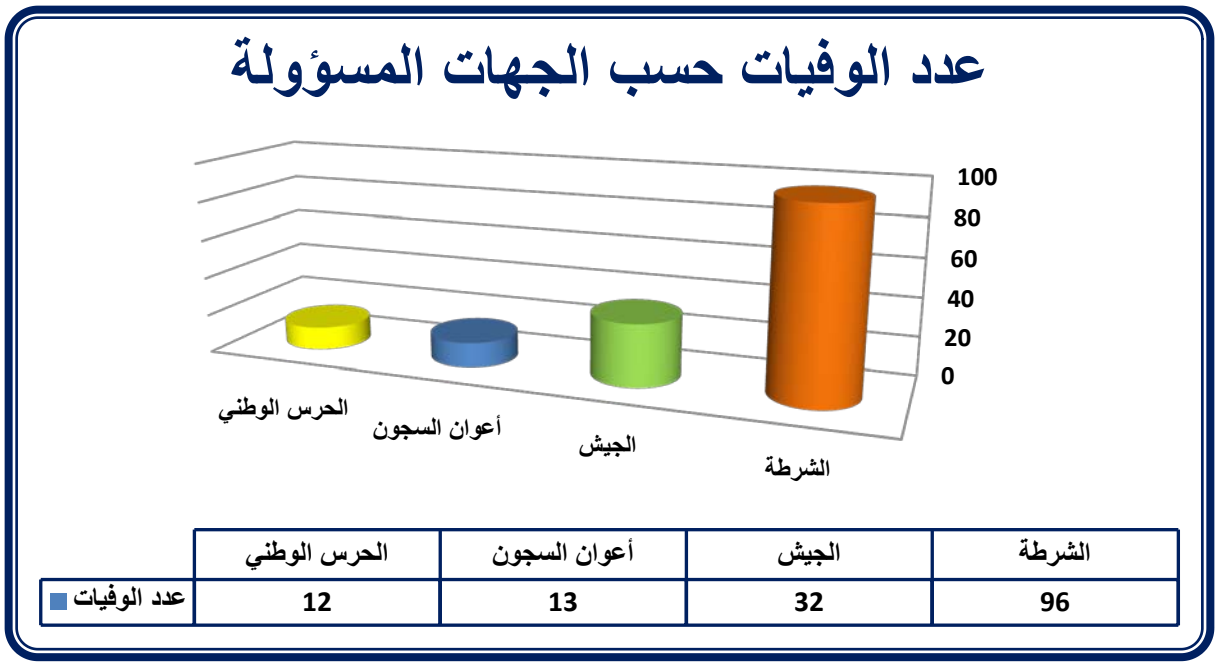

	الحرس الوطني	أعوان السجون	الجيش	الشرطة
عدد الوفيات	12	13	32	96

الرسم البياني عدد 12

عدد الوفيات حسب الجهات المسؤولة وحسب الفترة

قبل 14 جانفي

يوم 14 جانفي

بعد 14 جانفي

الرسم البيانى عدد 13

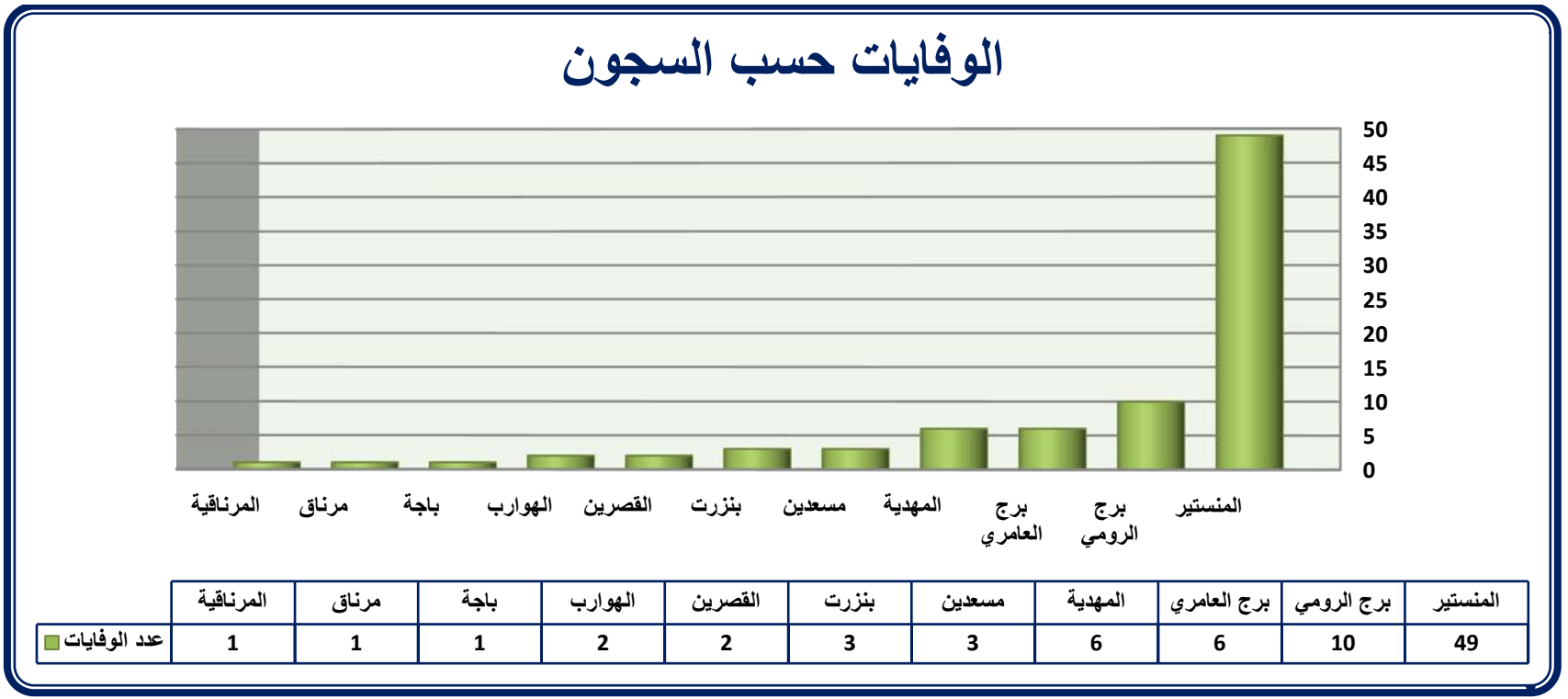

	المرناقية	مرناق	باجة	الهوارب	القصرين	بنزرت	مسعدين	المهدية	برج العامري	برج الرومي	المنستير
عدد الوفايات	1	1	1	2	2	3	3	6	6	10	49

الرسم البياني عدد 13

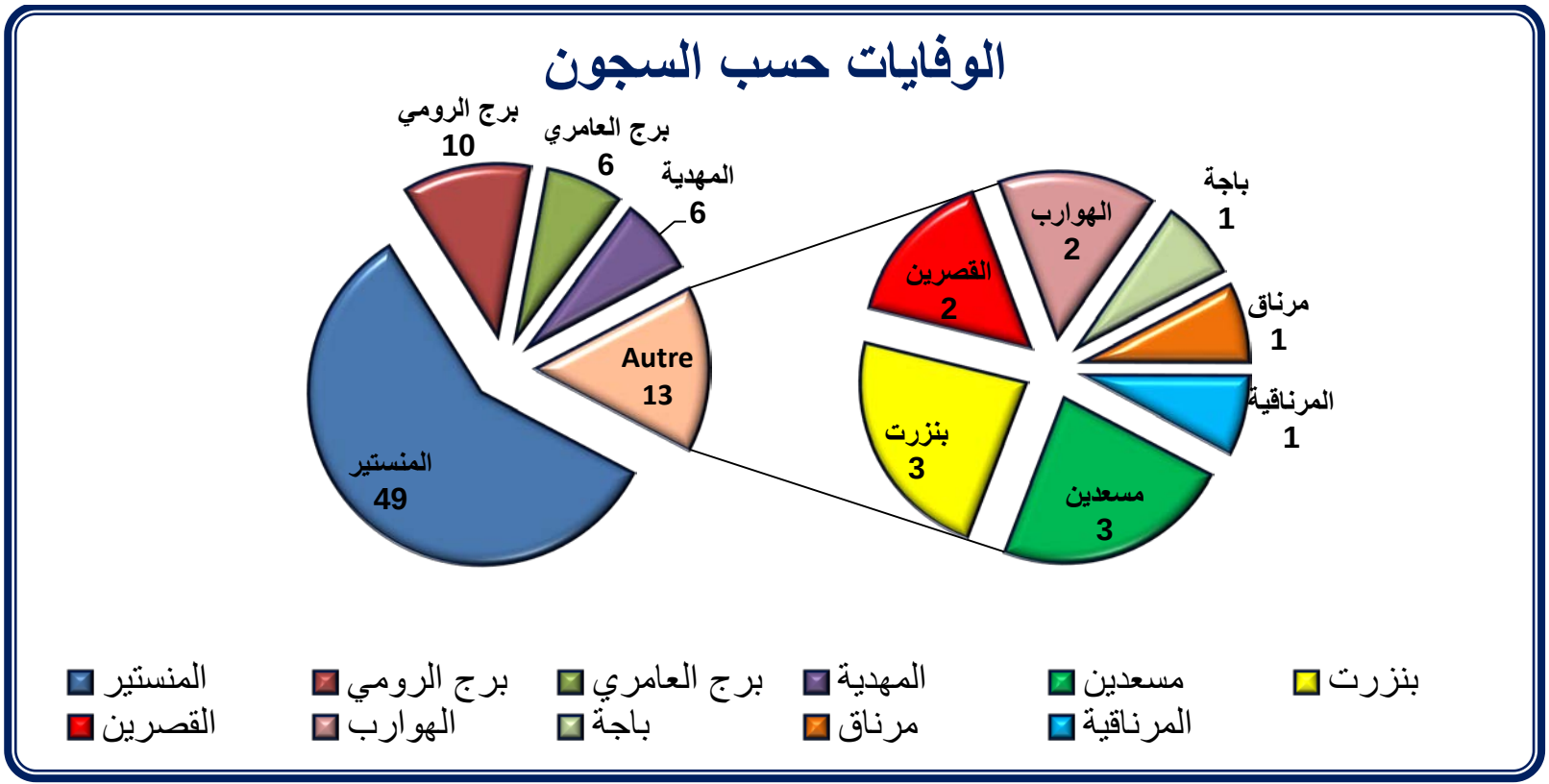

الرسم البيانى عدد14

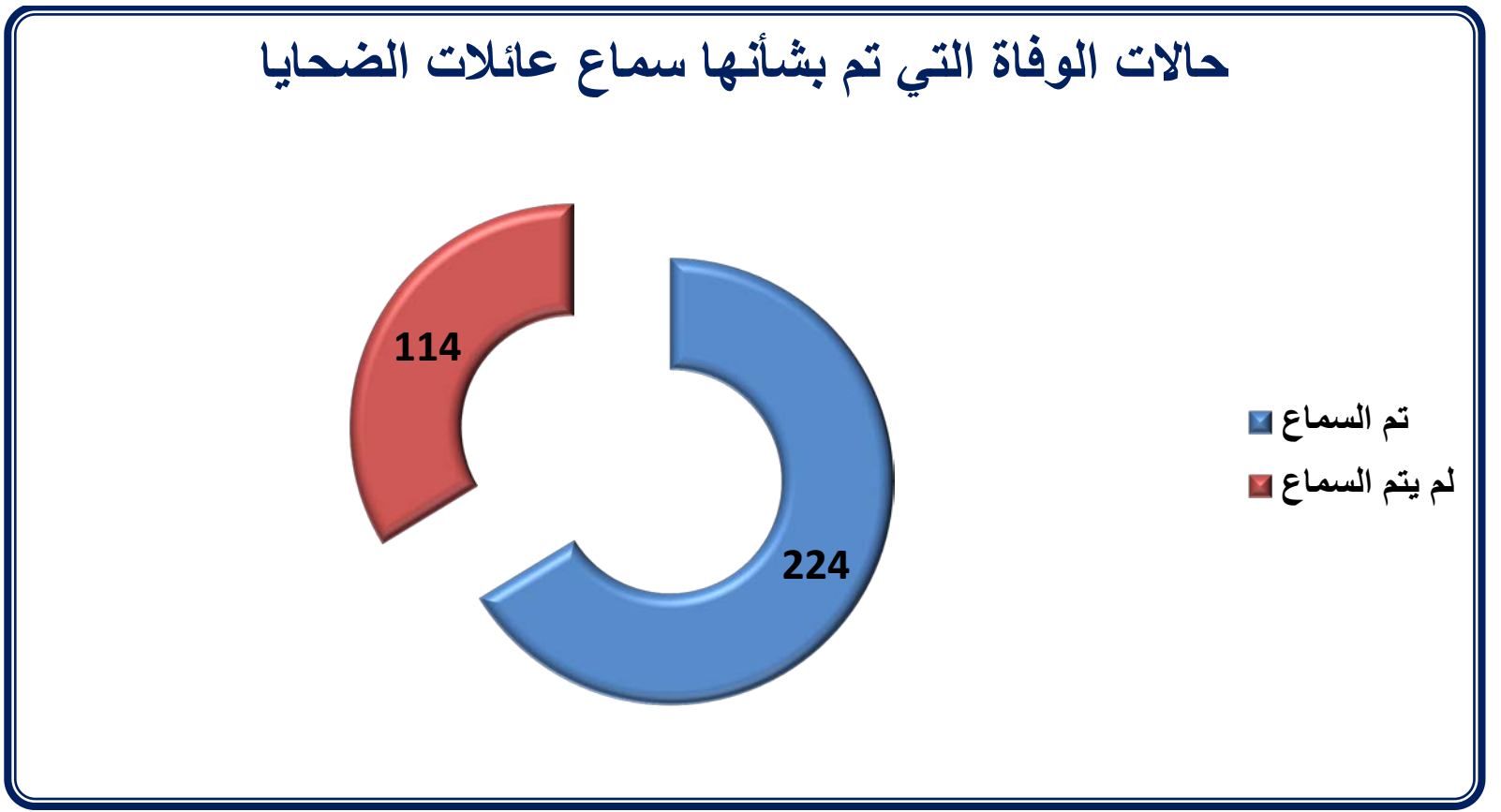

قائمة الجرحى : ولاية أريانة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	ابراهيم بن خليفة بوتريعة	1983-12-04	عامل يومي	2011-01-15	أريانة , حي المستقبل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الابهام الأيسر.	نعم
2	أحمد بن سالم الخذري	1980-11-08	عامل يومي	2011-01-16	منيهلة	مظاهرة		طلق ناري	الفخذ الأيمن	لا
3	أحمد بن محمد المحسن الشابي	1983-01-10	بائع مواد تنظيف.	2011-01-12	حيالانطلاقة	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى.	لا
4	الامين بن محمد بن عثمان الكحلاوي	1960-01-14	عامل يومي	2011-01-20	سكرة	أثناءحراسة منشآت عمومية		طلق ناري	اليد اليسرى.	لا
5	أنيس بن الحسين بن علي سباعي	1986-05-22	عامل يومي	2011-01-09	حي التضامن , على مستوى مركز الحرس الوطني بحي 18 جانفي حي التضامن	أثناءتدخلهلاطفاء عجلات أشعلها شابين أمام المركز		اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	نعم
6	أيمن بن عزالدين بن محمد الفريخة	1976-08-31	عون تجاري	2011-02-27	شارع الهادي نويرة النصر2 بمقر عمله.			اعتداء بسلاح أبيض	الرأس.	لا
7	إيهاب الفوغالي	1998-07-01	تلميذ	2011-01-29	حي التضامن , معهد أبو القاسم الشابي حي التضامن			اصابة بحجارة	الساق اليمنى.	لا
8	بلال الهويملي		تاجر	2011-01-12	المحطة النهائية للمترو حي الانطلاقة	مظاهرة	شرطة ، حرس وطني	طلق ناري	الركبة اليسرى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
9	بلال بن عبد الستار بن محمد شوي	1988-04-03	لاعب كرة قدم.	2011-01-17	حيالتضامن		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل اليمنى.	لا
10	حسان بن محمد الفاضل بن حسن جبري	1986-09-16	تلميذ	2011-01-13	سكرة, دار فضال سكرة			طلق ناري	البطن.	لا
11	الحسين بن محمد بن غانم غانمي	1953-07-07	عامل	2011-01-15	نهجالملاحة طريق رواد.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	لا
12	حلمي بن بوجمعة بن المولدي العربي	1989-04-27	عامل بمقهى.	2011-01-17	طريقبنزرت.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر باليد اليمنى و أضرار بالوجه.	نعم
13	رامي بن محمد الهويملي	1993-02-16	تلميذ	2011-01-13	حيالتضامن		حرس وطني	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	نعم
14	رضا بن ساسي ابن الفقي	1959-09-17	موظف	2011-02-08	سيديثابت ,مركز الأمن الوطني بسيدي ثابت	أثناءالعمل		اعتداء بالعنف	العمود الفقري و الساق اليمنى	لا
15	سامي بن الهادي بن عبد القادر الذوادي	1972-11-16	ناظر مساعد بالادارة العامة لوحدات التدخل	2011-01-16	سكرة, دار فضال	أثناءالعمل	جيش	طلق ناري	فوق القلب.	نعم
16	سفيان المجدوبي	1990-01-12		2011-01-13	طريق20 X		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
17	سفيان بن شعبان بن علي الحمدي	1987-01-24	تلميذ	2011-01-14	حيالأندلس	مظاهرة		طلق ناري	اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
18	سفيان بن علي بن لخضر المرسني	1979-11-21	نادل	2011-01-15	أريانة	أثناءالعودة من العمل	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى و الرأس.	لا
19	سمير بن يوسف بن خميس خذراوي	1974-11-08	عامل يومي	2011-01-13	منيهلة 11 , نهج الترمذي حي الجمهورية	أثناءقيامه بأشغال ترميم بمنزله	حرس وطني	اعتداء بالعنف		نعم
20	سيف الدين خزري بوزيدي	1996-11-01	تلميذ	2011-01-13	حيالتضامن, أمام منزله.		شرطة	طلق ناري	الصدر	لا
21	صابر بن قنديل بن صالح قنديل مشرقي	1977-04-28	عامل يومي	2011-01-12	حي التضامن	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
22	طارق بن علي الكويسي	1966-11-05	موظف	2011-01-15	النخيلاتأريانة الشرقية	أثناءالعمل		طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
23	طارق بن عمر بن محمد عيسى	1969-08-29	لحام	2011-01-14	حيالتضامن ,شارع ابن خلدون	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
24	عادل بن محمد الطيب الطاهر	1966-02-16	عامل يومي	2011-01-13	حيالانطلاقة			طلق ناري		لا
25	عبد الباقي مراقدية		نجار	2011-01-13	منيهلة , طريق بنزرت الشنوة.	أثناءالذهاب الى العمل	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	لا
26	عبد الفتاح كميل	1973-02-01	جباس	2011-01-18	منيهلة , حي الجمهورية.	أثناءالحراسة		صدم بسيارة مأجورة	كسر بالرجل اليمنى.	نعم
27	عبد القادر بن صالح بن ساسي الرياحي	1978-10-19	عامل يومي	2011-01-15	أريانةالبلدية.					لا
28	العربي بن ذياب بن علي الرائس	1982-09-01	عامل يومي	2011-01-14	برجالوزير			اعتداء بالعنف	الرقبة	لا
29	عز الدين بن المكي بن سالم الأندلسي	1963-01-01	عامل يومي	2011-01-15	رواد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف و الذراع الأيسر.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
30	علي بن خذير بن محمد العبيدلي	1982-03-04	عامل يومي	2011-01-21	حيالانطلاقة			اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
31	علي بن عمر بن أحمد خميري	1991-04-10	عامل يومي	2011-01-12	حيالتضامن		حرس وطني	طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
32	علي مناعي		لا شيء	2011-01-13	الطريقالرئيسي حي الانطلاقة	مظاهرة		طلق ناري	الساق اليسرى	لا
33	عمر بن رابح بن يونس زديني	1982-07-31	عامل يومي	2011-01-15	محطةالنقل الجماعي.		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالجمجمة.	لا
34	غازي بن حمودة بن يوسف العلوي	1987-12-21	عامل يومي	2011-01-13	منيهلة , طريق الشنوة			طلق ناري	البطن	لا
35	فاخرة بنت المولدي بن الهادي الحمروني	1970-01-25	كاتبة راقنة بالبحرية التجارية.	2011-01-15	رواد , مقر سكناها 7نهج صلاح الدين مكادةسيدي عمر رواد			سقوط	كسور.	نعم
36	فريد بن الشريف بن علي فداوي	1976-08-10	عامل يومي	2011-01-15	طريقحي الانطلاقة.			اعتداء بالعنف		لا
37	فيصل بن محمد الحبيب فريضي	1975-05-23	أستاذ تعليم ثانوي	2011-01-14	حيالتضامن			طلق ناري	الرجل	لا
38	قيس بن إبراهيم غزواني	1977-02-27	عامل يومي	2011-01-11	حيالانطلاقة		حرس وطني	اعتداء بالعنف	الأسنان	لا
39	كريم الفرحاني	1980-01-01		2011-01-16	طريقحي الانطلاقة.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر في الساق	لا
40	كريم بن محمد بن جمعة بن عمر بالحاج	1994-11-04		2011-01-14	حيالمستقبل		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	نعم
41	كمال بن ابراهيم شعيبي	1994-12-23	لا شيء	2011-02-07	حيالرفاهة المنيهلة قرب منطقة الامن			طلق ناري	الابهام الأيسر.	نعم
42	كمال بن محرز بن المنوبي الشعار	1980-01-04	لاعب كرة قدم.	2011-01-13	طريقالشنوة البساتين المنيهلة		حرس وطني	طلق ناري	الكتف الأيسر والساق و ليد.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
43	كمال حمدي	1991-06-12		2011-01-13	حيالنزهة وراء مركز برج الوزير.	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم
44	لقمان بن الحبيب الردادي	1989-02-16	تلميذ	2011-01-12	حيالتضامن ,بلدية حي التضامن.	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى	لا
45	ماهر بن الشادلي بن محمد الحباشي	1986-04-29	حارس بمباني اتصالات تونس بأريانة.	2011-01-15	مبانياتصالات تونس بأريانة	أثناءحراسة منشآت عمومية		طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
46	مبروكة بنت محمد بن حناشيالورغي	1945-08-05	لا شيء	2011-01-21	حيالتضامن	أثناءالتواجد في الطريق العام		اعتداء بالعنف	كسر بالمعصم الأيمن.	لا
47	محرز بن إبراهيم خزري	1995-12-18	تلميذ	2011-01-13	منيهلة , بجانب CNAMبحي الجمهورية			اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
48	محرز بن سالم بن محمد ثابت	1982-07-14	سائق سيارة أجرة	2011-01-15	منطقةالنحلي قلعة الأندلس أمام منزله.			طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
49	محرز بن محمد بن بلقاسم منافق	1982-09-16	عامل يومي	2011-01-13	سكرة, أمام المنزل بسكرة.	أثناءالحراسة		طلق ناري	اليد اليسرى و الساق اليسرى.	لا
50	محمد الرطولي		جزار	2011-01-13	أمامدكانه بحي البساتين	أثناءالتواجد أمام دكانه	حرس وطني	طلق ناري	البطن.	نعم
51	محمد العبدلاوي	1977-07-03		2011-01-13	حيالتضامن ,شارع 105	أثناءحراسة منشآت عمومية	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
52	محمد الورتاني	1969-05-04	عامل يومي	2011-01-15	أريانة	أثناءالعودة من العمل		اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
53	محمد بن الشاذلي المصفار	1975-10-22	طبيب بشركة	2011-01-13	بالقربمن المسجد بحي الهادي نويرة		شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
54	محمد بن حسن بن هلال حمودي	1974-11-20	عامل بشركة رخام.	2011-01-15	طريقالشنوة.	أثناءالذهاب الى العمل	حرس وطني	اعتداء بالعنف	كسر الضلوع.	نعم
55	محمد علي بن حسين جبالي	1951-06-14	عامل يومي	2011-01-14	حيالتضامن , طريق الشنوة البساتين	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	لا
56	محمد علي بن صالح بن أحمد بن بلقاسم بن مفتاح	1993-09-05		2011-01-14	حيالتضامن		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
57	مروان بن الطاهر بن حسونة الغلوسي	1990-06-29	تلميذ	2011-01-18	حيالصحة برج الوزير	أثناءالعودة من العمل	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى	نعم
58	مروى بنت منير بن ساسي الحبوبي	1991-02-24	تلميذة	2011-01-13	منيهلة , نهج الطاهر صفر طريق الشنوة	أثناءالتواجد فوق سطح المنزل		طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
59	مكرم رابحي	1976-08-23	عامل يومي	2011-01-14	حيالتضامن ,بحي التضامن	أثناءالعودة الى المنزل		اعتداء بآلة حادة	اليد اليسرى	نعم
60	منتصر دبيشي	1993-05-25		2011-01-13	أريانة		شرطة	طلق ناري		لا
61	المنذر البوغديري		عامل يومي	2011-01-14	حيالتضامن		حرس وطني	طلق ناري	Lambaire gauche	لا
62	المنصف بن علي بن وناس الغربي	1969-01-20	عامل يومي	2011-01-15	أريانة, قرب لجنة التنسيق	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض.	لا
63	مهدي بن محمد المبارك بن محمد الصغير صميدة	1984-09-01	مهندس	2011-01-15	بمنطقةنخيلات طريق رواد	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
64	مهران مرزوقي			2011-01-12	حي التضامن			طلق ناري	الرجل اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
65	المولدي بن بوزيد بن حسن الرمضاني	1979-02-13		2011-01-13				طلق ناري	الأذن اليسرى	لا
66	نبيل بن عبد الكريم العجيلي	1987-01-20	عامل يومي	2011-01-15	حي التضامن		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
67	نصر الدين بن نور الدين بن ميزوني اللوافي	1987-03-18	عامل يومي	2011-01-13	منيهلة , حي الجمهورية		شرطة	طلق ناري		لا
68	وليد بن الحبيب بن أحمد مومني	1984-02-03	عامل يومي	2011-01-11	حي التضامن	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الركبة اليمنى.	نعم
69	وليد بن العروسي جبراني	1977-07-22	رئيس ورشة	2011-01-15	رواد, نهج الملاحة	أثناءالذهاب الى العمل	شرطة	طلق ناري	البطن	لا
70	يحي بوكاري			2011-01-13	منيهلة , منيهلة العليا			اعتداء بالعنف	الفخذ الأيمن	لا

قائمة الجرحى : ولاية القصرين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	إبتسام بنت عبد الرزاق بن محمد نصراوي	1989-12-05	لا شيء	2011-01-10	قصرين			اختناق		لا
2	إبراهيم بن محمد العيد بن عمر بولعابي	1976-01-26	عامل يومي	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر-الساقين	لا
3	إحسان بنت علي بن عبد الله حمري	1980-09-22	لا شيء	2011-01-11	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
4	أحلام بنت عبد الصمد بن الطاهر بوغديري	1984-06-19	لا شيء	2011-01-12	أمام مقهى الأمل بتالة		شرطة	اختناق		لا
5	أحلام بنت وحيد بن محمد الصغير عتوري	1992-05-15		2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
6	أحمد بن البغدادي غضباني			2011-01-10		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الظهر.	لا
7	أحمد بن الطاهر بن محمد التليلي غضباني	1992-11-04	تلميذ	2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الركبة اليسرى.	نعم
8	أحمد بن بلقاسم توتي			2011-01-07	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس / الظهر / اليد.	لا
9	أحمد بن عباس بن أحمد حقي	1958-04-14	عامل يومي	2011-01-12	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	عدة مناطق من الجسم	لا
10	أحمد بن محمد الصغير رحموني	1969-06-24	عامل يومي	2011-01-11	داخلمدرسة بالقصرين.	أثناءالتواجد داخل المدرسة		اختناق	الحنجرة	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
11	الاخضر بن محمد الضاوي السائحي	1992-10-07	تلميذ بمدرسة المعاقين	2011-01-11	حي النور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بآلة صلبة		لا
12	إدريس بن محمد بن الأزهر رطيبي	1973-01-28		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر-الفم	لا
13	أريج بنت محمد الصغير مباركي	2000-03-07	تلميذ	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق	نوبة سعال و حكة في الأنف.	لا
14	الأزهر بن بوجمعة بن الأزهر رطيبي	1977-01-10	عامل يومي	2011-01-12	أمام ادارة التجهيز بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	عدة مناطق من الجسم	لا
15	الأزهر بن مبارك بن صالح نصري	1976-06-27	عامل يومي	2011-01-11	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	العنق و الأطراف السفلى	لا
16	أسراء بنت لسعد حرشاني			2011-01-04	المنزل تالة			اختناق بغاز مسيل للدموع		لا
17	إسماعيل بن البشير بن قدور حيوني	1973-09-25	معلم	2011-01-12	تالة			اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن.	لا
18	إسماعيل بن الهادي بن الأزهر زرقي	1987-02-01	تلميذ	2011-01-09	شارعالحبيب بورقيبة بحي النور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
19	أشرف بن إبراهيم بن خذيري السويبقي	1983-09-24	تلميذ	2011-01-09						
20	أشرف بن المولدي عريبي	1992-09-12	تلميذ	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف/الظهر/المرفقين	نعم
21	أشرف بن بلقاسم بن يوسف بوعلي	1993-07-13	تلميذ	2011-01-12	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن متعددة من الجسم.	لا
22	أشرف بن صالح بن عبد العزيز نصري	1992-08-17	تلميذ	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف		

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
23	أشرف بن محمد العيد حمدي	1994-10-18		2011-01-10	حيالزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
24	أصيل بنت الازهر نصري	2010-02-11		2011-01-11				اختناق		لا
25	أكرم بن محمد منجي الحيزي	1988-05-14	لا شيء	2011-01-08						
26	ألفة علوي			2011-01-11	القصرين	أثناءالتواجد في الطريق العام		التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس و الكتف الأيمن	لا
27	إلياس بن الكامل بن محمد خلف الله	1973-03-01	لا شيء	2011-01-08	تالة , الطريق الرئيسي		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الايمن	لا
28	أمال بنت المولدي نجلاوي	1975-08-21			حيالزهور.		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
29	أمال بنت بشير نصري	1986-01-12	لا شيء	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق	الانف والعينين	نعم
30	أميرة بن إبراهيم سويبقي	1993-10-27	تلميذ	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	كامل أنحاء الجسم.	لا
31	أميره بنت رابح بن أحمد عوني	1988-03-12		2011-01-10				اختناق		لا
32	أمين بن عمر بن محمد غرسلي	1994-02-06	تلميذ	2011-01-10			شرطة	طلق ناري	الركبة	لا
33	أمين بن محمد العزيز بن إبراهيم هيشري			2011-01-03	أمام مصنع الرخام بحي الطيب المهيري بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	العين	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
34	الأمين بن مسعود بن علي هداوي	1957-02-22	عامل يومي	2011-01-11	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	ضيق تنفس و اصابة في الركبة اليسرى.	لا
35	إنتصار بن محمد بن عمار ميلود	1975-06-29		2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق	ضيق التنفس وحكة في الأنف والعينين	لا
36	انتصار بنت رابح بن صادق حليمي	1994-11-30		2011-01-10	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
37	أنهار بنت مبارك نصري	1988-11-26	تلميذة	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
38	أنور بن عبد الستار بن احمد عصيدي	1977-03-10		2011-01-08	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الوجه و الجبين.	لا
39	أنور بن محمد الفاهم بن محمد سائحي	1983-06-06	عامل يومي	2011-01-11	تالة	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الوجه.	نعم
40	أنيس بن الحسين يحياوي			2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
41	أنيس بن المنصف بن التهامي هيشري	1984-03-01		2011-01-09	أمام محكمة الناحية تالة		شرطة	طلق ناري	الكتف.	لا
42	أنيس بن الهادي بن محمد نصرلي	1990-11-28	عامل يومي	2011-01-03	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس/الركبة اليمنى.	لا
43	أنيس بن حمادي بن الأزهر دريهمي	1990-01-05	تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الصدر	لا
44	أنيس بن حمتين بن الميزوني أسودى	1983-04-13	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
45	أنيس بن محمد الحبيب بن علي رطيبي		عامل يومي	2011-01-09	تالة , أمام مقر البلدية			اعتداء بالعنف	الظهر و الساق اليسرى	لا
46	أنيس بن يونس بن لاغا بولعابي	1982-05-23	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	المرفق.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
47	آية بنت يعقوب بن صالح بن الحسين حيوني		عامل يومي	2011-02-16	أمام المنزل بالشافعي		شرطة	عضة كلب		لا
48	أيمن بن إبراهيم بن محمد قاسمي	1987-07-17	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الفخذ /الأيسر.	لا
49	أيمن بن البشير بن الجمعي نصري	1983-01-09	طالب	2011-01-09			شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الكتف / لظهر /الساق اليسرى	لا
50	أيمن بن الوردي بن عبد الرحمان توتي	1983-04-10	عامل يومي	2011-01-10	تالة	أثناءالعمل	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
51	أيمن بن صالح بن عبد العزيز نصري	1995-02-14	عامل يومي	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
52	أيمن بن عبد الحفيظ ذيبي	1988-05-05	تلميذ	2011-01-10	الزهور		شرطة	اختناق		نعم
53	أيمن بن محمد الرشيد بن العربي سائحي	1984-03-10	تلميذ	2011-01-03	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	العين اليسرى و الركبة اليمنى.	لا
54	أيمن بن محمد الصالح بن صالح سائحي	1986-11-04	طالب	2011-01-04	تالة , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة		التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الركبة اليسرى	نعم
55	أيمن بن نور الدين الحيوني	1987-06-08	طالب	2011-01-10	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
56	إيناس رطيبي	1986-05-21		2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
57	أيوب بن الجمعي بن محمد عصيدي	1990-01-12	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
58	أيوب بن محمد نجيب نمري		تلميذ	2011-01-10	أمام محكمة الناحية تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
59	بدر الدين بن النافع بن علي حسني	1982-05-17		2011-01-09	حيالزهور		شرطة	اختناق		لا
60	بدر الدين قاسمي			2011-01-04	تالة		شرطة	اختناق	الحنجرة.	لا
61	بسام بن العربي بن مصطفى بلعابي	1981-10-19	ميكانيكي بشركة.	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ/ العمود الفقري/الرأس	لا
62	بسام بن محمدالحبيب بن حسين منصوري	1986-12-03	عامل يومي	2011-01-11	أمامالمنزل	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر أسنان و كسر في محور العين.	نعم
63	بسمة بنت بشير نصري	1987-02-23		2011-01-10	الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
64	بسمه بنت عبد العزيز بن عمر النصري	1984-11-19	تلميذ	2011-01-13						
65	بشير بن الازهر قاهري	1982-07-08	عامل يومي		حي النور			اعتداء بالعنف		لا
66	البشير بن مبارك بن محمد حيوني	1926-10-10	فلاح	2011-01-08	تالة		شرطة	اختناق		لا
67	البغدادي بن محمد بن محمود غضباني	1942-01-20	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
68	بلال بن الطاهر بن العفيف نجلاوي	1982-03-05	عامل يومي	2011-01-09			شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	لا
69	بلال بن بشير بن العايش هيشري	1989-06-02	تلميذ	2011-01-11	شارع الحبيب بورقيبة بتالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	المؤخرة	لا
70	بلال بن بشير نصري	1993-07-21	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الكتف و الظهر.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
71	بلال بن خميس رطيبي	1991-05-09	متربص بالتكوين المهني	2011-01-08	بشارع الحبيب بورقيبة بجانب محكمة الناحية بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
72	بلال بن محمد الصالح بن السبتي لباوي	1984-05-28	لا شيء	2011-01-11	تالة , الطريق الرئيسي.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجلين و العمود الفقري.	لا
73	بلال بن محمد بن الأزهر رطيبي	1991-05-09		2011-01-08				اعتداء بالعنف	الرأس -الساق	لا
74	بلال بن منير منصري	1991-09-06	عامل يومي	2011-01-08	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل اليمنى.	لا
75	بلال بن ميزوني بن أحمد محمدي		عامل يومي	2011-01-12	حيالنور		شرطة	اعتداء بالعنف	عدة مناطق من الجسم	نعم
76	بلقاسم بن محمد رشاد بن إبراهيم عمري	1982-02-03		2011-01-11			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
77	بوبكر سالمي			2011-01-15			شرطة	اعتداء بالعنف	المرفق الأيسر.	لا
78	بوجمعة بن علي بن الهادي رطيبي	1979-06-05	عامل يومي	2011-01-12						
79	بوجمعة بن عماره بن صالح رطيبي	1978-12-22	عامل يومي	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الخصية و الركبة اليسرى.	لا
80	بوراوي بن الفالح العيشاوي	1984-05-28	فلاح	2011-01-10	القصرينزهور	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
81	البية بنت محمد بن محمود غضباني حرم محمد الصالح الغضباني	1946-10-15	لا شيء	2011-01-03	محلسكناها		شرطة	اختناق		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
82	توفيق بن الأزهر بن السعيدي بالطيبي	1978-03-26	فلاح	2011-01-11	القصرين	مظاهرة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	كسر في الأنف و الأسنان و الرأس.	لا
83	توفيق بن الشيخ صالح بن محمد زيتوني	1957-09-26	سائق بادارة الصحة العمومية	2011-01-12	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيسر و الرجل اليسرى.	لا
84	توفيق بن محمد الصالح الخضراوي	1964-02-25	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة ، شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن و الحوض	لا
85	توفيق بن محمد بن بوجمعة هداوي	1981-05-20	عامل يومي	2011-01-07	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	كامل أنحاء الجسم.	لا
86	التونسي بن الطيب بن النوري نصري	1984-03-04	عامل يومي	2011-01-10				طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
87	ثابت بن العياشي بن محمد الكامل دخيللي	1976-11-15	تلميذ	2011-01-07	حي الزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر و الرأس.	نعم
88	جابر بن عياشي بن عبد الله حاجي	1987-06-09	عامل يومي	2011-01-06	شارع الحبيب بورقيبة بمدينة تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
89	جابر بن مصطفي بن غزيل الدريهمي	1982-05-22	طالب	2011-01-10	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف/اليد/الرجل.	لا
90	جلال بن بشير بن محمد هيشري	1984-03-13		2011-01-13	ساحةالشهداء وسط المدينة		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى.	لا
91	جمال بن خليفة نصري		عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
92	جمال بن محمد الصالح غرسلي	1973-06-27	فلاح	2011-01-10	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الفم / العين / الكتف.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
93	جمال بن محمد علي بن محمود منصوري	1987-10-29	عامل يومي	2011-01-09	حيالزهور			طلق ناري	اليد و البطن.	نعم
94	جمعة بنت صالح بن الميزوني عبائدي	1977-11-29	لا شيء	2011-01-09	قصرين			اعتداء بالعنف		لا
95	جمعة رطيبي			2011-01-09			شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس	لا
96	الجمعي بن علي بن صالح الرطيبي	1965-07-29	عامل يومي	2011-01-09	مركزالشرطة بتالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	الساقين	
97	جميله بنت مسعود بن مبروك حرم عبد اللطيف فقراوي الغضباني	1966-06-13	لا شيء	2011-01-11	القصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	اصابة على مستوى العنق و كدمات.	لا
98	جنات بنت محمد الغربي يحياوية حرم صالح عبائدي	1958-11-21	لا شيء	2011-01-09	قصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الظهر	لا
99	حاتم بن العيد بن عمار عيدودي	1979-09-30	عامل يومي	2011-01-09	فرعوزارة التجهيز بتالة	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم
100	حاتم بن الهادي بن محمد مرواني	1984-01-24	تلميذ	2011-01-10	تالة , أمام مركز الشرطة		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن متعددة من الجسم.	نعم
101	حاتم بن عبد المجيد بن عبد الله دخيلي	1981-01-09	تلميذ	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
102	الحبيب بن يونس بن علي الصالحي	1965-01-01	عامل يومي	2011-01-10	قربمركز الامن	التواجدأمام مركز الأمن	شرطة	اعتداء بالعنف		

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
103	حبيبة بنت عمر بن عامر أسودية حرم بوجمعة ذيبي	1954-06-17	لا شيء	2011-01-10			حرس وطني	اعتداء بالعنف	الظهر / الجنب / الوجه	نعم
104	حبيبة بنت محمد علي نصري	1954-11-01	لا شيء	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
105	حدي بنت محمد بن علي منصوري حرم الطيب بنعماره	1956-06-01		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس-مرض نفساني	لا
106	حسان بن الصادق التومي نمري	1984-05-13		2011-01-09	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	لا
107	حسناوي بن علي نصري			2011-01-11		مظاهرة		التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
108	حسنة نصري			2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
109	حسني الشخاري			2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
110	حسني بن صالح قلعية	1972-07-22		2011-01-06	المحطةالجهوية بالقصرين		شرطة	حرق	كامل الجسم	نعم
111	حسونه بن مسعود بن علي الصغير فقراوي	1977-11-13	عامل يومي	2011-01-12	قصرين			اعتداء بالعنف		لا
112	الحسين بن إبراهيم يحياوي			2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
113	الحسين بن بلقاسم بن محمد رطيبي	1959-08-15	عامل يومي	2011-01-13	تالة		شرطة	اختناق	آلام بالرأس و التهاب بالرئة.	لا
114	الحسين بن خالد بن صالح سويلمي	1982-07-23	حلاق	2011-01-10			شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
115	الحسين بن مبارك بن صالح نصري	1990-09-23	عامل يومي	2011-01-10		مظاهرة	شرطة	اعتداء بآلة حادة	على مستوى الرأس	لا
116	حسين نمري			2011-01-08	تالة			اعتداء بالعنف	الرأس.	لا
117	حلمي بن محمد الصغير بن محمد غضباني	1993-01-01	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
118	حلمي بن محمد خضراوي	1993-11-05	تلميذ	2011-01-08	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
119	حليمة بنت التهامي نصري	1961-05-16	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
120	حمدي بن لطفي نمري	1995-07-22	تلميذ	2011-01-09	تالة , بشارع الحبيب بورقيبة		شرطة	رصاص مطاطي		لا
121	حمزة بن العياشي بن حامد زرقي	1980-12-28	عامل يومي	2011-01-10	قصرين , قرب مكتب البريد	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
122	حمزة بن محمد الصادق بن أحمد الكامل غضباني	1992-03-24	عامل يومي	2011-01-09	حيالزهور القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق	نعم
123	حمزة بن محمد فريد منصوري	1990-04-12	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم
124	حمزه بن المنصف بن الفالح سويبقي	1988-01-19	تلميذ	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	لا
125	حمزه بن محمد لطفي بن بلقاسم رطيبي	1990-06-28	تلميذ	2011-01-07	تالة		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	العين اليسرى.	لا
126	حميده بن عبد الرحمان بن صالح زيدي	1964-10-20	فلاح	2011-01-08	تالة		شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
127	حنان بنت العربي بن الهادي نصرلي	1982-03-27	لا شيء	2011-01-10	قصرين			اختناق	ضيق تنفس ،التهاب بالحلق والحنجرة وحكة شديدة بالأنف والعنين	لا
128	حنان بنت خليفة نصري	1981-02-24	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
129	حنين بنت عبد السلام بن محمد الهادي رطيبي			2011-01-09	تالة , داخل المنزل بحي المسلخ البلدي		شرطة	اختناق		لا
130	حورية بنت محمد حرم عبد الله خضراوي	1981-05-04	لا شيء	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
131	حياة بنت مختار بن محمد قاهري	1969-01-06	لا شيء	2011-01-12			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
132	حياة بنت مفتاح بن عمر اسودي حرم حمزة نصري	1984-08-28	لا شيء	2011-01-09	حيالزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	لا
133	خالد بن محمد الشاذلي بن ضيف الله حافظي	1983-10-10	عامل يومي	2011-01-04	تالة		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع		
134	خالد بن محمد المختار بن حسن نمري	1990-02-16	طالب	2011-01-04	تالة	مظاهرة	شرطة			لا
135	خدوج بنت محمد بن عثمان نصري حرم محمد الصغير مباركي	1967-06-15	قيمة	2011-01-09	حيالزهور.		شرطة	اختناق		لا
136	خديجة بنت احمد حمدي	1967-01-12	لا شيء	2011-01-11	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الركبة اليسرى.	لا
137	خديجة بنت الأخضر حيوني			2011-01-09	أمام محل سكناها بالنارية بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	البطن	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
138	خديجة بنت محمد سايحي	1970-08-09	لا شيء	2011-01-11	داخلالمنزل		شرطة	اختناق		لا
139	خذيري بن عباس نصري	1982-01-01		2011-01-09	فريانة	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
140	خليل بن عبيد بن محمد العباسي	1979-03-01	عامل يومي	2011-01-18	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
141	خميس بن عبد الله بن حمد عباندي		عامل يومي	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
142	خميسة بنت أحمد عبيدي			2011-01-09	القصرين , بحي السلام	اثناءالتواجد بالمنزل	شرطة	اختناق	ضيق تنفس وحساسية على مستوى الحنجرة والأنف والأعين	لا
143	خميسة بنت الأزهر بن محمد عباندي	1974-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
144	خميسة بنت محمد بن عمر عصيدي	1957-04-06	لا شيء	2011-01-08	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى	لا
145	خولة بنت عبدالله سويبقي	1996-01-25	تلميذ	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس/ الفخذ/ المرفقين	لا
146	خيرة بنت عبد الله نصري	1986-06-06	لا شيء	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
147	خيرة بنت عثمان مداييني	1963-09-17	عاملة بمدرسة اعدادية	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
148	درين بنت الهادي حليمي	1992-03-30	تلميذ	2011-01-10	القصرين , داخل الحمام		شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع		نعم
149	دليلة بنت الأزهر القاسمي	1964-08-16	لا شيء	2011-01-11	داخلالمنزل		حرس وطني	اختناق		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
150	دليلة بنت علي بن نصر سانحي	1975-06-12	لا شيء	2011-01-09	القصرين , داخل الحمامقبالة ساحة الشهداء	أثناءتشييع جنازة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	أعلى الرجل اليمنى و الظهر	لا
151	دنيا بنت حراث الفرشيشي	1983-10-10	لا شيء	2011-01-10	الحمام		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى.	نعم
152	ذكرى الرطيبي	1992-04-30		2011-01-09	القصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
153	رامي بن الرشد بن إبراهيم دريهمي	1984-09-28	تلميذ	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجلين و الكتف.	لا
154	رامي بن عبد الرحمان صعدلي			2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الرجلين.	
155	رانية بنت محمد دلهومي			2011-01-08	القصرين		شرطة	اختناق		لا
156	راوية بنت محمد دلهومي			2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
157	رائد بن نصر بن عبد الله ساهلي	1987-12-05	عامل يومي	2011-01-11	أمامممقر لجنة التنسيق	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى.	نعم
158	ربح بنت علي بن البشير غرسلي	1972-12-25	لا شيء	2011-01-09	القصرين			التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس و المرفق الأيسر	لا
159	ربيع بن خذيري بن يوسف نوري	1983-04-08	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل و الكتف.	لا
160	رحاب بنت عبد اللطيف بن عبد الوهاب فقراوي	1993-02-23	لا شيء	2011-01-10	القصرين	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
161	رشدي بن الورد بن عبد الرحمان التوتي	1990-03-25	عامل يومي	2011-01-09			شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
162	رشيد بن مبارك بن صالح نصري	1994-05-03	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور	مظاهرة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	على مستوى العنق - ،اختناق بالغاز المسيل للدموع	لا
163	رشيد عتوري بن الأبيض	1974-05-19		2011-01-09				طلق ناري	الركبة اليسرى.	لا
164	رضا البرهومي	1983-10-09	نجار	2010-12-27						
165	رضا بن صالح بن خذيري خضراوي	1966-02-27	عامل يومي	2011-01-07	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم	لا
166	رضا بن صالح بن مكي سائحي	1978-10-18	عامل يومي	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
167	رضا بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري	1975-10-12	عامل يومي	2011-01-10	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف/ الرأس/ الرجلين.	لا
168	رضا بن محمد الحبيب بن علي رطيبي	1983-06-27	عامل يومي	2011-01-01	تالة , أمام مقر البلدية	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
169	رضا حمدي			2011-01-10	حيالزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
170	رفيق بن عباس بن الطاهر نصرلي	1982-03-08	عامل يومي	2011-01-14	حيالنور.		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
171	رفيق بن منو بن بورقعة عبايدي	1988-04-25	عامل يومي	2011-01-12		اضطرابات		طلق ناري	اليد اليسرى.	لا
172	رفيقة بنت بورقعة بن بلقاسم البوعلاقي	1960-02-10	لا شيء	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق	اليد اليمنى	لا
173	رقية بنت محمد الطاهر نصرية حرم مبارك نصري	1957-06-17	لا شيء	2011-01-09	القصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اختناق	إصابة على مستوى الكتف وإختناق بالغاز المسيل للدموع	لا
174	رمزي الحيزي	1987-07-30	عامل يومي	2011-01-08						
175	رمزي بن التليلي بن محمد الصالح برهومي	1985-10-18	عامل يومي	2011-01-12						
176	رمزي بن الحبيب بن أحمد سائحي	1990-12-16	تلميذ	2011-01-09	تالة			اعتداء بالعنف		لا
177	رمزي بن الحبيب بن عمار بولعابي	1984-08-06	عامل يومي	2011-01-06	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	السائق اليمنى.	لا
178	رمزي بن الحسين بن أحمد عاشوري	1983-03-15		2011-01-08	تالة		شرطة ، شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
179	رمزي بن بلقاسم بن إبراهيم ضيفي	1981-11-19	عامل يومي	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الرجل.	لا
180	رمزي بن عبد الرحمان عمري	1981-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس	لا
181	رمزي بن عبد الرزاق بن الصحبي سايحي	1967-02-23	عامل يومي					اعتداء بالعنف		لا
182	رمزي بن عبد العزيز بن محمد حمدي	1981-10-01	عامل يومي	2011-01-09	امام محكمة الناحية بتالة		شرطة	رصاص مطاطي	الكتف.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
183	رمزي بن عبد الله بالخير			2011-01-12	قبالةالمركز بالقصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالأسنان.	لا
184	رمزي بن محمد الأخضر بن إبراهيم رحيمي	1987-03-05	تلميذ	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	لا
185	رمزي عبايدي							اعتداء بالعنف		لا
186	روعة بنت رشيد يحياوي		تلميذ	2011-01-10	حيالنور					نعم
187	رياض بن العياشي بن الهادي عربوبني	1978-10-18	عامل يومي	2011-01-05	تالة	مظاهرة	شرطة			لا
188	رياض بن المولدي عريبي	1984-08-18		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف/المرفقين/الساق اليمنى.	نعم
189	رياض بن جيلاني بن بوراوي سانحي	1967-12-24	عامل يومي	2011-01-09	تالة , أمام مقهي الأمل المحاذي لمحكة الناحية		شرطة	اعتداء بالعنف	فقدان 4 أضراس	لا
190	رياض بن صالح بن محمد الصالح غضباني			2011-01-07	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
191	رياض بن محمد البشير بن علي الزعبي	1975-04-19	عامل يومي	2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض خطيرة على مستوى المرفق الأيسر مع فقدان سن , ناب، وضرص	لا
192	زاد المال بنت الحبيب الرحيمي			2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	نعم
193	الزاهي بن محمد الناصر بن علي حليمي	1977-07-26	عامل يومي	2011-01-07	حيالزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.الركبة اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
194	زعرة بنت العربي صالحي	1951-04-10	لا شيء	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
195	زكية بنت عبد السلام دلهومي			2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
196	الزهرة بنت عثمان بن محمد مداييني	1968-12-20	موظفة	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
197	الزهرة بنت عمر بن عامر اسودية	1956-05-19	لا شيء	2011-01-10	حيالزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	نعم
198	زهير بن علي غرسلي	1968-05-24	رئيس فريق بمؤسسة سياحية.	2011-01-10	حيالنور	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الكتف و الظهر.	لا
199	زياد بن الحبيب بن عمار بولعابي	1987-04-08	طالب	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ الأيسر.	لا
200	زياد بن العربي بن بوبكر الكحلاوي	1985-06-21	طالب	2011-01-11	الطريقالرئسي المؤدي إلى معتمدية الزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	ضيق التنفس	لا
201	زياد بن محمد عمار بن إبراهيم خلفاوي	1982-01-12	عامل يومي	2011-01-11	تالة	مظاهرة	شرطة	رصاص مطاطي	الكتف.	لا
202	زياد بن منجي بن محمد قاهري	1988-09-25	تلميذ	2011-01-12	حيالزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	أعلى الفخذ	لا
203	زياد بن يوسف بن محمد الصالح بلقاسمي	1984-11-20	فلاح	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل.	لا
204	الزيدي بن الأخضر بن علي رطيبي	1982-09-09	عامل يومي	2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	كسر الرجل اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
205	زينة بنت الهادي نصري	1971-05-11	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
206	زينة بنت عمر ذيبية			2011-01-09	القصرينزهور		شرطة	اختناق		لا
207	زينة بنت وصيف خضراوي	1971-03-26	أستاذة تعليم ثانوي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	مناطق مختلفة من الجسم	لا
208	سارة بنت العابد بولعابي	1974-11-21	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
209	سارة بنت محمد الهادي قطاري	2007-05-15		2011-01-09	القصرين , شارع المنجي سليم حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
210	ساسي بن خليفة نصري	1985-12-10	تلميذ بمعهد خاص	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق	الكتف و الظهر.	لا
211	سالم بن بن سالم بن عبد المجيد سائحي	1986-09-11	عامل يومي	2011-01-09	تالة , شارع الحبيب بورقيبة		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الوجه	لا
212	سالمة بنت مبروك بن صغير نمرية حرم أحمد عصيدي			2011-01-08	تالة			اعتداء بالعنف	الرأس	لا
213	سامي بن علي غرسلي	1978-08-04	عامل يومي	2011-01-10	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
214	سامي بن مجاهد بن محمود منصوري	1980-01-06	تلميذ	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس	لا
215	سامي بن محمد المقداد بن محمد نصراوي	1975-06-07	عامل يومي	2011-01-09	تالة , أمام "عطرية "بنهج الحاج مبارك	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم.	لا
216	السبتي بن عبد السلام بن مصباح دريهمي	1995-02-14		2011-01-09	تالة			اعتداء بالعنف	أسفل البطن	لا
217	سرين بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي		تلميذ	2011-01-10	حيالنور		شرطة	اختناق		لا
218	سعاد بنت علام البناني	1963-01-08		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
219	سعاد بنت محمد العيد حليمي حليمي			2011-01-10	القصرينزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
220	سعيدة بنت صالح بن عمارة حرم السبتي دريهمي سايحي	1971-05-14	لا شيء	2011-01-09	تالة		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس	لا
221	سفيان بن سالم بن صالح عصيدي	1987-06-23	تلميذ	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد	لا
222	سفيان بن علي بن عيسى الصالحي	1992-03-21	تلميذ	2011-01-10				اختناق		لا
223	سميح بن المنصف بن صالح سائحي	1986-12-26	متربص بالتكوين المهني	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر و الركبة اليمنى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
224	سمير بن محمد الصالح بن العلمي سانحي	1976-03-05	عامل يومي	2011-01-12	تالة		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	لا
225	سمير بن محمد بن عمار فريضي	1977-03-05	عامل يومي	2011-01-09	فريانة	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
226	سمير سويلمي	1987-04-01						اختناق		لا
227	سميرة طواهرية	1981-04-11	لا شيء	2011-01-11	القصرين	أثناءتشييع جنازة		اختناق	اختناق بالغاز و اصابة بالظهر و مناطق عليا من الجسم.	لا
228	سناء بنت حسني بن وصيف ذيبي	1985-07-09	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الظهر	لا
229	سهام بنت عبد الكريم بن الحاج يونس نصري	1982-10-11		2011-01-10				اختناق		لا
230	سهيل بن عبد الصمد بن إبراهيم ربعاوي	1973-11-29	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الفم و الكتف.	لا
231	سيف الدين بن صالح بن محمد بولعابي	1989-01-23	عامل يومي	2011-01-10	تالة			طلق ناري		لا
232	شادلية بنت عمار رحيمي		لا شيء	2011-01-10	الحمام		شرطة	اختناق		نعم
233	شاداليه بنت محمد العيد حرم رابح حليمي حمدي	1968-06-24	لا شيء	2011-01-10	حيالزهور القصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
234	شادي بن الشريف بن الحسين نجلاوي	1985-07-22	تلميذ	2011-01-09	القصرين , منطقة الشرطة		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الكتف الأيمن و الأنف.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
235	الشاذلي بن فرحات رحيمي	1971-10-07	ممرض	2011-01-11	أمام محكمة الناحية تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
236	شريفة بنت مختار بن محمد قاهري	1981-12-12	تلميذ	2011-01-12			شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	لا
237	شكري بن عيسى بن أحمد الذهبي	1975-01-25	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
238	شمس الدين بن محمد الهادي قطاري	2009-11-16		2011-01-09	القصرين , شارع المنجي سليم حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
239	شهد بنت الشريف خضراوي	2008-06-17		2011-01-08	القصرين	داخلالمنزل	شرطة	اختناق		لا
240	شيماء بوبكري			2011-01-11	قصرين		شرطة	اختناق		لا
241	صابر بن العلمي عبايدي	1985-07-15	لا شيء	2011-01-10	بمقرالمنزل.		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
242	صابر بن عبد الله بن عبد السلام حيوني	1988-04-01	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
243	صابر بن عمار بن الهادي بلعابي	1981-03-26	طالب	2011-01-12	تالة , أمام ادارة التجهيز شارع الحبيب بورقيبة بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
244	صابر بن محمد البغدادي بن أحمد جريدي	1990-10-16	تلميذ	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
245	صابر بن محمد الفاهم بن بوذينة سائحي	1978-02-13	عامل يومي	2011-01-09	تالة , شارع الحبيب بورقيبة		شرطة	رصاص مطاطي	الوجه.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
246	صابر بن محمد رحالي	1978-05-22	عامل يومي	2011-01-12	تالة , شارع الحبيب بورقيبة تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	مناطق مختلفة من الجسم	لا
247	صابرين بنت عادل بن سعيدان	1991-08-17	تلميذة	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
248	صارة بنت أحمد نصري	1986-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	القدم.	لا
249	صالح بن الأزهر بن محمد عباندي	1973-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
250	صالح بن الميزوني بن محمد عبايدي	1950-02-04	عامل يومي	2011-01-09	قصرين		شرطة	اختناق		لا
251	صالح بن عبد العزيز بن عمر نصري		فلاح	2011-01-13						نعم
252	صالح بن عمار بن بوزيان منصري	1954-06-10	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اختناق	العين و الساق اليسرى.	لا
253	صالح بن مجيد بن صادق الخضراوي			2011-01-14	ساحةالشهداء.		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى و المؤخرة.	نعم
254	صالح بن مسعود بن علي عثماني	1954-04-05	مهندس مساعد متقاعد	2011-01-09	القصرينزهور					لا
255	صالح بن مصطفى بن علي نصراوي	1965-03-01	سائق سيارة أجرة	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن.	لا
256	صالح بن وصيف خضراوي	1977-04-10	تلميذ	2011-01-10	قصرين	مظاهرة		اختناق		لا
257	صالح غضباني	1988-05-03		2011-01-11	القصرين			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
258	الصالحة بنت خليفة ذيبي حرم مختار عيشاوي	1977-01-01	لا شيء	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
259	صباح بوزيدي			2011-01-10				اختناق		لا
260	صبحي بن بوبكر صعدلي	1993-03-30	عامل يومي	2011-01-08	القصرين			اختناق	اختناق/ جرح في اليد و رضوض في الساق اليسرى.	لا
261	صبري بن الفايق حليمي	1995-09-30		2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الركبة اليسرى / الرأس / اضطرابات نفسية	لا
262	صدام خميس محمود رطيبي	1991-01-20		2011-01-05	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس/ المعصم/الركبة	لا
263	صلاح الدين بن محمد الوردي بن صميدة		عامل يومي	2011-01-10	تالة , شارع الحبيب بورقيبة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
264	ضياء الحق بن علي بن عمر يحياوي	1987-11-30	عامل يومي	2011-01-10	قربالمدرسة الإعدادية وسط المدينة	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	نعم
265	طارق بن الأمين بن محمد الكامل الدخيللي	1978-10-25	عامل يومي	2011-01-09	في الزهور القصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
266	طارق بن الشاذلي بن الهادي العوني	1983-02-08	عامل يومي	2011-01-10	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن مختلفة من الجسم.	لا
267	طارق بن الصحبي بن صالح علوي	1970-01-04	عامل يومي	2011-01-14						
268	طارق بن المنصف بن التهامي هيشري	1980-06-26	عامل يومي	2011-01-09	أمام محكمة الناحية تالة.		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
269	طارق بن خليفة بن عمر ذيبي	1979-09-26	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
270	طارق بن خميس بن محمود رطيبي	1986-12-11	عامل يومي	2011-01-09	تالة , أمام محكمة الناحية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى.	لا
271	طارق بن عمار بن فرج فرشيشي	1977-04-02	لا شيء	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	نعم
272	طارق بن محمد البرني بن صالح بناني	1963-04-21	فلاح	2011-01-08	بجانب منزل الكائن بشارع الحبيب بورقيبة تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
273	طارق بن محمد الزين بن النموشي نجلاوي	1977-08-31	عامل يومي	2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه و الكتف.	لا
274	طارق بن محمد المجاهد بن عماره رطيبي	1986-11-06	تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	المعصم الأيسر/ المرفق الأيمن/ العين.	لا
275	طارق بن محمد بن عثمان مسعودي	1977-11-01		2011-01-14						نعم
276	طارق بن مسعود بن الجيلاني عبايدي	1979-06-03	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الركبة اليمنى.	لا
277	طارق بن منصف بن علي رطيبي	1987-09-13	عامل يومي	2011-01-08	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
278	الطاهر بن العبيدي لباوي	1980-04-25	عامل يومي	2011-01-12	تالة			اعتداء بالعنف	عدة مناطق من الجسم	لا
279	الطاهر بن الناصر بوعلي	1945-12-17	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اصابة جراء انفجار قنابل مسيلة للدموع	الساق اليسرى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
280	الطاهر بن جمال بن الطاهر قفصي	1990-12-24	تلميذ	2011-01-04	تالة	مظاهرة	شرطة	رصاص مطاطي	اليد اليسرى و الرجل اليسرى.	لا
281	الطاوس بنت محمد الجمعي عبائدي	1966-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
282	طلال بن حسين بن صالح بوعلي	1987-07-22	تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	اختناق		لا
283	الطيب بن أحمد بن محمد حيوني	1976-11-23	عامل يومي	2011-01-09	تالة , حي النجايرية.		شرطة	رصاص مطاطي	الرجل اليمنى و الفخذ.	لا
284	العابد بن الميداني بن حفيظ قسومي	1992-04-17	عامل يومي	2011-01-09	ساحة الشهداء حي الزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	على مستوى الساق اليسرى (الركبة) و الساعد الأيمن.	لا
285	العابد بن مصباح شعباني	1975-01-10	لا شيء	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
286	عادل بن السايح بن محمد لباوي	1974-05-26	عامل يومي	2011-01-09	تالة , أمام مقر البلدية		شرطة	رصاص مطاطي	الكتف الأيمن.	لا
287	عادل بن حسن بن حراث قاهري	1984-06-07	عامل يومي	2011-01-11			شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الفك.	لا
288	عادل بن خليف بن الزين خلايفي	1979-04-04	عامل يومي					اعتداء بالعنف		لا
289	عادل بن عباس بن صالح عمري	1968-12-30	عامل يومي	2011-01-04	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ.	لا
290	عادل بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري	1980-12-28		2011-01-11			شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
291	عادل بن محمد بن أحمد عسيلي	1972-04-08		2011-01-10				اعتداء بالعنف		لا
292	عادل بن يوسف منصوري	1984-04-17	عامل يومي	2011-01-10	تالة , بالقرب من ادارة التجهيز	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
293	عاطف بن جعفر بن محمد الرقيق جدي	1986-04-26	تلميذ	2011-01-11	تالة	أثناءالتواجد أمام المدرسة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ الأيمن.	لا
294	عاطف بن محمد بن الطاهر بناني	1988-01-07	تلميذ	2011-01-15			شرطة	اعتداء بالعنف	العين	لا
295	العالية بنت الميزوني نمري	1955-09-03	لا شيء	2011-01-08	تالة		شرطة ، شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الكتف الأيمن	لا
296	عانس بنت محمد بن عثمان نصري	1961-07-17	عون بادارة أملاك الدولة	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
297	عانس بنت يونس بن عمر علوي	1935-05-15	لا شيء	2011-01-10	شارعالحبيب بورقيبة	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
298	العايش بن الطاهر بن محمد العشي نجاحي	1976-12-28	عامل يومي	2011-01-14						
299	عايشة بنت الميزوني بن محمد عبايدي	1954-01-08	لا شيء	2011-01-09	قصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ	نعم
300	العائشة بنت محمد بن عمر عصيدي حرم المنصف نصري	1955-06-06		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
301	عباس بن صالح رحيمي	1981-05-07	عامل يومي	2010-12-28	فريانة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
302	عباس بن يونس بن العبيدي ذيبي	1976-04-07	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس/المرفقين/الفم.	لا
303	عبد الباسط بن الأمين بن عبد السلام حيوني	1974-06-02	عامل يومي	2011-01-04	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد/الرأس/الوجه/كسر الأسنان.	لا
304	عبد الباسط بن الصادق قاسمي	1982-01-16	تلميذ	2011-01-13	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
305	عبد الباقي بن أحمد بن إبراهيم سانحي	1942-03-04	عامل يومي	2011-01-18	تالة					
306	عبد الحفيظ بن علي بن عبد الحفيظ عرباوي	1971-04-01	تقني سامي بشركة.	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل أنحاء الجسم.	لا
307	عبد الحفيظ بن مسعود بن الجيلاني العبائدي	1972-12-13		2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
308	عبد الحكيم بن محمد بن أحمد رطيبي	1975-04-19	عامل يومي	2011-01-11	قرب معتمدية تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الرجل اليمنى.	لا
309	عبد الحميد بن سالم القاهري	1972-07-03	عامل بالحضيرة	2011-01-11	أمام لجنة التنسيق القصرين.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الرجل اليمنى.	نعم
310	عبد الرحمان بن مصطفى بن غزيل دريهمي	1973-10-23	عامل يومي	2011-01-13	تالة		شرطة	اختناق		لا
311	عبد الرزاق بن عماره بن أحمد منصري	1963-04-02	معلم تطبيق	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	لا
312	عبد الستار بن الحسين بناني	1982-04-14		2010-12-23	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
313	عبد الستار بن بلقاسم بن محمد ميساوي	1985-02-05		2011-01-09	القصرين		شرطة	طلق ناري	القدم اليسرى.	لا
314	عبد السلام بن محمد الهادي بن عبد السلام رطيبي		عامل يومي	2011-01-09	تالة			اختناق		لا
315	عبد الصمد بن الطاهر بن بلقاسم البوغديري	1952-02-15	فلاح	2011-01-07	تالة , أمام مقهي الأمل		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن.	لا
316	عبد العزيز بن مصطفى بن عيسى هداوي	1977-03-14	عامل يومي	2011-01-12	تالة			اعتداء بالعنف		
317	عبد الفتاح بن محمد الأمين بن عماره برهومي	1990-04-19	عامل يومي	2011-01-10	قصرين			اعتداء بالعنف		لا
318	عبد القادر بن الأزهر العروسي	1987-09-16	تلميذ	2011-01-08	قصرين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
319	عبد القادر بن التيجاني بن محمد العشي نجاحي	1978-03-20	عامل يومي	2011-01-14				طلق ناري		
320	عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بولعابي	1960-08-25	سائق سيارة إسعاف	2011-01-04				حادث مرور		لا
321	عبد القادر بن محمد بن عبد القادر قروي	1985-07-15	عامل يومي	2011-01-10			شرطة	طلق ناري	الحوض.	لا
322	عبد الكريم بن بوقرة بن أحمد النوري شعباني	1977-01-03	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس	لا
323	عبد الكريم بن محمد الصغير بن الحاج علالة حيزي	1968-07-16	عامل يومي	2011-01-10	أمام مقر الولاية القصرين.		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر في الصدر و الرأس.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
324	عبد اللطيف بن عبد الوهاب فقراوي	1962-05-16	عامل مختص بتعاضدية	2011-01-11	قصرين			اعتداء بالعنف	السق اليسرى	لا
325	عبد اللطيف بن مصطفى رحالي	1963-04-10	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة ، شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الكتف الأيمن و اليد اليمنى	لا
326	عبد الله بن أحمد بن عبدالله بولعابي	1980-02-04	لا شيء	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر أصابع اليد اليمنى.	لا
327	عبد الله بن الأمين بن علي الزيدي عصيدي	1967-09-02		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
328	عبد الله بن عبد الحميد رحيمي	1995-01-11		2011-01-10		مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
329	عبد الله بن يوسف بن عبد الله بلعابي	1964-01-15	عامل يومي	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
330	عبد الوهاب بن العيفة بن صالح حمداني	1974-12-18	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اتليمنى	لا
331	عبيد بن أحمد عبيدي	1974-07-26		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
332	العبيدي بن محمد بن الهادي غضباني	1978-05-10	عامل يومي	2011-01-10	القصرين			اعتداء بالعنف	الرأس/الجبهة/الرجلين.	لا
333	عتيق بن محمد المختار بن أحمد الصالح هواشي	1997-04-14	تلميذ	2011-01-08	تالة , أمام المعهد	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
334	عثمان بن محمد بن خليفة رطيبي	1975-02-21	عامل يومي	2011-01-12	بشارع الجمهورية بتالة		شرطة	طلق ناري	القدم اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
335	عز الدين الفايدي			2011-01-14	تالة		شرطة			
336	عز الدين بن احمد بن صالح رطيبي	1977-04-06	عامل يومي	2011-01-11	تالة , أمام محكمة الناحية	أثناءالتواجد أمام المحكمة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
337	عزالد ين بن محمد بن عماره لفايدي	1961-02-07	عامل يومي	2011-01-12	تالة					
338	عصام الدين رطيبي	1990-01-01		2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
339	عصام بن خذيري بن عمر قرميطي	1977-06-07	عامل يومي	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الجسم.	لا
340	عصام بن صالح بن عمار منصري	1982-10-22	تقني سامي	2011-01-08	قصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
341	عصام بن محمد السالك لباوي	1991-01-08	متربص بالتكوين المهني	2011-01-09	بالقرب من محكمة الناحية تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الكتف	لا
342	عصام بن مسعود بن الجيلاني عبايدي	1977-07-27	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
343	عفاف بنت أحمد عيدودي	1997-07-07	طالبة	2011-01-09	القصرين		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
344	عفاف بنت محمد بن بوسعدة كرتلي			2011-01-12	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى / الرأس/ضيق في التنفس.	لا
345	علاء الدين بن عبيد بن محمد نجاحي	1987-10-20		2011-01-09			شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليبسرى-الكتفين والظهر	لا
346	علاء الدين بن نور الدين بن صالح عتوري	1992-05-08	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
347	علاء بن عبد القادر بن محمد بولعابي	1989-10-07	لا شيء	2011-01-04	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن متعددة من الجسم.	لا
348	علي بن أحمد عكروت			2011-01-13				اختناق	حساسية بالعين.	لا
349	علي بن البشير بن علي صالحي	1992-04-29	عامل يومي	2011-01-07	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس الظهر و اليد اليمنى.	لا
350	علي بن العابد بن الرايس حقي	1984-02-25	عامل يومي	2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	لا
351	علي بن العلمي رحالي	1947-07-26	عامل بورشة ميكانيك.	2011-01-08	أمام محكمة الناحية تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالأسنان.	لا
352	علي بن صالح بن الهادي غيداوي	1993-08-27	متربص بالتكوين المهني	2011-01-05		ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق و الصدر.	لا
353	علي بن مبارك بن الأخضر رحالي	1945-12-09	عامل يومي	2011-01-04	أمام محكمة الناحية		شرطة	اختناق		لا
354	علي بن محمد الصالح عتودي	1982-06-09	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
355	علي بن محمود عيدودي	1963-02-01	عامل يومي	2011-01-07	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه / حرق في اليد.	لا
356	علي بن محمود هداوي	1980-03-08	تلميذ	2011-01-11	تالة , أمام مطعمه بشارع الحبيب بورقيبة	أثناءتواجده أمام مطعمه	شرطة	اعتداء بالعنف	علي مستوى الكعب الأيمن	لا
357	علي عتوري	1982-04-05	عامل يومي	2011-01-10	ساحة الشهداء حي الزهور.		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
358	علية بن أحمد بن علي نصري	1957-07-15	عامل يومي	2011-01-09	تشيع جنازة محمد أيمن مباركي	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	الجنب الأيسر و اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
359	عماد بن صالح حقي			2011-01-13	حيالنور		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد و الساق.	لا
360	عمار نصري			2011-01-11				طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
361	عمارة بن عبد الله بن أحمد عباندي			2011-01-09				اختناق		لا
362	عماره بن محمد بن بولعابه بوبكري	1985-03-05	طالب	2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	المعصم الأيسر	لا
363	عمر بن الجيلاني بن صالح مناصري	1993-01-30	تلميذ	2011-01-11	قصرين		شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى.	لا
364	عمر بن عباس بن علي عيدودي	1979-07-23	عامل يومي	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
365	عمر بن علي بن عمر عصيدي	1972-01-14	عامل يومي	2011-01-10	حيالزهور		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى/الرأس	لا
366	عمر بن عمار بن عمارة رطيبي	1931-10-18	متقاعد	2011-01-12	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
367	عمر بن محمد الصالح سميري	1992-11-18	تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اصابة بالاصبع/حالة اختناق/أوجاع بالكتف.	لا
368	عمر حنشي			2011-01-11	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الظهر.	لا
369	عمران بن محمد التوفيق بن عمارة هيشري	1990-02-21	تلميذ	2011-01-11	تالة , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	لا
370	العمري بن مصباح بن عمار عبادي			2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
371	عواطف بنت عبد الملك بن عمار زمالي	1982-02-02	عاملة حضيرة	2011-01-10	قصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن مختلفة من الجسم.	لا
372	عواطف بنت محمد الصغير سائحي	1981-01-26	لا شيء	2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
373	العياشي بن محمد الصغير سائحي	1976-05-12	لا شيء	2011-01-03	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	مناطق متعددة من الجسم.	لا
374	العيد اليحياوي			2011-01-12				اعتداء بالعنف		لا
375	الغذفة بنت عبد السلام دلهومي			2011-01-10				اختناق		لا
376	غيث بن عبد القادر بن عيد عيدودي			2011-01-06	تالة , شارع الحبيب بورقيبة بجانب إدارة التجهيز		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الفم	لا
377	غيث بن محمد علي بن الصادق عرنوني	1994-03-25	تلميذ	2011-01-06	تالة , أمام معهد إبن شرف بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.الظهر	لا
378	فاتن برهومي	1988-12-18		2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
379	فاتن بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي	1995-07-16		2011-01-10	حيالنور			اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
380	ف بن الطاهر بن يوسف قاهري	1978-12-28	عامل يومي	2011-01-11	قصرين		شرطة	اختناق		لا
381	فارس بن محمد رحالي	1993-02-10		2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الرجل.	لا
382	فاروق بن عبد العزيز بن عمار جرائدي	1976-10-14	عامل يومي	2011-01-07	تالة		شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى.	لا
383	فاروق بن عمر بن إبراهيم هيشري	1985-02-23	عامل يومي	2011-01-05		ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى / الفخذ الأسر/الظهر.	لا
384	فاروق بن محمد الطيب قرميطي			2011-01-08	القصرين		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	لا
385	الفاضل بن محمد معاوي بن العربي نمري	1985-04-02					شرطة	اعتداء بالعنف		لا
386	فاطمة الزهرة بنت محمد نصريه	1964-10-11	قابضة بشركة	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
387	فاطمة بنت بلقاسم بن علي علوي حرم الهادي زرقي	1962-04-11	لا شيء	2011-01-10	شارعالحبيب بورقيبة قصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اختناق		لا
388	فاطمة بنت سليمان بن مبارك سائحي	1970-02-16	لا شيء	2011-01-11	تالة , شارع الهادي شاكر		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
389	فاطمة ساحلي	1956-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
390	فاطمة عبايدي	1956-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الظهر	لا
391	فايزة بنت رابح بن علي عجلاني	1931-01-21	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
392	فائزة بنت محمد عبائدي	1975-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
393	فتحي بن رمضان بن حسن حليمي	1979-03-11	عامل يومي	2011-01-10			شرطة			
394	فتحي بن محمد العيد حليمي	1976-05-27	عامل بالبناء	2011-01-07	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الفخذ	نعم
395	فتحي بن منجي بن كيلاني رطيبي	1977-01-26	عامل يومي	2011-01-11	تالة , أمام مقر البلدية	أثناءالتواجد أمام البلدية	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
396	فرات بن عثمان بن أحمد هداوي	1988-07-17	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد / الرجل اليمنى / الظهر / المؤخرة.	لا
397	فرح بنت الشريف خضراوي	2007-06-07		2011-01-08	القصرين	داخلالمنزل	شرطة	اختناق		لا
398	فرحات بن البشير بن حمودة نمري	1961-01-29	عامل بمخبزة	2011-01-12	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن مختلفة من الجسم.	لا
399	فريال بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي	1998-07-07	تلميذ	2011-01-10	حيالنور		شرطة	اختناق		لا
400	فريد بن البشير بن مبارك مرائحي	1977-08-19	فلاح	2011-01-08	تالة , مركز الشرطة بتالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بأصابع القدم اليسرى.	لا
401	فريد بن صادق برهومي	1986-01-08		2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
402	فريد بن علي بن العبيدي خضراوي	1984-08-12	تلميذ	2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	لا
403	فريدة بنت أحمد بن الزين عصيدي	1958-01-02	لا شيء	2011-01-10	تالة , حي النجارية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
404	فضه بنت بوجمعة بن العايش ذيبي	1974-10-10	لا شيء	2011-01-10	ساحةالشهداء.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
405	فطوم بنت عبد الله مباركية	1942-04-04	لا شيء	2011-01-11	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق	ضيق تنفس	لا
406	فوزي بن عمر عباده بن التارزي سعداوي	1971-04-13	عامل يومي	2010-12-28				طلق ناري		
407	فوزي بن محمد الهادي بن البشير بوعزي	1973-01-09	عامل بديوان الخدمات الجامعية.	2011-01-10			شرطة	طلق ناري	البطن و الكبد.	لا
408	فوزية بنت أحمد بن يوسف بالطيبي	1972-02-24	تلميذ	2011-01-10				طلق ناري		
409	فوزية بنت محمد بن عبد الكريم حسني	1983-09-01	لا شيء	2011-01-09	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الأنف	لا
410	فيصل بن الحنيفي بن محمد حيزي	1974-03-04	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , ساحة الشهداء	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى و أعلى الفخذ	نعم
411	فيصل بن الشريف بن بوترعه رطيبي	1988-10-08	طالب	2011-01-14	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر و الساق.	لا
412	فيصل بن محمد العيد بن صالح رحموني	1977-01-24	تلميذ	2011-01-11	تالة	أثناءالتواجد أمام المحكمة	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم.	لا
413	قبي بن محمد المختار هواشي	1995-04-29	تلميذ	2011-01-18	تالة , تالة			طلق ناري		
414	قدور بن محمد علي بن مبروك دخيلي	1930-01-14	فلاح	2011-01-09	القصرين , حي الزهور شارع السلوم	مظاهرة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس / الركبة / الظهر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
415	قصي بن الازهر نصري	2006-06-30		2011-01-11				اختناق	اختناق بالغاز المسيل للدموع و اصابة بالكتف.	لا
416	قيس بن البغدادي بن محمد غضباني	1975-04-12	عامل ميكانيكي	2011-01-10		مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
417	قيس بن الصادق بن الهادي مجولي	1983-10-09	تلميذ	2011-01-10						
418	قيس بن صالح بن عمار منصري	1990-12-21	طالب	2011-01-10	تالة , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساقين.	لا
419	قيس بن عبد الباقي بن أحمد سائحي	1981-12-09	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الفم و الذقن.	لا
420	قيس بن محمد الطيب بن عمر عوني	1991-03-15	تلميذ	2011-01-14			شرطة	ضرر نفسي		نعم
421	قيس بن مختار بن الزايد نصرلي	1987-05-21	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن مختلفة من الجسم.	لا
422	كريم بن رابح بن محمد رطيبي							طلق ناري		لا
423	كريم بن علي الشقطمي التوتي			2011-01-05	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الرأس / اليد /الرجل.	لا
424	كريم بن محمد المحسن بن عبد الله خليفي			2011-01-12		مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
425	كمال بن المكي بن محمود سائحي	1961-09-01	عامل يومي	2011-01-12		مظاهرة	شرطة	اعتداء بآلة صلبة		لا
426	كمال بن عبد الله بن صالح عيدودي	1991-04-08	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
427	كمال بن محمد بن يوسف بولعابي	1985-10-24	عامل يومي	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
428	كوثر بنت علي بن مسعود حسني	1984-10-13	لا شيء	2011-01-10	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى الظهر	لا
429	لبنى عباندي			2011-01-09				اعتداء بالعنف		لا
430	لطفي بن رجب بن الزهاني الماجري	1968-07-11	عامل بشركة	2011-01-08	تالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الرجل اليمنى.	لا
431	لطفي بن عبد الله بن عثمان الشعباني			2011-01-11	القصرينزهور , بشارع السلوم بالقصرين قرب ساحة الشهداء	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
432	لطفي بن محمد الذهبي	1972-12-23	عامل يومي	2011-01-10	القصرينزهور		شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى.	لا
433	لطفي بن محمود عيدودي	1968-01-16	فني بشركة	2011-01-09	تالة		شرطة	التعرض للرصاص المطاطي و الاختناق	الكتف	لا
434	ليلى بنت جيلاني بن الشريف ذيبي	1975-04-27	لا شيء	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق	ضيق تنفس وحكة في الأنفوالعينيين وإلتهاب بالحنجرة	لا
435	ليلي بنت لحريزي بوزيدي			2011-01-10	القصرينزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
436	ماجد بن الطيب بن الشريف بنعماره	1979-12-21	تلميذ	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجلين	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
437	مازن بن توفيق بن محمد دريهمي	1995-01-02	تلميذ	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى/الكتف الأيسر/الرجل اليمنى	لا
438	مالك نصري	1995-01-01		2011-01-09			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
439	ماهر بن عبد الحفيظ بن محمد الصغير نصري	1985-03-31	عامل يومي	2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر في الرجل اليمنى.	لا
440	مباركة بنت عمر بن بوقطاية زرقية حرم مسعود عبايدي	1940-12-06	لا شيء	2011-01-11	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	علي مستوى الجهاز التنفسي	لا
441	مبروك بوزيدي			2011-01-11	قصرين			اختناق		لا
442	مبروكة بن أحمد نجلاوي	1948-12-29	لا شيء	2011-01-12				اعتداء بالعنف		لا
443	مبروكة بنت أحمد عبايدي	1947-05-20	لا شيء	2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
444	مبروكة بنت عمر بن خليفة ذيبية أرملة الهادي رمال	1939-05-05	لا شيء	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
445	مبروكة بنت محمد بن عمر نصري حرم صالح نصري	1970-08-05	لا شيء	2011-01-13						
446	مجد الدين عتوري			2011-01-09	القصرين		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
447	مجدي بن بشير بن الأزهر العتوري		لا شيء	2011-01-09	قصرين , حي النور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
448	مجيد بن الخامس الصوالحي	1964-11-07	عامل يومي	2011-01-12	حي الزهور		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
449	محسن بن عباس بن بلقاسم عيشاوي	1979-02-18	فلاح	2011-01-10	القصرين	مظاهرة		اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
450	محسن بن عبد الصمد بن بلقاسم خليفي	1961-09-28	عامل يومي	2011-01-10	شارع فرحات حشاد بتالة داخل متجره.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
451	محمد الجمعي بن محمد منصوري	1975-03-07	عامل يومي	2011-01-09	القصرين		شرطة ، شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
452	محمد الحبيب بن علي بن صالح رطيبي		عامل بمدرسة ثانوية.	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
453	محمد الخامس بن أحمد بن المستوري حقي	1969-12-23	وكيل بالحماية المدنية	2011-02-26				اعتداء بآلة حادة	العين	لا
454	محمد الدريري بن يوسف بن عبد الله بلعابي	1959-05-14	عامل يومي	2011-01-05	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	الحوض و الفخذ.	لا
455	محمد الزين نجلاوي			2011-01-09	القصرين			التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	كعب الرجل اليمنى.	لا
456	محمد الشريف بن محمد الصغير غضباني	1988-01-20	تلميذ	2011-01-09				التعرض للرصاص المطاطي و الاختناق	الفخذ.	لا
457	محمد الصالح بن يوسف بن علي عبيدي	1966-02-10	عامل يومي	2011-01-12						
458	محمد الصديق بن إبراهيم بن محمد نصري	1962-01-23	فلاح	2011-01-11	تالة	أثناءحراسة منشآت عمومية	شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
459	محمد الطاهر بن بوالاعراس بن أحمد عيدودي	1972-10-05	عامل يومي	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس / الأنف/الوجه/ الصدر/ الفخذ.	لا
460	محمد العزيز بن الطاهر بن محمد صالح الغضباني	1976-03-03	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اختناق	ضيق تنفس وحكة بالأنف والعينين	لا
461	محمد العيد بن علي بن أحمد بوحرقة حليمي	1939-06-07	فلاح	2011-01-10	بحيالزهور القصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
462	محمد الفاضل بن الأزهر بن محمد العشي نجاحي	1979-04-20	طالب	2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
463	محمد الفاضل بن محمد التيجاني بن إبراهيم سايحي	1982-06-06	عامل يومي	2011-01-12	أمام إدارة التجهيز بشارع الحبيب بورقيبة بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
464	محمد المنصف بن العبيدي بن محمد غضباني	1958-01-26	عامل يومي	2011-01-10	قربمركز الأمن	التواجدأمام مركز الأمن	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
465	محمد الهادي بن عمر عباندي	1966-04-14	عامل يومي	2011-01-12	القصرين			اعتداء بالعنف		
466	محمد الهادي بن قدور حليمي	1975-06-10	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , حي الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
467	محمد الهادي قطاري			2011-01-09	شارع المنجي سليم الزهور		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الظهر و حكة شديدة بالأنف و العينين.	لا
468	محمد أمين اليحياوي			2011-01-10	قصرين			اختناق		لا
469	محمد أمين بن توفيق بن الطيب مساهلي	2009-04-22		2011-01-11	تالة					لا
470	محمد أمين مناصري			2011-01-10	الحمام		شرطة	اختناق		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
471	محمد بن الازهر بن الضاوي عباسي	1989-10-19	تلميذ	2011-01-14	فريانة		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الرجل اليسرى و اليد.	لا
472	محمد بن الأزهر بن صالح زرفي	1989-10-25	عامل يومي	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	حرقاليد.	نعم
473	محمد بن الحبيب بن محمد بن عباس نجلاوي	1995-01-01	تلميذ	2011-01-08	تالة , أمام محكمة الناحية		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس / الرجل.	لا
474	محمد بن الحبيب غيلاوي		تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
475	محمد بن الزين بن ضيف الله حافظي	1989-02-22	عامل يومي	2011-01-08	قرب المحكمة أمام مدرسة بورقيبة تالة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى و الفخذ الأيمن.	نعم
476	محمد بن الطاهر بن بلقاسم غرسلي	1972-11-27	عامل يومي	2011-01-12	قصرين			اعتداء بالعنف	الفم.	لا
477	محمد بن حمادي بن الشادلي قناوي	1984-05-12	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و اليد.	لا
478	محمد بن رحالي عمار بن مبارك رحالي	1963-08-01	عامل يومي	2011-01-08			شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن-الساقين	لا
479	محمد بن صالح قريري	1939-07-09	متقاعد	2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	لا
480	محمد بن عباس بن محمد ماشلي	1966-05-08	عامل يومي	2010-12-26	حيالزهور			حرق	كاما الجسم	لا
481	محمد بن عبد القادر بن محمد بولعابي		تلميذ	2011-01-11	تالة			اعتداء بالعنف		نعم
482	محمد بن عبد الله بن الأخضر نصري	1975-03-02	عامل يومي	2011-01-10	قصرين	مظاهرة		اعتداء بالعنف	على مستوى الرأس	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
483	محمد بن عمر بن إبراهيم عصيدي			2011-01-08	تالة			اعتداء بالعنف		لا
484	محمد بن محمد الجمعي نصري	1986-01-01	عامل يومي	2011-01-09	القصرين زهور		شرطة	اختناق	الوجه/الأذن	لا
485	محمد رضا بن التومي بن الطاهر نمري	1975-10-25	فلاح	2011-01-08	تالة , أمام مقر البلدية		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر على مستوى إصبع اليد إستوجب عملية جراحية	لا
486	محمد شكري بن بوعلي بن مسعود علوي	1984-09-09	تلميذ بمدرسة المعاقين	2011-01-10	حيالبساتين القصرين		شرطة	طلق ناري	الصدر.	لا
487	محمد علي بن أحمد بن عبد الله بولعابي	1982-03-24	عامل يومي	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
488	محمد علي بن الحسين بن إبراهيم العبيدي	1981-12-01	تلميذ بمدرسة المعاقين	2011-03-07			شرطة ، جيش	اعتداء بالعنف		نعم
489	محمد علي بن الشريف بن صالح دخيللي	1979-09-01	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , مفترق حي الزهور (ساحة الشهداء حاليا)	مظاهرة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الظهر	لا
490	محمد علي بن عبد الحفيظ بن صالح ذيبي	1977-03-15	عامل يومي	2011-01-09	القصرين , أمام منزله بحي الزهور	أثناءالتواجد أمام المنزل	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس / كسر الفم	نعم
491	محمد علي بن عبد الله بن محمد نصري	1980-04-17	عامل يومي	2011-01-11	القصرين			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
492	محمد ياسين بن محرز بن العفيف عبايدي			2011-01-13	قصرين			اعتداء بالعنف		لا
493	محمود برهومي	1992-01-06	تلميذ	2011-01-10				طلق ناري		
494	محي الدين بن محمد بن الأخضر دشراوي	1981-10-31		2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الظهر.	لا
495	مختار بن بورقعة بن بلقاسم بوعلاقي	1949-02-25	عامل يومي	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
496	مراد بن مصطفى بن الأخضر قفصاوي	1971-03-20	عامل يومي	2011-01-12	تالة			اعتداء بالعنف	العين	لا
497	مرام بنت الزايد نصري			2011-01-09	ساحةالشهداء		شرطة	اختناق		نعم
498	مرسال الدين دخيللي	2004-06-26		2011-01-11				التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
499	مرشد بن مصباح بن عمار عبائدي	1970-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
500	مروان بن المنصف بن عبد الله كركود	1986-03-16	سائق	2011-01-09	سبيطلة، قرب المعهد العالي			اعتداء بالعنف	العين اليمنى و الوجه.	نعم
501	مروان بن محمد الجمعي بن الطيب خذيري	1989-10-12		2011-01-11		مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
502	مروشه بنت إبراهيم جملي حرم محمد الصالح سميري	1965-03-05	لا شيء	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الركبةاليسرى/ ضيق تنفس/حساسية في العين.	لا
503	مروى بنت محمد الجمعي بن الطيب خذيري	1991-03-22		2011-01-14				اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
504	مريم بنت الشريف بن صالح الخضراوي	2010-06-10		2011-01-08		داخلالمنزل		اختناق		لا
505	مريم بنت الهادي نصري حرم محمد الصغير غضباني	1969-01-19	لا شيء	2011-01-09			شرطة	اختناق		لا
506	مريم بنت بشير نصري	1991-10-19	تلميذة	2011-01-10	الزهور	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
507	مريم بنت ثابت دخيللي			2011-01-10		مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
508	مسعودة بنت عامر بن عمر بنعمار	1947-01-13		2011-01-09	تالة , حي المنجي سليم		شرطة	اختناق		لا
509	مسعودة بنت محمد الصالح محمدي			2011-01-09	القصرين , حي السلام	اثناءالتواجد بالمنزل	شرطة	اختناق		لا
510	مسعودة بنت محمد فيلي حرم عمار الغرسلي فيلي	1945-12-19	لا شيء	2011-01-10	تالة , أمام صيدلية الثامري المحاذية لمحكمة الناحية		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
511	مسعودة بنت يوسف بن إبراهيم المباركي	1968-03-11	كاتبة مساعدة بمحكمة.	2011-01-10	تالة		شرطة	اختناق		لا
512	مصطفى بن محمد زيدي	1967-11-16	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيسر و حرق اليد بالغاز المسيل للدموع.	لا
513	المطيع بن محمد بن علي قفصاوي	1974-04-29	عامل يومي	2011-01-12	تالة			اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن و المؤخرة.	لا
514	معز بن الأزهر العتوري		تلميذ	2011-01-09	حي الزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
515	معز بن جمال الرطيبي			2011-01-07	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس / الظهر / اليد اليمنى.	لا
516	معز بن عبد الله بن الشادلي سويبقي	1992-08-02	عامل يومي	2011-01-10	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
517	معز بن محمد بن أحمد قماطي	1981-02-02	عامل يومي	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ الأيسر.	لا
518	مفيدة بنت سليمان بن محمد الأزهري	1977-11-25	لا شيء	2011-01-08	تالة		شرطة	اختناق		لا
519	مكرم بن محمد الهادي بن الطاهر حسناوي	1981-10-23	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الفخذين.	نعم
520	ملاك غرسلي	2010-10-23		2011-01-10	القصرين , في الحمام		شرطة	اختناق		نعم
521	مليكة برهومي	1973-05-01		2011-01-09		أثناءتشييع جنازة	شرطة	اختناق		لا
522	المنجي بن الأزهر بن محمد عبائدي	1969-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
523	منجي بن صالح بن محمد قراوي	1974-12-11	لا شيء	2010-12-29	ماجلبالعباس	مظاهرة			الرأس.العين اليمنى	لا
524	منذر بن محمد الإمام غضباني		لا شيء	2011-01-09	القصرين			التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	الرأس و الكتف	لا
525	منذر بن محمد الطاهر بن العبيدي سائحي	1982-04-16	عامل يومي	2011-01-09	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الكتف.	لا
526	منذر بن محمد علي بن عبد السلام ذيبي	1987-05-02	عامل يومي	2011-01-10			شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى و الكتف الأيمن.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
527	المنصف بن الأزهر بن الطاهر رطيبي	1965-07-16	عامل يومي	2011-01-12	بشارع الحبيب بورقيبة أمام مقهي الأمل بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.	لا
528	المنصف بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري	1978-01-01	عامل يومي	2011-01-10	القصرينزهور	مظاهرة		اختناق		لا
529	المنصف بن محمد بن عبد الحفيظ فريضي	1968-07-06	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الساق اليسرى	لا
530	منصور بن أحمد بن علي البهالي شعباني	1972-04-09	عامل يومي	2011-01-10	قصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
531	منى بنت علي بن عمر نصري	1990-01-14	لا شيء	2011-01-11	قصرين		شرطة	اختناق		لا
532	منية بنت الناصر بن الحسين حقي			2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا
533	منية بنت مسعود عبايدي	1981-10-21	عامل بمحل مرطبات	2011-01-09	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
534	منير بن أحمد بن صالح غضباني	1980-02-21	عامل يومي	2011-01-11	القصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
535	منيرة بنت الوصيف خضراوي	1981-03-02	تلميذة	2011-01-10				اختناق		لا
536	مهدي بن محمد الشابي بن الكامل سانحي	1983-06-15	عامل يومي	2011-01-05	أمام مقر الإتحاد العام التونسي للشغل بمدينة تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
537	مهران بن سليمان بن الصغير سانحي	1987-01-19	لا شيء	2011-01-08	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الساق اليسرى.	لا
538	مهرية بنت صالح لباوي	1953-08-06	لا شيء	2011-01-10	حيالنور	مظاهرة		اختناق		نعم
539	مهنية بنت أحمد بن عمر عصيدي	1961-05-12	لا شيء	2011-01-08	أمام معهد إبن شرف بمدينة تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه-الرأس-والساق اليمنى	لا
540	مهيمن بن محمد المكي بن إبراهيم عوري	1989-05-01	تلميذ	2011-01-08	تالة	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الكتف	لا
541	المولدي بن صالح بن يونس ذيبي	1978-05-22		2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	فقدان العين اليمنى	لا
542	الميداني بن الحسني بن محمد عجمي	1964-03-29	عامل يومي	2011-01-10	تالة , شارع الحبيب بورقيبة بجانب إدارة التجهيز		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
543	ميزوني بن صالح عبايدي	1986-10-02		2011-01-08	قصرين , حي النور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر اليد اليمنى.	نعم
544	ناجح بن محمد فوزي بن عبد اللطيف بن التومي نمري			2011-01-09	أمام معهد إبن شرف بتالة		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	اليد اليمنى	لا
545	ناجي بن أحمد بن محمد محمدي	1959-03-27	عامل يومي	2011-01-10	مفترقحي الزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر أسنان.	نعم
546	الناجي بن رابح بن عبد الرحمان الشعباني	1987-01-19	عامل	2011-01-09	ساحةالشهداء القصرين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
547	ناجي شعباني			2011-01-09			شرطة	طلق ناري	الصدر	لا
548	ناجية بنت الجمعي عوني			2011-01-12	حيالنور					نعم
549	ناجية بنت خليف بن الزين خلايفي	1965-04-01	لا شيء	2011-01-09	تالة		شرطة	اختناق		لا
550	ناجية بنت محمد بن خليل منصري	1957-06-18	لا شيء	2011-01-10	تالة		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل.	لا
551	نادر بن محمد بن بوبكر سائحي	1988-09-04	عامل يومي	2011-01-10	تالة , بجانب مقهى النافورة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
552	نادية دخيللي			2011-01-09	القصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
553	الناصر بن احمد بن تليلي مسعودي	1984-03-29	تلميذ	2011-01-10						
554	ناصر بن الشادلي بن عمار قاهري	1986-07-29	عامل يومي	2011-01-08	قصرين	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى/الظهر/الرأس.	لا
555	نبيل بن خليفة بن وصيف ضيفي	1984-07-17	عامل يومي	2011-01-10						
556	نبيل بن صالح بن الحسين حيوني	1977-11-08	عامل يومي	2011-01-03	تالة , قرب محكمة الناحية		شرطة	اعتداء بالعنف	العين	لا
557	نبيل بن عبد الرزاق بن الصحبي سائحي	1980-04-14		2011-01-11	تالة			اعتداء بالعنف		لا
558	نبيل بن عبد الله بن عثمان رابحي	1992-01-01		2011-01-09	تالة	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
559	نبيلة بنت البغدادي بن محمد غضباني	1973-06-22	لا شيء	2011-01-09	قصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
560	نجاة بنت الصادق عيادي	1967-04-13	لا شيء	2011-01-11	القصرين		شرطة	اختناق	كسر على مستوى اليد.	لا
561	نجاة بنت المجيد عصيدي حرم على الزيدي عصيدي	1970-04-03	لا شيء	2011-01-08	شارع الحبيب بورقيبة بتالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم	نعم
562	نجاة بنت علي بن إبراهيم سعيدي	1979-11-19	لا شيء	2011-01-12	أمام صيدلية الثامري المحاذية لمحكمة الناحية بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	المؤخرة.	لا
563	نجم الدين بن عبد المجيد غيلاني	1997-07-24	تلميذ	2011-01-07	تالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل أنحاء الجسم.	لا
564	نجيب بن محمد بن أحمد الحمزاوي	1971-07-17	محتسب بشركة استغلال المقاطع.	2011-01-09	حي الزهور قرب المعتمدية	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	العين.	لا
565	نرجس بنت عمار يونسي حرم قطاري			2011-01-09	حي الزهور		شرطة	اختناق		لا
566	نزار بن الحمدي ابو القاسم	1987-12-28	عامل يومي	2011-01-11	حيالنور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
567	نزار بن محمد بن صالح قريري	1976-08-09	لا شيء	2011-01-09	شارعالسلوم القصرين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم
568	نزار بن منور بن حسن المفتاحي			2011-02-02	تالة			اعتداء بالعنف		
569	نزار قريري			2011-01-09	القصرين		شرطة	طلق ناري	البطن	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
570	نزيهة بن محمد الحبيب الدشراوي	1989-04-24	لا شيء	2011-01-09	حيالزهور	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الرجل اليمنى.	نعم
571	نزيهة بنت محمد الصالح شعباني حرم الزاهي حليمي	1976-05-10	لا شيء	2011-01-10	حيالزهور القصرين	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
572	نصر الدين بن محمد الهادي بن خذاري بنعربية	1985-05-02	عامل يومي	2011-01-08	حيالنور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و كامل الجسم.	نعم
573	نصر الدين بن محمود بن عبد المجيد بناني	1991-04-10		2011-01-09	القصرين		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
574	نضال بن عبد الرؤوف بوعلي	1991-05-29	تلميذ	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	لا
575	نعيم بن الطاهر بن عبد السلام حرشاني	1988-09-20	تلميذ	2011-01-09	شارع الحبيب بورقيبة بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر و الرجل اليمنى.	لا
576	نعيم بن الطيب بن عبد السلام ساهلي	1990-11-30	لا شيء	2011-01-08	حي النور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الايسر	نعم
577	نعيمة بنت عبد العزيز ملايكي	1979-01-01		2011-01-09	حيالنور		شرطة	اختناق		لا
578	نعيمة بنت محمد الطاهر بن الشريف البوعلاقي	1987-04-21	تلميذ	2011-01-11	قصرين		شرطة	اختناق		لا
579	نوال بنت محمد الصالح كرتلي	1988-08-26	لا شيء	2011-01-09			شرطة	اختناق		لا
580	نور الدين بن بوجمعة بن محمد بلعابي	1967-02-20	فلاح	2011-01-08	تالة		شرطة	طلق ناري	الصدر و الرقبة.	لا
581	نور الهدى بنت مكي اليحياوي			2011-01-10			شرطة	اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
582	نورة بنت الحسين لباوي			2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق		لا
583	نورة بنت عامر قاهري	1972-02-18		2011-01-08	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
584	نورهان بنت محمد الهادي قطاري	2003-02-10		2011-01-09	قصرين , شارع المنجي سليم		شرطة	اختناق		لا
585	نوفل بن خليفة الذيبي	1983-09-26	فلاح	2011-01-11	القصرينزهور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
586	نوفل بن محمد علي بن الطاهر الأشهب	1988-07-02	تلميذ بالتكوين المهني	2011-01-10	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه/الكتف/العين/الظهر.	لا
587	هاجر غضباني			2011-01-11				اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
588	هاشم بوعلي			2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الركبة اليمنى	لا
589	هالة رطيبي	1985-05-28		2011-01-09	القصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	اليدين	لا
590	هاني بن عبد الواحد بن المجاهد سانحي	1988-08-08	تلميذ	2011-01-05	تالة , بجانب إدارة التجهيز بتالة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
591	هشام بن محمد بن محمد العيد فالحي	1985-02-14	تلميذ	2011-01-06	تالة , أمام مقهي الأمل بشارع الحبيب بورقيبة		شرطة	اختناق	اليدو الساق اليسرى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
592	هشام خليفي			2011-01-11						
593	هيثم بن المنجي عبايدي	1991-01-01		2011-01-09	القصرين		شرطة	اختناق	الكتف الأيمن	لا
594	هيثم بن بوجمعة بن العايش ذيبي	1987-03-09	عامل يومي	2011-01-10	القصرين		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الفك و اليد اليمنى.	نعم
595	هيثم بن عبد الله العمامي بن الحفناوي بعداش كشبوري	1984-03-29	تلميذ	2011-01-13						
596	هيثم غرسلي	1989-08-02		2011-01-11	القصرين			طلق ناري		لا
597	هيكل بن محمد بن محمد معموري	1980-01-21	عامل يومي	2011-01-08	تالة		شرطة	رصاص مطاطي	الكتف الأيسر	لا
598	وائل بن الحسين بن صالح بوعلي	1989-05-20	تلميذ	2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر و الرجل اليسرى.	لا
599	وائل بن نجم الدين قرافي	1991-05-22	طالب	2011-01-09	قصرين	أثناءتشييع جنازة	شرطة	طلق ناري	الركبة و بتر الساق لاحقا.	نعم
600	وائل دريهمي			2011-01-09	تالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف/الرقبة/الرجل	لا
601	وجدان بنت مراد حقي	1995-08-23		2011-01-09	حي النور		شرطة	اختناق		لا
602	وردي يحياوي			2011-01-14				اعتداء بالعنف		لا
603	وسام بن الجمعي بن محمد رحيمي	1977-11-14		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الايسر-اليد اليسرى	لا
604	وسيلة بنت صالح بن مبروك نمري حرم الجمعي عصيدي	1966-03-10		2011-01-08	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	اوجاع في الراس	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
605	وليد بن أحمد بن صالح غضباني	1982-11-01	عامل يومي	2011-01-10	القصرين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
606	وليد بن الأزهاري بن محمد عيدودي	1981-06-03	عامل يومي	2011-01-08	تالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس/الرجل/الكتف	لا
607	وليد بن الجمعي بن بلقاسم رطيبي	1979-04-24	ميكانيكي	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس-الساق	لا
608	وليد بن الحسين بن عبد الملك مسعودي	1987-09-20	طالب	2011-01-14	ساحةالشهداء.		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
609	وليد بن العربي بن محمد منصوري	1983-11-17	عامل يومي	2010-12-28						
610	وليد بن رمضان بن التهامي نصرلي	1986-06-11		2011-01-05	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.اليد اليسرى.الرجل اليمنى	لا
611	وليد بن محمد الصالح غضباني	1978-03-05		2011-01-03	محل كناه		شرطة	اختناق		لا
612	وليد بن محمد بن النفطي عاشوري	1981-04-23	عامل يومي	2011-01-08	امام دار التجهيز		شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	لا
613	وليد بن مختار بن عبد الكريم بولعابي	1982-10-25	عامل يومي	2011-01-04	شارع الحبيب بورقيبة بتالة	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
614	وليد بن مصباح شعباني			2011-01-09	القصرين , حي الزهور		شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف		لا
615	وليد بن معمر بن شعبان كرتلي	1978-12-12	عامل يومي	2011-01-08	تالة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى.	لا
616	ونيسة بنت مسعود بن جيلاني عبائدي	1975-01-26	شؤون المنزل	2011-01-10	القصرين			اختناق		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
617	ياسر بن عبد القادر بن عبد السلامبن الحاج أحمد مبروكي			2011-01-28						
618	ياسر بن عبد القادر مبروكي			2011-01-08	تالة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس / اليد اليمنى / الكتف الأيمن.	لا
619	ياسين بن السايح بن محمد لباوي	1987-05-10	تلميذ	2011-01-04	تالة , أمام إدارة التجهيز	ايقافتعسفي	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم.	لا
620	ياسين بن الهادي بن محمد روافي	1991-08-25		2011-01-25				حرق	حروق بكامل الجسم.	لا
621	يسري بن رابح بن مسعود منصوري	1984-10-15	عامل يومي	2011-01-06						
622	يوسف بن بلقاسم قاسمي			2011-01-05	تالة		شرطة	اعتداء بالعنف		
623	يوسف بن محمد الصالح بن صالح الخضراوي	1967-05-02	عامل يومي	2011-01-09	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اختناق	الرقبة	نعم
624	يونس بن مبارك بن صالح نصري	1980-05-16	عامل يومي	2011-01-09	حي الزهور	مظاهرة	شرطة	التعرض للاختناق و الاعتداء بالعنف	إصابة بالغاز - إلتهاب في الجلد/الرجل اليمنى.	لا

قائمة الجرحى : ولايةالقيروان

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن عبد الحميد بن عثمان مرزوقي	1992-05-17	عامل يومي	2011-01-29	الوسلاتية	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	كسرالساق	نعم
2	أنيس بن أحمد بن محمد حدادي	1977-06-05	عامل يومي	2011-01-14	القيروان			اعتداء بالعنف	الساق	
3	أنيس بن عبد الرحمان العبيدي	1980-06-26	عامل يومي	2011-01-14	القيروان		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الساق	لا
4	جمال بن عبادة بن أحمد توي	1974-01-04	عامل يومي	2011-01-13	القيروان	أثناءالحراسة		اعتداء بالعنف	الفم	نعم
5	حاتم بن أحمد بن العربي الهلالي		عامل يومي	2011-02-13	القيروان	أثناءالذهاب الى المستشفى		طلق ناري	اليد اليمنى	نعم
6	حسن بن عامر بن محمد كسابي	1964-12-25	عامل يومي	2011-01-18	حفوز			اعتداء بالعنف	الظهر	نعم
7	حسن بن يونس بن صالح رمضاني	1979-01-10	عامل يومي	2011-02-11						
8	حمدي بن عبد الرزاق بن محفوظ العماري	1988-11-09	عامل يومي	2011-01-14	القيروان	مظاهرة		طلق ناري	اليدين و المفاصل	نعم
9	حمدي بن عبد اللطيف بن علي عباسي	1984-01-30	عامل يومي	2011-01-02	حاجبالعيون	التواجدأمام مركز الأمن	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم
10	حنان فطناسي		لا شيء	2011-01-10	القيروان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و الأذن.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
11	خالد بن المحسن بن العكرمي عماري	1983-08-13	فلاح	2011-02-24						
12	رشدي بن عبد الرحمان سهيلي	1993-07-10	تلميذ	2011-02-04	بوحجلة			طلق ناري		لا
13	رشيدة بنت محمد بن عمر	1972-05-02	لا شيء	2011-01-11	بوحجلة	حادثمنزلي		انزلاق	كسر اليد	لا
14	رضى بن محمد بن محمد فريوي	1961-08-25	عامل يومي	2011-02-28						نعم
15	زهير بن عبد العزيز بن محمد بوعزيزي	1987-03-15	طالبة	2011-01-10						
16	زهير جاب الله		عامل يومي	2011-02-05						
17	سالم بن الهادي بن حمودة سعودي	1959-10-14	عامل يومي	2011-01-17	حفوز	وقوعفوضى		اعتداء بالعنف	الرأس	لا
18	سامي بن الناصر بن خميس بوسنة	1968-10-12	عامل يومي	2011-01-13	القيروان	أثناءالحراسة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الرقبة	نعم
19	شعبان صالح بن التليليتياهي	1959-02-17	عامل يومي	2011-01-11	القيروان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل	لا
20	عادل بن عمار بن علي عيساوي	1982-10-09	عامل يومي	2011-01-10	حفوز	مظاهرة				
21	عاطف بن محمد بن عبد الرحمان الأخضر	1985-12-07	طالبة	2011-01-10						نعم
22	عبد العزيز بن صالح المحرزي	1960-08-23	فلاح	2011-01-13	بوحجلة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم
23	عبد الله بن علي سويسي	1978-11-17	لا شيء	2011-01-09						

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
24	عز الدين بن أحمد بن حسين عيدودي	1982-02-15	عامل يومي	2011-01-10						
25	علاء الدين بن محسن بن البشير منيسي	1997-12-08		2011-01-17	أماممكتب البريد بالقيروان					
26	فيصل بن محمد الهادي ضيفاوي	1981-06-18	لا شيء	2011-01-13	القيروان	مظاهرة		طلق ناري	الساق	نعم
27	قيس بن علي بن محمود عيادي	1980-12-04	عامل يومي	2011-02-13	نصرالله	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	الرجلين	نعم
28	لطفي زنازن	1969-10-13	عامل يومي	2011-01-13	القيروان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد و الساق	نعم
29	ليلي بنت الزين بن محمد حرم رضا فاتح مجاهد	1961-11-05	لا شيء	2011-01-28						
30	محمد بن برينيص بن محمد مطيراوي	1932-03-14	عامل يومي	2011-01-14						
31	مختار بن علي السقنيعيفاوي	1976-03-03	لا شيء	2011-01-10	القيروان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر / الساق / الكتف	لا
32	ياسين بن شاكر عويساوي	1982-03-18	تلميذ	2011-01-10		ايقافتعسفي		اعتداء بالعنف		

قائمة الحرحى : ولاية الكاف

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أيمن بن محمد بن محمود العلوي			2011-02-05	الكاف , قرب البريد			طلق ناري	العين اليسرى	لا
2	بلال بن إبراهيم بن العبيدي الشارني	1989-05-15	عامل يومي	2011-02-07	الكاف , المستشفى.		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
3	جمال بن الصادق بن صالح الماجري	1980-02-09		2011-02-05	مركز البريد بالكاف		شرطة	طلق ناري		نعم
4	الخطوي بن علالة بن يوسف ورتتاني	1966-07-04	موظف	2011-01-28	تاجروين , مقر عمله بمنطقة الأمن الوطني بتاجروين			سقوط		نعم
5	رافت بن رضا بن الحبيب اليحياوي	1992-07-22	تلميذ	2011-02-06	قرب بلدية الكاف		جيش	طلق ناري	الظهر	نعم
6	رمزي بن المولدي الرحالي	1982-03-14		2011-02-06	أمام مركز الكاف		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
7	عصام بن علي الجبالي			2011-02-11	الدهماني		جيش	طلق ناري		لا
8	عقبة بن حامد بن إبراهم خميس	1991-02-24	تلميذ	2011-01-09	الكاف , المستشفى.		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
9	علي بن نور الدين بن الطايع الخماسي	1973-07-23	عامل يومي	2011-01-14	قرب الصناعات التقليدية بالكاف		شرطة	طلق ناري		نعم
10	لطفي بن إبراهيم شقرون		مراقب اشغال	2011-02-05	قرب مكتب البريد بالكاف			اعتداء بالعنف		نعم
11	محسن بن بوالاعراس بناحمد دابوس	1964-09-15	عامل يومي	2011-01-15	بن عنين		شرطة	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
12	محمد علي بن محمد بن عمارة حرزي	1975-02-23	موظف	2011-01-14				سقوط		لا
13	مكرم بن عماره بن الصادق القيزاني	1977-09-01	عامل	2011-01-14	في مقر المعتمدية بالدهماني			سقوط		لا
14	نور بن محمد صالح بن العبيدي العكرمي	1987-10-15	طالب	2011-01-14	الدهماني	مظاهرة		اعتداء بالعنف		نعم
15	هيثم بن المولدي عرفاوي	1991-04-18	تلميذ	2011-02-05	الكاف			طلق ناري		لا
16	وليد بن أحمد بن العيد مولهي	1985-02-07	عامل يومي	2011-01-13			شرطة	طلق ناري		لا
17	وليد بن أحمد بن بوقطف العياري	1978-07-28	عامل يومي	2011-02-05	قرب محل سكناه بسيدي منصور			طلق ناري	العين اليمنى	لا

قائمة الجرحى : ولايةالمنستير

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أنيس بن محمد بن حاجي	1987-03-23	عامل يومي	2011-01-15	على مستوى السكة الحديدية بالساحلين	اطلاقنار من سيارة مجهولة		طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
2	حسني بن مصطفى السبيخي	1976-11-28	عامل بمطعم المعهد العالي للدراسات التكنلوجية.	2011-01-15	الوردانين طريق مساكن قبالة محطة بنزين عجيل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	اليد اليسري	نعم
3	حمدي بن محمد فرج الله	1983-09-20	سائق سيارة أجرة	2011-01-15	الوردانين قبالة محطة بنزيل عجيل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الكتف والإباط الأيمن	نعم
4	ربيع بن صالح الحذيري	1982-09-13	مرافق سياحي بشركة.	2011-01-13	أمام قصر بلدية قصر هلال	أثناءحراسة قصر البلدية		اعتداء بالعنف	كسر اليد اليمنى	لا
5	عبد المجيد بن الهادي الغربي	1982-03-11	عامل يومي	2011-01-14	قربمقر التجاري بنك زمردين	أثناءحراسة منشآت عمومية		اعتداء بالعنف	كسور متعددة	لا
6	فاهم بن خالد فنطر	1992-03-10	طالب	2011-03-02	قصرهلال الرياض , حي الرياض	أحداثالعروشية		طلق ناري	الفخذ الأيمن	لا
7	مالك بن رؤوف البكوش	1990-06-03	فني في نجارة الألمنيوم	2011-01-15	الوردانين , طريق مساكن قبالة محطة بنزيل عجيل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	محمد بن خليفة المبروك	1986-08-27	بحار	2011-01-15	الوردانين , شارع عبد الله فرحات	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	المؤخرة	نعم
9	محمد بن علي الشتيوي	1989-05-07	صاحب مطعم	2011-01-15	شارععبد الله فرحات	أثناءمساعدة متضررين	جيش	طلق ناري	الظهر أضرار في الرئة والكبد والأمعاء	نعم
10	مسلم بن فرج قصد الله	1988-10-21	لا شيء	2011-01-15	الوردانين	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	لا
11	المهدي بن محمد الحاج سالم	1974-02-21	فلاح	2011-01-14	بنبلة			طلق ناري		لا
12	نبيل بن ناجي منصور	1968-12-11	عامل يومي	2011-01-15	الوردانين , شارع عبد الله فرحات بجانب قهوة الصيادين طريق مساكن		شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى avant bras	نعم
13	هشام بن عبد الرشيد حمدي	1985-03-16	تاجر	2011-01-15	بنبلة, بنبلة			طلق ناري	اليد اليسرى	لا
14	وجيه بن محمد الزعرة	1979-06-29	لا شيء	2011-01-15	بنبلة, المنارة	مظاهرة	جيش	طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
15	وليد برقاش	1990-09-11	طالب	2011-01-15	قبل محطة البنزين الوردانين طريق مساكن	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	اليد اليمنى مع حالة نفسية حادة	نعم

قائمة الجرحى : ولايةالمهدية

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	ايمن بن كمال بن عبد السلام البوزيدي	1987-12-17	عامل	2011-01-15	قصورالساف	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الجنب الأيسر	لا
2	جوهر بن الهادي الخياط	1970-11-25	عون حرس	2011-01-15	قصورالساف		شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم
3	رفيق بن محمد بن عبد الحميد الشيخة	1966-01-27	عريف أول بادارة السجون	2011-01-15	السجنالمدني بالمهدية			اعتداء بالعنف	العين.	نعم
4	سامي بن رمضان بن جابر الغمام	1988-01-31	عامل يومي	2011-01-14	حيالطاهر صفر	أثناءحظر التجول	شرطة	طلق ناري		نعم
5	الشاذلي بن محمد بن محجوب الحلاوي	1972-09-22	ممثل شركة كراء السيارات	2011-01-14	المهدية		جيش	طلق ناري	اليد	نعم
6	صابر بن سالم زنيد	1987-07-06	عامل يومي	2011-01-14	المهدية	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري		نعم
7	صحبي بن الجيلاني الشوك	1985-08-15	لا شيء	2011-01-14	المهدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ	نعم
8	محمد بن صغير مسعود شكري	1973-02-24	عريف أول بادارة السجون	2011-01-15	السجنالمدني بالمهدية			سقوط	القدمين	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	مرشد بن عبد المجيد بن الصادق الفريخة	1965-06-28	عون حرس وطني	2011-01-15	المهدية	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم
10	النافع بن محمد بن عثمان كمون	1968-06-19	عون حرس وطني	2011-01-15	قصورالساف	اضطرابات	شرطة		الرأس	نعم

قائمة الجرحى : ولاية باجة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	توفيق الرقايعية			2011-01-09	نفزة					
2	حاتم عبيدي			2011-01-14						
3	حمة بن هويمل رحيمي	1978-08-24		2011-01-14				طلق ناري		نعم
4	خميس بن بشير زمالى	1967-05-18		2011-01-14	نفزة					نعم
5	سمير بن محمد بن الهادي رمضاني	1960-09-27	عامل يومي	2011-01-14						نعم
6	عروسي بن محمد الرياحي			2011-02-16						
7	عصام بن منجي بن يوسف سدوري	1984-08-13	عامل يومي	2011-01-14	نفزة			طلق ناري		نعم
8	فوزي بن محمد حويجي	1968-08-01		2011-01-14				طلق ناري		نعم
9	قيس بن محمد بن بلقاسم المسعودي	1981-10-24	فلاح	2011-01-14	نفزة			طلق ناري		نعم
10	محمد علي بن الطاهر ربعي		عامل يومي	2011-01-14				طلق ناري		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
11	مروان الجبري			2011-01-21				اعتداء بالعنف		نعم
12	مروان بن علالة الزوابي			2011-01-15				طلق ناري		نعم
13	مروان بن محسن إبراهيمي	1990-04-09		2011-01-14				طلق ناري		نعم
14	مصطفى بن عيسى بن منصور كناني	1955-09-12	عامل يومي	2011-01-15				اعتداء بالعنف		لا
15	معز بن بولعراس بن سليمان الهمامي	1980-11-17	عامل يومي	2011-02-19	تستور					
16	وسام بن صالح عيادي	1986-11-17	عامل يومي	2011-01-12				طلق ناري		نعم
17	يوسف بن الطاهر الساحلي	1988-11-14	تلميذ	2011-01-15	تبرسق			طلق ناري		نعم

قائمة الجرحى : ولاية بن عروس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن بلقاسم بن أحمد قاسمي	1986-02-03	عامل يومي	2011-01-12	شارع البينة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
2	أحمد بن عبد القادر بلعيد	1994-09-05		2011-01-15	المحمدية الشارع الرئيسي			طلق ناري		نعم
3	أشرف بن لطفي بن صالح الهمامي	1993-08-07	تلميذ	2011-01-12	نعسان		حرس وطني	طلق ناري	الصدر	نعم
4	أنور بن مبارك بن الصادق عقيل	1990-02-07	عامل يومي	2011-01-12	نعسان	مظاهرة		طلق ناري	الساقين.	لا
5	أنيس بن محمد بن الطيب جرينة	1986-07-10	تلميذ	2011-01-12	فوشانة , بمنطقة المغيرة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
6	بلال بن الحبيب بن رابح الماكني	1991-06-14	تلميذ	2011-01-13	فوشانة , أمام المنزل 19 نهج عبيد الله حي الوفاق فوشانة.	أثناءتواجده أمام المنزل	حرس وطني	طلق ناري	العين اليمنى	لا
7	جلال بن أحمد بن سليمان مناعي	1963-08-21		2011-01-25	نعسان	حادث مرور		حادث مرور	الصدر	لا
8	جمال بن محمد بن علي الباجي	1972-01-27	عامل يومي	2011-01-14	أمام المنزل	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	حاتم بن محمد بن محمد الكشطي	1970-07-05	عامل يومي	2011-01-13	أمام مركز الحرس الوطني بومهل	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
10	حسام بن فرحات بن الأمين مالكي	1984-07-12	تلميذ	2011-01-15	رادس			اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
11	حسان الماجري			2011-01-12	امام مركز الحرس الوطني ببومهل		حرس وطني	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	لا
12	حسان بن حسن بن أحمد الفقيه	1983-03-27	عامل يومي	2011-01-14	حي الوفاق فوشانة.	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الجنب الأيسر و اليد اليمنى	لا
13	حسن بن عاشور بن بوترعة العمدوني	1979-05-30	عامل يومي	2011-01-14	بير القصعة			طلق ناري		لا
14	حسن بن محمد بن حسن خير الله	1980-12-07	عامل بالخارج	2011-02-02	مقرين		شرطة	اعتداء بالعنف	أعلى الصدر	نعم
15	حسن بن محمد بن ناجي	1937-03-02		2011-01-15	بومهل , بالحي حيث يقطن			حادث مرور	كسر الساق	لا
16	الحفناوي بن بلقاسم بن الطيب النفاتي	1962-04-07	عامل يومي	2011-01-14	حمام الأنف , قرب المسرح البلدي باتجاه الشاطئ شارع صلامبو.	مظاهرة		طلق ناري	البطن.	نعم
17	حمدي سمير	1992-05-26		2011-01-12	فتح الله بن عروس	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
18	خالدبن الهادي بن الصادق الصنديد	1961-05-04	عون حرس	2011-01-16	المحمدية فوشانة		جيش	طلق ناري	الساق	لا
19	خبيب بن العبد بن الجيلاني الزوابي	1991-06-29	عامل يومي	2011-01-14	المحمدية	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	الساق	لا
20	رشاد بن عبد الكريم بن قدور العربي	1990-05-26	تلميذ بالتكوين المهني	2011-01-13	مام مركز الشرطة مرناق	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العنق و الجنب الأيمن.	نعم
21	زياد بن خميس بن قبلي	1986-03-04	سائق سيارة أجرة	2011-01-13	المحمدية	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الصدر	نعم
22	سفيان بن مصطفى بن احمد الارناؤوط	1978-04-17	عون اتصال لدى كاتب عمومي	2011-02-14	حمام الأنف			اعتداء بالعنف		نعم
23	سهيل بن الأمين بن محمد قصوري	1981-04-13		2011-01-13	بومهل , بومهل البساتين	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل اليسرى	لا
24	سهيل بن محسن الحمايد	1978-07-10	عامل	2011-02-22	المروج 3	مظاهرة		اعتداء بآلةصلبة	الرأس و الركبة	نعم
25	سيف الدين بن مختار القاسمي	1989-11-25	تلميذ	2011-03-22	حمامالشط , محطة ارتال	أثناءالتعرض لعملية سرقة		اعتداء بآلة حادة	البطن	لا
26	صابرين الراجحي	1992-07-26	تلميذ	2011-01-16	بالطريق الرئيسي بفتح الله	اطلاق نار من سيارة مجهولة		طلق ناري	الجنب الأيسر.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
27	الصحبي بن فرج دوله	1971-09-25	وكيل بسلك الحرس	2011-01-15	المحمدية , حي الطياري		جيش	اعتداء بالعنف		لا
28	طارق بن رضا بن الطيب الجندوبي	1991-05-31	عامل يومي	2011-01-13	حي باللعور نعسان	مظاهرة		طلق ناري	البطن	نعم
29	طارق بن محمد الطرابلسي	1976-07-22	عامل يومي	2011-01-13	المحمدية , أمام قصر البلدية	مظاهرة		طلق ناري	الساق.	نعم
30	عبد الباسط بن خليفة الطياري		تلميذ	2011-01-12	فوشانة , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
31	عبد الرحمان بن إبراهيم بن الشتاوي الحامي	1953-02-28		2011-01-16	طريق السيارة بن عروس.	التعرض لهجوم من قبل مسلحين		اعتداء بالعنف	الرأس	لا
32	عز الدين بن الميزوني بن حسين الوسلاتي	1962-11-19		2011-02-27	الزهراء	أثناءالتعرض لعملية سرقة		اعتداء بآلة حادة	اليد و الوجه	لا
33	علي بن محمد بن حسين قاسمي	1984-02-23		2011-01-17	شوشة رادس		جيش	طلق ناري	كسر عضمي البطن	لا
34	فؤاد بن مسعود الرياحي	1983-10-15	طالب	2011-01-13	حمام الانف	مظاهرة		طلق ناري	الفخذ	لا
35	فوزي بن عبد العزيز الماجري	1967-04-28	سائق سيارة أجرة	2011-01-29	بنعروس	التعرض لهجوم من قبل مسلحين		اعتداء بآلة حادة	الرأس	لا
36	فيصل الريابي	1972-06-18	لا شيء	2011-01-16	حي المستوصف بن عروس	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		دهس بواسطة سيارة مجهولة.	جروح طفيفة.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
37	لسعد بن جعفر بن بوزيان الجبالي	1979-04-12	عامل يومي	2011-01-14	المحمدية , بالقرب من جامع السلام	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الرجل اليمنى.	لا
38	محمد أمين بن محمد المنجي بن بلقاسم بوجاه	1984-11-18	تلميذ	2011-01-12	فوشانة	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
39	محمد بن التيجاني بن الحساني بن حمد الحنشي	1974-12-05	بحار	2011-01-13	حمام الأنف , أمام مسرح بوقرنين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	عدة أضرار بليغة	نعم
40	محمد بن رفيق بن محمد بلحسن بن منصور	1989-02-27	تلميذ	2011-01-08	حمام الأنف , امام مركز الشرطة.		شرطة	طلق ناري	الصدر	لا
41	محمد بن صالح بن محمد أحمدي	1955-03-23	عامل يومي	2011-01-17	المحمدية , حي فطومة بورقيبة			اعتداء بالعنف	الصدر	نعم
42	محمد بن عبد الرحمان بن يوسف الجبيني	1986-10-09	عسكري	2011-01-12	بومهل			طلق ناري	كسر بالساق	لا
43	محمد بن عمارة بن الميزوني شيخاوي	1972-04-08	عامل يومي	2011-01-15	بين فوشانة و المحمدية.		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد.	نعم
44	محمد رشيد بن محمد رشيد بن الفاهم السعداوي	1968-04-27	خبير محاسب بشركة	2011-01-13	حمام الأنف , بنهج صلامبو	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
45	محمد علي بن حسن التيجاني	1987-10-03	عامل يومي	2011-01-14	المدينةالجديدة , شوشة رادس			طلق ناري		لا
46	مروان بن بلقاسم بن معمر الماجري	1987-05-15	تلميذ	2011-01-12	على مستوى ملركز الحرس الوطني ببومهل	أثناءالعودة الى المنزل	حرس وطني	طلق ناري	على مستوى الصدر بجانب القلب.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
47	مروان بن محمد الصالح دراجي	1989-01-03	تلميذ	2011-01-17	رادس	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	جيش	طلق ناري	الركبة	لا
48	مروان بن محمد علي بن محمد الطاهر مالكي			2011-01-07	المروج	قامبحرق نفسه		حرق	عدة مناطق من الجسم.	لا
49	مقداد بن خميس الورغمي	1978-04-25	عريف أول بالحرس الوطني	2011-01-15	المحمدية , حي الطياري	أثناءالعمل		اعتداء بالعنف	الوجه	لا
50	المنجي بن الشريف بن الهادي رحيمي	1966-01-28		2011-01-26	المحمدية	التعرض لهجوم من قبل مسلحين		حادث مرور	الكتف	لا
51	المنصف بن خليفة بن عبد الرحمان همادي	1981-05-04	عامل يومي	2011-01-13	المروج 5	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الوجه	نعم
52	مهدي بن محمد بن خميس بن عمار	1988-12-17		2011-01-13	حمام الأنف , شارع الجمهورية على مستوى البلدية.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم
53	نبيل بن عز الدين بن أحمد الحسناوي	1981-12-22	عامل يومي	2011-01-13	نعسان	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
54	نجوي بنت أحمد بن عمار الفطناسي			2011-01-20	مقرين , مقر المنزل 3 نهج الخنساء		شرطة ، جيش ،	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
55	نصر الدين بن الهادي بن فرحات ماجري	1987-11-18	عامل يومي	2011-01-13	المروج 1	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل.	نعم
56	هاني بن الحطاب بن يوسف بن معمر الهمامي	1973-10-02	عامل يومي	2011-02-07	المروج 2 حي النزهة نهج النخلة عدد 13	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	على مستوى الفخذين.	نعم
57	وديع بن علي بن عبد الله الرحايمي	1969-09-26	عامل بالمغازة العامة بقبلي.	2011-01-24	قرب المغازة العامة ببن عروس	إعتصام القصبة		اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
58	وسام بن بلحسن بن حسونة رميح	1987-03-29	عامل	2011-01-13	بومهل		حرس وطني	طلق ناري		لا
59	وليد بن جمال التيجاني الطالبي	1990-12-09	لا شيء	2011-01-13	حمام الأنف , شارع الجمهورية في المنزل	طلق رصاص بالقرب من المنزل		جرح بزجاج	جرح بالرأس و أضرار نفسية.	نعم
60	وليد بن صالح قاسومي	1989-05-26	عامل يومي	2011-01-13	المروج 05	مظاهرة		طلق ناري	العين	لا
61	وليد بن عبد الجليل بن الهادي الجبالي	1984-02-18	عامل يومي	2011-01-13	محطة مرناق	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ	لا

قائمة الجرحى : ولاية بنزرت

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	إبراهيم بن سعد دريدي			2011-01-13				طلق ناري	الرجل اليمنى	لا
2	أحمد بن سليمان بن بلقاسم المرنيصي	1978-12-09	عامل يومي	2011-01-16	الطريق المؤدي الى حومة الشرفة شارع حسن النوري	اثناءالتواجد بسيارة نقل ريفي في اتجاه حومة الشرفة		طلق ناري	الرجلين	لا
3	إسماعيل بن صالح بعزيزي	1983-06-22	عامل بمعمل لي كوبر	2011-01-13	في طريق العودة من العمل	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	مؤخرة الرأس	لا
4	أشرف بن محمود بن حسن البحري	1989-07-29	عامل يومي	2011-01-13	الطريق الرئيسي براس الجبل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
5	أيمن بن محجوب بن عبد الله العويمري	1984-03-28	عامل يومي	2011-01-15	في الطريق الى العمل	أثناءالذهاب الى العمل		طلق ناري	العمود الفقري و القلب	لا
6	أيمن بن محسن بن عمارة البوغالمي	1988-02-06	عامل يومي	2011-01-12	منزل بورقيبة , أمام مركز الأمن الوطني حي النجاح	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
7	بديع بوجمعة	1987-02-08	طالب	2011-01-17	فوق السطح	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	جيش	طلق ناري	الصدر	نعم
8	بلال بن الجيلاني بن حسن الشعيبي	1987-11-17	عامل يومي	2011-01-12				طلق ناري	اليد اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	بلقاسم بن يوسف بن بلقاسم المرنيصي	1968-12-15	عامل يومي	2011-01-16		أثناءالتواجد في الطريق العام		طلق ناري	الساقين	لا
10	حسام بن منصور منصور	1993-01-15	عامل يومي	2011-01-13	راس الجبل			طلق ناري		لا
11	حسين منصور			2011-01-13				طلق ناري	الرجل	لا
12	حمدي بن البشبير الكسوري	1981-02-10	مدير مالي بشركة	2011-01-13	الطريق السريعة تونس بنزرت	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف	فقدان العين اليسرى/ا صابات بليغة بالعين اليمنى و الفك و الأنف	نعم
13	حمزة السلطاني	1991-06-02	تلميذ	2011-01-16	أمام معهد حنبعل	أثناءالتواجد بالطريق العام		طلق ناري	كسر باليد اليسرى	نعم
14	حمزة بن يونس بن عثمان			2011-01-13				طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
15	خالد بن حمادي بن نجمة	1988-03-04	عامل يومي	2011-01-13	في الطريق المؤدي الى المستشفى	مظاهرة		طلق ناري	الظهر / الكلى / المعدة	نعم
16	درصاف بنت نصر بن الهادي السعيداني	1983-08-18	لا شيء	2011-01-17	في الطريق المؤدي مستشفى بنزرت	أثناءالذهاب الى المستشفى	جيش	طلق ناري	اليد اليمنى / الفخذ الأيسر / اجهاض	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
17	راضية بنت الصادق النار	1966-01-18	لا شيء	2011-01-13		مظاهرة		طلق ناري	البطن	لا
18	رحيم بن فاضل بن الأحوال	1994-06-24	لا شيء	2011-01-13				طلق ناري		
19	زبير بن علي الدريدي	1986-06-14	متربص بالتكوين المهني	2011-01-13	راس الجبل , الشارع الرئيسي أمام المستشفى	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ	نعم
20	سمير بن طاهر مرساني			2011-01-17				طلق ناري		
21	سميرة بنت محجوب بن بلقاسم حرم محمد المرنيصي المرنيصي	1965-05-15	لا شيء	2011-01-16	الناظور , محطة النقل الريفي	أثناءالتواجد بمحطة النقل الريفي		طلق ناري	اليد اليسرى	لا
22	سيف الدين بن عمر بن حمده طياشي	1987-04-10	عامل يومي	2011-01-12	قرب مركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم
23	سيف الدين بن محمد بن عمار الجربي	1991-03-17	عامل يومي	2011-01-22	بنزرت , على مستوى حومة الشرفة	مظاهرة		طلق ناري	كامل الجسم	لا
24	شكري بن طيب بن محمد الغربي	1965-07-25	عامل يومي	2011-01-16	في طريق العودة الى المنزل	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الجل اليمنى	لا
25	شهاب بن مجيد الجندوبي	1991-04-26	نجار	2011-01-15	الناظور , طريق برج غماز	أثناءالعودة من العمل	جيش	طلق ناري	الكبد و اليد اليمنى.	نعم
26	صابر الرمضاني	1969-11-01	حارس بمستش فى	2011-01-14	في طريق العودة الى المنزل بعد الخروج من العمل	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
27	صليحة بنت الدهماني الهيشري	1950-11-24	عاملة منزلية	2011-01-16	فوق سطح المنزل	أثناءالتواجد فوق سطح المنزل		طلق ناري	المرفق الأيسر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
28	عبد القادر بن محمد غربي	1947-10-30	أستاذ متقاعد	2011-01-17	أمام المسجد	أثناءالعودة الى المنزل	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
29	عبد المجيد سعيداني	1964-07-20	عامل يومي	2011-01-17	بنزرت , سيدي احمد	توقيف من طرف دورية جيش	جيش	طلق ناري	الرجلين	نعم
30	علي الجلاصي	1986-12-22	عامل يومي	2011-01-16	بنزرت			طلق ناري	الكتف الأيسر	لا
31	علي مداحي	1944-03-05	متقاعد	2011-01-17	جرزونة , داخل المبيت الجامعي للطالبات" العهد الجديد"	أثناءمطاردة أشخاص مشتبه فيهم من قبل الجيش	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
32	فتحي بالأكحل			2011-01-13				طلق ناري	البطن	لا
33	فريد الإمام			2011-01-13				طلق ناري	الفخذ	لا
34	مجدي بن المنجي بن الحبيب البجاوي	1986-06-30	عامل يومي	2011-01-13	راس الجبل , الشارع الرئيسي أمام المستشفى	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	نعم
35	محمد الهادي مزاح	1989-08-28	عامل يومي	2011-01-13	راس الجبل , شارع الحبيب بورقيبة أمام المستشفى	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أسفل البطن / شلل نصفي	نعم
36	محمد برهومي	1984-11-18	عامل يومي	2011-01-13	قرب البياصة			طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
37	محمد بن التيجاني بن محمد عطية	1990-06-22	لا شيء	2011-01-13	وسط البلاد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة	نعم
38	محمد بن الشاذلي بورقعة			2011-01-28	منزل بورقيبة , نهج 09 أفريل النجاح	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		دهس بواسطة سيارة مجهولة.	كسر الساق اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
39	محمد بن صالح بن أحمد الأسود	1986-04-02	فلاح	2011-01-14	بنزرت			طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
40	مروان بن منجي بن عبد السلام بيري	1990-04-18	تلميذ	2011-01-17	بنزرت , مقهى النكهة 4 شارع حسن النوري	تبادل لاطلاق النار بين أشخاص داخل سيارة سوداء و عناصر من الجيش الوطني		طلق ناري	الفخذ	لا
41	مهدي الجلولي		تلميذ	2011-01-12	بنزرت			طلق ناري		لا
42	مهدي الجميعي	1988-02-05	تلميذ	2011-01-16	منزل جميل			طلق ناري		لا
43	الناصر بن الضريف الفطناسي	1961-05-10	عامل	2011-01-14	ماطر , أمام المستودع البلدي	مداهمةالمستودع البلدي بماطر		دهس بواسطة دراجة نارية	كسر الساق اليسرى	نعم
44	نجاة بنت الحبيب بن احمد حرم محسن بوسعادة بن العرقي	1954-02-01	لا شيء	2011-01-24	قرب البلدية	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
45	نزار بلقاسم			2011-01-13				طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
46	نعيم الساحلي	1988-03-12	لا شيء	2011-01-13	أمام مركز الأمن	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
47	نور الدين بن عبد المجيد الدريدي	1959-08-20	عامل يومي	2011-01-15	أمام المنزل	أثناءالتواجد أمام المنزل	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى	لا
48	نورة بنت محمد بن الطيب مرنيصي	1991-12-20	لا شيء	2011-01-16	الناظور , محطة النقل الريفي	أثناءالتواجد بمحطة النقل الريفي		طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
49	وليد بن محمد حبحوبي			2011-01-13				طلق ناري	اليد اليمنى	لا

قائمة الجرحى : ولاية تطاوين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن أحمد المجاهد	1995-01-01	تلميذ	2011-01-12	داخل المعهد الثانوي بتطاوين.	اضطرابات داخل المعهد	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الوجه.	نعم
2	إيهاب بن علي بن عبد القادر عشو	1987-07-05	طالب	2011-01-13	تطاوين المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس.	لا
3	بشير دواداي	1989-01-01	لا شيء	2011-01-12	تطاوين المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	المؤخرة.	نعم
4	السايح بن سالم بن عبد الله دب	1964-09-22	فلاح	2011-01-14	بالقرب من مركز الشرطة بتطاوين.	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	أضرار جلدية.	نعم
5	عبد الرؤوف العيادي	1988-12-14	لا شيء	2011-01-12	تطاوين المدينة	أثناء الايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	نعم
6	علي بن محمد فوزي بن علي بنسعيدان	1992-09-16	عامل يومي	2011-01-12	الطريق الرئيسية بتطاوين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم
7	كمال بن حسين لخضر بن بلقاسم كريسعان	1972-08-31	عامل بمخبر تصوير.	2011-01-21	السوق المركزية بتطاوين.		شرطة	دهس بواسطة سيارة شرطة	الساق اليمنى.	نعم
8	محمد بن ساسي بن العربي قرابع	1992-03-20	عامل يومي	2011-01-12	طريق مدنين تطاوين.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	المرفق الأيسر.	نعم
9	المهدي بن أحمد الغمد	1976-06-08	عامل يومي	2011-01-12	طريق مدنين تطاوين.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم

قائمة الجرحى : ولاية توزر

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أمان الله الخضيري	1977-03-25	مرسكل في المواد البلاستيكية.	2011-01-12	في مقر منزله		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الجسم.	نعم
2	بلقاسم بن أحمد بن بلقاسم بن حسن	1986-02-10	عامل بالحضيرة	2011-01-14	شارع باب الهواء	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
3	جمال بن علي بن محمد السايح	1980-12-09	عامل يومي	2011-01-12	أمام منطقة الشرطة بتوزر	اعتصام	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	نعم
4	صابر بن محمد الحبيب بن عبد الله صميدة	1984-10-19	حلاق	2011-01-13	أمام باب الهواء	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
5	صالح بن مقداد عوينات	1985-11-19	عامل يومي	2011-04-02	أمام الولاية	اعتصام	جيش	طلق ناري	الجانب الأيمن من الصدر.	نعم
6	عادل بن عبد الباقي أولاد عمر	1985-07-10	عامل يومي	2011-01-11	زاوية عرب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق و الفخذ الأيمن.	نعم
7	عبد الرؤوف قراش	1983-01-25	عامل يومي	2011-01-12	قرب مركز الشرطة بتوزر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	المجاري البولية.	نعم
8	عبد الستار بن عبد القادر الضاوي	1972-04-02	عامل يومي	2011-02-12	الولاية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أسفل الظهر	لا
9	عبد الله بن علي بن عبد الله هبانلي	1973-01-21	عامل يومي	2011-01-12	قرب منطقة الشرطة بدقاش	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
10	عبد المنعم قزي	1984-09-21	عامل يومي	2011-01-12	دقاش	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
11	كريم بن عمار بودور	1986-08-06	عامل يومي	2011-01-13	أمام مستشفى توزر		شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى.	نعم
12	كريم بن عمارة الشبيكي	1972-10-02	لا شيء	2011-04-02	أمام مقر الولاية	شجاربين مواطنين		اعتداء بآلة حادة	الفخذ و الرأس.	نعم
13	محمد أشرف بن الهادي بن محمد بن خليل			2011-01-11	بالمدخل الخلفي لمقر معتمدية دقاش	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
14	معاذ بن عباس بن علي خميلة	1984-07-18	عامل يومي	2011-01-13	باب الهواء دقاش	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة.	نعم
15	مهند بن إبراهيم بن عمر لطرش	1984-04-05	لا شيء	2011-01-28	توزر , شارع باب الهواء			طلق ناري	الجانب الأيسر من البطن	
16	نبيل بن بلقاسم ميلادي	1968-06-23	عامل يومي	2011-04-02	مقرولاية توزر			اعتداء بالعنف	كامل الجسم.	نعم
17	نجد بن صالح	1984-08-14	سائق بشركة سياحية.	2011-02-28	مقر منزله و منطقة الشرطة		شرطة ، حرس وطني ، جيش	اعتداء بالعنف	كامل الجسم	نعم

قائمة الجرحى : ولاية تونس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	إبتسام بنت محرز بن عبد العزيز الهمامي	1995-02-11		2011-01-28	الكبارية أمام المدرسة الإعدادية 15 أكتوبر			اعتداء بآلة حادة		لا
2	إبتهال بنت أحمد المسعودي	1978-01-09	عاملة ببلدية الكرم	2011-01-15	الكرم الغربي	أثناءحظر التجول		طلق ناري	الرأس	لا
3	إبراهيم بن المنذر المزوغي	1986-09-17	تلميذ	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
4	إبراهيم بن بوبكر بن المكي الطرابلسي	1987-07-23	عامل يومي	2011-01-16	وسطالعاصمة	اضطرابات	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
5	أحلام بنت عيفة بن أحمد حسان	1972-01-04	لا شيء	2011-02-12	حيالخضراء	محاولةمداهمة الشقة من قبل مسلحين		سقوط	الحوض و الركبة	نعم
6	أحمد بن الباشا بن صالح مسعودي	1953-12-17	فني في صنع الأسنان	2011-01-15	قربقصر المعارض بالكرم	بعدالتفتيش من قبل دورية جيش و السماح بالمرور مع وجود دورية للشرطة أيضا.		طلق ناري	الكتف الأيمن	لا
7	أحمد بن خميس بن بلقاسم الوسلاتي	1973-07-03	عامل	2011-01-15						لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
8	أحمد بن رفيق بن محمد الطالبي	1994-06-10	تلميذ	2011-01-13	بابالخضراء	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الكتف الأيسر	
9	أحمد بن فوزي العياري	1993-09-27		2011-01-13	الكرمالغربي		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى	
10	أحمد بن مجيد بن علي غزي	1987-02-13	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى	لا
11	أحمد بن محمد حسني	1952-05-15	أستاذ جامعي	2011-05-10	المرسى			اعتداء بالعنف		لا
12	الأديب بن إبراهيم بن بلقاسم سودانه	1962-01-16	عامل يومي	2011-01-21	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى الكف	نعم
13	الأزهر بن محمد الهادي بن الحبيب بلغيث	1961-05-22	عامل يومي	2011-01-13	بلفي	أثناءالحراسة		اعتداء بالعنف	رضوض	
14	اسامة المغراوي	1991-06-18		2011-02-27	شارعباريز					
15	أسامة بن الحبيب بن أحمد ذياب	1983-07-12	صاحب محل تجاري	2011-02-26	علىمستوى نهج جون جوراس	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس	نعم
16	الأسعد بن بلقاسم بن محمد بوعزيز	1972-06-14		2011-01-19	بابحر تونس	أثناءتجمع مواطنين	شرطة	اعتداء بالعنف	مناطق مختلفة من الجسم	
17	أسماء بنت محمد بن إبراهيم بالضياف	1982-01-10	لا شيء	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة		اعتداء بالعنف		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
18	آسية بنت عمر بن أحمد العياري	1959-04-22		2011-01-14	حيالزهور , نهج 4816 حي الزهور 3 تونس 2052	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد	لا
19	أكرم بن الهادي بن خليل	1977-05-31	عامل يومي	2011-02-27	بابيحر	أثناءالعودة من العمل		اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
20	أكرم بن علي بن المولدي الأبيض	1983-12-11	حلاق	2011-01-13	تونس , نهج ليون	مظاهرة		طلق ناري	الركبة اليمنى	نعم
21	أكرم بن عمر بن أحمد زلفاني	1986-08-29	عامل يومي	2011-01-16	علىمفترق الطريق بالسيدة منوبية تونس	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري		لا
22	إلياس بن فاروق بن عامر	1974-05-28	عامل يومي	2011-01-14	قربالمسرح البلدي تونس	مظاهرة 14جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	العنق	نعم
23	أمان الله بن علي بن عيسى هلال	1992-08-12	تلميذ	2011-01-13	الكرمالغربي	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	
24	أميرة بنت الحبيب الماجري	1993-11-12		2011-01-13	شارع الحبيب بورقيبةأمام وزارةالداخلية					
25	أمين بن أحمد السالمي	1986-08-30	عامل ميكانيكي	2011-01-14	على مستوى مقر منطقة الأمن الوطني بالسيجومي	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	اعتداء بآلة صلبة	علي مستوى الفخذ	نعم
26	الأمين بن الحبيب بن إبراهيم الزياني	1983-08-03	عامل يومي	2011-01-13	بابالجديد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجلين	نعم
27	أمين بن عبد الحق بن الدينوري الزياني	1991-03-22	تلميذ	2011-01-13			شرطة	طلق ناري	الساق	

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
28	أنور بن عيدي بن محمد جدوا	1987-07-25	عامل فلاحي	2011-02-26	شارع الحرية		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
29	أنيس بن العروسي بن عبد العزيز الحيدري	1991-01-28	تلميذ	2011-01-14	المروج , 3 قرب المبيت الجامعي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيسر من الصدر.	لا
30	أنيس بن محمود بن يونس عواضي	1986-01-15	عامل يومي	2011-01-21	شارعقرطاج تونس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالرجل اليمنى	نعم
31	أيمن بن الخيري بن محمد ربعاوي	1988-10-05	عامل يومي	2011-02-01	القصبة	إعتصامالقصبة		رصاص مطاطي	برجله اليمن	لا
32	أيمن بن فرحات باشا	1982-03-21	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	لا
33	باسم بن فرحات بن علي عمار	1990-06-12	تلميذ	2011-02-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	كسر بالساق اليمنى	نعم
34	بدر الدين بن عبد الله بن الأخضر مباركي	1988-11-06	طالب	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
35	برهان بن الأمين الجبالي			2011-02-26				طلق ناري	الساق اليمنى	لا
36	بريكي خالد بن أحمد			2011-01-30	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
37	بسام بن يوسف بن علي هرمي	1986-10-09		2011-01-12	حيالتضامن		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
38	بسام بوقرة	1980-10-24		2011-05-06	تونس , أمام نزل الهناء بشارع الحبيب بورقيبة		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
39	البشير بن حسن بن الجيلاني بنزرقه	1954-05-01	عامل بالشركة التونسية للملاحة	2011-01-17	حلقالوادي	أثناءالتواجد أمام الميناء		طلق ناري	الرجلين	لا
40	البشير بن عبد القادر بن السمشي البلطي	1988-01-14	تلميذ	2011-02-05	محطةالمترو			اعتداء بالعنف	الانف	لا
41	البشير بن محمد بن الشاذلي الحباشي	1986-05-07	عامل يومي	2011-01-14	أماموزارة الداخلية		شرطة	طلق ناري	الفخذ الايمن	نعم
42	بلال بن الحبيب بن إبراهيم العريبي	1986-06-30	عامل يومي	2011-01-13	العوينةحدائق قرطاج	أثناءالعودة من العمل	شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض	نعم
43	بلال بن بوجمعة بن صالح ذيبي	1990-10-11	تلميذ	2011-01-25	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى الرجل اليسرى	لا
44	بلال بن حسن النغموشي	1989-03-25	تلميذ	2011-01-12	حيالزهور	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الكعب الأيمن	نعم
45	بلال بن محمد المنجي بن الصادق النومي	1989-11-20	تلميذ	2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة		شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
46	بلال بن محمد الهادي العريبي	1991-10-30	تلميذ	2011-01-13				طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
47	بلحسن بن المنصف بن أحمد الجبالي	1972-07-05	عامل يومي	2011-01-14						لا
48	بلحسن بن رضا الصمادحي			2011-01-13	المروج , حي ابن سينا	أثناءحظر التجول		طلق ناري	الفخذ الأيسر	
49	بلحسن بن علي باسي إبراهيم	1968-01-23	تاجر	2011-01-12	بابالجديد	اضطرابات	شرطة	اعتداء بالعنف	الجنب الأيسر	نعم
50	توفيق بن عبد الحميد بن عمر فتاني	1986-05-11	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين	أثناءانتظار قدوم جثمان	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
51	توفيق بن منور خويلدي	1965-05-11	عامل يومي	2011-01-17	امامولاية تونس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بآلة حادة		لا
52	ثامر بن الكامل بن الحشاني غماقي	1991-04-03	عامل يومي	2011-02-27	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
53	ثامر غضباني	1988-03-20		2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
54	ثامر ميساوي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
55	جابر بن نور الدين بن محمد عبيدي	1990-07-31	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اختناق		لا
56	جلال بن عبد الحميد بن حميدة بنعثمان	1979-04-04	عامل يومي	2011-01-16				طلق ناري	بتر الرجل اليسرى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
57	جلال بن محمد الحاج	1984-09-06	عامل يومي	2011-01-13				طلق ناري	اليد اليمنى / الكتف الأيسر /الفخذ الأيمن	لا
58	جلول بن علي بن محمد بن عمر الرياحي	1973-06-09	عامل يومي	2011-01-13	أمام وزارة الداخلية		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	نعم
59	جمال الدين سايطي	1985-06-08	لا شيء	2011-02-09	شارع باب بنات	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	أسفل البطن	نعم
60	جهاد بن رفيق بن محمد بن المبروك	1987-01-14	تلميذ	2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة			طلق ناري	العنق	
61	حاتم بن المنجي بن عمر العياري	1992-03-02	تلميذ	2011-01-13	حيالزهور , نهج 4513	أثناءالتواجد أمام المنزل	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	
62	حاتم بن عبد الله بن محمد الدريدي	1977-12-20	عامل يومي	2011-01-13	المرسالرياض , شارع الرئيسى بالعوينة	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	فخذ الأيسر	نعم
63	حاتم بن فرحاني بن الهادي الفرجاوي	1971-07-17	عامل	2011-01-18	الوردية4		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى و الأنف	
64	حازم بن الأخضر بن بلقاسم زرقان	1982-11-23	طالبة	2011-01-16	الوردية 4 معتمدية الكبارية	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الكتف الأيسر	لا
65	الحبيب بن الهادي شاكير	1989-01-01	عامل يومي	2011-01-13	سيديحسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة اليكمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
66	الحبيب بن بنضو بن علي الخويتمي	1961-01-17	عامل	2011-01-10	محطةالمترو حي بن خلدون	أثناءالتواجد بمحطة المترو	شرطة	اعتداء بالعنف	العين	
67	الحبيب بن صالح بن محمد الهرابي	1966-04-09	عامل يومي	2011-01-14	تونس , شارع جون جوراس أمامCNAM بتونس العاصمة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
68	حبيبة بنت التيجاني بن محمد برايكي	1958-12-25	لا شيء	2011-01-18	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الركبة اليمنى	
69	حسام الوسلاتي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	Agression	لا
70	حسام بن محمد الهادي بن مسعود علوي	1982-08-20	فني في اصلاح أجهزة الكترونية	2011-02-25	أمام مقر وزارة الداخلية	مظاهرة		طلق ناري		لا
71	حسام جوادي		لا شيء	2011-01-17	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الراس	لا
72	حسان بن فوزي الماكني	1992-12-17	عامل يومي	2011-01-13	الكرمالغربي	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الركبة	لا
73	حسن بن صالح بن العابدين بن علي الحاجي			2011-01-14	سيديحسين	مظاهرة		طلق ناري	الجانب الأيسر	نعم
74	حسن بن عبد اللطيف بن السبتي العلوي	1972-11-28	عامل يومي	2011-02-01	القصبة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الدماغ- الصدر	نعم
75	حسن بن فرحات بن عبد اله السعيدي	1962-02-01	ممثل تجاري	2011-01-29	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الركبة	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
76	حسين بن فرحات بن عبد الله النفزي	1959-08-03	ممثل تجاري	2011-01-29	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم
77	حمدي بن الهاشمي بن عاشور عاشوري	1984-11-26	تلميذ	2011-01-21	إبنسينا	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
78	حمدي بن محمد عبيدي بن عاشور الجلاصي	1982-11-08	عامل يومي	2011-01-13	سيديحسين السيجومي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	نعم
79	حمزة بن الحبيب بن محمد الأبيض	1990-08-24	تلميذ	2011-02-26	شارعباريس بالعاصمة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن	نعم
80	حمزه بن الأمين بن الطاهر الحاجي	1991-01-15	عامل يومي	2011-01-13	شارعالحرية تونس		شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	
81	حيدر بن الناجي بن الزين شوالي	1990-09-18	عامل يومي	2011-01-13	نهج 73 حي بوقطفة 1 الزهروني تونس		حرس وطني	رصاص مطاطي		
82	خالد بن الهاشمي بن بوفارس العلوي	1985-05-18	رئيس فريق بشركة مقاولات	2011-01-13	حيالخضراء , قرب الثكنة	مناوشاتبين مواطنين و أعوان أمن	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
83	خالد بن بوبكر بن محمد سعيدي	1981-10-20	عامل يومي	2011-01-15	جبلالجلود , معهد الثانوي جبل الجلود تونس	مداهمةمعهد قصد حرقه		اعتداء بالعنف	نزيف باليد اليمنى	لا
84	خالد بن عمر بن يونس بلقاسم	1970-01-02	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الاذن-الصدر	نعم
85	خالد بن محمد بن الشريف العرفاوي	1965-02-15	ممثل تجاري بشركة	2011-01-16	عمارةنهج سيدي الحطاب شارع قرطاج تونس	سقوطمن العمارة		اعتداء بالعنف	الساق	

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
86	خالد سليمي	1982-03-29		2011-01-14	داخل وزارة الداخلية	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	fracture في رجله اليسرى	لا
87	خليل بن حسين بن قمودي مقدم	1986-03-30	موظف	2011-01-15	علىمستوى مفترق الكنيسة بعين زغوان			طلق ناري		نعم
88	خليل بن عبد الكريم بن علي الفاهم	1983-07-13	عامل	2011-01-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	بالساق اليسري حروق بليغة من الدرجة الأولى	نعم
89	خميس بن الطيب بن النوري النصري	1975-01-01	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
90	خميس بن صالح بن خميس السعيداني	1952-03-10	خباز بشركة	2011-01-14	وزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري		لا
91	رباح بن محمد الطاهر بن عبد المجيد قرباية	1981-09-28	عامل يومي	2011-01-16	جهةالحبيب ثامر بالعاصمة	اضطرابات		طلق ناري	الكتف.	نعم
92	ربيعة بنت الصادق العلمي	1959-11-15	لا شيء	2011-02-09	الحفصية–بابسويقة	اثناءالتواجد بالمنزل	شرطة	اعتداء بآلة حادة	اليدين	
93	رضا بن سالم بن محمد العوني	1961-09-02	عامل يومي	2011-02-12		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالرجل	نعم
94	رضا بن علي بن البشير وهيبي	1956-08-28	سائق	2011-01-16	محطةالمنصف باي			طلق ناري	اليد اليمنى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
95	رضا بن محمد الأخضر	1979-01-07	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة		اعتداء بالعنف	كدمات بالرأس	نعم
96	رضا بن مصطفى حمام	1969-08-19	ميكانيكي	2011-01-15	شارعجون جوريس	وقوعاضطرابات أثناء اصلاح سيارة حريف.	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسد	لا
97	رضوان بن لطفي بن محمد المناعي	1986-04-30	تلميذ	2011-01-16	نهجعبد الرزاق الشرايبي		شرطة	طلق ناري	الصدر.ال يد اليمنى	نعم
98	رفيق بن سعد بن محمد تواتي	1974-11-10		2011-01-17						نعم
99	رفيق بن علي بن الحاج محمد خاشو	1951-04-03	متقاعد	2011-01-13	منطرف أعوان الأمن التابعين لدائرة الأمنية بالملاسين		شرطة	طلق ناري	المؤخرة	
100	رفيق بن مبروك بن مسعود رحايمي	1982-02-04	عامل يومي	2011-01-14	امام وزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
101	رفيقة بنت محمد بن بلقاسم بيوض	1962-10-07	أستاذة تعليم ثانوي	2011-02-25	شارع الحبيب بورقيبة	أثناءالعودة الى المنزل		اعتداء بآلة حادة	الرأس	نعم
102	رمزي بن حميد بن بوبكر زديني	1982-11-13	عامل يومي	2011-01-13	سيديحسين	أثناءالتواجد أمام المنزل		طلق ناري	الرئة اليسرى	نعم
103	رمزي بن عبد العزيز السلاجمي	1986-01-03	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين		شرطة	طلق ناري		
104	رمزي بن عبد الله بن حسن الحبازي	1980-09-17		2011-01-13	شارعفرحات حشاد الكرم الغربي					نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
105	رمزي بن علي عويشاوي	1983-12-01	لا شيء	2011-01-28	شارعالحبيب بورقيبة تونس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الأذن اليمنى	
106	رمزي بن محرز بن بلقاسم عبدلي	1980-05-19	عامل يومي	2011-01-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الاسنان- الفك	نعم
107	رمزي خميلي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	اليد - الساق- الفم	لا
108	رؤوف بن عمر بن فرج القاسمي	1973-04-28	خباز	2011-01-13	سيديحسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجنب الأيمن	نعم
109	رياض بن المهدي بن العربي يوسفي	1972-12-17	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الاذن- الرأس	نعم
110	رياض بن عبد الله الصغير	1977-06-07	عامل يومي	2011-01-13	بابالجديد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
111	رياض بن عبد الملك بن محمد حيدوري	1987-09-14	طالب	2011-02-26	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الكتف	لا
112	ريان الكرمندي			2011-01-13	الكرم			اختناق	الجهاز التنفسي	لا
113	زكيه بنت محمد بن عزوز الطرابلسي	1958-12-04	لا شيء	2011-01-08	أماممقر الاتحاد العام التونسي للشغل تونس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		
114	الزهرة بنت عمر الكريمي بنموسي	1965-02-09	لا شيء	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
115	زياد بن سالم بن محمد منا	1978-04-18	عامل ميكانيكي	2011-01-16	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة		طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
116	زياد بن عبد الرحمان بن بوقرة قنفالي	1978-08-06	عامل يومي	2011-01-17				اعتداء بالعنف	الكتف الأيسر و الركبة اليسرى	لا
117	الزين بن علي بن سعيد بن علي زياني	1941-12-11	عامل يومي	2011-01-23	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الجهاز التنفسي	لا
118	زينة بنت علي بن محمد بودربالة	1956-08-13	عاملة بوزارة الداخلية .	2011-01-15	قربقصر المعارض بالكرم	بعدالتفتيش من قبل دورية جيش و السماح بالمرور مع وجود دورية للشرطة أيضا.		طلق ناري	الظهر و الكتف الأيمن.	لا
119	سارةبنت محمد الدرويش	1985-11-06	طالبة	2011-02-26	نهججون جوريس	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اختناق	الساق اليمنى	نعم
120	ساسي بن عبد القادر بن فرج جبنوني	1989-02-11	عامل يومي	2011-05-07	باب الخضراء	مظاهرة		اعتداء بآلة حادة	الوجه	نعم
121	سالم بن سعد الدبشي	1965-02-20	نادل	2011-01-13	الكرمالغربي			اعتداء بالعنف		لا
122	سالم بن نصر الله بن نصر عبد للي	1985-05-10	طالب	2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة		شرطة	رصاص مطاطي	اليد اليمنى	نعم
123	سامي السليمي	1987-02-27		2011-01-28	نهجعبد الوهاب معقل الزعيم	أثناءالتواجد أمام المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	
124	سامي بن حسن بن بريك	1984-11-28	تلميذ	2011-01-13	الكرمالغربي	التواجدأمام مركز الأمن	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
125	سعيد بن عمر زرير			2011-01-28	نهجيوغسلافيا	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه	لا
126	سعيد بن محرز بن الدراجي الزواوي	1990-12-13	تلميذ	2011-02-25	باردو , شارع الحبيب بورقيبة					
127	سعيد بن محمد الأزهر عروم	1991-02-16	عامل يومي	2011-01-28	تونس , القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
128	سفيان بن الطاهر بن حسن دخيل	1983-11-20	عامل يومي	2011-01-14	المرسالرياض , سيدي عبد العزيز المرسى	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
129	سفيان بن حمادي بن حفيظ الشابي	1976-03-29	عامل يومي	2011-01-15	اماممننزله بحي هلال	أثناءحظر التجول	شرطة	طلق ناري	الأذن.	نعم
130	سفيان بن صالح زغدودي	1979-10-05	تلميذ	2011-01-12	الكرمالغربي			طلق ناري	الصدر	لا
131	سفيان بن فتحي بن عبد الوهاب العمري	1979-10-11	فلاح	2011-01-13	بابالجديد		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الكتف	لا
132	سفيان بن كريم		عامل يومي	2011-02-25		أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف		
133	سلمى بنت بديع بن بوبكر جراد	1989-02-14	طالبة	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة				نعم
134	سليم بن عبد الستار بن صالح المزي	1978-08-10	عامل يومي	2011-01-17	نهجشارل ديقول قرب السوق المركزي	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالفخذ الأيمن	لا
135	سليمان بن عباس بن سليمان حاجي	1974-04-14	عامل يومي	2011-02-27	محطةالحبيب ثامر بتونس العاصمة	أثناءالعودة من العمل	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر المرفق الأيسر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
136	سمير بن عمر بن عيفة السميري	1983-05-13	عون حرس وطني	2011-02-25	أمام وزارة الداخلية			طلق ناري		لا
137	سمير بن محمد بن بلقاسم الهمامي	1966-01-12	نجار	2011-01-13				طلق ناري	الجنب الأيسر	
138	سمير بن مراد الفزاني	1980-10-15	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة تونس	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	رميه على عجلة ملتهبة	جروح بليغة في عدة مناطق من الجسم	نعم
139	سنية بنت سالم المجدوب	1977-03-07	ممثل طبي بشركة	2011-05-06	البساج	أثناءالذهاب الى العمل		اعتداء بالعنف	الرأس والجسد	نعم
140	سيف الدين الحكيمي	1992-01-20		2011-02-18	بابيحر		شرطة			لا
141	سيف الدين الورفلي	1989-09-18	طالب	2011-01-13				طلق ناري	اليد اليسرى	
142	سيف الدين بن بلقاسم بن محمد رحيمي	1991-02-09	تلميذ	2011-01-12				طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
143	سيف الدين بن عبد الله بن علي فريضي	1991-09-01	لا شيء	2011-01-23	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اختناق	إصابة الجهاز التنفسي	لا
144	سيف الدين بن لمين بن مولدي الماجري	1988-12-06	عامل يومي	2011-01-12	العمران , حي الزياتين	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
145	سيف الله بن عبد العزيز بن يونس عياري	1990-06-16	صانع نجار	2011-01-13	الكرم الغربي قرب مركز الشرطة شارع فرحات حشاد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
146	سيف الله بن محمد الصالح بن عمر بن منصور	1980-07-14	عامل يومي	2011-02-26	امامولاية تونس	إعتصامالقصبة		طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
147	سيف بن سعيد بن الطاهر مفتاحي	1984-09-29	تلميذ	2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة				اليد اليمنى	نعم
148	الشريف بن عبد السلام بن سماني الصعدلي	1984-03-06	عامل يومي	2011-01-29	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الراس	لا
149	الشريف بن محمد بن أحمد الحجري	1949-04-15	عامل يومي	2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الذراع الأيمن	لا
150	شكري بن أحمد قاسمي	1982-09-30	لا شيء	2011-01-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بآلة صلبة	العينان-الظهر	نعم
151	شكري بن المختار بن خذر	1967-12-20	سائق سيارة تاكسي	2011-01-13	لافيات	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	لا
152	شكري بن حسين بن حسن الشريف	1972-09-02	عامل يومي	2011-01-15	نهجالمنجي سليم	أثناءحظر التجول		طلق ناري	اليد اليمنى	لا
153	شكري بن يوسف بن عماره حدودي	1974-09-24	عامل يومي	2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
154	صابر بن المهدي بن عبد العزيز غماقي	1986-11-24	تلميذ	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الظهر-اليد اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
155	صابر بن محمد بن بوجمعة العبيدي	1970-08-16	عامل يومي	2011-01-26						نعم
156	الصادق بن عمر بن محمد بالطيبي	1973-12-01	عامل يومي	2011-01-14	نهج سيدي عمر الكرم الغربي	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل اليسري - كسر	نعم
157	الصادق جوادي			2011-01-26	تونس , القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الساقين	نعم
158	صالح بن عباس العباسي			2011-01-21	القصبة	إعتصامالقصبة		اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	كسر الأنف	نعم
159	صالح بن محمد الغانمي	1962-03-22	عامل يومي	2011-01-31	المنزه , في حي المهرجان			اعتداء بالعنف	كسر في العمود الفقري و كسر في الرجل اليمنى	نعم
160	صالح بن محمود بن إبراهيم سلطاني	1986-04-15	عامل يومي	2011-01-16	عينزغوان.أمام مقر سكناه			طلق ناري	على مستوى الفخذ الايمن	لا
161	الصالحة بنت عماره النصراوي	1946-06-01	لا شيء	2011-01-19	جبلالجلود	حادثمنزلي			الكاحل الأيسر	لا
162	صبري بن سالم بن حميدة روين	1975-04-10	عامل يومي	2011-01-08	أمام قصر العدالة	اعتصامالمحامين	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
163	صبغة الله بن فرج بن محمد عفلي	1990-02-15	تلميذ	2011-02-25	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة		طلق ناري	الساق	نعم
164	صلاح الدين بن يوسف بن الهادي مفتاح	1988-06-01	تلميذ	2011-02-26	نهجالباشا تونس	أثناءقيامه بقضاء بعض الشؤون	شرطة	طلق ناري	الرئة	
165	ضياء بن عادل سلمان			2011-01-19				اعتداء بالعنف	المعصم الأيمن	
166	طارق بن محمد بن أحمد الجلاصي	1980-01-30	طالب	2011-01-11	ساحةمحمد علي أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر باليد اليمنى	
167	طارق مباركي		عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
168	عادل بن أحمد بن صالح غضباني	1978-06-18	عامل يومي	2011-01-25	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرقبة - الركبة	لا
169	عادل بن حسونة بن بلقاسم بن مسعود	1972-12-13	عامل يومي	2011-02-01	حيالزهور					لا
170	عادل بن خليفة بن عبدالله الوشتاتي	1966-07-23	عامل يومي	2011-01-15	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بآلة صلبة	الصدر	لا
171	عادل بن محمد بن محمود درعي	1990-02-06	عامل يومي	2011-01-13	باب الجديد			طلق ناري	الركبة اليسرى	نعم
172	عاطف بن رضا بن محفوظ الباهي	1990-12-01	تلميذ	2011-01-12	المركز الكرم الغربي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	لا
173	عاطف بن عمر بن عمر العكاري	1982-11-28	تلميذ	2011-01-14	احدى الأنهج المؤدية الى ساحة برشلونة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	أسفل الجبين	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
174	عاطف بن محسن بن علي خليفي	1990-07-31		2011-01-24	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الراس	لا
175	عايدة بنت عبد الواحد الكلاعي	1972-01-07	لا شيء	2011-02-08	باب سويقة , الحفصية باب سويقة	اثناءالتواجد بالمنزل	شرطة	اختناق		لا
176	عبد الباسط عامر			2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الرجل	لا
177	عبد الباقي بن محمد النفطي بن مصباح مومني	1965-05-02	عامل يومي	2011-01-26	شارع الحبيب بورقيبة أمام وزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه	نعم
178	عبد الحميد بن الأزهر بن الأخضر بنمصباح	1956-08-29	عامل بلدي	2011-01-17	الكرمالغربي	أثناءالعودة من العمل		اختناق	الجهاز التنفسي	نعم
179	عبد الرزاق بن المولدي بن أحمد	1977-10-15	نجار	2011-01-13	حيالخضراء			طلق ناري	أعلى الفخذ	نعم
180	عبد الستار قلوي	1987-04-06			القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
181	عبد السلام بن علي بن عبد السلام بن طراد	1987-11-16	عامل يومي	2011-02-25	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		نعم
182	عبد العزيز بن أحمد المزوغي	1950-09-02	مدير تجاري بمؤس سة	2011-01-14	أمامالكنيسة في شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	نعم
183	عبد القادر بن بلعيد بن صالح غوفة	1981-10-20	عامل يومي	2011-01-08	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
184	عبد القادر بن محمد بن حميدة البنوري	1960-12-21	عامل يومي	2011-01-13	أمامدائرة الملاسين منطقة السجومي			طلق ناري	الركبة اليمنى	
185	عبد الكريم بن الطاهر بن الأخضر حناشي	1964-08-07	عامل يومي	2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف و اليد اليمنى	نعم
186	عبد الكريم بن محمد بن عبد اللع دبوسي	1953-02-25	عامل بالبناء	2011-01-29	بابالجزيرة			طلق ناري	الرجل اليسرى	
187	عبد الله رحيمي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
188	عبد المجيد بن الصغير بن سعيد العياري	1955-08-28	عامل يومي	2011-02-23	بابيحر			طلق ناري	الفخذ الايسر	
189	عبد الملك بن سعد بن علي الوسلاتي	1985-06-17	عامل يومي	2011-01-13	فيمنطقة باب الجديد	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
190	عبد الناصر بن علي الحسني	1966-07-22	عامل يومي	2011-01-14	العوينة،نهج سيدي ثابت	أثناءحظر التجول		طلق ناري	البطن و الحوض	لا
191	عثمان بن علي بن عثمان نصري	1988-03-20	عامل يومي	2011-01-29	القصبة	اعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
192	عدنان بن المبروك بن عثمان	1968-06-01	عامل يومي	2011-01-12	العمران الأعلى	مظاهرة		طلق ناري	ركبتيه الإثنتين	لا
193	عز الدين بن عبد الحميد بن محمد الصالح شريط	1961-10-30	عامل تجاري	2011-02-25	علىمستوى شارع باريس وبالتحديد قرب نزل أنترناسيونال	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	الحزام	نعم
194	عز الدين بن علي الهلالي			2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى واليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
195	عز الدين بن علي جامعي	1984-07-15	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن و الجانب الأيمن	نعم
196	عصام بن أحمد بن الجيلاني برهومي	1987-05-02		2011-01-30	سيديحسين السيجومى	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم	لا
197	عصام بن أحمد بن بوجمعة قاهري	1988-05-13	عامل يومي	2011-01-22	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى اليد اليسرى والساق اليمنى	لا
198	علاء الدين بن منصف بن خليل السعيدي	1985-01-13	طالبة	2011-02-26	شارعمدريد تونس	مظاهرة		طلق ناري	اليد اليمنى	نعم
199	علاء الدين بولعابي			2011-01-13	تونسالعاصمة			طلق ناري	الرجل اليمنى	
200	علاء بن حسان بن محمد بن العويني الكرمندي			2011-01-13	الكرم			اختناق	الجهاز التنفسي.	لا
201	علاء بن خميس القيزاني	1985-10-15		2011-02-27				طلق ناري		لا
202	علاله بن خير الدين بن علاله الغلقاوي	1977-08-06	عامل يومي	2011-01-14	بابالجزيرة من طرف BOBبالمتراك مع قنابل مسيلة للدموع					
203	على بن الصغير بوبكري	1993-02-24	تلميذ	2011-01-14						

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
204	علي بن سعيد بن علي زياني	1941-12-11	عامل يومي	2011-01-23	باب بنات , القصبة	إعتصامالقصبة		اختناق		لا
205	علي بن عبد الله بن علي غباره	1985-05-04		2011-01-15	شارع الحبيب بورقيبة			طلق ناري	الجانب الأيسر	نعم
206	علي بن مبروك بن فرحات حامدي	1963-08-06	عامل يومي	2011-01-14	أمامستشفى شارل نيكول					نعم
207	علي حراث		عامل يومي	2011-01-16	الكبارية حي النور	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الركبة اليمنى	لا
208	علية بنت أحمد بن عبد الرحمان داود	1973-08-29	لا شيء	2011-01-15	حلقالوادي			طلق ناري	في الرأس والكتف	لا
209	عماد بن الصغير الشنيتي	1980-10-22	عامل يومي	2011-01-20	شارع الحبيب بورقيبة	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى	نعم
210	عماد بن الهذيلي بن الجيلاني عنيزي	1977-08-09	طالبة	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
211	عماد بن محمد الطاهر بن سليمان القنوني	1976-10-17	عامل يومي	2011-02-25	شارعالحبيب بورقيبة	أثناءالعمل		طلق ناري	اليد اليسرى والفخذ الأيسر	نعم
212	عماد بن محمد الهادي بن منصور	1980-10-29	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين , سيدي حسين السجومي	أثناءتجمع مواطنين	شرطة	طلق ناري	الفخذ و اصبع اليد اليمنى	لا
213	عماد بن محمد مطير عمامة	1972-10-29	عامل يومي	2011-01-13	شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
214	عمار بن عبد الله بن حسن الدريدي	1958-08-01	سائق سيارة تاكسي	2011-01-16	نهج المختار عطية		جيش	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
215	عمر بن أحمد بن صالح عزيزي	1993-12-23	عامل يومي	2011-01-29	حي الزهور 1	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		اعتداء بآلة حادة	الكتف الايسر	لا
216	عمر بن عمار رويسي	1989-09-09	مطبعي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الوجه	لا
217	عمر بن محمد بن علي أمينة	1956-10-20	صانع صائغي	2011-01-15	نهج 4062 الملاسين تونس	اختراقرصاصة لنافذة المنزل		طلق ناري	الأذن و العين	نعم
218	عمر بن محمود بن حسين العيدودي	1976-06-15	عامل تجاري	2011-01-13	المرسالرياض	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسور بالكتف	نعم
219	عمر بوصاع	1994-08-26		2011-02-26	تونسالجمهورية , قرب السفارة الفرنسية		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	لا
220	عنتر بن محمد محرزي	1990-06-23	طالب	2011-01-22	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
221	غصوب بن محمد بن الصادق دغيم	1965-06-19	عامل يومي	2011-01-13	حي الخضراء	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
222	فاروق بن صالح بن أحمد كمامة	1984-07-06		2011-01-13	سيديحسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد	نعم
223	الفاهم بن فرج الهدياوي	1982-03-07	عامل يومي	2011-01-14	باب الجزيرة	أثناءعرض بضاعته بباب الجزيرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى / الرأس / الفم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
224	فتحي بن الصادق بن الهادي بوعلي	1963-06-11	عامل	2011-02-08	الحفصية	أثناءمساعدة متضررين	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
225	فتحي بن حسن بن صالح عبيدلي	1956-05-10	صاحب ورشة ميكانيك	2011-01-16				طلق ناري	الكتف الأيسر.	
226	فتحي بن ساسي عمر	1989-03-01		2011-01-13	حيهلال	أثناءالعودة من العمل	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	نعم
227	فتحي بن علام بن محمد شعلي	1986-08-24	تلميذ	2011-01-12	سيديحسين		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	
228	فتحي بن عماره بن محمد بن عزيزه	1962-07-01	عامل	2011-01-16	شارعالحبيب بورقيبة بالعاصمة	اضطرابات	شرطة	اعتداء بالعنف	العين.	نعم
229	فتحي بن محمد بن تليلي الميموني	1959-11-22	عامل يومي	2011-01-13	حيالزهور	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	العين اليسرى	نعم
230	فراس بن خالد بن قويدر اللطيف	1993-12-21	تلميذ	2011-01-15	منطقة الكرم	مسيرة سلمية				لا
231	فريد بن حميدة			2011-01-14				طلق ناري		لا
232	فطيمة بنت سلطاني بن صالح بنصر	1959-07-27		2011-02-12	حيابن خلدون تونس			اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	نعم
233	فهمي بن بشير بن عياد طبوعي	1990-07-16	عامل يومي	2011-02-26	تونسالجمهورية , البساج	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	إصابة بالرصاص في الفخذ	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
234	فؤاد بن صالح بن حسن المغيري	1963-12-06	رئيس عملة فندق	2011-01-27	القصبة	اعتصامالقصبة				نعم
235	فؤاد بن يوسف الطرخاني	1987-10-30	عامل يومي	2011-01-13	تونسالجمهورية , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
236	فيصل بن محمد علي بن الحبيب المؤدب	1973-05-15	عامل يومي	2011-03-05	الزهروني , أمام مقهي الفوز		شرطة	اعتداء بالعنف	العين اليسرى و الصدر	نعم
237	قيس بن الحسين بن يونس المديوني	1985-01-02	عامل يومي	2011-02-26	شارع الحبيب ثامر	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر في الساق	نعم
238	قيس بن الهاشمي بن علي الوحيشي	1990-05-30	طالب	2011-01-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	طلق ناري	الرأس - الساق	نعم
239	قيس راجحي			2011-01-13	السيجومي , سيدي حسين		شرطة	طلق ناري		نعم
240	قيس عبد اللطيف بن جمعة		حافظ أمن	2011-01-17	إبنسينا	أثناءالعودة الى المنزل	جيش	طلق ناري	الكتف	لا
241	كريم بن الشاذلي بن علي بن عبد الله	1987-07-31	عامل يومي	2011-01-12	حيابن خلدون	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين اليمنى	نعم
242	كريم بن رابح حوالي	1979-07-11	عامل يومي	2011-01-13	الكرمالغربي	مظاهرة		طلق ناري	الساق اليسرى	لا
243	كريم بن عبد المجيد متاع الله	1982-10-03	فني في التبريد	2011-01-14	حلقالوادي , بالقرب من النافورة	عندامتطائه و شقيقة سيارة تتبع صخر الماطري	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
244	كريم بن محجوب طروش	1976-07-24	رئيس اشهار بشركة	2011-01-14	شارع الحبيب بورقيبة امام وزارة الداخلية	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض بكامل الجسم	لا
245	كريم بن محمد بن حطاب	1982-06-09	عامل يومي	2011-01-13	منطقةحي الخضراء			طلق ناري	الساق اليسرى	
246	كريم بهلول	1994-12-25		2011-01-28	باب بحر					
247	كمال الرزقي			2011-01-16	نهجعلي درغوث			طلق ناري		نعم
248	كمال بن أحمد الطرخاني	1970-01-06	عون خدمات	2011-01-13	شارع الحرية			طلق ناري	الساق اليسرى	لا
249	كمال بن مفتاح بن علي حمودة	1983-10-20	جزار	2011-01-13	الكرمالغربي	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
250	كمال بن موسى بن علي خضراوي	1974-08-23	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	العين اليسرى- الكتف	لا
251	الكيلاني بن صالح الجمل	1970-03-28	عامل يومي	2011-04-21	الكبارية		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى والصدر	لا
252	لطفى الطرودي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الساق- اليد	لا
253	لطفي الهيشري	1969-09-11	سائق سيارة إسعاف	2011-01-15	تونس , أمام سفارة السعودية			طلق ناري		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
254	لطفي بن إبراهيم بن بلقاسم الطويلي	1976-07-01	عامل يومي	2011-01-13	حيهلال	مظاهرة		طلق ناري	اليد اليمنى	
255	لطفي بن عمر بن محمد بن غزيل	1967-12-17	مغازي بشركة	2011-01-13	نهجساقية سيدي يوسف البساج لافيات		شرطة	اعتداء بالعنف	كسور بالضلوع	لا
256	لطفي بن محمد الجلاصي	1977-02-10	عامل يومي	2011-01-16	ساحة المنجي بالي	اضطرابات		طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
257	لطفي بن محمد بن عمار المناعي	1954-06-04		2011-01-16	نهجعبد الرزاق الشريبي		شرطة	طلق ناري		نعم
258	لطفي شعباني			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
259	لمجد بن حسن بن عبد الرحمان صغير	1975-03-06	عامل يومي	2011-01-20	شارع الحبيب بورقيبة		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
260	ماجد بن التيجاني برهومي	1980-09-02	عامل يومي	2011-01-14	أماموزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض بعدة مناطق من الجسم	نعم
261	مالك القصوري	1994-05-24	تلميذ	2011-01-14						
262	ماهر بن فتاح سويسي	1986-02-08	لا شيء	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	جرح على مستوى الركبة اليمنىوكسر سن وإنتفاخ في الوجه مع عدة جروح	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
263	ماهر بن محمد بن الحسين الأكحال	1991-12-11	عامل يومي	2011-01-13	السيجومي , سيدي حسين	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	ساقه اليمنى	نعم
264	مجد الدين بن محسن الخميري	1991-04-30	تلميذ	2011-01-13	سيديحسين , حي الروضة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر	لا
265	محجوب بن محمد لن محمد المعزون	1981-03-07	لا شيء	2011-01-13	بوسلسلةالمرسى الرياض		شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم
266	محرز بن عمار بن حسين	1972-01-26	عامل بشركة	2011-01-13	الكرم	مظاهرة		رصاص مطاطي	اليد اليمنى و الساق اليمنى.	نعم
267	محرز بن محمد المكي بن عبد الله مناعي	1975-10-12	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
268	محسن بن بلقاسم جلاصي	1951-03-15		2011-01-12	ساحةمنجي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين	نعم
269	محسن بن رمضان بن الزين عبيدي	1975-06-16	عامل يومي	2011-01-13	حيالرياض المرسى	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن واليد اليسرى	نعم
270	محمد إسماعيل بن سليم بن عبد الحميد النفاتي	1992-07-16	تلميذ	2011-01-28	القصبة	اعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		لا
271	محمد أشرف بن محمد بن الهادي ميلاد	1987-10-15	تلميذ	2011-02-25	القصبة	إعتصامالقصبة		اختناق بغاز مسيل للدموع	الفخذ الساق اليسرى بفعل إحلاق القنابل المسيلو للكمزع	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
272	محمد الطيب بن معمر الزين	1983-03-07	تقني سامي بشركة.	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	العينين و الأنف	نعم
273	محمد العبودي		لا شيء	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
274	محمد المهدي بن الأسعد بن عمار زروق	1990-10-20	طالبة	2011-07-16	أمام مستشفى الأطفال بباب سعدون	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	
275	محمد المهدي بن حسن النغموشي	1988-08-27	لا شيء	2011-01-14				طلق ناري	الذراع الأيمن.	
276	محمد الهادي بن احمد عزيزي	1960-08-13	عامل يومي	2011-01-29	تونسباب الخضراء , شارع مدريد			اعتداء بالعنف		لا
277	محمد الهادي بن التهامي بن محمد ساهلي	1975-04-14	تلميذ	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى اليد اليسرى وكذلك الأذن اليسيرى	لا
278	محمد الهادي بن العروسي حمدي	1980-01-04		2011-01-28	شارعالحبيب بورقيبة أمام مقر وزارة الداخلية		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	احمرار بالوجه	لا
279	محمد الهادي بن عمار بن أحمد الخماسي	1976-03-24	عون أمن	2011-01-16	الكبارية , مقهى دقة بحي إبن سينا	اضطرابات		اعتداء بالعنف	كامل الجسم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
280	محمد أمين بن المولدي الجبالي		تلميذ	2011-01-12	سيديحسين	أثناءالتواجد في الطريق العام		طلق ناري	اليد اليسرى	نعم
281	محمد انيس بن عمر بن بلقاسم الرعاش	1971-07-17		2011-01-31	أمام" كشك"بشارع قرطاج تونس	أثناءالتواجد بالطريق العام	شرطة	اعتداء بالعنف	الكعب الأيمن	لا
282	محمد أيمن بن منصف بن أنقليز	1982-10-25	عامل يومي	2011-01-14	منطقةالكرم الغربي	أثناءالعودة الى المنزل		اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس و الأذن	نعم
283	محمد بن أحمد بن سالم العكاري	1964-02-10	عامل يومي	2011-01-13	أثناءحراسة المعهد	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		اعتداء بالعنف	الركبة اليمنى	نعم
284	محمد بن الحبيب بن محمد عزوز	1986-12-07	عامل	2011-01-14	تونس العاصمة أمام مقر وزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	أصبت بعدة كدمات بالظهر وكسرت سني وأصبت بحالة من الذعر مما أغميعليا	نعم
285	محمد بن العربي طرخاني	1953-09-15	أستاذ تعليم ثانوي	2011-01-13	أمامامقر الاتحاد العام التونسي للشغل بساحة محمد علي	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
286	محمد بن المبروك الفرجاني	1977-07-24	عامل يومي	2011-01-13	أمام المنزل بالكرم الغربي	طلقناري و اعتداء بالعنف	شرطة	طلق ناري	ساق اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
287	محمد بن المولدي بن محمد الجندوبي	1988-10-07	حلاق	2011-01-13	تونس , نهج الحرية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى + الرئة وجانبه	نعم
288	محمد بن الهادي بن محمد بنعبد الرحمان	1990-05-04	عامل يومي	2011-01-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفك- الرأس	نعم
289	محمد بن بوبكر بن الطيب	1984-09-15	عامل يومي	2011-01-13	نهجكولونيا	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى	نعم
290	محمد بن دريس بن علي الجبالي	1986-02-12	تلميذ	2011-01-13	قمرت	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه و الرجل.	
291	محمد بن ساسي بن سمير السميري	1986-02-12	عامل	2011-01-13	شارعليون	مظاهرة			كسر في الساق اليمنى	نعم
292	محمد بن سالم بن محمد دبير	1979-07-31	موظف	2011-01-16	نهج إبن خلدون	تبادلاطلاق النار بنن الجيش و الشرطة		طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
293	محمد بن صالح بن عماره البوغانمي	1970-08-28	عامل بمعهد	2011-01-13	قربمنزله بالكرم الغربي	أثناءالعودة الى المنزل		طلق ناري	الحوض	نعم
294	محمد بن صلاح الدين المليتي	1985-12-26	عامل يومي	2011-01-14	حي الزهور	شجارمع أعوان الأمن ووحدات التدخل بثكنةبوشوشة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم / الأنف/ الرأس /الركبتين	لا
295	محمد بن عزوز الوسلاتي	1954-02-16	تاجر	2011-01-13	تونس , نهج ليون	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
296	محمد بن علي الجلاصي	1971-05-29	عامل يومي	2011-02-09	تونسTGM	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر و الحوض	نعم
297	محمد بن عمار بن صالح ذويب	1978-11-08	عامل يومي	2011-01-16				طلق ناري		
298	محمد بن مصطفي بالأمين صولي			2011-02-02	سيديحسين السجومي		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	نعم
299	محمد بن نبيل بن المولدي الهذلي	1988-10-29	عون أمن	2011-01-16	عينزغوان أمام المركز التجاري كرفور	أثناءالعمل	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى و اليسرى	نعم
300	محمد بن نور الدين بن يوسف الحسني	1982-05-11	طالبة	2011-01-13	باب الخضراء			طلق ناري	الساق اليمنى	لا
301	محمد حمدي		لا شيء	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
302	محمد خماري			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	اليد - الصدر	لا
303	محمد ديسق بن قيس بلعابي	2010-11-20		2011-01-13	الكرمالغربي	مظاهرة		اختناق	الجهاز التنفسي	
304	محمد راشد بن بشير بن أحمد الصالح غضباني	1981-08-05		2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الأنف-الفم-الصدر	لا
305	محمد سمو الدين بن علي الصابري	1995-06-29		2011-01-13	نهجباب الجديد			طلق ناري	الساق اليسرى	
306	محمد صلاح الدين بن المبروك مصباح	1953-05-16	مغني	2011-01-15	5نهج الهادي نويرة على مستوى شارع الحبيب بورقيبة	مداهمةمن قبل الشرطة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
307	محمد عبد المجيد بن الطيب بن صالح الهمامي	1968-02-19	عامل يومي	2011-01-22			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	
308	محمد عصام بن إدريس بن محمد المدغري	1970-03-23	عامل صناعة ستائر حديدية	2011-02-05	امامقر الولاية					
309	محمد علي الأحمدي			2011-01-13	الزهروني , الحرايرية	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
310	محمد علي بن حزاز	1998-04-10	تلميذ	2011-05-07	تونس , شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة		اعتداء بالعنف		نعم
311	محمد علي بن حسن بن بريك	1988-01-02	تلميذ	2011-01-13	أمامركز الأمنبجي 5 يسمبر الكرم الغربي	التواجدأمام مركز الأمن	شرطة	طلق ناري	الجنب الأيسر	لا
312	محمد علي بن رشيد بن محمد نصري	1989-06-07	تلميذ	2011-01-13				طلق ناري	الساق	لا
313	محمد علي بن علي التليلي	1984-12-12	عامل يومي	2011-01-12	حي ابن خلدون		شرطة	طلق ناري	تحت الكتف الأيمن	نعم
314	محمد علي بن فتحي الغرزي	1993-09-29	تلميذ	2011-01-13	نهجابن خلدون الكرم الغربي	أثناءالتواجد أمام المنزل	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	
315	محمد علي بن محسن الزياني	1983-06-21	عامل يومي	2011-01-12	نهجالجزيرة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر المرفق الأيمن	نعم
316	محمد عليين علي شطورو	1956-04-10	منشط رياضي	2011-02-26	تونس			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
317	محمد لطفي بن الحسين بن حسن صفرة	1984-02-18	تلميذ	2011-02-09	أمامحطة TGM بالعاصمة		جيش	طلق ناري		نعم
318	محمد نادر بن الشاذلي بن أحمد بن موسى			2011-01-13	مونفلوري			طلق ناري	الساق اليسرى	لا
319	محمد يسري بن نجم الدين علولو			2011-01-13	باب الجديد		شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
320	مراد بن الهادي بن الطيب العبيدي	1983-12-07	عامل يومي	2011-01-16	شارعالمحطة برشلونة					نعم
321	مراد بن حسين بن عبد الرحمان بن عمار	1968-12-20		2011-01-31	ساحةبرشلونة	اضطرابات	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الرجل اليسرى	نعم
322	مراد بن عبد الله رطيبي	1979-01-03	عامل يومي	2011-01-14	الكبارية			طلق ناري		لا
323	مراد بن محسن بن حسن بوسعيد	1977-04-12	عامل يومي	2011-01-05						نعم
324	مروان بن أحمد بن إبراهيم الخماسي	1984-02-28	تلميذ	2011-02-25	شارعالحبيب بورقيبة	أثناءالعودة الى المنزل		اعتداء بالعنف		نعم
325	مروان بن منصف الفطناسي	1986-04-04	عامل مختص بشركة.	2011-02-26	شارع باريس			طلق ناري	الفخذ الايمن	نعم
326	مروان بن يوسف بوحسين	1989-02-03	عامل يومي	2011-01-14	العوينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	لا
327	مسعودة بنت عمر العبيدي	1935-04-20	لا شيء	2011-01-15	كرمالغربية , امام المنزل			اعتداء بالعنف	الفك و الأسنان	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
328	معز التومي بن يونس بن يوسف قادري	1988-11-10	طالبة	2011-02-27	تونس , أمام سفارة فرنسا		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس- الجبين والفم	نعم
329	معز بن التومي بن الهادي هذلي	1987-05-20	عامل يومي	2011-01-15	تونس			طلق ناري	اليد اليسرى	لا
330	معز بن صالح بن مفتاح الرزقي	1981-02-10	عامل يومي	2011-02-25				اعتداء بالعنف	الرأس	
331	معز بن علي بن محمد الهنتاتي	1970-06-22	تاجر	2011-05-06	تونس , بنهج لكسونبررغ تونس العاصمة أما م البنك العربي التونسي	أثناءعملية مطاردة	شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر	نعم
332	معز بن مسعود بن علي البوزيدي	1989-04-29	عامل يومي	2011-01-13	سيديحسين	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر	نعم
333	مكرم بن أحمد القاسمي	1987-06-26		2011-01-13	قبالةمصحة العياري بباب الجديد			طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
334	مكرم بن حمادي بن الأخضر هرشي	1987-09-03	تلميذ	2011-01-16	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بآلة صلبة	الصدر	نعم
335	منال بنت محمد الهادي بن صالح بن عبد الرحمان البركاتي			2011-02-08	أمام ولاية تونس		جيش			لا
336	المنجي بن محمد البكوش المولهي	1949-06-30	صاحب سيارة أجرة	2011-01-14	باردو , في سيارته قرب مقهى الملعب التونسي	أثناءالعمل	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن من الرأس	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
337	المنجي بن محمد بن بنور بو غطاس	1955-10-08	سائق سيارة تاكسي	2011-02-26	حيالنور الكبارية	التعرضلهجوم من قبل مسلحين		اعتداء بسلاح أبيض	الجنب الأيسر	نعم
338	منذر بن صالح بن عماره مناعي	1970-02-02	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب البورقيبة العاصمة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
339	المنذر بن محمد الصالح بن أحمد بنسهيلي	1968-10-17		2011-02-26	شارعالحبيب بورقيبة					
340	المنصف بن محمد بن رمضان الغانمي	1963-02-01	عامل يومي	2011-01-29	ساحةبرشلونة العاصمة	أثناءالعودة الى المنزل		اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	اليد اليمنى	نعم
341	المنصف بن محمد بن علي بنجمعة	1958-06-04		2011-01-29	حلقالوادي			اعتداء بالعنف		لا
342	منصور الخزري			2011-01-16	نهج علي درغوث			طلق ناري	أصيب بطلق ناري في الساق	لا
343	منيار بن فرج	2005-04-20		2011-01-17	سيديفتح الله , جبل جلود			اختناق بغاز مسيل للدموع		نعم
344	منير بن حمده بن حميده الحذيري	1978-05-16		2011-01-10	منطقة جبل خاوي المرسى الغربية	أثناءمطاردة أحد المشتبه بهم		اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	
345	منير بن عبد السلام بن علي رزقي	1969-05-17	عامل يومي	2011-01-14	سيديحسين , داخل أحد المقاهي	أثناءالتواجد بالمقهى	شرطة	طلق ناري	اليد / بتر الذكر	نعم
346	مهدي بن احمد بن الطاهر ترهوني	1987-07-30	طالب	2011-01-16	تونس , شارع الحبيب بورقيبة	أثناءحظر التجول	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى الرأس	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
347	مهدي بن رضا الفاهم	1988-01-25		2011-01-24	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	جرح برأس بواسطة قنابل مسيلة للدموع	نعم
348	مهدي بن عبد الرزاق الصمعي	1985-02-25	تقني بشركة	2011-01-14	قربوزارة الداخلية	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	المنكب الأيسر	نعم
349	المهدي بن علالة بن عبد الله قيزاني	1985-08-01	لا شيء	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر- الرقبة	نعم
350	مهدي بن محسن بن ناجي النهدي	1981-03-14	تلميذ	2011-01-13	سيديحسين , قرب محل سكناه			طلق ناري	الساق اليسرى	لا
351	موسى فرحاني			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	اليد اليمنى- الظهر	لا
352	موفيدة بنت عزوز بالحاج	1964-08-24		2011-01-14	سيديحسين			طلق ناري		لا
353	نادر بن شعبان بن الصادق حميد	1991-06-25	عامل يومي	2011-02-26	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر باليد اليمنى	نعم
354	الناصر بن حمودة بن أحمد إحسين	1972-08-05	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
355	الناصر بن عمارة بررجيم سلطاني	1979-03-15	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة قرب وزارة الداخلية	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
356	ناهل بن حمودة المحجوب	1981-03-16	طالب	2011-02-11	تونسالجمهورية , باب عليوة			اعتداء بآلة حادة		لا
357	نبيل بن عثمان بن الأزهر عمري	1985-09-08	تلميذ	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
358	نبيل بن علي بن حوسين حبلاني	1977-10-22	عامل يومي	2011-02-27	أماماالسوق المركزي بالعاصمة	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	الوجه	
359	نبيل بن عمر بن بلقاسم الحواشي	1973-01-15	عامل يومي	2011-01-15	الوريدية	مظاهرة	شرطة	اختناق		نعم
360	نجم الدين بن أحمد بن هلال بن بلقاسم	1987-02-24	تقني بشركة	2011-01-13	الكرمالغربي	أثناءالعودة من العمل		طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
361	نجيب بن عبد الرؤوف الجويمدي	1983-11-04	سائق شاحنة	2011-01-14	تونس	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القدم	نعم
362	نجيب بن علي مساهلي	1983-02-17	عامل يومي	2011-01-14	أمامامعمل الكابل سيدي حسين حي الفتح	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
363	نزار بن الطاهر العوني	1976-06-08		2011-01-28	تونس , القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الصدر - اليد اليمنى	لا
364	نصيب بيرم	1977-08-30	ممرض	2011-01-15	تونس , شارع 7 نوفمبرX route	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري	رصاصة بالذقن	نعم
365	نضال بن الهادي بن عثمان وهيبي	1986-11-02	عون حرس وطني	2011-01-15	أماالمركز التجاري كافور	أثناءحظر التجول	جيش	طلق ناري	الكتف.	نعم
366	نور الدين بن رمضان بن الطيب النهدي	1986-12-01	عامل يومي	2011-01-13	سيديحسين , في منطقة سيدي حسين قرب محل سكناه			طلق ناري	المؤخرة	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
367	نور الدين بن عبد العزيز بثوري	1960-07-10	عامل يومي	2011-01-14	قباضةالدخان السيجومي	أثناءالعمل		اعتداء بآلة حادة	الساق اليمنى.	
368	نور الفالح بن المولدي إبن الحاج حسن			2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة	مظاهرة 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	نعم
369	الهادي بن بلقاسم بن عمر ماجري	1960-01-24		2011-02-13	أمامصحة إبن زهر			اعتداء بآلة حادة		نعم
370	الهادي بن محمد بن علي السكراني	1959-03-23	صاحب محل تصوير	2011-01-16		أغراضشخصية				لا
371	الهادي بن محمد تاج بن يوسف الساعي	1988-01-22	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف		نعم
372	هالة بنت الأمجد بن خذاري العويشي	1976-04-19	لا شيء	2011-01-15	على مستوى 5 ديسمبر الكرم			طلق ناري		نعم
373	هشام بن ثابت بن بشير حمدي	1983-07-18		2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة بالعاصمة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه	نعم
374	هشام بن محمد الهادي بن عمر	1957-12-23	موظف	2011-01-14	أمامدرج محطة المترو بساحة الجمهورية	مظاهرة		دهس من قبل متظاهرين	معصم اليد اليمنى	نعم
375	هندة بنت محمد الهادي بن محمد بن علية	1980-09-16	لا شيء	2011-01-13	فيالمنزل	طلقناري من طرف أعوان الأمن	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن	
376	هيثم الخطاطفي			2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الاصبع	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
377	هيثم بن محمد الشاذلي	1986-07-23	تلميذ	2011-01-18	تونس		شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
378	وائل بن صالح بن إبراهيم العبيدي	1990-06-29	تلميذ	2011-01-13	حلقالوادي	أثناءحظر التجول	شرطة	طلق ناري	الأعضاء التناسلية	لا
379	وجدي بن حمودة بسيس	1992-05-27	تلميذ	2011-01-14	حلقالوادي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى	لا
380	وجدي بن علي بن سعد سعد	1987-05-25	طالب	2011-02-25	قربسفارة فرنسا			طلق ناري	اليد اليسرى و الفخذ الأيسر	نعم
381	وحيد بن حمادي بن الحسين ماجري	1980-11-30	عامل يومي	2011-01-18	سيديحسين	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
382	وحيد بن محمد الفائق حليمي	1990-01-15	عامل يومي	2011-02-25	تونس , القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الكتف-الأنف	لا
383	وسام بن إسماعيل الوسلاتي			2011-01-13	تونس			اعتداء بالعنف	الرأس	لا
384	وسام بن المنجي حامدي	1987-03-26	عامل يومي	2011-01-13	نهجالحجامين باب الجديد	اضطرابات		طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
385	وسام بن قليعي بن محمد الصالح سعد	1977-11-05	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر	لا
386	وسام بن مكي بن محمد الخزري	1988-06-10	عامل يومي	2011-01-13	سيدي حسين السيجومي	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
387	وسيم بن الحبيب بن سالم الزواوي	1993-12-04	تلميذ	2011-01-12	حيالتحرير	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
388	وسيم بن الطاهر بن نصر بن عماره النصراوي	2002-11-18	تلميذ	2011-01-31	فيالطريق العام			حرق		لا
389	وصام بن عمر بن أحمد ساسي	1976-10-13	عامل يومي	2011-01-14	شارعالحبيب بورقيبة					
390	وفيق بن الفايق حليمي	1993-01-03	تلميذ	2011-01-27	القصبة	إعتصامالقصبة		اعتداء بالعنف	الكتف	لا
391	وليد بن المنجي بن خميس الكسراوي	1989-06-01	تلميذ	2011-01-13	بمنطقةالكرم الغربي قبالة القباضة البلدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
392	وليد بن المنجي بن محمد روافي	1987-02-18	عامل يومي	2011-01-14	الكرم	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى	نعم
393	وليد بن بورقعة بن الفالح مولهي	1977-10-04	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق - اليد	لا
394	وليد بن عبد السلام بن البشير غضباني	1984-11-01	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
395	وليد بن علي بن بريك همادي	1986-09-02	عامل يومي	2011-01-12	الزهروني , حي بوقطفة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة اليسرى	لا
396	وليد بن علي بن محمد بنعبد الله	1981-06-05	عامل يومي	2011-01-28	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
397	وليد بن محسن الزارعي	1991-11-18	تلميذ	2011-01-24	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	طلق ناري	على مستوى الرجل اليمنى	نعم
398	وليدبن الهادي عمري	1978-05-25	طالب	2011-01-13	الكرمالغربي			طلق ناري	الفخذ الأيمن	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
399	وهاب بن عثمان بن صالح العويشي	1970-12-29	عامل	2011-01-18	علىسكة المترو في شارع باريس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	
400	ياسر الكرمندي			2011-01-13	الكرم			اختناق		لا
401	ياسين البكري		تلميذ	2011-01-14	الزهروني	أثناءالتواجد في الطريق العام	شرطة	طلق ناري	الساق	
402	ياسين المرسني	1993-09-18	تلميذ	2011-01-28	بمعهدباب الخضراء في فترة الراحة			اعتداء بآلة حادة		لا
403	ياسين بن بوجمعة بن صالح ذيبي	1986-11-06	عامل يومي	2011-01-25	القصبة	إعتصامالقصبة	شرطة	اعتداء بالعنف	آثار ضرب	لا
404	ياسين بن شعبان بن محمود مبروكي	1988-06-05	تلميذ	2011-01-13	باب جديد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
405	ياسين بن محمد الحبيب فارح	1986-07-17	لا شيء	2011-01-14	أمامعتمدية سيدي حسين السيجومي	ملاحقةمواطنين من قبل أعون أمن	شرطة	طلق ناري	المؤخرة	لا
406	يمينة بنت أحمد حرم عمار العياري عبد الصمد	1961-07-15	لا شيء	2011-01-14	أمامالمنزل					نعم

قائمة الجرحى : ولاية جندوبة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	سفيان بن الهادي بن وصيف الهميسي	1984-02-15	تلميذ	2011-01-15	طبرقة , هنشير بيرم			اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
2	عبد الحفيظ بن حسن ماجري	1955-03-01	عامل يومي	2011-02-14	جندوبة			طلق ناري	الساق	لا
3	عبد المجيد بن علي الزرقي	1962-03-22		2010-12-29	جندوبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد	نعم
4	ماجد بن الهادي سعودي	1983-02-27	طالب	2011-01-16	عين دراهم , حي 02 مارس		جيش	طلق ناري	البطن	نعم
5	منصف بن صالح المناعي	1967-01-26	لا شيء	2010-12-19	جندوبة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	العين	نعم
6	مهدي بن رحيم غزواني	1974-05-24	لا شيء	2011-02-14	جندوبة	مظاهرة	جيش	طلق ناري	الجهاز التناسلي	نعم

قائمة الجرحى : ولاية زغوان

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن خليفة بن صالح الفرحاني	1983-03-24	عامل يومي	2011-01-13	حمامالزريبة , شارع البيئة قرب الصيدلية	مظاهرة	حرس وطني ، شرطة	طلق ناري	الكتف.	نعم
2	حياة بنت علي بن الكيلاني الحوفي	1991-05-02	لا شيء	2011-01-10						
3	رشيد بن عبد القادر بن محمد الصالح الرياحي	1972-11-23	عامل يومي	2011-01-17	زغوان		شرطة	طلق ناري	الركبة.	
4	رياض بن المولدي بن عمر	1983-07-17	عامل يومي	2011-01-14	بئرمشارقة		شرطة	طلق ناري	الجبهة،الرقبة،الوجه، الصدر،الكتف،الأيمن	لا
5	شكري بن محمد الرياحي	1983-10-03	تلميذ	2011-01-14	زغوان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساقين	نعم
6	صابر بن محمد بن ناصر باشه	1978-06-16	عامل يومي	2011-01-14	زغوان			طلق ناري	الركبة اليمنى / الاصبع الأيمن	لا
7	طارق بن يوسف الدزيري	1983-10-03	عامل يومي	2011-01-12	أمام مركز حرس المرور بالفحص طريق القيروان	مظاهرة		طلق ناري	الكتف الأيمن / الجهة اليمنى من الصدر.	لا

8	الطيب بن حمادي بن الطيب زينة	1985-07-11	عامل يومي	2011-01-13	حمام الزريبة قرب المعتمدية	مظاهرة	حرس وطني ، شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن.	نعم
9	عادل بن حسين	1981-04-28		2011-01-17	زغوان			طلق ناري	الرجلين/ الحوض / الكتف الأيمن.	لا
10	عمار الطرابلسي		جزار	2011-02-06	المنطقة الصناعية جبل الوسط قبالة معمل البلور	توقيفمن طرف دورية أمنية.	حرس وطني	اعتداء بالعنف	الضلعتين	لا
11	فتحي بن محمد بن مسعود بن فرحات	1975-07-19	عامل يومي	2011-01-14	الفحص	مظاهرة	شرطة	دهس بواسطة سيارة شرطة	الرأس، الساق، الضلوع.	نعم
12	محمد بن مصطفى بن المولدي الزيات	1963-01-30	جزار	2011-02-06	قبالةمعمل البلور بالمنطقة الصناعية جبل الوسط طريق زغوان	توقيفمن طرف دورية أمنية.	حرس وطني	اعتداء بالعنف	سقوط بدني مستمر.	لا
13	محمدبن الطاهر العيفة	1976-09-10	لا شيء	2011-01-15	الفحص , طريق سمنجة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
14	مهران بن خليفة العمروسي	1982-06-24	صانع حلاق	2011-01-13	الفحص , بمحل الحلاقة حيث يعمل.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين اليمنى	نعم
15	نزار بن محمد الصغير بن الهادي بالصغير	1989-02-10	طالب	2011-01-12	قربمركز حرس المرور بالفحص	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجنب الأيمن و الظهر.	نعم

قائمة الجرحى : ولاية سليانة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	خالصة بنت محمود بن صالح حرم محمد علي حوايجي الجميلي	1964-09-01	لا شيء	2011-01-08				اعتداء بالعنف	الساق	لا
2	صابر بن الحبيب بن علي العرقوبي	1979-08-10	عامل يومي	2011-01-14	الكريب	أثناءالحراسة	شرطة	طلق ناري	الساق.ال يد	لا
3	صلاح بن محمد الأزهر بن بلقاسم زغدود	1986-05-05	عامل يومي	2011-05-13	الروحية			طلق ناري	ذراع	لا
4	قيس بن عزالدين العباسي	1986-10-24	عامل يومي	2011-01-08	مكثر	مظاهرة		اعتداء بالعنف	العين الظهر	لا
5	مجيد بن محمد العربي بن منصور الوسلاتي	1978-02-15	عامل يومي	2011-02-08	قعفور		جيش	طلق ناري		نعم
6	محمد الحبيب بن يوسف التليلي	1974-06-01		2011-01-14	مكثر	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه	نعم
7	محمد بن الهادي الظاهري	1989-03-20		2011-01-06	سليانة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	العين	لا
8	محمد علي بن حميدة بن بلقاسم حوايجي	1963-04-23	عدل منفذ	2011-01-08	مكثر , في المنزل			اعتداء بالعنف	العين	لا
9	هيثم بن محمد علي بن حميد حوايجي	1989-07-16	تلميذ	2011-01-08				اعتداء بالعنف	العين	لا

قائمة الجرحى: ولاية سوسة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	إلهام بن خالد بن سليمان عوينات	1984-10-31	موظفة بمكتب تعليم السياقة.	2011-02-01				اعتداء بسلاح أبيض	الرقبة الظهر البطن.	نعم
2	أمجد بن البشير بن جعفر	1992-05-28	مدير مساعد بمغازة والده.	2011-01-14	سهلول أمام محطة الوقود عجيل.		جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
3	أنور بن محمد بن عمر مسلمي	1983-04-16	نادل	2011-01-14	طريق القلعة الصغرى أمام المنزل.	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم
4	آية بنت عمار بن علي رحالي	1989-12-31	لا شيء	2011-01-15	داخل منزلها ببنر الشباك سوسة		شرطة ، جيش	طلق ناري	اليد اليسر	نعم
5	إيمان بن عبد الله الحمزاوي	1993-02-05	تلميذ	2011-01-15	امام سجن المسعدين			طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
6	أيمن بن عياد بن العربي سقير	1980-12-15	مقاول تكييف مركزي.	2011-01-15	شط مريم.			طلق ناري	الجانب الأيسر.	نعم
7	أيمن بن محمد علي بن الأمين محرزي	1983-08-16		2011-01-09	حي الرياض أمام كلية الحقوق.			اصابة بقنبلة مسيلة للدموع		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	بسام بن علي الطالبي	1986-03-22	عامل يومي	2011-01-20	حي التعمير			طلق ناري	الظهر و اليد.	نعم
9	بشار بن منصور هادفي	1986-05-20	تلميذ بالتكوين المهني	2011-01-09	داخل حديقة العمارة التي يقطن بها.		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس.	نعم
10	بشير بن علي بن حسين شعبان	1966-05-14	عون أمن	2011-01-09	حي الرياض			اعتداء بآلة حادة		لا
11	تبر بنت عمار بن علي رحالي	1983-03-08	لا شيء	2011-01-15	في منزلها ببئر شباك بسوسة		شرطة ، جيش	طلق ناري	الكلوة اليمنى	نعم
12	حازم بن المنصف الشطي	1992-04-27	عامل	2011-01-14	مساكن		شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن.	نعم
13	الحبيب بن أحمد بوناب	1982-05-01	عامل بشركة	2011-01-14	مساكن , نهج 20مارس		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
14	حسونة بن خليفة بن حسن عيساوي	1960-08-18		2011-01-15				طلق ناري		لا
15	خميس بن إبراهيم بن صالح التومي	1965-12-08	عامل يومي	2011-01-16	مساكن			اعتداء بالعنف		لا
16	راوية بنت محمود البوجاهي	1985-05-14	عاملة في معمل الكابل	2011-01-15	مساكن الطريق الرئيسي قرب السجن.		جيش	طلق ناري	الظهر و الرجل اليمنى.	نعم
17	رحاب رميدة			2011-01-15	سوسة			طلق ناري	الفخذ الأيسر.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
18	رضا بن محمد المولدي زلفاني	1983-09-03	نادل	2011-01-15	مسعدين , امام سجن المسعدين			طلق ناري	أعلى الكتف و الجهاز العصبي.	نعم
19	رياض بن بلقاسم بن علي الوريمي	1976-09-15	عامل يومي	2011-01-16	القلعةالصغيرة , حي الجديد حيث يقطن			طلق ناري	اليد اليمنى و مواقع مختلقة من الجسد.	نعم
20	زهير بن الجيلاني بن حسين غنام	1977-06-06	طالب	2011-01-10	حي الرياض		شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
21	سامي بكار	1978-07-05	حلاق	2011-01-12	سوق الأحد , أمام منزله شارع قاسم حي العوينة.		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
22	سامي بن محمد بن يوسف حما	1978-05-07	صانع نجار	2011-01-14	حي السويس أمام منزله قبالة ديوان الحبوب	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى.	نعم
23	سفيان مخلوف	1965-06-15	عامل يومي	2011-01-15	باب الجبلي دروج الغنام			طلق ناري	على مستوى الحوض.	نعم
24	سمير بن الطيب سعيد			2011-01-18	حمام سوسة , نهج سيدي الغربي حمام سوسة		جيش	طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
25	سهام بنت محمد الحبيب بن مختار رانسي	1987-06-07	لا شيء	2011-01-16	بمقر منزلها			طلق ناري	الجانب الأيمن من الصدر.	نعم
26	سهيل بن فوزي بن محمد التوزاني	1990-03-13	تلميذ	2011-01-15	مفترقالطرقات بوحسينة قبالة المعهد التقني			طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
27	صابر بن الصحبي بن حسن جلالي	1977-01-02	عامل يومي	2011-01-15	قرب مركز الحرس بشط مريم.			طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم
28	طارق بن محمد بن العجمي بن سعيد	1974-08-10	عون بالحماية المدنية	2011-01-15	على مستوى الطريق الحزامية كلية الحقوق حي الرياض		جيش	طلق ناري	اليد.	لا
29	عبد القادر بن صالح تاغوتي	1969-12-05	عامل يومي	2011-01-16	سوسة , بغابة الزيتون حوالي 50 متر بعيدا عن منزله.			طلق ناري	اليد اليسرى.	لا
30	عصام فرح	1978-01-12	حمال بالميناء.	2011-01-14	بجانب المنطقة بمساكن		شرطة	طلق ناري		نعم
31	علي بن حميدة بن حسن خلولي	1986-10-06	منشط اذاعي متعاقد.	2011-02-11	أمام باب إذاعة جوهرة - سوسة		جيش	طلق ناري		نعم
32	عيسى بن خميس بوهلال	1993-01-10	متربص في الاعلامية.	2011-01-14	مساكن		شرطة	طلق ناري	البطن و اليد اليسرى.	لا
33	فوزي بن علي بن محمد عفلي	1983-02-05	عامل يومي	2011-01-16	سوسة حي العوينة			طلق ناري	العين اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
34	قاسم بن علي بن أحمد الشرقي	1983-03-20	عامل يومي	2011-01-14	باب بحر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري		نعم
35	كريم بن رابح حمودة	1974-01-24	عامل وقتي بنزل	2011-01-15	مفترق طريق حي الريحانة - حي الزهور			طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
36	كمال بن الطاهر بن علي إبن عبد الحق	1980-06-27	عامل يومي	2011-01-15	أمام مقهى المنار السويس قبالة مكتب وزارة الفلاحة		جيش	طلق ناري	الجانب الأيمن.	نعم
37	لطفي بن عبد الحميد فرح	1981-12-05	عامل يومي	2011-01-14	بجانب مقر المنطقة بمساكن.		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
38	لطفي بن عبد الله بن مسعود راقوبي	1976-10-23	عامل يومي	2011-02-14	مصنع صوطاب	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		التعرض الى صعقة كهربائية	بتر يديه اليمنى	لا
39	ماهر بن مصطفى الدبار	1987-10-11		2011-01-09	حي الرياض		شرطة	دهس بواسطة سيارة شرطة		لا
40	محمد أسامة بن كمال الزغدودي	1996-02-02	تلميذ	2011-01-14	مساكن , أمام المنطقة.		شرطة	طلق ناري	الساقين.	نعم
41	محمد بن عبد الوهاب بن الناصر بنخليفة	1990-09-27		2011-01-20	حي بوخزر بوحسينة	اضطرابات		طلق ناري		نعم
42	محمد رضا الدهمول	1984-08-20	عامل في الحدادة.	2011-01-14	أمام منطقة مساكن.		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
43	محمد علي بن عبد المولى زلفاني	1992-02-10	عامل يومي	2011-01-20				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
44	محمد نجيب السعيداني			2011-01-14	القلعة الصغيرة ، قرب ميناء سوسة	مظاهرة	شرطة	اختناق		لا
45	مراد بن الحبيب البوزيدي	1980-01-21	عامل بالنجارة.	2011-01-15	قرب شركة النقل بمنطقة سويس طريق المنستير			طلق ناري		نعم
46	مروان لكحل	1993-09-10		2011-01-14	في طريق الذهاب الى الساحة الخلفية لبلدية مساكن.		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
47	منتصر الطيب			2011-04-08						
48	منعم بن عبد الله بالحاج صغير	1984-05-26	نجار	2011-02-01	واد بلييان، قرب دارالحرس بحمامسوسة.			طلق ناري	الظهر	نعم
49	منير بن عمار المكي بنبلقاسم	1972-11-23	عامل يومي	2011-02-19	بوحسينة , بالحي الذي يقطن به.			طلق ناري	اليد اليمنى.	لا
50	مهدي بن محمد الحبيب الأصغر الشاوش	1982-03-23	رائد بالادارة العامة للاصلاح و السجون.	2011-01-16	الطريق السيارة سوسة تونس باتجاه تونس.		جيش	طلق ناري	علي مستوى الظهر بالجهة اليمنى مما تسبب بإصابة الكبد والرئة اليمنمع نزيف داخلي	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
51	مهدي بن نورالدين مكانة	1985-09-12	عامل يومي	2011-01-20	بوحسينة , حي التعمير بجانب شقة تابعة لأصهار الرئيس المخلوع		جيش	طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
52	الناصر بن أحمد بن صالح الجدي	1963-12-07	سائق سيارة أجرة	2011-01-18	حمام سوسة	أثناءعملية مطاردة	جيش	طلق ناري	الجهة اليسرى من الرأس.	لا
53	الناصر بن صالح بن محمد مناد	1957-01-07	ممرض	2011-01-16	في طريق الخروج من المستشفى الجامعي فرحات حشاد			طلق ناري	اليد اليمنى	لا
54	وحيد بن علي نصري	1972-12-06	حارس	2011-01-15	سوسة			طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
55	وليد بن فتحي بن محفوظ ماماي	1986-07-20	تاجر	2011-01-15	الباب الجبلي			طلق ناري	الجانب الأيمن.	نعم
56	ياسين بن عبد الحميد بن عثمان مرزوقي	1995-01-11	عامل يومي	2011-01-14	حي التعمير			طلق ناري		نعم
57	يسري بن عزالدين بن محمد المحمدي	1984-08-03	طالب	2011-01-15	طريق مساكن الرئيسية			طلق ناري	الجانب الأيمن	نعم

قائمة الجرحى : ولاية سيدي بوزيد

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الاسعد بن بلقاسم بن العيدي أولاد عمر	1992-05-04	تلميذ	2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا
2	إسماعيل بن محمد اللافي بن معمر نصري	1984-06-26	عامل يومي	2010-12-24				اعتداء بالعنف		لا
3	أمجد بن صالح بن حسين عكاشي	1979-06-04	عامل يومي	2011-01-11	المكناسي قرب المدرسة الابتدائية الحبيب بورقيبة		شرطة	طلق ناري	الرأس.	نعم
4	أمير بن عبد القادر بن علي صالحي	1993-03-27	تلميذ	2011-01-07	الرقاب			اعتداء بالعنف	الظهر/الكتف/الا صبع	لا
5	أمين بن حمادي بن علي كحلي	1988-10-17	تلميذ	2011-01-26	الرقاب	اضطرابات		اعتداء بالعنف		لا
6	أيمن بن أحمد بن العيد مسعودي	1988-01-27	طالب	2010-12-26	أمام المنزل ثم بمركز الحرس بالرقاب و بمنطقة الأمن بسيدي بوزيد		شرطة	اعتداء بالعنف	العينين/الرأس/ا لظهر.	لا
7	أيمن بن عبد المجيد بن الصغير كرمي	1987-06-06		2011-02-22	سيديبوزيد		شرطة	طلق ناري	الساق و العين.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	بدر بن الهادي بن محمد عمري	1983-12-07	عامل يومي	2010-12-24	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
9	بسام بن صالح صرخي	1988-11-09		2011-01-08	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
10	بسام بن عبد الكريم بن العيدي سليمي	1988-01-27	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف	الوجه/الظهر/ك سور بالعمود الفقري.	لا
11	البصيري بن محي الدين بن الشيخ تليلي بلقاسم	1983-01-03	عامل يومي	2010-12-29				اعتداء بالعنف		
12	بوزيد بن محسن بن محمد برقوقي	1973-01-08	عامل يومي	2011-01-08	شارع الحبيب بورقيبة سيدي بوزيد	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الساق اليمنى	نعم
13	بوزيد بن محمد الصالح عماري	1965-03-05	عامل بالخارج	2010-12-20	حي الفرايجية بسيدي بوزيد.		شرطة	اعتداء بالعنف	عدة مناطق من الجسد.	نعم
14	توفيق بن سالم المانع	1965-03-04		2011-01-14	الرقاب			طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
15	توفيق بن عبد الحفيظ بن العكرمي عبيدي	1975-04-15	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف	كسور ورضوض	لا
16	توفيق بن محمد بن فرج ميساوي	1979-04-20	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
17	ثامر بن علي بن عبد الملك قادري	1992-11-20	تلميذ بمدرسة المعاقين	2011-01-20	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
18	الجمعي بن علي بن صالح كحلي	1987-10-13	عامل يومي	2010-12-26	الرقاب					
19	جهاد بن مصطفى بن علي الكامل عبيدي	1990-03-26	تلميذ	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف	الأنف و الفم.	لا
20	حاتم بن صغير بن تليلي بقاسم	1986-10-11		2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف	الساقين.	لا
21	حامد بن بشير بن محمد نصري	1976-02-01		2010-12-25				اعتداء بالعنف		لا
22	حامد بن محمد بن علي عزيزي	1981-02-13		2010-12-25	منزلبوزيان		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى.	لا
23	حسام بن محسن بن تليلي صماري	1985-07-15	طالب	2011-02-02	منزلبوزيان			طلق ناري		لا
24	حسن بن علي الصالح بن محمد الصالح زريبي	1973-07-13	تلميذ	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
25	حسن بن علي بن الصادق الهمامي	1967-03-12	فلاح	2011-01-12			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
26	حسين بن الصادق بن أحمد جلالي	1950-10-04	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف	الساق اليسرى.	لا
27	حمزة بن الناصر بن الطاهر الزارعي	1992-03-14	تلميذ	2010-12-24	منزلبوزيان			طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
28	حمزة بن محسن بن السعيدي نصري	1988-06-24	تلميذ	2010-12-25	منزلبوزيان			طلق ناري	الساق اليمنى	لا
29	خالد بن الطاهر بن محمد أحمدي	1988-04-23	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
30	خالد بن بوجمعة بن عبد الله خليفي	1975-03-07		2011-01-12	الرقاب, بمقر سكناه	اثناءالتواجد بالمنزل		اعتداء بالعنف	إصبع باليد اليمنى	لا
31	خالد بن فرج بن محمد الهمامي	1987-09-05	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب, السعيدة الشمالية		شرطة	طلق ناري	الفخذين/ الصدر/ الكتف/ البطن/ الساعد الأيسر/الابهام.	نعم
32	خالد بن محمد بن محمد التومي حمدي	1983-10-01	طالب	2011-01-26	منزلبوزيان				الساق اليمنى.	لا
33	خالد مسعودي	1973-07-16		2011-01-11	الرقاب			اعتداء بالعنف		
34	خليل بن محمد بن الأزهاري الجواد	1990-04-02	عامل يومي	2011-01-05	الرقاب			اعتداء بالعنف	الرأس/القدم/الظ هر.	لا
35	ذهبية بنت محمد بن صالح حرم محمد ميساويميساوي	1939-05-15	لا شيء	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف		نعم
36	رامي أولاد نصر	1991-12-23	تلميذ	2010-12-24	منزلبوزيان , أمام منزل رئيس المركز		حرس وطني	طلق ناري	الجانب الأيسر.	نعم
37	رائد بن عمر بوزيان	1993-03-03		2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
38	رمزي بن علي بن صالح عبدلي	1984-04-18	عامل يومي	2010-12-25				اعتداء بالعنف		لا
39	زياد بن محمد الطاهر بن الهادي قراوي	1989-05-24	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب	أثناءتشييع جنازة		طلق ناري	الركبة اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
40	زياد بن منجي بن مجيد الصالح جدراوي	1985-10-17	عامل يومي	2011-01-12	سيديبوزيد		شرطة	اختناق بغاز مسيل للدموع	العينين.	لا
41	زينة بنت السيد بن محمد ذيابي	1956-06-20	معلمة	2011-01-07	الرقاب, السعيدة	اضطرابات		اختناق		لا
42	سالم بن أحمد بن سعد عواصي	1958-10-03	وكيل مقهى.	2011-02-04	شارع الحبيب بورقيبة أمام مركز الشرطة.		شرطة	طلق ناري	العين اليسرى و اصبع اليد اليسرى.	نعم
43	سامي بن محمد بن عمر عبيدي	1981-09-04	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
44	سفيان بن الطاهر قادري			2011-01-29	الرقاب					
45	سفيان بن محجوب بن علي السعيدي	1976-07-08	موظف	2011-01-13	أثناء الإضراب العام بسيدي بوزيد	اضطرابات		اعتداء بالعنف	الوجه و العين و عدة مضاعفات ى.	لا
46	سمير طقوقي	1990-08-08	عامل يومي	2010-12-25	منطقة الشرطة بسيدي بوزيد.		شرطة	اعتداء بالعنف	أماكن عديدة من الجسد.	نعم
47	سيف الله سليمي	1979-04-19		2011-01-09						لا
48	شادي بن محمد الصالح بن علي الزاهي عبيدي	1990-07-05	طالب	2011-01-09	الرقاب , طريق بئر علي بالقرب من مخبزةالزارعي		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر و اصابة على مستوى العصب.	لا
49	شوقي بن الخليفي بن علي بكاري	1981-01-10	عامل يومي	2010-12-24						لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
50	صدام بن محمد الناعسي بن علي حماده	1990-10-13	عامل يومي	2011-01-11	المزونة		شرطة	اعتداء بالعنف	رضوض بالساقين و العينين و آثار العنف على عدة مناطق من الجسد.	نعم
51	الطاهر بن الأزهر بن الطيب عيادي	1960-02-06	عامل يومي	2011-01-14	بنرالحفي, حي الزهور.	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		اعتداء بالعنف		نعم
52	الطاهر بن يونس بن علي جلالي	1955-04-25	فلاح							لا
53	عادل بن بلقاسم بن عمر شابي	1979-11-11	عامل يومي	2011-01-09					الفخذ الايمن	
54	عادل بن جمال بن محمد البشير بوكدوس	1976-09-04	عامل يومي	2011-01-16						
55	عاطف بن عبد السلام بن عمر خليفي	1989-09-25	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			طلق ناري		لا
56	عامر بن الطاهر بن عامر طقوقي	1972-06-20	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			طلق ناري	الظهر.	لا
57	عبد الحكيم بن صالح بن أحمد عبيدي	1961-01-05	عامل يومي	2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
58	عبد الستار بن محمد الصغير بن محمد زارعي	1977-06-21	عامل يومي	2011-01-10						لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
59	عبد القادر بن عمر الساري	1973-09-14	ناظر مساعد بوحدات التدخل.	2010-12-21	سيديبوزيد			اعتداء بالعنف		نعم
60	عبد الكريم بن بوبكر بن إبراهيم حاجي	1965-11-06	معلم تطبيق	2011-01-09	الرقاب			طلق ناري	الفخذ الأيسر.	لا
61	عبد الكريم بن محمد بن محمود ميساوي	1988-08-07	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب , عمادة السعيدة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	مفصل اليد اليسرى.	لا
62	عبد الملك بن بلقاسم بن العفيف عيوني	1982-04-08	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
63	عبد الملك بن مختار بن عبد العزيز عكروتي	1991-01-01	تلميذ	2010-12-27	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
64	العربي بن مسعود بن العربي قادري	1975-11-01	تلميذ	2011-01-09	الرقاب	اعتصامأمام الولاية	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس والصدر	لا
65	عزالدين بن محمد بن بلقاسم زينوبي	1965-09-24	صاحب ورشة ميكانيك	2010-12-17	مقهى أولمبيك بسيدي بوزيد.		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و القفص الصدري.	لا
66	عصام بن ميمون بن عمارة غابري	1969-06-29	أستاذ تعليم ثانوي	2010-12-23	مكناسي , شارع الحبيب بورقيبة		شرطة	اعتداء بالعنف	العينين/الأنف/الي دين/الفخذ الأيسر	نعم
67	علاء الدين بن محمد صالحهابري			2011-01-18	مكناسي				اليد و الرجل.	نعم
68	عمار شهر العماري محمودي	1950-10-08	فلاح	2011-01-11	سيديبوزيد , مقر الولاية	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
69	عمر بن بوجمعة بن محمد صرخي	1989-04-06	عامل يومي	2011-01-08	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
70	عمر بن سالم بن الحاج علي عبيدي	1977-01-01	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		
71	عمر بن عمر بن عباس منصري	1987-07-12	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب , أمام المغازة العامة	اضطرابات		اعتداء بالعنف		لا
72	عمران بن الأزهاري بن أحمد عبيدي	1960-01-01	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
73	العيدي بن أحمد بن علي ميساوي	1971-12-02	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب			طلق ناري	الفخذ الأيسر.	لا
74	غازي بن كمال بن عبد الله طقوقي	1992-02-18	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف	الساق اليمنى واليد اليسرى	لا
75	غسان بن عبد الله بن محمد العبيدي	1992-11-11	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب			اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	اليد اليمنى.	لا
76	فاروق بن إبراهيم بن عبد الحفيظ عبيدي	1988-04-03			الرقاب			اعتداء بالعنف	الأنف.	نعم
77	فاضل بن المولدي بن تليلي عيوني	1991-06-28	تلميذ	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
78	فاطمة بنت بوجمعة بن عبيد ميساوي	1984-01-01	لا شيء	2011-01-07	الرقاب, السعيدة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
79	فهمي بن عبد العزيز بن عباس حمدي	1990-02-12	تلميذ	2010-12-24	منزلبوزيان			طلق ناري	الساق اليمنى.	
80	فهمي سعيد بن محمد جوادي	1974-08-22		2010-12-17	أمام محكمة الناحية بسيدي بوزيد.		شرطة	طلق ناري	الركبة.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
81	قيس عبيدي			2011-01-09	سيديبوزيد			اعتداء بالعنف		لا
82	الكافي بن الحسين بن الاخضر حيدري	1965-05-04		2010-12-24	بالمنطقة الكائنة بمنزل بوزيان		شرطة	طلق ناري	الصدر واليد اليمنى	لا
83	كريم بن فتحي بن عبد الكريم معط الله	1990-08-15	عامل يومي	2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
84	كمال بن محمد بن محمد عبادلية	1974-04-11		2011-01-14	سيديبوسعيد		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
85	كمال بن مكي بن محمد نصيري	1978-07-09	حرفي في دهن و تبييض المباني.	2010-12-17	سيديبوزيد		شرطة	اعتداء بالعنف	الفك العلوي/الأذن اليسرى/العين اليمنى/الظهر.	نعم
86	كيلاني بن محمد اللافي بن معمر نصري	1980-11-01	عامل يومي	2010-12-26	منزلبوزيان			طلق ناري		لا
87	ليلي بنت البشير بن أحمد جابلي	1970-02-24	لا شيء	2010-12-25	الرقاب		شرطة	اختناق	اختناق نتج عنه وفاة الجنين.	لا
88	ماهر بن الحبيب بن القادري حمدي	1988-08-08	تلميذ	2011-02-02	منزلبوزيان			رصاص مطاطي		لا
89	ماهر بن مصباح هاني	1981-01-21	عون متعاقد بمحكمة	2010-12-26	الرقاب			اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
90	مبروك بن ضو بن علي ميساوي	1976-01-06	عامل يومي	2011-01-07				طلق ناري	اليد اليسرى	لا
91	المبروك بن محمد بن الأزهر الكامل	1988-01-18	طالب	2010-12-25	المزونة , أمام مقر البلدية.		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
92	مبروكة بنت الطيب بن بلقاسم حاجي	1961-06-10	لا شيء	2011-01-10	الرقاب			اختناق		لا
93	مجد بن الحسين بن يوسف هاني	1991-02-13	عامل يومي	2010-12-18	سيديبوزيد		شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	العين اليسرى/ الأنف	نعم
94	محسن بن سالم عبيدي	1971-03-20		2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
95	محمد الهادي بن سعد بن حويشي عبيدي		لا شيء	2011-01-13	الرقاب , بالقرب من مقر المعتمدية.	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالأسنان الأمامية و رضوض بالجسد و تفكك بالفكين.	نعم
96	محمد أمين الهمامي	1990-01-17		2011-01-07	الرقاب			طلق ناري	الفخذ و الكتف.	لا
97	محمد أمين بن الهادي بن محمد بن صالح ميساوي			2011-01-08	الرقاب		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
98	محمد أمين بن مختار بن محمود خير الدين	1987-12-25		2011-01-07	الرقاب, السعيدة	مظاهرة		طلق ناري		لا
99	محمد بن أحمد بن محمد ضيفي	1961-07-10	فلاح	2011-01-11	الرقاب , الرقاب					لا
100	محمد بن العربي بن علي الحسيني سعودي	1977-08-09	تلميذ	2011-01-10	سبالة , في الشارع الرئسي	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع		نعم
101	محمد بن عادل بن محمد المحسن بن عكرميقندوزي	2000-08-27		2011-01-02	منزلبوزيان					لا
102	محمد بن مختار بن محمد أم هاني	1983-09-22	عامل يومي	2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
103	محمد بن نور الدين بن أحمد عامري	1991-04-14	طالب	2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف	الضهر /الكتف/ القدم.	لا
104	محمد عمار بن محمد الأزرق بن علي عبيدي	1974-10-18	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
105	محمد غابري	1988-10-07	لا شيء	2011-01-16	المكناسي حي الفتح.			طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
106	محمد ناصري	1994-12-13								لا
107	محمد ياسين بن نصر بن يوسف حيدوري	1992-05-09	تلميذ	2011-01-26	منزلبوزيان			طلق ناري		لا
108	محمود بن أحمد بن العايش عبيدي	1984-03-01	تلميذ	2011-01-26	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
109	محي الدين بن المولدي بن حسن عثماني	1971-06-11	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
110	محي الدين بن جدو			2011-01-18						نعم
111	مختار بن مصطفى بن محمد ضيفي	1981-06-07	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
112	مختار بن معاوية بن علي عكروتي	1982-12-25	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب		شرطة	رصاص مطاطي	الساق اليمنى	لا
113	مراد بن محمد بن الطيب عامري	1989-02-03	عامل يومي	2011-01-19	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
114	منجية بنت محمد ميساوي	1970-06-26	معلم	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
115	منصف بن أحمد بن ضو صمودي	1984-12-26	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب, حي النصر.		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
116	المنصف بن سالم بن محمود ميساوي	1978-01-05	عامل يومي	2011-01-08	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
117	المنصف بن محمد المولدي بن محمد ضاوي	1992-01-05	تلميذ	2011-01-09	سيديبوزيد , حي النور الغربي أمام المنزل.		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق.	نعم
118	منصف بن محمد الناصر بن علي زيني	1973-03-11	فلاح	2011-01-09	الرقاب			طلق ناري	النصف الأعلى من الفخذ الأيمن.	لا
119	منيرة بنت بلقاسم بن صالح إعبيدي	1962-04-25		2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
120	المولدي بن عمار بن النور حمد	1959-11-28		2010-12-24						
121	المولدي بن مسعود بن بلقاسم حامدي	1964-07-19	عون اداري بمدرسة خاصة.	2011-01-13	سيديبوزيد , أمام مقر البلدية		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
122	ميداني بن العكرمي بن محمد الصغير قاسمي	1976-03-11	مقاول بناء	2011-01-26	المكناسي			اعتداء بالعنف	الساق اليسرى/الرجل اليسرى/اليد اليسرى/الرأس.	لا
123	ناجي بن صالح بن علي ميساوي	1973-01-10	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب, السعيدة الشمالية			اعتداء بالعنف		لا
124	الناصر بن عمار بن حامد عبد للي	1974-02-15	تاجر	2010-12-25	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
125	ناصف بن محمد عبد الجليل بن مختار ميساوي	1989-10-22	تلميذ	2011-01-07	الرقاب , منطقة السعيدة.		شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه/الأذن /الظهر	لا
126	نبيل بن مجيد بن عبيد قاسمي	1981-02-04	عامل يومي	2011-01-07				اعتداء بالعنف		لا
127	نبيل بن ناجي بن محمد علي قادري	1987-05-06		2011-01-09	سيديبوزيد			طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
128	نجاة بنت محمد بن فرج ميساوي	1976-11-19	لا شيء	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف		لا
129	نزار بن طاهر بن أحمد بوعزيزي	1985-09-06	عامل يومي	2010-12-18	منطقة الأمن بسيدي بوزيد.		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
130	نزار بن محمد بن الأخضر عكروتي	1991-01-01	تلميذ	2011-01-26	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
131	نزار بن محمد عبد الوهاب بن مسعود قاسمي	1992-03-30	تلميذ	2011-01-07	الرقاب			طلق ناري	كامل الجسد.	لا
132	نزار بن مختار بن حسن صماري	1980-08-04	عامل يومي	2010-12-25	المكناسي				الصدر	لا
133	نسيم بن عمر بن محمد عباسي	1986-05-12	عامل يومي	2011-01-28	منزلبوزيان			طلق ناري	الرجل اليسرى.	لا
134	نسيم بن فرج بن عيساوي جلالي	1988-07-01	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
135	نسيم بن محمد علي بن يونس قادري	1985-12-03	عامل يومي	2011-01-09	الرقاب			اعتداء بالعنف	اليد و الساق اليسرى.	لا
136	نسيم زويدي	1987-07-13		2011-01-09						

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
137	نوة بنت حسن بن ميساوي	1961-06-13	لا شيء	2011-01-07	قرية السعيدة من معتمدية الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف	العمود الفقري	لا
138	نور الدين بن خليفة بن محمد بوحاجب	1984-06-25	حارس بمركز البريد بالمزونة.	2010-12-24	مقر مركز البريد بالمزونة.		شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر و اليد و الرجل اليمنى	نعم
139	نور الدين بن عبد الرحمان بن عبد الملك الصالحي	1991-01-05	عامل يومي	2010-12-28						
140	نوفل بن عمر بن محمد عباسي	1980-11-22	تلميذ	2010-12-25						
141	نوفل بن مصطفى بن عمر ميساوي	1989-11-06	عامل يومي	2011-01-07	الرقاب	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الأذن/الكتف/الرقبة/البطن	لا
142	الهادي بن محمد بن صالح مساوي	1971-03-10	عامل يومي	2011-01-08	الرقاب			اعتداء بالعنف		نعم
143	الهادي بن محمد بن علي عبيدي	1971-01-09	عامل يومي	2011-01-10	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
144	الهاشمي بن محمد بن إبراهيم عكروتي	1980-03-16		2010-12-25	الرقاب , مقهى المغرب العربي الكبير.			اعتداء بالعنف		لا
145	هشام بن حسن بن علي مصباحي	1986-06-07	تلميذ	2011-01-12	مكناسي , المكناسي			اعتداء بالعنف	اليد و الظهر.	نعم
146	هيثم بن الجمعي بن علي بنعلي	1990-08-22	تلميذ					رصاص مطاطي	الساق اليمنى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
147	هيثم بن الحسين بن الطيب شعيبي	1987-02-21	تلميذ	2011-01-12	سيديبوزيد , حي النور الغربي		شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل/الكتف/الرأس.	نعم
148	هيثم بن محي الدين بن المولدي عثماني	1993-08-19	عامل يومي	2011-01-08	بمنطقةالسعيدية			اعتداء بالعنف		لا
149	وحيد بن محمد الصالح بن بشير مصباحي	1976-06-15	عامل يومي	2010-12-29			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
150	وسام الدين بن عمر بن محمد الصغير حمدي	1987-09-14	تلميذ	2011-01-08	منزلبوزيان			طلق ناري		
151	وسيم بن محمد بن الأزهر حمدي	1992-01-17	تلميذ	2011-02-04	منزلبوزيان			اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	اليد اليسرى.	لا
152	وفاء بنت علي بن بلقاسم ضيفي	1980-01-20	لا شيء	2011-01-07	الرقاب			اعتداء بالعنف		لا
153	وليد باسم بن محمد بن الجمعي حمدي	1983-02-26	طالب	2011-01-22				طلق ناري	الساق اليسرى.	لا
154	وليد بن محمد بن بلقاسم عكروتي	1983-01-30	تلميذ	2011-01-22	الرقاب	مظاهرة		اعتداء بالعنف	اليدين	لا
155	وليد بن محمد بن علي الساسي حمدي	1989-04-17	تلميذ	2011-01-22	مكناسي	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الفخذ.	لا
156	وليد بن نصر الدين بن محمود ميساوي	1988-02-03	عامل يومي	2011-01-07	السعيدة	مظاهرة		طلق ناري		
157	ياسين جريدي			2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا
158	يوسف بن علي بن طرشون عيادي			2011-01-09	بالقرب من مقر سكناه.		شرطة	اعتداء بالعنف	العمود الفقري.	لا

قائمة الجرحى : ولاية صفاقس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أشرف بلغيث	1999-01-16	تلميذ	2011-02-25	أمام معهد علي البلهون بشارع 18 جانفي		جيش	طلق ناري	الساق.	لا
2	أشرف بن محمد الحبيب بن محمد الخياري الخطيب	1980-07-31	عامل في كهرباء السيارات	2011-01-19	صفاقس المدينة	مظاهرة	شرطة	دهس بواسطة سيارة شرطة	الساقين.	نعم
3	أشرف بن مراد		تلميذ	2011-01-13	قبالة دار التجمع.	مظاهرة		اصابة بحجارة	الرأس	نعم
4	إيهاب بن عمر بن محمد بنسودة	1995-07-01	تلميذ	2011-01-12	التوتة حي المعز قبالة محطة البنزين	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرجل اليسرى.	نعم
5	حاتم بن سالم بن علي الصامت	1962-02-08	عازف قانون	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الفم	نعم
6	حسان العش		لا شيء	2011-01-23	العشاش طريق القيروان	مظاهرة		طلق ناري	الجانب الأيمن.	نعم
7	حسونة الطويل	1966-12-28	عامل يومي	2011-01-15	على مستوى الطريق العام	توقيف من طرف دورية جيش	جيش	طلق ناري	الرجل اليسرى	نعم
8	حمدي بن عبد الهادي بن عبد الله عروس	1990-08-05	متربص بالتكوين المهني	2011-01-14	الرملة قرب البلدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
9	رؤوف بن البشير بن محمد غلابي	1981-05-02	لا شيء	2011-01-13	باب بحر صفاقس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى.	نعم
10	سالم بن علي بن محمد الدرويش	1988-01-10	تلميذ	2011-01-12	شارع 7 نوفمبر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	لا
11	عبد الفتاح بن حمده بن عمار عمار	1964-10-29	عامل يومي	2011-01-17	جبنيانة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		اعتداء بسلاح أبيض	اليد اليمنى.	لا
12	علي بن بريك الدروازي	1983-11-02	عامل يومي	2011-01-12	أمام مقر الولاية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
13	فريد بن علي بن سالم قضوم			2011-01-14	جبنيانة	مظاهرة		حادث مرور	الساق اليمنى	لا
14	مجدي بن عثمان بن بوجمعة تريعه	1984-09-03	عامل يومي	2011-01-15	طريق قابس			اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	لا
15	محمد بن صالح بن سالم بن مصباح	1980-07-05	فلاح	2011-01-12	جبنيانة , السوق	مظاهرة		طلق ناري	الرجل و البطن.	نعم
16	محمد منصري	1950-02-21	أستاذ تعليم ثانوي	2011-01-02						لا
17	محمد ياسين بن محمد الشادلي بن حسن الهنتاتي	1985-11-28	عامل بشركة	2011-01-12	القاصة رقم 5 طريق قرمدة	اندلاع حريق.	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم	نعم
18	مفتاح بن الكيلاني بن أحمد العوادني	1975-04-10	سائق جرار فلاحي	2011-01-15	بالضيعة حيث يعمل.	الدفاع عن النفس		اعتداء بالعنف	السائق اليسرى.	لا
19	مقداد بن العياشي بن سعد هرابي	1977-01-01	عامل ميكانيكي	2011-01-12	صفاقس , طريق منزل شاكر كلم 0.5	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	ذراع	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
20	مكرم بن غلام بن ميلاد بوعصيدة	1991-09-08	لا شيء	2011-01-14	قرقنة 500 , متر بعيدا عن مركزالرملة.	احتجاج أمام المعتمدية و مركز الأمن	شرطة	طلق ناري	الرقبة	نعم
21	المنتصر بن صالح بن علي النويوي	1968-09-22	ملازم بإدارة السجون	2011-01-16	طريق العين بصفاقس	توقيف من طرف لجان الحي	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
22	مهدي بن عبد القادر بن محمد العموري	1993-10-24		2011-01-14	بالقرب من منزل بالشارع الرئيسي بحي الحبيب	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الأنف	لا
23	ناجي بن مصباح	1980-01-01	تاجر	2011-01-12	جبنيانة	مظاهرة		رصاص مطاطي	الصدر	نعم
24	نجيب بن سعيد بن صالح خشارم	1991-08-09	متربص	2011-01-12	أمام الأروقة(المركب التجاري) بصفاقس المدينة.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
25	نور الدين بن عبد الجليل بن حسن ذويب	1963-05-13	فلاح	2011-01-16	منزل شاكر	أثناءالذهاب الى العمل		اعتداء بالعنف	الرأس.	نعم

قائمة الجرحى : ولاية قابس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أشرف بن عمر بن احمد زعباني	1995-06-16	عامل يومي	2011-01-13	الحامة , قرب منطقة الأمن	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	برجله اليمنى	نعم
2	أشرف بن يحمد يحمد	1984-06-23	لا شيء	2011-01-13	قابس , أمام دار الحزب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	القدم اليمنى	نعم
3	أمين بن توفيق العربي	1997-06-03	تلميذ	2011-01-13	قابس , قرب مركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
4	أيمن بن التهامي بن محمد كباو	1988-10-18	تقني بشركة بناء.	2011-01-14	قابس , أمام دار التجمع	مظاهرة		طلق ناري	الرجل اليسرى والعين اليمنى	نعم
5	البشير بن محمد بن بوبكر فطناسي	1981-10-14	عامل يومي	2011-01-10	الحامة , منطقة القصر	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه.	نعم
6	بهاء الدين بن الحبيب صدقي	1995-09-25		2011-01-13	قابس	مظاهرة		طلق ناري	الرجل.	لا
7	جمال بن حسن بن صالح الدرويش	1985-04-10	عامل يومي	2011-01-13	الحامة , قرب مركز الأمن الوطني	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العنق	نعم
8	حازم بن مختار بن محمد مرزوقي	1995-08-24	تلميذ	2011-01-14	قابس , أمام دار الحزب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	في عينه	نعم
9	الحسن بن العيادي عميري	1976-09-27	عامل يومي	2011-01-10	الحامة , سوق العصر	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس و الساقين.	نعم
10	حمزة بن عز الدين بن محمد زوينخي	1988-12-12	تلميذ	2011-01-15	قابس , قرب منطقة الأمن الوطني	أثناءتشييع جنازة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
11	حمزة بن علي بن بلقاسم عقربي	1986-10-16	طالبة	2011-01-14	الحامة , منتزه بيطار قبالة دار الشباب	أثناءتشييع جنازة		اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	جرح على مستوى الراس	نعم
12	خالد بن رشيد بن إحسين عون	1985-06-03	تلميذ	2011-01-13	حامة الجريد , قرب الإتحاد العام التونسي للشغل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر	نعم
13	رامي بن رضا بن السنوسي الغائب	1990-10-16	طالب	2011-01-24	أمام دار التجمع	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين اليسرى	نعم
14	رفيقة بنت عبد السلام رجب			2011-01-14	قابس , قابس أمام دار التجمع.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساقين.	لا
15	زياد بن عبد الله بن الكيلاني القفراشي	1989-07-10	لا شيء	2011-01-13	قابس , شارع المنجي سليم أمام دار التجمع	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	بتر الساق اليسرى	نعم
16	الطاهر بن التوهامي دربال	1966-10-13	لا شيء	2011-01-14	قابس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد	نعم
17	عادل بن فتحي بن مفتاح بن عبدالله حريزي			2011-01-11						
18	عبد الصمد بن البشير بن الصادق سالمي	1980-07-21	عامل يومي	2011-01-10	الحامة	أثناءالايقاف	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد.	نعم
19	عبد القادر بن سعيد سنيني	1983-01-31	عامل يومي	2011-01-13	قابس	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن.	نعم
20	عزمي بن عمار ستوري	1997-02-07	تلميذ	2011-01-13	الحامة , بجانب مخبزة قريب من مركز الشركة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى الرأس	نعم
21	عمار بن إبرهيم بن علي ستوري	1964-05-11	عامل مختص في البناء.	2011-01-13	بجانب مخبزة قرب مركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
22	فاطمة بن القناوي بن محمد اللطيفي	1984-07-09	لا شيء	2011-01-13	الحامة , قبالة مقر الإتحاد العام التونسي للشغل	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	اليد اليسرى	نعم
23	فهد بن المنجي بن محمود عبد العزيز	1986-11-01	طالب	2011-01-13	قابس	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	البطن/الحوض/ا لفخذين.	لا
24	محمد الناجح بن الحسين بن التهامي الباجي	1973-07-19	عامل يومي	2011-01-18	قابس , قرب منطقة الأمن الوطني	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	نعم
25	محمد رتيمي	1994-03-28	عامل يومي	2011-01-13	الحامة , قرب منطقة الأمن	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	في الرأس	نعم
26	مصطفى بن القناوي لن محمد اللطيفي	1982-01-01	عامل بمخبزة	2011-01-13	الحامة , قبالة مقر الإتحادالعام للشغل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
27	مهند الفالح	1992-12-04	عامل يومي	2011-01-14	قابس قرب دار التجمع	مظاهرة		طلق ناري	الساقين	نعم
28	مهند بن عبد القادر بالفقير	1983-10-29	عامل يومي	2011-01-14	قابس			طلق ناري	أعلى الصدر.	لا
29	المولدي بن مرزوق العياشي	1979-05-03	عامل يومي	2011-01-10	الحامة , حامة قابس	مظاهرة		طلق ناري	الساق اليمنى.	لا
30	الناصر بن التوهامي بن علي دربال	1981-03-28	عامل يومي	2011-01-15	قابس , مفترق الطرق قرب محطة السيارات الأجرة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه الرجل اليمنى	نعم
31	هشام ذياب	1982-08-16	لا شيء	2011-01-14	قابس , قرب دار التجمع	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	رجله اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
32	وسيم بن عبد السلام بن المقطوف فطناسي			2011-01-10						
33	وليد سريديك	1978-07-01	محضر صيدلي	2011-01-13	قابس , قرب دار التجمع	مظاهرة		دهس بواسطة سيارة مجهولة.	الذراع الأيسر و الرجل اليسرى.	نعم
34	يسري بن الهادي بن البشير الزرلي	1988-11-08	تلميذ	2011-01-16	باب بحر قابس	أثناءالحرا سة في اطار لجنة الحي	جيش	طلق ناري	ساق اليمنى أسفل ركبة بقليل	نعم

قائمة الجرحى : ولاية قبلي

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أشرف بنحامد			2011-01-12	دوز , وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن	نعم
2	أكرم تاتوح	1990-08-10	لا شيء	2011-01-12	قرب مركز الشرطة بقبلي.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم
3	جمال بن الجيلاني بن أحمد الرحال	1982-12-05	عامل فلاحي	2011-01-12	أمام مركز الشرطة بقبلي.	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	اليد و الرجل اليمنى.	نعم
4	رسلان بن رشيد بن جبير	2006-06-09		2011-01-13	سوق الأحد , أمام المنزل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين اليمنى.	نعم
5	شوقي بن العيدي بن بلقاسم بنحامد	1975-01-28	لا شيء	2011-01-13	ساحة الاستقلال بقبلي.	التصدي لعملية سطو		سقوط	الرجل اليمنى.	نعم
6	صدام بن نصر	1992-01-10	تلميذ	2011-01-12	دوز , قرب مقر المعتمدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
7	صميدة بن محمد المنذر بن صميدة بن علي دراويل	1992-09-14	لا شيء	2011-02-05	على مستوى الاتحاد العام التونسي للشغل بقبلي.	اعتصام أمام الولاية	حرس وطني	طلق ناري	البطن.	نعم
8	عبد الرزاق بن محمود بن محمود مغمودة	1992-04-27	تلميذ	2011-02-06	أمام مقر الولاية	اعتصام	شرطة	طلق ناري	اليد اليسرى الرأس و الساقين.	نعم
9	عبد القادر بن أحمد بن احمد نصيبي	1973-04-07	موظف في جهاز وحدات التدخل	2011-01-12	قبالة مقرالمعتمدية بدوز	أثناءحراسة المعتمدية		اصابة بحجارة	العين اليسرى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
10	عبد الكريم بن العجمي بن عبيد الحاج مبروك			2011-02-04	مقهى أخيه كمال الحاج مبرك	أثناءالتصدي لعملية سطو		اعتداء بالعنف	اليد	لا
11	عصام بن محمد الطاهر بن الطيب دراويل	1985-07-18	تلميذ	2011-01-10	ساحة 7 نوفمبر	مظاهرة	حرس وطني	اعتداء بالعنف	الرأس	نعم
12	علي بن محمد بن علي العدودي الدلال	1991-02-20	عامل يومي	2011-01-12	دوز , وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف.	نعم
13	فراس بن عبد الحميد بن عمر بوقديمة	1986-02-22	تلميذ	2011-02-06	سوق المدينة	مظاهرة		سقوط	الرجل اليسرى.	نعم
14	لسعد دراويل	1979-09-16	سائق بادارة الفلاحة.	2011-02-12	نهج الواحة قرب الاتحاد العام التونسي للشغل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	كامل الجسد.	نعم
15	محمد السايح بن علي بن عبد الله شويخة	1949-09-12	متقاعد	2011-01-10	الساحة قرب اتحاد الشغل	مظاهرة		اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	نعم
16	محمد المولدي بن عبد المجيد بن محمد الصالح المنتصر	1986-11-14	تلميذ	2011-02-03	نهج الواحة قبلي	أثناءالحراسة		رصاص مطاطي	اليد اليسرى.	نعم
17	محمد بن مبروك بن علي بنعون	1984-01-01	خباز	2011-01-12	مقر المعتمدية بدوز	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أعلى الرجل اليمنى.	نعم
18	محمد عبد النور	1990-02-03	تلميذ	2011-02-23	على مستوى المستشفى الجهوي بقبلي.	أحداث العروشية		اعتداء بالعنف	الرأس.	نعم
19	مرسي بن الهادي بن علي بنبراهيم	1990-02-08	تلميذ	2011-01-12	قرب مقر المعتمدية و مركز الشرطة بدوز.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجلين	نعم
20	معز بن عبد الحميد بن عمر بنعون	1988-03-19	تلميذ	2011-01-12	الشارع الرئيسي بقبلي.	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الكتف الأيمن.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
21	المنصف بن محمد بن علي بن إبراهيم	1965-02-09	موظف	2011-01-12	سوق الأحد , أمام فرع تجاري بنك	أثناءالعودة الى المنزل	شرطة	طلق ناري	أسفل الظهر	نعم
22	مهران بن البشير بن عمر عبد الجواد	1984-10-01	لا شيء	2011-01-14	سوق الأحد , الشارع الرئيسي	مظاهرة		طلق ناري	الركبة	نعم
23	مهند المغزاوي	1987-10-16	عامل يومي	2011-02-11	أمام مقر الولاية	اعتصام	حرس وطني	طلق ناري		نعم
24	نور الدين بن إبراهيم بن منصور	1985-02-14	عامل تصليح آلات تبريد.	2011-01-12	سوق الأحد , الطريق الرئيسي بوعبد الله	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
25	نور الدين بن مبارك بن عمر بوقديمة			2011-02-05		اعتصام	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الرأس	نعم
26	الهادي بن محمد بن صالح بن محمد	1978-10-14	عامل بنزل	2011-01-12	دوز		شرطة	طلق ناري	الرأس	لا
27	الهاشمي بن عمر بن أحمد بنجابر	1978-01-04	عامل يومي	2011-01-12	محطة الحافلات بدوز	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الذراع الأيسر.	نعم
28	وليم العجيمي	1995-08-17	عامل يومي	2011-01-12	دوز , ساحة الشهداء وسط المدينة	مظاهرة		اختناق		نعم

قائمة الجرحى : ولاية قفصة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	إبراهيم المحمدي			2011-03-14				طلق ناري		لا
2	إبراهيم بن بلقاسم موسى			2011-01-17	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الضهر	لا
3	إبراهيم بن علي			2011-03-15				طلق ناري		لا
4	أحمد بن الأخضر بن محمد قماص	1961-04-02	عامل	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
5	أحمد بن الحسين بن أحمد قماص	1972-01-29	عامل يومي	2011-02-08			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
6	أحمد بن عزالدين بن احمد العقيلي	1981-04-20	عامل يومي	2011-01-13	قفصةحي النور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر	لا
7	الاخضر بن السهيلي بن عباس النمصي	1960-12-05	عامل يومي	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
8	آزارينالإزهاري بن مسعود مسعي	1991-07-09		2011-03-10				طلق ناري		لا
9	أسامة خالدي	1981-02-25		2011-06-03	متلوي , شارع الرئيسي مكتبة المغرب العربي			طلق ناري		نعم
10	إسماعيل الهاني			2011-03-11				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
11	أشرف بن عز الدين بن علي الأشخم	1983-04-29	عامل	2011-01-11	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر. الكعبة	لا
12	أشرف حسني			2011-03-14				طلق ناري		لا
13	إمباركة مصباح			2011-03-14				طلق ناري		لا
14	آمين بخايرية			2011-03-12				اعتداء بالعنف		لا
15	أمين بن نصر بن احمد بن عمر	1986-10-03	عامل يومي	2011-07-19	قفصة			اعتداء بالعنف		لا
16	أنور بن الجموعي بن محمد رجب	1990-12-31	تلميذ	2011-01-14				اعتداء بالعنف		لا
17	أنور صدراوي	1991-03-03		2011-06-03						نعم
18	أنيس زعلاني			2011-01-17	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
19	آية الدالي			2011-01-19	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق.الو جه	لا
20	الإيمام بن أحمد بن العوني مناصري	1982-03-09	صانع صائغي	2011-01-14				اعتداء بالعنف		لا
21	أيمن بن أحمد غانمي	1995-04-13		2011-06-04	متلوي , حي ابن خلدون			طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
22	أيمن بن عمار بن عثمان نصيب	1992-06-03	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري		لا
23	بدري بن محمد الصغير حمحوم	1977-09-12		2011-01-06	القطار المركز		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
24	البرني بن العربي بن محمد زيدي	1977-03-25	عامل يومي	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
25	بسام بن حامد بن محمد عزوز	1985-11-07	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
26	بسام بوجمعة بن علي حرشاني	1986-10-01	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
27	بسام بوقرة	1994-12-18	تلميذ	2011-06-04	متلوي , حي ابن خلدون			طلق ناري		نعم
28	بشير قاسمي			2011-03-14				طلق ناري		لا
29	بو علي بن محمد بن عباس النمصي	1992-09-29	عامل يومي	2011-01-14		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
30	بوعلي بن عمار السعدي	1984-01-17		2011-01-16	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
31	بوعلي بن محمد بن صالح مباركي	1977-01-18	مقاول	2011-01-11	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
32	تبر مسعي			2011-03-11				طلق ناري		لا
33	تليلي بن صالح بن يونس إبراهيم	1960-10-20	عامل	2011-01-17	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر.ال صدر.الك تف	لا
34	جاد الطرش			2011-03-15				طلق ناري		لا
35	جاسم بن محمد الحبيب بن أحمد براهمي	1993-07-31	عامل يومي	2011-07-14	حي الشباب , أمام الكوشة		شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
36	جمال النجاعي			2011-03-10				طلق ناري		لا
37	جمال بن سعد بن نصر إمبارك		عامل يومي	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
38	جموعي حسني			2011-03-14				طلق ناري		لا
39	جهاد بن التركي بن محمد الصالح الطيب	1993-04-19	تلميذ	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	علي مستوى عنقه	لا
40	حافظ التليلي			2011-03-14				طلق ناري		لا
41	حافظ بن الهادي نصري	1950-02-21	أستاذ تعليم ثانوي	2010-12-25	السند			رصاص مطاطي	الكعبة اليمنى	لا
42	حبيب بن الجموعي بن محمد رجب	1984-07-30	تلميذ	2011-01-14	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
43	حسن بن أحمد بن علي الحاج صالح	1979-04-09	عامل يومي	2011-01-16	قفصة , مركز الأمن		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
44	الحسين بن أحمد الأسود	1965-09-02	عامل	2011-01-25	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
45	حسين بن العربي بن أحمد بوترعه	1969-12-17	عامل يومي		حي النور			اعتداء بالعنف		لا
46	حسين مباركي			2011-03-14				طلق ناري		لا
47	حمزة الطويل			2011-03-14				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
48	حمزة بخايرية			2011-03-14				طلق ناري		لا
49	حمزة بن محمد الصغير بن عمار كرامتي	1986-12-04	عامل يومي	2011-01-12	قفصة			رصاص مطاطي	الركبة	لا
50	حمزة مباركي			2011-03-14				طلق ناري		لا
51	خالد بن عبد العزيز بالنور	1974-02-26	تاجر	2011-02-02			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
52	خالد بن محمد الصحبي ساسي	1989-04-25		2011-01-15	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
53	خميس ذياب			2011-03-11	أم العرائس			طلق ناري	الرأس	لا
54	رابح همامي			2011-01-11				اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
55	رامي بن الصادق بن صالح زيدي	1989-05-08	تلميذ	2011-01-13				اعتداء بالعنف	الرأس	لا
56	رانية موسى	1994-10-08		2011-01-14				اعتداء بالعنف		لا
57	ربيع بن نفطي بن رمضان صالح	1984-03-31	عامل يومي	2011-01-12	حي الشباب	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر أسفل القدم اليمنى	لا
58	رفيعه بنت عبد الحفيظ حرم عمر نصر نصيب	1970-08-18	لا شيء	2011-01-14				اعتداء بالعنف		لا
59	رمزي بن أحمد بن محمد زارعي	1980-03-18	عامل يومي	2011-01-15			شرطة	اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
60	رمزي بن محم العيد ذبابنية	1978-02-28	متربص	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر	لا
61	رمضان رزيق	1983-06-24	عامل يومي	2011-04-05	المظيلة , أولاد شريط			اعتداء بآلة صلبة	الظهر	نعم
62	رندة بنت قليعي بن السعيدي مولي	1989-07-14	لا شيء	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع و الاعتداء بالعنف	إجهاض	لا
63	زبيدة بنت محمد علي بن عبد الله بسكري	1973-05-08		2011-01-14		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
64	زكي حميد	1986-07-14		2011-01-13	قفصة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	اليد	لا
65	زياد التليلي	1972-12-25		2011-01-11	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
66	زينة بنت صالح بن عثمان الأجري	1987-01-13	طالبة	2011-01-14		مظاهرة	شرطة ، شرطة	اعتداء بالعنف		لا
67	سالم بن محمد الطاهر بن محمد حامد	1962-06-04	سائق	2011-01-16	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
68	سامي السهيلي			2011-03-10				طلق ناري		لا
69	سامي بن بشير بن علي العماري	1986-09-12	طالبة	2011-01-15	متلوي , حي إبن خلدون.سطح منزله		شرطة	طلق ناري	الرأس والعين	نعم
70	سامي بن محمد الأخضر بن التومي بوكثير	1972-06-18	عامل يومي	2011-02-21	قفصة			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
71	سامي بن محمد الهادي بن محمد الأديب الحشاني	1981-07-05		2011-06-04	طريقتوزر أمام مكتب البريد			اعتداء بآلة حادة	الرأس من الخلف	نعم
72	السبتي ذياب			2011-03-15				طلق ناري		لا
73	سعيد بن صالح بن عثمان الأجري	1985-03-27	أستاذ تعليم ثانوي	2011-01-14	قفصة	أثناءحظر التجول	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
74	سعيد بن عبد السلام بن محمد يحي	1983-09-09	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد	لا
75	سعيد بن عبد الله بن زرواني رجب	1982-01-25	عامل يومي	2011-01-13	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
76	سفيان بن سالم بن محمد عيسى	1980-11-07	تلميذ	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
77	سفيان عليمي	1985-02-03		2011-06-03	متلوي , في السوق			طلق ناري		نعم
78	سفيان وصيفي			2011-03-15				طلق ناري		لا
79	سليم بن الهادي بن صالح مولي	1977-02-19	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس والصدر	لا
80	سميح بن محمد بن مصطفي محمدي	1988-03-31	تلميذ	2011-01-14			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
81	سمير بن عبد الرحمان بن بوبكر خنوسي	1988-02-23	تلميذ					اعتداء بالعنف		لا
82	سمير بن علي حشايشي	1993-03-30	متربص	2011-02-01	قفصةالجنوبية			طلق ناري		لا
83	سمير مصالحية			2011-03-14				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
84	سيف الدين بن الطيب بن عمار معاطي	1975-09-09	عامل يومي	2011-01-15	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
85	سيف الدين قاسمي			2011-03-14				طلق ناري		لا
86	سيف بن عبد المولى بن الطاهر بن يونس أحمد	1994-05-04	تلميذ	2011-01-16	قفصة المدينة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس والبطن	نعم
87	الشاذلي سلامي			2011-03-15				طلق ناري		لا
88	شريفة بنت عمر بن صالح حرم علاء الدين بالقاضي لطيف	1974-01-19	لا شيء	2011-01-13	حي النور	أثناءالعود ة الى المنزل	شرطة	اختناق	إجهاض	لا
89	شفيق بن بلقاسم بن محمد خالدي	1965-01-19		2011-06-05	متلوي , السوق المركزية			طلق ناري		نعم
90	صابر لبيض			2011-03-14				طلق ناري		لا
91	صالح أحمد			2011-03-15				اعتداء بالعنف		لا
92	صالح بن مبروك بن ساسي كيدار	1986-06-17	تلميذ					اعتداء بالعنف		لا
93	صالح بن محمد الاخضر دوله	1962-04-03	عامل		قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
94	صبري بن مختار بن محمد السندي		عامل يومي	2011-01-25		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
95	الصحبي بشير			2011-03-10				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
96	صدام الايل			2011-03-15				طلق ناري		لا
97	صفيان بن محمد الطاهر بن محمد سليمان	1983-09-01	عامل يومي	2011-01-14	حي النور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الكعبة	لا
98	صقر بن عبد الرؤوف بن مختار دالي	1988-01-06	تلميذ	2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا
99	طارق بن محمد الحبيب بن الأخضر عثماني	1980-08-16		2011-06-05	متلوي , حي إبن خلدون			طلق ناري		نعم
100	طه داليبي			2011-03-10				طلق ناري		لا
101	عادل عباس			2011-03-10	متلوي , حي إبن خلدون			طلق ناري		لا
102	عاطف بن يونس بن أحمد بلقاسم	1981-10-10	عامل يومي	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	طلق ناري علي مستوى يد اليمنى وفخذ	لا
103	عباس الهاني			2011-03-14				طلق ناري		لا
104	عبد الباقي بم المولدي صوالحي	1962-03-10	عامل يومي	2011-01-13	أمامنطقة الحرس الوطني بقفصة			طلق ناري	الصدر	لا
105	عبد الرحمان بن عمارة بن عريبي منصور	1960-05-09		2011-01-23	قفصة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الرأس	لا
106	عبد الرزاق بن تليلي زروق	1964-11-22	مصور	2011-01-14	قفصة	أثناءحظر التجول		اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
107	عبد الرزاق بن محمد بن عمر الزاوي	1980-03-18	عامل يومي	2011-02-04	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
108	عبد الرؤوف بن البشير صدراوي	1979-09-03		2011-06-03	متلوي			طلق ناري		نعم
109	عبد الرؤوف بن يوسف بن محمد الصغير فرياني	1968-01-03	عامل يومي	2011-01-11	حي النور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
110	عبد السلام بن علي ذياب	1982-12-02	عامل يومي	2011-04-11	متلوي , أولاد يحي			طلق ناري		نعم
111	عبد القادر إبراهمي	1979-06-09	عامل يومي	2011-01-18	السند	أثناءالعود ة الى المنزل		طلق ناري	الجبين + الجانب الأيمن	نعم
112	عبد المولى بن الطاهر بن يونس أحمد	1964-01-30	بائع متجول	2011-01-13			شرطة	اعتداء بالعنف	الأعضاء التناسلية	لا
113	عبد الودود ذياب			2011-03-15				طلق ناري		لا
114	عبيد بن محمد ذياب			2011-03-11				طلق ناري		لا
115	عدنان بن محمد بن يوسف علي	1983-03-14	لا شيء	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل	لا
116	العربي بن محمد بن العيفة زيدي	1987-07-29	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	لا
117	عز الدين بن أحمد بن مرزوقي سعد	1958-09-19	عامل	2011-01-16	قفصة			اعتداء بالعنف	الرأس.ال صدر	لا
118	عصام بن عبد الله بن العكرمي همامي	1982-01-04		2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
119	عصام بن محرز بن عبد الله الضاوي	1977-08-15	طالب	2011-01-13	حي النور	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
120	عفيف بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان علية	1967-01-21		2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى	لا
121	علاء الدين بن محمد الأزهر بن الأخضر قماص	1976-01-31	عامل يومي	2011-01-25	قفصة			حرق	الرقبة.الأذنين	نعم
122	علاء بن عبد العزيز بن محمد سلطان	1985-09-18	عامل يومي	2011-01-14	حي النور	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيسر	لا
123	على بن محمد علي بن علي ذيبي	1973-08-08	عامل يومي	2011-01-13				اعتداء بالعنف	الرأس	لا
124	علي الصغير قرين	1990-12-25	فلاح	2011-06-04	متلوي , أمام المنزل في حي إبن خلدون			طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
125	علي بن أحميدة بن بلقاسم حسني	1968-05-08	عامل يومي	2011-01-12		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه.الساق	لا
126	علي بن الطيب الهنشيري	1969-01-07	عامل يومي	2011-04-05	المظيلة , أولاد شريط			اصابة بحجارة	كسر في الرجل + الرأس	نعم
127	علي بن محمد بن علي مسعود	1976-12-14	صانع صانغي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليسرى	لا
128	علي بن محمد رشيد منصوري	1965-03-04		2011-06-05	متلوي , في السوق			طلق ناري		نعم
129	علي ذياب			2011-03-15				طلق ناري		لا
130	علي ساعي			2011-03-13				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
131	علية بن محمد ذياب		عامل يومي	2011-03-15	متلوي			طلق ناري		نعم
132	عمار بن شعبان سالم	1976-02-13	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
133	عمر بن محسن بن عمر الخالدي	1978-06-06	عامل يومي	2011-01-15	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.ال صدر.الظ هر	لا
134	العيد مشيش			2011-03-11				طلق ناري		لا
135	غازي مهيري			2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفخذ الأيمن	لا
136	غسان ماجد	1976-04-30		2011-06-03	الصواقة			طلق ناري		نعم
137	غيث بن طارق بن عبد الرحمان خالدي	1993-10-18	تلميذ	2011-06-04	في السوق			طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
138	فاروق مصابحية			2011-03-14				طلق ناري		لا
139	فتحي بن علي بن داود	1986-02-10	عامل يومي	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	المرفق الأيسر	لا
140	فرحات بن الهادي بن صالح مولى	1969-08-21	سائق	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف.ال صدر	لا
141	فريد الزمالي	1981-09-24		2011-06-05	متلوي , وهو يمر على القنطرة			طلق ناري		نعم
142	فريد لطرش			2011-03-15				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
143	فوزي بن بلقاسم بن علي طالب	1972-03-13	عامل يومي	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف الأيمن	نعم
144	فيصل التليجاني			2010-12-31	بهو المحكمة الإبتدائية قفصة	اعتداءعلى المحامين	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
145	القادري بن محمد بن عبد الله فوراتي	1981-07-13	عامل يومي	2011-01-13		مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الكعبة إستلزم وضع ثوابت لتثبيت العظم وذلك بعملية جراحية	لا
146	قليعي بن عبد العزيز بن الطاهر طيب	1974-01-02	عامل يومي	2011-01-17	أمام المنطقة قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
147	القليعي بن عمر بن محمد معامرية	1982-07-05	عامل يومي	2011-01-13	القصر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيسر	لا
148	قليعي بن محمد بن علي حاجي	1990-03-27	تلميذ	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
149	كريم بن محمد بن سالم مغربي	1973-10-24	عامل	2011-01-14		مظاهرة	شرطة	طلق ناري		لا
150	كلاعي معمري			2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	رصاص مطاطي	القلب	لا
151	كمال الهيشري	1972-12-02		2011-04-05	المظيلة , أولاد الشريط			طلق ناري	الرجل	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
152	كمال بن الطاهر بن الأخضر بوسليمي	1967-12-15	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
153	كمال بن علي بن يوسف سوودي	1970-03-19	عامل	2011-01-14		أثناءحظر التجول	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
154	كمال بن محمد بن عباس النمصي	1979-07-11	عامل	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
155	كيلاني بن العربي بن الأخضر بن صالح	1976-08-02	ميكانيكي	2011-01-12	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
156	لطفي بن علي حسين	1964-05-14	عامل يومي	2011-01-12	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر.ال ظهر	لا
157	لطفي بن محمد علي بن علي ذيبي	1975-11-21	عامل يومي	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
158	مجد مسعي			2011-03-14				طلق ناري		لا
159	محرز بن علي بن محرز قفصي	1986-02-24	عامل يومي	2011-02-25	متلوي , السوق المركزية		جيش	طلق ناري	الفخذ	لا
160	محرز بن علي بن محمد طيب	1969-01-17		2011-01-09	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
161	محمد الأمين بن علي بن حميدة بن بوزيد	1980-02-22	عامل يومي	2011-01-10	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكعبة اليسرى.ا لمرفق الأيسر	لا
162	محمد الخامس السعيدي	1964-01-28		2011-06-05	متلوي , أمام المنزل حي إبن خلدون			طلق ناري	العين اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
163	محمد الخامس مسعي			2011-03-11				طلق ناري		لا
164	محمد الصالح بن مبارك بن محمد الصالح عمراني	1991-08-26	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل اليمنى	لا
165	محمد الصغير بن علي السوودي	1964-10-06	عامل	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	لا
166	محمد الطاهر بن بوجمعه بن محمد الصالح بوعلي	1987-03-08	عامل يومي	2011-02-04			شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليسرى	لا
167	محمد الطاهر قراوي	1989-05-24	عامل يومي	2011-01-09		مظاهرة		طلق ناري		
168	محمد العفيف معط الله	1961-08-21		2011-04-04	المظيلة , في المستشفى			اصابة بحجارة	العين - الكتف - الرجل	نعم
169	محمد الناصر بن عبد الله بن علي عبيدي	1969-04-05	عامل يومي	2011-01-20	حي السرور		شرطة	اعتداء بالعنف		نعم
170	محمد الناصر بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان عليه	1969-05-31		2011-01-12	قفصة	مظاهرة		طلق ناري	إصابة بالرجل اليسرى	لا
171	محمد الهادي بن أحمد الكلاحشي	1966-03-18	عامل يومي	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الفم.الساق اليسرى	لا
172	محمد أمية نايلي			2011-03-15				طلق ناري		لا
173	محمد بكاري			2011-03-14				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
174	محمد بن إبراهيم بن بيبي حسني	1970-10-03	متصرف بإدارة معتمدية أم العرائس	2011-01-13	أمالعرائس , أمام المعتمدية	مظاهرة		سقوط	الرجل اليمنى	لا
175	محمد بن أحمد بوجلان	1968-06-04		2011-06-04	متلوي			طلق ناري	اليد اليمنى والصدر	نعم
176	محمد بن الأمين بن محمد طبابي	1988-10-06	عامل يومي	2011-01-14			شرطة	طلق ناري		لا
177	محمد بن المبروك بن صالح بن بوشوشه	1967-11-01	عامل يومي	2011-01-13		مظاهرة	شرطة	طلق ناري		لا
178	محمد بن صالح بن عثمان الأجري	1973-07-03	تاجر	2011-01-13	قفصة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الكتف	لا
179	محمد بن عبد الوهاب حميدي	1984-01-15	لا شيء	2011-01-13	متلوي , حي الشباب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	العين.الك تف	نعم
180	محمد بن عثمان بن علي الطرش	1976-09-27	تقني	2011-01-31	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	البطن	لا
181	محمد بن علي بن الأخضر عمر	1980-02-05	تلميذ	2011-02-07				اعتداء بالعنف		لا
182	محمد بن عمار عباسي	1987-09-11		2011-06-05	متلوي , بجانب المغازة العامة			اصابة بحجارة	كسر في المرفق الأيمن و الراس	نعم
183	محمد بن محمد علي بن عبد الله بسكري	1982-12-26	عامل يومي	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرجل	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
184	محمد بن يونس بن عبد الرحمان السايح	1990-07-28		2011-01-14	قفصة أمام مركز الامن	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الركبة اليمنى	لا
185	محمد حبيب بن محمد بوبكر	1968-11-07		2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
186	محمد صالح ميزوني			2011-03-11						لا
187	محمد علي بن محمود بن محمد السوودي	1974-02-25	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	إسقط السمع بالأذن اليسرى من جراء الضرب	لا
188	محمد وصيفي			2011-03-15				طلق ناري		لا
189	محمود بن علي بن يوسف يوسف	1963-02-14	تاجر	2011-01-12	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.ال صدر	لا
190	محمود قواسمة			2011-03-14				طلق ناري		لا
191	مختار بن صالح بن سعيد شابي	1982-07-04	عامل يومي	2011-01-15	متلوي , حي إبن خلدونقرب منزله		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
192	مراد بن الطاهر بن يونس أحمد	1970-02-01		2011-01-18	قفصة , أمام المعهد	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس والكتف	نعم
193	مراد بن عبد الله بن فرج علي	1969-10-02	عامل يومي	2011-01-09	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الكتف	لا
194	مرام بنت رفيق مبارك مبارك	2010-04-15		2011-01-11				اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
195	مرتضى بن الأخذير بن علي ميري	1978-02-18		2011-01-14	قفصة , قرب جامع سيدي يعقوب	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الإصبع اليد اليسرى	نعم
196	مرضية بنت عبد الرحمان حرم منصور عثمان سواري	1973-02-09	لا شيء	2011-01-11	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	الأذن - الرأس+ كسور	لا
197	مروان بن ساسي بن علي بنسالم	1987-10-02	متربص بالتكوين المهني	2011-01-28				اعتداء بالعنف		لا
198	مريم مبارك	2010-11-20		2011-01-11				اختناق		لا
199	مصباح أحمد			2011-03-12				طلق ناري		لا
200	معاذ بن علي بن حميدة بن بوزيد	1987-04-12	تلميذ	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الظهر	لا
201	معز أولاد محمد	1983-02-22		2011-01-13		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
202	مقداد بن محمد المجيد بن عماره مناصري	1983-04-21	عامل يومي	2011-01-17		مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
203	مليكة بنت محمد بن عمار قطي	1979-11-18	تلميذة	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس والرجل	لا
204	منجي بن عبد الوهاب بن خالد توزري	1977-12-14	عامل يومي	2011-01-09			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
205	منجي بن محمد الخذيري بن يوسف مصباح	1979-12-20	عامل يومي	2011-01-13	قفصة			طلق ناري	الرجل	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
206	منصور عباس			2011-01-14				طلق ناري		لا
207	منى بنت إسماعيل بن محمد حرم رفيق مبارك حداد	1986-04-09	لا شيء	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
208	مهدي بن محمد مرغاد			2011-01-14	قفصة			اعتداء بالعنف		لا
209	مهران بن الطاهر الاطرش	1985-08-20	تلميذ	2011-02-16	قفصة			اعتداء بالعنف		لا
210	ناجح بن ابي النور بن احمد غومه	1983-06-13	عامل يومي	2011-01-16	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	البطن	لا
211	الناجي بن إبراهيم بن محمد السعيدي مناصري	1978-08-03		2011-01-15	قفصة , قرب المنطقة	مظاهرة		اعتداء بالعنف	العين	نعم
212	نادين الأجري	2004-05-16		2011-01-13				اعتداء بالعنف		لا
213	الناصر بختة			2011-01-17	متلوي			اعتداء بالعنف	كسر الرجل	لا
214	نزار عكروت			2011-03-11				طلق ناري		لا
215	نصر الدين زنايدي			2011-03-15				طلق ناري		لا
216	نظير بن محمد يونس بن خذيري باهية	1991-06-14	عامل يومي	2011-01-19	قفصة			طلق ناري	اليد اليسرى	لا
217	نور الدين بن عمر بن علي بن علي الصالح	1981-09-01	طالب	2011-01-15	قفصة , داخل الولاية		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى	لا
218	الهادي الطويل			2011-03-14				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
219	الهاشمي وصيفي			2011-03-11	متلوي , حي الأمل أولاد سلامة المتلوي			اعتداء بالعنف		نعم
220	الهاني بن علي بن ‘براهيم			2011-03-11				طلق ناري		لا
221	هيثم طراش			2011-03-14				طلق ناري		لا
222	هيثم مومن	1988-07-29	لا شيء	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر اليد	لا
223	وائل بن يوسف بن مبروك خلف الله	1981-12-21	عامل	2011-01-10			شرطة	اعتداء بالعنف		لا
224	وائل لغمام			2011-03-14				طلق ناري		لا
225	وديع بن يوسف بن مبروك خلف الله	1978-08-06	فلاح	2011-01-11			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس.ال كتف	لا
226	وضاح بن قليعي بن إبراهيم عيسى	1988-06-04	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الراس + الأيدي	لا
227	وليد بن عبد العزيز بن الطيب ميراوي	1987-06-17	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف		لا
228	وليد بن محمد المنصف بن محمد الصغير مسعي	1977-01-12	عامل يومي	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	المرفق الأيسر	لا
229	وليد بن محمد بن إبراهيم عبد الله	1976-04-01	فلاح	2011-01-14	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الأنف و الرأس	لا
230	وليد عباس	1990-09-01		2011-06-04	متلوي , في السوق			طلق ناري		نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
231	ونام بن محسن بن الأزهر الديناري	1985-07-26		2011-06-04				طلق ناري		لا
232	ياسمينه بنت محمد أرملة أحمد زارعي رجب	1959-11-14	لا شيء	2011-01-16	قفصة		شرطة	اعتداء بالعنف	البطن	لا
233	ياسين معط الله	1982-12-23	لا شيء	2011-04-05	المظيلة , الحي الشرقي (عروشية)			طلق ناري	أعلى اليد	نعم
234	ياسين وصيفي			2011-03-11				طلق ناري		لا
235	يحي بن صالح بن أحمد نصيب	1976-02-17	عامل	2011-01-13		مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس	
236	يوسف بن عبد الرؤوف بن يوسف سوودي	1983-03-15	تلميذ	2011-01-13	قفصة	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا

قائمة الجرحى : ولاية مدنين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أسماء بنت محمد الميلود بن محمد بن علي	1995-12-06	تلميذ	2011-01-31	جرجيس , في محل سكناهم بالظويهر جرجيس			اعتداء بالعنف		لا
2	أشرف بن نصر بن عبد الله الدوزي	1988-07-12	لا شيء	2011-01-12	طريقجرجيس	مظاهرة	شرطة	حادث مرور	كسر في الفخذ الأيسر	نعم
3	حسان بن عبد الدايم بن منصور الفاريك			2011-01-14	جرجيس , الطريق الرئيسي أمام مركز الشرطة		شرطة	اعتداء بالعنف	كسر بالخد الأيمن	نعم
4	حمزة بن الحبيب بن شويخة	1998-04-29	تلميذ	2011-01-13	الشارع الرئيسي- فرحات حشاد	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
5	رامي بن عبد العزيز شفتر		تلميذ	2011-01-13		مظاهرة		طلق ناري	كفه الأيمن	نعم
6	رمزي بن علي			2011-01-31	بمنزلهم بالظويهر جرجيس			اعتداء بالعنف		لا
7	زينب حويذق			2011-01-31	جرجيس , بمنزلهم بالظويهر			اعتداء بالعنف		لا
8	سعد بن سعيد شويخي	1975-02-16	لا شيء	2011-01-14	اماممركز الحرس الوطني		حرس وطني	طلق ناري	أعلى الرجل اليسرى	نعم
9	سمير بن علي المجدوب			2011-01-16				طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
10	سناء بن علي			2011-01-31	في محل سكناهم بالظويهر جرجيس			اعتداء بالعنف		لا
11	عبد الحليم بن علي بن محمود عبد الحليم	1985-12-28	تلميذ	2011-01-12	فيمنطقة بنقردان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	7غرز في الرأس + كسر إصبعه	لا
12	عبد الله بن بلقاسم الربعي	1978-04-08		2011-01-12	طريقجرجيس	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر الجانب الأيسر	نعم
13	غرس الله بن رشاش	1972-03-02		2011-02-05	جربة			اعتداء بالعنف		لا
14	فاطمة بنت علي بن محمد عاير	1965-11-01		2011-05-04	جرجيس			حرق	على مستوى الوجه واليد	نعم
15	فهد بن الشاذلي مطيمط	1993-10-11		2011-01-13	جرجيس , قرب مركز الشركة	مظاهرة		طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
16	فوزي بن حفيظ بن عمر لخضر			2011-01-13	جرجيس , قرب مركز الشرطة			طلق ناري	الجانب الأيسر	لا
17	مجدي الطويل			2011-01-13	جرجيس		شرطة	طلق ناري	اليد	لا
18	محسن بن حسن بن محمد الدوزي	1980-02-16		2011-01-12	طريقجرجيس	مظاهرة	شرطة	حادث مرور	الركبة اليمنى	نعم
19	المحضى رشيد	1975-08-08		2011-02-23	فيمنزله بن قردان			طلق ناري		نعم
20	محمد الميلود بن محمد بن علي			2011-01-31	جرجيس			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
21	محمد عيسى بن البشير صواوه	1983-11-04		2011-01-13	جرجيس , شارع فرحات حشاد أمام مقر تونزينا		شرطة	طلق ناري	على مستوى أعلى الرجل اليسرى	نعم
22	المختار بن رحومة الشفار	1967-07-16		2011-01-12	امامالمنزل-- الطريق الرئيسي	اضطرابات	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر باليد اليمنى	نعم
23	وليد فريعة			2011-01-13	جرجيس			طلق ناري	اليد اليمنى	لا

قائمة الجرحى : ولاية منوبة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أحمد بن حسين بن الصادق بنعيسى	1981-05-20	عامل يومي	2011-01-14	دوارهيشر		شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليسرى	نعم
2	أحمد بن محمد الصالح بن الطاهر بوزياني	1983-02-27	تلميذ	2011-01-13	بشباو وادي الليل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	علي مستوى الرقبة.	لا
3	أشرف البجاوي	1993-09-22		2011-01-13	وادي الليل طريق شباو	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	علي مستوى الركبة اليسرى	نعم
4	أكرم بن المولدي بن الهوام مناعي	1982-11-12	عامل يومي	2011-01-13	حي الشباب بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
5	أنيس بن أحمد بن صالح الحسني	1988-12-23	عامل بورشة ميكانيك.	2011-01-14	بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
6	بسام الطرابلسي		تلميذ	2011-01-12	قبالةمركز الحرس الوطني بحي خالد إبن الوليد		حرس وطني	طلق ناري	الركبة	لا
7	بشير بن يوسف بن الطاهر النفزي	1981-03-01	عامل يومي	2011-01-17	دوار هيشر قرب جامع بن هاشم.			طلق ناري	الصدر	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
8	بلال بن الأمجد بن محمود السكوحي	1990-06-05	عامل يومي	2011-01-14	أمام مقر سكناه بحي خالد إبن الوليد		حرس وطني	طلق ناري	على مستوى اليد اليسرى	لا
9	حمدي بن المنصف الجندوبي	1988-07-06	عامل يومي	2011-01-13	وادي اليل			طلق ناري	الساق	لا
10	حمزة بن عبد العزيز بن علالة البلومي	1990-01-25	تلميذ	2011-01-13	دوارهيشر , المركز			طلق ناري	اليد	لا
11	رامي بن محمد الورتاني	1989-12-06	تلميذ بالتكوين المهني	2010-12-18	الدندان.		شرطة	اعتداء بالعنف	على مستوى الكتف واليدين	نعم
12	رؤوف بن محمد بن المختار الرياحي	1977-07-19	عامل يومي	2011-01-13	واد dالليل , معمل الصابون	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الرجل	لا
13	رياض بن علي بن إبراهيم الصحراوي	1983-06-06	عامل يومي	2011-06-05	الجديدة		شرطة	اعتداء بالعنف		لا
14	سمير بن حطاب بن عيسى بن ابراهيم	1976-10-21	عامل يومي	2011-01-13	قصرسعيد			طلق ناري	الساق	لا
15	عادل بن عمار بن عمر فالح	1973-09-25	فلاح	2011-01-23	بالسوق الأسبوعي بالجديدة	أثناءالعمل		اعتداء بالعنف	كامل الجسم (اجراء عمبية جراحية على القلب(	نعم
16	عبد العزيز بن محمد بن أحمد سوداني	1955-07-07	رئيس مصلحة بشركة سباق الخيل	2011-01-15	مرناقية , الطريق الوطنية رقم 5	التعرض لهجوم من قبل مسلحين		اعتداء بالعنف	اليد	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
17	فاطمة بنت علي بن الصادق أرملة محمد العياري الحباسي	1938-05-08	لا شيء	2011-02-02	مقرولاية منوبة	التواجدبمقر ولاية	جيش ،	اعتداء بالعنف	اليد	لا
18	الفالح بن التومي بن الفالح رحيمي	1985-05-11	طالب	2011-01-13	الدندان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر في اليد اليسرى	نعم
19	فتحي بن حسن بن محمد الكافي الأهول	1986-10-27	عامل يومي	2011-01-13	بحي الشباب بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الركبة	نعم
20	لطفي بن عبد العزيز بن عبد الحفيظ القادري	1982-10-13	طالب	2011-01-13	أمام المنزل بوادي الليل	أثناءحظر التجول	حرس وطني	طلق ناري	الفخذ الأيسر و الركبة اليمنى.	نعم
21	ماهر بن الصادق بن خليفة طرابلسي	1988-12-06	عامل يومي	2011-01-13	وادي الليل	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق	لا
22	محجوب بن الحسين بن محمد سلطاني	1979-09-16	يعمل بالاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.	2011-01-13	بحي الشباب بدوار هيشر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	لا
23	محمد الهادي بن علي بن يوسف فطناسي	1982-10-30	حلاق	2011-01-13	بشارع الشهداء بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني ، شرطة	طلق ناري	اليد.	نعم
24	محمد بن بوجمعة بن علي قرامي	1980-10-10	عامل يومي	2011-01-13	دوارهيشر , مركز الشرطة.			طلق ناري	الساق	لا
25	محمد بن مصطفى بن محمد الصالح حسني	1982-03-12	عامل يومي	2011-01-13	دوارهيشر	مظاهرة		طلق ناري	الساق	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
26	مروان بن إسماعيل بن عمر الجويني	1989-05-23	تلميذ	2011-01-13	بحي الشباب بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليمنى	لا
27	مروان بن جلال الجبالي	1991-07-17	لا شيء	2011-01-13	دوارهيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري		لا
28	منذر بن البشير بن عمار حريرة	1980-11-07	طالب	2011-01-16	في الجديدة " مفترق الطرق القنارية"			اعتداء بالعنف		لا
29	المنصف بن عمارة بن عثمان ورغي	1989-01-03	عامل يومي	2011-01-13	بحي الشباب بدوار هيشر	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
30	نصيب بن محمد الناصر بن نصيب الرياحي	1989-09-21	عامل يومي	2011-01-12	بدوار هيشر	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	على مستوى الراس.	نعم
31	هنية بنت أحمد بن صالح حرم الشاذلي العكرمي عكرمي	1960-03-17	عاملة بشركة قمرت للترفيه.	2011-02-19	الجديّدة , على طريق منطقة السواسي على ظهر الحافلة رقم A42	اعتداءعلى الحافلة		اصابة بحجارة	العين	لا
32	هيثم بن الشاذلي الدريدي	1989-01-02	تلميذ	2011-01-13	وادي اليل			طلق ناري	الصدر	لا
33	وليد بن الحبيب العبيدي	1979-08-07	عامل يومي	2011-01-16	دوارهيشر , شارع الشهداء	تبادل لاطلاق النار بين سيارتي جيش و شرطة		طلق ناري	اليد اليسرى	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
34	وليد بن صالح بن عثمان الهمامي	1977-12-26	عامل يومي	2011-01-29	أمام المنزل بحي الشباب بدوار هيشر	الخروج من المنزل ليلا.		طلق ناري	الساق اليسرى	لا
35	وليد بن صالح بن علي الماجري	1978-07-01	تلميذ	2011-01-13	وادي الليل قرب مكتب البريد			طلق ناري	الساق	لا
36	ياسين بن رمضان بن ميزوني خليف	1989-12-23	متربص بالتكوين المهني	2011-01-13	دوارهيشر		شرطة	اعتداء بالعنف	الصدر	لا
37	يحي التونسي	1994-05-25		2011-01-13	دوار هيشر			طلق ناري		لا

قائمة الجرحى : ولاية نابل

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	إبراهيم بن علي زيدي	1991-02-18	مصور	2011-01-12	الحمامات , بئر بورقيبة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
2	أحمد الفهري مطيري	1986-06-26	عامل فخار	2011-01-12	نابل, قرب محكمة الاستئناف	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيمن.	نعم
3	أحمد بن البشير بن بلقاسم الكلاعي	1986-09-11	عامل يومي	2011-01-12	سيديعمر	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الرقبة و الفم و الكتف.	لا
4	أحمد بن الطيب بن الكلبوسي سليمان	1983-12-28	عامل في كهرباء السيارات	2011-01-14	بنيخلاد , قرب مركز الأمن.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفكين.	نعم
5	أحمد بن حمادي بن أحمد سنداسي	1984-08-16	عامل يومي	2011-01-14	بنيخلاد , طريق قرمبالية		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
6	أحمد بن عثمان بن عبد العزيز السماتي	1977-09-28	عامل يومي	2011-01-13				اعتداء بالعنف	الرجل اليسرى.	لا
7	أحمد معتز بن المعز بن محمد الشريف	1995-10-29	مساعد ميكانيكي.	2011-01-14	أمام مركز الحرس الوطني بمنزل بوزلفة.			طلق ناري	الوجه اليد اليسرى و الصدر.	نعم
8	أسامة بن السيد بن المولدي المبروك	1987-08-12	طالب	2011-01-12	حيالنور سيدي عمر.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر و الذراع الأيمن.	نعم
9	إسكندر بن ماهر بن الجديدي حريقة	1987-08-26	بائع بشركة الكترونيك.	2011-01-12	نابل , وسط المدينة قبالة المستشفى والمغازةcarrefour	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
10	أكرم بن عبد العزيز الشتيوي	1992-10-29	تلميذ	2011-01-13	المعمورة, أمام مركز الشرطة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الجانب الأيسر من المؤخرة.	نعم
11	أمير بن عماد بن الصغير المزوغي	1995-06-16	تلميذ	2011-01-12	سيديعمر أمام منزله			طلق ناري	الظهر.	نعم
12	أيمن البكوشي	1981-11-28		2011-01-13	حيالجواهر.أمام المنزل		شرطة	طلق ناري		لا
13	بسام بن عبد العزيز بن شيطرشليبية	1987-03-01	عامل	2011-01-13	الحمامات	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
14	بسام غرس الله	1989-08-31	تلميذ	2011-01-12	بنيخيار , وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
15	بلال المازني	1988-09-26	عامل	2011-01-12	قربمركز الشرطة بسيدي عمر.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الصدر.	نعم
16	جمال الدين بن عبد القادر بن سالم بوخراطة	1974-02-25	تقني بشركة اعلامية.	2011-01-12	بنيخيار		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
17	جهاد بن محمد الصادق بن الشريف ذهباوي	1989-03-07	تلميذ	2011-01-12	أمام مقر سكناه بالحواش بنابل	توقيفمن طرف دورية أمنية.	شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم.	لا
18	حافظ بن عبد السلام بن حسن الظويهري	1978-07-21	لا شيء	2011-01-13	قبالةسوق الصناعات التقليدية(الأقواس)		شرطة	طلق ناري	الجانب الأيسر.	نعم
19	الحبيب بن محمود بن الكيلاني غدير	1959-12-13	مدير مركب فلاحي	2011-01-14	بنيخلاد , المركب الفلاحي الانطلاقة.			طلق ناري	الرجلين.	لا
20	حسن بن الهادي بن العيادي الباني	1982-03-01	عامل يومي	2011-01-13	بمنارة الحمامات	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
21	حسيب بن المنصف بوسحاقي	1988-10-05	حلاق	2011-01-12	أمامركز الشرطة بسيدي عمر.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
22	حمادي بن الحبيب بن محمد الجلاصي	1974-09-12	عامل يومي	2011-01-14	قرب مركز باب بحر سليمان	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	الساق اليمنى	نعم
23	حمدي بن بلقاسم عزعوزي	1993-06-27	عامل يومي	2011-01-12	سليمان, باب بحر أمام المركز	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
24	حمزة بن أحمد بن كريم	1992-01-30	تقني بمصنع	2011-01-13	نابل , قبالة غدارة الـstegشارع الهادي شاكر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن	نعم
25	خليل بن رشاد بنتركية	1996-06-09	تلميذ	2011-01-14	قليبية , أمام قصر البلدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر و أعلى الذراع الأيمن	نعم
26	خليل بن محمد بن محمد الأصغر النجار	1966-07-17	لا شيء	2011-01-13	منزلتميم ,شارع المنجي سليم	مظاهرة		طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
27	خميس بن الهادي بن محمد كروط	1983-06-20	لا شيء	2011-01-12	بنيخيار , قرب جامع الزياني		شرطة	طلق ناري	أعلى الفخذ الأيمن	نعم
28	خميس بن حطاب بن علي الساحلي	1993-08-22	عامل يومي	2011-01-12	أمامركز الشرطة بسيدي عمر.		شرطة	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
29	رانية بنت حسن بن المختار قلمان	1989-09-22	لا شيء	2011-01-16	سليمان, باب بحر	مظاهرة	شرطة	دهس بواسطة سيارة شرطة	الركبة اليمنى و الحوض	نعم
30	رمزي بن رابح بن علي اليحياوي	1979-01-05	تقني كهرباء	2011-01-15	نابل, وسط المدينة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الظهر.	نعم
31	رياض بن محمد بن عمار طرابلسي	1987-03-21	طالب	2011-01-12	بئربورقبة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
32	الزاهي بن عبد الله بن مجد بوحماد	1955-04-08	عامل يومي	2011-01-12	سيديعمر		شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس	لا
33	زهير بن محمد الحبيب بن فرج الهمامي	1981-07-19	عامل تجاري	2011-01-13	سليمان , شارع 14 جانفي سليمان	مظاهرة		طلق ناري	رصاصة في الفخذ الأيسر + كسر بالأنف وخدوش مختلفة	نعم
34	زياد بن محمد بن بشير زياني	1980-10-24	عامل يومي	2011-01-25			شرطة	اعتداء بالعنف	الرأس، الظهر، اليدين، الصدر.	لا
35	سامي بن علي بن محمد الديماسي	1985-05-29	لا شيء	2011-01-12	سيديعمر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرجلين	نعم
36	سليم بن عمار بن الغربي الطرابلسي	1981-11-02	تاجر في الصناعات التقليدية	2011-01-14	سيديعمر	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	كسر الحوض و الرجلين.	نعم
37	سمير بن عزيز الجازي	1990-06-28	عامل فلاحي	2011-01-12	على مستوى مركز الأمن بالحمامات	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	المؤخرة	نعم
38	سيف الدين بن عبد الرحمان اللواتي	1991-01-11	متربص بالتكوين المهني	2011-01-14	بنيخلاد , أمام مركز الشرطة.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكعب الأيمن.	نعم
39	الشاذلي بن عبد الفتاح بن الشاذلي الشيخ	1991-07-16	لا شيء	2011-01-14	أمام الملعب بمنزل بوزلفة.		شرطة	طلق ناري	العين اليسرى.	نعم
40	شاكر بن ساسي الغموقي	1970-11-10	موظف	2011-02-14	نابل , كارفور			اعتداء بالعنف		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
41	شوقي بن مقداد بن عبد العزيز المعزولي	1989-10-03	لا شيء	2011-01-12	بنيخيار, قرب مقر البلدية	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
42	صابر بن محمد الهادي الشريف	1970-01-10	عامل يومي	2011-01-12	دارشعبان الفهري	مظاهرة		طلق ناري		لا
43	الصادق بن حميدة حمام	1955-10-08	عامل يومي	2011-01-14	حديقة المغرب العربي منزل تميم.			طلق ناري	الشرايين و العروق باليد اليسرى.	نعم
44	صالح بن المبروك بن الكيلاني المسطور	1970-01-11	موظف	2011-01-14	منزلتميم			اعتداء بالعنف		لا
45	صبري معز بن محمد بن عمار ميلاد	1989-01-11	حلاق	2011-01-13	نابل , أمام المستشفى	مظاهرة		طلق ناري	الركبة اليمنى.	نعم
46	صفوان الدردوري	1995-07-20	لا شيء	2011-01-15	تازركة , وسط المدينة.		شرطة	اعتداء بالعنف	المرفق الأيسر.	نعم
47	طارق بن علي بن إبراهيم السباعي	1988-04-12	عامل يومي	2011-01-14	بنيخلاد , أمام مستشفى بني خلاد		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
48	طارق بن محمد بن أحمد الأحمر	1983-12-11	طالب	2011-01-13	المعمورة, قبالة مركز الشرطة			رصاص مطاطي	الصدر و الرقبة	نعم
49	عادل بن حمادي بن علي ميراوي	1982-11-16		2011-01-15	قليبية			اعتداء بالعنف		لا
50	عبد الرزاق بن المولدي الحسني	1989-08-20	طالب	2011-01-14	سيديعمر	مظاهرة		طلق ناري	الرأس	نعم
51	عبد الستار بن عمر بن سالم المبروك	1985-01-22	فني في النقش على الحجارة.	2011-01-12	قبالة مركز شرطة دار شعبان	اضطرابات		طلق ناري	مؤخرة الرأس و الوجه	نعم
52	عبد القادر بن نصر	1985-02-08		2011-01-13	أمام مركز الشرطة ببني خلاد.		شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
53	عدنان بن صلاح الدين بن ساسي الدريدي	1986-01-12	لا شيء	2011-01-14	قرب مركز باب بحر نابل	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى	نعم
54	عزالدين بن مصطفى الواعر	1968-03-11	عامل يومي	2011-01-16	سليمان, قبالة CNSS		شرطة	اعتداء بالعنف	اليدين و الظهر	نعم
55	عفيف بن حميدة بن سالم العياري	1987-01-15	عامل يومي	2011-01-15	الحمامات			طلق ناري		لا
56	علي بن صالح بن علي الزرقاني	1990-09-29	نقاش على الفخار.	2011-01-13	نابل	مظاهرة	شرطة	اعتداء بالعنف	اليد اليمنى.	نعم
57	فتاح بن علي بن الزين سبيعي	1961-03-20	عامل بمعمل بمعمل الجليز.	2011-01-13	أمام عمارات سبرولوس سيدي عمر نابل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى	نعم
58	فتحي الخياطي	1985-08-15	بائع ملابس مستعملة	2011-01-14	نهجابن منظور سيدي عمر	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الرأس و الرجلين	نعم
59	فتحي بن المازري بن خليفة هنية	1954-10-25	صيدلي	2011-01-13	قليبية , شارع الشهداء	أثناءالتعر ض لعملية سرقة		اعتداء بسلاح أبيض	الوجه	نعم
60	فرج بن عمار بن علية نصير	1972-07-30	نجار في الالمنيوم	2011-01-15	دارشعبان الفهري , شماس		حرس وطني	طلق ناري	الجانب الأيمن و اليد اليسرى.	نعم
61	فهد بن حمادي بن محمد القلعي	1989-12-16	عامل بالفخار.	2011-01-13	نابل , شارع الهادي شاكر.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	اليد اليمنى.	نعم
62	لؤي بن عبد الباسط بن العزيز الخميسي	1994-10-07	تلميذ	2011-01-14	أمام مركز الشرطة و المعتمدية بدار شعبان		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
63	ماهر بن عمر بن بلقاسم المناعي	1984-02-19	خراط	2011-01-14	سيديمعاوية.	مظاهرة	شرطة	اصابة بقنبلة مسيلة للدموع	الساق اليمنى.	نعم
64	محمد الأمين بن كمال بن أحمد بنساسي	1988-10-09	عامل في الحلاقة	2011-01-31	سليمان	اضطرابات	طلق ناري		الرجل اليمنى	نعم
65	محمد المختار بن محمد بن عمر عبيد	1975-03-22	عامل بحضيرة بناء	2011-01-13	دارشعبان الفهري	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الرأس/ الفخذ الأيسر.	لا
66	محمد أمين بن بوجمعة لعبيدي	1993-05-16	تلميذ	2011-01-13	حيبنيابوليس بنابل.		شرطة	طلق ناري	الجهة اليسرى من البطن.	نعم
67	محمد بن إبراهيم بن محمد السناني	1978-03-25	لا شيء	2011-01-16	قليبية شارع الحبيب بورقيبة	مظاهرة			الرجل اليسرى	نعم
68	محمد بن أحمد بن محمد بوستة	1982-09-07	عامل يومي	2011-01-12	أمام منزله ببني خيار		شرطة	اعتداء بالعنف	كامل الجسم	نعم
69	محمد بن الحاج حسن المجريسي	1942-02-19	حارس بمعتمدية سليمان.	2011-05-09	سليمان , مقر المعتمدية.	مظاهرة		اصابة بحجارة	اليد اليسرى.	نعم
70	محمد بن علالة التومي الجلاد	1988-04-09	تلميذ	2011-01-12	سليمان , طريق منزل بوزلفة	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
71	محمد بن فتاح بن مبروك شيحي	1989-06-08	طالبة	2011-01-12	محطة الحافلة سليمان			طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
72	محمد بن قدور بن محمد الغندوري	1981-10-09	عامل يومي	2011-01-15	الحمامات			طلق ناري		لا
73	محمد بن محمد بن الطيب سليمة	1992-12-08	تلميذ	2011-01-13	المعمورة, قبالة مركز الشرطة	مداهمةمركز الشرطة	شرطة	طلق ناري	الرقبة و البطن	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
74	محمد بن محمد بن أمحمد إبن حمزة	1958-04-29	حارس بمعتمدية قليبية	2011-01-14	معتمدية قليبية	مظاهرة		حادث شغل	اليد اليمنى	نعم
75	محمد بن محمد بن صالح بولبيار	1994-10-23	تلميذ	2011-05-08	قرب المعتمدية بسليمان.		جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم
76	محمد بن يوسف بالنصيب	1989-09-24	عامل يومي	2011-01-12	أمامركز الشرطة بسيدي عمر.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى.	نعم
77	محمد ضياء خلف الله	1991-08-27	طالب	2011-01-12	أمامدار الثقافة بدار شعبان الفهري		شرطة	طلق ناري	الساق اليمنى.	نعم
78	محمود بن نور الدين خليل	1983-07-01	فلاح	2011-01-13	الحمامات	مظاهرة	شرطة	طلق ناري		لا
79	محي الدين بن محمد نوارة	1959-04-25	عامل يومي	2011-01-17	قربة	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي		طلق ناري	الرأس	نعم
80	مروان بن توفيق بن عبد القادر بيوض	1990-04-04	عامل يومي	2011-01-12	أمام مركز سيدي عمر نابل	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	المؤخرة	نعم
81	مروان بن لطفي بن يونس الشابي	1993-01-05	خراط	2011-01-12	أمامغازةبوسلامة	مظاهرة		طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
82	المعتز بن عبد العزيز مكلين	1987-09-12	تلميذ	2011-01-13	سليمان, باب بحر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أسفل الظهر	نعم
83	مكرم بن عبد القادر بن محمد فرحات	1972-03-01	عامل تجاري	2011-01-14	منزلبوزلفة, وسط المدينة.			طلق ناري	الرجلين	نعم
84	منتصر بن المنجي بن صالح الدخلاوي	1987-08-20	عامل بالصناعات التقليدية.	2011-01-12	سيديعمر	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر.	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
85	منصف بن حمودة بن محمد الدخلاوي	1957-09-19	عامل فلاحي	2011-01-14	بنيخلاد, المركب الفلاحي الانطلاقة			طلق ناري	الظهر و الكتفين.	لا
86	منير طياري			2011-01-13				طلق ناري	الركبة اليمنى.	لا
87	مهدي بن حمادي قلعي	1993-04-28	تلميذ	2011-01-15	أمام القباضة بقليبية		جيش	طلق ناري	الظهر و الساق.	نعم
88	ناجح بن خميس بن منصور الدريدي	1971-02-23	عون أمن فرقة الأمن السياحي	2011-01-16	قبالة مغازة carrefourبنابل			اعتداء بالعنف	الساق اليسرى.	نعم
89	ناصر بن محمود بن رمضان	1979-11-21	عامل يومي	2011-01-12	بئر بورقبة	مظاهرة		طلق ناري		لا
90	ناضم بن علي بن صالح منصوري	1986-02-04	لا شيء	2011-01-12	الحمامات , الكرنيش	أثناءالحراسة في اطار لجنة الحي	شرطة	طلق ناري	الرقبة الجانب الأيسر.	نعم
91	نبيل بن محسن بن صالح رابحي	1982-04-02	سائق سيارة أجرة	2011-01-12	براكةالساحل	مظاهرة	حرس وطني	طلق ناري	العين اليسرى.	نعم
92	نزار بن محمد المجيد العياري	1985-09-27	عامل يومي	2011-01-13	قربمحطة النقل وسط البلاد بنابل.		شرطة	طلق ناري	الساق اليسرى و الجانب الأيمن من الظهر.	نعم
93	نعيم بن ابراهيم بن محمد الصالح الساسي	1982-10-26	عامل يومي	2011-01-14	قرب جامع النور بسليمان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	أعلى الساق اليسرى من الخلف	نعم
94	هاني بن أنور بن محمود العموري	1992-08-12	لا شيء	2011-01-13	باب بحر سليمان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
95	وائل بن محمد نجيب بن محمد التونسي	1990-06-08	لا شيء	2011-01-14	قليبية	مظاهرة		اعتداء بالعنف	الجهاز التناسلي.	لا
96	وديع بن الزاهي بن العاشيبشيني	1985-12-18	بائع حشايا و صالونات	2011-01-13	قربجامع الكرمة بنابل.	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكعب الأيمن.	نعم
97	وسام بن عبد القادر الجرارة	1975-06-16	عامل يومي	2011-01-14	قرمبالية			طلق ناري	البطن.	لا
98	وليد الرايس	1985-01-12	عامل يومي	2011-01-12	بنيخيار , أمام المنزل		شرطة	طلق ناري	الفخذ الأيمن.	نعم
99	وليد بن مصطفي بن عبد القادر السعداني	1983-02-11	عامل يومي	2011-01-14	محطة الحافلة بسليمان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكعب الأيسر.	نعم
100	ياسين بن عبد العزيز بن بلقاسم حاجي	1983-08-25	عامل يومي	2011-01-13	سليمان, باب بحر سليمان	مظاهرة	شرطة	طلق ناري	الكتف الأيمن	نعم
101	يحي بن دواد بن صالح بنعمار	1985-09-28	عامل يومي	2011-02-19	الهوارية		شرطة	اعتداء بالعنف	الوجه و اليدين.	نعم

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية القيروان

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
ن الحبيب بن حسين السبوعي	1985-01-01		2011-04-30	السجن المدني بالهوارب			طلق ناري	الظهر و الجانب الأيمن.	نعم

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية المنستير

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
خليل الصالحي	1989-06-15		2011-01-13	السجن المدني بالمنستير			اختناق		نعم
بن محمد بن الهادي المهري	1981-11-11		2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		نعم
بن فتوري بن محرز	1970-03-10	عامل	2011-01-14	السجن المدني بالمنستير			حرق	حرق في الظهر واليد والساق اليمنى واليسرى	نعم
ح بن محمد بن علي الشريف	1966-09-01	عامل	2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			طلق ناري		لا
مد بن محمد قدوين			2011-01-21	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
أيمن حسان			2011-01-16	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
سجير بن حسن			2011-01-29	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
عمر الجلاصي			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
علي لوصيف			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
منير يخلف			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
وليد فتح الله			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
حمدي المي	1984-05-06		2011-02-07	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
حاتم عميرة			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير					لا

قائمة الجرحى بالسجون : ولاية المهدية

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
اج منصور			2011-01-15	السجن المدني بالمهدية			طلق ناري	الركبة اليسرى.	لا
نور إبراهيم			2011-01-15	السجن المدني بالمهدية			طلق ناري	الفخذ الأيمن و المعصم الأيمن.	لا
ي الحاج محمد			2011-01-15	السجن المدني بالمهدية					لا

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية بن عروس

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
عبد اللطيف بن عبد الله زاهي	1987-12-01		2011-01-15	السجن المدني بمرناق		أعوان السجون	طلق ناري		نعم
زة بن عماد جميل	1991-08-22	لا شيء	2011-01-14	السجن المدني بمرناق	أعمال شغب بالسجن		طلق ناري		نعم
حمد أمين زروق	1986-02-05		2011-01-14	السجن المدني بمرناق			طلق ناري		لا
ن بن محمد بن حمودة بن عطية		عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني بمرناق	فرار سجناء		طلق ناري	الكاحل الأيمن	نعم

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية بنزرت

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
ن خليفة بن عمار			2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
لي بن الطيب التليلي	1982-03-23	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
الهادي بن عمارة بن سعد	1980-10-18	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
ن خليفة بن محمود مديوني			2011-01-15	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
الهادي بن خميس الجندوبي	1987-03-24	تلميذ	2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
ن حسين بن عمار سلايمي			2011-01-13	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
حمد الطاهر بن البشير السوفي	1973-04-23		2011-01-17	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
ن الطيب بن خليفة القصوري			2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
ن الطيب بن محمد الصحراوي	1991-12-04		2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
حسن محمد الجميلي	1944-04-18	صاحب	2011-01-16	السجن المدني ببنزرت		جيش	طلق ناري	الفخذ	لا

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
بن عبد الواحد مهدي			2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
ن توفيق الهواوي			2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي		أعوان السجون	طلق ناري		لا
جيد بن الهادي بن سويسي	1962-10-24	عامل يومي	2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
امي الذوادي	1972-11-16	عامل يومي	2011-01-13	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري	فوق القلب.	لا
مود بن صالح	1948-09-26		2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
لام بن حامد بن عبد م الحاج عبد الله	1986-01-09	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
اق بن محمد الأسود	1990-01-12		2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي	أعمال شغب بالسجن		طلق ناري		لا
بن حسونة الدمني	1969-01-02	كاتب عمومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية سوسة

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
ن محمود السعيدي	1985-07-30	ميكانيكي	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	العين اليمنى	نعم
بن رضا إبن زم	1986-04-21	عامل	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	الرقبة تحت الأذن و الساق	نعم
بن سالم بن عمر صراط	1978-12-03	عامل	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
ن بن الهادي بن ميس سويلم		عامل	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
بن المنصف بن سونة خذراوي	1980-11-25	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
بن محمد الأزهر بن عرفة	1981-11-17	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الخد و الأنف.	لا
ن حسين بن محمد السعيدي	1986-07-13	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
بن منير بن خليفة فرح	1985-11-07	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	اعتداء بالعنف	الرجل و الرأس و الرقبة.	لا
الوهاب شليح	1955-11-16		2011-01-16	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	البطن	لا

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
بن ناجي ساسي	1942-02-01		2011-01-16	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	المؤخرة و الاصبع (كسر بالاصبع)	لا

قائمة الحرحى بالسجون : ولاية قابس

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
دين بن الهادي بن وناس بشري	1981-05-17	لا شيء	2011-01-16	السجن المدني بقابس		أعوان السجون	طلق ناري	الجانب الأيسر من المؤخرة.	نعم

قائمة الجرحى بالسجون : ولاية مدنين

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
بن فاتح بن الشيباني المقدميني	1976-09-28	تاجر	2011-01-16	السجن المدني بحربوب			طلق ناري	الرجل اليسرى.	نعم

قائمة الجرحى بالسجون : ولاية منوبة

المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
ن عبد الكريم بن محمد دبوسي	1989-01-02	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني ببرج العامري		حرس وطني	طلق ناري		نعم
س بن بوجمعة بن عمر باجويا	1982-10-20		2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		لا
خليل طالبي			2011-01-20	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		لا
بن الحسين الماجري	1967-02-10	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		لا
بن التيجاني بن محمد الدخلاوي			2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		لا
بن مصطفى بن فرج الرياحي	1976-04-24	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		نعم
بن فتحي بن التومي العياري	1991-04-27	تلميذ	2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري			طلق ناري		نعم
بن محمد صالح بن رينيص الغزواني	1978-04-01	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج العامري	فرار سجناء		طلق ناري		نعم
ن عبد القادر بن عمار الفرشيشي	1967-01-06	عامل يومي	2011-01-16	السجن المدني بالمرناقية			طلق ناري	اليد اليسرى	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية أريانة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	رضا بن ساسي ابن الفقي	1959-09-17	موظف	2011-02-08	سيدي ثابت , مركز الأمن الوطني بسيدي ثابت	أثناء العمل		اعتداء بالعنف	العمود الفقري و الساق اليمنى	لا
2	سامي بن الهادي بن عبد القادر الذوادي	1972-11-16	ناظر مساعد بالادارة العامة لوحدات التدخل	2011-01-16	سكرة , دار فضال	أثناء العمل	جيش	طلق ناري	فوق القلب.	نعم
3	طارق بن علي الكويسي	1966-11-05	موظف	2011-01-15	النخيلات أريانة الشرقية	أثناء العمل		طلق ناري	الساق اليسرى	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية القصرين

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	محمد الخامس بن أحمد بن المستوري حقي	1969-12-23	وكيل بالحماية المدنية	2011-02-26				اعتداء بآلة حادة	العين	لا

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية الكاف

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الخطوي بن علالة بن يوسف ورتتاني	1966-07-04	موظف	2011-01-28	تاجروين , مقر عمله بمنطقة الأمن الوطني بتاجروين			سقوط		نعم
2	محمد علي بن محمد بن عمارة حرزي	1975-02-23	موظف	2011-01-14				سقوط		لا

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية المهدية

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	جوهر بن الهادي الخياط	1970-11-25	عون حرس	2011-01-15	قصور الساف		شرطة	طلق ناري	الصدر	نعم
2	رفيق بن محمد بن عبد الحميد الشيخة	1966-01-27	عريف أول بادارة السجون	2011-01-15	السجن المدني بالمهدية			اعتداء بالعنف	العين.	نعم
3	محمد بن صغير مسعود شكري	1973-02-24	عريف أول بادارة السجون	2011-01-15	السجن المدني بالمهدية			سقوط	القدمين	نعم
4	مرشد بن عبد المجيد بن الصادق الفريخة	1965-06-28	عون حرس وطني	2011-01-15	المهدية	اضطرابات	شرطة	طلق ناري	الرأس	نعم
5	النافع بن محمد بن عثمان كمون	1968-06-19	عون حرس وطني	2011-01-15	قصور الساف	اضطرابات	شرطة		الرأس	طارق بن محمد

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية بن عروس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	خالدبن الهادي بن الصادق الصنديد	1961-05-04	عون حرس	2011-01-16	المحمدية فوشانة		جيش	طلق ناري	الساق	لا
2	الصحبي بن فرج دوله	1971-09-25	وكيل بسلك الحرس	2011-01-15	المحمدية , حي الطياري		جيش	اعتداء بالعنف		لا
3	مقداد بن خميس الورغمي	1978-04-25	عريف أول بالحرس الوطني	2011-01-15	المحمدية , حي الطياري	أثناء العمل		اعتداء بالعنف	الوجه	لا

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية تونس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	خليل بن حسين بن قمودي مقدم	1986-03-30	موظف	2011-01-15	على مستوى مفترق الكنيسة بعين زغوان			طلق ناري		نعم
2	سمير بن عمر بن عيفة السميري	1983-05-13	عون حرس وطني	2011-02-25	تونس , أمام وزارة الداخلية			طلق ناري		لا
3	قيس عبد اللطيف بن جمعة		حافظ أمن	2011-01-17	إبن سينا	أثناء العودة الى المنزل	جيش	طلق ناري	الكتف	لا
4	محمد الهادي بن عمار بن أحمد الخماسي	1976-03-24	عون أمن	2011-01-16	الكبارية , مقهى دقة بحي إبن سينا	اضطرابات		اعتداء بالعنف	كامل الجسم	نعم
5	محمد بن نبيل بن المولدي الهذلي	1988-10-29	عون أمن	2011-01-16	عين زغوان أمام المركز التجاري كرفور	أثناء العمل	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى و اليسرى	نعم
6	نضال بن الهادي بن عثمان وهيبي	1986-11-02	عون حرس وطني	2011-01-15	أمام المركز التجاري كافور	أثناء حظر التجول	جيش	طلق ناري	الكتف.	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية سوسة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	بشير بن علي بن حسين شعبان	1966-05-14	عون أمن	2011-01-09	حي الرياض			اعتداء بآلة حادة		لا
2	طارق بن محمد بن العجمي بن سعيد	1974-08-10	عون بالحماية المدنية	2011-01-15	على مستوى الطريق الحزامية كلية الحقوق حي الرياض		جيش	طلق ناري	اليد.	لا
3	مهدي بن محمد الحبيب الأصغر الشاوش	1982-03-23	رائد بالادارة العامة للاصلاح و السجون.	2011-01-16	سوسة , الطريق السيارة سوسة تونس باتجاه تونس.		جيش	طلق ناري	علي مستوى الظهر بالجهة اليمنى مما تسبب بإصابة الكبد والرئة اليمنى مع نزيف داخلي	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية سيدي بوزيد

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	سفيان بن محجوب بن علي السعيدي	1976-07-08	موظف	2011-01-13	سيدي بوزيد	اضطرابات		اعتداء بالعنف	الوجه و العين و عدة مضاعفات أخرى.	لا
2	عبد القادر بن عمر الساري	1973-09-14	ناظر مساعد بوحدات التدخل.	2010-12-21	سيدي بوزيد			اعتداء بالعنف		نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية صفاقس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	المنتصر بن صالح بن علي النويوي	1968-09-22	ملازم بإدارة السجون	2011-01-16	طريق العين بصفاقس	توقيف من طرف لجان الحي	جيش	طلق ناري	الرجل اليمنى.	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية قبلي

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	عبد القادر بن أحمد بن احمد نصيبي	1973-04-07	موظف في جهاز وحدات التدخل	2011-01-12	قبالة مقرالمعتمدية بدوز	أثناء حراسة المعتمدية		اصابة بحجارة	العين اليسرى.	نعم

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية قفصة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	الهادي بوبكر بن محمد بن علي القاهري		ناظر أمن مساعد	2011-01-11	قفصة	مهاجمة مقر أمني		اعتداء بالعنف		لا

قائمة الوفايات بقوات النظام العام : ولاية نابل

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	ناجح بن خميس بن منصور الدريدي	1971-02-23	عون أمن فرقة الأمن السياحي	2011-01-16	قبالة مغازة carrefourبنابل			اعتداء بالعنف	الساق اليسرى.	نعم

قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة بالسجون : ولاية المنستير

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر / العائلة
1	عز الدينبن جمعة			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
2	منير يخلف			2011-01-15	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا
3	محمد بنمحمد قدوين			2011-01-21	السجن المدني بالمنستير			حرق		لا

قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة بالسجون : ولاية المهدية

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	الوثائق الطبية	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أنور إبراهيم			2011-01-15	السجن المدني بالمهدية			طلق ناري	الفخذ الأيمن و المعصم الأيمن.	لا	لا

قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة بالسجون : ولاية بن عروس

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	محمد أمين زروق	1986-02-05		2011-01-14	السجن المدني بمرناق			طلق ناري		لا
2	نجم الدين بن محمد بن حمودة بن عطية		عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني بمرناق	فرارسجناء		طلق ناري	الكاحل الأيمن	نعم

قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة بالسجون : ولاية بنزرت

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	رضا بن خليفة بن عمار			2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
2	نزار بن علي بن الطيب التليلي	1982-03-23	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
3	العربي بن الهادي بن عمارة بن سعد	1980-10-18	عامل يومي	2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
4	محرز بن الهادي بن خميس الجندوبي	1987-03-24	تلميذ	2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
5	أنيس بن حسين بن عمار سلايمي			2011-01-13	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
6	أكرم بن محمد الطاهر بن البشير السوفي	1973-04-23		2011-01-17	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم
7	أنور بن الطيب بن خليفة القصوري			2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
8	علاء الدين بن عبد الواحد مهدي			2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
9	حلمي بن توفيق الهواوي			2011-01-14	السجن المدني ببرج الرومي		أعوان السجون	طلق ناري		لا
10	عبد المجيد بن الهادي بن سويسي	1962-10-24	عامل يومي	2011-01-16	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		لا
11	عبد السلام بن حامد بن عبد السلام الحاج عبد الله	1986-01-09	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني ببرج الرومي			طلق ناري		نعم

قائمة الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة بالسجون : ولاية سوسة

عدد ترتيبي	المتضرر	تاريخ الولادة	المهنة	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	ظروف الحادثة	المعتدي	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	أمين بن محمود السعيدي	1985-07-30	ميكانيكي	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	العين اليمنى	نعم
2	محمد بن رضا إبن زم	1986-04-21	عامل	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	الرقبة تحت الأذن و الساق	نعم
3	صابر بن سالم بن عمر صراط	1978-12-03	عامل	2011-01-14	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
4	عدنان بن الهادي بن خميس سويلم		عامل	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
5	جلال بن المنصف بن حسونة خذراوي	1980-11-25	عامل يومي	2011-01-15	السجن المدني بمسعدين		أعوان السجون	طلق ناري	الساق اليسرى	نعم
6	عبد الوهاب شليح	1955-11-16		2011-01-16	السجن المدني بمسعدين			طلق ناري	البطن	لا

قائمة الجرحى في أحداث العروشية : ولاية قفصة

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
1	عادل عباس	2011-03-10	متلوي , حي إبن خلدون	طلق ناري		لا
2	سامي السهيلي	2011-03-10		طلق ناري		لا
3	طه داليبي	2011-03-10		طلق ناري		لا
4	جمال النجاعي	2011-03-10		طلق ناري		لا
5	الصحبي بشير	2011-03-10		طلق ناري		لا
6	آزارينالإزهاري بن مسعود مسعي	2011-03-10		طلق ناري		لا
7	خميس ذياب	2011-03-11	أم العرائس	طلق ناري	الرأس	لا
8	إسماعيل الهاني	2011-03-11		طلق ناري		لا
9	محمد صالح ميزوني	2011-03-11				لا
10	نزار عكروت	2011-03-11		طلق ناري		لا
11	العيد مشيش	2011-03-11		طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
12	تبر مسعي	2011-03-11		طلق ناري		لا
13	الهاني بن علي بن ‘براهيم	2011-03-11		طلق ناري		لا
14	الهاشمي وصيفي	2011-03-11	حي الأمل أولاد سلامة المتلوي	اعتداء بالعنف		نعم
15	محمد الخامس مسعي	2011-03-11		طلق ناري		لا
16	ياسين وصيفي	2011-03-11		طلق ناري		لا
17	عبيد بن محمد ذياب	2011-03-11		طلق ناري		لا
18	مصباح أحمد	2011-03-12		طلق ناري		لا
19	آمين بخايرية	2011-03-12		اعتداء بالعنف		لا
20	علي ساعي	2011-03-13		طلق ناري		لا
21	صابر لبيض	2011-03-14		طلق ناري		لا
22	مجد مسعي	2011-03-14		طلق ناري		لا
23	بشير قاسمي	2011-03-14		طلق ناري		لا
24	وائل لغمام	2011-03-14		طلق ناري		لا
25	هيثم طراش	2011-03-14		طلق ناري		لا
26	أشرف حسني	2011-03-14		طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
27	حمزة الطويل	2011-03-14		طلق ناري		لا
28	الهادي الطويل	2011-03-14		طلق ناري		لا
29	سمير مصالحية	2011-03-14		طلق ناري		لا
30	حمزة بخايرية	2011-03-14		طلق ناري		لا
31	سيف الدين قاسمي	2011-03-14		طلق ناري		لا
32	حمزة مباركي	2011-03-14		طلق ناري		لا
33	عباس الهاني	2011-03-14		طلق ناري		لا
34	إبراهيم المحمدي	2011-03-14		طلق ناري		لا
35	فاروق مصابحية	2011-03-14		طلق ناري		لا
36	حسين مباركي	2011-03-14		طلق ناري		لا
37	جموعي حسني	2011-03-14		طلق ناري		لا
38	محمد بكاري	2011-03-14		طلق ناري		لا
39	إمباركة مصباح	2011-03-14		طلق ناري		لا
40	محمود قواسمة	2011-03-14		طلق ناري		لا
41	حافظ التليلي	2011-03-14		طلق ناري		لا

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
42	صدام الايل	2011-03-15		طلق ناري		لا
43	صالح أحمد	2011-03-15		اعتداء بالعنف		لا
44	عبد الودود ذياب	2011-03-15		طلق ناري		لا
45	علية بن محمد ذياب	2011-03-15	متلوي	طلق ناري		نعم
46	جاد الطرش	2011-03-15		طلق ناري		لا
47	علي ذياب	2011-03-15		طلق ناري		لا
48	نصر الدين زنايدي	2011-03-15		طلق ناري		لا
49	سفيان وصيفي	2011-03-15		طلق ناري		لا
50	محمد وصيفي	2011-03-15		طلق ناري		لا
51	محمد أمية نايلي	2011-03-15		طلق ناري		لا
52	السبتي ذياب	2011-03-15		طلق ناري		لا
53	فريد لطرش	2011-03-15		طلق ناري		لا
54	إبراهيم بن علي	2011-03-15		طلق ناري		لا
55	الشاذلي سلامي	2011-03-15		طلق ناري		لا
56	محمد العفيف معط الله	2011-04-04	المظيلة , في المستشفى	اصابة بحجارة	العين - الكتف -	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
					الرجل	
57	رمضان رزيق	2011-04-05	المظيلة , أولاد شريط	اعتداء بآلة صلبة	الظهر	نعم
58	ياسين معط الله	2011-04-05	المظيلة , الحي الشرقي (عروشية(	طلق ناري	أعلى اليد	نعم
59	علي بن الطيب الهنشيري	2011-04-05	المظيلة , أولاد شريط	اصابة بحجارة	كسر في الرجل + الرأس	نعم
60	كمال الهيشري	2011-04-05	المظيلة , أولاد الشريط	طلق ناري	الرجل	نعم
61	عبد السلام بن علي ذياب	2011-04-11	متلوي , أولاد يحي	طلق ناري		نعم
62	أسامة خالدي	2011-06-03	متلوي , شارع الرئيسي مكتبة المغرب العربي	طلق ناري		نعم
63	غسان ماجد	2011-06-03	الصواقة	طلق ناري		نعم
64	أنور صدراوي	2011-06-03				نعم
65	سفيان عليمي	2011-06-03	متلوي , في السوق	طلق ناري		نعم
66	عبد الرؤوف بن البشير صدراوي	2011-06-03	متلوي	طلق ناري		نعم
67	وئام بن محسن بن الأزهر الديناري	2011-06-04		طلق ناري		لا
68	سامي بن محمد الهادي بن محمد الأديب الحشاني	2011-06-04	طريقتوزر أمام مكتب البريد	اعتداء بآلة حادة	الرأس من الخلف	نعم
69	محمد بن أحمد بوجلان	2011-06-04	متلوي	طلق ناري	اليد اليمنى والصدر	نعم

عدد رتبي	المتضرر	تاريخ الحادثة	مكان الحادثة	نوعية الإصابة	موضع الإصابة	وقع سماع المتضرر/ العائلة
70	غيث بن طارق بن عبد الرحمان خالدي	2011-06-04	قفصة , في السوق	طلق ناري	الفخذ الأيسر	نعم
71	أيمن بن أحمد غانمي	2011-06-04	متلوي , حي ‘بن خلدون	طلق ناري	الرجل اليمنى	نعم
72	علي الصغير قرين	2011-06-04	متلوي , أمام المنزل في حي إبن خلدون	طلق ناري	الفخذ الأيمن	نعم
73	وليد عباس	2011-06-04	متلوي , في السوق	طلق ناري		نعم
74	بسام بوقرة	2011-06-04	متلوي , حي ابن خلدون	طلق ناري		نعم
75	شفيق بن بلقاسم بن محمد خالدي	2011-06-05	متلوي , السوق المركزية	طلق ناري		نعم
76	محمد الخامس السعيدي	2011-06-05	متلوي , أمام المنزل حي إبن خلدون	طلق ناري	العين اليمنى	نعم
77	طارق بن محمد الحبيب بن الأخضر عثماني	2011-06-05	متلوي , حي إبن خلدون	طلق ناري		نعم
78	فريد الزمالي	2011-06-05	متلوي , وهو يمر على القنطرة	طلق ناري		نعم
79	محمد بن عمار عباسي	2011-06-05	متلوي , بجانب المغازة العامة	اصابة بحجارة	كسر في المرفق الأيمن و الراس	نعم
80	علي بن محمد رشيد منصوري	2011-06-05	متلوي , في السوق	طلق ناري		نعم
81	جاسم بن محمد الحبيب بن أحمد براهمي	2011-07-14	قفصةحي الشباب , أمام الكوشة	طلق ناري	الكتف الأيسر	لا
82	أمين بن نصر بن احمد بن عمر	2011-07-19	قفصة	اعتداء بالعنف		لا

قائمة الجرحى ذوي الاصابات الخطيرة

ولاية أريانة	
عدد	المتضرر
1	حسان بن محمد الفاضل بن حسن جبري
2	سيف الدين خزري بوزيدي
3	عمر بن رابح بن يونس زديني
4	فاخرة بنت المولدي بن الهادي الحمروني
5	كريم بن محمد بن جمعة بن عمر بالحاج
6	كمال بن محرز بن المنوبي الشعار
7	محرز بن إبراهيم خزري
8	محمد بن الشاذلي المصفار
9	نبيل بن عبد الكريم العجيلي
ولاية باجة	
	المتضرر
1	عصام بن منجي بن يوسف سدوري
2	قيس بن محمد بن بلقاسم المسعودي
3	مروان الجبري
4	معز بن بولعراس بن سليمان الهمامي
5	يوسف بن الطاهر الساحلي
ولاية بن عروس	
	المتضرر
1	بلال بن الحبيب بن رابح الماكني
2	حسان بن حسن بن أحمد الفقيه
3	حسن بن محمد بن حسن خير الله
4	حمدي سمير
5	رشاد بن عبد الكريم بن قدور العربي
6	صابرين الراجحي

7	طارق بن رضا بن الطيب الجندوبي
8	طارق بن محمد الطرابلسي
9	محمد بن التيجاني بن الحساني بن حمد الحنشي
10	محمد بن عمارة بن الميزوني شيخاوي
11	محمد رشيد بن محمد رشيد بن الفاهم السعداوي
12	مهدي بن محمد بن خميس بن عمار
13	نبيل بن عز الدين بن أحمد الحسناوي
14	نصر الدين بن الهادي بن فرحات ماجري
ولاية بنزرت	
	المتضرر
1	أحمد بن سليمان بن بلقاسم المرنيصي
2	بلال بن الجيلاني بن حسن الشعيبي
3	بلقاسم بن يوسف بن بلقاسم المرنيصي
4	حسين منصور
5	حمدي بن البشبير بن الطاهر الكسوري
6	حمزة السلطاني
7	خالد بن حمادي بن نجمة
8	درصاف بنت نصر بن الهادي السعيداني
9	رحيم بن فاضل بن الأحوال
10	زبير بن علي بن علي فرج الدريدي
11	شهاب بن مجيد بن محمد الجندوبي
12	صليحة بنت الدهمانيالهيشري
13	عبد القادر بن محمد بن عبد القادر غربي
14	عبد المجيد سعيداني
15	مجدي بن المنجي بن الحبيب البجاوي
16	محمد برهومي

17	محمد بن التيجاني بن محمد عطية
18	محمد بن الشاذلي بورقعة
19	نعيم الساحلي
20	نورة بنت محمد بن الطيب مرنيصي
ولاية تطاوين	
المتضرر	
1	المهدي بن أحمد الغمد
2	كمال بن حسين لخضر بن بلقاسم كريسعان
3	محمد بن ساسي بن العربي قرابع
ولاية توزر	
المتضرر	
1	صالح بن مقداد عوينات
2	عادل بن عبد الباقي أولاد عمر
ولاية تونس	
المتضرر	
1	أحمد بن خميس بن بلقاسم الوسلاتي
2	أسامة بن الحبيب بن أحمد ذياب
3	أمين بن أحمد السالمي
4	أنور بن عيدي بن محمد جدوا
5	بلال بن محمد الهادي العريبي
6	جلال بن عبد الحميد بن حميدة بنعثمان
7	حسن بن عبد اللطيف بن السبتي العلوي
8	حمزة بن الحبيب بن محمد الأبيض
9	حيدر بن الناجي بن الزين شوالي
10	خالد سليمي
11	خليل بن حسين بن قمودي مقدم
12	رضا بن سالم بن محمد العوني
13	رضوان بن لطفي بن محمد المناعي
14	رفيق بن سعد بن محمد تواتي
15	رمزي بن حميد بن بوبكر زديني
16	رمزي بن عبد الله بن حسن الحبازي

17	الزهرة بنت عمر الكريمي بنموسي
18	ساسي بن عبد القادر بن فرج جبنوني
19	سالم بن نصر الله بن نصر عبد للي
20	سفيان بن الطاهر بن حسن دخيل
21	سليمان بن عباس بن سليمان حاجي
22	سمير بن مراد الفزاني
23	سيف الدين الورفلي
24	سيف الدين بن بلقاسم بن محمد رحيمي
25	شكري بن المختار بن خذر
26	صابر بن محمد بن بوجمعة العبيدي
27	الصادق بن عمر بن محمد بالطيبي
28	صالح بن محمد الغانمي
29	صالح بن محمود بن إبراهيم سلطاني
30	صلاح الدين بن يوسف بن الهادي مفتاح
31	طارق بن محمد بن أحمد الجلاصي
32	عبد السلام بن علي بن عبد السلام بن طراد
33	عبد الملك بن سعد بن علي الوسلاتي
34	عبد الناصر بن علي الحسني
35	عز الدين بن علي الهلالي
36	عز الدين بن علي جامعي
37	علاء الدين بن منصف بن خليل السعيدي
38	علاله بن خير الدين بن علالهالغلقاوي
39	على بن الصغير بوبكري
40	علي بن عبد الله بن علي غباره
41	علي بن مبروك بن فرحات حامدي
42	عمار بن عبد الله بن حسن الدريدي
43	عمر بن أحمد بن صالح عزيزي
44	عمر بن محمود بن حسين العيدودي

45	فاروق بن صالح بن أحمد كمامة
46	الفاهم بن فرج الهدياوي
47	فتحي بن محمد بن تليلي الميموني
48	فريد بن حميدة
49	فيصل بن محمد علي بن الحبيب المؤدب
50	قيس بن الحسين بن يونس المديوني
51	قيس راجحي
52	كريم بن محجوب طروش
53	كمال الرزقي
54	كمال بن مفتاح بن علي حمودة
55	الكيلاني بن صالح الجمل
56	لطفي الهيشري
57	لطفي بن محمد بن عمار المناعي
58	ماهر بن محمد بن الحسين الأكحال
59	مجد الدين بن محسن الخميري
60	محجوب بن محمد لن محمد المعزون
61	محسن بن بلقاسم جلاصي
62	محمد أيمن بن منصف بن أنقليز
63	محمد بن المولدي بن محمد الجندوبي
64	محمد بن بوبكر بن الطيب
65	محمد بن صالح بن عماره البوغانمي
66	محمد بن صلاح الدين المليتي
67	محمد بن علي الجلاصي
68	محمد بن عمار بن صالح ذويب
69	محمد علي بن حزاز
70	محمد علي بن رشيد بن محمد نصري
71	محمد علي بن محسن الزياني
72	محمد يسري بن نجم الدين علولو
73	مراد بن الهادي بن الطيب العبيدي
74	مراد بن حسين بن عبد الرحمان بن عمار
75	مراد بن محسن بن حسن بوسعيد
76	معز بن علي بن محمد الهنتاتي

77	مكرم بن أحمد القاسمي
78	المنجي بن محمد بن بنور بو غطاس
79	منذر بن صالح بن عماره مناعي
80	المنصف بن محمد بن علي بنجمعة
81	منيار بن فرج
82	منير بن عبد السلام بن علي رزقي
83	مهدي بن محسن بن ناجي النهدي
84	موفيدة بنت عزوز بالحاج
85	الناصر بن عمارة بررجيم سلطاني
86	نبيل بن علي بن حوسين حبلاني
87	نجم الدين بن أحمد بن هلال بن بلقاسم
88	نور الدين بن رمضان بن الطيب النهدي
89	نور الفالح بن المولدي إبن الحاج حسن
90	هالة بنت الأمجد بن خذاريالعويشي
91	هشام بن محمد الهادي بن عمر
92	وجدي بن حمودة بسيس
93	وجدي بن علي بن سعد سعد
94	وسام بن إسماعيل الوسلاتي
95	وصام بن عمر بن أحمد ساسي
96	وليد بن المنجي بن خميس الكسراوي
97	وليد بن علي بن بريك همادي
98	ياسين بن شعبان بن محمود مبروكي
99	يمينة بنت أحمد بن علي حرم عمار العياري عبد الصمد
ولاية جندوبة	
	المتضرر
1	مهدي بن رحيم غزواني
ولاية زغوان	
	المتضرر
1	شكري بن محمد الرياحي
2	محمدبن الطاهر العيفة
3	مهران بن خليفة العمروسي

ولاية سليانة	
المتضرر	
1	مجيد بن محمد العربي بن منصور الوسلاتي
ولاية سوسة	
المتضرر	
1	أنور بن محمد بن عمر مسلمي
2	أيمن بن عياد بن العربي سقير
3	بشير بن علي بن حسين شعبان
4	تبر بنت عمار بن علي رحالي
5	حازم بن المنصف الشطي
6	رضا بن محمد المولدي زلفاني
7	سفيان مخلوف
8	سمير بن الطيب سعيد
9	سهام بنت محمد الحبيب بن مختار رائسي
10	صابر بن الصحبي بن حسن جلالي
11	فوزي بن علي بن محمد عفلي
12	كمال بن الطاهر بن علي إبن عبد الحق
13	محمد رضا الدهمول
14	مهدي بن محمد الحبيب الأصغر الشاوش
15	مهدي بن نورالدين مكانة
16	وليد بن فتحي بن محفوظ ماماي
ولاية سيدي بوزيد	
المتضرر	
1	خالد بن فرج بن محمد الهمامي
2	زياد بن محمد الطاهر بن الهادي قراوي
3	عبد الكريم بن بوبكر بن إبراهيم حاجي
4	مجد بن الحسين بن يوسف هاني
5	منصف بن أحمد بن ضو صمودي
6	منصف بن محمد الناصر بن علي زيني
7	نزار بن محمد عبد الوهاب بن مسعود قاسمي

8	نوفل بن عمر بن محمد عباسي
ولاية صفاقس	
المتضرر	
1	أشرف بلغيث
2	حمدي بن عبد الهادي بن عبد الله عروس
3	رؤوف بن البشير بن محمد غلابي
4	عبد الفتاح بن حمده بن عمار عمار
5	علي بن بريك الدروازي
6	فريد بن علي بن سالم قضوم
7	محمد بن صالح بن سالم بن مصباح
8	محمد ياسين بن محمد الشادلي بن حسن الهنتاتي
9	مقداد بن العياشي بن سعد هرابي
10	نجيب بن سعيد بن صالح خشارم
ولاية قابس	
المتضرر	
1	الناصر بن التوهامي بن علي دربال
2	زياد بن عبد الله بن الكيلاني القفراشي
3	محمد الناجح بن الحسين بن التهامي الباجي
4	مهند الفالح
5	مهند بن عبد القادر بالفقير
6	يسري بن الهادي بن البشير الزرلي
ولاية قبلي	
المتضرر	
1	المنصف بن محمد بن علي بن إبراهيم
2	رسلان بن رشيد بن جبير
3	شوقي بن العيدي بن بلقاسم بنحامد
4	صدام بن نصر
5	صميدة بن محمد المنذر بن صميدة بن علي دراويل

6	عبد القادر بن أحمد بن احمد نصيبي
7	علي بن محمد بن علي العدودي الدلال
8	فراس بن عبد الحميد بن عمر بوقديمة
9	وليم العجيمي

ولاية قصرين	
المتضرر	
1	بسام بن محمدالحبيب بن حسين منصوري
2	بلقاسم بن محمد رشاد بن إبراهيم عمري
3	جمال بن محمد علي بن محمود منصوري
4	حمزة بن العياشي بن حامد زرقي
5	حمزة بن محمد فريد منصوري
6	خميسة بنت محمد بن عمر عصيدي
7	رائد بن نصر بن عبد الله ساهلي
8	رفيق بن عباس بن الطاهر نصرلي
9	رفيق بن منو بن بورقعةعبايدي
10	زياد بن منجي بن محمد قاهري
11	الزيدي بن الأخضر بن علي رطيبي
12	صابر بن عبد الله بن عبد السلام حيوني
13	ضياء الحق بن علي بن عمر يحياوي
14	العابد بن الميداني بن حفيظ قسومي
15	عبد السلام بن محمد الهادي بن عبد السلام رطيبي
16	عبد القادر بن الأزهر بن عبد القادر العروسي
17	عبد القادر بن محمد بن عبد القادر قروي
18	عتيق بن محمد المختار بن أحمد الصالح هواشي
19	عفاف بنت أحمد عيدودي
20	علي بن العلمي رحالي
21	غيث بن عبد القادر بن عيد

	عيدودي
22	غيثبنمحمدعليبنالصادقعرنوني
23	فريد بن البشير بن مبارك مرائحي
24	فوزي بن محمد الهادي بن البشير بوعزي
25	فيصل بن الحنيفيبن محمد حيزي
26	قيس بن البغدادي بن محمد غضباني
27	قيس بن صالح بن عمار منصري
28	لطفي بن محمد الذهبي
29	محمد ياسين بن محرز بن العفيف عبايدي
30	مرام بنت الزايد نصري
31	مسعودة بنت محمد فيلي حرم عمار الغرسلي فيلي
32	الناجي بن رابح بن عبد الرحمان الشعباني
33	نادر بن محمد بن بوبكر سائحي
34	نجيب بن محمد بن أحمد الحمزاوي
35	نزار قريري
36	نعيم بن الطيب بن عبد السلام ساهلي
37	وائل بن نجم الدين بن محمد شفيق قرافي

ولاية قفصة	
المتضرر	
1	القادري بن محمد بن عبد الله فوراتي
2	الناجي بن إبراهيم بن محمد السعيدي مناصري
3	ربيع بن نفطي بن رمضان صالح
4	سامي بن محمد الهادي بن محمد الأديب الحشاني
5	سعيد بن عبد الله بن زرواني رجب
6	سليم بن الهادي بن صالح مولي
7	عبد السلام بن علي ذياب
8	عفيف بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان علية
9	عمر بن محسن بن عمر الخالدي
10	محرز بن علي بن محرز قفصي

11	محمد الناصر بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان عليه
12	محمد بن إبراهيم بن بيبي حسني
13	محمد بن محمد علي بن عبد الله بسكري
14	ناجح بن ابي النور بن احمد غومه
15	هيثم مومن
16	وضاح بن قليعي بن إبراهيم عيسى
17	وليد بن عبد العزيز بن الطيب ميراوي

ولاية قيروان	
المتضرر	
1	أحمد بن عبد الحميد بن عثمان مرزوقي
2	حمدي بن عبد اللطيف بن علي عباسي

ولاية كاف	
المتضرر	
1	أيمن بن محمد بن محمود العلوي
2	جمال بن الصادق بن صالح الماجري
3	علي بن نور الدين بن الطايع الخماسي

ولاية مدنين	
المتضرر	
1	أسماء بنت محمد الميلود بن محمد بن علي
2	أشرف بن نصر بن عبد الله الدوزي
3	المحضى رشيد
4	المختار بن رحومة الشفار
5	حسان بن عبد الدايم بن منصور الفاريك
6	حمزة بن الحبيب بن شويخة
7	رامي بن عبد العزيز شفتر
8	سمير بن علي المجدوب
9	عبد الله بن بلقاسم الربعي
10	غرس الله بن رشاش
11	فهد بن الشاذلي مطيمط

12	فوزي بن حفيظ بن عمر لخضر
13	مجدي الطويل
14	محسن بن حسن بن محمد الدوزي

ولاية منستير	
المتضرر	
1	أنيس بن محمد بن صالح حاجي
2	حمدي بن محمد فرج الله
3	ربيع بن صالح الحذيري
4	عبد المجيد بن الهادي بن علي الغربي
5	فاهم بن خالد فنطر
6	محمد بن خليفة المبروك
7	محمد بن علي الشتيوي
8	مسلم بن فرج بن حمده قصد الله
9	نبيل بن ناجي نبيل بن ناجي منصور
10	هشام بن عبد الرشيد بن عبد الله حمدي
11	وجيه الزعرة

ولاية منوبة	
المتضرر	
1	أشرف البجاوي
2	أكرم بن المولدي بن الهوام مناعي
3	عادل بن عمار بن عمر فالح
4	محجوب بن الحسين بن محمد سلطاني
5	محمد الهادي بن علي بن يوسف فطناسي
6	وليد بن صالح بن عثمان الهمامي

ولاية مهدية	
المتضرر	
1	جوهر بن الهادي الخياط
2	رفيق بن محمد بن عبد الحميد الشيخة
3	سامي بن رمضان بن جابر الغمام
4	صحبي بن الجيلاني الشوك
5	مرشد بن عبد المجيد بن الصادق الفريخة

6	النافع بن محمد بن عثمان كمون
ولاية نابل	
المتضرر	
1	إبراهيم بن علي زيدي
2	أحمد بن البشير بن بلقاسم الكلاعي
3	أحمد بن الطيب بن الكلبوسي سليمان
4	أحمد بن حمادي بن أحمد سنداسي
5	أحمد بن عثمان بن عبد العزيز السماتي
6	الشاذلي بن عبد الفتاح بن الشاذلي الشيخ
7	بسام بن عبد العزيز بن شيطرشليبة
8	بلال المازني
9	حمدي بن بلقاسم عزعوزي
10	رانية بنت حسن بن المختار قلمان
11	رياض بن محمد بن عمار طرابلسي
12	سليم بن عمار بن الغربي الطرابلسي
13	شوقي بن مقداد بن عبد العزيز المعزولي
14	عبد القادر بن نصر
15	علي بن صالح بن علي الزرقاني
16	فتاح بن علي بن الزين سبيعي
17	فرج بن عمار بن علية نصير
18	فهد بن حمادي بن محمد القلعي
19	لؤي بن عبد الباسط بن العزيز الخميسي
20	محمد أمين بن بوجمعة لعبيدي
21	محمد الأمين بن كمال بن أحمد بنساسي
22	محمد بن أحمد بن محمد بوستة
23	محمد بن محمد بن أمحمد إبن حمزة
24	محمد بن محمد بن الطيب سليمة
25	محمد بن يوسف بالنصيب
26	منتصر بن المنجي بن صالح الدخلاوي
27	ناجح بن خميس بن منصور الدريدي
28	ناضم بن علي بن صالح منصوري
29	نبيل بن محسن بن صالح رابحي
30	وديع بن الزاهي بن العاشيبشيني
31	وليد الرايس
32	وليد بن مصطفي بن عبد القادر السعداني
33	ياسين بن عبد العزيز بن بلقاسم حاجي
34	يحي بن دواد بن صالح بنعمار

قائمة الجرحى

ولاية أريانة	
عدد	المتضرر
1	ابراهيم بن خليفة بوتريعة
2	أحمد بن سالم الخذري
3	أحمد بن محمد المحسن الشابي
4	الامين بن محمد بن عثمان الكحلاوي
5	أنيس بن الحسين بن علي سباعي
6	أيمن بن عزالدين بن محمد الفريخة
7	إيهاب الفوغالي
8	بلال الهويملي
9	بلال بن عبد الستار بن محمد شوي
10	حسان بن محمد الفاضل بن حسن جبري
11	الحسين بن محمد بن غانم غانمي
12	حلمي بن بوجمعة بن المولدي العربي
13	رامي بن محمد الهويملي
14	رضا بن ساسي ابن الفقي
15	سامي بن الهادي بن عبد القادر الذوادي
16	سفيان المجدوبي
17	سفيان بن شعبان بن علي الحمدي
18	سفيان بن علي بن لخضر المرسني
19	سمير بن يوسف بن خميس خذراوي
20	سيف الدين خزري بوزيدي
21	صابر بن قنديل بن صالح قنديل مشرقي
22	طارق بن علي الكويسي
23	طارق بن عمر بن محمد عيسى
24	عادل بن محمد الطيب الطاهر
25	عبد الباقي مراقدية
26	عبد الفتاح كميل
27	عبد القادر بن صالح بن ساسي الرياحي
28	العربي بن ذياب بن علي الرائس
29	عز الدين بن المكي بن سالم الأندلسي
30	علي بن خذير بن محمد العبيدلي
31	علي بن عمر بن أحمد خميري
32	علي مناعي
33	عمر بن رابح بن يونس زديني
34	غازي بن حمودة بن يوسف العلوي
35	فاخرة بنت المولدي بن الهادي الحمروني
36	فريد بن الشريف بن علي فداوي
37	فيصل بن محمد الحبيب فريضي
38	قيس بن إبراهيم غزواني
39	كريم الفرحاني
40	كريم بن محمد بن جمعة بن عمر بالحاج
41	كمال بن ابراهيم شعيبي
42	كمال بن محرز بن المنوبي الشعار
43	كمال حمدي
44	لقمان بن الحبيب الردادي
45	ماهر بن الشادلي بن محمد الحباشي
46	مبروكة بنت محمد بن حناشي الورغي
47	محرز بن إبراهيم خزري
48	محرز بن سالم بن محمد ثابت
49	محرز بن محمد بن بلقاسم منافق
50	محمد الرطولي
51	محمد العبدلاوي
52	محمد الورتاني

53	محمد بن الشاذلي المصفار
54	محمد بن حسن بن هلال حمودي
55	محمد علي بن حسين جبالي
56	محمد علي بن صالح بن أحمد بن بلقاسم بن مفتاح
57	مروان بن الطاهر بن حسونة الغلوسي
58	مروى بنت منير بن ساسي الحبوبي
59	مكرم رابحي
60	منتصر دبيشي
61	المنذر البوغديري
62	المنصف بن علي بن وناس الغربي
63	مهدي بن محمد المبارك بن محمد الصغير صميدة
64	مهران مرزوقي
65	المولدي بن بوزيد بن حسن الرمضاني
66	نبيل بن عبد الكريم العجيلي
67	نصر الدين بن نور الدين بن ميزوني اللوافي
68	وليد بن الحبيب بن أحمد مومني
69	وليد بن العروسي جبراني
70	يحي بوكاري

ولاية باجة	
	المتضرر
1	توفيق الرقايعية
2	حاتم عبيدي
3	حمة بن هويمل رحيمي
4	خميس بن بشير زمالى
5	سمير بن محمد بن الهادي رمضاني
6	عروسي بن محمد الرياحي
7	عصام بن منجي بن يوسف سدوري
8	فوزي بن محمد حويجي

9	قيس بن محمد بن بلقاسم المسعودي
10	محمد علي بن الطاهر ربعي
11	مروان الجبري
12	مروان بن علالة الزوابي
13	مروان بن محسن إبراهيمي
14	مصطفى بن عيسى بن منصور كناني
15	معز بن بولعراس بن سليمان الهمامي
16	وسام بن صالح عيادي
17	يوسف بن الطاهر الساحلي

ولاية بن عروس	
	المتضرر
1	أحمد بن بلقاسم بن أحمد قاسمي
2	أحمد بن عبد القادر بلعيد
3	أشرف بن لطفي بن صالح الهمامي
4	أنور بن مبارك بن الصادق عقيل
5	أنيس بن محمد بن الطيب جرينة
6	بلال بن الحبيب بن رابح الماكني
7	جلال بن أحمد بن سليمان مناعي
8	جمال بن محمد بن علي الباجي
9	حاتم بن محمد بن محمد الكشطي
10	حسام بن فرحات بن الأمين مالكي
11	حسان الماجري
12	حسان بن حسن بن أحمد الفقيه
13	حسن بن عاشور بن بوترعة العمدوني
14	حسن بن محمد بن حسن خير الله
15	حسن بن محمد بن ناجي
16	الحفناوي بن بلقاسم بن الطيب النفاتي
17	حمدي سمير
18	خالدبن الهادي بن الصادق الصنديد

19	خبيب بن العبد بن الجيلاني الزوابي
20	رشاد بن عبد الكريم بن قدور العربي
21	زياد بن خميس بن قبلي
22	سفيان بن مصطفى بن احمد الارناؤوط
23	سهيل بن الأمين بن محمد قصوري
24	سهيل بن محسن الحمايد
25	سيف الدين بن مختار القاسمي
26	صابرين الراجحي
27	الصحبي بن فرج دوله
28	طارق بن رضا بن الطيب الجندوبي
29	طارق بن محمد الطرابلسي
30	عبد الباسط بن خليفة الطياري
31	عبد الرحمان بن إبراهيم بن الشتاوي الحامي
32	عز الدين بن الميزوني بن حسين الوسلاتي
33	علي بن محمد بن حسين قاسمي
34	فؤاد بن مسعود الرياحي
35	فوزي بن عبد العزيز الماجري
36	فيصل الريابي
37	لسعد بن جعفر بن بوزيان الجبالي
38	محمد أمين بن محمد المنجي بن بلقاسم بوجاه
39	محمد بن التيجاني بن الحساني بن حمد الحنشي
40	محمد بن رفيق بن محمد بلحسن بن منصور
41	محمد بن صالح بن محمد أحمدي
42	محمد بن عبد الرحمان بن يوسف الجبيني
43	محمد بن عمارة بن الميزوني شيخاوي
44	محمد رشيد بن محمد رشيد بن الفاهم السعداوي
45	محمد علي بن حسن التيجاني
46	مروان بن بلقاسم بن معمر
	الماجري
47	مروان بن محمد الصالح دراجي
48	مروان بن محمد علي بن محمد الطاهر مالكي
49	مقداد بن خميس الورغمي
50	المنجي بن الشريف بن الهادي رحيمي
51	المنصف بن خليفة بن عبد الرحمان همادي
52	مهدي بن محمد بن خميس بن عمار
53	نبيل بن عز الدين بن أحمد الحسناوي
54	نجوي بنت أحمد بن عمار الفطناسي
55	نصر الدين بن الهادي بن فرحات ماجري
56	هاني بن الحطاب بن يوسف بن معمر الهمامي
57	وديع بن علي بن عبد الله الرحايمي
58	وسام بن بلحسن بن حسونة رميح
59	وليد بن جمال التيجاني الطالبي
60	وليد بن صالح قاسومي
61	وليد بن عبد الجليل بن الهادي الجبالي

ولاية بنزرت	
	المتضرر
1	إبراهيم بن سعد دريدي
2	أحمد بن سليمان بن بلقاسم المرنيصي
3	إسماعيل بن صالح بعزيزي
4	أشرف بن محمود بن حسن البحري
5	أيمن بن محجوب بن عبد الله العويمري
6	أيمن بن محسن بن عمارة البوغالمي
7	بديع بوجمعة

8	بلال بن الجيلاني بن حسن الشعيبي
9	بلقاسم بن يوسف بن بلقاسم المرنيصي
10	حسام بن منصور منصور
11	حسين منصور
12	حمدي بن البشيير الكسوري
13	حمزة السلطاني
14	حمزة بن يونس بن عثمان
15	خالد بن حمادي بن نجمة
16	درصاف بنت نصر بن الهادي السعيداني
17	راضية بنت الصادق النار
18	رحيم بن فاضل بن الأحوال
19	زبير بن علي الدريدي
20	سمير بن طاهر مرساني
21	سميرة بنت محجوب بن بلقاسم حرم محمد المرنيصي المرنيصي
22	سيف الدين بن عمر بن حمده طياشي
23	سيف الدين بن محمد بن عمار الجربي
24	شكري بن طيب بن محمد الغربي
25	شهاب بن مجيد الجندوبي
26	صابر الرمضاني
27	صليحة بنت الدهماني الهيشري
28	عبد القادر بن محمد غربي
29	عبد المجيد سعيداني
30	علي الجلاصي
31	علي مداحي
32	فتحي بالأكحل
33	فريد الإمام
34	مجدي بن المنجي بن الحبيب البجاوي
35	محمد الهادي مزاح
36	محمد برهومي
37	محمد بن التيجاني بن محمد عطية
38	محمد بن الشاذلي بورقعة
39	محمد بن صالح بن أحمد الأسود
40	مروان بن منجي بن عبد السلام بيري
41	مهدي الجلولي
42	مهدي الجميعي
43	الناصر بن الضريف الفطناسي
44	نجاة بنت الحبيب بن احمد حرم محسن بوسعادة بن العرقي
45	نزار بلقاسم
46	نعيم الساحلي
47	نور الدين بن عبد المجيد الدريدي
48	نورة بنت محمد بن الطيب مرنيصي
49	وليد بن محمد حبحوبي

ولاية تطاوين	
	المتضرر
1	أحمد بن أحمد المجاهد
2	إيهاب بن علي بن عبد القادر عشو
3	بشير دواداي
4	السايح بن سالم بن عبد الله دب
5	عبد الرؤوف العيادي
6	علي بن محمد فوزي بن علي بنسعيدان
7	كمال بن حسين لخضر بن بلقاسم كريسعان
8	محمد بن ساسي بن العربي قرابع
9	المهدي بن أحمد الغمد

ولاية توزر	
	المتضرر
1	أمان الله الخضيري
2	بلقاسم بن أحمد بن بلقاسم بن حسن
3	جمال بن علي بن محمد السايح
4	صابر بن محمد الحبيب بن عبد الله صميدة
5	صالح بن مقداد عوينات

6	عادل بن عبد الباقي أولاد عمر
7	عبد الرؤوف قراش
8	عبد الستار بن عبد القادر الضاوي
9	عبد الله بن علي بن عبد الله هبائلي
10	عبد المنعم قزي
11	كريم بن عمار بودور
12	كريم بن عمارة الشبيكي
13	محمد أشرف بن الهادي بن محمد بن خليل
14	معاذ بن عباس بن علي خميلة
15	مهند بن إبراهيم بن عمر لطرش
16	نبيل بن بلقاسم ميلادي
17	نجد بن صالح

ولاية تونس	
المتضرر	
1	إبتسام بنت محرز بن عبد العزيز الهمامي
2	إبتهال بنت أحمد المسعودي
3	إبراهيم بن المنذر المزوغي
4	إبراهيم بن بوبكر بن المكي الطرابلسي
5	أحلام بنت عيفة بن أحمد حسان
6	أحمد بن الباشا بن صالح مسعودي
7	أحمد بن خميس بن بلقاسم الوسلاتي
8	أحمد بن رفيق بن محمد الطالبي
9	أحمد بن فوزي العياري
10	أحمد بن مجيد بن علي غزي
11	أحمد بن محمد حسني
12	الأديب بن إبراهيم بن بلقاسم سودانه
13	الأزهر بن محمد الهادي بن الحبيب بلغيث
14	اسامة المغراوي
15	أسامة بن الحبيب بن أحمد ذياب
16	الأسعد بن بلقاسم بن محمد بوعزيز

17	أسماء بنت محمد بن إبراهيم بالضياف
18	آسية بنت عمر بن أحمد العياري
19	أكرم بن الهادي بن خليل
20	أكرم بن علي بن المولدي الأبيض
21	أكرم بن عمر بن أحمد زلفاني
22	إلياس بن فاروق بن عامر
23	أمان الله بن علي بن عيسى هلال
24	أميرة بنت الحبيب الماجري
25	أمين بن أحمد السالمي
26	الأمين بن الحبيب بن إبراهيم الزياني
27	أمين بن عبد الحق بن الدينوري الزياني
28	أنور بن عيدي بن محمد جدوا
29	أنيس بن العروسي بن عبد العزيز الحيدري
30	أنيس بن محمود بن يونس عواضي
31	أيمن بن الخيري بن محمد ربعاوي
32	أيمن بن فرحات باشا
33	باسم بن فرحات بن علي عمار
34	بدر الدين بن عبد الله بن الأخضر مباركي
35	برهان بن الأمين الجبالي
36	بريكي خالد بن أحمد
37	بسام بن يوسف بن علي هرمي
38	بسام بوقرة
39	البشير بن حسن بن الجيلاني بنزرقه
40	البشير بن عبد القادر بن السمشي البلطي
41	البشير بن محمد بن الشاذلي الحباشي
42	بلال بن الحبيب بن إبراهيم العريبي
43	بلال بن بوجمعة بن صالح ذيبي
44	بلال بن حسن النغموشي
45	بلال بن محمد المنجي بن الصادق

	النومي
46	بلال بن محمد الهادي العريبي
47	بلحسن بن المنصف بن أحمد الجبالي
48	بلحسن بن رضا الصمادحي
49	بلحسن بن علي باسي إبراهيم
50	توفيق بن عبد الحميد بن عمر فتاني
51	توفيق بن منور خويلدي
52	ثامر بن الكامل بن الحشاني غماقي
53	ثامر غضباني
54	ثامر ميساوي
55	جابر بن نور الدين بن محمد عبيدي
56	جلال بن عبد الحميد بن حميدة بنعثمان
57	جلال بن محمد الحاج
58	جلول بن علي بن محمد بن عمر الرياحي
59	جمال الدين سايطي
60	جهاد بن رفيق بن محمد بن المبروك
61	حاتم بن المنجي بن عمر العياري
62	حاتم بن عبد الله بن محمد الدريدي
63	حاتم بن فرحاتي بن الهادي الفرجاوي
64	حازم بن الأخضر بن بلقاسم زرقان
65	الحبيب بن الهادي شاكير
66	الحبيب بن بنضو بن علي الخويتمي
67	الحبيب بن صالح بن محمد الهرابي
68	حبيبة بنت التيجاني بن محمد برايكي
69	حسام الوسلاتي
70	حسام بن محمد الهادي بن مسعود علوي
71	حسام جوادي
72	حسان بن فوزي الماكني

73	حسن بن صالح بن العابدين بن علي الحاجي
74	حسن بن عبد اللطيف بن السبتي العلوي
75	حسن بن فرحات بن عبد اله السعيدي
76	حسين بن فرحات بن عبد الله النفزي
77	حمدي بن الهاشمي بن عاشور عاشوري
78	حمدي بن محمد عبيدي بن عاشور الجلاصي
79	حمزة بن الحبيب بن محمد الأبيض
80	حمزه بن الأمين بن الطاهر الحاجي
81	حيدر بن الناجي بن الزين شوالي
82	خالد بن الهاشمي بن بوفارس العلوي
83	خالد بن بوبكر بن محمد سعيدي
84	خالد بن عمر بن يونس بلقاسم
85	خالد بن محمد بن الشريف العرفاوي
86	خالد سليمي
87	خليل بن حسين بن قمودي مقدم
88	خليل بن عبد الكريم بن علي الفاهم
89	خميس بن الطيب بن النوري النصري
90	خميس بن صالح بن خميس السعيداني
91	رباح بن محمد الطاهر بن عبد المجيد قرباية
92	ربيعة بنت الصادق العلمي
93	رضا بن سالم بن محمد العوني
94	رضا بن علي بن البشير وهيبي
95	رضا بن محمد الأخضر
96	رضا بن مصطفى حمام
97	رضوان بن لطفي بن محمد المناعي
98	رفيق بن سعد بن محمد تواتي

99	رفيق بن علي بن الحاج محمد خاشو
100	رفيق بن مبروك بن مسعود رحايمي
101	رفيقة بنت محمد بن بلقاسم بيوض
102	رمزي بن حميد بن بوبكر زديني
103	رمزي بن عبد العزيز السلاجمي
104	رمزي بن عبد الله بن حسن الحبازي
105	رمزي بن علي عويشاوي
106	رمزي بن محرز بن بلقاسم عبدلي
107	رمزي خميلي
108	رؤوف بن عمر بن فرج القاسمي
109	رياض بن المهدي بن العربي يوسفي
110	رياض بن عبد الله الصغير
111	رياض بن عبد الملك بن محمد حيدوري
112	ريان الكرمندي
113	زكيه بنت محمد بن عزوز الطرابلسي
114	الزهرة بنت عمر الكريمي بنموسي
115	زياد بن سالم بن محمد منا
116	زياد بن عبد الرحمان بن بوقرة قنفالي
117	الزين بن علي بن سعيد بن علي زياني
118	زينة بنت علي بن محمد بودربالة
119	سارةبنت محمد الدرويش
120	ساسي بن عبد القادر بن فرج جبنوني
121	سالم بن سعد الدبشي
122	سالم بن نصر الله بن نصر عبد للي
123	سامي السليمي
124	سامي بن حسن بن بريك
125	سعيد بن عمر زرير
126	سعيد بن محرز بن الدراجي الزواوي

127	سعيد بن محمد الأزهر عروم
128	سفيان بن الطاهر بن حسن دخيل
129	سفيان بن حمادي بن حفيظ الشابي
130	سفيان بن صالح زغدودي
131	سفيان بن فتحي بن عبد الوهاب العمري
132	سفيان بن كريم
133	سلمى بنت بديع بن بوبكر جراد
134	سليم بن عبد الستار بن صالح المزي
135	سليمان بن عباس بن سليمان حاجي
136	سمير بن عمر بن عيفة السميري
137	سمير بن محمد بن بلقاسم الهمامي
138	سمير بن مراد الفزاني
139	سنية بنت سالم المجدوب
140	سيف الدين الحكيمي
141	سيف الدين الورفلي
142	سيف الدين بن بلقاسم بن محمد رحيمي
143	سيف الدين بن عبد الله بن علي فريضي
144	سيف الدين بن لمين بن مولدي الماجري
145	سيف الله بن عبد العزيز بن يونس عياري
146	سيف الله بن محمد الصالح بن عمر بن منصور
147	سيف بن سعيد بن الطاهر مفتاحي
148	الشريف بن عبد السلام بن سماني الصعدلي
149	الشريف بن محمد بن أحمد الحجري
150	شكري بن أحمد قاسمي
151	شكري بن المختار بن خذر
152	شكري بن حسين بن حسن الشريف
153	شكري بن يوسف بن عماره حدودي

154	صابر بن المهدي بن عبد العزيز غماقي
155	صابر بن محمد بن بوجمعة العبيدي
156	الصادق بن عمر بن محمد بالطيبي
157	الصادق جوادي
158	صالح بن عباس العباسي
159	صالح بن محمد الغانمي
160	صالح بن محمود بن إبراهيم سلطاني
161	الصالحة بنت عماره النصراوي
162	صبري بن سالم بن حميدة روين
163	صبغة الله بن فرج بن محمد عقلي
164	صلاح الدين بن يوسف بن الهادي مفتاح
165	ضياء بن عادل سلمان
166	طارق بن محمد بن أحمد الجلاصي
167	طارق مباركي
168	عادل بن أحمد بن صالح غضباني
169	عادل بن حسونة بن بلقاسم بن مسعود
170	عادل بن خليفة بن عبدالله الوشتاتي
171	عادل بن محمد بن محمود درعي
172	عاطف بن رضا بن محفوظ الباهي
173	عاطف بن عمر بن عمر العكاري
174	عاطف بن محسن بن علي خليفي
175	عايدة بنت عبد الواحد الكلاعي
176	عبد الباسط عامر
177	عبد الباقي بن محمد النفطي بن مصباح مومني
178	عبد الحميد بن الأزهر بن الأخضر بنمصباح
179	عبد الرزاق بن المولدي بن أحمد
180	عبد الستار قلوي
181	عبد السلام بن علي بن عبد السلام بن طراد
182	عبد العزيز بن أحمد المزوغي

183	عبد القادر بن بلعيد بن صالح غوفة
184	عبد القادر بن محمد بن حميدة البنوري
185	عبد الكريم بن الطاهر بن الأخضر حناشي
186	عبد الكريم بن محمد بن عبد اللع دبوسي
187	عبد الله رحيمي
188	عبد المجيد بن الصغير بن سعيد العياري
189	عبد الملك بن سعد بن علي الوسلاتي
190	عبد الناصر بن علي الحسني
191	عثمان بن علي بن عثمان نصري
192	عدنان بن المبروك بن عثمان
193	عز الدين بن عبد الحميد بن محمد الصالح شريط
194	عز الدين بن علي الهلالي
195	عز الدين بن علي جامعي
196	عصام بن أحمد بن الجيلاني برهومي
197	عصام بن أحمد بن بوجمعة قاهري
198	علاء الدين بن منصف بن خليل السعيدي
199	علاء الدين بولعابي
200	علاء بن حسان بن محمد بن العويني الكرمندي
201	علاء بن خميس القيزاني
202	علاله بن خير الدين بن علاله الغلقاوي
203	على بن الصغير بوبكري
204	علي بن سعيد بن علي زياني
205	علي بن عبد الله بن علي غباره
206	علي بن مبروك بن فرحات حامدي
207	علي حراث
208	علية بنت أحمد بن عبد الرحمان داود
209	عماد بن الصغير الشنيتي

210	عماد بن الهذيلي بن الجيلاني عنيزي
211	عماد بن محمد الطاهر بن سليمان القنوني
212	عماد بن محمد الهادي بن منصور
213	عماد بن محمد مطير عمامة
214	عمار بن عبد الله بن حسن الدريدي
215	عمر بن أحمد بن صالح عزيزي
216	عمر بن عمار رويسي
217	عمر بن محمد بن علي أمينة
218	عمر بن محمود بن حسين العيدودي
219	عمر بوصاع
220	عنتر بن محمد محرزي
221	غصوب بن محمد بن الصادق دغيم
222	فاروق بن صالح بن أحمد كمامة
223	الفاهم بن فرج الهدياوي
224	فتحي بن الصادق بن الهادي بوعلي
225	فتحي بن حسن بن صالح عبيدلي
226	فتحي بن ساسي عمر
227	فتحي بن علام بن محمد شعلي
228	فتحي بن عماره بن محمد بن عزيزه
229	فتحي بن محمد بن تليلي الميموني
230	فراس بن خالد بن قويدر اللطيف
231	فريد بن حميدة
232	فطيمة بنت سلطاني بن صالح بنصر
233	فهمي بن بشير بن عياد طبوعي
234	فؤاد بن صالح بن حسن المغيري
235	فؤاد بن يوسف الطرخاني
236	فيصل بن محمد علي بن الحبيب المؤدب
237	قيس بن الحسين بن يونس المديوني
238	قيس بن الهاشمي بن علي

	الوحيشي
239	قيس راجحي
240	قيس عبد اللطيف بن جمعة
241	كريم بن الشاذلي بن علي بن عبد الله
242	كريم بن رابح حوالي
243	كريم بن عبد المجيد متاع الله
244	كريم بن محجوب طروش
245	كريم بن محمد بن حطاب
246	كريم بهلول
247	كمال الرزقي
248	كمال بن أحمد الطرخاني
249	كمال بن مفتاح بن علي حمودة
250	كمال بن موسى بن علي خضراوي
251	الكيلاني بن صالح الجمل
252	لطفى الطرودي
253	لطفي الهيشري
254	لطفي بن إبراهيم بن بلقاسم الطويلي
255	لطفي بن عمر بن محمد بن غزيل
256	لطفي بن محمد الجلاصي
257	لطفي بن محمد بن عمار المناعي
258	لطفي شعباني
259	لمجد بن حسن بن عبد الرحمان صغير
260	ماجد بن التيجاني برهومي
261	مالك القصوري
262	ماهر بن فتاح سويسي
263	ماهر بن محمد بن الحسين الأكحال
264	مجد الدين بن محسن الخميري
265	محجوب بن محمد لن محمد المعزون
266	محرز بن عمار بن حسين
267	محرز بن محمد المكي بن عبد الله مناعي
268	محسن بن بلقاسم جلاصي
269	محسن بن رمضان بن الزين

	عبيدي
270	محمد إسماعيل بن سليم بن عبد الحميد النفاتي
271	محمد أشرف بن محمد بن الهادي ميلاد
272	محمد الطيب بن معمر الزين
273	محمد العبودي
274	محمد المهدي بن الأسعد بن عمار زروق
275	محمد المهدي بن حسن النغموشي
276	محمد الهادي بن احمد عزيزي
277	محمد الهادي بن التهامي بن محمد ساهلي
278	محمد الهادي بن العروسي حمدي
279	محمد الهادي بن عمار بن أحمد الخماسي
280	محمد أمين بن المولدي الجبالي
281	محمد انيس بن عمر بن بلقاسم الرعاش
282	محمد أيمن بن منصف بن أنقليز
283	محمد بن أحمد بن سالم العكاري
284	محمد بن الحبيب بن محمد عزوز
285	محمد بن العربي طرخاني
286	محمد بن المبروك الفرجاني
287	محمد بن المولدي بن محمد الجندوبي
288	محمد بن الهادي بن محمد بنعبد الرحمان
289	محمد بن بوبكر بن الطيب
290	محمد بن دريس بن علي الجبالي
291	محمد بن ساسي بن سمير السميري
292	محمد بن سالم بن محمد دبير
293	محمد بن صالح بن عماره البوغانمي
294	محمد بن صلاح الدين المليتي
295	محمد بن عزوز الوسلاتي
296	محمد بن علي الجلاصي

297	محمد بن عمار بن صالح ذويب
298	محمد بن مصطفي بالأمين صولي
299	محمد بن نبيل بن المولدي الهذلي
300	محمد بن نور الدين بن يوسف الحسني
301	محمد حمدي
302	محمد خماري
303	محمد ديسق بن قيس بلعابي
304	محمد راشد بن بشير بن أحمد الصالح غضباني
305	محمد سمو الدين بن علي الصابري
306	محمد صلاح الدين بن المبروك مصباح
307	محمد عبد المجيد بن الطيب بن صالح الهمامي
308	محمد عصام بن إدريس بن محمد المدغري
309	محمد علي الأحمدي
310	محمد علي بن حزاز
311	محمد علي بن حسن بن بريك
312	محمد علي بن رشيد بن محمد نصري
313	محمد علي بن علي التليلي
314	محمد علي بن فتحي الغرزي
315	محمد علي بن محسن الزياني
316	محمد عليين علي شطورو
317	محمد لطفي بن الحسين بن حسن صفرة
318	محمد نادر بن الشاذلي بن أحمد بن موسى
319	محمد يسري بن نجم الدين علولو
320	مراد بن الهادي بن الطيب العبيدي
321	مراد بن حسين بن عبد الرحمان بن عمار
322	مراد بن عبد الله رطيبي
323	مراد بن محسن بن حسن بوسعيد
324	مروان بن أحمد بن إبراهيم الخماسي

325	مروان بن منصف الفطناسي
326	مروان بن يوسف بوحسين
327	مسعودة بنت عمر العبيدي
328	معز التومي بن يونس بن يوسف قادري
329	معز بن التومي بن الهادي هذلي
330	معز بن صالح بن مفتاح الرزقي
331	معز بن علي بن محمد الهنتاتي
332	معز بن مسعود بن علي البوزيدي
333	مكرم بن أحمد القاسمي
334	مكرم بن حمادي بن الأخضر هرشي
335	منال بنت محمد الهادي بن صالح بن عبد الرحمان البركاتي
336	المنجي بن محمد البكوش المولهي
337	المنجي بن محمد بن بنور بو غطاس
338	منذر بن صالح بن عماره مناعي
339	المنذر بن محمد الصالح بن أحمد بنسهيلي
340	المنصف بن محمد بن رمضان الغانمي
341	المنصف بن محمد بن علي بنجمعة
342	منصور الخزري
343	منيار بن فرج
344	منير بن حمده بن حميده الحذيري
345	منير بن عبد السلام بن علي رزقي
346	مهدي بن احمد بن الطاهر ترهوني
347	مهدي بن رضا الفاهم
348	مهدي بن عبد الرزاق الصمعي
349	المهدي بن علالة بن عبد الله قيزاني
350	مهدي بن محسن بن ناجي النهدي
351	موسى فرحاني
352	موفيدة بنت عزوز بالحاج
353	نادر بن شعبان بن الصادق حميد
354	الناصر بن حمودة بن أحمد إحسين
355	الناصر بن عمارة بررجيم سلطاني

356	ناهل بن حمودة المحجوب
357	نبيل بن عثمان بن الأزهر عمري
358	نبيل بن علي بن حوسين حبلاني
359	نبيل بن عمر بن بلقاسم الحواشي
360	نجم الدين بن أحمد بن هلال بن بلقاسم
361	نجيب بن عبد الرؤوف الجويمدي
362	نجيب بن علي مساهلي
363	نزار بن الطاهر العوني
364	نصيب بيرم
365	نضال بن الهادي بن عثمان وهيبي
366	نور الدين بن رمضان بن الطيب النهدي
367	نور الدين بن عبد العزيز بثوري
368	نور الفالح بن المولدي إبن الحاج حسن
369	الهادي بن بلقاسم بن عمر ماجري
370	الهادي بن محمد بن علي السكراني
371	الهادي بن محمد تاج بن يوسف الساعي
372	هالة بنت الأمجد بن خذاري العويشي
373	هشام بن ثابت بن بشير حمدي
374	هشام بن محمد الهادي بن عمر
375	هندة بنت محمد الهادي بن محمد بن علية
376	هيثم الخطاطفي
377	هيثم بن محمد الشاذلي
378	وائل بن صالح بن إبراهيم العبيدي
379	وجدي بن حمودة بسيس
380	وجدي بن علي بن سعد سعد
381	وحيد بن حمادي بن الحسين ماجري
382	وحيد بن محمد الفائق حليمي
383	وسام بن إسماعيل الوسلاتي
384	وسام بن المنجي حامدي
385	وسام بن قليعي بن محمد الصالح

	سعد
386	وسام بن مكي بن محمد الخزري
387	وسيم بن الحبيب بن سالم الزواوي
388	وسيم بن الطاهر بن نصر بن عماره النصراوي
389	وصام بن عمر بن أحمد ساسي
390	وفيق بن الفايق حليمي
391	وليد بن المنجي بن خميس الكسراوي
392	وليد بن المنجي بن محمد روافي
393	وليد بن بورقعة بن الفالح مولهي
394	وليد بن عبد السلام بن البشير غضباني
395	وليد بن علي بن بريك همادي
396	وليد بن علي بن محمد بنعبد الله
397	وليد بن محسن الزارعي
398	وليدبن الهادي عمري
399	وهاب بن عثمان بن صالح العويشي
400	ياسر الكرمندي
401	ياسين البكري
402	ياسين المرسني
403	ياسين بن بوجمعة بن صالح ذيبي
404	ياسين بن شعبان بن محمود مبروكي
405	ياسين بن محمد الحبيب فارح
406	يمينة بنت أحمد حرم عمار العياري عبد الصمد

ولاية جندوبة	
	المتضرر
1	سفيان بن الهادي بن وصيف الهميسي
2	عبد الحفيظ بن حسن ماجري
3	عبد المجيد بن علي الزرقي
4	ماجد بن الهادي سعودي
5	منصف بن صالح المناعي
6	مهدي بن رحيم غزواني

ولاية زغوان	
	المتضرر
1	أحمد بن خليفة بن صالح الفرحاني
2	حياة بنت علي بن الكيلاني الحوفي
3	رشيد بن عبد القادر بن محمد الصالح الرياحي
4	رياض بن المولدي بن عمر
5	شكري بن محمد الرياحي
6	صابر بن محمد بن ناصر باشه
7	طارق بن يوسف الدزيري
8	الطيب بن حمادي بن الطيب زينة
9	عادل بن حسين
10	عمار الطرابلسي
11	فتحي بن محمد بن مسعود بن فرحات
12	محمد بن مصطفى بن المولدي الزيات
13	محمدبن الطاهر العيفة
14	مهران بن خليفة العمروسي
15	نزار بن محمد الصغير بن الهادي بالصغير

ولاية سليانة	
	المتضرر
1	خالصة بنت محمودالجميلي
2	صابر بن الحبيب بن علي العرقوبي
3	صلاح بن محمد الأزهر بن بلقاسم زغدود
4	قيس بن عزالدين العباسي
5	مجيد بن محمد العربي بن منصور الوسلاتي
6	محمد الحبيب بن يوسف التليلي
7	محمد بن الهادي الظاهري
8	محمد علي بن حميدة بن بلقاسم حوايجي
9	هيثم بن محمد علي بن حميد حوايجي

ولاية سوسة	
المتضرر	
إلهام بن خالد بن سليمان عوينات	1
أمجد بن البشير بن جعفر	2
أنور بن محمد بن عمر مسلمي	3
آية بنت عمار بن علي رحالي	4
إيمان بن عبد الله الحمزاوي	5
أيمن بن عياد بن العربي سقير	6
أيمن بن محمد علي بن الأمين محرزي	7
بسام بن علي الطالبي	8
بشار بن منصور هادفي	9
بشير بن علي بن حسين شعبان	10
تبر بنت عمار بن علي رحالي	11
حازم بن المنصف الشطي	12
الحبيب بن أحمد بوناب	13
حسونة بن خليفة بن حسن عيساوي	14
خميس بن إبراهيم بن صالح التومي	15
راوية بنت محمود البوجاهي	16
رحاب رميدة	17
رضا بن محمد المولدي زلفاني	18
رياض بن بلقاسم بن علي الوريمي	19
زهير بن الجيلاني بن حسين غنام	20
سامي بكار	21
سامي بن محمد بن يوسف حما	22
سفيان مخلوف	23
سمير بن الطيب سعيد	24
سهام بنت محمد الحبيب بن مختار رائسي	25
سهيل بن فوزي بن محمد التوزاني	26
صابر بن الصحبي بن حسن جلالي	27
طارق بن محمد بن العجمي بن سعيد	28
عبد القادر بن صالح تاغوتي	29
عصام فرح	30

علي بن حميدة بن حسن خلولي	31
عيسى بن خميس بوهلال	32
فوزي بن علي بن محمد عفلي	33
قاسم بن علي بن أحمد الشرقي	34
كريم بن رابح حمودة	35
كمال بن الطاهر بن علي إبن عبد الحق	36
لطفي بن عبد الحميد فرح	37
لطفي بن عبد الله بن مسعود راقوبي	38
ماهر بن مصطفى الدبار	39
محمد أسامة بن كمال الزغدودي	40
محمد بن عبد الوهاب بن الناصر بنخليفة	41
محمد رضا الدهمول	42
محمد علي بن عبد المولى زلفاني	43
محمد نجيب السعيداني	44
مراد بن الحبيب البوزيدي	45
مروان لكحل	46
منتصر الطيب	47
منعم بن عبد الله بالحاج صغير	48
منير بن عمار المكي بنبلقاسم	49
مهدي بن محمد الحبيب الأصغر الشاوش	50
مهدي بن نورالدين مكانة	51
الناصر بن أحمد بن صالح الجدي	52
الناصر بن صالح بن محمد مناد	53
وحيد بن علي نصري	54
وليد بن فتحي بن محفوظ ماماي	55
ياسين بن عبد الحميد بن عثمان مرزوقي	56
يسري بن عزالدين بن محمد المحمدي	57
ولاية سيدي بوزيد	

	المتضرر
1	الاسعد بن بلقاسم بن العيدي أولاد عمر
2	إسماعيل بن محمد اللافي بن معمر نصري
3	أمجد بن صالح بن حسين عكاشي
4	أمير بن عبد القادر بن علي صالحي
5	أمين بن حمادي بن علي كحلي
6	أيمن بن أحمد بن العيد مسعودي
7	أيمن بن عبد المجيد بن الصغير كرمي
8	بدر بن الهادي بن محمد عمري
9	بسام بن صالح صرخي
10	بسام بن عبد الكريم بن العيدي سليمي
11	البصيري بن محي الدين بن الشيخ تليلي بلقاسم
12	بوزيد بن محسن بن محمد برقوقي
13	بوزيد بن محمد الصالح عماري
14	توفيق بن سالم المانع
15	توفيق بن عبد الحفيظ بن العكرمي عبيدي
16	توفيق بن محمد بن فرج ميساوي
17	ثامر بن علي بن عبد الملك قادري
18	الجمعي بن علي بن صالح كحلي
19	جهاد بن مصطفى بن علي الكامل عبيدي
20	حاتم بن صغير بن تليلي بقاسم
21	حامد بن بشير بن محمد نصري
22	حامد بن محمد بن علي عزيزي
23	حسام بن محسن بن تليلي صماري
24	حسن بن علي الصالح بن محمد الصالح زريبي
25	حسن بن علي بن الصادق الهمامي
26	حسين بن الصادق بن أحمد جلالي
27	حمزة بن الناصر بن الطاهر الزارعي
28	حمزة بن محسن بن السعيدي نصري
29	خالد بن الطاهر بن محمد أحمدي
30	خالد بن بوجمعة بن عبد الله خليفي
31	خالد بن فرج بن محمد الهمامي
32	خالد بن محمد بن محمد التومي حمدي
33	خالد مسعودي
34	خليل بن محمد بن الأزهاري الجواد
35	ذهبية بنت محمد بن صالح حرم محمد ميساوي ميساوي
36	رامي أولاد نصر
37	رائد بن عمر بوزيان
38	رمزي بن علي بن صالح عبدلي
39	زياد بن محمد الطاهر بن الهادي قراوي
40	زياد بن منجي بن مجيد الصالح جدراوي
41	زينة بنت السيد بن محمد ذيابي
42	سالم بن أحمد بن سعد عواصي
43	سامي بن محمد بن عمر عبيدي
44	سفيان بن الطاهر قادري
45	سفيان بن محجوب بن علي السعيدي
46	سمير طقوقي
47	سيف الله سليمي
48	شادي بن محمد الصالح بن علي الزاهي عبيدي
49	شوقي بن الخليفي بن علي بكاري
50	صدام بن محمد الناعسي بن علي حماده
51	الطاهر بن الأزهر بن الطيب عيادي
52	الطاهر بن يونس بن علي جلالي
53	عادل بن بلقاسم بن عمر شابي
54	عادل بن جمال بن محمد البشير بوكدوس
55	عاطف بن عبد السلام بن عمر

	خليفي
56	عامر بن الطاهر بن عامر طقوقي
57	عبد الحكيم بن صالح بن أحمد عبيدي
58	عبد الستار بن محمد الصغير بن محمد زارعي
59	عبد القادر بن عمر الساري
60	عبد الكريم بن بوبكر بن إبراهيم حاجي
61	عبد الكريم بن محمد بن محمود ميساوي
62	عبد الملك بن بلقاسم بن العفيف عيوني
63	عبد الملك بن مختار بن عبد العزيز عكروتي
64	العربي بن مسعود بن العربي قادري
65	عزالدين بن محمد بن بلقاسم زينوبي
66	عصام بن ميمون بن عمارة غابري
67	علاء الدين بن محمد صالح هابري
68	عمار شهر العماري محمودي
69	عمر بن بوجمعة بن محمد صرخي
70	عمر بن سالم بن الحاج علي عبيدي
71	عمر بن عمر بن عباس منصري
72	عمران بن الأزهاري بن أحمد عبيدي
73	العيدي بن أحمد بن علي ميساوي
74	غازي بن كمال بن عبد الله طقوقي
75	غسان بن عبد الله بن محمد العبيدي
76	فاروق بن إبراهيم بن عبد الحفيظ عبيدي
77	فاضل بن المولدي بن تليلي عيوني
78	فاطمة بنت بوجمعة بن عبيد ميساوي
79	فهمي بن عبد العزيز بن عباس حمدي

80	فهمي سعيد بن محمد جوادي
81	قيس عبيدي
82	الكافي بن الحسين بن الاخضر حيدري
83	كريم بن فتحي بن عبد الكريم معط الله
84	كمال بن محمد بن محمد عبادلية
85	كمال بن مكي بن محمد نصيري
86	كيلاني بن محمد اللافي بن معمر نصري
87	ليلي بنت البشير بن أحمد جابلي
88	ماهر بن الحبيب بن القادري حمدي
89	ماهر بن مصباح هاني
90	مبروك بن ضو بن علي ميساوي
91	المبروك بن محمد بن الأزهر الكامل
92	مبروكة بنت الطيب بن بلقاسم حاجي
93	مجد بن الحسين بن يوسف هاني
94	محسن بن سالم عبيدي
95	محمد الهادي بن سعد بن حويشي عبيدي
96	محمد أمين الهمامي
97	محمد أمين بن الهادي بن محمد بن صالح ميساوي
98	محمد أمين بن مختار بن محمود خير الدين
99	محمد بن أحمد بن محمد ضيفي
100	محمد بن العربي بن علي الحسيني سعودي
101	محمد بن عادل بن محمد المحسن بن عكرمي قندوزي
102	محمد بن مختار بن محمد أم هاني
103	محمد بن نور الدين بن أحمد عامري
104	محمد عمار بن محمد الأزرق بن علي عبيدي
105	محمد غابري

106	محمد ناصري
107	محمد ياسين بن نصر بن يوسف حيدوري
108	محمود بن أحمد بن العايش عبيدي
109	محي الدين بن المولدي بن حسن عثماني
110	محي الدين بن جدو
111	مختار بن مصطفى بن محمد ضيفي
112	مختار بن معاوية بن علي عكروتي
113	مراد بن محمد بن الطيب عامري
114	منجية بنت محمد ميساوي
115	منصف بن أحمد بن ضو صمودي
116	المنصف بن سالم بن محمود ميساوي
117	المنصف بن محمد المولدي بن محمد ضاوي
118	منصف بن محمد الناصر بن علي زيني
119	منيرة بنت بلقاسم بن صالح إعبيدي
120	المولدي بن عمار بن النور حمد
121	المولدي بن مسعود بن بلقاسم حامدي
122	ميداني بن العكرمي بن محمد الصغير قاسمي
123	ناجي بن صالح بن علي ميساوي
124	الناصر بن عمار بن حامد عبد للي
125	ناصف بن محمد عبد الجليل بن مختار ميساوي
126	نبيل بن مجيد بن عبيد قاسمي
127	نبيل بن ناجي بن محمد علي قادري
128	نجاة بنت محمد بن فرج ميساوي
129	نزار بن طاهر بن أحمد بوعزيزي
130	نزار بن محمد بن الأخضر عكروتي
131	نزار بن محمد عبد الوهاب بن مسعود قاسمي
132	نزار بن مختار بن حسن صماري
133	نسيم بن عمر بن محمد عباسي
134	نسيم بن فرج بن عيساوي جلالي
135	نسيم بن محمد علي بن يونس قادري
136	نسيم زويدي
137	نوة بنت حسن بن ميساوي
138	نور الدين بن خليفة بن محمد بوحاجب
139	نور الدين بن عبد الرحمان بن عبد الملك الصالحي
140	نوفل بن عمر بن محمد عباسي
141	نوفل بن مصطفى بن عمر ميساوي
142	الهادي بن محمد بن صالح مساوي
143	الهادي بن محمد بن علي عبيدي
144	الهاشمي بن محمد بن إبراهيم عكروتي
145	هشام بن حسن بن علي مصباحي
146	هيثم بن الجمعي بن علي بنعلي
147	هيثم بن الحسين بن الطيب شعيبي
148	هيثم بن محي الدين بن المولدي عثماني
149	وحيد بن محمد الصالح بن بشير مصباحي
150	وسام الدين بن عمر بن محمد الصغير حمدي
151	وسيم بن محمد بن الأزهر حمدي
152	وفاء بنت علي بن بلقاسم ضيفي
153	وليد باسم بن محمد بن الجمعي حمدي
154	وليد بن محمد بن بلقاسم عكروتي
155	وليد بن محمد بن علي الساسي حمدي
156	وليد بن نصر الدين بن محمود ميساوي
157	ياسين جريدي
158	يوسف بن علي بن طرشون عيادي

ولاية صفاقس

	المتضرر
1	أشرف بلغيث
2	أشرف بن محمد الحبيب بن محمد الخياري الخطيب
3	أشرف بن مراد
4	إيهاب بن عمر بن محمد بنسودة
5	حاتم بن سالم بن علي الصامت
6	حسان العش
7	حسونة الطويل
8	حمدي بن عبد الهادي بن عبد الله عروس
9	رؤوف بن البشير بن محمد غلابي
10	سالم بن علي بن محمد الدرويش
11	عبد الفتاح بن حمده بن عمار عمار
12	علي بن بريك الدروازي
13	فريد بن علي بن سالم قضوم
14	مجدي بن عثمان بن بوجمعة تريعه
15	محمد بن صالح بن سالم بن مصباح
16	محمد منصري
17	محمد ياسين بن محمد الشادلي بن حسن الهنتاتي
18	مفتاح بن الكيلاني بن أحمد العوادني
19	مقداد بن العياشي بن سعد هرابي
20	مكرم بن غلام بن ميلاد بوعصيدة
21	المنتصر بن صالح بن علي النويوي
22	مهدي بن عبد القادر بن محمد العموري
23	ناجي بن مصباح
24	نجيب بن سعيد بن صالح خشارم
25	نور الدين بن عبد الجليل بن حسن ذويب

ولاية قابس	
المتضرر	
1	أشرف بن عمر بن احمد زعباني
2	أشرف بن يحمد يحمد
3	أمين بن توفيق العربي
4	أيمن بن التهامي بن محمد كباو
5	البشير بن محمد بن بوبكر فطناسي
6	بهاء الدين بن الحبيب صدقي
7	جمال بن حسن بن صالح الدرويش
8	حازم بن مختار بن محمد مرزوقي
9	الحسن بن العيادي عميري
10	حمزة بن عز الدين بن محمد زوينخي
11	حمزة بن علي بن بلقاسم عقربي
12	خالد بن رشيد بن إحسين عون
13	رامي بن رضا بن السنوسي الغائب
14	رفيقة بنت عبد السلام رجب
15	زياد بن عبد الله بن الكيلاني القفراشي
16	الطاهر بن التوهامي دربال
17	عادل بن فتحي بن مفتاح بن عبدالله حريزي
18	عبد الصمد بن البشير بن الصادق سالمي
19	عبد القادر بن سعيد سنيني
20	عزمي بن عمار ستوري
21	عمار بن إبرهيم بن علي ستوري
22	فاطمة بن القناوي بن محمد اللطيفي
23	فهد بن المنجي بن محمود عبد العزيز
24	محمد الناجح بن الحسين بن التهامي الباجي
25	محمد رتيمي
26	مصطفى بن القناوي لن محمد اللطيفي
27	مهند الفالح
28	مهند بن عبد القادر بالفقير
29	المولدي بن مرزوق العياشي
30	الناصر بن التوهامي بن علي

	دربال
31	هشام ذياب
32	وسيم بن عبد السلام بن المقطوف فطناسي
33	وليد سريديك
34	يسري بن الهادي بن البشير الزرلي

ولاية قبلي	
	المتضرر
1	أشرف بنحامد
2	أكرم تاتوح
3	جمال بن الجيلاني بن أحمد الرحال
4	رسلان بن رشيد بن جبير
5	شوقي بن العيدي بن بلقاسم بنحامد
6	صدام بن نصر
7	صميدة بن محمد المنذر بن صميدة بن علي دراويل
8	عبد الرزاق بن محمود بن محمود مغمودة
9	عبد القادر بن أحمد بن احمد نصيبي
10	عبد الكريم بن العجمي بن عبيد الحاج مبروك
11	عصام بن محمد الطاهر بن الطيب دراويل
12	علي بن محمد بن علي العدودي الدلال
13	فراس بن عبد الحميد بن عمر بوقديمة
14	لسعد دراويل
15	محمد السايح بن علي بن عبد الله شويخة
16	محمد المولدي بن عبد المجيد بن محمد الصالح المنتصر
17	محمد بن مبروك بن علي بنعون
18	محمد عبد النور
19	مرسي بن الهادي بن علي

	بنبراهيم
20	معز بن عبد الحميد بن عمر بنعون
21	المنصف بن محمد بن علي بن إبراهيم
22	مهران بن البشير بن عمر عبد الجواد
23	مهند المغزاوي
24	نور الدين بن إبراهيم بن منصور
25	نور الدين بن مبارك بن عمر بوقديمة
26	الهادي بن محمد بن صالح بن محمد
27	الهاشمي بن عمر بن أحمد بنجابر
28	وليم العجيمي

ولاية قصرين	
	المتضرر
1	إبتسام بنت عبد الرزاق بن محمد نصراوي
2	إبراهيم بن محمد العيد بن عمر بولعابي
3	إحسان بنت علي بن عبد الله حمري
4	أحلام بنت عبد الصمد بن الطاهر بوغديري
5	أحلام بنت وحيد بن محمد الصغير عتوري
6	أحمد بن البغدادي غضباني
7	أحمد بن الطاهر بن محمد التليلي غضباني
8	أحمد بن بلقاسم توتي
9	أحمد بن عباس بن أحمد حقي
10	أحمد بن محمد الصغير رحموني
11	الاخضر بن محمد الضاوي السائحي
12	إدريس بن محمد بن الأزهر رطيبي
13	أريج بنت محمد الصغير مباركي
14	الأزهر بن بوجمعة بن الأزهر رطيبي
15	الأزهر بن مبارك بن صالح نصري

16	أسراء بنت لسعد حرشاني
17	إسماعيل بن البشير بن قدور حيوني
18	إسماعيل بن الهادي بن الأزهر زرقي
19	أشرف بن إبراهيم بن خذيري السويبقي
20	أشرف بن المولدي عريبي
21	أشرف بن بلقاسم بن يوسف بوعلي
22	أشرف بن صالح بن عبد العزيز نصري
23	أشرف بن محمد العيد حمدي
24	أصيل بنت الازهر نصري
25	أكرم بن محمد منجي الحيزي
26	ألفة علوي
27	إلياس بن الكامل بن محمد خلف الله
28	أمال بنت المولدي نجلاوي
29	أمال بنت بشير نصري
30	أميرة بن إبراهيم سويبقي
31	أميره بنت رابح بن أحمد عوني
32	أمين بن عمر بن محمد غرسلي
33	أمين بن محمد العزيز بن إبراهيم هيشري
34	الأمين بن مسعود بن علي هداوي
35	إنتصار بن محمد بن عمار ميلود
36	انتصار بنت رابح بن صادق حليمي
37	أنهار بنت مبارك نصري
38	أنور بن عبد الستار بن احمد عصيدي
39	أنور بن محمد الفاهم بن محمد سائحي
40	أنيس بن الحسين يحياوي
41	أنيس بن المنصف بن التهامي هيشري
42	أنيس بن الهادي بن محمد نصرلي
43	أنيس بن حمادي بن الأزهر دريهمي

44	أنيس بن حمتين بن الميزوني أسودى
45	أنيس بن محمد الحبيب بن علي رطيبي
46	أنيس بن يونس بن لاغا بولعابي
47	آية بنت يعقوب بن صالح بن الحسين حيوني
48	أيمن بن إبراهيم بن محمد قاسمي
49	أيمن بن البشير بن الجمعي نصري
50	أيمن بن الوردي بن عبد الرحمان توتي
51	أيمن بن صالح بن عبد العزيز نصري
52	أيمن بن عبد الحفيظ ذيبي
53	أيمن بن محمد الرشيد بن العربي سائحي
54	أيمن بن محمد الصالح بن صالح سائحي
55	أيمن بن نور الدين الحيوني
56	إيناس رطيبي
57	أيوب بن الجمعي بن محمد عصيدي
58	أيوب بن محمد نجيب نمري
59	بدر الدين بن النافع بن علي حسني
60	بدر الدين قاسمي
61	بسام بن العربي بن مصطفى بلعابي
62	بسام بن محمدالحبيب بن حسين منصوري
63	بسمة بنت بشير نصري
64	بسمه بنت عبد العزيز بن عمر النصري
65	بشير بن الازهر قاهري
66	البشير بن مبارك بن محمد حيوني
67	البغدادي بن محمد بن محمود غضباني
68	بلال بن الطاهر بن العفيف نجلاوي
69	بلال بن بشير بن العايش هيشري
70	بلال بن بشير نصري

71	بلال بن خميس رطيبي
72	بلال بن محمد الصالح بن السبتي لباوي
73	بلال بن محمد بن الأزهر رطيبي
74	بلال بن منير منصري
75	بلال بن ميزوني بن أحمد محمدي
76	بلقاسم بن محمد رشاد بن إبراهيم عمري
77	بوبكر سالمي
78	بوجمعة بن علي بن الهادي رطيبي
79	بوجمعة بن عماره بن صالح رطيبي
80	بوراوي بن الفالح العيشاوي
81	البية بنت محمد بن محمود غضباني حرم محمد الصالح الغضباني
82	توفيق بن الأزهر بن السعيدي بالطيبي
83	توفيق بن الشيخ صالح بن محمد زيتوني
84	توفيق بن محمد الصالح الخضراوي
85	توفيق بن محمد بن بوجمعة هداوي
86	التونسي بن الطيب بن النوري نصري
87	ثابت بن العياشي بن محمد الكامل دخيللي
88	جابر بن عياشي بن عبد الله حاجي
89	جابر بن مصطفي بن غزيل الدريهمي
90	جلال بن بشير بن محمد هيشري
91	جمال بن خليفة نصري
92	جمال بن محمد الصالح غرسلي
93	جمال بن محمد علي بن محمود منصوري
94	جمعة بنت صالح بن الميزوني عبائدي
95	جمعة رطيبي

96	الجمعي بن علي بن صالح الرطيبي
97	جميله بنت مسعود بن مبروك حرم عبد اللطيف فقراوي الغضباني
98	جنات بنت محمد الغربي يحياوية حرم صالح عبائدي
99	حاتم بن العيد بن عمار عيدودي
100	حاتم بن الهادي بن محمد مرواني
101	حاتم بن عبد المجيد بن عبد الله دخيلي
102	الحبيب بن يونس بن علي الصالحي
103	حبيبة بنت عمر بن عامر أسودية حرم بوجمعة ذيبي
104	حبيبة بنت محمد علي نصري
105	حدي بنت محمد بن علي منصوري حرم الطيب بنعماره
106	حسان بن الصادق التومي نمري
107	حسناوي بن علي نصري
108	حسنة نصري
109	حسني الشخاري
110	حسني بن صالح قلعية
111	حسونه بن مسعود بن علي الصغير فقراوي
112	الحسين بن إبراهيم يحياوي
113	الحسين بن بلقاسم بن محمد رطيبي
114	الحسين بن خالد بن صالح سويلمي
115	الحسين بن مبارك بن صالح نصري
116	حسين نمري
117	حلمي بن محمد الصغير بن محمد غضباني
118	حلمي بن محمد خضراوي
119	حليمة بنت التهامي نصري
120	حمدي بن لطفي نمري
121	حمزة بن العياشي بن حامد زرقي
122	حمزة بن محمد الصادق بن أحمد الكامل غضباني

123	حمزة بن محمد فريد منصوري
124	حمزه بن المنصف بن الفالح سويبقي
125	حمزه بن محمد لطفي بن بلقاسم رطيبي
126	حميده بن عبد الرحمان بن صالح زيدي
127	حنان بنت العربي بن الهادي نصرلي
128	حنان بنت خليفة نصري
129	حنين بنت عبد السلام بن محمد الهادي رطيبي
130	حورية بنت محمد حرم عبد الله خضراوي
131	حياة بنت مختار بن محمد قاهري
132	حياة بنت مفتاح بن عمر اسودي حرم حمزة نصري
133	خالد بن محمد الشاذلي بن ضيف الله حافظي
134	خالد بن محمد المختار بن حسن نمري
135	خدوج بنت محمد بن عثمان نصري حرم محمد الصغير مباركي
136	خديجة بنت احمد حمدي
137	خديجة بنت الأخضر حيوني
138	خديجة بنت محمد سايحي
139	خذيري بن عباس نصري
140	خليل بن عبيد بن محمد العباسي
141	خميس بن عبد الله بن حمد عبائدي
142	خميسة بنت أحمد عبيدي
143	خميسة بنت الأزهر بن محمد عبائدي
144	خميسة بنت محمد بن عمر عصيدي
145	خولة بنت عبدالله سويبقي
146	خيرة بنت عبد الله نصري
147	خيرة بنت عثمان مداييني
148	درين بنت الهادي حليمي
149	دليلة بنت الأزهر القاسمي

150	دليلة بنت علي بن نصر سائحي
151	دنيا بنت حراث الفرشيشي
152	ذكرى الرطيبي
153	رامي بن الرشد بن إبراهيم دريهمي
154	رامي بن عبد الرحمان صعدلي
155	رانية بنت محمد دلهومي
156	راوية بنت محمد دلهومي
157	رائد بن نصر بن عبد الله ساهلي
158	ربح بنت علي بن البشير غرسلي
159	ربيع بن خذيري بن يوسف نوري
160	رحاب بنت عبد اللطيف بن عبد الوهاب فقراوي
161	رشدي بن الورد بن عبد الرحمان التوتي
162	رشيد بن مبارك بن صالح نصري
163	رشيد عتوري بن الأبيض
164	رضا البرهومي
165	رضا بن صالح بن خذيري خضراوي
166	رضا بن صالح بن مكي سائحي
167	رضا بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري
168	رضا بن محمد الحبيب بن علي رطيبي
169	رضا حمدي
170	رفيق بن عباس بن الطاهر نصرلي
171	رفيق بن منو بن بورقعة عبايدي
172	رفيقة بنت بورقعة بن بلقاسم البوعلاقي
173	رقية بنت محمد الطاهر نصرية حرم مبارك نصري
174	رمزي الحيزي
175	رمزي بن التليلي بن محمد الصالح برهومي
176	رمزي بن الحبيب بن أحمد سائحي
177	رمزي بن الحبيب بن عمار بولعابي

178	رمزي بن الحسين بن أحمد عاشوري
179	رمزي بن بلقاسم بن إبراهيم ضيفي
180	رمزي بن عبد الرحمان عمري
181	رمزي بن عبد الرزاق بن الصحبي سايحي
182	رمزي بن عبد العزيز بن محمد حمدي
183	رمزي بن عبد الله بالخير
184	رمزي بن محمد الأخضر بن إبراهيم رحيمي
185	رمزي عبايدي
186	روعة بنت رشيد يحياوي
187	رياض بن العياشي بن الهادي عربوبني
188	رياض بن المولدي عريبي
189	رياض بن جيلاني بن بوراوي سائحي
190	رياض بن صالح بن محمد الصالح غضباني
191	رياض بن محمد البشير بن علي الزعبي
192	زاد المال بنت الحبيب الرحيمي
193	الزاهي بن محمد الناصر بن علي حليمي
194	زعرة بنت العربي صالحي
195	زكية بنت عبد السلام دلهومي
196	الزهرة بنت عثمان بن محمد مداييني
197	الزهرة بنت عمر بن عامر اسودية
198	زهير بن علي غرسلي
199	زياد بن الحبيب بن عمار بولعابي
200	زياد بن العربي بن بوبكر الكحلاوي
201	زياد بن محمد عمار بن إبراهيم خلفاوي
202	زياد بن منجي بن محمد قاهري
203	زياد بن يوسف بن محمد الصالح بلقاسمي

204	الزيدي بن الأخضر بن علي رطيبي
205	زينة بنت الهادي نصري
206	زينة بنت عمر ذيبية
207	زينة بنت وصيف خضراوي
208	سارة بنت العابد بولعابي
209	سارة بنت محمد الهادي قطاري
210	ساسي بن خليفة نصري
211	سالم بن بن سالم بن عبد المجيد سائحي
212	سالمة بنت مبروك بن صغير نمرية حرم أحمد عصيدي
213	سامي بن علي غرسلي
214	سامي بن مجاهد بن محمود منصوري
215	سامي بن محمد المقداد بن محمد نصراوي
216	السبتي بن عبد السلام بن مصباح دريهمي
217	سرين بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي
218	سعاد بنت علام البناني
219	سعاد بنت محمد العيد حليمي حليمي
220	سعيدة بنت صالح بن عمارة حرم السبتي دريهمي سايحي
221	سفيان بن سالم بن صالح عصيدي
222	سفيان بن علي بن عيسى الصالحي
223	سميح بن المنصف بن صالح سائحي
224	سمير بن محمد الصالح بن العلمي سائحي
225	سمير بن محمد بن عمار فريضي
226	سمير سويلمي
227	سميرة طواهرية
228	سناء بنت حسني بن وصيف ذيبي
229	سهام بنت عبد الكريم بن الحاج يونس نصري
230	سهيل بن عبد الصمد بن إبراهيم

	ربعاوي
231	سيف الدين بن صالح بن محمد بولعابي
232	شادلية بنت عمار رحيمي
233	شادليه بنت محمد العيد حرم رابح حليمي حمدي
234	شادي بن الشريف بن الحسين نجلاوي
235	الشاذلي بن فرحات رحيمي
236	شريفة بنت مختار بن محمد قاهري
237	شكري بن عيسى بن أحمد الذهبي
238	شمس الدين بن محمد الهادي قطاري
239	شهد بنت الشريف خضراوي
240	شيماء بوبكري
241	صابر بن العلمي عبايدي
242	صابر بن عبد الله بن عبد السلام حيوني
243	صابر بن عمار بن الهادي بلعابي
244	صابر بن محمد البغدادي بن أحمد جريدي
245	صابر بن محمد الفاهم بن بوذينة سائحي
246	صابر بن محمد رحالي
247	صابرين بنت عادل بن سعيدان
248	صارة بنت أحمد نصري
249	صالح بن الأزهر بن محمد عبائدي
250	صالح بن الميزوني بن محمد عبايدي
251	صالح بن عبد العزيز بن عمر نصري
252	صالح بن عمار بن بوزيان منصري
253	صالح بن مجيد بن صادق الخضراوي
254	صالح بن مسعود بن علي عثماني
255	صالح بن مصطفى بن علي نصراوي

256	صالح بن وصيف خضراوي
257	صالح غضباني
258	الصالحة بنت خليفة ذيبي حرم مختار عيشاوي
259	صباح بوزيدي
260	صبحي بن بوبكر صعدلي
261	صبري بن الفايق حليمي
262	صدام خميس محمود رطيبي
263	صلاح الدين بن محمد الوردي بن صميدة
264	ضياء الحق بن علي بن عمر يحياوي
265	طارق بن الأمين بن محمد الكامل الدخيللي
266	طارق بن الشاذلي بن الهادي العوني
267	طارق بن الصحبي بن صالح علوي
268	طارق بن المنصف بن التهامي هيشري
269	طارق بن خليفة بن عمر ذيبي
270	طارق بن خميس بن محمود رطيبي
271	طارق بن عمار بن فرج فرشيشي
272	طارق بن محمد البرني بن صالح بناني
273	طارق بن محمد الزين بن النموشي نجلاوي
274	طارق بن محمد المجاهد بن عماره رطيبي
275	طارق بن محمد بن عثمان مسعودي
276	طارق بن مسعود بن الجيلاني عبايدي
277	طارق بن منصف بن علي رطيبي
278	الطاهر بن العبيدي لباوي
279	الطاهر بن الناصر بوعلي
280	الطاهر بن جمال بن الطاهر قفصي
281	الطاوس بنت محمد الجمعي عبائدي

282	طلال بن حسين بن صالح بوعلي
283	الطيب بن أحمد بن محمد حيوني
284	العابد بن الميداني بن حفيظ قسومي
285	العابد بن مصباح شعباني
286	عادل بن السايح بن محمد لباوي
287	عادل بن حسن بن حراث قاهري
288	عادل بن خليف بن الزين خلايفي
289	عادل بن عباس بن صالح عمري
290	عادل بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري
291	عادل بن محمد بن أحمد عسيلي
292	عادل بن يوسف منصوري
293	عاطف بن جعفر بن محمد الرقيق جدي
294	عاطف بن محمد بن الطاهر بناني
295	العالية بنت الميزوني نمري
296	عانس بنت محمد بن عثمان نصري
297	عانس بنت يونس بن عمر علوي
298	العايش بن الطاهر بن محمد العشي نجاحي
299	عايشة بنت الميزوني بن محمد عبايدي
300	العائشة بنت محمد بن عمر عصيدي حرم المنصف نصري
301	عباس بن صالح رحيمي
302	عباس بن يونس بن العبيدي ذيبي
303	عبد الباسط بن الأمين بن عبد السلام حيوني
304	عبد الباسط بن الصادق قاسمي
305	عبد الباقي بن أحمد بن إبراهيم سائحي
306	عبد الحفيظ بن علي بن عبد الحفيظ عرباوي
307	عبد الحفيظ بن مسعود بن الجيلاني العبائدي
308	عبد الحكيم بن محمد بن أحمد رطيبي

309	عبد الحميد بن سالم القاهري
310	عبد الرحمان بن مصطفى بن غزيل دريهمي
311	عبد الرزاق بن عماره بن أحمد منصري
312	عبد الستار بن الحسين بناني
313	عبد الستار بن بلقاسم بن محمد ميساوي
314	عبد السلام بن محمد الهادي بن عبد السلام رطيبي
315	عبد الصمد بن الطاهر بن بلقاسم البوغديري
316	عبد العزيز بن مصطفى بن عيسى هداوي
317	عبد الفتاح بن محمد الأمين بن عماره برهومي
318	عبد القادر بن الأزهر العروسي
319	عبد القادر بن التيجاني بن محمد العشي نجاحي
320	عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بولعابي
321	عبد القادر بن محمد بن عبد القادر قروي
322	عبد الكريم بن بوقرة بن أحمد النوري شعباني
323	عبد الكريم بن محمد الصغير بن الحاج علالة حيزي
324	عبد اللطيف بن عبد الوهاب فقراوي
325	عبد اللطيف بن مصطفى رحالي
326	عبد الله بن أحمد بن عبدالله بولعابي
327	عبد الله بن الأمين بن علي الزيدي عصيدي
328	عبد الله بن عبد الحميد رحيمي
329	عبد الله بن يوسف بن عبد الله بلعابي
330	عبد الوهاب بن العيفة بن صالح حمداني
331	عبيد بن أحمد عبيدي

332	العبيدي بن محمد بن الهادي غضباني
333	عتيق بن محمد المختار بن أحمد الصالح هواشي
334	عثمان بن محمد بن خليفة رطيبي
335	عز الدين الفايدي
336	عز الدين بن احمد بن صالح رطيبي
337	عزالد ين بن محمد بن عماره لفايدي
338	عصام الدين رطيبي
339	عصام بن خذيري بن عمر قرميطي
340	عصام بن صالح بن عمار منصري
341	عصام بن محمد السالك لباوي
342	عصام بن مسعود بن الجيلاني عبايدي
343	عفاف بنت أحمد عيدودي
344	عفاف بنت محمد بن بوسعدة كرتلي
345	علاء الدين بن عبيد بن محمد نجاحي
346	علاء الدين بن نور الدين بن صالح عتوري
347	علاء بن عبد القادر بن محمد بولعابي
348	علي بن أحمد عكروت
349	علي بن البشير بن علي صالحي
350	علي بن العابد بن الرايس حقي
351	علي بن العلمي رحالي
352	علي بن صالح بن الهادي غيداوي
353	علي بن مبارك بن الأخضر رحالي
354	علي بن محمد الصالح عتودي
355	علي بن محمود عيدودي
356	علي بن محمود هداوي
357	علي عتوري
358	علية بن أحمد بن علي نصري
359	عماد بن صالح حقي
360	عمار نصري

361	عمارة بن عبد الله بن أحمد عبائدي
362	عماره بن محمد بن بولعابه بوبكري
363	عمر بن الجيلاني بن صالح مناصري
364	عمر بن عباس بن علي عيدودي
365	عمر بن علي بن عمر عصيدي
366	عمر بن عمار بن عمارة رطيبي
367	عمر بن محمد الصالح سميري
368	عمر حنشي
369	عمران بن محمد التوفيق بن عمارة هيشري
370	العمري بن مصباح بن عمار عبادي
371	عواطف بنت عبد الملك بن عمار زمالي
372	عواطف بنت محمد الصغير سائحي
373	العياشي بن محمد الصغير سائحي
374	العيد اليحياوي
375	الغذفة بنت عبد السلام دلهومي
376	غيث بن عبد القادر بن عيد عيدودي
377	غيث بن محمد علي بن الصادق عرنوني
378	فاتن برهومي
379	فاتن بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي
380	فاخر بن الطاهر بن يوسف قاهري
381	فارس بن محمد رحالي
382	فاروق بن عبد العزيز بن عمار جرائدي
383	فاروق بن عمر بن إبراهيم هيشري
384	فاروق بن محمد الطيب قرميطي
385	الفاضل بن محمد معاوي بن العربي نمري
386	فاطمة الزهرة بنت محمد نصريه
387	فاطمة بنت بلقاسم بن علي علوي

	حرم الهادي زرقي
388	فاطمة بنت سليمان بن مبارك سائحي
389	فاطمة ساحلي
390	فاطمة عبايدي
391	فايزة بنت رابح بن علي عجلاني
392	فائزة بنت محمد عبائدي
393	فتحي بن رمضان بن حسن حليمي
394	فتحي بن محمد العيد حليمي
395	فتحي بن منجي بن كيلاني رطيبي
396	فرات بن عثمان بن أحمد هداوي
397	فرح بنت الشريف خضراوي
398	فرحات بن البشير بن حمودة نمري
399	فريال بنت صالح بن محمد الصالح غرسلي
400	فريد بن البشير بن مبارك مرائحي
401	فريد بن صادق برهومي
402	فريد بن علي بن العبيدي خضراوي
403	فريدة بنت أحمد بن الزين عصيدي
404	فضه بنت بوجمعة بن العايش ذيبي
405	فطوم بنت عبد الله مباركية
406	فوزي بن عمر عباده بن التارزي سعداوي
407	فوزي بن محمد الهادي بن البشير بوعزي
408	فوزية بنت أحمد بن يوسف بالطيبي
409	فوزية بنت محمد بن عبد الكريم حسني
410	فيصل بن الحنيفي بن محمد حيزي
411	فيصل بن الشريف بن بوترعه رطيبي
412	فيصل بن محمد العيد بن صالح رحموني
413	قبي بن محمد المختار هواشي
414	قدور بن محمد علي بن مبروك دخيلي

415	قصي بن الازهر نصري
416	قيس بن البغدادي بن محمد غضباني
417	قيس بن الصادق بن الهادي مجولي
418	قيس بن صالح بن عمار منصري
419	قيس بن عبد الباقي بن أحمد سائحي
420	قيس بن محمد الطيب بن عمر عوني
421	قيس بن مختار بن الزايد نصرلي
422	كريم بن رابح بن محمد رطيبي
423	كريم بن علي الشقطمي التوتي
424	كريم بن محمد المحسن بن عبد الله خليفي
425	كمال بن المكي بن محمود سائحي
426	كمال بن عبد الله بن صالح عيدودي
427	كمال بن محمد بن يوسف بولعابي
428	كوثر بنت علي بن مسعود حسني
429	لبنى عبائدي
430	لطفي بن رجب بن الزهاني الماجري
431	لطفي بن عبد الله بن عثمان الشعباني
432	لطفي بن محمد الذهبي
433	لطفي بن محمود عيدودي
434	ليلى بنت جيلاني بن الشريف ذيبي
435	ليلي بنت لحريزي بوزيدي
436	ماجد بن الطيب بن الشريف بنعماره
437	مازن بن توفيق بن محمد دريهمي
438	مالك نصري
439	ماهر بن عبد الحفيظ بن محمد الصغير نصري
440	مباركة بنت عمر بن بوقطاية زرقية حرم مسعود عبايدي
441	مبروك بوزيدي
442	مبروكة بن أحمد نجلاوي

443	مبروكة بنت أحمد عبايدي
444	مبروكة بنت عمر بن خليفة ذيبية أرملة الهادي رمال
445	مبروكة بنت محمد بن عمر نصري حرم صالح نصري
446	مجد الدين عتوري
447	مجدي بن بشير بن الأزهر العتوري
448	مجيد بن الخامس الصوالحي
449	محسن بن عباس بن بلقاسم عيشاوي
450	محسن بن عبد الصمد بن بلقاسم خليفي
451	محمد الجمعي بن محمد منصوري
452	محمد الحبيب بن علي بن صالح رطيبي
453	محمد الخامس بن أحمد بن المستوري حقي
454	محمد الدريري بن يوسف بن عبد الله بلعابي
455	محمد الزين نجلاوي
456	محمد الشريف بن محمد الصغير غضباني
457	محمد الصالح بن يوسف بن علي عبيدي
458	محمد الصديق بن إبراهيم بن محمد نصري
459	محمد الطاهر بن بوالاعراس بن أحمد عيدودي
460	محمد العزيز بن الطاهر بن محمد صالح الغضباني
461	محمد العيد بن علي بن أحمد بوحرقة حليمي
462	محمد الفاضل بن الأزهر بن محمد العشي نجاحي
463	محمد الفاضل بن محمد التيجاني بن إبراهيم سايحي
464	محمد المنصف بن العبيدي بن محمد غضباني
465	محمد الهادي بن عمر عبائدي

466	محمد الهادي بن قدور حليمي
467	محمد الهادي قطاري
468	محمد أمين اليحياوي
469	محمد أمين بن توفيق بن الطيب مساهلي
470	محمد أمين مناصري
471	محمد بن الازهر بن الضاوي عباسي
472	محمد بن الأزهر بن صالح زرفي
473	محمد بن الحبيب بن محمد بن عباس نجلاوي
474	محمد بن الحبيب غيلاوي
475	محمد بن الزين بن ضيف الله حافظي
476	محمد بن الطاهر بن بلقاسم غرسلي
477	محمد بن حمادي بن الشادلي قناوي
478	محمد بن رحالي عمار بن مبارك رحالي
479	محمد بن صالح قريري
480	محمد بن عباس بن محمد ماشلي
481	محمد بن عبد القادر بن محمد بولعابي
482	محمد بن عبد الله بن الأخضر نصري
483	محمد بن عمر بن إبراهيم عصيدي
484	محمد بن محمد الجمعي نصري
485	محمد رضا بن التومي بن الطاهر نمري
486	محمد شكري بن بوعلي بن مسعود علوي
487	محمد علي بن أحمد بن عبد الله بولعابي
488	محمد علي بن الحسين بن إبراهيم العبيدي
489	محمد علي بن الشريف بن صالح دخيللي
490	محمد علي بن عبد الحفيظ بن صالح ذيبي

491	محمد علي بن عبد الله بن محمد نصري
492	محمد ياسين بن محرز بن العفيف عبايدي
493	محمود برهومي
494	محي الدين بن محمد بن الأخضر دشراوي
495	مختار بن بورقعة بن بلقاسم بوعلاقي
496	مراد بن مصطفى بن الأخضر قفصاوي
497	مرام بنت الزايد نصري
498	مرسال الدين دخيللي
499	مرشد بن مصباح بن عمار عبائدي
500	مروان بن المنصف بن عبد الله كركود
501	مروان بن محمد الجمعي بن الطيب خذيري
502	مروشه بنت إبراهيم جملي حرم محمد الصالح سميري
503	مروى بنت محمد الجمعي بن الطيب خذيري
504	مريم بنت الشريف بن صالح الخضراوي
505	مريم بنت الهادي نصري حرم محمد الصغير غضباني
506	مريم بنت بشير نصري
507	مريم بنت ثابت دخيللي
508	مسعودة بنت عامر بن عمر بنعمار
509	مسعودة بنت محمد الصالح محمدي
510	مسعودة بنت محمد فيلي حرم عمار الغرسلي فيلي
511	مسعودة بنت يوسف بن إبراهيم المباركي
512	مصطفى بن محمد زيدي
513	المطيع بن محمد بن علي قفصاوي
514	معز بن الأزهر العتوري
515	معز بن جمال الرطيبي
516	معز بن عبد الله بن الشادلي

	سويبقي
517	معز بن محمد بن أحمد قماطي
518	مفيدة بنت سليمان بن محمد الأزهري
519	مكرم بن محمد الهادي بن الطاهر حسناوي
520	ملاك غرسلي
521	مليكة برهومي
522	المنجي بن الأزهر بن محمد عبائدي
523	منجي بن صالح بن محمد قراوي
524	منذر بن محمد الإمام غضباني
525	منذر بن محمد الطاهر بن العبيدي سائحي
526	منذر بن محمد علي بن عبد السلام ذيبي
527	المنصف بن الأزهر بن الطاهر رطيبي
528	المنصف بن عبد الكريم بن الحاج يونس نصري
529	المنصف بن محمد بن عبد الحفيظ فريضي
530	منصور بن أحمد بن علي البهالي شعباني
531	منى بنت علي بن عمر نصري
532	منية بنت الناصر بن الحسين حقي
533	منية بنت مسعود عبايدي
534	منير بن أحمد بن صالح غضباني
535	منيرة بنت الوصيف خضراوي
536	مهدي بن محمد الشابي بن الكامل سائحي
537	مهران بن سليمان بن الصغير سائحي
538	مهرية بنت صالح لباوي
539	مهنية بنت أحمد بن عمر عصيدي
540	مهيمن بن محمد المكي بن إبراهيم عوري
541	المولدي بن صالح بن يونس ذيبي
542	الميداني بن الحسني بن محمد

	عجمي
543	ميزوني بن صالح عبايدي
544	ناجح بن محمد فوزي بن عبد اللطيف بن التومي نمري
545	ناجي بن أحمد بن محمد محمدي
546	الناجي بن رابح بن عبد الرحمان الشعباني
547	ناجي شعباني
548	ناجية بنت الجمعي عوني
549	ناجية بنت خليف بن الزين خلايفي
550	ناجية بنت محمد بن خليل منصري
551	نادر بن محمد بن بوبكر سائحي
552	نادية دخيللي
553	الناصر بن احمد بن تليلي مسعودي
554	ناصر بن الشادلي بن عمار قاهري
555	نبيل بن خليفة بن وصيف ضيفي
556	نبيل بن صالح بن الحسين حيوني
557	نبيل بن عبد الرزاق بن الصحبي سائحي
558	نبيل بن عبد الله بن عثمان رابحي
559	نبيلة بنت البغدادي بن محمد غضباني
560	نجاة بنت الصادق عيادي
561	نجاة بنت المجيد عصيدي حرم على الزيدي عصيدي
562	نجاة بنت علي بن إبراهيم سعيدي
563	نجم الدين بن عبد المجيد غيلاني
564	نجيب بن محمد بن أحمد الحمزاوي
565	نرجس بنت عمار يونسي حرم قطاري
566	نزار بن الحمدي ابو القاسم
567	نزار بن محمد بن صالح قريري
568	نزار بن منور بن حسن المفتاحي
569	نزار قريري
570	نزيهة بن محمد الحبيب الدشراوي
571	نزيهة بنت محمد الصالح شعباني حرم الزاهي حليمي

572	نصر الدين بن محمد الهادي بن خذاري بنعربية
573	نصر الدين بن محمود بن عبد المجيد بناني
574	نضال بن عبد الرؤوف بوعلي
575	نعيم بن الطاهر بن عبد السلام حرشاني
576	نعيم بن الطيب بن عبد السلام ساهلي
577	نعيمة بنت عبد العزيز ملايكي
578	نعيمة بنت محمد الطاهر بن الشريف البوعلاقي
579	نوال بنت محمد الصالح كرتلي
580	نور الدين بن بوجمعة بن محمد بلعابي
581	نور الهدى بنت مكي اليحياوي
582	نورة بنت الحسين لباوي
583	نورة بنت عامر قاهري
584	نورهان بنت محمد الهادي قطاري
585	نوفل بن خليفة الذيبي
586	نوفل بن محمد علي بن الطاهر الأشهب
587	هاجر غضباني
588	هاشم بوعلي
589	هالة رطيبي
590	هاني بن عبد الواحد بن المجاهد سائحي
591	هشام بن محمد بن محمد العيد فالحي
592	هشام خليفي
593	هيثم بن المنجي عبايدي
594	هيثم بن بوجمعة بن العايش ذيبي
595	هيثم بن عبد الله العمامي بن الحفناوي بعداش كشبوري
596	هيثم غرسلي
597	هيكل بن محمد بن محمد معموري
598	وائل بن الحسين بن صالح بوعلي
599	وائل بن نجم الدين قرافي

1	إبراهيم المحمدي
2	إبراهيم بن بلقاسم موسى
3	إبراهيم بن علي
4	أحمد بن الأخضر بن محمد قماص
5	أحمد بن الحسين بن أحمد قماص
6	أحمد بن عزالدين بن احمد العقيلي
7	الاخضر بن السهيلي بن عباس النمصي
8	آزارين الإزهاري بن مسعود مسعي
9	أسامة خالدي
10	إسماعيل الهاني
11	أشرف بن عز الدين بن علي الأشخم
12	أشرف حسني
13	إمباركة مصباح
14	آمين بخايرية
15	أمين بن نصر بن احمد بن عمر
16	أنور بن الجموعي بن محمد رجب
17	أنور صدراوي
18	أنيس زعلاني
19	آية الدالي
20	الإيمام بن أحمد بن العوني مناصري
21	أيمن بن أحمد غانمي
22	أيمن بن عمار بن عثمان نصيب
23	بدري بن محمد الصغير حمحوم
24	البرني بن العربي بن محمد زيدي
25	بسام بن حامد بن محمد عزوز
26	بسام بوجمعة بن علي حرشاني
27	بسام بوقرة
28	بشير قاسمي
29	بو علي بن محمد بن عباس النمصي
30	بوعلي بن عمار السعدي
31	بوعلي بن محمد بن صالح مباركي
32	تبر مسعي

600	وائل دريهمي
601	وجدان بنت مراد حقي
602	وردي يحياوي
603	وسام بن الجمعي بن محمد رحيمي
604	وسيلة بنت صالح بن مبروك نمري حرم الجمعي عصيدي
605	وليد بن أحمد بن صالح غضباني
606	وليد بن الأزهاري بن محمد عيدودي
607	وليد بن الجمعي بن بلقاسم رطيبي
608	وليد بن الحسين بن عبد الملك مسعودي
609	وليد بن العربي بن محمد منصوري
610	وليد بن رمضان بن التهامي نصرلي
611	وليد بن محمد الصالح غضباني
612	وليد بن محمد بن النفطي عاشوري
613	وليد بن مختار بن عبد الكريم بولعابي
614	وليد بن مصباح شعباني
615	وليد بن معمر بن شعبان كرتلي
616	ونيسة بنت مسعود بن جيلاني عبائدي
617	ياسر بن عبد القادر بن عبد السلامبن الحاج أحمد مبروكي
618	ياسر بن عبد القادر مبروكي
619	ياسين بن السايح بن محمد لباوي
620	ياسين بن الهادي بن محمد روافي
621	يسري بن رابح بن مسعود منصوري
622	يوسف بن بلقاسم قاسمي
623	يوسف بن محمد الصالح بن صالح الخضراوي
624	يونس بن مبارك بن صالح نصري

ولاية قفصة	
المتضرر	

33	تليلي بن صالح بن يونس إبراهيم
34	جاد الطرش
35	جاسم بن محمد الحبيب بن أحمد براهمي
36	جمال النجاعي
37	جمال بن سعد بن نصر إمبارك
38	جموعي حسني
39	جهاد بن التركي بن محمد الصالح الطيب
40	حافظ التليلي
41	حافظ بن الهادي نصري
42	حبيب بن الجموعي بن محمد رجب
43	حسن بن أحمد بن علي الحاج صالح
44	الحسين بن أحمد الأسود
45	حسين بن العربي بن أحمد بوترعه
46	حسين مباركي
47	حمزة الطويل
48	حمزة بخايرية
49	حمزة بن محمد الصغير بن عمار كرامتي
50	حمزة مباركي
51	خالد بن عبد العزيز بالنور
52	خالد بن محمد الصحبي ساسي
53	خميس ذياب
54	رابح همامي
55	رامي بن الصادق بن صالح زيدي
56	رانية موسى
57	ربيع بن نفطي بن رمضان صالح
58	رفيعه بنت عبد الحفيظ حرم عمر نصر نصيب
59	رمزي بن أحمد بن محمد زارعي
60	رمزي بن محم العيد ذبابنية
61	رمضان رزيق
62	رندة بنت قليعي بن السعيدي مولي
63	زبيدة بنت محمد علي بن عبد الله بسكري

64	زكي حميد
65	زياد التليلي
66	زينة بنت صالح بن عثمان الأجري
67	سالم بن محمد الطاهر بن محمد حامد
68	سامي السهيلي
69	سامي بن بشير بن علي العماري
70	سامي بن محمد الأخضر بن التومي بوكثير
71	سامي بن محمد الهادي بن محمد الأديب الحشاني
72	السبتي ذياب
73	سعيد بن صالح بن عثمان الأجري
74	سعيد بن عبد السلام بن محمد يحي
75	سعيد بن عبد الله بن زرواني رجب
76	سفيان بن سالم بن محمد عيسى
77	سفيان عليمي
78	سفيان وصيفي
79	سليم بن الهادي بن صالح مولي
80	سميح بن محمد بن مصطفي محمدي
81	سمير بن عبد الرحمان بن بوبكر خنوسي
82	سمير بن علي حشايشي
83	سمير مصالحية
84	سيف الدين بن الطيب بن عمار معاطي
85	سيف الدين قاسمي
86	سيف بن عبد المولى بن الطاهر بن يونس أحمد
87	الشاذلي سلامي
88	شريفة بنت عمر بن صالح حرم علاء الدين بالقاضي لطيف
89	شفيق بن بلقاسم بن محمد خالدي
90	صابر لبيض
91	صالح أحمد
92	صالح بن مبروك بن ساسي كيدار
93	صالح بن محمد الاخضر دوله

94	صبري بن مختار بن محمد السندي
95	الصحبي بشير
96	صدام الايل
97	صفيان بن محمد الطاهر بن محمد سليمان
98	صقر بن عبد الرؤوف بن مختار دالي
99	طارق بن محمد الحبيب بن الأخضر عثماني
100	طه داليبي
101	عادل عباس
102	عاطف بن يونس بن أحمد بلقاسم
103	عباس الهاني
104	عبد الباقي بم المولدي صوالحي
105	عبد الرحمان بن عمارة بن عريبي منصور
106	عبد الرزاق بن تليلي زروق
107	عبد الرزاق بن محمد بن عمر الزاوي
108	عبد الرؤوف بن البشير صدراوي
109	عبد الرؤوف بن يوسف بن محمد الصغير فرياني
110	عبد السلام بن علي ذياب
111	عبد القادر إبراهمي
112	عبد المولى بن الطاهر بن يونس أحمد
113	عبد الودود ذياب
114	عبيد بن محمد ذياب
115	عدنان بن محمد بن يوسف علي
116	العربي بن محمد بن العيفة زيدي
117	عز الدين بن أحمد بن مرزوقي سعد
118	عصام بن عبد الله بن العكرمي همامي
119	عصام بن محرز بن عبد الله الضاوي
120	عفيف بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان علية
121	علاء الدين بن محمد الأزهر بن الأخضر قماص
122	علاء بن عبد العزيز بن محمد سلطان
123	على بن محمد علي بن علي ذيبي
124	علي الصغير قرين
125	علي بن أحميدة بن بلقاسم حسني
126	علي بن الطيب الهنشيري
127	علي بن محمد بن علي مسعود
128	علي بن محمد رشيد منصوري
129	علي ذياب
130	علي ساعي
131	علية بن محمد ذياب
132	عمار بن شعبان سالم
133	عمر بن محسن بن عمر الخالدي
134	العيد مشيش
135	غازي مهيري
136	غسان ماجد
137	غيث بن طارق بن عبد الرحمان خالدي
138	فاروق مصابحية
139	فتحي بن علي بن داود
140	فرحات بن الهادي بن صالح مولى
141	فريد الزمالي
142	فريد لطرش
143	فوزي بن بلقاسم بن علي طالب
144	فيصل التليجاني
145	القادري بن محمد بن عبد الله فوراتي
146	قليعي بن عبد العزيز بن الطاهر طيب
147	القليعي بن عمر بن محمد معامرية
148	قليعي بن محمد بن علي حاجي
149	كريم بن محمد بن سالم مغربي
150	كلاعي معمري
151	كمال الهيشري
152	كمال بن الطاهر بن الأخضر بوسليمي

153	كمال بن علي بن يوسف سوودي
154	كمال بن محمد بن عباس النمصي
155	كيلاني بن العربي بن الأخضر بن صالح
156	لطفي بن علي حسين
157	لطفي بن محمد علي بن علي ذيبي
158	مجد مسعي
159	محرز بن علي بن محرز قفصي
160	محرز بن علي بن محمد طيب
161	محمد الأمين بن علي بن حميدة بن بوزيد
162	محمد الخامس السعيدي
163	محمد الخامس مسعي
164	محمد الصالح بن مبارك بن محمد الصالح عمراني
165	محمد الصغير بن علي السوودي
166	محمد الطاهر بن بوجمعه بن محمد الصالح بوعلي
167	محمد الطاهر قراوي
168	محمد العفيف معط الله
169	محمد الناصر بن عبد الله بن علي عبيدي
170	محمد الناصر بن محمد السهيلي بن عبد الرحمان عليه
171	محمد الهادي بن أحمد الكلاحشي
172	محمد أمية نايلي
173	محمد بكاري
174	محمد بن إبراهيم بن بيبي حسني
175	محمد بن أحمد بوجلان
176	محمد بن الأمين بن محمد طبابي
177	محمد بن المبروك بن صالح بن بوشوشه
178	محمد بن صالح بن عثمان الأجري
179	محمد بن عبد الوهاب حميدي
180	محمد بن عثمان بن علي الطرش
181	محمد بن علي بن الأخضر عمر
182	محمد بن عمار عباسي
183	محمد بن محمد علي بن عبد الله

	بسكري
184	محمد بن يونس بن عبد الرحمان السايح
185	محمد حبيب بن محمد بوبكر
186	محمد صالح ميزوني
187	محمد علي بن محمود بن محمد السوودي
188	محمد وصيفي
189	محمود بن علي بن يوسف يوسف
190	محمود قواسمة
191	مختار بن صالح بن سعيد شابي
192	مراد بن الطاهر بن يونس أحمد
193	مراد بن عبد الله بن فرج علي
194	مرام بنت رفيق مبارك مبارك
195	مرتضى بن الأخذير بن علي ميري
196	مرضية بنت عبد الرحمان حرم منصور عثمان سواري
197	مروان بن ساسي بن علي بنسالم
198	مريم مبارك
199	مصباح أحمد
200	معاذ بن علي بن حميدة بن بوزيد
201	معز أولاد محمد
202	مقداد بن محمد المجيد بن عماره مناصري
203	مليكة بنت محمد بن عمار قطي
204	منجي بن عبد الوهاب بن خالد توزري
205	منجي بن محمد الخذيري بن يوسف مصباح
206	منصور عباس
207	منى بنت إسماعيل بن محمد حرم رفيق مبارك حداد
208	مهدي بن محمد مرغاد
209	مهران بن الطاهر الاطرش
210	ناجح بن ابي النور بن احمد غومه
211	الناجي بن إبراهيم بن محمد السعيدي مناصري
212	نادين الأجري

2	أنيس بن أحمد بن محمد حدادي
3	أنيس بن عبد الرحمان العبيدي
4	جمال بن عبادة بن أحمد توي
5	حاتم بن أحمد بن العربي الهلالي
6	حسن بن عامر بن محمد كسابي
7	حسن بن يونس بن صالح رمضاني
8	حمدي بن عبد الرزاق بن محفوظ العماري
9	حمدي بن عبد اللطيف بن علي عباسي
10	حنان فطناسي
11	خالد بن المحسن بن العكرمي عماري
12	رشدي بن عبد الرحمان سهيلي
13	رشيدة بنت محمد بن عمر
14	رضى بن محمد بن محمد فريوي
15	زهير بن عبد العزيز بن محمد بوعزيزي
16	زهير جاب الله
17	سالم بن الهادي بن حمودة سعودي
18	سامي بن الناصر بن خميس بوسنة
19	شعبان صالح بن التليلي تياهي
20	عادل بن عمار بن علي عيساوي
21	عاطف بن محمد بن عبد الرحمان الأخضر
22	عبد العزيز بن صالح المحرزي
23	عبد الله بن علي سويسي
24	عز الدين بن أحمد بن حسين عيدودي
25	علاء الدين بن محسن بن البشير منيسي
26	فيصل بن محمد الهادي ضيفاوي
27	قيس بن علي بن محمود عيادي
28	لطفي زنازن
29	ليلي بنت الزين بن محمد حرم رضا فاتح مجاهد

213	الناصر بختة
214	نزار عكروت
215	نصر الدين زنايدي
216	نظير بن محمد يونس بن خذيري باهية
217	نور الدين بن عمر بن علي بن علي الصالح
218	الهادي الطويل
219	الهاديبوبكر بن محمد بن علي القاهري
220	الهاشمي وصيفي
221	الهاني بن علي بن ‘براهيم
222	هيثم طراش
223	هيثم مومن
224	وائل بن يوسف بن مبروك خلف الله
225	وائل لغمام
226	وديع بن يوسف بن مبروك خلف الله
227	وضاح بن قليعي بن إبراهيم عيسى
228	وليد بن عبد العزيز بن الطيب ميراوي
229	وليد بن محمد المنصف بن محمد الصغير مسعي
230	وليد بن محمد بن إبراهيم عبد الله
231	وليد عباس
232	وئام بن محسن بن الأزهر الديناري
233	ياسمينه بنت محمد أرملة أحمد زارعي رجب
234	ياسين معط الله
235	ياسين وصيفي
236	يحي بن صالح بن أحمد نصيب
237	يوسف بن عبد الرؤوف سوودي

ولاية قيروان	
المتضرر	
1	أحمد بن عبد الحميد بن عثمان مرزوقي

30	محمد بن برينيص بن محمد مطيراوي
31	مختار بن علي السقني عيفاوي
32	ياسين بن شاكر عويساوي

ولاية كاف	
	المتضرر
1	أيمن بن محمد بن محمود العلوي
2	بلال بن إبراهيم بن العبيدي الشارني
3	جمال بن الصادق بن صالح الماجري
4	الخطوي بن علالة بن يوسف ورتتاني
5	رافت بن رضا بن الحبيب اليحياوي
6	رمزي بن المولدي الرحالي
7	عصام بن علي الجبالي
8	عقبة بن حامد بن إبراهم خميس
9	علي بن نور الدين بن الطايع الخماسي
10	لطفي بن إبراهيم شقرون
11	محسن بن بوالاعراس بناحمد دابوس
12	محمد علي بن محمد بن عمارة حرزي
13	مكرم بن عماره بن الصادق القيزاني
14	نور بن محمد صالح بن العبيدي العكرمي
15	هيثم بن المولدي عرفاوي
16	وليد بن أحمد بن العيد مولهي
17	وليد بن أحمد بن بوقطف العياري

ولاية مدنين	
	المتضرر
1	أسماء بنت محمد الميلود بن محمد بن علي
2	أشرف بن نصر بن عبد الله الدوزي

3	حسان بن عبد الدايم بن منصور الفاريك
4	حمزة بن الحبيب بن شويخة
5	رامي بن عبد العزيز شفتر
6	رمزي بن علي
7	زينب حويذق
8	سعد بن سعيد شويخي
9	سمير بن علي المجدوب
10	سناء بن علي
11	عبد الحليم بن علي بن محمود عبد الحليم
12	عبد الله بن بلقاسم الربعي
13	غرس الله بن رشاش
14	فاطمة بنت علي بن محمد عاير
15	فهد بن الشاذلي مطيمط
16	فوزي بن حفيظ بن عمر لخضر
17	مجدي الطويل
18	محسن بن حسن بن محمد الدوزي
19	المحضى رشيد
20	محمد الميلود بن محمد بن علي
21	محمد عيسى بن البشير صواوه
22	المختار بن رحومة الشفار
23	وليد فريعة

ولاية منستير	
	المتضرر
1	أنيس بن محمد بن حاجي
2	حسني بن مصطفى السبيخي
3	حمدي بن محمد فرج الله
4	ربيع بن صالح الحذيري
5	عبد المجيد بن الهادي الغربي
6	فاهم بن خالد فنطر
7	مالك بن رؤوف البكوش
8	محمد بن خليفة المبروك
9	محمد بن علي الشتيوي
10	مسلم بن فرج قصد الله
11	المهدي بن محمد الحاج سالم

12	نبيل بن ناجي منصور
13	هشام بن عبد الرشيد حمدي
14	وجيه بن محمد الزعرة
15	وليد برقاش

ولاية منوبة	
	المتضرر
1	أحمد بن حسين بن الصادق بنعيسى
2	أحمد بن محمد الصالح بن الطاهر بوزياني
3	أشرف البجاوي
4	أكرم بن المولدي بن الهوام مناعي
5	أنيس بن أحمد بن صالح الحسني
6	بسام الطرابلسي
7	بشير بن يوسف بن الطاهر النفزي
8	بلال بن الأمجد بن محمود السكوحي
9	حمدي بن المنصف الجندوبي
10	حمزة بن عبد العزيز بن علالة البلومي
11	رامي بن محمد الورتاني
12	رؤوف بن محمد بن المختار الرياحي
13	رياض بن علي بن إبراهيم الصحراوي
14	سمير بن حطاب بن عيسى بن ابراهيم
15	عادل بن عمار بن عمر فالح
16	عبد العزيز بن محمد بن أحمد سوداني
17	فاطمة بنت علي بن الصادق أرملة محمد العياري الحباسي
18	الفالح بن التومي بن الفالح رحيمي
19	فتحي بن حسن بن محمد الكافي الأهول
20	لطفي بن عبد العزيز بن عبد الحفيظ القادري
21	ماهر بن الصادق بن خليفة طرابلسي
22	محجوب بن الحسين بن محمد سلطاني
23	محمد الهادي بن علي بن يوسف فطناسي
24	محمد بن بوجمعة بن علي قرامي
25	محمد بن مصطفى بن محمد الصالح حسني
26	مروان بن إسماعيل بن عمر الجويني
27	مروان بن جلال الجبالي
28	منذر بن البشير بن عمار حريرة
29	المنصف بن عمارة بن عثمان ورغي
30	نصيب بن محمد الناصر بن نصيب الرياحي
31	هنية بنت أحمد بن صالح حرم الشاذلي العكرمي عكرمي
32	هيثم بن الشاذلي الدريدي
33	وليد بن الحبيب العبيدي
34	وليد بن صالح بن عثمان الهمامي
35	وليد بن صالح بن علي الماجري
36	ياسين بن رمضان بن ميزوني خليف
37	يحي التونسي

ولاية مهدية	
	المتضرر
1	ايمن بن كمال بن عبد السلام البوزيدي
2	جوهر بن الهادي الخياط
3	رفيق بن محمد بن عبد الحميد الشيخة
4	سامي بن رمضان بن جابر الغمام
5	الشاذلي بن محمد بن محجوب الحلاوي
6	صابر بن سالم زنيد
7	صحبي بن الجيلاني الشوك
8	محمد بن صغير مسعود شكري
9	مرشد بن عبد المجيد بن الصادق الفريخة

10	النافع بن محمد بن عثمان كمون
ولاية نابل	
	المتضرر
1	إبراهيم بن علي زيدي
2	أحمد الفهري مطيري
3	أحمد بن البشير بن بلقاسم الكلاعي
4	أحمد بن الطيب بن الكلبوسي سليمان
5	أحمد بن حمادي بن أحمد سنداسي
6	أحمد بن عثمان بن عبد العزيز السماتي
7	أحمد معتز بن المعز بن محمد الشريف
8	أسامة بن السيد بن المولدي المبروك
9	إسكندر بن ماهر بن الجديدي حريقة
10	أكرم بن عبد العزيز الشتيوي
11	أمير بن عماد بن الصغير المزوغي
12	أيمن البكوشي
13	بسام بن عبد العزيز بن شيطر شليبة
14	بسام غرس الله
15	بلال المازني
16	جمال الدين بن عبد القادر بن سالم بوخراطة
17	جهاد بن محمد الصادق بن الشريف ذهباوي
18	حافظ بن عبد السلام بن حسن الظويهري
19	الحبيب بن محمود بن الكيلاني غدير
20	حسن بن الهادي بن العيادي الباني
21	حسيب بن المنصف بوسحاقي
22	حمادي بن الحبيب بن محمد الجلاصي
23	حمدي بن بلقاسم عزعوزي
24	حمزة بن أحمد بن كريم

25	خليل بن رشاد بنتركية
26	خليل بن محمد بن محمد الأصغر النجار
27	خميس بن الهادي بن محمد كروط
28	خميس بن حطاب بن علي الساحلي
29	رانية بنت حسن بن المختار قلمان
30	رمزي بن رابح بن علي اليحياوي
31	رياض بن محمد بن عمار طرابلسي
32	الزاهي بن عبد الله بن مجد بوحماد
33	زهير بن محمد الحبيب بن فرج الهمامي
34	زياد بن محمد بن بشير زياني
35	سامي بن علي بن محمد الديماسي
36	سليم بن عمار بن الغربي الطرابلسي
37	سمير بن عزيز الجازي
38	سيف الدين بن عبد الرحمان اللواتي
39	الشاذلي بن عبد الفتاح بن الشاذلي الشيخ
40	شاكر بن ساسي الغموقي
41	شوقي بن مقداد بن عبد العزيز المعزولي
42	صابر بن محمد الهادي الشريف
43	الصادق بن حميدة حمام
44	صالح بن المبروك بن الكيلاني المسطور
45	صبري معز بن محمد بن عمار ميلاد
46	صفوان الدردوري
47	طارق بن علي بن إبراهيم السباعي
48	طارق بن محمد بن أحمد الأحمر
49	عادل بن حمادي بن علي ميراوي
50	عبد الرزاق بن المولدي الحسني
51	عبد الستار بن عمر بن سالم المبروك
52	عبد القادر بن نصر

53	عدنان بن صلاح الدين بن ساسي الدريدي
54	عزالدين بن مصطفى الواعر
55	عفيف بن حميدة بن سالم العياري
56	علي بن صالح بن علي الزرقاني
57	فتاح بن علي بن الزين سبيعي
58	فتحي الخياطي
59	فتحي بن المازري بن خليفة هنية
60	فرج بن عمار بن علية نصير
61	فهد بن حمادي بن محمد القلعي
62	لؤي بن عبد الباسط بن العزيز الخميسي
63	ماهر بن عمر بن بلقاسم المناعي
64	محمد الأمين بن كمال بن أحمد بنساسي
65	محمد المختار بن محمد بن عمر عبيد
66	محمد أمين بن بوجمعة لعبيدي
67	محمد بن إبراهيم بن محمد السناني
68	محمد بن أحمد بن محمد بوستة
69	محمد بن الحاج حسن المجريسي
70	محمد بن علالة التومي الجلاد
71	محمد بن فتاح بن مبروك شيحي
72	محمد بن قدور بن محمد الغندوري
73	محمد بن محمد بن الطيب سليمة
74	محمد بن محمد بن أمحمد إبن حمزة
75	محمد بن محمد بن صالح بولبيار
76	محمد بن يوسف بالنصيب
77	محمد ضياء خلف الله
78	محمود بن نور الدين خليل
79	محي الدين بن محمد نوارة
80	مروان بن توفيق بن عبد القادر بيوض
81	مروان بن لطفي بن يونس الشابي
82	المعتز بن عبد العزيز مكلين
83	مكرم بن عبد القادر بن محمد فرحات
84	منتصر بن المنجي بن صالح الدخلاوي
85	منصف بن حمودة بن محمد الدخلاوي
86	منير طياري
87	مهدي بن حمادي قلعي
88	ناجح بن خميس بن منصور الدريدي
89	ناصر بن محمود بن رمضان
90	ناضم بن علي بن صالح منصوري
91	نبيل بن محسن بن صالح رابحي
92	نزار بن محمد المجيد العياري
93	نعيم بن ابراهيم بن محمد الصالح الساسي
94	هاني بن أنور بن محمود العموري
95	وائل بن محمد نجيب بن محمد التونسي
96	وديع بن الزاهي بن العاشي بشيني
97	وسام بن عبد القادر الجرارة
98	وليد الرايس
99	وليد بن مصطفي بن عبد القادر السعداني
100	ياسين بن عبد العزيز بن بلقاسم حاجي
101	يحي بن دواد بن صالح بنعمار

ولاية غير محددة	
	المتضرر
1	إسكندر الطويل
2	إلياس ويلاتي
3	أنيس بن عبد السلام
4	أيمن الأحول
5	بديع الزعموري
6	بشيرة عمروني
7	بلال بن البشير بن علي الناجح الصابري
8	بلقاسم بن محمد بن عيسى الهادي
9	جليلة بنت بلقاسم عوادي

10	جمال بن محمد بن منصور الكشباطي
11	رشدي بن جيلاني بن الكامل ربعاوي
12	سليم بن محمد البجاوي
13	شيهاب الدين بجاوي
14	عبد القادر سليمان
15	عز الدين بن بشير بن لسود الورتاني
16	فوزية حسون
17	كريم بن محمد بن حميدة اللواتي
18	كريم بن محمد بن ميزوني العكايشي
19	محرز بن حمادي بن حسين ذوادي
20	محرز بن علالة بن إبراهيم السعيداني
21	محفوظ بن عمامو بن مبروك جلالي
22	محمد بن صالح بن محمد الرايس
23	محمد بن كمال بن ساسي البوغانمي
24	مروان بن أحمد بن علي الجبالي
25	ناجح شبيكي
26	نزار بن إبراهيم بن علي بن ضو
27	هشام بن محمد بن الهذيلي الجوادي
28	هيفاء الهواري
29	وسام بن صالح بن علي بن الشاوش صالح

الرسم البياني عدد 1

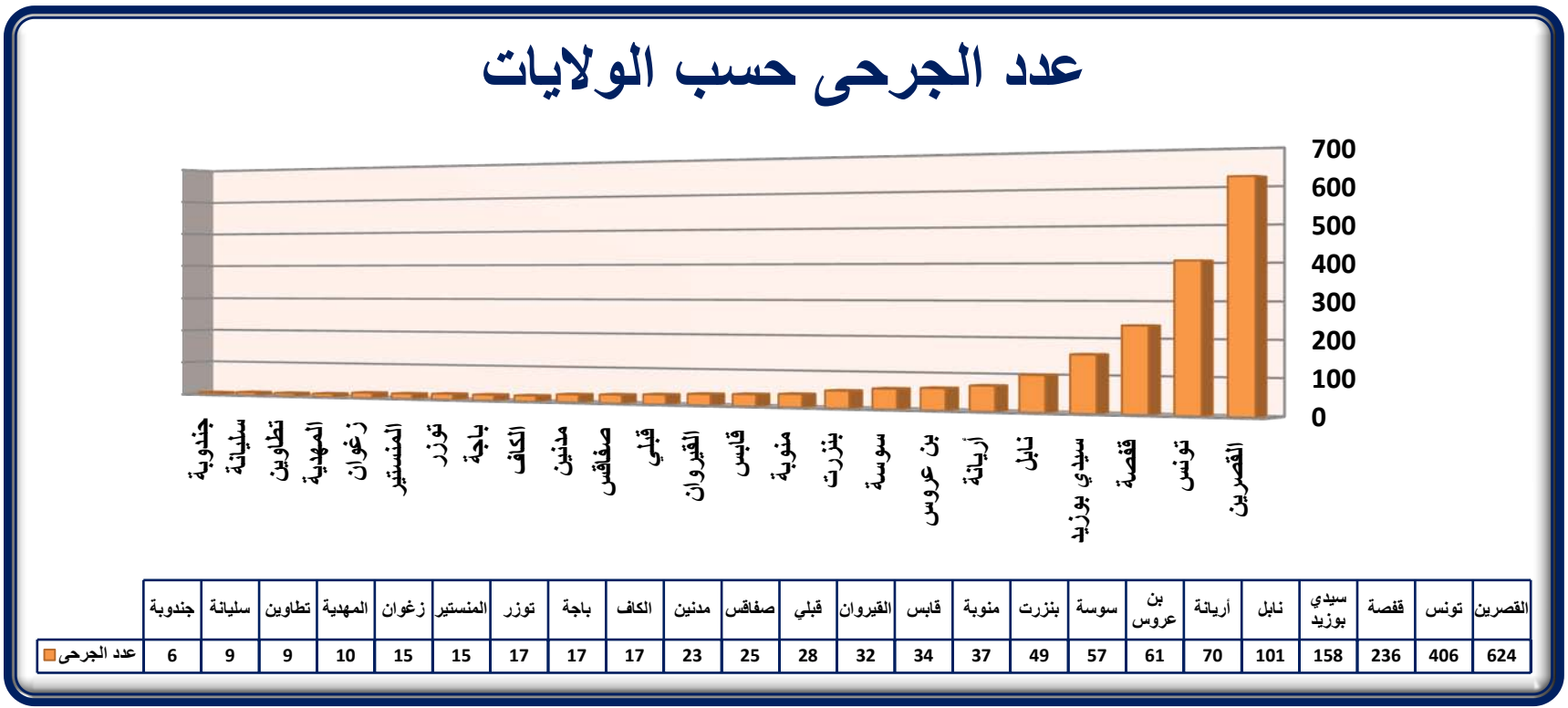

	جندوبة	سليانة	تطاوين	المهدية	زغوان	المنستير	توزر	باجة	الكاف	مدنين	صفاقس	قبلي	القيروان	قابس	منوبة	بنزرت	سوسة	بن عروس	أريانة	نابل	سيدي بوزيد	قفصة	تونس	القصرين
عدد الجرحى	6	9	9	10	15	15	17	17	17	23	25	28	32	34	37	49	57	61	70	101	158	236	406	624

الرسم البيانى عدد 2

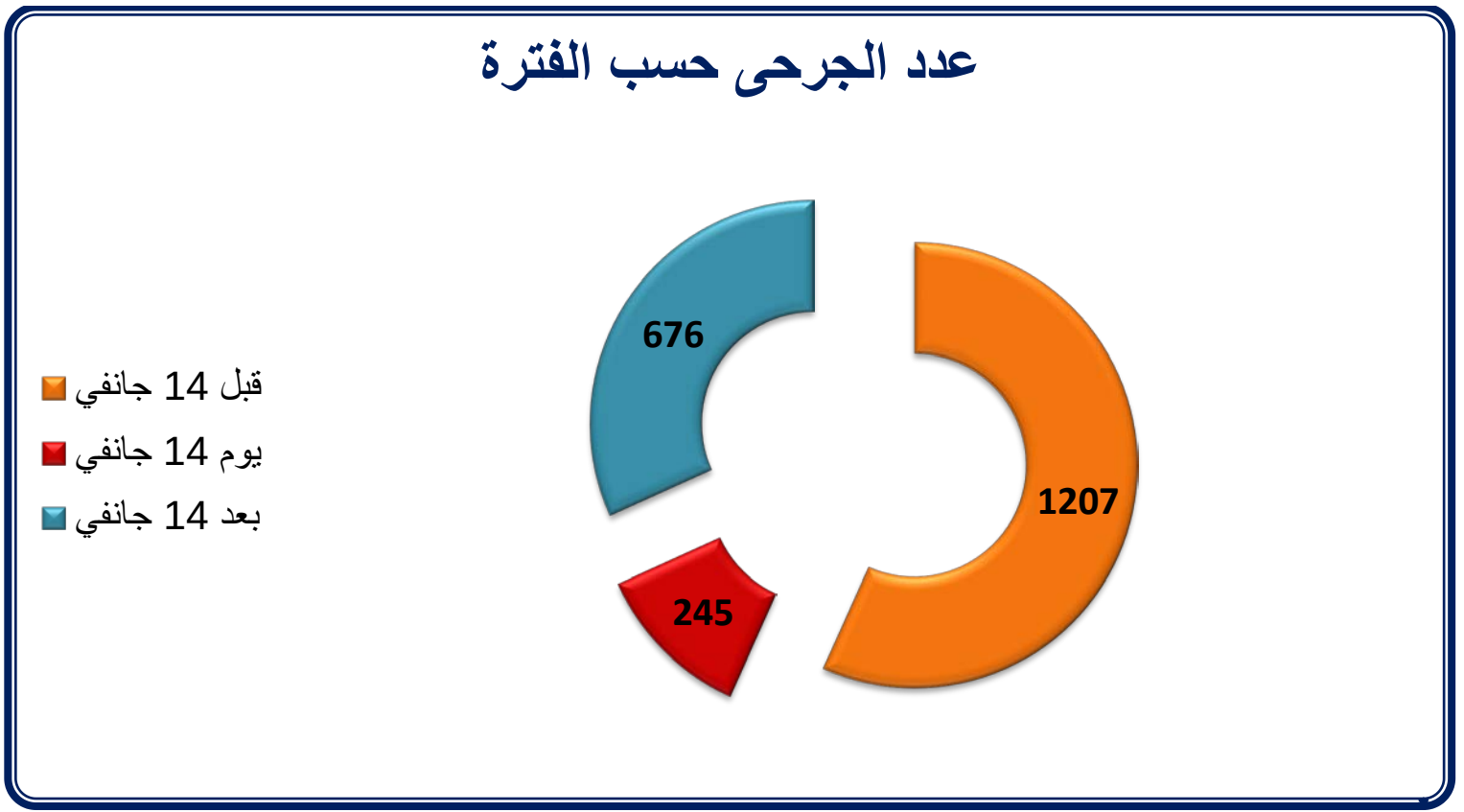

الرسم البياني عدد 3

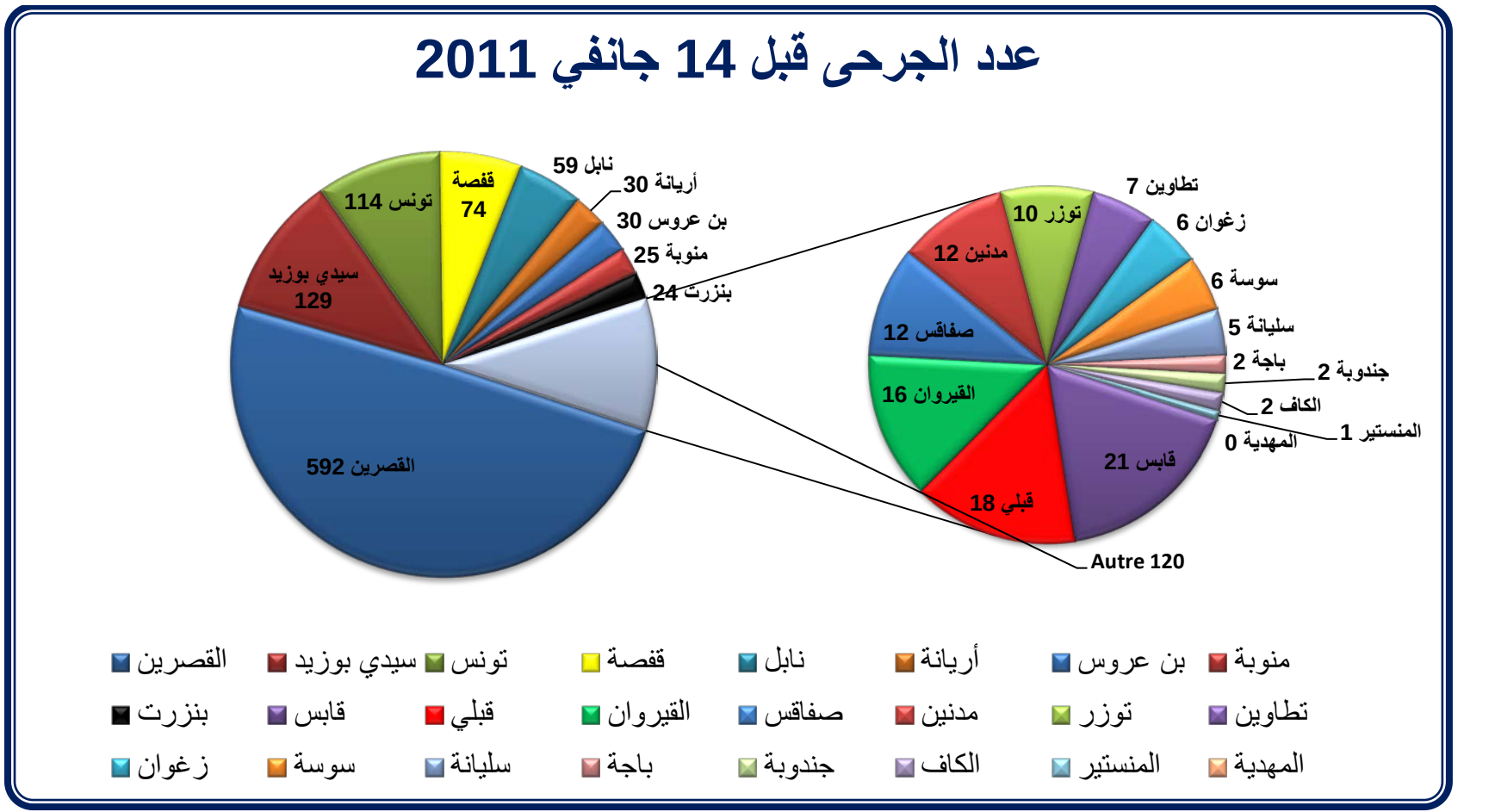

الرسم البياني عدد 4

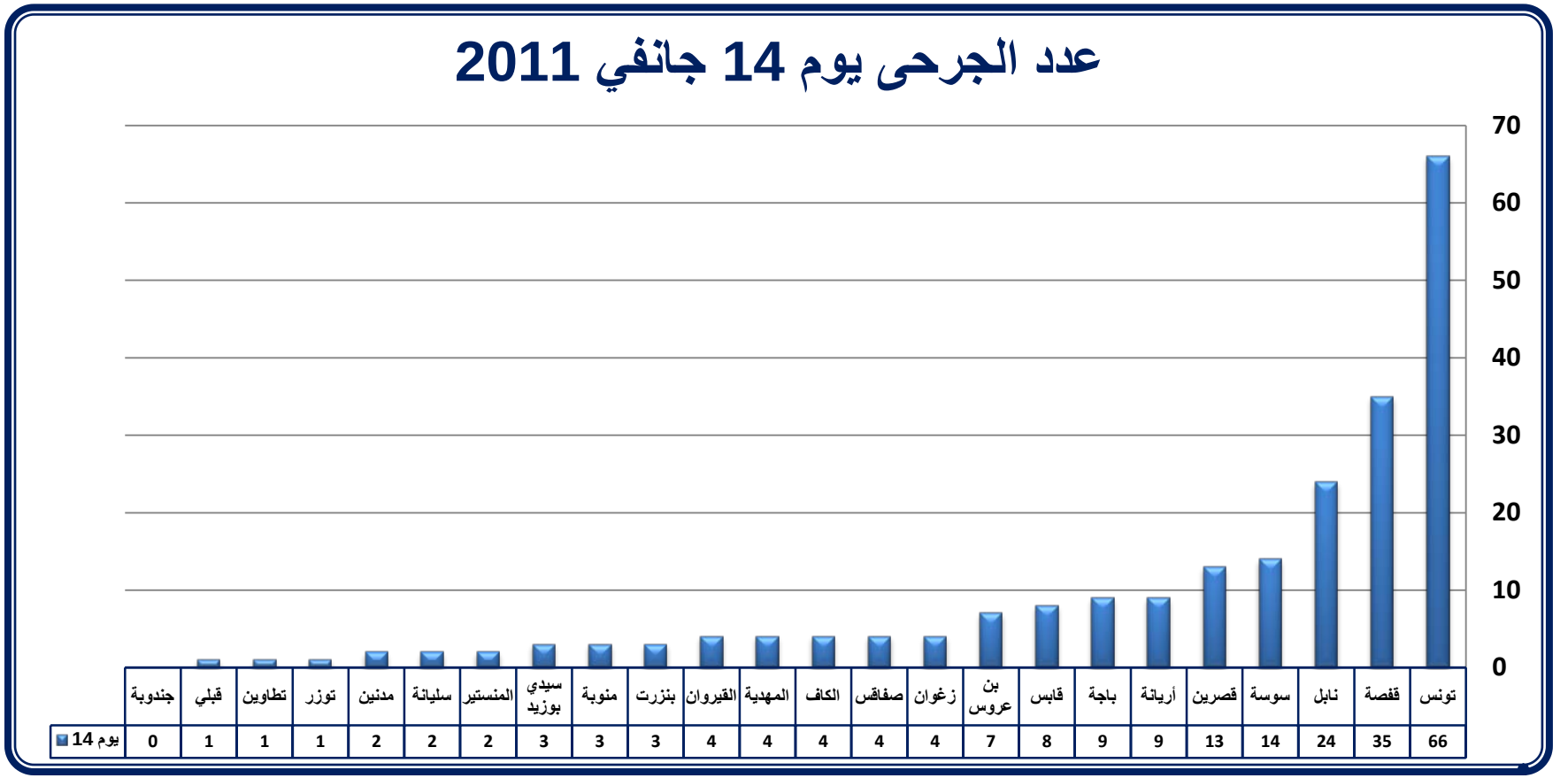

الرسم البياني عدد 5

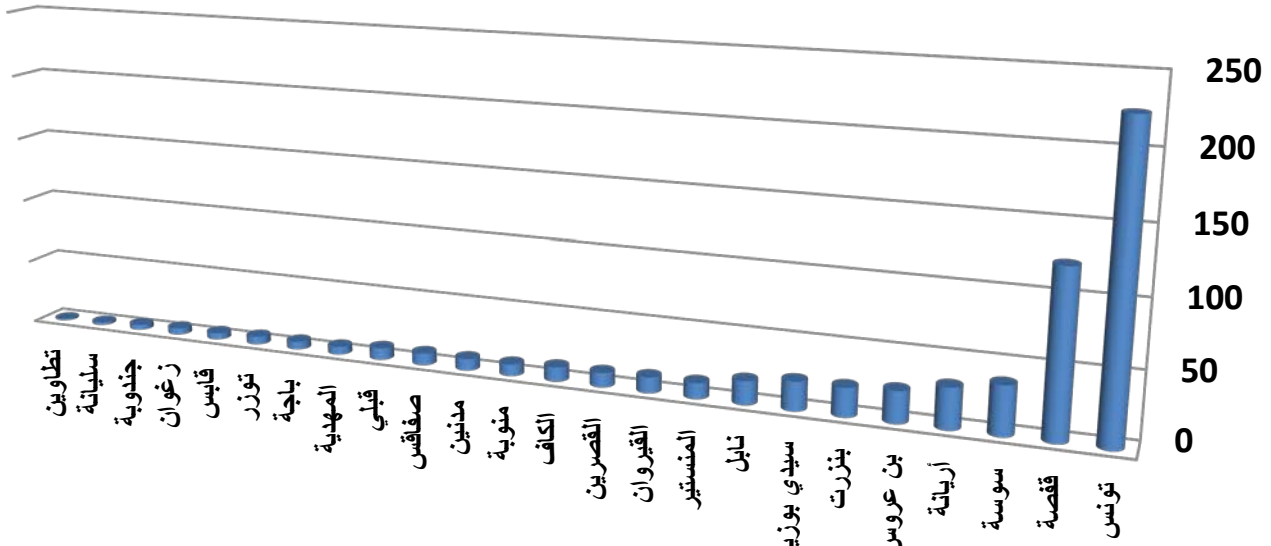

	تونس	قفصة	سوسة	أريانة	بن عروس	بنزرت	سيدي بوزيد	نابل	المنستير	القيروان	القصرين	الكاف	منوبة	مدنين	صفاقس	قبلي	المهدية	باجة	توزر	قابس	زغوان	جندوبة	سليانة	تطاوين
بعد 14	225	123	37	31	24	22	22	18	12	12	11	11	9	9	9	9	6	6	6	5	5	4	2	1

الرسم البياني عدد 6

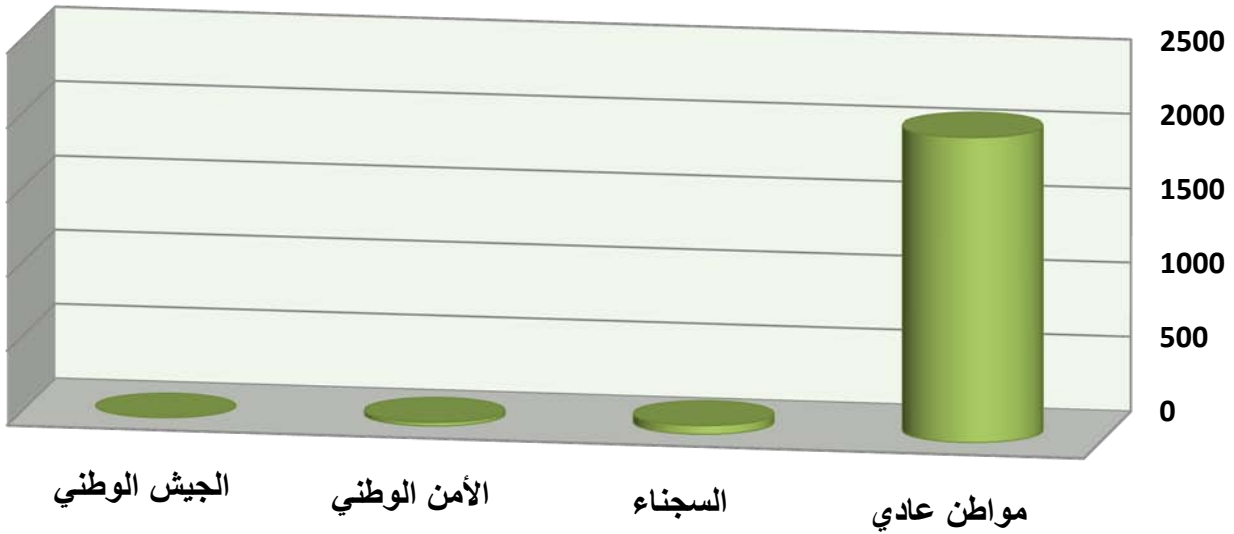

	الجيش الوطني	الأمن الوطني	السجناء	مواطن عادي
عدد الجرحى	1	28	62	2056

الرسم البيانى عدد 7

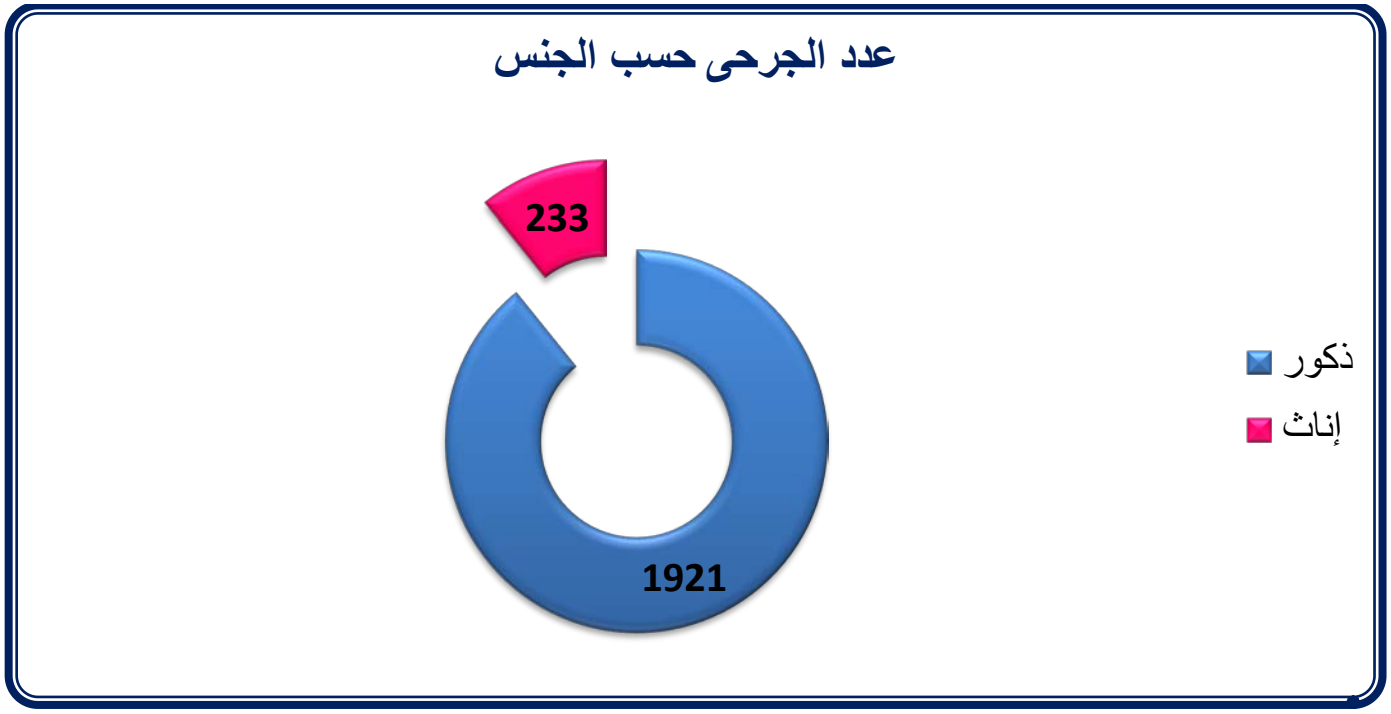

الرسم البيانى عدد 8

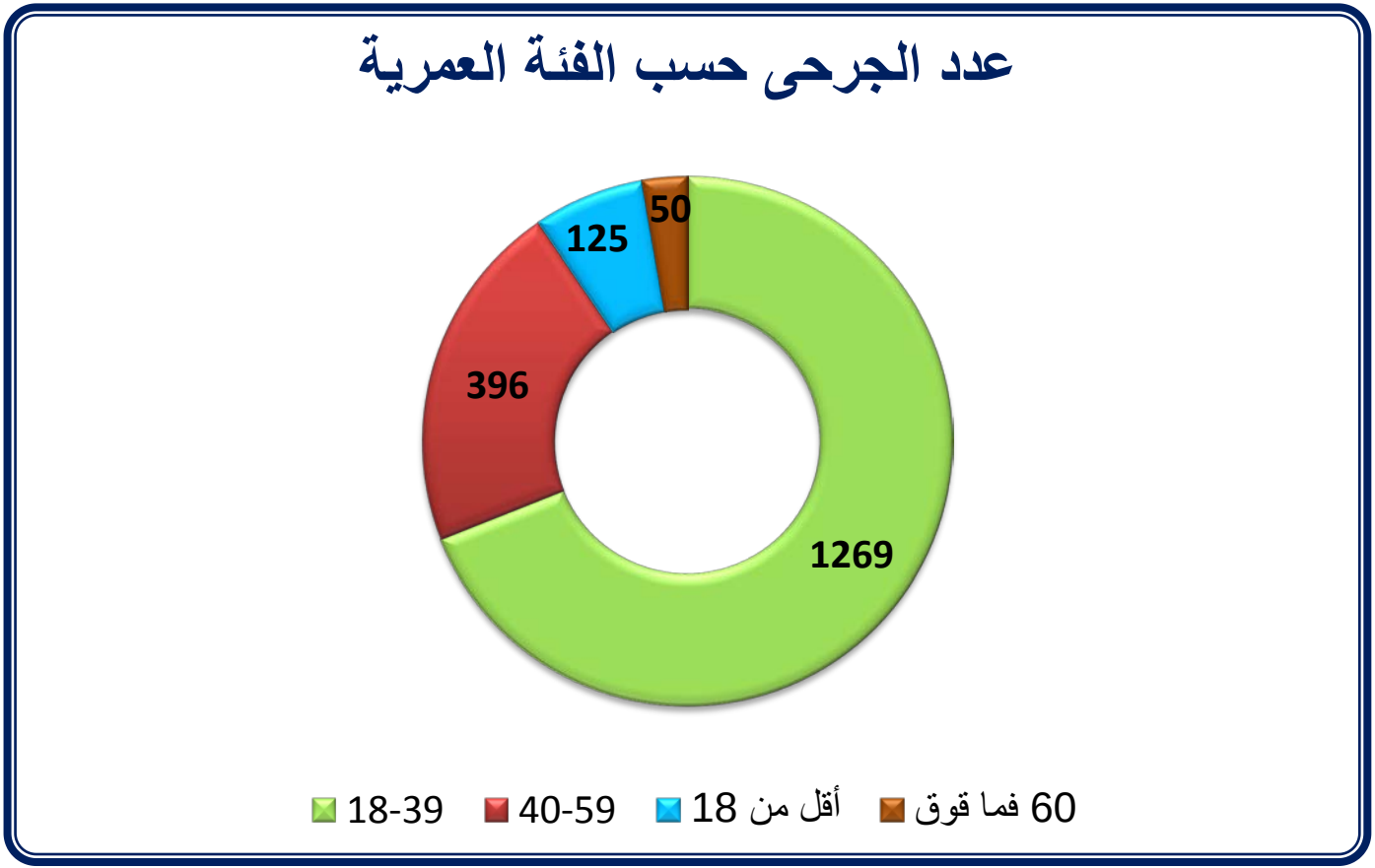

الرسم البياني عدد 9

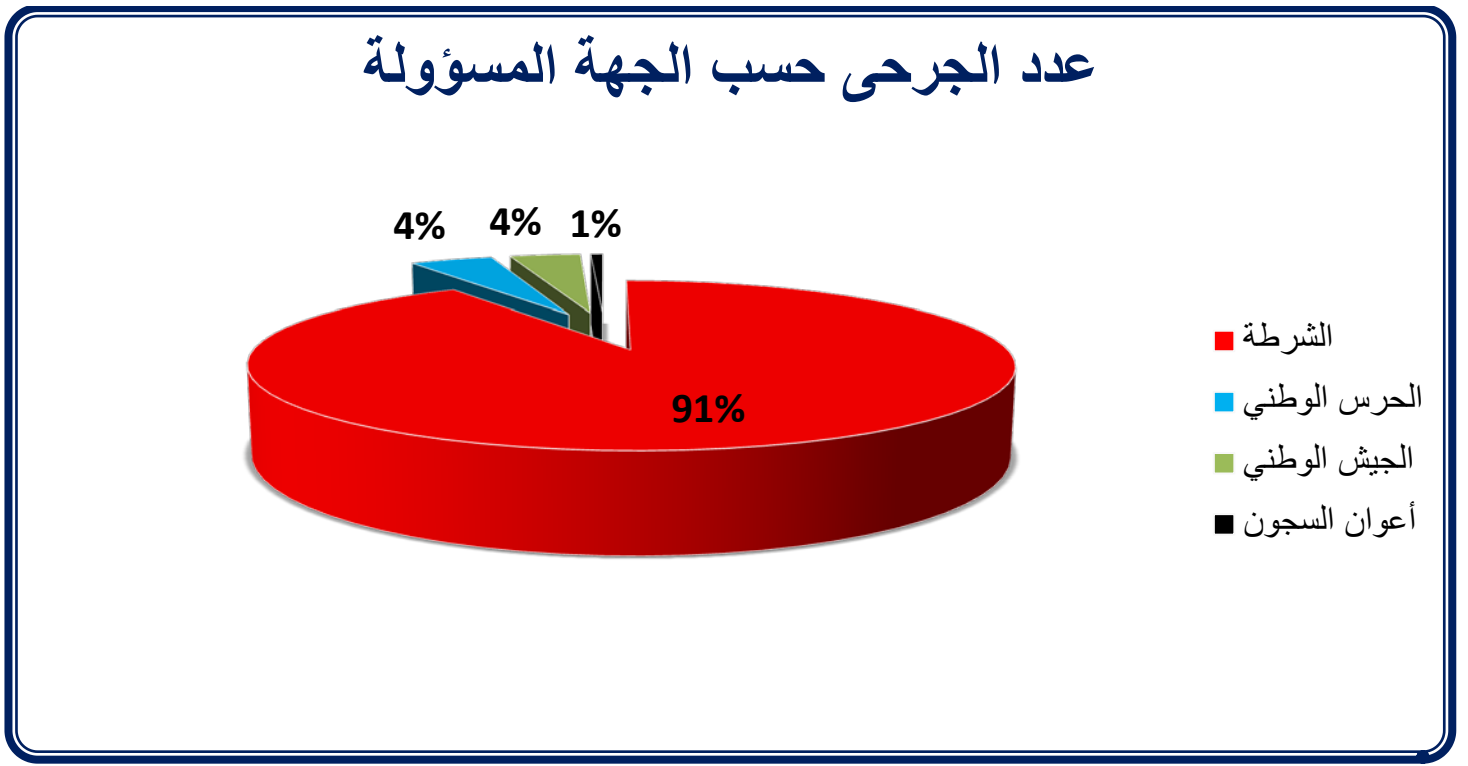

الرسم البيانى عدد 10

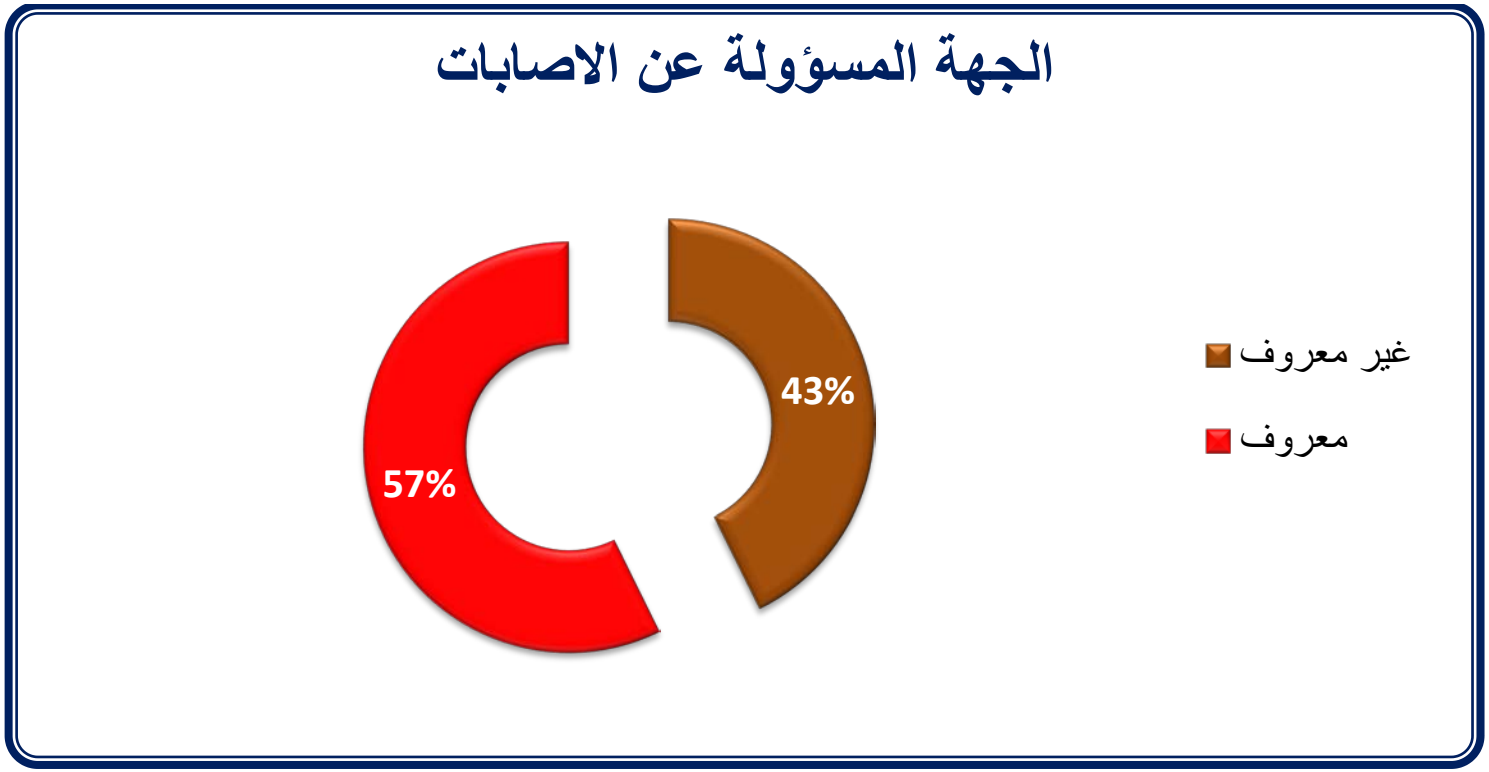

الرسم البيانى عدد 11

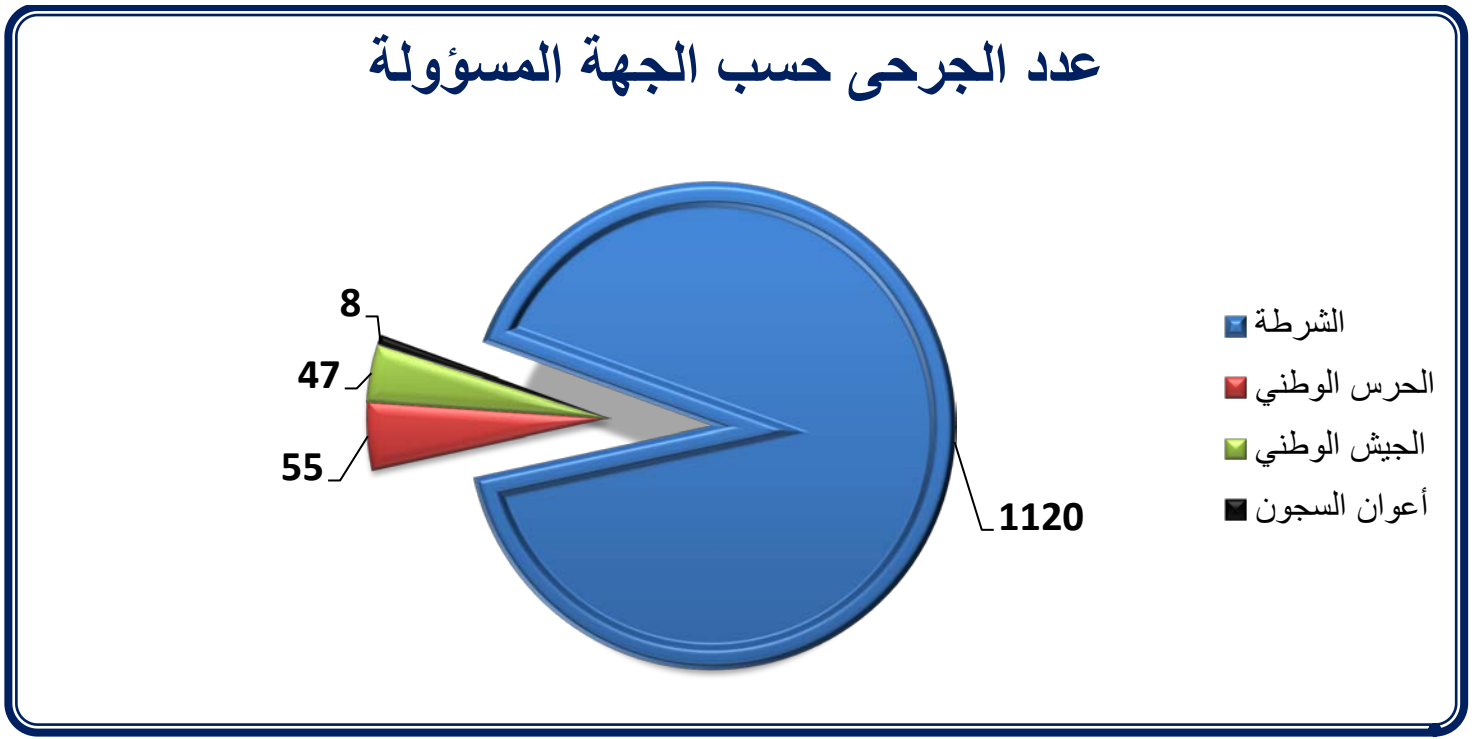

الرسم البياني عدد 12

عدد الجرحى حسب الجهة المسؤولة وحسب الفترة

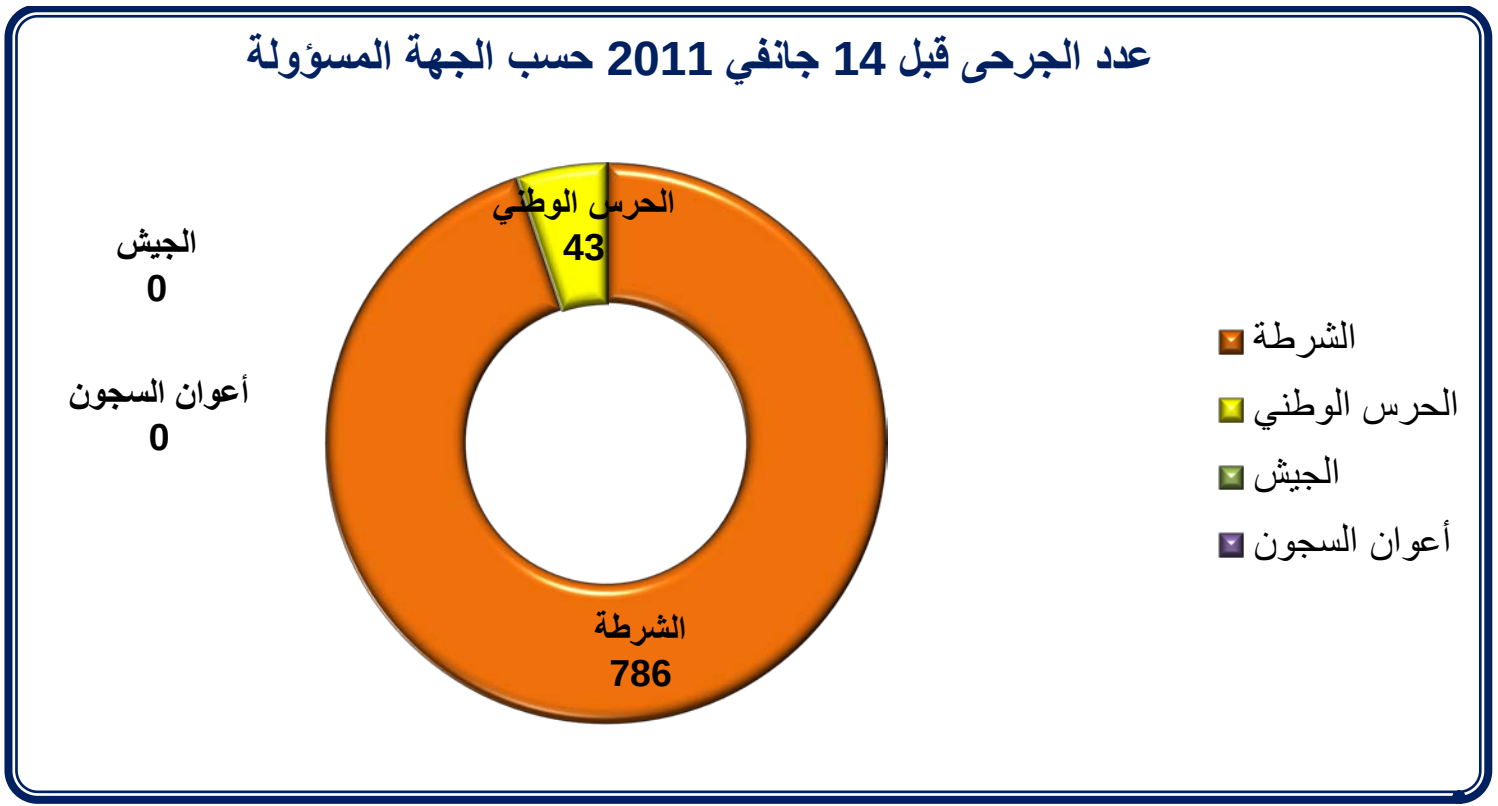

الرسم البياني عدد 12
عدد الجرحى حسب الجهة المسؤولة وحسب الفترة

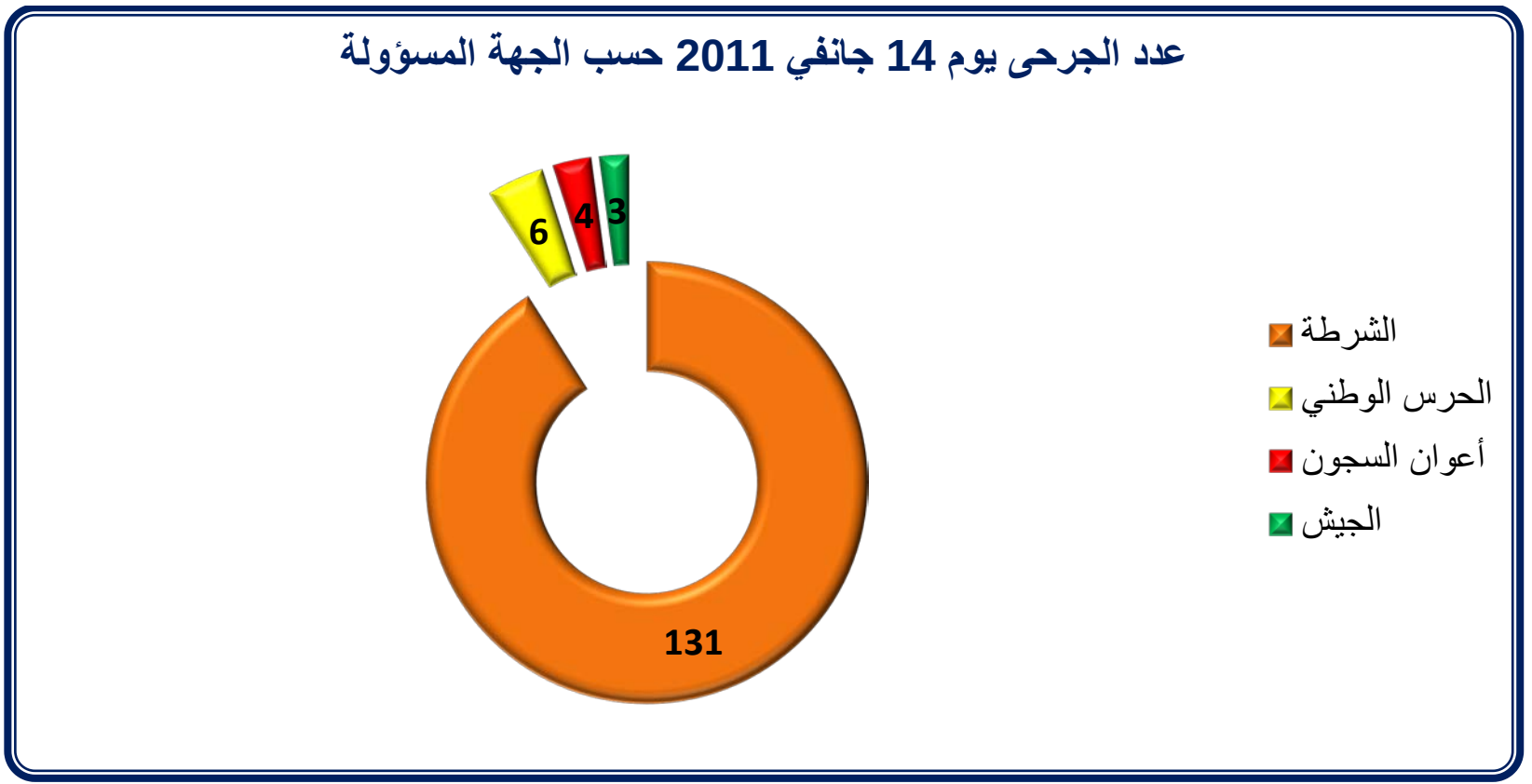

الرسم البياني عدد 12

عدد الجرحى حسب الجهة المسؤولة وحسب الفترة

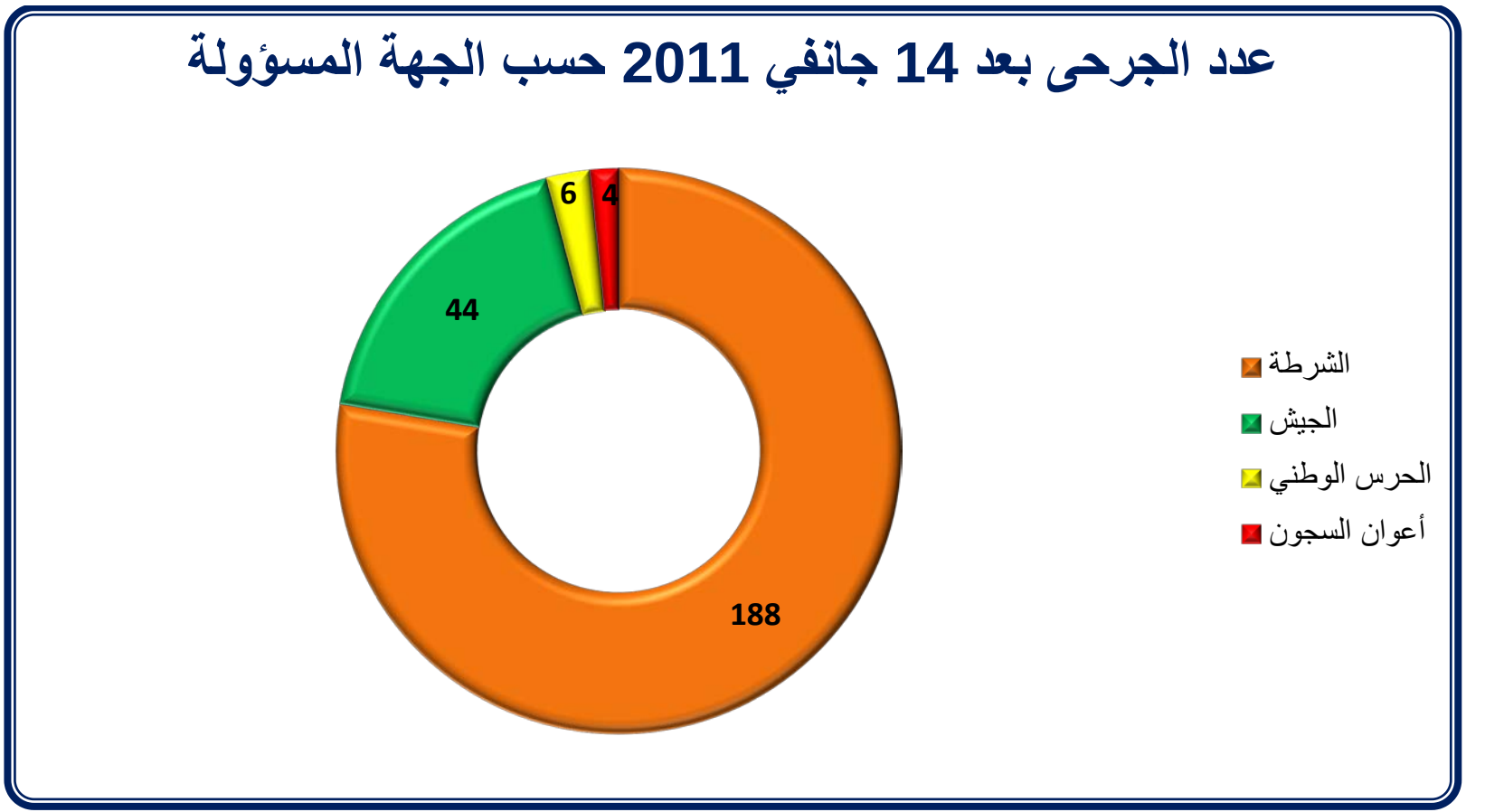

الرسم البيانى عدد 13

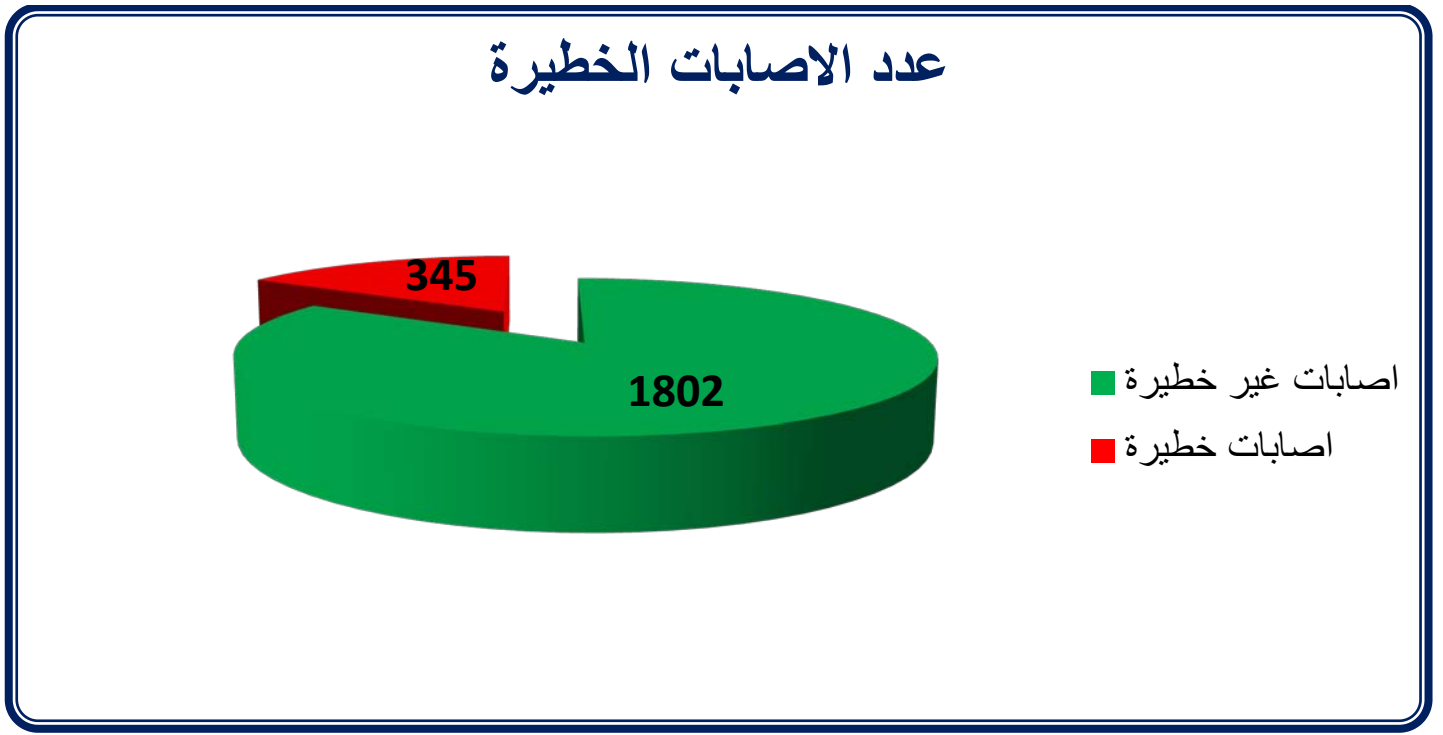

الرسم البيانى عدد 14

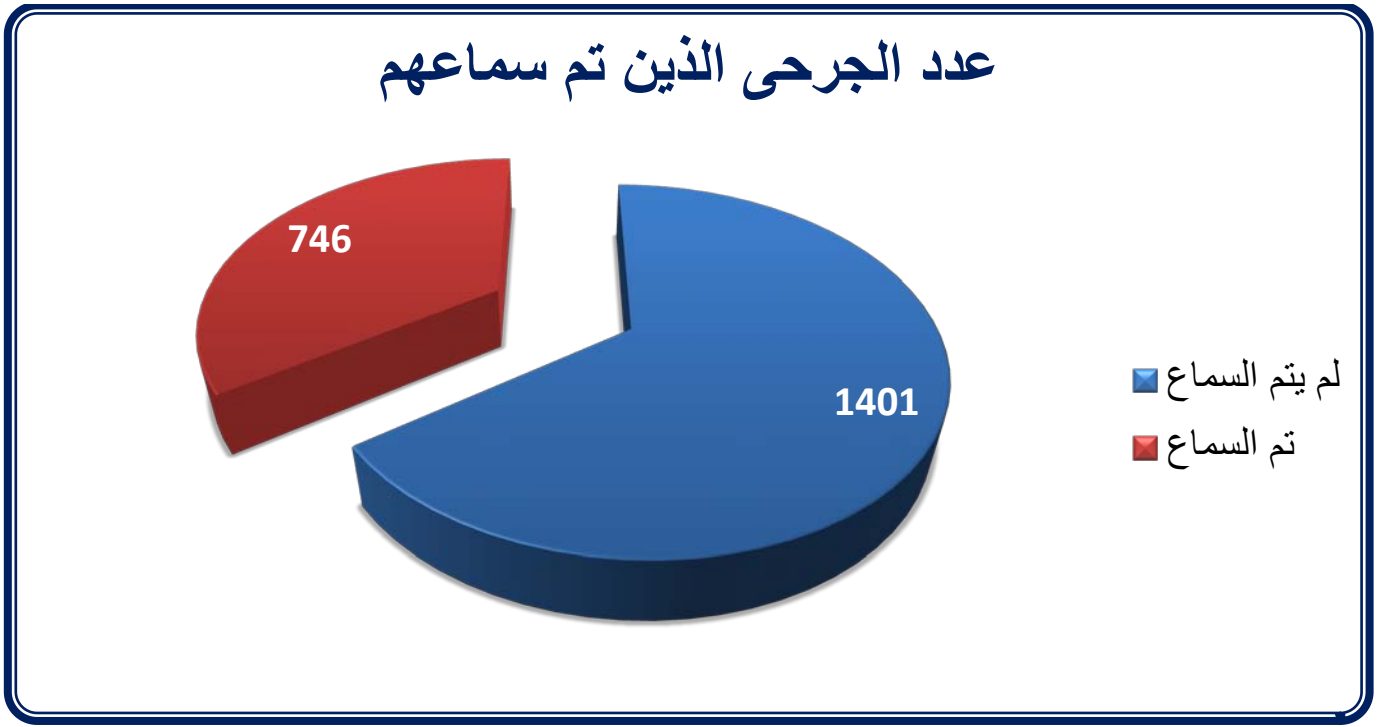

الرسم البياني عدد 15

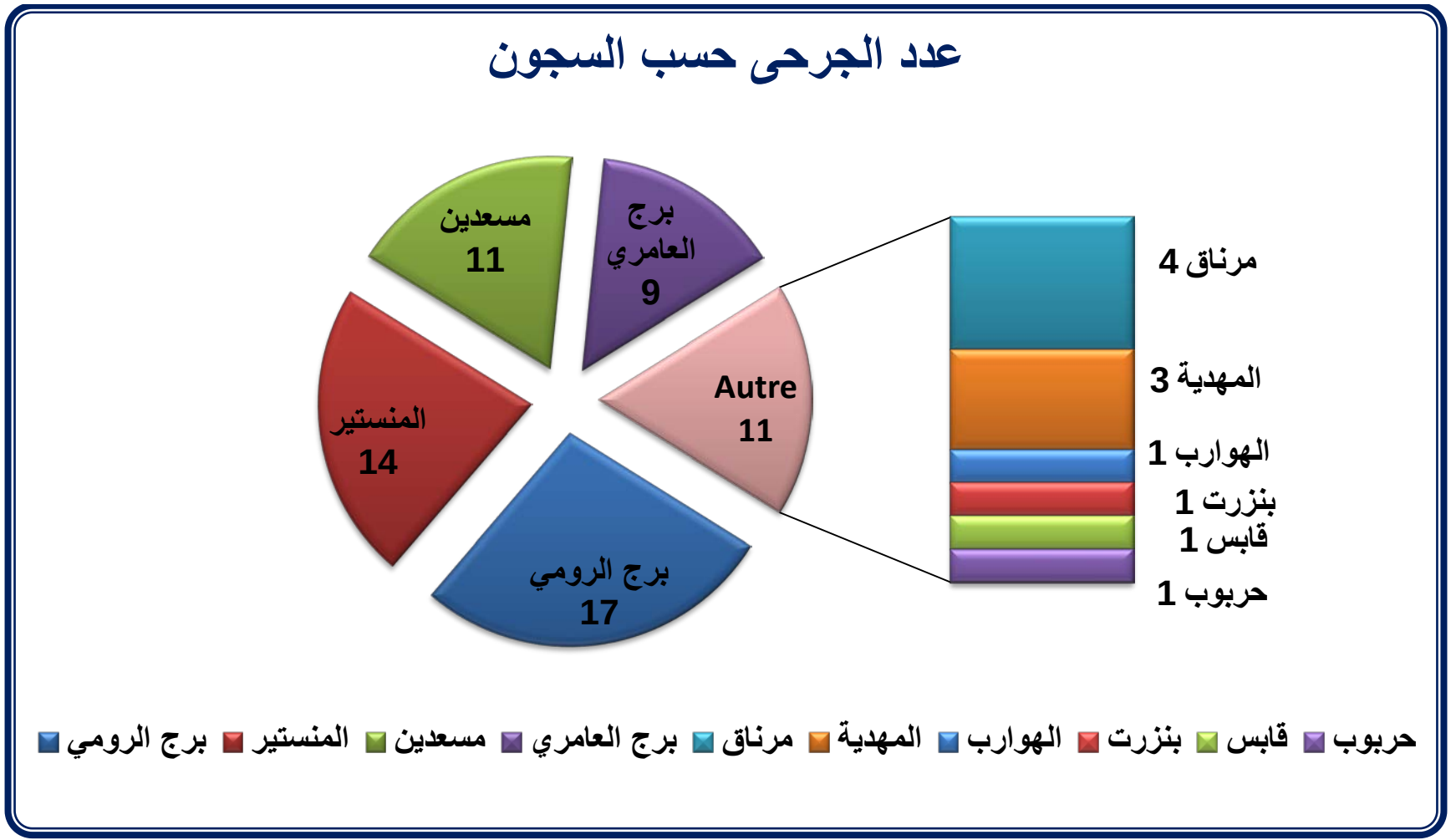

الملاحق

الفصل 2 ـ الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

وزارة الشؤون الخارجية

تسميات

بمقتضى أمر عدد 237 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

سمي السيد نبيل عمار، مستشار المصالح العمومية، مكلفا بمأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 238 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد عبد الوهاب بوزويتة، مستشار المصالح العمومية، بمهام متفقد عام مدير عام إدارة مركزية بالتفقدية العامة بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 239 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد علي القوطالي، الوزير المفوض خارج الرتبة، بمهام مدير عام المعهد الدبلوماسي للتكوين والدراسات بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 240 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد المنصف البعتي، الوزير المفوض، بمهام مدير عام المنظمات والندوات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 241 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد إلياس القصري، الوزير المفوض بمهام مدير عام الشؤون السياسية والاقتصادية والتعاون لبلدان أمريكا وآسيا المتاخمة للمحيط الهادي والمنظمات الإقليمية الأمريكية والآسيوية بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 242 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد هشام بيوض، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام الشؤون القنصلية بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 243 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد فيصل قويعة، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام الشؤون السياسية والاقتصادية والتعاون لإفريقيا والاتحاد الإفريقي بوزارة الشؤون الخارجية.

بمقتضى أمر عدد 244 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011.

كلف السيد محمد نجيب حشانة، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام الشؤون السياسية والاقتصادية والتعاون للعالم العربي والمنظمات العربية والإسلامية بوزارة الشؤون الخارجية.

وزارة التربية

إيقاء بحالة مباشرة

بمقتضى أمر عدد 245 لسنة 2011 مؤرخ في 28 فيفري 2011.

تلغى أحكام الأمر عدد 2844 لسنة 2010 المؤرخ في 1 نوفمبر 2010 وتعوض بالأحكام التالية :

أبقي السيد الناصر المسروقي، المتصرف العام المكلف بمهام كاتب عام وزارة التربية، بحالة مباشرة لمدة خمسة أشهر ابتداء من أول ديسمبر 2010.

وزارة الشؤون الاجتماعية

تسمية

بمقتضى أمر عدد 246 لسنة 2011 مؤرخ في 28 فيفري 2011.

سمي السيد حافظ العموري رئيسا مديرا عاما للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وعلى الأمر عدد 1936 لسنة 1995 المؤرخ في 7 أكتوبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 560 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008،

وعلى الأمر عدد 622 لسنة 1999 المؤرخ في 22 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري لمجلس النواب،

وعلى قرار رئيس مجلس النواب بالنيابة المؤرخ في 11 فيفري 2011 المتعلق بضبط كيفية تنظيم الامتحان المهني لترسيم الأعوان الوقتيين من صنف "د" في رتبة عون استقبال لمجلس النواب.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول ـ يفتح بمجلس النواب يوم 25 ماي 2011 والأيام الموالية امتحان مهني لترسيم الأعوان الوقتيين من صنف "د" في رتبة عون استقبال لمجلس النواب.

الفصل 2 ـ حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 ـ تختم قائمة الترشحات يوم 25 أفريل 2011.

باردو في 11 فيفري 2011.

رئيس مجلس النواب بالنيابة

الصحبي القروي

الوزارة الأولى

أمر عدد 234 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بتسمية السيد عياض بن عاشور رئيسا للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ سمي السيد عياض بن عاشور، رئيسا للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

الفصل 2 ـ الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

أمر عدد 235 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بتسمية السيد عبد الفتاح عمر رئيسا للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ سمي السيد عبد الفتاح عمر رئيسا للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

الفصل 2 ـ الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

أمر عدد 236 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بتسمية السيد توفيق بودربالة رئيسا للجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث لجنة وطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ سمي السيد توفيق بودربالة، رئيسا للجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

الفصل 7 ـ يمكن لكل شخص طبيعي او معنوي مد رئيس اللجنة بكل ما لديه من وثائق أو تصاريح حول كل ما بلغ إليه أو كل ما تعرض له ومما أمكن الحصول عليه من معلومات وبيانات تندرج ضمن مهام اللجنة.

ويتم التنصيص على تسليم وصولات في ذلك لكل من أدلى للجنة بوثائق.

الفصل 8 ـ يعاقب كل من يدلي بشهادة زور أو يتعمد التأثير على الشهود أو الإدلاء بوثائق مزورة وفق أحكام التشريع الجاري به العمل.

الفصل 9 ـ يتعين على أعضاء لجنة تقصي الحقائق المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالشهادات وبالوثائق التي اطلعوا عليها عند القيام بمهامهم.

الفصل 10 ـ يسهر رئيس اللجنة على سير أعمالها ويسير جلساتها ويمثلها قانونيا.

الفصل 11 ـ يعين رئيس اللجنة مقررا عاما من بين اعضائها، ليدون أعمال اللجنة في محاضر جلسات.

الفصل 12 ـ يمكن إحداث لجان فرعية جهوية أو فنية في مواضيع خصوصية تندرج ضمن مشمولات اللجنة إذا ارتأى رئيسها ضرورة لذلك.

الفصل 13 ـ تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من ينوبه عند التعذر.

الفصل 14 ـ تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال اللجنة بما في ذلك مصاريف تنقل وإقامة أعضائها على ميزانية الوزارة الأولى.

الفصل 15 ـ الوزير الأول ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير الصحة العمومية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والذي يجري العمل به ابتداء من 18 فيفري 2011.

تونس في 18 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

الفصل 23 ـ الوزير الأول وأعضاء الحكومة مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري به العمل ابتداء من 18 فيفري 2011.

تونس في 18 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

مرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه،

وعلى المجلة الجزائية الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 9 جويلية 1913 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى مجلة الإجراءات الجزائية الصادرة بالقانون عدد 23 لسنة 1968 المؤرخ في 24 جويلية 1968 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وعلى رأي وزير الداخلية،

وعلى رأي وزير العدل،

وعلى رأي وزير الصحة العمومية.

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول ـ تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعى "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق" لتقصي الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

الفصل 2 ـ تتعهد لجنة تقصي الحقائق بجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه من خلال :

ـ تلقي شكاوي المواطنين الذين كانوا ضحية تجاوزات تعرضوا لها مباشرة أو تعرض لها ذويهم خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه،

ـ الاطلاع على جميع الوثائق الإدارية أو الخاصة التي لها علاقة بالوقائع المطلوب تقصي الحقائق في شأنها والتي يطلب رئيس اللجنة من الجهة الموجودة في حوزتها هذه الوثائق تسليمها إليه،

ـ استدعاء كل شخص طبيعي قصد الاستماع إليه إذا كان من شأن شهادته إنارة اللجنة فيما يتعلق بالوقائع المطلوب تقصي الحقائق في شأنها ويوجه رئيس اللجنة إلى الشخص المعني دعوة تتضمن جميع البيانات اللازمة التي تمكن من تقييم أسباب الشهادة المطلوبة ومداها.

وبخصوص الشخص المعنوي فإنه يتم استدعاء ممثله القانوني.

ـ إيفاد عضو أو أكثر من بين أعضاء اللجنة بمساعدة مقررها قصد تلقي شهادة الأشخاص الطبيعيين الذين يتعذر عليهم التنقل للإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة.

الفصل 3 ـ تتركب اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه كما يلي :

ـ رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني،

ـ أعضاء لا يقل عددهم عن العشرة يتم اختيارهم من قبل رئيس اللجنة بعد التشاور مع المنظمات المعنية.

الفصل 4 ـ للجنة تقصي الحقائق وبطلب من رئيسها، الحصول أو النفاذ إلى المعلومات التي يستوجبها قيامها بمهامها والتي تكون بحوزة إدارات عمومية أو جماعات محلية أو مؤسسات أو منشآت عمومية مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

الفصل 5 ـ لا تحول أعمال اللجنة دون التوجه إلى السلطة القضائية المختصة قصد تتبع مرتكبي التجاوزات والانتهاكات موضوع هذا المرسوم.

الفصل 6 ـ تكتسي أعمال اللجنة وشهادات الأشخاص الذين تستمع إليهم ومداولاتها طابعا سريا. ولا يجوز الإعلان عن المعلومات التي قامت اللجنة بجمعها وخاصة شهادات الأشخاص التي استمعت إليهم إلى حين رفع تقريرها إلى رئيس الجمهورية.

غير أنه يجوز لرئيس اللجنة أن يقدم للعموم بيانات تتعلق بحالة تقدم أشغال اللجنة.

ملحق عدد 4

استمـــارة الشـــاهـــد

الاسم واللقب : .....

تاريخ الولادة: ..... مكانها: .....

المهنة: .....

بطاقة تعريف وطنية: ..... تاريخ ومكان إصدارها: .....

العنوان: .....

.....

..... الهاتف: .....

محتوى الشهادة

الوقائع: .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المعتدى عليه: .....

.....

المعتدي: .....

.....

الأضرار : .....

.....

.....

.....

.....

الشاهد حرر في : ..... عضو اللجنة

ملحق عدد 4

استمارة الضحية

الولاية:..... **المعتدية:**..... **العمادة:**.....

اسم ولقب : ☐ الشهيد(ة) ☐ الجريح(ة).....

تاريخ الولادة : ..... العمر: ..... المهنة:.....

☐ أعزب(ء) ☐ أرمل(ة) ☐ متزوج(ة) ☐ عدد الأطفال

الكفيل ☐ أب ☐ أم ☐ أخ ☐ أخت ☐ حالة أخرى

الاسم واللقب:.....

المهنة:.....

بطاقة تعريف وطنية ..... تاريخ ومكان إصدارها:.....

تاريخ وساعة الحادثة:.....

المكان:.....

الأطوار:.....

تاريخ وساعة الحادثة:.....

.....

نوع الإصابة:.....

السلاح المستعمل:.....

مكان الإصابة:.....

موقع السلاح من الضحية:.....

الشهود :.....

.....

وثائق مصاحبة:.....

.....

المتضرر **حرر في :**..... **عضو اللجنة**

ملحق عدد 6

الزيارات الميدانية الخاصة بالسجون

التاريخ	الولاية	الأعضاء
15 أوت 2011	سجن المنستير	توفيق بودربالة – شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع
22 أوت 2011	سجن برج الرومي	توفيق بودربالة – شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع (تعذرت الزيارة نظرا لوجود إضراب)
22 أوت 2011	سجن الناظور (لم تتم مراسلة إدارة السجن)	توفيق بودربالة – شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع
23 أوت 2011	سجن بنزرت المدينة	توفيق بودربالة – شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع
7 سبتمبر 2011	سجن برج الرومي	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
9 سبتمبر 2011	سجن المسعدين	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
12 سبتمبر 2011	سجن منوبة	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – رضا بن حليمة
13 سبتمبر 2011	سجن مرناق	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
16 سبتمبر 2011	سجن برج العامري	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
19 سبتمبر 2011	سجن المرناقية	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
20 سبتمبر 2011	سجن المهدية	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
26 سبتمبر 2011	سجن القصرين	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
26 سبتمبر 2011	سجن الهوارب القيروان	شريفة التليلي – حياة الورتاني – هالة عمار – منية بن جميع – رضا بن حليمة
12 ديسمبر 2011**	السجن المدني بصفاقس	توفيق بودربالة– شريفة التليلي – حياة الورتاني

** لم تتم زيارة السجن إذ تمت مقابلة المعنيين بالأمر بالمحكمة العسكرية بصفاقس

ملحق عدد 5

الزيارات الميدانية المنجزة

التاريخ	الولاية	الأعضاء
14 و15 و16 مارس 2011	سيدي بوزيد	توفيق بودربالة – عبد الرحمان الهذيلي – منية بن جميع – آمال الوحشي – زهير الجربي – سارة بلطاجي
20 و21 مارس 2011	القصرين	توفيق بودربالة – عبد الرحمان الهذيلي – منية بن جميع – آمال الوحشي – هالة بن سليمان – رضا بن حليمة
26 و27 مارس 2011		آمال الوحشي – هاجر بن الشيخ أحمد – زهير الجربي – رضا بن حليمة – عاطف فراتي
17 و18 و19 أفريل 2011	المنستير سوسة	توفيق بودربالة – عبد الرحمان الهذيلي –آمال الوحشي – زهير الجربي – هاجر بن الشيخ أحمد – بشرى بالحاج حميدة – شوقي قداس
22 و 23 و24 و25 أفريل 2011	قفصة توزر	آمال الوحشي – هاجر بن الشيخ أحمد – شريفة التليلي – هالة عمار – حياة الورتاني– زهير الجربي– رضا بن حليمة
14 ماي 2011	بنزرت / راس الجبل	هاجر بن الشيخ أحمد – زهير الجربي– آمال الوحشي
19 ماي 2011	دار فضال	آمال الوحشي – سارة بلطاجي – نسمة مدني
20 ماي 2011	زغوان المحمدية	آمال الوحشي – سارة بلطاجي – نسمة مدني
21 ماي 2011	تونس (الكرم الغربي – حلق الوادي– خير الدين– قمرت)	آمال الوحشي – شريفة التليلي
23 ماي 2011	بنزرت / منزل بوقيبة	آمال الوحشي – زهير الجربي
24 ماي 2011	نابل	توفيق بودربالة – هاجر بن الشيخ أحمد – شريفة التليلي – حياة الورتاني
28 ماي 2011	بنزرت	زهير الجربي – هاجر بن الشيخ أحمد – عبد اللطيف الفراتي
29 ماي 2011	باجة	بشرى بالحاج حميدة – آمال الوحشي – الناصر الكافي
31 ماي 2011	نابل / قليبية	هاجر بن الشيخ أحمد – شريفة التليلي

31 ماي 2011	منوبة أريانة	شريفة التليلي – حياة الورتاني – نسمة المدني – سارة بلطاجي
4 و5 و6 جوان 2011	باجة / جندوبة / سليانة	آمال الوحشي – سارة بلطاجي – الناصر الكافي
6 جوان 2011	الكاف	الناصر الكافي – صلاح الدين الجورشي – زهير الجربي
9 جوان 2011	بن عروس	نسمة مدني – شريفة التليلي – حياة الورتاني
10 و11 جوان 2011	سوسة المهدية	آمال الوحشي – هاجر بن الشيخ أحمد – رضا بن حليمة
10 جوان 2011	تونس	نسمة مدني – سارة بلطاجي
16 جوان 2011	أريانة	نسمة مدني – بشرى بالحاج حميدة
17 جوان 2011	القيروان	آمال الوحشي – سارة بلطاجي
18 و19 جوان 2011	صفاقس / قرقنة	آمال الوحشي – سارة بلطاجي – هاجر بن الشيخ أحمد– نسمة مدني
24–25–26–27 جوان	قابس / مدنين / تطاوين	آمال وحشي – منية بن جميع – هاجر بن الشيخ أحمد – زهير الجربي – رضا بن حليمة
5–6–7–8 جويلية 2011	قفصة / توزر / قبلي	آمال وحشي – منية بن جميع – هاجر بن الشيخ أحمد – سارة بلطاجي – شريفة التليلي – حياة الورتاني – بشرى بالحاج حميدة – توفيق بودربالة – زهير الجربي – رضا بن حليمة
09 أوت 2011	نابل	هاجر بن الشيخ أحمد –رضا بن حليمة
12 أوت 2011	نابل (دار شعبان الفهري)	هاجر بن الشيخ أحمد – رضا بن حليمة
12 أوت 2011	تونس	شريفة التليلي – بشرى بالحاج حميدة – الناصر الكافي
18 أوت 2011	نابل (الميدة – منزل تميم – قليبية)	هاجر بن الشيخ أحمد – رضا بن حليمة
22 أوت 2011	نابل (قرنبالية – سليمان)	هاجر بن الشيخ أحمد – أمال الوحشي – رضا بن حليمة
23 أوت 2011	نابل (دار شعبان الفهري – نابل)	هاجر بن الشيخ أحمد – أمال الوحشي – سليم السوكني
07 سبتمبر 2011	عين دراهم – تاجروين	أمال الوحشي – ناصر الكافي

ملحق عدد 7

قائمة السماعات

ع/ر	الاسم و اللقب	الصفة	تاريخ السماع	القائم بالسماع
1	علي السرياطي	المدير العام لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية السابق	2011/05/31 2011/10/19 2012/03/13	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة أمال الوحشي
2	عادل الطويري	المدير العام للأمن الوطني	2011/05/31 2011/06/21	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
3	رفيق بالحاج قاسم	وزير داخلية أسبق	2011/05/31	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
4	محمد العربي الكريمي	مدير عام لقاعة العمليات المركزية والمرتبطة بمختلف قاعات العمليات بوزارة الداخلية	2011/06/03	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
5	رشيد بن عبيد	مدير عام المصالح المختصة منذ 2010	2011/06/03	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
6	يوسف بن الطيب عبد العزيز	عميد (مدير إدارة حفظ النظام الجهوي بالشمال)	2011/06/09	الأستاذ توفيق بو دربالة السيدة آمال الوحشي
7	لطفي الزواوي	مدير عام الأمن العمومي	/006/09 2011	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
8	جلال بودريقة	مدير عام وحدات التدخل	2011/06/09	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
9	محمد الأمين العابد	آمر الحرس الوطني	2011/06/14	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بالشيخ أحمد
11	أحمد سامي الطرهوني	رئيس مصلحة الدراسات بزغوان	2011/06/14	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
12	سمير الفرياني	محافظ شرطة أعلى	2011/06/14	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
13	محمد الزيتوني شرف الدين	عميد	2011/06/14	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
14	عبد العزيز بن ضياء	وزير الدولة المستشار الخاص لدى رئيس الجمهورية والناطق باسم رئاسة الجمهورية أسبق	2011/06/21	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
15	عبد الوهاب عبد الله	وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالشؤون السياسية سابق	2011/06/21	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي

16	عبد الله القلال	رئيس مجلس المستشارين سابق	2011/06/21	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
17	عادل الطويري	المدير العام للأمن الوطني السابق	2011/06/31	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
18	سامي سيك سالم	رئيس الإدارة الفرعية للحماية بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية	2011/09/20	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
19	سمير الطرهوني	ضابط برتبة مقدم بإدارة مجابهة الإرهاب	2011/09/20	الأستاذ توفيق بودربالة السيد زهير الجربي السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
20	ادريس بن يوسف	تقني سامي أول بالتلفزة التونسية	2011/09/26	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
21	عبد الباسط التليلي	مصور بقسم الأخبار بالتلفزة التونسية	2011/09/29	السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة آمال الوحشي السيد زهير الجربي
22	كمال بن صالح	مصور تلفزي بالتلفزة التونسية	2011/09/29	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
23	خالد نجاح	مدير قسم الأخبار بالتلفزة التونسية (من 22 جانفي إلى 27 فيفري)	2011/10/05	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
24	محمود شيخ روحو	قائد طائرة بالخطوط الجوية التونسية	2011/10/05	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة آمال الوحشي السيد زهير الجربي
25	شوقي العلوي	رئيس مدير عام للتلفزة التونسية	2011/10/07	الأستاذ توفيق بوبدربالة السيد زهير الجربي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
26	سمير السرياطي	ضابط برتبة ملازم أول في جيش الطيران	2011/10/11	الأستاذ توفيق بودربالة السيد زهير الجربي السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
27	نبيل الشتاوي	رئيس مدير عام للخطوط التونسية	2011/10/13	السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ السيد زهير الجربي
28	محمد الغرياني	أمين عام حزب التجمع الدستوري الديمقراطي سابقا	2011/10/19	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيد زهير الجربي

29	رضا قريرة	وزير دفاع سابق	2011/10/19 2012/03/13	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
30	ياسين التايب	مدير التنسيق الجهوي تابع للإدارة العامة للأمن العمومي	2011/11/17	السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
31	الياس زلاق	رئيس الإدارة الفرعية للمرافقات	2011/11/17	الأستاذ توفيق بودربالة السيد زهير الجربي
32	عدنان بن الطيب الحطاب	مدير إدارة المصالح المختصة التابعة للإدارة العامة للأمن الرئاسي بقرطاج	2011/11/17	الأستاذ توفيق بودربالة
33	البشير شهيدة	رئيس فرقة تأمين الوزارة الأولى التابعة لفرقة الأمن الرئاسي السابق	2011/11/17	السيد زهير الجربي السيدة آمال الوحشي
34	حافظ بن الحسين بن عامر العوني	وكيل أول بالحرس الوطني ملحق بإدارة الحدود و الأجانب فرقة حماية الطائرات	2011/11/18	السيد زهير الجربي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
35	المنصف بن العجيمي	مدير حفظ النظام بالجنوب بصفاقس	2011/11/18	السيد توفيق بودربالة السيدة آمال الوحشي
36	جمال بن صالح بن محمد مازني	ضابط برتبة رائد بالادارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	2011/11/18	السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيد زهير الجربي
37	محمد المروان المبروك		2011/11/24	الأستاذ توفيق بودربالة السيد زهير الجربي السيدة آمال الوحشي السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
38	سيرين بن علي حرم المبروك	وكيلة شركة	2011/11/29	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة آمال الوحشي السيد صلاح الدين الجورشي
39	محمد العيد البوغديري	ضابط شرطة مساعد	2011/12/18	السيدة حياة الورتاني السيدة شريفة التليلي
40	علي بن محمد المولدي بهاء الدين علوان محمد سعيدى خلودة	ملازم أول بوحدات تدخل حافظ أمن رئيس فرقة إرشاد	2011/12/12	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة حياة الورتاني السيدة شريفة التليلي
41	صلاح الدين بن منور الباجي	مفتش شرطة أول	2011/12/19	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة أمال الوحشي
42	مراد بن نور الدين الرياحي	محافظ شرطة	2011/12/19	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة أمال الوحشي
43	المنصف كريفة	مدير ادارة مكافحة الارهاب	2012/01/18	الأستاذ توفيق بودربالة

				السيدة آمال الوحشي السيد زهير الجربي
44	سمير بن عبد المجيد بن ابراهيم العبيدي	وزير اتصال سابق	2012/02/16	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
45	أحمد عياض ودرني	وزير مدير الديوان السياسي سابق	2011/02/16	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
46	أحمد بن الصياح بن الحاج أحمد قريعة	وزير داخلية أسبق	2011/02/16	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحم
47	محمد الغنوشي	وزير أول أسبق	2012/02/24	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة آمال الوحشي
48	صالح بن أحمد تاج	عون اداري مكلف بالوثائق الادارية	2012/03/08	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
49	الحبيب بن محمد الحمروني	ناظر أمن مساعد بمنطقة الأمن بقرمبالية	2012/03/08	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
50	علي السرياطي	مدير عام أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية سابق	2011/03/13	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
51	الياس بن عبد الرحمان المنكبي	مساعد آمر القاعدة الجوية بالعوينة	2012/03/15	الأستاذ توفيق بودربالة السيدة هاجر بن الشيخ أحمد
51	قيس بن علي		2012/03/17	السيدة هاجر بن الشيخ أحمد السيدة آمال الوحشي
52	أحمد بن خليفة شابير	أمير لواء، مدير عام الأمن العسكري (متقاعد)	2012/03/23	توفيق بودربالة هاجر بن الشيخ أحمد زهير الجربي
53	رشيد عمار	فريق أول، رئيس أركان الجيوش	2012/04/02	توفيق بودربالة هاجر بن الشيخ أحمد أمال الوحشي

ملحق عدد 8

قائمة المراسلات الإدارية

المراسلات الإدارية الموجهة إلى وزارة الداخلية

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الموضوع
1	112	28 ماي 2011	طلب مدنا بالهيكلة العامة للأمن الوطني وقائمة المسؤولين القطاعيين الذي توجهوا للولايات أثناء الأحداث.
2	144	27 جوان 2011	حول مدنا بقائمة في المتضررين من أعوان الأمن الداخلي وقائمة في مراكز الأمن والحرس الوطنيين التي تعرضت إلى التخريب والأضرار التي لحقت بأملاك أعوان الأمن الوطني
3	177	16 أوت 2011	حول طلب بعض المسؤولين الأمنيين
4	247	12 نوفمبر 2011	حول طلب بعض المسؤولين الأمنيين المباشرين.
5	259	15 ديسمبر 2011	حول طلب سماع بعض أعوان قوات الأمن الداخلي
6	265	22 ديسمبر 2011	حول طلب وثائق (التقارير التي تهم الاختبارات المتعلقة بأنواع الخراطيش المستخرجة من جثث ضحايا الثورة)
7	10	24 فيفري 2012	تذكير بطلب سماع عدد من أعوان قوات الأمن الداخلي.

المراسلات الإدارية الموجهة إلى وزارة الدفاع الوطني

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الموضوع
8	188	17 أوت 2011	مطلب سماع حامية الحامة
9	269	26 ديسمبر 2011	حول طلب سماع بعض المسؤولين وأفراد دوريات من الجيش الوطني
10	08	14 فيفري 2012	حول طلب سماع بعض المسؤولين وأفراد دوريات من الجيش الوطني
11	14	07 مارس 2012	حول طلب سماع العقيد إلياس المنكبي

المراسلات الإدارية الموجهة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الموضوع
12	35	25 أفريل 2011	حول تمكين السيد حسونة بني عمر من مصابي الثورة من دفتر علاج مجاني
13	37	26 أفريل 2011	طلب منحة إعاقة وبطاقة علاج مجانية باسم السيد رمزي الرحالي
14	145	28 جوان 2011	طلب دراسة وضعيات بعض ضحايا الثورة: أمين سالمي بن أحمد بن حسونة، منيار بن فرج، منير الرزقي، صبيحة بن رمضانة
15	163	26 جويلية 2011	حول تمكين السيد عبد الكريم الحناشي من بطاقة علاج مجانية
16	241	14 أكتوبر 2011	طلب دفتر علاج مجاني باسم السيدة سميرة الجمل
17	242	14 أكتوبر 2011	طلب دفتر علاج مجاني باسم السيد وسام الخزري

المراسلات الإدارية الموجهة إلى وزارة الصحة العمومية

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الموضوع
18	10	28 مارس 2011	حول الإفادة بمعطيات حول الهويات الكاملة لجميع القتلى والجرحى الذين تعهدت بهم المؤسسات العمومية منذ 17 ديسمبر 2010
19	11	28 مارس 2011	حول التدخل لتمكين ضحايا الثورة من مجانية العلاج
20	12	28 مارس 2011	حول التدخل العاجل لتمكين السيد عمار الدريدي من مجانية العلاج
21	102	20 ماي 2011	طلب وثائق طبية
22	07	06 فيفري 2012	حول تقرير محرر من طرف الدكتور العياشي الغرسلي

المراسلات الإدارية الموجهة إلى الوكيل العام مدير القضاء العسكري

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الموضوع
23	97	18 ماي 2011	مطلب زيارة لإجراء بحث
24	240	14 أكتوبر 2011	مطلب زيارة لإجراء بحث
25	09	14 فيفري 2012	نسخة من المكتوب عدد 08 الموجه إلى وزارة الدفاع الوطني

المراسلات الموجهة إلى وكلاء الجمهورية لدى المحاكم الابتدائية

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	المحكمة الابتدائية	الموضوع
26	28	13 أفريل 2011	القصرين	إعلام بوضعية حول ما تعرض له السيد رمزي الحيزي من تعذيب وانتهاكات أثناء إيقافة بمنطقة فريانة
27	29	13 أفريل 2011	القصرين	إعلام بوضعية حول ما تعرض له السيد أكرم بن محمد منجي الحيزي من تعذيب وانتهاكات أثناء إيقافة بمنطقة فريانة
28	62	03 ماي 2011	بنزرت	حول القضايا التحقيقية
29	63	03 ماي 2011	تونس	حول القضايا التحقيقية
30	64	03 ماي 2011	تونس 2	حول القضايا التحقيقية
31	65	03 ماي 2011	أريانة	حول القضايا التحقيقية
32	66	03 ماي 2011	منوبة	حول القضايا التحقيقية
33	67	03 ماي 2011	بن عروس	حول القضايا التحقيقية
34	68	03 ماي 2011	زغوان	حول القضايا التحقيقية
35	69	03 ماي 2011	نابل	حول القضايا التحقيقية
36	70	03 ماي 2011	جندوبة	حول القضايا التحقيقية
37	71	03 ماي 2011	باجة	حول القضايا التحقيقية
38	72	03 ماي 2011	الكاف	حول القضايا التحقيقية
39	73	03 ماي 2011	سليانة	حول القضايا التحقيقية
40	74	03 ماي 2011	سوسة	حول القضايا التحقيقية
41	75	03 ماي 2011	سوسة 2	حول القضايا التحقيقية
42	76	03 ماي 2011	المنستير	حول القضايا التحقيقية
44	77	03 ماي 2011	المهدية	حول القضايا التحقيقية
45	78	03 ماي 2011	صفاقس	حول القضايا التحقيقية
46	79	03 ماي 2011	صفلقس 2	حول القضايا التحقيقية
47	80	03 ماي 2011	القيروان	حول القضايا التحقيقية
48	81	03 ماي 2011	القصرين	حول القضايا التحقيقية
49	82	03 ماي 2011	سيدي بوزيد	حول القضايا التحقيقية
50	83	03 ماي 2011	قابس	حول القضايا التحقيقية
51	84	03 ماي 2011	مدنين	حول القضايا التحقيقية
52	85	03 ماي 2011	تطاوين	حول القضايا التحقيقية
53	86	03 ماي 2011	قفصة	حول القضايا التحقيقية
54	87	03 ماي 2011	توزر	حول القضايا التحقيقية

55	88	03 ماي 2011	قبلي	حول القضايا التحقيقية
56	91	09 ماي 2011	الكاف	إعلام حول ما تعرض له السيد رمزي الرحالي من اعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان أمن بالزي المدني
57	147	02 جويلية 2011	تونس	إعلام بوضعة حول ما تعرض له كل من ياسين العويساوي وعبد الله السويسي من تعذيب وانتهاكات خلال ايقافهما التعسفي

المراسلات الإدارية الموجهة إلى المديرين العامين للمستشفيات العمومية والجهوية

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	المستشفى	الموضوع
58	13	29 مارس 2011	شارل نيكول بتونس	حول تمكين السيدة فوزية بوصاع من علاج ابنها مجانا.
59	92	10 ماي 2011	معهد محمد القصاب لجبر وتقويم والأعضاء	حول تمكين السيد عبد القادر نجاحي من مجانية العلاج
60	166	10 أوت 2011	شارل نيكول بتونس	حول التمتع بمجانية العلاج: عاطف الأخضر
61	187	17 أوت 2011	الرابطة	حول التمتع بمجانية العلاج: حمزة غضباني
62	214	19 سبتمبر 2011	فطومة بورقيبة بالمنستير	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
63	215		فرحات حشاد بسوسة	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
64	216		سهلول بسوسة	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
65	217		شارل نيكول	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
66	218		معهد محمد القصاب لجبر وتقويم الأعضاء	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
67	219		الرابطة بتونس	طلب وثائق طبية تهم المتضررين

				من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
68	220		الجهوي بنابل	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
69	221		مركز الاصابات والحروق البليغة ببن عروس	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
70	222		الحبيب ثامر بتونس	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
71	230	22 سبتمبر 2011	الطاهر صفر بالمهدية	طلب وثائق طبية تهم المتضررين من المساجين خلال الأحداث التي جدت بالسجون
72	231		الحبيب بوقطفة ببنزرت	
73	249	02 ديسمبر 2011	الحبيب بوقطفة ببنزرت	حول تمكين السيد شهاب الجندوبي من مجانية العلاج
74	264	22 ديسمبر 2011	شارل نيكول بتونس	حول طلب وثائق

المراسلات الإدارية الموجهة إلى السادة الولاة

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	الوالي	الموضوع
75	19	01 أفريل 2011	القصرين	حول تمكين عائلة المتوفي عائلة سالم بن بوقرة بنجلاب البرهومي من الغرامة المؤقتة.
76	39	03 ماي 2011	تونس	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
77	40	03 ماي 2011	بنزرت	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
78	41	03 ماي 2011	أريانة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
79	42	03 ماي 2011	منوبة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
80	43	03 ماي 2011	بن عروس	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
81	44	03 ماي 2011	زغوان	مدنا بقائمة المتضررين في

				الأحداث الأخيرة
82	45	03 ماي 2011	نابل	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
83	46	03 ماي 2011	جندوبة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
84	47	03 ماي 2011	باجة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
85	48	03 ماي 2011	الكاف	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
86	49	03 ماي 2011	سليانة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
87	50	03 ماي 2011	سوسة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
88	51	03 ماي 2011	المنستير	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
89	52	03 ماي 2011	المهدية	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
90	53	03 ماي 2011	القيروان	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
91	54	03 ماي 2011	سيدي بوزيد	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
92	55	03 ماي 2011	القصرين	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
93	56	03 ماي 2011	مدنين	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
94	57	03 ماي 2011	قابس	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
95	58	03 ماي 2011	تطاوين	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
96	59	03 ماي 2011	قفصة	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
97	60	03 ماي 2011	توزر	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
98	61	03 ماي 2011	قبلي	مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
99	132	14 جوان 2011	أريانة	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
100	133	14 جوان 2011	بن عروس	تذكير حول مدنا بقائمة

				المتضررين في الأحداث الأخيرة
101	134	14 جوان 2011	الكاف	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
102	135	14 جوان 2011	القصرين	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
103	136	14 جوان 2011	صفاقس	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
104	137	14 جوان 2011	قفصة	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
105	138	14 جوان 2011	قبلي	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
106	148	02 جويلية 2011	قبلي	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
107	151	05 جويلية 2011	القصرين	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
108	152	05 جويلية 2011	مدنين	تذكير حول مدنا بقائمة المتضررين في الأحداث الأخيرة
109	238	30 سبتمبر 2011	جندوبة	حول تمكين عائلة الشهيد حسونة بن يوسف بني عمر مبلغ التعويض

المراسلات الإدارية الموجهة إلى السادة مديري السجون

عدد الرتبي	عدد مكتب الضبط	التاريخ	السجن	الموضوع
110	165	08 أوت 2011	المدني بالمنستير	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
111	178	16 أوت 2011	برج الرومي	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
112	179	16 أوت 2011	بنزرت المدينة	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
113	198	27 أوت 2011	مرناق	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
114	199	27 أوت 2011	منوبة	تمكين كل من رئيس اللجنة

				وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
115	200	27 أوت 2011	المسعدين	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
116	201	27 أوت 2011	برج الرومي	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
117	207	12 سبتمبر 2011	برج العامري	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
118	208	12 سبتمبر 2011	المرناقية	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
119	213	16 سبتمبر 2011	المدني بالمهدية	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
120	228	22 سبتمبر 2011	المدني بالقصرين	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
121	232	22 سبتمبر 2011	الهوارب بالقيروان	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.
122	255	09 ديسمبر 2011	المدني بصفاقس	تمكين كل من رئيس اللجنة وعدد من أعضائها من زيارة السجن.

الفهرس

كلمـة رئيس اللجنة 1

الملخّص التنفيـذي 3

القسم التمهيدي:..... 27

الفصل الأول: تركيبة اللجنة 32
الفصل الثاني: الصعوبات التي اعترضت اللجنة 35
الفصل الثالث: المبادئ الأساسية : 38
الفصل الرابع: اختصاص اللجنة 40
الفصل الخامس : التنظيم الإداري والإعلامي..... 43
أولا- التنظيم الإداري الداخلي..... 43
ثانيا- منظومة التوثيق والمعلومات 44
ثالثا- السياسة الإعلامية للجنة : 46
الفصل السادس : منهجية عمل اللجنة 49
أولا -العمل الميداني: 49
ثانيا- العمل المكتبي 53

القسم الأول: الأحداث 59

الباب الأول: الأحداث السابقة ليوم 14 جانفي 2011 64

الفصل الأول: أحداث ولاية سيدي بوزيد وانطلاق الثورة: 64
أولا: أحداث مدينة سيدي بوزيد 65
ثانيا : أحداث مدينة المكناسي 70
ثالثا :أحداث مدينة منزل بوزيان..... 72
رابعا :أحداث مدينة الرقاب 74
الفصل الثاني : أحداث ولاية القصرين "اندلاع الثورة" 80
أولا :أحداث مدينة القصرين 81
ثانيا :أحداث مدينة تالة 96
ثالثا : أحداث مدينة فريانة: 109
رابعا :الأحداث في باقي مدن ولاية القصرين 113
الخلاصـة العامـة 114

الفصل الثالث: انتشار الثورة في بقية المدن التونسية 118
أولا : ولاية قبلي : 122
ثانيا : ولاية قابس: 128
ثالثا : ولاية تطاوين 133
رابعا : ولاية مدنين : 136
خامسا: ولاية قفصة 142
سادسا : ولاية توزر 149
سابعا : ولاية صفاقس 153
ثامنا : ولاية القيروان 156
تاسعا : ولاية سليانة : 161
عاشرا:ولاية الكاف 163
الحادي عشر : ولاية جندوبة 166
الثاني عشر :ولاية باجة 168
الثالث عشر : ولاية بنزرت 170
الرابع عشر : ولاية زغوان 177
الخامس عشر : ولاية نابل 179
السادس عشر : ولاية سوسة 190
السابع عشر: ولاية المنستير 193
الثامن عشر: ولاية المهدية 195
التاسع عشر: ولاية منوبة 197
العشرون: ولاية أريانة 199
الواحد والعشرون : ولاية بن عروس 203
الثاني والعشرون : ولاية تونس 206
الخلاصـــة 214

الباب الثاني : أحداث يوم 14 جانفي 2011 216

الفصل الأول: أحداث يوم 14جانفي 2011 في ولاية تونس 218
أولا : المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة: 220
ثانيا- واقعة مطار تونس قرطاج الدّولي 229
ثالثا: فرار الرئيس السّابق زين العابدين بن علي 243
الحوصلة الختاميّة: 282
الفصل الثاني: أحداث يوم 14 جانفي 2011 في مختلف الولايات 287
أولا :ولاية أريانة 287

ثانيا : ولاية بن عروس 288
ثالثا: ولاية نابل 288
رابعا : ولاية بنزرت 293
خامسا :ولاية سوسة 293
سادسا : ولاية سليانة 295
سابعا :ولاية باجة 296
ثامنا :ولاية قبلي 297
تاسعا :ولاية توزر 298
عاشرا: ولاية تطاوين 298
الحادي عشر: ولاية المهدية 298
الثاني عشر: ولاية مدنين 299
الثالث عشر: ولاية زغوان 300
الرابع عشر: ولاية صفاقس 300
الخامس عشر : ولاية القيروان 302

الباب الثالث : الأحداث بعد يوم 14 جانفي 2011..... 303

الفصل الأول:تطور الأحداث أيام 15 و16 و17 جانفي2011..... 303
أولا: الأحداث في ولايات تونس الكبرى 307
ثانيا: الأحداث في باقي ولايات الجمهورية 330
الخلاصـــة 372
الفصل الثاني : أحداث اعتصامي القصبة 1 والقصبة 2 375
الفصل الثالث : تتالي الأحداث في بقية الأشهر من فيفري إلى 23 أكتوبر 2011. 379
1- ولاية قابس 379
2- ولاية سيدي بوزيد 379
3- ولاية الكاف 380
4- ولاية تونس: 383
6- ولاية نابل 388
7- ولاية أريانة 388
8- ولاية قبلي 389
9- ولاية بن عروس 389
10- ولاية سوسة 390

القسم الثاني : مواضيع وأحداث خاصة 394

الباب الأول : أحداث السجون 394

أولا: الأحـداث 400
ثانيا: التقارير المفصلة للزيارات الميدانية للسجون 402
ثالثا: تفسير التحركـات 466

الباب الثاني : القتّاصـة 481

الباب الثالث : النزاعات العروشية " القبائلية " 488

الفصل الأول: تصاعد نزعة العروشية بمدن الحوض المنجمي 488
أولا- أحداث مدينة المتلوي 490
ثانيا- :أحداث مدينة المظيلة 493
ثالثا : أحداث مدينة السند 494
الفصل الثاني : تنامي الصراعات الاجتماعية في باقي ولايات الجمهورية 497
أولا :أحداث مدينة قصر هلال (ولاية المنستير) 497
ثانيا :أحداث نهج الجزيرة (تونس العاصمة) 498
ثالثا: أحداث مدينة جبنيانة (ولاية صفاقس) 498
رابعا: أحداث مدينة سبيطلة (ولاية القصرين) 500
خامسا : أحداث مدينة دوز (ولاية قبلي) 501
سادسا :أحداث مدينة المطوية (ولاية قابس) 502

الباب الرابع: الانتهاكات المسلّطة على النساء 507

الباب الخامس: الانتهاكات المسلّطة على الأطفال 514

القسم الثالث : المسؤوليات 518

الباب الأول: الإطار القانوني للانتهاكات والتجاوزات 518

الفصل الأول:الانتهاكات والتجاوزات من منظور المعاهدات الدولية 519
أولا: مفهوم الانتهاكات 519
ثانيا: أنواع الانتهاكات 520
ثالثا: العلاقة بين الانتهاكات والتجاوزات 521
الفصل الثاني :الانتهاكات والتجاوزات من منظور التشريعات الوطنية 527
أولا : جرائم القتل. 528
ثانيا : جرائم الاعتداء بالعنف 531
ثالثا : الجرائم الأخلاقية 534

الخلاصـة 540

الباب الثاني : تحديد المسؤوليات 541

الفصل الأول : دور القضاء في تحديد المسؤوليات الفردية 543
الفصل الثاني: تحديد المسؤوليات المؤسساتية 553
أولا: مسؤولية رئاسة الجمهورية 554
ثانيا: مسؤولية الهياكل المتداخلة في الأحداث 573

القسم الخامس :التوصيات 622

الباب الأول : توصيات حول الإصلاحات التشريعية : 623

الفصل الأول: ضمان الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وتعزيزها 623
الفصل الثاني: تنقيح بعض النصوص القانونية 625
أولا :تنقيح الأمر المنظّم لحالة الطوارئ : 625
ثانيا : تنقيح القانون عدد 4 لسنة 1969: 626
ثالثا : سنّ قانون لحماية الشهود 628

الباب الثاني :توصيات حول الإصلاح المؤسساتي: 630

أولا:إصلاح المنظومة القضائية: 630
ثانيا: إصلاح المؤسسة الأمنية..... 635
ثالثا :إصلاح المؤسسة السجنية 638
رابعا: إصلاح المؤسسة الإعلامية: 641

الباب الرابع: توصيات حول العدالة الانتقالية بتونس..... 643

أولا :توصيات حول جبر الضرر 643
ثانيا : توصيات حول كشف الحقيقة : 646
ثالثا : توصيات حول مسار العدالة الانتقالية في تونس..... 646
توصيات حول مآل أرشيف اللجنة 651

القسم السادس : جداول ورسوم بيانية 653

الملاحق